

# الأصغر للمفكرين

تأليف  
الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم

مكتبة دار الفكر

الطبعة الأولى  
الطبعة الثانية  
الطبعة الثالثة

الطبعة الرابعة

الطبعة الخامسة

الطبعة السادسة  
الطبعة السابعة

المجلد ١-٢

دار الفكر

الطبعة

دار الفكر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الإنتصار للقرآن

كاتب:

أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني

نشرت في الطباعة:

دارالفتح

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

## الفهرس

٥	الفهرس
٩	الإنتصار للقرآن
٩	إشارة
٩	المجلد الاول
٩	الإهداء
٩	مقدمه التحقيق
٩	إشارة
١٠	* أهمية الموضوع:
١١	* العقبات و المشكلات:
١١	* الدراسة:
١١	* التحقيق:
١٢	ترجمه موجزه للإمام القاضى أبى بكر الباقلانى (٣٣٨-٤٠٣ هـ) رحمه الله تعالى
١٢	* اسمه و نسبه «١»:
١٢	* مولده و نشأته و أسرته:
١٣	* مذهبه فى العقيدة و الفقه:
١٣	* شيوخه و تلاميذه «١»:
١٣	أ- شيوخه:
١٤	ب- تلاميذه:
١٤	* مؤلفات الباقلانى و آثاره «١»:
١٤	إشارة
١٤	و من أهم مؤلفاته:
١٥	* ثناء الأئمة على الباقلانى:
١٦	* كتاب «الانتصار للقرآن»:

- ١٦ - اسم الكتاب: .....
- ١٧ \* نسبة الكتاب إلى مؤلفه: .....
- ١٧ \* نسخ الكتاب: .....
- ١٧ \* وصف المخطوط: .....
- ١٨ \* سبب تأليفه كتاب «الانتصار» و الداعي لذلك: .....
- ١٨ موازنة بين كتاب «الانتصار للقرآن» و كتاب «نكت الانتصار» .....
- ١٨ - نبذة عن كتاب «نكت الانتصار»: .....
- ١٩ - بين «الانتصار» و «النكت»: .....
- ٢١ - الجزء الثاني من كتاب «الانتصار»: .....
- ٢١ الخاتمة في النتائج و التوصيات .....
- ٢١ اشارة .....
- ٢٢ أولا: النتائج: .....
- ٢٢ ثانيا: التوصيات: .....
- ٢٣ المقدمة .....
- ٢٥ [تمهيد] .....
- ٢٩ فصل فيما اعترض به أهل الفساد على مصحف عثمان و رد شبههم .....
- ٤٠ فصل أفي القول فيما يعتبر في العلم بصحة النقل .....
- ٤٠ اشارة .....
- ٥٣ دليل آخر على صحة نقل القرآن و صحة تأليفه و ترتيبه .....
- ٦٣ سبب جمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس في صلاة التراويح على إمام واحد .....
- ٧٢ إفضل في فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه و حفظه للقرآن .....
- ٧٤ إفضل في فضل عمر بن الخطاب رضي الله عنه و حفظه للقرآن .....
- ٧٥ إفضل في فضل عثمان بن عفان رضي الله عنه و حفظه للقرآن .....
- ٧٥ إفضل في فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه و حفظه للقرآن .....

- باب القول فى بيان حكم بسم الله الرحمن الرحيم و الناس و الفلق، و دعاء القنوت و ترتيب سور القرآن و نظم آياته و عددها و القول فى أول ما أنزل ه
- باب ذكر اختلافهم فى عدد الآى و تقديرها و معنى وصفها بأنها آية ----- ٨٨
- اشارة ----- ٨٨
- فصل من الكلام فى هذا الباب ----- ٩٠
- باب الكلام فى بيان الحكم فى أول ما نزل من القرآن و آخره و مكّيه و مدنيته، و هل نصّ الرسول عليه السلام على ذلك أم لا ----- ٩٢
- باب القول فى بيان حكم كلام القنوت، و ما روى عن أبيّ من الخلاف فى ذلك ----- ١٠٣
- باب القول فى ترتيب سور القرآن و هل وقع ذلك منهم عن توقيف أو اجتهاد ----- ١٠٧
- باب الكشف عن وجوب ترتيب آيات السور و أنّ ذلك إنّما حصل بالنصّ و التوقيف دون الاجتهاد و أنّه ليس لأحد أن يخلط آيات السور بغيرها و لا يضرب
- باب الكلام فى المعوّذتين و الكشف عن ظهور نقلهما و قيام الحجّة بهما، و إبطال ما يدّعون من إنكار عبد الله بن مسعود لكونهما قرآنا منزلا، و تأويل ه
- باب ذكر اعتراضهم فى نقل القرآن بما روى عن النبى صلى الله عليه و سلّم ----- ١٢٨
- اشارة ----- ١٢٨
- فصل ----- ١٣٦
- باب القول فى تفسير معنى القراءات السبع التى أنزل الله جل و عز القرآن بها ----- ١٤١
- اشارة ----- ١٤١
- فصل القول فى تفسير اللغات و الأوجه و القراءات السبعة التى قلنا إنها المعنيّة بقوله: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» ----- ١٤٧
- باب ذكر ضروب آخر من اعتراضات الرافضة و شبههم و غيرهم من الملحدين و المنحرفين، و وصف حال الروايات التى يتعلّقون بها فى هذا الباب ممّا ا
- باب ذكر ما روى عن أبيّ بن كعب فى هذا الباب ----- ١٥١
- باب ذكر ما يتعلّقون به من الروايات عن عمر بن الخطّاب رضوان الله عليه و الإبانة عن فساد ----- ١٥٣
- باب الكلام فيما يتعلّقون به عن أبى موسى الأشعرى فى هذا الباب و الدّخل عليه ----- ١٥٥
- باب تعلّقهم بما يروونه من مشاجرة الحسن بن على عليه السلام «١» لسعيد بن العاص «٢» رحمّة الله عليه ----- ١٦١
- المجلد الثانى ----- ١٦١
- باب تعلّقهم بالشواذّ و الرّوائد المروية عن السلف رواية الآحاد، و بيان فساد تعلّقهم بذلك ----- ١٦١
- باب ما روى من الآى المنسوخة و وجه القول فيها ----- ١٦٤
- اشارة ----- ١٦٤

١٦٧	فصل
١٧٦	فصل
١٧٧	فصل
١٧٧	اشارة
١٩٦	دليل لهم آخر فى تغيير المصحف و إفساد نظم القرآن و وقوع الغلط و التحريف فيه
١٩٩	دليل لهم آخر على تغيير المصحف و نقصان القرآن، و تحريف السلف له
٢٠٣	باب الكلام عليهم فيما طعنوا على القرآن و نحلوه من اللحن
٢٠٣	اشارة
٢٠٦	فصل
٢١٦	باب ذكر مطاعنهم فى صحة القرآن و نظمه من جهة اللغة و وصف شبه لهم تجمع ضروبا من مطاعنهم على التنزيل و الكشف عن إبطالها
٢١٦	اشارة
٢٣٧	فصل من هذا الباب
٢٣٨	فصل
٢٦٤	فصل
٢٦٤	رب أنعمت فزد
٢٨٧	فصل
٢٩٩	باب الكلام فى معنى التكرار و فوائده و نقض ما يتعلقون به فيه
٣٠٢	ثبت المصادر المراجع
٣٠٥	تعريف المركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

## الإنتصار للقرآن

## إشارة

نام كتاب: الإنتصار للقرآن نويسنده: ابو بكر محمد بن الطيب الباقلانى موضوع: پاسخ به شبهات قرآنى تاريخ وفات مؤلف: ٤٠٣ ق  
زبان: عربى تعداد جلد: ٢ ناشر: دار الفتح / دار ابن حزم مكان چاپ: عمان / بيروت سال چاپ: ١٤٢٢ / ٢٠٠١ نوبت چاپ: اول

## [المجلد الاول]

## الإهداء

الإهداء إلى سيدى رسول الله صلى الله عليه وسلم أول من نطق و صدع بأمر الله تعالى .. إلى أصحابه الغر الميامين من حفظوا القرآن و أدوه و بلغوه كما سمعوه .. إلى العلماء العاملين الذين كان همهم مدارس القرآن و الدفاع عنه .. إلى صاحب هذه الدراسة العظيمة و السفر النفيس الإمام الكبير القاضى أبى بكر الباقلانى رحمه الله .. إلى أساتذتى و مشايخى و أحبائى .. إلى والدئى و إخوانى و أخواتى .. إلى زوجتى و أبنائى و بناتى .. أهدى هذا الجهد المتواضع .. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٦ أصل هذا الكتاب أطروحة جامعية تقدم بها الباحث إلى تخصّص التفسير و علوم القرآن بدائرة العلوم الشرعية فى كلية الدراسات العليا و البحث العلمى بجامعة القرآن الكريم و العلوم الإسلامية بأن درمان- السودان، لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه)، و حصلت على تقدير (ممتاز). و كانت بإشراف: أ. د. أحمد على الإمام، أ. د. فضل حسن عباس و مناقشة: أ. د. أحمد خالد بابكر، أ. د. عبد الرحيم على و قد اختصر قسم الدراسة و كثير من التعليقات لغايات الطباعة. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٧ قيس من نور القرآن الكريم إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ (٢٩) لِيُوفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ (٣٠) وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ (٣١) ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْذِ اللَّهُ ذَاكِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ (٣٢) جَنَّاتٌ عِدْنُ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ (٣٣) وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ (٣٤) الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ (٣٥). صدق الله العظيم الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٩

## مقدمة التحقيق

## إشارة

بسم الله الرحمن الرحيم مقدمة التحقيق الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم .. الحمد لله خلق السموات و الأرض و جعل الظلمات و النور ... الحمد لله أنزل على عبده الكتاب و لم يجعل له عوجا .. الحمد لله فاطر السموات و الأرض جاعل الملائكة رسلا أولى أجنحة مثنى و ثلاث و رباع يزيد فى الخلق ما يشاء إن الله على كل شىء قدير ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها و ما يمسك فلا مرسل له من بعده و هو العزيز الحكيم .. الحمد لله له ما فى السموات و الأرض و له الحمد فى الآخرة و هو الحكيم الخبير ... و الصلاة و السلام على سيد الأولين و الآخرين إمام الأنبياء و المرسلين، و قائد الغر المحجلين سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين، و رضى الله عن الصحابة و التابعين، و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، من أخذوا القرآن عذبا سلسلا، و نقلوه و حملوه و بلغوه غضا غريضا كما نزل دون تغيير أو تحريف أو تبديل، فرضوان الله عليهم أجمعين .. أما بعد: فإن علوم القرآن الكريم مما أكرم الله بها عقول العلماء، و فتح لها ألباب الأصفياء، و جعلها الغذاء و الدواء لمن به عى و داء، فراح الرائح و الغادى الإنتصار للقرآن، ج ١،



ص: ١٠ يستشفى بها من سقمه و يرتشف منها رحيقا بلسما لروحه، لا يشيع منها العلماء، و لا يرقى إليها الحكماء، و لا تخلق و لا تبلى، كيف و هي من معين القرآن منشؤها، و إليه مردّها، و عنه صدورها، هي البحر الذي لم يبلغ الراكبون ساحله، لا ينفد و لا ينتهى، فهو من كلام الله بدا، و إليه ينتهى قال عنه جل جلاله و هو أعلم بما ينزل: وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَ الْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ [لقمان: ٢٧]. و لبلوغ شيء من هذا الدر المصون، و الخير المكنون، صار العلماء منذ العصور الأولى يتسابقون إلى استخراج مكنونه و إدراك شيء من مضمونه، فألفوا فيه المؤلفات، و كتبوا من خلاله الإشارات، و لفتوا الأنظار إلى هذه العبارات، و جلّوا ما قد يكون فيها من المشكلات، كما أنّهم تصدّوا و انبروا بالذبّ عن حياض الدين ورد غائلة المعتدين، ممن يتربصون به الدوائر و يحاولون الدسّ و الإفساد و إصاق الشبهات، بما لا يمكن أن يصلوا إليه و همّوا بما لم ينالوا، فكان أولئك العمالقة لهم بالمرصاد، فبينوا الغثّ من السمين و الصحيح من القسم، و انبروا لهم مدافعين منافحين، بما آتاهم الله تعالى من قوة في الإيمان، و صلابة في البرهان، و عزيمة على دفع العدوان. و الناظر في تاريخنا المشرق يجد أن من علماء هذه الأمة من وفقه الله تعالى حتى بلغ في العلم مبلغا و وصل درجة و منزلة من الاجتهاد في الدين، تلمح في كتاباتهم الأصالة و العمق و طول النفس فيما هم بصدد من البحوث لتمكنهم في هذا العلم الذي اختصوا به، من أمثال الأئمة الأربعة المتبوعين، و أبى سليمان الخطابي في شرح الحديث، و الطحاوى و ابن قتيبة في حل المشكلات، و المبرّد و سيبويه في علوم اللغة، و أبى بكر الرازى و ابن العربى في أحكام القرآن، و من أمثال أبى بكر ابن الطيب الباقلمانى في علوم القرآن الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١١ و إعجازه و الدفاع عنه، فكان من الفحول الذين أخذوا بكلا الحسنيين و حملوا اللواء في الجانبين، كان اللسان الذي يدافع، و القلم الذي يسارع، و العقل الذي يبرهن، و القوة التي تهيم، يردّ الحجة بالحجة و يقمع البدعة بالسنة، و يحارب الشبهة باليقين، و يزيل الإشكال بالبرهان فناظر المبطلين، و قاوم المجرمين، و دحض شبه الفاسدين، و حمى حوزة الدين. هذا بالإضافة إلى ما كان عليه من تأليف في علوم القرآن و إعجازه و بيان ما ينطوى عليه من الأسرار، فأبدع في ذلك و تألق، و بحث و تعمّق، حتى سارت بكتبه الركبان، و أصبح الممدوح على كل لسان. و كان من الدرر التي كتب، و العلم الذي ورث، كتابه الانتصار، فكان كاسمه انتصارا، نصر الله به دينه، و أعلى به كلمته، و كان لسان حال مؤلفه و لسان مقاله، أودعه مكنون صدره، و وضع فيه خلاصة فكره، فكان حصنا حصينا، و درعا مكينا، و وردا أمينا، أبطل من خلاله الشبهات، و دافع عن الحرمات، و انتصر للقرآن، و أوضح الحق حتى بان، حتى لقد امتدحه الإمام الشاطبي رحمه الله في «عقيلة أتراب القصاصد»، و أثنى على الإمام بما ألف من كتابي «الانتصار» و «الإعجاز» فقال: لله درّ الذي تأليف «معجزه» و «الانتصار» له قد أوضح الغررا «١» و لما كنت قد عزمت على إكمال رحلتى مع القرآن، و الاستمرار في المنهج الذي بدأت مع كتاب الله تعالى، عزمت بعد توفيق الله تعالى على (\_\_\_\_\_ ١) ذكرنى بهذا

البيت للشاطبي فضيلة الشيخ محمد تميم الزعبي - حفظه الله - أثناء رحلتى للحج، و أنا في مرحلة طباعتي للرسالة، و كان ذلك في مدينة الرسول صلى الله عليه و سلّم فأضفته حين رجعت، فجزاه الله خيرا و بارك فيه. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٢ تحقيق هذا السفر العظيم و الكنز الدفين، و إخراجه للقارئ الكريم، ليفيد منه أهل القرآن، و يقف على ما فيه أهل البيان، و أسأل الله تعالى أن يهيئ لى سبيل ذلك و يذلّل لى كلّ صعب، فكان هذا الجهد، و هو قليل من كثير مما للقرآن علينا من الحق و ماله في أعناقنا من الواجب، و الله أسأل أن يوفقنى لإتمامه على الوجه الذي يرضيه إنه سميع مجيب الدعاء.

### \* أهمية الموضوع:

\* أهمية الموضوع: تبرز أهمية هذا العمل في الأمور التالية: الأول: يقدم هذا العمل للقارئ الكريم واحدا من الكتب المهمة في مجال علوم القرآن و الدفاع عنه، و هو أصل أخذ عنه من كتب في هذا المجال كالسيوطى و الزركشى و غيرهما. الثانى: أن كتاب «الانتصار» من أوسع التراكات العلمية التي تركها لنا العلامة الباقلانى و حرى بهذا الكتاب أن يرى النور ليفيد منه العلماء و طلبة العلم. الثالث: أنه

لم يسبق إلى تحقيقه تحقيقاً علمياً، وإن كان ثمة دراسات حول الموضوع لكنها غير كافية. الرابع: إن كثيراً من طلبة العلم أخذ انطبعا أن «نكت الانتصار» للصيرفي هو بعينه كتاب «الانتصار»، وحصل هذا الخلط عند بعضهم، وبتقديمي لهذا الكتاب يظهر الفرق الكبير بين الكتابين من حيث الأسلوب والاتساع وكثير من المناظرات والمناقشات والردود العلمية حول قضايا القرآن الكريم بشكل عام. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٣

### \* العبات والمشكلات:

\* العبات والمشكلات: من أبرز المشكلات التي واجهتها في هذه الدراسة: ١- أن العمل كان من خلال مخطوطة واحدة لعدم التمكن من الحصول على غيرها، وتكمن المشكلة في حال وجود طمس أو عدم وضوح في بعض الكلمات. ٢- اتساع الموضوع، وكثرة صفحات المخطوط، وطول نفس مؤلفه مما جعله يظهر بهذا الحجم الكبير، مع عدم إمكانية اختزال أصل النص، إذ لا بد أن نقدم أصل النص كما جاء عن مؤلفه. والعمل في هذه الرسالة، دراسة وتحقيق:

### \* الدراسة:

\* الدراسة: وفي قسم الدراسة قمت بدراسة وافية للعلامة الباقلاني، من حيث عصره وحياته الشخصية والعلمية، كما قمت بدراسة شاملة لكتاب «الانتصار للقرآن» من حيث تحقيق اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه، ووصف للمخطوط، ومناقشة للأفكار الرئيسة التي طرحها المؤلف فيه. كما أنني حاولت إبراز شخصية المؤلف العلمية من خلال هذا الكتاب وغيره، وبيّنت قيمة الكتاب ومكانته بين كتب علوم القرآن، وختمت هذه الدراسة بموازنة بين كتاب «الانتصار» وكتاب «نكت الانتصار» لمحمد بن عبد الله الصيرفي الذي حاول في نكته اختزال ما كتب الباقلاني واختصار ما كان في كتاب الانتصار. وقد اضطررنا إلى حذف كثير من مباحث هذه الدراسة لغايات الطباعة، وأبقينا على ترجمة موجزة للمؤلف، والموازنة بين «الانتصار» و«نكته» للصيرفي، ثم نتائج الدراسة، مع توصيف النسخة الخطية المعتمدة. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٤

### \* التحقيق:

\* التحقيق: في مجال التحقيق قمت بإخراج النص سليماً قدر استطاعتي، مع تخريج للآيات الكريمة والأحاديث الشريفة، والآثار الواردة عن السلف، وكان التحقيق بنسخة واحدة يتيمة، لعدم وجود غيرها فيما وصل إليه علمي، وهو ما أكدته الأستاذ فؤاد سركين في أكثر من مجال، ويتلخص عملي في المخطوط بما يلي: ١- نسخ المخطوط ومقابلته مراراً على الأصل حتى تيقنت من صواب نسخه. ٢- ضبط النص وإخراجه سليماً من التحريف والتصحيح، ومعرفة الكلمات المطموسة عن طريق السياق أو كتاب نكت الانتصار أو من نقل عن كتاب الانتصار من المؤلفين أمثال السيوطي والزركشي وغيرهما. ٣- تصويب ما كان قد وقع من النسخ من أخطاء لغوية، وهي قليلة، أشرت إليها في مواضعها بقولي: كذا في الأصل والجادة كذا وكذا. ٤- الشكل التام للآيات الكريمة وضبطها بما يوافق رواية حفص عن عاصم، وبيان اسم السورة ورقم الآية بجانبها مباشرة. ٥- ضبط الكلمات المشككة بما يزيل الإشكال عنها، ويجعلها واضحة معروفة للقارئ. ٦- تخريج الأحاديث الشريفة والآثار الواردة عن السلف من أمهات كتب الحديث والآثار. ٧- الترجمة للأعلام في أول موضع يرد فيه اسم العلم، دون الإشارة إليه في المواضع التي ترد فيها بعد. ٨- توضيح ما قد يرد في النص من أسماء لطوائف أو أماكن أو أيام. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٥ ٩- وضع ما زيد على أصل النص بين معكوفين هكذا [ ] للدلالة على زيادتها وأنها ليست من أصل المؤلف. ١٠- عمل فهرس شامل للآيات والآثار والأعلام والموضوعات. ١١- التعليق على بعض القضايا العلمية، وإن كان الحديث عن أبرز الموضوعات جاء في قسم الدراسة. وقد حذفنا كثيراً من التعليقات لغايات

الطباعه، و أبقينا منها على تخريج الأحاديث و أهم التعليقات. و بعد، فهذا جهد المقل، و عمل من بضاعته مزجاء، أرجو أن أكون قد وفقت فيه لإخراج هذا الكتاب بالوجه اللائق، و المكانة التي يرضيها مؤلفه، فإن وفقت للصواب فبفضل من الله و نعمه، و إن كانت الأخرى فمن نفسي و من الشيطان، و أعوذ بالله من الزلل. و ختاماً ... فإن الشكر لله تعالى على ما أنعم و تفضل، و له المنه و الفضل، و من تمام شكر الله تعالى المنعم شكر من أجرى الله النعمة على يديه، و لذا أجد لزاماً عليّ و دينا في عنقي أن أتقدم بجزيل الشكر و التقدير و الإكبار إلى الأستاذ الدكتور المربي الفاضل أحمد على الإمام، الذي أفادني بعلمه الواسع و خبرته الكبيرة في تقويم هذه الرسالة في قسمي الدراسة و التحقيق، فجزاه الله خيراً و نفع المسلمين بعلمه و بلغه الإحسان، كما أخص بالشكر الأستاذ الدكتور فضل حسن عباس، المشرف المساعد على هذه الرسالة في الأردن، حيث أعطاني من وقته ما مكنتني من قراءة فصول و أبواب هذه الرسالة و أبدى توجيهاته، فجزاهما الله خيراً، و أكرمهما في الدنيا و الآخرة. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٦ كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة القرآن الكريم و العلوم الإسلامية التي احتضنت هذه الرسالة و هيأت لي هذه الدراسة حتى أينعت و أعطت ثمارها و أخص بالشكر الأستاذ الدكتور أحمد خالد بابكر مدير الجامعة و سائر العاملين فيها كما أذكر بالشكر و كيل الجامعة و نائب المدير و المدير التنفيذي فيها و عميد الدراسات العليا و البحث العلمي و أمين مكتبتها العامرة و العاملين فيها، و أسأل الله تعالى أن يجزى الجميع خير الجزاء و يجزل لهم المثوبة و العطاء. و أشكر كذلك لجنه المناقشة التي قبلت مشكورة مناقشة هذه الرسالة فلهم مني كل الشكر و التقدير. و لا يسعني في النهاية إلا أن أتقدم بالشكر و التقدير لكل من أسهم في إنجاز هذا العمل و أخص بالشكر الأستاذ المحقق شعيب الأرنؤوط الذي كان السبب في الحصول على أصل المخطوط، و أشكر كل من قدم لي خدمة في طريق إنجاز هذا العمل، و أسأل الله تعالى أن يجزى الجميع عنى خير الجزاء و يعظم لهم المثوبة و العطاء .. رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصِيرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفُ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٧

### ترجمة موجزة للإمام القاضي أبي بكر الباقلاني (٣٣٨ - ٤٠٣ هـ) رحمه الله تعالى

#### \* اسمه و نسبه «١»:

\* اسمه و نسبه «١»: هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، أبو بكر القاضي المعروف بالباقلاني، أو ابن الباقلاني. (انظر للمزيد حول الإمام الباقلاني)

رحمه الله: «ترتيب المدارك و تقريب المسالك» للقاضي عياض (٢: ٥٨٥ - ٦٠٢)، «تاريخ بغداد» للخطيب (٥: ٣٧٩ - ٣٨٣)، «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر ص ٢١٧ - ٢٢٦، «الوفيات» لابن خلكان (١: ٦٠٩)، «اللباب» لابن الأثير (١: ٩٠)، «تذكرة الحفاظ» للذهبي ص ١٠٧٩، «الوافي بالوفيات» للصفدي (٣: ١٧٧ - ١٧٨)، «الديباج» لابن فرحون ص ٢٦٧ - ٢٦٨، «البداية و النهاية» لابن كثير (١١: ٣٥٠ - ٣٥١)، «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردى (٤: ٢٣٤)، مقدمة كتاب «التمهيد» للباقلاني، تحقيق الخضيرى و أبى ريدة، «دائرة المعارف الإسلامية» الطبعة الأوروبية (٩٥٨ - ٩٥٩)، «شذرات الذهب» لابن العماد (٣: ١٦٩)، «الأعلام» للزركلى (٧: ٤٦)، «معجم المؤلفين» لكحالة (١٠: ١٠٩ - ١١٠)، «الإمام الباقلاني و كتاب التمهيد» لمحمد عبد الرزاق حمزة، «الباقلاني و آراؤه الكلامية» للدكتور محمد رمضان عبد الله، بروكلمان (١: ١٩٧ رقم ٨). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٨ و الباقلاني: نسبة إلى الباقلاء و بيعه، و هى نسبة على غير القياس كالنسبة إلى صنعاء، صنعاني، و إلى بهراء، بهراني، و كان والده يشتغل بالباقلاء و بيعها فنسب إليها. و القاضي: لأنه تولى القضاء لعضد الدولة البويهى، و كان يعتبر رئيس القضاء، بيده أمر تعيينهم و توليتهم «١».

#### \* مولده و نشأته و أسرته:

\* مولده و نشأته و أسرته: ولد الإمام الباقراني بالبصرة سنة ثمان و ثلاثين و ثلاثمائة، و نشأ فيها و أخذ عن علمائها كثيرا من العلوم الدينية، ثم رحل إلى بغداد و نهل منها علما غزيرا و أقام فيها حتى توفاه الله تعالى سنة ثلاث و أربعمائه للهجرة. عاش الباقراني في كنف والده الذي كان من عامة الشعب يتاجر بالبقلاء و إليها نسب، و تذكر المصادر أن له ابنا واحدا هو الحسن، لم يرد ذكر لأحد من أبناء أو بنات له سواه.

### \* مذهبه في العقيدة و الفقه:

\* مذهبه في العقيدة و الفقه: أما في الاعتقاد فقد كان أبو بكر الباقراني سنيا علما في مذهب الإمام أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى، و كان من أبرز الأئمة الذين ساهموا في انتشار المذهب و تثبيت قواعده و الذب عنه، و خاصة في وجه المعتزلة و بعض الفرق الضالة ممن حاولوا النيل من عقيدة أهل السنة، فكان القاضي الباقراني لهم بالمرصاد، و نافح عن دين الله بما أوتي من حجة و قوة و برهان (١). «تبيين كذب المفتري»، لابن عساكر ص ٢٤٧. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٩ أما مذهبه الفقهي فهو المذهب المالكي، كما نص على ذلك أكثر علماء عصره و من كتب عنه، بل إن القاضي عياضا كان يعتبره إمام المالكيين في وقته، و عالم عصره المرجوع إليه في ما أشكل على غيره، إليه انتهت رئاسة المالكيين في وقته. و أما الإمام السبكي الشافعي فعده من علماء الشافعية، كما ذكر بعض العلماء أنه كان حنبليا، و الراجح الذي تظمن إليه النفس، و الذي استفاض عنه رحمه الله أنه كان مالكيًا في فروع الشريعة.

### \* شيوخه و تلاميذه «١»:

#### أ- شيوخه:

أ- شيوخه: مما لا شك فيه أن الباقراني تتلمذ لكثير من شيوخ البصرة و بغداد و نهل من علمهم، و أخذ عنهم مختلف المعارف و العلوم، لا سيما في مجال العقيدة و الفقه و علم الكلام، و نحن هنا نذكر أبرز هؤلاء العلماء ممن أخذ عنهم العلم و المعرفة، و كان لهم أثر كبير في شخصية ابن الباقراني و نضوجه العلمي، و من هؤلاء: ١- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن مجاهد الطائي، درس عليه الباقراني الأصول و المنطق و الفقه و كان حافظا ضابطا متقنا، توفي بعد الستين و الثلاثمائة للهجرة. ٢- أبو الحسن الباهلي البصري، صاحب أبي الحسن الأشعري، يذكر أنه كان إماميا ثم تاب و عاد إلى مذهب أهل السنة إثر مناظرة مع أبي الحسن (١) انظر: «وفيات الأعيان» (١: ٤٨١)، «الباقراني و آراؤه الكلامية» ص ١٧٩-١٩٥ الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٠ الأشعري، و كان إماما في عقيدة أهل السنة ينشر مذهبهم، و يعلم قواعدهم اعتقادهم، توفي سنة سبعين و ثلاثمائة للهجرة. ٣- أبو بكر محمد بن عبد الله الأبهري، شيخ المالكية في عصره، تتلمذ الباقراني على يديه و نهل من علمه الغزير في الفقه، صحبه الباقراني طويلا، توفي سنة خمس و سبعين و ثلاثمائة. ٤- أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي، و نسبته إلى قطيعة الدقيق في بغداد، و هو راوية مسند الإمام أحمد، و هو شيخ الباقراني في الحديث توفي سنة ثمان و ستين و ثلاثمائة. ٥- أبو عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي من تلامذة أبي الحسن الأشعري و هو فقيه شافعي، و هو شيخ الباقراني في الأصول، توفي سنة إحدى و سبعين و ثلاثمائة. ٦- أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري، إمام في الأدب و الحفظ و صاحب أخبار و نوادر، أخذ عنه الباقراني مسائل في البلاغة و الأدب، توفي سنة ثنتين و ثمانين و ثلاثمائة. ٧- أبو محمد عبد الله بن أبي القيرواني، إمام كبير في الفقه المالكي، جمع المذهب و شرح أقوال الإمام، و كان يعرف بمالك الصغير، رحل إليه العلماء و أخذوا عنه، و أخذ عنه الباقراني الفقه، توفي سنة ست و ثمانين و ثلاثمائة. ٨- محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو الحسين بن سمعون

البغدادى، كان عجيبيًا فى الكلام على الخواطر و حسن الوعظ، حتى كتب الناس حكمه و جمعوا كلامه، كان يأتيه الباقلانى و الأسفراينى فيقبلان يده و يجلسانه، توفى سنة سبع و ثمانين و ثلاثمائة. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢١

### ب- تلاميذه:

ب- تلاميذه: لقد عاش الباقلانى فى عصر امتاز بكثرة مجالس العلم و إقبال الناس على العلماء، فكان فى مجلسه كثيرون، أخذوا من علمه و نهلوا من معينه، و من أبرز تلاميذه: ١- أبو ذر الهروى، عبد بن أحمد، الحافظ الثقة المالكى، محدث الحرم، المعروف بدينه و ورعه و علمه (ت ٤٣٤ هـ-)، أخذ علم الكلام على الباقلانى. ٢- القاضى أبو محمد عبد الوهاب بن نصر البغدادى المالكى (ت ٤٢٢ هـ-)، الإمام الكبير صاحب «التلقين» و «الإشراف» و غيرهما، أخذ عن الباقلانى الفقه و علم الكلام. ٣- أبو عمران موسى بن عيسى الفاسى (ت ٤٣٧ هـ-)، الإمام الجليل، الفقيه المقرئ الحافظ، أخذ عن الباقلانى الأصول. ٤- أبو الحسن على بن عيسى السكرى الشاعر (ت ٤١٣ هـ-)، كان حافظًا بالقراءات أديبا، أخذ عن الباقلانى علم الكلام، و امتدحه بقصيدة عظيمة. ٥- القاضى أبو جعفر محمد بن أحمد السنانى الحنفى (ت ٤٤٤ هـ-)، أبو جعفر، كان ثقة عالما فاضلا. ٦- الحسين بن حاتم الأزدى، أخذ عن الباقلانى أصول الفقه، و هو الذى بعثه الباقلانى إلى دمشق، ليوضح الحق و يبين مذهب أهل السنة. ٧- القاضى عبد الله بن محمد الأصبهاني، المعروف بابن اللبان، (ت ٤٤٦ هـ-)، كان من أهل العلم الكبار، و أخذ عن الباقلانى الأصلين. ٨- محمد بن الحسين بن موسى النيسابورى، أبو عبد الرحمن السلمى، تتلمذ على الباقلانى فى شيراز و قرأ عليه كتاب «اللمع» لأبى الحسن الأشعرى. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٢-٩ محمود بن الحسن الطبرى، أبو حاتم المعروف بالقزوينى، أخذ عن الباقلانى أصول الفقه. ١٠- صمصام الدولة بن عضد الدولة البويهى، أدبه الباقلانى و علمه شتى العلوم، اغتيل بعد موت والده سنة ٣٨٨ هـ-، و له خمس و ثلاثون سنة.

### \* مؤلفات الباقلانى و آثاره «١»:

### إشارة

\* مؤلفات الباقلانى و آثاره «١»: تمتاز مؤلفات الباقلانى بطول النفس و أنها فى معظمها فى الدفاع عن الدين و التصدى لرد شبهات الفرق كالرافضة و أهل البدع و الضلالات، كما أنها تمتاز بالعمق و القوة، و خاصة أن الباقلانى رحمه الله يمتاز عن غيره من المؤلفين بالأصالة فى كتاباته، فهو لا ينقل عن غيره فى أغلب الأحيان.

### و من أهم مؤلفاته:

و من أهم مؤلفاته: ١- التمهيد، و هو الكتاب الذى ألفه بشيراز لابن عضد الدولة البويهى و ولى عهده صمصام الدولة و هو كتاب فيه الرد على الملحدة و الجهمية و المعتزلة، و قد طبع مرتين محققا. ٢- شرح كتاب «اللمع» للإمام أبى الحسن الأشعرى رحمه الله، و «اللمع» مطبوع. ٣- كتاب البيان عن الفرق بين المعجزات و الكرامات و الحيل و الكهانة و السحر، مطبوع بتحقيق ريتشرد مكارثى سنة ١٩٥٨. ٤- الإنصاف فيما يجب اعتقاده و لا يجوز الجهل به، و المعروف برسالة الحرّة، و هو مطبوع بتحقيق العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثرى رحمه الله (\_\_\_\_\_). ١) انظر: «تبيين

كذب المفترى» ص ٢١٧-٢٢٦، و مخطوطات الظاهرية ص ٨٤، و «الأعلام» (٦: ١٧٦)، و مقدمته كتاب «التمهيد»، و «ترتيب المدارك» (٢: ٦٠١). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٣-٥ إعجاز القرآن، و قد طبع عدة طبعات فى مصر على هامش كتاب «الإتقان»، و منفردا

بتحقيق الأستاذ سيد صقر رحمه الله. ٦- هداية المسترشدين و المقنع في معرفة أصول الدين، مخطوط، منه نسخة في مكتبة الأزهر برقم ٣٤٢ توحيد. ٧- الإبانة عن إبطال أهل الكفر والضلالة. ٨- كيفية الاستشهاد في الرد على أهل الجحد والعناد. ٩- كتاب إكفار المتأولين، و حكم الدار. ١٠- كتاب التعديل والتجوير. ١١- كتاب الإمامة الكبير. ١٢- كتاب الإمامة الصغير. ١٣- كتاب شرح أدب الجدل. ١٤- كتاب الأصول الكبير في الفقه. ١٥- كتاب الأصول الصغير في الفقه. ١٦- كتاب مسائل الأصول. ١٧- كتاب أمالي إجماع أهل المدينة. ١٨- كتاب المسائل المنثورة و المجالسات. ١٩- كتاب فضل الجهاد. ٢٠- كتاب الرد على المتناسخين. ٢١- كتاب الحدود. ٢٢- كتاب الرد على المعتزلة. ٢٣- كتاب في أن المعدوم ليس بشيء. ٢٤- كتاب المقدمات في أصول الديانات. ٢٥- كتاب المسائل القسطنطينية. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٤ ٢٦- كتاب إمامة بنى العباس. ٢٧- كتاب أجوبة أهل فلسطين. ٢٨- كتاب البغداديات. ٢٩- كتاب النيسابوريات. ٣٠- كتاب الجرجانيات. ٣١- كتاب الأصبهانيات. ٣٢- كتاب الكرامات. ٣٣- كتاب الأحكام و العلل. ٣٤- كتاب نقض الفنون. ٣٥- كتاب تصرف العباد. ٣٦- كتاب التقريب و الإرشاد في الأصول. ٣٧- كتاب المقنع في أصول الفقه. ٣٨- كتاب دقائق الإسلام و الرد على من خالف الحق من الأوائل و منتحلي الإسلام. ٣٩- كتاب مسائل سأل عنها ابن عبد المؤمن. ٤٠- كتاب البيان عن فرائض الدين. ٤١- كتاب مختصر التقريب و الإرشاد الأصغر. ٤٢- كتاب مختصر التقريب و الإرشاد الأوسط طبع قسم منه، بتحقيق الدكتور أبو زنيد، طبع مؤسسه الرسالة بيروت. ٤٣- كتاب مناقب الأئمة. ٤٤- كتاب الدماء التي جرت بين الصحابة. ٤٥- كتاب التبصرة. ٤٦- كتاب رسالة الأمير. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٥ ٤٧- كتاب كشف الأسرار و هتك الأستار في الرد على الباطنية. ٤٨- كتاب الانتصار، و هو ما نحن بصدد تحقيقه بعون الله تعالى. و هذه الكتب للباقلاني، أوردتها القاضي عياض في ترجمته للقاضي أبي بكر رحمهما الله تعالى، في كتابه «ترتيب المدارك» (٢: ٦٠١)، و هي من أوفى ما كتب عن الباقلاني من التراجم، و الله أعلم. هذا و قد أورد الباقلاني رحمه الله اسم كتاب له في مؤلفه الذي نحن بصدد تحقيقه سماه كتاب جامع الأبواب و الأدلة، و لم يذكره القاضي عياض ضمن مجموعته. و هناك مجموعة من الكتب ورد ذكرها في مصادر متناثرة، و منها ما نص عليها القاضي عياض لكن باختلاف يسير في عناوينها، مثل كتاب «الإنصاف» الذي جزم سيد صقر أنه نفسه كتاب رسالة الحرة. و من هذه الكتب: ١- كتاب نقض النقض، ذكره الباقلاني في «هداية المسترشدين». ٢- كتاب الكسب، ذكره الأسفرايني في «التبصير». ٣- كتاب الإيجاز، ذكره أبو عذبة في كتاب «الروضة البهيّة». ٤- كتاب النقض الكبير، ذكره إمام الحرمين في «الشامل». و كل هذه الكتب بينها تداخل، و قد يكون بينها قدر مشترك أحيانا.

### \* ثناء الأئمة على الباقلاني:

\* ثناء الأئمة على الباقلاني: يكاد يكون إجماعا بين المؤرخين أن الباقلاني رحمه الله كان المجدد للدين على رأس المائة الرابعة، لما قدّم من جهود، و ما بذل في خدمته مذهب أهل السنة و الجماعة و ما دافع من خلاله عن دين الله عز و جل، يقول ابن عساكر رحمه الله: «إن قول من قال: إن القاضي أبا بكر محمد بن الطيب الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٦ الباقلاني هو الذي كان على رأس الأربعمائه، أولى من قولهم: إن أبا الطيب سهل بن محمد بن سليمان النيسابوري هو الذي كان على رأس الأربعمائه لأنه أشهر من أبي الطيب النيسابوري مكانا و أعلى رتب القوم شأنًا، و ذكره أكبر من أن ينكر، و قدره أظهر من أن يستر، و تصانيفه أشهر من أن تشهر، و توافقه أكثر من أن تذكر، فأما أبو الطيب- النيسابوري- فإنما اشتهر ذكره ببلده» (١). و عن القاضي أبي بكر رحمه الله يقول اليافعي رحمه الله في كتابه «مرآة الجنان» و هو من أعيان المائة الثامنة: «هو سيف السنة، و ناصر الملّة، الإمام الكبير، الحبر الشهير، لسان المتكلمين، و موضح البراهين، و قاطع المبطلين، الأصولي المتكلم، الأشعري المالكي، المجدد على رأس المائة الرابعة، و كان كلّ ليلة إذا قضى ورده كتب خمسا و ثلاثين ورقة، تصنيفا من حفظه، و كان فريد عصره في فنه، و له التصانيف الكبيرة المسندة الشهيرة، و إليه انتهت الرئاسة في هذا العلم، و كان ذا باع طويلة في بسط العبارة، مشهورا بذلك» (٢). و مع ما كان عليه إمامنا



الباقلائي من الضلوع في علم الكلام و المناظرات و الفلسفة، التي هي مظنة الخواء الروحي، إلا أنه رحمه الله كان مع كل ذلك يمتاز بقمه السور و التقوى و المراقبة لله تعالى، يقول عن ذلك الإمام أبو حاتم القزويني: (١) «تبيين كذب المفتري» ص ٥٣.

(٢) «مرآة الجنان» (٣: ٦). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٧ «إن ما كان يضمه القاضي أبو بكر الأشعري رضى الله عنه من الورع و الديانة و الزهد و الصيانة أضعاف ما كان يظهره، فقليل له في ذلك، فقال: إنما أظهر ما أظهره غيظا لليهود و النصارى و المعتزلة و الرافضة و المخالفين، لئلا يستحقروا علماء الحق و الدين» (١). و عن ذلك يقول الصيرفى رحمه الله: «كان صلاح القاضي أكثر من علمه، و ما نفع الله هذه الأمة بكتبه و بثها فيهم إلا بحسن نيته و احتسابه بذلك» (٢). و أما عن علمه و سعته اطلاعه فهو بالمكانة العالية، فلقد كان العالم الذى يحدث و يكتب من علمه و حفظه دون أن يحتاج إلى الرجوع لكتب الآخرين، يقول فى ذلك على بن محمد بن الحربى المالكي: «كان القاضي أبو بكر يهَمُّ بأن يختصر ما يصنفه، فلا يقدر على ذلك لسعة علمه و كثرة حفظه، و ما صنف أحد خلافا إلا احتاج أن يطالع كتب المخالفين، غير القاضي أبى بكر، فإن جميع ما كان يذكر خلاف الناس فيه صنفه من حفظه» (٣). و عن سعة علمه و فصاحته لسانه يقول أبو القاسم النحوى (ت ٤٥٦): «من سمع مناظرة أبى بكر لم يستلذ بعدها بسماع كلام أحد من المتكلمين و الفقهاء و الخطباء و المترسلين، و لا الأغاني أيضا لطيب كلامه و فصاحته، و حسن نظامه و إشارته» (٤).

(١) «تبيين كذب المفتري» ص ٢٠.

(٢) مقدمة كتاب «نكت الانتصار» و كتاب «ترتيب المدارك» (٢: ٥٨٨). (٣) «ترتيب المدارك و تقريب المسالك» (٢: ٥٨٧). (٤) السابق. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٨ و يقول أبو محمد الشافعى (ت ٣٩٨): «لو أوصى رجل بثلاث ماله أن يدفع إلى أفصح الناس لوجب أن يدفع لأبى بكر الأشعري» (١). قال ابن العماد الحنبلى: «كان ابن الباقلائي ورعا لم تحفظ عنه زلة و لا نقيصة، و كان باطنه معمورا بالعبادة و الديانة و الصيانة، قال الطائى: رأيته فى النوم بعد موته و عليه ثياب حسنة، فى رياض خضرة نضرة، و سمعته يقرأ: فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ (٢١) فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ [الحاقة: ٢١-٢٢]، و رأيته قبل ذلك قوما حسنا حالهم، فقلت: من أين جئتم؟ فقالوا: من الجنة من زيارة القاضي أبى بكر» (٢). و لو أردنا استيفاء كل ما قيل عن هذا العالم لا تسع بنا الأمر و لخرجنا عن المقصود، و أختتم ذلك بما قاله عنه صاحب ابن عباد - رحمه الله - و عن ابن فورك و الأسفرايينى: «ابن الباقلائي بحر مغرق، و ابن فورك صل مطرق، و الأسفرايينى نار تحرق» (٣).

## \* كتاب «الانتصار للقرآن»:

### — اسم الكتاب:

— اسم الكتاب: الذى يرجح لدى من خلال المطالعات أن اسم الكتاب هو: «الانتصار للقرآن»، و قد ورد بهذا اللفظ تماما دون زيادة أو نقصان على الصفحة الأولى من النسخة الخطية، و هو ما أثبتته السيوطى فى كتاب «الإتقان» عند النقل عن القاضي أبى بكر و كذا غيره من الناقلين (١) السابق. (٢)

شذرات الذهب (٣: ١٦٩). (٣) «تاريخ بغداد» (٥: ٣٨٤). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٩ و إن مما يؤكد هذا الاسم أنه بعينه الاسم الذى أثبتته صاحب «النكت» حين اختصره، فجعل العنوان دالا على أصل اسم الكتاب قبل الاختصار، فقال: «نكت الانتصار للقرآن»، و كذا أورده القاضي عياض فى كتاب «ترتيب المدارك» (١). و قد سماه بعض الكتاب المعاصرين (٢): «الانتصار لصحة نقل القرآن». و مستنده فى ذلك أن هذه التسمية قد وردت فى كتاب «هداية المسترشدين» للباقلانى نفسه، و ليس هذا مما يؤكد هذه التسمية، بدليل أن المؤلف حين يتحدث فى ثانيا كتابه عن كتاب آخر له و لا يكون دقيقا فى ذكر اسم الكتاب، حيث لا يكون ذلك مجال تحقيق

الاسم بقدر قصد الإشارة إليه و إلى القضية التي يعالجها، و هي صحة نقل القرآن. و بعض الكتاب يذكر تحت عنوان «الانتصار لنقل القرآن»، و الأول أولى أن يصار إليه. ثم إن موضوع الكتاب أشمل من أن يكون مقتصرًا على صحة النقل للقرآن، فهو كتاب فيه الحديث عن القرآن الكريم من حيث نزوله و ثبوته و دقة عبارته و جزالة ألفاظه و تواتر نقله إلى غير ذلك من القضايا التي لها تعلق مسيس بكتاب الله تعالى.

### \* نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

\* نسبة الكتاب إلى مؤلفه: أما نسبة الكتاب إلى مؤلفه فتكاد تكون إجماعًا بين أهل العلم قديمهم و حديثهم، سواء من أخذ عنه، أو أشار إليه، أو نقل عنه، أو لخصه، أو

(١) «ترتيب المدارك» (٢: ٦٠١). (٢) الدكتور محمد رمضان عبد الله في كتابه «الباقلاني و آراؤه الكلامية» ص ٢٠٥. الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٠ تكلم عليه من قريب أو بعيد. و قد صدرت النسخة الخطية للكتاب بالنص التالي: «الأول من كتاب الانتصار للقرآن، تأليف الشيخ الإمام العالم العامل، المتقن المحقق، القاضي أبي بكر محمد بن الطيب بن محمد الأشعري، الباقلاني البصري رضى الله عنه، توفي رحمه الله تعالى عليه آخر يوم السبت، و دفن يوم الأحد لسبع بقين من ذى القعدة سنة ثلاث و أربعمائه ببغداد». يقول الأستاذ فؤاد سزكين في تصديره لنشرته للأصل الخطي للكتاب: «ربما لا نخالف الصواب إن قلنا إن هذا الكتاب من أحسن نماذج ما وصل إلينا من التركة العلمية للباقلاني، لإعطائنا انطباعًا عن شخصيته، متكلمًا سنيا أخذ قضية الدفاع عن القرآن على عاتقه، واثقًا بأنه كفؤ لها» (١).

### \* نسخ الكتاب:

\* نسخ الكتاب: للكتاب نسخة فريدة محفوظة بمكتبة قره مصطفى باشا باستانبول، تحتوى على المجلد الأول من الكتاب فقط، و سيأتي وصفها، و لم يذكر أحد من المحققين أنه عثر على الجزء الثاني منها، أو أنه قد حصل على نسخة أخرى لأحد الجزئين، غير ما ذكره الأستاذ فؤاد سزكين أن قسما من كلا المجلدين موجود في المكتبة الحسينية بالرباط، و هو غير كامل، و غير واضح الكتابة، و لم يشر إلى رقمه أو إلى أى معلومة تدل عليه، و حاولت الحصول على مصورة عن هذا النسخة لكن دون جدوى، فاقصر اعتمادى في التحقيق على نسخة إستانبول (١).

مقدمة الناشر لهذا المخطوط ص ٧، أصدرها أ. فؤاد سزكين، عيون التراث سلسلة ج المجلد ٤٠. الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣١

### \* وصف المخطوط:

\* وصف المخطوط: يقع مخطوط مكتبة قره مصطفى باشا باستانبول من كتاب «الانتصار» في ما يزيد على ثلاثمائة ورقة، تم تصويره كل صفحة على حدة، فخرج بستمائة و ثلاث صفحات، من القطع الوسط، في كل صفحة عشرون سطرا، في كل سطر ما بين ثلاث عشرة إلى ست عشرة كلمة، بخط مشرقى جميل، واضح في أكثره فيه شيء من الطمس في بعض الكلمات، و عدم وضوح في بعضها، غير مشكول، و غالبا ينقط الحروف، و قد يترك النقط أحيانا، على هامشه استدراكات للناسخ، أو تصويب لبعض الكلمات، أو بيان للآية التي يريد الحديث عنها، و خاصة في باب مطاعنهم في صحة القرآن و نظمه من جهة اللغة. و هذه المخطوطة قام بنشرها تصويرا معهد تاريخ العلوم العربية و الإسلامية الذى يشرف عليه الأستاذ فؤاد سزكين، ضمن سلسلة (ج) عيون التراث، المجلد ٤٠، و كتب عليه: «طبع بالتصوير عن مخطوطة قره مصطفى باشا، مكتبة بايزيد فى استانبول، طبع بطريقة التصوير فى مطبعة كليت - شتوتسغارت». فى صفحة العنوان توقيع نصّه: أحمد بن عثمان الشافعى. و النسخة تبدو قديمة يقدر أنها من مخطوطات القرن السابع، و قد ورد على



صفحة الغلاف و الأخير تاريخ، للمطالعة في سنة ١٠٩٠. و جاء ختم في أوله و أواسطه في أكثر من محل، و هو ختم المكتبة التي وقفت فيها هذه المخطوطة، و هو ختم بيضاوى كتب عليه: «وقف هذا الكتاب لوجه الله الأجل الأكرم، مصطفى باشا الوزير الأعظم». الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٢ و يلاحظ على النسخة الأمور التالية: ١- يكتب الناسخ أحيانا بخط متشابك الحروف بحيث يصعب تمييز الحروف بعضها من بعض. ٢- يقع في بعض الأخطاء الإملائية أحيانا، و اللغوية أحيانا، و قد ذكرت ذلك في مكانه و أشرت إليه في حاشية التحقيق. ٣- وقع في النسخة خلط في ترتيب بعض الصفحات، و ألحقت بعض الصفحات في غير المبحث الذى ينبغى أن تكون فيه، و قد أشرت إلى ذلك، و صوّبته بحمد الله.

### \* سبب تأليفه كتاب «الانتصار» و الداعى لذلك:

\* سبب تأليفه كتاب «الانتصار» و الداعى لذلك: من أبرز الأمور التى دعت الباقلاانى رحمه الله إلى تأليف هذا الكتاب ظهور فرق في عصر المؤلف كان همّها الطعن في القرآن و التشكيك فيه، و في صحة نقله و خلوه من الخطأ و اللحن، فانبرى لهم الباقلاانى مفنّدا لمزاعمهم داحضا لحججهم، مبينا و هاءها و صغارها. و هذه الطعون كما أجملها المصنف رحمه الله دائرة حول قضايا من أبرزها: ١- دعوى الزيادة في القرآن الكريم. ٢- دعوى النقص منه. ٣- دخول الخلل و اللحن على النص القرآنى. ٤- إيرادهم لشبه قد تنطلى على العامة مثل دعوى اللحن في القرآن و أنه كان منذ تنزل القرآن و أن العرب ستقيمه بألستها، و ما ورد عن ابن مسعود أنه كان يحكّ المعوذتين من القرآن. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٣-٥ ما يتمسك به بعض طوائف الشيعة من الطعن في بعض الصحابة و أنهم كانوا السبب في ضياع جزء كبير من القرآن. بالإضافة لما سبق، لم يقتصر المؤلف على نقض الطعون التى وجهت إلى القرآن الكريم بل أضاف إلى ذلك بحوثا في علوم القرآن الكريم أوفاهها حقها مثل عد الآى، و ترتيب السور، و الأحرف السبعة و الناسخ و المنسوخ، و غيرها من الأبواب. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٤

### موازنة بين كتاب «الانتصار للقرآن» و كتاب «نكت الانتصار»

#### – نبذة عن كتاب «نكت الانتصار»:

– نبذة عن كتاب «نكت الانتصار»: كتاب «نكت الانتصار» قال عنه مؤلفه أبو بكر الصيرفى رحمه الله: «لما وقفت على كتاب الانتصار للقاضى الإمام أبى بكر محمد بن الطيب الأشعرى رضى الله عنه وقوف تأمل لفصوله، و اطلاع على أبحاثه، رأيت كتابا عظمت فوائده و جلّت، و خصت علومه و عمّيت، غير أنه رحمه الله عوّل فيه على أسلوبه في سائر كتبه، في استقصاء الأدلة، و كثرة البحث عن الحجة، فصار المنتهى يضجر عن مطالعته فضلا عن المبتدى، و السابق يكلّ دون شأوه فكيف بالمصلى، فرأيت أن أجمع نكته على سبيل الاختصار، و أسمى الكتاب «نكت الانتصار»، و لا أدعى أن اختصار ما اختصرته عن فساد، و لا أن اختياري يحكم بصحة الانتقاد، غير أنى لطف حجم الكتاب، و توخيت طرق الصواب، ...» (١). من خلال هذا التقديم لكتاب «النكت» ندرّك قيمة كتاب «الانتصار» و ما الذى علمه صاحب «النكت» في كتابه، من اختصار لما أسهب فيه و أطال الباقلاانى في «الانتصار»، فلفظ حجم الكتاب مع توخيه طرق الصواب. فهل أعطى كتاب «النكت» صورة واضحة حقيقية عن كتاب «الانتصار»؟ هذا ما أود بيانه في هذا الفصل إن شاء الله تعالى (١) مقدمة كتاب

«نكت الانتصار». الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٥ و كتاب «النكت» له أصل مخطوط بمكتبة بلدية الإسكندرية برقم ٨٢٨ ب، يقع في مائة و أربع و أربعين ورقة، و فيه صورة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة برقم (٢٨٤ تفسير)، كما يذكر محمد زغلول سلام في مقدمته للكتاب، و منه نسخة مصورة على الميكروفلم في مكتبة الجامعة الأردنية اطلعت عليها، و هى مصورة بشكل ردىء غير واضح،

فيها طمس كثير، و صفحات غير واضحة، و بعضها بياض كامل، و القراءة فيها عسيرة. حقق كتاب «النكت» الدكتور محمد زغلول سلام، أستاذ اللغة العربية و عميد كلية الآداب بجامعة بنها بمصر، و قامت بنشره منشأة المعارف بالإسكندرية. يقع الكتاب بعد الطبع في ثلاثمائة و سبعين صفحة من القطع الوسط، ما عدا المقدمات و الفهارس، جعله مصنفه في ثمان و ثلاثين بابا، رتبها على غير ترتيب أصل كتاب «الانتصار»، فقدّم بعضها و آخر بعضها، و أتى بها مختصرة عما عليه الأصل، و قد أغفل جلّ المناظرات التي عقدها الباقلاني رحمه الله، و لم يأخذ مما عند الباقلاني إلا المادة العلمية دون سواها من الحجج المنطقية و المناظرات الكلامية. قدم المحقق للكتاب بمقدّمه بين فيها نبذة عن حياة الباقلاني باختصار، ثم تكلم عن منهج الباقلاني في التأليف، و دراساته لبيان القرآن و إعجازه، و تطرّق إلى نظريته في الإعجاز، و صار إلى القول بنتيجة عامة هي خلاصة نظريته في الإعجاز التي عرضها الباقلاني في كتبه بصور مختلفة، و هي: «خروج نظم القرآن عن سائر كلام العرب و نظومهم، و يقول: إن عجز القوم عن معارضته دليل خروجه على نمط كلامهم» (١) و يقول أيضا: «ليس (\_\_\_\_\_» (١)

مقدمة «نكت الانتصار» ص ١١. الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٦ الإعجاز في نفس الحروف، و إنما هو في نظمها و إحكام رصفها، و ليس رصفها أكثر من وجودها متقدمة أو متأخرة، و مترتبة في الوجود، و ليس لها نظم سواها، و هو كتتابع الحركات، و وجود بعضها قبل بعض، و وجود بعضها بعد بعض» (١). ثم يعقد مبحثا للحديث عن الإعجاز في كتاب «الانتصار»، و يقول: «تمتاز دراسة الباقلاني للإعجاز في كتاب «الانتصار» بأنها جاءت ضمن دراسته العامة للقرآن، في تاريخه و قراءاته ... و يتدرّج في أبواب الكتاب بابا بابا حتى يصل إلى باب (ذكر مطاعنهم على القرآن)، و يتولى فيه الردّ بالتفصيل على الآيات التي طعن عليه فيها من الناحية اللغوية، معتمدا فيما أورده على إثبات صحة الأسلوب القرآني بمقابلته بأساليب العرب الصحيحة البليغة في الشعر و النثر، و تكلم في هذا الباب أيضا عن الحذف و التكرار و الزيادة و المشكل من لغات القرآن مما سبق الكلام فيه و خاصة في «مشكل القرآن» لابن قتيبة» (٢). و يتكلم في ابتداءات السور، و نظمه المعجز، و الدلالة على صحة مفارقة القرآن لكلام العرب، و هو لب نظريته في الإعجاز، و يعقد بابا في البيان، و آخر للحديث عن البراعة كما يعقد بابا للمقارنة بين فنون البيان في القرآن و في كلام العرب، ثم يتكلم عن موسيقى الوزن في نظم القرآن، و كل هذه الأبواب إنما جاءت في «الانتصار» في جزئه الثاني الذي لم يتم تحقيقه في هذه الدراسة، و من أراد الاستزادة منها فليرجع إلى \_\_\_\_\_ منه \_\_\_\_\_ محقق كتاب «النكت».

(\_\_\_\_\_ السابق ١١. (٢) السابق ١٢.

الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٧ و بعد الحديث عن إعجاز القرآن في كتاب «الانتصار» يفرد بابا للحديث عن الإعجاز عند الباقلاني رحمه الله في كتاب «إعجاز القرآن» و يقول واصفا له: «و هو الدراسة الناضجة لآراء الباقلاني مجتمعة في نظم القرآن، و آراؤه هنا هي آراؤه في كتابيه السابقين، بدأ بتلخيص مجمل لنظريته الإعجاز كما يراها، ثم تناولها بالشرح و التفصيل أثناء الكتاب، و ردّ على الاعتراضات و فنّد حجج المعارضين و المخالفين في فصول الكتاب ...». و بعد المقدمة يأتي عرض المحقق للكتاب ضمن ثمانية و ثلاثين بابا منها ثلاثة عشر بابا هي تلخيص الجزء الأول من الكتاب بينما بقيت الأبواب هي تلخيص للجزء الثاني منه، و سنأتي على ذكرها لاحقا إن شاء الله تعالى.

### – بين «الانتصار» و «النكت»:

– بين «الانتصار» و «النكت»: بعد الحديث عن كتاب «نكت الانتصار» يتجلى الفرق بين الكتابين، فالباقلاني رحمه الله كان هدفه من تأليف هذا الكتاب ابتداء الرد على فرق الضلال و الزيغ التي تطعن في أصل النص القرآني، و تحاول من خلال كثير من الشبه أن تمسّ النص الكريم بما يجعل القارئ في شبهة أو شك، و لذا عقد الأبواب و نصب المناظرات للرد على تلك الشبه و تفنيدها. و أما كتاب «النكت» فغالبا ما كان يذكر المادة العلمية المتعلقة بعلوم القرآن من ناسخ و منسوخ و أول ما نزل و آخره، و إعجاز القرآن و

بيانه، و ما يتعلق به من سائر العلوم و الفنون، دون التعويل كثيرا على رد الشبه و الوقوف عند أقاويل الفرق الضالة حول القرآن؛ على أنه كان أحيانا يذكر تلك الأقوال و يفندها و يبين ضعفها و وهاءها، و من الأمثلة على ذلك قوله: الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٨ «فإن قيل إن الصحابة كانت تدين بجواز القراءة على المعنى دون اللفظ، و ذلك أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه سئل عن قوله تعالى: فَأَتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ [هود: ١٣]، و قوله تعالى: فَأَتُوا بِسُوْرَةٍ مِثْلِهِ [البقرة: ٢٣]: فى أى سورة هذا و فى أى سورة هذا؟، فقال: «ما عليك أ هكذا قرأته أم هكذا»، فإنه خبر ضعيف، و إن صح فمعناه أنه فهم أن السائل سأل عن الآيتين، لأنه يعتقد اختلاف معناه، فقال له: ما عليك، أى لا خلاف بينهما إن أردت أن تقرأ دون معرفة المعنى و الاحتجاج، فأما أن يكون خبره فى القرآن بأنهما سواء فلا يصح» (١). و قد جاء باب (ذكر مطاعنهم على القرآن) فى حوالى ثمانين صفحة فى كتاب «النكت»، بينما جاء نفس الباب فى كتاب «الانتصار» فى مائتى صفحة و خمس صفحات. و إذا أنعمنا النظر فيما كتب الباقلانى نجده قدّم بين يدي الحديث عن الآيات بحوالى ثلاث صفحات حول قضية ما يثيره المشككون حول الآيات، ثم يبدأ بالحديث عنها تفصيلا، آية آية، مع شىء من الإسهاب، فى حين نرى كتاب «النكت» بدأ مباشرة فى الحديث عن الآيات دون أن يذكر شيئا مما ذكره كتاب «الانتصار» (٢). على أن كتاب «النكت» حين تحدث عن الآيات تحدث بشكل مختصر اختصارا شديدا، و لا يذكر ما أورده الباقلانى من الاستشهاد بالآيات و الأحاديث و أبيات الشعر و أقوال أرباب اللغوة.

(١) «نكت الانتصار» ص ٣٢٣ - ٣٢٤.

(٢) انظر كتاب «الانتصار» ص ٣٩١ - ٣٩٤ مخطوط، و كتاب «النكت» ص ١٣٥ و ما بعدها. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٩ و سأذكر لذلك مثالا واحدا حتى لا يطول الحديث فى هذا المجال، و ذلك ما جاء من الحديث على قوله تعالى: كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ [الأنفال: ٥]. يقول فى «النكت»: «و أما قوله تعالى: كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَبَّهَ إِخْرَاجَهُ مِنْ بَيْتِهِ مَعَ كِرَاهَةِ قَوْمٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، بتنفيذه عليه السلام يوم بدر السلب للمقاتلة، و فعل ذلك لقلّة المسلمين يومئذ، فكره قوم ذلك كما كرهوا خروجه من بيته» (١). و أما فى «الانتصار» فقد أسهب الباقلانى فى الحديث عنها فقال: كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ و لم يذكر الشىء الذى شبّه بإخراج الله له من بيته بالحق، و كما أنه يدخل فى الكلام لتشبيه الشىء بغيره، و ذلك أن الله تعالى شبّه إخراج له من بيته مع كراهة قوم من المؤمنين لذلك بتنفيذه عليه السلام يوم بدر لسلب القاتل، و جعله لمن أتى بأسير كذا و كذا، و إنما فعل ذلك لقلّة المسلمين يومئذ و كراهة كثير منهم القتال ... فقال الله لهم: قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَ الرَّسُولِ أَى: يضعها حيث يشاء، فَأَتَقُوا اللَّهَ وَ أَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ أَى: فزقوها بينكم على ما أمر الله، ثم قال: كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ أَى: إنهم كرهوا ذلك كما كرهوا إخراجك يوم أخرجت من بيتك، فحذف و جعل ما تقدم فى أول السورة جوابا لهذا الكلام، و اقتصر على دلالة الكلام عليه، و مثل هذا قول الشاعر: فلا تدفنونى إن دفنى محرم عليكم و لكن حافرى أم عامر

(١) «نكت الانتصار» ص ١٣٦.

الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤٠ يقول: لا تدفنونى، و لكن دعونى للتى يقال لها إذا صيدت حافرى أم عامر يعنى: الضبع، لتأكلنى، فحذف «دعونى» للعلم باقتضاء الخطاب له» (١). و الفرق بين الكتابين من خلال ما ذكرت واضح، و البون شاسع، و لا يمكن لقارئ «النكت» وحدها أن يستغنى بها عن الكتاب الأم بشموله و اتساعه و بسطه للمسائل، و تسلسله فى عرض المسائل بأسلوبه الشيق الممتع. و فى نهاية كتاب «النكت» يقول الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصيرفى رحمه الله: «قد أثبت فى اختصار هذا الكتاب على ما أدّى إليه الاجتهاد ... و الله عز و جل أسأل و إليه أرغب فى المعافاة من سوء التأويل، و أن يهدينا سواء السبيل، و هو حسبنا و نعم الوكيل ... نجز كتاب «الانتصار لنقل القرآن» على جهة الاختصار، و الله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم، و الحمد لله رب العالمين». و فى نهاية الكتاب العبارة التالية: «هذه النكت أملاها الشيخ أبو عبد الله الصيرفى كما تقدم ذكره، و لما توفى رحمه الله رتبّه عبد الجليل بن أبى بكر الصابونى، فالخطبة له و بعض ألفاظ الكتاب».

## - الجزء الثاني من كتاب «الانتصار»:

- الجزء الثاني من كتاب «الانتصار»: قد تم في هذه الدراسة تحقيق الجزء الأول من كتاب «الانتصار»، وأبوابه معلومة، ومادته العلمية هي التي بين أيدينا في قسم التحقيق، والذي أريد بيانه هنا هو ما يشتمل عليه الجزء الثاني من كتاب «الانتصار»، خاصة أننا لم نتمكن من الحصول عليه، ويرى كثير من المحققين أنه مفقود، لم (١) «الانتصار» ص ٣٩٥ ، ٣٩٦

مخطوط. الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤١ يعثر عليه بعد، ولم أجد من يدل على أصل مخطوطته أو ينبه إليها، ولعلها تكون مما قد درس و ضاع من تراث هذا العالم الكبير. ويمكن التعرف على محتويات هذا الجزء من خلال دراستنا لكتاب «نكت الانتصار»، حيث إنه مختصر لكلا الجزئين كما رأينا، وإذا استثنينا الأبواب التي لها نظائر في الجزء الأول من «الانتصار» تكون باقي الأبواب هي محتويات الجزء الثاني، حيث إن صاحب «النكت» راعى إلى حد كبير ترتيب أبواب كلا الجزئين. ومما يؤكد صحة ما نقول أنه قد ورد في نهاية الجزء الأول عبارة: انتهت المجلدة الأولى، يتلوه في المجلدة الثانية: باب الكلام على من زعم من الرافضة أن القرآن قد نقص منه ولم يزد فيه شيء، ولا يجوز الزيادة فيه، وبالله التوفيق «١». وبذلك تكون أبواب الجزء الثاني من «الانتصار» وموضوعاته هي: ١- باب الكلام على من زعم من الرافضة أن القرآن نقص منه ولم يزد فيه. ٢- باب الكلام في الدلالة على أن القرآن معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم. ٣- باب الكلام على صحة مفارقة القرآن لسائر كلام العرب. ٤- باب البلاغة. ٥- باب الكلام على البيان. ٦- باب الرد على من زعم أن القرآن العزيز شعر. ٧- باب الكلام على المعتزلة القائلين بأن العرب صرفوا عن معارضته مع قدرتهم على الإتيان بمثله (١). آخر صفحة من

المخطوط ٦٠٣. الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤٢ ٨- باب فيما روى أنه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم من قوله: «تلك الغرائق العلى». ٩- باب الكلام في جواز نسيان النبي صلى الله عليه وسلم. ١٠- باب ذكر أول من جعل القرآن بين اللوحين، والدليل على صوابه تواتر الأخبار. ١١- باب الكلام في إبطال القراءة على المعنى دون اللفظ. ١٢- باب الكلام في إبطال جواز القراءة بالفارسية. ١٣- باب ذكر علل المخالفين والاعتراض عليها. ١٤- باب القول في جمع أبي بكر رضي الله عنه في المصحف، وفي أي شيء كتبه. ١٥- باب الدليل على أن ما فعله أبو بكر رضي الله عنه من ذلك صواب. ١٦- باب جمع عثمان رضي الله عنه المصحف والوجه في ذلك. ١٧- باب قصة عبد الله بن مسعود وما كان منه في ذلك. ١٨- باب الكلام على جواز اختيار عثمان زيد بن ثابت دون ابن مسعود. ١٩- باب ذكر الأدلة على صواب عثمان رضي الله عنه في اختياره حرف زيد دون غيره. ٢٠- باب في أي لغة نزل بها القرآن العزيز. ٢١- باب ذكر الحروف التي اختلفت فيها أهل الشام وأهل المدينة وأهل العراق. ٢٢- باب ذكر ما يتعلق به عن الحجاج بن يوسف في هذا الباب. ٢٣- باب الكلام في حكم قراءة الأئمة السبعة ووجه اختلافهم. ٢٤- باب ذكر ما يحاولون به الطعن على عثمان رضي الله عنه في حظر ما خالفه. الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤٣ ٢٥- باب ذكر اختلاف القراءة السبعة، وهل خالف جميعهم أو بعضهم حرف الجماعة أم لا، وما وجه اختلاف المصاحف. والناظر في محتوى الجزء الثاني يجد أن فيه تكرارا لما ورد في الجزء الأول، مثل الحديث عن الصرفة، فقد قدم الحديث عنها، وكذلك قصة الغرائق، والحديث عن جميع القرآن، وما حصل بين عثمان وابن مسعود، وهو ما يحصل أحيانا للباقلاني، حيث إنه يكرر أحيانا لتأكيد مسألة أو إسهاب الحديث عنها في وقت كان قد تناولها قبله بشيء من الإيجاز. الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤٤

## الخاتمة في النتائج والتوصيات

الخاتمة في النتائج و التوصيات الحمد لله المتفضل بجزيل نعمه على عباده، و الصلاة و السلام على خيرته من خلقه و خاتم رسله و أنبيائه. أما بعد: فقد من الله تعالى على إتمام هذا العمل، فله الحمد و المنه و له الفضل و الثناء الحسن، و من خلاله نقدم كتاب «الانتصار للقرآن» للإمام الكبير أبي بكر ابن الباقلاني، دراسة و تحقيقاً، فبعد أن كان هذا الكتاب العظيم و الشيفر الدفين زمناً لا يرى النور و لا يفيد منه إلا النزر اليسير ها هو - و لله الحمد - في طريقه ليكون مرجعاً ينهل منه العلماء، و يغترفون من بحر هذا العالم ما قد يتعذر وجوده عند غيره، و ينذر من أوفى جانب الانتصار لصحة نقل القرآن كما وفاه هذا المصنف البحر و الكاتب الثر رحمه الله تعالى. و قد جاء هذا العمل في جانبين: جانب الدراسة و جانب التحقيق، و قد تحقق للباحث من خلالهما أن كتاب «الانتصار» كتاب غني بالموضوعات الهامة في الدفاع عن القرآن و تأصيل علومه و قد خرج الباحث في نهاية هذه الصلة من الدرس و البحث إلى النتائج و التوصيات التالية:

### أولاً: النتائج:

أولاً: النتائج: و قد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: ١- الإمام الباقلاني إمام مجتهد مجدد، مكث في شتى علوم الشريعة، تأليفاً و أصالة و تعليماً، و هو مجتهد مجدد في مذهب الإمام أبي الحسن الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤٥ الأشعرى، و له مدرسته المستقلة في ذلك؛ كان أشعرياً لكنه لم يكن متعصباً، و إنما هو صاحب مذهب وسط، و توفيق بين النصوص، متكلم سنّي دافع عن القرآن بكل ما أوتي من حجة و بيان. ٢- الإمام الباقلاني صاحب طريقة فريدة في إفحام الخصم، له حجة منطقية قوية في إثبات الحق، مكث في الحجج النقلية و العقلية، و علمه أصيل من فكره و إملائه قل أن ينقل عن غيره. ٣- كتاب «الانتصار» لا مجال للشك أنه من تأليف الإمام الباقلاني، بل هو أوسع التراكات العلمية له مما وصل إلينا، و هو أساس للدراسات القرآنية، أفاد منها من جاء بعده من العلماء سواء في مجال علوم القرآن أم في الدفاع عنه و ردّ الشبهات. ٤- و يعدّ «الانتصار» للإمام الباقلاني من أوسع و أهم كتب الاحتجاج للقرآن، و مناقشاته غنية ثرية، و حججه منطقية، و أدلته دامغة للخصم، موضحة للحق. ٥- كتاب «نكت الانتصار للقرآن» الذي لخصه الصيرفي هو اختصار لكلا الجزئين، لكنه لا يعطي صورة كاملة عن محتويات الكتاب، و لا يستغني قارئ «النكت» عن أصل كتاب «الانتصار».

### ثانياً: التوصيات:

ثانياً: التوصيات: توصي هذه الدراسة بما يلي: ١- الإمام الباقلاني من أعلام الأمة و مدرسته عظيمة، لذا يوصى الباحث بتشكيل لجنة علمية للاهتمام بآثار هذا العالم و تحقيقها حتى ترى النور و يفيد منها العلماء. الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤٦ ٢- كتاب «الانتصار للقرآن» على درجة كبيرة من السبك اللغوي و الدقة البيانية، و هو نموذج بلاغي ناضج، و أسلوبه من السهل الممتنع، لذا يوصى الباحث أن يتناول المختصون فصوله بالدراسة و التحليل في كليات الآداب و الشريعة. ٣- يوصى الباحث بإعادة تحقيق كتاب «نكت الانتصار» تحقيقاً علمياً أكثر دقة مما هو عليه الآن. ٤- كما يوصى الباحث أن تتم دراسة وافية حول المدرسة الأشعرية كما يراها الباقلاني مدرسة تدافع عن العقيدة و تدبّ عن حياضها و تقف في وجه أهل الزيغ و الضلال من معتزلة و رافضة و باطنية غيرهم، و أن تعطى حقها مدرسة سنية عظيمة حملت لواء الإسلام زمناً طويلاً و دافعت عنه دفاعاً مريراً، و هي العقيدة التي يدين بها جماهير أهل العلم سلفاً و خلفاً. ٥- و أخيراً، يوصى الباحث باستمرارية البحث عن الجزء الثاني من كتاب «الانتصار»، و خاصة في المكتبات الخاصة التي ترجع ملكيتها إلى بعض الأفراد و العائلات، و خاصة في تركيا و بلاد المغرب العربي، فهي مظنة وجود مثل هذه الكتب. هذا و نسأله سبحانه أن يجعل عملنا هذا مقبولاً خالصاً لوجهه الكريم، إنه وليّ ذلك و القادر عليه، و الحمد لله ربّ العالمين، و صلى الله و



سَلَّمَ بَارَكَ عَلَى نَبِيِّهِ الْأَمِينِ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٥١ النصّ المحقق لكتاب «الإنتصار للقرآن» الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٥٣

## المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ المقدمة الحمد لله ذي القدرة والجلال والعز والسيلطان والطول والامتنان منزل الفرقان، و الناسخ بما أودعه من البيان وتفصيل الحلال والحرام ما سلف من الشرائع والأحكام، والضامن للرسول عليه السلام حفظه وحراسته من الناس أهل الكفر والبهتان ومطاعن ذى الجهل والشنآن، فقال جل ثناؤه: إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ [الحجر: ٩]، وقال سبحانه: إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ [القيامة: ١٧]، وقال فيه تعالى: لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ [فصلت: ٤٢]. وجعله مهيمنا على الكتب، وقال عز وجل: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا [الكهف: ١]، وجعله بما فيه من عجيب نظمه وجزالة لفظه و بديع وصفه وخروجه عن جميع أوزان كلام العرب ونظومه، آية لرسوله ودلالة قاهرة وحجة ظاهرة لنبيوته، وفطر الخلق على القصور عن مقابله «١»، وبالغ في تعريفهم بالعجز عن معارضة

(الباقلانى ممن يقولون بالصرفه، و ليس كذلك، قال فى «إعجاز القرآن»: (و مما يبطل ما ذكروه بالصرفه) (أنه لو كانت المعارضه ممكنه، و إنما منع منها (الصرفه) لم يكن الكلام معجزا، و إنما يكون المنع هو المعجز فلا يتضمن الكلام فضيله على غيره فى نفسه). «إعجاز القرآن» ص ٣٠. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٥٤ سورة من مثله، و حسم بعظيم بلاغته و أنواع فصاحتها أطماع الملحدین و المنحرفین فى تكلف نظيره و التمكن من الاتیان بشبهه و عديله، و أخبر أنه ليس من بحار كلام المخلوقین و لا شبه ما أضافوه إليه من أساطير الأولین و تلفیق المتكلمین و نمط كلام الشعراء و المترسلین، فقال عز وجل فى نص التلاوة: فَأَتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ [هود: ١٣]، ثم قال تعالى: فَأَتُوا بِسُوْرَةٍ مِثْلِهِ [البقرة: ٢٣]، ثم قال جل وعز: قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا [الإسراء: ٨٨]، وقال سبحانه: وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ [الزخرف: ٤٤]، يقول إنه لشرف لك ولقومك، وقال تعالى: لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِي وَ هَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ [النحل: ١٠٣]. ثم تبه تبارك/ و تعالى إلى أن مجيء القرآن من مثله خرق للعادة و نقض لما عليه تركيب الطبيعة مع علم القوم بنشوه و تصرفه فى طعنه و مقامه، فقال جل اسمه: وَ مَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخْطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ [العنكبوت: ٤٨]، وقال عز وجل: وَ مَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُونَ أَفَلَا مَهْمُ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَ مَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ [آل عمران: ٤٤]، وقال تعالى: وَ مَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْعُرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَ مَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ (٤٤) وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ وَ مَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ [القصص: ٢٤-٢٥]، وقال عز وجل فى قصه نوح: تَلَمَّكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَ لَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ [هود: ٤٩]، فتبه و نص و بين فى نفس التلاوة على أنه إنما علم ذلك و تلقاه من قبل وحيه إليه به، ثم أمر بالرجوع عند التنازع إليه، و الاقتباس منه، و العمل بموجبه، و المصير إلى محكمه، و التسليم لمتشابهه علما منه بأنه تعالى الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٥٥ متولى «١» لحفظه و حياطته، و عرّفنا أنه ما فرط فيه من شىء، و أنه تبيان لكل شىء، فقال عز وجل: فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَ الرُّسُولِ [النساء: ٥٩]، أى إلى كتاب الله عز وجل و سنه رسوله صلى الله عليه و سلم، و قال جل ثناؤه: أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا [محمد: ٢٤]، و قال تعالى: مَا فَزَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ [الأنعام: ٣٨]، و قال جل ذكره: تَبَيَّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ [النحل: ٨٩]، و قال سبحانه: إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ [الإسراء: ٩]، فى نظائر لهذه الآيات أخبر فيها عن حفظه لكتابه و حراسته، و الأمر بالرجوع إليه و العمل عليه، و تشريفه على سائر الكتب، و شدة تعظيمه له، و أنه محوط مصون من كيد الزائغين و تحريف المبطلين، فالحمد لله الذى هدانا بنور كتابه و أرشدنا لتصديقه و وفقنا لاتباع متضمنه، و التمسك بمعالمه/ و النقض لمطامع القادحين فى تنزيله،

و الكشف عن شبه الملحدين في تأويله، و صلى الله على رسوله محمد القائم بما كلفه من أدائه، و المناصح المجتهد فيما نصب له من كشف غامضه و تبيانه، و على السلف الصالح من أوليائه الذين جعلهم شهداء على عبادته و خلفاء نبيه و ورثه علمه و حفاظ كتابه، و الذين عن دينه، و الداعين إلى سبيله، و القائمين بحقه، و الحافظين لعهدده، و إياه جلّ ثناؤه نسأل، و إليه نرغب في التوفيق، لما أئزمنه من موالاتهم، و الاقتداء لآثارهم، و سلوك سبيلهم، و المضى على نهجهم، و يجنبنا الغص من أقدارهم، و الطعن على أماناتهم و آرائهم (\_\_\_\_\_ ١). متولى كذا في الأصل و

الجادة حذف الياء، و ما هنا جائز و فصيح، و قد جاء في غير موضع من رسالة الإمام الشافعي الذي هي بخط تلميذه الربيع بن سليمان، انظر الفقرات (٨١٥) و (١١٣٧) و (١١٤٦) و (١١٨٨) و (١٣٥٧) و (١٥٤٤) و (١٥٩٧). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٥٦ أما بعد: فقد وقفت- تولى الله عصمتكم، و أحسن هدايتكم و توفيقكم- على ما ذكرتموه من شدة حاجتكم إلى الكلام في نقل القرآن، و إقامة البرهان على استفاضه أمره و إحاطة السلف بعلمه، و انقطاع العذر في نقله و قيام الحجة على الخلق به، و إبطال ما يدعيه أهل الضلال، من تحريفه و تغييره و دخول الخلل فيه، و ذهاب شيء كثير منه، و زيادة أمور فيه، و ما يدعيه أهل الإلحاد و شيعة من منتحلي الإسلام، من تناقض كثير منه، و خلل بعضه من الفائدة، و كونه غير متناسب، و ما ذكره من فساد النظم، و دخول اللحن فيه، و ركاكة التكرار، و قلة البيان، و تأخر المقدم، و تقديم المؤخر، إلى غير ذلك من وجوه مطاعنهم، و ذكر جمل مما روى من الحروف الزائدة، و القراءات المخالفة لمصحف الجماعة، و الإبانة عن هاء نقل ذلك و ضعفه، و أن الحجة لم تقم بشيء منه، و عرفت ما وصفتموه من كثرة استطراد الضعفاء بتمويههم/ و عظم موقع الاستبصار و الانتفاع ببعض شبههم، و نحن بحول الله و عونته نأتى في ذلك بجمل تزيل الريب و الشبهة، و توقف على الواضحة، و نبدأ بالكلام في نقل القرآن و قيام الحجة به، و وصف توفر هم الأمة على نقله و حياته، ثم نذكر ابتداء أبي بكر رضى الله عنه لجمعه على ما أنزل عليه بعد تفرقه في المواضع التي كتب فيها، و في صدور خلق حفظوا جميعه، و خلق لم يحيطوا بحفظ جميعه، و اتباع عمر رضى الله عنه و الجماعة له على ذلك، و صوابه فيما صنعه، و سبقه إلى الفضيلة به، و السبب الموجب لذلك، ثم نذكر جمع عثمان رضى الله عنه الناس على مصحف واحد، و حرف زيد بن ثابت، و نبين أنه لم يقصد في ذلك قصد أبي بكر في جمع القرآن في صحيفة واحدة على ترتيب ما أوحى الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٥٧ به، إذ كان ذلك أمرا قد استقر و فرغ منه قبل أيامه، و نبين صواب عثمان رضى الله عنه في جمع الناس على حرف واحد، و حظره و منعه لما عداه من القراءات، و إن الواجب على كافة الناس اتباعه، و حرام عليهم بعده قراءة القرآن بالأحرف و القراءات التي حظرها عثمان و منع منها، و أن له أخذ المصاحف المخالفة لمصحفه، و مطالبة الناس بها، و منعهم من نشرها و النظر فيها، و نذكر ما يتعلق به من ادعاء نقصان القرآن و تغيير نظمه و تحريفه من الروايات الشاذة الباطلة عن عمر و عثمان و على و أبي و عبد الله بن مسعود، و ما يرويه قوم من الرافضة في ذلك عن أهل البيت خاصة، و تكشف عن كذب هذه الروايات، و نبين أيضا ما خالف عبد الله بن مسعود عثمان و الجماعة، و هل دار ذلك على جهة التخطئة/ و نسبته إياهم إلى زيادة فيه أو نقصان منه أو تغيير لنظمه و ما أنزل عليه، أو التصويب لما فعلوه، و إن استجاز بعد ذلك قرآنه و التمسك بحرفه، و نذكر ما شجر بينه و بين عثمان رضى الله عنه، و نصف رجوعه إلى مذهب الجماعة و خنوعه لعثمان و قدر ما نقمه من أمر زيد بن ثابت و عَنف عليه و على الجماعة لأجله، ثم نبين أن القرآن معجزة للرسول صلى الله عليه و سلم و دلالة على صدقه، و شاهد لنبوته، ثم نبين أن القرآن نزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف، و نوضح ما هذه السبعة أحرف، و الروايات الواردة فيها و جنس اختلافها، و نذكر خلاف الناس في تأويلها، و نفصل من ذلك ما ليس بصواب، و ندل على صحة ما نرغب فيه و نجتبيه، و نذكر حال قراءات القراء السبعة، و هل قراءاتهم هي السبعة أحرف التي أنزل القرآن بها، أو بعضها و هل هم بأسرهم متبعون لمصحف عثمان و حرف زيد أو مختلفون في ذلك و قارئون أو بعضهم بغير قراءة الجماعة، و نصف جملا- من مطاعن الملحدين و أتباعهم من الرافضة في كتاب الله عز و جل، الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٥٨ و تكشف عن تمويه الفريقين بما يوضح الحق، و نذكر في كل فصل من هذه الفصول بمشيئة الله و توفيقه ما فيه بلاغ للمهتدين و شفاء

و تبصرة للمسترشدين توخيا لطاعة الله و توفيقه عز و جل و رغبة في جزيل ثوابه، و ما توفيقنا إلا- بالله و هو المستعان. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٥٩

### [تمهيد]

[تمهيد] و اعلّموا رحمكم الله أن معرفة صواب القول في هذه الفصول و الأبواب مما تعم الحاجة إليه، إذ كان أصل الدين و أشه، و كان مما شهد الكتاب بطلانه وجب إلغاؤه/ و أطراحه، و ما أيده و دلّ على صحته لزوم الإذعان له و إثباته، و لأن بالمتكلمين و الفقهاء و قراء القرآن و أهل التفسير و المعاني ألم فاقه إلى الوقوف على حقيقة القول في هذه الفصول و معرفة الصواب منها، لكثرة تخالط أهل الضلال فيها، و قصدهم إلى إدخال الشبهة و التمويه بما يوردونه منها، و ذهاب كثير من حفاظ التنزيل و المتكلمين في التأويل عن تحقق معرفتها، و حاجة الكل إلى تبين الحق من ذلك و العلم به، و المصير إلى موجه. و قد رأيت أن نبدأ بذكر جمل ما نذهب إليه في نقل القرآن و نظمه، و قيام الحجة به، و ما يقوله المخالفون، ثم نشرع في ذلك حجاجنا و نقض أقاويل مخالفينا و عللهم، و الذى نذهب إليه في ذلك، القول بأن جميع القرآن الذى أنزله الله عز و جل و أمرنا بإثبات رسمه، و لم ينسخه و يرفع تلاوته بعد نزوله، هو هذا الذى بين الدفتين، الذى حواه مصحف عثمان رضى الله عنه، و أنه لم ينقص منه شيء، و لا زيد فيه، و أن بيان الرسول صلى الله عليه و سلم كان بجميعة بيانا شائعا ذائعا، و واقعا على طريقة واحدة، و وجه تقوم به الحجة، و ينقطع العذر، و أن الخلف نقله عن السلف على هذه السبيل، و أنه قد نسخ منه بعض ما كانت تلاوته مفروضة، و أن ترتيبه و نظمه ثابت على ما نظمه الله سبحانه، و رتب عليه رسوله من آى السور، لم يقدم من ذلك الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٦٠ مؤخرًا، و لا آخر منه مقدما، و أن الأمة ضبطت على النبى صلى الله عليه و سلم ترتيب آى كل سورة و مواضعها، و عرفت مواقعها، كما ضبطت عنه نفس القرآن و ذات التلاوة، و أنه قد يمكن أن يكون الرسول صلى الله عليه و سلم قد رتب سورة على ما انطوى عليه مصحف عثمان، كما رتب آيات سوره، و يمكن أن يكون قد و كل ذلك إلى الأمة بعده، و لم يتول ذلك بنفسه صلى الله عليه و سلم، و أن هذا/ القول الثانى أقرب و أشبه أن يكون حقا على ما سنبينه فيما بعد إن شاء الله. و أن القرآن لم تثبت آية على تاريخ نزوله، بل قد قدّم فيه ما تأخر إنزاله، و آخر بعض ما تقدم نزوله على ما وقف عليه الرسول صلى الله عليه و سلم من ذلك، و أن القرآن منزل على سبعة أحرف كلّها شاف كاف و حقّ و صواب، و أن الله تعالى قد خيّر القراء فى جميعها، و صوّبهم إذا قرءوا بكل شيء منها، كما روى ذلك فى الآيات التى سنقضيها، و نبين قيام الحجة بنقلها، و ظهور أمرها و انتشارها. و أن هذه الأحرف السبعة المختلف معانيها تارة و ألفاظها أخرى مع اتفاق المعنى، ليس منها متضاد و لا- متنافى المعنى و لا أحاله، و فساد يمتنع على الله جلّ ثناؤه، و أنه لم يقم علينا حجة فى أنها مجتمعة فى سورة واحدة من القرآن، بل هى متفرقة فيه، و أننا لا ندرى أيها كان آخر العرض، و أن آخر العرض كان بعضها دون سائرهما، و أن جميع هذه الأحرف السبعة قد كانت ظهرت و استفاضت عن الرسول صلى الله عليه و سلم و ضبطتها الأمة عنه، و لم يكن شيء منها مشكوكا فيه، و لا مرتابا به، و أن عثمان و الجماعة قد أثبتت جميع تلك الأحرف فى المصاحف، و أخبرت بصحتها، و خبرت الناس فيها، كما صنع رسول الله صلى الله عليه و سلم، و أن من هذه الأحرف حرف أبى، و حرف عبد الله بن مسعود، و أن عثمان و الجماعة إنما ألغت و طرحت أحرفا، و قرأت أحرفا غير الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٦١ معروفة و لا ثابتة، بل منقولة عن الرسول صلى الله عليه و سلم نقل الآحاد التى لا- يجوز إثبات قرآن و قراءات بها. و أن معنى إضافة كل حرف مما أنزله الله عز و جل إلى أبى، و عبد الله، و زيد، و فلان و فلان، أنه كان أضيف إليه إذا أكثر قراءة و إقراء به، و ملازمة له و ميلا- إليه، فقط لا غير، و أنه لا يجوز إثبات قرآن أو قراءة/ و حرف يقال إن القرآن أنزل عليه بخبر الواحد الذى لم تقم به الحجة، على أن يثبت ذلك به حكما؛ لا علما و قطعًا، لما سنوضحه- إن شاء الله-. و أن الحجة لم تقم علينا بأن القرآن منزل بلغة قريش فقط دون جميع العرب، و إن كان معظمه منزلا بلغة قريش. و أن بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [النمل: ٣٠]، قرآن منزل من سورة النمل، و أنها ليست آية من الحمد و لا فاتحة لكل



سورة «١»، ولا- من جملة كل سورة، ولا- آية فاصلة بين السورتين، ومفردة من جميعها. وأن المعوذتين قرآن منزل من عند الله تبارك وتعالى، وأن استفاضة نقلهما وإثباتهما عن الرسول صلى الله عليه وسلم بمنزلة استفاضة جميع سور القرآن، وأن عبد الله بن مسعود لم يقل قط إنهما ليستا بقرآن، ولا- حفظ عليه في ذلك حرف واحد، وإنما حكهما وأسقطهما من مصحفه لعل وتأويلات سنذكرها فيما بعد إن شاء الله، وأنه لا يجوز أن يضاف إلى عبد الله أو أبي بن كعب أو زيد أو عثمان أو علي أو واحد من ولده وعترته جحد آية أو حرف من كتاب الله عز وجل، أو تغييره وقراءته على غير الوجه المرسوم في مصحف (١) انظر آراء العلماء في هذه المسألة

في «نصب الراية» للحافظ الزيلعي (١: ٣٢٧)، وانظر حاشية «سنن الترمذي» لأحمد شاكر (٢: ٢٠-٢٢). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٦٢ الجماعة بأخبار الآحاد وما لم يبلغ منها حد التواتر والانتشار، وأن ذلك لا يحل ولا يسع بل لا يصلح عندنا إضافة ذلك إلى أدنى المؤمنين منزلة من أهل عصرنا بخبر الواحد، وما لا يوجب العلم، فضلا عن إضافة ذلك إلى جلة الصحابة والأماثل، وتعليقه عليهم بما دون التواتر والانتشار من الأخبار التي لم تقم الحجة بأنه قرآن منزل، بل هو ضرب من الدعاء، وأنه لو كان قرآنا لنقل لنقل القرآن، وحصل العلم بصحته، وأنه يمكن أن يكون منه كلاما كان قرآنا منزلا ثم نسخ وأبيح الدعاء به و خلط بكلام ليس بقرآن. وأن أبيًا لم يحفظ عليه قط أنه قال: إن كلام العرب قرآن منزل، وإنما روى أنه أثبت في مصحفه، وقد ثبت في مصحفه ما ليس بقرآن؛ من دعاء وتأويل مع تنزيل، وغير ذلك لوجوه من التأويل سنيها فيما بعد إن شاء الله. وأن أبيًا وعبد الله بن مسعود لم يطعنا قط على مصحف عثمان والجماعة، ولا نسباه إلى أن فيه تحريفا أو تغييرا وتبديلا، وزيادة ونقصا، أو مخالفة نظم وترتيب، بل اعتقدا صحته، وأخبرا بسلامته، وإن رأيا جواز القراءة بجميع ما انطوى عليه مصحفهما، من غير قدح في مصحف الجماعة. وأن عبد الله بن أبي سرح وغيره من كتبة الرسول صلى الله عليه وسلم قد يجوز أن تسبق يده وقلمه ولسانه إلى تلاوة آية وكلمة وآيتين مما نزل على الرسول صلى الله عليه وسلم من إظهار الرسول لذلك، إذا كان ما تقدم من إملائه يقتضي ما تسبق إليه يد الكاتب ولسانه، وأنه لم يجز أن يتفق مثل ذلك في السورة بأسرها، وما هو معجز وآية للرسول صلى الله عليه وسلم وأن موافقة الكاتب و سبقه إلى مثل هذا يجعل الحدس وصحيح العلم بما يقتضيه الكلام لا يوجب الشك في صدق الرسول، والارتباب بنبوته، والقول بأنه يثبت القرآن برأيه، فكما يتفق له الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٦٣ على ما روى من أن ابن أبي سرح ظن ذلك وتوهمه، فإن ما روى من أنه «١» سمع من النبي صلى الله عليه وسلم من قوله: «تلك الغرائق العلى وإن شفاعتهم لترتجى غير مقطوع على أنه مسموع منه «٢»، وأنه وإن كان مسموعا منه فإنه يجب أن يكون كلامه على وجه التقريع لهم والتفنيذ لرأيهم، واعتقادهم في أصنامهم، وأنه لا يمكن على قول بعض الناس أن يكون قد كان قرآنا منزلا ثم نسخ لموضع الشبهة به، وذهب قريش وقوم من الناس عن أنه إنما تنزل على وجه الاستفهام لهم، والتعجب من قولهم، وأنه قد يمكن أيضا أن يكون بعض قريش قال ذلك عقيب تلاوة النبي صلى الله عليه وسلم على وجه التعظيم للأصنام فاختلط / الكلام، وظن من سمعه ولم يعرف الحال أنه من تلاوة (١) المعنى به هنا كاتب الوحي أيا

كان، ولا يمكن أن يراد بقول الباقلاني: من أنه سمع، أن الذي سمع هو عبد الله بن أبي سرح وذلك أن ما روى حول قصة الغرائق قد وقعت على إثر نزول سورة النجم وهي مكية، وأن ابن أبي سرح أسلم بعد الهجرة قبل الفتح، ولم يكن حال نزول سورة النجم مسلما بعد، فضلا عن أن يكون كاتبًا للوحي. (٢) قال ابن كثير رحمه الله: «وقد ذكر كثير من المفسرين هاهنا- ويعنى عند قوله تعالى: وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلَقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ [الحج: ٥٢]- قصة الغرائق وما كان من رجوع كثير من المهاجرة إلى أرض الحبشة ظنا منهم أن مشركي قريش قد أسلموا، ولكنها من طرق كلها مرسله ولم أرها مسنده من وجه صحيح والله أعلم، وقد ذكرها محمد بن إسحاق في السيرة بنحو من هذا وكلها مراسلات منقطعات والله أعلم، وقد ساقها البغوي في تفسيره مجموعة من كلام ابن عباس ومحمد بن كعب القرظي وغيرهما بنحو من ذلك، ثم سأل هاهنا سؤالًا: كيف وقع مثل هذا

مع العصمة المضمونة من الله لرسوله صلوات الله وسلامه عليه؟ ثم حكى أجوبة عن الناس من ألطفها أن الشيطان أوقع في مسامع المشركين ذلك فتوهموا أنه صدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس كذلك في نفس الأمر إنما هو من صنع الشيطان لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم». «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٣: ٢٢٢-٢٢٣). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٦٤ الرسول، وأنه لا يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك ساهيا ولا ناسيا، سوى كان من كلامه أو مما أنزل عليه ونسخ، كما سنوضحه إن شاء الله. وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم يجوز منه ويصح أن ينسى شيئا من القرآن بعد تبليغه، و سيدكره ويستثبته من حفاظ أمته، وأنه يجوز أن يسهو عن بعض عباداته التي أمر بها، ويوقعها على غير الوجه الذي أخذ عليه، مثل ما كان منه من السهو في الصلاة، وأن ذلك أجمع غير قاذح في نبوته ولا مقتضى الارتباب به، ولا حاط له عن رتبة الفضل والكمال. وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سن جمع القرآن و كتابته وأمر بذلك وأمله على كتابته، وأنه لم يمت صلى الله عليه وسلم حتى حفظ جميع القرآن جماعة من أصحابه، وحفظ الباقي منهم سائره متفرقا، وعرفوا مواقعهم ومواضعه على وجه ما يعرف ذلك أحد ممن ليس من الحفاظ لجميع القرآن. وأن أبا بكر وعمر وزيد بن ثابت و جماعة الأئمة أصابوا في جمع القرآن بين اللوحين، وتحسينه وإحرازه وصيانته، وجروا في كتابته على سنن الرسول وسننه صلى الله عليه وسلم تسليما، وأنهم لم يثبتوا منه شيئا غير معروف، ولا ما تقم الحجة به، ولا أجمعوا في العلم بصحة شيء منه وثبوته إلى شهادة الواحد والاثنين ومن جرى مجراهما، وإن كانوا قد أشهدوا على النسخة التي جمعوها على وجه الاحتياط من الغلط، وطريق الحكم والإنفاذ. وأن أبا بكر رضى الله عنه قد أحسن وأصاب، ووفق لفضل عظيم في جمع الناس على مصحف واحد وقراءات محصورة، والمنع في غير ذلك، وأن علي بن أبي طالب رضى الله عنه وعترته، وشيعته متبعون لرأى أبي بكر وعثمان، في جمع القرآن، وأن عليا أخبر بصواب ذلك نطقا، وشهد به، الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٦٥ وأن عثمان لم يقصد قصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحين، وإنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروضة على الرسول، وإلغاء ما لم يجر مجرى ذلك، وأخذهم بمصحف عثمان لا تقديم فيه ولا تأخير، ولا تأويل أثبت مع تنزيل، ومنسوخ تلاوته كتب مع مثبت رسمه، ومفروض قراءته وحفظه، وتسليم ما في أيدي الناس من ذلك، لما فيه من التخليط والفساد، وخشية دخول الشبهة على من يأتي من بعد، وأنه لم يسقط شيئا من القراءات الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ولا منع منها، وحظرها. وأن جميع من روى عنه من الصحابة قول في تغيير القرآن أو فساد نظمهم، أو ذهاب شيء منه، أو كون بعضه ملحونا أو أن إعرابه وتقويمه مأخوذ من بعض الأئمة، فإن صحت الرواية إما أن تكون باطلة متكذبة، أو منصرفة، أو لما سذكروه ونبينه من التأويل الذي لا يعود بجحده أو بشكه في شيء مما في مصحف الجماعة. وأنه لا مجال لإعمال الرأي والقياس في إثبات قرآن، أو قراءة وحرف يقرأ القرآن عليه، وأن ذلك الجمع سنة متبعة ورواية مأثورة، وأن هذا هو باب إثبات القرآن والقراءات وطريقه الذي لا مصرف عنه ولا معدل، وأن من أعمل الرأي في ذلك فقد ضل وأخطأ الحق، وتنكبه. وأن القراء السبع متبعون في جميع قراءاتهم الثابتة عنهم، التي لا شكوك فيها ولا أنكرت عليهم بل سوغها المسلمون، وأجازوها لمصحف الجماعة، وقارئون بما أنزل الله جل ثناؤه، وأن ما عدا ذلك مقطوع على إبطاله وفساده وممنوع من إطلاقه والقراءة به، وأنه لا يجوز ولا يسوغ القراءة على المعنى دون اتباع لفظ التنزيل، وإيراده على وجهه، وسببه الذي أنزل عليه، وأداه الرسول صلى الله عليه وسلم. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٦٦ وأنه لا يمكن أن يكون الحجاج بن يوسف (١) أو غيره من الأمراء، أو من الملوك أو من الخلفاء قد أسقط شيئا من مصحف عثمان رضى الله عنه أو زاد فيه أحرفا، أو غير شيئا مما تضمنه من قراءة أو خط أو رسم، فلم يظهر ولم ينتشر انتشارا تقوم به الحجة وينقطع به العذر، ويعرف بعينه، ويضاف إلى فاعله. وأنه لا يجوز لأحد أن يقرأ القرآن بخلاف جميع الأحرف والوجوه التي أنزل عليها، وإن كان ما قرأه لغة للعرب، أو لبعضها، وأنه ليس في المتكلمين بلغة العرب من لا يطوع لسانه ويجري ببعض الأحرف والوجوه التي أنزل القرآن عليها، وأنه لا يجوز القراءة بالفارسية، وأنه يجوز ويحل للأئمة (٢) والألكن (٣) والتمتاع (٤) أن يقرأ القرآن على وجه ما ينطق به لسانه، وإن كنا نعلم أن الله جل ثناؤه لم ينزله بلفظ الألكن والتمتاع. وأن القرآن آية

لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُعْجَزُ شَاهِدٍ بِصَدَقِهِ، دَالٌّ عَلَى نُبُوَّتِهِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: أَحَدُهَا: مَا فِيهِ مِنْ عَجِيبِ النِّظْمِ، وَبَدِيعِ الْوِزْنِ وَالرَّصْفِ الْمُخَالَفِ لِجَمِيعِ أَوْزَانِ الْعَرَبِ وَنُظُمِهِ، وَأَنَّهُ لَا قُدْرَةَ لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ عَلَى تَأْلِيفِ مِثْلِهِ، وَنُظْمٌ مِثْلُ سُورَةِ مِنْهُ، أَوْ آيَةٍ مِنْ طَوَالِ سُورِهِ أَوْ مِنْ قِصَارِ سُورِهِ، وَلَوْ كَانَ فِي فَصَاحَةٍ يَعْرَبُ وَقَحْطَانٌ وَمَعْدَبْنٌ عَدْنَانٌ.

(١) الثَّقَفِيُّ، الْأَمِيرُ الظَّالِمُ الْمَعْرُوفُ

(ت ٩٥ هـ-). (٢) هذه الكلمات تدل على عيوب في النطق لدى بعض الناس لا يحسن الشخص بسببها الإفصاح عما بداخله، فالألتغ لا يحسن إخراج بعض الحروف مثل الراء، والألكن لا- يحسن النطق بالحروف على وجهها و التتمام قد يردد الحروف أكثر من مرة لقصور في قدرته على النطق. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٦٧ والوجه الآخر ما تضمنه من أخبار/ الغيوب، و ذكر ما سيحدث و يكون. والوجه الثالث: ما انطوى عليه من شرح أفاصيص الأولين و سنن النبيين، و أحوال الأمم المتقدمين التي لا يعرفها و لا يحيط بها إلا من أكثر لقاء الأمم، و دراسة الكتب، و صحبة الأخبار و حملة الآثار، مع العلم بنشوء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مقامه و طعنه، و أنه لم يكن يتلو قبل ذلك كتابا و لا يخط يمينه، و لا ممن يعرف مداخلة أهل السير و ملابسات أصحاب الآثار و حفاظ الكتب و الأخبار. هذه جمل ما نحتاج إلى الوقوف عليه من قولنا في هذه الفصول و الأبواب، و قد قال الملحدون و أشياعهم من الطاعنين على النبوة و التوحيد أن القرآن مدخول، و أنه غير ثابت و لا مضبوط، و أن منه ما يعلم أن محمدا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يأتي به، و فيه ما لا يعرف ذلك من حاله، و أن فيه لحنا و تناقضا و فسادا كثيرا، و ما لا معنى له، و لا يحسن التكلم به، و تعلقوا في ذلك بأمر سنذكر عمدتها، و تأتي على نقضها و الكشف عن فسادها. و زعم قوم من الرافضة أن القرآن قد بدل و غير و خولف بين نظمه و ترتيبه، و أحيل عما أنزل إليه، و قرئ على وجه غير ثابت عن الرسول، و أنه قد زيد فيه و نقص منه، و قال بعضهم: قد نقص منه و لم يزد فيه، و أن لو قرئ كما أنزل لوجد فيه لعن قوم من قريش و صحابة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأسمائهم و أنسابهم، و لوجد فيه أسماء الأئمة الاثنى عشر منصوصا عليها، كما نص على ذكر الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ و غيره من الأنبياء. و أننا لا ندرى لعل الذي في أيدينا من القرآن أقل من عشر ما أنزله الله تبارك و تعالى، و أن الداجن و الغنم قد أكل كثيرا مما كان أنزل و أوجب على الأمة حفظه و ضبطه، و أن علم ذلك و معرفته عند الإمام الوافر المعصوم، الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٦٨ و أن أبا بكر و عمر رضی الله عنهما و جماعة الأمة/ أخطئوا في جمع القرآن و جعله بين لوحين، و أنهم لم يرجعوا في ذلك إلى ثقة و يقين، بل إنما تلقطوه و أخذوه من الواحد و الاثنین، و من الرقاع و اللخاف، و استشهدوا على ذلك الواحد و الاثنین و من لا تقوم الحجة بقوله و شهادته، و أن هذا هو سبب اختلاف المصاحف و القراءات، و ذهاب أهل الحجاز إلى حرف، و أهل الشام إلى غيره، و أهل العراق إلى خلاف ذلك. و يحكى أن قوما قالوا: إن القرآن موجود الذات غير مزيد فيه و لا منقوص منه، و لا متلو على غير الوجوه و الحروف التي أنزل عليها، غير أن نظمه و ترتيبه ليس على ما أنزل و رتب، فنفس القرآن صحيح ثابت، و تأليفه و نظمه هو الفاسد، و لأجل فساد نظمه اختلف الناس في النسخ منه و المنسوخ، و المجلد المفسر، و العام و الخاص، قالوا: و لو قد وضع كل شيء منه في موضعه و ضم إلى ما قرن به، لعرفت معانيه، و زال الاختلاف فيه، لأنه منزل بلسان العرب، و بأفصح لغة، و أبين لسان منها، فمن أين يأتيه الرّيب و الاختلاف لو رتب على سنته و نظم على وجهه؟! قالوا: إلا- أن أبا بكر و عثمان رضی الله عنهما و الجماعة قد أصابوا في جمعه على ما هو اليوم عليه، لأن ذلك كان جهد رأيهم و غاية وسعهم و طاقتهم، و منتهى ما عندهم من الحزم و الاحتياط، لأن القرآن لم يكن محفوظا على تاريخ نزوله و ترتيبه فيثبت القوم كذلك، و إنما كان متفرقا في الجماعة، و محفوظا لهم على حسب طاقتهم و ما ييسر لهم، فلم يمكنهم مع ذلك غير الذي صنعوه، فقد أصابوا فيما حاطوه من دخول خلل تحريف أكثر مما لحقه و دخل فيه، و كان الرأي معهم، و الصواب في أيديهم حيث حاطوه و حصنوه من تزايد الغلط فيه و إيجاد السبيل إلى الإلباس فيه، و هذا القول الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٦٩ ليس بمحفوظ عن أحد من السلف، و لا من التابعين، و لا من الفقهاء المعدودين، و لا من أئمة أهل القرآن و الحديث، بل مذهب جميع من ذكرناه صد هذا القول و نقضه، و أن القوم اتبعوا في نظمه و ترتيبه ما سنّ و شرع فيه، و حفظ من ضبط عن الرسول

صلى الله عليه وسلم. وقال خلق من المعتزلة وشدوذ من ضعفه القراء والمنتسبين إلى الحديث، لا يعرف لهم في ذلك مصنف ولا ناصر مذكور يرجع إليه: إن عثمان جمع الناس على بعض الأحرف التي أنزلها الله تعالى ومنع من باقيها وحظر، لما حدث من الاختلاف والفتن، وكثرة التشاجر بين قراء القرآن، وأنه وفق في ذلك ورفق به وأقام الحق، لأن الذي جمعهم عليه كان الغرض، وقال منهم قائلون: إنه لم يحظر ما خالف حرفه ولا منع منه، ولكن استنزل الناس عنه بطيب القلوب وكثرة الترغيب في حرفه، وتنبهه لهم على أنه أحوط الأمور وأولها، فانقادوا له مدعين، ورغبوا عن ما عدا حرفه، فضعف لذلك وهي نقله وزالت الحجة به لا عن إكراه وقع في الأصل. وقال قوم من الفقهاء والمتكلمين: يجوز إثبات قرآن وقراءة حكما لا علما بخبر الواحد دون الاستفاضة، وكره ذلك أهل الحق وامتنعوا منه، وقال قوم من المتكلمين إنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات القرآن وأوجه وأحرف إذا كانت تلك الأوجه صوابا في اللغة العربية ومما يسوغ التكلم بها، ولم تقم حجة بأن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ تلك المواضع بخلاف موجب رأى القائسين، واجتهاد المجتهدين، وأبنا ذلك أهل الحق وأنكروه، وخطئوا من قال بذلك وصار إليه، واحتجوا على فساده بما سنوضحه فيما بعد إن شاء الله. وهذه جملة ما يجب الوقوف عليه، وسنأتي منه عند تفصيل الكلام وترتيب الأبواب ما يأتي على البقية إن شاء الله. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٧١

### فصل فيما اعترض به أهل الفساد على مصحف عثمان ورد شبههم

فصل فيما اعترض به أهل الفساد على مصحف عثمان ورد شبههم قال جميع من دان بما وصفناه/ في مصحف عثمان رحمه الله عليه: إننا وجدنا الأمة مختلفة في نقله اختلافا شديدا بشيعا، حتى صرنا لعظيم اختلافهم لا نقف على صحيحه من فاسده، ولا نعرف الزائد منه ولا الناقص، ولا نعرف موضع كل شيء منه الذي أنزل فيه وما قبله وما يليه، وقال قوم منهم: إنه لا يعرف الناقص منه إلا الإمام الذي أودع علمه وشيخته، وهذا قول من أنكر الزيادة فيه وأقر بنقصانه؛ قالوا: لأن أبا بكر وشيعته هم الذين تولوا نظمه وترتيبه وجعله سورا أو كثير منه وقدموا منه المؤخر، وأخروا المقدم، ووضعوا كثيرا منه في غير حقه، وأزالوه عن موضعه الذي هو أولى به، قالوا: والحجة لذلك أنه قد علم أن المصحف الذي في أيدي الناس إنما هو مصحف عثمان الذي جمعه، وجمع بعضه من قبله أبو بكر وعمر، وإنما كانوا يجمعونه - زعموا - ويتبينونه بشهادة اثنين إذا شهدا على أنه قرآن، وخبر الاثنين وشهادتهما لا توجب علما ولا تقطع عذرا. قالوا: وقد قامت الأدلة القاطعة على نقصانه وفساد كثير من نظمه، وكونه غير متناسب ولا متلائم؛ قالوا: وما نجده من اختلاف القراء السبعة، وأصحاب الشواذ، وما روى وظهر من اختلاف سلفهم يزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود، وأبي، وما خرجوا إليه من المنافرة والمشاجرة وإعظام القول، الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٧٢ وإدخال بعضهم في القرآن ما ليس منه، كأبي وإدخاله دعاء القنوت في مصحفه، وعبد الله بن مسعود وإغائه الحمد والمعوذتين من مصحفه، وإنكاره أن يكون من القرآن: أوضح دليل على ضعف نقل القرآن ووهائه، وأن الحجة غير قائمة به وأن القوم إنما جمعوه ورتبوه على آرائهم/ وما استصوبوه بغالب ظنهم واجتهادهم، وأنهم يقدّموا «١» بذلك بين يدي منزله الحكيم العليم، وأن القراء مثل عبد الله بن مسعود وأبي وزيد بن ثابت ومن أخذ عنهم إلى القراء السبعة إنما قرءوا القرآن بحسب اجتهادهم وما قوى في ظنهم، وما استحسنوه ورأوا أنه أولى وأشبه من غيره، فلذلك صار أهل مكة إلى قراءة، وأهل الكوفة إلى أخرى وأهل البصرة إلى غيرها، وأهل الشام إلى خلاف ما عليه سواهم من أهل الأمصار. قال أهل الإلحاد: فكل هذا يدل على اضطراب نقل القرآن وضعفه وأن الحجة غير قائمة به، وإن أحسن أحواله أنه لا يعرف ما أتى به محمد صلى الله عليه وسلم منه، وأنه على ما أتى به من غيره، ولا يوقف على صحيحه من فاسده، وناقضه من زائده، وموضعه الذي أنزل فيه من غيره. وقال كثير من الشيعة إن الأمر في هذا أجمع على ما قاله الملحدون، غير أننا نعلم أن علم ذلك أجمع عند الإمام المعصوم العالم المنتظر، وأنه حافظ له على سبيل ما نزل، وأنه يجب الرجوع إليه في معرفة هذا الباب؛ وقال فريق من الرافضة: إن جميع هذه المطاعن على القرآن والصحابة صحيحة، إلا ما ادّعى من الزيادة في القرآن فإنه لا أصل لذلك، و

أنه لا يمكن أن يزداد فيه شيء من مجازة و نظمه، قالوا جميعاً: وإنما تورط سلف (١) كذا في الأصل، والصواب:

يقدمون. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٧٣ هذه الأمة و خلفها في هذا الجهل و الاختلاف و الحيرة و التضيق لما قهروا و تآمروا و تجبروا و غصبوا الإمام حقه و أزالوه عن رتبته، و خالفوا و نقضوا عهد الرسول صلى الله عليه و سلم إليهم، و لو قد كانوا ردوا الأمر إلى أهله و أقرّوه في نصابه و سلّموه لمستحقّه و وقفوا حيث رتبوا، و أخذوا علم ما كلفوا من بابه و معدنه و عظّموا من أمروا بتعظيمه و الرجوع إليه و الاقتباس منه: لاجتمعت/ كلمتهم، و زال اختلافهم، و وصلوا إلى الحق الذي أمروا به و سلموا من (تضليل) «١» الإمام و الوقوع في الجهل و الضلال، فيقال لهم: أما ادعائكم أن علّة تورط الناس فيما و صفتهم مخالفتهم الإمام المعصوم المنصوص لهم على إمامته و وجوب اتباعه و أخذ الدين عنه و الانقياد له، فإنه باطل لا أصل له؛ لما قد أوضحناه و بيناه في كتابي «الإمامة» «٢» من بطلان النصّ و ثبوت الاختيار، و إطباق الأمة من السلف على العمل بذلك و تسليمهم الأمر إلى من عقد له جهة الاختيار، و أن هذه الجملة مذهب أمير المؤمنين على عليه السلام و دينه و الظاهر المشهور عنه في أفعاله و أقواله من حيث لا سبيل إلى دفعه و إنكاره. و أما ادعائكم لتخطئه الخلف و السلف في نقل القرآن، و تضيعه و إهمال أمره و ذهابهم عن علم صحيحه من فاسده، و عملهم في ترتيبه و نظمه و الحرف الذي يقرأ به على آرائهم و ظنونهم من غير عمل على توقيف و خبر، و لا- حفظ لرواية و أثر، فليس الأمر في ذلك على ما ادعيتهم و لا- مما يذهب تخليطكم فيه على ذى تحصيل، و أن الصّيدر الأول ثم من بعدهم من التابعين و جميع المسلمين و قاداتهم و حُكّامهم و فقهاءهم في سائر الأعصار كـ... انوا على (١) في الأصل غير مقروء، و لعلها كما

أثبتت بين القوسين. (٢) للباقلاني كتابان تحت هذا العنوان هما: «الإمامة الكبير» و «الإمامة الصغير»، و قد سبق ذكرهما في مؤلفات المصنف. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٧٤ حالة معروفة من تعظيم شأن القرآن و إجلاله، و عظم محلّه من قلوبهم، و قدره في نفوسهم، و التقرب إلى الله عز و جل بتعلّمه و تعليمه، و تحصيل أعظم الثواب و الشرف بحفظه، و اعتقاد انحطاط كل عالم عن رتبة الكمال بالتقصير في حفظ جميعه، و تدبر مواقعه و مواضعه، إلى غير ذلك من كثرة فضائله عند كافّة المسلمين في كلّ وقت و أوان، متّبع عند كل عاقل عرفهم و عرف حال القرآن في نفوسهم، و حتّ رسول الله صلى الله عليه و سلّم و حضه على تعليمه و التحذير من تضيعه و نسيانه، و تغليط الأمر في ذلك. من أن يظن بهم التشاغل عن ضبطه و التفريط في حفظه، و قلّة الاحتفال به، و إثبات حفظ غيره، و العدول عنه إلى سواه. و كيف يتفق ذلك لهم أو يمكن في العادة وقوعه منهم و القرآن عندهم كتاب ربهم، و أسّ شريعتهم، و ينبوع علومهم، و مجموع فضيلتهم، و المحتوى على أحكامهم و تفصيل دينهم، و هو مفرعهم و معقلهم، و القاضي عليهم و الفاصل بينهم، و مدار أمرهم و قطب دينهم، الذي لا شيء عندهم أعظم منه شأنًا، و لا أحقّ بالحيطة و الحفظ و التحصين من كل سبب يوهنه، و كيف لا- يكون ذلك كذلك عندهم و قد سمعوا الله جلّ ثناؤه يقول: وَ مَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ [الشورى: ١٠]، و يقول تعالى فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ [النساء: ٥٩]، و يقول سبحانه: تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ [النحل: ٨٩]، و مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ [الأنعام: ٣٨]، و يقول تعالى: بَيَّنَّا لِلنَّاسِ [آل عمران: ١٣٨]، و يقول جلّ و عزّ: أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا [محمد: ٢٤]، و يقول جلّ اسمه: لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ [فصلت: ٤٢]، و إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ [الإسراء: ٩]، و يقول جلّ ثناؤه: وَ نَزَّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَ رَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ [الإسراء: ٨٢]، الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٧٥ و يقول تعالى: لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْنَاهُ خَاشِعًا مُّصَدَّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ... الْآيَةُ [الحشر: ٢١]، و يقول تعالى ذكره: وَ لَوْ أَن قُرْآنًا سِيرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا [الرعد: ٣١]، و يقول: حِكْمَةٌ بِالْغَةِ فَمَا تُغْنِ التَّذَرُّ [القمر: ٥]، و يقول سبحانه: وَ مَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ [يونس: ٣٧]، و يقول: وَ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَ مُهَيِّمًا عَلَيْهِ [المائدة: ٤٨]، فكيف يمكن أن يتفق من مثل الصدر الأول مع شدة تبينهم و تشدّدهم و تبسّطهم و تمسّكهم بالواجب عليهم، و



بذلهم أموالهم و أنفسهم في نصره دينهم، و الجهاد عن نبيهم، و قتل الآباء و الأبناء في طاعته، و فرض الاتباع له، أن يغفلوا عن حفظ كتاب الله و ضبطه، مع ما قد سمعوه من تعظيم الله سبحانه لشأن كتابه و إجلاله، و الأمر بالرد إليه و الإذعان لحكمه، و هم قد علموا مع ذلك أنه أس دينهم، و أصل شريعتهم، و أن الصحيح ما نطق بصحته و الباطل ما أفصح بفساده. و هم مع هذه الحالة التي ذكرناها من حياطة الدين، و بذل النفوس و الأموال، و مفارقة الأوطان في نصره الرسول، من ذرابة الألسن، و جودة القرائح، و ثاقب الأفهام، و سهولة الحفظ عليهم، و لصوق الكلام بقلوبهم، على حال لم يكن عليها أحد قبلهم، و لا ساواهم فيها أحد بعدهم، فإذا لم يكن بهم من قلته الدين و التهاون بأمر رب العالمين، و شأن رسوله صلى الله عليه و سلم ما يحملهم على ترك الإحفال بالقرآن، و التصغير لشأنه، و لم يكونوا من سوء الإفهام و جلافة الطباع، و قلته الحفظ و تعدد الكلام، و العي و اللكنة، بحيث يصدهم ذلك عن حفظ كتاب ربهم، و مدار شريعتهم، فأى سبب يقتضى جواز توافي همهم و دواعيهم على ترك تحفظ القرآن و ضبطه، و التشاغل بالإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٧٦ بغيره عنه، و قد علم بمستقر العادة أنه لا يجوز أن يذهب أهل كل علم انتصبوا له، و قالوا بتعظيمه و تفضيله، و رأوا الشرف في حفظه، و النقص التام بالذهاب عنه، و عن حفظ أشرف باب فيه، و ضبط أعلى ضرب من ضروبه، و لا يجوز أن يتفق منهم - على كثرة عددهم - ترك حفظ كلام من هو أصل ذلك العلم و منبعه و الرجوع إليه فيه و التشاغل بغيره. هذه قصة الشعراء و الخطباء/ و أصحاب الرسائل و علم العريية و طلب علم العروض، و الأطباء و الفلاسفة، و أهل كل علم و صناعة، بها يصونونه و عليها يعولون، في أنه لا - يجوز عليهم التهاون بحفظ ما عظم قدره عندهم، و الاشتغال بما دونه، و لا حفظ كلام الجاهل عندهم و العدول عن حفظ قول العالم المبرز، فإذا كان ذلك كذلك و كان شأن المسلمين في التدوين و التمسك بالشريعة ما وصفناه، و حال القرآن عندهم و في نفوسهم، و قدره في دينهم ما ذكرناه كان ذلك مانعا من ذهابهم عن حفظهم له، و توافي همهم على إهمال أمره، و التشاغل بغيره. و كل ما وصفناه من حالهم و حال القرآن من نفوسهم من أدل الأمور على جهل من ظن بهم احتقاره و تضييعه و الاشتغال بغيره عنه، و أن الغنم و الداجن أكل كثيرا منه لم يكن له أصل و لا نسخة عند غير من أكل من عنده، و أنه لم يكن المكتوب في المصحف مما أكل و مما لم يؤكل محفوظا في صدور كثير من الأمة بأسره، و متفرقا عند آخرين منهم، فإنه لو ظن ظان أن الغنم و الداجن أكل كثيرا من كتاب إقليدس (١)، أو «المجسطي» (٢)

المظهر للهندسة المبرز فيها و يعرف بصاحب جومطريا، قال الكندي: كان كثير الاطلاع. «تاريخ الحكماء» ص ٩٢. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٧٧ لبطليموس (١)، الذي كان عند علمائهم و أصول هذا العلم منهم، فضاع و درس لكان جاهلا غبيا أو متجاهلا، و كذلك لو توهم متوهم أن نصف (قفنا نبك) (٢)، (و ألا- هبي) (٣)، و ثلثي شعر الأعشى و النابغة (٤)، و شطر كتاب سيويه، و ثلثي كتاب «الأم» للشافعي و معظم موطأ مالك قد ضاع و ذهب و أكلته الغنم و الدواجن من عند كل عالم بهذا الباب، و أنه لم يكن بقي منه إلا نسخة واحدة عند رجل واحد، و لم يكن حفظ تلك النسخة عند غيره بعد أن استفاض ذلك العلم و انتشر، و سمع من قائله و حفظ و دون لكان من الجهل و التخلف و الذهاب عن معرفة عادات الناس في حفظ هذه الأبواب من العلوم بمحل من لا يستحق الكلام. إذا كان ذلك كذلك و كانت الصحابة أشد في دينها/ من كل أحد، و في حياطة و حراسته من جميع من ذكرنا و كانوا قد مكثوا نيفا و عشرين سنة ينزل فيهم القرآن على النبي صلى الله عليه و سلم و يسمعون منه و يتلقونه عنه، و يعملون بحكمه، و يسألون عن متشابهه و غامضه، و يتعظون بمواعظه، و يصيرون إلى موجهه، و يعرفون أسبابه و الأحوال التي نزل عليها، و هو آية نبيهم و أعظم حجة له، (١) إمام في الرياضة من فضلاء هذا

العلم، عالم يوناني إليه انتهى علم حركات النجوم و معرفة أسرار الفلك، من كتبه: «المجسطي» «تاريخ الحكماء» ص ٩٥. (٢) إحدى المعلقات السبع، و هي قصيدة امرئ القيس. (٣) مطلع معلقة عمرو بن كلثوم، و تمام البيت: ألا- هبي بصحنك فاصبحنا و لا تبقى خمور الأندرينا (٤) لعله يريد النابغة الذبياني أو النابغة الجعدي، و كلاهما شاعر مجيد، أما الذبياني فاسمه زياد بن معاوية بن خباب

الغطفاني المضرى أبو أمامة و هو جاهلى من أهل الحجاز مات نحو ١٨ قبل الهجرة. «الأعلام» (٣: ٥٤). و أما الجعدى فاسمه قيس بن عبد الله بن عدس بن ربيعة أبو ليلي شاعر زمانه و له صحبه، توفى نحو خمسين للهجرة. «الأعلام» (٥: ٢٠٧) السير (٣: ١٧٧). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٧٨ وقد عرفوا تحدى النبى صلى الله عليه و سلم للعرب أن تأتى بمثله مجتمعين و متفرقين، و أنه أعجزهم و أفحمهم، و كان شجى فى حلوقهم، و أنهم تشتت آراؤهم و اختلفت أقوالهم لَمَّا تحدوا أن يأتوا بمثله، و منهم من كتبه مصحفا و دونه كأبى و عبد الله بن مسعود و على بن أبى طالب على ما ترويه الشيعة و غيرهم: لم يجز على الصدر الأول و من بعدهم- مع أن حالهم ما وصفناه، و حال القرآن عندهم ما نزلناه و رتبناه- أن يهملوا أمر القرآن و يتشاغلوا عن حفظه، و يقصروا عن واجبه، أو يغيروا شيئا من نظمه، أو يضعوا مكان كل شىء منه غيره، و أن يتساهلوا فى ذلك و هم قد ضيق عليهم هذا الباب، و أخذوا بتلاوته و إقراءه على ما لقنوه و تلقوه، و شدد عليهم الأمر فى هذا الباب. فمن ظن أنه لم يكن القرآن يوم أكل الداجن بعضه إن صح هذا الخبر عند أحد من الأمة، و لا فى صدره، و لا عند أكثرهم عددا، حتى ذهب و سقط منه شىء كثير عند كثير، فليس هو عندنا بمحل من يكلم، و لا ينتفع بكلام مثله، لأنه بمثابة من لا يعرف الضرورات، و ما عليه الفطر و العادات، و هو إذا كان ذلك أبعد عن معرفة ما يحتاج فيه إلى لطيف بحث و استخراج، و كيف لا يكون حال الأمة فى أمر حفظ القرآن و القيام به و بتحصيله و حياطته و المحافظة على درسه و تأمله و تعلمه و تعليمه، التقديم له على كل مهم ماس من أمر دينه، مع الذى وصفناه مما ورد فى نفس التنزيل المحفوظ من تعظيم شأن القرآن، و الأمر بتدبره و الرجوع إليه، و العمل عليه، مع كثرة ما سمعوه من الرسول صلى الله عليه و سلم فى الحض على تعلمه/ و تعليمه و الأمر بالتفقه به، و الحث على حراسته، و الإكثار من تلاوته، و ضمانه الثواب الجزيل على قراءة كل حرف منه، و تفضيل أهل القرآن على سائر الناس، و التعظيم لشأنهم و الإخبار عن رفيع درجتهم عند الله، و ما أعد له لهم، إلى غير ذلك مما قد الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٧٩ تظاهرت الأخبار بذكره، و علم فى الجملة ضرورة من دين النبى صلى الله عليه و سلم الأمر به و الدعاء إليه، و التفخيم لشأن القرآن و إجلال حملته نحو قوله صلى الله عليه و سلم: «إن هذا القرآن مأدبة الله» (١)، و «خيركم من تعلم القرآن و علمه» (٢)، و «ليؤمكم أقرؤكم لكتاب الله» (٣). فلقد أخرجهم تكرر سماع هذه الأقاويل من النبى صلى الله عليه و سلم إلى إكثار وصية بعضهم لبعض بحفظ القرآن و تعلمه و تعليمه، و المحافظة عليه، و التحذير من تضييعه حتى روى عنهم فى ذلك أمر عظيم يطول تتبعه و اقتصاصه، و كيف يظن بالأمة التى حالها ما ذكرناه تضييعها لوصية النبى صلى الله عليه و سلم، و توافى هممها على العدول عن حفظ القرآن على وجه ينفى عنه الخلل و التضييع، لو لا الجهل و قلة الدين. و قد روى أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: «لله من خلقه أهلون، فقيل: من هم يا رسول الله؟ قال: أهل القرآن، هم أهل الله و خاصيته» (٤)، و روى أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: «من قرأ مائة آية كتب من القانتين، و من قرأ مائتى آية لم يكتب من الغافلين، و من قرأ» (٥)

(٦: ١٢٥ برقم ٣٠٠٠٨)، و رواه عبد الرزاق فى «مصنفه» موقوفا على عبد الله بن مسعود (٣: ٣٦٨ برقم ٥٩٩٨)، و رواه الحاكم فى «المستدرک» (١: ٧٤١ برقم ٢٠٤٠)، و رواه ابن الجوزى فى «العلل المتناهية» (١: ١٠٩ برقم ١٤٥) و قال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله و يشبه أن يكون من كلام ابن مسعود. (٢) رواه البخارى من حديث عثمان بن عفان رضى الله عنه. (٣) رواه أبو القاسم الرازى فى «الفوائد» (٢: ٢٦٥ برقم ١٧٠٠)، عن أبى مسعود الأنصارى رضى الله عنه، و رواه الطبرانى فى «الكبير» (١٧: ٢٢٠ برقم ٦٠٥). (٤) رواه النسائى و ابن ماجه كما فى «تهذيب الكمال» (١٦: ٥٤٤). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٨٠ ثلاثمائة آية لم يحاجه القرآن» (١)، و روى الضحاك (٢) عن عبد الله بن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: «أشرف أمتى حملة القرآن و أصحاب الليل» (٣)، و روى بهذا الإسناد أيضا عن النبى صلى الله عليه و سلم أنه قال: «ثلاثة لا يكثرثون بالحساب، و لا تفرعهم الصيحة، و لا يحزنهم الفزع الأكبر: حامل القرآن، المؤدى إلى الله بما فيه، يقدم على ربه سيذا شريفا حتى يرافق المرسلين، و مؤذن أدن سبع سنين لا يأخذ/ على أذانه طعاما، و عبد مملوك أحسن عبادة ربه و نصح لسيده، أو قال: لمواليه» (٤). و روت عائشة زوج النبى صلى الله عليه و سلم

قالت: قال رسول الله صَلَّى الله عليه و سلم: «قراءة القرآن في صلاة أفضل من قراءة القرآن في غير صلاة، و قراءة القرآن أفضل من التسييح و التكبير، و التسييح و التكبير أفضل من الصدقة، و الصدقة أفضل من الصوم، و الصوم جنة من النار» (٥)، و هذا تفضيل من النبي صَلَّى الله عليه و سلم لقراءة القرآن على سائر أعمال البر. و روى عبد الله بن مسعود عن رسول الله صَلَّى الله عليه و سلم أنه قال: «كان الكتاب الأول نزل من باب واحد على حرف واحد، و نزل القرآن من سبعة أبواب و على سبعة أحرف؛ زاجر و آمر، و حلال و حرام، و محكم و متشابه، و أمثال (١)»

رواه ابن عدى في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣: ٧٦)، و قد ورد بلفظ: «من قرأ بعشر آيات أو من قرأ عشر آيات في ليلة لم يكتب من الغافلين»، و وردت هذه الروايات عند الدارمي (٢: ٥٤٤)، و عند أبي داود في «السنن» (٢: ٥٧). (٢) هو ابن مزاحم البلخي الخراساني أبو القاسم، مفسر توفي بخراسان سنة خمس و مائة للهجرة «الأعلام» (٣: ٢١٥). (٣) لم أجده. (٤) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢: ٥٥٥ برقم ٢٧٠٢). (٥) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢: ٤١٣ برقم ٢٢٤٣). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٨١ فأحلوا حلاله، و حرّموا حرامه، و اعملوا ما أمرتم به، و انتهوا عما نهيتهم، و اعتبروا بأمثاله، و اعملوا بمحكمه، و آمنوا بمتشابهه، و قولوا: آمنا به كلّ من عند ربنا» (١)، و في هذا الخبر من الحثّ على حفظه و الأمر بالنزول عند حكمه و القطع على موجه ما لا خفاء به على أحد. و روى عاصم بن ضمره (٢) عن عليّ قال: «قال رسول الله صَلَّى الله عليه و سلم: «من قرأ القرآن ظاهراً أدخله الله الجنة مع عشرة من أهل بيته، كلّهم قد استوجبوا النار» (٣)، و روى أبو الدرداء (٤) قال: سمعت رسول الله صَلَّى الله عليه و سلم يقرأ: ثُمَّ أَوْزَنَّا الْكِتَابَ الَّذِينَ اضْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ... [فاطر: ٣٢] إلى آخر الآيات، فقَالَ: «أما (١) قال في «فتح الباري»: أخرجه أبو

عبيد و غيره، قال ابن عبد البر: هذا حديث لا يثبت لأنه من روايات أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود و لم يلق ابن مسعود، و قد رده قوم من أهل النظر منهم أبو جعفر أحمد بن أبي عمران، قلت: و أطنب الطبري في مقدمة «تفسيره» في الرد على من قال به، ... و قد صحح الحديث المذكور و رواه ابن حبان و الحاكم، و في تصحيحه نظر لانقطاعه بين أبي سلمة و ابن مسعود، و قد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن الزهري عن أبي سلمة مرسلًا و قال: هذا مرسل جيد، ثم قال: إن صح فمعنى قوله في هذا الحديث سبعة أحرف أى سبعة أوجه كما فسرت في الحديث، و ليس المراد الأحرف السبعة التي تقدم ذكرها في الأحاديث الأخرى، لأن سياق تلك الأحاديث يأبى حملها على هذا، بل هي ظاهرة في أن المراد أن الكلمة الواحدة تقرأ على وجهين و ثلاثة و أربعة و على سبعة تهوينا و تيسيرا، و الشيء الواحد لا يكون حراما و حلالا في حالة واحدة. انظر «فتح الباري» (٩: ٢٩). (٢) السلولى الكوفى، صدوق من الطبقة الثالثة مات سنة أربع و سبعين للهجرة. «التقريب» (١: ٤٥٧). (٣) رواه ابن الجوزى في «العلل المتناهية» من حديث عائشة، و قال عنه الخطيب: رجال إسناده كلّهم ثقات إلا السقطي، و الحديث غير ثابت. «العلل المتناهية» (١: ١١٤ برقم ١٥٤). (٤) اسمه عويمر بن زيد، صحابى جليل أنصارى خزرجى، من الطبقة الأولى، توفي سنة اثنتين و ثلاثين. «معرفه القراء الكبار» (١: ٤٠). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٨٢ السابق فيدخل الجنة بغير حساب، و أما المقتصد فيحاسب حسابا يسيرا ثم يدخل الجنة بفضل رحمة الله، و أما الظالم لنفسه فأولئك يوقفون يوم القيامة موقفا كريها حتى ينال منهم، ثم يظلمهم الله برحمته، فهم الذين قالوا: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ [فاطر: ٣٤] (١)، و في هذا الخبر من التعظيم لشأن حافظ القرآن و حسن منقلبه و إن كان/ ظالما لنفسه ما لا- خفاء فيه. و روى الناس أن عمر بن الخطاب تلا هذه الآية: ثُمَّ أَوْزَنَّا الْكِتَابَ الَّذِينَ اضْطَفَيْنَا إِلَى آخِرِهَا ثم قال: «سابقكم سابق، و مقتصدكم ناج، و ظالمكم مغفور له» (٢)، و روى أن رسول الله صَلَّى الله عليه و سلم كان يقول: «ألا إن أصفر البيوت من الخير بيت صفر من كتاب الله، و الذى نفس محمد بيده إن الشيطان ليخرج من البيت أن يسمع سورة البقرة تقرأ» (٣)، و روى ابن عمر عن النبي صَلَّى الله عليه و سلم أنه قال: «لا- حسد إلا فى اثنين: رجل آتاه الله مالا فهو ينفق منه آثناء الليل و آثناء النهار و رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آثناء الليل و آثناء النهار» (٤)، و هذا حثّ و ترغيب شديد على حفظ القرآن و القيام به.



(١) ذكره الإمام القرطبي رحمه الله

بنحو ما ورد في المتن وبألفاظ متقاربة. «تفسير القرطبي» (١٤: ٣٥٠). (٢) لم أجد من كلام عمر لكن ذكره ابن كثير من حديث محمد بن الحنفية بلفظ: «إنها أمه مرحومة، الظالم مغفور له، والمقتصد في الجنان عند الله، والسابق بالخيرات في الدرجات عند الله». «تفسير ابن كثير» (٣: ٥٥٧). (٣) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٣: ٣٦٨ برقم ٥٩٩٨)، وهو من كلام عبد الله بن مسعود، وورد عند الحارث في «مسنده» مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم مع اختلاف في بعض ألفاظه. انظر «بغية الباحث بزوائد مسند الحارث» للهيثمي (٢: ٧٣٨ برقم ٧٣٢) .. (٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢: ١٥٢ برقم ٦٤٠٣) من حديث ابن عمر باختلاف يسير في بعض ألفاظه. الإلتصار للقرآن، ج ١، ص: ٨٣ وروى عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن هذا القرآن مآدبة الله، فاعلموا من مآدبة الله ما استطعتم، إن هذا القرآن جبل الله، وهو النور التير، والشفاء النافع، عصمة الله لمن تمسك به، ونجاة لمن تبعه، لا يعوج فيقوم، ولا يزيغ فيستعيب، ولا تنقض عجائبه، ولا يخلق عن كثرة الرد فآتولوه، فإن الله يأجركم على تلاوته بكل حرف عشر حسنات، أما إنني لا أقول الم حرف، ولكن ألف عشر، ولام عشر، وميم عشر» (١)، وهذا غاية الحث على حفظ القرآن والتعظيم لشأنه. وروى أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «القرآن شافع وشفع، وما حل» (٢) مصدق، ومن شفع له القرآن يوم القيامة نجا، ومن محل به القرآن كبه الله يوم القيامة على وجهه في النار» (٣)، وأحق من شفع فيه القرآن أهله وحملته، وأولى من محل به من عدل عنه وضيعه، والصحابه أجل قدرا وموضعا من أن يتفق لسائرهم الدخول في هذه الصفة والنيضة. وروت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الذي يتعاهد القرآن ويشتد عليه له أجران، والذي يقرأه/ إنني وهو خفيف عليه من السفرة الكرام البررة» (٤).

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک»

بألفاظ قريبة (١: ٧٤١ برقم ٢٠٤٠) وقال عنه: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. (٢) قال في «مختار الصحاح» (م ح ل): جعله يمحَل بصاحبه إذا لم يتَّبع ما فيه، أى: يسعى به إلى الله تعالى، وقيل: معناه وخصم مجادل مصدِّق. (٣) لم أجده بهذا اللفظ عن أنس بن مالك، وإنما هو مروي بألفاظ قريبة عند ابن حبان و البيهقي عن جابر، وعند الطبراني و البيهقي عن ابن مسعود. كما أورد ذلك صاحب «كشف الخفاء» (٢: ١٢٤). (٤) لم أجده بهذا اللفظ، وقد رواه الإمام مسلم في «صحيحه» (١: ٥٤٩ برقم ٧٩٨) بلفظ: «الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة و الذى يقرأ القرآن و يتتبع فيه و هو عليه شاق له أجران». الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٨٤ و روى عقبه بن عامر (١) قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه و سلم و نحن فى الصف فقال: «أيكم يحب أن يغدو إلى بطحان» (٢) و العقيق (٣)، و يأتى كل يوم بناقتين حمراوتين زهراوين يأخذهما من غير إثم بالله و لا قطع رحم؟ قالوا: كلنا يا رسول الله يحب ذلك، قال رسول الله: فلائذ يغدو أحدكم إلى المسجد فيتعلم آيتين من كتاب الله خير له من ناقتين، و ثلاث خير من ثلاث، و أربع خير من أربع، و من أداد من الإبل» (٤). و روى أبو عبد الرحمن السَّيْلَمي (٥)، عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: «أفضلكم من تعلَّم القرآن و علَّمه» (٦).

(١) \_\_\_\_\_ الجهنى، صحابى مشهور، اختلف

ففي كنيته على سبعة أقوال أشهرها أبو حمّاد، ولى إمرة مصر لمعاوية ثلاث سنين، و كان فقيها فاضلا مات في قرب الستين. «التقريب» (١: ٦٨١). (٢) بضم أوله ثم السكون، وقيل بطحان بكسر الطاء وفتح الباء و هو واد بالمدينة، و هو أحد أوديتها الثلاثة: العقيق و بطحان و قنّاء. «معجم البلدان» (١: ٤٤٦). (٣) بفتح أوله و كسر ثانيه، العرب تقول لكل سيل ماء شقه السيل في الأرض فأنهره و وسعه، عقيق، و هو واد عليه أموال أهل المدينة، و هو على ثلاثة أميال أو ميلين، و قيل ستّة، و قيل سبعة. «معجم البلدان» (٤: ١٣٩). (٤) رواه أبو داود في «سننه» (٢: ٧١ برقم ١٤٥٦) باختلاف يسير في بعض ألفاظه، و رواه الإمام أحمد في «المسند» (٤: ١٥٤ برقم ١٧٤٤٤) بنحو ألفاظ أبي داود. (٥) اسمه عبد الله بن حبيب بن ربيعة، لأبيه صحبة، و هو ولد في حياة النبي صلى الله عليه و سلم، تابعي جليل أخذ

القراءة عنه عاصم بن أبي النجود توفي سنة أربع و سبعين للهجرة. «معرفه القراءة الكبار» (١: ٥٢). (٦) رواه النسائي بهذا اللفظ (٥: ١٩ برقم ٨٠٣٧)، و عند البخارى: «إنّ أفضلكم من تعلّم القرآن و علّمه» (٤: ١٩١٩ برقم ٤٧٤٠)، و رواه الإمام أحمد فى «المسند» (١: ٥٧ برقم ٤٠٥). و سبق بلفظ: «خيركم من تعلم القرآن و علمه». الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٨٥ و روى إسماعيل بن عياش «١» قال: سمعت أبا أمامة الباهلى «٢» يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول: «من علم رجلا آية من كتاب الله فهو مولاه، لا يخذله و لا يستأثر عنه» «٣». ثم يأمرهم صلى الله عليه و سلم بتعليمه لله و طلب مرضاته فقط، و يحرم أخذ الأجر عليه، فروى ضمرة بن حبيب «٤» عن زيد بن ثابت، أن رجلا كان يعلمه أياه بقوس، فقال: هى فى سبيل الله، فقال النبى صلى الله عليه و سلم: «قوس من نار، تقلدها أو دعها» «٥»، فردّها إليه. و هذا غاية الوعيد. ثم لا يقنع يحثهم على حفظ القرآن و تعلّمه حتى يأمرهم بالتغنم به، و بحسن تلاوته، فروى من غير طريق أنه صلى الله عليه و سلم قال لأسيد بن الحضير «٦»: «لقد أوتى هذا زممارا من زمامر آل داود» «٧»، يريد حسن صوته بالقرآن. و روى (١) ابن سليم العنسى،

أبو عتبة الحمصى من الثامنة مات سنة إحدى و ثمانين أو اثنتين و ثمانين و له بضع و تسعون سنة. «تقريب التهذيب» (١: ٩٨). (٢) اسمه صدق بن عجلان، صحابى مشهور سكن الشام و مات بها سنة ست و ثمانين. «تقريب التهذيب» (١: ٤٣٧). (٣) رواه البيهقى فى «شعب الإيمان» (٢: ٤٠٦ برقم ٢٢١٣)، و قال بعد أن رواه: «هذا هو المحفوظ عن ابن عباس و هو منقطع و ضعيف». (٤) هو ضمرة بن حبيب بن صهيب الزيدى أبو عتبة الحمصى، ثقة من الرابعة، مات سنة ست و ثلاثين. «تقريب التهذيب» (١: ٤٤٥). (٥) رواه الهيثمى (٤: ٩٥) بألفاظ متقاربة مع ما ذكره الباقلانى، و رواه الطبرانى فى «الأوسط» بألفاظ قريبة مع ألفاظ الهيثمى و كلاهما ينسب القصة للطفيل بن عمرو الدوسى مع أبى بن كعب، و ليس لزيد بن ثابت رضى الله عنهم أجمعين. (٦) ابن سماك بن عتيك الأنصارى الأشهل، صحابى جليل مات سنة عشرين أو إحدى و عشرين. «تقريب التهذيب» (١: ١٠٤) (٧) رواه البخارى فى «صحيحه» (٤: ١٩٢٥ برقم ٤٧٦١) و عنده أن الرسول قاله فى حق أبى موسى الأشعرى و ليس فى حق أسيد بن الحضير، و رواه مسلم فى «صحيحه» الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٨٦ أبو هريرة أن النبى صلى الله عليه و سلم دخل المسجد فسمع قراءة رجل فقال: «من هذا؟» فقل: عبد الله بن قيس «١»، فقال: «لقد أوتى هذا زممارا من زمامر آل داود»، فى كثير من الروايات، و روى أيضا أبو هريرة و غيره عن النبى صلى الله عليه و سلم أنه سئل عن أحسن الناس صوتا بالقرآن، فقال عليه السلام: «الذى إذا سمعته رأيت يهوى الله»، و فى خبر آخر: أى الناس أحسن قراءة؟ فقال: «الذى سمعته و رأيت يهوى الله» «٢». ثم إنه بالغ فى زجرهم عن نسيان ما حفظ من القرآن و تضييعه، و ضيق الأمر فيه و شدة، و كرر القول فى ذلك تكرارا يردع من به أدنى مسكة فى الدين عن مخالفته، فضلا عن الصحابة الجلّة عليهم السلام، و روى أنس بن مالك عن النبى صلى الله عليه و سلم أنه قال: «عرضت على أجور أمتى حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد، و عرضت على ذنوبهم، فلم أر منها ذنبا أعظم من رجل تعلم آية أو سورة من كتاب الله ثم نسيها» «٣». و هذا تحذير و تشديد من تضييعه.

عن أبى موسى الأشعرى كذلك (١: ٥٤٦ برقم ٧٩٣)، و هو ما ذكره المصنف بعد هذا الأثر مباشرة، و كذا جميع أصحاب السنن، و المشهور عن أهل العلم أن هذا القول من النبى صلى الله عليه و سلم فى حق أبى موسى الأشعرى و ليس فى حق أسيد بن حضير، أما أسيد فقد ورد فى حقه قصة فرسه التى جالت حين كان يقرأ القرآن و قول النبى حينذاك: إنها السكينة نزلت عند قراءة القرآن. (١) و هو أبو موسى الأشعرى، مشهور باسمه و كنيته معا، مات سنة اثنتين، و قيل أربع و أربعين، و هو ابن نيف و ستين سنة. «الإصابة» (٤: ١٨٣). (٢) روى نحو هذه الأخبار الدارمى فى «السنن» (٢: ٥٦٣ برقم ٣٤٨٩)، و سعيد بن منصور فى «السنن» (١: ٢٠٥ برقم ٤٧)، و الطبرانى فى «الأوسط» (٢: ٣١١ برقم ٢٠٧٤). (٣) رواه أبو داود فى «السنن» (١: ١٢٦ برقم ٤٦١)، و رواه أبو يعلى فى «المسند» (٧: ٢٥٤ برقم ٤٢٦٥)، و رواه الطبرانى فى «الأوسط» (٦: ٣٠٨ برقم ٦٤٨٩)، و قال: تفرد به محمد بن زيد الآدمى. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٨٧ و روى سلمان الفارسى «١» عن النبى صلى الله عليه و سلم أنه قال: «من أكبر ذنب يوافى به أمتى يوم القيامة سورة من كتاب الله

كانت مع أحدهم ففسحها» (٢)، وهذا كالأول. و روى سعد بن عباد» (٣) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما من أحد تعلم القرآن ثم نسيه إلا لقي الله أجذم» (٤). و روى عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «بئس ما لأحدكم أن يقول: نسيته آية كيت و كيت، بل هو نسي، استذكروا القرآن فإنه أسرع تفلتاً من قلوب الرجال، من الإبل من عقلها» (٥)، و في رواية أخرى عن موسى بن (١) أبو عبد الله، و يقال

له سلمان الخير، أصله من أصبهان، و قيل من رامهرمز، من أول مشاهدته الخندق، و هو صاحب فكرته، مات سنة أربع و ثلاثين، يقال بلغ ثلاثمائة سنة. «التقريب» (١: ٣٧٥). (٢) هو رواية أخرى للحديث الوارد عن أنس بن مالك، و قد سبق تخريجه. (٣) ابن ديلم بن الحارث الأنصاري الخزرجي أحد النقباء و سيد الخزرج، مات بأرض الشام سنة خمس عشرة. «التقريب» (١: ٣٤٤). (٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥: ٢٨٤ برقم ٢٥٥٩)، و الطبراني في «الكبير» (٦: ٢٣ برقم ٥٣٩٠)، و رواه أبو داود، و قال في «عون المعبود» (٤: ٢٤٢)، أجذم أى ساقط الأسنان أو على هيئة المجذوم ... و قال الطيبي: أى مقطوع اليد من الجذم و هو القطع، قال ابن منظور في «لسان العرب»: الجذم: القطع، جذمه يجذمه جذماً: قطعه فهو جذيم، و الجذم سرعة القطع، و الأجذم المقطوع اليد، و قيل هو الذى ذهبت أنامله. (٥) لم أجده بهذا اللفظ، و إنما هو بألفاظ قريبة منه، فعند الإمام أحمد في «المسند» (٤: ٤١١ برقم ١٩٧٠٠): «تعاهدوا القرآن فإنه أشد تفلتاً من قلوب الرجال من الإبل فى عقله». الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٨٨ أبى على بن رباح (١)، عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تعلموا كتاب الله، و تعاهدوه، و تغنوا به، فو الذى نفس محمد بيده لهو أشد تفلتاً من المخاض من العقل» (٢)، و هذا غاية الوعيد و التحذير من نسيانه. و روى أبو سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «تعلموا القرآن و سلوا الله به قبل أن يتعلمه قوم يسلون به الدنيا، فإن القرآن يتعلمه ثلاثة نفر: رجل يباهى به، و رجل يستأكل به، و رجل يقرؤه لله عز و جل» (٣). و فى رواية أخرى أنه قال صلى الله عليه وسلم: «اقرأوا القرآن قبل أن يجيء قوم يقيمونه كما يقام القدح، يتعجلون أجره و لا يتأجلون» (٤)، و يتبع ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فى هذا الباب كثير جداً، و فى بعض ما ذكرناه كفاية فيما قصدناه. فمن ظن أن الصحابة مع ما وصفناه من حالهم، و فضل دينهم و شدة حرصهم و قوة دواعيهم على حفظ الدين و النصيحة للمسلمين، أنهم يضيعون ما وجب عليهم من حفظه و يهملون أمره، و يحرفونه عن مواضعه، و يتلونه (١) اللخمى، أبو عبد الله البصرى،

صدوق ربما أخطأ من السابعة، مات سنة ثلاث و ستين و مائة و له نيف و تسعون. «التقريب» (١: ٢٢٦). و أبوه هو على بن رباح بن قصير اللخمى أبو عبد الله المصرى، ثقة من كبار الثالثة مات سنة بضع عشرة و مائة. «التقريب» (١: ٦٩٤). (٢) رواه النسائي فى «السنن الكبرى» (٥: ١٨ برقم ٨٠٣٤)، و قال الهيثمى فى «مجمع الزوائد» (٧: ١٦٩): رواه أحمد و الطبراني إلا أنه قال: «لهو أشد تفصيلاً من المخاض فى العقل»، و رجال أحمد رجال الصحيح. (٣) أخرجه أبو عبيد فى «فضائل القرآن» عن أبى سعيد، قال فى «الفتح» (٩: ١٠٠) «و صححه الحاكم و رفعه». عند الكلام على حديث رقم (٤٧٧١): «لا يجاوز حناجرهم». (٤) رواه أبو داود فى «السنن» (١: ٢٢٠) من حديث جابر بن عبد الله مع اختلاف يسير فى بعض ألفاظه. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٨٩ على غير وجه ما أمروا به، و هم يسمعون هذه الأقاويل و أضعافها مما أضربنا عن ذكره من الرسول صلى الله عليه وسلم، و يسمعون من تعظيم الله لشأنه، و يقدمون على مخالفة الله و رسوله: فقد أعظم الفرية عليهم، و بالغ فى ثلبهم، و فارق بما صار إليه من ذلك مذهب العقلاء، و جحد العادة التى ذكرناها الموجبة لحفظ القرآن و شدة الاعتناء بتحصيله و حياطته، و لقد روى عن الصحابة رضى الله عنهم و من بعدهم من التابعين فى حث بعضهم لبعض على حفظ القرآن و تلاوته، و العمل بموجبه و الإعظام لشأنه ما يطول ذكره و اقتصاه. فروى حسان بن عطية (١) قال: قال أبو الدرداء: «لا يفقه الرجل كل الفقه حتى يعرف القراءات و وجوها» (٢)، و روى الحكم بن هشام الثقفى (٣) عن عبد الملك بن عمير (٤) قال: كان يقال: أنقى الناس عقولاً قراء القرآن» (٥)، و قال عطاء بن يسار (٦): «بلغنى أن حملة القرآن عرفاء أهل الجنة» (٧)، و روى (١) من أهل الشام

من أفاضل أهل زمانه يروى عن سعيد بن المسيب، روى عنه الأوزاعي و عبد الرحمن بن ثابت. «الثقات» لابن حبان (٦: ٢٢٣) ترجمة رقم (٧٤٥٦). (٢) «حلية الأولياء» للأصفهاني (١: ٢٧١ برقم ٦٨٤). (٣) ابن عبد الرحمن الثقفي مولا هم، أبو محمد الكوفي نزيل دمشق، صدوق من السابعة. «التقريب» (١: ٢٣٤). (٤) ابن سويد اللخمي الكوفي، ثقة فصيح عالم فقيه، تغير حفظه وربما دلس من الرابعة، مات سنة ست و ثلاثين و مائة و له مائة و ثلاث سنين. «التقريب» (١: ٦١٨). (٥) «مصنف ابن أبي شيبة» (٧: ١٥٦) كتاب فضائل القرآن، في فضل من قرأ القرآن. (٦) الهاللي، أبو محمد المدني مولى ميمونة، ثقة فاضل صاحب مواعظ و عبادة، من صغار الثالثة، مات سنة أربع و عشرين و مائة، و قيل قبل ذلك. «التقريب» (١: ٦٧٦). (٧) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣: ١٤٤ برقم ٢٨٩٩)، و رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١: ٢٥٣) أبواب تتعلق بالقرآن، باب حفاظ القرآن عرفاء أهل الجنة. «الإنتصار للقرآن»، ج ١، ص: ٩٠ سالم بن أبي الجعد «١» عن معاذ «٢» قال: «من قرأ في ليلة ثلاثمائة آية كتب من القانتين، و من قرأ ألف آية كان له قطار من بر؛ الفنتار منه أفضل مما على الأرض من شيء» «٣». و روى حطان بن عبد الله الرقاشي «٤» عن السدوسي «٥» قال: «قدم علينا جندب بن عبد الله البصرة، فلما أراد أن يخرج شيعناه و قلنا له: أوصنا يا صاحب رسول الله، فقال: من استطاع منكم أن يجعل لا في بطنه إلا طيبا فليفعل؛ فإنه أول ما ينتن من الإنسان، و من استطاع منكم أن لا يحول بينه و بين الجنة ملء كف من دم امرئ مسلم يهرقه / كأنما يذبح به دجاجة، لا يأتي بابا من أبواب الجنة إلا - حال بينه و بينه: فليفعل، و عليكم بالقرآن فإنه

(١) \_\_\_\_\_ و اسم أبيه رافع، الغطفاني

الأشجعي مولا هم، الكوفي، ثقة، و كان يرسل كثيرا، من الثالثة، مات سنة سبع أو ثمان و تسعين. «التقريب» (١: ٣٣٤). (٢) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي أبو عبد الرحمن من أعيان الصحابة، شهد بدرا و ما بعدها، مات بالشام سنة ثمان عشرة، و قبره الآن في الأردن معروف يزار. «التقريب» (٢: ١٩١). (٣) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (١: ١٢٨) بسند ضعيف. (٤) حطان بن عبد الله الرقاشي، قال عنه العجلي: البصري، تابعي ثقة، و كان رجلا صالحا. و قال عنه ابن المديني: ثبت. «معرفه الثقات» (١: ٣٠٨)، «الجرح و التعديل» (٣: ٣٠٣). (٥) هو أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن عزيز بن عمرو بن ربيعة بن سدوس الأعمى، المفسر، حدث عن أنس بن مالك و غيره. «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١: ١٢٢)، «الكنى و الأسماء» (١: ٢٨٦). (٦) هو جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي العلقي، كان بالكوفة ثم صار إلى البصرة ثم خرج منها، من أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم. «التاريخ الكبير» للبخاري (٢: ٢٢١). «الإنتصار للقرآن»، ج ١، ص: ٩١ هدى النهار و نور الليل المظلم، فاعملوا به على ما كان من جهد «١» و فاقه، فإن عرض بلاء فقدّموا أموالكم دون دمائكم، فإن تجاوزها البلاء فقدّموا دمائكم دون دينكم، فإن المحروب من حرب دينه، و إن المسلوب من سلب دينه، إنه لا فقر بعد الجنة، و لا غنى بعد النار، و إن النار لا يفك أسيرها، و لا يستغنى فقيرها، و السلام عليكم و رحمه الله» «٢». فكيف يعدل قوم هذه صفتهم و حالهم عن حفظ كتاب ربهم، و تضييع ما وجب عليهم؟ و قال أبو هريرة: «نعم الشفيح القرآن»، قال شعبه «٣»؛ و هو راوى الحديث عنه: «نعم، و أحسبه قال: يقول يوم القيامة: يا ربّ حلّه، فلبسه تاج الكرامة، ثم يقول: يا ربّ زده، فيكسى حلّة الكرامة، فيقول: يا ربّ ارض عنه، فإنه ليس بعد رضاك شيء، قال: فيرضى عنه» «٤»، و قد روى مثل هذا عن النبي صلى الله عليه و سلم من طريق آخر ذكر فيه أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: «إن القرآن يلقي صاحبه يوم القيامة كالرجل الشاحب، فيقول له: هل تعرفني؟ فيقول له: ما أعرفك، فيقول له: أنا صاحبك، القرآن الذي أظمأتك في الهواجر، و أسهرت ليلك، إن كل تاجر من وراء تجارتته، و إنى اليوم من \_\_\_\_\_ (١) الجهد

بالفتح و الضم: الطاقة، و الجهد بالفتح: المشقة. «مختار الصحاح». (٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢: ١٦٠ برقم ١٦٦٢). (٣) هو ابن الحجاج بن الورد العتكي مولا هم، الواسطي، ثقة حافظ متقن، قال عنه الثوري: هو أمير المؤمنين في الحديث، و هو أول من فُتس في العراق عن الرجال، و ذبّ عن السنة، من السابعة، مات سنة ستين. «التقريب» (١: ٤١٨). (٤) رواه الترمذي في «السنن» (٥: ١٧٨) برقم (٢٩١٥)، و رواه الدارمي في «سننه» (٢: ٥٢٢ برقم ٣٣١١)، و رواه الحاكم في «المستدرک» (١: ٧٣٨ برقم ٢٠٢٩) و قال: «هذا حديث

صحيح الإسناد و لم يخرجاه»، و رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢: ٣٤٧ برقم ١٩٩٧)، و ألفاظهم متقاربة. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٩٢ وراء كل تجارة، قال: فيعطى الملك يمينه، و الخلد بشماله، و يوضع على رأسه تاج الوقار، و يكسى والداه حلتين لا يقوم لهما أهل الدنيا، فيقولان: بما كسينا هذا؟ فيقال لهما: بأخذ ولدكما القرآن، ثم يقال له: اقرأ و اصعد في درج الجنة و غرفها، فهو في صعود ما دام يقرأ؛ حدرا هدرأ أو ترتيلا» (١). و كيف يصح أن يتفق الأمة جميعا [على ٢] تضييع كتاب الله و هم قد سمعوا من النبي صلى الله عليه و سلم أمثال هذه الأقاويل و هذا التفضيم لشأن القرآن و حملته من التعظيم، و المراد بذكر القرآن في هذا الخبر. و فيما يروى من قوله: «البقرة و آل عمران يأتيان/ يوم القيامة كأنهما غمامتان أو غيايتان يظللان صاحبهما» (٣). و نحو ذلك: أى ثواب القرآن يأتي كذلك، و كذلك ثواب القرآن هو الذى يقول: يا رب، و يتصور فى تلك الصورة، لأن الثواب فعل مخلوق، و ليس كذلك القرآن، نعى كلام الرب جل و عز لا القراءة التى فى مقابلتها الثواب، و يمكن أن يبعث الله ملكا يتصور للمؤمن الحامل لكتاب الله فى تلك الصورة ليسكن روعه، و يزيل خوفه، و يسميه قرآنا على معنى أن كلامه و تسكينه من ثواب قراءة القرآن، و كذلك يخلق الله تعالى جسمين عظيمين يوم القيامة، يشران قارئ القرآن، على معنى أن بشراهما من ثواب (١) رواه ابن ماجه فى «سننه» (٢):

١٢٤٢ كتاب الأدب، باب ثواب القرآن، برقم ٣٧٨١، و رواه الإمام أحمد فى «مسنده» (٩: ١٥ برقم ٢٣٠٣٧)، و رواه الدارمى فى كتاب فضائل القرآن (٢: ٣٣٣ باب فضل سورة البقرة و آل عمران، برقم ٣٣٩١). (٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. (٣) رواه مسلم (١: ٥٥٣ بالأرقام ٨٠٤، ٨٠٥)، باب فضل قراءة القرآن و سورة البقرة، و رواه الدارمى (٢: ٣٣٣ برقم ٣٣٩١ كتاب فضائل القرآن، باب فضل سورة البقرة و آل عمران)، و الترمذى فى السنين (٥: ١٦٠ برقم ٢٨٨٣) فى كتاب فضائل القرآن، و رواه الإمام أحمد فى «مسنده» (٦: ٢٠٠ برقم ١٧٦٥٤). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٩٣ قراءة البقرة و آل عمران، فلا معنى لرد ما ورد من نحو هذه الأخبار من تعظيم شأن حملة القرآن من طريق ثبتت إذا احتملت من التأويل ما وصفناه، قال عبد الله بن عمر: «من قرأ القرآن فقد اضطربت النبوة بين جنبيه، فلا ينبغى لصاحب القرآن أن يلعب مع من يلعب، و لا يرفث مع من يرفث، و لا يتبطل مع من يتبطل، و لا يجهل مع من يجهل» (١)، و هذا تعظيم منه لشأن القرآن و أهله بين شديد. و لما قدم أهل اليمن أيام أبى بكر سمعوا القرآن فجعلوا يبيكون، فقال أبو بكر: «هكذا كنّا ثم قست القلوب» (٢)، يعنى بذلك أن قلوب كثير من أهل ذلك العصر قست، دونه و دون الأئمة و من جرى مجراهم من جلة الصحابة، و قد يمكن أن يكون ذلك على وجه العظة و طلب الزيادة و الخشوع» (٣). و قد روى الناس أن عمر بن الخطاب قرأ مرة: إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ (٧) ما لَهُ مِنْ دَافِعٍ [الطور: ٧-٨]، قال: فرنّ لها رنة عيد منها عشرين يوما، فكيف يضيع كتاب الله من هذا تأمله له و اتعاض به، و انتفاعه بقراءته و استماعه. و كان ابن عمر إذا صلى يترنح و يتمايل حتى لو رآه راء ممن يجهره لقال: أصيب الرجل، و ذلك لذكر النار إذا مرّ بقوله: وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُقَرَّنِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا [الفرقان: ١٣]. (١) رواه البيهقي فى «الأسماء و

الصفات» ص ٢٤٦، و رواه الحاكم فى «المستدرک» (١: ٥٥٢ كتاب فضائل القرآن، أخبار فى فضائل القرآن و حملته) عن عبد الله بن عمرو بن العاص، و أخرجه أبو عبيد فى «فضائل القرآن» ص ١١٤. (٢) أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» (١: ٣٤). (٣) و قال أبو نعيم فى معنى قول أبى بكر ثم قست القلوب: أى قويت و اطمأنت بمعرفة الله تعالى. «الحلية» (١: ٣٤). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٩٤ و لو قصد بالتقصي جميع ما روى عن النبي صلى الله عليه و سلم و عن الصحابة و التابعين، و أئمة المسلمين من فضائل القرآن و قراءته، و ما خص الله به أهله، لأخرجنا كثرة ما روى فيه عن غرض الكتاب، و إنما ذكرنا هذه الجمل فى فضائل قراءة القرآن و حملته و الاعتاض به، و إيجاب الرجوع إليه، و التعلّق به، ليعلم متأمل الحال فى ذلك أن من صريح عادات الناس فى حفظ القرآن و ما قصر عن رتبته من أصول الشرع بخلاف ما تدّعيه الشيعة من اضطراب نقله، و ذهاب أهل الإسلام عن صحيحه من فاسده، و سليمه و سقيمه، و زائده من ناقصه، و أنّ مثل هذا الاضطراب إذا لم يجز أن يقع فى أشعار الشعراء، و خطب الخطباء، و رسائل البلغاء، و الأمثال السائرة،



و سائر الأمور التي بالناس إلى علمها حاجة مما ظهر أمره واشتهر، وقد بينا أن ظهور القرآن فوق ظهور جميع هذه الأمور، وأن بالناس إلى معرفة جميعه و ترتيب نظمه و الإحاطة به و معرفة لبابه و مخارجه: أتم فاقه و أشد حاجة، و إذا كان ذلك كذلك ثبت بطلان ما يدعون من اضطراب نقل القرآن، و ذهاب الناس عن علم صحيحه من سقيم، و إمكان دخول الشبهة فيه و الزيادة عليه و النقصان منه. [فصل دليل آخر: و مما يدل أيضا على أن القرآن المرسوم في مصاحفنا هو جميع كتاب الله الذي أنزله على رسوله، و فوض حفظه و إثباته و الرجوع إليه، نقل جميع السلف و الخلف الكثير من بعدهم الذين ببعضهم تثبت الحجة و ينقطع العذر أن هذا القرآن الذي في أيدينا هو جميع كتاب الله الذي أنزله و أمر بحفظه و إثباته و الرجوع إليه، و قد علم أن التشاجر و التراسل و اتفاق الكذب متعذر ممتنع على مثلهم، فوجب لذلك العلم بصحة ما نقلوه، و سقوط كل رواية جاءت من جهة الأحاد بخلاف ذلك عن بعض الصحابة و التابعين، و ما يجوز أن يروى من ذلك و يفتعل و يتكذب في الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٩٥ المستقبل، لأن نقل ما ذكرناه أوجب لنا علم الضرورة بصحة ما نقلوه، و انتفاء السهو/ و الإغفال و الكذب و الافتعال عنهم لما هم عليه من كثرة العدد و اختلاف الطبائع و الأسباب و الهمم. و لو ساغ لمدعى «١» أن يدعى أن القرآن قد نقص منه لأجل ما روى عن عمر و عبد الله بن مسعود في المعوذتين و غيرهما، أو زيد فيه ما ليس منه لأجل ما روى عن أبي من إثباته القنوت في مصحفه، أو لأنه لا يدرى أن القرآن الذي في مصاحفنا زائد أو ناقص، أو على ترتيب ما أنزل أم لا، لأجل ما روى عن الأحاد من الزيادة فيه أو النقصان منه، و لأجل ما روى من اختلاف مصاحف الصحابة، و بجعل ذلك ذريعة إلى دفع النقل الظاهر المشهور: لساغ لآخر أن يدعى أنه لا يدرى أن هذا المصحف الذي في أيدينا هو مصحف عثمان على وجهه و نظمه و تأليفه، أو قد زيد فيه و نقص منه، أو نقطع على أنه مغير و مبدل عما كان اجتمع عليه عثمان و الجماعة في وقته، و إن كان هذا المصحف قد نقل عن عثمان نقلا متواترا مستفيضا، لأجل ما يرويه و يظنه كثير من الناس- و من الشيعة خاصة- من أن الحجاج بن يوسف قد غير المصحف الذي هو إمام عثمان و زاد فيه أحد عشر حرفا، و نقص منه، و أخذ مصاحف أهل العراق و نشر فيهم ما كان غيره و زاده و نقصه، فلما لم يجز ذلك و وجب القطع على صحة نقل من نقل مصحف عثمان، و ترك الإحفال و الاكتراث، بخلاف من خالف في ذلك و ادعى أنه مغير و مبدل عما أمر به عثمان و رسمه زيد و الصحابة و الجماعة و وجب لمثل هذا بعينه القطع على صحة من نقل أن مصحف عثمان هو جميع الثابت من القراءات عن الرسول، و أنه مثبت على ما أنزل له و رتب به الرسول، لأنهم قوم (١) كذا في الأصل، و الصواب:

لمدع، بدون ياء. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٩٦ ببعضهم يثبت التواتر و تقوم الحجة، و لزم لأجل ذلك ترك الإحفال بما روى مما يخالف ذلك. فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون الفرق بين الأمرين أنه لم يرو عن أحد خلاف في أن هذا هو جميع مصحف عثمان الذي جمعه و ألفه على حسب ما نظمه و رتب، و لا وقع في ذلك تشاجر بين الناس، و قد اختلف في أن هذا المصحف هو جميع ما جاء به الرسول صلى الله عليه و سلم عن الله سبحانه على وجهه و ترتيبه، أم لا؟ فادعى قوم أنه أقل من ذلك؛ و أنه مزيد فيه، و ادعى آخرون أنه منقوص منه، و شك في ذلك شاكون، و قطع قوم على أنه مغير عن ترتيب ما أنزل عليه، و إذا كان ذلك كذلك افترقت الحال فيما ادعيتم الجمع بينهما؛ يقال لهم: أول ما في هذا أننا لا نسلم قطعا و يقينا أنه لا مخالف في العالم في هذا الباب، و لا شك فيه مع سماعه لنقل الحجة، و لا ندرى لعل في الناس من يدعى تخطيط النقلة لمصحف عثمان، و أنه مغير مبدل، أو يشك في أنه على ما رتب عثمان، بل قد علمنا أن في الناس من يدعى تغيير الحجاج لمصحف عثمان، و إذا كان ذلك كذلك بطل فرقكم هذا، على أننا لو تيقنا أنه لا مخالف في ذلك. لم يمنع هذا من جواز حدوث خلاف في هذا الباب، و أن ينشأ خلق كثير يدعون و يرون غلط النقلة لمصحف عثمان، أو تعمدهم للكذب فيه، و دعوى تغيير النقلة له عما رتب و نظمه عليه عثمان، فإن حدوث مثل هذا الخلاف غير متعذر و لا ممتنع في عقل و لا سمع، و قد تيقنا أن مثل هذا الخلاف لو حدث و قاله قائل و اعتقده معتقد لم يجب لأجله جحد نقل الكافة أو الشك في صحته، لأجل ما يروى من خلاف ذلك، مع قيام الحجة و انقطاع العذر بنقل من نقل أن هذا المصحف هو

مصحف عثمان على وجهه و ترتيبه الذى ألفه عليه، فبطل بذلك ما فصلوا به. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٩٧

## فصل [فى القول فيما يعتبر فى العلم بصحة النقل

### إشارة

فصل [فى القول فيما يعتبر فى العلم بصحة النقل و اعلموا رحمكم الله أنه ليس المعتبر فى العلم بصحة النقل و القطع على ثبوته بأن لا يخالف فيه مخالف، و إنما المعتبر فى ذلك مجيئه عن قوم بهم يثبت التواتر و تقوم الحجة، سواء اتفق على نقله أو اختلف فيه، و لذلك لم يجب الإحفال / بخلاف السمنية «١» فى صحة الأخبار، و قولهم إنه لا يعلم بها شىء أصلاً، و لم يجب أن يبطل النقل، أو يشك فى صحته بعد ظهوره و استفاضته. و عدم الخلاف عليه إذا حدث خلاف فى صحته لم يكن من قبله، و لغير ذلك من الأمور، و إذا كان ذلك كذلك سقط ما فصلوا به بين الأمرين. فإن قال قائل: و لو صرنا إلى أننا لا ندرى أيضاً أن هذا هو مصحف عثمان و الجماعة على وجهه و تأليفه أم لا، ما الذى كان يمنعنا و يصدنا عن ذلك؟ قيل له: يمنع منه أن فيه جحدا للضرورات، و أن قائل ذلك صائر بمثابة من جحد وجود عثمان فى العالم، و أن يكون كان له مصحفا جمع الناس عليه، و منعهم من غيره، و أن يكون ولى الخلافة، و قتل بالمدينة، إلى غير ذلك من الجهالات، فإن نقل مصحفه بمثابة نقل وجوده و خلافته و قتله و الفتنة التى (١) قال ابن النديم: «قرأت بخط رجل

من أهل خراسان قد ألف أخبار خراسان فى القديم و ما آلت إليه فى الحديث قال: نبى السمنية بوداسف، و على هذا المذهب كان أكثر أهل ما وراء النهر قبل الإسلام و فى القديم، و معنى السمنية منسوب إلى سمنى و هم أسخى أهل الأرض و الأديان آنذاك». «الفهرست» لابن النديم (٢: ٤٨٦). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٩٨ جرت و حدثت فى أيامه، و بمثابة نقل: «قفا نبك»، و: «ألا هبى»، و كتاب سيبويه، و موطأ مالك، و غير ذلك من الامور الظاهرة المشهورة، فجدد ذلك بمثابة واحدة، و لا فائدة و لا طائل فى مناظرة من صار إلى مثل ذلك. و إذا لم يجز الشك فى شىء مما وصفناه أو الجحد له لأجل خلاف يروى فى ذلك أو خلاف يجوز أن يحدث فيه: لم يجز الشك فى أن ما فى أيدينا هو مصحف عثمان بعينه و على جهته، و قد بينا من قبل أن طريق العلم بأنه مصحف عثمان لم يغير و يبدل هو طريق العلم بأن جميع ما أتى به الرسول من القرآن الثابت رسمه على وجهه و ترتيبه الذى أمر صلى الله عليه و سلم به، فوجب القطع على صحة ما قلناه، و إبطال جميع مطاعن الشيعة و الملحدين و غيرهم من أهل الضلال و القدح فى القرآن. فإن قال قائل: باضطراب يعلم أن المرسوم فى هذه المصاحف هو جميع مصحف عثمان، على وجهه و ترتيبه، و لسا نعلم باضطراب و لا/ غيره أن هذا المصحف هو جميع كتاب الله الثابت الرسم، و المنزل على الرسول عليه السلام بالترتيب المدعو بأن يقال له: على الفضل بينك و بين من قال باضطراب يعلم أن هذا المصحف هو جميع المنزل على رسوله، على وجهه و ترتيبه، و لسا نعلم باضطراب و لا غيره أن جميع مصحف عثمان الذى ألفه و جمع الناس عليه، على وجهه و ترتيبه، و أن ذلك لو كان معلوما لما اختلفت مصاحف أهل الشام و مكة و العراق، و لما اختلفت القراء السبعة، و لما شك فى ذلك أحد، فإن رام فى ذلك فضلا لم يجده، و إن مر على الأمرين رد عليه ما سلف من جواب جحد عثمان، و كون مصحف له، و غير ذلك مما ذكرنا، و إن عاد إلى أن ذلك أجمع مما لا خلاف فيه بين له سقوط التعلق بذلك بما بيناه من قبل. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٩٩ و يقال للشيعة أيضاً: إن وجب بطلان نقل الكافة و الدهماء و السواد الأعظم أن المرسوم بين اللوحين الذى فى أيدينا هو جميع القرآن المنزل على الرسول، الثابت الرسم و التلاوة، لأجل خلاف من خالف فى ذلك، و شك فيه منكم و من غيركم ممن له تناقل الأخبار، و يعرف السير و يخالط النقلة مخالطة تقتضى له علم الضرورة، و جب لأجل هذا بعينه بطلان نقلكم للزيادة فى القرآن و النقصان منه، و التغيير له أو الشك فيه، لأجل خلافنا و خلاف سائر سلف الأمة لكم على ذلك، و خلاف جميع فرق الأمة، خلفها و سلفها لكم فى صحة نقلكم عن الأئمة و غيرهم نقصان القرآن و

زيادته وتغييره، و تكذيبنا لكم في هذه الدعوى، و لزمكم أيضا لأجل هذا الفصل بعينه بطلان نقلكم للنص على علي عليه السلام، لأجل مخالفة سائر فرق الأمة لكم في ذلك، و تكذيبهم إياكم، فإن مروا على ذلك أجمع أقروا ببطلان مذاهبهم و نقلهم، و كفينا مؤنتهم، و إن راموا فيه فضلا أبطلوا اعتلالهم و أسقطوا فصلهم، و إن عولوا على أن الحجة قد قامت بنقل الشيعة للنص على علي، و تغيير القرآن، و نقصانه و إفساد نظمه، و ترتيب كثير منه، و أنه لا معتبر في ذلك بخلاف من خالفهم، قيل لهم: و كذلك الحجة قد قامت بنقل من ذكرناه في أن الذي في أيدينا هو جميع ما أنزل الله على رسوله، أثبت رسمه، و فرض حفظه، على وجهه و ترتيبه، فلا معتبر خلاف من خالف في ذلك، و هذا مما لا فضل لهم فيه أبدا، و سنتكلم إن شاء الله فيما بعد على دعواهم صحة نقل الشيعة لتغيير القرآن، و نوضح تكذيبهم في ذلك، و نقيم الحجة على فساد قولهم و نقلهم بما يوضح الحق. ثم يقال لهم: ارووا لنا حرفا واحدا عن عبد الله بن مسعود، أو عن أبي، أو عن علي رضي الله عنهم أنهم قالوا: إن المعوذتين ليستا من كتاب الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٠٠ الله، و أن دعاء القنوت مما أنزله الله على رسوله، و أن عليا قال: هذه الآية أو هذا الحرف ليس من كتاب الله، أو قد نقص من كتاب الله، و هذا مما لا يقدران عليه أبدا، و إنما يروون برواية الآحاد أن عبد الله بن مسعود لم يثبت المعوذتين في مصحفه، و أنه حكهما من المصحف، و أن أبيا أثبت دعاء القنوت في مصحفه، و لم يقل إن كل ما أثبت في مصحف من كتاب الله المنزل، بل قد ثبت فيه الدعاء و التفسير، إذ كان ذلك مصحفا له وحده يرجع إليه، و قد يمكن أن تكون سورة القنوت من القرآن نسخت تلاوة أثبت أبي، و كذلك قد يمكن ابن مسعود اعتقد أن المعوذتين من القرآن الذي لا يجوز إثبات رسمه في المصحف، إما لظنه أنه منسوخ أو لغير ذلك من العلل. و قد ثبت بما سنصفه فيما بعد أن ما أنزل الله تعالى و نسخه مما لا يجوز إثباته في المصحف، و إذا كان ما يروونه من ذلك محتملا لهذه التأويلات و غيرها، و لم يرو عن أحد منهم ذكرناه أنه جحد شيئا من كتاب الله، أو التصريح بأن من جملته ما ليس منه، لم يجز أن نجعل هذه الروايات معارضة لنقل الكافة بأن جميع ما في الدنيا هو جميع ما أنزل الله على الرسول و ثبت رسمه، فبطل بذلك ما يدعون من الرواية لمخالفة قوم من السلف في هذا الباب، و ثبت بذلك أنه لا حقيقة لما روى من ذلك. و أما ما يختصون هم بروايته عن الصادق «١» و الباقر «٢»/ و غيرهما من أهل البيت و غيرهم، مما لا يعرفه أصحاب الحديث و مصنفو جميع

(١) هو جعفر بن محمد بن علي بن

الحسين بن علي بن أبي طالب، صدوق فقيه إمام، من السادسة، مات سنة ثمان و أربعين و مائة. «التقريب» (١: ١٦٣). (٢) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الصادق ثقة فاضل مات سنة بضع عشرة و مائة. «التقريب» (٢: ١١٤). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٠١ المصاحف، و الخلاف فيها، فسنبين فيما بعد إن شاء الله أنها من الأخبار التي يجب القطع على فسادها و تكذيب نقلتها و تنزيه أهل البيت عنها. دليل آخر: و مما يدل أيضا على أن القرآن المرسوم بين اللوحين هو جميع القرآن الذي أتى به الرسول صلى الله عليه و سلم على ترتيب ما أنزل نقل الكافة الذين ببعضهم يثبت التواتر أن هذا القرآن هو جميع ما رسم حفظه، و ألزمنا الرجوع إليه، لم يغير و لم يبدل، فوجب لذلك القطع على صحة نقلهم و ثبوت علم الضرورة بصدقهم، لأنه لو جاز أن يقال في نفس البقرة و آل عمران و الأحزاب و لم يكن قل يا أيها الكافرون [الكافرون: ١] ليست على ما أنزلت، و أن يكون قد سقط من هذه السور شيء كثير أكثر مما بقي، أو زيد فيها ما ليس منها أو غيرت و بدلت عن نظمها و ترتيبها الذي أنزلت عليه، لساغ كذلك في الحمد و الناس و الفلق و قل هو الله أحد، و أن يقول قائل: إن ذلك أجمع مزيد فيه أو منقوص فيه، و مرسوم في المصحف على خلاف ما أنزله الله، و ما كان يتلوه الرسول و يكرره مدة أيام حياته، في صلواته، و يجهر به، و يأخذ الناس بحفظه، و لو جاز على الجاعات الناقلة للحمد و المعوذتين و قل هو الله أحد الكذب و الافتعال، و السهو و الإغفال، لجاز عليهم ذلك أجمع في نقل وجود الرسول بمكة و المدينة، و دعائه إلى نفسه، و احتجاجه بالقرآن، و تحدّيه العرب أن تأتي بمثله، و في نقل وقائعه و مغازيه و فتوحه، و غير ذلك من أحواله الظاهرة المستفيضة، فلما لم يجز جحد شيء من ذلك أو الشك فيه لم يجز الشك في شيء من القرآن، و أنه هو جميع ما أتى به الرسول على وجه ما أنزل، و لا الجحد لشيء من ذلك. فإن قال قائل: نحن نعلم باضطراب أن النبي صلى الله عليه و



سَلَّمَ كان بمكة و المدينة و أنه دعا إلى نفسه/ و تحدّى بمثل الكتاب الذى أتى به، و غير ذلك مما ذكرتم، الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٠٢ فلم يجر جحد شيء من ذلك أو الشك فيه، قيل: فما الفصل بينكم و بين من قال: إننا نعلم باضطرار أن هذا القرآن هو الذى أتى به الرسول، و ثبت رسمه، و لزم القيام بحفظه، لم يغيّر و لم يبدّل، و إن سورة البقرة و الحمد و الأحزاب و لم يَكُنْ مرسومه محفوظة على ما أنزلت عليه، من غير تغيير و لا تبديل، و لا زيادة و لا نقصان، و أنه مضطر إلى العلم بصحة ذلك عند سماع نقل الثقله عن رسول الله صلى الله عليه و سلم، فهل يجدون فى ذلك فصلاً؟ فإن قالوا: الفصل بين الأمرين أنه لا مخالف فى ظهور الرسول عليه السلام و دعائه إلى نفسه، و ما كان من حروبه و وقائعه، و قد خالف قوم من الناس فى أن المرسوم بين اللوحين هو جميع ما أنزل الله على وجه ما أنزله، غير مغيّر و لا مبدّل، فلم يجب القطع على صحة النقل بذلك لأجل هذا الخلاف، قيل لهم: قد بينا فيما سلف أنه لا معتبر فى قيام الحجة بالنقل و العلم بصحته بعدم الخلاف عليه و لا بوجوده، و إنما المعتبر فى ذلك بمجيئه على وجه يوجب العلم و يقطع العذر، فبطل بذلك ما أصيتموه. ثم يقال لهم: فيجب لأجل فعلكم هذا جحد ما ترونه من النص على على و ما ترونه من تغيير القرآن و نقصانه أو الشك فى صحة نقلكم هذا، لأجل خلافنا و خلاف سائر الأمة لكم فى ذلك و تكذيبنا إياكم، و لا فصل لهم من ذلك إلا- بما يبطل ما فصلوا به، ثم يقال لهم: فخبرونا هل علمتم ضرورة وجود النبى صلى الله عليه و سلم و ظهوره فى العالم بخبر جميع الناس أو بخبر بعضهم؟ فإن قالوا: بخبر جميعهم لنا بذلك، كذبوا و بهتوا لأنهم لم يلقوا جميع الناس فى شرق الأرض و غربها، و إن قالوا: بخبر بعض الناس علمنا ذلك إذا لم يخالفهم فى نقلهم مخالف، قيل لهم: و بأى شيء تعلمون تصديق جميع الناس لذلك البعض/ فى نقلهم و أنه لا- مخالف لهم؟ أ بقاء الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٠٣ جميع الناس أم بخبر بعضهم؟ فإن قالوا: بقاء جميع الناس بهتوا و كذبوا و لم يعلّموا تصديق جميع الناس بشيء من الأخبار، إذ كان لقاء جميع الناس متعذراً، و إن قالوا: بخبر بعض الناس عن باقيهم أنهم مصدّقون لما نقل و غير مخالفين فيه، قيل لهم: فإذا جاز أن تكون الجماعات الكثيرة التى نقلت عن الرسول الحمد و المعوذتين و قل يا أيّها الكافرون قد افتعلوا و تكذبوا و اعتمدوا التحريف و التغيير فيما أخبروا أنه عنه، أو وهما أو ظنوا الأمر بخلاف ما كان، و نقلوا ما لا أصل له، فما يؤمنكم أن يكون من نقل إليكم ظهور النبى فى العالم و أنه لا مخالف له فى نقله لذلك كاذباً فى نقله أنه لا- مخالف له؟ و أن يكون فى الناس من يخالف فى ذلك؟ فإن نقل هذا البعض أنه لا مخالف له فيما نقله فلا- يجدون إلى دفع ذلك سيلاً و هذا يبطل عليهم طريق العلم بأنه لا- مخالف على النقل. و يقال لهم: إذا وجب إبطال الخبر و أطراحه لوجود الخلاف فى نقله، فإن كان قد نقله أهل تواتر وجب أطراحه أيضاً لجواز كون الخلاف و إن لم يتيقّن، و لجواز حدوث الخلاف عليه فى المستقبل و لا- فصل فى ذلك. ثم يقال لهم: إذا جاز على الجماعات الكثيرة نقل الكذب فيما خولفت عليه، فلم لا يجوز عليها نقل الكذب فيما لم يتخالف عليه؟ فإن جاز الكذب على أهل مصر و مصرين فلم لا يجوز على أهل جميع النواحي و الأمصار، و سائر الشرق و الغرب؟ فإن قالوا: العادة تمنع من ذلك فى أهل سائر الأمصار، قيل لهم: و كذلك هى تمنع منه فى أهل مصر واحد و مسجد واحد و قبيلة واحدة، و نقله القرآن عن الرسول صلى الله عليه و سلم أكثر عدداً من أهل أمصار و أقاليم كثيرة فوجب بذلك تصديقهم، و إحالة الكذب و الغفلة و التوهم عليهم. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٠٤ ثم يقال لهم: من أين يعلم صدق الجماعة فى أنه لا- مكذب لهم فى نقلهم لما نقلوا؟ فإن قالوا: بخبرهم عن أنه لا مكذب لهم، قيل لهم: فإذا جاز عليهم الكذب فى بعض ما يخبرونكم به فما أنكرتم من جواز الكذب عليهم، فى أنه لا مخالف لهم فى نقلهم؟ ثم يقال لهم: و من أين نعلم أيضاً أنه لا مخالف لهم فيما قالوا إنه لا مخالف لهم فيه فالكذب جائز عليهم؟ و يقال لهم: إذا لم تعلموا صحة نقلهم حتى تعلموا أنه لا مكذب لهم فيه و لا- تعلموا أنه لا- مكذب لهم فيه حتى تعلموا صحة نقلهم عن أنه لا- مكذب لهم فيه، و أمكن أن تكذبوا فى نقلهم إنه لا مكذب لهم فيما نقلوه لم يصحّ أن يعلموا أبداً صحة نقلهم من حيث لم يصحّ أن يعلموا صدقهم فى قولهم و نقلهم أنه لا مكذب، و لم يأمنوا أن يكونوا فى دعواهم لذلك كاذبين، هذا ما لا خلاص لهم منه أبداً. و يقال لهم: إذا لم تعلموا صحة النقل إلا إذا علمتم أنه لا- مخالف لهم فيه، و لم تعلموا أنه لا مخالف لهم فيه حتى تعلموا أنه صحيح: لم يصحّ أن يعلموا أبداً صحة الخبر، لأنكم تجعلون

الشيء شرطاً فيما هو شرط فيه. و يقال لهم: يجب على اعتلالكم إبطال جميع الأخبار لخلاف السمنية عليها، و يجب أن يصير العلم بصحة الخبر إذا لم يكن منه مخالف جهلاً و إذا حدث مخالف في صحته و جاحد لموجه، و أن ينقلب العلم جهلاً لحدوث الخلاف على الخبر، و تجوز انقلاب العلم بصحته جهلاً بجواز حدوث خلاف فيه، و هذه غاية من الجهل لا يبلغها ذو تحصيل، فوجب بذلك سقوط جميع ما تعلقوا به. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٠٥ و مما يدل أيضاً على بطلان قولهم في إمكان نقصان القرآن و ضياع شيء منه أو القطع على ذلك أو الزيادة فيه: أنه لو جاز مع ما وصفناه من حال نقلته و حفاظه أن يكون قد ذهب منه شيء كثير لا نعرفه و لا نقف عليه لجاز أن يكون قد ذهب أكثره و ما يزيد على سبعة أعشاره، و أن يكون الذي في أيدينا منه أقل من العشر، و لو جاز ذلك لم نأمنه و لم نأمن أن يكون معظم الدين و الفرائض و السنن قد ذهب في القدر الذي سقط منه و ذهب / على الناس ضبطه، و لعل فيه أيضاً نسخ جميع العبادات التي في أيدينا و تبدلها بغيرها، و لعل فيه توقيفا على أنبياء يأتون بعد النبي صلى الله عليه و سلم بنسخ شريعته، و لعل في ذلك القرآن الضائع إباحة نكاح الأخوات و الأمهات و سائر ذوات المحارم، و لعل فيما سقط منه تفسير معنى الصلاة و الزكاة و الصيام، أن المراد بذكر هذه العبادات تولى رجال سموا صلاة و حجا و صياما، و أن الخمر و الميسر و الأنصاب و الأزلام رجال أمر الناس بلعنهم و البراءة منهم فقط، و لعل فيه أيضاً دم جميع من يعتقد الشيعة فيهم أنهم أئمة منصوص عليهم و إيجاب التبري منهم، و إيجاب تولي معاوية «١» و زياد «٢» و الحجاج و الشمر و شيعته «٣»،

(١) معاوية بن أبي سفيان، و اسمه

صخر بن حرب بن أمية الأموي، أبو عبد الرحمن الخليفة، صحابي أسلم قبل الفتح، و كتب الوحي، و مات في رجب سنة ستين و قد قارب الثمانين. «التقريب» (٢: ١٩٥). (٢) هو زياد بن عبيد الثقفي، و هو زياد بن سمية - أمه - و هو زياد بن أبي سفيان، الذي استلحقه معاوية بأنه أخوه، يكنى أبا المغيرة، كان كاتباً بليغاً، أصابه الطاعون سنة ثلاث و خمسين. «سير أعلام النبلاء» (٣: ٤٩٦). (٣) الشمرية: جماعة من القدرية المرجئة، أتباع شمر أو أبي شمر أو بني شمر، و يقال الشمريون، و كان منهم الأخفش. «معجم الفرق الإسلامية» ص ١٤٨. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٠٦ و لعل القرآن إن كان زائداً على قدر ما أنزل أن يكون أكثر ما فيه من فرض الصيام و الصلاة و الحج ساقطاً غير لازم، و إنما زيد فيه ما ليس منه، فإذا كان هذا يسد علينا طريق الأمان من جميع هذه الأمور و فيها إبطال الشرع و الانسلاخ من الإسلام فلا شبهة على مسلم في فساد كل قول و مذهب أدى إلى ذلك. و ليس لهم أن يحتجوا في دفع هذا بإجماع الأمة على بطلانه، لأن الإجماع عندهم لا يجب القطع على صوابه و أمان الغلط على أهله إذا لم نعلم دخول الإمام المعصوم فيه، و نحن فلسنا نعرف مذهب الإمام في هذه الأبواب و لا نقبل دعواهم، و روايات الشيعة عنه مداهنة، لأنهم عندنا كذبة في ذلك، و فيما هو أعظم منه، و دعوى التواتر بينهم عن الإمام متعذر و جهل فيمن صار إليه، و هم عندنا قد ضلوا و فسقوا بأمور لا يجوز معها قبول أخبارهم، و لأنهم عندنا و عندهم غير معصومين من الكذب و السهو و الإغفال فيما يروونه عن الإمام إن كان لهذا الإمام أصل و ما يروونه عن غيره أيضاً، و لا صحة في رواية من هذه سبيله. و ليس لهم أيضاً أن يقولوا: لو كان الأمر في هذه الشرائع و العبادات على ما وصفتم لوجب أن يوجد من الأمة قائل / بهذا، لأن الأمة كلها لا يجوز أن تضيع الحق و الواجب، و تتركه و تعدل عنه قصداً منها و عنادا و غلطا و جهلاً و سهواً و إغفالا، و إنما يجب أن تقوم بالواجب في هذه الأبواب لو كانت بأسرها حجة أو كان فيها فرقة هذه سبيلها، و متى لم يكونوا كذلك لم يجب أن لا يجوز على سائرهم تضيع الحق و الذهاب عنه، و لأن فيمن ينسب إلى الأمة و يزعم أنه أحق بهذه التسمية - أعني أنهم أئمة محمد صلى الله عليه و سلم - الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٠٧ خلق كثير يقولون ذلك، و هم الغلاة «١» الإسماعيلية «٢» و من صنّف الكتب المعروفة المشهورة في أن المراد بذكر العبادات و المعاصي المحرمات رجال أمرنا بموالاة بعضهم و البراءة من بعضهم، و أن المراد باسم النكاح و الطلاق و العتاق و غير ذلك دخول في البيعة و تحفظ من نشر الدعوة أو إذاعة لها و خروج عنها، و غير ذلك مما قد عرف من أقوالهم، و كل ذلك مروى عندهم عن أهل البيت و من هم الأئمة و الصفوة عليهم السلام، لعلهم مثل عدد الشيعة أو أكثر عدداً، و الغلبة اليوم لهم في كثير من الأمصار و الآفاق «٣»، و إذا كان ذلك

كذلك بطل قولهم أن ليس في الأئمة قائل بهذا. فإن قالوا: هؤلاء ليسوا من الأئمة، قيل لهم: إن جاز لكم أن تدخلوا أنفسكم في الأئمة مع قولكم بأن الأئمة الاثنا عشر أفضل من جميع الأنبياء إلا محمداً و نوح وإبراهيم ونفر يسير من النبيين، وأن يقولوا إن الإمام يعلم الغيب، وأنه لا — يحكم بنسب ولا — مال حتى يعلم صدق المدعى و صدق

(١) الغلاة هم عدة طوائف غلوا في

حق الأئمة حتى أخرجوهم من حدود الخليفة، و حكموا فيهم بأحكام إلهية، فربما شبّهوا واحداً من الأئمة بالإله، وربما شبّهوا الإله بالخلق، ثم إن الغلو استغرق أشخاص زعماء الغلو أنفسهم نقلاً للإمامة إليهم عبر إمام شيعي، و من هؤلاء الغلاة: المفوض، الخطّابية، العجلية، البيانية. «معجم الفرق الإسلامية» ص ١٨٠. (٢) الإسماعيلية فرقة من الإمامية، قالوا بإمامة الستة، و أن السابع هو إسماعيل بن جعفر الصادق و ليس الإمام الكاظم كما يقول غيرهم من الإمامية. المرجع السابق ص ٣٠. (٣) يشير الإمام بذلك إلى الدولة العبيدية الإسماعيلية الباطنية المسمّاة زوراً بالفاطمية، و قد صنف في النقض على هذه الفرقة كتابه «كشف الأسرار و هتك الأستار»، و كان يقول فيهم: «هم قوم يظهرون الرفض و يبطنون الكفر المحض». انظر للاستزادة: «من عبر التاريخ» للعلامة محمد زاهد الكوثري ص ١٩-٢٩، و غيره. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٠٨ شهوده و يقف على بواطنهم، و أن المعجزة يجوز أن تظهر على يدي الأئمة، و أن الرجل يجوز له أن يجمع بين ألف حرّة بعقد متعة، و أن العم لا يرث مع الابنة، و مع قول كثير منكم بتصديق الخطب المروية لكم عن عليّ من نحو الشلشلية و الششقية «١» التي يقول في إحداها: أنا رفعت سماءها، أنا دحوت أرضها، أنا أنشأت سحابها و أخرجت نباتها، أنا أهلك/ عادا و ثمودا و لو شئت أن يعودا لعادا، حتى يقول شاعر هذه الفرقة: و من أهلك عادا و ثمودا بدواهي و من كلم موسى فوق طور إذ يناجيه و من قال على المنبر يوما و هو راقيه سلوني أيّها الناس فحاروا في معانيه و يقول في الششقية: و الذي فلق الحبة و برأ النسمة، لو لا ما أخذ على العلماء من كظم الظالم و صعب المظلوم لأرسلت جبل غاويها، و لسقيت أولها بكأس آخرها، و لأفريت دنياكم عندي أهون من عطفة عز، و شتان بين القولين، فإن من أهلك عادا و ثمود و كلم موسى، و أنشأ السحاب، و أخرج النبات من الأرض يقول: أفريت دنياكم عندي أهون من عطفة عز، يعني: من رحلة غير، هذا بعيد، فإن مثل هذا كان يقدر أن يهلك الجميع الذين يخالفون عليه و لا — يفتقر إلى بقيه منهم، و مع هذا قول دعبل «٢»

(١) أسماء خطب لعلی بن أبی طالب

رضى الله عنه، تشتمل على الشكوى من أمر الخلافة ثم ترجيح صبره عنها ثم مبايعته الناس له، و سميت بذلك لقوله فيها: إنها ششقة صدرت ثم قرّت، و تعرف كذلك بالمقمصة لقوله تَقَمَّصَهَا فلان. «نهج البلاغة» (١: ٣٩). (٢) هو دعبل بن علي الخزاعي شاعر زمانه، له ديوان مشهور و كتاب «طبقات الشعراء» و كان من غلاة الشيعة، و له هجو مقذع، مات سنة ست و أربعين و مائتين. «سير أعلام النبلاء» (١١: ٥١٩). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٠٩ و كثير «١» و غيره منكم بالرجعة في الدنيا، و قول الكيسانية «٢» إن محمد بن الحنفية «٣» حتى يرزق بجمال رضوى إلى يوم يخرج، إلى غير هذه المذاهب و الترهات. فإن ساغ لكم أن تدعوا مع هذه المذاهب و الأقاويل أنكم من الأئمة ساغ للإسماعيلية أن تدعى أنّها من أخصّ الامّة، و لا- جواب عن هذا. و ليس لهم أيضا أن يزعموا أنّهم يعلمون ضرورة من دين الرسول و جوب هذه العبادات و تحريم هذه المحرّمات، فإن الغالبية منهم ينكرون ذلك و يقولون إنهم لا يعلمون شيئا مما قالوه، و كذلك من زعم أنّ الأنبياء باقون ترى إلى يوم القيامة، و كلّ الباطنية يرون في هذه الأمور خلاف رأيهم و يقولون إنّ الذي بعث به محمد صلى الله عليه و سلّم هو ما هم عليه. و ليس لهم أيضا الاعتصام مما ألزمناهم بأنّ الأمر لو كان على ما قلناه لظهر عن الإمام ذكر الفرائض الذاهبة، لأننا لا- نعرف هذا الإمام، و لأنه لو كان موجودا لجاز أن يسكت عن ذلك تقيه كما أمسك عن/ نقض أحكام أبي بكر و عمر و أظهر الإقرار بمصحف عثمان و سوغ التحكيم، لأنه أيضا قد

(١) هو كثير بن عبد الرحمن بن

الأسود بن عامر الخزاعي، أبو صخر، شاعر من أهل المدينة، أكثر إقامته بمصر توفي سنة خمس و مائة. «الأعلام» (٥: ٢١٩). (٢) فرقة

من الشيعة أتباع كيسان مولى بجيلة، و يكنى أبا عمره كان مولى أمير المؤمنين علي، وقيل: تلميذ محمد بن الحنفية، و يعتقدون فيه اعتقادا فوق جده و درجته من إحاطته بالعلوم و اقتباسه الأسرار من علم التأويل، و يقال إن لقب المختار كان كيسان. «معجم الفرق الإسلامية» ص ٢٠٢. (٣) هو ابن علي بن أبي طالب رضى الله عنه، أبو القاسم، أمه من بنى حنيفة، المدنى، ثقة عالم، من الثانية، مات بعد الثمانين. «التقريب» (٢: ١١٥). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١١٠ يلقي ذلك إلى أبوابه و دعائه، و أن الأمر فى ذلك على ما قلناه، فيكتمونه و يحرفون عليه و يكذبون، لأنهم غير معصومين، و كذلك إن عير عليتهم بآخرين كان حالهم كذلك، و إذا كان ذلك كذلك بطل جميع ما يحاولون به دفع هذه الإلزامات. فإن قالوا: إن هذا أيضا لازم لكم و منقلب عليكم، لأنكم جميعا تعترفون بأن الله سجله، فإن نسخ منه آيات كثيرة و قرآنا كان أنزله، و نهى بعد ذلك عن إثبات رسمه و قراءته، و نسخ تلاوته، و إذا كان ذلك عندكم كذلك فما يؤمنكم أن يكون فيما نسخه و أزال رسمه جميع أحكام الباقي رسمه أو تغييرها و إزالة فرضها، و لعل فيما نسخه نصا على أنبياء و أئمة بعده و إطلاق جميع ما يعتقدون دلالة الباقي على تحريره. قيل لهم: لا يلزمنا شيء مما قلتم، و ذلك أننا لا نجيز على الأمة بأسرها و على العدد الكثير الذين بهم تقوم الحجج أن تتفق همهم و دواعيهم على كتمان نسخ ما نسخ عنهم فرضه، و وفقوا على تغيير حكمه بغيره و تبديله، و لا أن يفتعلوا خبرا كذبا على نبيهم عليه السلام، فإنه أوجب عليهم ما لم يوجبه، و شرع لهم ما ليس من دينه، بل لا يجوز ذلك عليهم فيما لا تعلق له بباب الديانات، لامتناع ذلك عليهم فى العادة، و تعذر من مثلهم، و أنهم متجبرون على جميع الأئمة سوى الإمام المعصوم، أو أهل العدد الكثير، و الدَّهْماء منها افتعال الكذب و كتمان ما سمع و شوهه، و يزعمون أنهم قد كتموا قرآنا كثيرا كانوا سمعوه من الرسول صلى الله عليه و سلم و حفظوه عنه، و لا مأمون أن يكون ما كتموه منه أضعاف ما فى أيدينا و إن كان الرسول قد وقفهم على ما كتموه كتوقيفه لهم على هذا القدر الذى نقلوه عنادا منهم و قصدا إلى الإدخال و الإلباس فى الدين. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١١١ و يحكون أن القرآن كان من الكثرة إلى حد لا نقله على و قبر «١» و لا ينهضان بحمله مع شدة على و فضل قوته، و كل هذا قد كتم و اندرس و انطوى علمه إلا عن الإمام عندكم وحده، و يروون عن أهل البيت عليهم السلام أنهم قالوا: ريع القرآن منزل فينا و أنتم لا تحفظون من هذا الربع تمام خمس آيات و لا تعرفون منه إلا ما نعرفه من قوله عز و جل: إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا [الأحزاب: ٣٣]. و يزعمون أن سائر سلف الأمة إلا أقل من عشرة منها كتمت النص على على و جحدته، عاندت و أخفت الحق، و كذلك سائر فرق الأمة اليوم عندكم قد اتفقوا على كتمان هذا النص على الإمام، مع علمهم به و معرفتهم له، و أنهم جميعا قد افتعلوا الكذب، و تواطؤوا على نقل الباطل فى نقلهم لفضائل أبى بكر و عمر و عثمان و غيرهم من الصحابة، إلى غير ذلك مما يحملون أنفسهم عليه. و إن لم تجيزوا هذا الكذب و الافتعال على جميع من عدا الإمام من الأمة فإنكم تجيزونه على معظمها و جميع فرقها المخالفة لكم، و قد علمتم أن ببعضهم يثبت التواتر، و أنه لا فصل بين إجازة الكذب و الافتعال على تسع فرق من الأمة و بين إجازته على العشرة، و إذا كان ذلك كذلك و كنتم قد اعترفت بكتمان جمهــــــــــــــــور الســــــــــــــــلف و الخــــــــــــــــلف لأــــــــــــــــكثر القرآن مــــــــــــــــع شــــــــــــــــهرة أمره (١) قبر هو مولى على بن أبى طالب،

و يقال أنه أصبح حاجبا و مولى لمعاوية بن أبى سفيان، و يقال هو بفتح القاف و سكون النون و فتح الباء المعجمة بواحدة، روى عن أبى ذر و سلمان و عبادة بن الصامت و معاوية، و قال ابن مأكولا: هو قتيير بضم القاف و فتح التاء المعجمة من فوقها باثنتين بعدها ياء معجمة من تحتها باثنتين، و هذا وهم و غلط. «تكملة الإكمال» لابن نقطة (٤: ٦٤٨). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١١٢ و قطع الرسول صلى الله عليه و سلم العذر فى بابه: لديكم أيضا فيما كتموه منه نسخ جميع ما فى أيدينا من الأحكام و كتمان شرائع و فرائض أخر تأتى بعد الرسول، و إطلاق جميع المحرمات من حيث لا يمكنكم دفع ذلك و لا الخلاص منه. فأما نحن فإننا نحيل هذا أجمع على الأمة، على قدر عدد أهل التواتر منها، و نقول: إنه لا بد فى مستقر العادة من توفر دواعيها و هممها على نقل الناسخ و المنسوخ من دينها و ضبطها لذلك، فشتان بيننا و بينكم. فإن رجعتم إلى أن الإمام و الأئمة من ولده هم العالمون بعلم ذلك و معرفته و أنهم لم/

يرو عنهم شيء في هذا الباب: لزمكم أن يكونوا قد قالوا ذلك ووقفوا عليه، غير أن الناس كتموا ذلك و كذبوا عليهم، و أنتم أول من يتكذب عليهم و يكتنم ما قد نقل عنهم، و يفعل عليهم ما لا أصل له، و إن ادعيتهم أو واحد منكم أنكم لقيتم الإمام فأخبركم بأن الشرع مبقى و أن ما ألزماكم لا أصل له فقد عرفتم الجواب عن هذا، و إن من جوابه ما يجب تنزيه الكتاب عن ذكره، و أقل ما فيه أنكم تكذبون و تعلمون أنكم تكذبون. و في الشيعة من يقول إنه قد لقي الإمام و عرفه أن القرآن الذي في أيدينا على ما أنزل عليه لم يغير و لم يبدل، و كذلك يدعى أهل كل مذهب و رأى دان به الشيعة أنهم قد لقوا الإمام فوقفهم على صحة ما روه و دانوا به، و هذا كله من الترهات و ما يسترضون به الجهال و الأوغاد الطغام. و بعد: فلو سلمنا لكم أن هاهنا إماما معصوما و أنكم قد لقيتموه: من أين كنّا نعلم صدقكم عليه و أنكم غير كاذبين فيما تروونه عنه؟ و أنتم باعترافكم غير معصومين من الكذب و السهو و الغلط، و الاعتماد لكونكم على هذه الصفة احتجتم إلى إمام معصوم وافر؟ و إذا كان ذلك كذلك فلا سبيل لهم إلى دفع ما ألزماهم. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١١٣ و يقال لهم: أنتم تعلمون أن الكيسانية تكذبكم و تجحد إمامكم و تدعى أن الإمام الذي عنده علم ذلك لا سبيل إلى الوصول إليه، فإنه مقيم بجلال رضوى «١»، أسد عن يمينه، و أسد و نمر عن شماله، و يحفظانه إلى يوم يخرج فيظهر الحق، و يقيم الباطل و أهله، فأياكم يصدق؟ و من منكم أولى أن يتبع على هذه الخرافات و الترهات. و منكم من يقول إنه بعسقلان «٢»، و منكم من يقول بالطالقان «٣»، و منكم من يقول: لا- أعرف داره، و لا أصدق من أخبر بلفائه، و كل هذا يدل على علمكم ببطلان ما أنتم عليه في هذه الدعاوى، و أن تعلقكم في دفع ما تسألون عنه أحيانا أو تصحيحه بإقرار الإمام له أو إنكاره: من المهرب و الفرار، و من جنس اللعب و المجون، نعوذ بالله من التلاعب بالدين و الإدغال لأئمة المؤمنين. قال أيده الله «٤»: و ما يجابون به عن هذا الاعتراض أيضا: أن في الأمة من يقول: لا- أعلم أن من القرآن المنزل ما قد نسخ رسمه و رفعت تلاوته،

(١) جبال رضوى، جبل بالمدينة، و هو من ينبع على مسيرة يوم، و من المدينة على سبع مراحل، ميامنه طريق مكة، و مياسره طريق البرراء، و هو على ليلتين من البحر، و هو جبل بين ينبع و الحوراء. «معجم البلدان» (٣: ٥١). (٢) عسقلان: هو الإقليم الثالث من جهة المغرب خمس و خمسون درجة و عرضها ثلاث و ثلاثون درجة، و هي مدينة بالشام من أعمال فلسطين على ساحل البحر بين غزة و بيت جبرين، و يقال لها عروس الشام، نزلها بعض الصحابة. المرجع السابق (٤: ١٢٢). (٣) قال ياقوت الحموي: هما بلدتان إحداهما بخراسان بين مرو الروذ و بلخ، بينهما و بين مرو الروذ ثلاث مراحل، و هي أكبر مدينة بطخارستان، و هي مدينة في مستوى الأرض، و بينها و بين الجبل علوة سهم، و لها نهر كبير و بساتين. المرجع السابق (٤: ٦). (٤) هذا من كلام الناسخ. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١١٤ و أن جميع الأخبار في ذلك أخبار آحاد لم تقم بها الحجة، و لا يجوز القطع على إنزال قرآن و نسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها، و هذا يبطل أيضا اعتراضهم بإبطال ظاهرا. دليل آخر: مما يدل على صحة القرآن و بطلان ما يدعونه فيه من النقصان و الفساد ما صح و ثبت من شدة نصره السلف للرسول صلى الله عليه و سلم و بذل أموالهم و أنفسهم و الجهاد بين يديه، و قتلهم لآبائهم و إخوانهم في نصرته و تشييد دعوته و إقامة دينه و شريعته، و ما كان من هجرتهم الهجرتين و ما احتملوا من العذاب في الله، و حملوا أنفسهم عليه من مفارقة العز و الأهل و الأوطان و الدعة، إلى القلة و احتمال الهوان و الضيم و الانتقال عن الديار، و أن من هذه صفته و سبيله لا يجوز عليه أن يقصد إفساد ما نصره، و إبطال ما أيده، و القدح فيما دان به، و رأى الاستنقاذ من النار باعتقاده و الانقياد لمورده، و إذا كان ذلك كذلك و كانت الراضة تدعى أن فيما كتمه القوم من القرآن و غيره ما يعلم أنه لا- غرض في كتمانهم و تغييره، و لا طائل لهم فيه و لا هو مما يتعلق بولاية أحد و البراءة من غيره، و لا تقتضى تفضيل تيم و عدى و بنى أمية على بنى هاشم، و لا ينقص الولاء و لا يفسد البراءة، و لا يوجب رئاسة، و لا يقتضى عاجل نفع و رئاسة، و لا يعود بصلاح عاجلة و لا آجلة في النفس، و لا في العاقبة و الذرية، و إذا كان ذلك كذلك ثبت أن من هذه سبيله لا يجوز أن يحمل عاقل ليس بذى دين نفسه عليه؛ فضلا عن أهل الوقار و الدين و حسن النسك و المسألة و الجهاد. فمن التغيير الذي ادعوه و لا- غرض/ لعاقل منه قولهم إن أبا بكر و عمر و عثمان و الجماعة فصلوا بين الكلام



المتصل المتناسب وعضوه حتى صار منبترًا غير مقيد، وقدموا المدني على المكي في الكتابة والرسم، فالله الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ١١٥ سبحانه بزعمهم قدم المكي على المدني في التأليف والترتيب، ونقصوا قوله (و هي صلاة العصر) من قوله: حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى [البقرة: ٢٣٨]، وحذفوا قوله: (و نواب الدهر، وإن فيه إلى آخر الدهر) من سورة العصر، وأسقطوا قوله: (و الشيخ والشيخة فارجموها البتة بما قضيا من اللذة نكالا من الله، والله عزيز حكيم)، أثبتوا مع ذلك الحكم وفرض الرجم على المحصنين، وأبدلوا مكان قوله: (صراط من أنعمت عليهم) ب: الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ، وحذفوا من قوله: فَصِيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ (متتابعات) [المائدة: ٨٩] ذكر التابع، وحذفوا من قوله: وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيْنَةٍ غَضْبًا [الكهف: ٧٩] قوله: (صحيحه)، وأبدلوا مكان قوله: (و لقد نصركم الله بيدرو أنتم ضعفاء) بقوله: وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ [آل عمران: ١٢٣]، وأسقطوا من قوله: (حتى تسلموا وتستأنسوا) ذكر الاستئناس، أسقطوا من قوله: قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ [النمل: ٤٠]: (أنا أنا أنظر في كتاب ربي الله، ثم آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك)، في أمثال لهذه الترهات التي قد رويت رواية الأحاد عن قوم من السلف يطول تتبعها، قد نقلوها من تصانيف أصحاب الحديث ورواة الشواذ، وعلقوها على الصحابة، وادّعوا أن الأئمة والعتره الهادية وقفتهم على حذف القوم لها وقصدهم إلى نقصانها، وهي بأسرها موجودة في كتب من صنف القراءات وذكر الشواذ من الروايات، وقصد إلى الإلباس على الجهال من أتباعهم، وقد بينا فيما سلف أنه لا غرض لعاقل في هذا الباب ولا نفع في عاجل ولا آجل يجري بذلك إليه، وإذا كان ذلك كذلك ثبت كذب هذه الروايات وكذب من ادّعى على القوم اعتمادهم التخليط في التأليف ونقصان ما لا غرض في حذفه. الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ١١٦ فإن قالوا: ما أنكرتم أن يكونوا إنما قصدوا بذلك الإفساد/ للشرية وإيقاع الخلل والتخليط في الكتاب معاندة للدين والرسول فقط، قيل لهم: ما قدمناه من وصف دينهم وتشدهم وعظيم عنائهم ونصرتهم وإنفاقهم وجهادهم في تأييد الدين ونصرة الرسول وإقامة كلمة الحق: ما ينفي ذلك عنهم، وكيف يقصد مثل هذا من قتل أباه وأخاه وعشيرته في نصره الدين ومورده، وأنتم إلى التهمة بإفساد الدين والطعن على الشريعة والقرآن وإيقاع التخليط والإلباس فيما يتعلق بالدين أقرب، فلذلك يقدمون على قذف الصحابة والجله من الأئمة بمثل هذه الأمور، ليحمل العامة أنفسهم على ثلب السلف، ثم ثلب من قدمهم الله وأجلهم وأظهر إكرامهم، وأنتم تعترفون بأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل بهم ذلك، ثم بثلب من وادع هؤلاء، وأخذ عطائهم وحكم مصحفهم وقرأه وأقرأ أصحابه به، ولم يعرض لنقض أحكامهم، وأورد التمويه والكلام المحتمل للتأويلات في بعضهم، ثم ثلب من أظهر تسليم الامر إلى من هو شر من الطبقة التي قبله، ثم كذلك إلى وقتنا هذا. وقد علمتم أن كثيرا من الناس من يحكى أن كثيرا منكم يبرأ من الرسول حيث قرب هؤلاء القوم ولم يكشف للناس حالهم، ثم يرقى إلى ثلب جبريل وصاحب الزوشن، ثم يختم ذلك بأن يقول: كل هذا التخليط من قبل الله الذي وثق هؤلاء وجعلهم وسائطا إلى خلقه متحملين لرسالته، وربما كنى عنه - جل ثناؤه - بالقبسي، وكل هذا تلاحد وتلاعب بالدين وإدغال له ولأهله، وفتح باب ماحل به، فأنتم في شتم السلف وقذفهم بما قد نزههم الله عنه أقرب إلى قصد عناد الرسول والطعن في الدين والقدح في أئمة المسلمين. دليل آخر: ومما يدل أيضا على أن الصحابة لم يثبتوا في المصحف إلا - ما كان ظاهرا مشهورا بينهم - وأن نقلهم لجميع القرآن واقع على وجه تقوم به الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ١١٧ الحجة وينقطع العذر علمنا بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ألقى القرآن إلى جميع الأمة وبينه ونشره وأظهر أمره فيهم على طريقة واحدة، وأنه/ بين لهم أن يوسف والرعد والأحزاب ولم يكن الذين كفروا [البينة: ١] مما أنزل عليه وأقر برسمه كما بين لهم ذلك في الحمد وقل هو الله أحد والبقرة وآل عمران، وأنه كان يبلغ ذلك ويؤديه ويظهره ويعلنه تبليغا واحدا وعلى طريقة واحدة متساوية، وأنه لا يجوز في وضع العادة أن يكون قد عرف من حال الرسول أنه ربما بين بعض القرآن للكافة أو من ينقطع به العذر منهم في نقله عنه، وربما لم يفعل ذلك في بعضه وبينه الواحد (والاثنان) «١» ومن لا يحج خبره ولا يعلم صدقه ولا ينقطع العذر بقوله، لأمرين: أحدهما: أنه لا يخلو مدعى إلقاء ذلك من أن يكون مفضيلا لهذا الباب وعارفا بما يذكر أن رسول الله ألقاه وبلغه بلاغا قطع به العذر، وأقام به الحجة وما ليس هذه سبيله منه أو غير عارف بتفصيل ذلك، فإن كان عارفا به وادّعى أن



البيان العام وقع منه في البقرة وآل عمران ولم يقع في الأحزاب ولم يكن قيل له: ما أنكرت أن يكون ذلك إنما وقع منه في الأحزاب ولم يكن العصر، ولم يقع منه في البقرة وآل عمران والرعد، فلا يجد إلى دفع ذلك طريقا، لأن الأمة تنقل ذلك عن نبيها نقلا واحدا متساويا، وإن كان غير عارف بذلك قيل له: فأنت لا تعرف ما قامت به الحجة من القرآن من غيره، ولعل الحمد وجميع المفصل مما لم يتم به الحجة به، ولعل قوله: إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ [المائدة: ٥٥]، وقوله: \* أَجَعَلْتُم سِيًّا قَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَا نَزَّلْنَا آيَاتِنَا فِي الْقُرْآنِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَكُونَ [البقرة: ١٢٥]، وقوله: إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا [الأحزاب: ٣٣] وجميع ما يدعون في علي وأهل البيت ما لم يتم الحجة به، ولعل الحجة لم يتم بقوله: يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا (٢٧) يَا وَلَيَّتِي لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا (٢٨) [الفرقان: ٢٧-٢٨] وجميع ما يدعون أنه نزل فيمن يبرءون منه من الصحابة مما لم يتم به الحجة فلا يجدون إلى دفع ذلك سبيلا. والوجه الآخر: أنه لو عرف من حال الرسول أنه ربما ألقى القرآن إلقاء خاصا إلى الواحد والاثني لوجب أن ينقل ذلك الأمة عنه وأن يعرف من دينه كما عرف ذلك من حاله في الأحكام التي كان بينهما على الوجهين جميعا، فلما لم يكن ذلك كذلك ولا كان هذا معروفا من حال النبي صلى الله عليه وسلم بطل ما قالوه. ويدل على فساد ذلك أنه لو جاز لمدع أن يدعى أن ما هو من أصل الدين وأسس الشريعة ومعدن علمها، ومفزع الأمة المتعبد بها وملجئها، ومنتهى علمها والفصل بينها: ما كان يبشر الرسول صلى الله عليه وسلم بيانا خاصا لا تقوم به الحجة لساغ أن يدعى مثل ذلك عليهم في النص على الإمام المفروض الطاعة عندهم بعده، ولساغت هذه الدعوى في بيان كثير من أركان الصلاة والحج وصيام رمضان وتحريم القتل والخمر والزنا واللواط وغصب الأموال، وأن يقول قائل ويتوهم متوهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ربما ألقى كثيرا من أحكام هذه الأمور إلقاء خاصا لا تقوم الحجة بمثله، وأنه كان يستثنى في حكم جميعها أمورا يسوغها لبعض أمته و يلقبها إليه وحده دون غيره من تجويز الأكل في أيام الصيام، وإباحة الصلاة بغير وضوء، وترك حضور عرفة وطواف البيت ورمى الجمار، ويسوغ له في كثير من الأوقات الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ١١٩ ترك الصلاة لغير علة ولا عذر يبيح له الإفطار في بعض أيام الصيام من رمضان، وأن يترك سائر الكفارات، وأن يشرب الخمر، ويقتل النفس، ويستبيح الفرج، ويغصب الأموال، وأن ذلك كان معروفا من عادة الرسول وحاله في بيان هذه الأمور، وأنا لا نأمن أن يكون قد حص كثيرا من صحابته بإطلاق هذه الأمور وإباحتها، وفي هذا تعطيل الدين، والشك فيه، والخروج عنه، ولا سبيل إلى الخلاص منه. وإن هم قالوا في جميع هذا: لا يجوز ما طالبتمونا به في هذه الأمور لإجماع الأمة على أن ذلك لم يقع من رسول الله صلى الله عليه وسلم، قيل لهم: أنتم لا تحفلون بالأمة ولا تكثرثون بقولها، إنما يجب أن تعرفوا مذهب الإمام المعصوم في ذلك فقط فإنه هو الحجة، ولعل مذهب الإمام في بيان هذه الأمور والفرائض ما أئزمنكموه، وأنتم لا تعرفون ذلك من دينه، وإن ادعيتم أنكم قد عرفتم دينه في هذا لم تكونوا حجة في الخبر عنه وقلنا دعواكم، فكذا تقول الشيعة الموافقة لنا على أن نقل جميع القرآن شائع ذائع قد قامت به الحجة، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه بيانا واحدا: إننا لا نعرف أن هذا دين الإمام في نقل القرآن وإذاعته، وبيان الرسول، فلا يجدون إلى دفع ذلك سبيلا، وإذا كان ذلك كذلك صح بهذه الجملة أن نقل جميع القرآن قد قامت به الحجة وانقطع العذر، وأن بيان الرسول له وقع على وجه واحد، وأن كل طريق يثبت به قيام الحجة بالبقرة وآل عمران والحمد وقل هو الله أحد وكل آية يحتج بها الشيعة هو الطريق الذي يجب به قيام الحجة بنقل سورة من القرآن وآية من آياته وكلمة من كلماته. وكذلك فلا يجوز أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم يلقى بيان بعض القراءات والأحرف التي نزل عليها القرآن إلقاء خاصا لا تقوم به الحجة، لأنه ليس الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٢٠ مدع ذلك في بعض الأحرف أسعد من مخالفه ومدعيه في غير ما ادعاه، ولأن ذلك لو كان كذلك من الرسول لو تجب أن يعرف من دينه، وأن ينقل ذلك عنه نقلا- تقوم به الحجة، ولأنه بمثابة دعوى ذلك في بيان بعض أحكام

الفرائض العامية اللازمة للأعيان المشهورة من دين الرسول. وإذا كان ذلك كذلك بان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بين جميع القرآن و صدع به وقطع العذر في بابه في بيان جميع وجوهه وأحرفه التي تدل عليها، وأطلق القراءة بها، وأخبر أن الله شرع تسويغ القراءة بها. ومما يدل على ذلك أيضا ويوضحه وجودنا جميع الأمة في زمن أبي بكر وقت جمعه للقرآن، وفي أيام عثمان و جمعه الناس على الأحرف والقراءات التي أثبتتها وأخذ الناس بها متفقين مطبقين على إثبات ما أثبتوه من القرآن والقراءات، فلو كان من ذلك ما نقل إليهم نقل الآحاد وما لم يقيم به الحجة ولا انقطع العذر لم يجز في مستقر العادة وموضوعها أن يطبقوا على إلحاق قرآن وقراءة تروى لهم من جهة الآحاد لم تقم به حجة بالقرآن والقراءة الثابتة المعلومه من دين الرسول صلى الله عليه وسلم بالخبر الظاهر المستفيض القاطع للعذر، وأن يخلطوا ما لم يعلم من ذلك ولم يثبت بالخبر الظاهر المعلوم، وكان لا بد في مستقر العادة من أن يمتنعوا من ذلك أو أكثرهم، أو أن يقول خلق منهم: كيف يجوز أن يلحق بما قد علمناه من القرآن والقراءات وتيقناه وانقطع عذرنا فيه ما لم نعلم صحته ولا ندري لعل الرسول لم يبلغه ولم ينزل عليه، أو لعله بلغه وأنزل عليه غير هذا الوجه وأن يمرجوا ويموجوا في ذلك، ويكثر خوضهم ويكون الراي لذلك والمنكر له والمانع من إثباته وإلحاقه بالظاهر المعلوم أكثر وأغلب من الراضى به والمسوخ له، لأنه لا يجوز على مثل عددهم في فضلهم ودينهم وأماناتهم أن الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٢١ يهملوا ذلك وأن يستجيزوا ترك قراءة قرآن قد قامت به الحجة إلى قراءة وقرآن وتلاوة على وجه لم تقم به الحجة ولا انقطع العذر، ويدونونه ويعظمونه تعظيم ما علموه في دين نبينهم عليه السلام، كما أنه لا يجوز على مثلهم في حالهم تعظيم الشعر والآداب و كتب الفلسفة والتنجيم على كتاب رب العالمين، وإلحاقه بدرجة، أو أن يعظموا هذه الكتب ويمتهنوا المصاحف ويحتقروا القرآن، ولأجل أن العادة ممتنعة من كل أهل علم وصناعة تعظيم لعالم وعلم صنفه وكتاب وضعه هو معظم علمه وموضع شرفه وفضيلته، وقد عرفوا ما وضعه منه وتيقنوه ولقنوه عنه، وشاهدوا إثباته له وحته عليه وأمره بالرجوع إليه أن يلحقوا بما في ذلك الكتاب ما يرد عليهم عن ذلك العالم المصنف ورود الآحاد الذي لا يعرف صدق ناقله وراوييه. وكذلك ما لا يجد الفقهاء والمتكلمين والشعراء والمتأدبين والفلاسفة والمنجمين يستجيزوا أن يلحقوا «بموطأ مالك» و «مختصر المزني» «١» و «المقتضب» «٢» و «إقليدس» و «المجسطي» «٣» و (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل) ما يرد عليهم الورود الشاذ الذي لا يعرفونه ولا يحققونه تحقيق معرفتهم بما تضمنته هذه الكتب من الأمر الظاهر المشهور، هذا معلوم بالعادة والطباع، فكتاب الله أولى بذلك، والسلف الصالح من الأمة أحق من (\_\_\_\_\_ ١) الإمام العلامة أبو

إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو المزني المصري، أحد أبرز وأجل تلامذة الإمام الشافعي، توفي سنة أربع وستين و مائتين. «سير أعلام النبلاء» (١٢: ٤٩٢). (٢) مؤلف كتاب «المقتضب» هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، وهو أول كتاب عالج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح والعبارة المبسطة، والذي يظهر أنه ألفه أثناء شيخوخته. «المقتضب» (١: ٧٠، ٧٢). (٣) هذه أسماء كتب لبعض الفلاسفة سبق الحديث عنها. الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٢٢ سبق إلى إنكار إلحاق شيء غير معلوم عن الرسول صلى الله عليه وسلم بما ثبت وعلم عنه من كتاب الله الذي هو الأمل والمفرغ، وعليه عند الكافة العماد والمعول. وإذا كان ذلك كذلك وضح بهذه الجملة قيام الحجة بنقل جميع القرآن الثابت في مصحفنا والقراءات، وأن ذلك أجمع ثابت معلوم من دين الرسول صلى الله عليه وسلم وإثباته لجميعه وقليله وكثيره ولطوال سورة وقصارها، كان على وجه واحد في الإذاعة والإعلان والإشاعة والقصد إلى إقامة الحجة وإثبات الحفظ له عنه، وحصول العلم به، وهذا ما لا شبهة على عاقل فيه. ومما يدل أيضا على أنه لا يجوز أن يكون قد ذهب وسقط على الأمة حفظ شيء من كتاب الله مما قل أو كثر، وأن الذي بين الدفتين هو جميع كلام الله الذي أقر برسمه وإثباته وحفظه أنه لو كان قد ضاع منه شيء وذهب علمه وحفظه على الأمة لم يخل ذلك الضائع الذاهب من أن يكون سورة كاملة من سور القرآن أو آيات من سورة معروفة أو كلمات من آيات من السور، وكان أيضا لا بد من أن يكون سبب سقوط ذلك وذهاب علمه ومعرفته عن الأمة هو أن الرسول لم يبلغ ذلك ويصدع به ويؤديه، لو أن الأمة لم تصغ إلى ما أذاه

الرسول من هذا الضائع ولم تعه ولا حفظته عنه ولا أحفلت به وأعظمته، بل كذّبت فيه وردّته وصغرت شأنه وحقّرتة، ولم تحلّه محلّ غيره مما تلى عليها فحفظته وأعظمت شأنه وانصرفت هممها إلى حفظه والعلم به، فإن كان ذلك لأجل أنّ الرسول لم يؤدّه/ ويبلغه ويقوم بحقّ الله فيه وفي تلاوته عليهم وأمرهم بحفظه، فهذا طعن على الرسول وقدره في نبوّته ودينه وأمانته لا- شيء على الأُمّة فيه ولا- لوم ولا عيب، ونحن فلم نوجب على الأُمّة حفظ ما لم يبلغها ويؤدّي إليها، وليس في المسلمين من يستجيز وصف النّبّي بهذه الصفة ويحلّون في هذه المنزلة مع اعتقاد تصديقه ونبوّته. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٢٣ وإن كان السبب في سقوط حفظ ذلك وذهابه على الأُمّة أنها لم تصغ إليه ولا أحفلت به ولا صدّقت الرسول فيما أتى به منه فذلك محال، لأنّه ليس من دين أحد من المسلمين اعتقاد شيء من هذا في القرآن ولا فيما دونه من السنن والآثار، ولأنّ الأُمّة مطبقة وغيرهم من الملل وكل من عرف سيرة المسلمين في تلقّي القرآن من النّبّي صلى الله عليه وسلم يعلم أنه لم يكن هذا دين المسلمين أو رأيهم أو أحدا منهم في شيء من القرآن الذي يتلوه عليهم ويخبر بأنّه منزل من عند الله، بل كانوا على سجيّة واحدة ونمط متساو في حفظ القرآن عن الرسول وتعظيم جميعه وانصراف هممها إلى تحفّظه واعتقاد تعظيمه وتصديق من جاء به. ولو ساءت مثل هذه الدعوى لمدّعياها لساغ لآخر أن يدعى أنّ القرآن الذي تلاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أُمّته وأمرهم بحفظه كان أكثر من مائة ألف ألف آية، وإنه كان يزيد على ألف حمل بعير، غير أنّ الأُمّة لم تحفظ منه إلا هذا القدر، ولم تع الباقى عن الرسول ولا اكرثت به ولا عظّمته ولا أصغت إليه، ولا كانت حالها في قبوله والحرص على تحفّظه وتعلّمه كحالها في قبول هذا القدر الحاصل في أيدينا والحرص على تحصيله والإحاطة بعلمه، فذهب كلّ ما تلاه عليهم عنهم، وبقي هذا القدر اليسير لشهوتهم بحفظه وخفّة ذلك على قلوبهم، أو لتعظيم هذا القرآن أكثر من تعظيمهم كان لما «١» لم يصغوا إليه ولا- يعلموا بحفظه، وهذا جهل ممن صار إليه ودان به، ولو ساغ مثل هذا لقائله لساغ لآخر أن يقول: إنّ الثابت في شريعة الرسول من الفرائض والسّنين والحدود والأحكام أضعاف ما في/

(١) هكذا في الأصل، ولعل الصواب:

«لما كان». الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٢٤ أيدينا من ذلك، وأنه قد ذهب على الأُمّة حفظ أكثر ما شرعه الرسول لها، وإن كانت قد حفظت هذا القدر الباقى لأجل أنّها لم تحفظ تلك الأحكام والحدود والفرائض لتركهم للإصغاء للرسول عليه السلام وقبول ذلك منه، وقلة احتفالهم به، وإنّما حفظوا هذا القدر لخفّته على قلوبهم، أو لسبب أوجب ذلك لا يعرفونه، ومن بلغ إلى هذا فقد ظهر جهله، وكفيينا مؤنّة كلامه. وإن كان هذا والذي قبله محالا وكانت الأُمّة قد حفظت عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم جميع ما أتى به من القرآن وعظّمته وجرت في تفخيم شأنه على سبيل واحد غير أنّها أسقطت ذلك فتركت نقله وضبطه بعد أن كانت وعنه وحفظته فذلك أيضا محال، لأنّه لا يخلو سقوط ذلك عليها وتركها لإثباته من أن يكون عن قصد منهم إلى ذلك ومواطأة وتراسل على طيّه وكتمانه، أو باتفاق ذلك وسهوا سائرهم عنه عن غير قصد إلى ذلك ولا اعتماد لتركه وتواطئ على كتمانهم فيستحيل أن يكون ذلك واقعا منهم بعد حفظه ومعرفته على سبيل القصد والاعتماد والتشاعر والتراسل على كتمانهم، لأنّه لو كان ذلك كذلك لوجب في مستقرّ العادة ومقتضاها أن يظهر عليهم وعندهم ذكر هذا التواطئ أو التراسل، وأن يدور الحديث به بينهم، ويعلم ذلك من حالهم في يسير الوقت وأقصر المدّة، فإن يذكروا أسبابهم ودواعيهم الباعثة لهم على كتمان ما قد عرفوه وسمعوه من القرآن حتى لا يخفى على أحد عرفهم وتأمّل بأحوالهم وخالطهم أنّهم أهل تراسل وتشاعر على إنكار ما عرفوه ودفع ما علموه، فلمّا لم يظهر ذلك عليهم ويعلم من حالهم ثبت بذلك أنّهم لم يتواطئوا على كتمان شيء من كتاب الله. ولو جاز أن يكتموا من القرآن سورة أو سورا أو آيات بقدر سورة أو سور منه لأسباب تعنيهم أو أغراض وبواعث حدثهم عليه، ثم لا- يظهر ذلك الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٢٥ عليهم ولا- يعرف من حالهم لجاز أن يقع منهم/ تطاوؤ وتراسل على كتمان فرائض كثيرة، وأحكام وحدود هي أكثر مما نقلوه لأسباب دعتهم إلى ذلك، ثم لا- يعرف ذلك من حالهم وأن يتفقوا على كتمان وقائع كثيرة وغزوات وحروب هزموا فيها، ونال الرسول في سائرها جراح وكولم، وقتل كثير من أصحابه وجملة الأنبياء الأربعة، وأن يتفق لهم التطاوؤ على كتمان أسر قريش للنبي

صَلَّى الله عليه مرات، و أن يطبقوا على كتمان معارضة القرآن و سائر آيات النبي صَلَّى الله عليه، ثم ينكتكم ذلك عليهم، و لا يعرف الاتفاق عليه من أحوالهم، فكذا لا نأمن أن يكون قد كتموا فرض عشر صلوات كانت مفروضة مع هذه الخمسة، و فرض صيام شهر آخر فرض صومها كفرض رمضان، و حج واجب و حدود و أحكام هي أكثر مما في أيدينا، و أن لا نأمن أن يكون النبي صَلَّى الله عليه قد غزى ألف غزاة و أسر ألف مرّة و قتل من أصحابه خلق هم في محلّ أبي بكر و عمر و عثمان و عليّ و حمزة بن عبد المطلب (١) و سعد بن معاذ (٢)، غير أنّهم كتموا ذلك أجمع، و اتفقوا على طيّه. و أن لا يأمن بأن يكون القرآن قد عورض بمثله و سائر آياته، و اتفقت الأمية أو معظمها على جحد ذلك و إنكاره، فإن مرّوا على ذلك هذا كفينا مئونة الكلام معهم، و صاروا إلى القدح في الرسالة و جحد العادة (١. ابن هاشم

بن عبد مناف القرشي، أبو عماره عم رسول الله صَلَّى الله عليه و سلّم و أخوه من الرضاعة، ولد قبل النبي بسنتين، و أسلم في السنة الثانية من البعثة، و استشهد بضربة و حشى في غزوة أحد في السنة الثالثة. «الإصابة» (٢: ١٠٥). (٢) ابن النعمان الأنصاري الأشهلي، أبو عمرو سيد الأوس، شهد بدرًا و استشهد من سهم أصابه في الخندق، و مناقبه كثيرة. «التقريب» (١: ٣٤٦). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٢٦ و إن أبوه و قالوا: لو وقع منهم اتفاق على كتمان شيء من هذا لوجب ظهوره عليهم و العلم به من حالهم، و أن يعلم ذلك أيضا من ليس من أهل ملّتهم، لأنّ ذلك هو موجب العادة في كتمان الجَمّ الغفير و العدد الكثير فيما يتفقون على كتمانهم، و إن جاز حقّا تواطؤ الاثنين و النفر اليسير على ما يتفقون على كتمانهم. قيل لهم: و كذلك لو اتفقت الأمية أو عدد كثير منها على كتمان شيء من كتاب الله لوجب أن يظهر ذلك عليهم و يتحدّث به من أمرهم و يعرف من حالهم، و هذا ما لا جواب عنه. و يستحيل أيضا أن ما أسقطوا ما كان حفظه عن الرسول من القرآن و وعوه بعد ذكرهم له و معرفتهم به، و تركوا إثباته لأجل سهو/ عن ذلك عمّهم، و نسيان شملهم، و عمّ سائرهم، لأنّه ممتنع على مثل عددهم في العادة، و من هو أقلّ منهم في العدد الكثير، و لو جاز ذلك عليهم لجاز أن يكونوا جميعا قد تركوا ذكر فرائض و حدود، و أحكام و حروب، و غزوات، و مقاتل فرسان جلّهم، كانوا بمحلّ الصدر الأول، و تركوا أيضا ذكر آيات آخر للرسول هي أكثر مما نقلوه بأمر عظيم، لا عن سهو عن ذلك عمّهم، و نسيان لحق سائرهم و غفلة اقتطعتهم عن ذكر شيء منه، و من صار إلى ركوب مثل هذا فقد بلغ في الجهل حدّا لا يرجى معه برؤه و استقامته، و لا يطمع في الانتفاع بكلامه، لأنّ هذا أجمع دفع للضرورة و جحد لموجب العادة، أو آفة و غلبة تقطع صاحبها عن التمييز، و يستحيل أن يكونوا إنّما تركوا إثبات ما سقط عليهم من القرآن لأجل هلاك من كان يحفظ تلك السور و الآيات، التي ترك القوم إثباتها إمّا بالقتل أو الموت لأمرين: الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٢٧ أحدهما: أنه كان لا بد في وضع العادة و مستقرّها من أن يتحدّث الباكون من الأمّة بأنّه قد ذهب قرآن كثير و سور، و آيات من سور بقيت منتثرة (١) بذهاب حفاظها، لأنه لا بدّ أن يكون علم ذلك مشهورا مستقرا عندنا في الأمّة، و إن كانوا لا يحفظون ذهاب الذاهب على ترتيبه و نظامه و تعينه كما يعلم أهل بلد و إقليم من أقاليم المسلمين و قرية من قراهم اليوم أن من حفظ من الكهف إلى الناس فإنّه لم يحفظ جميع القرآن، و أن من حفظ عشرين آية من سورة البقرة فلم يحفظ سائرهما، و إن ما لم يحفظه زيد من السور هي السورة التي تسمى كذا و سورة كذا، و إن لم يحفظوا هم أيضا ذلك القدر؛ لأنّ القرآن كان أشهر عندهم و أظهر من أن يخفى أمره، لأنّهم كانوا يتلقّون ذلك من رسول الله صَلَّى الله عليه، سورة مرتبة منظومة على سبيل ما يتلقّنه الناس اليوم، و كان من لا يحفظ السورة منه/ يعلم أنّ في القرآن سورة تدعى بكذا و إن كان لا يحفظها، هذه هي العادة في علم الناس بالقرآن و معرفتهم بجملته حفاظا كانوا له أو غير حفاظ. و إذا كان ذلك كذلك وجب أنه لو سقط من القرآن سور و آيات لهلاك من كان يحفظ ذلك أن يعلم الباكون من الأميّة أنّه قد ذهب كثير من القرآن، و أن يتحدّثوا بينهم حديثا لا يمكن معه الجهل بما ضاع من القرآن لذهاب حفظته، و لو كان منهم قول في ذلك و تحدّث به لوجب أن ينقل ذلك عنهم، و يتّسع ذكره فيهم، و في علمنا بأنّ ذلك لم يكن: دليل على بطلان هذه الدعوى. و الوجه الآخر: أنه لا يجوز في مستقرّ العادة أن يتفق القتل و الموت و الهلاك بأيّ وجه كان بجميع من كان يحفظ الذاهب من القرآن و بقاء

(١) لعلها: مندثرة. الإنتصار للقرآن،

ج ١، ص: ١٢٨ الحافظين لغيره، كما أنه لا يجوز أن يتفق هلاك جميع من يحفظ سورة الكهف وبقاء جميع من يحفظ مريم و عطف «١» كل حافظ لشعر جرير و بقاء كل حافظ لشعر الفرزدق، و هلاك جميع المرجئة و بقاء سائر المعتزلة، و عطف جميع من يحفظ مسائل و بقاء جميع الحفاظ للصايبا، كل هذا باطل ممتنع في مستقر العادة، و ذلك لا يجوز فيها هلاك جميع من حفظ شيئا من كتاب الله، و بقاء الحافظين لغيره منهم. و إذا كان ذلك كذلك ثبت أنه لا يجوز سقوط شيء من القرآن بهذا الضرب من الضياع و هلاك الحفاظ له دون الحافظين لغيره، فإذا كان كذلك ثبت بهذه الجملة أنه لا يجوز ضياع شيء من كتاب الله تعالى و ذهابه على الأئمة بوجه من الوجوه التي عددناها و وصفناها، و لا- فرق بين أن يقول القائل إنّ الذهاب على الأئمة سور من القرآن أو سورة منه طويلة أو قصيرة أو آيات أو آية من سورة لأجل أن جميع القرآن كان ظاهرا مستفيضا عندهم على عصر الرسول و حين أدائه إليه و تبليغه لهم، فكما أنه لو هلك حفاظ سورة منه ليس عند الباقيين حفظها و جب علم الباقيين من الأئمة بها و إن لم يحفظوها/ لأجل شهرتها فيهم و ظهور أمرها، فكذلك يجب عليهم بذهاب الآية منه سقوطها بهلاك حفاظها لأجل شهرتها، و معرفتهم في الجملة بها. و لو ساغ و جاز أن يذهب عليهم حفظ آية أو آيات نزلت و رتبت في بعض السور بذهاب حفاظها لساغ أيضا و جاز أن يذهب عليهم سور كثيرة من القرآن أو سورة منه قد كانت أنزلت مع السور، و أن يخفى أمرها لذهاب حفاظها و هلاكهم، فإن مروا على ذلك تجاهلوا (١) العطف: العلاك، «مختار

الصحاح» (عطف) ص ١٨٤. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٢٩ و إن أبوه قالوا: يجب أن لا- يخفى نزول السورة على من حفظها منهم و من لم يحفظها، قيل لهم: و كذلك لا يجوز أن تخفى عليهم آية منه إذا سقطت لأجل ذهاب حفاظها، لظهور أمرها و علمهم بنزولها، و أمر الرسول لهم بإثباتها. فإن قالوا: نزول السورة أظهر فيهم و أشهر من نزول آية مضافة إلى سورة. قيل لهم: ما الفصل بينكم و بين من قال: بل نزول الآية و الآيتين المضافة إلى سورة من سور القرآن، فقد كانوا عرفوا نزولها من قبل، و أن تلك الآية لم تكن فيها، و لا مضافة إليها، أشهر و أظهر فيهم من نزول سورة بكاملها، لم يتقدم علمهم بها و تحفظهم لها لأجل أن ما تقدم نزوله و حفظ عاريا مجردا مما أضيف إليه يجب في العادة أن لا يخفى البتة نزول ما نزل بعده و أضيف إليه، لأنّ الناس يعمدون أبدا لحفظ ما نزل و تجدد و أضيف إلى ما سلف، و إلى ذكر سبب نزوله و قصته و فيمن نزل و لأجل ما ذا ألحق بتلك السورة، و بنقل أمر رسول الله صلى الله عليه و آله الناس أن يضعوها في السورة المعينة دون ما قبلها و بعدها، و كل هذا يوجب أن يكون نزول الآيات الزوائد المضافة إلى السور أشهر من نزول سورة كاملة، فإن لم يكن الأمر فيها كذلك فلا أقلّ من أن يكون في الشهرة كهي، و إذا كان ذلك كذلك صحّ بجميع ما وصفناه أنه لا يجوز أن يكون قد سقط و ذهب على الأئمة شيء من كتاب الله تعالى، و أن يكون الذي بين اللوحين هو جميع ما أنزل الله تعالى، و بقي رسمه و أمر بحفظه و إثباته، و العمل به و الرجوع إليه، و أن من ادعى ذهاب شيء منه لبعض الوجوه و الأسباب التي قدّمنا ذكرها فقد قال باطلا و جهلا عظيما. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٣٠ دليل آخر: و ممّا يدل أيضا على صحّة نقل القرآن و أنه هو المرسوم في مصاحفنا على وجهه و ترتيبه الذي رتبّه الله جلّ و عزّ عليه، اتفاقنا و الشيعة على أن عليا عليه السلام كان يقرأه و يقرئ به، و أنه حكّمه أيام التحكيم من فاتحته إلى خاتمته، و أقر من حكمه بإحياء ما أحيّا و إمامته ما أماته، و أنه كان يحتجّ و يستدلّ به و رجع إليه، هذا ما لا- خلاف بيننا و بينهم فيه، فوجب بذلك أن يكون نقله و تأليفه صحيحا ثابتا و أن يكون غير منقوص منه و لا- مزيد فيه، و لا- مرتّب على غير الوجه الذي أمر عليه السلام بترتيبه عليه، لأنّه لو كان فيه شيء من ذلك لسارع على عليه السلام إلى إظهاره و إشهاره، و لكان تشدّده فيه أعظم من تشدّده في كل ما حارب و نابذ عليه، و لم يحكمه و لم يقرّه، و كان أحقّ الناس و أولاهم بذلك. و قولهم بعد هذا إنّه و إن كان قد فعل جميع هذا فإنّه قد أظهر أحيانا ضدّ ذلك، و أنه كان في إظهاره لذلك في تقيّة و تحت غلبة: قول باطل و دعوى لا- برهان معها و لا شبهة في سقوطها، و أيّ تقيّة تعاب عليه مع كثرة أجناده و نصّاره، و نصبه الحرب سجّالا مع أهل البصرة و صفّين و حروراء و النخيلة و النهروان و قتل من قتل في هذه المواقف لو لا



القحة «١» وقله الذين والتحصيل، و سنتكلم بعد هذا فى إبطال تعلقهم بهذه التقيّة، و شدّة و هاء قولهم، و نذكر ضروريا من الكلام فيها و ما يعنى اليسير منها إن شاء الله، فبطل بذلك ما قالوه، و ثبت أنّ من مذهب على عليه السلام فى اعتقاده: صحّة مصحف الجماعة و سلامته نقله و تأليفه من التخليط و الفساد مذهب سائر الأئمّة فى وقته/ و من حدث بعده.

(\_\_\_\_\_١) وقح الرجل أى قلّ حياؤه فهو وقح

و وقّاح. بيّن القحة بالفتح و الكسر فى القاف. «مختار الصحاح» (ص ٣٠٤). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٣١

### دليل آخر على صحّة نقل القرآن و صحّة تأليفه و ترتيبه

دليل آخر على صحّة نقل القرآن و صحّة تأليفه و ترتيبه و مما يدلّ على ذلك قوله تعالى: إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ [الحجر: ٩] و قوله: إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ [القيامة: ١٧]، و قد ثبت بإجماع الأئمّة منا و منهم أن الله تعالى لم يرد بهاتين الآيتين أنه تعالى يحفظ القرآن على نفسه و لنفسه، و أنه يجمعه لنفسه و أهل سماواته دون أهل أرضه، و أنه إنّما عنى بذلك أنه يحفظه على المكلفين للعمل بموجبه و المصير إلى مقتضاه و متضمّنه، و أنه يجمعه لهم فيكون محفوظا عندهم و مجموعا لهم دونه و محروسا من وجوه الخطأ و الغلط و التخليط و الإلباس. و إذا كان ذلك كذلك وجب بهاتين الآيتين القطع على صحّة مصحف الجماعة و سلامته من كل فساد، و ليس لأنّه لو كان مغيّرا أو مبدّلا أو منقوصا منه أو مزيدا فيه و مرتّبا على غير ما ربّبه الله سبحانه لكان غير محفوظ علينا و لا- مجموع لنا، و كيف يسوغ لمسلم أن يقول بتفريق ما ضمن الله جمعه، و تضييع ما أخبر بحفظه له، و لس هاهنا مصحف ظاهر فى أيدى الشيعة أو غيرهم يدّعون أنه هو كتاب الله الظاهر المنقطع العذر به الذى حفظه الله على عباده! و كيف يدّعون ذلك و هم يزعمون أنّ ربح القرآن نزل فى أهل البيت و أنّهم و سائر الأئمّة مستمّون فيه كما سمّى من قبلهم، و هم لا يعرفون من هذا الربع، و هذه التسمية شيئا، و يدّعون أن سورة (لم يكن) كانت فى طول البقرة، و لا يعرفون من الساقط عندهم منها شيئا، و يدّعون أنّ معظم الأحزاب قد سقط، و لا يعرفون ذلك، و أن سورة نزلت فى طول البقرة ليس الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٣٢ مع الناس من حفظها إلا كلمة أو كلمتين: «لو أنّ لابن آدم و اديان من ذهب لا تبغى إليهما ثالثا، و لا يملأ عين ابن آدم إلا التراب، و يتوب الله على من تاب»، و لا- عندهم مصحف يدّعون تواتر الشيعة أو غيرهم فى/ نقله عن على عليه السلام أو عن أحد من الأئمّة من ولده. و إذا لم يكن القرآن الصحيح السليم من عوارض الإلباس و الشبه عندنا و لا عندهم و لا عند غيرهم من فرق الأئمّة؛ و جب لذلك أن يكون غير مجموع لنا و لا محفوظ علينا، و هذا تكذيب لله تعالى فى خبره، و قبح افتراء و جرأه عليه، فوجب بذلك القطع على سلامته مصحف عمر و الجماعة، و كذب كلّ من ادّعى دخول خلل فيه ببعض الوجوه. فإن قالوا: ما أنكرتم أنّه و إن لم يكن محفوظا عندنا و لا عندكم و لا- عند أحد من فرق الأئمّة أن يكون محفوظا على وجه و هو أن يكون مودعا عند الإمام القائم المعصوم المأمور بإظهاره لأهله، فى حين ظهور و انبساط سيفه و سلطانه، فهذا ضرب من الحفظ له، يقال لهم: أقلّ ما فى هذا أنه لا أصل لما تدّعون من وجود إمام معصوم منصوب عليه، و قد أوضحنا ذلك و دلّلنا عليه بوجوه من الأدلّة فى كتابى الإمامة، و غيرها من الشروح و الأمالى بما يغنى اليسير منه، و إذا كان ذلك كذلك ثبت أنّه لا أصل لوجود هذا الإمام و لا معنى فى التعلّق فى حفظ القرآن و جمعه بإيداعه إياه. ثم يقال لهم: فيجب أن يكون الله سبحانه ما حفظ القرآن و لا جمعه لأحد من المكلفين منذ وفاة النّبي صلّى الله عليه و سلّم و إلى وقتنا هذا، لأنّ عليا عندكم كان فى تقيّة فى أيام نظره و قبلها و إلى أن توفى عليه السلام، و لا يظهر ما عنده ظهورا تقوم به الحجّة، و إنّما كان يعتمد فى الظاهر على مصحف عثمان و القوم كذلك، و إلى وقتنا هذا، و إنّما يجب أن يكون القرآن محفوظا الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٣٣ وقت ظهور المهدي فقط، و على أهل عصره دون سائر الأعصار، و هذا خلاف الظاهر و الإجماع، و إن ساغ ذلك لمدّعيه ساغ لآخر أن يقول: أنّه ما جمع و لا حفظ إلا على أهل عصر الرسول صلّى الله عليه و سلّم فى أيام حياته فقط، و أنّه مضيع فى سائر الأعصار إلى يوم القيامة، و لا فصل فى ذلك. و كذلك إن قالوا: فكل إمام فى وقته لا/ يخلو من دعاة و أبواب



يوعز إليهم صحيح القرآن المودع عنده، قيل لهم: فيجب أن يكون محفوظا على الأبواب دون غيرهم، وإن ساغ ذلك ساغ لآخر أن يقول: إنه محفوظ على أهل عصر واحد فقط، وعلى قريش دون من سواهم أو على الأنصار دون غيرهم، وكل هذه الدعاوى باطلة فارغة. فإن قالوا: فإن الدعاة والأبواب يجب أن يؤخذ ذلك عنهم، ويرجع الناس إليهم، قيل لهم: كيف يجب ذلك وهم عندكم غير معصومين ولا كالإمام، بل يجوز عليهم الكذب والغلط والتغيير والتبديل، فكيف يحفظ على المكلفين القرآن بقوم هذه صفتهم، فإن صاروا إلى أنهم معصومون كالإمام، تركوا قولهم وألزموا عناء الأمة بعصمة هؤلاء الأبواب عن الأئمة. ثم يقال لهم: ويجب أيضا على قولكم أن لا يكون القرآن محفوظا على جميع الأمة إذا ظهر الإمام وانبسط السلطان وتمكن من إظهار مكنون علمه ومخزونه، لأنه إنما يظهر في بعض بلاد المسلمين ولا يمكنه لقاء أهل الشرق والغرب، وإنما يمكنه المشافهة بالبيان لأهل داره فقط، دون أهل سائر دور الإسلام. فإن قالوا: لا يجب ما قلتم لأنه يرسل رسله وأبوابه إلى أهل الأقاليم والأطراف، قيل لهم: وما ينفعهم ذلك وهم قد علموا أن الرسل والأبواب الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٣٤ غير معصومين، وأنه يجوز عليهم الكذب والتبديل والتغيير والتحريف على الإمام والشهود والأغفال. ثم يقال لهم: أي فائدة ونفع في إيداع صحيح القرآن إماما غائبا لا يقدر على إزاله جهالة، ولا إيضاح حجة، ولا كشف نقمة، ولا تجديد نعمة، ولا رد مظلمة، ولا يوصل إليه ولا يعرف له دار ولا قرار، ولا تقدم منه قبيل غيبته بيان ما عنده، فيكون ذلك عذرا وغير مضر بالعباد غيبته وتقيته. وإن قالوا: هذا أجمع لازم لكم في تجويز تقيّة الرسول صلى الله عليه وسلم وقت غيبته واختفائه في الغار، يقال لهم: ولا سواء، لأننا نحن إنما أجزنا تقيّة الرسول صلى الله عليه وسلم بعد تقدم بيانه وإيضاح ما حمّله وكثرة صبره على الأذى والمكاره، ومناظرته وتركه دعاء إلى دينه ومباينين لمخالفه، وإن كانوا تحت الضيم والغلبة، ومنهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الذي يقول: «والله لا يعبد الله سراً بعد اليوم» صلوات الله عليهم، ويقول لهم: «لو بلغت عدتنا مائة لعلمتم أنكم تتركونها لنا أو نتركها لكم» يعني مكة، وأنه كان ينصب الحرب معهم بمائة، ويقول لهم في جموعهم يوم هجرته ووقت غيبة الرسول عليه السلام: «شاهت الوجوه، لا يرغم الله إلا هذه المعاطس، إلا من أراد أن يرمل زوجته ويوتم ولده فليلق بى وراء هذا الوادى»، ثم يخرج عنهم مهاجرا معدّا شاكيا في سلاحه. فلو توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغار لم يكن بقى عليه شيء يحتاج إلى إنفاذ وبيان، وليست هذه حال إمامكم ولا صفته، لأنه لم يتقدم منه بيان ولا إعداد، فشتان بيننا وبينكم. فإن قالوا: أليس القرآن عندكم محفوظا والشرع أيضا كذلك، وقد أدخل في تأويل القرآن وفي أحكام الشرع ما ليس منه، وأخرج منه بعض ما الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٣٥ هو منه، وطعن في ذلك أهل الزيّغ والإلحاد، فكذلك حكم القرآن في جواز تغييره وتبديله، وإن كان الله تعالى قد حفظه على الأمة وجمعه. يقال لهم: لا معنى لما أوردتموه، لأن مطاعن الملحدين وغلط المتأولين، وتحريف الزائفين والمنحرفين، لا يمنع من إظهار الله تعالى تأويل كتابه بواضح الأدلة والبراهين المنصوبة الناطقة بالحق، وصحيح النقل لأحكام الشرع، إما على وجه يوجب العلم أو العمل دون العلم، على ما رتب عليه عبادتنا، ولن يخلينا الله تعالى في جميع ذلك من حجة لائحة، ودلالة قاطعة ناطقة، وإن صرف النظر فيها أهل التقصير والجهل، فهم عندنا في ذلك بمثابة المكذّب بتزيل القرآن، والجاحد أن يكون من عند الله، وأن يكون معجزا للرسول صلى الله عليه وسلم، وكل ذلك لا يخرج عن صحة نزوله وكونه آية للرسول، إذ كانت الحجج على ذلك باهرة ظاهرة، والقرآن الصحيح الذي يدعون ضياعه وذهاب جمعه على الأمة غير ظاهر ولا موجود ولا منصوب لنا عليه دليل يوصلنا إليه بعينه، ويفرق لنا بينه وبين غيره، فشتان ما شبّهتم به وظننتم الاعتصام بذكره. وإن قالوا: أليس قد قال الله جل وعز: وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى [الأعلى: ٣]، وقال: إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى [الليل: ١٢]، فضمن هدى العالمين وإن ضلّ منهم خلق كثير، يقال لهم: ليس الأمر على ما توهمتم، لأن الله جل وعز أراد بهاتين الآيتين أن يهدى المؤمنين فقط ومن في معلومه أن يهديه وأن يأخذ خلقه لنفعه والمصير إلى جنته، دون من أضله وختم على قلبه وسمعه، وأخبر أن القرآن عمى عليه، وأنه قد أضله وضيق صدره وجعله حرجا وخلق له نار، فإذا كان ذلك كذلك بطل ما توهمتم من أنه إذا جاز أن يهدى الله من يضل، ولا ينفع من يستصرّ جاز أن يحفظ ما ضاع، ويجمع ما افترق وتشدّر وتبدّل، وكل هذا يدل على الهرب و

الوعدة و التلفيق من المتعلق به. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٣٦ فإن قالوا: ما أنكرتم أن يكون المراد بقوله: وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ [الحجر: ٩] نفس الرسول عليه السلام دون القرآن، لأنه هو المبدأ بذكره، لأن الله تعالى قال: وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ [الحجر: ٦]، إلى قوله تعالى: وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ، يعنى الرسول و أنه محفوظ من الجنون الذى قذفوه به، و أضافوه إليه، يقال لهم: هذا أيضا من ضيق الحيلة و الطعن، و تطلب الغمزة و الطعن فى كتاب الله تعالى، لأنه لا- خلافا بين الأمة فى أن المراد بالآية حفظ القرآن، و أنه بمعنى قوله: إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ [القيامة: ١٧]، فلا معنى لما قلمتموه، و لأنه أيضا قطع لسياق الكلام و نظمه، و رده إلى أمر مستبعد غير مستعمل فى اللسان، لأن الظاهر من قوله تعالى: إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ [الحجر: ٩]، أنه حافظ للمنزل من الذكر، فلا معنى لقطع الكلام عن نظامه و حمله على المستبعد، و لأنه لا تعلق بين إنزاله للذكر، و بين حفظه للرسول، لأنه قد يحفظه و إن لم ينزل عليه الذكر، فما معنى إناطته إنزال القرآن بحفظ الرسول من الجنون، هذا ما لا وجه له، على أنه يكفى/ فى تصحيح ما قلناه التعلق بقوله: إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ [القيامة: ١٧]، فوجب بذلك سقوط ما ظنوا الانتفاع به، اللهم إلا أن يقولوا إن تنزيل هذه الآية الأخرى عندنا: إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ [القيامة: ١٧]، فيصرون بذلك إلى الترهات، و إلى فتح باب يجب تنزيه الكتاب عن ذكره، و لا طائل فى مناظرة من انتهى إلى هذه الجهالات. ثم يقال لهم: إن التزيل ورد كذلك أن قوله: لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتُفْجِلَ بِهِ [القيامة: ١٦] يقتضى جوابا و تماما وصله، يجعل الكلام مقيدا، فإذا وصل ب إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ [القيامة: ١٧] لم يكن الكلام مفيد شىء، لأنه لا ينبغى أن لا يحرك به الرسول صلى الله عليه لسانه، و يشتد حرصه على الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٣٧ حفظه و تحصيله، لأن عليا عليه السلام جمعه و قرأ به، لأن ذلك ليس مما يوجب حفظ الرسول له، و تمكينه من أدائه، و لا ضمان من الله سبحانه لمعونه على جمعه و تسهيل سبيله له، و كذلك لو قال بأن جبريل جمعه و قرأ به لم يكن مفيدا لشىء، و إنما قال الله سبحانه: إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ [القيامة: ١٧] على سبيل الإخبار له عن معونه فى جمعه له و حفظه إياه، على وجه يتمكن به من تفهمه و أدائه، و حفظ الغير له لا يوجب كون النبى صلى الله عليه على هذه الصفة، فبطل ما قالوه. ثم يقال لهم: قد أجمع المسلمون و سائر أهل التأويل على أن هذا الكلام إنما خوطب به الرسول صلى الله عليه وقت نزول القرآن عليه و عند تلقيه الوحى من جبريل، و شدة حرصه على تحفظه لتفهمه و أدائه، لم يكن حفظ ذلك و القراءة له عند على و لا عند غيره من الأمة، فكيف يجوز أن يقال له: إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ [القيامة: ١٧]، و بعد لم يحصل للرسول حفظه و لا كان منه أداؤه، و ترى أنه متى جمعه على و قرأ به فى الدَّر الأول أو فى القدم، أو بعث به إليه قبل الرسول و نسخه، أو ألهمه و اضطر إليه و صعب حفظه و تلقيه على الرسول، و لو لا جهل من يتعلق بهذا و يورده لوجب ترك الإخبار به. ثم يقال لهم: إذا كان السلف قد أسقط من القرآن شيئا كثيرا و حذفه جملة و لم يصحفه و لم يبينه إلى غير معناه و كانوا/ قد سمعوا هذه الآية فى تعظيم شأن على عليه السلام و هم من قلة الدين و الإدغال «١» له و العناد لعلى عليه السلام على ما وصفهم: و جـ ب أن يحذفوا أيضا هـ هذه الآية من الكتاب،

اه- من «مختار الصحاح» ص ٨٦. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٣٨ و يقطعوا بذلك تعلقكم بها، كما صنعوا فى إسقاط ربع القرآن المنزل فى أهل البيت، و حذف أسماء الأئمة من غير تصحيف و لا- ترك لما يحتمل جملة و توهمه على ما أنزل عليه، فكيف لم يحذفوا منه هذه الفضيلة العظيمة لعلى و تركوها على وجه يمكن حمله على تعظيمه و ما نزلت عليه؟! و هل هذه الدعوى إلا بمنزلة دعوى من قال إنما قال: \* إِنَّ اللَّهَ اضْطَفَى آدَمَ وَ نُوحًا وَ آلَ إِبْرَاهِيمَ وَ (آل على) عَلَى الْعَالَمِينَ [آل عمران: ٣٣]، و إنما جعل آل عمران قصدا و عنادا، و كل هذا مما لا شبهة على نقلتهم فى فساده و إنما يوردونه (ليوهموا) «١» به العامة و الجهال، و أن يكون طريق العلم بصحة نقل القرآن و ثبوته هو طريق العلم بظهور النبى صلى الله عليه و سلم و دعائه إلى نفسه و سائر ما ظهر و استفاد من أحواله و دينه و أحكامه، و هذا ما لا سبيل إلى الخلاص منه. و هذه جملة مقنعة فى صحة نقل القرآن تكشف عن بطلان قول من ادعى فيه الزيادة و النقصان، و ذهاب خلق من السلف و الخلف عن حفظ كثير منه و إدخالهم فيه ما ليس منه، و موقف من نصح

(١) من الدغل بفتحيتين و هو الفساد.

لنفسه و هدى لرشده، على سلامة نقل القرآن من كل تحريف و تغيير و تبديل، و قد بينا فيما سلف من عادات الناس فى نقل ما قصر عن حال القرآن فى عظم الشأن و وجوب توقّر همهم و دواعيهم على إشاعته و إذاعته و اللّهج بتحفظه، و أخذ الأنفس بحياطته و حراسته و إعظامه و صيانتها بما يوجب أن يكون القرآن من أظهر الأمور المنقولة و أكثرها إشاعة و أرشدها إذاعة و أحقّها و أولاها بالإعلان و الاستفاضة، و أبعدها عن الخطأ و الخمول و الإضاعة و الدّثور، و أن تكون هذه حال جميعه و كلّ سورة و آية منه.

(١) ما بين القوسين غير مقروء فى

الأصل، و لعل الصواب ما ذكرته و الله أعلم. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٣٩ و قد وصفنا أيضا فيما سلف ما كانت عليه أحوال سلف الأئمة من إعظام القرآن و أهله، و أخذهم أنفسهم/ بتحفظه و إجلال مؤدّيه إليهم، و بذلهم أنفسهم و أموالهم فى نصرته و تثبيت أمره و تصديق ما جاء به، و الخنوع لموجبه، و أنّ ذلك أجمع يمنع فى وضع العادة و ما عليه الفطرة من ضياع شىء من كتاب الله تعالى و إدخال زيادة فيه يشدّك أمرها، و يخفى على الناس حال الملبس بها. و لقد أخرج الصحابة ظهور القرآن بينهم و شهرته فيهم و شدة تعليم الرسول و تعلّمهم إياه منه، و مداومتهم على ذلك، و جعله ديدنا و شعارا إلى ضرب المثل به، و إقراءه بما شهر تعليم الرسول له على وجهه و ترتيبه الذى لا يجوز و يسوغ مخالفته و تقديم مؤخّر منه أو تأخير مقدّم. و كانوا يقولون فى حديث التشهد: «كان رسول الله صلى الله عليه و سلّم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن» (١)، و إنما قالوا ذلك على وجه تعظيم أمر التشهد و الإخبار عن تأكّد فريضته، و لزوم ترتيبه على سنن من لقّوه، و كيف يجوز مع هذا أن يذهبوا عن حفظ القرآن الذى هو الأصل أن يؤخّروا منه مقدّما أو يقدّموا مؤخّرا، و يجتهدوا فى إحالة نظمه و تغيير ترتيبه. و لقد كانوا يأخذون أنفسهم بكثرة دراسة القرآن، و القيام به و التبتّل له، حتى ظهر ذلك من حالهم و انتشر، حتى تظاهرت الروايات بأنّ الصحابة كان لهم إذا قرءوا فى المسجد دوى و اشتباك أصوات بقراءة القرآن، حتى يروى أنّ رسول الله صلى الله عليه و سلّم أمرهم إذا قرءوا أن يخفضوا أصواتهم لئلا يغلط بعضهم بعضا، و روى عن عبد الله بن عمر أنّه قال: «إنّ رسول الله صلى الله عليه و سلّم كان إذا قرأ

(١) رواه مسلم فى «صحيحه» (١: ٣٠٢)

كتاب الصلاة باب التشهد فى الصلاة برقم ٤٠٣)، و رواه أبو داود فى «سننه» (١: ٢٥٦ كتاب الصلاة باب التشهد برقم ٩٧٤). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٤٠ سورة السجدة سجّد ففسجد معه حتى لا يجد أحدا مكانا لجبهته» (١)، و روى عنه أيضا أنّه قال: «كنا نقرأ عند رسول الله صلى الله عليه و سلّم السجدة ففسجد حتى يزحم بعضنا بعضا»، و هذا من أوضح الأدلّة على أنّه صلى الله عليه و سلّم كان يلقى القرآن إلقاء شائعا ذائعا و يجمعهم له و يأخذهم بتعليمه و الإنصات له، و أنّ الحفظ له كانوا فى عصره خلقا كثيرا. و كان عبد الله بن مسعود يقول: «تعلّمت من فى رسول الله صلى الله عليه و سلّم سبعين سورة، و إنّ زيدا له ذؤابة/ يلعب مع الغلمان» (٢)، و قال معاذ بن جبل: «عرضنا على رسول الله صلى الله عليه و سلّم فلم يعب على أحد منّا، و قرأت عليه قراءة سفرتها سفرا فقال: يا معاذ هكذا فاقرأ» (٣)، و كان رسول الله صلى الله عليه و سلّم يقرأ على أبى و هو أعلم بالقرآن منه و أحفظ، ليأخذ أبى نمط قراءته و سنته، و يحتذى حذوه، و قد روى هذا التّأويل عن أبى و ابن أبى. و كان رسول الله صلى الله عليه و سلّم يعرّفهم قدر القراء، و يأمرهم بتعظيمهم، و أخذ القرآن منهم، و يقول: «خذوا القرآن من أبى و عبد الله بن مسعود و حذيفة» (٤) فروى عنه صلى الله عليه أنّه قال: «خذوا القرآن من أربعة: عبد الله بن

(١) رواه البخارى فى كتاب أبواب سجود القرآن و سنتها، باب من سجّد سجود القارئ حديث ١٠٧٥، و باب ازدحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة (١: ٣٢٨ برقم ١٠٧٦)، و رواه مسلم فى كتاب المساجد و مواضع الصلاة باب سجود التلاوة حديث ١٠٣، ١٠٤، و رواه أبو داود فى «سننه» (٢: ٦٠)، و البيهقى فى «السنن» (٢: ٤٥٨)، و الحاكم فى «المستدرک» (١: ٢٢٢) و أحمد فى «المسند» (٦: ٢٣٥ برقم ٤٦٦٩). (٢) رواه أبو نعيم فى «الحلية» (١: ١٧٢ برقم ٣٧٨). (٣) لم أجده. (٤) رواه مسلم (٤: ١٩١٣ كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عبد الله بن مسعود و أمه، برقم ٢٤٦٤). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٤١ مسعود، و سالم مولى أبى حذيفة، و أبى بن كعب، و

معاذ بن جبل» (١)، ثم يحثهم على كثرة دراسته، و يأمرهم بتزيين القرآن بأصواتهم، و يحثهم على ذلك خوف الكلال و الملل، فقال صلى الله عليه و سلم: «زَيَّنُوا القرآن بأصواتكم» (٢). و روى عنه رواية مشهورة أنه قال و قد سمع قراءة أبي موسى الأشعري: «لقد أوتى هذا زممارا من مزامير آل داود» (٣). و روى عنه أنه قال لأسيد بن حضير و كان حسن الصوت بالقرآن و قد قرأ من الليل فسمع حسا جالت منه فرسه حتى خشى أن تطأ ابنه، فانصرف من صلاته إلى فرسه، و نظر فإذا مثل الظِّلَّة من السماء، فيها كالمصابيح، فأخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه و سلم فقال صلى الله عليه و سلم: «تلك الملائكة دنت لصوتك، و لو مضيت لرأيت العجائب» (٤). و كان مع ذلك يأمر بتقديم القراءة و تعظيمهم، و يعرفهم ما لهم من عظيم الثواب في تحصيله، و شدة الأمر في الإبطاء عنه و النسيان له، و يأخذ كل (١) رواه البخاري (٥):

٤١٩ كتاب فضائل القرآن، باب القراءة من أصحاب النبي، برقم (٤٩٩٩) و الترمذي في «الجامع» (٥: ٦٧٤ برقم ٣٨١٠ كتاب المناقب)، و النسائي في «سننه» كتاب فضائل القرآن، باب ذكر الأربعة الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله، برقم (٨٠٠١)، كما ورد عند النسائي في الأحاديث (٨٢٤١، ٨٢٥٩، ٨٢٨٠، ٨٢٢٩) انظره (٥، ٩، ٦٧، ٧٦، ٦٤)، و رواه أحمد في «مسنده» (برقم ٦٨٠٠، ٦٨٠٤، ٦٨٠٩، ٦٨٥٣). (٢) رواه أحمد في «مسنده» (٦: ٤٠٤ برقم ١٨٥٢٠، ١٨٧٣٤)، و أبو داود في «السنن» (٢: ٧٤ برقم ١٤٩٨)، و ابن ماجه في «السنن» (١: ٤٢٦ برقم ١٣٤٢). (٣) رواه أحمد في «مسنده» (٩: ٢٨٢، ٥١٩ برقم ٢٤١٥٢، ٢٥٣٩٨). (٤) رواه مسلم في «صحيحه» (١: ٥٤٨ كتاب صلاة المسافرين، باب نزول السكينة لقراءة القرآن برقم ٧٩٦)، و رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١: ٢٠٨ برقم ٥٦٦). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٤٢ داخل في الإسلام بقراءة القرآن و تعلّمه إياه بعد الشهادتين، و لا- يقدم على ذلك شيئا غيره، و يعرفهم قدر موقعه، و لا يدع ذلك ببلده و دار مهاجرة و سائر الآفاق و الأقطار التي افتتحها و فشا الإسلام فيها، و لا يخلّي أهل ناحية و جماعة من الأمة من معلّم القرآن و منتصب له فيهم، كما لا يخلّيهم من معلّم للإسلام و أركانه و فرائض دينهم التي لا يسعهم جهلها و التخلف عن حفظه و معرفتها، و ظهر ذلك من أمره و اشتهر لكثرة إبدائه و إعادته بالقرآن و تعظيم الشأن فيه و الحث عليه و كثرة تلاوته بقوله على أهل المواسم و المحافل في أيام الحج و غيرها، و الإذاعة له في أندية قريش و مجالسهم، و ذكر أصحابه و رسله و الداعين إليه للقرآن، و أخذهم الناس بتعليمه و تحفظه حتى صار كثير من قريش و من اليهود و النصارى يحفظون كثيرا منه كما يحفظ المسلمون، و يعرفون ما يتلى عليهم منه كما يعرفه الناظر في المصحف من المسلمين و الذي كثر طرقه لسمعه و إن لم يحط حفظا به. و لم يكن هذا أمرا خافيا و لا مكتوما، فروى الناس رواية ظاهرة أنّ نفر من الأنصار الذين منهم النقباء و الأفاضل لما لقوا رسول الله صلى الله عليه في الموسم فأجابوه إلى الإسلام و لم يرجعوا إلى المدينة حتى حفظوا في وقتهم صدرا من القرآن و كتبوه و رجعوا به إلى المدينة، فلما كان من قابل كانت العقبة الأولى، و نشأ الإسلام في المدينة، فأرسلت الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه يطلبون رجلا- يقرئهم القرآن و يفقههم في الدين، فوجه إليهم مصعب بن عمير (١)، و كانوا يسمّونه المقرئ، و ما زال مقيما عندهم (١) ابن هاشم بن عبد مناف

العبدري، أحد السابقين إلى الإسلام، يكتى أبا عبد الله، أسلم قديما، شهد بدرا ثم أحدا و معه اللواء فاستشهد فيها، أول من علّم القرآن الكريم بالمدينة المنورة بعد بيعة العقبة. «الإصابة» (٦: ٩٨). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٤٣ و يقرئهم القرآن إلى أن انتشر الإسلام بالمدينة و استعلى، و كانت العقبة الثانية، و ذكر أنّ مصعب بن عمير عاد إلى النبي رسول الله صلى الله عليه في بعض تلك الأيام إلى مكة ثم عاد إلى المدينة و هاجر ابن أم مكتوم (١) معه، أو بعده، و كان مصعب و ابن أم مكتوم يقرآن القرآن بالمدينة إلى توافي أصحاب رسول الله صلى الله عليه إلى المدينة مهاجرين إليها (٢). و لما افتتح رسول الله صلى الله عليه مكة خلف بها معاذ بن جبل يعلم الناس القرآن، و يفقههم في الدين، و قال عبادة بن الصامت (٣): «كان رسول الله صلى الله عليه إذا قدم عليه الرجل مهاجرا دفعه إلى رجل منا يعلمه القرآن، قال: فدفع إليّ رسول الله صلى الله عليه رجلا- و كان معي في البيت أعشيه عشاء البيت و أقرئه القرآن» (٤)، و قال عبادة أيضا: «علّمت رجلا من أهل الصيفة القرآن و الكتابة» (٥). و كان المسلمون بأرض الحبشة لما هاجروا إليها

يتدارسون القرآن و يحاجون به مخالفينهم، و يستظهرون به على الطاعن في دينهم، و ذكروا أنه لما أنزلت: قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ [آل عمران: ٦٤] مع آيات أنزلها الله تعالى في محاجة أهل الكتاب كتب بهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (١) هو عبد الله بن أم مكتوم، الأعمى

القرشي العامري، كان قديم الإسلام و هاجر إلى المدينة، و قيل اسمه عمرو، مات في آخر خلافة عمر. «الاستيعاب» (٣: ١١٩)، «الإصابة» (٤: ٩٩٤). (٢) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤: ٢٠٦)، (٣: ١١٧). (٣) ابن قيس الأنصاري الخزرجي، أبو الوليد المدني، أحد النقباء، بدرى مشهور، مات بالرملة سنة أربع و ثلاثين و له ثنتان و سبعون سنة. «تقريب التهذيب» (١: ٤٧٠). (٤) انظر تخريجه في «نصب الرأية» للزيلعي (٤: ١٣٧)، بالفاظ قريبة. (٥) رواه أبو داود في «السنن» (٣: ٢٦٤). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٤٤ الله عليه إلى جعفر ابن أبي طالب عليه السلام و أمره أن يحاج بهن النصارى فيما كان يحاجهم به من القرآن. و لما قدم وفد الحبشة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و هو بمكة و دعاهم إلى الإسلام و احتج عليهم و أوضح لهم، فأسلموا و حسن إسلامهم، و أقاموا عنده ثلاثا، فيقال إنهم أخذوا عنه في تلك الأيام قرآنا كثيرا و رجعوا به إلى بلادهم. و لما جاء وفد ثقيف كان منهم عثمان بن أبي العاص «١»، فجعل يستقرئ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القرآن و يتعلم منه و يختلف إليه فيه، حتى أعجب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما رأى من حرصه على تعلم القرآن فأمره على قومه، و كان من أحدثهم سنا. و روى عبد الله بن مسعود قال: «جاء معاذ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه فقال: يا رسول الله أقرئني، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يا عبد الله أقرئه، قال: فأقرأته ما كان معي، ثم اختلفت أنا و هو إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه فقرأت و معاذ و صار معلما من المعلمين على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. و لما هاجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى المدينة لقيه بريدة ابن الحصيب «٢» في بعض الطريق، فعرض عليه الإسلام فأسلم، و علمه من وقته صدرا من سورة مريم، ثم قدم بريدة بعد ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال له رسول الله: ما معك من القرآن يا بريدة؟ فقال: يا رسول الله علمتني (١) الثقفى الطائفى، أبو عبد الله،

صحابى شهير، استعمله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الطائف، و مات في خلافة معاوية بالبصرة. «التقريب» (١: ٦٦٠). (٢) هو بريدة بن الحصيب بضم الحاء المهملة و فتح الصاد، الأسلمى، شهد خيبر، و روى عنه ابنه عبد الله و سليمان و الشعبى، و توفي سنة ٦٢، و هو آخر من توفي من الصحابة بخراسان. «الكاشف» (١: ٩٩). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٤٥ بالغيم ليلة لقيتك صدرا من السورة التى يذكر فيها مريم، فأقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أبى بن كعب، فقال: «يا أبى أكملها له»، ثم قال: «يا بريدة تعلم سورة الكهف معها، فإنها تكون لصاحبها نورا يوم القيامة»، و كان بريدة/ يقرئ قومه، و استعمله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على صدقاتهم. و قد عرفت حال الصحابة فى حسن طاعة النبى صلى الله عليه وآله وسلم عليه و الانقياد له و إثارة نصرته و الانتهاء إلى أوامره، و أنهم قتلوا الآباء و الأبناء فى طاعته، فكيف يجوز مع ذلك أن يهملوا القرآن و يحتقروا شأنه و هم يرون و يسمعون من تعظيم النبى صلى الله عليه وآله وسلم عليه و حثهم على تعليمه، و أخذهم بدرسه و إقرائه بالشهادتين، و جعله تالى ما يدعو إليه من فرض التوحيد؟! و لقد ظهر من حرصهم و شدة عنايتهم لحفظ القرآن و دراسته، و القيام به فى آناء الليل و آخر النهار ما و رمت معه أقدامهم، و اصفرت ألوانهم، و عرفت به سيماهم من أثر السجود و الركوع، حتى هم خلق كثير منهم بالتبطل و الرهبانية و الإخلاد و الاجتهاد إلى العبادة فقط، و قطع الحرث و النسل حتى أنكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه و نهاهم عنه، حتى ظهر عن سعد بن مالك أنه قال: «لقد رد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عثمان بن مضعون «١» التبتل «٢»، و لــــو رخص فىــــه لاختصــــينا «٣».

(١) ابن حبيب بن وهب الجمحي،

أسلم بعد ثلاثة عشر رجلا، و هاجر إلى الحبشة هو و ابن السائب، توفي بعد شهوده بدرا فى السنة الثانية من الهجرة، و هو أول من مات بالمدينة من المهاجرين. «الإصابة» (٤: ٣٨١). (٢) التبتل هنا المراد منه الانقطاع للعبادة و ترك شواغل الدنيا و عدم الزواج حتى لا ينشغل بالزوجة و الأولاد عن العبادة، و هو أمر منهى عنه فى الشرع الحنيف. (٣) رواه النسائي فى «السنن الكبرى» (٣: ٢٦٣) كتاب



النكاح، باب النهى عن التبتل برقم ٥٢٢٣). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٤٦ و لقد كثرت قراءة رسول الله صلى الله عليه و الصحابة للقرآن و إقراؤهم إياه و تدارسه بينهم و مواظبتهم عليه و كثرة دعائهم الناس إليه حتى حفظ كثيرا منه البوادى و الوفود و الأعراب، فضلا عن المهاجرين و الأنصار، فروى عن عمرو بن سلمة «١» قال: «كنا على حاضر فكان الركبان يمشون بنا راجعين من عند رسول الله صلى الله عليه، فأدونا منهم فأسمع حتى حفظت قرآنا كثيرا» «٢»، و هذا لا يكون إلا مع كثرة الراجعين بالقرآن من عنده، و انطلاق ألسنتهم به، و لصقه بقلوبهم، و حرصهم على معاودته و دراسته. و فى رواية أخرى عن عمرو بن سلمة قال: «كان ركبان يأتوننا من قبل رسول الله صلى الله عليه فيستقرئهم فيخبروننا أن رسول الله صلى الله عليه قال: «لِيُؤْمَكُم أَكْثَرُكُمْ قَرَأَنَا» فكنت أؤمهم و كنت من أحدثهم سنا، و كنت من أكثرهم قرآنا» «٣»، و هذا يدل على حفظ الوفود له و شهرة إمرة القرآن فيهم، و كثرة/ الحافظين له منهم، و لقد حفظوه من رسول الله صلى الله عليه و سلم و حفظ كثيرا منه النساء و الصبيان، لظهور أمره و تعاظم قدره و كثرة حث الرسول عليه السلام و حظه على تعليمه. قالت عائشة رضوان الله عليها فى قصة الإفك لما قصتها و ذكرت لها لما نزلت به من القرآن فى الوقت الذى أجابته فيه رسول الله صلى الله عليه و سلم على السؤال عليه عليه السلام: (١) هو عمرو بن سلمة الجرمى، أم

قومه زمن النبى صلى الله عليه و سلم، لم يصح له سماع و لا رواية عن النبى صلى الله عليه و سلم، و روى أنه وفد مع أبيه و به قال ابن حبان و أبو نعيم، و هو ما يقتضى صحبته. «الكاشف» (٢: ٢٨٥). (٢) رواه البخارى فى «صحيحه» (٥: ١٠٤ كتاب المغازى برقم ٤٣٠٢). (٣) رواه الإمام أحمد فى «مسنده» (٥: ٣٨٦ برقم ١٥٩٠٢)، (٧: ٢٩٤، ٣٧٣، ١٥٩٠٢، ٢٠٣٥٥، ٢٠٧١٢، ٥: ٣٨٦، ٧: ٢٩٤، ٧: ٣٧٣). و رواه أبو داود فى سننه حديث ٥٨٥، (١: ١٦٠) كتاب الصلاة. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٤٧ «و كنت جارية حديثه السن لا أقرأ كثيرا من القرآن» «١»، فدلّت بذلك على أنها قد كانت تقرأ منه و أنّ كبار النساء آنذاك كنّ يحفظن كثيرا من القرآن، و أنّ الحدائث منعتها من مشاكلتهن فى ذلك. و جاءت الأخبار بأنه قد كان إذ ذاك نساء كنّ يحرصن على قراءة القرآن و جمعه و حفظه، و أنّ أخت «٢» عمر بن الخطاب رضوان الله عليها كانت تقارئ زوجها سورة طه، و أنّ عمر عليه السلام دخل عليها فجأة فسمعها يقرآن، و سأل عن ذلك، و كان ما سمعه و استعاده سبب إسلامه «٣». و روى الوليد بن عبد الله بن جميع «٤»: مما حدّثنى جدّتى أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث الأنصارى «٥»، و كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يسميها الشهيذة، و كانت قد جمعت القرآن، و روى أن رسول الله صلى الله عليه و سلم كان يزورها و يقول: «انطلقوا بنا نزور الشهيذة»، و أقرّ أن يؤذّن لها، و أن يؤذّن فى أهل دارها فى الفرائض «٦». (١) قول السيدة عائشة رضى الله عنها

ورد فى قصة الإفك، و هى مروية فى كتب الصحاح، انظر: «صحيح البخارى» (٢: ٩٤٥)، و «صحيح مسلم» (٤: ٢٣٥). (٢) اسمها فاطمة، أسلمت قديما مع زوجها سعيد بن عمرو بن نفيل القرشى. «الإصابة» (٨: ٢٧١). (٣) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (١: ٢٦٧) باب إسلام عمر رضى الله عنه، «سيرة ابن هشام» (١: ٤٣١) قصة إسلام عمر بن الخطاب. (٤) هو ابن جميع بالتصغير، عن أبى الطفيل و أبى سلمة، ثقة، قال عنه أبو حاتم: صالح الحديث. «الكاشف» (٣: ٢١٠). (٥) أنصارية صحابية، كانت تؤمّ أهل دارها، و ماتت فى خلافة عمر، قتلها خدمها، و كان النبى يسميها الشهيذة. «التقريب» (٢: ٦٧٤). (٦) رواه أبو داود (١: ١٦١) فى كتاب الصلاة باب إمارة النساء برقم ٥٩١)، و رواه أحمد فى «مسنده» (١٠: ٣٦٢ برقم ٢٧٣٥١). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٤٨ و كانت أمّ الدرداء «١» من المشهورات بحفظ القرآن و أخذ نفسها بدرسه و القيام بإعرابه، و روى يونس بن ميسرة الجيلاني عن أمّ الدرداء قالت: «إنى لأحبّ أن أقرأه كما أنزل» و كانت أمّ عامر الأشمليّة ممّن تقرأ القرآن و يكتب لها، و جاءت بما كانت تحفظه إلى زيد بن ثابت أيام جمع أبى بكر القرآن مكتوبا لها بخط أبى بن كعب. و روى داود بن الحصين «٢» عن أبيه «٣» عن أبى سفيان «٤» مولى ابن أبى أحمد «٥» قال: «سمعت أمّ عامر «٦» تقول: «قرأت قبل أن يقدم رسول الله صلى الله عليه علينا من مكة/ إحدى و عشرين سورة»، ثم عدّتها فى الرواية عنها، منها من الطوال و منها من المفصل، و من الطوال يوسف، و طه، و مريم، و من الحواميم. فترى أنه كم يجب على هذا أن يكون



حفظ القرآن و كثيرا منه عند انتشار الإسلام و ظهوره في الآفاق، و كثرة أهل العلم و الشدة فيهم و سماع أزواج (١) هي زوج أبي الدرداء، اسمها

هزيمة، و هي الصغرى، و الكبرى اسمها خيرة، و الصغرى ثقة فقيهة من الثالثة، ماتت سنة إحدى و ثمانين. «التقريب» (٢: ٦٦٧). (٢) الأموى مولاها، أبو سليمان المدني، ثقة من السادسة، مات سنة خمس و ثلاثين. «التقريب» (١: ٢٧٨). (٣) قال الذهبي: مولى آل عثمان، ضعف. «الكاشف» (١: ١٧٦). (٤) اسمه قرمان، و قيل وهب، من رجال البخارى، مدنى، و كان له انقطاع إلى ابن أبي أحمد فنسب إلى ولائهم. «التعديل و التجريح» للباغى (٣: ١٢٧٥). (٥) اسمه عبد الله بن أبي أحمد بن جحش الأسدى، ولد في حياة النبي صلى الله عليه و سلم، تابعي ثقة. «تقريب التهذيب» (١: ٢٩٥). (٦) اسمها أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية، إحدى نساء بني عبد الأشهل، من المبايعات، تكنى أم سلمة و أم عامر، مدنية، كانت من ذوات العقل و الدين. «الاستيعاب» (٨: ١٧٨٨). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٤٩ الرسول عليه السلام كحفصة و أم سلمة و عائشة عند ترادف نزول الوحي به و تلاوته في بيوتهن، و أخذه من منازلهن، و حضور من يحضر من النساء عندهن، و يقرأ عليهن و يحتجن إلى تدريسهن، و يأمرهن الرسول صلى الله عليه بتعليمهن. و كان الرسول صلى الله عليه يأخذ الصحابة بتعليم الولائد و الأطفال و الأخذ لهم به، حتى روى سعيد بن جبيرة عن عبد الله بن عباس أنه قال: «جمعت المحكم على عهد رسول الله صلى الله عليه»، يعنى المفصل و كانت سنة إذ ذاك ثلاث عشرة سنة أو دونها. و قد تحفظ أيضا زيد بن ثابت شيئا كثيرا في حال صغر سنه، فروى ابن أبي الزناد (١) عن أبيه أبي الزناد (٢) عن خارجة (٣) بن زيد بن ثابت أنه أخبره أنه قدم على رسول الله صلى الله عليه المدينة، قال زيد: فذهب بي إلى رسول الله صلى الله عليه ليعجب بي، فقالوا: يا رسول الله هذا غلام من بني النجار معه مما أنزل الله عليك سبع عشرة سورة، قال: فأعجب رسول الله صلى الله عليه، و قال لى النبي صلى الله عليه: «يا زيد، تعلم كتاب يهود، فإنى و الله ما آمن يهود على كتابى»، قال: فتعلمت له كتابهم، فما مرت بي (١) هو عبد الرحمن بن أبي الزناد،

صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد و كان فقيها من السابعة مات سنة أربع و سبعين و مائة و له أربع و سبعون سنة. «التقريب» (١: ٥٦٩). (٢) هو عبد الله بن ذكوان القرشى، أبو عبد الرحمن المدني، ثقة فقيه من الخامسة مات سنة ثلاثين و مائة و قيل بعدها. «التقريب» (١: ٤٩٠). (٣) الأنصارى، أبو زيد المدني، ثقة فقيه من الثالثة مات سنة مائة و قيل قبلها. «التقريب» (١: ٢٥٤). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٥٠ خمسة عشر حتى حذفته، و كنت أقرأ كتبهم إذا كتبوا إليه، و أجيب عنه إذا كتب، و ذكر أنه كانت سنة إذ ذاك إحدى عشرة سنة (١). و أن زيد بن ثابت قال: «كانت وقعة بعث و أنا ابن ست سنين، و كانت قبل هجرة رسول الله صلى الله عليه لخمس سنين، فقدم رسول الله صلى الله عليه المدينة و أنا ابن إحدى عشرة سنة، فلم أجز في بدر و لا أحد، و أجزت في الخندق». و كان رسول الله صلى الله عليه مع أمره للصحابة/ بتعليم القرآن و الانتصار له و تأكيد الوصية بذلك ينهاهم عن أخذ رفا أو أجره عليه، إعظاما له، و حثا على طلب القرية و المثوبة به، فروى أن رجلا قدم و أبى يقرئ فى مسجد رسول الله صلى الله عليه، فجعل يختلف إليه يعلمه، فأعجبت أيتا قوس كانت مع الرجل، فسأله أن يبيعه إياها، فوهبها له الرجل، ثم سأل رسول الله صلى الله عليه عن ذلك فنهاه عن قبولها، و ذكر فى بعض الأخبار أنه قال: «قوس من نار» (٢). و ذكر أن هذا الرجل كان الطفيل بن عمرو الدوسى (٣)، قال بعض الرواة: إن المقرئ كان زيد بن ثابت، و قال آخرون: كان عبادة بن الصامت، و قال آخرون: أبى بن كعب، مع اتفاقهم على تصحيح هذه القصة و ثبوت الرواية (١) رواه الإمام

أحمد فى «مسنده» (٨: ١٤٦ برقم ٢١٦٧٤). (٢) رواه ابن ماجه فى «سننه» (٢: ٧٣٠ كتاب التجارات، باب الأجر على تعليم القرآن، برقم ٢١٥٨، ٢١٥٧). (٣) هو ابن طريف ابن العاص بن ثعلبة الدوسى، نسبة إلى قبيلة دوس، أسلم بمكة، و قصة إسلامه مشهورة، استشهد يوم اليمامة «الاستيعاب» (٢: ٣١٠)، «الإصابة» (٣: ٤٢٣). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٥١ و لقد كثر حفاظ القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه و انتشروا و عرفوا به حتى كانوا يدعون أهل القرآن و قرأ القرآن و القراء من الصحابة، و ينادون به فى المغازى و عند

المعترك و شدة الحاجة إلى الجهاد و الإذكار بالآخرة، و يتنادون بأصحاب سورة البقرة، هذا مع العلم بأن طالب القرآن منهم لم يكن يبدأ بتحفظ البقرة و أمثالها و إن كان منهم الشاذ النادر ممن يفعل ذلك، و إنما كانوا يبدءون بالمفصل و ما خفّ و سهل حفظه على النفس، و إنما كان يتعرّض لحفظ البقرة و أخواتها من الطّوال من قد حفظ سائر ما أنزل و لم يبق عليه منه إلا القليل، و ربما جعل البقرة آخر شيء يحفظه، هذا هو العادة و المعروف من أحوال من سبقت هجرته و طالت صحبته، و حال من ابتدأ الدخول في الإسلام و من بلغ الحلم و احتاج إلى التعليم و التدريج، ثبت بذلك أن أهل سورة البقرة إنما كانوا حفاظ القرآن، و كان يكتفى بذكر البقرة عن حفظ سائر القرآن لكونها أصعب سورة منه و أطولها. و قد روى الناس «١» أنه لما كان يوم حنين خاضت بغلة رسول الله صلى الله عليه و كانت بغلة بيضاء، فكره رسول الله صلى الله عليه أن ينهزم فاعتنق البغلة حتى مال السرج حتى كاد يقع عن بطنها، قال عبد الله: فأتيته فأدخلت يدي تحت إبطه، ثم رفعته حتى عدلت السرج، ثم قلت: «ارتفع رفعك الله»، ثم أخذت بلجام البغلة فوجهتها في وجه العدو، و نودي في الناس: يا أصحاب سورة البقرة، يا أصحاب الصّفة، فأقبلوا بالسيوف كأنها الشهب، و أخذ رسول الله صلى الله عليه قبضة من تراب فرمى بها في وجه القوم، فهزمهم الله جلّ و عزّ، و في رواية العباس مثل ذلك، و أنه قال: فرمى بالتراب و قال: (١) رواية يوم حنين و انحسار الناس

عن رسول الله صلى الله عليه و سلّم و ثباته عليه الصلاة و السلام مروية في «صحيح مسلم» (٣: ١٣٩٨ كتاب الجهاد، باب في غزوة حنين برقم ١٧٧٥). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٥٢ «شاهت الوجوه»، و أن المؤمنين و أهل القرآن توافوا بالسيوف، و أهدقوا برسول الله صلى الله عليه و حقّوا به إحداق البقر بأولادها، قال: حتى خفت على رسول الله صلى الله عليه، يعني من الرّحام حوله و شدة الدّيادة عنه. و الأغلب من حال هذه الرواية أن يكون أكثر من أهدق برسول الله صلى الله عليه هم أهل سورة البقرة، و حفاظ كتاب الله، و أهل الصّفة الذين كانوا متبتلين لعبادة ربهم، و منتصبين لقراءة القرآن و لحفظه، و أخذ أنفسهم به، و لعل سائر أهل الصّفة كانوا حفاظا لكتاب الله جلّ و عزّ على ما يوجبه و يقتضيه ظاهر حالهم، لأنهم لم يكن لهم في زمن رسول الله صلى الله عليه عمل و لا معيشة و لا حرفة غير ملازمة المسجد و الصلاة و تعلّم القرآن و التشاغل بصالح الأعمال، لا يتشاغلون بشيء سوى ذلك، و كان الناس قد عرفوهم بذلك فكانوا لأجل ما ذكرناه من أحوالهم يحنون عليهم، و يؤثرونهم على أنفسهم، و يراعون أمورهم، و يشركونهم في أقواتهم، و يرون تفضيلهم على أنفسهم، و إجارتهم عظيم الفضل بما انقطعوا إليه من التشاغل بأمر الآخرة و الانتصاب لحفظ القرآن و تدارسه و الصلاة به. و الأشبه بمن هو دون هؤلاء في الفضل و الدين و حسن البصائر، و ثاقب الأفهام، و صحة القرائح و النحائر، و سرعة الحفظ و الاقتدار على الكلام و حفظ ما قصر / و طال: أن لا يبطئوا و يتخلّفوا عن حفظ القرآن الذي هو أصل دينهم، و عماد شريعتهم، و أفضل أعمالهم، و أعظمه ثوابا عند الله تعالى، فوضع العادة يقتضي إحاطة جميع أهل الصّفة بحفظ جميع ما كان ينزل من كتاب الله تعالى، فكيف يجوز مع ما وصفناه أن يهملوا أمر القرآن، و يعرضوا عن تحفظه، و يحتقروا شأنه، و يتشاغلوا بغيره عنه، و قد سمعوا من الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٥٣ الله و من رسوله في الحثّ عليه و التفضيل لقراءته ما حكيناه من حالهم في إعظامه و إعظام أهله ما وصفناه؟! و هم مع ذلك لم يحولوا طول تلك الأيام عن صفتهم، و لا ارتدوا عن دينهم، و لا لحقهم عناء و لا فتور في طاعة ربهم، و نصره نبيهم، و حسن الإصغاء و الإنصات لما يورده عليهم، و يأخذهم بحفظه، و يأمرهم بحياطته، بل يزدادون في كل يوم بصيرة و تيقّنا و تمسّكا بطاعة الله تعالى و تثبيتا، و بذلك وصفهم الله تعالى في غير موضع من كتابه و على لسان رسوله، فمن أي ناحية يتجه عليهم الظنّ في تضييع القرآن و إهماله و الذهاب عن تأليفه و ترتيبه و استجازة تغييره و تبديله و الزيادة فيه و النقصان منه لو لا قلة الدين و الذهاب عن التحصيل؟! و لقد اتسع حفظ القرآن في الناس في زمن عمر بن الخطاب رضوان الله عليه و كثر حفاظه، و القائمون به، و التالون له، حتى إنه كان لهم في ذلك هبة و ضجة و أمر عظيم مشهور. و روى عبد الرزاق «١» عن معمر «٢» عن ابن سيرين «٣» قال «٤»: «كان أبي (١) هو الإمام الحافظ أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصّنعاني، أحد الأعلام، روى عن معمر و ابن جريح و غيرهم، و روى عنه الإمام أحمد و

ابن راهويه و الرمادى وغيرهم، صنف التصانيف، توفى سنة ٢١١هـ - من «الكاشف». (٢) هو معمر بن راشد، أبو عروة الأزدي مولا هم عالم اليمن، عنه عبد الرزاق و ابن المبارك وغيرهم، قال أحمد: لا تضم معمر إلى أحد إلا وجدته يتقدمه، قال عبد الرزاق: سمعت منه عشرة آلاف حديث. توفى فى رمضان سنة ١٥٣. «الكاشف» (٣: ١٤٥). (٣) هو محمد بن سيرين، أبو بكر، أحد الأعلام، البصرى العابد، ثقة ثبت من الثالثة، روى عن أبى هريرة و عمران، له سبعة أرواد من الليل، مات سنة ١١٠. «التقريب» (٢: ٨٥)، «الكاشف» (٣: ٤٦). (٤) خبر قيام أبى و أبى حليمه للناس فى رمضان، رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (٤: ٢٥٩). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٥٤ يقوم للناس على عهد عمر فى رمضان، فإذا تمت عشرون ليلة أنصرف إلى أهله و قام للناس أبو حليمه «١». و روى ابن عيينه «٢» عن إبراهيم بن ميسرة «٣»، عن طاوس «٤» قال: سمعت ابن عباس يقول: «دعاني عمر أتسخر عنده، أو أتغذى عنده فى شهر رمضان، فسمع عمر هيعه الناس خرجوا من المسجد، فقال لى: ما هذا؟ قلت: الناس حين خرجوا من المسجد، قال: ما بقى من الليل أحب إلى مما ذهب منه» «٥». و روى عاصم «٦» عن أبى عثمان «٧» قال «٨»: «كان لعمر ثلاثة قراء، فأمر أسرعهم قراءة بأن/ يقرأ ثلاثين آية، و أوسطهم بخمس و عشرين، و أدناهم

(١) اسمه معاذ بن الحارث القارئ، صحابى صغير، استشهد فى الحرّة، روى عنه نافع مولى ابن عمر. «الكنى و الأسماء» (١: ٢٧٢). (٢) هو سفيان بن عيينه بن أبى عمران ميمون الهلالى، أبو محمد الكوفى ثم المكى، ثقة حافظ فقيه، مات سنة ثمان و تسعين و مائة. «التقريب» (١: ٣٧١). (٣) إبراهيم بن ميسرة الطائفى، نزيل مكة، ثبت حافظ من الخامسة، مات سنة ثنتين و ثلاثين و مائة للهجرة. «التقريب» (١: ٦٧). (٤) هو طاوس بن كيسان اليماني، أبو عبد الرحمن الحميرى مولا هم الفارسى، يقال: اسمه ذكوان و طاوس لقبه، ثقة فقيه فاضل، مات سنة ست و مائة، و قيل: قبل ذلك. «التقريب» (١: ٤٤٩). (٥) رواه ابن أبى شيبة فى «المصنف» (٢: ٢٨٨) كتاب صلاة التطوع، باب فى قيام الليل). (٦) هو عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصرى، ثقة من الرابعة، مات بعد سنة أربعين. «التقريب» (١: ٢٨٥). (٧) هو عبد الرحمن بن ملّ النهدي، روى عنه قتادة و عاصم الأحول، و سمع من عمر بن الخطاب. «الكنى و الأسماء» (١: ٥٤٢). (٨) رواه ابن أبى شيبة فى «المصنف» (٢: ٢٨٤) كتاب صلاة التطوع، باب صلاة رمضان. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٥٥ بعشرين». و روى حماد بن زيد «١» عن كثير بن شظير «٢» عن الحسن «٣» أن عمر بن الخطاب رضوان الله عليه أمر أبنا أن يصلّى بالناس فى رمضان. و روى يزيد بن خصيفة «٤» عن السائب بن يزيد «٥» عن عمّه قال: «جمع عمر الناس على أبى بن كعب و تميم الدارى» «٦». و روى محمد بن سيف «٧» عن السائب بن يزيد أنه قال: «أمر عمر بن الخطاب أبى بن كعب و تميم الدارى أن يقوموا للناس، قال: فكان القارئ يقرأ بالمئين، حتى كنا نعتد على العصي من طول القيام، و ما كنا ننصرف إلا فى بزوغ الفجر» «٨».

(١) ابن درهم الأزدي الجهضمي، أبو

إسماعيل البصرى، ثقة ثبت فقيه، من كبار الثامنة، مات سنة تسع و سبعين و مائة و له إحدى و ثمانون سنة. «التقريب» (١: ٢٣٨). (٢) المازنى، أبو قرّة البصرى، صدوق يخطئ، من السادسة. «التقريب» (٢: ٣٨). (٣) هو أبو سعيد الحسن ابن أبى الحسن البصرى، من أسياد التابعين، مناقبه عظيمة، من الطبقة الثالثة. توفى سنة عشر و مائة. «معرفه القراء الكبار» (١: ٦٥). (٤) هو يزيد بن عبد الله بن خصيفة الكندى، ثقة ناسك، و قال عنه أحمد: منكر الحديث. «الكاشف» (٣: ٢٤٦). (٥) السائب بن يزيد بن سعيد من ثمامة الكندى، و يعرف بابن أخت النمر، صحابى صغير، روى الكثير، مات بالمدينة سنة ثلاث و ستين أو أربع و سبعين. و قيل: ست و ثمانون. «التقريب» (١: ٣٤٥)، «الكاشف» (١: ٢٧٣-٢٧٤). (٦) هو تميم بن أوس بن خارجة الدارى، صحابى مشهور، سكن بيت المقدس بعد قتل عثمان، قيل: مات سنة أربعين. «التقريب» (١: ١٤٣). (٧) محمد بن سيف الأزدي الحداني، أبو رجاء البصرى، ثقة من السادسة. «التقريب» (٢: ٨٥). (٨) هذه الآثار جميعها رواها ابن أبى شيبة فى «المصنف» (٢: ٢٨٤، ٢٨٥) كتاب صلاة التطوع، باب كم يصلّى فى رمضان من ركعة. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٥٦ و روى ابن جريج «١» أن أول من قام لأهل مكة فى خلافة عمر بن الخطاب زيد بن منقذ بن زيد بن جدعان «٢»، و كان من شاء قام معه، و من شاء قام لنفسه، و من شاء طاف».

(١) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل، من السادسة، مات سنة خمسين و مائة و قد جاوز السبعين. «التقريب» (١: ٦١٧). (٢) لم أجده. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٥٧

### سبب جمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس في صلاة التراويح على إمام واحد

سبب جمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس في صلاة التراويح على إمام واحد و روى مالك بن أنس عن ابن شهاب «١» عن عروة بن الزبير «٢» عن عبد الرحمن بن عبد الله القاري «٣» قال: «خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة في شهر رمضان إلى المسجد، فإذا الناس أوزاع متفرقون، يصلي الرجل لنفسه، و يصلي الرجل فيصلّي لصلاته الرّهط، فقال عمر: «إني لأرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل»، ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب، ثم خرجت بعد ليلة أخرى و الناس يصلون، فقال عمر بن الخطاب: «نعمت البدعة هذه، و التي ينامون عنها أفضل من التي يقومون» يريد آخر الليل، و كان الناس يقومون أوله» «٤».

(١) هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن

شهاب الحارث القرشي الفقيه الحافظ، من رءوس الرابعة، مات سنة خمس و عشرين و مائة، و قيل غير ذلك. «التقريب» (٢: ١٣٣).

(٢) هو ابن الزبير بن العوام الأسدي، أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه مشهور من الثالثة، مات سنة أربع و تسعين على الصحيح، و ولد في أوائل خلافة عثمان. «التقريب» (١: ٦٧١). (٣) ورد في «التقريب» باسم: عبد الرحمن بن عبد، دون إضافة في اسم أبيه، من ثقات التابعين، مات سنة ثمان و ثمانين، رأى النبي و سمع عمر و أبا طلحة، و القاري بتشديد الراء نسبة إلى قبيلة القارة من خزيمه. «التقريب» (١: ٥٨٠)، «الكاشف» (٢: ١٥٥). (٤) رواه البخاري (٢: ٦١٨ كتاب صلاة التراويح، باب فضل من قام رمضان برقم ٢٠١٠)، و رواه الإمام مالك في «الموطأ» (١: ١١٤ كتاب الصلاة في رمضان، باب ما جاء في قيام الليل). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٥٨ و ذكر أصحاب التواريخ أن عمر بن الخطاب أمر بالقيام في شهر رمضان في المدينة، و كتب إلى البلدان في سنة أربع عشرة، ثم لم يزل كذلك طول سنينه و أيام نظره إلى أن مات رضوان الله عليه، و لم يزل الأمر كذلك إلى أيام عثمان و عليّ و التلاوة تكثر، و الحفظ يتسع، و القرآن ينتشر، و الإصغاء إليه يحصل من الصغير و الكبير، و الحاضر و البادي، و القاصي و الداني، فلا يحفظ على أحد من الناس أنه قال في طول تلك الأيام: إن القرآن مبدّل و مغيّر، و مزيد فيه و منقوص منه، و مرتّب على غير سننه و وجهه الذي أنزل عليه، و لا يقدح بهذا على راع و لا رعية، و لا تابع و لا متبوع، و لا يتناكر الناس شيئاً مما يظهر بينهم منه، و لا يتحرّز متحرّز و لا يتأسّف متأسف على ضياع شيء منه، و لا يطعن طاعن، و لا يقدر قاذح على تاليه و مقرئه و كاتبه و ناسخه بتغيير شيء منه، أو الزيادة فيه، أو النقصان منه، و كل هذا يدلّ دلالة بيّنة على تكذب من ادّعى تغيير القرآن و انقطاع نقله و خفاء أمره، و قلّه حفاظه، و انصراف همم الناس و دواعيهم عن حفظه و إحرازه، و أنه لو وقع فيه تغيير أو تبديل، أو زيادة أو نقصان، أو مخالفة في الترتيب لسارع الناس إلى نقل ذلك و المذاكرة به، و التذاكر لأجله، و الإبداء و الإعادة له، و في فقد العلم بذلك دليل على بطلان ما يدّعون من هذا الباب. فإن قال قائل: هذا الفصل من الكلام و من فعل عمر و سيرته و إن كان شاهداً لكم على ما قلتم، و حجة لصحة ما اعتقدتم، فإنه من أوله إلى آخره طعن على عمر و قدح فيه، و غصّ في عمله و قدره، لأنكم جميعاً تشهدون عليه بأنه أحدث في هذا الباب سنة لم تكن على عهد رسول الله صلى الله عليه و فعل ما لم يره الرسول صواباً، و قدّم رأيه لرأى النبي صلى الله عليه، و اعتقد أنه قد استدرك من مصلحة الأمة و حسن الاحتياط لها ما ذهب على الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٥٩ الرسول علمه، و كل هذا طعن على من اعتقده في نفسه و أبدع في الدين ما لم يشرعه الله سبحانه و لم يسته رسوله، فما العذر عندكم لعمر في هذا الباب، و ما المخرج له منه؟ فيقال لمن اعترض بهذا من أغبياء الرافضة و أوغادها: ليس الأمر في هذا على ما توهمتم، بل ما وصفناه: من فضائل عمر الشريفة و سننه الرضيّة الحميدة التي رضيها المسلمون، و نور بها مساجدهم، و قوى بها هممهم و دواعيهم على طاعة ربهم، و حفظ كتابه، و

إعظام دينه، وإقامة معالمه، وكان ما صنعه/ من ذلك متبعا للرسول صلى الله عليه و حاضا على ما حث عليه و دعا إليه و رغب فيه، و ذلك أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قد كان صلى بالناس هذه الصلاة في شهر رمضان، جمعهم لها و قام بهم فيها، ثم ترك ذلك مع إشارته له و رغبته فيه خوفا من فرضه على أمته، أو خوف توهم متوهم من بعده أنها لمدامه الرسول عليها من اللوازم المفروضات، و أخبرهم بأنه إنما تركها لهذه العلة، لا لقبحها و لا لكونها بدعة في الدين، و لا لأجل أنها مفسدة للدين و المسلمين، و لا- مما يجب أن يزهّدوا فيه و يرغبوا عنه. و روى أحمد بن منصور الرمادي «١» عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضوان الله عليها قالت: «صلى رسول الله صلى الله عليه بالناس في شهر رمضان في المسجد، ثم صلى الثانية و اجتمع تلك الليلة أكثر من الأولى، فلما كانت الليلة الثالثة و الرابعة امتلأ المسجد حتى غصّ بأهله، فلم يخرج إليهم، فجعل الناس ينادونه الصلاة، فلم يخرج (\_\_\_\_\_، ١) هو الحافظ أحمد بن

منصور بن سيار، أبو بكر الرمادي، مات سنة خمس و ستين و مائتين. و الرمادي نسبة إلى بلدة رمادة. «الكاشف» (١: ٢٨ - ٢٩). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٦٠ فلما أصبح قال عمر بن الخطاب: ما زال الناس ينتظرونك يا رسول الله البارحة، قال: أما إنه لم يخف على أمرهم، و لكنني خشيت أن تكتب عليهم» «١». و روى قتيبة بن سعيد «٢» عن مالك (عن) «٣» ابن شهاب، عن عروة عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه صلى في المسجد ذات ليلة فضلى بصلاته ناس، ثم صلى من القابلة فكثر الناس، ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة، فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه، فلما أصبح قال: «قد رأيت الذي صنعت، و لم يمنعني من الخروج إليكم إلا أني خشيت أن يفرض عليكم»، و ذلك في رمضان. و قد تظاهرت الأخبار بصلاة رسول الله صلى الله عليه بهم، و إخبارهم بأنه إنما امتنع من ذلك لما ذكره، فبين بهذه الأخبار أن هذه الصلاة سنة حسنة، فإن الاجتماع لها و القيام بها فضل كثير، و سنة جميلة، و لو كان ذلك مكروها عند الله تعالى في دينه لم يفعله و إنما وقع من الرسول صلى الله عليه [٨٢] عليه/ باجتهاده: لكان خليقا بـأن جبريـل نهـاه عـن ذلـك و أخـبره أن هـذه الصـلاة (\_\_\_\_\_١) رواه البخاري في كتاب صلاة

التراويح باب فضل من قام رمضان (٢: ٦١٩ برقم ٢٠١٢)، و رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين و قصرها باب الترغيب في قيام رمضان (١: ٥٢٤ برقم ٧١٦). (٢) ابن جميل بن طريف، أبو الرجا البغلاني البلخي، ثقة ثبت، من العاشرة مات سنة أربعين و مائتين عن تسعين سنة، من العاشرة روى عن مالك و الليث بن سعيد. «الكاشف» (٢: ٣٤١)، «التقريب» (٢: ٢٧). (٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل، و الصواب ما أثبتته، حيث إن مالكا يروى عن ابن شهاب، و ليس في الرواة مالك بن شهاب. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٦١ بدعة مكروهة، و أن الاجتماع لها ليس من المصلحة، فلما عدل عن ذلك إلى القول بأنه إنما ترك ذلك مخافة أن تفرض عليهم ثبت أن هذه الصلاة و التجمع لها سنة حسنة، و أنه إنما امتنع من ذلك- مع إثارته لها- خيفة أن تفرض، فلما توفى رسول الله صلى الله عليه و انختم الوحي و انقطعت الرسالة، أمن فرض ذلك و زال الخوف منه عادت الصلاة و التجمع لها إلى ما كانت عليه من الحسن، و استحَب لكل مسلم فعل مثل ما كان رسول الله صلى الله عليه فعله- على وجه التقرب- و دعا إليه، و رغب فيه، و قد تظاهرت الأخبار عنه صلى الله عليه أنه كان يكثر الترغيب في هذه الصلاة و يحث على فعلها، و يرى الناس مجتمعين للقيام بها و أفذاذا، فيقرّ الفريقين جميعا و يستحسن ذلك من صنيعهم. و روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء «١» أن القيام كان على عهد رسول الله صلى الله عليه في رمضان يقوم النفر و الرجل كذلك، و النفر وراء الرجل، فكان عمر أول من جمع الناس على قارئ واحد، و من المحال أن يكثر هذا منهم و يتردد على عهد رسول الله صلى الله عليه و لا يرى عليه السلام اجتماعهم، و لا يسمع منه بذلك، و لو كان الاجتماع لهذه الصلاة منكرا لأنكره و زجره عنه، و رغب في سواه، و إنما ترك هو التقدم بهم لعله ما ذكره، و لعلمهم أو كثيرا منهم مجمعون لأنفسهم و يبلغه ذلك فلا ينكر عليهم، و كيف ينكر عليهم ذلك و هو يحثهم و يبعثهم على هذه الصلاة و المحافظة عليها بغاية الترغيب (\_\_\_\_\_!؟ ١) هو ابن أبي



رباح، و اسم أبي رباح: أسلم، القرشي المكي، من الموالي، ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال، من الثالثة، مات سنة أربع عشرة و مائة على المشهور. «التقريب» (١: ٦٧٥). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٦٢ و روى الزهري عن أبي سلمة «١» عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه كان يرغب في قيام شهر رمضان من غير أن يأمر بعزيمة فيه، فيقول: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» (٢: ٨٣) و روى الزهري قال: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن / و عبيد الله بن عبد الرحمن «٣» عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه». و في أمثال لهذه الرواية كلها بهذا المعنى، و قريبه من هذا اللفظ، فكيف تكون هذه الصلاة بدعة. و هذا قدر حث رسول الله صلى الله عليه عليها، و ترغيبه فيها، و قد ثبت مع ذلك أنه جمع الناس للقيام بها، ثم امتنع من ذلك للعلّة التي ذكرناها، و قد بينا أن هذه العلّة مأمونة غير مخوف وقوعها بعد وفاة النبي صلى الله عليه عليه فوجب أن يكون القيام بها و الاجتماع لها سنة حسنة جميلة مع ما في ذلك من أخذ الإمام نفسه بتجويد الحفظ و إقامة القراءة و الحذر من عيب الغلط و شدة إصغاء من خلفه و تذكّرهم و ضبطهم لما يسمعون، و تفرغ قلوبهم و أذهانهم كذلك، و انصراف همهم إلى سماعه و تأمله و تصفّحه

(١) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، أحد الأئمة، روى عن أبيه و عائشة و أبي هريرة، و عنه ابنه عمر و الزهري و غيرهم، و في موته أقوال أشهرها أنه توفي سنة أربع و تسعين للهجرة. «الكاشف» (٣: ٣٠٢). (٢) رواه البخاري (٢: ٦١٨ كتاب صلاة التراويح، باب من قام رمضان برقم ٢٠٠٩)، و رواه مسلم (١: ٥٢٣ كتاب صلاة المسافرين و قصرها برقم ٧٥٩، ٧٦٠). (٣) هو ابن رافع، و قيل غير ذلك، روى عن جابر و أبي سعيد، صحّح الإمام أحمد حديثه في بئر بضاعة. «الكاشف» (٢: ٢٠١). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٦٣ و الاتّعاظ به، فإنّ لسماعه من قارئه في المحراب من عظيم الاتّعاظ و الموقع و التدبّر من نفوس المؤمنين ما لا خفاء به، فأى بدعة في هذا و مخالفة للسنة! و هي سنة جميلة في تعظيم الدين و مصالح المسلمين و إكادة عدوهم، و إقامة معالم دينهم و تنوير مساجدهم، و الترغيب في طاعة ربهم، و التشاغل بعبادته و تعظيم كتابه، فمن ظن هذا بدعة من أغبياء الشيعة و عامتهم فلا حيلة في أمره، و من قال ذلك و ناظر عليه ممن له أدنى مسكة منهم فلا شكّ و لا شبهة علينا و لا على أحد في تلاعبه و تلاعبه، أو فرط تعصّبه و تنقّصه لعمر رضوان الله عليه و الحرص على بخسه حظّه، و تحيفه فضائله، و تطلّب العنت له و العيب عليه بما لا عيب فيه و لا نقيصه، و لا أقلّ - مع الإنصاف و ترك العناد - من سلامة عمر من هذا الفعل، كفافاً، لا - له و لا عليه، فأما الطعن عليه و الغصّ منه و من قدره لأجله فإنه إفراط في الجهل و العناد، و الله المستعان. فإن قيل: ما معنى قول النبي صلى الله عليه: «ما مني أن أخرج إليكم إلا خشية أن تكتب عليكم»؟ قيل له: معنى ذلك ظاهر، و هو إثارة التخفيف عن الأمة، و يمكن أن يكون قد أخبره الله جلّ و عزّ على لسان جبريل أنه إن خرج إليهم و واصل [٨٤] هذه الصلاة فرضت عليهم، إمّا لإرادته فرضها فقط على ما يذهب إليه، أو لأنه إن دام عليها حدث فيهم من الاعتقادات و تغيّر الحالات و الأسباب ما يقتضى أن تكون أصلح الأمور لهم كتب هذه الصلاة عليهم، و أنه إذا تركها لم يكن منهم ما يوجب كون فرضها صلاح حالهم. و يحتمل أيضاً أن يكون ظنّ أن ذلك سيفرض عليه، و أن تكون قد جرت عادته و عادة الصحابة في أعمال القرب أنهم إذا داوموا عليها على وجه الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٦٤ الاجتماع عليها و الاشتراك فيها كتب عليهم، فامتنع من ذلك على وجه إظهار التخفيف عن الأمة، و قد يمكن أيضاً أن يكون عنى بقوله: «خشية أن تكتب عليكم» أنني أخاف أن يظنّ ظانّ بعدى من خليفة و إمام أنّها واجبة في شريعتي لمدوامتي عليها فيلزمكم إيّاها و يأخذكم بها و بالقول إنها مفروضة في الدين، و ما قلناه أولاً أقرب، لأن إطلاق القول إنها تكتب و تفرض عليكم إنما يعقل منه أن يكتبها و يفرضها من له - تعالى - تعبّد خلقه و تكليفهم و امتحانهم، دون من ليس له ذلك ممن يظنّ أن الله قد فرض و كتب على خلقه ما يدعوهم هو إليه، و كل هذه الأسباب مأمونة بعده صلى الله عليه، و في إقامتها و الاجتماع عليها و لها من الفضل و الانتفاع بها ما قدّمنا وصفه، فبطل بذلك جميع ما توهموه قادحا في فضيلة عمر بهذا الباب و إضافة بدعة إليه، و أنّه شرع في الدين ما ليس منه. فإن قال قائل: جميع ما ذكرتموه من أخبار الرسول صلى الله عليه في الحثّ على حفظ القرآن و إقرائه له، الشهادة الحق، و كلمة التوحيد، و تعليمه إياه كلّ داخل في



الإسلام، و قراءته على الوفود أيام المواسم، و حفظ خلق من أهل الكفر لكثير منه، فضلا عن المسلمين بحفظ النساء و الصبيان له، و إنفاذ رسول الله صلى الله عليه خلفاءه و دعائه به إلى البلاد، و سبق الأنصار [٨٥] بحمله إلى المدينة قبل الهجرة، و حصول قراء له عندهم و منتصبين/ لإقراءه الناس قبل مهاجره و ظهور تسمية حفاظه بأنهم أهل القرآن، و أهل سورة البقرة، و وجوب توافي همم أهل الصفة على حفظه، و تشاغل سائرهم به دون غيره، و مما روى من تغليظ القول في نسيانه بعد حفظه، و شدة تفلته و عظيم المأثم في تركه، إلى غير ذلك مما أطنبتم في ذكره، يقتضى في مستقر العادة و تركيب الطبيعة و ما فطر الناس عليه أن يكون في الصحابة خلق الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٦٥ كثير من المهاجرين ثم من الأنصار قد حفظوا جميع القرآن و جمعه، و أحاطوا به حتى لم يذهب عليهم شيء منه، بل يجب أن تكون هذه حال كافة أهل العلم و الفضل و الهجرة و السابقة من الصحابة، فإذا لم يكن الأمر على هذا علم أن الحجة لم تقم بهذه الأخبار التي رويتموها، و أن الأمر في حال القرآن و تعظيم شأنه لم يكن عند القوم و لا في صدر الشريعة على ما وصفتم، و الأخبار قد تظاهرت من الجهات المختلفة بأن الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه كانوا أربعة نفر فقط أو خمسة، و هذه الأخبار هي من طرقكم و رواياتكم، و عن الرجال الذين توثقون نقلهم و تسكنون إلى أخبارهم، فروى الحكم «١» عن مقسم «٢» عن ابن عباس قال: «جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه أربعة: معاذ بن جبل، و أبي بن كعب، و مجمع بن جارية، و سالم مولى أبي حذيفة، و كان ابن مسعود قرأ على رسول الله صلى الله عليه سبعين سورة»، في أمثال لهذا الخبر كلها وردت بأن قدر عدد الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه ما ذكرناه، و هذا نقيض ما ادعيتموه. يقال لهم: جميع ما قدمناه من أحوال الصحابة و شدة تدنيهم و تمسكهم بالدين و القرآن و تحفظه و تلقنه، و الإقبال عليه، و حث الرسول عليه السلام لهم على حفظه و دراسته، و إنفاذ الدعاة به، إلى غير ذلك مما وصفناه، مما

(١) هو الحكم بن عتيبة الكندي

مولاهم، فقيه الكوفة، عابد قانت ثقة صاحب سنة، توفي سنة ١١٥ هجرية. «الكاشف». (٢) هو مقسم بن بجرة، عن ابن عباس و عائشة، و عنه الحكم و خصيف و عبد الكريم توفي سنة ١٠١ هجرية، كان يقال له: مولى ابن عباس للزومه له، قال عنه ابن حجر: صدوق و كان يرسل. «الكاشف» (٣: ١٥٢). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٦٦ قد تواترت و تظاهرت به الأخبار على المعنى و إن اختلفت في ذلك الألفاظ [٨٦] و العبارات، و علم ضرورة ثبوته، كما نعلم في الجملة تمسك/ الصحابة بالإيمان و تصديقهم الرسول و إعظامهم له و شدة نصرتهم إياه، و إن اختلفت الروايات فيما كان من أفعالهم و ألفاظهم و حالاتهم الدالة على صدق جهادهم، و شدة إثارة لهم، و عداوتهم لأهل الشرك، و ليس هذا مما لعاقل فيه شبهة و لا يجب ترك هذه الروايات المتوافية على المعنى و العلم بما عليه العادات و ما كانت عليه الصحابة بمثل الأخبار المروية في أنه لم يجمع القرآن من الصحابة إلا أربعة نفر، بل يجب أن يعتقد فيه أحد أمرين: الضعف و الوهاء، و السهو و الإغفال لما هي عليه من اختلاف المتون و الألفاظ، و زيادة عدد الحفاظ في بعض الأخبار و نقصانهم في بعضها، و الشك في حفظ آخرين، و تنافي ما جاءت به أو تصحيحها و تخريجها و تأويلها على وجه صحيح يمكن معه الجمع بينها و بين ما قدمناه، و اعتقاد حفظ هؤلاء نفر و حفظ خلق معهم من المهاجرين و الأنصار، هذا ما لا بد منه. و أول ما نقول في هذا أن الأخبار المروية في حفظ هؤلاء نفر قد وردت من جهة الآحاد ورودا مختلفا متفاوتا يدل على الاضطراب و قلة الضبط و ضعف المخرج و النقل، و ذلك أنه روى عن عبد الله بن عباس ما حكيناه عنهم،/ و روى أيضا عبد الله بن إدريس «١» عن شعبة عن قتادة «٢» قال (

(١) ابن زيد بن عبد

الرحمن، الإمام الحافظ المقرئ، القدوة شيخ الإسلام، أبو محمد الأودي، ولد سنة عشرين و مائة، و توفي سنة ١٩٢ هجرية. «سير أعلام النبلاء» (٩: ٤٢). (٢) قتادة بن دعامة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت مات سنة بضع عشرة و مائة، رأس الطبقة الرابعة. «التقريب» (٢: ٢٦). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٦٧ سمعت أنسا يقول: «قرأ معاذ و أبي و زيد و أبو زيد، قال: قلت: من أبو زيد؟ قال: أحد عمومتي» يعنى: على عهد رسول الله صلى الله عليه. و روى مسلم بن إبراهيم «١» عن قرّة «٢» قال: حدّثنا قتادة قال: «قرأ القرآن

على عهد رسول الله صلى الله عليه أبي بن كعب و زيد بن ثابت و معاذ بن جبل و أبو زيد، قال: قلت: من أبو زيد؟ قال: من عمومته أنس» (٣)، و لم يخبر قتادة في هذين الخبرين و لا عبد الله بن العباس بذلك عن رسول الله صلى الله عليه، و لا عن النفر الأربعة بلفظ ينفي حفظ غيرهم للقرآن، و إنما قالوا- ذلك من جهة غالب الظن و الرأي، أو على وجه ما يذكره من التأويل، و كذلك كل رواية وردت في ذلك ليست عن الرسول و لا- بلفظ عن قوم يحج خبرهم يقتضى / أن لا حافظ للقرآن سوى من ذكره الرواة. [٨٧] و روى غير واحد في غير خبر عن محمد بن سيرين في ذلك روايات مختلفة، فمنها أنه قال في بعض: «جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه أبي بن كعب و زيد بن ثابت و عثمان بن عفان و تميم الدارى»، و فى (١) الأزدى الفراهيدى، أبو عمرو

البصرى، ثقة مأمون مكثّر، من صغار التاسعة، مات سنة اثنتين و عشرين و مائتين، من شيوخ أبي داود. «التقريب» (٢: ١٧٧). (٢) هو قره بن خالد السدوسى، روى عنه القطان و مسلم، ثقة ثبت مات سنة ١٥٤ هـ. «الكاشف» (٢: ٣٤٤). (٣) رواه البخارى فى «صحيحه» (٤: ٦٠٣) كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب زيد بن ثابت برقم (٣٨١٠)، و رواه مسلم فى «صحيحه» (٤: ١٩٠٤) كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي بن كعب و جماعة من الأنصار برقم (٢٤٦٥)، و رواه الترمذى فى «جامعه» (٥: ٦٦٦) كتاب المناقب، باب مناقب معاذ بن جبل و أبي بن كعب و زيد بن ثابت برقم (٣٧٩٤). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٦٨ رواية أخرى عنه أنه قال: «كان أصحابنا لا يختلفون أن رسول الله صلى الله عليه مات و لم يجمع القرآن من الصحابة إلا أربعة كلهم من الأنصار: معاذ بن جبل و أبي بن كعب و زيد بن ثابت و أبو زيد»، و روى الواقدي (١) قال: حدثنى معمر و جماعة عن أيوب (٢) عن محمد بن سيرين قال: «لم يختلفوا فى أربعة جمعوا القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه، و اختلفوا فى رجلين، قال: «جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه أبي و معاذ بن جبل و زيد بن ثابت و أبو زيد الأنصارى، و اختلفوا فى رجلين: عثمان بن عفان و تميم الدارى»، و قال بعضهم: «عثمان بن عفان و أبو الدرداء». و روى سعد بن إسحاق (٣) عن أبي بن كعب القرظى قال: «جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه خمسة من الأنصار: أبي بن كعب و أبو أيوب و عبادة بن الصامت و معاذ بن جبل و أبو الدرداء». و روى أيضا ربيعة بن عثمان (٤) عن أبي بن كعب القرظى قال: «على و ابــــن مســــعود و عثمان جمعوا» (١) هو محمد بن عمرو بن واقد

الأسلمى الواقدي المدنى القاضى، نزيل بغداد، قال فى «التقريب»: متروك مع سعة علمه، مات سنة سبع و مائتين و له ثمانون سنة. «التقريب» (٢: ١١٧). (٢) هو أيوب بن أبي تميم، كيسان السخيتانى، أبو بكر البصرى، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء و العبادة من الخامسة، مات سنة إحدى و ثلاثين و مائة و له خمس و ستون سنة. «التقريب» (١: ١١٦). (٣) ابن كعب بن عجرة البلوى المدنى، حليف الأنصار، ثقة من الخامسة، مات بعد الأربعين و مائة للهجرة. «التقريب» (١: ٣٤٢). (٤) هو ربيعة بن عثمان بن ربيعة التميمى المدنى، روى عن نافع و زيد بن أسلم، ليس بذاك كما قال أبو زرعة، مع أن ابن حبان ذكره فى الثقات. توفى سنة أربع و خمسين و مائة. «الكاشف» (١: ٢٣٨). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٦٩ القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه و روى عن سليمان بن يسار (١) قال: «كان عثمان بن عفان قد جمع القرآن من المهاجرين على عهد رسول الله صلى الله عليه فقلت: غيره؟ قال: «لا أعلمه». و روى الأصبع بن أبي منصور (٢) عن زيد بن أسلم (٣) أن عثمان بن عفان جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه و روى الثورى (٤) عن إسماعيل (٥) عن الشعبي (٦) قال: «جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه خمسة من الأنصار: معاذ بن جبل، و أبي بن كعب، و زيد بن ثابت، و أبو زيد، و أبو الدرداء». و روى عاصم (٧) عن الشعبي أنه قال: «سته بعد» (١) الهلالى المدنى مولى ميمونة و

قيل أم سلمة، ثقة فاضل، أحد الفقهاء السبعة من كبار الثالثة مات بعد المائة و قيل قبلها. «التقريب» (١: ٣٩٣). (٢) هو إصبع بن زيد الواسطى، المصاحفى، نسبة إلى كتابة المصاحف، عن القاسم بن أبي أيوب و عدة، صدوق، توفى سنة ١٥٧ هـ. «الكاشف» (١: ٨٤).

(٣) العدوى، مولى عمر، أبو عبد الله أو أبو أسامة، مدني ثقة من الثالثة، كان يرسل، توفي سنة ست و ثلاثين و مائة. «التقريب» (٢: ١٣٣). (٤) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رءوس السابعة، مات سنة إحدى و ستين و مائة. «التقريب» (١: ٣٧١). (٥) هو إسماعيل بن سلمان الكوفي الأزرق، روى عن أنس و الشعبي، قال الذهبي: ضعيف. «الكاشف» (١: ٧٣). (٦) عامر بن شراحيل أبو عمرو الشعبي، أحد الأعلام، ولد زمن عمر، و سمع عليا و أبا هريرة و المغيرة، قال: أدركت خمسمائة من الصحابة، فقيه فاضل من الثالثة، مات سنة ثلاث و مائة. «الكاشف» (٢: ٤٩). (٧) هو عاصم بن سليمان، أبو عبد الرحمن البصري الأحول الحافظ، ثقة توفي سنة ١٤٢ هـ. «الكاشف» (٢: ٤٤). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٧٠ [٨٨] هؤلاء قال: «و نسيت السادس»./ و روى ابن أبي ذئب «١» عن سعيد بن خالد «٢» عن ابن مسعود أنه جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه، و روى صالح بن محمد بن زائدة «٣» عن مكحول «٤»: قال أبو الدرداء: «ممن جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه أبي بن كعب، و معاذ، و زيد، و أبو الدرداء، و سعد بن عبيد «٥»، و لم يقرأه أحد من الخلفاء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه إلا- عثمان بن عفان، و قرأه مجمع بن جارية «٦» إلا- سورة أو سورتين». و روى ابن عيينة عن زكريا «٧» عن الشعبي قال: «لم يقرأ القرآن على رسول الله صلى الله عليه إلا- ستة، كلهم من الأنصار: معاذ بن جبل، و أبي بن

الحارث أبي ذئب القرشي، أبو الحارث المدني، ثقة فقيه فاضل، من السابعة، مات سنة ثمان و خمسين و مائة. «التقريب» (٢: ١٠٥). (٢) هو سعيد بن خالد القارظي المدني، عن ربيعة بن عباد و ابن المسيب، و عنه ابن أبي ذئب و ابن إسحاق و كثير من العلماء. «الكاشف» (١: ٢٨٤). (٣) هو صالح بن محمد بن زائدة، أبو واقد الليثي، روى عن أنس و ابن المسيب، أورده البخاري في فصل من مات من الأربعين إلى الخمسين و مائة. «الكاشف» (٢: ٢١). (٤) مكحول الشامي، أبو عبد الله، ثقة فقيه كثير الإرسال، مشهور من الخامسة، مات سنة بضع عشرة و مائة. «التقريب» (٢: ٢١١). (٥) الزهري، مولى ابن زهر روى عن عمر و علي، و روى عن الزهري سعيد بن خالد، توفي سنة ثمان و تسعين، يكنى أبا عبيد، من الثانية، يقال إن له إدراكا للنبي صلى الله عليه و سلم، و هذا ما يؤكده الخبر المروى عن الشعبي. «التقريب» (١: ٣٤٥)، «الكاشف» (١: ٢٧٩). (٦) مجمع بن جارية الأنصاري، أحد من جمع القرآن إلا يسيرا، قال الشعبي: كان بقي عليه سورتان حين قبض النبي صلى الله عليه و سلم، توفي زمن معاوية بن أبي سفيان. «الكاشف» (٣: ١٠٧). (٧) هو زكريا بن أبي زائدة الهمداني الوادعي الحافظ، روى عن الشعبي و سماك بن حرب، ثقة يدلس عن شيخه الشعبي، توفي سنة ١٤٩ هـ. «الكاشف» (١: ٢٥٢). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٧١ كعب، و زيد بن ثابت، و أبو الدرداء، و سعد بن عبيد، و بقي على مجمع بن جارية سورة أو سورتين»، و روى موسى بن عقبة «١» عن شيخ من ولد عبادة ابن الصامت، عن عبادة بن الصامت قال: «جمع القرآن أبي بن كعب، و عبادة بن الصامت، و معاذ بن جبل، و زيد بن ثابت، و أبو الدرداء، و عثمان بن عفان». و أكثر هذه الروايات مختلفة متفاوتة مضطربة على ما نراها من الزيادة و النقصان، عن الرجال و عن الرجل الواحد أيضا، و ليس فيهم أحد أخبر بذلك عن رسول الله صلى الله عليه و لا عن أحد الصحابة أو جماعة منهم بلفظ يقتضي لا محالة نفى حافظ القرآن غير من ذكره، و قد يجوز إن صحّت الأخبار عن هؤلاء القوم أن يكون ذلك إخبارا عن تقديرهم و غالب رأيهم و اجتهدهم، و أ يكون معناها ما سنذكره فيما بعد، و إذا أحصى عدد من ذكر في هذه الأخبار من الحفاظ على عهد رسول الله صلى الله عليه كانوا نحو خمسة عشر رجلا، لأنه قد ذكر منهم: أبي، و معاذ، و سالم، و زيد بن ثابت، و عبد الله بن مسعود، و أبو زيد، و مجمع، و أبو الدرداء، و سعد بن عبيد، و تميم الداري، و أبو أيوب الأنصاري، و عبادة بن الصامت، و علي [٨٩] بن أبي طالب، و عثمان بن عفان، و هؤلاء أربعة عشر رجلا من المهاجرين و الأنصار، و المعترض علينا بهذه الأخبار و بهذا الضرب من المطالبة و السؤال أراد أن يجعل الحفاظ على عهد رسول الله صلى الله عليه أربعة نفر فقط، و الأخبار التي حاول التعلّق بها توجب أن الحفاظ أضعاف ما قاله.

(١) هو موسى بن عقبة بن أبي عياش

الأسدي، مولى آل الزبير، ثقة فقيه من الخامسة، مات سنة إحدى وأربعين و مائة. «التقريب» (٢: ٢٢٦). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٧٢ فهذه جملة تدل على اختلاف الروايات واضطرابها في هذا الباب، وأنه لا يجوز أن يترك ما قدّمنا ذكره من الأخبار المستفيضة عن الصحابة وما عليه تركيب الطباع والعادة لأجل هذه الروايات، فإما أن تكون مدخولة أو منصرفة إلى ما سنده من التأويل، على أنه قد روى جماعة عن عبد الله بن عمرو بن العاص «١» أنه كان ممن جمع أيضا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما يوجب أن يكون أبوه عمرو بن العاص «٢» ممن جمعه أيضا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وروى أيضا ما يوجب أن يكون عثمان بن أبي العاص ممن حفظه وجمعه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إني أخشى أن يطول عليك الزمان وأن تملّ، فاقراء به في شهر»، فراجع في ذلك ونازله إلى أن بلغ إلى تقريره له سبع ليال «٣». وروى سماك بن الفضل «٤» عن وهب بن منبه «٥»، عن عبد الله بن عمرو أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم في كم يقرأ القرآن، فقال له: «في أربعين»، قال عبد الله: «إني أطيق أكثر من ذلك»، قال: «في شهر؟» قال: «إني أطيق أكثر من ذلك» (١) ابن وائل السهمي، صحابي

مشهور، أحد السابقين المكثرين من الصحابة، أحد العبادلة الفقهاء، مات في ذي الحجة ليالي الحرّة على الأصح. «التقريب» (١: ٥١٧). (٢) أبو عبد الله، أسلم عام الحديبية، وولى إمرة مصر مرتين وهو الذي فتحها، ومات بها سنة نيف وأربعين، وقيل بعد الخمسين. «التقريب» (١: ٧٣٨). (٣) رواه الإمام أحمد في مسنده حديث رقم ٦٥٢٦ وحديث ٦٨٩٠ (٢: ٦٥٠، ٦٣٩). (٤) سماك بن الفضل الصنعاني، ثقة قديم. «التقريب» (١: ٣٩٥). (٥) وهب بن منبه بن كامل اليماني، أبو عبد الله الأبنائي، ثقة من الثالثة، مات سنة بضع عشرة و مائة. «التقريب» (٢: ٢٩٣). قال في «الكاشف»: أخباري علامة قاصّ، صدوق صاحب كتب، مات سنة ١١٤ هـ. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٧٣ ذلك، قال: «في خمسة عشر»، ثم قال: «في عشر»، ثم قال: «في سبع»، ولم ينزل من سبع «١». وروى معمر عن قتادة أن عبد الله بن عمر سأل النبي صلى الله عليه وسلم: في كم تقرأ القرآن؟ قال: «في شهر»، فقال: «إني أطيق أكثر من ذلك». فذكر مثل حديث سماك، حتى انتهى إلى ثلاث، ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم: «من قرأه فيما دون ثلاث لم يفهمه» «٢»، وظاهر هذه الرواية تقتضي أن عبد الله كان ممن جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان يحتمل أن يكون جمع كثيرا منه من المكي إلى وقت سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن [٩٠] هذا السؤال، غير أن ذلك خلاف الظاهر. وروى الحارث بن سعد «٣» العتقي «٤» عن عبد الله بن منبه بن بني عبد هلال «٥» عن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأه خمس عشرة (١) رواه الإمام أحمد بألفاظ متقاربة

(٢: ٥٤٩، ٥٦٠ برقم ٦٤٨٧، ٦٥٢٦)، ورواه الدارمي في «سننه» (٢: ٣٤٥ كتاب فضائل القرآن، باب في ختم القرآن برقم ٣٨٤٦). (٢) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٢: ٥٦٣، ٦٢٦، ٦٣١ برقم ٦٥٤٦، ٦٨٢٤، ٦٨٥٦)، ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢: ٣٨٤ كتاب صلاة التطوع والإمامة، باب في القرآن في كم يختم) ورواه ابن ماجه (١: ٤٢٨) في كتاب إقامة الصلاة باب في كم يستحب الختم برقم ١٣٤٧. (٣) كذا في الأصل، والصواب: سعيد. «الكاشف» (١: ١٣٨). (٤) هو الحارث بن سعيد العتقي، نسبة إلى العتقين و العتقاء، وهم قبائل عدة، وروى عن عبد الله بن منبه و عن نافع بن يزيد. «الكاشف» (١: ١٣٨). (٥) عبد الله بن منبه، مصري، روى عن عبد الله بن عمرو، ذكره ابن حجر في «تهذيبه» وقال فيه: عدة من الثقات ليعقوب بن سفيان، روى عنه الحارث بن سعيد. «الكاشف» (٢: ١٢٠). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٧٤ سجدة في القرآن، منها ثلاث في المفصل وفي الحجّ سجدتان «١»، وهذا الخبر يوجب ظاهره في غالب الحال جمع عمرو بن العاص جميع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأنه لا يمكن أن يتفق أن لا يتحفّظ عمرو من هذه السورة إلا سجود القرآن فقط، ولا اتفق هذا لغيره، ولا يعلم أن أحدا اعتمد على ذلك وقصده وحده، ولو كان ذلك مما انفرد به عمرو لكان مفارقا لعادة القوم وما نحن أيضا عليه في هذا الوقت ولوجب أن يظهر ذلك عنه وأن يبحث عن غرض فيه وأن يكون من الناس قول في هذا الباب، وفي عدم ذلك دليل على أنه كان يعرض القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأنه وقفه على السجدة التي في القرآن وفضّلها له، وعرفه مواضعها، وهذا أمر لا يصنع مع المبتدئ ولا يؤخذ به، فوجب لظاهر الحال من هذه الرواية أن يكون عمرو ممن جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه. وروى مبارك بن فضالة (٢) قال: حدّثنى أبو محرز (٣) مولى عثمان بن أبي العاص، عن عثمان بن أبي العاص قال: «وفدت إلى رسول الله صلى الله عليه مع ناس، فكنت أنا أصغرهم، قال: فلمّا قدمنا المدينة خلّفوني أحفظ متاعهم، قال: فقلت لهم: إنني أشرت عليكم أن تنتظروني حتى آتي» (١) رواه ابن ماجه (١: ٣٣٥) في كتاب

إقامة الصلاة والسنن فيها، باب عدد سجود القرآن برقم (١٠٥٧)، ورواه أبو داود (٢: ٥٨) كتاب الصلاة، باب كم سجدة في القرآن برقم (١٤٠١). (٢) أبو فضالة مبارك بن فضالة بن أبي أمية البصري العدوي، مولى آل الخطّاب، من علماء البصرة، ثقة من النساك، و كان يدلس. انظر «الكاشف» و «تهذيب التهذيب» (١٠: ٢٧). (٣) اسمه حشيش، روى عن أبي عمران الجوني، و روى عنه سعيد بن عامر. «الكنى والأسماء» (٢: ٨٢٩). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٧٥ رسول الله صلى الله عليه فأطلب إليه حاجة، قالوا: نعم، فلما رجعوا أتيت رسول الله صلى الله عليه فسألته عن أشياء قال أبو فضالة (١): «حفظتها قال: قلت: أعطني المصحف الذي عندك، قال: فأعطاني استعملني عليهم، فكنت أوّمهم حتى جئت». و ما على أحد شك ولا شبهة فيما كان عليه عثمان بن أبي العاص من التوفّر والحرص على تعلّم القرآن لئلا وفد على رسول الله صلى الله عليه وتلقنه منه، حتى قيل إنه لم يلبث إلا يسيرا حتى تحفّظ القرآن عن رسول [٩١] الله صلى الله عليه و طلب منه مصحفه فأعطاه، و لو لا أنه أكثر قومه الوافدين معه قرآنا وأخذوا عن الرسول صلى الله عليه لم يولّه الصلاة عليهم، و لم يوقّره و يستعمله عليهم، و لم يقدّمه في صلاتهم، و لم يخصّه رسول الله صلى الله عليه بإعطائه مصحفه على ما ورد في هذه الرواية، و هذا الظاهر من الأمر يدلّ على أنّ عثمان كان أيضا ممن حفظ القرآن و جمعه على عهد رسول الله صلى الله عليه. و لو تتبع هذا لطال و كثر و اتسع الخرق فيه، و إذا كان ذلك كذلك، لم يكن لقول من قال إنّه لم يجمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه إلا أربعة نفر: معنى، و مثل روايته التي يتعلّق بها في ذلك يقتضى أن يكون قد حفظه نحو عشرين رجلا، و إذا كان ذلك كذلك زال التعلّق علينا بما ذكره، فإنّ القول بأنّ فلانا جمع القرآن كلّ على عهد رسول الله صلى الله عليه دون غيره قول يتعدّر العلم بالوصول إلى حقيقته، لأنه لا يمكن علم ذلك مع قيام رسول الله صلى الله عليه بينهم، و اتصال نزول الوحي عليه، و العلم بتجويز (١) و هو مبارك بن

فضالة الأنف الذكر. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٧٦ قرآن ينزل عليه في كل يوم و ليلة إلى يوم يموت صلى الله عليه مع العلم أيضا بأنه لا يمكن أن يقال في كلّ سورة نزلت على عهد رسول الله صلى الله عليه إنّها قد كملت لجواز أن ينزل بعد ذلك ما يضمّ إليها، و يكتب معها، على ما كان يأمرهم به الرسول صلى الله عليه و إذا كان ذلك مما اتفق عليه تعدّر العلم بأنّ فلانا قد حفظ جميع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه، لأن ذلك أمر لا يتحقّق و يتيقّن إلا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه و انقطاع الوحي. و إذا كان ذلك كذلك لم يستجز كثير من الصحابة أن يخبر عن نفسه أنه قد حفظ جميع كتاب الله و هو لا يدري لعله سينزل على الرسول بعد ذلك مثل قدر ما حفظه عنه، و لا يدري لعلّ فيما نزل ما قد نسخ و رفعت تلاوته [٩٢] فلم يحفظه، و لعله قد نزل على الرسول في الساعة التي فارقه عليها قرآن كثير غير الذي قرأه لم يقرئه الرسول إياه و حفظه غيره و ألقاه إلى سواه، و إذا كان جواز العلماء و الفضلاء منهم جميع هذه الأمور لم يستجيزوا أن يخبر كلّ واحد منهم عن نفسه و لا عن غيره أنّه قد حفظ جميع القرآن و جمعه، بل يجب أن يتجنبوا هذا القول و أن يعدلوا عنه. و إذا وجب ذلك لم يستفيض (١) بينهم عدد حفاظ جميع ما نزل، و لم يكن لهم إلى ذلك سبيل و لا طريق، و لم ينكر لأجل هذا أن يكون حفظ القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه جماعة لم يخبروا بذلك عن أنفسهم و لا خبر به عنهم غيرهم، لأنّ ذلك أمر لا ينتشر و يستفيض و يتقرر علمه إلا بعد موت النبي صلى الله عليه و سلّم و انقطاع الوحي و العلم بآخر ما نزل و ختم به.

(١) هكذا في الأصل، و الصواب: لم يستفيض. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٧٧ الكتاب، و أن السورة قد كملت و استقرّت و تم نظمها



و رتبت في مواضعها، و جمعت فيها آياتها. و إذا كان ذلك كذلك وجب بهذه الجملة أن لا يكون فيما روى من هذه الأخبار حجة تدفع ما قلناه، و أن يكون القوم الذين قالوا ذلك و خبروا بما أخبروا به عن الاجتهاد و غلبة الظن و أمر غير متيقن و على قدر ما سمعوه ممن قال: حفظت جميع القرآن، أو فلان قد حفظ جميعه، و الظن في هذا لا حجة فيه، و قد يمكن أيضا أن يكون على عهد الرسول صلى الله عليه خلق كثير قد حفظوا القرآن و كتبوا ذلك على أنفسهم و لم يذيعوه و لا دعاهم داع إلى إظهاره و التحدث به، و رأوا أن كتمانهم و ترك المفاخرة و التبجح به أولى و أفضل لأجل أن التزين بذلك قدح في العمل و شوب و نقص يلحق صاحبه، و إن اتفق أن يقول ذلك قائل من الصحابة فلاجل سبب يدعوه إلى ذلك غير القصد إلى التزين به و الإخبار بكثرة علمه و عمله، و عظم مرتبته، هذا أولى الأمور بالصحابة. و قد روى ذلك عن جلمه منهم، فروى أنه قيل لعبد الله بن مسعود في رجل يزعم أنه قرأ القرآن/ البارحة، فقال: «ما له إلا كلمته التي قال» (١). [٩٣] و روى عن تميم الداري أن رجلا قال له: كم جزءا تقرأ؟ فغضب تميم و قال: لعلك من الذين يقرأ أحدهم القرآن في ليلة ثم يصبح فيقول: قرأت القرآن الليلة! هذا شأن القوم و سجيته، فكيف يمكن مع ذلك استفاضه حال حفظه القرآن و اشتهاهم به و هذه صفتهم؟! و قد روى عن الحسن البصري أنه (أخرجه أبو عبيد في فضائل)

القرآن» ص ٣٨٠ بلفظ: «حظه من قراءته كلامه»، أو قال: «ذلك حظه من قراءته». الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٧٨ قال: «لقد أدركنا أقواما إن أحدهم قد جمع القرآن و ما شعر به جاره، و لقد أدركنا أقواما ما كان في الأرض عمل يقدر على أن يعملوه سرا فيكون علانية أبدا» (١). و كذلك روى أن رجلا قال بحضرة قوم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم قرأت الليلة كذا و كذا، فقالوا: «حظك منه هذا»، و هذا تغليظ منهم شديد في التحدث بذلك، فكيف لا تتوهم دواعي خلق منهم على أن لا يشعر غيره بما يحفظه، و لا يرون إظهاره. و قد يجوز أيضا أن يكونوا إنما كرهوا أن يقال فلان حافظ للقرآن كله أو جامع له أو قرأ جميع القرآن لأجل أنه لا يأمن قائل هذا قد سقط عليه من الحفظ أو الدرس كلمة أو آية، أو شيء منه، أو بعض حروفه التي أنزل بها، فيكون إطلاق القول لذلك تزييدا في المعنى، فتورعوا عن ذلك، و يمكن أيضا أن يكونوا إنما كرهوا أن يقال ذلك لأجل أنهم كانوا يرون أن المستحق لهذه الصفة و التسمية هو المتمسك العامل بجميع حدود القرآن، و العالم بأحكامه، و حلاله و حرامه. و قد روى أبو الزاهدية (٢) أن رجلا أتى أبا الدرداء فقال: يا أبا الدرداء، إن ابني هذا قد جمع القرآن، فقال: «اللهم غفرا، إنما جمع القرآن من سمع له و أطاع» (٣)، فهذا إنكار يدل على أن هذا الوصف عندهم بجمعه إنما يجري على من عمل بموجبه و وقف عند حدوده. (أخرجه ابن المبارك في كتاب

«الزهد» ص ٤٥. (٢) اسمه حدير بن كريب، سمع أبا أمامة و عبد الله بن بسر، روى عنه معاوية بن صالح، وثقه ابن معين، مات سنة تسع و عشرين و مائة، من الثالثة. «الكنى و الأسماء» (١: ٣٥٠). (٣) أورد هذا الخبر ابن حجر العسقلاني في «الفتح» (٩: ٥١) و قال: قد أخرجه أحمد في «الزهد». الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٧٩ و روى أن بعض التابعين ذكر عنده إنسان فقيل: «أحكم القرآن؟» فكره ذلك فقيل: «حامل قرآن» فكرهه، و قال: «قولوا: حفظ». لأنه اعتقد أن الحفظ إنما يراد به التلاوة، و قولهم (أحكم)، و حمل القرآن، و حافظ القرآن) إنما يجري على القائم بحدوده السامع المطيع لموجبه. و حكى عن الحسن البصري أنه كان يقول: إن أحدكم ليقول: و الله لقد قرأت القرآن كله، و ما أسقطت منه حرفا واحدا، و قد و الله أسقطه كله» (١)، يعني بذلك ترك العمل بموجبه، و المحافظة على حدوده و مراسمه. و روى أن عقبه بن عامر كان من أحسن الناس صوتا بالقرآن، فاستقرأه عمر فقرا عليه براءة، فبكى عمر، ثم قال: «ما كنت أظن أنها نزلت» (٢). إنما قال ذلك لما وجد من نصارتها و جدتها بحسن قراءة عقبه، و ما جدته و أحدثته له من الخوف و الوجل و الإذكار بأمر الله تعالى، و التحذير من وعيده، و الترغيب في ثوابه على نحو ما يقول القائل: كأنني ما قرأتها قط و لا سمعتها. و من ظن بعمر رضى الله عنه أنه لم يعرف أن سورة براءة قد نزلت مع شهرتها و إنفاذ الرسول بها إلى أهل مكة مع أبي بكر و علي، و تدلل أبي هريرة بها، و ما تضمنته من حال العقود و اليهود و غير ذلك: فهو الغبي المغرور، بل من ظن ذلك بأدنى المؤمنين



منزلة فقد جهل جهلا فاحشا. وقد يجوز أيضا أن تكون كراهمهم لإطلاق القول بأن فلانا حافظ للقرآن و جامع له لأجل أنهم اعتقدوا أن ذلك إنما يجرى على من حفظ ناسخ القرآن و منسوخه، و جميع وجوهه و حروفه التي أنزل عليها، فلا يوصف به عندهم (١) رواه ابن المبارك في «الزهد» ص

٢٧٤. (٢) لم أجده. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٨٠ إلا من أخذه و جمعه من في رسول الله صلى الله عليه و قرأه عليه لما لا يؤمن من الغلط بكلمة أو آية أو حرف أو قراءة شيء منه بوجه لا يجوز و يسوغ مثله. و إذا كان ذلك كذلك و جب حمل الأمر في إنكار هذه الألفاظ و الامتناع من هذه الإطلاقات، و دعوى القوم حفظ القرآن و الحمل له و الإحاطة به: على الوجوه التي ذكرناها دون ما ظنوه و توهموه من سقوط شيء من القرآن على سائر الأمة أو عدم حفظ لجميعهم، و كونه غير مشهور ظاهر بينهم. و إذا كان ذلك كذلك كان هذا أيضا أحد الأسباب المانعة من العلم بجميع عدد حفظ القرآن على عهد الرسول صلى الله عليه. و ما ينكر أيضا [٩٥] على هذا الأصل أن لا يعرف ذلك بعد موته، لأنه لا ينكر أن يحفظه/ بأسره قوم منهم، و ماتوا بعد موت رسول الله صلى الله عليه و لم يطلع على ذلك من أمرهم و إن علم في الجملة أنهم من حملة القرآن و درستهم، و هذا يمنعهم من التعلق بما ذكره منعا عنيفا. فإن قالوا: فما تأويل هذه الأخبار المروية في تحديد عدد حفظ القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه؟ قيل لهم: يحتمل أن ثبت وجوها من التأويل، فمنها: - أن يكون معنى قولهم: ما جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه إلا أربعة نفر أو خمسة أنه لم يجمعه على جميع الوجوه و الأحرف و القراءات التي نزل بها و خبر الرسول صلى الله عليه أنها كلها شاف كاف إلا أولئك النفر فقط، و هذا غير بعيد، لأنه لا يجب على سائرهم و لا على أولئك النفر أيضا أن يحفظوا القرآن على جميع أحرفه و وجوهه السبعة. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٨١ - و يمكن أيضا أن يكون معنى ذلك أنه لم يجمع ما نسخ منه و أزيل رسمه بعد تلاوته مع ما ثبت رسمه و بقي فرض حفظه و تلاوته إلا تلك الجماعة وحدها، لأنه قد ثبت أنه قد كان أنزل قرآن نسخ رسمه، و أزيلت تلاوته. - و يجوز أيضا أن يكون معنى ذلك أنه لم يجمع جميع القرآن عن رسول الله صلى الله عليه و سلم و يأخذه من فيه تلقيا غير تلك الجماعة، فإن أكثرهم أخذ بعضه عنه و بعضه عن غيره. - و يحتمل أيضا أن يكون معنى هذا القول أنه لم يجمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه: ممن ظهر به و أبدى ذلك من أمره و انتصب لتلقيه عن تلك الطبقة المذكورة، مع جواز أن يكون فيهم حفاظ لا يعرفهم الراوى إذا لم يظهر ذلك منهم. هذا ما لا بد من صرف الأخبار إليه إن ثبت و حملها عليه، لأجل ما قدمناه و لأجل تظاهر الروايات أيضا بما يوجب و يقتضى حفظ الأئمة الأربعة لجميع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه و إحاطتهم به، و لأجل أن هذا هو الواجب من حالهم في العادة و ما كانوا عليه من الأحوال في السبق إلى الإسلام و التقدم و إعظام الرسول لهم و ما توجه العادة في/ مثلهم، [٩٦] و تأمين النبي صلى الله عليه لهم و تقديمه إياهم، و ما روى من طول قراءتهم و كثرة تعليمهم الناس القرآن له عنهم، و هم عندنا أولى الناس بحفظ كتاب الله، و أحقهم بالسبق إلى ذلك، و الرغبة عن الإبطاء عنه و التماذى فيه، مع ما كانوا منصوبين و مرشحين له، و مع ارتفاع أقدارهم و علو شأنهم، و امتداد الأعين و الأعناق إليهم، و تعويل النبي صلى الله عليه في النوائب و المهمات عليهم.\*\*\* الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٨٢

### [فصل في فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه و حفظه للقرآن]

[فصل في فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه و حفظه للقرآن فأما أبو بكر الصديق صلوات الله عليه فقد وردت الأخبار المتظاهرة بدوام تقدمه في الصلوات و قراءته لطوال السور في المحراب التي لا يتهيا إقامتها إلا لأهل القدر و الإتقان و القوة في الحفظ، و كثرة الدرس و الدربة بقراءة القرآن، فروى هشام الدستوائي «١» قال: حدثنا قتادة عن أنس: «صلى بنا أبو بكر الصديق رضوان الله عليه صلاة الصبح، فقرأ آل عمران، فقالوا له: يا خليفة رسول الله كادت الشمس أن تطلع، فقال: لو طلعت لم تجدنا غافلين» «٢». و روى سفيان بن عيينة «٣» عن الزهري عن أنس بن مالك: «أن أبا بكر رضوان الله عليه قرأ في صلاة الصبح البقرة، فقال عمر: كادت

الشَّمس أن تطلُّع، فقَالَ: لَو طَلَعَت لَم تَجِدُنَا غَافِلِينَ».

(١) هشام بن أبي عبد الله سنبر، أبو بكر الدستوائي، ثقة ثبت من كبار السابعة، مات سنة أربع وخمسين ومائة وله ثمان وسبعون سنة. «التقريب» (٢: ٢٦٧). (٢) لم أجده.

(٣) ابن أبي عمران ميمون الهلالي، الكوفي المكي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغيّر حفظه بأخرة، من رءوس الثامنة، مات في رجب سنة ثمان وتسعين وله إحدى وتسعون سنة. «التقريب» (١: ٣٧١). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٨٣ وقد علم أن كثيرا من الحفاظ وأهل الدربة وإدمان درس القرآن يتهيئون الصلاة بالناس مثل هذه السور الطوال، وما هو دونها بالشيء الكثير، وهذا يقتضى أن أبا بكر كان حافظا للقرآن، وليس بين هذين الخبرين معارض، لأجل أنه ذكر في أحدهما صلاته بالبقرة، وفي الأخرى صلاته بآل عمران، ووقوع جواب واحد عن ذلك، لأنه لا يمكن أن يكون ذلك في وقتين وفي صلاتين، وأن يكون جوابه لعمر قد وقع له ولغيره بلفظ واحد، وهذا غير مستنكر ولا بعيد. وقد تظاهرت الروايات بأن أبا بكر رضوان الله عليه بنى مسجدا بمكة قبل الهجرة في فناء داره، وأنه كان يقوم بالقرآن فيه ويدعو إلى الله وإلى [٩٧] رسوله، ويشتري عرض رسول الله صلى الله عليه، والهجرة في فناء داره، وأنه كان يقوم بالقرآن فيه ويدعو إلى الله وإلى [٩٧] رسوله، ويشتري عرض رسول الله صلى الله عليه، يزین صوته بالقرآن، ويكثر بكاؤه ونشيجه، فإذا كان ذلك منه أسرع عوامّ المشركين ونساؤهم ولدانهم يسمعون قراءته وتسيبته، حتى قالت عائشة رضوان الله عليها في خطبتها: «أبى وما أبى، أى والله لا تعطوه الأيدي، ذلك والله طود منيف، وظل مديد، صدق والله إذ كذبتم، وسبق إذ وثبتم سبق الجواد إذا استولى على الأمد، فتى قريش ناشئا وكهفها كهلا، يكلا عانيها، ويريش مملقها، ويرأب صدعها، حتى خلبتة قلوبها، ثم استشرى في دينه، فما برحت تلك شكيمته في ذات الله، حتى اتخذ بفنائها مسجدا، يحيى به ما أمات المبطلون، وكان رحمه الله عليه غزير الدمعة، وقيد الجوارح، شجى النشيج، فأصفت إليه نسوان قريش ولدانها، يسخرون منه ويستهنون به، الله سبحانه يستهزئ بهم ويمدّمهم في طغيانهم يعمهون، وأكبرت ذلك رجالات قريش، فحنّت له أفئدتها، وفوّت يمامها، وامتثلوه عرضا فما ملوا له صفاء، ولا قصفوا له قناة». الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٨٤ ثم مرّت رضوان الله عليها في صفته و صفه دعائه إلى الله تعالى، وعظيم عنائه في الإسلام، وتمسكه به، وكيف لا يظنّ بمثل أبى بكر في فضله وسابقته وقيامه في الدعوة إلى الإسلام يقرأ بالقرآن، وتزيينه لصوته، وشدة نشيجه: أنه أولى الناس بحفظ كتاب الله عزّ وجلّ وأحرصهم عليه وأقربهم إليه، فكيف لا يظنّ بمثله أنه حافظ؟ وكان عثمان بن أبى العاص لما دخل في الإسلام وقصد رسول الله صلى الله عليه ليتعلّم القرآن يختلف إلى النّبىّ صلى الله عليه، فإذا لم يجده جاء إلى أبى بكر فاستقرأه القرآن، وربما جاء إلى أبى بن كعب على ما ذكر، فلو لا أن أبا بكر كان إذ ذاك محلّ من يحفظ القرآن، ويؤخذ عنه لم تكن هذه حال من اختلف إليه، إذا لم يجد الرسول صلى الله عليه و لو لا علم النّبىّ صلى الله عليه بذلك من أمره لم يقدّمه لإمامة المسلمين، وهو حاضر يشاهد [٩٨] مكان غيره ويقول: «يا أبى الله/ و رسوله والمؤمنون إلا- أبا بكر، وإنكّن لصويحات يوسف» «١»، هذا مع قوله: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، وأكثرهم قرآنا» «٢»، و في خبر آخر إلى ذكر الهجرة والسن، إلى أن قال: «فأثبتهم صلاحا»، وقوله: «أثمتكم شفاعاؤكم إلى الله، فانظروا بمن تستشفعون» «٣»، وقوله: «ليؤم القوم أفضلهم». في أمثال لهذه الأخبار كلّها تدلّ على أنه يجب أن [لا-] «٤» يتقدّم في (١) رواه أبو داود (٤: ٢١٥) كتاب

السنة، باب استخلاف أبى بكر، برقم (٤٦٦٠)، و رواه الترمذى (٥: ٥٧٣) كتاب المناقب، باب في مناقب أبى بكر وعمر، برقم (٣٦٧٢).

(٢) رواه مسلم (١: ٤٦٥) كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب من أحق بالإمامة برقم (٦٧٣). (٣) لم أجده. (٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ولا تستقيم العبارة إلا به. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٨٥ ذلك المقام الشريف إلا أقرأ الأمة لكتاب الله تعالى وأثبتهم فضلا وصلاحا، و لو لا علم الرسول بذلك من حاله وسكونه إليه لم يؤمره على الناس في المواسم سنة تسع، وتقديمه يوم المجتمع الأعظم للصلاة بالناس وتعليمهم المناسك وأركان الحج وتقويمهم وإرشادهم في هذا الشأن العظيم والخطر الجسيم، فكلّ ما ذكرناه مع مقتضى العادة وموجبها في مثل حال أبى بكر يوجب أن يكون من كبار الحفاظ والأمثال. \*\*\* الإنتصار للقرآن، ج ١،

## [فصل في فضل عمر بن الخطاب رضى الله عنه و حفظه للقرآن]

[فصل في فضل عمر بن الخطاب رضى الله عنه و حفظه للقرآن و أما عمر بن الخطاب صلوات الله عليه فقد تظاهرت الروايات عنه بمثل ذلك، فروى الناس عنه أنه كان يؤم الناس بالسور بالطوال، و حفظوا عنه أنه كان قرأ مرة سورة يوسف فبلغ إلى قوله تعالى: وَ ابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزَنِ فَهُوَ كَظِيمٌ [يوسف: ٨٤] فأنشج حتى سمع بكأؤه من وراء الصفوف، و أنه قرأ يوما سورة الأحزاب فلما بلغ إلى قوله تعالى: يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ [الأحزاب: ٣٠] جهر جهرًا شديدًا، فقليل له في ذلك فقال: «أذكرهن العهد»، و أنه قرأ من سورة الحج فسجد فيها سجدين. و روى عبد الله بن عمر أنه قال: «لقد رأيت أمير المؤمنين عمر بن الخطاب و أنه لجالس على المنبر و المهاجرون (١) و الأنصار حوله يعلمهم الدين و القرآن كما يعلم الكاتب الغلمان» و كيف تكون هذه حاله و قدره إلا و حفظ القرآن سجيته و شأنه، و تلاوته دأبه و ديدنه. و روى أبو معاوية (٢) عن ..... (١) في الأصل: المهاجرين، و الصواب

ما أثبتناه. (٢) هو أبو معاوية الضرير، محمد بن خازم بالخاء المعجمة، حافظ ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، من كبار التاسعة، مات سنة خمس و تسعين و مائة. «التقريب» (٢: ٧٠)، «الكشاف» (٣: ٣٣). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٨٧ الأعمش (١) عن زيد بن وهب (٢) قال: «جاء رجلان إلى عبد الله - يعنى ابن مسعود - فقال أحدهما: يا أبا عبد الرحمن، كيف نقرأ هذه الآية، فقال [٩٩] عبد الله: من أقرأك؟ قال: أبو حكيم المزني (٣)، و قال للآخر: من أقرأك؟ قال: أقرأني عمر، قال: اقرأ كما أقرأك عمر، ثم بكى حتى سقطت دموعه في الحصى، ثم قال: إن عمر كان حصنا حصينا على الإسلام، يدخل فيه و لا يخرج منه، فلما مات انثلم ذلك الحصن بفريق يخرج منه و لا يدخل فيه» (٤). و روى زائدة (٥) قال: قال عبد الملك بن عمير (٦): حدثني قبيصة بن جابر (٧) قال: «ما رأيت أحدا كان أعلم بالله، و القراءة لكتاب الله، و لا أفقه في دين الله من عمر».

(١) سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، تابعي رأى أنسا، من الطبقة الثالثة، ولد سنة إحدى و ستين، و توفي سنة ثمان و أربعين و مائة. «معرفه القراء الكبار» (١: ٩٤). (٢) الجهني، أبو سليمان الكوفي، مخضرم ثقة جليل، لم يصب من قال: في حديثه خلل، مات بعد الثمانين، و قيل: ست و تسعين. «التقريب» (١: ٣٣٢). (٣) اسمه عقيل بن مقرن، ذكره الواقدي و ابن عبد البر في الصحابة. «الكنى و الأنساب» (١: ٢٤١). (٤) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧: ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٤ كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عمر بن الخطاب). (٥) زائدة بن قدامة الثقفي، أبو الصلت الكوفي، ثقة ثبت، من السابعة، مات سنة ستين و مائة، و قيل بعدها. «التقريب» (١: ٣٠٧). (٦) عبد الملك بن عمير الكوفي، رأى عليا و سمع جريرا و المغيرة و النعمان، و عنه شعبة و السفينان، مات سنة ست و ثلاثين و مائة. «الكشاف» (٢: ١٨٧). (٧) قبيصة بن جابر، أبو العلاء الأسدي، عن عمر و علي، و عنه عبد الملك بن عمير و جماعة من الفقهاء الفصحاء بالكوفة، مات سنة تسع و ستين. «الكشاف» (٢: ٣٤٠). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٨٨ و روى أيضا عبد الملك بن عمير عن زيد بن وهب قال: قال عبد الله يعنى ابن مسعود: «ما أظن أهل بيت من المسلمين لم يدخل عليهم حزن على عمر يوم أصيب عمر إلا أهل بيت سوء، إن عمر كان أعلمنا بالله، و أقرأنا لكتاب الله، و أفقهنا في دين الله». و لو لا أن هذه كانت حاله و صفته في حفظ القرآن و أنه من أقرأ الناس لكتاب الله لم يكن أبو بكر الصديق بالذي يضم إليه زيد بن ثابت و يأمرهما بجمع القرآن و اعتراضه، و يجعل زيدا تبعا له، لأنه لا يجوز في صفة من هو دون أبي بكر في الفضل و الحزم أن ينصب مع مثل زيد بن ثابت لاعتراض القرآن و جمعه من ليس بحافظ له، و لا كل حافظ أيضا يصلح لهذا الباب، فبان بذلك أنه أحد حفاظ القرآن المتقدمين، فمن هذه حاله و صفته في تقدمه و في قراءته بالطوال، و إقرائه الصحابة و تعليمهم بالقرآن مع الفقه و الدين، و قول ابن مسعود فيه: «و محله من حفظ القرآن محله، كان أقرأنا

لكتاب الله»، كيف يمكن أن يكون غير حافظ لكتاب الله الذي هو أقرؤهم له؟!\*\*\* الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٨٩

### [فصل في فضل عثمان بن عفان رضى الله عنه و حفظه للقرآن]

[فصل في فضل عثمان بن عفان رضى الله عنه و حفظه للقرآن و أما عثمان بن عفان رضوان الله عليه فقد وردت الروايات بأنه كان ممن جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى ما قد بينا، و قد كان من المشهورين بقراءة القرآن و كثرة درسه، و القيام به فى آناء الليل و النهار، و إكثاره من ذلك و بلوغ الغاية القصوى منه، هذا مع سنّه/ و سابقته و تقدّم [١٠٠] إسلامه، و عظم محلّه من الدين و المسلمين. و قد روى الناس أن عثمان رضوان الله عليه لما دخل عليه المصريون ليقتلوه ابتدروه ضربةً بالسيف، فوقعت على يده فمدها و قال: «إنها و الله لأوّل يد خطّت المفصل» (١). و قد روى الناس أن إحدى نساء عثمان إمّا نائلة بنت الغرافصة أو غيرها قال: «لما هجموا عليه الدار ليقتلوه إن يقتلوه أو يتركوه فإنّه كان يحيى الليل بجميع القرآن فى ركعة»، و فى رواية أخرى: «فلطالما ختم القرآن فى ركعة» (٢) \_\_\_\_\_ (١) لم أجده.

(٢) رواه أبو نعيم فى «الحلية» (١: ٩٤ برقم ١٦٣، ١٦٥). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٩٠ و روى أن عبد الرحمن بن عثمان التيمي (١) قال: قلت: لأغلبن الليلة على المقام، فلما قمت إذا أنا برجل يزحمنى عليه، فنظرت فإذا عثمان، فتأخرت عنه فصلا، فإذا هو يسجد سجود القرآن، حتى إذا قلت هذه هوادى الفجر أوتر بركة لم يصل غيرها ثم انطلق» (٢). و روى أن عليّ بن أبى طالب عليه السلام كان إذا سئل: كم بقى من الليل؟ قال: «انظروا أين بلغ عثمان من القرآن» (٣)، و كلّ هذا و ما هو أكثر منه ظاهر مشهور من حال عثمان، فمن هذه حاله فى ختم القرآن فى ركعة، و من تقدّر ساعات الليل و ماضيه و باقيه بدرسه للقرآن و قيامه به، كيف يتوهّم أنّه لم يكن حافظا جامعا للقرآن \_\_\_\_\_!\*\*\* (١)

هو ابن أخى طلحة، صحابى قتل مع الزبير، أسلم يوم بيعه الرضوان، و كان يسمّى شارب الذهب. «التقريب» (١: ٥٨١)، «الكاشف» (٢: ١٥٦). (٢) رواه أبو نعيم فى «الحلية» (١: ٩٤ برقم ١٦٢)، و أخرجه الشافعى فى «كتاب الأم» (٢: ٢). (٣) لم أجده. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٩١

### [فصل في فضل عليّ بن أبى طالب رضى الله عنه و حفظه للقرآن]

[فصل في فضل عليّ بن أبى طالب رضى الله عنه و حفظه للقرآن و أما عليّ بن أبى طالب صلوات الله عليه فقد عرفت حاله و فضله و سابقته و جهاده، و ثاقب فهمه و رأيه وسعة علمه، و مشاورة الصحابة له، و إقرارهم بفضله، و تربيته الرسول صلى الله عليه له و نشوؤه عنده، و أخذه له بفصائل الأخلاق و الأعمال، و رغبته فى تخريجه و تعليمه، و كثرة أقاويله فيه، و ما كان يرشّحه له و يتبّه عليه من أمره، نحو قوله: «أقضاكم عليّ، و إن تولّوها علينا تجدوه هاديا مهديا، يحملكم على المحجّة البيضاء و الطريق المستقيم» (١). و من البعيد الممتنع أن يقول مثل هذا فيه و ليس هو من قراء الأئمة للقرآن، و ممّن إن تقدّم فى الصلاة كان أقرأهم لكتاب الله، أو من الطبقة الذين هذه سبيلهم./ و قد كان ممّن يقرئ القرآن و يؤخذ عنه، و أحد من قرأ [١٠١] عليه أبو عبد الرحمن السّليميّ و غيره، و كان من المشهورين بقراءة القرآن و التبخر فيه، و معرفة تنزيله و تأويله، و الكلام فى مشكله و غامضه، و قد كان سائر أصحابه الدعاء إلى طاعته يظهر عنده \_\_\_\_\_ استدعاء الناس إلى نصرته \_\_\_\_\_ (١) رواه أبو نعيم فى «الحلية» (١: ١٠٤)

برقم ١٩٥، ١٩٦)، و ذكره صاحب «كنز العمال» (١١: ٦١٢ برقم ٣٤٩٦٦). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٩٢ و الدخول فى بيعته أنّه أفقه الأئمة و أعلمها و أقرؤها لكتاب الله، و لا يردّ عليهم أحد و لا يعترض فيه، منهم الحسن و عمّار (١) و عبد الله بن عباس، و زيد، و صعصعة بن صوحان العبدى (٢) و غيرهم من شيعته، و هو أول من نشر المصحف بالبصرة ثم بصفّين، و دعا إلى تحكيمه و الرجوع

إلى ما فيه، على ما سنشرحه فيما بعد إن شاء الله. و روى عن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص (٣) أنه قال: قلت لعبد الله بن عباس بن أبي ربيعة: ألا- تخبرني عن أبي بكر و علي؟ قال: «إنَّ أبا بكر كانت له السنَّ و السابقة مع رسول الله صلى الله عليه و سلم، فكلَّ الناس صاغيةً إلى عليٍّ»، قال: «يا ابن أخي، كان له و الله ما شاء من حرس قاطع، و البسطة في المنصب، و قرابة من الرسول و مصاهرته، و السابقة في الإسلام، و العلم بالقرآن، و الفقه في السنَّة، و النجدة في الحرب، و الجود في الماعون». فهذا و غيره ممن ذكرنا بفضيلة له، و شرح خطبه و مقاماته بفضل علي في كتابي الإمامة يذكرون أنه من أعلم الناس بالقرآن و إقراءهم له، فلا يعترض في ذلك معترض يحفظ قوله. و قد كان أبو عبد الرحمن السَّلمى من حفَّاظ

(١) عَمَّار بن ياسر بن عامر بن مالك

العنسى، أبو اليقظان، مولى بني مخزوم، صحابي جليل مشهور من السابقين الأولين، بدرى، قتل مع عليٍّ بصقَّين سنَّة سبع و ثلاثين. «التقريب» (١: ٧٠٨). (٢) في الأصل: (و صعصعة، و زيد بن صوحان العبدى) و الصواب ما أثبتناه، و ذلك أن ابن صوحان هو صعصعة و ليس زيدا، أما زيد فهو ابن ثابت، و أما صعصعة فقال الذهبي: هو صعصعة بن صوحان العبدى، عن عثمان و علي، و عنه الشعبي و أبو إسحاق، ثقة. «الكاشف» (٢: ٢٦). (٣) هو الأموى المدنى ثم الدمشقى ثم الكوفى، ثقة من صغار الثالثة، مات بعد العشرين و مائه. «التقريب» (١: ٣٦١). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٩٣ كتاب الله تعالى و أهل العلم به، و هو يعترف لعليٍّ بأنه ما رأى رجلاً أقرأ للقرآن منه. روى همام بن أبي نجيع (١) عن عطاء بن السائب أن أبا عبد الرحمن السَّلمى حدَّثه، قال: «ما رأيت رجلاً أقرأ للقرآن من عليٍّ بن أبي طالب، صلى بنا الصَّبح فقرأ سورة الأنبياء فأسقط آية، ثم قرأ تدرَّجاً ثم رجع إلى الآية التى أسقطها فقرأها ثم رجع إلى المكان الذى انتهى إليه، لا يتتبع» [٢٠١] و روى أيضاً عن أبي عبد الرحمن السَّلمى قال: «صلى بنا عليٌّ فى شهر رمضان فقرأ بنا عشر آيات عشر آيات»، و هذا لا يكون إلا مع تقدُّم الحفظ و كثرة الدراية و حسن الإتقان. و إذا كان ذلك كذلك وجب بما وصفناه فى وضع العادة و ما عرف من أخلاق هؤلاء الأئمة و طرائقهم و ما كانوا عليه و منصوبين له، و ما ظهر من قراءتهم و تقدُّمهم، و تقدُّم الرسول لهم أن يكونوا حفَّاظاً للقرآن و جامعين له، و أن يكون العمل بذلك و الرجوع إليه أولى من الرجوع إلى الأخبار التى يذكر فيها أن الحفَّاظ كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم عليه أربعة نفر ليس فيهم أحد من هؤلاء الأئمة القادة الذين هم عمد الدين و فقهاء المسلمين. و على أننا أردنا بما بسطناه و وصفناه من حال هؤلاء الأئمة ما تقتضيه العادة من وجوب كثرة الحفَّاظ للقرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم و بعده: تأكيد أمر القرآن، و دفع قول من قال على القطع و البتات أنه لم

(١) هو الحافظ همام بن يحيى العوذى

نسبة إلى (عوذ) بطن من الأزد، روى عن الحسن و قتادة و عطاء، قال أحمد: ثبت فى كل المشايخ، توفى سنة ١٦٣ هـ. «الكاشف» (٣: ١٩٩). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٩٤ يجمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم عليه أربعة نفر، لأننا لا نحتاج فى حفظ جميع الأمة للقرآن و ظهور نقله و الإحاطة بجميعه إلى أن يعتقد و يتبين أن فيهم حفَّاظاً لجميعه، لأنه لو اتفق مع بعد ذلك فى العادة و تعدُّره أن لا يجمعه أحد منهم لوجب بالعادة المعلومه من تركيب الطباع و عظم شأن القرآن و مولده و الداعى إلى حفظه و التمسك به و التحاكم إليه، و الرد إلى موجه و إخباره بأن معدن العلم و ينبوعه أن لا يذهب على جميع الأمة حفظ سائره، و أن لا بد أن يتفق لخلق منهم أن يحفظوا مواضع منه، و لآخرين أن يحفظوا مواضع أخرى، و لخلق الاستكثار منه، و لقوم الاقتصاد على ما يجزئ به من قراءته، و لقوم إثارة الطَّوال منه، و لآخرين إثارة حفظ المفصل السهل، [١٠٣] و لخلق منهم حفظه و معرفته ضبطاً و نظراً فى المصاحف، و لخلق منهم التفقه به، و لآخرين القيام للصلاة به، و لآخرين الانتصاب لتعليمه، حتى لا يذهب شىء منه على كافَّتهم، و لا يتوهم من له أدنى مسكة و فهم و معرفة بعلوم التجربة و العادة توافى هم جميع الأئمة على تضييع شىء منه و ذهابه عليهم، و أن الشاء دخلت فأكلت كثيراً منه! كانوا جمعوه فلم يوجد فى غير تلك النسخة، و لا فى صدر رجل من الأمة، و لا عند أحد ممن يقرأ نظراً حفظه و العلم به، و أن اعتقاد ذلك من الأمور الدالَّة على فرط الجهل و الغباوة. فوضح بهذه الجملة أنه لا حاجة ماسَّة و لا غير ماسَّة إلى إقامة الأدلَّة و



البراهين على كون حفاظ لجميع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده، وأن ذلك إن ذكرناه فعلى سبيل التأكيد والكشف عن صورة الحال و موجب العادة في ذلك. فإن قال قائل: فإذا كانت الحال في موجب شهرة الأخبار التي رويتموها في كثرة الحفاظ وارتفاع النزاع في حفظ الأربعة نفر على عهد رسول الله الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٩٥ صلى الله عليه في وضع العادة في وجوب حفظ جلّة المهاجرين والأنصار للقرآن لما هم عليه مما وصفتموه، فما وجه القول عندكم في الأخبار المروية بأن هؤلاء الأربعة لم يكونوا ممن حفظ جميع القرآن ولا الأئمة الأربعة ومن جرى مجراهم في الفضل، وهي واردة بنقيض ما ادّعيتموه بموجب العادة والأخبار التي قدّمتم ذكرها، فمن هذه الأخبار ما رواه ابن عليّ عن منصور بن عبد الرحمن عن أبي عبد الرحمن عن الشعبي قال: «مات أبو بكر وعمر وعليّ ولم يجمعوا القرآن»، وروى عنه من طريق آخر «أنّ عمر مات ولم يجمع القرآن، لأنه كان يحب أن يموت وهو في زيادة ولا يموت وهو في نقصان بنسيان القرآن». وروى عبيد بن جبير «١» قال: «قلت لزيد بن ثابت عند مقتل عثمان: اقرأ عليّ الأعراف، فقال زيد: لست أحفظها، ولكن اقرأها أنت عليّ، فقرأتها فما أخذ عليّ ألفا ولا واوا»، وروى أنّ جماعة من الصحابة أتوا عبد الله بن مسعود ليقرأ عليهم طسم الشعراء فقال: «ما هي عندي «٢»، عليكم [١٠٤] بأبي عبد الله خباب» «٣»، فأتينا خبابا فسألناه يقرأها علينا (.....) ١. ذكره

في «الكاشف» (٢: ٢٠٧) وقال: عبيد بن جبر، أبو جعفر المصري، عن مولاه أبي بصرة، وذكر أنه مات سنة أربع وسبعين بالإسكندرية، وهو ثقة. قال في «التقريب» (ترجمة ٤٣٦٤): يقال: كان ممن بعث به المقوقس مع مارية، فعلى هذا فله صحبة، وقد ذكره يعقوب بن سفيان في الثقات، وقال ابن خزيمة: لا أعرفه. (٢) جاء في الأصل: (ما هي عندي ولا عليكم ...) بزيادة: (ولا)، ولا يستقيم النص إلا بحذفها. (٣) أبو عبد الله خباب بن الأرت، من السابقين إلى الإسلام وكان يعذب في الله، وشهد بدرا، ثم نزل الكوفة ومات بها سنة سبع وثلاثين. «التقريب» (١: ٢٦٧). الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٩٦ وروى أبو إسحاق الهمداني «١» عن سعيد بن وهب «٢» قال: «قدم علينا عبد الله - يعني ابن مسعود - فقلنا: اقرأ علينا البقرة، فقال: لست أحفظها» «٣»، وروى الهيثم بن واقد عن عطاء بن أبي مروان «٤» قال: «قلت للطّفل بن أبي «٥»: أبوك جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه؟ قال: بعده، قلت: إن أناسا أخبرونا أنّه جمعه أربعة على عهد رسول الله، فيهم أبوك، فقال الطّفل: أ ترى أنّ أناسا أعلم بأبي مني؟». وروى عكرمة «٦» عن ابن عباس: «إنّ القرآن لم يجمعه أحد على عصر رسول الله صلى الله عليه»، وروى بشر بن حميد المرّي عن أبيه قال: «سمعت أبا قلابه «٧» يحدث عمر بن عبد العزيز «٨» في خلافة أن أربعة من (.....) ١ هو عمرو بن عبد الله السبيعي،

الهمداني - بالدال المهملة، ثقة عابد من الثالثة، مات سنة ست وعشرين ومائة، رأى عليا وابن عباس وابن عمر. روى عنه الأعمش وشعبة والثوري. والسبيعي: بفتح السين وكسر الباء. «اللباب» (٢: ١٠٢)، «الكاشف» (٣: ٥٣)، «الكنى والأسماء» (١: ٣٥). (٢) الهمداني الكوفي من كبراء شيعة علي، وثقه يحيى بن معين، مات سنة ست وسبعين. (٣) لم أجده في كتب الآثار، وكذا الأثران السابقان. (٤) الأسلمي أبو مصعب المدني، نزيل الكوفة، واسم أبيه سعيد، وقيل عبد الرحمن، ثقة من السادسة، مات بعد الثلاثين ومائة. «التقريب» (١: ٦٧٥). (٥) هو ابن أبي بن كعب الأنصاري الخزرجي، ثقة من الثانية. «التقريب» (١: ٤٥٠). (٦) هو عكرمة بن سليمان بن كثير بن عامر المكي المقرئ، تفرد عنه البرّي بحديث التكبير من (و الضحى) إلى الناس، من الطبقة الخامسة. «معرفه القراء الكبار» (١: ١٤٦). (٧) اسمه عبد الله بن زيد بن عمر الجرمي البصري، ثقة فاضل كثير الإرسال، من الثالثة، مات بالشام هاربا من القضاء سنة أربع ومائة. «التقريب» (١: ٤٩٤). (٨) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي، أمير المؤمنين، ولي إمرة المدينة للوليد، وولى الخلافة بعد سليمان بن عبد الملك، من الرابعة، مات في رجب سنة إحدى ومائة بعد سنتين من الخلافة الراشدة، عن أربعين عاما. «التقريب» (١: ٧٢٢). الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٩٧ أصحاب رسول الله صلى الله عليه جمعهوا القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه معاذ بن جبل، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبا زيد، فقال عمر: قد بحثت عن هذا الحديث بالمدينة إذ كنت عليها واليا فقلت لخارجة بن

زيد: إن الناس يقولون إن أباك جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه، فقال: جمعه بعد، أو جمع أكثره» (١). في أمثال لهذه الأخبار والألفاظ كثيرة، وردت تنفى حفظ أحد من هؤلاء وغيرهم للقرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه، فما وجه هذه الأحاديث عندكم؟ قيل له: وجه القول عندنا فيها أنها أخبار آحاد غير ثابتة، ولا سبيل إلى العلم بصحتها، وأنها حالة في الظهور والانتشار محل الأخبار الواردة بحفظ هذه الجماعة، والشئ الظاهر المعلوم لا يترك لما ليس ثابتاً وما لا سبيل إلى العلم بثبوتها، فوجب ترك الإحفال بهذه الأخبار، ولأجل أن العادة في الصحابة وما كانوا عليه وجميع ما وصفناه يدل على ضعف هذه الأخبار واضطرابها وأنها مما لم تقم الحجة بها، وأقصى أحوال هذه الأخبار أن تكون معارضة للأخبار الواردة بحفظ هذه الجماعة للقرآن على عهد الرسول صلى الله عليه، ومعاذ الله أن يكون كذلك لإطباق أهل النقل على / أنها [١٠٥] ليست في الثبوت والظهور وصحة المخارج والطرق واتفق الألفاظ: بجارية مجرى الأخبار المروية في حفظ هذه الجماعة للقرآن وشهرتها. وقد روى مقسم (٢) عن عكرمة عن ابن عباس أنَّهُ قال: «جمع القرآن (١) لم أقف عليه. (٢) هو مقسم بن

بجرة، أبو القاسم مولى عبد الله بن الحارث، صدوق كان يرسل من الرابعة، مات سنة إحدى ومائة. وقد قدمنا ترجمته. «التقريب» (٢): (٢١١). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٩٨ على عهد رسول الله صلى الله عليه أربعة. وعدّ معاذ بن جبل وأبنا وعبد الله وزيد بن ثابت، وهذا معارض لما روى عنه من أنه لم يجمع القرآن أحد في حياة الرسول، فيجب إذا كان ذلك كذلك أطراح هذه الأخبار، والرجوع إلى ما ذكرناه من الأخبار الثابتة ومقتضى العادة في مثل الصحابة. على أننا لو سلمنا للسائل صحة هذه الأخبار التي تعلق بها وسلامتها من التخليط والفساد، وأحللناها محل الصحيح الذي رويناه في حفظ الجماعة التي تقدم ذكرها للقرآن لوجب حملها على وجوه من التأويلات توافق موجب الأخبار بالعادة التي ذكرناها، فإنها كلها معرّضة لتأويل لا يخالف ما قلناه، فمنها: - أن يكون معنى قولهم إنهم لم يحفظوا القرآن أنهم لم يحفظوا جميع ما نزل من ناسخه ومنسوخه الذي سقط رسمه وزال فرض حفظه بعد ثبوته، وهذا ليس ببعيد، لأنهم لا يجب عليهم ولا على غيرهم أن يعنوا بحفظ ما نسخ ورفع رسمه، ويكون معنى قول خارجة بن زيد: «جمعه أو أكثره بعد ذاك»؛ أي: جميع المنسوخ المزال فرض رسمه وتلاوته أو أكثره بعد وفاة الرسول صلى الله عليه. - ويحتمل أيضاً أن يكون معنى ذلك أن هؤلاء الأربعة لم يحفظوا جميع حروف القرآن السبعة التي أنزل عليها، وأخبر الرسول عليه السلام أنه أقرأ بها، ولا أحاطوا بجميعها ولا أحد غيرهم أيضاً من الأئمة في حياة رسول الله صلى الله عليه، ثم جمع ذلك منهم من يعمل بحفظها وأخذ نفسه بها كآبى وغيره من المبشرين في حفظ القرآن على جميع وجوهه وأحرفه. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ١٩٩ - ويحتمل أن تكون رواية الشعبي وغيره ممن روى مثل روايته أن أبا بكر وعمر وعلياً عليهم السلام لم يجمعوا القرآن أنهم لم يجمعوا ناسخه ومنسوخه، ولم يجمعوه بجميع قراءاته وحروفه التي أنزل عليها. [١٠٦] - ويحتمل أيضاً قول عبد الله بن مسعود في البقرة والشعراء أنهم ليستا عنده وأنه لا يحفظهما، وقول زيد بن ثابت لعبيد بن جبير: «لست أحفظ الأعراف» أنهما لا يحفظان ذلك عن رسول الله صلى الله عليه، وأنهما لم يقرأ هذه السورة عليه ولا أخذها من فيه بغير واسطة، وإنما حفظاها عن أخذ عنه، فلذلك قال عبيد بن جبير: «فقرأت الأعراف على زيد فما أخذ على ألفا ولا واوا». يعنى أنه لم يحفظ عليه فيها غلطاً واحداً ولا عرف، ولو لا أن زيدا كان يحفظ الأعراف كيف كان يجوز أن يأخذ عليه فيها الغلط؟ وليس ينكر أن يكون لم يتفق لهما جميعاً ولا لغيرهما من الأئمة أن يكونا حفظا جميع القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسمعه منه، وإن أخذاه عنه الأكثر وسمعه منه وأخذاً باقى ذلك وسمعه ممن أخذ عنه وسمعه منه، وإذا كان ذلك كذلك ساغ هذا التأويل أن أحداً لم يجمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه، وهم يريدون هذا أو بعض ما تقدم. ويمكن أيضاً أن يكون كل واحد من هؤلاء نفر قد سمع منه قبل موت النبي صلى الله عليه يخبر عن نفسه أنه لم يجمع القرآن، وإنما كانوا يقولون ذلك - وإن حفظوا جميع ما نزل - لما لا يأمنون من نزول ما ينزل بعد ذلك، وعلمهم بأن الوحي ونزول القرآن غير مأمونين منه ما دام الرسول حياً، فامتنعوا لذلك أن يقولوا (حفظنا جميع القرآن) وإن كانوا قد حفظوا

جميع ما أنزل على الرسول إلى وقت سمع منهم هذا القول. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٠٠ و بعد، ما ندرى من قال إنهم لم يحفظوا جميع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه و لا أحد غيرهم أن ما قاله على ما ذكره، و قد بينا من قبل أنهم كانوا يحفظون و لا يمارون و لا يتحدثون بذلك، و لا يشعر به من أحوالهم، خوف المدح في الطاعة، و إثارة الاستسار بفعل الخير و التقرب إلى الله تعالى، و إذا كان ذلك كذلك، و كانت هذه الأخبار التي اعترضوا بها [١٠٧] تحتل من التأويل ما قد ذكرناه و جب حملها إن صحت على / موافقة موجب العادة في باب الصحابة و الأخبار المشهورة التي قدّمنا ذكرها في حفظ هذه الجماعة و غيرها للقرآن، و هذا بين في زوال الشبهة بما تعلقوا به. و إن هم قالوا: إن موجب العادة التي وصفتهم في أمر الصحابة لأجل سبقهم و جهادهم و حرصهم على نصره الدين و حفظه و الأخذ بمعامله، و تقديم الأعظم فالأعظم، و الأهم فالأهم منه يوجب حفظ جميع الفضلاء الأماثل منهم للقرآن، و أنهم لا- يتأخرون عن ذلك لقاطع يصدّهم و أمر يكون التشاغل به أولى و أهم من التشاغل بحفظ القرآن. قيل لهم: أجل، كذلك توجب العادة و الحال عندنا في أمرهم. فإن قال: كيف يكون ذلك كذلك و قد روى عن عبد الله بن عباس أنه كان يقرئ عبد الرحمن بن عوف «١» في خلافة عمر بن الخطاب، و عبد الرحمن عندكم من الفضل و السابقة و الجهاد و العلم و السنّ و العناية في الإسلام و لحوقه بالطبقة الأولى من الصحابة بالمحلّ المعروف، و عبد الله من حداثة السنّ و قرب العهد بحيث يعرفون، و قد روى الزهري أن عبيد الله بن (١) \_\_\_\_\_

عبد عوف بن عبد بن الحارث القرشي الزهري، أحد العشرة المبشرين بالجنة، أسلم قديما و مناقبه كثيرة، مات سنة اثنتين و ثلاثين، و قيل غير ذلك. «التقريب» (١: ٥٨٥). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٠١ عبد الله بن عتبة بن مسعود «١» أخبره أن عبد الله بن العباس أخبره أنه كان يقرئ عبد الرحمن بن عوف في خلافة عمر بن الخطاب، قال: فلم أر أحدا يجد من القشعريرة ما يجد عبد الرحمن عند القراءة، قال ابن عباس: فجئت ألتمس عبد الرحمن يوما فلم أجده، فانتظرت في بيته حتى رجع من عند عمر و هو يومئذ بمنى آخر حجة حجّها عمر «٢»، و هذا خلاف موجب أخباركم و العادة التي وصفتهم. يقال لهم: فظاهر تلك الأخبار و ما ذكرناه من موجب العادة في مثل عبد الرحمن في فضله و تقدّمه و نبه يوجب المصير إلى ما قلناه من وجوب حفظه القرآن و إيقاف خبركم هذا، و إحالة علم طريقه و تخرجه على الله سبحانه الذي هو أعلم به، فإما أن نترك ما وصفناه من المتيقّن لأجله، فذلك غير سائغ، على أن الخبر إن صحّ و ثبت فمعناه محمول / على موافقة ما [١٠٨] ادّعيناه، و ذلك أن الناس كانوا يتحفّظون القرآن بأن يقرءوه على الحفاظ، و بأن يقرأه عليهم الحافظ، و يأخذونه من لفظه، و في الناس إلى هذا الوقت من ذلك أسهل عليه و أقرب إلى فهمه، و أكثر من يعمل ذلك إنما يعمل له ليأخذ نمط القارئ الحافظ و يسلك في القراءة سننه، و يتبع ألفاظه، و كذلك كان الرسول صلى الله عليه و سلم، إنما قرأ على أبيّ على وجه التخصيص و التعظيم ليأخذ أبيّ طريقته، و يحكى لفظه، و يقفو أثره، و كذلك ذكر عن أبيّ و ابن أبي. (١) \_\_\_\_\_

أبي هريرة و ابن عباس، و روى عنه الزهري و أبو الزناد، و هو معلّم عمر بن عبد العزيز، و كان من بحور العلم، مات سنة ثمان و تسعين. «الكاشف» (٢: ٢٠٠). (٢) رواه البخاري (١٢: ٣٤٠ كتاب المحاربين من أهل الكفرة و الردة برقم ٦٨٣٠)، و رواه مسلم (٥: ١١٦)، و أحمد في «مسنده» (١: ٥٥ برقم ٣٩١). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٠٢ و إذا كان ذلك كذلك و جب حمل قراءة عبد الرحمن على عبد الله على هذا التأويل، مع أن عبد الله بن عباس قد صرّح بهذا المعنى عن نفسه، في خبر آخر ورد من هذا الطريق، فروى معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن عبد الرحمن بن عوف رجع إلى منزله بمنى، قال ابن عباس: «و كنت أقارئ رجلا من المهاجرين، فكان عبد الرحمن ممن أقارئ، فوجدني عبد الرحمن بن عوف في منزله أنتظره في آخر حجة حجّها عمر»، فقد صرّح عبد الله بأنّه كان يقرأ الصحابة، و الرجل لا يقرأ إلا الحفظ، و لا يقرأ من لا يحفظ أو من هو دونه، فوجب حمل الخبر على ما قلناه، على أن اختلاف عبد الله إلى عبد الرحمن إلى منزله و انتظاره له يدلّ على أنّه كان يقصده ليتعلّم القرآن منه و يذاكره به، لأنّ العادة لم تجر بقصد الملقّن إلى المتعلّم و انتظاره إلا عادة الأجراء و المتكسّبين بإقراء القرآن، و

الصحابه أجلّ قدرا من أن ينسب أحد منهم إلى ذلك، فإذا كان هذا هكذا سقط ما ظنّه السائل. و مما يدلّ أيضا على تعظيم منزله عبد الرحمن و شدّة تقدّمه، و أنّه كان من المشهورين بحفظ القرآن و من أقرأ الناس و أكثرهم قرآنا ما رواه الناس من تقدّم عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه للصّلاة بالناس و صلاة النّبى [١٠٩] صلى الله عليه/ خلفه، و ذلك من المشهور المدوّن فى كتب فقهاء الأمصار. و قد روى عروة بـن المغيرة «١» عن المغيرة بـن شعبه «٢» أنّه غزا مع رسول

(الكوفى، ثقة من الثالثة، مات بعد التسعين، تولى الكوفة زمن الحجاج سنة ٧٥هـ، روى عن أبيه و عائشة. «الكاشف» (٢: ٢٣٠). (٢) ابن مسعود بن معتب الثقفى، صحابى مشهور، أسلم قبل الحديبية، و ولى إمارة البصرة ثم الكوفة، مات سنة خمسين. «التقريب» (٢: ٢٠٦). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٠٣. الله صلى الله عليه غزوة تبوك، قال: فبرز رسول الله صلى الله عليه قبل الغائط، فحمل معه إداوة قبل الفجر، فلما رجع رسول الله صلى الله عليه أخذت أهريق على يده من الإداوة، و هو يغسل يديه ثلاث مرّات، ثم غسل وجهه، ثم ذهب يحسر جبته عن ذراعيه، فضاق كمام جبته، فأدخل يده فى الجبّة حتى أخرج ذراعيه من أسفل الجبّة، و غسل ذراعيه إلى المرفق، ثم توضأ و مسح على خفيه، ثم أقبل، قال المغيرة: ثم أقبلت معه حتى نجد الناس قدّموا عبد الرحمن بن عوف قد صلى بهم، فأدرك النّبى صلى الله عليه إحدى الركعتين و صلى معه الناس الركعة الآخرة، فلما سلّم قام رسول الله صلى الله عليه فأتّم صلاته، فلما قضى صلاته أقبل على الناس يعلمهم، ثم قال: «أحسنتم»، يغبطهم أن صلّوا الصلاة لوقتها، قال المغيرة: و فى رواية أخرى: فأردت تأخير عبد الرحمن فقال النّبى صلى الله عليه: «دعه»، و لو لا أن عبد الرحمن كان أقرأ أهل تلك الغزاة و أشهرهم بذلك أو كان كأقرئهم و أكثرهم قرآنا لم يقدّموه و يعدّله عمّن هو أقرأ منه و أحقّ بالتقديم، و لو لا علم الرسول صلى الله عليه بذلك لم يقرهم على ذلك، و لم يخلّهم من التنبيه و التصريح على وجوب تقدّمه غيره و أنّهم قد عدلوا عن الواجب أو الأفضل و هو يقول: «يؤمّ القوم أقرؤهم لكتاب الله» و «أئمتكم شفعاءكم» و «أئمتكم خياركم». و فى تركه لهم و قوله: «أحسنتم» أوضح دليل على فضل عبد الرحمن، و أنّه كان يومئذ من حملة القرآن، و أهلا للإمامة و التقدّم بالناس، فإذا كان ذلك كذلك زالت هذه الشبهة، و وجب صحّة ما قلناه من موجب العادة و الأخبار المتظاهرة التى قدّمنا ذكرها فى حفظ أفاضل الصحابة و الأماثل منهم/ لجميع كتاب الله تعالى قبل موت الرسول صلى الله عليه، [١١٠] و أنّ الأخبار المروية فى نقيض ذلك محمولة على ما ذكرناه و بيّناه من قبل. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص:

٢٠٤

## باب القول فى بيان حكم بسم الله الرحمن الرحيم و الناس و الفلق، و دعاء القنوت و ترتيب سور القرآن و نظم آياته و عددها و القول فى أوّل ما أنزل منه و آخره

باب القول فى بيان حكم بسم الله الرحمن الرحيم و الناس و الفلق، و دعاء القنوت و ترتيب سور القرآن و نظم آياته و عددها و القول فى أوّل ما أنزل منه و آخره فإن قالوا: جميع ما وصفتهم و أكّدتهم القول فيه من ظهور أمر القرآن على عصر رسول الله صلى الله عليه و بعده، و كثرة حفاظه و القائمين به، و المنقطعين إلى تحفّظه و تبخّره و ظهور نقله و إداعته، و كثرة فضائله و توقّر الهمم و الدواعى على الإحاطة به، و معرفة أحواله و أسبابه و تنزيله و فاتحته و خاتمته إلى غير ذلك مما قلتموه: يقتضى لو كان الأمر فى بابه على ما وصفتهم علم جماعة الصحابة و كافّة الأمة بحكم بسم الله الرحمن الرحيم، و هل هى آية من كتاب الله تعالى فى افتتاح كلّ سورة أم لا؟ و هل هى آية من سورة الحمد أم لا؟ و هل هى إن كانت آية فى افتتاح كلّ سورة من جملة السور أو منفصلة عنها و غير داخله فيها؟ و هل كان يجهر بها الرسول صلى الله عليه أم لا؟ و قد علمتم أنّ كل هذا مختلف فيه من حكمها، فمن مثبت له، و من رادّ منكر، و إذا كانت هذه حالهم فى البعد عن العلم بحكم بسم الله الرحمن الرحيم كانوا عن تحصيل حكم غيرها أبعد، و إلى التخليط فيه أقرب، و هذا يمنع أشدّ المنع من أن يكون أمر القرآن فى الظهور و الانتشار و قيام الحجّة به على ما وصفتهم. الإنتصار للقرآن، ج ١،

ص: ٢٠٥ وكذلك كل الذي وصفتم وأظنتم فيه وأسهبتم يوجب لو كان على ما ادّعيتم ظهور أمر المعوذتين، وهل هما من كتاب الله المنزل أم لا؟ وأن يرتفع اللبس والإشكال عن الصحابة في أمرهما، وأن لا يخفى ذلك على عبد الله بن مسعود حتى يخرجهم جردهما إلى حكمهما من مصحفه، وإلى [١١١] أن يقول: «لا تدخلوا فيه ما ليس منه» وأن يقول إذا سئل عنهما: «سألت رسول الله صلى الله عليه عن ذلك فقال: «قيل لى قل، فقلت»، فنحن نقول كمال قال رسول الله صلى الله عليه. و كان يجب أيضا أن لا يختلف ترتيب المصاحف وفواتحها إن كان قد وقفوا على ترتيب السور فيها، وقد روى ذلك فى اختلاف كثير سند ذكر طرفا منه عند القول فى جمع أبى بكر الصديق رضوان الله عليه للقرآن بين لوحين، فواحد يثبت فاتحة الكتاب أوله وآخر يثبت أقرأ باسم ربك، وآخر يثبت غير ذلك، ثم يخالفون أيضا بين ترتيب باقى السور، و كان يجب أن لا يختلفوا فى عدد آى القرآن و رءوسها، و قد ظهر من حالهم فى ذلك ما لا خفاء به، و كان يجب على كافتهم العلم بأول شىء أنزل منه و آخره و ارتفاع تنازعهم فى هذا الباب. و كل هذا يدل دلالة قاطعة على بطلان ادّعائكم لظهور نقل القرآن و كثرة حفظته، و قيام الحجّة على المكلفين بجميعة، و أنّ بيان سائره وقع فى الأصل شائعا ذائعا على حالة تقتضى تظاهر نقله و إحاطة الأئمّة بمعرفته. يقال لهم: ليس فى شىء مما ذكرتموه دليل على فساد ما ادّعيناه، و بعض ما ذكرتموه قد وقفوا عليه و ظهر بينهم و حصل عليهم به، و بعضه مما لم يوقفوا عليه و لم تقم الحجّة بظهوره، و لم تكن الحاجة إلى معرفته كالحاجة للإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٠٦ إلى معرفة نفس التلاوة و نظم آيات السور، و نحن نفصّل كل شىء من ذلك و نكشف عن حقيقة القول فيه إن شاء الله. و أما بسم الله الرحمن الرحيم فإنّها عندنا ليست ثابتة من فاتحة الكتاب و لا هى فاتحة كلّ سورة، و إن كانت قرآنا فى سورة النمل، و قد زعم قوم من أهل العلم أنّها آية من فاتحة الكتاب، و قال آخرون: هى آية فى فاتحة كلّ سورة، و وقف آخرون مع اعتقاد كونها قرآنا فى أنّها آية فاصلة مفردة أو من أول كلّ سورة، و نحن نبدأ بإبطال قول من زعم أنّها كذلك منزلة، و ذكر ما تحمله، ثم نبين ما نقوله. [١١٢] و قد استدللّ من يزعم أنّه قرآن منزل على ذلك باتفاق/ الصحابة فى عصر الرسول صلى الله عليه أو فى زمن أبى بكر و عمر و عثمان عليهم السلام على القول بأنّ ذلك قرآن منزل، و أنّ جميع ما فى المصحف من أوله إلى آخره كلام لله تعالى و وحيه و منزل من عنده، و أنّهم قد وقفوا على ذلك و أخبروا به هذه الجملة مما لا شبهة على أحد فى قول الجماعة بها، و اتفاقهم على نقلها و الإخبار بها. و ليس لأحد أن يقول إنّ هذا الإجماع منهم و النقل إنّما وقع على ما عدا بسم الله الرحمن الرحيم المرسومة فى فواتح السور، لأنّ ذلك مما لم يوقفونا عليه و لا عرف من قصدهم و لا بعادة و عرف مواضع بينهم، كما أنّه ليس لأحد أن يدعى ذلك فيما عدا ثبت أو الناس و الفلق، فلما اتفقوا على أنّ جميع ما انطوى عليه المصحف - الذى هو الإمام - كلام الله و وحيه بغير اختلاف بينهم: ثبت أنّ ذلك كلام الله و قرآن منزل، و هذا مما لا خلاف بينهم فى اعتقاد جملته، و ليس هذه حال الأئمّة فى جميع ما انطوت عليه المصاحف التى هى عن الإمام المجمع عليه. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٠٧ و إذا كان ذلك كذلك ثبت أنّ بسم الله الرحمن الرحيم آية و قرآن منزل فى كل موضع رسمت فيه، لأنّ إطباق الأئمّة على ذلك قائم مقام توقيف الرسول صلى الله عليه و سلّم و نصّه على أنّ جميع ما فى ذلك الإمام قرآن منزل و تلاوة و نصّ قرآن بذلك، فكما أنّه لو وقف على ذلك و تلا به قرآنا يجب حمله على ما عدا بسم الله الرحمن الرحيم مع معرفة قصده إلى التوقيف، على أنّ جميع ما فيه قرآن منزل فكذلك سبيل توقيف الأئمّة على هذا الباب. قالوا: و قد تظاهرت الأخبار بذلك عن الرسول صلى الله عليه، و نقل أهل الآثار أنّ النبى صلى الله عليه و المسلمين إنّما كانوا يعرفون انقضاء السورة و الابتداء بغيرها إذا نزلت بسم الله الرحمن الرحيم، و لا يجوز أن يقال: نزل فى جملة القرآن، و مع ذكره و بواديه و خواتمه ما ليس بقرآن. قالوا: و قد روى عمرو بن دينار «١» عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: «إنّ جبريل عليه السلام كان إذا نزل/ على النبى صلى الله عليه بسم الله [١١٣] الرحمن الرحيم عرف أنّها سورة قد ختمت و استقبل السورة الأخرى» «٢»، و روى ابن جريج عن ابن أبى مليكة عن أمّ سلمة «أنّ النبى صلى الله عليه كان يعدّ بسم الله الرحمن الرحيم آية فاصلة» «٣»، و روى ابن جريج و سفیان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير قال: «ما كان رسول الله صلى الله عليه يعرف انقضاء السورة حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم» «٤».



(١) المكي، أبو محمد الأثرم الجمحي  
مولاهم، ثقة ثبت من الرابعة، مات سنة ست و عشرين و مائة. «التقريب» (١: ٧٣٤). (٢) رواه أبو داود في «سننه» (١: ٢٠٩) كتاب الصلاة، باب من جهر بها برقم (٧٨٨)، وأخرجه ابن عدى في «الكامل في الضعفاء» (٣: ١٧٨) بألفاظ مختلفة عن ابن عباس. (٣) لم أقف عليه. (٤) انظر «نصب الراية» للزيلعي (١: ٣٢٧). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٠٨ و روى ابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال: «كان المسلمون لا يعرفون انقضاء السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم، فيعلمون أن السورة قد انقضت» (١)، و روى عطاء عن ابن عباس قال: «كُنّا نتعلم القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه فما يعرف فصل السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم» (٢). و كل هذا ينبئ عن أن بسم الله الرحمن الرحيم آية منزلة عند فواتح السور، و لفظ الأخبار توجبه. قالوا: على أننا نعلم علما لا شك فيه أنه قد ادعى كون بسم الله الرحمن الرحيم قرآنا منزلا عند فواتح السور جماعة من الصحابة، و أعلنوا ذلك و ظهر عنهم و عرف القول به من دينهم، فلم ينكر ذلك عليهم أحد و لا ردّه و لا قال فيه قولا يمكن ذكره و حكايته، و هذا أيضا يدل على ظهور هذا القول بينهم و تسويغه و الرضا به و المصير إليه، لأنه ليس مما يجوز أن يقال إن كل مجتهد فيه مصيب أو إن الإثم عن مخطئ الحق فيه موضوع، لأنه إدخال في القرآن ما ليس منه، و هو بمثابة إخراج بعضه منه، و ليس ذلك كمسائل الأحكام، و القول في الحلال و الحرام الموكول إلى الاجتهاد بالرأى عند عدم النصوص، فيظنّ تسويغ إطلاقه مع الخلاف فيه و احتمال الأمر. و قد تظاهرت الأخبار و الروايات عن عبد الله بن عباس «أنه كان يقول قولا ظاهرا فيمن يترك افتتاح السور بسم الله الرحمن الرحيم حتى ترك (١) رواه الحاكم في

«المستدرک» (١: ٣٥٦) بلفظ: «كان المسلمون لا يعلمون انقضاء السورة»، و قال صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه. (٢) رواه أبو داود في «سننه» (١: ٢٠٩) بلفظ: «كان النبي لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم». الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٠٩ الناس من كتاب الله تعالى آية و سرق الشيطان من إمام المسلمين آية (١)، و من ترك أن يقرأ بهذه الآية فقد ترك آية من كتاب الله عزّ و جلّ. و روى حنظلة (٢) و شهر بن / حوشب (٣) عن ابن عباس قال: «من ترك بسم الله الرحمن الرحيم [١١٤] أن يقرأ بها فقد ترك آية من كتاب الله» (٤)، و روى عمر بن قيس (٥) عن عطاء ابن أبي رباح عن ابن عباس قال: «ترك الناس من كتاب الله بسم الله الرحمن الرحيم» (٦)، و روى جابر عن عكرمة عن ابن عباس قال: «إنهم ليركون من القرآن آية بسم الله الرحمن الرحيم» (٧)، و روى عطية (٨) عن ابن عباس و غيره أيضا عنه أنه قال: «سرق الشيطان من إمام المسلمين بسم الله الرحمن الرحيم» (٩).

(١) أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد»

(٢٠: ٢١١) بلفظ: «سرق الشيطان من أئمة المسلمين آية». (٢) هو حنظلة السدوسي - نسبة إلى سدوس جد أو قبيلة، و الأغلب أنه جد- أبو عبد الرحيم، روى عن أنس و عبد الله بن الحارث، ضعّفه أحمد. «الكاشف» (١: ١٩٦). (٣) شهر بن حوشب الأشعري الشامي، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن، صدوق كثير الإرسال و الأوهام، من الثالثة، مات سنة اثنتي عشرة و مائة. «التقريب» (١: ٤٢٣). (٤) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (١: ٤٤٠ برقم ٢٣٤١). (٥) عمر بن قيس، سندل، روى عن عطاء و نافع، و روى عنه ابن وهب، واه، قال عنه البخاري: متروك. «الكاشف» (٢: ٢٧٧). (٦) لم أجد هذين الأثرين بهذا اللفظ، لكن الأثر المروى عن شهر بن حوشب شاهد لهما. (٨) هو عطية بن سعد بن جنادة الجدلي الكوفي، أبو الحسن، صدوق يخطئ، و كان شيعيا مدلسا، من الثالثة، مات سنة إحدى عشرة و مائة. «التقريب» (١: ٦٧٨). (٩) سبق تخريج هذا الحديث. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢١٠ فهذه قصة ظاهرة عن ابن عباس و ظاهر من قوله لا ينكر عليه أحد و لا يرده، و لا يقول له قد فرقتنا بترك آية من كتاب الله، و ما هذا نحوه، و كل ذلك ينبئ عن كون بسم الله الرحمن الرحيم منزلة عند فواتح السور. و مما يدلّ على علم الصحابة بأن بسم الله الرحمن الرحيم آية منزلة عند افتتاح كل سورة و أن التارك لقراءتها في درسه إنما يترك عند نفسه آية منزلة ليست من جملة السور بل منفردة عنها: اتفاق جميعهم على إثبات بسم الله الرحمن الرحيم في افتتاح كل سورة، و تركهم لذلك في افتتاح سورة براءة، فولا أنهم موقوفون على إثباتها و كونها

آية عند افتتاح كل سورة سوى سورة براءة لأثبتوها أيضا في أول سورة براءة، لأنهم كانوا إنما فعلوا ذلك بالرأى والاستحسان على وجه الافتتاح للتلاوة بها، وجب لهذه العلة افتتاح براءة أيضا بها، وفي عدولهم دليل على أنها ليست بآية في ذلك الموضع وإن كانت آية منزلة في افتتاح كل سورة. قالوا: ومما يدل أيضا على هذا القول ويؤكد ما ظهر وعرف من كراهة جماعة من سلف الأمة الأفاضل التلب أن ثبت في المصحف شيئا ليس منه، من ذكر اسم السورة وذكر خاتمتها وأعشارها وغير ذلك من تزيين المصاحف بالذهب وإحداث أمر فيه لم يكن مرسوما في مصحف الجماعة الذي هو الإمام، إلى أن أعظموا القول في ذلك، وقالوا إنه بدعة ممن فعله، [١١٥] وطلبت العلل والمعاذير لمن فعل ذلك بأخذه لحاجته/ إلى معرفة أسماء السور، ومواضع الأعشار منها، هذا مع ظهور الحال في ذكر أسماء السورة وخاتمتها، وعدد أعشارها وأخماسها، وأنه لا شبهة على أحد في أن ذلك ليس بقرآن منزل، فكيف بهم في إثبات ما يلتبس ويشكل، وقد شاع ذلك عنهم، فلو كانت بسم الله الرحمن الرحيم ليست من جملة القرآن ولا مما الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢١١ أمروا واتفقوا على رسمه وإثباته لظهر أيضا اختلافهم في ذلك وإنكاره والخوض فيه ظهورا يجب لنا العلم به، فلما لم يكن ذلك كذلك صح هذا القول و ثبت. فروى ليث عن مجاهد أنه كره التعشير في المصحف «١»، و روى أيضا ليث «٢» عن مجاهد أنه كان يكره أن يكتب في المصحف تعشيرا أو تفصيلا «٣» و روى هشام بن الغاز «٤» عن مكحول أنه كره نقط المصاحف «٥»، و روى ابن جريج عن عطاء قال: «هذه بدعة» «٦»، يعني ما يكتب عن كل سورة خاتمتها، وهي كذا وكذا آية، و روى أيضا عن عكرمة أنه قال: «هو بدعة». قالوا: فأما جلة الصحابة فذلك أيضا مروى عن كثير منهم، فروى إسرائيل «٧» عن عامر «٨» قال: «كتب رجل مصحفا عنده كل آية نفسيرها، فـدعا

(١) لم أجده عن مجاهد، و هو مروى

عن عبد الله بن مسعود كما سيمر قريبا. (٢) ابن أبي رقية الشامي الثقفي، مولى أم الحكم بنت أبي سفيان كاتب عمر بن عبد العزيز، مقبول، من السادسة. «التقريب» (٢: ٤٧). (٣) لم أجده. (٤) هشام بن الغاز بن ربيعة الجرشى الدمشقي، نزيل بغداد، ثقة من كبار السابعة، مات سنة بضع وخمسين ومائة. «التقريب» (٢: ٢٦٨). و الغاز بمعجمتين بينهما ألف، «تهذيب التهذيب» (١١: ٤٩). (٥) لم أجده. (٦) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧: ١٩٨ كتاب فضائل القرآن). (٧) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، أبو يوسف الكوفي، ثقة تكلم فيه بلا حجة، من السابعة، توفي سنة ستين ومائة، وقيل بعدها. «التقريب» (١: ٨٨). (٨) هو عامر بن وائلة أبو الفضل الكنانى، له رؤية ورواية عن أبي بكر وعمر ومعاذ، وعنه الزهري وغيره، و به ختم الصحابة في الدنيا، مات سنة عشر ومائة على الصحيح. «الكاشف» (٢: ٥٢). الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢١٢ به عمر بن الخطاب رضوان الله عليه فقرضه بالمقاريض «١»، و روى يحيى بن وثاب «٢» عن مسروق «٣» عن عبد الله أنه كره تعشير المصاحف «٤»، و روى سلمة بن كهيل «٥» عن أبي الزعراء «٦» عن ابن مسعود قال: «جردوا القرآن»، يقول: «لا تعشروه» «٧»، و روى عن عبد الله أيضا أنه رأى خطأ في مصحف فحكه وقال: «لا تخطوا به غيره» «٨» وهذا أكثر مما يحصى جمعه ويتسع. و كل هذه الأخبار تدل على اتفاق الأمة أن جميع ما في الإمام الذي كتبه عثمان قرآن منزل من عند الله جل وعز، ولو كان بسم الله الرحمن الرحيم مكتوبا على وجه الفصل والخاتمة لوجب أيضا إنكار هؤلاء القوم لذلك، لأنه ليس من جملة المنزل، بل هو مثل ما أنكروه بعينه. و يوضح ذلك أيضا ويكشفه أن قوما من التابعين ومن بعدهم من السلف قد استجازوا كتب التعشير وخاتمة سورة كذا وعدد آياتها كذا وكذا، فأنكر

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف»

(٧: ١٩٨ كتاب فضائل القرآن). (٢) يحيى بن وثاب الجزري، مجهول من مشايخ خارجة بن مصعب، من السابعة. «التقريب» (٢: ٣١٧). (٣) مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي، أبو عائشة الكوفي، ثقة فقيه عابد مخضرم، من الثانية، مات سنة اثنين - ويقال: سنة ثلاث وستين ومائة. «التقريب» (٢: ١٧٥). (٤) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧: ١٩٩ كتاب فضائل القرآن). (٥) سلمة بن كهيل الحضرمي، أبو يحيى الكوفي، ثقة من الرابعة. «التقريب» (١: ٣٧٨). (٦) اسمه عبد الله بن هانئ الكندي، وثقة العجلي، من

الثالثة، سمع ابن مسعود و روى عنه سلمة بن كهيل، و قال ابن المديني: لا أعلم روى عنه إلا سلمة. «الكنى و الأسماء» (١: ٣٤٦). (٧) لم أجده. (٨) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧: ١٩٨ كتاب فضائل القرآن). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢١٣ ذلك عليهم من بدعهم فيه، فلم يحتجوا لصواب فعلهم بكتابه عثمان بسم الله الرحمن الرحيم/ في فواتح السور، و أنه لم يكن من القرآن في شيء، و لو كانوا يعتقدون ذلك لسارعوا إلى الاحتجاج به، و لم يجز على سائرهم إغفال هذا الأمر الظاهر الناقض لقول من خالفهم و بدعهم، فهذا أيضا يكشف عن أن إثبات عثمان و الجماعة بسم الله الرحمن الرحيم لم يكن على وجه الفصل و الافتتاح، و العلامة تدل على أنه منزل من عند الله سبحانه. قالوا: فإن قال قائل: كيف يسوغ لكم أن تدعوا أن أحدا لم يدفع أن تكون بسم الله الرحمن الرحيم آية منزلة عند كل سورة، و قد وردت الأخبار عن الحسن البصري بأنه أنكر ذلك، و قال لما سئل عنها: «صدور الرسائل»، و صح عنه أنه كان لا يفتتح الجهر بها و يقول: «إنني رأيت رسول الله صلى الله عليه و الأئمة من بعده لم يجهروا بها» (١). يقال لهم: ليس في هذه الرواية ما يدل على إنكار الحسن لكونها آية منزلة في فواتح السور، و إنما فيها أنه كان ينكر أن تكون من الحمد و لا بعدها آية منها، و لا يرى الجهر به، و كل ذلك لا يدل على أنها ليست بآية (١) قول الحسن: «إنني رأيت رسول

الله و الأئمة من بعده لم يجهروا بها»، الحسن لم ير النبي صلى الله عليه و سلم فهو من التابعين، و تحمل هنا (رأيت) على العلمية لا على البصرية، فهي بمعنى (علمت مما ورد عن النبي و أصحابه ...)، و هذا الخبر مروى عن أنس رضى الله عنه في «الصحيحين» قال: «صليت خلف رسول الله و خلف أبي بكر و عمر و عثمان فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم»، و أحوال الصحابة و من بعدهم في الجهر بالبسملة لا تعني عدم قرآنيتهما، و قد تم بيان ذلك. «نصب الراية» للزيلعي (١: ٣٢٩). \* قلت: و حديث أنس في عدم الجهر بالبسملة معلّ بعلّة في متنه، انظر تفصيلها في «تدريب الراوى» للحافظ السيوطي (١: ٢٥٤-٢٥٧). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢١٤ منزلة و إن لم تكن من الحمد و لا من جملة غيرها سوى النمل، و نحن لا نعتقد أنها آية من الحمد و لا نرى افتتاحها بها و لا يتبين بهذا القدر فقط أنها ليست بآية من كتاب الله منزلة في فواتح السور، و على هذا خلق من أهل العلم جملة أمثال. و قوله: «صدور الرسائل» ليس فيه أنها ليست بآية منزلة، لأنها قد تكون آية و إن صدرت بها الرسائل، و قد تصدر بها أيضا السور و تفتتح و إن صدرت بها الرسائل، و قد كان المسلمون يصدّرون (باسمك اللهم) حتى أنزلت: إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَ إِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [النمل: ٣٠]، فصدر بها رسول الله صلى الله عليه و المسلمون، و قد يجوز أيضا أن يكون الحسن ممن اعتقد أنه تصدر بها الكتب و الرسائل، و أنه يجب أن تصدر بها السور، و يستفتح بها في الكتابة، كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه و كما اتفق عليه المسلمون من بعده و إن لم يجب أن يفتتح بها في القراءة. و كل ذلك إذا [١١٧] أمكن لم يكن في قول الحسن/ هذا نطق بإنكار كونها آية منزلة. قالوا: فأما ما روى أيضا عن الحسن من أنه قال: «يكتب في أول الإمام، و اجعلوا بين كل سورتين خطًا»، فإنه خبر باطل، لأن فاعل ذلك و الأمر به مخالف لسنة الرسول صلى الله عليه و المسلمين و ما قد اتفقوا عليه، لأن الحسن و كل أحد من أهل عصره يعلم علما لا شبهة عليه فيه أن الأمة كانت تكتب ذلك، و لم يكن من رأيه مخالفة فعل الأمة، و كيف يصنع ذلك و هو يحتج لترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم بترك الأئمة لذلك، و الأئمة بأسرها قد أثبتوا بسم الله الرحمن الرحيم بين كل سورتين، و لو صحّت هذه الرواية لوجب حملها على وجهين: الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢١٥ أحدهما: أنه يمكن أن يكون بلغه أن قائلا قال: إنها من كل سورة، أو ظن ذلك كما يقول هذا و يظنه بعض أهل عصرنا فقال: «يجعل بين كل سورتين خطًا» لزوال هذه شبهة، و إن كان السلف قد كتبوها غير أنه لم يدخل عليهم في ذلك شبهة، و الآن فقد تغيرت الحال. - و يمكن أيضا أن يكون الحسن قد اعتقد أنه لا يجب أن تكتب في فواتح السور إذا دوّنت و اتصلت الكتابة مما لا يجب أن يقرأ إذا اتصلت قراءة السور، و هذا لا ينبني عن أنه يعتقد أنها ليست بآية منفردة منزلة عند افتتاح كل سورة و إن لم يكن منها، و لم يجب على كاتب القرآن و تاليه و خاتمه أن يكتبها و يتولها. قالوا: فإن قال القائل: فخبرونا عن بسم الله الرحمن الرحيم أهي عندكم آية من الحمد أم لا؟ قيل له: لسنا نعلم أنها آية من

الحمد أم لا، كما لا نعلم أنها آية من غيرها أم لا وإن كنا نعلم أنها آية مفتتحة بها، لأنه ليس معنا توقيف على ذلك يوجب العلم ولا توقيف على أنها ليست منها، وليس فيما يتعلق به من زعم أنها آية من الحمد لأجل أن الحمد سبع آيات، وبسم الله الرحمن الرحيم مشبهة لآياتها وما بعدها في العدد والطول، فإذا اتفق على أن الحمد سبع آيات ولم تعد بسم الله الرحمن الرحيم آية منها وجب على مسقطها أن يعد مكانها أنعمت عليهم ﴿١﴾ آية، وليست مشبهة لآيات الحمد، أو يعد (١) خلاصة مذاهب العلماء في عد

الآي أن علماء الكوفة ومكة يعدون البسملة آية من الفاتحة، بينما علماء المدينة والشام والبصرة يعدون أنعمت عليهم آية ولا يعدون البسملة آية من الفاتحة، قال العلامة القاضى رحمه الله: والكوف مع مك يعد البسملة سواهما أولى عليهم عد له الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢١٦ [١١٨] مكانها إياك نغيد آية منها/ كما روى عن الحسن البصرى، وإياك نغيد لا تشاكل أيضا مثيلاتها من آيات الحمد، فوجب إذ ذاك عد بسم الله الرحمن الرحيم آية منها وجعلها من جملتها. فهذا عندنا مما لا شبهة فيه ولا تعلق لأحد لأجل الاتفاق على أنه لا يجب أن تكون آيات السورة كلها متساوية متشابهة، لأن أهل البصرة قد عدوا لذة للشاربين آية من سورة الصافات وفي سورة محمد صلى الله عليه، وليست مشبهة لآياتها، وعدوا في لم يكن مخلصين له الدين آية وليست مشاكلة لما قبلها ولا لما بعدها، وعد الناس جميعا إذا جاء نصير الله والفتح آية وهى لا تشبه ما بعدها، وعد أهل الكوفة في سورة طه ما منعك إذ رأيتهم ضلوا آية وهى غير مشبهة لشيء من آيات طه، وعدوا في بنى إسرائيل يخرجون للأذقان سجدا آية وليست كآياتها، ولو تتبع ذلك لكثير، وإذا كان ذلك كذلك بطلت هذه الشبهة. والصحيح عندنا أن بسم الله الرحمن الرحيم ليست بآية من الحمد ولا من غيرها سوى سورة النمل فإنها قرآن من جملتها، لأنه قد ثبت وصح أن رسول الله صلى الله عليه ترك الجهر بها وإن كان قد روى أنه ربما جهر بها وأن الأئمة بعده تركوا الجهر بها، وقد ثبت وجوب الجهر بجميع سورة الحمد في صلاة الجهر وموضعه، فلو كانت آية من الحمد لوجب الجهر بها كوجوبه في سائر آياتها، لأنه لا وجه للجهر ببعض السورة في موضع الجهر وترك الجهر ببعضها، ولا مثل لذلك في الشرع ولا نظير، فهذا يدل على أنها ما تستفتح بها السور، وأنه لا يجب تقديمها أمامها، ولا اعتقاد كونها أنها من جملتها. الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢١٧ ومما يدل أيضا على أنها ليست بآية من الحمد اتفاق الكل من الأئمة والقراء على أنها ليست بآية من غير الحمد وإن كانت مرسومة في افتتاحها، لأنه لا خلاف بينهم في ترك عدّها مع آيات كل سورة وإن اختلفوا في عدّها آية من الحمد، فيجب حملها مع الجهر على وجه حملها مع غيرها من السور في أنها ليست من جملتها. غير أن القائل بأنّها من جملة الحمد أعذر ممّن قال: هى منها ومن كل [١١٩] سورة، لارتفاع الخلاف فى أحد الموضعين، وعلى أنّه ليس ببعيد أن يجعل الله بسم الله الرحمن الرحيم آية من الحمد وبعضها لها، ولا يجعلها بعضا لغيرها بل آية مفردة منها تفتح السور بها أو كلاما ليس بقرآن يندب إلى افتتاح سور القرآن بها، ولكننا سنذكر بعد ما يدل قطعاً على أنها ليست من الحمد ولا من غيرها، قال الزاعمون إنها آية فاصلة بين السور، وأنا لا ندرى أنها من الحمد أو لا. إن قال قائل: خبرونا عمّن قرأ جميع القرآن وأسقط تلاوة بسم الله الرحمن الرحيم من أولها أ هو عندكم خاتم للقرآن؟ كما أن قارئها فى افتتاح كل سورة خاتم للقرآن؟ قيل له: أجل، وقد جعل الله تعالى ختم القرآن على وجهين: أحدهما ختم سائر سورته مع إسقاط بسم الله الرحمن الرحيم، وختم له مع تلاوة بسم الله الرحمن الرحيم، كلاهما ختم للقرآن. قالوا: فإن قال: كيف يكون مسقط بسم الله الرحمن الرحيم خاتماً لجميع القرآن وقد أسقط عندكم منه كلاماً كثيراً وحروفاً كثيرة؟ قيل له: لأجل أن الله سبحانه ورسوله والمسلمين جعلوا فاعل ذلك خاتماً للقرآن، يراد بذلك لجميع سور القرآن وإن أفرد منها بسم الله الرحمن الرحيم الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢١٨ الرحيم، لأنها ليست من جملتها، وإن كان قارئ جميع السور مع بسم الله الرحمن الرحيم قد ختم جميع السور وضم إليها قرآناً ليس منها، ولو كان مسقط بسم الله الرحمن الرحيم غير خاتم للقرآن لأنه قرأ ما هو أقل عدد حروف من عدد الحروف التى قرأها تالى بسم الله الرحمن الرحيم لوجب أن يكون قارئ جميع سور القرآن مع بسم الله الرحمن الرحيم غير خاتم للقرآن إذا قرأه على غير قراءة أهل مكة، بل بإسقاط أو الجمع وحذفه فى قوله

عليهموا و عليكموا و هموا و أنتموا و إليكموا، و ما أشبه ذلك في جميع سور القرآن: غير خاتم القرآن، لأنه ترك ما قد اتفق على أنه أصل الكلام و تحقيق [١٢٠] لفظه، و قد ترك بترك ذلك حروفا لا تحصى كثرة، و قارئ القرآن/ بحرف أهل مكة قد أتى بذلك أجمع. و لئلا لم يجب ذلك و كانت الأمة متفقهة على أن قارئ القرآن على الوجهين خاتم له لأن الله جلّ ذكره جعل التلاوتين ختما لكتابه، كذلك حكم خاتم القرآن بإسقاط بسم الله الرحمن الرحيم، إلا في سورة النمل، و خاتمه مع تلاوة بسم الله الرحمن الرحيم في فواتح سورة إلا-براءة من الله و رسوله وحدها، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما قالوه. قالوا: فإن قال: أفترن مع قطعكم على أن بسم الله الرحمن الرحيم آية منزلة فاصله بين السور أن ثواب خاتم جميع القرآن مع إسقاطه تلاوة بسم الله الرحمن الرحيم كثواب خاتم مع تلاوتها و الافتتاح بها؟ قيل له: كثرة الثواب و قلته مما لا تعلق له في هذا الكتاب، و لو قلنا: إن ثواب خاتمه مع الافتتاح ببسم الله الرحمن الرحيم أكثر من ثواب خاتمه مع إسقاطها لم يدل ذلك على أن من قلّ ثوابه ليس بخاتم للقرآن، لأنه قد يكون له ختمتان، ثواب أحدهما أكثر من ثواب الأخرى، على أن هذا مما لا الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢١٩ سبيل أيضا إلى علمه، كما أنه لا سبيل لنا إلى أن خاتم القرآن بحرف أهل مكة و النطق بواو الجمع أكثر ثوبا من مسقط هذا الواو، و إن تيقنا أن عدد حروف إحدى الختمتين أكثر من عدد الأخرى بشيء كثير، لأجل أن الاجتهاد إذا أدى إلى أن حذف هذا الحرف- الواو- أولى و أخف على القلب و اللسان و ألفت موقعا في قلوب سامعي القراءة، أو أدعى لهم إلى التعلّم و الإصغاء كان ذلك بمنزلة من أداه اجتهاده إلى أن إثباتها أولى، و النطق بها لأجل وجوه أخر، و لأنها الأصل في الكلام، و غير ذلك. فكذا من أداه اجتهاده إلى إسقاط قراءة بسم الله الرحمن الرحيم عند افتتاح كل سورة يريد وصلها بغيرها التي بعدها لأجل ما يقصده من تذليل لسانه و رياضة نفسه و اقتداره على وصل آخر السورة بابتداء غيرها لمعرفة حكم الابتداء و الإعراب في ذلك، مع اعتقاده فيه الوقف عند/ فراغه من [١٢١] آخر السورة، و اتباعها فيه الوصل لافتتاح ما بعدها، و ليعرف كيف يفعل ذلك، و كيف كلام أهل العلم و اللغة فيه، فإن هذا الجمع اجتهاد و توصيل إلى علم نافع و تدرب بهذا القرآن و التبسيط في تلاوته و حسن الإفصاح به، فما يمكننا مع قصد مسقط الافتتاح ببسم الله الرحمن الرحيم من ختمته إلى ما ذكرناه أن نعلم أن ثوابه أقل من ثواب المفتتح بما في مبادئ السور في ختمته. و ربما كان أيضا ثواب الخاتمين مع تلاوة بسم الله الرحمن الرحيم أكثر من ثواب الآخر لما تقارب ختمته من الخنوع و الخشوع و الاتعاظ و الإخلاص و صدق العمل، و ربما كان ثواب الختم الواحد أكثر من ثواب الختمات الكثيرة إذا توافرت مثل هذه الأسباب، و ربما كان ثواب قراءة الآية و أقل أو السورة الواحدة أكثر من ثواب الختم إذا قادت الآية إلى الإخلاص و صدق الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٢٠ التية، و ارتفاع الشوب و القصد إلى القربة، ما لم يقارف الختم، و إذا كان ذلك بطل هذا السؤال، و زال عن القوم ما ظنوه. و اعلموا وفقكم الله أن الذي نختاره و نذهب إليه أن بسم الله الرحمن الرحيم ليست بآية من الحمد، و لا- من سورة سوى النمل، فإنها قرآن من جملتها، و أن القطع بذلك واجب، و أنه لا- حجة في شيء مما قدّمناه عن القوم قاطعة على أنها آية من القرآن مفردة فاصله بين السورتين، و لا- على أنها من جملة كل سورة. و الدليل على ذلك أننا نحن و جميع من خالفنا في هذا الباب ممن يعرف أصوله و طريق نقل القرآن و كيفية بيان الرسول صلى الله عليه له و تلقّيه عنه: متفقون على أنه قد ثبت أن الرسول صلى الله عليه بين جمع القرآن بيانا واحدا على وجه تقوم به الحجة و ينقطع العذر، و أنه لم يبين بعضه بيانا ظاهرا معلنا تقوم به الحجة، و بين بعضه بيانا خفيا موعزا إلى الواحد و الاثنين و من لا تقوم الحجة بإخباره عنه لما سمعه منه صلى الله عليه من القرآن، و أن هذه العادة في بيان جميع القرآن كانت عادة الرسول صلى الله عليه [١٢٢] عليه و سلم، لأنه لو كان ذلك كذلك لوجب في مستقر العادة و طريقة رسول الله صلى الله عليه في بيان القرآن و ترتيبه و ما يجب فيه و تضيق تركه و تحريم الجهل به و أن يكون قد بين ذلك لأمة بيانا تقوم به الحجة، و أن يعرفها هذين الوجهين اللذين لكل واحد منهما إذا قرئت السورة عليه خاتمة مخصوصة، و يكشف لهم عن ذلك كما عرّفه ابن مسعود، و يوضحه لهم الإيضاح الذي إذا شك فيه ابن مسعود و وهم لم يشك غيره، و لم تجر العادة بتوافي همم جميع من بين ذلك له على إهماله أو السهو عنه و الشك فيه، و أن لا يلقي الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٢١ ذلك إلى ابن مسعود وحده إلقاء خاصا لا



تقوم الحجّة به ولا يعرفه من دينه غير عبد الله وحده، لأنّه لم تكن هذه عادته صلى الله عليه في بلاغ القرآن. ولو جاز ذلك عليه لجاز أن يبيّن بعض الحروف السبعة وبعض ترتيب السور لعبد الله بن مسعود وحده، ولا يوقف عليه غيره، ولو أمكن ذلك لأمكن أيضا و جاز أن يبيّن بعض القرآن الذي كان أنزل عليه و يبلغه إلى ابن مسعود وحده دون غيره، فإذا كان هذا باطلا من قولنا جميعا وجب أحد أمرين: - إمّا أن يكون هذا الخبر ضعيفا مدخولا لم تقم به الحجّة عن عبد الله. - أو يكون ثابتا، و يكون ذلك ممّا كان مباحا أن يختم السورة بخاتمتين على التخيير بغير اشتراط وجهين من القراءة ثم نسخ ذلك و ذهب عن عبد الله، أو يكون ممّا كان مباحا و مشروطا أن تقرأ السورة على وجهين، لكل وجه فيهما خاتمة مخصوصة، فنسخ أحد الوجهين و نسخت خاتمته و بقي الوجه الآخر و بقي أيضا خاتمته، و ذهب ذلك على عبد الله و عرفته الأئمة، فإمّا أن يكون باقيا ثابتا و لا تعرفه الأئمة و لا تقف عليه الأئمة، و لا تقف عليه من دين الرسول إلا عبد الله وحده، فإنّه باطل بعيد لما يبيّنه من قبل، فيسقط بما وصفناه من تعلّقهم بهذه القصة. فإن قالوا: أ فليس قد روى ابن جريج عن عطاء أنّ رسول الله صلى الله عليه مرّ بأبي بكر الصديق / رضى الله عنه و هو يخافت في قراءته، و مرّ بعمر [١٢٣] صلى الله عليه و هو يجهر، و ببال و هو يقرأ من هذه السورة، و من هذه السورة، فقال: «كلّ ذلك حسن» (١) أو نحوه من الكلام، و هذا إقرار منه ( )

البيهقي في «شعب الإيمان» (٢: ٤٣١) بلفظ: «كلكم قد أصاب». الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٢٢ لبلال على جواز خلط السور و إدخال بعضها في بعض، كما أنّه إقرار على المخافتة و الجهر. يقال لهم: قد روى أبو عبيد (١) عن الحجاج عن الليث بن سعد (٢) عن عمر مولى غفرة (٣) عن النبي صلى الله عليه أنّه مرّ بأبي بكر و هو يخافت، و مرّ بعمر و هو يجهر، و مرّ ببلال (٤) و هو يقرأ من هذه السورة، و من هذه السورة، فقال لأبي بكر: مررت بك و أنت تخافت، فقال: إنّني أسمع من ناجيت، فقال: ارفع شيئا، و قال لعمر: مررت بك و أنت تجهر، فقال: أطرد الشيطان و أوقظ الوسنان، فقال: اخفض شيئا، قال لبلال: مررت بك و أنت تقرأ من هذه السورة، و من هذه السورة فقال: أخلط الطيب بالطيب، فقال: إذا قرأت السورة فأنفذها» (٥)، يعنى صلى الله عليه أقرأها على وجهها إلى آخرها، لا معنى لإنفاذها هاهنا إلا- هذا ( )

القاسم بن سلام الأنصارى البغدادى، قرأ على الكسائي و غيره، و كان إمام أهل دهره فى كل العلوم، و فضائله كثيرة، من السادسة، توفي سنة ٢٢٤. «معرفته القراءة» (١: ١٧٠). (٢) ابن عبد الرحمن الفهمى، أبو الحارث المصرى، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، من السابعة، مات فى شعبان سنة خمس و سبعين و مائة. «التقريب» (٢: ٤٨). (٣) هو عمر بن عبد الله، مولى غفرة، يقال: أدرك ابن عباس و سمع أنسا و ابن المسيب، عامه حديثه مرسل، مات سنة خمس و أربعين و مائة. «الكاشف» (٢: ٢٧٤). (٤) بلا بن رباح، و أمه حمامة، أبو عبد الله مولى أبى بكر، من السابقين الأولين، شهد بدرا و المشاهد، مؤذن النبي صلى الله عليه و سلم، مات بالشام سنة سبع عشرة و له بضع و ستون سنة. «التقريب» (١: ١٤٠). (٥) رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (٢: ٤٩٥) عن سعيد بن المسيب رحمه الله، و رواه البيهقي فى «الشعب» (٢: ٤٣٠ برقم ٢٣٠٤). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٢٣ فهذا أمر منه لبلال و لكل قارئ لسورة بأن ينفذها و يقرأها على وجهها، و هذه الرواية أظهر و أشهر من الرواية التى ذكرها فيها أنّ رسول الله صلى الله عليه قال: «كلّ ذلك حسن»، فوجب العمل على التفصيل و التفسير الذى وردت به الرواية الزائدة. و قد يجوز أن يكون أراد بقوله: «كلّ ذلك حسن» لصنع أبى بكر و عمر فقط من الجهر و المخافتة، و واجههما بذلك لئلا أقبل عليهما، و لم يسمع الراوى تمام كلامه لبلال فأدرج القصة و لم يفصل من غير اعتماد لتحريف على الرسول صلى الله عليه و طعن، يتعلّق قوم من بعده بهذا فى جواز خلط السور بعضها ببعض، و بعض ترتيبيها، و مخالفة تاليها فلا تعلّق لهم فى لفظ خبرهم- لو ثبت- مع جواز ما قلناه، و قد رويانا من قبل أنّ رسول الله صلى الله عليه قال لبلال عند ذلك: «اقرأ السورة على نحوها»، و قد روى: «على وجهها»، و روى ذلك سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه. و إذا كان ذلك كذلك بطل تعلّقهم بهذه القصة. فإن قالوا: أ فليس قد روى أن عليا عليه السلام كان يقرأ سورة الأنبياء فأسقط آية، ثم قرأ بعدها ثم رجع إليها فقرأها ثم عاد إلى الموضع الذى كان بلغ إليه، و هذا فعل منه يدلّ على جواز تقديم بعض آيات السورة على بعض و

مخالفة تأليفها، و لو لا أن ذلك عنده كذلك لم يستجز بعد أن رجع إلى ما أسقطه و قرأه أن يتبعه من الموضع الذي بلغ إليه، و إنما كان أن يتبعه بما يليه حتى يكون جميع ما قرأه إلى حيث بلغ، و يصله بما بعده. يقال لهم: ليس في الأئمة ممن روى هذا الحديث و من غير رواية ابن عمر أن عليا عليه السلام اعتمد ذلك و قصده، بل كان من صحح هذه الرواية عن ابن عمر أنه فعل ذلك على طريق العذر و وجه السهو، و أنه لم يكن من دينه خلط آيات السور بعضها ببعض، و نقصها، و مخالفة ترتيبها و إفساد الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٢٤ تأليفها، لأن ذلك فساد و تخليط، و عائد بدخول الخلل و اللبس و قلة الضبط لكتاب الله تعالى، و الذهاب ببها و بهجته، و قد يسوغ من هذا الباب على وجه السهو و النسيان ما لا يجوز مع الذكر و الاعتماد، كما يجوز التفرقة بين حكم الأفعال الواقعة على وجه السهو و النسيان و الأفعال الواقعة على وجه العمد و القصد في الصلاة، و كثير من أحكام الشرع في باب سقوط الإثم في آخر الفعل إذا وقع على وجه السهو، و إفساده إذا وقع على وجه العمد. و قد استقر من عمل الأئمة و دينها جواز مثل فعل على عليه السلام إذا وقع لعذر و على وجه السهو، و على حظره و منعه إذا وقع على وجه القصد و العهد، و الحكم بأنه إفساد لنظم القرآن، و نقض لتأليفه، و مخالفة لسنة الرسول صلى الله عليه و السلف الصالح من بعده، فلا وجه للجمع بين الأمرين أو حمل ذلك الفعل من على عليه السلام على أنه قصده و اعتمده، و قد يجوز أن يكون الله سبحانه إنما أباح ذلك في حال السهو و عذر فاعله، [١٢٥] لأجل علمه سبحانه بأن أحدا لا يكاد يسلم من السهو و الإغفال،/ و أنهم لم كلّفوا متى سهوا عن آية أن لا يقرأوا ما بعدها حتى يذكروها لمنعوا بذلك من الدرس، و اكتساب عظيم الأجر و تهذيب الحفظ، و لو كلّفوا إذا ذكروا الآية التي أسقطوها في الخمس الأول من البقرة بقرب آية الدين أن يرجعوا فيقرأوها ثم يعيدوا جميعها ما كانوا يقرأوها بعدها إلى حيث بلغوا: لعاد ذلك بتغليظ المشقة عليهم و السآمة منهم و الضجر و الملل بما كلّفوا، و شدة الاستثقال لما ألزموا، و قلة الحرص عليه و القيام به، و الله تعالى أعلم بتدبير خلقه و مصالح عباده و وجوه اللطاف فيما تعيدهم به، و إذا كان ذلك كذلك سقط تعلّقهم بهذا الخبر إن صحّ، و لزم قلوبنا العلم بثبوت الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٢٥ فإن قال قائل: فهل يجوز مثل هذا إن نال الإنسان أو لحقه في سورة الحمد؟ قيل لهم: أما من قال إن قراءة الحمد على ترتيبها ركن من أركان الصلاة أو فرض من فروضها فإنه لا يجوز ذلك و لا يقيم به العذر، كما أنه لا يجوز الصلاة مع ترك الإحرام و الركوع و السجود و لكل فرض فيها و إن وقع على وجه السهو، و أمّا من لم يقل من العلماء إن قراءة الحمد من فرائض الصلاة فإنه يجيزه و يجعل الصلاة صحيحة، و ليس الكلام في هذا مما نحن فيه من جواز نقص آيات السور، و مخالفة ترتيبها مع القصد و الذكر في الصلاة و غيرها فكنا نغرق فيه؛ و هذه جملة كاشفة عن صحّة ما قلناه مع ثبوت النصوص و الإجماع على وجوب ترتيب آيات السور و قراءتها على وجهها، و أن ذلك لم يكن عن رأى و اجتهاد من الأئمة، و إن كان تأليف السور و تصنيفها ممّا لا نصّ فيه و لا توقيف عندها. \*\*\* الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٢٦

### باب ذكر اختلافهم في عدد الآي و تقديرها و معنى وصفها بأنها آية

#### إشارة

باب ذكر اختلافهم في عدد الآي و تقديرها و معنى وصفها بأنها آية فإن قالوا: كيف سوّغ لكم أن تدّعوا ظهور نقل القرآن و إذاعة الرسول لشأنه و إشاعته و إقامة الحجّة على المكلفين به و نحن نجدهم يختلفون في قدر الآية، فيعدّ بعضهم قدرا من الكلام آية و ينكر ذلك غيره، و يعدّ بعضهم [١٢٦] السورة مائة آية مثلا و يعدّها غيره أكثر من ذلك/ و أقل، و ما ذكرتموه من ظهور توقيف النبي صلى الله عليه على بيان القرآن و كشف ترتيبه و تأليفه و أحكامه الواجبة له في حفظه و تلاوته، و إحصاء آياته، فوجب علم جميعهم بذلك، و ارتفاع النزاع بينهم فيه. يقال لهم: ليس فما وصفتموه قدح فيما قلنا و لا توهين لما ادّعينا و بيننا، و ذلك أننا إنما ادّعينا وجوب ظهور نقل ما فرض رسول الله صلى الله عليه على الأئمة حفظه و حظر عليهم الذهاب عنه، و ألزمه الله تعالى إشاعته و إذاعته،

لتقوم الحجة به، وعرفت عاداته عليه السلام من إظهار البيان و شدة القصد، والإيثار له للكشف والإعلان به، وإذا كان ذلك كذلك وكنا لا نقول إن من هذا الباب عدد آيات سور القرآن وقدر ما هو آية من الكلام، بل نقول: إن رسول الله صلى الله عليه لم يحد في عدد آيات السور حداً، ولا وقفهم عليه في ذلك على شيء، ولا كان هو صلى الله عليه يعد ذلك وإن جاز أن يكونوا هم كانوا يعدون في عصره وعند القراءة عليه لأنفسهم، الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٢٧ فلا ينكر ذلك عليهم، بل يخليهم وما عدوا إذا لم ينقصوا من السورة ولم يزيّدوا فيها شيئاً، ولا غيروا من تأليف آياتها أمراً، ولا قدّموا مؤخراً، ولا أخروا مقدّماً، وإذا كان ذلك كذلك لم يلزمنا شيء مما قلتم، لأنه لا نصّ من الرسول على عدد الآي ومقاديرها. فإن قالوا: وما الدليل على ذلك؟ قيل لهم: من الأدلة عليه علمنا بأنه لو كان صلى الله عليه قد نصّ لهم على عدد الآيات وقدر الكلام الذي يكون آية، ومواضع الفصول من السور، وضيق عليهم معرفته ذلك وجعله من فرائض دينهم، وحدّ لهم فيه حداً أخذهم به وحده ومنعهم من تجاوزه أوجب أن يكون بيانه لذلك كبيانه لتأليف آيات كل سورة، و كبيانه للقرآن نفسه، ولوجب في مستقرّ العادة ظهور ذلك عنه، وتوفّر الدواعي والهمم على ضبطه وذكره وحراسته وتقييده، كما وجب عليهم بتأليف آيات كلّ سورة، وبالقرآن نفسه، [١٢٧] ولا يرتفع الخلاف عليهم في ذلك والنزاع، ولما لم يظهر ذلك ولم نجد أنفسنا عالمة بهذه الجملة من توقيف الرسول و دينه كما نجدنا عالمة بتوقيفه على نزول جميع القرآن من عند ربّه، وعلى تأليف آيات السور وكلماتها: علمنا أنه لا نصّ كان منه على هذا الباب، ولا قول ظهر منه في ذلك ولا أمر يجب حفظه وإذاعته، ولزم القلوب العلم به. ومما يقوّى ذلك ويشهد له أن ثبت أنه قد وردت بهذه الرواية، فروى يحيى بن سعيد الأعمش عن موسى «١» عن الأعمش عمن .....  
(١) يحيى بن سعيد بن أبان الأعمش

الحافظ، روى عن أبيه وهشام بن عروة وابن إسحاق، وعنه ابنه سعيد صاحب المغازي، وأحمد وإسحاق. ثقة يغرب عن الأعمش، عاش ثمانين سنة، مات سنة ١٩٤ هـ. قاله في «الكاشف». الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٢٨ عاصم «١» عن زرّ بن حبیش «٢» عن عبد الله بن مسعود قال: «تمارينا في سورة من القرآن. فقال بعضنا خمس و ثلاثون، وقال بعضنا ست و ثلاثون، فأتينا رسول الله صلى الله عليه فتغيّر لونه، وأسرّ إلى عليّ عليه السلام شيئاً، فسألنا عليّاً: ما قال رسول الله صلى الله عليه؟ فقال: «إن الله يأمركم أن تقرأوا القرآن كما علّمتموه». وهذا الخبر يدل على أنه لم يأمرهم بعد الآي بل نهاهم عنه إذ ذاك، أو أطلقه لهم و وكله إلى آرائهم وما يؤدّبهم الاجتهاد إلى أنه فصل و موضع آخر الآي، ليستعينوا بذلك على الحفظ و يقيّدوه، ويدلّ أيضاً على أنهم كانوا يعدّون عدداً مختلفاً. فإن قالوا: فهل تقطعون بهذا الخبر على أن القوم كانوا يعدّون في زمن الرسول صلى الله عليه أم لا؟ قيل لهم: لا لأنه من أخبار الآحاد التي لا توجب علماً. فإن قيل: أفتجوزون أن يكونوا قد كانوا يعدّون إذ ذاك؟ قيل لهم: يجوز ذلك. فإن قيل: فهل تجوزون أن يكون عددهم لايات السور وقدر الآيات متفقاً أو أن يكون ذاك مختلفاً؟  
(١) هو الإمام أبو بكر ابن أبي النجود

الأسدي الكوفي القارئ، أحد السبعة، واسم أبيه بهدله على الصحيح، قرأ على أبي عبد الرحمن وزرّ وغيرهم، من الطبقة الثالثة، توفي سنة سبع و عشرين و مائة، وإليه تنتهي القراءة في معظم بلاد الدنيا هذه الأيام. «معرفه القراء الكبار» (١: ٨٨). (٢) ابن حباشه الأسدي الكوفي، أبو مريم، ثقة جليل مخضرم، مات سنة إحدى و ثمانين و هو ابن مائة و سبع و عشرين سنة. «التقريب» (١: ٣١١). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٢٩ قيل لهم: أجل، يجوز أن يكونوا قد عدّوه في عصره صلى الله عليه عدداً متفقاً غير مختلف، غير أنهم عدّوا ذلك لأنفسهم استعانة به على تقييد الحفظ و ضبط السور من غير أن ينصّ لهم الرسول على ذلك، فلذلك لم ينقل عنه شيء في هذا الباب، فلما انقرض ذلك العصر و لم ينقل ذلك العدد عنهم لأنه لم يكن من فرائض دينهم و لا مما نصّ لهم الرسول عليه و أخذهم به: ذهب على من بعدهم العدد الذي كانوا اتفقوا عليه في زمن [١٢٨] الرسول، و الناس من بعدهم يعدّون ذلك لأنفسهم، و بحسب ما أذاهم الاجتهاد إليه. و يجوز أيضاً أن يكونوا قد عدّوا على عصر الرسول و عند القراءة عليه عدداً مختلفاً، و عرضوه على

الرسول، و عرف اختلافهم فيه، و أقرهم على جميعه، و سنح لكل واحد منهم العمل بما غلب على ظنه، إذا علم أنه يقصد بذلك تقييد حفظه و ضبطه، و الاستعانة عليه، و لم يكن الله سبحانه قد أمره بتوقيفهم على حدّ محدود و شيء معلوم في ذلك و لا ألزمهم إياه، فما ندرى أنه كان ذلك كذلك، فكيف كان حقيقة هذا الأمر منهم على زمن الرسول. و قد يجوز أيضا أن لا يكونوا تشاغلوا بعدد متفق و لا مختلف في زمن الرسول، بل أقبلوا على حفظ القرآن فقط على سياق آيات سورة و تعرّف أحكامه و حلاله و حرامه، و رأوا أن التشاغل بعدد الآي و مواضع الفصول من السور شاغل لهم عن حفظ القرآن نفسه و تعلّم ما يحتاج إلى العلم به من أحكامه، و يكون حالهم في ذلك حال خلق من حفاظ القرآن في هذا الوقت، الذين يحفظونه و يتقنونه و لا يشتغلون بوضع عدد آياته من عند أنفسهم و علامات لهم على مواضع الفصول، و لا يتعرّف ما قاله غيرهم في العدد لاعتقادهم العناء به و الاشتغال بما هو أهمّ و أمسّ، من علم تأويله و أحكامه الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٣٠ و معانيه و غير ذلك من فروض الدّين كلّ هذا الذي وصفناه جائز من أمر الصحابة و غير بعيد و لا ممتنع. فإن قالوا على هذا الجواب: فكيف يجوز أن يخليهم الله تعالى من نصّ لهم على عدد الآي و مواضع الفصول التي هي عنده و في معلومه سبحانه أنّها مواضع الفصول؟ قيل: يجوز ذلك من حيث أمكن أن يكون تعالى قد علم أن نصّه لهم على حدّ في ذلك تضيق عليهم و شغل لهم عن حفظ القرآن نفسه، و مؤدّ إلى رغبتهم عن طاعته و إثارة إلى معصيته، و أنّه إذا و كل ذلك إليهم و جعلهم في فسحة من عدّه بحسب اجتهادهم و على وجه إثارةهم كان ذلك رفقا لهم [١٢٩] و عونا على ضبط ما يحاولون ضبطه، و لطفًا لهم في فعل الطاعة/ و ترك المعصية، كما علم سبحانه أنّه إذا أفقدهم النصّ على حكم كثير من الحوادث و وكلهم فيها إلى العمل بأرائهم و ما يؤدّيههم إليه اجتهادهم كان ذلك تخفيفا لمحتتهم و توسعة عليهم و لطفًا لهم في فعل الطاعة و ترك المعصية، وادعا «١» الأمور لهم إلى حسن الانقياد و الخنوع. و كما أنّه يجوز أن يعلم أن ترك نصّه لهم على عدد حروف السورة و كلماتها من أصلح الأمور لهم و أن نصّه على ذلك مما لا ينتفعون به و لا يصلحون عنده بل يكون مفسدة و شاغلا لهم أو لكثير منهم عن حفظ القرآن نفسه و ما يجب و يلزم من معرفه أحكامه و تأويله، و إذا كان ذلك كذلك بان بما وصفناه سقوط التعجّب \_\_\_\_\_ ب \_\_\_\_\_ من ترك النصّ لهم \_\_\_\_\_ على \_\_\_\_\_ عدد الآي \_\_\_\_\_.

(\_\_\_\_\_ أ) أي تاركها، انظر «مختار الصحاح»

مادة (ودع). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٣١

### فصل من الكلام في هذا الباب

فصل من الكلام في هذا الباب فإن قال قائل: فهل تقولون: الآية التي يختلف الناس في عددها لا بدّ أن يكون عند الله و في معلومه تعالى على ما يقوله أحد العادّين لها، أم ليس الأمر كذلك؟ يقال لهم: قد اختلف الناس في ذلك، فقال فريق منهم: إن الآية عند أهل العدد و في مواضعهم لها سميت آية لأنها علامة للفصل بين الكلامين، و أنّ الله سبحانه جعل ذلك كذلك ليستعين الناس بما يظنونه فصلا موضع آية على تقييد السور و حفظها و ضبطها، فإذا أفقدهم مع ذلك النصّ منه على الفصول، و لم يجد لهم في ذلك حدا فقد عرفنا أنه إنما و كل هذه التسمية إلى آرائهم و اجتهادهم و ما يظنه كلّ قارئ منهم أنّه موضع علامة و فصل و أنّه يجب على هذا أن يرجع في حصول هذه التسمية إلى ما يضعه القراء و يغلب على ظنونهم من مواضع الفصول. لأنّ قولنا حينئذ إنه لا يفيد حقيقة هي علته و صفة لازمة لها، و قدر من الأحرف و الكلمات لا يجوز الزيادة عليه و النقصان منه، بل هو اسم مقصور على اجتهاد القراء، فهو في هذا الباب بمثابة تسمية الشيء حراما على قول بعض الفقهاء إذا أداه اجتهاده إلى أنّه حرام، و تسمية الآخر حلالا إذا أداه الرأي/ أنّه حلال إذا كان هذا هو حكم الله تعالى في تسمية الأفعال و الحوادث [١٣٠] التي لا نصّ له فيها و لا حكم سوى ما أدّى إليه اجتهاد العلماء، و الحادثة مستحقة للاسمين في الحقيقة على القولين و في المذهبين، فكذلك الآية الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٣٢ مستحقة للتسمية بأنّها آية على الحقيقة عند من أداه اجتهاده إلى أنّه موضع الفصل، و غير مستحقة لذلك في الحقيقة على قول من لم

يؤده الاجتهاد إلى ذلك، وهذا القول قريب لا دخل عليه. وقال فريق آخر من الناس: إن الآية إنما سميت آية لانفصالها عن الآية الأخرى، و أنها في القرآن بمثابة البيت من القصيدة والقوافي في الشعر، غير أنه لا يتميز كتميز القوافي في موضع الزوى من الشعر، لأن الآية ليست منفصلة عن الأخرى بمثل القافية والزوى من الشعر، ولذلك اختلف في قدر كثير من الآيات، وإنما تنفصل الآية من الآية الأخرى بقصد المتكلم بالقرآن إلى فصل ذلك القدر منه مما بعده وقطعه عنه، وإذا لم يقصد ذلك لم تكن آية ولا موضع الفصل، وقصده إلى ذلك لا يتبين ويظهر للحس. ولكن لو جعل عليه علامة من الكتابة عند رسمه لعرف ذلك من حاله، كنحو ما يجعله الكاتب في كتابته في البياض ومد الأحرف في مواضع الفصول، وإن كان من لم يشاهد ذلك ولا يعرف قصده إلى الفصل إذا أمكن أن يكون بعض الكلام متعلقا ببعض. وإذا كان ذلك كذلك فلا بد على هذا من أن يكون الله تعالى قد قصد إلى قطع الكلام عما بعده وإفراده عنه، فيكون ذلك موضع الآية عنده وفي معلومه، وأن لا يكون قصد ذلك، فلا يكون موضع آية عنده، غير أنه لم ينص للعباد على ذلك ولا كلفهم إياه ولا أمر الرسول بجد فيه، فهو إذن بمثابة قول القائل: أى شىء يحسن زيد، وقوله: سلام عليكم الذى يصح أن يقصد الاستفهام عما يحسنه أو التقليل له أو التفضيم والتعظيم. ويصح أن يقصد بقوله: سلام عليكم الهزل والاستجهاال ويصح أن يريد التحية والإكرام، فيصير مرة تحية واستفهاما بالقصد، ويصير الكلامان تارة الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٣٣ أخرى تقييلا واستجهاالا بالقصد إلى ذلك/ وإنما يكون القصد بهذا ضرب [١٣١] المثل لما يصير الشىء به مستحقا للوصف بالقصد وإذا لم يكن هذا المثل مستمرا فى نفس الكلام القائم فى النفس عندنا، لأن الاستفهام منه استفهام لنفسه لا لمعنى، وكذلك الأمر به والنهى والخبر وجميع أقسامه، غير أن هذه الأصوات التى هى عبارة عنه عندنا تسمى استفهاما إذا قصد به التعبير عن استفهام فى النفس لدلالاتها على الاستفهام، وتسمى تارة أخرى تقييلا لما يحسنه المذكور للقصد بها إلى التعبير عن التقليل الذى فى النفس لدلالاتها عليه. وهذا الجواب الثانى أيضا قريب مستمر لا دخل فيه، وقد بينا أن ذلك فى الجملة ليس من فرائض الدين ولا مما نص الرسول عليه، فضلا عن أن يكون نصه عليه مستفيضا متواترا يقتضى حصول العلم به وارتفاع النزاع فيه، وهذا هو الذى حاولوه، وقد أوضحنا عن فساده بما أبطل ما حاولوه. فأما تسمية الآية بأنها آية على طريقة أهل اللغة فإنما تفيد أنها علامة، وعلى هذا المعنى سميت الآية من القرآن آية، لأنها علامة على موضع الفصل. قال النابغة الذبياني: توهمت آيات لها فعرفتها لستة أعوام و ذا العام سابع فسمي ما عرفها به آية، وقولهم فى آيات الرسل إنها آيات لما يعنون بها أنها دلالة على صدقهم والفصل بينهم وبين الكذابين، وقوله تعالى: إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ [البقرة: ٢٤٨] يقول: علامة ملكه ما ذكره، وقولهم آى وآيات إنما هو اسم الجمع. / فأما فائدة تسمية السور من القرآن بأنها سورة، فقد قيل فيه أشياء: الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٣٤ - أحدها: أنه يفيد فيه الإبانة لها من غيرها من السور المنفصلة عنها. وقال النابغة: أ لم تر أن الله أعطاك سورة ترى كل ملك دونها يتذبذب يريد انقطاعا من الناس والملوك ومباينة لهم. وقيل: إن فائدة وصفها بأنها سورة أنها قطعة منه وطائفة من القرآن، [١٣٢] مأخوذ من قولهم: إن فيه لسورة من جمال؛ أى: طائفة وبقية/ منه. / وقيل أيضا: إن فائدة وصفها بذلك أنها سورة معظمة شريفة، وأن ذلك مأخوذ من معنى قولهم: فلان له سورة فى المجد وسود فى فيه، والمعنى فى ذلك أن له شرفا فيه وارتفاعا، من ساد يسود، قالوا: ومنه سمى سور المدينة سورا لعلوه وارتفاعه. وأمّا تسمية القرآن قرآنا فإنه قد قيل فيه أقاويل، نحن نذكرها، ونقول قبل ذلك إنه من قرأت قراءة و قرآنا فيكون مصدقا، وإنما قال الله تعالى: إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ [القيامة: ١٧] يعنى قراءته، فهو على هذا المعنى مصدر، وقال تعالى: وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا [الإسراء: ٤٥]، هو هاهنا اسم لا مصدر، ومرادهم بقوله: قرأت قرآنا أى: قراءة، وهو على نحو ما جاء من قوله تعالى: وَاللَّهُ أُنْتَبِئَكُمْ مِنَ الْمَرْضِ نَبَاتًا [نوح: ١٧]؛ أى: إنباتا، وقولهم: كتبت كتابا، وشربت شرابا، أى كتبت كتابة، وشربت شرابا، فيقيمون الاسم مقام المصدر. قال حسان بن ثابت «١» يرثى عثمان بن عفان (\_\_\_\_\_ : ١) ابن المنذر بن حرام الأنصارى الخزرجى، شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم، مشهور، مات سنة أربع وخمسين و له مائة وعشرون سنة. «التقريب» ١:



(١٩٨). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٣٥ ضُحوا بأشْمط عنوان السجود به يقطع الليل تسبيحا و قرآنا أى قراءة، فأقام الاسم مقام المصدر، فأخذ ما قيل فى تسميته قرآنا لأنه جمع و ضمّ و ضمت آيات كلّ سورة منها إلى أخواتها، قال: و قول عمرو بن كلثوم «١»: ذراعى عيطل إذ ما بكر هجان اللون لم تقرأ جنينا أى أنّها لم يضمّ رحمها ولدا. و قيل أيضا: إنّما سمى قرآنا لأنه يحمله و يجمعه حفظته، و أنّه مأخوذ من قولهم: قرأت المرأة إذا حملت الجنين فى بطنها. و قيل أيضا: إنّما سمى بذلك لأنه يلقى من الفم إذا تلى و هذ و يظهر بالنطق و الدرس، و أنّ ذلك مأخوذ من قول العرب: ما قرأت الناقة سلايقت؛ أى: لم ترمى به و تلقيه. / و قيل: إنّ سمى فرقانا لأنه يفرّق بين الحقّ و الباطل، و قيل إنّ معنى قوله: يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا [الأنفال: ٢٩] أى مخرجا و طريقا، و كأنّ القرآن طريق و مخرج إلى معرفة الحق من الباطل و مفرّق بينهما، و ليس / الكلام فى [١٣٣] هذه الأسماء مما قصدنا له و ما يريده القادحون فى نقل القرآن و إنّما ذكرناه لاتصاله بالباب الذى ذكرناه، و لأنّه ربّما مسّت الحاجة إلى ذكره و معرفته فى خطاب القوم، و إنّما قصدهم ما قدّمنا ذكره من دعوى النصوص على الآيات، و ذهاب الأئمّة عن معرفتها ليسهلوا بذلك سبيل القول بنصّ الرسول على قرآن قد ذهب علمه على الأئمّة و لم ينتشر و يظهر نقله، و قد بينا فساد ما ظنّوه بما يوضح الحقّ إن شاء الله. /

(١) ابن مالك بن عتياب من بنى

تغلب، أبو الأسود، شاعر جاهلي، ولد فى شمال جزيرة العرب فى بلاد ربيعة، توفى نحو ٤٠ قبل الهجرة. «الأعلام» (٥: ٨٤). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٣٦

### باب الكلام فى بيان الحكم فى أول ما نزل من القرآن و آخره و مكّيه و مدنيّه، و هل نصّ الرسول عليه السلام على ذلك أم لا

باب الكلام فى بيان الحكم فى أول ما نزل من القرآن و آخره و مكّيه و مدنيّه، و هل نصّ الرسول عليه السلام على ذلك أم لا فإن قال قائل: كيف يمكن أن يكون أمر القرآن فى الظهور و الانتشار و استفاضة النقل و حصول علم السلف و الخلف به، و معرفتهم لجملته و تفصيله و أوله و آخره، و مكّيه و مدنيّه، و الأحوال التى خرج عليها، و الأسباب التى نزل لأجلها: صحيحا على ما قلتموه مع اختلاف الصحابة الذين هم القدوة فيه عندكم فى أول ما أنزل منه و آخره، و مكّيه و مدنيّه، و ذهاب بعضهم فى ذلك إلى ما يردّه غيره و يدين بخلافه؟ و ما ذكرتموه من شهرة نقله و وجوب إحاطة السلف به يقتضى - إن كان على ما ادّعيتموه - معرفة القول بأول ما نزل منه و آخره، و مكّيه و مدنيّه، و متى اختلفوا فى ذلك علم أنّ الأمر فى ظهور نقله و انتشاره و قيام الحجّة به بخلاف ما قلتم و أنّه لا- سبيل إلى منع دخول التحريف فيه و التغيير له و الزيادة و النقصان فيه، و عدم قيام الحجّة بكثير. يقال لهم: ليس فيما ذكرتموه من اختلافهم فى هذين الفصلين ما يفسد شيئا ممّا ادّعيناه و كشفناه بواضح الأدلّة عن صوابه، و ذلك أننا لم ندع وجوب ظهور ما نقل ما لم ينصّ الرسول عليه، و توفّر الهمم على معرفة ما الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٣٧ لم يكن منه قول فيه، و لا- أوجبنا اتفاق الأئمّة و حصول معرفة من تقوم الحجّة منا بما ليس من فرائض دينها و لا هو من نوافله أيضا و مما يسعها ترك الخوض فيه، و إنّما أوجبنا هذا أجمع فيما نصّ الرسول عليه / نصّا جليا [١٣٤] معلنا قطع العذر فيه و فيما فرضه على أمته، و ضيق عليهم وجوب معرفته، و لم يعذرهم فى التخلف و الإبطاء عن علمه و إدراكه، و فيما يقتضى موضوع العادة تحريك البواعث لهم على نقله و حفظه و اللّهج بذكره و الإشاعة و الإذاعة له. و إذا كان ذلك كذلك و كنّا لا نعتقد مع هذه الجملة أنّ الرسول قد نصّ لصحابته على ما نزل عليه من القرآن أولا و ما نزل منه آخرا و على جميع مكّيه و سائر مدنيّه، و لا كان منه قول فى ذلك ظاهرا جليا لا يحتمل التأويل و لا ألزم الأئمّة حفظه و التدبّر به و لا- جعله أيضا من نوافل دينهم كما أنّه ألزمهم نظم سور القرآن و ترتيب كلماته و حروفه على وجه مخصوص و حدّ مرسوم أخذ عليهم لزومه و منعهم من تغييره و العدول عنه: لم يجب أن يظهر و ينتشر نقل ذلك عنه، و كيف يجب نقل ما لم يكن و ما لا- أصل له و الإخبار به فضلا عن وجوب ظهوره و انتشاره! و إذا كان ذلك كذلك فقد بان سقوط ما سألتهم عنه و زوال ما توهمتموه. فإن قالوا: ما الدليل على أنّه لم يكن من الرسول نصّ على ذكر أول ما أنزل عليه من القرآن و على آخره، و على مكّيه و

مدنيته، وأنه لم يلزم الأئمة علم ذلك و يدعهم إلى معرفته حسب نصه على ترتيب آيات السور و كلماتها و إلزامهم العلم بها، و لزوم المنهج الذي شرعه و نصّ عليه في تلاوتها؟ قيل لهم: الدليل على ذلك أنه لو كان كما تدعون و كان نصّه على الأمرين قد وقع سواء و فرضه لهما على الأئمة قد حصل حصولاً متمثلاً بالإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٣٨ معتدلاً لوجب في مستقرّ العادة نقل ذلك و ظهوره و حفظ الأئمة له، و علمهم به و تأييم من خالف المنصوص عليه في ذلك، و تخطئه من عدل عن الواجب عن معرفة ما فرض العلم به، و يجرى أمرهم في ذلك و تخطئته على حسب ما جرى أمرهم عليه من حفظ للقرآن نفسه، و معرفة نظمه و ترتيب آياته و كلماته، و على وجه ما أوجب حفظهم لترتيب صلواتهم و ما يجب أن يكون [١٣٥] متقدماً منها و متأخراً، و ما يفعل منها في النهار دون الليل، و في الليل دون النهار، و غير ذلك من فرائض دينهم الواجبة عليهم، و التي وقع النصّ لهم عليها وقوعاً شائعاً ذائعاً. و لما لم يكن ذلك كذلك و لم يدع أحد من أهل العلم أن رسول الله صلى الله عليه كان قد نصّ على ذكر أول ما أنزل عليه من القرآن و آخره نصّاً جلياً ظاهراً فرض علمه، و لم يكن بين سلف الأئمة و خلفها اختلاف في أن العلم بذلك ليس من فرائض الدين، و أنه مما يسع الإبطاء عن علمه و السؤال عنه، و لا- يأتّم التارك للنظر فيه إذا قرأ القرآن على وجهه و لم يغيّره عن نظمه و لم يزد فيه و لم ينقص منه: علم بهذه الجملة أنه لا نصّ من الرسول قاطع على أول ما أنزل عليه من ذلك و آخره، و على تفصيل مكّية و مدنيته، و إذا ثبت ذلك بطل ما حاولتموه. و ممّا يدلّ أيضاً على صحّة ما قلناه أن المختلفين في ذلك من الصحابة لا يرون اختلافهم فيه عن رسول الله صلى الله عليه، بل إنّما يخبرون بذلك عن أنفسهم و ما أذاهم إليه اجتهداهم و استدلالهم بظاهر الأمر، و إن روى بعضهم في ذلك عن النبي صلى الله عليه عليه شيئاً لم يروه نصّاً قاطعاً، و إنّما يحكى عنه قولاً- محتملاً، و قصّة للتأويل و الظنون عليها سبيل و طريق، و ليس يجب اتفاقهم على ما هذه سبيله، و لا أن يكون نقلهم لما سمعوه منه في هذا الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٣٩ الباب من الكلام المحتمل ظاهراً منتشراً إذا كان لم يقع من الرسول وقوعاً معلناً بحضرة من تقوم به الحجّة، و لا هو ممّا أراد و قصد وقت قوله ذلك للواحد و الاثنین أن يذاع عنه و ينتشر من قبله حتى يكرّره و يرّده و يقصد إذاعته و إقامة الحجّة بإظهاره، و إذا كان ذلك كذلك لم يجب شيء مما قلتموه. و قد اختلف الصحابة و من بعدهم في أول ما أنزل من القرآن و آخره، و رويت في ذلك روايات كلّها محتملة للتأويل، فقال قوم منهم: أول شيء أنزل: يا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ [المدرثر: ١]، و قال آخرون: أول ما أنزل: اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ [العلق: ١]، و قال قوم: أول ما أنزل: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ إلى آخر فاتحة الكتاب. فروى / يحيى بن أبي كثير (١) قال: سألت أبا سلمة بن عبد الرحمن: [١٣٦] أي القرآن أنزل أولاً؟ فقال: سألت جابر بن عبد الله (٢): أي القرآن أنزل أولاً؟ قال: يا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ [المدرثر: ١] قلت: أو اقْرَأْ؟ قال جابر بن عبد الله: أ لا أحدّثكم بما حدّثنا به رسول الله صلى الله عليه؟ قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «إني جاورت بحراء شهراً، فلما قضيت نزلت استبطنت بطن الوادي، فنوديت فنظرت أمامي و خلفي و عن يميني و عن شمالي فلم أر شيئاً، ثم نوديت فنظرت أمامي و خلفي و عن يميني و عن شمالي فلم أر شيئاً، ثم نظرت إلى السماء فإذا هو على العرش - قيل: يعني أنه الملك على العرش - في الهواء، فأخذتني رجفة، فأتيت خديجة، فأمرتهم فدثروني، ثم

(١) الطائي، مولاهم، أبو نصر اليمامي،

ثقة ثبت، لكنه يدلّس و يرسل، من الخامسة، مات سنة اثنين و ثلاثين و مائة. «التقريب» (٢: ٣١٣). (٢) ابن عمرو بن حرام الأنصاري، صحابي جليل، و أبوه صحابي، غزا تسع عشرة غزوة، مات بالمدينة بعد السبعين و هو ابن أربع و تسعين. «التقريب» (١: ١٥٤). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٤٠ صَبَّوْا عَلَى الْمَاءِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى (١): يا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ (١) قُمْ فَأَنْذِرْ (٢) وَ رَبُّكَ فَكَبِّرْ (٣) وَ ثِيَابَكَ فَطَهِّرْ (٤) [المدرثر: ١-٤]. و روى الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة رضوان الله عليها قالت: «أول سورة أنزلت من القرآن: اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ»، و روى همام (٢) عن الكلبي (٣) عن أبي صالح (٤) أن أول شيء أنزل من القرآن: اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ [العلق: ١] حتى بلغ إلى رَبِّكَ الرَّجْعِي و قال قتادة أيضاً بمثل ذلك، و في بعض الروايات التي أسند فيها هذا الحديث أن حجاجاً قال: «ثم أنزل بعدها ثلاث آيات من أول نون، و ثلاث آيات من أول المدثر» (٥). و روى سفيان عن ابن أبي نجيح (٦) عن مجاهد (٧) قال: «هي أول سورة

أُنزلت على محمد صلى الله عليه وسلم: أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ، ثُمَّ نَسْأَلُكَ. (١) هذا الأثر رواه أبو عوانة في

«مسنده» (١: ١١٤) باب فترة الوحي و حزن النبي صلى الله عليه وسلم. (٢) هو همام بن يحيى العوذى الحافظ، روى عن الحسن و قتادة و عطاء، قال أحمد: هو ثبت في كل المشايخ، مات سنة ثلاث و ستين و مائة. «الكاشف» (٣: ١٩٩). (٣) هو محمد بن السائب الكلبي، أبو النضر الكوفي، روى عن الشعبي و أبي صالح، مات سنة ست و أربعين و مائة. «الكاشف» (٣: ٤٠). (٤) رواه الحاكم في «المستدرک» (٣: ٥٢٩) كتاب التفسير. (٥) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧: ١٩٥) كتاب فضائل القرآن. (٦) هو عبد الله بن أبي نجیح، يسار، المكي أبو يسار الثقفي مولا هم، ثقة روى بالقدر، و ربما دلس، من السادسة، مات سنة إحدى و ثلاثين و مائة أو بعدها. «التقريب» (١: ٥٤١). (٧) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج، مولى السائب بن أبي السائب المخزومي، روى عن أبي هريرة و ابن عباس و سعد، تابعي جليل، مات سنة أربع و مائة، إمام حجة في القراءة و التفسير. «الكاشف» (٣: ١٠٦). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٤١ فأما من قال: إن أول سورة الحمد لله رب العالمين، فإنهم يروون ذلك من طريق إسرائيل بن أبي إسحاق (١) عن أبي ميسرة (٢) قال: «كان رسول الله صلى الله عليه إذا مرّ سمع من يناديه: يا محمد، فإذا سمع الصوت انطلق هاربا، فأتى خديجة فأخبرها، فأسرت ذلك إلى أبي بكر الصديق، فقال: انطلق بنا إلى ورقة، فحدثه، فقال ورقة: هل رأيت شيئا؟ قال: لا، فقال: إذا سمعت النداء فاثبت حتى تسمع ما يقال لك، فلما سمع رسول الله صلى الله عليه: يا محمد قال: لييك، قال: قل: أشهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا عبده و رسوله، ثم قل: الحمد لله رب العالمين .. فاتحه الكتاب» و ساق الحديث. و هذا الخبر منقطع غير متصل السند، لأنه موقوف على أبي ميسرة، و أثبت الأفاويل من خلاف الصحابة قول من قال: إن أول ما أنزل: أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ، و ما يليه في القوة قول جابر، و من قال أول ذلك يا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ. و ليس في هذه الأخبار نص من الرسول لا يحتمل التأويل و لا فيها ما يقتضى لفظه و مجيئه أنه قال ذلك للكافة و ألزمهم نقله و اعتقاده و حظر عليهم التخلف عن حفظه و معرفته، فلذلك لم يجب ظهور هذه الأخبار، و لزوم القلوب العلم بصحتها و القطع عليها، و إن كنا في الجملة نقول: إن الحق لا يخرج عن اختلاف الصحابة للدليل القائم على ذلك، و هذه الأخبار المروية (١) في الأصل:

إسرائيل عن أبي إسحاق، و الجادة إسرائيل بن أبي إسحاق، فهو واحد و ليس يروى إسرائيل عن أبي إسحاق! و هو ابن يونس بن أبي إسحاق، سبق الحديث عنه. (٢) و اسمه عمر بن شرحبيل الهمداني، ثقة عابد، سمع عمر و ابن مسعود، روى عنه أبو وائل، مات سنة إحدى و ستين. «الكاشف» (٨٢٤). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٤٢ في هذا الباب و إن لم يكن متضمنها من فروض الدين فهي محتملة للتأويل أيضا، لأن رسول الله صلى الله عليه لم يقل في خبر عائشة و خبر جابر بن عبد الله و خبر أبي ميسرة إن الله تعالى أنزل عليه يا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ و لم ينزل على شيئا قبل ذلك، و كذلك القصة في قوله: (قيل) في أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ و قوله: (قيل لى: قل الحمد لله رب العالمين)، لأنه لم يقل في القصتين: و لم ينزل على شيء قبل ذلك، و لا قال في كل قصة: و كان ذلك أول شيء أنزل على من القرآن لم يتقدمه شيء، و لا نحو ذلك من الكلام الظاهر الجلي الذي لا يحتمل غير ما صرح به فيه، فيحتمل إذا لم يقل ذلك. و قد كان ينادى مرات كثيرة، و يرى النور و يسمع الصوت و يرجف لذلك، و يتردد ذلك عليه عند استفتاح النبوة؛ حتى أوجب ذكره لخديجة عليها السلام و لورقه بن نوفل أن يكون قد كان ابتداء بأن أنزل عليه أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ في بعض تلك المرات، ثم نودي بعد ذلك فمضى إلى خديجة، و دثر ثم أنزل: يا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ (١) قُمْ فَأَنْذِرْ (٢)، فيكون بعد شيء أنزل قبله، و كذلك خبر أبي ميسرة يحتمل أن يكون قيل له في أحد تلك المرات: قل الحمد لله [١٣٨] رب العالمين إلى آخرها، بعد أن قد كان أنزل عليه أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ و يا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ و إذا احتمل الأمر ما ذكرناه ساغ فيه التنازع و الخلاف و الاجتهاد و ترجيح الظنون. و قد كان يسمع من تكلم في ذلك من الصحابة و روى فيه ما روى ترك الكلام فيه، و لم يكن مأثوما لو ترك الكلام فيه، و لم يكن ليمنعه أن لا يتلو السورة على ترتيب آياتها و نظامها، لأن ذلك من أكد شيء فرض عليه و ألزمه، و حظر عليه خلافه على ما بيناه من قبل، فافترق الأمران في

هذا الباب، وكذلك من ترك من أهل عصرنا الخوض في أول ما أنزل من القرآن الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٤٣ و عدل عنه لم يكن بذلك مأثوما ولا تاركا للفرض، وأن يوجب عليهم إذا خاضوا في ذلك أن لا يخرجوا عن أقاويل السلف التي اتفقوا على أن الحق في أحدها، وغير خارج عنها إذا حصل لهم إجماع على ذلك متيقن معروف. / كذلك أيضا فقد اختلفت الصحابة و من بعدهم في آخر ما أنزل من القرآن، فروى عن أبي بن كعب أنه قال «١»: «آخر آية أنزلت على رسول الله صلى الله عليه: لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ [التوبة: ١٢٨]، و روى سعيد «٢» عن علي بن زيد «٣» عن يوسف بن مهران «٤» عن ابن أبي بن كعب عن أبيه قال: «آخر آية أنزلت على رسول الله صلى الله عليه: لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ الْآيَةِ. و ابن أبي هذا إما أن يكون محمدا أو الطفيل، و هما المعروفان، و كلاهما مقبول الحديث. و روى ذلك عن أبي قتادة «٥» أيضا.

(\_\_\_\_\_١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٨):

(٤٦) برقم (٢١٢٨٤). (٢) سعيد بن زيد، أبو الحسن، أخو حماد، روى عن عبد العزيز بن صهيب و ابن جدعان، و عن عارم و مسلم بن إبراهيم، وثقه ابن معين. «الكاشف» (١: ٢٨٦). (٣) ابن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي، البصري، أصله حجازي، ضعيف من الرابعة، مات سنة إحدى و ثلاثين و مائة، و قيل قبلها «التقريب». (١: ٦٩٤). (٤) يوسف بن مهران البصري، لين الحديث، قال في «التقريب»: لم يرو عنه إلا ابن جدعان من الرابعة. «التقريب» (٢: ٣٤٦). (٥) الأنصاري، فارس رسول الله صلى الله عليه و سلم، اسمه الحارث بن ربيعي، و قيل: النعمان أو عمرو، روى عنه ابن المسيب و ابنه عبد الله، توفي سنة ٥٤ للهجرة، و فيها خلاف «الكاشف» (٣: ٣٢٥). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٤٤ و روى ابن عباس قال: «آخر ما أنزل من القرآن، إذا جاء نَصِيرُ اللَّهِ وَ الْفَتْحُ». و روى عبد الحميد بن سهل عن عبيد بن عدى «١» قال: قال لى ابن عباس: «تعلم آخر سورة من القرآن أنزلت جميعا؟ قلت: نعم، إذا جاء نَصِيرُ اللَّهِ وَ الْفَتْحُ، قال: صدقت» «٢». و روى أن عائشة رضوان الله عليها قالت: «آخر سورة أنزلت المائدة» «٣». و روى أبو الزاهر عن جبير بن نفير «٤» قال: «حجبت فدخلت على عائشة رضى الله عنها فقالت: يا جبير، هل تقرأ المائدة؟ قلت: نعم، [١٣٩] قالت: أما إنها/ آخر سورة أنزلت، فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه، و ما وجدتم فيها من حرام فحرّموه». و روى أن البراء بن عازب «٥» قال: «آخر سورة أنزلت كاملة سورة براءة». و روى هناد بن السمر «٦» روى عن أبي ..... (\_\_\_\_\_١) عبد الله بن عدى بن الخيار

النوفلى الفقيه، عن عمر و عثمان و الكبار، و عنه عروة ابن الزبير و جماعة، موثوق من ثقات التابعين، مات سنة تسعين للهجرة. «الكاشف» (٢: ٢٠٢). (٢) رواه مسلم (٤: ٢٣١٨) كتاب التفسير برقم (٣٠٢٤). (٣) رواه الحاكم في «المستدرک» (٣: ٣١١) كتاب التفسير، و رواه النسائي في «السنن» (٦: ٣٣١) كتاب التفسير برقم (١١١٣٧). (٤) جبير بن نفير بن مالك بن عامر الحضرمي، ثقة جليل من الثانية، مخضرم، و لأبيه صحبة، مات سنة ثمانين، و قيل بعدها. «التقريب» (١: ١٥٧). (٥) البراء بن عازب بن الحار بن عدى الأنصاري الأوسى، صحابي ابن صحابي، نزل الكوفة، مات سنة اثنتين و سبعين. «التقريب» (١: ١٢٣). (٦) هناد بن السمرى بن يحيى بن السرى التيمي الكوفى، حافظ ثقة، من العاشرة، مات سنة ثلاث و أربعين و له إحدى و تسعون سنة. «التقريب» (٢: ٢٧٠). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٤٥ الأحوص «١» عن أبي إسحاق «٢» عن البراء بن عازب قال: «آخر سورة من القرآن أنزلت كاملة سورة براءة، و آخر آية أنزلت خاتمة النساء» «٣». و روى أن أبا صالح و سعيد بن جبير قالوا: «آخر آية نزلت من القرآن: وَ اتَّقُوا يَوْمًا تُزْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ [البقرة: ٢٨١] إلى آخر الآية» «٤». و روى أن إسماعيل السدي «٥» قال: «آخر آية أنزلت: فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ [التوبة: ١٢٩]». و روى ابن شهاب عن سعيد بن المسيب «٦» أنه أخبره أن أحدث آية بالعرش آية الموارد: يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ [النساء: ١٧٦]. و ليس في شيء من الروايات ما رفع إلى النبي عليه السلام، و إنما هو خبر عن القائل به، و قد يجوز أن يكون قال بضرب من الاجتهاد، و تغليب الظن.

(١) سلام بن سليم الحنفى الكوفى، ثقة متقن، سمع أبا إسحاق و سماك بن حرب. «الكنى و الأسماء» (١: ٩١). (٢) و هو الشيعى،

تقدّمت ترجمته. (٣) رواه البخارى (٥: ٢٢٣) كتاب التفسير برقم (٤٦٠٥) و مسلم (٣: ١٢٣٦) كتاب الفرائض برقم (١٦١٨)، و ابن أبى شيبة فى «المصنف» (٧: ١٩٥) كتاب فضائل القرآن. (٤) رواه البخارى (٤: ١٦٥٢) باب: و اتّقوا يوما ترجعون فيه إلى الله من حديث ابن عباس رضى الله عنهما. (٥) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبى كريمة، أبو محمد الكوفى، صدوق يهيم ورمى بالتشيع، من الرابعة، مات سنة سبع و عشرين و مائة. «التقريب» (١: ٩٧). (٦) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبى وهب القرشى المخزومى، أحد العلماء الأثبات و الفقهاء الكبار، تابعى جليل، من أعيان الثانية، مراسلاته أصحّ المراسيل، مات بعد التسعين، و قد ناهز الثمانين. «التقريب» (١: ٣٦٤). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٤٦ و بظاهر الحال، و ليس العلم بذلك أيضا من فرائض الدين، و لا هو مما نصّ الرسول على أمر فيه يتّنه و أشاعه و أذاعه و قصد إلى إيجابه و إقامة الحجّة به، فلذلك لم يجز ظهوره عنه و حصول الاتفاق عليه و ثبوت العلم به قطعا يقينا. و قد يحتمل أن يكون كل قائل ممّن ذكرنا يقول إنّ ما حكم بأنّ ما ذكره آخر ما نزل لأجل أنّه آخر ما سمعه من رسول الله صلى الله عليه فى اليوم الذى مات فيه، أو ساعة موته على بعد ذلك، أو قبل مرضه الذى مات فيه بيومين أو ساعة، و قد سمع منه غيره شيئا نزل بعد ذلك و إن لم يسمعه هو لمفارقته له و نزول الوحي بقرآن بعده، و يقدر يحتمل أيضا أن تنزل الآية التى هى آخر آية تلاها الرسول صلى الله عليه عليهم مع آيات نزلت معها، فيؤمر برسم ما نزل معها و تلاوتها عليه بعد رسم ما أنزل أخيرا و تلاوته، فيظنّ سامع ذلك أنّه آخر ما نزلت فى الترتيب، و يحتمل أيضا أن ينزل عليه آية فى الليل منع من أدائها و شغل بعذر عن ذلك و انتظار النهار، فلما أصبح أنزلت [١٤٠] عليه آية لا شىء/ نزل عليه بعدها، ثم قيل له: اتل عليهم هذه أولا و اكتبتها ثم اتل عليهم بعد ذلك ما كان نزل قبلها و مرهم برسمه و إثباته، هذا ما لا سبيل إلى منعه و إحالته، فيظنّ سامع الأخير من القرآن أنّه آخر ما أنزل عليه، و ليس كذلك، بل قد أنزل بعده ما قدّمت تلاوته و إثباته. و إذا كان ذلك كذلك و كان الرسول لم يكشف و لم يفرض على الأمّة علمه، و لا أمره الله سبحانه بإلزامهم ذلك و بيانه لهم، و لا رأى ذلك من مصالحهم و مرادهم و لا مما تمسّ بهم الحاجة إليه فى دينهم: لم يجب أن يظهر ذلك عن الرسول و لا- أن ينقل نقلا- متواترا، و لا- أن لا يختلف فيه و لا يعمل الاجتهاد، و ترحم الظنون فيه، و لم يرو فى شىء من هذه الآثار إن كلّ قائل بمذهب من هذه المذاهب سئل فقل له يقطع و يتيقّن أنّ هذا هو آخر ما الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٤٧ أنزل أو أوله من حيث لا يجوز غير ما قلته فقال: نعم، و لا نقلت الأمّة عنه أنها عرفت من دينه أنّه لا يقول ذلك على ظاهر الحال و غالب الظنّ و رأى. إذا كان ذلك كذلك بان صحّة ما قلناه، و بطل ما حاولوا به الطعن على نقل القرآن و جواز تغييره و تبديله. فأما المكيّ و المدنيّ من القرآن فلا- شبهة على عاقل فى حفظ الصحابة و الجمهور منهم إذا كانت حالهم و شأنهم فى حفظ القرآن و إعظامه و قدره من نفوسهم ما وصفناه لما نزل منه بمكة ثم بالمدينة، و الإحاطة بذلك و الأسباب و الأحوال التى نزل فيها و لأجلها، كما أنّه لا بدّ فى العادة من معرفة معظم العالم و الشاعر و الخطيب و أهل الحرص على حفظ كلامه و معرفته كتبه و مصنفاته من أن يعرفوا ما نظم و صنّفه أولا و آخرا، و حال القرآن فى ذلك أمثل، و الحرص عليه أشد، غير أنّه لم يكن من النبىّ عليه السلام فى ذلك قول و لا نصّ، و لا قال أحد و لا روى أنّه جمعه، أو فرقة عظيمة منهم تقوم بهم الحجّة و قال: اعلّموا أن قدر ما أنزل علىّ من القرآن بمكة هو كذا و كذا، و أنّ ما أنزل بالمدينة كذا و كذا، و فضّله لهم و ألزمهم معرفته، و لو [١٤١] كان ذلك منه لظهر و انتشر، و عرفت الحال فيه. و إنما عدل صلى الله عليه عن ذلك لأنّه ممّا لم يؤمر فيه، و لم يجعل الله تعالى علم ذلك من فرائض الأمّة، و إن وجب فى بعضه على أهل العلم مع معرفة تاريخ النسخ و المنسوخ، ليعرف الحكم الذى ضمنها، و قد يعرف ذلك بغير نصّ الرسول بعينه و قوله هذا هو الأول و المكيّ و هذا هو الآخر المدني. و كذلك الصحابة لمّا لم يعتقدوا أنّ من فرائض التابعين و من بعدهم معرفة تفصيل جميع المكيّ و المدنيّ و أنّه ممّا يسع الجهل به، لم تتوفّر الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٤٨ الدواعى على إخبارهم به و مواصلة ذكره على أسماعهم و أخذهم معرفته، و إذا كان ذلك كذلك ساغ أن يختلفوا فى بعض القرآن هل هو مكيّ أو مدنيّ، و أن يعملوا فى القول بذلك ضربا من الرأى و الاجتهاد، و إن كان الاختلاف زائلا عنهم فى جلّه و كثيره، و إذا كان ذلك كذلك لم يلزم أيضا أن ينقل عن الصحابة نقلا متواترا ذكر المكيّ و المدنيّ، و لم يجب أيضا على



الصحابة و على كل داخل فى الإسلام بعد الهجرة و عند مستقرّ النبى صلى الله عليه فى المدينة أن يعرف أن كل آية أنزلت قبل إسلامه مكية أو مدنية، يجوز أن يقف فى ذلك أو يغلب على ظنه أحد الأمرين، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما توهموه من وجوب نقل هذا و شهرته فى الناس و لزوم العلم به لهم و التفريط بالتخلف عن علمه و وجوب ارتفاع الخلاف و النزاع فيه. و قد روى شعبة عن قتادة و يزيد النحوى «١» عن عكرمة و الحسن بن أبى الحسن قال: قال قتادة: «إن الذى أنزل بالمدينة البقرة و آل عمران و النساء المائدة، و آية من الأعراف: وَ سَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ [الأعراف: ١٦٣] و الأنفال و الرعد، غير أن فيها مكيا، و لو أن قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ [الرعد: ٣١] إلى آخرها، و من إبراهيم\* أَلَمْ تَرِ إِلَى الَّذِينَ [١٤٢] بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا [إبراهيم: ٢٨] إلى آخر السورة، و الحج غير أربع آيات أولهن: وَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ [الحج: ٥٢] إلى قوله: عَقِيمٍ [الحج: ٥٥]، و النور و عشرة من العنكبوت، و الأحزاب و الحمد و الفتح و الحجرات و الرحمن و الحديد و المجادلة و الحشر و الممتحنة و الصف و الجمعة و المنافقون و يٰٰ أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا

(١) هو يزيد بن أبى سعيد النحوى،

أبو الحسن القرشى مولا هم، المروزي، ثقة عابد من السادسة، قتل ظلما سنة إحدى و ثلاثين و مائة. «التقريب» (٢: ٣٢٤). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٤٩ طلقتم النساء، و يا أيها النبى لم تحرم، و لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب، و إذا زلزلت، و إذا جاء نصر الله، و بقیة السور مكى كله. و روى شعبة عن قتادة هذا الحديث على سياق ما ذكرناه، و ذكر ابن مسعود أنه قال: «كل شيء فى القرآن (يا أيها الناس) أنزل بمكة»، و ذكر ذلك عن علقمة، و ذكر عن علقمة قال: «كل شيء فى القرآن (يا أيها الذين آمنوا) مدنى»، و الروايات عنهم فى ذلك كثيرة، و لا يعرف منها ما يرفعونه عن الصحابة عن النبى صلى الله عليه و سلم، و السبب فى ذلك ما قدمناه من أنه لم يكن منه صلى الله عليه فى ذلك نص على تفصيل ذلك و قول قاطع، و لا هو مما عنت الصحابة بذكره للتابعين و إن كان قد ذكره منهم القراء و من انتصب لذلك لمن أقرأه القرآن إذا سئل عن الآية و السورة، غير أن ذلك لم يقع وقوعا ظاهرا منتشرا. و إذا كان ذلك كذلك بطل ما توهموه قادحا فى نقل القرآن و عائدا بالطعن عليه، و أن هذا الذى ذكرناه هو الذى يمنع تجويز كون قرآن كثير أنزله الله تعالى على رسوله صلى الله عليه و إن كان لا- سبيل لنا إلى العلم و القطع على أنه قرآن منزل من الله سبحانه على رسوله، و أننا لا نأمن أن يكون عند على أو أبى و عبد الله بن مسعود أو بعض آحاد الأمة عشر آيات أو عشر سور بينها الرسول له وحده، دون جميع الأمة، و أن مدعى ذلك مبطل لا شبهة علينا فى كذبه لعلنا بعادة الرسول فى بيان جميع المنزل عليه. و إذا كان ذلك كذلك وجب أن نعلم بهذا الدليل قطعا أن بسم الله الرحمن الرحيم ليست بقرآن منزل فى غير سورة النمل، و أنها ليست من جملة كل سورة، و لا- أنها فاصلة بين السورتين، لأنها لو كانت آية منزلة إما على أن تكون مفردة فاصلة بين السورتين أو على أن تكون من جملة كل الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٥٠ سورة لوجب أن يبين ذلك رسول الله صلى الله عليه بيانا ظاهرا مكشوفًا، موجبا للعلم، قاطعا للعدر، مزيلا للريب، رافعا لاختلاف الأئمة و دخول شبهة على أحد منهم فى هذا الباب كما فعل ذلك فى جميع آيات السور و سائر ما أنزل الله تعالى من كلامه الذى ضمن حفظه و حياطته و جمعه و حراسته. فلما لم يكن ذلك كذلك، و لم نجد أنفسنا عالمة بذلك، و لا وجدنا الأمة متفقة على هذا الباب اتفاقها على جميع سور القرآن و آياتها المبينة فيها، بل وجدنا فيهم من يقول إنها آية من الحمد وحدها، و فاتحة لغيرها، و منهم من يحمل نفسه عند حد النظر على أن يقول إنها من كل سورة، و منهم من يقول إنها آية فاصلة بين السورتين و ليست من جملة كل سورة، و إننى أعلم ذلك قطعا و إننى لا أدري أنها من جملة سورة الحمد أم لا- لموضع الخلاف فيها، و منهم من يقول: لست أدري أنها من كل سورة أم لا [١٤٣] و أنه يجوز/ أن تكون مفردة فاصلة، و يجوز أن تكون من جملة كل سورة هى فاتحتها: علم بذلك أن رسول الله صلى الله عليه و سلم لم يوقف على شيء من هذه المذاهب و الأقاويل، فلم يبين للأئمة أنها قرآن منزل. و لو جاز لمدعى أن يدعى أن الرسول صلى الله عليه و سلم قد بين أنها قرآن منزل و إن خفى ذلك على أكثر الأمة لجاز لآخر أن يدعى أن عند الإمام و آحاد من الصحابة قرآنا كثيرا و إن خفى ذلك على أكثر الأمة لجاز

أيضا أن يدعى مدّع أن رسول الله صلى الله عليه قد نصّ نصّا بينا قاطعا معلنا على أنّها آية من الحمد وحدها و فاتحة لغيرها، وإن خالف في ذلك كثير من الأئمة و خفى ذلك عليهم، و أن يدعى مدّع أنّه قد نصّ صلى الله عليه نصا قاطعا معلنا على أنّها آية منزلة مفردة فاصلة بين السور، وليست من جملة شيء منها، و إن خالف أكثر الناس في ذلك، و خفى عليهم. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٥١ و لما لم يسمع هذه الدعاوى و بطلت و تكافأت علم أنّه لو كان منها حقّ قد بين على حسب ما ادّعى لكان ظاهرا مشهورا كظهور سائر آيات القرآن و سوره، و وجب القطع على أنّ بسم الله الرحمن الرحيم ليست بقرآن منزل في غير النمل، و لا فاصل بين السور، و لا من جملتها أيضا، فلهذا لم يجب عندنا علم الأئمة بأنّها قرآن و أنّها من سورة الحمد على ما طالبنا به القادحون في نقل القرآن و صحّته، لأنّه إنما يجب تواتر النقل و حصول الاتفاق على ما بينه رسول الله صلى الله عليه و أنزل عليه من القرآن دون ما لم يبينه و لم ينزل عليه. و هذا الذي قالوه أيضا بأن يدلّ على صحّته ما قلناه في وجوب ظهور نقل القرآن و العلم به أولى، و ذلك أنّه إذا اختلفت الأئمة في إثبات ما يظنّ قوم أنّه قرآن لأجل افتتاح الرسول به و إثبات الأئمة له في أوائل السور، فقطعوا لذلك على أنّه قرآن و دانوا به و توفّرت همهم و دواعيهم على حفظه و الإحاطة به و بلغ به قوم إلى أنّه قرآن منزل: و جب أن يكون حفظهم و توفّر همهم و دواعيهم على نقل ما بينه / رسول الله صلى الله عليه من القرآن أولى [١٤٤] و أخرى، و أن يكون ذلك فيهم أظهر و هم به أعرف، فكلّ هذا يدل على وجوب حفظ الأئمة لما نصّ رسول الله صلى الله عليه على أنّه قرآن، و على أنّ بسم الله الرحمن الرحيم ليست من جملة القرآن في غير المواضع التي اتفقوا عليها، و على أنّ الرسول صلى الله عليه بين كونها قرآنا فيه و قطع العذر، و هذا أيضا أحد الأدلّة على أنّه لم يكن من النبي صلى الله عليه بيان لكون بسم الله الرحمن الرحيم قرآنا منزلا و فاصلا بين السور و لا من جملتها و لا من جملة الحمد، لأنّه لو كان منه بيان لذلك لجرى مجرى بيانه لكونها قرآنا في سورة النمل بقوله: **إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٥٢ [النمل: ٣٠]، و لارتفع لأجل بيانه لذلك الشكّ و الزيب عن جميع الأئمة في كونها آية مفردة فاصلة إن كانت أو من جملة الحمد وحدها إن كانت كذلك، و إن لم يكن هذا هكذا بطلت جميع هذه الأقاويل، و ثبت بما وصفناه أنّ بسم الله الرحمن الرحيم ليست من القرآن إلا في السورة التي يذكر فيها النمل. فإن قال قائل: فقولوا لأجل دليلكم هذا إنّ المعوذتين ليست بقرآن منزل أصلا، و إنّ الرسول لم يبين كونها قرآنا منزلا بيانه لسائر سور القرآن و آياته، لأجل خلاف عبد الله بن مسعود في ذلك و جرده أن يكونا من القرآن! قيل له: ليس الأمر عندنا في جحد عبد الله كذلك على ما ادّعت، بل ذلك كذب و زور لا ينبغي لمسلم أن يثبت على عبد الله و يضيفه إليه بأخبار آحاد غير موجبة للعلم كلّها معارضة بما هو أقوى و أثبت عن رجال عبد الله في إثباتها من القرآن و إقراءهم إياها، و سنستقصي القول مما روى عنه في ذلك و قدر ما قاله و تأويله، و أنّه ليس فيه ما يوجب إخراجها من القرآن إن شاء الله. فأما ما اعتمد عليه من زعم أنّ الأئمة اتفقت على أنّ جميع ما بين اللوحين قرآن منزل من عند الله تعالى، و أنّ ذلك بمنزلة قول النبي أو أخذ [١٤٥] المصحف و نشره ورقة ورقة و قال: اعلموا أنّ جميع ما فيه قرآن و تلى عليهم أيضا بذلك قرآنا فإنه لا تعلق فيه، لأنها دعوى باطلة، لأننا لا نعلم من دين الأئمة المتفقه على كتبه المصحف أنّها وقفت على أنّ جميع ما فيه من فواتح السور و غيرها قرآن منزل من عند الله، و إن علمت أنّهم قد أثبتوا بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة للسور، و كيف نعلم ذلك و نحن و جميع من يوافقنا على قولنا يعتقد أنّ الصحابة لم تتفق قطّ على القول بذلك و إضافته الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٥٣ إلى الرسول صلى الله عليه، و نقول: إنه لو ثبت ذلك من عقدهم و دينهم لوجب القطع على أنّه قرآن، لأنّ الأئمة عندنا لا تجتمع إلا على حقّ و صواب، فبان أنّه لا شبهة في فساد هذه الدعوى. و أما قولهم بعد هذا إنّهم لا يخالفون في إطلاقهم القول بأنّ ما بين اللوحين قرآن منزل، و ليس لنا أن نقيّد ما أطلقوه و لا أن نخصّ ما عمّوه، فإنّه تعليل و تدقيق عن مباح به، لأنّ العموم عندنا و عند أكثر الأئمة ما ثبت له الأئمة للعمومات في الأحكام و المواضع التي اعتقدت العموم بها بإطلاقها للفظ الذي يدعى أنّه موضوع للعموم، و إنّما يعلم ذلك عند مشاهدتها ضرورة بالأمارات الظاهرة المقارنة لإطلاقها، و يعلم ذلك من دينها عند الغيبة عنها بنقل من يوجب خبره العلم أنّه علم ذلك من دينها و يحقق قطعها عليه، و لا يسأله عن وجه علمه بذلك و يعلم أنّه لم يعلم ذلك من حالها بنفس

اللفظ و لا- الإطلاق الذي يحتمل الخصوص و العموم، و لكن بالأسباب و القرائن و الأمارات المقارنة للفظ الذي لا يمكن نعتها و وضعها و تجديدها و تحيسها لما قد بيناه في أصول الفقه و غيره في فصول القول في إبطال العموم، و إذا كان ذلك كذلك فلا معنى للتعلق و التشبث بأنه لا وجه لتقييد ما أطلقوه، و تخصيص ما عمّوه. و أما قولهم إنه لو لم يعلم ذلك بنفس قول الأئمة و إطلاقها لم يعلم ذلك أيضا/ بقول رسول الله صلى الله عليه و إطلاقه و نشره المصحف ورقه ورقه، [١٤٦] فإنه كذلك يقول لأنه قد يطلق رسول الله صلى الله عليه اللفظ الذي يدعى قوم أنه العموم و يكون مراد به الخصوص، و يتلو أيضا بذلك قرآنا يظن قوم أنه على العموم و المراد به الخصوص. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٥٤ و ليس قوله صلى الله عليه لو قال: كل ما في مصحف عثمان كلام الله، تأكد من قوله تعالى: تَدْمُرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا [الأحقاف: ٢٥]، وَ أُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ [النمل: ٢٣]، وَ يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ [القصص: ٥٧] وَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، و قد ثبت أن ذلك على الخصوص بقول الله تعالى و قول رسوله، و قول الأئمة في هذا سواء في أنه كله على الاحتمال للخصوص و العموم، فإن لم يظهر معنى قول الرسول إن كل ما في المصحف أو جميعه و سائر و قليله و كثيره و سواده و عمومه و بواديه و خواتمه أمارات و أحوال يضطر عندها إلى مراده و معرفة قصده إلى استيعاب جميع ما في المصحف، و لم يقطع على مراده و وقفنا، و ليس هذا من الحجّة لثبوتة و الشك في خبره على ما يظنه بعض الجهال بسبيل، و لكنّه وقف في مراده باللفظ المحتمل لأمرين ليس أحدهما أولى به من الآخر لفقد الدليل على مراده به. و إن كان ذلك كذلك و كنّا لا نعلم ضرورة لمشاهدة السلف و سماع توقيفهم على أن جميع ما في المصحف قرآن منزل و رؤية أماراتهم و مخرج خطابهم و معرفة أسبابهم و الأحوال التي صدر عليها خطابهم، و لا- ينقل من يضطر إلى صدقه أنه عرف ذلك من قصد الأئمة و اعتقادهم لعموم إطلاقها، كما نعلم ضرورة من دينها أن ثبت يدا أبي لهب من القرآن، و أن قوله: إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَ إِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [النمل: ٣٠] من القرآن: بان و ظهر أنه لا جدوى و لا طائل لأحد من التعلق بإطلاق السلف لهذه الألفاظ، و لا سيما مع قيام الدليل على أن بسم الله الرحمن الرحيم ليست من القرآن، و أن ما بينه الرسول صلى الله عليه منه لا يحتاج في إثباته إلى حصول إجماع عليه، و إنما يجب أن يكون متواترا، و مما يعلم صحته و بيان الرسول له اضطرارا. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٥٥ و أما قولهم إنه قد/ ساغ و ظهر في الصحابة أن قوما منهم ادّعوا أن بسم [١٤٧] الله الرحمن الرحيم آية من القرآن فلم ينكر ذلك الباقون و لا اعترضوا فيه بشيء: فإنه باطل، و أول ما فيه أننا لا نعلم أن ذلك شاع و ظهر في الصحابة، لأن ذلك لم يرو عن أحد منهم إلا عن عبد الله بن عباس، و الأخبار الواردة عنه بذلك أخبار آحاد لا نجد أنفسنا عالمة بصحتها لا اضطرارا و لا نظرا و استدلالا، فلا حجة فيها. على أنه يمكن لو صحت الأخبار التي قدّمنا ذكرها عن ابن عباس في هذا الباب و علم بثبوتها: أن يكون كفّ القوم عن إنكارها لأنه لم يظهر و يشيع فيهم، و إنما يجب أن ينكروا ما تأدّى إليهم، و قد يمكن أن يكون أيضا إنما تركوا إنكار قوله لذلك، و إنما قال: «سرق الشيطان من إمام المسلمين آية»، و من ترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم ترك من كتاب الله آية» و نحو ذلك، و هذا كله قوله و رأيه و ليس فيه ما رفعه إلى رسول الله صلى الله عليه، فقد بين بترك الذكر لذلك الشك في صحة مذهبه و عدم العلم بأنه حق أو باطل، و قد يترك كراهة المناظرة عليه و العلم بأنه ليس من الأئمة قائل بذلك، و أنه لا شبهة في بطلانه، و أن المناظرة عليه تغرى صاحبها بالتمسك به، و قد ينزل الله عليه لاعتقاد كثير منهم أن ذلك مسألة اجتهاد و أن الغلط فيها سهل مغفور لموضع أن الرسول كان يفتتح السور بها، و ربما جهر بها إمام الجهر في صلاته، و أن ذلك قائم مقام توقيفه على أنها قرآن منزل، فيصير ذلك محلّ التأويل، و الصحيح أن هذه الأخبار غير ثابتة و لا- معلومة عن ابن عباس، فلا- وجه لدعوى ظهور هذا القول و انتشاره في الصحابة مع الإمساك عليه. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٥٦ و أما قول ابن عباس: «كان المسلمون لا يعرفون انقضاء السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم، فيعلمون أن السورة قد انقضت» فإنه لا- تعلق فيه لأمرين: أحدهما: أن قوله حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم إخبار عن ظنه أنها [١٤٨] تنزل لاعتقاده كونها قرآنا، و ليس في اعتقاده لذلك و إخباره/ به لا عن توقيف الرسول: حجّة. الوجه الآخر: أن قوله: (حتى تنزل) محتمل لأن يكون تحقيقا لنزولها، و أن الرسول وقف على أن الملك ينزل بها، و يحتمل أن يكون أراد على أنها كلام تفتتح به السور و

يعرف بها انقضاء ما قبلها، و يكون علامة لذلك و إن لم يكن قرآنا منزلا أمام السور، لأنه قد ينزل الملك على الرسول بقرآن و ما ليس بقرآن من الوحي. و قولهم بعد ذلك: «ظاهر قوله (ينزل) يقتضى أنها منزلة قرآنا» لا حجة فيه، لأنه قول يحتمل، لأن الظاهر و الإطلاقات غير مقنعة فى إثبات قرآن منزل مقطوع به على الله سبحانه، فبطل ما قالوه. و هذا الجواب عما روى من قول ابن عباس: «كان جبريل إذا أتى النبي صلى الله عليه بسم الله الرحمن الرحيم علم أنها قد ختمت سورة فاستقبل الأخرى»، لأنها قد جعلت علامة للرسول و لغير ذلك عند التلاوة و الكتابة، و إن لم يكن من القرآن. فأما ما روى عن أم سلمة من أن النبي صلى الله عليه كان يعد بسم الله الرحمن الرحيم آية فاصله فإنه من أخبار الآحاد التى لا نعلم بثبوتها اضطرابا و استدلالا، و قد بينا فيما سلف بما يزيل الشك و الزيب أن رسول الله صلى الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٥٧ الله عليه لو عد ذلك و بينه لوجب علمنا به و نقل الأية له نقلا ظاهرا متواترا كنقل سائر ما عداه من آيات القرآن و بينه، و ما هذا الخبر عندنا إلا بمثابة رواية راو عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه كان يصلى صلاة سادسة و سابعة مفروضة واجبة و يعرف الناس ذلك من حالها فى وجوب رد هذا الخبر و العلم بأنه لو كان صحيحا عن أم سلمة لوجب أن تنقل الأمة تلك الصلاة نقلها الخمس صلوات و سائر الفروض العامة، و كذلك لو بين أن بسم الله الرحمن الرحيم آية و عدها كيانه لغيرها لظهر و استفاض نقلها، و للزم القلوب العلم بكونها قرآنا منزلا، فإذا لم يكن ذلك كذلك لم يجب تصحيح هذا الخبر. على أنها لم تجب بذلك عن قول الرسول، و إنما قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه يعدها آية فاصله»، و ذلك إن صح عنها خبر عن رأيها [١٤٩] و اعتقادها، و ليس ذلك بحجة بخلاف غيرها لها فى ذلك. و أما كراهة عبد الله بن مسعود و غيره مما قدمنا ذكره من قتادة و غيره من التابعين لتفسير القرآن و كتب آية كذا و عدها كذا و كذا آية، و إنكار عمر لكتب التأويل و التفسير مع التنزيل، مع تسويغه و تسويغ جماعة الصحابة و التابعين لكتب بسم الله الرحمن الرحيم فصلا فى فواتح السور، فإنه أيضا مما لا حجة فيه و لا تعلق، و ذلك أنهم إنما أنكروا ذلك و قال بعضهم إنه بدعة لعلمهم بأن الرسول لم يبين ذلك و لا أمر بكتابتها، و أنه قد أمر بكتب بسم الله الرحمن الرحيم فى فواتح السور ما نزل عليه مما أمر بكتبه، و ليس يجب أن يسوغوا كتب ما لم يأمر به الرسول لتسويغهم رسم ما سن كتبه، و لا- يجب أن يعتقدوا أيضا أن رسول الله صلى الله عليه لا يكتب فى افتتاح السورة المنزلة إلا قرآنا منزلا، لجواز أن يؤمر بافتتاحها فى الكتابة بما ليس بقرآن الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٥٨ على ما بيناه من قبل، و لأجل أنهم سمعوا الرسول يفتتح فى الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم، و يجهر بها أحيانا أمام الجهر، فأجيز الائتمام به فى افتتاح السور فى الكتابة بها، و ليس مثل عدد من فعله فى تعشير القرآن و كتب رأس الأجزاء و الأسباع و الأخماس و خاتم كذا و عدد آياتها كذا، و كتب التفسير مع التأويل. و إذا كان ذلك كذلك بان أنه لا حجة لهم فى شيء مما أوردوه، و أن بسم الله الرحمن الرحيم ليست بآية من القرآن، و أنها جعلت علامة و فاصله بين السور، و أماره على ختم السورة و الأخذ فى الأخرى. فإن قال قائل: فإذا كان الأمر فيها على ما وصفت فلم لم تكتب فى أول سورة براءة للفصل بينها و بين الأنفال؟ قيل له: لأمرين: أحدهما: أن رسول الله صلى الله عليه و سلم لم يفعل ذلك ليشعر من بعد أهل عصره أن السلف من الأمة الآخذين عنه لم يكتبوا بسم الله الرحمن الرحيم فى فواتح [١٥٠] السور باجتهادهم/ و آرائهم، و إنما اتبعوا فى ذلك ما سن و شرع لهم، و أن ذلك لو كان برأيهم لوجب عليهم أن يكتبوا بين الأنفال و براءة، لأنه لا معنى يقتضى الفرق بين الفصل بين هاتين السورتين بها و بين الفصل بين غيرهما بها، و لو فعل ذلك فى غير سورة براءة و أسقطها من افتتاحها لسد ذلك مسد أطراحها من أول سورة براءة فى إشعارهم بهذا الباب، و لو أعلمهم أيضا- سبحانه- أن السلف ما كتبوها فى أوائل السور إلا لسنه الرسول بغير هذا الوجه و شيء سوى إسقاطها من أول سورة براءة لصح ذلك منه و جاز، غير أنه يمكن أن يكون إعلامهم هذا الباب بهذا الضرب من التنبيه و بإسقاطها من الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٥٩ أول براءة دون غيرها: لطفا لهم أو لبعضهم، و أدعى الأمور لهم إلى التصديق بالقرآن و تحفظه و العمل بموجبه، و إعظام مؤدبه و متحمله. و قد يمكن أيضا أن يكون إنما أسقطت فى أول سورة براءة لأنها نزلت بالسيف و الوعيد و التهديد و الطرد و الإبعاد و الإخافة و الإهانة، و كانت إنما تكتب فى أوائل ما يتلى من السور على وجه الرفق و الإيناس و التسكين بالابتداء بذكر الله تعالى و وصف فضله و رحمته. و مما يدل

على بطلان قول من زعم أن السلف أجمعوا على اعتقاد كون بسم الله الرحمن الرحيم آية أن بسم الله الرحمن الرحيم فيها معنى الرحمة والأمان (١)، وبراءة لم تجيء في هذا المعنى، وإنما جاءت بضده ونقيضه، فلم تكتب كذلك في أولها، وقد روى علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عبد الله قال: سألت علي بن أبي طالب: لم لم يكتب بين براءة والأنفال بسم الله الرحمن الرحيم؟ فقال: «لأن بسم الله الرحمن الرحيم أمان، وبراءة نزلت بالسيف لا أمان فيها»، فهذا هو نفس التأويل الذي قلناه و علمه الجمهور من أهل العلم، وإذا كان ذلك كذلك زال ما اعترضوا به. ومما يدل على بطلان قول من زعم أن السلف أجمعوا على اعتقاد كون بسم الله الرحمن الرحيم أنها آية من الحمد ومن كل سورة ما ظهر على ما ذكر وانتشر من قول ابن عباس: «ترك الناس آية من كتاب الله، و سرق الشيطان آية من كتاب الله»، وقد علم أنه لا يقول ذلك حتى يترك الناس [١٥١] قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب وفاتحة كل سورة، ويكون هو وحده هو المتمسك بذلك، هذا هو الذي يقتضيه ظاهر قوله: «سرق (١) لا تستقيم العبارة دون تقدير هذه

الكلمات هنا. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٦٠ الشيطان آية من كتاب الله، وترك الناس آية من كتاب الله»، لأنهم لو كانوا يقرءونها لما قال ذلك، فهذا يدل على مخالفة الجماعة له على قوله هذا وتركهم لقراءتها وذلك بأن يدل على فساد ما قالوه أولى. فإن قيل: فإذا كان قد اعتقد عندهم أنها من القرآن وهم يعلمون أنها ليست من القرآن، فلم تركوا النكير عليه، وأن يقولوا له: قد أعظمت الخطأ والفريئة في إدخالك ما ليس من القرآن فيه؟ يقال لهم: يكفي في الرد لقوله والخلاف عليه تركهم الرجوع إلى قوله مع سماع ذلك منه وتكرره وكثرة ضجيجيه هو بقوله: «ترك الناس آية من كتاب الله، وسرق الشيطان آية من كتاب الله»، لأن هذا القول مع ظهوره منه يدل على أن القوم لا يعتدّون بقوله هذا ولا يثبتون به بسم الله الرحمن الرحيم قرآنا، ولعله أن يكون فيهم من قال في خلافه ما ذكره و خرج عن الإغلاظ له إلى مثل ما وصفوه. ويمكن أيضا أن يكونوا إنما تركوا الإنكار عليه وأن يقولوا له: أخطأت ليست من القرآن؛ لأجل أنه لم يتحقق عندهم أنه اعتقد أنها آية منزلة من كل سورة، وظنهم أنه اعتقد أنه كلام يفتح به السور والجمال، وأن السنة قد جرت بذلك عنده، وأنه إنما قال: «سرق الشيطان من كتاب الله آية، وترك الناس من كتاب الله آية» يريد أنه سرق منه ما يقوم مقام آية مما جرت السنة عندنا بالافتتاح به، وقد قال الله سبحانه: فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ [النحل: ٩٨]، فلو ترك تارك الاستعاذة عند قصده عرض القرآن، لساغ أن يقول قائل: «سرق الشيطان الاستعاذة، وسرق آية من كتاب الله، يريد بذلك أنه سرق ما يقوم مقام آية من الاستعاذة التي أمر بها، وساغ الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٦١ أن يقول أيضا: «سرق الشيطان آية» أي: أنه سرق موجب آية وهو قوله: [٢٥١] فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ، إذا احتمل قوله جميع ما ذكرناه وبطل التعلّق به. ويمكن أن يكون معنى قوله: «سرق الشيطان آية من كتاب الله»، أي: سرق قرآنا ثابتا في النمل، ومفتحا به في الحمد، وفي كل سورة، لأنه قرآن من النمل يفتح به عنده في غيره، وقد كان أنس بن مالك ينكر ما يقوله ابن عباس، و يروي أن النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده من الأئمة لم يكونوا يقرءون ببسم الله الرحمن الرحيم، فروى مالك عن حميد (١) عن أنس: «أن النبي صلى الله عليه وآله وأبا بكر وعمر كانوا لا يقرءون ببسم الله الرحمن الرحيم» (٢). فإن قيل: أراد أنهم كانوا لا يجهرون بقراءتها. قيل لهم: ظاهر الخبر ترك القراءة بها جملة، لأن ترك الجهر بالقراءة ليس بترك للقراءة، فلا وجه للعدول بالخبر عن ظاهره، وشيء آخر وهو أنه إن كان معنى الخبر ترك الجهر بها فذلك دليل على أنها ليست من الحمد لاتفاقهم على الصلاة التي يجب الجهر فيها، لا يجهر فيها ببعض السورة ويخافت بالبعض، كما لا يفعل ذلك فيما عدا الحمد من السورة التي يجب الجهر فيها.

(١) حميد بن تير الطويل، أبو عبيدة

البصري، مولى طلحة الطلحات، الخزاعي، ويقال الدارمي، روى عن أنس والحسن، وعنه شعبه والقطان، وكان طوله في يديه، مات وهو قائم يصلي سنة (١٤٢)، وثقوه، يدلس عن أنس. «الكاشف» (١: ١٩٢). (٢) تقدّم أن هذا الحديث معلول وإحالة البحث على «تدريب الراوي» للحافظ السيوطي (١: ٢٥٤-٢٥٧). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٦٢ وقد روى أيضا عن الأعمش عن شعبه عن ثابت



«١» عن أنس بن مالك قال: «صليت خلف النبي صلى الله عليه و أبي بكر و عمر و عثمان، و كانوا لا- يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم» «٢»، و لو كانت من الحمد لجهروا بها في صلاة الجهر، و قد ظهر أن النبي صلى الله عليه و سلم قال لأبي: «كيف تقرأ إذا كبرت؟» فقال: «الله أكبر، الحمد لله رب العالمين» «٣»، فلم يذكر بسم الله الرحمن الرحيم، و لا- قال له رسول الله صلى الله عليه و تركت آية من الحمد، كما قال ابن عباس على ما روه عنه، و قول النبي و تعليمه الصلاة و ترك الأخذ بقراءة بسم الله الرحمن الرحيم أولى أن يعمل به و يكون حجة. و قد روى عبد الوارث «٤» قال: حدثنا عبد العزيز بن صهيب «٥» قال: سئل أنس: أ يفتح الرجل الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم؟ فقال: ما قالها رسول الله صلى الله عليه و لا أبو بكر و لا عمر و لا عثمان حتى كانت هذه (١) هو ثابت بن قيس أبو الغصن

الغفاري، روى عن أنس و ابن المسيب، ثقة رأى أبا سعيد، و عمر مائة، مات سنة ثمان و ستين و مائة. «الكشاف» (١: ١١٧). (٢) حاله كما تقدم في التعليق قبل السابق. (٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥: ١٧٣ كتاب التفسير، باب ما جاء في أم القرآن برقم ٤٤٧٤) عن ابن سعيد بن المعلى، و رواه الإمام مالك في «الموطأ» (١: ٨٣ كتاب الصلاة باب ما جاء في أم القرآن برقم ٣٧) بلفظ: «كيف تقرأ القرآن إذا افتتحت الصلاة». (٤) عبد الوارث بن سعيد التنوري البصري الحافظ المقرئ، ولد سنة اثنتين و مائة، قرأ على أبي عمرو بن العلاء، من الطبقة الخامسة، توفي سنة ثمانين و مائة. «معرفه القراء الكبار» (١: ١٦٣). (٥) عبد العزيز بن صهيب البناي البصري، ثقة، من الرابعة، مات سنة ثلاثين و مائة. «التقريب» (١: ٦٠٤). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٦٣ الغشيه،/ فهذا إنكار منه شديد و اعتقاد لكون قراءتها و الافتتاح بها بدعة في [١٥٣] الدين. و روى الناس أن عبد الله بن مغفل «١» سمع ابنا له يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فقال: «يا بني إياك و الحدث، فإني صليت خلف رسول الله صلى الله عليه و أبي بكر و عمر و عثمان فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم»، و هذا أيضا إنكار من عبد الله بن مغفل لقراءة بسم الله الرحمن الرحيم، و إخبار عن اعتقاده و اعتقاد السلف أن فعل ذلك بدعة و حدث في الدين، فكيف يمكن أن يقال إنه لم يكن في السلف منكر غير ابن عباس، و حالهم ما وصفناه. و مما يدل على أنها ليست بآية من الحمد أيضا و من كل سورة اتفاق الدّهماء على أن: تَبَارَكَ الَّذِي يَبْدِيهِ الْمُلْكُ ثلاثين آية، و ظهور الخبر بذلك عن الرسول، و قد روى شعبة عن قتادة عن عباس الجشمي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «إن من القرآن سورة ثلاثين آية، جعلت تجادل عن رجل غفر له، و هي تبارك» «٢». و قد اتفق على أنها إذا عدت مع «بسم الله الرحمن الرحيم» كانت إحدى و ثلاثين آية. و كذلك قد اتفق القراء كلهم على أن الكوثر ثلاث آيات، فلو كانت بسم الله الرحمن الرحيم آية منها لكـانت أربـع آيـات، و ذلـك خلاـف الإجماع.

(١) عبد الله بن مغفل بن عبد نهم، أبو

عبد الرحمن المزني، صحابي بايع تحت الشجرة، و نزل البصرة، مات سنة سبع و خمسين، و قيل بعد ذلك. «التقريب» (١: ٥٣٧). (٢) رواه أبو داود في «سننه» (٢: ٥٧ كتاب الصلاة، باب في عدد الآي برقم ١٤٠٠)، و رواه الترمذي في «سننه» (٥: ١٥١ كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل سورة تبارك برقم ٢٨٩١). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٦٤ فإن قيل: هي في تبارك و الكوثر بعض آية، و في الحمد آية تامة. قيل: هذا محال، لأنه لا يجوز أن تكون آية كاملة في موضع و في غيره بعض آية و هي كلام واحد غير مختلف و لا متفاضل في نظمه أو عدد حروفه، فكل هذا يدل على أنها ليست بقرآن و لا آية من الحمد و لا من غيرها إلا في سورة النمل. و مـيـا يدل على ذلك أيضا قوله: إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ [الحجر: ٩]، فلو كانت من الحمد و من كل سورة لحفظها الله تعالى علينا، و جعل لنا إلى العلم بذلك طريقا، و لم ينكر سلف الأمة و أكثر خلفها كونها قرآنا من الحمد و من كل سورة، كما أنها لما كانت قرآنا من النمل لم ينكر ذلك أحد و لم يختلف فيه. [١٥٤] فإن قيل: فإن لم تثبتوا بسم الله الرحمن الرحيم قرآنا، باختلاف و خبر/ غير متواتر فلا- تثبتوا أيضا المعوذتين قرآنا لوقوع الخلاف فيهما! قيل لهم: معاذ الله أن يكون السلف اختلفوا في أن المعوذتين قرآن، و إنما اختلفوا في إثباتها في المصحف، و كان عبد الله بن مسعود لا يرى ذلك، لأنه لم يكن عنده سنة

فيهما، فأما أن ينكر كونها قرآنا فذلك باطل. و شيء آخر، و هو أنه قد ثبت القرآن بإعجاز نظمه و إن لم يثبت بالتواتر، و الإعجاز قائم في المعوذتين و ليس هي في بسم الله الرحمن الرحيم، و لا- خبر متواتر يعلم في ذلك، فبطل ما قالوه. فإن قيل: فإذا قلتم إن بسم الله الرحمن الرحيم ليست آية من الحمد و لا من كل سورة هي في افتتاحها، فهل تكفرون من قال إنها من الحمد و أنه بمثابة من قال إن: «قفا نبك» من الحمد أم لا؟ الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٦٥ قيل له: لا، و إنما يلزم هذا الكلام من قال من أصحابنا: لو كانت من الحمد و من كل سورة لوجب إكفار من أنكر كونها من الحمد، فيقال له: و لو لم تكن من الحمد لوجب إكفار من قال إنها من الحمد، و ليست هذه عندنا طريقة صحيحة و لا مرضية في النظر، و لا واجبة في حكم الدين، بل الواجب أن نقول: إن معتقد كونها من الحمد و من كل سورة، أو آية منزلة مفردة فاصلة بين السور: مخطئ ذاهب عن الحق، لأجل عدوله عمداً و جب عليه من العلم بأن الرسول صلى الله عليه لو كان قد نص على ذلك من حكمها لوجب تواتر نقله و ظهوره و انتشاره، و لزم في القلوب العلم بصحته، و أن ذلك عادة الرسول في بيان جميع ما أنزل عليه من القرآن، فلما عدل عن ذلك و عمل على ظاهر افتتاح الرسول بها و أمره بكتبتها للفصل بين السور، و جهره بها تارة، فظن بهذا أنها من جملة القرآن: كان بذلك غالطا و عادلا عن بعض ما لزمه و وجب عليه في العلم ببيان الرسول بمثل القرآن و عاداته فيه، و كان بذلك متأولا- ضربا من التأويل لا يصير بمنزلة من ألحق بالقرآن ما قد علم ضرورة من دين الرسول، و باتفاق أمته/ أنه ليس من القرآن. [١٥٥] و لأننا أيضا لسنا نقول- مع قولنا إنها ليست بقرآن من الحمد و أول كل سورة- أن الرسول صلى الله عليه قال قولا- ظاهرا معلنا أن بسم الله الرحمن الرحيم ليست بآية من كتاب الله، و لا هي من جملة الحمد و لا من جملة غيرها، و أن هذا التوثيق سمع منه، و نقلته الحجة القاطعة عنه، حتى يكون من حجته هذا القول، و قال إنها من القرآن كافة أو بمثابة من سمع ذلك من الرسول فردّه و امتنع من قبوله، فلم يجب إكفار المتأول لكونها من القرآن. و كذلك مخطئو مخالفينا يقولون إنه لا يجب إكفار من قال إنها ليست من الحمد و لا من كل سورة سوى النمل، لأن الرسول لم يوقف توقيفا الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٦٦ ظاهرا معلنا باديا منقولا متواترا على أن بسم الله الرحمن الرحيم قرآن و بعض لسورة الحمد و لكل سورة هي افتتاحها، و إنما يعلم ذلك بدليل و ضرب من الطلب و الاجتهاد، فلم يجب إكفار جاحد كونها آية من الحمد أو غيرها من حيث وجب إكفار جاحد الحمد جملة أو آية الدين أو غيرها من آيات السور المعلوم ضرورة من دين النبي صلى الله عليه توقيفه على أنهما قرآن، و إجماع الأئمة على ذلك، و إذا كان هذا هكذا سقط ما توهموه، و بان بطلان التعلّق بهذا الفصل من الفريقين جميعا، و الله الموفق للصواب. اهـ. \*\*\* الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٦٧

### باب القول في بيان حكم كلام القنوت، و ما روى عن أبي من الخلاف في ذلك

باب القول في بيان حكم كلام القنوت، و ما روى عن أبي من الخلاف في ذلك فإن قال قائل: إذا كان أمر القرآن في الظهور و الانتشار، و حصول علم الأئمة بما هو منه و ما ليس من جملته على ما ذكرتم، و جب لذلك أن يكون أبي بن كعب من أعلم الناس بذلك، و أحفظهم له، و أشدهم حرصا عليه، و أعرفهم بما هو منه مما ليس منه، فكيف جاز أن يذهب عليه مع ذلك أن كلام القنوت ليس من القرآن الذي أنزل، و وقفت الأئمة عليه، و يجب- كيف دارت القصّة- أن يكون أمر القرآن على/ خلاف ما ادّعيت من الظهور [١٦٥] و الانتشار بين الصحابة و من بعدهم، لأجل أن سورتي القنوت إما أن تكون قرآنا أو ليستا بقرآن، فإذا كانتا غير قرآن فقد ذهب على أبي و أثبتهما في مصحفه، و اعتقد أنهما قرآن، و إذا جاز ذلك عليه جاز مثله على غيره، و جاز منه و من غيره أن يعتقدوا أيضا في كلام آخر من كلام رسول الله صلى الله عليه و الأدعية أنه من كلام الله تعالى، و لم يأمن أن يكون فيما أثبتوه كثير هذه سبيلهم فيه، و إن كان دعاء القنوت من القرآن فقد عرفه أبي وحده و أثبتته، و جهله و ذهب عن علمه جميع الأئمة سوى أبي وحده، و إذا جاز ذلك في سورتي القنوت، جاز مثله في غيرهما، و بان بذلك أن إثبات جميع ما هو من القرآن و ما ليس منه، لم يقع من النبي صلى الله عليه على وجه واحد من الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٦٨ الإشاعة و الإذاعة و الإعلام، و قطع عذر الكافة فيه، و أن

منه ما قد أثبت بطلان و اجتهاد، و إعمال رأى و ظن بمن رواه لهم من جهة الأحاد، و شهد عندهم من العدول بأنه سمعه من الرسول و تلقاه، و كل هذا نقض لما أضيفتموه، و خلاف لما ادعيتموه. يقال لهم: الذى عندنا فى هذا أن دعاء القنوت ليس من القرآن بسبيل، و لأنه لو كان من القرآن لكان بيان النبى صلى الله عليه و إيعازه فى أمره كيانا لسائر القرآن، و لكانت الحجة قائمة و العادة جارية بضبطه عنه و حفظه، و توفر الهمم و الدواعى على إظهاره و إشهاره، فإذا لم يكن أمره كذلك بطل بطلانا بينا أنه من القرآن، و لأننا أيضا قد علمنا قصور نظمه فى البلاغة و الفصاحة عن رتبة القرآن و إن كان أفصح و أوجز و أحسن من كثير من كلام العرب، و إنما يعلم ذلك و يتأمله أهل العلم و الفصاحة و أهل البيان و البلاغة و المعرفة بنظوم الكلام و أوزانه و موقع معانيه، و شرف تأليفه و معانيه، [١٥٧] و مباينته لسائر ما قصر عن بلاغته. و يدل على ذلك أيضا ما سنذكره من اتفاق أبى و عبد الله و جميع الأئمة على تصحيح مصحف عثمان و أن ما انطوى عليه هو جميع القرآن الثابت الرسم، و أن ما خالفه و زاد عليه فليس بقرآن، و الأئمة لا تجتمع على خطأ و ضلال، و قد ثبت أن أبيا عمر إلى زمن جمع عثمان الناس على مصحفه، و أنه كان أحد من حضر ذلك و أشاد به بما سنذكره فيما بعد إن شاء الله فلعلى أبيا إن كان قال ذلك أو كتب الدعاء فى مصحفه و رقه التى كان يثبت فيها القرآن إنما قاله و أثبتته على وجه التوهم و الغلط ثم استدرك ذلك و استرجع لما وجد الأمة دافعه لذلك و راغبة عنه، و لما علم أنها لا تجمع على خطأ و تضيق للحق. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٦٩ و هذا هو المعتمد، لأن ذلك لو كان قرآنا على ما ظنه لوجب ظهوره و انتشاره و معرفة الكافة به، و علم أن هذا هو العادة فى نقل ما يقتضى أحواله تحرك الدواعى و الأسباب على نقله و إذاعته، فكل هذا يدل دلالة قاطعة على أن القنوت ليس من القرآن بسبيل. و أول ما نقول ما روى عن أبى بعد تقريرنا لهذه الدلالة على أن دعاء القنوت ليست من القرآن فى شىء أن أحدا لا يقدر أن يروى عن أبى لفظه واحدة فى أن دعاء القنوت قرآن منزل، و إنما روى قوم عنه أنه أثبت دعاء القنوت فى مصحفه، و إذا لم يقل ذلك تصريحاً و لا حفظ عليه و لم يكن إثباته له فى مصحفه أو رقه من مصحفه يدل دلالة قاطعة على أنه يعتقد كونه قرآنا لما سنيته فيما بعد: بأن بهذه الجملة أنه لا حجة لأحد فيما يروى من إثبات أبى لهذا الدعاء. ثم إذا صرنا إلى القول فيما روى عنه من إثبات هذا الدعاء فى مصحفه لم نجده ظاهراً منتشرأ و لا مما يلزم قلوبنا العلم بصحته و يلزمنا الإقرار به و القطع على أبى بأنه كتب ذلك، بل إنما يروى ذلك من طرق يسيرة نزره رواية الأحاد التى لا توجب العلم/ و لا تقطع العذر، و لا ينبغي لمسلم عرف [١٥٨] فضل أبى و عقله و حسن هديه و كثرة علمه و معرفته بنظم القرآن و وزنه و ما هو منه مما ليس من جملته: أن تنسب إليه أنه كتب دعاء القنوت فى مصحفه أو اعتقد أنه قرآن! فإن اعتقاد كونه قرآنا أبين و أفحش فى الغلط من كتابته فى المصحف و أن يقطع على أبى الشهادة بذلك من جهة أخبار الأحاد و يشهد بذلك عليه، و يشهد به على من دون أبى من العلماء المؤمنين، و إذا كان ذلك كذلك و كنا لا نعرف صحة إثباته له بهذه الرواية: فسقط التعلق بها سقوطاً ظاهراً. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٧٠ و مما يدل على و هاء هذا الخبر عن أبى علمنا بأن عثمان يشدد و يصعب فى قبض المصاحف المخالفة لمصحفه، و فى المطالبة بها و تحريقها و درس آثارها، و المنع من العمل على ما فيها، و إذا كان ذلك كذلك كانت العادة توجب أن يكون مصحف أبى أول مقبوض و مأخوذ، و أن يكون عثمان تسرع إلى مطالبة و حرصه على قبضه و تحصيله أشد من تسرعه إلى مصحف غيره ممن تنقص رتبته عن منزلته، و لا تتعلق القلوب و تتطلع النفوس إلى ما عنده و ما فى مصحفه، و قد جاءت الرواية عن محمد و الطفيل ابني أبى بن كعب و أنهما قالوا لو فد من أصحاب عبد الله عليهما يطلب مصحف أبيهما، فذكرا أنه قد قبضه عثمان منه، و إذا كان ذلك كذلك، و جب أن يكون مصحف أبى الذى فيه إثبات هذا الدعاء - إن كان ذلك على ما روى - مما قد أخذ و قبض، فكيف بقى حتى رآه الناس و روى أنه كان عند أنس بن مالك و أنه كان فيه دعاء القنوت! و يقول بعضهم: هذا لا أصل له، و قد رأينا مصحف أنس الذى ذكر أنه مصحف أبى و كان موافقاً لمصحف الجماعة بغير زيادة و لا نقصان، و لو صح و ثبت أنه وجد مصحف ينسب إلى أبى فيه دعاء القنوت لوجب أن يعلم أنه متكذب موضوع قصد بوضعه لفساد الدين و تفريق كلمة المسلمين و القدح [١٥٩] فى نقلهم،/ و الطعن فى مصحفهم الذى هو إمامهم، و لا- ينبغي لعامل أن يقطع الشهادة على أبى بأنه أثبت دعاء القنوت فى

مصحفه و اعتقد أنه قرآن بوجود صحيفه ذلك فيها يذكر أنه مصحف أبي من وجه لا يوجب العلم ولا يقطع العذر ولا يحل في الظهور والانتشار محل ما من شأنه أن يظهر عن مثل أبي ويكثر الخوض فيه والرواية له. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٧١ وكذلك فلا يجب أن تقطع الشهادة بذلك برؤية صحيفه هذه سبيلها على من هو دون أبي من المؤمنين، وأن الوضع والكذب والتلفيق قد يرسم في المصحف وينسب إلى أهل الفضل لقصد ما ذكرناه، وإنما يجب أن يقطع على أن الكتاب والمصنف كتاب الرجل وتأليفه، وثبتت الشهادة عليه بذلك بالأخبار المتظاهرة المستفيضة الموجبة للعلم دون وجود الكتاب فقط، وبمثل هذه الأخبار أثبتنا مصحف عثمان وأنه جمعه، وبمثلها علمنا أن «موطأ مالك» و «رسالة الشافعي» و «مختصر المزني» و «العين» للخليل (١) و «المقتضب» للمبرّد: من تصنيف [من ينسب إليه من العلماء، لا- بوجود الكتب و الصحف فقط التي لا- تبين عن نفسها ولا- تخبر عن صحتها و بطلانها، فإذا كان ذلك كذلك لم يكن في وجودنا أية نسخة أو بآية نسخة فيها دعاء القنوت منسوبة إلى أبي ما يوجب القطع عليه بذلك و العلم بأنه من جمعه و إثباته، فإن أنه لا تعلق لهم في هذه الآية. وقد ذكر الناس أن الذي لهج بذكر ذلك على أبي و خاض فيه و أشاع ذكره عنه أصحاب عبد الله بن مسعود، و أن الداعي كان لهم إلى ذلك شدة حرصهم و عنايتهم بطلب كل مصحف يخالف مصحف عثمان بما قل أو كثر ليجمعوا ذلك حجة و ذريعة إلى تسهيل سبيل مخالفة الناس لمصحف عثمان و العمل به و بغيره من مصحف عبد الله و أبي و غيرهما، و كان هذا سبب ذكر الناس لهذه القصة عن أبي، فروى بشر بن سعيد عن محمد بن أبي بن كعب (١) الخليل بن أحمد

الفراهمدي، أبو عبد الرحمن البصري، أحد الأعلام، صاحب العربية و منشئ علم العروض، ولد سنة مائة و مات سنة بضع و ستين و مائة، و قيل: سبعين و مائة. «سير أعلام النبلاء» (٧: ٤٣٠). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٧٢ أنه قال: «قدم ناس من أهل العراق إلى فقالوا: إنا قد أعملنا إليك المطي [١٦٠] من العراق، فأخرج لنا مصحف أبي، فقلت لهم: قد قبضه عثمان، فقالوا: سبحان الله! أخرجه إلينا، فقلت: قد قبضه عثمان»، و روى صدقة بن زياد عن أبي نعيم (١) عن الطفيل بن أبي (٢) بن كعب أنه قال: «قدم أربعة نفر من أهل الكوفة بعد وفاة أبي في خلافة عثمان فقالوا: إنا قدمنا إليك لتخرج إلينا مصحف أبيك لننظر فيه، فإن أباك كان أعلم الناس بالقرآن، فقلت: قد قبضه عثمان، فقالوا: سبحان الله! ما لعثمان و لمصحف أبيك، قلت: ما لعثمان و لكن عمر بن الخطاب حرّقه». فهذا ينبئ عن قبض عثمان لمصحف أبي على ما قد بيناه من قبل، و على ما ذكرناه من شدة حرص أهل العراق و طمعهم في أن يعثروا على مصحف يخالف مصحف عثمان، فقد يجوز إذا كان ذلك كذلك و تحدّث متحدّث و قال: إني رأيت عند أنس بن مالك أو غيره مصحفا هو مصحف أبي فيه دعاء القنوت: أن يكثر أصحاب عبد الله ذكر ذلك و يجعلوه حجة في الامتناع من تسليم مصحف عبد الله و غيره من المصاحف الخالفة لمصحف عثمان، لظنهم صدق هذا الراوي و إن لم يكن لذلك أصل، و إذا كان ذلك كذلك بطل التعلّق بهذه الرواية الشاذّة الموجبة لخلاف ما عليه العادة في شهرة ذلك عن أبي و ما هو عليه من معرفة القرآن و حسن تلقّيه و وجوب علمه و معرفته بتميزه ————— من غيره.

(١) هو وهب بن كيسان، ثقة من كبار

الرابعة، سمع جابرا و عمر بن أبي سلمة، روى عنه عبيد الله بن عمر و ابن عجلان و مالك. «الكنى و الأسماء» (٢: ٨٤٦). (٢) في الأصل: (عن الطفيل بن أبي عن أبي بن كعب)، و لا- يستقيم الكلام إلا بحذف: (عن أبي)، فتأمل. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٧٣ على أنه لو صحّت الرواية عن أبي بإثبات دعاء القنوت في مصحفه من وجه لا يمكن جرده و الشكّ فيه لوجب أن يحمل ذلك منه على وجه لا يقتضي اعتقاد كونه قرآنا و مخالفة الجماعة في ذلك، بل على ما يوجب موافقة الأدلة التي قدّمنا ذكرها، و هو أن يكون أبي لما وجد دعاء القنوت و داوم عليه رسول الله صلى الله عليه و صار سنة متأكّدة و بابا من أبواب الشريعة و عملا من أعمال الصلاة يجب حفظه و المواظبة عليه: رأى أن يثبت في آخر مصحفه أو تضاعفه إن كان مصحفه مثبتا على قدر ما كان من [١٦١] أخذه و حفظه للقرآن على غير ترتيب السور و تاريخ نزوله، لكي لا يذهب عليه كلمة و لا حرف من الدعاء، لا على أنه قرآن منزل و مما قد

قامت الحجة به، فهذا غير ممتنع ولا مدفوع. ويمكن أيضا أن يكون لم يثبت دعاء القنوت في مصحفه، ولكن في صحيفة أو ورقة كان فيها كلام أراد نقله وضمه إلى المصحف، وكما يتفق للناس مثل ذلك عند الحاجة إلى التعليق والضبط، فلما حملت الصحف والزقاع إلى أبي بكر الصديق رضوان الله عليه ليجمع ما فيها ويضمه ويجعله إماما وجد دعاء القنوت في بعض ما كان عند أبي، ثم درس ذكر ذلك والخوض فيه والسؤال لأبي عنه لعلمه بارتفاع الشبهة عنه في أنه دعاء ليس بقرآن، فلما تمالى الزمان وجمع عثمان الناس على مصحفه وحرقه جدد ذكره لذلك مجددا وأعاد وأبداه ليجمع ذلك ذريعة إلى مخالفة عثمان وتسهيل سبيل لقرآن غير ما في مصحفه وظهوره. وقد يمكن أيضا أن يحمل أمر أبي في هذا الباب على غاية ما حاولوه من أمره، وهو أن يقال إن ذلك إن صح عن أبي فإنه إنما فعل ذلك لأنه اشتبه عليه دعاء القنوت وظن لفصاحته وبلاغته وجدانه مداومة الرسول الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٧٤ صلى الله عليه في صلواته وافتتاح عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة بسم الله الرحمن الرحيم في قنوته وفي أول التشهد في الصلاة: فقدّر لأجل هذا أجمع أنه من جملة القرآن فأثبتته معه، فقد روى عن عطاء عن عبيد بن عمير «١» أن عمر بن الخطاب كان يقول في قنوته بعد دعائه للمؤمنين ودعائه على الكفرة: «بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم إنا نستعينك ونستهديك ونثني عليك الخير، ونشكرك ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يكفرك، بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك ونخاف عذابك [الجد] بالكافرين ملحق» «٢». [١٦٢] وهذا القدر لا يدل على أن الدعاء من القرآن/ كما لم يدل افتتاح كثير من كلام التشهد بسم الله الرحمن الرحيم على أنه قرآن، وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قلت لنافع: كيف كان ابن عمر يتشهد، قال: كان يقول: بسم الله الرحمن الرحيم، التحيات لله الصلوات الطيبات، وروى عن طاوس أنه كان يقول في التشهد: «بسم الله الرحمن الرحيم، التحيات المباركات والصلوات والطيبات لله» إلى آخر كلام التشهد، وروى الحارث «٣» عن علي عليه السلام أنه كان إذا تشهد قال: «بسم الله الرحمن الرحيم» «٤». فإذا رأى

(١) عبيد بن عمير بن قتادة الليثي

المكي الواعظ المفسر، ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وتوفي سنة أربع وسبعين من ثقات التابعين. «سير أعلام النبلاء» (٤): ١٥٦. (٢) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١: ٢١٣) كتاب صلاة التطوع والإمامة، باب ما يدعو به في قنوت الفجر. (٣) هو الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الكوفي أبو زهير، صاحب علي في حديثه، ضعف، مات في خلافة ابن الزبير «التقريب» (١: ١٧٥). وللسيد عبد العزيز الغماري «الباحث عن علل الطعن في الحارث»، توسّع فيه في دراسة حاله، وهو مطبوع. (٤) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١: ٣٢٩) كتاب الطهارة، باب من كان يقول في التشهد بسم الله. الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٧٥ أبي مداومة الرسول صلى الله عليه على ذلك وافتتاح علي وعمر به جاز أن يظن أن ذلك [كان] «١» قرآنا منزلا فيلحقه بالمصحف. فإن قالوا على هذا الجواب: فأبى على قولكم لم يكن يعرف وزن القرآن من غيره! قيل لهم: معاذ الله! بل كان من أعرف الناس بذلك، ولكنه ظن أن دعاء القنوت وإن قصر عن رتبة باقي السور في الجزالة والبلاغة فإنه يجوز أن يكون قرآنا، وأنه يتعدّر أن يؤتى بمثله وإن كان غيره أبلغ منه من القرآن، كما قد قال الناس: إن من القرآن ما هو أوجز وأفصح وأبدع مما سواه عنه، وإن كان معجزا كله، قوله تعالى: فَلَمَّا اسْتِيسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا [يوسف: ٨٠] وقوله تعالى: وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ [هود: ٤٤]، وقوله تعالى: خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ [الأعراف: ١٩٩]، فهذا أوجز وأفصح من مثل قدره من غيره ولو كان معجزا كله إذا بلغ قدر سورة أو آية في طول السورة. وقد زعم قوم أنه لا- يمتنع أن يكون دعاء القنوت كان قرآنا فنسخ أو أزيل فرض كتابته وتلاوته مع القرآن لما فيه من فصاحة النظم وجزالته ومناسبته ومقاربتة لنظم القرآن، وإن كان هذا هكذا فإثبات أبي له كإثبات قوم غيره لأشياء نسخت بعد أن أنزلت، وإنما لم يجب أن يسبق نقل دعاء القنوت ما يظهر على هذا الجواب كظهور نقل غيره مما يثبت،/ لأجل أنه [١٦٣] لما نسخ انصرفت الهمم والدواعي عن نقله وإحاطته إلا في موضع الدعاء به فقط، كما انصرفت همهم عن نقل كثير مما نسخ رسمه وتلاوته، ففي هذا نظرا! أعني قولهم إنه معجز، لأن نظمهم مباين



لنظم القرآن و غير خارج عن (١) زيادة اقتضاها السياق. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٧٦ وزن كلام العرب، و لكن يحتاج ذلك إلى لطيف فكر و تدبر و نقل و تأمل، و ما يعلم أن أحدا من الأئمة ينكر أن لا- يكون العلم بكون جميع القرآن معجزا مما يعلم بالبدية و بأول سماع حتى يعرف أن دعاء القنوت ليس بمعجز كما يعرف أنه كلام أعين الناس و ألكنهم ليس بمعجز، و يعرف أن الناس و الفلق معجزتان بأول سماع لهما، كما يعرف بأن البقرة و آل عمران معجز باهر بأول سماع، بل لا- ينكر أن يكون مما ليس بمعجز من الكلام ما يكاد أن يخفى و يقارب، فيحتاج إلى تأمل، و أن بعض ما هو معجز إذا كان يسيرا قليلا كالناس و إنا أعطيناك الكوثر احتاج في العلم بأنه معجز إلى نظر دقيق و فكر و تحرر بقدر شرف نظم الكلام و معانيه، و عدد ما يشتمل عليه من المعاني الصحيحة و المقاصد الكثيرة، و إذا كان ذلك كذلك جاز أن يكون حال أبي محموله في ذلك على بعض هذه الوجوه التي ذكرناها. و قد زعم أيضا بعض الناس أن دعاء القنوت معجز قاهر من كلام رسول الله صلى الله عليه، و إنه لا يمتنع أن يكون المعجز من الكلام و النظم ضربين: أحدهما: كلام الله، و الآخر: كلام لرسوله، و في هذا نظر أيضا، لأن رسول الله صلى الله عليه ما ظهر عند التحدي بمثل شيء من كلامه، و لا ادعى ذلك قط لنفسه، و لو كان ذلك كذلك لظهر ذلك عنه و علم من حاله، و لكان ذلك زيادة في حجة، و لأن ذلك أيضا لو فعله عند قوم لعاد بتهمته و دخول الشبهة على سامع كلام الله منه، و ظنه أنه من بلاغته هو صلى الله عليه و نظمه، و رجع بالشك في ثبوته، و الله تعالى قد حماه مما هو دون ذلك من قول الشعر المعروف عندهم، و من أن يخط كتابا أو يتلوه قبل نبوته، لثلا [١٦٤] يظنوا أنه من تقوله و أنه افتراه و نظمه، أو أنه مما وجدته في الكتب/ و لقنه. و لأجل أن تأمل كلام القنوت ينبي من عرفه أنه ليس بمعجز البشر عن الإتيان بمثله و إن كان من فصيح الكلام و وجيزه و بليغه، فوجب أنه لا معنى للإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٧٧ لهذا القول و لا الذي قبله، و وجب أن يحمل أمر أبي في ذلك إن صح الخبر عنه على بعض ما قدمناه، و إن لم يصح فقد كفيينا مؤنة تطلب تأويل له، و هذا هو الثابت أعني بطلان هذه الرواية عنه و تكذيبها، و ليس يروى ذلك إلا عن ابن سيرين و آخر معه، أنهم قد وجدوا مصحفا عند أنس ذكر أنه مصحف أبي، فيه دعاء القنوت، و مثل هذا لا- يثبت فيه على أبي إدخال شيء في القرآن ليس منه. و روى بعض المعتزلة القدريه عن عمرو بن عبيد «١» أنه قال: «رأيت مصحفا كان لأنس بن مالك قرأه على أبي بن كعب، فكان فيه دعاء القنوت»، و هذا أوهى و أضعف و أولى بالتردد من الأول، قال أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري «٢»: «و قد رأيت أنا مصحف أنس بالبصرة عند بعض ولد أنس، فوجدته مساويا لمصحف الجماعة لا يغادر منه شيئا»، و كان يروى عن ولد أنس عن أنس أنه خط أنس و إملاء أبي، و إذا كان ذلك كذلك وجب أن يكون ما رواه من ذلك باطلا لما ذكرناه من العادة في بيان القرآن و قلمه شهرة ذلك عن أبي، و معارضة الأخبار الثابتة لهذه الرواية بأن مصحف أنس كان موافقا له، و شهادة الطفيل و محمد ابني أبي أن عثمان قبض مصحف أبي، فوجب بهذه الجملة و وضوح سقوط التعلل بهذه الرواية، و الاستناد في الطعن في نقل القرآن و إبطال شهرة بيانه، و ظهور نقله، و حفظ الأئمة لجميعه إلى مثله و الاعتماده عليه.

(١) عمرو بن عبيد بن باب التميمي

مولاهم، أبو عثمان البصري المعتزلي المشهور، كان عابدا من السابعة، مات سنة ثلاث و أربعين و مائه. «التقريب» (١: ٧٤٠). (٢) ابن أبي بشر، بن أبي بردة بن صاحب رسول الله أبي موسى الأشعري، إمام أهل السنة و الجماعة، قدوة المتكلمين و ناصر السنة، ولد سنة ستين و مائتين، و قيل: بقي إلى سنة ثلاثين و ثلاثمائة. «سير أعلام النبلاء» (١٥: ٨٥). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٧٨

### باب القول في ترتيب سور القرآن و هل وقع ذلك منهم عن توقيف أو اجتهاد

باب القول في ترتيب سور القرآن و هل وقع ذلك منهم عن توقيف أو اجتهاد فإن قالوا: كيف يسوغ لكم أن تدعوا أن بيان الرسول صلى الله عليه للقرآن وقع شائعا ذائعا مستفيضا، و أن القوم حفظوا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه و سلم، و هم غير عالمين

بترتيب سور المصحف و نظامها، بل مختلفون في [١٦٥] ذلك اختلافا شديدا، فمنهم/ من رتب في أول مصحفه الحمد، و منهم من جعل في أوله أَقْرَأُ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ، و هذا أول مصحف علي بن أبي طالب عليه السلام فيما رواه عنه الزبير بن عبد الله بن الزبير عن زياد الأخرم قال: مررت على محمد بن عمر بن علي «١» فقال: ألا- أريك يا زياد مصحف علي، قال: فأراه فإذا أوله أَقْرَأُ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ./ فأما مصحف ابن مسعود فإن أوله فيما رواه مالك يوم الدين ثم البقرة، روى ذلك طلحة بن مصرف «٢» أنه قرأ على يحيى بن وثاب و قرأ يحيى على علقمة «٣»، و قرأ

(١) هو محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، روى عن أبيه و عمه ابن الحنفية، و عنه الثوري و ابن جريج، ثقة. «الكاشف» (٣: ٧٣). (٢) طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب الكوفي، ثقة قارئ فاضل، من الخامسة، مات سنة اثنتي عشرة و مائة. «التقريب» (١: ٤٥٢). (٣) هو علقمة بن قيس، أبو شبل الفقيه، عن أبي بكر و عمر و عثمان و عبد الله، كان أشبه الناس بعبد الله، مات سنة ثنتين و تسعين. «الكاشف» (٢: ٢٤٢). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٧٩ علقمة على عبد الله، و أن تأليف مصحفه كان مالك يوم الدين، ثم سورة البقرة ثم سورة النساء، ثم كذلك على ترتيب مختلف لا حاجة إلى الإطالة به. و أما مصحف أبي فقد روى بعض ولد أنس عن أنس أن مصحف أبي كان عنده، و أن أوله الحمد و البقرة و النساء، ثم آل عمران ثم الأنعام ثم الأعراف ثم المائدة ثم كذلك على اختلاف شديد في ترتيب السور. و قد روى من الاختلاف ما هو أكثر من هذا، فإن جاز أن يكون الرسول قد وقف على ترتيب السور و تأليفها، و قد ذهب عليهم علم ذلك حتى صاروا في الاختلاف إلى مثل هذا الحد، فلم لا يجوز أن ينص على قرآن و يوقفهم عليه و إن جاز أن يختلفوا فيه عنده و أن يقر به قوم و يجحد آخرون؟ و هذا يبطل أيضا ما ادعيتموه من ظهور نقل القرآن و حصول بيانه على وجه يوجب العلم و يقطع العذر. فيقال لهم: أما اختلاف مصاحفهم في ترتيب السور فإنه كالظاهر المشهور و ما يدفعه، و إن كان في الناس من ينكر ذلك و يقول إن هذه الأخبار أخبار آحاد غير أننا لا نقول- مع إثبات اختلافهم في ترتيب السور- إنه قد كان من الرسول صلى الله عليه توقيف على ترتيبها و أمر ضيق عليهم في تأليفها إلا- على حسب ما حدّه و رسمه لهم، بل إنما كان منهم تأليف سور المصحف على وجه الاجتهاد و الاحتياط و ضمّ السور إلى مثلها و ما يقاربها، و إذا كان ذلك عندنا كذلك سقط ما توهمه السائل. و قد زعم قوم أن تأليف السور على ما هو عليه في مصحفنا إنما كان توقيفا من الرسول لهم/ على ذلك و أمر به، و أن ما روى من اختلاف [١٦٦] مصحف أبي و علي و عبد الله و مخالفته سائرهم لمصحف الجماعة إنما كان قبل العصر الأخير، و أن رسول الله صلى الله عليه رتب لهم تأليف السور بعد الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٨٠ أن لم يكن فعل ذلك، و الذي نختاره ما قدّمناه، و فيه سقوط ما ظنوا القدر به في ظهور نقل القرآن و استفادته. و اعلّموا رحمكم الله أن من قال من أهل العلم إن تأليف سور المصحف كان واجبا عن توقيف من الرسول لا يقول مع ذلك إن تلقين القرآن و تلاوته و الصلاة به يجب أن يكون مرتبا على حسب الترتيب الموقوف عليه في المصحف، بل إنما يوجب تأليف سورة كذلك في الرسم و الكتابة، و لا نعلم أحدا منهم قال إن ترتيب ذلك واجب في الصلوات المفروضة و غيرها، و في تلقين القرآن و درسه، و إنه لا يحل لأحد أن يتلقن الكهف قبل البقرة، و يقرأ في صلاته الحجّ بعد الكهف، و لا أن يدرس البقرة ثم يدرس بعدها النحل و الرعد، هذا مما لا نعرفه مذهباً لأحد و إن كان وجوب الترتيب في الرسم و الكتابة مذهباً لجماعة من أهل العلم و القرآن، و الذي نقوله: إن تأليف السور ليس واجبا في الكتابة و لا في الصلاة و لا في الدرس و لا في التلقين و التعليم، و إنه لم يكن من الرسول في شيء من ذلك نصّ على ترتيب و تضيق لأمر حدّه لا يجوز تجاوزه، فلذلك اختلفت تأليفات المصاحف التي قدّمنا ذكرها، و استجاز الرسول و الأئمة من بعده و سائر أهل أعصار المسلمين ترك الترتيب للسور في الصلاة و الدرس و التلقين و التعليم. فإن قالوا: و ما الدليل على صحّة قولكم هذا؟ قيل لهم: الذي يدلّ على ذلك أنه لو كان من الرسول نصّ و توقيف ظاهر على وجوب ترتيب تأليف السور في الكتابة و الرسم لوجب ظهور ذلك و انتشاره و علم الأئمة به، و أن ينقل عنه نقل مثله، و أن يغلب إظهار ذلك و إعلانه على طيه و كتمانها، كما أنه لما كان منه نصّ و توقيف على سور الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٨١ القرآن و جب

نقله و ظهوره، كذلك لَمَّا كان منه نصّ / و توقيف على سور القرآن و جب نقله و ظهوره، و كذلك لَمَّا كان منه نصّ و توقيف على وجوب ترتيب آيات كلّ سورة من السور و المنع من تقديم كتابه بعضها على بعض و تلاوة بعضها قبل بعض: نقل ذلك عنه و ظهر، و اتفقت الأئمة على وجوب ترتيب الآيات و حظر تقديم بعضها على بعض و تغييرها في الكتاب، و التلاوة و غير ذلك، فكذلك لو كان منه صلى الله عليه توقيف على ترتيب سور القرآن لنقل ذلك عنه، و عرف من دينه، و لم يختلف في تأليف السور في المصاحف الاختلاف الذي قدّمناه، فوجب بذلك أنّه لا توقيف من الرسول صلى الله عليه على ترتيب تأليف سور القرآن. و مما يدلّ أيضا على صحّة ما قلناه و يؤكّده ما رواه يزيد الرقاشي «١» عن ابن عباس قال: قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال و هي من المثاني و إلى براءة و هي من المثني فقرنتم بينهما و لم تكتبوا بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم و وضعتموها في السبع الطوال؟ فقال عثمان: «كان رسول الله صلى الله عليه يأتي عليه الزمان و هو ينزل عليه من السور ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه الشئ دعا من يكتب له فيقول: «ضعوا هذا في السورة التي يذكر فيها كذا و كذا»، و إذا نزلت عليه الآيات قال: «ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا و كذا»، و إذا نزلت عليه الآيات قال: «ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا و كذا»، و كانت براءة من آخر القرآن فكانت شبيهة بقصّتها، فظننت أنّها منها، و قبض صلى الله عليه و لم يبين أنّها (١) يزيد بن أبان

الرقاشي، أبو عمر البصري القاصّ، زاهد ضعيف، من الخامسة، مات قبل العشرين و مائة. «التقريب» (٢: ٣٢٠). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٨٢ منها، فمن أجل ذلك قرنت بينهما، و لم أكتب بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم و وضعناها في السبع الطوال». فهذا تصريح من عثمان أنّه لم يكن من الرسول نصّ على وجوب تأليف الأنفال إلى براءة، و أنهم إنّما عملوا ذلك بالرأى و الاجتهاد الذي ذكره عثمان عن نفسه، و ما غلب على ظنه، و ليس في الأئمة من يفرّق بين تأليف السورة فيجعل بعضه مضيقا موقفا على ترتيبه و بعضه موسعا / و مخيرا فيه و غير منصوص على تأليفه، فلذلك لم يجز لأحد أن يقول: إنّما ترك رسول الله صلى الله عليه التأليف و الترتيب في الأنفال و براءة فقط، و أوجبه و نصّ عليه في غيرها. فإن قال قائل: فهل تزعمون أنّ ظنّ عثمان لكون براءة من الأنفال لشبه قصتها بقصتها صحيح و أمر يجوز الاعتلال به؟ قيل له: لا، و لسنا نعلم قطعا أنّ كلام عثمان خرج على هذا الوجه، بل لعله خرج على وجه آخر بزيادة لفظه و نقصان لفظه اختصره الراوى أو زاد فيه، و يدلّ على ذلك أيضا أنّ عثمان قد قال و علم أنّ كلّ واحدة من السورتين لها اسم يخصّها و علم تعرف به، و أنّه قد كان يتلقّى إحدى السورتين على عهد الرسول، و بعده من لا يحفظ الأخرى و لا يعلمها و من يضّم إلى تعلّم الأنفال سورة أخرى مما بعد براءة، و كلّ هذا يوجب أنّهما سورتان منفصلتان تعرف كلّ واحدة منهما بغير التي تعرف بها الأخرى، و ليس ترك الفصل بينهما بكتب بسم الله الرحمن الرحيم دليلا على أنّهما سورة واحدة، لأنّه قد يجوز أن يكون إنّما لم يكتب في أول براءة بسم الله الرحمن الرحيم لما قدّمناه من قبل من كونها نازلة بالسيف لا أمان فيها، أو لغير ذلك، لا لأنّها من جملة الأنفال، و يدلّ على صحّة ما قلناه و يوضحه ما الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٨٣ رواه ابن جريج عن يوسف بن ماهك «١» قال: «إني عند عائشة إذ جاءها عراقي فقال: أريني مصحفك، قالت: لم؟ قال: لعلّي أؤلف القرآن عليه، فإنّا نقرؤه غير مؤلف، قالت: فلا يضرك أيّ قرأت قبل، إنّما نزل أول ما نزل من المفصل فيها ذكر الجنّة و النار، حتى إذا تاب الناس نزل الحلال و الحرام، لقد أنزل بمكة - و أنا جاريه ألعب - على محمد صلى الله عليه: و السّاعة أذهى و أمّر [القمر: ٤٦]، و ما نزلت سورة البقرة و النساء إلا و أنا عنده»، ثم أخرجت إليه مصحفا، فجعلت تملّى عليه. فهذا أيضا نصّ من عائشة رضوان الله عليها على سقوط فرض ترتيب سور القرآن، و أنّه لا يجب أيضا تأليفه على تاريخ نزوله، و لو قد كان من الرسول نصّ في ذلك يوجب العلم و يقطع العذر لوجب شهرته، و أن تكون عائشة / أقرب الناس إلى علمه و أعرفهم به، و لم تكن بالذي يقول: «لا تبالي بأيّة بدأت قبل»، و هذا يدلّ على أنّهم كان مخيرين في تأليف السور، و كان مردودا إلى رأيهم و اجتهادهم. فأما استدلال من استدلل على إسقاط وجوب ترتيب السور و المصحف و تأليفها على ما هي به في الإمام بأنّ الرسول صلى الله عليه كان يقرأ في إحدى الركعتين بسورة و يقرأ في التي بعدها بغير

التي تليها، وأنه كان يعلم أن في الناس من يتحفظ السورة و يأخذ بعد الفراغ من حفظها في حفظ غير التي تليها، وأن فيهم من يتعلم المفصل قبل الطوال و يقتصر عليه، وأن فيهم من يدرس السور على غير هذا الترتيب الذي في المصحف، فلا ينكر ذلك (١) يوسف بن ماهك بن بهزاد

الفارسي المكي، ثقة من الثالثة، مات سنة ست و مائه، و قيل: قبل ذلك، و ماهك: بفتح الهاء. «التقريب» (٢: ٣٤٥). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٨٤ و لا يردّه، و أن عمل الأمة بذلك مستقراً إلى اليوم في تلقى القرآن على هذه السبيل، و درسه أيضا كذلك، و الصلاة به على غير تأليف، و أن ذلك أجمع ينبي عن أنه لا توقيف من الرسول في تأليف سورة، فإنه باطل لا حجة في شيء منه، لأن هذا أجمع يدلّ - لعمري - على أن تأليف السور غير واجب في التلاوة و الدرس و في الصلوات و في الحفظ و التلقين و التعليم، و ذلك لا يدلّ على أنه ساقط في الكتابة و تأليف المصحف، لأنّ رسول الله صلى الله عليه لو قال نصّا: «إذا تحفظتم القرآن أو درستموه أو لقيتموه أو تلقيتموه أو صليتم به فلا جناح عليكم في البداية بأي السور شئتم، و لكم الخيار في ذلك، و إذا أنتم درستموه و كتبتموه فعليكم أن تولّفوه على هذا الضرب من التأليف الذي عليه مصحف عثمان، و يجب أن تكتبوا كذا قبل كذا، و كذا بعده»، لم يكن ذلك مستحيلا و لا ممتنعا و لا مما لا يجوز أن يكون لطفا و مصلحة و عائدا بالاحتياط للإمام الذي يكتب فيه القرآن لا يقع مختلطا اختلاطا يمكن أن يوقع معه الشكّ فيه، و إن يدخل فيه ما ليس منه و إن لم يكن يجب الترتيب في التلقين و التحفظ و الدرس و في الصلاة، و إذا كان ذلك كذلك لم يجب أن يكون ما دلّ على سقوط الترتيب في أحد الموضوعين يدلّ على سقوط في الآخر / و قد أجاز المسلمون اللفظ بأحرف في القراءة، لا- يجوز إثباتها في المصحف على ذلك اللفظ، و إثبات أحرف في المصحف لا يجوز التعلق بها كذلك، و إذا كان ذلك كذلك بطل اعتبار أحد الأمرين بالآخر بطلانا بيّنا. و استدللّ أيضا قوم على سقوط ترتيب تأليف السور بأنّه قد علم أنه ليس في الدنيا مترسل أديب و لا شاعر مفلق و لا خطيب مصقع يأخذ الناس بترتيب تأليف قصائده و خطبه و رسائله، و إنّما يريد أن يحفظوا قصيده منها على الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٨٥ ترتيب نظمها و تأليف أبياتها و سياق بيانها، ثم لا يبالي أيهما كتب في ديوانه أولا و آخر و وسطا، كذلك المترسل و الخطيب. قالوا: فكذلك رسول الله صلى الله عليه إنّما أراد من الأمية حفظ السور و تلاوتها على نظامها و ترتيب آياتها فقط، و لم يرد منهم تأليف كلّ سورة منها قبل صاحبها. و هذا أيضا باطل من الاعتلال لا حجة فيه، و ذلك أنه لا يجب القياس في مثل هذا، لأنه لا يمتنع على قول أحد أن يعلم الله سبحانه أن من مصالح الأمة أو بعضها أو من اللطف للرسول فقط: الأمر بتأليف السور على وجه مخصوص لا- يتجاوز و لا يحلّ سواه، و كذلك الأمر في الحفظ و التلاوة، و لا- ورد بذلك سمع و أن ذلك واجب كان نصّه واجبا علينا، و إن لم يجب حمل وجوب ترتيب قصائد الشاعر و خطب الخطيب. و إذا كان ذلك كذلك سقط ما قالوه. و يدلّ على فساد ذلك أيضا أنه حرام غير جائز قراءة السورة منكوسة الآي و الأحرف من آخرها إلى أولها و إن لم يحرم ذلك في كلام الخطبة و الرسالة و إنشاد القصيدة، و ليس ذلك إلا لأن الله سبحانه أوجب ذلك في القرآن و حظر تجاوزه، و أسقطه في الخطب و الرسائل و الشعر و لم يوجبه، و إذا كان ذلك كذلك سقط هذا الاعتبار، و فيما قدّمناه من الأدلّة على ذلك غنى / عن هذه التلفيقات. فأما من زعم أن الرسول قد نصّ على تأليف سور القرآن و رسمها في المصاحف على ما هي عليه من الإمام فقد استدللّ على ذلك بأمور لا حجة في شيء منها، فمن ذلك أن قالوا: قد اشتهر عن بعض السلف و هو عبد الله ابن مسعود و عبد الله بن عمر أنّهما كرها أن يقرأ القرآن منكوسا، فروى أن عبد الله بن مسعود سئل عن رجل يقرأ القرآن منكوسا فقال: «ذاك منكوس القلب»، و أن عبد الله بن عمر ذكر له أن رجلا- يقرأ القرآن منكوسا فقال: «لو الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٨٦ رآه السلطان لأذبه» (١)، و كلام هذا نحوه، قالوا: يدلّ ذلك على وجوب ترتيب السور و تأليفها في القراءة و الرسم. و هذا لا- حجة فيه، لأنهما إنّما عنيا بذلك من يقرأ السورة منكوسة و يتدبّر من آخرها إلى أولها، لأن ذلك حرام محظور، و في الناس من يتعاطى هذا في القرآن و في إنشاد الشعر فيدلّ عند نفسه بذلك لسانه و يقتدر به على الحفظ، و ذلك مما حظره الله تعالى و منعه في قراءة القرآن، لأنه إفساد للسورة و مخالفة لما قصد بها و تجاوز لما حدّ في كتابتها و تلاوتها، و ليس يريد

بذلك من قرأ القرآن من أسفل إلى فوق، و من بدأ بآل عمران و ثنى بالبقرة، و كيف يريدون ذلك و هم قد علموا اختلاف تأليف المصاحف، و أنّ في الأُمّة من يبدأ بحفظ ما خفّ من المفصّل ثم يرتفع إلى حفظ ما طال و صعب، و منهم من يحفظ متفرّقاً من المواضع المختلفة و يتلوه كذلك، و من يصلّي به في فرائضه و نوافله على هذا الوجه، و هو غير مذموم بل عمل الأُمّة على تجويز ذلك و أنّه شائع مستقرّ إلى اليوم، و قول ابن مسعود: «ذاك رجل منكوس القلب» إنّما خرج على وجه الذمّ، فلا ذمّ على من قرأ البقرة و ثنى بالنحل لو صلّى كذلك، فثبت أنّ التأويل ما قلناه. و يدلّ على ذلك قول ابن عمر: «لو رآه السلطان لأدّبه أو عاقبه»، و قد علم أنّه لا أدب و لا عقاب على من قرأ البقرة و ثنى بالحج، فصحّ أنّ تأويل منكس القراءة تنكيس آيات السور، و قول عبد الله بن مسعود: «ذاك رجل منكوس القلب» يعنى أنّه مقيم على معصية الله تعالى / و مخالف لأمره في لزوم ترتيب آيات السور و ترك قلبها أو قلب حروف آياتها (١) \_\_\_\_\_ هذه الآثار رواها

ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧: ٢٠٦ كتاب فضائل القرآن، باب من كره أن يقرأ القرآن منكوساً). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٨٧ و استدّلوا أيضاً على وجوب ترتيب سور القرآن على ما في الإمام بما رواه أبو قلابه عن رسول الله صلى الله عليه أنّه قال: «من شهد خاتمة القرآن كان كمن شهد فتحاً في سبيل الله تعالى» (١)، و أنّ المسلمين أجمعوا على أنّ للقرآن فاتحة و خاتمة و هذا أيضاً لا حجة فيه، لأنّ قوله من حضر خاتمة القرآن إنّما يريد آخر ما يقرأ منه، الذي يكون قارئه مع قراءة ما قبله خاتماً به لكتاب الله، و لم ينصّ على خاتمته فلا حجة لهم في ظاهر الخبر، و لكنّا لا ننكر مع ذلك أن تكون الحمد قد جعلت فاتحة ما يكتب و يتلى، و الناس خاتمة لذلك، و إن لم يوجب ترتيب ما بينهما من السور، فلذلك اتفق أصحاب المصاحف على الافتتاح بالحمد في القراءة و الختم بالناس، و إن لم يرتّبوا ما بينهما، و أنّه يمكن أن تكون الفاتحة و الخاتمة قد جعلتا فاتحة و خاتمة في التلاوة دون الرسم و الكتابة، فلا حجة في التعلّق بهذا، و نرى أنّ هذا الخبر لم يسمعه أصحاب المصاحف المختلفة الترتيب. و استدّلوا أيضاً على وجوب تأليف السور على ما في الإمام و نصّ الرسول على ذلك بأنّ عمل أهل مكّة استقرّ على التكبير عند ختم القرآن إذا بلغ القارئ إلى سورة الضحى، و أنّهم يكبرون عند ختم كل سورة إلى آخر القرآن. قالوا: و ذلك لا يكون إلا عند توقيف على ترتيب السور، و إيجاب التكبير. و هذا أيضاً ما لا شبهة فيه، لأنّه قد يجوز أن يكون الجماعة لما رتب المصحف هذا الترتيب عمل أهل مكّة على التكبير عند مقاربة الختم، تعظيماً للقرآن و توثيقاً للثواب و إنذار الناس بقرب ختمه و البلوغ إلى آخره (١) \_\_\_\_\_ رواه الدارمي في «سننه» (٢: ٣٤٣)

كتاب فضائل القرآن، باب في ختم القرآن برقم (٣٤٧١). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٨٨ للحضور إلى ذلك، و الاجتماع للدعاء عنده و التبرّك به و غير ذلك مما أصيّلوه، و ليس يدلّ ذلك على وجوب التكبير و لا وجوب التأليف. و احتجّوا أيضاً لذلك بأنّه قد روى أنّه كان عند عبد الله بن الزبير مصحف فيه القرآن على نظمه و تاريخه الذي أنزل عليه و ألف، و هذا باطل، لأنّها من روايات الآحاد، و ما روى أنّ أحداً رأى هذا المصحف أو وجده، و لو روى ذلك لم يدلّ تأليفه على ما هو به أنّه مما أمر الرسول بتأليفه كذلك، لأنّ للناس آراء في التأليف، فعمل مؤلف ذلك المصحف رأى أن يجمع سوره على تاريخ نزوله المكيّ منها ثم المدنيّ، و إن لم يمكنه ذلك في آيات السور لما نبينه فيما بعد إن شاء الله، فوجب بهذه الجملة أنّه لا حجة لأحد في صحّة توقيف الرسول على تأليف سور القرآن و ترتيبها في التقديم و التأخير. فإن قال قائل: فإذا أثبت بما وصفتم أنّه لا نصّ في ذلك، و أنّهم ألفوا سوره بالرأى و الاجتهاد و ضمّ الشيء إلى ما أشبهه و قاربه، فألا ألفوه على تاريخ نزوله فبدءوا بالمكيّ منه قبل المدنيّ، و بما أنزل منه أولاً ثم بما أنزل بعده على ترتيب نزوله، فيكونون بذلك أقرب إلى الصواب و ترتيب إنزاله أو إلى معرفة تاريخ النسخ و المنسوخ و ما يحتاج إليه في معرفة الأحكام؟ قيل له: إنّما لم يفعلوا ذلك لأنّه أمر لا يصحّ إلا بنقض آيات سور القرآن و إفساد نظمها و تغييرها عمّا حدّ لهم، و قد صحّ و ثبت أنّه لا رأى لهم و لا عمل و لا اجتهاد في ترتيب آيات سور القرآن على ما سنذكره فيما بعد إن شاء الله، و قبل أن نبين ذلك فإنّا نقول: إنّ كلّ عاقل يعرف فضل عقول الصحابة و لطيف نظرهم و قوّة أفهامهم و معرفتهم بالتنزيل و أسبابه، و أنّهم أولى الناس،



بصحيح الرأي والتدبير، فمن ظن بنفسه فضل تقدم عليهم في الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٨٩ ذلك واستدراك عجز و تفريط و ترك حرم كان منهم: فهو من الغباء و الجهل بحيث لا- ينتفع بكلامه. ثم نقول: ليس لأحد أن يقول: لم لم يؤلفوا سور القرآن على تاريخ نزوله ليكونوا بذلك متوافقين في التقديم و التأخير أوقات نزوله؟ و ليس هو بقوله هذا بأولى ممن قال: بل الواجب هو ما فعلوه من تصنيف السور و ضم كل شيء إلى مثلها و شكلها، لا سيما إذا علموا أن الله سبحانه و رسوله عليه السلام قدم في السورة الواحدة إثبات المنسوخ على الناسخ، و أنه كان منزل منه/ المدني فيؤمروا بإثباته في السور المكية، و أن رسول الله صلى الله عليه لم يراع في إثبات آيات السور و تاريخ نزولها، فكذلك لا يجب عليهم هم أن يراعوا في تأليف تاريخ نزولها، و لجاز أيضا لأحد أن يقول: ما الحق إلا- فيما فعلوا من تقديم طوال السور على القصار، لأنها أعظم قدرا في النفوس و أخرج للعادة، و أعظم في الإعجاز، و أجمع للفوائد، و أكثر اشتمالا على المواعظ و الأقايص و ضرب الأمثال و تفصيل الحلال و الحرام، و كان ذلك من فعلهم أولى. و قد يسوغ أيضا لآخر أن يقول: بل كان الواجب عليهم تقديم قصار السور لكونها أقرب مأخذا و أسهل و أخف على المتعلم من التشاغل بطوالها، و كل هذا تخليط و تعنت للصحابة، و محاولة للقدح في آرائهم بما يعود بالدلالة على غباوة المتعرض و جهله، و الذي يدل على أنه لا يجوز لهم تأليف سور القرآن على تاريخ نزوله أنهم لو فعلوا ذلك لوجب أن يجعلوا بعض آيات السور في سورة أخرى، و أن ينقصوا ما وقفوا عليه من سياق ترتيب آيات السور و نظامها، لأنه قد صح و ثبت أن الآيات كانت تنزل بالمدينة فيؤمروا بإثباتها في السور المكية. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٩٠ و يقال لهم: «ضعوا هذه في السور التي يذكر فيها كذا»، فلو ألفوا السورة على تاريخ النزول لوجب أن ينقصوا ترتيب آيات السور و يخلطوها و يجعلوا بعض هذه السورة في هذه السورة، و بعض هذه في هذه، و هذا تخليط و إفساد قد حرم عليهم. و لو قصدوا أيضا إلى تأليف معظم ما نزل من الآي متتابعا، فجعلوه في صدر السور و أخرها ما نزل بعد ذلك لم يكن فيه فائدة و لا دلالة على تاريخ النسخ و المنسوخ، لأن الآية النسخة قد تنزل بعد المنسوخة في سورتها فيؤمروا بإثباتها قبل المنسوخة، و ربما كانت النسخة مدنية فيؤمروا بإثبات ذلك في سورة مكية و أن لا يثبت في شيء من المدنية، فلا معنى لضم ما يقارب نزوله و توالي ذلك و جعله في صدور السور لأجل ما وصفناه. و قد يجوز أن يكونوا إنما عدلوا أيضا عن هذا/ خوفا من أن يظن ظان أن ترتيب جميع آيات السور على هذا التاريخ، و ذلك أمر يدهشه، و يخيل إليه أن الآية النسخة ليست بنسخة لما تقدم من نزوله إذا وجدوها في آخر السورة و كانت المنسوخة متقدمة النزول و في صدر السورة، فإذا خيف ذلك و لم يؤمن توهم مثله و جب العدول عن مراعاة تاريخ نزول القرآن في تأليف سوره، و وجب أن يكون ضمهما على وجه المشاكلة و المقاربة و التصنيف لذلك، و ضم الشيء إلى ما يقاربه أولى، و سقط بذلك ما سأل عنه السائل. فإن قال قائل: و ما الدليل على صحة ما ادعيتموه من أن الرسول كان يأمر بإثبات الآية النازلة في سورة متقدمة النزول دون الموضع الذي قبلها في قرب نزوله؟ قيل: هذا ظاهر مكشوف من دين الرسول و حاله و أمره برسم القرآن، و قد وردت بذلك الأخبار و تظاهرت، فروى الكلبي عن أبي صالح عن ابن الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٩١ عباس في قوله تعالى: «وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ [البقرة: ٢٨١]»، قال: «هذه آخر آية نزلت على رسول الله صلى الله عليه، و إن جبريل نزل عليه فقال: ضعها على رأس ثمانين و مائتين من البقرة»، و قد علم أن ذلك الموضع ليس هو الذي يلي نزولها، فهذا يدل على صحة ما قلناه. و روى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال: حدثني أبي بن كعب قال: ربما نزل على رسول الله صلى الله عليه الصدر من السور فأكتبها، ثم ينزل عليه فيقول: «يا أباي اكتب هذه في السورة التي يذكر فيها كذا و كذا»، و ربما نزل عليه فأقف حتى أنظر ما يقول حتى يحدث إلي فيقول: «تلك الآيات ضعها في سورة كذا و كذا» «١»، و هذا أيضا تصريح بأنه كان يلحق ما يتأخر نزوله بما دون ما يليه، و كان أبي قد علم أن إثباته على تاريخ نزوله باطل غير واجب، و لو لا ذلك لم يكن ليوقفه، و انتظر أمر الرسول بأن يشتها معنى، و هو قد أعلمه و استقر من دينه أنه يجب إثبات الآيات على تاريخ نزولها، فهذا يقضى على صحة ما قلناه. و روى عبد الرحمن بن شماس «٢» المهري عن/ زيد بن ثابت قال: بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه نؤلف القرآن من الزقاق إذ قال: «طوبى

(١) رواه النسائي في «السنن الكبرى» (٥: ١٠ كتاب فضائل القرآن برقم ٨٠٠٧)، ورواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١: ٢٠١ كتاب الصلاة، باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة). (٢) المصري، ثقة من الثالثة، مات سنة إحدى أو مائة أو بعدها. «التقريب» (١: ٥٧٤). قال في «القاموس»: شماسه كشماء و يفتح اسم، و في «التقريب»: بكسر المعجمة و تخفيف الميم بعدها سين مهملة، و المهري بفتح الميم و سكون الهاء، منسوب إلى مهرة بن حيدان. «تهذيب التهذيب» (٦: ١٧٦). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٩٢ للشام، قيل: يا رسول الله، و لم ذلك؟ قال: «إن ملائكة الرحمن باسطوا أجنحتها عليه» (١)، و هذا حديث ينبي أيضا عن أن القرآن كان سورة تؤلف على غير تاريخ نزوله، لأنه لو كان مرتب الآيات على تاريخ النزول ما احتاج إلى تأليف و ترتيب، و يدل على ذلك أيضا ما رواه عبد الله بن عباس عن عثمان بن عفان رضوان الله عليه لَمَّا سأل: لم لم يجعلوا بين الأنفال و براءة سطر بسم الله الرحمن الرحيم؟ فقال عثمان: إن الآيه و الآيات كانت إذا نزلت يقول رسول الله صلى الله عليه: «ضعوا هذه الآيه في سورة كذا». و كل هذه الأخبار تكشف عن صحة ما قلناه من وجوب ترك مراعاة تاريخ نزول القرآن، و أن رسول الله صلى الله عليه كان لا يراعى في تأليف آي السور تاريخ نزول الآيات، فإذا ثبت ذلك لم يكن تأليف سور القرآن على تاريخ نزوله إلا- بخلط بعض السور ببعض و إفساد نظمها و نقص تأليفها الذي أمروا بقراءتها عليه.

(١) رواه الترمذی في «السنن» (٥: ٧٣٤)

كتاب المناقب، باب في فضل الشام و اليمن برقم ٣٩٥٤، و رواه الإمام أحمد في «المسند» (٨: ١٤٤ برقم ٢١٦٦٢، ٢١٦٦٣)، و رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥: ١٧٥ و ١٧٦ برقم ٤٩٣٣، ٤٩٣٤، ٤٩٣٥)، و رواه ابن حبان في «صحيحه»، (١٦: ٢٩٣ برقم ٧٣٠٤ من الإحسان). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٩٣

### باب الكشف عن وجوب ترتيب آيات السور و أن ذلك إنما حصل بالنص و التوقيف دون الاجتهاد و أنه ليس لأحد أن يخلط آيات السور بغيرها و لا يضع مكان الآيه غيرها مما قبلها أو بعدها

باب الكشف عن وجوب ترتيب آيات السور و أن ذلك إنما حصل بالنص و التوقيف دون الاجتهاد و أنه ليس لأحد أن يخلط آيات السور بغيرها و لا يضع مكان الآيه غيرها مما قبلها أو بعدها فإن قال قائل: قد قلتم في غير موضع إن ترتيب آيات السور فيها واجب و إن ذلك لم يكن إلا- عن نص و توقيف، فما الدليل على ذلك؟ و ما الحجة في أنه ليس لأحد أن يخلط في التلاوة بعض آيات السورة بغيرها، و أن يقدم من آياتها المؤخر، و يؤخر المقدم؟ قيل له: يدل على ذلك أمور، أحدها: جميع ما قدمناه من الأخبار في الباب الذي قبل هذا؛ لأن جميع ذلك يدل على أن رسول الله صلى الله عليه هو الذي كان يأمرهم و يوقفهم على إثبات آيات السورة و ترتيبها، و أنه ليس لهم في ذلك خيار،/ و لا هو مما رد إلى آرائهم، فيجب أن تكون هذه حال التلاوة و الدرس. و مما يدل على ذلك أنه لا يخلو أن يكون النبي صلى الله عليه قد أخذ على القراء و الكتبة أن يرتبوا سور القرآن في الرسم و التلاوة، و ضيق ذلك عليهم، و جعلهم في فسحة من تقديم بعض الآيات على بعض، و جعل أول السورة آخرها و آخرها أولها، و جعل شطرها في غيرها و شطر غيرها فيها، الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٩٤ و أن يضعوا في ذلك كيف رأوا و أحبوا، فإن كان قد وقفهم على الترتيب و تأليف آياتها على النظام الذي هي عليه في الإمام فذلك ما نقول، و إن كان قد نص لهم على التخيير في ذلك و جب أن يظهر هذا من دينه و يعرف من حاله و تتوفر الدواعي على نقله و ذكره، و أن لا يسوغ أن يقع من الأمة ترتيب للسور و حصر لها و تتميز بأسماء تدعى بها، و أمور تذكر فيها، كما أنه لو نص صلى الله عليه على جواز تقديم الآيه على غيرها و تأخير المتقدم منها من كلماتها و حرفها و تقديم المتأخر، و على جواز القراءة من آخر السورة إلى أولها: لوجب أن يكون ذلك ظاهرا منتشرا عنه و معلوما من دينه، و في العلم ببطلان ذلك و عدم ذكره، و عمل الأمة بخلافه بأخذهم أنفسهم و من يعلمونه بقراءة السورة على ترتيب آياتها، و حظر تأخير المقدم منها و تقديم المتأخر و خلطها بغيرها: أوضح دليل على فساد هذا القول، فأما نصه على الترتيب الذي قلناه، فقد ذكرنا تظاهر الأخبار به

من قبل، و بينا أن عمل الأئمة مستقرّ بذلك، و حاصل إلى اليوم. و يدلّ على ذلك أيضا و يوضحه ما قدّمنا ذكره من قول عبد الله بن مسعود و ابن عمر فيمن يقرأ القرآن منكوسا: «ذاك رجل منكوس القلب»، و «لو رآه السلطان لعاقبه»، و قد بينا أن ذلك غير واجب في تقديم بعض السور على بعض، فيجب أن يكون في تقديم بعض آيات السور على بعض، و على أنّهما إن كانا عنيا بذلك تقديم بعض السور على بعض فلاّن يكون تقديم بعض آيات السور على بعض و خلطها بغيرها أولى و أخرى أن تستحقّ ذلك، فهذا أيضا يدلّ / دلالة قاطعة على علمهم بوجوب ترتيب آيات السور في الكتابة و التلاوة. و لو كان الأمر على ما يدّعيه السائل عن هذا الباب لم تحتج السور إلى أن يكون لها أول و آخر، و ابتداء و خاتمة، و لم يكن على أحد في حفظ الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٩٥ القرآن كلفه إذا كان له خلطه و تلاوته كيف شاء، و مما يدلّ أيضا على صحّة ما قلناه و يؤكّده ما رواه عبد الرحمن بن حرملة (١) عن سعيد بن المسيّب قال: «مرّ رسول الله صلى الله عليه على بلال هو يقرأ القرآن من هذه السورة و من هذه السورة، قال: مررت بك يا بلال و أنت تقرأ من هذه السورة و من هذه، فقال: بأبي أنت يا رسول الله، إنّي أردت أن أخلط الطيّب بالطيّب، فقال: اقرأ السورة على نحوها» (٢)، يعنى صلى الله عليه: على نظامها و ترتيبها من غير خلط لآياتها بغير ما هو منها، و هذا نصّ على ما قلناه. و مما يدلّ على ذلك و يوضّحه، أن رسول الله صلى الله عليه كان ربما سهى و أسقط من تلاوته آية فيستعيدها ممّن حفظها عنه، و إذا أسقط آية و هو في الصلاة شعر بذلك من خلفه، و كانوا يسألونه إذا فرغ و يقولون له: تركت آية كذا يا رسول الله، ليتعلّموا بذلك أنّه قد سها، أو حدث نسخ أو رفع و تغيير، و لذلك قال له أبى و غيره في مثل هذا: «يا رسول الله نسيت آية كذا، فقال: «نسيته» (٣)، و لو كان له أن يؤخّر و يقدّم و يضع موضع الآية غيرها و يجعل بعض آيات السورة في غيرها لساغ له أيضا أن يترك قراءة بعض السور، و يزيد في ذلك و ينقص منه، و لم يكن لقولهم «نسيته» أم «نسخت» معنى، و كلّ هذا يدلّ دلالة قاطعة على أن الواجب رسم السورة و تلاوتها في الصلاة و غيرها على نظـام آياتها و ترتيبها.

(١) عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي، روى عن ابن المسيّب و ثمامة، و روى عنه مالك، قال ابن معين: صالح، توفي سنة ١٤٤ هـ. «الكاشف» (٢: ١٤٣). (٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنّفه» (٧: ٢٠٠ كتاب فضائل القرآن، باب الرجل يقرأ من هذه السورة و هذه السورة). (٣) رواه ابن خزيمة في «صحيحه» (٣: ٧٣ باب تلقين الإمام إذا تعايا أو ترك شيئا برقم ١٦٤٧). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٩٦ و مما يدلّ على ذلك و يؤكّده ما رواه الفضل بن دكين (١) عن الوليد بن جميع (٢) أن خالد بن الوليد (٣) أمّ الناس بالحيرة فقرأ من سور شتى، ثم التفت حين انصرف فقال: «شغلني الجهاد عن تعلّم القرآن»، و في رواية أخرى أنّه قال: «إنّي بطأت عن الإسلام و شغلني الجهاد عن تعلّم القرآن» (٤)، و لو كان للناس تقديم المؤخّر من الآي و تأخير المقدم، و خلط آيات السور بآيات سور غيرها، و لم يكن عليهم في ذلك ترتيب و حدّ محدود: لم يحتج خالد إلى اعتذار، و لم يقل: «شغلني الجهاد عن حفظ القرآن»، لأنّ القرآن لا يجب حفظه عند الخصم إلا على ما قرأه خالد و أورده، فهذه أيضا رواية تنبئ عن وجوب ترتيب آيات السور و تلاوتها على سياقها، اللهم إلا أن يعرض عارض مثل الذي عرض لخالد من النسيان و الأمور الصادرة عن ذلك. فإن قال قائل: أليس قد روى عن عبد الله بن مسعود أنّه قال: «نزلت على رسول الله صلى الله عليه سورة المرسلات و نحن في غار فأقرأنيها، و أنا أقرأها قريبا مما أقرأني، فلا أدري أختتمها بقوله: و إذا قيل لهم اركعوا لا يركعوا [المرسلات: ٤٨] أو بقوله: فيأى حـ ديث بعـ دة يؤمنون [المرسلات: ١]» (١) الفضل بن دكين الكوفي، و اسم

دكين عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولاهم، الأحول، ثقّ ثبت من التاسعة، مات سنة ثمانى عشرة و قيل تسع عشرة و مائة، و كان مولده سنة ثلاثين، و هو من كبار شيوخ البخارى رحمه الله. «التقريب» (٢: ١١). (٢) الوليد بن جميع بن عبد الله بن جميع الزهرى المكي، نزيل الكوفة، صدوق يهيم، رمى بالتشيع، من الخامسة. «التقريب» (٢: ٤٩٢). (٣) خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله المخزومي، سيف الله، أبو سليمان، من كبار الصحابة، أسلم بعد الحديبية، توفي سنة إحدى أو اثنتين و عشرين. «التقريب» (١: ٢٦٤).

(٤) رواه أبي شيبه في «المصنف» (٧: ٢٠٠ كتاب فضائل القرآن). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٩٧ [٥٠]. وهذا نص منه على أنه لا يعلم خاتمتها، وأنه قد يختم تارة بهذا وتارة بهذا، وأن الأمر في ذلك عنده سهل قريب بقوله: «فأنا أقرؤها قريبا مما أقرأني»، ولأجل أنه ترك أن يستثبت ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله إلى أن مات، فلو كان ترتيب آيات السور وختمها بآية منها مخصوصة لا يجوز وضع غيرها مكانها أمرا مضيقا: لم يهمل عبد الله سؤال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه عن ذلك، ولم يستجز أن يقول: «فأنا أقرؤها قريبا مما أقرأني»، وهذا يدل على خلاف ما ادعيت. يقال له: ليس فيما ذكرته ما يدفع قولنا، بل هو من أدل الأمور على صحة ما نذهب إليه وفساد قولك، لأجل أن عبد الله لو لم يجب عنده مراعاة خاتمة السورة وسياقها على نظم آياتها وعلى وجه ما لقنوه عن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه ولو لا ذلك لم يكن لذكر إلقاء رسول الله صلى الله عليه وآله عليه له معنى ولذكر خاتمة السورة، ولقوله: «فأنا أقرؤها قريبا مما أقرأنيها»، فهذا الخبر بأن يدل على صحة قولنا أولى. فإن قيل: فإذا كان ذلك عنكم كذلك فلم لم يستثبت عبد الله ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله عليه ويعرفه حتى لا يخالف نهج قراءته ونظمه؟ قيل لهم: إنما لم يفعل ذلك لأجل أنه كان يعتقد أن لسورة المرسلات خاتمتين إذا قرئت على وجهين، فيختم بإحدى خاتمتيها إذا قرئت على وجه وبالأية الأخرى إذا قرئت على وجه آخر، لأنه قد صرح بذلك فيما صح عنه من الرواية لهذه القصة، وذلك أن الأعمش روى عن ابن رزين عن زر بن حبیش قال: قال ابن مسعود: «نزلت على النبي صلى الله عليه وآله والمُرسَلات عُرْفًا ونحن في غار، فأقرأنيها، فإني لأقرؤها قريبا مما أقرأني، فما أدري بأي خاتمتها ختم: وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَزَكُّوْنَ أَوْ: فَبِأَيِّ حَيْثُ بَعْدَهُ الْإِنْتِصَارُ لِلْقُرْآنِ، ج ١، ص: ٢٩٨ يُؤْمِنُونَ، وهذا نص منه على أن لها عند الرسول خاتمتين يختم بهما هذه السورة، وليس يمتنع أن يجعل الله سبحانه لبعض السور خاتمتين، إما على التخيير بأن يختم القارئ بأيهما شاء، ويجعل الخاتمة الأخرى قبل أن يختم بها وأقرب الآيات إليها لكونها خاتمة مثلها، أو يجعلها حيث شاء من السورة، أو بأن يجعل لها خاتمتين إذا قرئت على وجهين مختلفين في الترتيب، فإن قرئت على وجه كذا كانت خاتمتها كذا، وإن قرئت على الوجه الآخر ختمتها بالآية الأخرى. ويكون هذا الوجه أحد الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها، أو أحد الوجوه من سبعة أحرف آخر غير السبعة الثابتة، وأن يكون الله سبحانه قد نسخ إطلاق ذلك بعد أن أطلقه وجعل للمرسلات خاتمة واحدة، وعرف ذلك المسلمون وذهب على عبد الله بن مسعود إذ لم يسمعه، لأن نسخ ذلك كان قريبا من موت النبي صلى الله عليه وآله لأن الأمة قد أجمعت على أنه ليس لهذه السورة بعد موت النبي صلى الله عليه وآله عليه إلا خاتمة واحدة، ويكون عبد الله قد تمسك بالحكم الأول، فلما عرّفه المسلمون ذلك عرفه وعلم صحته ما نقلوه من نسخ ما كان مباحا، والدليل على ذلك اتفاق جميع أصحاب عبد الله وكل من أخذ القراءة منه وروى عنه على أنه ليس لهذه السورة عنده فيما ثبت واستقر به عمله وقراءته إلا خاتمة واحدة، فيجب إذا كان ذلك كذلك أن يكون نسخ إحدى خاتمتيها. فإن قيل على هذا: أفليس من دينكم أن السبعة الأحرف والوجوه من القراءات كلها شافية كافية باقية لم تنسخ؟ قيل لهم: أجل، وقد ينزل القرآن على سبعة أوجه وأحرف آخر ينسخ بعضها ويبقى البعض، ويترك على ثلاثة أحرف، وقد وردت بذلك الأخبار الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٢٩٩ وفسرت السبعة الأوجه بتفسير ورد عن النبي صلى الله عليه وآله والصحابة لا يجوز أن تلغى من الوجوه السبعة وجها ثابتا غير منسوخ، فوجب أن لا يكون للمرسلات خاتمتان بإجماعهم على منع ذلك، وأن لا يكون هو من السبعة الأوجه من القراءات الثابتة على ما سببته فيما بعد عند بلوغنا إلى الكلام في هذا الباب إن شاء الله. فإن قيل: فلم لم يظهر في الناس نقل هذا الحكم وهو أن للمرسلات خاتمتين نسخت إحداهما؟ قيل لهم: لأنه ليس من شأن الناس في العادة أن يصرفوا همهم إلى نقل ما كان رفع وإداعته، وإنما يأخذون أنفسهم بذكر ما ثبت واستقرّ عليهم فرضه، وربما نقلوا فرض التلاوة المنسوخة والحكم الذي تضمنها وعدلوا عن نقل التلاوة الموجبة لها إذا نسخت وأزيلت وبقي حكمها، وإذا كان ذلك كذلك لم يجب أن يعبا الناس بأنه كان للمرسلات خاتمتان نسخت إحداهما، وإنما ذكر ذلك ابن مسعود لنسيان كان عن نسخ إحدى الخاتمتين. فلما عرف ذلك بنقل من نقله إليه وأخبره به استقرت قراءته وعمله بذلك، وهذا ينفي التخيير الذي ادّعوه، وهذا الذي ذكرناه أولى من قول من قال إنه قد كان لها خاتمتان إذا قرئت على وجهين، وإن عبد الله شك في الوجه الذي قرئت

عليه كانت خاتمته كذا وكذا ولم يشك في الخاتمتين، وإن إطلاق قراءتها على الوجهين وختمها بالخاتمتين ثابت مستقر إلى أن مات رسول الله صلى الله عليه. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٠٠

### باب الكلام في المعوذتين والكشف عن ظهور نقلهما وقيام الحجّة بهما، وإبطال ما يدّعون من إنكار عبد الله بن مسعود لكونهما قرآنا منزلا، وتأويل ما روى في إسقاطهما من مصحفه وحكّه إياهما، وتركه إثبات فاتحة الكتاب في إمامه وما يتصل بهذه الفصول

باب الكلام في المعوذتين والكشف عن ظهور نقلهما وقيام الحجّة بهما، وإبطال ما يدّعون من إنكار عبد الله بن مسعود لكونهما قرآنا منزلا، وتأويل ما روى في إسقاطهما من مصحفه وحكّه إياهما، وتركه إثبات فاتحة الكتاب في إمامه وما يتصل بهذه الفصول فإن قال قائل: كيف يسوغ لكم أن تدّعوا وجوب تظاهر نقل جميع القرآن وقيام الحجّة وتساوى حال الرسول صلى الله عليه في بيانه إلى الكافّة على وجهه/ يوجب العلم ويقطع العذر ويزيل الزّيب والشكّ مع الذي قد ظهر وانتشر عن عبد الله بن مسعود من إنكاره أن تكون المعوذتان من جملة القرآن و منافرتة في ذلك وإسقاطه إياهما من مصحفه، وحكّه لهما من مصحف غيره، وما يقوله عند حكّه لهما: «لا تخلطوا فيه ما ليس منه» (١)، فكيف يمكن أن يعتقد أنّ ظهور بيان المعوذتين والتوقيف على أنّهما قرآن منزل كظهور النصّ على غيرهما من السور، بل كيف يمكن أن يقال إنّ الصحابة

(١) هذا الأثر رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧: ١٩٣ كتاب فضائل القرآن، باب في المعوذتين). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٠١ قد كانت أحاطت علما بجميع كتاب الله لظهور أمره وإقامة الحجّة به؟ وهذه حال عبد الله بن مسعود في إنكار بعضه وجده وهو من جملتهم وعمدته من عمدتهم في حفظ الكتاب، والمتبّلين لقراءته وإقرائه والتبحر في علم أحكامه وجوهره وحروفه والمناظرة عليه، الذابّين عنه، ولو لم يرو عن الصحابة إلا هذه القصّة وحدها لكان ذلك كافيا في إبطال ما أصّلمتموه وفساد ما ادّعيتموه. فيقال لهم: أما دعوى من ادّعى أنّ عبد الله بن مسعود أنكر أن تكون المعوذتان قرآنا منزلا من عند الله تعالى وجحد ذلك فإنّها دعوى تدلّ على جهل من ظنّ صحّتها وغاوتها وشدّة بعده عن التحصيل، وعلى بهت من عرف حال المعوذتين وحال عبد الله وسائر الصحابة، لأنّ كلّ عاقل سليم الحسّ يعلم أنّ عبد الله لم يجحد المعوذتين ولا أنكرهما، ولا دفع أن يكون النّبى صلى الله عليه تلاههما على الأئمّة، وخبر أنّهما منزلتان من عند الله تعالى، وأنّه أمر بأن يقولهما على ما قيل له في أولهما، وكيف يمكن عبد الله ابن مسعود أو غيره من الصحابة جحد ذلك وإنكاره، وذلك مما قد أعلنه الرسول وأظهره وتلاه وكزّره وصلى الله به وجهر به في قراءته، وخبر أنّه من أفضل ما أنزل عليه، وكشف ذلك وأبانه بيانا قد اتّصل بنا نحن ولزم العلم به قلوبنا، وارتفع منه شكنا وربينا. حتى لو حاول أحدا من أهل الملل السامعة لأخبارنا والعارفة بما أتى به نبينا أن يجحد ذلك ويدفعه لم يجد إلى ذلك سبيلا، هذا مع [١٨٤] تطاول المدّة وتباعد عصرنا من عصر النّبى صلى الله عليه، فإذا كانت الأخبار متواترة متظاهرة علينا بذلك تواترا قد أصارنا في اليقين وزوال الزّيب إلى ما وصفناه، فكيف بأهل عصر الرسول الذي تلقّوه وسمعوه، وأخبروا به من بعدهم ونقلوه؟! لأنّه لا بدّ أن يكون عبد الله بن مسعود أحد من حضر الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٠٢ تلاوة الرسول لها، وإخباره بنزولها، أو واحدا ممن خبر بذلك، وجاءته الأخبار من كل طريق وناحية مجيئا لا يمكن معه الشكّ في ذلك، كما لا يمكنه الشكّ في جميع ما ظهر وانتشر من دين الرسول وأقواله وأفعاله التي لم يسمعها منه ولم يشاهدها، ولو تهيّأ لأحد من أهل عصر الرسول أن يشكّ في نزول المعوذتين وتلاوة الرسول لهما طول حياته، وإلى بعد وفاته بخمس وعشرين سنه، والحال ما وصفناه لأمكنه لحق ذلك. وفي العلم بفساد هذا ولزوم العلم بما وصفناه لقلوبنا وزوال الزّيب عنّا: دليل واضح على أنّه لقلب عبد الله ألزم، وأنّه عنده أظهر وأشهر، وإذا كان ذلك كذلك بان أنّ عبد الله بن مسعود لا يجوز منه مع عقله وتمييزه وجريان التكليف عليه، أن يحمل نفسه على جحد المعوذتين وإنكار نزولهما وأنّ الله تعالى أوحى بهما إلى نبيّه صلى الله عليه. ومّا يوضّح ذلك أيضا ويبيّن أنّه لو كان عبد الله قد جحد المعوذتين وأنكرهما مع ظهور أمرها



و إقرار جميع الصحابة بهما لم يكن بدّ من أن يدعوه داع إلى ذلك و أن يكون هناك سبب يعتدّ عليه، و لو كان هناك سبب حداه على ذلك و حرّكه لخلاف فيه لوجب فى موضوع العادة أن يحتجّ به و يذكره و يعتدّ به، و يبدى و يكثر اعتذاره له و تعويله عليه، و لكان لا بدّ أيضا فى مقتضى العادة من ظهور ذلك عنه و انتشاره و حصول العلم به، إذا كان [١٨٥] خلافا فى أمر عظيم و خطر جسيم، و أعظم مما نهى عنه من / الإقامة على التطبيق فى الصلاة، و قوله فى تزويج بنت فاسق، و خلافه فى الفرائض، و غير ذلك، مما شهر من مذاهبه و كلّما عظم الخطر فى الأمر و جلّ وقعه فى النفوس كان الخلاف فيه أظهر و العناية به أشدّ، و اللّٰهج بذكره و تطلّب النقص و الردّ له أكثر و أشهر. الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٠٣ و لو كان من عبد الله هذا الخلاف على الصّحابة مع العلم بأنّهم يعتقدون كون المعوذتين قرآنا، و يرون أنّ جاحدهما بمنزلة جاحد الكهف و مريم، لوجب فى مستقرّ العادة أن يعظم ردّهم عليه و عسفهم له، و تبكيّتهم إياه، و المطالبة له بذكر ما دعاه إلى ذلك، و المناظرة له على ما يحتجّ به و لكان ذلك أعظم معايب عبد الله و سقطاته عند مخالفه و منافره، و لوجب أن يحتجّ بذلك عثمان عليه فى عزله و العدول فى كتابه المصحف عنه، و لوجب تغليط القوم له، و الحكم عليه بالكفر و الردّ، و أنّه بمثابة من جحد جميع كتاب الله، و أن يطالبوا الإمام بإقامة حقّ الله تعالى عليه فى ذلك، و مفارقتة و ترك مقاربتة على جحد ما يعلمون أنّه سورتان من كتاب الله، لأنّهم أنكروا عليه ما هو دون هذا، و كرهوه من قوله حيث قال: «معشر المسلمين أعزل عن كتابه المصحف، و الله لقد أسلمت، و إنّ زيدا لفى صلب رجل كافر» (١). قال ابن شهاب و غيره: «و لقد كره مقالته هذه الأماثل من أصحاب رسول الله (٢) صلّى الله عليه» و ما هذا نحوه من اللفظ، و قد كان ناظره عثمان و راسله مناظرة ظاهرة على امتناعه من تسليم مصحفه، فكيف لم يناظره على إنكاره المعوذتين و يهتف به و يجعل ذلك ذريعة و سبيلا إلى الدلالة على سوء رأيه و شدّة عناده، و أنّه لا يجب أن يعاب بمن جحد سورتين من كتاب الله قد اشتهر نصّ الرسول عليهما فى الخاص و العام، و الصّـغـير و الكـبـير، و القاصـى و العـادى.

(١) أخرجه أبو عبيد في كتاب «فضائل القرآن» ص ٢٨٣. (٢) رواه البخارى (٩: ١٤) وما بعدها، باب فى فضائل القرآن)، و أخرجه الترمذى (٣١٠٣)، كما أورده أبو عبيد فى كتاب «فضائل القرآن» ص ٢٨٣. الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٠٤ وفى عدم العلم بظهور الخلاف من عبد الله فى ذلك و ذكر السبب [١٨٦] الباعث له عليه، و العلم بأنّ الأئمّة/ و إمامها لم يناظروه على ذلك بحرف واحد و لا أغلظوا له فيه و لا ظهر عنهم أمر يجب ظهوره فى مثل ذلك، و لا عرضوا عبد الله على السيف و لا أقاموا عليه حدّا، و لا شهدوا عليه بتفسيق و تضليل تجب الشهادة به على من جحد كلمة من كتاب الله فضلا عمّن جحد سورتين منه: أوضح دليل على أنّه لم يكن من عبد الله قطّ جحد المعوذتين، و إنكار لكونهما قرآنا منزلا. و مما يدلّ أيضا على كذب من أضاف إلى عبد الله جحد المعوذتين و عناده إن كان عالما بما ركبت عليه الطباع و العادات، أو جهله و غفلته إن كان مقصّرا عن منزلة أهل البحث عن هذا الباب؛ اتفاق الكلّ من جميع فرق الأئمّة و أهل النقل و السيرة على أنّ عبد الله كان أحد القراء المبرّزين، و وجها من وجوه المقرئين المنتصبين لتدريس كتاب الله جلّ و عزّ و تعليمه و الأخذ له عنه، و أنّه من المعروفين بذلك على عصر الرسول صلى الله عليه و سلّم و إلى حين وفاته صلى الله عليه، و أنّه قد أخذ عنه القرآن و لقّنه منه و رواه عنه جماعة جلّة مشهورون معروفون منهم عبيدة السّلمانيّ «١»، و مسروق بن الأجدع، و علقمة بن قيس، و عمرو بن شريحيل «٢»، و الحارث بن قيس «٣»، و الأُسود بن يزيّد بن عبيدة بن عمرو السّلمانيّ المرادى،

أبو عمرو الكوفي، تابعي كبير مخضرم، فقيه ثبت، مات سنة اثنتين و سبعين، و صوّب ابن حجر أن يكون مات قبل السبعين. «التقريب» (١: ٤٥٠). (٢) أبو ميسرة الهمداني الكوفي، ثقة عابد مخضرم، مات سنة ثلاث و ستين. «التقريب» (١: ٧٣٧). (٣) الحارث بن قيس الجعفي الكوفي، ثقة من الثانية، قتل بصفين، و قيل مات بعد على رضى الله عنه. «التقريب» (١: ١٧٧). الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٠٥ قيس «١»، و جماعة غير هؤلاء أخذوا عنه و رووا قراءته، فما ذكر عن جميعهم و لا عن أحد منهم رواية ظاهرة و لا غير ظاهرة أنه أنكر

كون المعوذتين قرآنا ولا- أسنده عن عبد الله، ولا- قال- مع إضافته ذلك إلى عبد الله- إنه حق على ما ذكره ولا أنه باطل يرغب عنه، وقد علم بمستقرّ العادة أنه إن كان قد صحّ عن عبد الله كون المعوذتين غير قرآن فلا بدّ من معرفته أصحابه و المتمسّكين لحرفه، والمنحازين إلى كتيبته، والناصرين لقوله من أن يعرفوا ذلك من دينه وأن يكونوا أقرب الناس إلى العلم به، وأنه لا بدّ مع ذلك أن يصوّبوه على قوله هذا ويتبعوه، أو يردّوه وينكروه، ولا- بدّ من ظهور ذلك عنهم وانتشاره من قولهم، وأن يكون/ قولهم فيه من موافقة عبد الله على ذلك ومخالفته [١٨٧] أشهر وأظهر من تمسّيكهم بحرفه وأخذهم أنفسهم به، ولو قد كان منهم أحد الأمرين لاستفاض وأظهر ولزم قلوبنا العلم به والخنوع بصحّته، فلمّا علمنا وعلم الناس جميعا أنه لم يرو عن جميع الصحابة ولا عن أحد منهم قول ولا- لفظة في هذا الباب- أعنى إنكار عبد الله لكون المعوذتين قرآنا- علمنا أنه لا أصل لما يدّعى عليه من ذلك وأنه زور وبهتان. فإن قيل: فلعلّ أصحاب عبد الله إنّما لم يعرضوا لذلك عن عبد الله لقبح هذا القول عندهم وشاعته وخروج قائله عن مذهب الأئمّة، وتركه ما يجب عليه عن الإقرار بتوقيف رسول الله صلى الله عليه وسلم على المعوذتين ونصّه. قيل له: فقد كانوا مع هذا قوما مسلمين أختاروا أبرارا، فكان يجب انحرافهم عن عبد الله في هذا القول وإظهارهم لغلطه، وتفنيد رأيه، لأنّ العادة لم تجر بإمساك مثلهم \_\_\_\_\_ عن \_\_\_\_\_ إنكار منكر لأجل \_\_\_\_\_ ب \_\_\_\_\_ و \_\_\_\_\_ ل \_\_\_\_\_ و \_\_\_\_\_ طلب \_\_\_\_\_

(١) \_\_\_\_\_ (الأسود بن يزيد النخعي الكوفي،

فقيه، أخذ عن عمر و علي و معاذ، كان يختم في ليلتين، مات سنة سبعين و أربع للهجرة. «الكاشف» (١: ٨٠). الإلتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٠٦ رئاسة، على أنه لو أمكن مثل ذلك منهم مع تعدّره في العادة لم يكن إمساك جميع الناس عن مسألتهم في هذا الباب و المطالبة بما يصحّ عندهم من قول عبد الله في ذلك، و ما الذي يعتقدونه و يدينون به فيه، و لكان لا بدّ لهم عند ذلك من الجواب بتصويبه أو تخطئته أو تصحيح هذا القول عليه و الشهادة به، أو إنكاره و نفيه عنه، و لكان لا بدّ من أن يظهر ذلك عنهم و ينتشر و يلزم القلوب لزوما لا- يمكن الشكّ فيه و لا الارتياح به، و في إطباق الأُمّة من أهل السيرة و جميع أهل العلم على أنه لا شيء يروى عن أحد من أصحاب عبد الله في هذا الباب: أبين شاهد على تكذّب هذه المقالة، و وضع هذه الرواية. و مما يبيّن أيضا أنّ عبد الله لم يجحد كون المعوذتين قرآنا و وحيا منزلا، علما بما هو عليه من جزالة الوصف و مفارقة وزنهما لسائر أوزان كلام العرب و نظومه، و أنّ عبد الله مع براعته و فصاحته و علمه بمصادر الكلام [١٨٨] و موارد و أنّه من صاهله هذيل و هي من أفصح القبائل: لا يجوز أن يذهب/ عليه أنّ المعوذتين ليستا بقرآن و أنّهما على وزن كلام المخلوقين و بحاره، و يجب في حكم الدّين نفى مثل ذلك عمّن هو دون عبد الله بطبقات كثيرة في الجلالة و القدر و حسن الثناء و المعرفة و عظيم السابقة و الصّحبة و تدربّه بمعرفة حال القرآن و نظمه، و الفرق بينه و بين غيره، و إذا كان ذلك كذلك و جب إبطال هذه الرواية عنه و الحكم بتكذّبها عليه. و ممّا يدلّ على وجوب إنكار هذه الرواية عن عبد الله و تنزيهه عنها أنّه قد صحّ و ثبت إيمان عبد الله و جلالته و فضل سابقته و وجوب تعظيمه و موالاته، و أنّ الواجب على المسلمين من سلف الأُمّة و خلفها خلع ولاية من جحد ما قد صحّ و ثبت أنّه سورتان من القرآن و لعنه و البراءة منه، و الحكم بقتله و ردّته، و إذا كان ذلك كذلك و جب إنكار هذا القول عن عبد الله لأننا الإلتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٠٧ لا نعرف صحّته و لا- نقف عليه، فلو كان من الأخبار التي يمكن أن تكون صحيحة لوجب أطراحها، لأنّ مثبتها على عبد الله و الشاهد بذلك عليه قد عمل على مطالبتنا بوجوب إكفار عبد الله بن مسعود و لعنه و البراءة منه و القدح في إيمانه و الحكم عليه بحبوط عمله بخبر واحد لا يوجب العلم و لا يقطع العذر. و هو مع ذلك مما لا يمكن أن يكون صحيحا لأمر، منها: ما قدّمناه من وجوب ظهور ذلك عن عبد الله لو ثبت و انتفى الشكوك عّنا فيه، و غير ذلك مما قدّمناه، و منها: أنّه لو كان صحيحا عليه و قد علّمنا أنّه لم يكن من الصحابة إنكار عليه و لا إغلاظ و لا عسف، و لا قتل و لا عقوبة و نكال و لا حكم مما يجب أن يحكم به على جاحد آية من كتاب الله تعالى و كلمة فضلا عن جاحد سورتين منه لوجب الحكم على جميع الأُمّة بالضلال و الانسلاخ من الدين، لأنّ ذلك يوجب حينئذ أن يكون عبد الله قد ضلّ و أخطأ و فسق بإنكاره و جحد سورتين من كتاب الله، و أن يكون جميع باقي/ الأُمّة الذين [١٨٩]

هم غيره قد ضلّوا وفسقوا بترك تكذيبه والردّ عليه وإقامة حدّ الله فيه وكشف حاله للناس والعدول إلى تركه ومسامحته و التمكين له من التروّس والتصدّر، وإقراء ونشر الذكر، والتوصل إلى الأسباب التي يصير بها إماما متّبعاً وحجّة مقتضى. فمن ظنّ أنّنا نحكم على عبد الله وعلى الأئمة في تركه وتمكينه من ذلك بهذه الأحكام لأجل خبر واحد ضعيف واه يجيء من كل ناحية متّهمه وسيله وغيره يكون معارضا بما هو أثبت وأظهر منه؛ فقد ظنّ عجزاً وحلّ من الجهل محلاً عظيماً، وهذا لو أمكن أن يكون هذا الخبر صحيحاً، فكيف وقد بيّنا بغير طريق أنّه من أخبار الآحاد التي يجب كونها كذباً لا محالة. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٠٨ واعلموا رحمكم الله أنّ هذه سبيل القول عندنا في كل أمر يروى من جهة الآحاد يوجب تفسيق بعض الصحابة وتضليله أو تفسيق من هو دونه من المؤمنين وإلحاق البراءة منه واعتقاد الذمّ له في أنّه لا يجب قبوله ولا العمل به، كما أنّه لا يجب العمل بصحّته، وإنّما يوجب العمل بخبر الواحد الذي لا يوجب العلم في مواضع مخصوصة من الشريعة لموضع التعبد بذلك، فأما أن نعلمه في تفسيق المؤمنين الأبرار وإيجاب خلع موالاتهم والقضاء على إحباط أعمالهم، وفي الحكم على الأئمة قاطبة بالضلال والفسق وفي ترك إنكار ذلك الشيء المروى الذي يجب إنكاره وأنّه غير جائز؛ فهذا أيضاً جملة توجب الحكم بإبطال هذه الرواية وبترك الإحفال بها والعمل عليها، وكيف يجوز لمسلم الشهادة على عبد الله بن مسعود بجحد سورتين من القرآن وبما يوجب الكفر والارتداد والتبرّي بخبر الواحد ويعدل عمّا ثبت عنده من إيمانه وسابقته وكثرة أقاويل الرسول فيه، وكونه مرضياً مقبولاً عند الصحابة، نحو قوله صلى الله عليه: «من أحبّ أن يقرأ القرآن غصّاً كما أنزل فليقرأ بحرف ابن أمّ عبد» (١)، وقوله: «رضيت لأمتي ما رضى لها ابن أمّ [١٩٠] عبد، ولو كنت مستخلفاً/ أحداً من أمتي استخلفت ابن أمّ عبد» (٢)، وقول عمر فيه مع جلالة قدره: «كشف طي علمها» (٣)، إلى غير هذا مما هو (١) رواه الإمام أحمد في «المسند»

(٢: ١٧٣ برقم ٤٣٤٠)، وابن ماجه (١: ٤٩ في المقدمة، فضل عبد الله بن مسعود، برقم ١٣٨)، ورواه الحاكم في «المستدرک» (٣: ٣١٨ كتاب معرفة الصحابة). (٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٧: ٥٢٠ كتاب الفضائل، باب ما ذكر في عبد الله بن مسعود)، والحاكم في «المستدرک» (٣: ٣١٨ كتاب معرفة الصحابة). (٣) لم أقف عليه. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٠٩ معروف من فضائله ومناقبه وشدة نسكه ومسألته، وكلّما وصفناه من حاله يقتضى نفى هذا التكذب عليه. قال بعض أصحابنا: ومما يدلّ على أنّ المعوذتين قرآن منزل من عند الله تعالى اتفاق الأئمة في هذا العصر وقبله من الاعصار منذ لدن التابعين وإلى وقتنا هذا على أنّهما من جملة القرآن، فلو ثبت أنّ عبد الله خالف في ذلك أهل عصره لوجب أن يكون حصول الإجماع بعده على خلاف قوله قاطعاً لحكم خلافه، لأنّ الإجماع بعد الاختلاف حجّة، كما أنّه حجّة إذا انعقد وانبرم ابتداء عن غير اختلاف تقدّم، وقد أوضحنا نحن فيما سلف أنّ هذه الرواية متكذّبة مفتعلة، وأنّه لم يحفظ على عبد الله حرف واحد في التصريح بأنّ المعوذتين ليستا من القرآن فلم يحتج مع ذلك إلى التعلّق بالإجماع بعد الاختلاف. ومما يدلّ أيضاً على تكذب هذه الرواية على عبد الله والغلط والتوهّم للباطل في هذه الإضافة إليه تظاهر الأخبار عن النبي صلى الله عليه بالنصّ على أنّ المعوذتين من القرآن، ومن أفضل ما أنزله الله عليه، وكثرة أقاويلهم وتضخيم شأنهما وصلاته بهما جهراً، وإنّ مثل هذا إذا كثر وتردّد وجب ظهوره وانتشاره، وأن يكون متواتراً عن الرسول صلى الله عليه على المعنى وإن لم يكن اللفظ متواتراً، وإنّ مثل هذا لا يكاد يخفى على عبد الله وينطوى عنه حتى لا يسمعه ولا شيئاً منه من الرسول، ولا يبلغه عنه من الجهات المختلفة فيحصل العلم به حسب حصوله بجميع ما اشتهر من دينه وظهرت فيه أقاويله. فمن هذه الأخبار المروية عن الرسول في هذا الباب ما رواه قيس بن أبي حازم عن عقبه بن عامر الجهني قال: قال رسول الله صلى الله عليه: الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣١٠ [١٩١] «أنزلت على آيات لم ينزل على مثلهنّ قط: المعوذتان» (١). وروى أيضاً/ عقبه بن عامر قال: اتّبع رسول الله صلى الله عليه وهو راكب فوضعت يدي على قدمه، وقلت: أقرئني من سورة هود أو سورة يوسف، فقراً، وقال: «لم تقرأ شيئاً أبلغ عند الله من قلّ أعوذُ برَبِّ الفلق» (٢). وروى زيد بن أسلم عن معاذ بن عبيد بن خبيب (٣) [عن أبيه «٤» قال: «كنت مع رسول الله صلى الله عليه في طريق مكّة ومعنا صحابة، فوقع علينا ضبابه من الليل حتى سترت بعض القوم، فلما أصبحنا قال رسول الله صلى الله عليه: «قل يا

خبيب»، فقلت: ما أقول يا رسول الله؟ قال: قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ، فقرأها وقرأتها حتى فرغ منها، ثم قال: «ما استعاذ أو ما استعان أحد بمثل هـاتين السورتين قط» (٥). وروى ابن عباس عن عمار بن عبد الله بن مارية (١) رواه مسلم في «صحيحه» (١: ٥٥٨)

كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة المعوذتين برقم (٨١٤). (٢) رواه الدارمي في «سننه» (٢: ٣٣٩) كتاب فضائل القرآن برقم (٣٤٣٩)، ورواه الإمام أحمد في «المسند» (٦: ١٢٨ برقم ١٧٣٤٦). (٣) كذا في الأصل، والصواب أن اسمه معاذ بن عبد الله بن خبيب الجهني المدني، روى عن أبيه وعقبة بن عامر وابن عباس، وعنه زيد بن أسلم، ثقة، توفي سنة ثمان عشرة ومائة. «الكاشف» (٣: ١٣٦). (٤) ما بين المعقوفتين من زيادتي، وفي أصل الكتابة أن القائل هو معاذ بن عبد الله بن خبيب، ولا يستقيم ذلك، إذ أن معاذ لم يكن من الصحابة، والصواب أن القائل هنا هو أبو عبد الله بن خبيب، وهو صحابي جليل، روى عنه ابنه معاذ وعبد الله. اهـ. من «الكاشف» (٢: ٧٤). (٥) هذا الحديث أيضا مروى عن عقبة بن عامر الجهني، ورواه الدارمي في «سننه» (٢: ٣٤٠) كتاب فضائل القرآن برقم (٣٤٤٠)، وأبو داود في «سننه» (٢: ٧٣) كتاب الصلاة برقم (١٤٦٣)، والنسائي في «السنن» (٥: ٢٤) كتاب فضائل القرآن برقم (٨٠٦٣)، والحميدي في «مسنده» (٢: ٣٧٦ برقم ٨٥١). الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣١١ الجهني (١) قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «يا ابن عباس، ألا أخبرك بأفضل ما تعوذ به المعوذون؟» قال: «قل أعوذ برب الفلق، وقل أعوذ برب الناس» (٢). وروى عقبة بن عامر الجهني قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه: «اقرأ بالمعوذتين كلما نمت وكلما قمت» (٣). وروى جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اقرأ قل أعوذ برب الفلق»، ثم قال: «اقرأ»، قلت: وما أقرأ؟ قال: «اقرأ قل أعوذ برب الناس يا جابر، اقرأهما ولن تقرأ مثلهما» (٤)، وروى أيضا عقبة بن عامر الجهني قال: كنت اقود ناقه رسول الله صلى الله عليه في السفر، فقال: «يا عقبة، ألا أعلمك خير سورتين قرئتا، فعلمني قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس» (٥). وروى معاوية بن صالح (٦) عن عبد الرحمن بن جبير (٧) عن أبيه (٨) عن

(١) ابن عباس بالمؤيدة التحتية والسين المهملة، صحابي جليل، روى عنه أبو عبد الله. «الكاشف» (٣: ٣٦٨). (٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥: ٢٦٣ برقم ٥٤٤٨)، و (٦: ١١٩ برقم ١٧٢٩٨). (٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦: ١١٩ برقم ١٧٢٩٧). (٤) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»، انظر «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» (٣: ٧٦) كتاب الرقائق، باب قراءة القرآن برقم (٧٩٦). (٥) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦: ١٣٧ برقم ١٧٣٩٧). (٦) معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي الحمصي، قاض من أعلام رجال الحديث، أصله من حضرموت، توفي سنة ١٥٨ هـ. «الأعلام» (٧: ٢٦١). (٧) عبد الرحمن بن جبير بن نفير الحضرمي، عن أبيه وأنس وكثير بن مرة، وعنه الزبيدي ومعاوية بن صالح، ثقة، مات سنة ثمان عشرة ومائة. (٨) جبير بن نفير الحضرمي الحمصي، ثقة جليل، من الثانية، لأبيه صحبة، مات سنة ثمانين، وقيل بعدها. «التقريب» (١: ١٥٧). الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣١٢ عقبة بن عامر أنه سأل رسول الله صلى الله عليه عن المعوذتين، وقال: «أما بهما رسول الله صلى الله عليه في صلاة الفجر»، وفي رواية أخرى قال: «سألت رسول الله صلى الله عليه عن المعوذتين، أ من القرآن هما؟ فأما بهما في صلاة الفجر»، وروى وكيع (١) عن هشام بن الغاز عن سليمان بن موسى (٢) عن عقبة بن عامر قال: «كنا مع النبي صلى الله عليه في سفر، فلما طلع الفجر أذن وأقام وأقامني عن يمينه، ثم قرأ بالمعوذتين، فلما انصرف قال: «كيف [١٩٢] رأيت؟» قلت: قد رأيت يا رسول الله، قال: «واقرأهما كلما نمت وقمت». فكل هذه الأقاويل وإن اختلفت صيغها نص من رسول الله صلى الله عليه على أن الفلق والناس قرآن منزل من عند الله سبحانه، ولم يرد في أكثر سور القرآن من النصوص عليها مثل هذه الأخبار، ولا بد أن يكون عقبة بن عامر قد سأل رسول الله صلى الله عليه عن المعوذتين أ من القرآن هما؟ على ما ذكرناه فيما روى وظهر منه ما يعلم به أو يغلب على الظن عند رؤيته وسماعه أن عقبة قد ظن أن المعوذتين ليستا بقرآن، فلما اعتقد الرسول فيه ذلك صلى بهما الفجر من حيث يسمع عقبة وغيره ليؤكد في نفسه أنهما قرآن منزل، فلذلك قال له: «و كيف رأيت أنني قد صليت بهما» ويمكن أن يكون عقبة لم يسمع الرسول قط يصلي بهما، فسبق لأجل ذلك إلى

اعتقاده تجنّب النبي صلى الله عليه للقراءة في الصلاة بهما لكونهما غير قرآن فصلّى بهما رسول الله، فقال له: «كيف رأيت؟» ليعلم بذلك أنّهما قرآن، وأنّه لم يتجنّب.

(١) وكيع بن الجراح بن مليح، أبو سفيان، الكوفي، ثقة حافظ عابد، من كبار التاسعة، مات في حدود سبع و تسعين و مائة. «التقريب» (٢: ٢٨٣). (٢) سليمان بن موسى الأموي بالولاء، أبو الربيع، المعروف بالأشّدق، من قدماء الفقهاء، دمشقى ينعت بسيد شباب أهل الشام، مات نحو تسع عشرة و مائة. «الأعلام» (٣: ١٣٥). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣١٣ الصلاة بهما للسبب الذي خطر له، و هذا غاية التأكيد و أبلغ في النصّ على أنّهما قرآن، فكيف يجوز أن يذهب سماع هذا أجمع و علمه عن عبد الله بن مسعود و أن يخفى عليه خفاء يجوز معه إنكار كون المعوذتين قرآنا؟! و قد بيّنا من قبل أنّه لو صحّ عن عبد الله جحد المعوذتين لوجب أن يكون أصحابه أعلم الناس بذلك عنه و أنّه لم يكن من أحد منهم لفظه في هذا الباب، بل المروى عن جلتهم الإقرار بأنّهما قرآن، و روى سفيان عن الأعمش عن إبراهيم قال: «قلت للأسود: أ من القرآن هما، قال: نعم»، يعني المعوذتين، و روى زائدة (١) و ابن إدريس (٢) عن حصين عن الشّعبيّ قال: «المعوذتان من القرآن»، فهذان وجهان من وجوه أصحاب عبد الله يخبران بأنّ المعوذتين من القرآن، و في بعض ما ذكرناه أوضح برهان على كذب من ادّعى على عبد الله جحد كون المعوذتين قرآنا منزلا. فإن قال قائل: جميع ما قدّمتموه من موجب العادة في إيجاب ظهور إنكار/ عبد الله للمعوذتين إذا كان ذلك صحيحا، و وجوب مشاجرة الصحابة [١٩٣] له، و وجوب علم أصحابه به و حرصهم فيه، و إقرار ذلك من قبله، أو إنكاره إلى غير ذلك مما وصفتموه يقتضى بأن يكون قد كان من عبد الله بن مسعود أو غيره أمر اقتضى الخوض في أمر المعوذتين و حصول كلام فيهما، و حال أوجبت إضافة مثل هذا القول إلى عبد الله و أنّه لو لم يكن منه فيهما شيء لم يجب في وضع العادة إضافة جحد المعوذتين إليه دون غيره من الصحابة (١) زائدة بن قدامة الثقفي، أبو الصلت

الكوفي، ثقة ثبت، من السابعة، مات سنة ستين و مائة، و قيل بعدها. «التقريب» (١: ٣٠٧). (٢) عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي، أبو محمد الكوفي، ثقة فقيه عابد، من الثامنة، مات سنة اثنتين و تسعين و مائة. «التقريب» (١: ٤٧٧). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣١٤ و سائر أهل عصره، و لم يجز أيضا أن يضاف ذلك إليه في المعوذتين خصوصا من بين سائر القرآن كما لا يجوز أيضا أن يضاف شيء من هذا إليه في البقرة و آل عمران و كلّ ما لم يكن فيه قول منه. يقال له: أمّا هذا الذي قلته فصحيح لا شكّ فيه، و لا بدّ من أن يكون قد كان منه سبب يقتضى تعليق ذلك عليه و إضافته إليه، أو كان من غيره أمر واجب عنده أن يكون منه في أمرهما شيء يسوغ مع مثله افتعال الكذب عليه أو التوهّم و الغلط عليه، و الذي كان منه عندنا في هذا الباب أمور، منها: - أنّه أسقط المعوذتين من مصحفه و لم يرسمهما فيه، فتوهم لأجل ذلك عليه قوم من المتأخرين الذين لم يعرفوا ما دعاه إلى ذلك أنّه إنّما أسقطهما لكونهما غير قرآن عنده. - و منها: أنّه قد روى عنه أنّه حكّ من المصحف شيئا رآه فيه لا يجوز عنده إثباته فظنّ مع سمع ذلك - مع سماعه أنّه لم يكن يثبت المعوذتين في مصحفه - أنّه حكهما من مصحف غيره، و قد ذكر في بعض الروايات أنّه حكهما و لم يقل الراوى المعوذتين بل بهذا اللفظ، و قال: «لا تخطوا به ما ليس منه»، فظنّ سامع ذلك أنّه حكّ المعوذتين. - و لعلّه أن يكون حكّ حرفين أو كلمتين الفاتحة و الخاتمة لأنّ منه من كان يكتب فاتحة كذا و خاتمة كذا، و كان هو ينكر ذلك و لا يراه. - و قد يمكن أيضا أن يكون بعض الناس سأل عبد الله بن مسعود عن [١٩٤] عوذة من العوذ رواها عن رسول الله/ فظنّ السائل عنهما أنّهما من القرآن، فقال عبد الله: «إنّ تلك العوذة ليست من القرآن»، فظنّ سامع ذلك أو من روى له عنه أنّه قال ذلك في المعوذتين. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣١٥ - و قد يجوز أن يكون منها سماعه سؤال أبيّ بن كعب للنبي صلى الله عليه عن المعوذتين على ما رواه أبو عبيد عن عبد الرحمن (١) عن سفيان (٢) عن عاصم عن زرّ بن حبیش عن أبيّ بن كعب قال: سألت رسول الله صلى الله عليه عن المعوذتين، فقال: «قيل لى: قل، فقلت»، قال أبيّ: قال لنا رسول الله صلى الله عليه فنحن نقول كما قال، فلما سمع هذا الجواب من الرسول أو أخبره به أبيّ أو غيره اعتقد أنّهما من كلام الله تعالى و وحيه، غير أنّه لا يجب أن يسمّيا قرآنا، لأنّ رسول الله صلى الله



عليه لم يسمّهما بذلك، وقد يمكن أن يكون أحد ما قوى هذا في نفسه سماعه لسؤال عقبه بن عامر الجهني لما قال للنبي صلى الله عليه: «أ من القرآن؟»، قال: «فصلى الصبح بهما»، فيمكن أن يكون عبد الله لما لم يسمع جواب النبي صلى الله عليه بأنهما قرآن و عرف أنه صلى الصبح بهما قوى عنده أنهما من كلام الله تعالى المنزل عليه غير أنه لم يحب أن يسمي قرآنا، لأن رسول الله لم يسمه بذلك. - ومنها: أن يكون لم يسمع قط الرسول صلى الله عليه يصلي بهما في صلاة كما صلى بهما ولا سمعه يفردهما بالدرس، فلما سئل عبد الله عن جواز الصلاة بهما قال لسائله: «ما رأيت رسول الله صلى الله عليه صلى بهما قط»، فظن به لأجل ذلك أنه يعتقد أنهما ليستا من جملة القرآن. فهذه الأسباب هي التي طرحت عليه إضافة جحدتهما إليه، ودخول الشبهة على بعض من ليس من أهل عصـره، ولا مـمـن شـاهـده و عرف أحـواله (١) هو عبد الرحمن بن مهدي بن

حسن، الحافظ أبو سعيد البصري، روى عنه أحمد بن حنبل، توفي سنة ثمان وتسعين ومائة. «الكاشف» (٢: ١٦٥). (٢) هو الثوري سفيان بن سعيد، الإمام أبو عبد الله، أحد الأعلام، توفي سنة إحدى وستين ومائة. «الكاشف» (١: ٣٠٠). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣١٦ ومقاصده، ولو لا أن ذلك قد كان منه لم يكن إلى التأويل عليه سبيل ولا طريق، وليس لأحد أن يقول: ما يكون السبب الذي كان منه غير ما وصفتهم؟ لأنه لا شيء ظهر عنه وحال بدت يتوهم بها عليه ما أضيف إليه غير ذلك، [١٩٥] ولو قد كان منه أو حدث هناك في باب/المعوذتين شيء غير ما وصفناه لوجب ذكره وتوفر الدواعي على نقله، وليس في شيء من هذه الأمور ما يدل على أن عبد الله لم يكن يعتقد كون المعوذتين قرآنا منزلا من كلام الله تعالى وحيه وإن رأى أن لا يسميه قرآنا. فإن قال القائل: فخبروني قبل أن تكلموا على تأويل سبب كل خبر كان منه في هذا الباب: إذا كنتم قد عرفتم أنه ليس فيما ذكر عنه من هذه الأمور ما يدل على إخراج المعوذتين من القرآن، فلم سأل زر بن حبیش أتيّا عن ذلك؟ ولم سأل الناس علقمة والأسود «١» وغيرهما من أصحاب عبد الله عن المعوذتين وعن قولهم وقول عبد الله في ذلك؟ قيل لهم: إن هذا أيضا مما لا يلزمنا عهده وتطلب المخرج منه، ولا معرفة السبب الباعث على السؤال عن ذلك والمبين له، غير أننا نقول: ليس يمتنع أن يكون زر بن حبیش وغيره ممن سأل أصحاب عبد الله عن هذا الباب توهموا أو خطر لهم أن عبد الله قد اعتقد أنهما ليستا من القرآن لتركه الصلاة بهما أو تركه تسميتهما قرآنا وتركه إثباتهما في مصحفه، ولم يكن منهم نظر في ذلك وتوفيه للفحص عنه حقّه، فلما نظروا وتأملوا عرفوا أنه ليس في شيء من ذلك ما يدل على ما ظنّوه، ولـم يـجـد زر بن حـبـيش عند (١) الأسود بن قيس العبدى، ويقال

العجلي الكوفي، يكنى أبا قيس، ثقة من الرابعة. «التقريب» (١: ١٠٥). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣١٧ أتبى إلا الإخبار بأنهما من وحى الله تعالى وكلامه، ولم يجد من سأل أصحاب عبد الله عندهم إلا الإقرار بكونهما قرآنا وأنه مذهب عبد الله؛ انقطع الكلام والخوض وقلّ خطره ودرس ذكره، وزالت الشبهة عن الناس في هذا الباب، فلما نبغ الملحدون والمنحرفون والطاعنون على القرآن والسلف ونصبوا الحبال والغوائل في ذلك لأهل الإسلام وتطلبوا لكفرهم وبدعتهم الأباطيل والتعاليل أكثروا وأعادوا وأبدوا بذكر سؤال زر لأبى عن ذلك، وسؤال من سأل أصحاب عبد الله عن هذا الباب، وخیلوا للناس أن كل من سأل عن ذلك فإنما كان يسأل لدفعه أن يكون قرآنا، ولظهور شك الناس في ذلك [١٩٦] ونزاعهم وتشاجرهم فيه، وليس الأمر في ذلك على ما أوهموا به، وإنما قصدهم الطعن على الشريعة والقدر في نقل القرآن فقط، فأما أن يكون على أحد من الصحابة والتابعين شك في أن المعوذتين من كلام الله تعالى وحيه ومما أنزله على رسوله صلى الله عليه فمعاذ أن يكون ذلك كذلك. فإن قالوا: فلم زعمتم أنه ليس في شيء مما ذكرتموه، وقلتم إنه هو الذي طرق سوء التأويل على عبد الله، ما يدل على أنه لم يكن معتقدا لجحد المعوذتين وإنكاره أن يكون من كلام الله تعالى؟ قيل لهم: يدل على ذلك أن إسقاطه للمعوذتين من مصحفه يحتمل أمورا غير جحد لكونهما قرآنا وكلاما لله تعالى، فمنها: أنه يمكن أن يكون إنما لم يثبت الحمد والمعوذتين في مصحفه لشبهة أمرهما في الناس وكثرة

الحفاظ لهما و دوام الصلاة بالحمد و المعوذتين في كل ليلة، و كثرة تعوذ الناس بالناس و الفلق، و اعتقاده أن حفظهما و حفظ الحمد في الناس فاش ظاهر لا يحتاج معه إلى إثباتهما و تقييدهما بالخط، فدعاه ذلك إلى ترك إثبات هذه السورتين. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣١٨ و يمكن أيضا أن يكون إنما لم يكتبهما و لا الحمد لأنه لم يرقط رسول الله صلى الله عليه أكتبهن أحدا و لا أمر بكتابتهن، و لا اتفق أنه بلغه ذلك من وجه يوجب العلم عنده، و رآه صلى الله عليه قد كتب جميع سور القرآن، و أمر بأن تكتب فكتب منه ما كتبه رسول الله صلى الله عليه و سلم و كتب بحضرته و أمر بأن يكتب، و لم يكتب الحمد و المعوذتين، لأن رسول الله صلى الله عليه لم يكتبها، فتكون شدة إثارة للاتباع و ترك الإحداث في القرآن لما لم يفعل رسول الله صلى الله عليه هو الذي حداه على ذلك، و هذا غاية التشدد، و أدل الأمور على الورع، و يكون باقى الناس، إنما كتبوا هذه السورة لعلمهم بأن رسول الله صلى الله عليه كتبها، كما كتب غيرهن. [١٩٧] فإن قال قائل: هذا الذى قلت مّا / لم يذكر و لا روى عن عبد الله. يقال لهم: يمكن أن يكون لم يقل ذلك كله لأنه لم يسأل عنه، لأن الناس لما سمعوه- مع ترك كتابته هذه السورة- يقرؤهن و يصلّين بهنّ، و يديم الصلاة بهنّ و الدرس لهنّ، و إن كان لا- يفردهنّ في الصلاة و لا- في الدرس: زالت عنهم الشبهة في أن يعتقد كونهنّ قرآنا، فلم يباحثوه عما دعاه إلى ترك كتابتهن في مصحفه، و هذا جائز ليس ببعيد، و إذا احتمل ترك كتابة هذه السورة ما وصفناه بطل التعلّق بهذا الباب. و يجوز أيضا أن يكون عبد الله إنما لم يكتب الحمد و المعوذتين في مصحفه على خلاف ترتيب إثباتها في مصحف عثمان، بل كان يرى أن يثبتها على تاريخ نزوله، فلما رتب ذلك لنفسه كره أن يقدم على سورة في المصحف السور التي أنزلت قبلها على ما أوجه التاريخ و ترتيب مصحفه، لأجل تسمية رسول الله صلى الله عليه و جمع الأمة الحمد فاتحة الكتاب و أم الكتاب، فامتنع لذلك من أن يفتح المصحف بغيرها لئلا يخالف السنّة في الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣١٩ هذه التسمية و يؤخّر كتابه ما هو الفاتحة، و كره أيضا مع ذلك أن يثبتها في أول المصحف مقدّمة على ما نزل قبلها، فيكون بذلك كاتبها على غير تاريخ النزول، و مفسدا به ما أصّل كتابه مصحفه عليه، فترك لأجل ذلك أن يكتبها لأجل جرده أن تكون قرآنا منزلا، فلما فعل ذلك في الحمد الذى هو فاتحة الكتاب فعل مثله في الخاتمة، لاعتقاده أنه قد نزل بعد نزول الناس و الفلق شيء من القرآن، فكره أن يختم بذلك النازل الذى هو آخر ما نزل لأن السّنة غير ذلك، و كره أن يثبت الناس في خاتمة مصحفه فيكون قد قدّم على الناس و الفلق في الرسم ما هما قبله في النزول، فيفسد أيضا بذلك تأليف مصحفه على التاريخ الذى عمل عليه، و إذا احتمل الأمر ما وصفناه لم يجب حمل ذلك منه على جحد ما ترك رسمه و كتابته و إن كان عنده كونه قرآنا منزلا. [١٩٨] فإن قال القائل: ما قلمتموه في الخاتمة من التأويل إنما يتم لكم في الناس التي هي الخاتمة، فما باله لم يثبت الفلق- و هي سورة منفصلة عنها- على تاريخ نزولها؟ قيل له: يمكن أن يكون إنما فعل ذلك لأنه لم يسمع رسول الله صلى الله عليه و سلم قطّ يتلو الناس مفردة منفصلة من الفلق، و لا رأى أحدا يكتبها مفردة عنها، فرأى أن السنّة في إثباتها ما فعله رسول الله صلى الله عليه من الجمع بينهما في الرسم، و ذلك كان عنده ناقضا لتأليف مصحفه أو فعله، فلم يفعله، أو لأنه رأى أن السّنة في إثبات هاتين السورتين في الوصل بينهما كالسّنة في تلاوة الرسول لهما، فلم يجب أن يفرّق بينهما في الرسم و لا أن يختم بهما جميعا مصحفه، و قد نزل قبلهما قرآن غيرهما، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما سأل عنه السائل. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٢٠ و قد يحتمل أيضا أن يكون إنما ترك كتابة الحمد في مصحفه لأجل أنه كان المستحبّ المندوب إليه عنده أو من سننه هو و عادته أن لا يقرأ شيئا من القرآن إلا قرأ قبله سورة الحمد، فإذا قطع القراءة و أخذ في عمل غيرها ثم أراد العود إليها ابتداء أيضا بالحمد من حيث قطع، ثم كذلك أبدا كلما قطع و ابتداء، و رأى مع ذلك أن المستحبّ في كتابة القرآن من هذا مثل المستحبّ منه في تلاوته، و لم يمكنه التبتّل لكتابه مصحفه من أوله إلى آخره دفعة واحدة من غير قطعه و تشاغل بعمل غيره، و أن يستكتب له كتابا يكتبه له على هذه السبيل، و هو مستسلم يحتاج إلى إقامة صلاته و أكل ما يقيم رmqه و غير ذلك مما تمسّ الحاجة إليه و يقطعه الاشتغال به عن كتابته للمصحف، فرأى عند ذلك أنه يجب أن يكتب الحمد في كلّ موضع قطع عند الكتابة ثم يصلها بما بعد الذى انتهى إليه، فيحتاج أن يكتبها في مواضع كثيرة من المصحف، و في ذلك نقض لتأليف المصحف و إفساد له، فعدل لأجل ذلك عن إثبات

[١٩٩] الحمد/ جملة، و روى عن إبراهيم النخعي «١» أن عبد الله بن مسعود كان لا يكتب فاتحة الكتاب، و يقول له: «لو كتبها لكتبها في أول كل شيء»، يعني بذلك أنه كان يكتبها عند كل شيء ابتداء به بعد قطع ما قبله على ما قلناه من قبل، و أن يكتبه في أول كل جزء إذ قسم المصحف و جعله أجزاء مفردا، و ذلك نقض لتأليف المصحف، فهذا إن صح عنه يدل على أن الأمر في ذلك كان عنده على ما تأولناه. و في الجملة فإننا قد علمنا أن عبد الله بن مسعود لم يكتب الحمد في مصحفه، و جاءت بذلك الأخبار عنه كمجيئها بأنه لم يكتب المعوذتين في

(١) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران الكوفي الفقيه، ثقة يرسل كثيرا، من الخامسة، مات سنة ٩٦ و هو ابن خمسين سنة أو نحوها. «التقريب» (١: ٦٩). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٢١ مصحفه، و قد علم و تيقن أن عبد الله لم يكن ينكر كون الحمد قرآنا منزلا، و أنه كان يعتقد هو و كل مسلم إكفار من جحد كونها من القرآن، و كيف لا يكون ذلك كذلك و أمرها أظهر و أشهر و أقاويل الرسول صلى الله عليه فيها أكثر منه في غيرها، و هو يراه و يسمعه و يصلّي بها في اليوم و الليلة بيت مرات يجهر بقراءتها فيها و يداوم عليها، و يسمع رسول الله صلى الله عليه و سلم يقرؤها و يحث على تعلمها و حفظها و يعظم شأنها و يعيد و يبدي بذكر فضلها. و روى أبو هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه و قد قرأ عليه أبي ابن كعب أم القرآن فقال: «و الذي نفسي بيده ما أنزل الله جلّ و عزّ في التوراة و لا- في الإنجيل و لا- في الزبور و لا في القرآن مثلها، إنها السبع من المثاني» «١»، و روى أبو هريرة أيضا عن النبي صلى الله عليه أنه قال: «هي فاتحة الكتاب، و هي السبع المثاني و القرآن العظيم» «٢»، و روى الحسن عن النبي صلى الله عليه أنه قال: «من قرأ فاتحة الكتاب فكأنما قرأ التوراة و الإنجيل و الزبور و الفرقان» «٣».

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣: ١)

٢٧٦ برقم (٨٦٩٠)، و البيهقي في «السنن الكبرى» (٢: ٥٢٦ برقم ٣٩٥٤)، و الترمذي في «السنن» (٥: ١٥٥ برقم ٢٨٧٥)، و البغوي في «شرح السنة» (٣: ١٢ برقم ١١٨١، ١١٨٣). (٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣: ٤٥٩ برقم ٩٧٩٥، ٩٧٩٧)، و النسائي في «السنن» (٢: ١١ كتاب فضائل القرآن، باب فاتحة الكتاب، برقم ٨٠١٠) عن أبي سعيد المعلى، و أخرجه مالك في «الموطأ» (١: ٨٣ كتاب الصلاة، باب ما جاء في أم القرآن، برقم ٣٧)، و البغوي في «شرح السنة» (٣: ١٣ كتاب فضائل القرآن، باب فضل فاتحة الكتاب برقم ١١٨٢). (٣) لم أجده بهذا النص، و الرواية في ذلك عند ابن خزيمة في «صحيحه» عن أبي بن كعب قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: ما أنزل الله في التوراة و لا- في الإنجيل و لا في القرآن مثل أم الكتاب و هي السبع المثاني». الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٢٢ و روى أيضا أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه أنه قال: «يقول الله سبحانه: قسمت الصلاة بيني و بين عبدی نصفين، نصفها لي و نصفها لعبدی، و لعبدی [٢٠٠] ما سأل، يقوم العبد فيقول: الحمد لله رب العالمين، فيقول الله تعالى: حمدني عبدی، و يقول العبد: إياك نعبد و إياك نستعين، فيقول الله تعالى: هذه بيني و بين عبدی: أولها لي و آخرها لعبدی، و له ما سأل، و يقول العبد: اهدنا الصراط المستقيم إلى آخرها، فيقول الله تعالى: هذا لعبدی، و لعبدی ما سأل» «١». في نظائر لهذه الأخبار وردت في تعظيم شأن الحمد و فضيلتها، و النص على كونها قرآنا، فقد أصارها إلى ما هي عليه من الظهور، فلا شبهة على عبد الله بن مسعود و لا على غيره في كفر من أنكرها و جحدتها، و عبد الله مع ذلك يترك كتابتها في مصحفه لوجه ما، فكذلك يجب أن يكون إنما ترك كتابة الناس و الفلق لوجه ما. و روى أبو عبيد عن إسماعيل بن إبراهيم «٢» عن أيوب «٣» عن ابن سيرين قال: «كتب أبي بن كعب في مصحفه فاتحة الكتاب و المعوذتين، و اللهم إنا

النسائي في «السنن الكبرى» (٢: ١١ كتاب فضائل القرآن، باب فضل فاتحة الكتاب برقم ٨٠١٢)، و البيهقي في «السنن الكبرى» (كتاب الصلاة، باب تعيين القراءة بفاتحة الكتاب بالأرقام ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٨)، و الحميدي (٢: ٤٣٠ برقم ٩٧٣)، و الترمذي في «السنن» (٥: ٢٠١ كتاب تفسير القرآن، باب من سورة الفاتحة برقم ٢٩٥٣). (٢) هو إسماعيل بن إبراهيم بن عليّ، الإمام أبو بشر، روى عن أيوب و

ابن جدعان و عطاء، إمام حجة، مات سنة ثلاث و تسعين و مائة. «الكاشف» (١: ٦٩). (٣) هو أيوب بن أبي عتيمة سبق ترجمته. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٢٣ نستعينك، واللهم إياك نعبد، و تركهن ابن مسعود، و كتب عثمان منهم فاتحة الكتاب و المعوذتين، و روى الشعبي عن ابن عوف (١) عن محمد بن أبي بن كعب: «كتب أبي خمس سور في المصحف، فاتحة الكتاب و المعوذتين، و اللهم إنا نستعينك، و اللهم إياك نعبد، و لم يكتبهن ابن مسعود، فلما جمع ابن عفان المصحف كتب ثلاثا و آخر اثنتين، فاتحة الكتاب و المعوذتين، و آخر اللهم إنا نستعينك، و اللهم إياك نعبد». فمن ظنّ بعبد الله أنّه إنما أسقط المعوذتين من مصحفه لكونهما غير قرآن عنده لزمه مثل ذلك في إسقاطه الحمد من مصحفه، و من اتهم عبد الله بذلك و قذفه به و اعتقد فيه فليس هو عندنا بمحلّ من يكلم في العلم و لا ممن يرجى فهمه و استدراكه. فأما ترك عبد الله لإفرادهما في درسه و إفرادهما في الصلاة بهما إذا [٢٠١] صلى و يملأ-وقته أبدا في الصلاة و الدرس غيرهما، إن كان فعل و ثبت من اختياره فإنّه لا يدلّ أيضا على أنّه كان لا يعتقدهما قرآنا منزلا، لأجل أنّه قد يعتقد أنّ السّنة و الفضل و الاختيار في أن لا يفردهما في الدرس و لا في الصلاة، لأنّ رسول الله صلى الله عليه لم يفعل ذلك فيما رواه و سمعه. و قد كان مجاهد فيما ذكر عنه يكره ذلك، و روى يحيى بن [أبي بكير (٢) عن إبراهيم بن نافع (٣) قال: سمعت سـليمان مـولى أم علي أن مجاهدا (١) هو عبد الله بن عون بن أرطان،

أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم و السن، من السادسة، مات سنة ثلاث و تسعين و مائة. «الكاشف» (١: ٦٩). (٢) سقطت لفظة (أبي) من الأصل، و يحيى هذا هو العبدى، قاضى كرمان، روى عن شعبة و فضيل، ثقة مات سنة ثمان و مائتين. «الكاشف» (٣: ٢٢١). (٣) إبراهيم بن نافع المخزومي المكي، ثقة حافظ من السابعة، روى عن عطاء و طائفة. «التقريب» (١: ٦٨)، «الكاشف» (١: ٥٠). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٢٤ كان يكره أن يقرأ بالمعوذات وحدها حتى يجعل معها سورة (١)، و لم يجب لأجل ذلك أن يكون مجاهد منكرا لكون المعوذتين قرآنا، و كذلك عبد الله، إن ثبت ذلك عنه، و قد قال الشافعى: إنّّه لا يقتصر في الأربع ركعات على فاتحة الكتاب وحدها، و لم يدلّ ذلك على أنّها ليست بقرآن عنده و كذلك حكم الناس و الفلق عند عبد الله و مجاهد في أنّهما لا-يفردان في الصلاة و الدرس عن غيرهما، و لا يقرءان إلا متصّلتين بسواهما، و إن كانتا من القرآن المنزل على رسول الله صلى الله عليه، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما التّأويل عليه في إخراج المعوذتين من كلام الله تعالى بهذا الضرب من التّأويل. و أمّا جوابه لمن قال له: «إنّ العوذ من القرآن» بأنّها ليست من القرآن، فإنّه ردّ يدلّ على إنكاره إن كان قد سئل عن ذلك في عوذة ليست من القرآن، و قال ذلك لأنّه لم يسأل عن العوذة التي هي الفلق و الناس أو هما، و إنّما سئل عن عوذة ليست من القرآن، و ليس كلّ عوذة رويت عن النّبي صلى الله عليه و سلّم من القرآن، و كان يجب لمؤمّم ذلك على عبد الله أن يتأمّل ما الذى يسأل عنه من العوذ و أن يستفهم عبد الله: أى عوذة أنكرت كونها من القرآن؟ الناس و الفلق أم غيرها؟ و لا يتسرّع إلى اعتقاد الباطل فيه بالتوهم و الظنّ، [٢٠٢] فبطل أيضا التّأويل/ عليه بهذا الجواب و إن كان قد وقع منه. و أمّا التّأويل عليه في جحدهما و إنكارهما بمنعه تسميتهما قرآنا- إن كان قد امتنع من ذلك- فإنّه أيضا باطل، لأنّ الله تعالى لو نصّ لنا أو رسوله عليه السلام على أن لا يسمّى يوسف و الرعد قرآنا لوجب أن لا-يسمّيها بذلك لأجل السمع و الاتباع، و إن لم يدلّ تركنا لهذه التسمية على اعتقادنا أنّهما (١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف»

(٧: ١٩٤ كتاب فضائل القرآن). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٢٥ ليستا من القرآن، فكذلك سبيل من تأوّل تأويلا أداه إلى الامتناع من تسمية المعوذتين قرآنا فى أنّه لا يجب بهذا القدر أن يعتقد فيه إنكار كونهما قرآنا، و سواء غلط و توهم فى ذلك الاجتهاد أم أصاب و صحّح. فأما تعلّق عبد الله فى منع تسميتهما قرآنا و غيرها برواية أبي عن النّبي صلى الله عليه أنّه قال لما سأله: أ من القرآن هما؟ «قيل لى: قل، فقلت»، فإنّه لا تعلّق فى ذلك لعبد الله و لا لأبي و لا غيرهما من كلّ من توهم ذلك، لأنّ قول الرسول صلى الله عليه: «إنّما قيل لى: قل، فقلت»، ليس بنفى لتسميتهما قرآنا، بل هو تنبيه منه على أنّه قرآن، قيل له: «قل، و اقرأ على حسب ما أوحى إليك و قيل

لك)، و لو كان قول الله تعالى له في السورتين: (قل) و إخبار الرسول بأنه أقرّ بذلك دلالة على أنّهما ليستا من كتاب الله لوجب أن تكون هذه سبيل كل موضع قيل له: قل. و قد قال الله سبحانه لنبيه: قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ [الزمر: ٤٦]، و قال: فَإِنْ أَعْرَضُوا «١» فَقُلْ أُنذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً [فصلت: ١٣] و قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَ تَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ [آل عمران: ٢٦] في نظائر لهذه الآيات قد قيل له صلى الله عليه في جميعها: (قل)، و لم يصير ذلك شبهة لأحد في أنّها ليست بقرآن، و لا مما يجب أن يسمى قرآنا، و كذلك قوله: قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ و قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ لا- يدل على ذلك، و قول الرسول صلى الله عليه: «قيل لى: قل ..» ليس فيه تصريح بأن ما قيل / له فيه: (قل) [٢٠٣] ليس بقرآن و لا تنبيه على ذلك أيضا، فبطل التأويل في إخراج المعوذتين عن أن تكون قرآنا بهذه الرواية و هذا الجواب من رسول الله صلى الله عليه (..... ١) في الأصل:

(فإن تولوا)، و هو من خطأ الناسخ. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٢٦ روى عبد الله بن محمد بن أبي شيبة «١» عن حسين بن علي «٢» عن زائدة «٣» عن عاصم عن زر بن حبیش قال: قلت لأبي: إن ابن مسعود لا يكتب المعوذتين في مصحفه، فقال: «إني سألت عنهما النبي صلى الله عليه فقال: «قيل لى: قل، فقلت»، فقال أبي: نحن نقول كما قيل لنا»، و قد علم أن أبيًا مع ذلك و مع قوله: «نحن نقول كما قيل لنا» قد كتب المعوذتين و لم يعتقد خروجهما عن كلام الله جلّ و عزّ و لا منع تسميتها قرآنا، و هو الأصل في هذه الرواية، فوجب أنّه لا تعلق لأحد فيها مع نفى كون المعوذتين قرآنا، و لا في من تسميتها بذلك. فأما ما روى من حكّ عبد الله للمعوذتين من المصحف فإنّه بعيد، و يجب أن يكون ذلك إنّما روى عنه عن طريق الظنّ به و التوهم عليه، لأنّه لو كان من عبد الله حكّ المعوذتين من المصحف ظاهرا مشهورا معلوما لم يخل ذلك الحكّ الذي كان منه و ظهر من أن يكون حكّا لهما من مصحفه و مصاحف أصحابه التي انتسخت منه أو من مصحف عثمان و فروعه التي انتسخت منه، فإن كان ذلك إنّما كان حكّا من مصحفه، فذلك باطل، لأنّه لم يلفهما ثابتين من مصحفه و لا- كتبهما، فكيف يحوهما منه! و كذلك سبيل فروع مصحفه.

(..... ١) عبد الله بن محمد بن أبي شيبة

إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل الكوفي، ثقة حافظ صاحب تصانيف، من العاشرة، مات سنة خمس و ثلاثين و مائتين. «التقريب» (١: ٥٢٨). (٢) حسين بن علي الجعفي الكوفي، قرأ على أبي عمرو و أبي بكر بن عياش، مات سنة ثلاث و مائتين عن أربع و ثمانين سنة من الطبقة الخامسة. «معرفه القراء الكبار» (١: ١٦٤). (٣) زائدة بن قدامة، أبو الصلت الثقفي الكوفي الحافظ، روى عن زياد و سماك، ثقة حجّه، توفي غازيا بالروم سنة ١٦١ هـ. «الكاشف» (١: ٢٤٦). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٢٧ و إن كان إنّما حكهما من مصحف عثمان أو بعض فروعه فذلك أمر عظيم و خطب جسيم و عمل لنفسه على خطّه من الخلاف الشديد و شقّ العصا، و قد علم أنّ ذلك لم يكن مما يتهيّأ لعبد الله بن مسعود، و لأنّه لو كان منه لعظم الخطب بينه و بين عثمان و الجماعة و يجرى في ذلك ما تشبّه منه النواصي، و ما يجب أن يهجم علمه على نفوسنا فيلزم قلوبنا، و في عدم العلم بذلك دليل على أنّ ذلك لم يكن من عبد الله. و إن كان إنّما فعل ذلك سرا و في خفية عن الناس في بعض المصاحف فقد دلّ هذا الخوف منه/ أنّ أمر المعوذتين في المسلمين مشهور ظاهر، و أنّه [٢٠٤] لا يمكن لمسلم أن يكشف بإنكارهما أو حكهما من المصحف، و عبد الله أولى الناس بعلم ما عرفه المسلمون و إنكار ما أنكروه، على أنّه إن كان قد فعل ذلك فمن ذا الذي رآه منه و خبر به عنه و هو قد استسرّ بذلك؟! و إن كان قد استسرّ بين جماعة يعلم أنّه لا- يكتّم عليه ما يظهرهم عليه من أفعاله و أقواله فليس ذلك بسرّ منه، بل يجب أن يكون ظاهرا عنه، و إن كان قد استسرّ به بحضرة الواحد و الاثنين ما يجب أن تضيف إلى عبد الله ذلك و يقطع عليه و من دينه بخبر واحد و من جرى مجراه ممّن لا يوجب خبره علما و لا يقطع عذرا، فيجب إذا كان ذلك كذلك إبطال هذه الرواية عنه. و قد روى عن عبد الله أنّه كان يحكّها بلفظ الواحد دون التشية، و هذه الرواية خلاف رواية من روى: كان يحكهما، فلعل بعض المنحرفين زاد فيه ميمًا، أو لعل بعض الرواة توهم ذلك، أو لعل بعض الكتب غلط فزاد ما يدلّ على الكناية عن الاثنين و هذا ليس ببعيد، و قد روى عبد الرحمن



بن زيد «١» (هو النخعي، روى عن عمه علقمة، و عن عثمان و ابن مسعود، و روى عنه منصور و الأعمش، أورده ابن سعد فى الثقات. «الكاشف» (٢: ١٦٨). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٢٨ قال: «كان عبد الله يحكها و يقول: لا تخطوا به ما ليس منه» «١» يعنى المعوذتين، و هذا تفسير الراوى ليس هو النص من عبد الله على ذلك فيحتمل أن تكون التى حكها هى الفواتح و الفواصل التى لا يجوز عنده أن تكتب فى المصحف على ما روينا عنه و عن غيره فى باب الكلام فى بسم الله الرحمن الرحيم، فهذه الرواية التى ليس فيها لفظ التثنية تقوى ما قلناه من تأويل ذلك عليه أو توهمه، فقد روى عن عبد الله بن مسعود أنه رأى خطأ فى مصحف فحكه و قال: لا تخطوا به غيره»، فيمكن أن يكون من رآه يحك لم يره يحك الخط، و قد كان سبق علمه بأنه لا يكتب المعوذتين فتسرّع إلى أنه كان يحك المعوذتين، فروى على التأويل أنه كان يحكهما. على أنه لو روى بلفظ التثنية أنه كان حكهما لاحتمل ذلك التأويل، [٢٠٥] فيحتمل أن يكون كان يحك/ حرفين و قراءتين لم يثبتا عنده، و كلمتين قد كتبتا ملونتين، أو على وجه لا يجوز عنده. و يحتمل أيضا أن يكون المراد بلفظ التثنية أنه كان يحك الفاتحة و الخاتمة، فعبر عن جنس الفاتحة و الخاتمة اللتين كان يكتبهما بعض الناس (قضية أن ابن مسعود رضى الله

عنه كان يحك من مصحفه المعوذتين، رواها الإمام أحمد فى «مسنده» (٥: ١٣٠) قال: حدثنا عبد الله قال: حدثنى أبى: ثنا سفيان: عن عبده و عاصم عن زر قال: قلت لأبى: إن أخاك يحكهما من المصحف، فلم ينكر، قيل لسفيان: ابن مسعود؟ قال: نعم، و ليستا فى مصحف ابن مسعود، و كان يرى رسول الله يعوذ بهما الحسن و الحسين و لم يسمعه يقرؤهما فى شيء من صلاته، فظن أنهما عوذتان و أصر على ظنه، و تحقق الباقر كونهما من القرآن فأودعوها إياه؛ مع أنه صح عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه و سلم قال: «لقد أنزل على آيات لم ينزل على مثلهن، المعوذتين»، رواه الطبرانى فى «الأوسط»، و رجاله ثقات، انظر «مجمع الزوائد» (٧: ١٤٩). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٢٩ بلفظ التثنية، و قد رويت أخبار بأنه كان يحكهما ليس فيها ذكر المعوذتين، و إذا كان ذلك كذلك حمل الأمر فيما روى عنه على ما وصفناه على بيانه. و لو ثبت عنه بنص لا يحتمل أنه كان يحك الناس و الفلق من المصحف لاحتمل ذلك تأويلات عن إنكاره أن يكونا قرآنا، فمنها أن يكون إنما حكهما لأنه لم ير رسول الله صلى الله عليه كتبا بحضرته، و لا أمر بذلك فيهما، فاعتقد لهذا أن السيرة فيهما أن لا يكتب. و منها أن يكونا قد كتبا فى بعض المصاحف فى غير موضعهما الذى يجب أن يكتب فيه و أن يكون الذى كتبهما حيث تيسر له و إلى جنب البقرة لما حفظها، فحكهما و أراد بقوله: «لا تخطوا به ما ليس منه»: التأليف الفاسد الذى ليس منه، دون ذاتى السورتين. و منها أن يكون قد رآهما كتبتا بزيادة و نقصان و ضرب من التغيير فحكهما لما لحقهما فى الرسم مما يفسد نظمهما و ترتيبهما و قال: «لا تخطوا به ما ليس منه» يعنى: فساد نظمها و ترتيبهما، و لم ير فى ذلك شيئا لحقه الفساد و التغيير غيرهما فخصيهما بالذكر لهذه العلة. و منها أن يكون إنما حكهما لأنه كان من رأيه أن لا يثبت القرآن إلا على تاريخ نزوله، و أنه يجب لذلك إسقاط رسم فاتحة الكتاب و المعوذتين لأنهما قد جعلتا خاتمتين فى التلاوة، و تقديم نزولهما يمنع من تأخيرهما فى الرسم و إن تقدم عليهما ما نزل بعدهما، فحكهما لذلك و قال: «لا تخطوا به ما ليس منه»، يعنى بذلك إن ختموه فى القراءة و التلاوة بهذه الخاتمة و افتتحوه بالفاتحة، و لا تكتبوهما على غير تاريخ نزولهما. و إذا كان ذلك كذلك و احتمل حكهما ما وصفناه بطل من زعم أنه يجب حمل هذا الفعل منه على جحد المعوذتين و إنكار كونهما قرآنا، و فى بعض الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٣٠ [٢٠٦] هذه الجملة دلالة باهرة واضحة على أن هذه الأخبار متكذبة على عبد الله بن مسعود لا أصل لها، أو محمولة متأولة على ما قلناه دون الجحد و الإنكار منه لكونهما قرآنا، و أنه لا خلاف بين سلف الأمة فى كون المعوذتين قرآنا منزلا- و كلاما لله تعالى، و أن النقل لهما و العلم بهما جار مجرى نقل جميع القرآن فى الظهور و الانتشار و ارتفاع الرتب فى ذلك و النزاع. و أمّا اعتراضهم بأنه لو كان نقل القرآن ظاهرا مشهورا عندهم لم يحتج أبو بكر فى إثبات ما جمعه منه إلى شهادة شاهدين عليه، و لم يشك زيد فى آيات منه لما جمعه فى أيام عثمان؛ فسنقول فى ذلك قولنا بينا عند القول فى جمع أبى بكر القرآن

و جمع عثمان الناس على مصحفه، و نجيب هناك عن جميع ما يسوغ التعلق به إن شاء الله. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٣١

## باب ذكر اعتراضهم في نقل القرآن بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم

### إشارة

باب ذكر اعتراضهم في نقل القرآن بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، كلها شاف كاف»، و وصف تواتر الأخبار بذلك، و ذكر تأويلها و اختلاف الناس في تفسيرها، و هل نص رسول الله صلى الله عليه وسلم للأمة على جميعها و جملتها و تفصيلها و وقفهم على إيجابها على حسب نصه و توقيفه على نفس القرآن و جميع ما ظهر من دينه من الأحكام أم لا، و وصف ما نختاره في هذه الفصول فإن قالوا: كيف يجوز لكم أن تدعوا أن ظهور نقل القرآن، و ما يجب له و فيه، و أن رسول الله صلى الله عليه ألقى ذلك إلى من تقوم الحجة بنقله و يجب العلم بخبره، و أنتم قد رويت روايات كثيرة متظاهرة عن النبي صلى الله عليه أنه قال: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، كلها شاف كاف» (١)، ثم

(١) هذا الحديث و ما شاكله من

الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ورد من عدة طرق صحيحة أجملها بما يلي: هذه الرواية بهذا اللفظ أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٢: ٥ كتاب فضائل القرآن، باب على كم نزل القرآن، برقم ٧٩٨٦)، و رواه الإمام أحمد (٨: ٧ برقم ٢١١٥٠)، و بالفاظ أخرى متفاوتة رواه البخاري من حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه (٦: ٤١٧)، و رواه مسلم من حديث عمر بن الخطاب و أبي بن كعب (١: ٥٦٠ الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٣٢ أنتم مع ذلك مختلفون في تأويل هذه السبعة الأحرف و مدهشون في تفسيرها و لا تعرفون شيئا تحكونه عن النبي صلى الله عليه فيها. فإن كان رسول الله صلى الله عليه عندكم قد بين هذه الأحرف السبعة و نص عليها، و عرف أجناس اختلافها و ما هي، و كيف يجب أن يقرأ بها، [٢٠٧] و أوضح ذلك و قطع العذر/ فيه و أنتم مع هذا مختلفون في ذلك الاختلاف الكثير، فلا تجدون خبرا تروونه عن النبي صلى الله عليه في تفصيل هذه الأحرف السبعة و النص عليها و التعريف لكل شيء منها، إما لانقطاع الخبر عن النبي صلى الله عليه عن ذلك أو دثوره، أو لعناد الأمة و غلط سائر النقلة أو لغير ذلك، فما أنكرتم أن يكون رسول الله صلى الله عليه قد نص على قرآن كثير شهر أمره و أعلن النص عليه و قطع العذر في بابه، و إن جاز أن يجهل بعض الأئمة و ينكره و يذهب عن معرفته، و جاز أيضا أن ينقطع ذكره و يعفو أمره و يهوى نقله و يندرس ذكره، حتى يصير إلى حد ما لا يروى عن النبي صلى الله عليه، و لا يذكر كما جرى مثل ذلك في اندراس ذكر تفصيل الأحرف. و إن كان الرسول صلى الله عليه عندكم لم يبين هذه الأحرف التي أنزل القرآن بها و جرت الأمة في القراءة بأيها شاءوا، و أمروا أن يعتقدوا أنها كلها منزلة من عند الله و مما لا يجوز رده و إنكاره و تسخطه، و أن ذلك رخصة منه و تيسير على عباده و استصلاح لخلقهم، و مما يجب أن يعلموا أنه منزل من

برقم ٥٦١)، و رواه الإمام أحمد من

حديث أبي بن كعب (٨: ٣٣ برقم ٢١٢٣٤)، و (٨: ٤١ برقم ٢١٢٦٢)، و رواه الترمذي من حديث أبي بن كعب (٤: ١٧٨)، و رواه الطبراني في «تفسيره» من حديث أبي هريرة (١: ١٩). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٣٣ وحيه و مشروع في دينه، أو بينها لآحاد و أفراد من أئمة لا يحتج بخبرهم و لا يقطع العذر نقلهم، فما أنكرتم أيضا من أنه يجوز أن لا يبين كثيرا من القرآن الذي أوحى به إليه، و لا ينص عليه و لا يبلغ كثيرا من فرائض الدين و نوافله و ما شرع للأمة معرفته و أن يصدف عن ذكره جملة، أو يثبت لآحاد و أفراد لا تقوم الحجة بهم، و لا يوجب العلم خبرهم، كما صنع ذلك في الأحرف التي أمر بتعريفها و بلاغها و النص عليها. قالوا: و هذا مما لا جواب لكم عنه، و هو من أدل الأمور على تخليطكم هذا، على أنكم قد رويت أيضا في هذه الأخبار تفسيراً لهذه السبعة الأحرف عن النبي

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَالصَّحَابَةَ لَا- يَجُوزُ وَلَا- يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ تَفْسِيرًا لَهَا عَلَى قَوْلِنَا وَقَوْلِكُمْ، لِأَنَّكُمْ رَوَيْتُمْ أَنَّهَا تَحْلِيلٌ وَتَحْرِيمٌ وَوَعْدٌ وَوَعِيدٌ وَقِصَصٌ وَأَمْثَالٌ وَأَمْرٌ وَنَهْيٌ، وَأَنْتُمْ مَعَ هَذَا تَرَوْنَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «فَاقْرَءُوا كَيْفَ شِئْتُمْ»، وَقَالَ فِيمَنْ قَرَأَ عَلَيْهِ بِالْأَحْرَفِ/ الْمُخْتَلَفَةِ: «أَصَبْتُمْ [٢٠٨] وَأَحْسَنْتُمْ»، وَأَنَّهُ قَالَ: «فَبِأَيِّهَا قَرَأْتُمْ فَقَدْ أَصَبْتُمْ وَأَحْسَنْتُمْ»، فَيَجِبُ عَلَى قَوْلِكُمْ وَرَوَايَتِكُمْ هَذِهِ أَنْ يَكُونَ مِنْ جَعْلِ مَكَانِ الْأَمْرِ نَهْيًا وَمَوْضِعِ الْوَعِيدِ وَعَدًا وَمَكَانِ الْقِصَصِ أَمْرًا وَنَهْيًا فَقَدْ أَصَابَ وَأَحْسَنَ وَأَجْمَلَ، وَهَذَا جَهْلٌ مِنْ قَائِلِهِ وَخِلَافٌ دِينَ الْمُسْلِمِينَ. وَكَيْفَ يَكُونُ أَمْرُ الْقُرْآنِ فِيهِمْ ظَاهِرًا مَشْهُورًا، وَقَدْ رَوَيْتُمْ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ أَنَّ أَبِيًا وَعُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ نَافَرُوا هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ وَغَيْرَهُ لَمَّا قَرَأَ بِخِلَافِ قِرَاءَتِهِمْ وَرَدُّوهَُا حَتَّى تَرَفَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَقْرَأَهُمْ جَمِيعًا عَلَى مَا قَرَأُوا بِهِ، وَشَهْرَةُ الْقُرْآنِ تَوْجِبُ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا بِهِ. الْإِنْتِصَارُ لِلْقُرْآنِ، ج ١، ص: ٣٣٤ ثُمَّ رَوَيْتُمْ بَعْدَ ذَلِكَ كُلَّهُ مَا يَنْقُضُ مَا رَوَيْتُمُوهُ أَوَّلًا! لِأَنَّكُمْ قَدْ رَوَيْتُمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ» (١)، وَأَنَّهُ قَالَ مَرَّةً أُخْرَى: «أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ» (٢)، وَهَذَا يَنْقُضُ أَنْ يَكُونَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ. وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَمْرَ الْقُرْآنِ لَمْ يَكُنْ مَشْهُورًا عِنْدَهُمْ وَلَا- كَانَ عِذْرُهُمْ بَيْنَنَا مُنْقَطِعًا، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا فِي جَمِيعِ مَا كَانُوا فِيهِ عَلَى نَصِّ الرَّسُولِ فِي ذَلِكَ، بَلْ اجْتَهِدُوا وَاسْتَحْسَنُوا وَاسْتَعْمَلُوا غَالِبَ الظَّنِّ وَالرَّأْيِ وَتَغَيَّرُوا وَتَأَمَّرُوا وَعَدَلُوا عَنْ مَعْرِفَةِ الصَّوَابِ وَأَخَذُوا الْأَمْرَ عَنْ أَهْلِهِ، وَمِنْ أَمْرِ بِالرَّجُوعِ إِلَيْهِ، وَأَنْ لَا- يَفْرَقُوا بَيْنَ الْكِتَابِ وَبَيْنِهِ حَيْثُ قَالَ لَهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «إِنِّي مُخَلَّفٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ وَمَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَمْ تَضَلُّوا: كِتَابَ اللَّهِ وَعِترتي أَهْلَ بَيْتِي، أَلَا- وَإِنَّهُمَا جَبَلَانِ مَمْدُودَانِ وَلَنْ يَفْتَرَقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَى الْحَوْضِ» (٣).

(١) هذا الحديث بلفظ أربعة أحرف

عِزَاهُ فِي «كَنْزِ الْعَمَالِ» (٢: ٥٥ برقم ٣٠٩٨) إِلَى الطَّبْرِيِّ وَإِلَى أَبِي نَصْرِ السَّجْزِيِّ وَابْنِ الْمُنْذَرِ وَابْنِ الْأَنْبَارِيِّ فِي «الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَا يَصَحُّ. (٢) رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٢: ٢٢٣)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٧: ٢٠٦ برقم ٦٨٥٣)، وَالتَّطْحَاوِيُّ فِي «مَشْكَلِ الْأَثَارِ» (٨: ١٣٥ برقم ٣١١٩). (٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٤: ١٨٧٣) كِتَابُ فُضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابُ فَضْلِ عَلِيٍّ، بِرَقْمِ (٢٤٠٨) بَنَحْوِهِ، وَالإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨: ١٣٤، ١٥٣ برقم ٢١٦٣٤ و ٢١٧١١)، وَالتَّطْحَاوِيُّ فِي «مَشْكَلِ الْأَثَارِ» (٩: ٨٨ و ٨٩ برقم ٣٤٦٣، ٣٤٦٤)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٥: ١٨٥ برقم ٤٩٦٩، ٤٩٧١)، ٥: ١٩٠ برقم ٤٩٨٠، ٤٩٨١، ٤٩٨٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٥: ٦٦٣) كِتَابُ الْمَنَاقِبِ بِرَقْمِ (٣٧٨٨)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «السَّنَنِ» (٢: ٣٢٠ برقم ٣٣١٦)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٤: ٦٢ برقم ٢٣٥٧). الْإِنْتِصَارُ لِلْقُرْآنِ، ج ١، ص: ٣٣٥ قَالُوا: عَلَى أَنَّ فِي الْخَبَرِ إِحَالَةً عَنْ وَجْهِ آخَرَ، مِنْهَا: - أَنَّهُ لَا- يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ قَبْلَ نَزُولِ جَمِيعِ الْقِرَاءَاتِ الْكَامِلَةِ، وَأَنْتُمْ تَرَوْنَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ ذَلِكَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِدَهْرٍ طَوِيلٍ، فَهَذَا إِحَالَةٌ مِنْكُمْ. وَمِنْهَا: أَنَّ فِي الْخَبَرِ مَا يَوْجِبُ إِبْطَالَهُ، لِأَنَّهُ إِذَا نَزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى الْإِخْتِلَافِ وَالنِّزَاعِ وَالْهَرَجِ وَالزَّيْبِ وَالشَّكِّ وَإِلَى مِثْلِ مَا رَوَيْتُمْ أَنَّهُ جَرَى بَيْنَ عُمَرَ/ وَهِشَامِ بْنِ حَكِيمٍ (١) وَأَبِيٍّ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ مَعَ [٢٠٩] مِنْ سَمْعِهِ يَقْرَأُ بِخِلَافِ مَا أَقْرَأَهُمَا الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ حَتَّى شَكَّ أَبِيٌّ وَاضْطَرَبَ عَلَى مَا رَوَيْتُمْ، وَذَلِكَ مَا لَا يَجُوزُ رَدُّهُ. فَيَقَالُ لَهُمْ: لَيْسَ فِي جَمِيعِ مَا وَصَفْتُمْ شَيْءً يَعْتَرِضُ عَلَى نَقْلِ الْقُرْآنِ وَلَا- يُوَهِنُهُ وَلَا يَوْجِبُ دُخُولَ زِيَادَةٍ فِيهِ وَلَا نَقْصَانٍ مِنْهُ، وَلَا تَغْيِيرَ لَهُ وَلَا إِمْكَانَ ذَلِكَ فِيهِ، وَلَيْسَ الْخَبْرَانِ اللَّذَانِ يَذْكُرُ فِيهِمَا أَنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ وَثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مُنَاقِضِينَ لِلْخَبَرِ الَّذِي فِيهِ أَنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، وَلَيْسَ مُنَافَرَةً عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ لِهِشَامِ بْنِ حَكِيمٍ، وَمُنَافَرَةً أَبِيٍّ وَعَبْدَ اللَّهِ لِمَنْ نَافَرَاهُ وَاسْتَشْنَعَا قِرَاءَتَهُ بِدَلِيلٍ عَلَى أَنَّ أَمْرَ الْقُرْآنِ نَفْسُهُ وَمَا أَنْزَلَ مِنْهُ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا مَعْلُومًا عِنْدَهُمْ، وَكَذَلِكَ لَيْسَ اخْتِلَافُنَا نَحْنُ الْيَوْمَ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ السَّبْعَةِ الْأَحْرَفِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ نَصَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى نَفْسِ الْقُرْآنِ وَتَأْلِيفِ آيَاتِ سُورِهِ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا مَشْهُورًا، وَنَحْنُ نَبَيِّنُ ذَلِكَ بِمَا يَوْضَحُ الْحَقُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) هِشَامُ بْنُ حَكِيمٍ

خُوَيْلِدُ الْقُرَشِيُّ الْأَسَدِيُّ، صَحَابِيُّ جَلِيلٌ، مَاتَ قَبْلَ أَبِيهِ، كَانَ أَمَارًا بِالْمَعْرُوفِ ذَا فَضْلٍ. «التَّقْرِيبُ» (٢: ٢٦٦)، «الْكَاشِفُ» (٣: ١٩٥). الْإِنْتِصَارُ لِلْقُرْآنِ، ج ١، ص: ٣٣٦ فَأَمَّا شَهْرَةُ أَمْرِ الْقُرْآنِ نَفْسُهُ وَظُهُورُ نَصِّ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى جَمِيعِ مَا أَنْزَلَهُ اللَّهُ عَلَى طَرِيقَةٍ

واحدة ووجه يوجب العلم و يقطع العذر، فقد بيّناه و أوضحناه من قبل بما يغنى عن إعادته، و ليس يوجب ذلك عندنا على الرسول و لا فى حكم التعبد و الشريعة أن ينصّ الرسول لكافة الأمة أو من تقوم به الحجة على كلّ حرف من تلك الحروف و الفصل بينه و بين غيره، و أن يوقفه على أنّ هذا الحرف الذى أقرأتك به أو الحروف التى أقرأتك بها هى من جملة الحروف السبعة التى أنزلها الله تعالى دون وجوه آخر قد كان أنزلها فيما سلف و مما نزل من القرآن، و وجوه قد كان يقرئ بها. و لا يمتنع و لا يستحيل أن يكون الرسول عليه السلام قد أعلم فى الجملة أنّ القرآن قد أنزل على سبعة أحرف و أوجه نصّ له عليها و على تفصيلها، و خير فى أن يقرئ أمته مجتمعين و متفرقين كيف أحبّ و شاء على أى وجه سهل عليه و على الأخذ عنه و تيسر له، و أن يقرئ واحدا منهم [٢١٠] جميع السبعة الأحرف فى سور كثيرة من القرآن أو فى جميعه و لا ينصّ / له على أنّ هذه الوجوه على السبعة الأحرف أو من السبعة الأحرف، و يقرئ آحادا منهم بواحد منها فقط و لا ينصّ له على أنّه أحد الأحرف السبعة، فيظنّ القارئ أنّ ذلك الوجه ليس هو من السبعة الأحرف، و يقرئ آخر باثنين منها أو ثلاثة و لا يعرّف ذلك كما لم يعرّف الواحد، فلا يخرج عليه السلام من الدنيا حتى يقرأ جميعها على هذه السبيل و إن لم يكن منه نصّ على تفصيلها لكلّ أخذ عنه و إن كانت قد حصلت لجميعهم و عرفت عندهم على السبيل الذى وصفناه، و أن يكون تعالى قد علم أنّ إلقاء هذه الأحرف و بيانها على هذه السبيل من الجملة دون التفصيل من أصلح الأمور للأمة و أدعاهما لهم إلى الإيمان و قبول القرآن و الحرص على حفظه و دراسته، و أنّه لو الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٣٧ جمعهم و نصّ لهم على تفصيل عدد هذه الأحرف و جنس اختلافها لنفروا عن طاعته و خالفوا رسوله. و إذا لم يمتنع هذا ساغ أن يكون بيانه لهذه الأحرف لم يقع إلى كلّ واحد منهم و إلى جماعتهم مفضّلا مبينا بيانا يمكن أن يتقنه و يحكمه، و إن كان الرسول قد لقّن تلك السبعة الأحرف جميع الأمة على سبيل ما وصفناه، حتى إنّ لم يبق منها حرف إلا و قد أقرأ به بعض أمته و نصّ على جوازه. و نظير ذلك أنّ إنسانا ممّا لو عرف قراءة السبعة الأحرف و علم ذلك من حاله و اتساع معرفته بالقراءات ثم آثر أن يقرئ الناس بالجائز من ذلك و أن لا يلقّن كلّ أحد حرفا مجرّدا على وجهه من هذه الأحرف لساغ له و جاز أن يقرئ بعض الناس بحرف أبى عمرو «ا» و لا يعرّفه أنّه حرفه، و يقرئ آخر شيئا من القرآن بحرف ابن عامر «أ»، و شيئا منه بحرف عاصم و يقرئ آخر شيئا بحرف حمزة «ح»، و شيئا بحرف ابن كثير، و شيئا بحرف يعقوب الحضرمي «ق»، ثم لا يعرّفه تفصيل هذه الحروف بل يعلمه أنّ ذلك كلّ شائع (١) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار

بن العريان المازنى النحوى القارئ، اسمه زبّان أو العريان أو يحيى، و الأول أشهر، ثقة من علماء العربية، من الخامسة، مات سنة أربع و خمسين و مائه، أحد القراء السبعة. «التقريب» (١: ٦٦٠). (٢) عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم اليحصبي الدمشقى المقرئ، أبو عمران، ثقة من الثالثة، مات سنة ثمانى عشرة و مائه، أحد السبعة القراء. «التقريب» (١: ٥٠٤). (٣) حمزة بن حبيب بن عمار، أبو عمار الزيات، أحد القراء السبعة، من الطبقة الرابعة، ولد سنة ثمانين و أدرك الصحابة بالسن، توفى سنة ست و خمسين و مائه. «معرفة القراء» (١: ١١). (٤) يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي مولا هم، أبو محمد المقرئ النحوى، صدوق، أحد الثلاثة المتممين للعشرة، من صغار التاسعة، مات سنة خمس و مائتين. «التقريب» (٢: ٣٣٧). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٣٨ جائز و أنّه حقّ و صواب: لكان ذلك من فعله حسنا جائزا و لا سيّما إذا كان ذلك أسهل عليه و أيسر. و إذا ظنّ أن أخذه على المتعلّم بالجائز أقرب عليه و أسهل و أن تجويز [٢١١] إقرائه / بحرف على وجهه مما يشقّ و يصعب و ينفره عن الحفظ و الضبط؛ فكذلك الرسول عليه السلام إذا خير فى إلقاء الناس بالسبعة الأحرف المتزلة عليه و جعل له فعل الأخفّ عليه، و لم يؤخذ عليه تفصيل تعريف ذلك الناس، و ظنّ أنّ إلقاءهم بالجائز من ذلك أسهل عليهم و أيسر: جاز له له تلقينه على هذه السبيل و أن يقرئ ربع القرآن بحرف منها و يقرئ الربع الآخر بحرف آخر و يقرئ كلّ سبع منه بحرف من تلك السبعة، و يخلط ذلك فلا يفصّله تفصيلا تعرفه الأمة و الآخذون عنه حرفا من حرف، بل يظنون ذلك حرفا واحدا من السبعة يقرأ على وجهين و ثلاثة أو سبعة، أو حرفان منها يقرءان على تلك الوجوه. و يجوز أن تكون هى كلّ السبعة قد أقرئوا بها شائعا فى جميع القرآن، و يكون ذلك أصلح لهم و أنفع و أقرب إلى تحفظهم و حرصهم و تسهيل دواعيهم على جميع

القرآن و معرفته تأويله و أحكامه دون عدد حروفه، و تجريد كل حرف منه، غير أنه لا بد في الجملة من أن يشتهر عن رسول الله صلى الله عليه و سلم جملة ما أقرأ به من الحروف، إما بتلقيه منه أو بالإخبار به عنه، و إن لم يعرف بذلك تفصيل السبعة الأحرف. فإن قال قائل: فهذا الذي ذكرناه من إلقاء الرسول و الصحابة على هذا الوجه يوجب أن تكون الصحابة غير عالمة بأن القرآن أنزل على سبعة أحرف و لا متبعين لذلك: أنها إذا لم تعرف و لا كل واحد منها تلك السبعة الأحرف و تفصيلها لم تكن عالمة بأنه منزل على سبعة أحرف. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٣٩ يقال له: لا يجب ما قلته لأجل أنهم إذا ظهر بينهم نص الرسول صلى الله عليه بأنه منزل على سبعة أحرف و يكون ذلك على أسماعهم و عند التنازع و الترافع إليه و تواتر الخبر بذلك عنه على من لم يسمعه من فيه: حصل لجميعهم العلم بأنه على سبعة أحرف، و إن لم يعرفوا تفصيل ذلك و ظنوا أن بعضها إذا سمعوه و لم يكن تقدم علمهم به ليس منها، و لهذا أن يعلم اليوم أكثر الناس بالخبر المتواتر أن للقرآن السبعة سبعة أحرف يقرءونها لا يشكون في ذلك، و إن لم يعرفوا تفصيلها و لم يحيطوا علما/ بجميعها، و لم يعلموا [٢١٢] أن بعض ما يسمعون يقرأ بشيء منها هو من جملتها، و كذلك أكثر الناس يعلم أن للرسول أحكاما كثيرة هي معظم دينه و جل شريعته، و إن لم يعرف تفصيلها، و لم يحفظ ألفاظ نصوصه صلى الله عليه عليها، و جوز إذا لم يكن من أهل هذا الشأن أن يكون بعض ما يحكى له من الأحكام و يذكر له فيه من الآثار ليس من جملة ما استقر في دينه و لا مما قاله و نص عليه. و لهذه العلة بعينها ساغ لأبي و عمر بن الخطاب و عبد الله بن مسعود أن ينكروا بعض القراءات التي سمعوها مخالفة لما لقنوه من الرسول، لأنهم لما لم يكن كل واحد منهم يحفظ جميع هذه الحروف و يحيط علما بتحصيلها و تفصيلها، و لم يكن من سمعوه يقرأ ممن يوثق بضبطه و حفظه أو ممن يسكن السكون التام إلى رضائه و أمانته، ظنوا به الغلط أو التحريف أو القراءة على المعنى أو التساهل في ذلك، و كان أمر القرآن عندهم أشد و أضيق من أن يقع فيه ضرب من التساهل أو التغافل، فلذلك خرج عمر و أبي و عبد الله إلى ما خرجوا إليه، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما حاولوه من القدح في نقل القرآن متى لم يبين الرسول جميع هذه الأحرف و يفصيلها لكل الأمة مجتمعين أو لكل واحد من الأمة، و زال جميع ما طالبوا به. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٤٠ فإن قالوا: فإذا قلتم إن الرسول صلى الله عليه لم يكن يبين لكل واحد ممن يقرئه جميع الأحرف و الوجوه التي نزل القرآن عليها و يفصيلها لكل الأمة مجتمعين، و أنه كان يقرئهم قراءة مختلفة من تلك الحروف و على سبيل ما تيسر له: وجب أن لا تقوم الحجة على الأئمة بكل حرف مما أقرأ به، و أن لا يتيقن ذلك من دينه، و أن يجد الملحد و المعاند سبيلا إلى إدخال حرف و وجه في القرآن ليس هو مما أنزل على الرسول، و يعمل له إسنادا و طريقا و يضيفه إلى النبي صلى الله عليه و يدخل بذلك فيما أنزل الله تعالى من الوجوه ما لم ينزله، و يفسد القرآن و يوقع الشبهة و الإلباس على أهل [٢١٣] الإسلام، كما زعمتم من قبل أنه لو كان يبين بعض القرآن بيانا خاصا لا تقوم به الحجة لصار ذلك طريقا إلى أن يدخل في القرآن كلمات و آيات تقصر عن حد المعجز، و أن يضاف ذلك إلى الرسول أو أن يكون ذلك ذريعة إلى الشبهة و الإلباس، و هذا ما لا فصل لكم فيه. يقال له: لا يلزم ما وصفته، لأننا قد قلنا من قبل إن رسول الله صلى الله عليه و إن كان لم يبين تفصيل الحروف السبعة لكل واحد ممن أقرأه و أخذ عنه و لا جمع الأئمة و وقفهم على ذلك، و أنه كان يقرئ بما يسهل و ييسر له و للمتعلّم منه، فإنه لا بد أن يظهر عنه و يستفيض كل وجه و حرف قرأ به و أقرأه، إما بتكرّر سماع ذلك منه أو بالتقل له عنه، و لا بد أن يبلغ الحديث و السماع في طول تلك السنين، و تكرير عرضه صلى الله عليه القرآن على جبريل عليه السلام في كل عام، و عرضه إياه مرتين في العام الذي مات فيه، و تكرر قراءته و إقرائه إياه و أخذه عنه مبلغا يظهر و يستفيض حتى يزول عن الناس فيه الرّيب و الشكّ، و أنه مما قرأه رسول الله صلى الله عليه و أقرأ به. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٤١ كما أنه لا بد إذا بين الآية إذا نزلت عليه في منزله لأهله و قرابته و من حضره من الآحاد من أن يبينه أيضا لغيرهم و من أن يتحدث بذلك عنه، و من أن يبلغه الحديث به عنه و دعوى نزوله له عليه، و أنه ممّا ألقاه و بلغه حتى يبلغ مبلغا يزول معه الرّيب و الشكّ في أنه ممّا أنزل عليه و بلغه، و إذا كان ذلك كذلك سقط ما ظننته و بطل ما حاولته. و نظير هذا أننا إذا عرفنا عدالة رجل في وقتنا هذا و طهارته و شدّة تدبّنه و حسن منسكه و علمه بقراءة الأئمة السبعة و أنه يقرئ الناس بها، غير أنه لا يجرد كل حرف منها و



يفرد للأخذ عنه ولا يبين ذلك له ويفضله و يقول له: هذا حرف فلان و هذا حرف فلان و روايته فلان: لا يمتنع علينا مع ذلك أن نعلم أن الحروف و الوجوه التي يقرئ بها هي الأحرف السبعة المشهورة و يتيقنها، و إن كنا لا نعرف تفصيلها و نعلم أنه لم يفضّلها للآخذين/ عنه، و أن [٢١٤] نعلم مع ذلك كذب من يكذب عليه و أضاف إليه القراءة بالشّواذ، و مما يستنكر و لا يجوز مثله و مما لم يقرئ به أحداً لأنه و إن كان لا يجرد لكلّ أحد عنه حرفاً واحداً يقرئه جميع القرآن به، فإنه مع ذلك قد اشتهر عند كلّ وجه و حرف مما يقرئ به و عرف من رأيه، فإذا أضيف إليه مع ذلك أنه يقرأ أو كان يقرئ في أيام حياته قراءة ابن شنبوذ و الشّواذ المنكرة، و القراءة المروية عن السبعة علمنا بكذب ذلك عليه لشهرة ما كان يقرئ به عنه و العدول عمياً سوى ذلك، و إن كان يقرئ قراءة مختلطة ممتزجة من قراءة جميع الأئمة. و كذلك الرسول إذا كان لم يمت حتى ظهر عنه و انتشر جميع الوجوه و الأحرف التي كان يقرئ بها و يداوم عليها و لا يقرئ بغيرها لم يسع أن يتوهم عليه متوهم صحّحه ما يروى عنه أن ما كان يقرئ به: إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧) فإذا (قرأه) فاتّبع (قراءته) [القيامة: ١٧] و أنه كان يقرئ: وَكَفَى الْإِنْتِصَارَ لِلْقُرْآنِ، ج ١، ص: ٣٤٢ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ (بعلی) [الأحزاب: ٢٥]، و أمثال هذا إذا كان قد ظهر و انتشر عنه جميع ما أقرأ به و ليس هذا من جملته، و إذا كان ذلك كذلك فقد بطل ما سألو عنه بطلانا ظاهراً. فأما قولهم: كيف يسوغ أن تدعوا ظهور إلقاء الرسول بهذه الوجوه و أنتم تختلفون في تفسيرها فإنه لا تعلق فيه، لأننا قد بينّا أن رسول الله صلى الله عليه و آله أقرأ بجميعها و ظهر منه ذلك، و أنه مع هذه الحال لم يفسّر تلك الوجوه و يسمّى كلّ شيء منها باسم يخصّه، فنحن نعلم في الجملة أنه منزل على سبعة أحرف و أن الرسول قد بلغها و أقرأ بها و ظهرت عنه، و إن اختلف في تأويلها لعدم نصّه على التأويل و التفسير، كما أننا نعلم أن ما بلغه قرآن من عند الله، و أنه قد بينه و ظهر عنه و قامت الحجّة بأنّه كلام الله تعالى، و إن كنا نختلف في تفسير كثير منه و نتنازع في تأويله الذي لم ينصّ لنا صلى الله عليه و آله عليه و لا وقفنا عليه، فاختلافنا في تفسير الآية لا يمنعنا من العلم بأنها قرآن، [٢١٥] و كذلك اختلافنا في تأويل/ السبعة الأحرف و الأوجه لا يمنعنا من العلم أنه منزل على سبعة أحرف، و أن الرسول صلى الله عليه و آله قد بلغها و أقرأ بها، فبطلت بذلك شبهتهم باختلاف الأئمة في هذا الباب. و أما قولهم: إنكم قد رويتهم في تفسير هذه الأحرف ما لا يمكن و لا يجوز في صفة الرسول أن يفسّر بها، نحو روايته من روى أنها: أمر و نهى و قصص و مواعظ و أمثال و حلال و حرام و نحو ذلك، و أنه لا يجوز أن يكون الجاعل مكان الأمر نهياً و موضع الوعظ مثلاً و مكان الوعد وعيداً: محسناً مصيباً، و أنتم قد رويتهم أن النبي صلى الله عليه و آله قال لكلّ مختلفين في هذه الأحرف: «أحسنتما و أصبتما»، و «هكذا أقرأتكما»، و الرسول عليه السلام يجلّ من هذه الصفة و يرتفع عن هذه الرتبة، بل يجب تبرئه أدنى المؤمنين للإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٤٣ منزلة عن ذلك، فإنه باطل لا تعلق لهم فيه، و ذلك أن إخباره عليه السلام بأنّ القرآن منزل على سبعة أحرف و أوجه من القراءات كلّها جائزة و حسنة و صواب، لأنها في الخبر، غير أنّه قد أنزله على سبعة أحرف هي أوجه آخر منها أمر و منها نهى و منها وعد و منها وعيد و منها قصص و أمثال و تحليل و تحريم، فلا تكون هذه السبعة هي التي إذا اختلف المختلفون فيها و جعلوا مكان كلّ شيء منها غيره فقد أحسنوا و أصابوا، بل لا يمتنع أن تكون هذه السبعة الأوجه و الأقسام قسماً من السبعة الأحرف التي أنزل الله القرآن عليها، و باقى السبعة يصوّب المختلفون فيها سوى هذا الوجه، و لا يمتنع غير ذلك على ما سنشرحه فيما بعد إن شاء الله، و إذا كان ذلك كذلك بطل توهمهم لتعارض هذين الخبرين، و إحالة هذا التفسير على الرسول عليه السلام. و أما قولهم: إن روايتكم في هذا متناقضة لأجل أنكم قد رويتهم عن النبي صلى الله عليه و آله أن القرآن نزل على ثلاثة أحرف، و أنه قال في خبر آخر: «أنزل على أربعة أحرف»، فإنه أيضاً لا شبهة فيه لعالم و لا تعلق، و ذلك أن أوّل ما في هذا الباب أن الثلاثة و الأربعة/ داخل في السبعة، فيمكن أن تكون [٢١٦] هذه الأحرف أنزلت أولاً- فآوّل، و أنزل منها ابتداء ثلاثة فقط، ثم زيد الرسول عليه السلام رابعها، ثم زيد ثلاثة فصارت سبعة، هذا غير ممتنع لو لا أن في لفظ إخبارنا بأنه أنزل على سبعة ما يمنع هذا التأويل، و لكن لهم من الزيادة ما لم يدخلوه في شيء من اعتراضهم، و هو أن في كثير من الروايات أن الملك قال: على حرف أو حرفين؟ فقال الملك الذي معى عن شمال: على حرفين، فقال الملك: على حرفين أو ثلاثة؟ فقال: على ثلاثة، إلى أن بلغت سبعة أحرف، و هذا اللفظ يقتضى أن يكون قد أقرئ

بالسبعة جملة، و شرع له ذلك في مجلس واحد، على أنه يحتمل أن تكون بعض تلك الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٤٤ الأحرف السبعة يقرأ على ثلاثة أوجه كلها جائزة، وبعضها يقرأ على أربعة أوجه تسمى أحرفا كلها جائزة، فيكون قوله: أنزل على أحرف و أربعة أحرف منصرفا إلى وجهين من وجه القراءات السبعة، يقرأ أحدهما على ثلاثة أوجه والآخر على أربعة أوجه، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما توهموه من التعارض. و يحتمل أيضا أن تكون الثلاثة الأحرف و الأربعة اللاتي خبر في هذين الخبرين و أن القرآن أنزل عليها غير الأحرف السبعة التي خبر فيها، و ليس يمتنع أن ينزل القرآن على سبعة أحرف و ينزل أيضا على أربعة أحرف و ثلاثة أوجه آخر غير الأربعة و غير السبعة على ما نبينه فيما بعد، و إذا كان ذلك كذلك سقط ما توهموا من تعارض هذه الأخبار و تنافي موجبها. و أما قولهم: كيف يكون أمر القرآن ظاهرا مشهورا و عمر و أبي و عبد الله يناكرون من قرأ خلافا قراءتهم و ينافرونه و يرافعونه إلى الرسول، و قد قلنا في ذلك من قبل ما يغني عن إعادته، و هو أن الرسول كان يقرئهم قراءة من وجه من السبعة الأحرف، و لم يكن كل واحد منهم يعرف جميعها و لم تكن [٢١٧] الأخبار/ بذلك ظهرت و استفاضت بجميع ما يقرئه الرسول على الأوقات، فلذلك أنكروا خلافا ما لقنوه عن الرسول. و يحتمل أن يكون الرسول كان يقرئ عمر و أبيا و عبد الله بوجوه و أحرف جائزة قبل نزول هذه السبعة الأخر التي خبر الرسول عنها، ثم نزلت هذه الأحرف و أقرأ بها رسول الله صلى الله عليه وقت نزولها أو يوم ذلك، و لم يكن ينتشر عنه، فلما سمع القوم ذلك أنكروه و احتاجوا إلى البحث عنه و سؤال الرسول عن صحته. و يحتمل غير هذا مما لعلنا أن سذكره فيما بعد إن شاء الله، و إذا كان ذلك كذلك بطل قدهم في ظهور نقل القرآن بإنكار هذه الفرقه ما لم يكن الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٤٥ تقدّم سماعها له، و لم يمر من الزمان و تطاول الوقت ما يقتضى ظهوره و حصول الغنى عن السؤال عنه، و هذا يبطل جميع ما عولوا عليه و مؤهوا به في نقل القرآن و عدم قيام الحجة. فإن قال منهم قائل: إن في خبركم هذا إحالة و تناقضا ظاهرا من وجه آخر، و هو أنه قد ثبت و علم أن القرآن لم ينزل على الرسول صلى الله عليه جملة واحدا و إنما نزل في ثيف و عشرين سنة، و أنه لم يتكامل نزوله إلا عند تقارب وفاة الرسول صلى الله عليه و آخر عهده بالدنيا، و هذا الخبر الذي رويتموه لا شك أنه قد قاله قبل موته بدهر طويل و قبل نزول كثير من القرآن، فهذا تناقض بين. يقال له: لا يجب ما قلته، لأن من الناس من يقول: إن هذا الظاهر لا يقتضى أكثر من أن يكون في القرآن كلمة واحدة أو اثنتين تقرأ على سبعة أوجه، فإذا حصل ذلك فيه و في الخبر حقه و موجب، و منهم من يقول: ذلك إنما يستعمل إذا قرئ جملة القرآن أو كثير منه على سبعة أحرف و أوجه، و هذا هو الذي نختاره، و سندل على ذلك فيما بعد إن شاء الله. و إذا كان ذلك كذلك و لم ينكر أن يكون النبي صلى الله عليه قد قال هذا القول بعد أن نزل شطر القرآن أو ثلثاه أو ستة أسباعه: ساغ أن يقال إذ ذاك [٢١٨] إنه منزل على سبعة أحرف، و يعنى بذلك صلى الله عليه قد قال هذا القول بعد أن نزل شطر القرآن و يكون جبريل عليه السلام قد أخبره أن قدر ما نزل عليك هو معظم القرآن و كثيره، و أن ما ينزل عليك فيما بعد قليل بالإضافة إليه، فيحسن لذلك، و جاز أن يقال: أنزل القرآن على سبعة أحرف لأن معظمه قد أنزل كذلك، فبطل بذلك ما قلتموه. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٤٦ و لو حمل الأمر في هذا على أن قوله: أنزل القرآن على سبعة أحرف لا بد أن يتناول كل سورة لوجب أن يحمل على أنه قد أريد به أن كل آية منه تقرأ على سبعة أوجه، و على أن كل كلمة من الآية يجب أن تقرأ على سبعة أوجه، بل يجب أن يحمل على أن كل حرف من حروف الكلمة منه تقرأ على سبعة أوجه، و لما لم يجب ذلك كما لا يجب إذا قلنا هذه القصيدة تنشد على وجهين، و هذه الخطبة و الرسالة تروى على وجهين، و مصنف فلان في الفقه يروى على وجهين، أن يكون كل بيت من القصيدة، و كل مصراع و كل كلمة و كل حرف من الكلمة تنشد على وجهين، و كل مسألة من الكتاب و كل كلمة منه تروى على وجهين؛ لم يجب إذا قيل إن القرآن أنزل على سبعة أحرف أن تكون كل سورة منه و كل آية و كل كلمة و كل حرف من الكلمة منزلا على سبعة أحرف، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما ظنوه من إحالة هذا القول. على أنه قد يجوز أيضا أن يكون جبريل لما أقرأ الرسول عليهما السلام في ابتداء أمره شيئا من سور القرآن أنزل مواضع منها على سبعة أوجه و وقفه على أنها جارية في جميع ما ينزل عليه على هذه السبيل و الطريقة، كأنه قال له: اقرأ غير المغضوب عليهم و عليهمو، فكل ما جاء من كتابه الجمع فهذه طريقته نحو إليهم و

إليهمو، و أنعمت عليهمو، أو قرأ هذا الحرف بالهمزة، [٢١٩] و ترك الهمزة/ و كل حرف مثله مما نزل عليك، و مما سينزل مثله، و كذلك القول في الإمالة و ترك الإمالة في الحرف و الكلمة التي يجوز فيها الرفع و النصب، و غير ذلك، فيعلم رسول الله صلى الله عليه بذلك أن جميع ما نزل و ينزل عليه من القرآن، فهذه سبيل اختلاف حروفه و وجوهه، و إذا كان ذلك كذلك بان سقوط ما تعلّقوا به من أنّه لا يجوز أن يقول مثل هذا القول حتّى يتكامل نزول جميع القرآن. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٤٧ فأما قولهم: إنّ في الخبر ما يدلّ على فساده، و أنّ متضمّن لا يجوز على الله سبحانه، و هو أنّ القرآن منزل على سبعة أحرف مختلفة، و قد علم أنّه جهته، و لا- معنى في إنزاله على سبعة أحرف إلا- القصد إلى حصول الخلاف و التنازع و التنافر فيه، و التحريف له، و وجود السبيل إلى أن يدخل فيه حرف ليس منه و إلى تعذّر حفظ هذه السبعة و الإحاطة بها، و تثقيل العبادة بتكليف معرفتها، حتى يؤدى ذلك إلى ما رويتم من تلبس عمر بن الخطّاب بهشام بن حكيم، و أخذه إلى النبي صلى الله عليه منكرًا عليه حرفًا أقرأه به رسول الله صلى الله عليه لم يقرأه عمر و لم يعرفه. مثل ما رويتم أنّه قال أبى بن كعب لما أنكر على رجل آخر سمعه يقرأ بخلاف ما كان لقّنه هو من رسول الله صلى الله عليه فلما قرأ عليه و قال لهما: «فيما رويتماه أحسنتما و أصبتما، هكذا أقرأتكما»، فقال أبى: فأخذنى عند ذلك من الشكّ أشدّ مما أخذنى في الجاهلية، فضرب النبى صلى الله عليه صدرى و أخسأ عنى الشيطان، فقال: يا أبى، أ عندك من الشكّ و التّكذيب، قال: ففضت عرقا، و كأنى أنظر إلى الله فرقا، ثم قال لى: إنّ جبريل أتانى فقال لى: أقرأ القرآن على حرف فقلت: ربّ خفّ عن أمتى، فلم يزل يقول كذلك حتى قال له- فيما رويتم: إنّ الله تعالى يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف، فلا معنى لإنزاله على سبعة إلا ما رويتموه، و يؤدى/ إليه من هذه الشكوك و الزّيب و التّخاصم و الخلاف، و ذلك مما لا [٢٢٠] يجوز على الله سبحانه، فوجب بذلك بطلان ما رويتموه. فيقال لهم في جواب هذا و جواب جميع ما قدّمناه عنهم: فإن كان هذا الخبر باطلا مفتعلا فقد نال طعنكم على نقل القرآن بأنّ الرسول لم يبيّن تلك السبعة الأحرف، و أنّه كان يجب ظهورها، و أن لا تختلف الأئمّة و أزلتم عنّا الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٤٨ بذلك كلفته، و إن كان هذا عندكم صحيحا و هو ذاك على أن أمر القرآن لم يكن عندكم ظاهرا مستفيضا فقد بطل مدحك فيه بهذه المطاعن، و هذا اختلاط منكم أتم إلى أن نبين عن فساد كلّ شىء توهّمتموه مبطلا لهذه الأخبار، فهذا مما تجب موافقتهم عليه عند المطالبة بواجب كلّ اعتراض يوردونه على هذه الرواية. ثمّ يقال لهم: لا يجب أن يكون هذا الذى توهّمتموه قادحا في الخبر، و ذلك أنّه لا يمتنع أن يعلم الله سبحانه أنّ مصلحته عباده متعلّقة بإنزال القرآن على سبعة أحرف أو أكثر منها، كما لا- يمتنع أن يعلم أنّ مصلحتهم متعلّقة بإنزاله على حرف واحد، لأنّه إذا علم سبحانه أنّ طباع الناس و سجاياهم مختلفة في النطق و الكلام، و أنّ منهم من يألف التّكلم بالكلمة و الحرف على وجه و طريقة هي أخفّ عليه و ألصق بقلبه و أسهل و أجرى على لسانه، و منهم من يصعب عليه و يستقل أن يميل و يهزم الحرف و يزيد الواو من قوله: عليهمو و إليهمو، و يخفّ عليه إليهم و عليهم، و أنّه لو كلّف كلّ واحد منهما ما هو فى طبع غيره و أسهل عليه لشقّ ذلك عليه، و صار طريقا إلى نفوره و استثقاله و ملاله و صعوبة حفظه، و أنّه إذا لم يلزمه إلا- قدر ما تيسّر عليه منه كان ذلك لطفا له، ساغ لهذا أن يكون إنزاله الحرفين و السبعة أحرف أصلح [٢٢١] من تضيق الأمر فيه، و حمل الناس فى النطق به على وجه واحد صعب/ متعسر ثقيل على أكثرهم، فلعلّه لو كلّف هشام بن حكيم و الرجل الذى خالف أبيا أن لا يقرأ إلا بما أقرأه النبى صلى الله عليه عمر و أبيا لثقل ذلك عليهم أو أعرض عنه و شكّا فى نبوة الرسول، و صارا حربا للرسول صلى الله عليه و عمر و أبى على أصل الدّين و دعوة الحق، و إذا كان ذلك ممّا لا يمتنع فى المعلوم بطل ما توهّموه. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٤٩ و كذلك إذا علم أنّ فى الناس الألكن و الفصيح و الأثغ و الطلق الذرب و التّمات العى، و القادر المنبسط ساغ أن ينزل القرآن بالهمز و غير الهمز، و أن يجعل مكان الحركة التى تثقل على التّمات تسكينا لا يثقل عليه، و هذا أولى و أجدر و أقرب فى تخفيف المحنة و تيسير العبادة و أحرس للعباد إلى الطاعة. و كذلك إذا جاز أن يعلم أنّ من الناس السكتة النزر الكلام القليل الحفظ، و أنّ منهم الذكى الحفوظ ( ) «١» الذى يميل طبعه إلى تشويق الكلام و التبسيط و التصرف فى وجوه الألفاظ و العبارات، و أنّه ينقل عليه لزوم نهج واحد و سبيل لا يختلف فى النطق و يعظم عليه حفظ ذلك، و يؤدّيه

تكليفه إتياء إلى الضجر والملل وقلة الرغبة والإعراض، جاز لذلك أن ينزله على حرفين وسبعة وعشرة ليحفظه على الوجه الواحد من قديمنا ذكره، ويحفظ على هذه الوجوه الكثيرة من وصفنا قدرته وتبسطه وميله إلى الإكثار والتنقل في وجوه الخطاب. وكذلك أيضا فقد يجوز أن يعلم سبحانه أنه إذا أنزل القرآن على حرف واحد، لزم الأئمة بأسرها أن لا تقرأ الآية، جاز أن يشك شك في ذلك الحرف ويتباه، وينطلق لسانه بحرف غيره يقوم مقامه ولا يبطل معناه، وأنهما إذا ترافعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأقرأهما فأخطأ أحدهما وترك القراءة بذلك الحرف الواحد المنزل، وقال له الرسول/ عند ذلك: أخطأت، أو أسأت، [٢٢٢] أو ما هكذا أقرأتكم، انكشف باله وصغرت حاله ونفسه، وانكسرت حدته، وفترت شهوته، وقُل حرصه، وصار ذلك طريقا إلى ضجره وملاله، وقلّت (١) ما بين القوسين غير

مقروء في الأصل. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٥٠ دواعيه في تعلّم القرآن وتحفظه أو لحقه عند ذلك من الأنفة والحمية وعزة النفس وكراهة الغلبة عند المناقشة والمشاحة والهرب من عار القهر ونسبته إلى السهو والغفلة وسوء الفهم وجلالة الطبع وقلة الحفظ والضبط، ما يكون أدعى الأمور إلى الزهد في الإسلام جملة والرغبة عنه، ومتى أمكن أن يكون هذا أجمع مما قد سبق في علم الله سبحانه، بطل بذلك طريق من توهم أنه لا وجه لإنزال القرآن بسبعة أحرف إلا الاستفساد للعباد والتهاجر والفساد وهذا لا مدخل لهم عليه. ثم يقال لهم: فيجب على اعتلالكم أن لا ينزل الله سبحانه في كتابه مجملا ولا محتملا ولا متشابها بل يجعله كله نصّا جليّا، لأننا نعلم أن في الناس من يلحد في تأويله ويتعلّق بمتشابهه ويلبس ويوهم الباطل في التعلّق بمجمله ومحتمله، وهذا أولى مما قلتم وأقرب لو كنتم مقسطين «١» ولأن الله سبحانه قد نصّ على هذا، والذي قلناه من فساد خلق بمتشابهه ولم ينصّ على ما ادّعيت من فساد قوم بإنزاله على سبعة أحرف، ولا رأينا هشام بن حكيم ولا أيبا ولا عبد الله، ولا من خالفهم كفروا ولا ارتدّوا عند الترافع إلى النبي صلى الله عليه وسلم عليه بل استجابوا لقوله وخنعوا لطاعته، ورضوا جميعا بما أقرّهم به على اختلافهم. وقد قال سبحانه فيما عارضناكم به: فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ [آل عمران: ٧] فكان يجب على موضوع اعتلالكم أن لا ينزل من القرآن متشابها يتغى العسر به ويلبس على العباد في تأويله ويلحد في صفات الله سبحانه عند تنزيله، فإن لم يجب هذا عندكم [٢٢٣] فقد بطل جميع ما أوردتموه/ في هذا الفصل بطلانا بينا، وبان لكم أن هذا (١) وردت في الأصل مسقطين، و

الصواب أي: عادلين. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٥١ الضرب من الطعن في نقل القرآن وإنزاله من مطاعن الملحدين على الله وعلى رسوله وعلى جملة كتابه وتفصيله، وهكذا فعل الله سبحانه بمن صدّ عن دينه وصدف عن صحيح النظر في براهينه، واشرب قلبه إلى التعلّق بالشبهات والميل إلى الزيغ والضلالات. فإن قالوا: أليس قد رويتم أن الذين بعث عثمان رضى الله عنه على جمع الناس على مصحفه، وقراءته والمنع من باقي الحروف التي أنزلها الله جلّ وعز ما حدث في عصره، وشدة الاختلاف والتشاجر والتبزي والإكفار في القراءات بهذه الحروف المختلفة، ألا علمتم أن إنزاله على سبعة أحرف سبب لما قلناه؟ يقال لهم: ليس الأمر في هذا على ما وصفتم؛ لأنّ القوم عندنا لم يختلفوا في هذه الحروف المشهورة عن الرسول صلى الله عليه وسلم التي لم يمت حتى علم من دينه أنه أقرأ بها وصوب المختلفين فيها، وإنما اختلفوا في قراءات وجوه آخر لم تثبت عن الرسول عليه السلام ولم تقم بها حجة، وكانت تجيء عنه مجيء الآحاد وما لا يعلم ثبوته وصحته، وكان منهم من يقرأ التأويل مع التنزيل نحو قوله: والصلاة الوسطى، (وهي صلاة العصر)، فاءو (فيهن)، ولا جناح عليكم أن تبتغوا فضلا من ربكم (في مواسم الحج)، وأمثال هذا ممّا وجدوه في بعض المصاحف، فمنع عثمان من هذا الذي لم يثبت ولم تقم الحجة به وأحرقه وأخذهم بالمتيقن المعلوم من قراءات الرسول عليه السلام. فأما أن يستجيز هو أو غيره من أئمة المسلمين المنع من القراءة بحرف ثبت أن الله أنزله وأمر بتحريقه والمنع من النظر فيه والانتساخ منه، وتضييق على الأمة ما وسّعه الله تعالى، ويحرّم من ذلك ما أحله الله ويمنع منه ما الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٥٢ أطلقه وأباحه، فمعاذ الله أن يكون ذلك كذلك، وإذا كان هذا هكذا سقط ما قلتموه، على أننا لو سلّمنا لكم نظرا أن أهل عصر عثمان

رضوان الله عليه [٢٢٤] اختلفوا في / هذه الأحرف السبعة، و أدّى ذلك خلفا منهم إلى البراءة من أهل الحق، لم يجب أن لا ينزل الله سبحانه القرآن بها إذا علم أن من يصلح بقراءته بها على اختلافها أكثر ممن يفسد، أو أنه لا أحد يفسد عنه ذلك إلى - زمن عثمان، فيسوغ حينئذ لعثمان على قول بعض الناس أخذه للأئمة ببعض تلك الأحرف و المنع من باقيها لأجل حدوث ما حدث مما لم يكن من قبل. أو لعلّه سبحانه قد علم أنه لو لم ينزل القرآن على سبعة أحرف كان منكر حرف منها و المختلفين فيها يعرضون عن الإسلام جملة و الانخلاع من الإيمان و إلى أن يكونوا حربا للرسول صلى الله عليه و إن اختلافهم في القراءات أسهل من اليسير من ذلك. فإننا ننكر عليكم و نقول لكم: فيجب على اعتلالكم أن لا ينزل الله سبحانه المتشابه المحتمل من كتابه لموضع إخباره باتباع أهل الزيغ لما تشابه منه ابتغاء الفتنة و الإلحاد في تأويله، فإن لم يلزم ذلك لم يلزم شيء مما قلتموه، و قد بينا - رحمكم الله - في غير موضع من الكلام في التعديل و التجويز أنه لا يجب على الله استصلاح جميع خلقه، و فعل أصلح الأمور لهم، و المساواة في اللطف لجميعهم، و أنه لا يصح منه أن يضّر بعضهم و يطبع على قلبه و يختم على سمعه و بصره، و أنه قال سبحانه في كتابه: **إِنَّهُ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ [البقرة: ٢]**، و قال في أخرى: **وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى [فصلت: ٤٤]**، و قد بينا ذلك بما يغنى الناظر فيه، و لو لا أننا لم نصنع كتابنا لهذا الفن من الكلام لأسهنا في ذلك، غير أنه مخرج لنا من غرض الكتاب، و فيما أجبناهم به بلاغ و إقناع. **الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٥٣**

## فصل

فصل و نحن الآن نذكر بعض ما جاء من الروايات في أنَّ القرآن منزل على ثلاثة أحرف و أربعة و سبعة ليعلم قارئ كتابنا ظهور ذلك و انتشاره في علماء الأئمة من سلفها و خلفها، و نتكلّم على ما يجب الكلام عليه من هذه الأخبار ثم نبين القول في تفسير السبعة الأحرف بما يوضح الحقّ و يزيل الشكّ / [٢٢٥] و الرّيب، و ما توفيقنا إلّا باللّه. و قد روى الشّعبي عن ابن عوف عن محمد بن ابن مسعود قال: «أنزل القرآن على سبعة أحرف كلّها شاف كاف» (١) كقولهم: هلَمْ، تعال، أقبل. و روى حمّاد بن سلمة (٢) عن قتادة عن الحسن بن سمرة (٣) عن النّبىّ صلى الله عليه قال: «أنزل القرآن على ثلاثة أحرف»، و روى سعيد بن أبى سعيد المقبري (٤) عن أبيه (٥) عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلّى الله

(١) مضمی الحديث علی روایات هذا

الحديث و الطرق التي وردت منها في موضع سابق من هذا الكتاب انظر ص ٢٠٧. (٢) حماد بن سلمة بن دينار الإمام، أبو سلمة، أحد الأعلام، قال عمر بن عاصم كتب عن حماد بضعة عشر ألفا، ثقة صدوق يغلط و ليس في قوة مالك، توفي سنة سبع و ستين و مائة. «الكاشف» (١: ١٨٨). (٣) سمرة بن جندب بن هلال الفزاري، صحابي جليل، حليف الأنصار مات بالبصرة سنة ثمان و خمسين و قيل تسع و خمسين. «الكاشف» (١: ٣٢٢). (٤) سعيد بن أبي سعيد كيسان، أبو سعد المقبري، روى عن أبيه و أبي هريرة قال أحمد ليس به بأس توفي سنة ثلاث و عشرين و مائة، ثقة من الثالثة. «التقريب» (١: ٣٥٤)، «الكاشف» (١: ٢٨٧). (٥) أبوه أبو سعيد كيسان المقبري المدني مولى أم شريك، ثقة ثبت من الثانية مات سنة مائة. «التقريب» (٢: ٤٦). الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٥٤ عليه: «أعربوا القرآن و التمسوا غرائبه، و غرائبه فرائضه، فإنّ القرآن أنزل على خمسة وجوه: حلال و حرام و محكم و متشابه و أمثال، فخذوا بالحلال و دعوا الحرام، و اعملوا بالمحكم و آمنوا بالمتشابه، و اعتبروا بالأمثال». فهذه الثلاثة الأخبار تقتضى أن يكون القرآن منزلا على ثلاثة أحرف و على أربعة أحرف و على خمسة أحرف، و قد بينّا فيما سلف أنّ ذلك لا يناقض ما روى من أنّه منزل على سبعة أحرف، و تكلمنا على ذلك بما يوضح الحقّ، و قلنا إنّ ذلك الحلال و الحرام، و ما أتبع يحتمل أن يكون وجه من وجوه السبعة، و أنّ الأظهر أنّه غيرها، لأنّ تلك مخير في القراءة بأيّها شاء القارئ على ما وردت به الروايات التي سنذكرها، و قلنا إنّ الثلاثة الأوجه و الأربعة التي لم تفسّر بهذه الأقسام من الأمر و النهي و غيرهما، يحتمل أن يكون بعض السبعة التي خيّر الناس في القراءة بأيّها شاءوا، و يحتمل أن تكون غيرها. و قد تحتمل أيضا هاتان الروايتان أن يكون معنى قول النبي صلّى الله عليه أنزل القرآن على ثلاثة أحرف و على أربعة



أحرف، أن من الحروف السبعة حرفاً يقرأ على ثلاثة أوجه، وإن حرفاً منها آخر يقرأ على تلك الثلاثة وعلى وجه رابع، أو أن حرفاً منها يقرأ على أربعة أوجه غير الثلاثة الأوجه التي يقرأ حرف آخر من السبعة عليها، ويكون باقي السبعة الأحرف لا يقرأ كل شيء منها إلا على طريقة واحدة، فلا يكون في هذا تعارض ولا تناقض. ويمكن أيضاً أن يكون أراد بهذين الخبرين أن ثلاثة أحرف من تلك السبعة الأحرف يقرأ على وجه ونحو من الاختلاف متقارب، ليس بالمتباين [٢٢٦] الشديد/ وهو حرف زيد والجماعة، والذين أكثرهم كان يألفه و يقرأ به و يعلق بقلبه و ينطلق به لسانه، و أربعة أحرف آخر من السبعة منزلة على تباين الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٥٥ شديد غير متقارب، و عسى أن تكون هي حروف الأربعة النفر الذي أمر رسول الله صلى الله عليه بأن تؤخذ القراءة عنهم و هم أبي بن كعب و عبد الله ابن مسعود و معاذ بن جبل و سالم مولى أبي حذيفة، أو لعل هذه الأربعة الأحرف المتقاربة التي ليست بشديدة التباين هي التي كان يقرأ الناس كثيراً بها و عليها الجمهور و عامة الناس. و لسنا نقف على حقيقة هذا غير أننا قد بيننا أن قوله صلى الله عليه: أنزل القرآن على ثلاثة أحرف و أربعة و خمسة لا تنافي قوله: إنه منزل على سبعة أحرف، و هذا هو الغرض المقصود دون تفصيل أجناس الاختلاف بين الثلاثة و الأربعة و الخمسة و السبعة، و إذا كان ذلك كذلك بطل إكثارهم بذكر هذا الباب و وجب حمل الأمر فيه على ما قلناه. فأما الروايات الواردة عنه صلى الله عليه بأن القرآن منزل على سبعة أحرف فإنها كثيرة متظاهرة مشهورة عند أهل العلم و النقل، و هي أكثر شيء روى عن النبي صلى الله عليه و سلم و كلها مع اختلاف ألفاظها و طرقها متوافية على المعنى، فيجب لذلك وصول العلم بمتضمنها و إن اختلفت ألفاظها و تشعبت طرقها فمنها ما رواه عبيد الله بن عمر «١» عن أبي الحكم «٢» عن أبي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه قال: «أتاني ات من ربي جل و عز فقال: يا محمد

(١) عبيد الله بن عمر بن حفص بن

عاصم بن عمر بن الخطاب المدني الفقيه الثبت عن أبيه و القاسم و سالم، كان من سادات أهل المدينة فضلاً و علماً و عبادة و شرفاً و حفظاً و إتقاناً مات سنة سبع و أربعين و مائة. «الكاشف» (٢: ٢٠٢). (٢) المطلب بن عبد الله المخزومي عن أبي هريرة، روى عنه الأوزاعي، صدوق كثير التدليس و الإرسال، من الرابعة و وثقه أو زرعه و الدار قطنى. «الكنى و الأسماء» (١: ٢٣٩). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٥٦ أقرأ القرآن على حرف، فقلت: يا رب، خفف على أمتي، ثم أتاني آت من ربي فقال: يا محمد أقرأ القرآن على حرفين، فقلت: خفف على أمتي، ثم أتاني فقال: يا محمد أقرأ القرآن على سبعة أحرف، و لك بكل ردة مسألة لك، فقلت: يا رب اغفر لأمتي، ثم قلت: يا رب اغفر لأمتي، و أخرت الثالثة شفاعاً لى يوم القيامة، و الذى نفسى بيده إن إبراهيم عليه السلام ليرغب فى شفاعتي» «١». [٢٢٧] و روى يونس «٢» عن ابن شهاب/ قال: حدثنا عبيد الله بن عبد الله بن عباس «٣» حدثه أن رسول الله صلى الله عليه قال: «أقرأني جبريل عليه السلام على حرف، و لم أزل أستريده و يزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف»، قال ابن شهاب: «بلغني أن تلك السبعة إنما هي في الأمر الذى يكون واحداً لا—يختلف في حلال و لا—حرام» «٤».

(١) حديث أبي رواه البيهقي فى

«السنن الكبرى» بألفاظ قريبة من الألفاظ التي أوردها المصنف رحمه الله، «سنن البيهقي» (٢: ٣٨٣)، و رواه بألفاظ قريبة أيضاً الإمام مسلم فى «صحيحه» (١: ٥٦١)، و أحمد فى «مسنده» (٥: ١٢٧) برقم (٢١٢٠٩). (٢) هو يونس بن عبيد، أحد أئمة البصرة، من العلماء العاملين الأثبات مات سنة تسع و ثلاثين و مائة. «الكاشف» (٣: ٢٦٦). (٣) كذا فى الأصل، و الجادة أن تكون العبارة، حدثنا عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس حدثه أن رسول الله قال .. هـ- و عبيد الله هو ابن عبد الله بن أبي ثور، روى عن ابن عباس، و روى عنه الزهرى و محمد بن جعفر بن الزبير، ثقة، قال الخطيب: لم يرو عن غير ابن عباس و لم يرو عنه غير الزهرى. «الكاشف» (٢: ٢٠٠). (٤) حديث عبد الله عن ابن عباس رواه الإمام مسلم فى «صحيحه» (١: ٥٦١) برقم (٨١٩)، و قد أورده مع زيادة ابن شهاب حول الأحرف، و رواه البيهقي فى «السنن الكبرى» (٢: ٣٨٤)، برقم (٣٧٩٩)، و رواه الإمام أحمد فى «مسنده» (١: ٣١٣). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٥٧ و روى حميد قال: قال أنس: قال أبي بن كعب: إن رسول الله صلى الله عليه قال: «جاءني جبريل و ميكائيل فقعد

جبريل عن يميني و ميكائيل عن يساري، فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده، حتى بلغ سبعة أحرف و كل كاف شاف». و روى سعد عن الحكم عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى «١» عن أبي بن كعب «أن النبي صلى الله عليه كان بأضاه بني غفار فأتاه جبريل فقال: إن الله تعالى يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف، قال: أمتي لا- تطيق ذلك، ثم أتاه فقال: على حرفين، فقال: أمتي لا- تطيق ذلك، ثم أتاه الثالثة فقال: على ثلاثة أحرف، فقال: أمتي لا تطيق ذلك ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك على سبعة أحرف، فأيما حرف قرءوا عليه فقد أصابوا». و روى أنس بن عاصم قال: أخبرني أبو حازم عن أبي سلمة قال: لا أعلمه إلا عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، و المراء في القرآن كفر ثلاث مرات فما عرفتم فاعملوا به و ما جهلتم فردوه إلى عالمه»، و روى أيضا أبو هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «أنزل القرآن على سبعة أحرف عليمًا غفورًا رحيمًا». و روى عقيل بن خالد «٢» عن سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن «٣» عن (١) الأنصاري المدني ثم الكوفي، ثقة

من الثانية، اختلف في سماعه من عمر، مات بوقعة الجمام سنة ست و ثمانين. «التقريب» (١: ٥٨٨). (٢) عقيل بن خالد الحافظ الحجة الأموي الأيلي من موالى عثمان وثقه ابن معين مات بمصر سنة أربع و أربعين و مائة. «تذكرة الحفاظ» (١: ١٦٢). (٣) هو سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، و اسم أبيه عبد الله، و ليس هو سلمة بن أبي سلمة الصحابي. «الكنى و الأسماء» (١: ٣٧٨). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٥٨ أبيه عن ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه قال: «كان الكتاب الأول أنزل من باب واحد، و كان على حرف واحد، فنزل القرآن من سبعة أبواب [٢٢٨] على سبعة أحرف: أمر و نهى و حلال و حرام و محكم و متشابه و أمثال/ فأحلوا حلاله و حرّموا حرامه، و افعلوا ما أمرتم به و انتهوا عما نهيتهم عنه، و اعتبروا بمحكمه و آمنوا بمتشابهه، و قولوا آمنا به كل من عند ربنا». و روى بشر بن سعيد بن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، فأى حرف قرأتهم فقد أصبتم، فلا- تماروا فيه، فإن المراء فيه كفر»، و روى واصل بن حيان «١» عن أبي الهذيل «٢» عن أبي الأحوص عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه قال: «إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كل آية منها ظهر و بطن و لكل حدّ مطلع». و روى عمرو بن أبي قيس «٣» عن عاصم عن زر عن أبي بن كعب قال: لقي رسول الله صلى الله عليه جبريل عليه السلام عند أحجار المرى- أحجار بالمدينة- فقال له: يا جبريل أرسلت إلى أمة أميين منهم الغلام و الجارية و الشيخ و العجوز و الرجل الفارسي لم يعلم كتابا قط، فقال: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف». (١) واصل بن حيان الأحداث الأسدي

الكوفي، ثقة ثبت من السادسة مات سنة عشرين و مائة. «التقريب» (٢: ٣٥٠). (٢) غالب بن الهذيل الأودي الكوفي، صدوق رمى بالرفض، من الخامسة. «التقريب» (٢: ٣). (٣) عمرو بن أبي قيس الرازي الأزرق عن المنهال و ابن المنكدر وثق و له أوهام. «الكاشف» (٢: ٢٩٣). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٥٩ و روى مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القارى أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها، و كان رسول الله صلى الله عليه أقرأها، فكادت أن أعجل عليه ثم أمهلت حتى انصرف، فلما انصرف لبيتته بردائه ثم جئت به إلى رسول الله صلى الله عليه فقلت: يا رسول الله، إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتها، فقال علي عليه السلام: أرسله، فأرسلته، فقال: اقرأ، فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله صلى الله عليه: هكذا أنزلت، ثم قال: اقرأ فقرأت، فقال: «هكذا أنزلت»، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه». و روى عبد الله بن وهب «١» قال أخبرني عمرو بن الحارث «٢» و ابن لهيعة «٣» أن بكيرا «٤» حدثهما: أن عمرو بن العاص قرأ آية من القرآن، فسمع رجلا يقرأها خلاف قراءته، فقال له: من أقرأك؟ فقال: رسول الله صلى الله عليه [٢٢٩] عليه، فذهب إليه فذكر له ذلك و قرأ عليه كلاهما فقال رسول الله صلى الله عليه: «أصبتما إن القرآن أنزل على سبعة أحرف»، قال بكير: فذكر لي أنه (١) عبد الله بن وهب أبو محمد

الفهرى أحد الأعلام روى عن ابن جريج توفي سنة سبع و تسعين و مائة. «الكاشف» (٢: ١٢٦). (٢) عمرو بن الحارث بن يعقوب أبو أمية الأنصاري مولا هم المصري أحد الأعلام روى عنه الليث و مالك و ابن وهب، حجة له غرائب، مات سنة ثمان و أربعين و مائة. «الكاشف» (٢: ٢٨١). (٣) عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري، صدوق من السابعة مات سنة أربع و سبعين و مائة و قد ناف على الثمانين. «التقريب» (١: ٥٢٦). (٤) بكير بن عبد الله الأشج مولى بني مخزوم المدني، نزل مصر، ثقة من الخامسة، مات سنة عشرين و مائة. «التقريب» (١: ١٣٧). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٦٠ قيل لسعيد بن المسيب: ما سبعة أحرف؟ قال: كقولك هلم و تعالى، و أقبل و كل ذلك سواء. و روى عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي بن كعب قال: «كنت في المسجد فدخل رجل فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فقمنا جميعا فدخلنا على رسول الله صلى الله عليه فقلت له: يا رسول الله إن هذا دخل فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر فقرأ غير قراءة صاحبه، فقال لهما النبي صلى الله عليه: اقرأ، فقرأ، فقال: أحسنتما، فلما قال لهما النبي صلى الله عليه الذي قال، كبر علي و لا إذ كنت في الجاهلية، فلما رأى النبي (ما) قد غشيني ضرب على صدرى ففضت عرقا و كأني أنظر إلى الله فرقا، فقال: يا أبي إن ربى أرسل إلى أن أقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أن هوّن على أمّتي، فأرسل إليّ أن أقرأ على سبعة أحرف و لك بكلّ ردة مسألة تسألنيها، قال: قلت: اللهم اغفر لأمتي، و أخرت الثالثة ليوم يحتاج إليّ فيه الخلق حتى إبراهيم الخليل عليه السلام». و في رواية أخرى عن سقير العبدى «١» عن سليمان بن صرد «٢» عن أبي بن كعب قال: «دخلت المسجد فإذا رجل يقرأ قلت له: من أقرأك هذه القراءة، قال: النبي صلى الله عليه، قلت: انطلق إليه، قال: فانطلق، قال: قلت: استقرئ، قال: فاستقرأ، فقال: أحسنت، قال: قلت: أ لم تقرئني

(١) هو سقير العبدى بالسين و يذكر أيضا بالصاد، روى عن سليمان بن صرد و عنه أبو إسحاق السبيعي وثقه ابن حجر و قال: و لم يذكر البخاري و لا ابن أبي حاتم فيه قدحا و ذكره ابن حبان في «الثقات». «تعجيل المنفعة» (١: ١٥٧). (٢) سليمان بن صرد بن الجون الخزاعي أبو مطرف الكوفي، صحابي قتل سنة خمس و ستين. «الكاشف» (١: ٣١٦)، «التقريب» (٢: ٣٨٧). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٦١ كذا و كذا، قال: بلى، قال: و أنت فقد أحسنت، فنكبت يدي هكذا، و قد أحسنت، قال: فضرب رسول الله صلى الله عليه و سلم في صدرى و قال: اللهم أذهب عن أبي الشك، قال: فافرضت عرقا و امتلأ جوفى فرقا، ثم قال صلى الله عليه: يا أبي أتاني ملكان اثنان فقال أحدهما: اقرأ على حرف، فقال الآخر: زده، قال: قلت: زدني، قال: اقرأ على حرفين، فقال الآخر زده، قلت: زدني / قال: اقرأ على ثلاثة أحرف، قال الآخر: زده، قلت: زدني قال: [٢٣٠] اقرأ على أربعة أحرف، قال الآخر: زده، قلت: زدني، قال: اقرأ على خمسة أحرف، قال الآخر: زده، قلت: زدني، قال: اقرأ على ستة أحرف، قال الآخر: زده، قلت: زدني، قال: اقرأ على سبعة أحرف». و روى قتادة عن يحيى بن يعمر «١» عن سليمان بن صرد الخزاعي عن أبي بن كعب، قال: «قرأت آية و قرأ ابن مسعود خلافها فأتينا النبي صلى الله عليه فقلت: أ لم تقرئني آية كذا و كذا؟ قال: بلى، قال ابن مسعود: أ لم تقرئنيها كذا و كذا؟ قال: بلى، كلاهما محسن مجمل، فقلت: كلانا ما أحسن و لا أجمل، فضرب في صدرى و قال: يا أبي إنّي أقرئت القرآن، فقيل لى: على حرف أو حرفين، فقال الملك الذى معى: قل على حرفين، قلت: على حرفين، فقيل: على حرفين أو ثلاثة، فقال الملك الذى معى: على ثلاثة، قلت: على ثلاثة، هكذا حتى بلغ السبعة أحرف ليس منها إلا شاف كاف، إن قلت غفور رحيم، سميع عليم، أو عليم حكيم، عزيز حلیم هو كذلك، ما لم تختم عذابا برحمة أو رحمة بعذاب».

(١) يحيى بن يعمر البصري، نزيل مرو و قاضيه، ثقة فصيح من أوائل من نقط المصحف الشريف مع نصر بن عاصم الليثي، من الثالثة مات قبل المائة و قيل بعدها. «التقريب» (٢: ٣١٩). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٦٢ و قد روى في ذلك أخبار كثيرة يطول تتبعها، و في بعض ما ذكرناه منها ما يدل على ما نقصده من العرض و كشف الشبهة، و أدلّ ما نقول في هذا: إن هذه الأخبار التي ذكرناها أخيرا من مشاجرة عمر لحكم بن هشام و أبي لعبد الله بن مسعود و رجل آخر، و عمرو بن العاص لآخر خالف ما لقنه عن النبي صلى الله عليه و ترافعهم إليه و تخاصمهم

بحضرته و استعظامهم الأمر في ذلك، من أدل الأمر على تشدد القوم في هذا الباب و تصعبهم و تدينهم بقراءة القرآن على ما أقرئوا عليه من اللفظ دون المعنى و العمل و الاجتهاد في القراءة على غلبة الظن فيها، و أنهم كانوا لا يرون وضع الآية و الكلمة منه في غير الموضع الذي وضعت فيه، و أنهم كانوا يحرمون ذلك و يأخذون أنفسهم بترتيبه على ما أنزل و قراءته على ما وقفوا عليه من غير تغيير و لا- تبديل و لا- تقديم و لا تأخير و لا تساهل في القراءة بالمعنى، على كذب من ادعى عليهم [٢٣١] شيئا من ذلك و استجازته/ و أنهم أجازوا تقديم المؤخر و تأخير المقدم و القراءة على المعنى و الاستحسان و غالب الظن و الرأي و الاجتهاد، لأن ما يجوز فيه ذلك عندهم لا يقع فيه هذا التخاصم و التشاجر و الإعظام له، فوجب بذلك نفى ما فرقوا به الصحابة من ذلك و أضافوه إليهم منهم. و كيف يستجيزون ذلك، و قد علموا أن رسول الله صلى الله عليه كان يعرض عليه القرآن في كل مرة و ظهرت الرواية بينهم بذلك، حتى رووا أن رسول الله صلى الله عليه كان يعرض عليه القرآن في كل عام مرة، حتى كان العام الذي توفي فيه يعرض عليه مرتين، قالوا: فكأنهم يرون أن العرضة الأخيرة في قراءة ابن عفان، و كل هذا يدل على إحاطة القوم بعلم ترتيب القرآن على الوجه الذي رتبته رسول الله صلى الله عليه و أنه لا- يجوز أن يذهب عليهم ذلك مع تكرر عرض الرسول له في كل عام، و لا أن يتسمحو الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٦٣ و يتساهلوا في نظمه و ترتيبه على خلاف ما رتبته رسول الله صلى الله عليه و عرضه، و لا- أن تتوافي همم الجميع منهم على ترك ذلك و تسويغ خلاف ترتيب النبي صلى الله عليه، أو ترك الإنكار و التغليظ على من فعل ذلك و أجازته، و لو كان هذا مما قد وقع و فصل و أنكره منكر، لوجب في مستقر العادة ظهور هذا الإنكار و شهرته، و علمنا ضرورة لخلاف من خالف نظم الرسول و ترتيبه و إنكار المنكرين لذلك، و في عدم العلم بذلك و حصول الإجماع بخلافه دليل على سقوط جميع هذه الدعاوى و تكذيبها و سلامة أبي بكر و عمر و عثمان و سائر الصحابة مما قذفوهم به و أضافوه إليهم من التبديل و التغيير و الزيادة و النقصان و التقديم و التأخير و غير ذلك مما رموهم به. ثم رجع بنا الكلام إلى معنى السبعة الأحرف المروية و تفسيرها و وجوب إطلاق القراءة بسائرهما، فنقول أولا: إن جميع ما قدمنا ذكره من الأخبار المتظاهرة عن الرسول/ نص منه على أن القرآن منزل على سبعة أحرف [٢٣٢] و سبعة وجوه من القرآن كلها صواب و حلال مطلق القراءة بها، فلذلك قال جبريل عن الله سبحانه: «بأيها قرأتم فقد أصبتم و أحسنتم»، و قال الرسول صلى الله عليه لعمر و هشام و أبي و عبد الله بن مسعود و عمرو بن العاص و الرجل الذي رافعه إليه: «قد أصبتم و أحسنتم»، ثم أخبرهم أن كل تلك القراءات منزلة من عند الله تعالى، و من جملة السبعة الأحرف التي راجع فيها و سألته التخفيف عن أمته، و أنه استزاد الملك فزاده حتى بلغ سبعة أحرف، فوجب بذلك القطع على تصويب كل قارئ ببعض هذه السبعة الأحرف، و أنها بأسرها من عند الله تعالى، و أن عثمان و أبي و عبد الله بن مسعود لم يختلفوا قط في شيء من هذه الأحرف السبعة، و لا أنكر أحد منهم على صاحبه القراءة ببعضها و الإخبار له و إطلاق الباقي لمن قرأ به، و أن عثمان لم ينتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٦٤ يحرق شيئا من المصاحف لتضمنها شيئا من هذه القراءات، و أنه إنما حرق منها و منع من التمسك به لتضمنها شيئا لم يثبت أنه قرآن، و ما أثبت على خلاف ما أنزل الله، أو لتضمنه الآية و تفسيرها التي يخاف على غير مثبتها توهمه لكون التفسير قرآنا، أو لتضمن تلك المصاحف لقرآن كان أنزل ثم نسخ و منع و حظر رسمه، فلم يعرف ذلك من سمعه أو أثبتته بذكره لنفسه لا ليجعل مصحفه إماما. و قد روى رواية ظاهرة أن عمر رضي الله عنه قال للنبي صلى الله عليه لما نزلت آية الرجم: و الشيخ و الشيخة فارجموها البتة، أثبت بها رسول الله، فقال له: لا أستطيع ذلك لقوله عليه السلام إنه مما نهى عن رسمه، و لو كان مما أمرنا بإثباته لاستطاع أن يثبت و لم يكن لتركه و إجابته عمر بأنه لا يستطيع ذلك وجه. فيجب إذا كان ذلك كله أخذ المصاحف المتضمنة لمثل هذه الأمور [٢٣٣] و تصفية آثارها و المنع من التمسك بها و الانتساح منها إذا كان ذلك من أجلب الأمور لفساد نقل القرآن و إدخال السنة و التخليط فيه، و خلطه بما ليس منه على ما رتبناه و بيناه من قبل. و وجب لذلك أن لا يكون بين عثمان و عبد الله و أبي خلاف في هذه القراءات، و في تسويغ جميعها و إطلاقه و القطع على أنها من عند الله جل ذكره، و أنه لا- يجوز لعثمان و لا- لغيره منع القراءة بشيء من هذه الأحرف و حظره و تخطئه القارئ به و تأثيمه بعد توقيف الرسول على صواب القارئ بكل شيء منها، لأنه لا يسوغ لأحد أن يحرم و

يحظر ما أحله الله جلّ وعزّ ويخطئ من حكم الله بصوابه، و حكم الرسول بأنّه محسن مجمل في قراءته، الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٦٥ و أنّه لا يجوز أبدا أن تتفق الأئمة على حظر ما أحله الله تعالى و تخطئه من أخير الله بصوابه، لأنّ ذلك إجماع على خطأ و هو ممتنع على الأئمة. و أنّه لا يسوغ أيضا لمدّع أن يدّعي أنّ ما أحله الله و أطلقه و حكم بصواب فاعله حلال بشرية أن لا يحزّمه إمام الأئمة و يمنع منه أو بأن لا يجمع المسلمون على خلاف ما حكم الله به، لأنّ الإجماع على ذلك خطأ و إجماع على مخالفته حكم الله سبحانه، و لن يجوز أن يتفق منهم أبدا، و لأنّ ذلك لو ساغ أن يقال في بعض ما حكم الله به لساغ أن يقال مثله في جميع أحكام الله تعالى، و أنّ جميع ما أحله و حرّمه و أوجبه و أباحه و أطلقه إنّما أوجبه و أباحه و حرّمه بشرية أن لا يحكم إمام الأئمة فيه بخلاف حكم الله تعالى، و يرى أنّ مخالفته حكم الله من مصالح الأئمة، و بأن لا يجمع الأئمة على مخالفته حكم الله بذلك الشيء، و يرى أنّ منعه أصوب و أحوط للأئمة من إطلاق مقال لا ينكر سقوط قطع السارق و جلد الزاني و القصاص إذا أدّى ذلك في بعض الأوقات إلى تهارج الأئمة و سفك الدماء و تعطيل جميع الحدود و الأحكام، و أن يسقط أيضا لمثل ذلك في بعض الأحيان فرض الصلاة و الحجّ و الصيام، إذا خيف في تيقنه فرضه على الناس تهارج و فتنه و تعطيل الأحكام و الارتداد و اللّحوق/ بدور الكفر، فإنّ من صار على ذلك أجمع خرق [٢٣٤] الإجماع و فارق الدين، و إن أباه لم يجد فصلا. و إن قال: إنّّه لا يجوز أن تفسد الأئمة أو بعضها بنفيه بعض الأحكام على ما حكم به، و يكون ذلك لطفا في فسادها، قيل له: و كذلك لا يجوز أن يتفق مثل هذا في إطلاق القراءات التي أنزلها الله سبحانه و أحلّها و حكم بصواب القارئ بها. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٦٦ و إن قالوا: بالضرورة يعلم أنّ حكم الله تعالى بوجوب قطع السارق و جلد الزاني و فرض الحجّ و الصلاة دائم مؤبد على الأئمة بغير شرط، قيل لهم: و بمثل هذه الضرورة يعلم أنّ إطلاق رسول الله صلى الله عليه لهذه القراءات و الحكم بصوابها مؤبد، و لا جواب عن ذلك، و قد أشبعنا هذا الكلام فيما سلف بما يغني عن إعادته. و إذا كان ذلك كذلك ثبت صواب جميع هذه الأحرف و القراءات و إطلاقها على التأييد، و أنّ الصحابة لم يكن بينهم خلاف في هذا الباب، و أنّه يجب أن يحمل الأمر في كلّ خلاف روى عنهم في المصاحف و القراءات، خرجوا فيه إلى المنافرة و الإنكار و المنع من القراءة بما اختلفوا فيه، على أنّ ذلك الاختلاف ليس من هذه الأحرف السبعة و القراءات التي أحلّ الله سبحانه جميعها في شيء، و إنّما هو في بعض ما تقدّم ذكره ممّا لم يصحّ و تقوم الحجّة بأنّه قرآن منزل، أو فيما كان نزل و نسخ أو فيما أثبت من تأويل مع تنزيل على وجه التذكرة، أو ممّا أسقطت كتابته و حذف، و هو قرآن ثابت، قد أمر الله سبحانه به و ألزم إثباته و قراءته، و نحو هذا مما يجب إنكاره و منعه و المنافرة فيه، و هذه جملة كافية في هذا الباب، و بالله التوفيق. \*\*\* الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٦٧

## باب القول في تفسير معنى القراءات السبع التي أنزل الله جلّ وعزّ القرآن بها

### إشارة

باب القول في تفسير معنى القراءات السبع التي أنزل الله جلّ وعزّ القرآن بها فإن قال قائل: فما هذه الأحرف السبعة، و ما تأويلها و حسن الاختيار فيها؟ قيل له: هي في الأصل على أربعة أضرب، فثلاثة منها/ مروى تفسيرها [٢٣٥] عن النبي صلى الله عليه و سلّم و بعض التابعين، و الضرب الرابع ثابت عن النبي صلى الله عليه و سلّم و إن لم يكن نصّ في تفسيرها، و قد اختلف الناس في تأويله اختلافا سنذكره فيما بعد إن شاء الله، و نصف ما نختاره و نقيم الدليل على صحته، و حرفان من الأحرف الثلاثة المروى تفسيرها قد ورد تفسيرها عن النبي صلى الله عليه و سلّم من ذلك فهو ما قدّمنا ذكره من قوله صلى الله عليه و سلّم: «إنّ الكتاب الأوّل أنزل من باب واحد، و كان على حرف واحد، و أنزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف: نهى و أمر و حلال و حرام و محكم و متشابه و أمثال، فأحلّوا حلاله و حرّموا حرامه، و أفعّلوا ما أمرتم به و انتهوا عمّا نهيتهم عنه، و اعتبروا بمحكمه و آمنوا بمتشابهه، و قولوا آمنا به



كل من عند ربنا». فهذا نص منه على تفسير هذه السبعة الأحرف بما يمنع ويحظر من زيادة عليها ونقصان منها، أو تفسيرها بغير ما فسّره صلى الله عليه وسلم وبينه، وليست هذه السبعة الأحرف هي الأحرف التي أجاز لعمر و هشام و عبد الله و أبي و عمرو و من رافعه إليه القراءة بجميع ما اختلفوا فيه و صوّبهم عليه، و قال لهم في سائرهم أصبتم و أحسنتم، و هكذا أقرأتكم، لأن القرآن على عصر الرسول و بعده لم الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٦٨ يختلف في أنه لا يجوز التحريم موضع التحليل و المحكم موضع المشابهة و الأمر في مكان التهي، هذا مما لم يختلف قطّ فيه سلف الأمة و لا خلفها، و لا يجوز أن يقع ذلك منها، و إنما اختلفت في وجوه الإعراب و الإمالة و التقديم و التأخير و تغيير الاسم بما ينوب عنه إلى أمثال ذلك من وجوه الأحرف السبعة مما سنشرحه فيما بعد إن شاء الله و كذلك قال ابن شهاب عند ذكره السبعة الأحرف التي رواها: «بلغني أن تلك السبعة الأحرف إنّما [٢٣٦] هي في الأمر الذي يكون واحدا لا يختلف في حلال/ و لا حرام». و إذا كان ذلك كذلك ثبت أن هذه السبعة المفسّرة عن الرسول ليست هي السبعة الأحرف التي يسوغ الاختلاف فيها، و ليس يجب إذا أنزل الله القرآن على سبعة أحرف هي: أمر و نهى و تحليل و تحريم و غير ذلك أن لا ينزله على سبعة أحرف آخر و هي: أوجه و إعراب مختلف و إنّها مختلفة اللفظ متفقة المعنى، و غير ذلك، و أن تكون الأخبار عن أنه أنزل على سبعة أحرف لا يسوغ غيرها، و الاختلاف فيها منافيا للأخبار بأنه منزل على سبعة أحرف آخر ليست من هذه الضروب، يسوغ الاختلاف فيها. و إذا كان ذلك كذلك صح ما قلناه و ثبت أن هذه السبعة الأحرف المفسّرة ليست هي القراءات السبعة المختلفة في تأويلها. فإن قال قائل: الأمر و النهى و التحليل و التحريم لا يسمّى في اللغة حرفا، و إنّما يسمّى كلّ ضرب منه وجها و ضربا من الكلام و كلمة، فكيف استجاز الرسول صلى الله عليه وسلم أن يسمّى الأمر و النهى حرفين؟. يقال له: هذا اعتراض على الرسول و سؤال لازم له إن كان لازما دوننا، فإن كان السائل عن ذلك معترفا بالنبوة فلا سؤال له، و إن كان مبطلا لها لم الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٦٩ يجب أن يكلم في تفسير الأحرف و القراءات، ثم يقال له: قد صحّ بما سنبينه فيما بعد إن شاء الله أن الوجه الذي يقع عليه الفعل و الكلام يسمّى في اللغة حرفا و لذلك قال الله سبحانه: وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فَتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ [الحج: ١١] الآية، و إنّما عني بالحرف - و هو أعلم و أحكم - الوجه الذي تقع العبادة عليه، يقول إنّ منهم من يعبد على النعمة و الرخاء و الغنا و يطمئن إلى ذلك، فإن تغيرت حاله إلى فقر و شدة و غير ذلك؛ ترك عبادة ربه و كفر به، و إذا كان ذلك كذلك، و كان الأمر/ وجها و النهى وجها آخر منه، و كذلك التحليل و التحريم، جاز أن [٢٣٧] يسمّى رسول الله كلّ ضرب من هذه الضروب حرفا، على تأويل أنه وجه من وجوه الكلام، و إذا كان ذلك كذلك سقط السؤال و زالت الشبهة و الاعتراض. و أما الضرب الثاني من الثلاثة التي روى تفسيرها فهو ما قدّمنا ذكره في رواية أبي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «يا أباي إني أقرئت القرآن، فقل لي على حرف أو حرفين؟ فقال الملك الذي معي: على حرفين، فقلت: على حرفين، فقل لي: على حرفين أو ثلاثة؟ فقال الملك الذي معي: على ثلاثة، قلت: على ثلاثة، هكذا حتى بلغت سبعة أحرف، ليس منها إلا شاف كاف، إن قلت: غفور رحيم سميع عليم، أو عليم حكيم عزيز حكيم هو كذلك ما لم تختتم عذابا برحمة أو تختتم رحمة بعذاب». هذا آخر الخبر. و في هذا الخبر أيضا من نصّ الرسول صلى الله عليه وسلم على تفسير هذه الأحرف ما يمنع من التأويل و الاختلاف فيه، و تكليف غير ما قاله الرسول أو تغييره، و هل السبعة الأحرف الأخر أيضا ليست السبعة الأولى التي فسّرها بالأمر و النهى على ما قدمناه، و لا السبعة التي هي وجه من القراءات، و اختلاف الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٧٠ اللفظ و الإعراب و التقديم و التأخير، و إنّما هي سبعة أوجه من أسماء الله تعالى لها سبعة معاني و سبع عبارات مختلفة، و ليس يجب إذا أنزل الله تعالى القرآن على هذه السبعة الأحرف و التي قبلها أن ينزله على سبعة أحرف على السبعين الأولتين، لأنّ ذلك غير متناف و لا متضاد ممتنع. فإن قال قائل: فما تقولون في بقاء حكم هذه السبعة الأحرف الثابتة، و ممّا روى من تفسيرها، و أنه يجوز أن يجعل مكان غفور رحيم و مكان حكيم عليم و مكان عزيز عليم ما لم يختتم عذاب برحمة أو رحمة بعذاب، هل حكم ذلك باق، و هل يجوز أن يكون مكان كلّ اسم لله تعالى من هذه الأسماء غيره مما هو بمعناه أو مخالف لمعناه أم لا؟ [٢٣٨] يقال له: نقول في ذلك/ إن هذه الرواية إذا صحّت و ثبتت؛

وجب أن يحمل الأمر فيها على أن ذلك كان شائعا مطلقا ثم نسخ و منع و أخذ على الناس أن لا يبدلوا أسماء الله تعالى في آية و موضع من المواضع بغيره، مما هو بمعناه أو مخالف لمعناه، لأن ذلك مما قد اتفق المسلمون عليه، و لذلك لم يسغ أن يقال قل أعوذ برب البشر مكان الناس، و قل أعوذ بخالق الناس مكان رب الناس، و تبارك الله أحسن المقدرين أو المخترعين أو المنشئين مكان قوله الخالقين، في أمثال ذلك مما قد اتفق على منعه و حظره، فثبت أن هذا مما كان مطلقا مباحا، و نسخ. و يجوز أن يكون قد شرع في صدر الإسلام أن يجعل مكان الحرف الواحد خلافه مثل مكان عليم قدير، و أن يجعل مكانه مثله مثل مكان غفور رحيم، ثم نسخ ذلك من بعد، فأما أن يجعل مكانه ضده مثل مكان غفور شديد العقاب، فلم يكن ذلك جائزا بالإجماع. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٧١ و قد يجوز أن يقول قائل: إن المباح كان من الأسماء المبدلة التي يسوغ وضع كل شيء منها مكان غيره سبعة من أسماء الله فقط، حتى لا يلزمه ذلك في سائر أسمائه تعالى، و ذلك غير ممتنع، إلا أنه لما اتفق المسلمون على أنه ليس في شيء من أسمائه تعالى الثابت في آية من الآي ما يجوز أن يبدل بغيره علم بذلك نسخ ما تضمنه هذا الخبر من إطلاق هذا الباب و رفعه بعد تحليله، و ليس بمحال أن ينزل الله سبحانه القرآن على وجه ثم ينسخ ذلك الوجه من القراءة بغيره، كما أنه ليس بمحال أن ينزله في الأصل إلا على وجه واحد و ليس بمحال رفع التلاوة نفسها و نسخها بعد إنزالها و إيجاب القراءة لها، و إذا كان ذلك كذلك ثبت ما قدمناه. فأما الوجه الثالث المروي تفسيره عن بعض التابعين، فهو ما قدمنا ذكره عن عمرو بن الحارث و ابن لهيعة روايتان رواهما بكير: أحدهما: أن عمرو بن العاص قرأ آية من القرآن فسمع رجلا يقرأها خلافا/ لقراءته، فقال من أقرأك هذا؟ فقال: رسول الله صلى الله عليه و سلم، فذهب به إليه، [٢٣٩] فذكر له و قرأ عليه كلاهما، فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم: «أصبتما، إن القرآن نزل على سبعة أحرف»، فقال بكير: و ذكر لي أنه قيل لسعيد بن المسيب: ما سبعة أحرف؟ فقال: كقولك هلم و تعال و أقبل، و كل ذلك سواء، و هذا التفسير و إن كان مما لا يلزمنا قوله و القطع على صحته لكونه مذهبا و قولاً لسعيد بن المسيب و لا. سأل بكير عن ذلك سعيدا «١»، و قوله: بلغني أن سعيدا قيل له، و لم يذكر من بلغه ذلك عن سعيد، فإنه يمكن أن يكون صحيحا، و أن يكون الله سبحانه قد كان أباح للقارئ في صدر الإسلام أن

(١) في الأصل و لا. سأل بكير ذلك

عن سعيد و الصواب ما أثبتناه. اهـ. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٧٢ يجعل مكان اسم الشيء المذكور في الآية غيره من أسمائه التي هي بمعنى ذلك الاسم، أو أباح ذلك في سبعة أسماء فقط، إما من أسماء الله تعالى أو من أسماء غيره، أو أباح ذلك في سبع كلمات ليست بأسماء له، معنى كل واحدة منها معنى الأخرى، و أطلق القراءة بأياها شاءوا و خيّرهم في إبدال الاسم و الكلمة بما هو بمعناها في تلك السبع الكلمات أو الأسماء المخصوصة، ثم إنه سبحانه حظر ذلك بعد إباحته و منع على ما بيناه من قبل. و تحتمل هذه الرواية أيضا أن يكون من سعيد بن المسيب تفسير لبعض الحروف السبعة، الشافى حكم القراءة له، فكأنه قال: هذه سبيل السبعة الأحرف أو أكثرها في أنه اختلاف بالإعراب و التقديم و التأخير و الإمالة و تركها، و الجمع و التوحيد لا يفسد معنى و لا يغيره، مثل الصوف المنفوش مكان العهن، و قوله إن كانت إلا زقية واحدة مكان صحيحة، و طعام الفاجر مكان الأثيم، مثل هلم و تعال و أقبل، و كأنه فسّر السبعة بوجه منها، ليبينه بذكره على أنها أو أكثرها جارية مجرى ذلك الوجه، في أنها لا تغير معنى و لا تفسده، و إن كان فيها ما يختلف معناه اختلافا لا يتضاد و يتنافى على ما [٢٤٠] سبينه فيما بعد/ إن شاء الله، فهذا وجه القول في هذا التفسير المروي عن سعيد بن المسيب و ما جرى مجراه مما روى عن غيره. و أما الوجه الرابع من ضروب السبعة الأخر: فهو الضرب الذي صوّب فيه رسول الله صلى الله عليه و سلم القراءة بجميعها، و أنه وافاه عمر و هشام و أبي و عبد الله و عمرو و من خالفه على سائرهما، و هي التي راجع الله تعالى فيها فراده و سهّل على أمته لعلمه بما هم عليه من اختلاف اللغات و استصعاب مفارقة الطبع و العادة في الكلام إلى غيره، و تأويل هذا الضرب من السبعة الأحرف أنه أنزل على سبع قراءات و سبعة أوجه، و قوله أحرف و قراءات و لغات و أوجه الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٧٣ بمعنى واحد، و الدليل على صحة هذا التأويل أن الحروف في اللغة إنما تستعمل في الأصل في أحد شيئين:

أحدهما: طرف الشيء و شفيره و حاشيته، و منه قولهم: حرف الطريق و حرف الوادى و حرف الإجماع و حرف الرغيف، و كذلك قولهم فى حرف الدرهم و الدينار و طرف كل جسم و شفيره و حاشيته و هذا مما لا خلاف فيه، و يستعمل أيضا فى المثال المقطوع من حروف المعجم التى فيها الألف و الباء و التاء و غير ذلك، و تستعمل أيضا فى الكلمة التامة التى هى حروف كثيرة مجتمعة و ذلك ظاهر بينهم معروف فى الاستعمال، و ذلك أنهم يقولون ما سمع عن زيد فى هذا الباب حرف و لا تكلم فيه بحرف و لا به فى هذا العلم من الكلام حرف واحد، و ما ذكر فلان من خبره، و ما سئل عنه حرفا البتة، و قد نغم فلان فى هذه القصّة بحرف سوء. و قد عرف أنهم لا- يعنون بذكر الحرف فى جميع هذا الكلام عنه حرف واحد مقطوع أنه لم يسمع ممن نقل الكلام عنه، حرف واحد مقطوع من ألف أو ياء أو واو، و لأنّ الحرف الواحد لا يصحّ التكلم به فيسمع أو لا يسمع، و كذلك إذا قالوا ما نطق و لا تكلم بحرف واحد، فإنهم إنما يعنون أنه ما تكلم بكلمة و لا أورد نقطة، لأن الحرف الواحد المنقطع / لا يكون قولاً و لا [٢٤١] كلاماً فلا يصحّ أن ينفى التكلم به أو يثبت، و كذلك إذا قيل: ما صنّف فلان و لا تكلم فى هذا العلم بحرف، فليس يعنى بذلك إلّا نفى كلامه فيه، و لا يعنى أنه لم يورد فيه ألفاً أو واوا. و كذلك إذا قالوا: ما تكلم فلان من خبر فلان بحرف، إنما يعنون أنه لم يتكلم بكلمة هى خبر عن بعض أموره، لأنّ الكلّ قد أطبقوا على أنّ الحرف الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٧٤ المقطوع من حروف المعجم ليس بخبر، و لا يصح أن يكون خبراً حتى يقال إنه ما أخبر به الرجل أو أخبر به، و إذا كان ذلك كذلك ثبت أنهم يسمّون الكلمة المجتمعة من حروف كثيرة حرفاً. و يبيّن ذلك أيضاً و يوضّحه أنّ رسول الله صلى الله عليه و سلّم لما أخبر على وجه الترغيب بأنّ للقارئ بكلّ حرف عشر حسنات بين ذلك و فسّره، فقال: «أما إني لا- أقول الم حرف و لكن ألف حرف و لام و ميم حرف» فبيّن أنه أراد بذلك الصّور المقطّعة من حروف المعجم التى هى ا ب ت ث، لثلا يظنّوا أنه أراد بذكره الحروف الكلمة المنظومة التامة من حروف كثيرة و لو [لم] «١» تسمّ الكلمة عندهم حرفاً، لم يكن لهذا التفسير معنى، و كل هذا يوضح عن أن الكلمة تسمّى فى اللغة حرفاً، و كذلك الكلمة قد استعملت عندهم فى أقلّ الكلام و أكثره و استعملت فى القصيدة بأسرها و الخطبة بطولها و الرسالة بتمامها. و قال الشاعر: إنك لو شاهدتنا بالخدمة إذ فرّ صفوان و فرّ عكرمة لم تنطقى باللوم أدنى كلمة يريد أقلّ كلمة و أيسرها لشدة ذلك و صعوبته، و ما قالوا ما يسرهم، قال الشاعر فى كلمة كذا و كذا يريدون بذلك فى قصيدته، لأنهم ربما حكوا عنه كلاماً كثيراً من كلمات فقالوا مع ذلك هذا، قالوا فى كلمته، و ليس يجوز أن يقول فى كلمة واحدة كلمات كثيرة، و ربّما حكوا أنه قال فى كلمة وصف [٢٤٢] حرب طال، أو حـال رجـل شـجاع أو جبـان أو حـكـوا عـنه شـيئاً طويلاً (١) ما بين القوسين ساقط من الأصل،

و لا- تستقيم العبارة إلا به. الانتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٧٥ يقولون: قاله فى كلمته، فعلم أنهم يعنون بالكلمة القصيدة، و شهرة هذا عنهم يغنى عن الاحتجاج له، و إن كان ما ذكرناه يزيل ريب من علم له بجوامع كلام القوم، و كذلك إذا قالوا: قال المترسل أو الخطيب فى كلمته كذا و كذا، إنما يعنون به الخطبة و الرسالة. و إذا كان ذلك كذلك و ثبت أن النبى صلى الله عليه و سلّم لم يرد بقوله: أنزل القرآن على سبعة أحرف، حروف المعجم المصوّرة على المثل الذى يكون منها ألف و باء و تاء، لأنّ ذلك لا معنى له، لأنّه منزل إذا على التسعة و العشرين، و لأنّ كلّ مثال منها حرف على الحقيقة إلّا لام الألف لأنها مؤلّفة من حرفين و أدخلت الألف فى اللام، فصارت صورتها صورة لا. و إذا كان ذلك كذلك و كان القرآن منزلاً بسائر حروف المعجم، فما معنى حمل الخبر على أنه سبعة أحرف منها، هذا ليس من كلام أهل العلم و التحصيل بسبيل، و لا يجوز أن يكون المراد بذلك أنه أنزل على سبع كلمات فقط، لأنّ الكلام المنزل أكثر من سبع كلمات و سبع بشىء كثير، فما معنى تأويل الخبر على أنه منزل على سبع كلمات، هذا أيضاً مما لا- محصول له و لا- تعلّق لأحد فيه. فثبت بذلك أنّ الأ-حرف السبعة التى ذكرت إنما هى سبع لغات و سبعة أوجه و سبع قراءات مختلفات، و الوجه و الطريقة التى يكون الكلام و غيره أيضاً عليها يسمّى فى اللغة حرفاً، قال الله تعالى: وَ مِنَ النَّاسِ مَن يَعْْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَ إِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ [الحج: ١١]، و لم يرد تعالى بذكره الحرف فى هذه العبارة الحرف

من حروف المعجم ولا- أراد الكلمة، وإنما أراد و هو سبحانه أعلم الوجه و الطريقة التي تقع عليها العبادة، و أن منهم من يعبد الله على الخير يصيبه و النماء في ماله، و إكمال الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٧٦ صحته و وفور نعمه، و منهم من يعبد على الشدة و البأساء و الرجاء، و كيف تصرف به الأحوال، لأنه عنده أهل لأن يعبد مع التفضل و الامتحان و على الخيرات و الإنعام. [٢٤٣] و قد قيل: / إن معنى قوله تعالى: يَعْْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ أَى عَلَى شَكٍّ و غير استبصار و طمأنينة، و جعل الحرف مثلاً لقله الطمأنينة، كما يقال فلان على شفا جرف، إذا كان غير متمكن فى الأمر، قال أبو عبيد: و كل شاكٍّ فى شىء فهو على حرف. و قيل: إن الآية نزلت فى أعاريب من بنى أسد أسلموا على يد النبى صلى الله عليه و سلم، فكانوا إذا سلمت مواشيهم و أعطوا من الصدقة استقاموا على الإسلام، و إذا لم يعطوا و هلك مواشيهم ارتدوا عن الإسلام، و هو العبادة لله سبحانه أيضاً عبادة له على وجه و طريقة هى الشك و عدم اليقين، و مخالفة لعبادته باليقين، و الصبر على البأساء و الضراء، فلا معنى لقول من زعموا أن الوجه لا يسمى حرفاً. و إذا كان ذلك كذلك ثبت أن الوجه و الطريقة التي لا يقع الشىء عليها تسمى فى اللغة حرفاً، فوجب لذلك أن يكون قوله سبعة أحرف أنه أنزل على سبعة أوجه و سبع لغات و سبع قراءات مختلفة، و الاختلاف فيها إما أن يكون فى تبينها و صورتها، أو فى معناها بحركة أو إمالة أو وجه من وجوه الإعراب بغير معناها، و إن كانت الصورة فى الكتابه بعينها غير مختلفة على ما سنبينه من بعد إن شاء الله. و مما يدل على صحة هذا التأويل قول الناس إن هذه الكلمة مقروءة فى حرف أبى بكر أو فى حرف عبد الله بغير هذا، و فى حرف زيد و الجماعة الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٧٧ بخلاف حرف عبد الله و أبى، و إنما يعنون بذكر حرف كل واحد منهم قراءته و اللغة التي يختارها، و القراءة التي اجتباها و أثرها على غيرها. و إنما سميت القراءة حرفاً، و إن كانت كلاماً كثيراً، لأن منها حرفاً غير نظمه أو كسر و قلب إلى غيره أو أميل أو زيد أو نقص أو قلب نحو قيوم، إذا قلبت فليل قيام، و قد جعلت الواو من قيوم ألفاً، فينسب القراء وواو الكلمة الثابتة إلى الحرف المغير المختلف الحكم من القراءتين، و مما يدل أيضاً على صحة ما قلناه و يزيده وضوحاً أن الناس اختلفوا فى تأويل ما روى فى ذلك على وجوه: فقال قوم / السبعة الأحرف: حلال و حرام و أمر و نهى و موعظة و قصص [٢٤٤] و أدب، و قال قوم: محكم و متشابه و قصص، و قال آخرون: تأويل الأحرف أنها سبعة أنواع من الكلام، خبر و استخبار و أمر و نهى و تمن و تشبيه و جحد. و قال قوم: معنى الأحرف أنها سبعة أسماء مترادف على الشىء الواحد يكون معناها واحداً، و اختلفت صورها مثل قولك أقبل و هلم و تعال و جىء و اقصد و تقدّم و ادن و اقرب، و ما جرى مجرى ذلك، و قال آخرون: معنى الأحرف أنها أسماء و صفات لله تعالى، مثل عليم حكيم و سميع عليم و بصير و عزيز حكيم، و أمثال ذلك. و قال قوم: الأحرف المذكورة فى الخبر: وعد و وعيد و حلال و حرام و مواعظ و أمثال و احتجاج، و قال آخرون: معناها حلال و حرام و أمر و نهى و خبر ما كان قبل و خبر ما هو كائن بعد و أمثال، و قال آخرون: معناها سبع قراءات بلغات سبع فى حرف واحد، إمّا بتغيير إعراب سبع جهات أو فى حرف للسبع لغات بغير تغيير إعراب بل بصور مختلفة أو زيادة أو نقصان. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٧٨ ثم اختلفوا فى تأويل الخبر من وجه آخر، فزعم قوم أن كل كلمة تختلف القراءة بها فإنها مقروءة منزلة على سبعة أوجه و إلا بطل معنى الحديث. قالوا: و لكننا نعرف بعض هذه الأوجه فى الكلمة المختلفة القراءة لظهور نقله و مجىء الخبر به، و لا يعرف بعضها؛ لأن الخبر لم يأتنا بذلك، و قال منهم قائلون: ليس بموجب ظاهر الحديث أكثر من أن يوجد فى القرآن كلمة أو كلمتان تقرأ على سبعة أوجه، فإذا حصل ذلك تم معنى الحديث، و أننا لا نعرف قدر ما فيه مما أنزل على سبعة أحرف على التحقيق، غير أننا نعرف أن ذلك شىء كثير لاختلاف القراءة فى مواضع كثيرة، و لو لم توجد فيه إلا كلمة تقرأ ليقراً على سبعة أوجه فهى أوفت الحديث معناه. و الذى نخاره أن معنى ذلك: أنه وجه و طريقة يقرأ عليها جميع القرآن [٢٤٥] أو معظمه أو قريباً من / معظمه، و هذا التأويل هو المراد بقول الناس: حرف عثمان و الجماعة يخالف حرف عبد الله بن مسعود، و حرف أبى غير حرف زيد، و فلان يقرأ بحرف عاصم دون حمزة، يعنى بذلك وجهها و طريقة من القراءة يقرأ معظم القرآن عليها. و من البعيد أن يكون ذلك منصوباً إلى كلمة منه أو اثنتين فقط تقرأ على سبعة أوجه، لأن قوله: أنزل القرآن على سبعة أحرف، عبارة لا تستعمل فى العادة إلا فى جميع القرآن أو معظمه، يدل على ذلك أن الناس إذا اختلفوا فى بيت من قصيدة أو

كلمة أو رسالة أو مسألة أو كلمة من كتاب مصنف، لم يجر في العادة أن يقال: هذه القصيدة أو الخطبة أو الرسالة تشد و تروى على وجهين أو وجوه، وإنما يجب أن يقال: إن الكلمة الفلانية من الخطبة أو البيت الفلاني من القصيدة تشد و تروى على وجوه، وكذلك الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٧٩ لا يقال: هذا الكتاب مروى على وجهين و نسختين لاختلاف وقع في كلمة فيه، وإنما يقال هذه المسألة فيه و الكلمة تروى على وجهين، فوجب بذلك أن تكون العادة في هذا الاستعمال على ما وصفناه. و قد زعم قوم أن معنى قول النبي صلى الله عليه و سلم: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، أنه منزل على سبع لغات مختلفات، و هذا أيضا باطل إن لم يرد باللغات الوجوه المختلفة التي يتكلم بجميعها و تستعمل في اللغة الواحدة، و الدليل على فساد ذلك علمنا بأن لغة عمر بن الخطاب و هشام بن حكيم و أبي بن كعب و عبد الله بن مسعود و زيد بن ثابت كلها لغة واحدة و إنها ليست لغات متغايرة، و هم مع ذلك قد تنافروا و تناكروا القراءة و خرجوا إلى ما قدمنا ذكره، و لو كانوا أيضا يتكلمون بلغات مختلفة لم يكن ما بينهما من الاختلاف مع كونها لغة العرب و لسانها، يوجب خروجهم إلى ما خرجوا إليه، لأنه لم يكن في تلك اللغات مستشنع و لا مستضعف مردول/ يجب [٢٤٦] إنكاره و رده. فوجب بذلك أن يكون ذلك الاختلاف في حروف و وجوه من القراءات أنزل القرآن عليها، و إن كانت كلها لغة قريش و من جاورهم و قارئهم، فوجب أن يكون التأويل ما نذهب إليه، و متى أقمنا الدليل على بطلان جميع هذه التأويلات صح ما قلناه من أن المعنى في الأحرف أنها أوجه و قراءات و لغات مختلفة بالذي نذكره فيما بعد إن شاء الله. و الذي يبين فساد جميع هذه التأويلات توقيف رسول الله صلى الله عليه و سلم على إباحة القراءة بجميع الأحرف السبعة و إطلاقه لذلك و إخباره بأنه كذلك أنزل، و قوله في غير خبر: «افقروا كيف شئتم و اقرءوا منه ما تيسر» و إذا كان ذلك كذلك بطل قول من زعم أن معنى الأحرف أنه حلال و حرام و وعد و وعيد الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٨٠ و مواعظ و أمثال و جحود و تشبيه و خبر ما قبل و خبر ما بعد، و أنها أسماء الله تعالى و صفات أو أنها أسماء سبعة مترادف على شيء واحد بمعنى واحد و غير ذلك مما حكيناه، لأنه لو كان الأمر على ما ذكره لكان القارئ لكتاب الله تعالى مخيرا في أن يجعل مكان الأمر نهيا، و مكان الخبر استخبارا، و مكان الوعد وعيدا، و مكان التمني تشبيها، و موضع التشبيه جحودا، و موضع الجحود مثالا، و أن يجعل مكان عزيز حكيم سميع عليم، و أن يجعل موضع قدیر جواد كريم، و أن يجعل مكان نزل به الروح الأمين هبط به، و مكان إني ذاهب إلى ربي إني منصرف إلى ربي، و موضع قوله تعالى: وَجَاءَ رَبُّكَ أَقْبَلَ رَبِّكَ. و لما أجمع المسلمون على فساد ذلك أجمع، و حظره و تحريمه و أنه لا يحل و لا يسوغ إبدال الوعد بالوعد و الجحد بالمثل و الخبر بالاستخبار و الذهاب بالانصراف، و أن الواجب قراءة كل شيء من ذلك على ما هو مكتوب مرسوم بغير تغيير و لا تبديل، سقطت هذه التأويلات سقوطا ظاهرا. و مما يوضح فساد ذلك أيضا ما روى عن النبي صلى الله عليه و سلم من أن جبريل أقرأه [٢٤٧] القرآن بحرف ثم استزاده فزاده فقال صلى الله عليه و سلم: «ما زلت أستريد جبريل و يزيدني حتى أقرأني بسبعة أحرف»، و قد علم أنه لا يستزيد مكان الأمر نهيا و موضع الوعد وعيدا، و مكان الخبر استخبارا و أمثال ذلك مما قالوه، و لا خلاف بين الأمة في إحالة هذه الاستزادة على الرسول، و إذا كان ذلك كذلك بطلت هذه التأويلات بطلانا بيّنا. و مما يدل على فساد تأويل قول من قال: معنى الأحرف، عليم حكيم و سميع بصير أن هذا في القرآن أكثر من سبعين اسما و صفة و كل أسماء الله الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٨١ سبحانه و صفاته الذاتية و الفعلية أسماء و صفات، و قد جاء الأثر: «إن لله تعالى تسعة و تسعين اسما من أحصاها دخل الجنة»، و ذلك لا يدل على أنه ليس له أكثر من هذه الأسماء، و لكن يقتضي ظاهر الخبر أن من أحصى تلك التسعة و التسعين اسما على وجه التعظيم لله تعالى دخل الجنة، و إن كان له أسماء أخر، فكيف يقال إن هذه الأسماء و الصفات سبعة فقط. و على أننا قد بينا أن القراءة بالأحرف كلها مباحة مطلقه، فلو كان معناها أنها أسماء الله و صفاته لحل و ساغ أن يقرأ القارئ مكان: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الشكر لله رب العالمين، و موضع: قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ، قل أعوذ بخالق الناس، و موضع: الْخَلْقُ الْعَلِيمُ، هو الرزاق العليم، و مكان: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، قل هو الخالق الفرد، فلما أجمع المسلمون على تضليل من صنع ذلك في قراءته و تأثيمه إذا كان قاصدا إلى ذلك غير غلط و لا ناس و لا ساه، فسد التأويل فسادا بيّنا لأن ذلك لو كان كما قالوه لم يجب حفظ



القرآن على وجهه، و لم يكن على الناس كلفة في حفظه و درسه و ترتيبه، و إذا جاز أن يجعلوا موضع الربّ الإله، و مكان الخلق الرزاق و موضع العزيز المنيع و مكان العليم الحكيم، هذا ممّا لا يصير إليه أحد من المسلمين فبان بذلك فساد ما ذهبوا إليه، و قد ثبت أنه لا- يجوز إن كان ذلك مباحا في سبعة أسماء فقط من أسماء الله تعالى ثم نسخ، فأما أن يكون تأويل السبعة الأحرف التي اختصت الصحابة فيها فلا. و أما من قال إن/ معنى الأحرف السبعة أنّها: أمر و نهى و خبر و استخبار [٢٤٨] و تمن و أمثال، فقد بينا فساد ذلك حيث قلنا إن القارئ ليس بمخير في أن يجعل كلّ ضرب من هذه الضروب مكان غيره، و قد استدللّ على فساد ذلك بما ليس بالقوى، فقليل: و يدل على فساد ذلك أيضا أن أهل العربية قد الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٨٢ أدخلوا بعض هذه الأقسام في بعض، فقالوا الكلام خمسة أنواع، و قالوا أكثر من ذلك شيء كثير، ثم حصروا ذلك بأن قالوا: خبر و استخبار و أمر و نهى، و دعاء دخل في الأمر نحو قولك: اللهم افعل بى كذا و كذا، و جحد دخل في الخبر نحو قولك: ما قام زيد، و كذلك القسم خبر، و الإعراب داخل في الأمر، و التمنى داخل في الطلب، فمنهم من يقول الذى يحيط بجميع ضروب الكلام خبر و استخبار و أمر و نهى، و إذا كان ذلك كذلك بطل قولهم إن السبعة الأحرف هى هذه الأقسام، لأنّها أربعة على التحقيق بدل السبعة، فبان فساد ما قالوه من أنّه لا معنى للسبعة الأحرف المذكورة إلا هذا. و لكن يمكن أن تكون هذه سبعة أحرف أنزلت على ما فسّره الرسول صلى الله عليه و سلم، و هى غير السبعة التى صوّب المختلفين فيها من الأوجه و القراءات، فحصر أوجه السبعة بأربعة أوجه لا- يدلّ على فساد هذا التأويل. و أما ما يدل على فساد قول من زعم أن معنى الأحرف السبعة أنّها أسماء مترادفة على شيء واحد، إن ذلك لو كان كذلك لوجب أن يكون القرآن منزلا على أكثر من سبعة أحرف و على أقل منها أيضا، لأنّ من الأشياء التى ذكرها الله تعالى أكثر من سبعة أسماء فى اللغة، و منه ما له أقل من سبعة أسماء، و منه ما لا اسم له إلا واحدا، فبطل ما قالوه. فإن قيل: أراد بذلك أن الأسماء التى ذكرها الله تعالى و أودع اسمها كتابه ما ذكره لسبعة أسماء من أسمائه فقط و إن كان له أكثر من تلك الأسماء، قيل لهم: هذا فاسد لأننا لا نعرف فى شيء مما ذكره الله تعالى [٢٤٩] مما له سبعة أسماء ذكره الله تعالى بها فى موضع واحد/ أو فى مواضع متفرقة، و إن كان ذلك كذلك سقط ما قالوه. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٨٣ و يدلّ على فساد هذا التأويل أيضا أن قارئاً لو قرأ مكان و جاء ربّك، و وافى ربّك، و قرأ: (إنى ماض إلى ربى) مكان، (إنى ذاهب إلى ربى) [الصفات: ٩٩] و لو قرأ: (جئوا إلى كلمة سواء بيننا و بينكم) أو: (وافوا إلى كلمة سواء بيننا و بينكم) مكان قول الله تعالى: تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ [آل عمران: ٦٤] لم يسغ ذلك و لم يحلّ بإجماع المسلمين، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما قالوه من كل وجه، و لسنا ننكر مع ما أفسدنا به قولهم أن يكون من الحروف السبعة التى أنزل بها القرآن هذا الوجه بأن يكون الله تعالى ذكر شيئا أو أشياء من كتابه باسمين مختلفين و لفظين متغايرين أو أسماء متغايرة مختلفة الصور، و يكون هذا الباب حرفاً ممّا أنزل و طريقة و قراءة معروفة، و لكنّها تكون مع ذلك بعض السبعة الأحرف، و لا يكون معنى جميع السبعة الأحرف هذا الوجه. و قد روى أن عبد الله قرأ كالصوف المنفوش مكان العهن المنفوش، و قرأ: (إن كانت إلا زعقة «١» واحدة) مكان: صَيِّحَةً وَاحِدَةً [يس: ٢٩]، و قرأ بعضهم: (إن شجرة الزقوم طعام الفاجر) مكان: طَعَامُ الْأَثِيمِ [الدخان: ٤٤]، فيكون هذا الاختلاف فى الأسماء التى معناها واحد وجهها ممّا أنزل الله تعالى و سمّاه الرسول حرفاً، و جعله بعض السبعة الأوجه التى أنزل الكتاب بها، و إنّما ننكر أن يكون هذا الضرب فقط هو معنى جميع الوجوه و الأحرف التى أنزلت على ما قاله أصحاب هذا التأويل، فهذا هو الفصل بيننا و بينهم فى تنزيل هذا الوجه و مرتبته، فدلّ ما ذكرناه على أن المراد بذكر الأحرف السبعة المطلقة للاختلاف إنّما هو أوجه (\*\*\*١).

جاء فى المخطوط فوق هذه الكلمة بخط الناسخ: زقية. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٨٤

### فصل القول فى تفسير اللغات و الأوجه و القراءات السبعة التى قلنا إنها المعنى بقوله: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»

فصل القول فى تفسير اللغات و الأوجه و القراءات السبعة التى قلنا إنها المعنى بقوله: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» فإن قالوا: قد

أوضحتم أن معنى الأحرف أنها أوجه و لغات و قراءات [٢٥٠] سبعة و أفسدتم ما عدا/ هذا التأويل، فخبرونا ما تلك الأوجه و اللغات؟ قيل لهم: أول ما نقول في جواب ما سألتهم عنه أنه إذا صح ما قلناه أن معنى هذه الأحرف أنها أوجه و لغات و قراءات متغيرة، و لم يد لنا نص الرسول على أعيانها بأسرها و أجناس اختلافها و طرق اللغات فيها، و لم تتفق الأئمة على ذلك فيما علمنا في عصر من الأعصار اتفاقا بلغنا، و قامت الحجة به علينا، و لم ينتشر تفسير ذلك عن السلف و لا عن إمام في هذا الباب، ظهر قوله و علم تسليم الأئمة له صحة ما قاله و فسره، و ثبت أنه ليس في كتاب الله سبحانه حرف أو كلمة أو آية قرئت على سبعة أوجه فينصرف الخبر إليها، و جب أن نقول في الجملة: إن القرآن منزل على سبعة أوجه من اللغات و الإعراب و تغيير الأسماء و الصور، و إن ذلك متفرق في كتاب الله تعالى، ليس بموجود في حرف واحد و كلمة واحدة أو سورة واحدة تقطع على إجماع ذلك فيها، و إن لم يعرف أعيان تلك القراءات و الأوجه و اللغات، و تحيط بحقيقة أجناس تلك الضروب من الاختلاف، غير أننا نعلم أنها سبعة أوجه موجودة في كتاب الله تعالى كما أخبر الرسول، و لم يثبت لنا توقيف الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٨٥ عنه تقوم به الحجة علينا في تغيير تلك الضروب من اللغات و القراءات فيخبر بتعيينه و يقطع على ذلك من أمره. و إذا كان ذلك كذلك؛ و جب أن يكون اعتقاد هذه الجملة في معنى الأحرف السبعة من غير تفصيل و تعيين مقنعا كافيا، فسقط عنا بذلك تكلف تفسير هذه اللغات و الأوجه السبعة، و هذا أبين في صحة الاعتماد على هذا الجواب و مع هذا فإننا لا ننكر أن يكون الرسول صلى الله عليه و سلم قد بين للصحابه أو للعلماء منهم و حملة القرآن و العلم عنه عدد تلك اللغات و القراءات السبعة بأعيانها، و وقفهم على عددها و أجناسها، و على كل شيء منها أو الفرق بينه و بين غيره، و على موضعه الذي أنزل فيه دون غيره، و أوضح لهم ذلك إيضاحا قامت به الحجة على من ألقاه إليه، ثم لم ينقل ذلك إلينا نقلا تقوم به الحجة، إذ كان معرفه تلك اللغات و الأوجه و تفصيلها و تنزيلها ليس / من [٢٥١] فرائض ديننا، و كأن من قرأ بوجه منها أو بما تيسر من ذلك أجزاء و كفاه عن غيره، فيكون العلم بعدد تلك الأجناس و تفصيل ذلك الاختلاف من فرائض من قامت الحجة به عليه، و إن لم يكن ذلك من فرائضنا، إذا لم يكن شاذا لها نادرا تقوم به الحجة علينا و ينقطع عند سماعه عذرنا. فبان أيضا أن عدم علمنا و قطعنا على أعيان تلك القراءات السبعة و تفصيل اختلافها و أجناسها، لا يدل على أنه لا بد أن تكون هذه حال الصحابة، بل يمكن أن يكون حالهم في ذلك حالنا إذا لم يوقفوا على أجناس الاختلاف، و يمكن أن يكون قد بين ذلك لهم، فهذا ما يجب ضبطه في هذا الباب. و مع ذلك قد يمكن أن يقال إن السبعة الأحرف و اللغات التي نزل بها القرآن محصورة معروفه بما يقرب أن يكون هو المراد بالخبر و لا يبعد، و أن من هذه الأوجه الاختلاف في القراءة بالتقديم و التأخير نحو قوله: و جاءت الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٨٦ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ [ق: ١٩]، و قد قرئ: (و جاءت سكرة الحق بالموت) «١»، و هذا اختلاف في التقديم و التأخير. و الوجه الثاني: أن يكون الاختلاف في القراءتين في الزيادة و النقصان مثل قوله تعالى: (و ما عملت أيديهم) و مَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ [يس: ٣٥] بزيادة هاء، و قوله تعالى في موضع: فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ [الحديد: ٢٤]، و قوله في موضع آخر: فَإِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ [إبراهيم: ٨] بنقصان هو، و قرأ بعضهم: (يا مال) موضع: يَا مَالِكُ [الزخرف: ٧٧] بنقصان الكاف، و منه أيضا قوله تعالى: عِظَامًا نَخْرَةً [النازعات: ١١] و (ناخرة) و سِترَاجًا و (سرجا) و نحو ذلك، و روى أن بعض المتقدمين قرأ مع قوله: إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا [طه: ١٥] قرأ: (أكاد أخفيها من نفسي فكيف أظهركم عليها)، و قرأ بعضهم أيضا بعد قوله: إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَ تِسْعُونَ نَعْجَةً [ص: ٢٣]، و زاد فقرا: (تسع و تسعون نعجة أنثى)، و هذا اختلاف لم يثبت و هو اختلاف القراءة بالزيادة و النقصان، و يقول إن الرسول أقرأ بالتقديم تارة [٢٥٢] و بالتأخير أخرى، و بالزيادة تارة و بالنقصان أخرى، و وقف على ذلك إذا ثبت هذا الباب في الاختلاف و أنه مروي عن الرسول عليه السلام. و الوجه الثالث: أن يكون الاختلاف في القراءة اختلافا يزيد صورة اللفظ و معناه، و ذلك مثل قوله تعالى: (و طلع منضود) مكان قوله: وَ طَلَحٍ مُنْضُودٍ [الواقعة: ٢٩]، و نقول أيضا: إن هذا إذا ثبت فقد أقرأ بهما الرسول عليه السلام، و أنزل عليه كذلك، و قد روى عن بعض السلف أنه قال: معنى الطلع و الطلح واحد، و أنهما اسمان لشيء واحد، فإن كان ذلك كذلك فهما (١) ليست هذه القراءات

مما تناقله العلماء بالتواتر وإنما هي نقل آحاد عن أصحابها. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٨٧ بمنزلة العهن و الصوف والأ-ثيم و الفاجر، فيكون مما تختلف صورته في النطق و لا يختلف معناه. و قال الجمهور من الناس غير هذا، فزعم بعض أهل التفسير أن الطلح هو زينة أهل الجنة، و أنه ليس من الطلع في شيء، و قال كثير منهم إن الطلح هو الموز، و قال آخرون إن الطلح هو الشجر العظام الذي يظل و يعرّش، و إن قريشا و أهل مكة كان يعجبهم طلحات وجّ - و هو واد بالطائف - لعظمها و حسننها، فأخبروا عن وجه الترغيب في الجنة طلحا منضودا يراد به متراحم كثير، قالوا إن العرب تسمى الرجل طلحة، على وجه التشبيه له بالشجرة العظيمة المستحسنة، و إذا كان ذلك كذلك ثبت أن الطلع و الطلح إذا قرئ به كان مما تختلف صورته و معناه. و الوجه الرابع: أن يكون الاختلاف في القراءتين اختلافا في حروف الكلمة بما يغير من معناها و لفظها من السماع و لا- يغير صورتها في الكتاب، نحو قوله تعالى: وَ أَنْظِرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِئُهَا [البقرة: ٢٥٩] (نشئها) بالإعجام، و الانتشار الإتيان و الزيادة، و الإنشاء الإنشاء و الإحياء بعد الممات، و قد أنزل القرآن كذلك، لأنها منشأة مبدعة و منشور و محياة بعد الممات فأريد إيداع المعنيين في القراءتين. و الوجه الخامس: أن يكون الاختلاف بين القراءتين اختلافا في بناء الكلمة و صورتها بما لا- يزيلها في الكتاب و لا يغير معناها، نحو قوله تعالى: وَ هَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ [سبأ: ١٧]، و (هل يجازى إلا- الكفور)، و صورة ذلك [٢٥٣] في الكتاب واحدة، و قوله تعالى: وَ يَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ [النساء: ٣٧] بالضمة، و (بالخل) بالفتح، و (ميسرة) و مَيْسِرَةٌ بالنصب و الضم، و يَعْكُفُونَ [الأعراف: ١٣٨] و (يعكفون) بالرفع و الكسر، و الصورة واحدة الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٨٨ و أمثال ذلك، و منه أيضا قوله: وَ قَوْمِهَا [البقرة: ٦١] أو (ثومها)، و أمثال ذلك كثير. و الوجه السادس: أن يكون الاختلاف بين القراءتين بما يغير صورتها و لا يغير معناها، نحو قوله: كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ [القارعة: ٥]، و (كالصوف المنفوش)، و (إن كانت) إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً [يس: ٢٩]، و (إن هي إلا زعقة واحدة)، و (إن شجرة الزقوم (٤٣) طعأم الأثيم [الدخان: ٤٣-٤٤] و (طعام الفاجر)، و منه قوله: وَ قَوْمِهَا و (ثومها)، و أمثال هذا مما لا- تختلف به صور الأسماء و حروفها، و إن لم يختلف معناها، و هذا مما أنزله الله تعالى، لأنّ في العرب من يثقل عليه مفارقة طبعه و نمط كلامه، و أن يقول صوف مكان عهن و زعقة مكان صيحة، فأنزل القراءتين و أطلقهما رخصة و تخفيفا عن عباده مع حصول السلامة و الاستقامة و إرادة الرخصة لهم و تخليهم و طباعهم و عاداتهم و سجية أنفسهم في الكلام. و الوجه السابع: أن يكون الاختلاف بين القراءتين للاختلاف في الإعراب للكلمة و حركات بنائها، بما يغير معناها و لا يزيلها عن صورتها في الكتاب، نحو قوله تعالى: رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا [سبأ: ١٩]، على طريق الخبر، و رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا، و (ربنا بعد بين أسفارنا)، و (ربنا بعد بين أسفارنا) بفتح العين و كسرهما، و قوله: وَ أَدَّكَرْ بَعْدَ أُمَّةٍ [يوسف: ٤٥] و (بعد أمه)، و معنى أُمَّة حين، و أمه معناها النسيان، و ذلك صحيح لأنه أذكر بعد حين، و بعد أن نسي أيضا، فضم الله تعالى المعنيين في القراءتين، و قوله تعالى: رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا بكسر العين، معناه: الطلب و المسألة من أهل سبأ أن يفرقهم الله و يباعد بين أسفارهم، و قد كانوا سألوا ذلك، و منه أيضا: يَعْكُفُونَ [الأعراف: ١٣٨] و (يعكفون) بالضّم و الكسر، و الصورة في الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٨٩ الكتاب واحدة، فحكى سبحانه السؤال و الطلب عنهم في قوله: بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا للإخبار عنهم بأنهم قد بوعد بين أسفارهم، و قد كان من أهل سبأ أمران/ لأنهم سألوا الله سبحانه أن يفرقهم و يباعد بين أسفارهم فحكى ذلك [٢٥٤] عنهم، فلما فعل ذلك بهم و أجابهم إلى مسألتهم، أخبروا عن أنفسهم بأن الله أجابهم و باعد بين أسفارهم، فحكى الله تعالى ذلك عنهم. و كذلك قوله: لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ [الإسراء: ١٠٢]، لأنّ فرعون قال لموسى: إِنَّ مَا أُتِيَ بِهِ السَّحَرُ وَ التَّخِيلُ، فقال موسى مخبرا عن نفسه: إِنِّي مَا أُتِيَ إِلَّا- بآيات و بصائر، و قال أيضا لفرعون مرة أخرى: لقد علمت أنت أيضا أن ما جئت به بصائر و آيات ليست بسحر، فحكى الله تعالى الأمرين جميعا، و هما صحيحان يأتیان غير متضادين و لا متنافيين، و كذلك كل ما ورد من هذا الضرب. فهذا الذي ذكرناه و الله أعلم هو تفسير السبعة الأحرف دون جميع ما قدّمنا ذكره، و قد أخبرنا فيما سلف أنّه لا يجب علينا الإخبار عن عدد اللغات و الأوجه السبعة، و ذكر أجناس الاختلاف بينها و ضروبه إذا لم يكن عندنا توقيف في ذلك، و هذه جملة كافية في هذا الباب إن شاء الله. فإن قالوا: فإذا قلتم إنّ الحروف المنزلة إنّما هي قراءات و أوجه مختلفة بإعراب مختلف،

كالضمّ و الفتح و الكسر، أو إمالة و ترك إمالة، أو إدغام و ترك إدغام، أو قلب حرف إلى حرف، أو تقديم و تأخير و زيادة حرف في الكلمة أو نقصان حرف منها، لا- غير ذلك، فكيف سمى رسول الله صلى الله عليه و سلم هذه الأوجه و الحركات و الإعراب المختلف و قلب الحرف إلى غيره حرفا، و الإعراب الذى هو الضمّ و الفتح ليس بحرف، و إمالة الحرف ليس بحرف و قلب الحرف إلى غيره ليس بحرف، و إبدال الاسم بحرف و تقديم الكلمة الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٩٠ على كلمة أخرى، و جميع ما قلتموه فى هذه القراءات ليس بحرف لأنّ نقصان الحرف ليس بحرف، و «١» زيادة الحرف فى الكلمة لا يصير الكلمة بأسرها حرفا، فما وجه تسمية هذه الوجوه فى القراءات حرفا؟ يقال لهم: قد تبهنا على جواب هذا فيما سلف، و ذلك أنّه قد ثبت أنّ [٢٥٥] العرب تسمى الشئ باسم ما هو منه و ما قارنه و جاوره و كان/ بسبب منه و تعلّق به ضربا من التعلّق، و تسمى الجملة باسم البعض منها، و تسمى القصيدة و الخطبة و الرسالة كلمة، و تسمى الكلمة التامة حرفا فنقول: الم حرف على ما قلناه من قبل، و إذا كان ذلك كذلك جاز أن يسمى النّبى صلى الله عليه و سلم الكلمة التامة و القراءة الطويلة حرفا على تأويل أنّ منها و فيها حرفا يغيّر كلمة و حالة فى القراءة، فيقرأ مرة بالفتح و مرة بالضم، أو أنّ سبب هذه القراءة حرفا يثبت تارة فيها و تارة ينقص، أو أنّ منها حرفا مرة يقرأ على ما هو به و مرة يقلب إلى غيره و يبدل بسواه، أو أنّ منها حروفا تقدّم فى القراءة، و مرة تؤخّر، و تسمى الحروف حروفا و تريد به جنس الحروف. و إذا كان هذا بيّنا جاريا فى استعمال العرب و جب صحّة ما روى و اتفق عليه من قولهم: هذا يقرأ من حرف عبد الله بكذا، و من حرف أبى بكذا، و من حرف زيد بكذا، فتنسب الكلمة و القراءة إلى الحرف الذى فيها، فبطل تعجّب من ظنّ بعد هذا أو استهجانها فى اللغة. و يجوز أيضا أن يقال إنّ صلى الله عليه و سلم سمى الكلمة و القراءة حرفا مجازا و اتساعا و اختصارا، كما سميت القصيدة كلمة، كذلك الرسالة و الخطبة على ما بيناه من قبل.

(ورد فى الأصل فى هذا الموضع ١)

حرف (لا)، و لا وجه له هنا و لا معنى. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٩١ و يجوز أيضا أن يكون إنّما سمى جميع هذه الوجوه و اللغات المختلفة و القراءات المتغايرة حرفا على تأويل أنّ كلّ شئ منها طريقة و سبيل على حدّتها غير الطريقة الأخرى، كما قال سبحانه: وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ [الحج: ١١] أى على سبيل و طريق، و إن تغيّرت عليه تغيّرت عن عبادته و شكره على حسب ما شرحناه من قبل، و إذا كان ذلك كذلك سقط قوله إنّ الإعراب فى الإمالة لا يسمى حرفا، لأنّ الحرف هاهنا على هذا التأويل، ليس المراد به الصور من الخطّ الممثل، و إنّما هى الطريقة و الوجه و السبيل فقط. و ليس فى جميع القراءات المنزلّة التى يسوغ الاختلاف فيها و صوّب القارئون لسايرها ما يتضادّ معناه و ينفى بعضه بعضا و إنّما فيه مختلف / اللفظ [٢٥٦] و الإعراب، و إن كان معناه واحدا و مختلف الصورة و اللفظ و الإعراب و البناء، لتضمّنه معانى مختلفة غير متضادة و لا متنافية مثل قولهم: باعِدَ [سبأ: ١٩] بكسر العين و (باعد) بفتحها على الخبر، و أمثال ذلك مما يختلف و لا يتضاد، و إنّما المحال المنكر أن يكون فيه قراءات متناقضة متضادة المعانى، و الله تعالى عن إنزال ذلك و تصويب جميع القراءة به. و قال قوم من الناس: إنّ تأويل السبعة الأحرف هو أنّ الاختلاف الواقع فى القرآن بجميعه، و يحيط به سبعة أوجه منها وجه يكون بتغيير اللفظ نفسه، و الوجوه الستة تكون بأن يثبت اللفظ فى جنسها و يتغير من قبل واحد منها، فإنّ الستة الباقية تكون فى الجمع و التوحيد و التذكير و التأنيث و التصريف و الإعراب، و اختلاف الأدوات، و اختلاف اللغات. قالوا: و الوجه الأول من السبعة الذى هو تغيير اللفظ فى نفسه و إحالته إلى لفظ آخر: هو كقوله: وَ أَنْظِرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِرُهَا [البقرة: ٢٥٩]، قالوا: و ننشزها بالزاي المعجمة، و ما جرى مجرى ذلك. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٩٢ و الوجه الأول من الستة: الجمع و التوحيد كقوله: وَ صَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَ كُتِبَ [التحریم: ١٢]، و كقوله: كَطَى السَّجَلِ لِلْكَتَبِ (و للكتاب) [الأنبياء: ١٠٤]. و الوجه الثانى: التذكير و التأنيث نحو قوله: صَيَّعَةً لِّبُوسٍ لَكُمْ لِيُخَصِّصَ نَكَمٌ مِنَ [الأنبياء: ٨٠]، بالنون و لتحصنكم بالناء المعجمة من فوقها. و الوجه الثالث: هو التصريف كقوله: وَ مَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ [الحجر: ٥٦] بكسر النون و يقنط بنصبها. و الوجه الرابع: الإعراب كقوله: ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ [البروج: ١٥] بكسر الدال و المجيد برفعها، و أمثال ذلك. و الوجه الخامس: اختلاف

الأدوات كقوله تعالى: وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا [البقرة: ١٠٢] بتشديد لَكَنَّ وبتخفيفها إذا قلت لكن مخففاً، وقوله: لَمَّا عَلَيَّهَا حَافِظُ [الطارق: ٤] بالتخفيف و لَمَّا بالتشديد إلى أمثال ذلك. و الوجه السادس: اختلاف اللغات كقوله: وَ الصَّابِثُونَ [المائدة: ٦٩] و الصابون بالهمزة و إسقاطها، وقوله: وَ الشَّمْسِ وَ ضُحَاهَا [الشمس: ١] بالإمالة و التفعيم، فهذه سبعة أوجه كلها منزلة و سائغة جائزة. و في بعض ما ذكرناه من تأويل هذه الرواية ما يوضح الحق و يمنع أهل [٢٥٧] التأمل / و الاستبصار من التورط في الشبهات و الأحوال بتعلل أهل الزيغ و الضلال، و بالله التوفيق و التسديد و العصمة و التأييد. \*\*\* الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٩٣

### باب ذكر ضروب آخر من اعتراضات الرافضة و شبههم و غيرهم من الملحدين و المنحرفين، و وصف حال الروايات التي يتعلّقون بها في هذا الباب ممّا ادّعوا فيه نقل المؤلف و المخالف، و مما انفردت الشيعة خاصة بنقله عن علي بن أبي طالب عليه السلام و العترة من ولده، و الكشف عن ف

باب ذكر ضروب آخر من اعتراضات الرافضة و شبههم و غيرهم من الملحدين و المنحرفين، و وصف حال الروايات التي يتعلّقون بها في هذا الباب ممّا ادّعوا فيه نقل المؤلف و المخالف، و مما انفردت الشيعة خاصة بنقله عن علي بن أبي طالب عليه السلام و العترة من ولده، و الكشف عن فسادها فأما ما يتعلّقون به و يكثرون ذكره عن عبد الله بن مسعود في إسقاطه الحمد و المعوذتين من مصحفه، فقد ذكرنا ما يجب فيه و الوجه في ذلك، و ضروبا من التأويلات و الوجوه فيه، [بما] «١» يغني عن إعادة القول في ذلك. فأما ما يتعلّقون به من منافرته لعثمان و امتناعه من تسليم مصحفه و ما كان من كراهيته لعزله عن كتب المصحف و توليته زيد بن ثابت و ما قال فيه، فسنفرد له بابا عند ذكرنا جمع عثمان الناس على حرفه و كتب الإمام الذي أخذهم به، و نذكر فيه جميع ما روى عنه و عن عثمان و عن الجماعة، و نصف قدر ما نقمه و تبين أنّه لم يقرن عثمان و لا أحدا من الجماعة بتغيير القرآن و لا بالزيادة فيه و لا النقصان منه، و لا-خطأهم في اختيار حرفهم الذي صاروا إليه، و نصف رجوعه إلى قول عثمان و رأى الجماعة و حثّه و حضّه على ذلك و نأتى منعه على جملة توضّح الحقيق إن شاء الله.

(١) ما بين القوسين ليس في الأصل، و

لا يستقيم الكلام إلا بإثباته. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٩٤

### باب ذكر ما روى عن أبي بن كعب في هذا الباب

باب ذكر ما روى عن أبي بن كعب في هذا الباب فأما تعلّقهم بالروايات عن أبي بن كعب في هذا الباب و أنّه قال: «إنا كنّا نقرأ سورة الأحزاب، فو الله الذي أنزل القرآن على محمد لقد كانت توازي سورة البقرة، و إنّ فيها آية الرجم»، فإنّه لا تعلق لهم فيه أيضاً؛ لأجل أن هذه الرواية عن أبي لو كانت صحيحة ثابتة لوجب أن يشتهر عن أبي الشهرة التي تلزم القلوب ثبوتها، و لا-يمكن جحدها و إنكارها، لأنّ هذه هي [٢٥٨] العادة في مثل هذه الدعوى من مثل أبي في نباهته و علو قدره/ في حفاظ القرآن، فإذا لم يظهر ذلك عنه الظهور الذي يلزم الحجّة بمثله علم بطلان الخبر، و أنّه لا أصل له. و مما يدلّ أيضا على بطلان هذه الرواية أنّه لا يجوز أن يضع و يسقط من سورة الأحزاب أضعاف ما بقي منها فيذهب ذكر ذلك و يحفظه عن سائر الأمة سوى أبي بن كعب مع ما وصفناه من حالهم في حفظ القرآن و التدوين بضبطه و قراءته و إقرائه و القيام به و الرجوع إليه و العمل بموجبه و غير ذلك من أحكامه، و أنّ مثل هذا ممتنع في سائر كلام البشر الذي له قوم يعنون به و يأخذون أنفسهم بحفظه و ضبطه و تبخّر معانيه و الاستمداد فيما يثورهم منه أو الاحتجاج به و التعظيم لقائله، فلأجل ذلك لم يجوز أن يظنّ ظانّ أنّ (قفا نبك) كانت أضعاف مما هي كثيرا فسقط معظمها و لم يظهر ذلك و ينتشر عند رواة الدواوين و حفاظ الشعر و أصحاب كتب الطبقات، و مصنفي غريب هذه الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٩٥ القصيدة و المتكلمين على معانيها و المعروفين بهذا الشأن، و لم يسغ لعاقل عرف عادات الناس في امتناع ذهاب ذلك عليهم أن يقبل



رواية راو يروى له من جهة الأحاد عن لبيد أو حسان أو كعب بن زهير أو غيرهم من أهل عصرهم أو من بعدهم أنهم كانوا ينشدون قصيدة امرئ القيس أضعاف ما هي و أنها كانت خمس مائة بيت، و أطول من «ديوان ابن الرومي» أو أبي نواس، و أكثرها و معظمها ذهب و سقط و درس أثره و انطوى علمه و انقطع على الناس خبره، هذا جهل لا- يبلغ إلى اعتقاده و تجويزه من له أدنى معرفة بالعادات في الأخبار و ما يعلم بالفطرة كونه كذبا أو صدقا أو يمكن الشك و الوقف فيه. و كذلك لو ادعى مدّع مثل هذا فيما يروى و يقرأ من «موطأ مالك» و «الأم للشافعي» و «مختصر المزني»، و «جامع محمد بن الحسن»، و «الصحيح للبخاري» و «المقتضب» و غير ذلك من الكتب المشهورة المحفوظة المتداولة، و قال: إن كل كتاب من هذه الكتب قد كان/ أضعاف ما هو، [٢٥٩] و أنه قد ذهب و سقط أكثرها و معظمها، و بقي الأقل اليسير منها، و روى لنا في ذلك الأخبار و الحكايات لوجب أن يقطع على جهله و نقصه و على أن كل ما يروونه في هذا الباب كذب موضوع و مردود مدفوع لا يسوغ لعافل تصديق شيء منه و السكون إليه. و إذا كان ذلك كذلك، و علمنا أن هذا القول المروي عن أبي لم يكن ظاهرا في الصحابة و لا متداولاً بينهم، و لم نعلم أيضا أن أحدا قاله و روى عنه، و لم يعلم أيضا صحة هذه الرواية نفسها فضلا عن شهرتها و وجوب ذكرها عنه و عن غيرها، علم بذلك و تيقن تكذيبها على أبي و احتقار واضعها عليه لعظم الإثم و البهتان. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٩٦ و لو نشطنا لقبول مثل هذا عن أبي لوجب أن نقبل خبر الشيعة عن النص على إمام بعينه و روايتهم لأعلام الأئمة من أهل البيت و ما يروونه من فقههم و أحكامهم، و من ذم على عليه السلام و ولده للسلف و التبري منهم و وصف ظلمهم و غشهم، فإن هذه الروايات عندى أظهر و أشهر من هذه الرواية عن أبي، و قد بينا بغير حجة الدلالة على تكذب هذه الأخبار و ما جرى مجراها فسقط ما قالوه. على أن هذه الرواية لو أمكن أن تكون صحيحة ثابتة، و أمكن أن تكون كذبا لوجب اطراحها بما هو أشهر و أظهر منها، لأن الكافة و الدهماء رووا جميعا عن أبي أنه كان يقر بأن هذا القرآن هو جميع ما أنزل الله تعالى على رسوله، و أمر بإثبات رسمه، و أنه كان على مذهب الجماعة و رأيهم في هذا المصحف و أنه أحد من أملاه على زيد و النفر القرشيين و نصبه عثمان لذلك، و سنذكر ما ورد في هذا من الروايات فيما بعد إن شاء الله، و أن أبيا كان يقرأ و يقرأ بهذا المصحف كما يقرؤه غيره لا يدعى زيادة فيه و لا نقصانا منه، و هذه الرواية هي الظاهرة المعروفة، و أقل أحوالها أن تكون كرواية من روى عنه سقوط كثير من الأحزاب و أن تكون مكافئة لها، و إذا تكافئنا سقطتا جميعا، و وجب حمل أمر أبي على ما عليه الكافة من تسليم صحة هذا [٢٦٠] المصحف فكيف و قد دلنا بأدلة/ قاطعة على تكذب هذه الرواية عن أبي. و مما يدل على بطلان هذا الخبر عن أبي رواية جماعة الناس عن أبي أنه أدخل في مصحفه دعاء القنوت، و أثبت في جملة القرآن، فإذا كان أبي قد حفظ دعاء القنوت و حرص عليه و أدخله في مصحفه لتوهمه أنه مما أنزل الله من القرآن، فكيف يجوز أن يذهب عليه أكثر سورة الأحزاب، و أن تذهب عليه و على أبي موسى و غيرهما من الصحابة سورة أنزلت مثل البقرة ذهبت الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٩٧ بأسرها حتى لم يذكروا منها إلا كلمة أو كلمتين، و هم قد حفظوا عن الرسول سننه و آدابه و أخلاقه و طرائقه و مزاحه و كيف السنة في الأكل و الشرب، و في التغوط و البول إلى غير ذلك، حتى أحاطوا علما به و دونوه و شهروه و تداولوا به، ثم يذهبون مع ذلك عن حفظ سورة بأسرها إلا كلمة واحدة منها أو اثنتين، و عن حفظ الأحزاب إلا أقلها، و هذا جهل و غباء ممن أجازوه على من هو دون الصحابة في التدوين بحفظ القرآن و جودة القرائح و الأفهام و سهولة الحفظ و انطلاق الألسن و انشراح الصدور لحفظ ما يأمرهم الرسول بحفظه و يحثهم و يحضهم على تعلمه و تعظيمه، و يعرفهم عظيم الأجر على تلاوته و يحذرهم أليم العقاب في نسيانه و ذهابه عن القلوب بعد حفظه. فإذا كان ذلك كذلك علم ببعض ما ذكرناه سقوط هذه الروايات و تكذيبها، و أنه لا أصل لشيء منها، و لما يجرى مجراها من الحروف الزائدة المروية عن جماعة من الصحابة على ما سنذكره مفصلا فيما بعد إن شاء الله. ثم يقال لهم: إن هذه الرواية لو صحت عن أبي لم توجب نقصان القرآن و لا سقوط شيء منه عليه و لا على سائر الصحابة مما يلزمهم حفظه و تلاوته و يلحقهم التقصير و التفريط بتضييعه، و ذلك أنه قول محتمل لأن يكون ما كانوا يقرءونه في سورة الأحزاب قد نسخت تلاوته و زال عنهم فرض حفظه، فلذلك لم يثبتوه و لم يقرءوه، و أبي لم يقل مع قوله: «إنا كنا نقرأ سورة [٢٦١] الأحزاب، و أنها كانت توازي

سورة البقرة»، أنه ضاع أكثرها ومعظمها، ولا- أنهم و أنا جميعا ذهبنا عن حفظها و فرطنا فيما وجب علينا من ذلك، و إنما قال: «كنا نقرأها، و أنها كانت توازي سورة البقرة و أنه كان فيها آية الرّجم»، فما في هذا ما يوجب أن فرض تلاوتها و حفظ جميعها باق، و أن القوم فرطوا في حفظها و ضيعوا، مع كونه قولاً محتملاً للنسخ لتلاوة أكثرها، الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٩٨ و هذا هو الأشبه الأليق به و بالصحابة، و ليس يستنكر أن يكون كان أكثرها قصصاً و أمثالا و مواعظ فنسخت التلاوة و نسخ فيها التلاوة في الرّجم، و لهذا قال: «و إن كان فيها آية الرّجم»، و قد بينا أن آية الرّجم منسوخة التلاوة، و إن كانت باقية الحكم فكأنه قال لنا: نقرأها قبل النسخ، و كان فيها آية الرّجم فنسخ منها أكثرها و كان مما نسخ آية الرّجم، و قال عمر بن الخطّاب: لو لا أن يقال: زاد عمر في كتاب الله لأثبتها و تلا: «و الشيخ و الشّيخة فارجموها البتة»، و لم يقل ذلك إلا لعلمه و علم الأئمة بأن الآية منسوخة و أن إثباتها زيادة على ما ثبت فرض إثباته و حفظه على ما سنيته فيما بعد إن شاء الله. و إذا كان ذلك كذلك لم ينكر أن تكون سورة بأسرها قصصاً و أخباراً و أمثالا، أو عظمها كسورة يوسف و الكهف و أمثالهما، و أن لا يكون فيهما ما فيه حكم ثابت إلا اليسير الذي بقى فرضه، أو نسخ و بقى حكمه و حفظت تلاوته مع زوال فرضه لموضع تضمّنه للحكم اللازم لهم، لم يجب مع إمكان ذلك أن يجعل قول أبيّ هذا دلالة على نقصان القرآن، أو أن أبيّ كان يعتقد ذلك أو أنه عرض به في هذا القول، و هذا بيّن في إبطال تعلّقهم بهذه الرواية من كلّ وجه. فأما ما يذكرونه عنه في الحروف و الكلمات الزائدة في مصحفه نحو ما ذكر أنه كان يقرأ و غيره من الصحابة: حافظوا على الصلوات و الصلوة الوسطى [٢٦٢] (و هي صلاة العصر) [البقرة: ٢٣٨]، و نحو ذلك فإنه/ أيضاً ممّا لا أصل له، و لو ثبت لاحتمال من التأويل ما نذكره في هذا الفصل من الجواب عن القراءات الزائدة على ما في مصحف عثمان، و هذه جملة تكشف عن إبطال ضجيجهم و تهويلهم بخلاف عبد الله و أبيّ، و هذان الرجلان هما العهد فيما يدعى من خلافهما للجماعة و كثرة مخالفة مصحفيهما لمصحف الجماعة، و قد ثبت أنه لا حجة لهم في شيء مما يروونه عنهما بما في بعضه إقناع و بلاغ. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٣٩٩

### باب ذكر ما يتعلقون به من الروايات عن عمر بن الخطّاب رضوان الله عليه و الإبانة عن فساده

باب ذكر ما يتعلقون به من الروايات عن عمر بن الخطّاب رضوان الله عليه و الإبانة عن فساده و أمّا ما يروونه عن عمر بن الخطّاب من أنه قال: «لقد قتل يوم القيامة قوم» (١) كانوا يقرءون قرآنا كثيرا لا يقرؤه غيرهم فذهب من القرآن ما كان عندهم» (٢)، فإنه أيضاً من الأمانى الكاذبة و الترهات الباطلة، و ممّا لا يذهب فساد التعلّق به على ذى تحصيل، لأننا قد روينا فيما سلف من تظاهر أبي بكر و عمر و جماعة الصحابة على جمع القرآن و عرضه و تدوين عمر له و عرضه عرضة ثانية و ضبطه في الصحيفة التي خلفها عند ابنته حفصة زوج النبي صلى الله عليه، و أخذها الناس بذلك و تعريفهم أنه جميع الذي كان أنزله الله سبحانه ما هو أظهر و أشهر و أثبت من هذه الرواية، بل هو الثابت المعلوم من حاله ضرورة فثبت بذلك تكذب هذه الرواية على عمر، و أنها لا أصل لها، و أقل ما في ذلك أن تكون هذه الرواية معارضة بالروايات التي ذكرناها، فلا متعلق لأحد فيها و لا سبيل له إلى تصحيحها عن عمر. ثم يقال لهم: إن هذه الرواية لو صحّت عن عمر لكانت محتملة لتأويل صحيح غير الذي قدّمتموه، و ذلك أن قوله: «لقد قتل يوم القيامة قوم كانوا» (١) ورد في الأصل (قوما) و الجادة:

قوم، نائب فاعل. (٢) رواه البخارى في «الصحيح» (٦: ٤١٥) كتاب فضائل القرآن باب جمع القرآن برقم (٤١٥). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤٠٠ يقرءون قرآنا كثيرا لا يقرؤه غيرهم، فذهب من القرآن ما كان عندهم»، [٢٦٣] يحتمل أن يكون أراد به أنهم كانوا يكثرُونَ دراسة القرآن/ و تلاوته و التهجد به و الانتصاب لقراءته في المحاريب و غيرها في آناء الليل و أطراف النهار و يقدرُونَ من ذلك على ما يثقل و يتعذّر على كثير ممن بقى من الأئمة، و إن كان منهم اليسير ممّن يساوى من قتل باليمامة من هذا الباب، و يكون قوله: «فذهب من القرآن ما كان عندهم» محمولاً على أنه ذهب أكثر درسه القرآن و تلاوته و ترك التهجد و الابتهاال به ما كان عندهم، و هذا هو الذى أراد و قصده إن صحّ هذا القول عنه دون ذهاب شيء من القرآن على سائر من بقى من الأئمة. و كيف يقول ذلك و هو

يعلم أن القوم الذين قتلوا إنما أخذوا القرآن عن أبي و عبد الله و أمثالهما، و أئمتهم باقون، أو أخذوه عن الرسول و الرسول قد أقرأه و حفظه عن أبي و عبد الله بن مسعود و سته من أمته حفظاً، و أن العادة مستقرة موضوعاً على إحالة انكناح أمر قرآن كثير و ذهاب حفظه عن مثل من بقي من أمّة محمد صلى الله عليه و فيهم أبو بكر و عمر و عثمان و عليّ و أبي و عبد الله بن مسعود و زيد بن ثابت لو لا غباوة من يظن أن في التعلّق بمثل هذه الرواية شبهة؛ فوجب بما وصفناه بطلان هذه الرواية أو حملها على التأويل الذي وصفنا إن سلمنا صحتها يوماً و نظراً. و أما ما يتعلّقون به في هذا الباب من الرواية عن عمر بن الخطاب من أنّه خطب و قال على المنبر: «أيّها الناس إيّاكم أن تهلكوا عن آية الرّجم فلقد رأيت رسول الله صلى الله عليه و قد نزلت و قرأ بها، و لو لا- أن يقول الناس زاد ابن الخطاب في كتاب الله، لكتبت فيه أو لألحقت في حاشيته: و الشيخ الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤٠١ و الشيخة فارجموها البتّة» (١)، و أنّه قال في موقف آخر: «إنّ الله تعالى بعث محمداً صلى الله عليه بالحقّ و أنزل عليه الكتاب، و كان مما أنزل إليه آية الرّجم فرجم رسول الله صلى الله عليه و رجماً بعده، ألا و إنّ آية الرّجم في كتاب الله حقّ:» (و الشيخ و الشيخة فارجموها البتّة جزاء بما قضيا من الشهوة نكالا من الله، و الله / عزيز حكيم). [٢٦٤] و قولهم إنّ هذا تصريح منه بنقصان القرآن و سقوط آية الرّجم، فإنّه أيضاً جهل من المتعلّق به و ذهاب عن الواجب، لأنّ هذه الرواية بأن تكون عليهم و حجّة على فساد قولهم أولى من أن تكون دلالة لهم. و ذلك أنّه لما كانت هذه الآية مما أنزله الله تعالى من القرآن لم يذهب حفظها عن عمر بن الخطاب و غيره، و إن كانت منسوخة التلاوة و باقية الحكم، و قد زال فرض حفظ التلاوة مع النسخ لها و لم تنصرف همم الأمّة عن حفظ ما نزل ممّا تضمّن حكماً خيف تضييعه، و أن يحتجّ محتجّ في إسقاطه بأنّه ليس من كتاب الله تعالى، فلو كان هناك قرآن كثير منزل غير الذي في أيدينا ثابت غير منسوخ و لا يزال فرضه لم يجز أن يذهب حفظه على عمر و غيره من الصحابة، كما لم يجز أن يذهب عليهم حفظ هذه الآية الساقط فرض تلاوتها بالنسخ لها، بل العادة موضوعاً بأنّهم أحفظ لما ثبت حكمه و بقي فرض حفظه و تلاوته و إثباته، و أنّهم إذا لم يجز أن يذهب عليهم حفظ القليل الزائل الفرض، لم يجز أن يذهب عليهم حفظ الكثير الباقي فرض حفظه و تلاوته و أجزاء الصلاة به، و إذا كان ذلك كذلك كانت (١) رواه

البخارى في «الصحيح» (٨: ٣٤٠) كتاب المحاربين من أهل الكفرة، برقم (٦٨٣٠)، و مسلم في «صحيحه» (٣: ١٣١٧) كتاب الحدود برقم (٦٩١)، و الإمام أحمد في «المسند» (١: ٢٣) برقم (١٥٦). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤٠٢ هذه الرواية من أدلّ الأمور على إبطال قولهم بسقوط شيء كثير من القرآن و ذهاب الأمّة عن حفظه. و الدليل على أنّ هذه الآية كانت محفوظة عند غير عمر من الأمّة قوله: «كنا نقرأها»، و تلاوته لها بمحضر من الصحابة و ترك النكير لقوله و الردّ له، و أن يقول قائل في أيام حياته أو بعده أو مواجهها له أو بغير حضرته متى نزلت هذه الآية و متى قرأناها، و العادة جارية بمثل هذا في قرآن يدعى إنزاله لا أصل له و يدعى فيه حضور قوم نبل أخيار أبرار، أهل دين و نسك و حفظ و لسن و براءة، و قرائح سليمة و أذهان صافية، فإمسأهم عنه أوضح دليل على أنّ ما قاله و ادّعاه كان معلوماً محفوظاً عندهم، و كذلك سبيل غيرهم لو [٢٦٥] كان هناك قرآن أكثر من هذا قد نزل و قرئ على عهد رسول الله صلى الله عليه، و لا سيّما مع بقاء رسمه و لزوم حفظه و تلاوته، و هذا واضح في سقوط قولهم. و أمّا ما يدلّ على أنّ هذه الآية منسوخة برواية جميع من روى هذه القصّة، و أكثر من تكلم في النسخ و المنسوخ: أنّ هذه الآية كانت ممّا أنزلت و نسخت فهي في ذلك جارية مجرى ما أنزل ثم نسخ، و هذه الرواية حجّة قاطعة في نسخ تلاوة الآية في الجملة، فإنّها لما كانت قرآناً منزلاً حفظت و اعترف الكلّ بأنّها قرآن منزل، و إن خالف قوم لا يعتدّ بهم في نسخها، فكذلك يجب لو كان هناك قرآن منزل غير هذا أن يكون محفوظاً لا سيّما مع بقاء فرضه و تجب الإحاطة به، و إن اختلفت في نسخ حكمه و تلاوته لو اتّفق على ذلك. و مما يدلّ أيضاً على أنّ آية الرّجم منسوخة الرسم قول عمر بن الخطاب في الملأ من أصحابه: «لو لا أن يقال زاد ابن الخطاب في كتاب الله لأثبتها»، الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤٠٣ و لو لا- علمه و علم الجماعة بأنّها منسوخة الرسم لم يكن إثباتها زيادة في كتاب الله تعالى، و لم يحسن من عمر أن يقول ذلك، و من يقول هذا في قرآن ثابت التلاوة غير منسوخ فإظهاراً لهذا القول، و ترك أن يقول له القوم أو بعضهم كيف

زيد في كتاب الله إذا أثبت ما هو باق الرسم والحكم، أوضح دليل على أنه وإياهم كانوا عالمين بنزول هذه الآية ونسخ رسمها، وبقاء حكمها، وكل هذا ينبى عن أن القوم يجب أن يكونوا أحفظ لسورة الأحزاب التي رويوا أنها كانت توازي سورة البقرة وغير ذلك مما أسقط من كتاب الله تعالى لو كان هناك شيء منزل غير الذي في أيدينا، فبان بهذه الجملة كون هذا القول من عمر حجة عليهم وبرهانا على بطلان دعواهم، والله التوفيق. \*\*\* الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤٠٤

### باب الكلام فيما يتعلّقون به عن أبي موسى الأشعري في هذا الباب والدّخل عليه

باب الكلام فيما يتعلّقون به عن أبي موسى الأشعري في هذا الباب والدّخل عليه فأما احتجاجهم بما يروونه عن أبي موسى الأشعري من أنه قال: «و الله [٢٦٦] لقد كنّا نقرأ سورة على عهد رسول الله صلى الله عليه كنّا نشبهها ببراءة تغليظا وتشديدا ونسناها غير أنّي أحفظ منها حرفا أو حرفين: «لو كان لابن آدم واديان من ذهب لا بتغي إليهما ثالثا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب». وما روي من قوله - أعني أبا موسى - «كانت الأحزاب مائتا آية وخمسا (و سبعين) «١» آية، فذهب منها مائتا آية، فقليل يا أبا موسى، ذهبت من سورة واحدة مائتا آية؟ فقال: نعم، و قرآن كثير». وذكر أن سورة «لم يكن» كانت مثل البقرة، فلم يبق منها إلا سبع آيات، فإنّها رواية باطلة والدليل على بطلانها كلّ شيء ذكرناه من إبطال مثل هذه الرواية عن عمرو وأبي بن كعب وهي مع ذلك معارضة برواية للكافة والدهماء الثبت الثقات عن أبي موسى أن هذا الذي بين اللوحين هو جميع كتاب الله الذي أنزل، وأنه مرسوم على ما أنزل وأنه كان يقرأه ويقرئه ويلقنه من غير قدح فيه ولا وصف له بزيادة ولا نقصان، وهذه الرواية أولى (١) وردت في الأصل سبعون، و

الجادة وسبعين للعطف. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤٠٥ بالثبوت والصحة من الرواية التي ذكروها، وإذا كان ذلك كذلك سقط ما تعلّقوا به، لأنّ من شأن الخبرين المتعارضين أن يتساويا، فإما أن يكون أحدهما خبر واحد والآخر تواتر، ونقل الكافة بأنّ هذا هو القرآن كلّ تواتر، وجميع ما يروي من خبر أبي موسى وعائشة وغيرهما أخبار أدلة ضعاف لا يرتفع بها، فسقط ما قالوه. وعلى أنّ هذه الروايات لو صحّت عن أبي موسى لاحتملت من التأويل الصحيح غير ما ذهبوا إليه، وذلك أن قوله: «و الله لقد كنّا نقرأ سورة على عهد رسول الله صلى الله عليه كنّا نشبهها ببراءة تغليظا وتشديدا فنسناها غير أنّي أحفظ منها حرفا أو حرفين» إلى آخر الخبر ليس بتصريح منه ولا يقرّه فكأنّهم ذهبوا عن حفظ ما لزمهم حفظه وبقى رسمه، ولا بأنّ غيره كان لا يحفظ من هذه السورة المنسوخة ما يذهب عليه حفظه، وإلّا هو إخبار منه بأنّهم كانوا يقرءون سورة/ هذه صفتها، فيمكن أن يكون ذلك صحيحا عنه، [٢٦٧] وأن تكون تلك السورة نسخ رسمها فتشاغل أبو موسى بحفظ الواجب الباقي رسمه عن حفظها فلم يبق عليه منه إلا حرف أو حرفان، وأن يكون غيره قد كان يحفظها بأسرها أو كثيرا منها، وهو لم يصرح بأنّهم أسقطوها ونقصوها وأنّها باقية غير منسوخة، وإنما أخبر أنّهم كانوا يقرءونها فقط، وهذا لا يدلّ على بقاء رسمها ويدلّ على أنّ هذه الرواية إن صحّت فهذا قصده بذكر ما قاله في قوله: «غير أنّي أحفظ منها لو كان لابن آدم». وهذا من جملة ما قد تظاهرت الأخبار بأنّه منسوخ، فيجب أن يكون حكم ما نسيه في أنّه منسوخ حكم ما ذكره معه، في ظاهر الحال وقد يجوز أن يذهب الناس عن حفظ ما يسقط فرض حقّه ونسخ رسمه، ولا يجوز في مستقرّ العادة ذهابهم جميعا عن حفظ الباقي الرسم الثابت الفرض، وإذا الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤٠٦ احتملت هذه الرواية ما ذكرناه بطل أن تكون دلالة على اعتراف أبي موسى بنقصان القرآن الباقي الرسم وذهاب الأمية عن حفظ كثير منه. وأما قوله: «إنّ الأحزاب كانت مائتي آية وخمسا (و سبعين) «١» آية فذهب منها مائتا آية، وقولهم له: ذهب من سورة واحدة مائتا آية، وقوله: نعم و قرآن كثير، فإنّ معناه أيضا - إن صحّ - أنّه نسخ قرآن كثير من سورة الأحزاب ومن غيرها فذهب حفظه لِمَا سقط وزال فرض تلاوته، نسخ رسمه، وكذلك قوله: إنّ (لم يكن) كانت مثل البقرة فبقى منها سبع آيات معناه: أنّها نسخ أكثر رسمها وبقى منه سبع آيات، وإذا كان ذلك كذلك بطل توهمهم، وظن من ظنّ بأبي موسى أنّه اعتقد في نفسه وباقي أمّه محمّد صلى الله عليه أنّهم قد ذهبوا عن

حفظ قرآن كثير ثابت باقى الرسم، وهذا واضح فى بطلان قولهم. وكذلك الجواب عما يروونه فى هذا الباب من نحو قول عبد الله «إنه كان إذا سمع الإنسان يقول مع فلان القرآن كله يقول: ما يدريك لعله قد [٢٦٨] ذهب قرآن، فما وجد بعد» ونحو رواية عبد الله بن عباس عن أبى أنه/ سمعه وقد قال له رجل: «يا أبا المنذر إننى قد جمعت القرآن، فقال له: ما يدريك لعله قد سقط قرآن كثير فما وجد بعد». وأن عائشة رضوان الله عليها قالت «٢»: «والله لقد أنزلت رضاعة الكبير عشرا و رجم المحصن فكانت فى ورقة تحت سريرى، فلما قبض رسول الله (ﷺ) فى \_\_\_\_\_ (١) فى

الأصل و سبعون و الصواب و سبعين، كما سبق قبل صفحات. (٢) رواه مسلم فى «الصحيح» (٢: ١٠٧٥) كتاب الرضاع باب التحريم بخمس رضعات، برقم (١٤٥٢)، و الترمذى فى «السنن» (٣: ٤٤٦) كتاب الرضاع، باب ما جاء لا تحرم المصصة و لا المصتان برقم (١١٥٠)، و النسائى فى «السنن» (٣: ٢٩٨) كتاب النكاح القدر الذى يحرم من الرضاع برقم (٥٤٤٨). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤٠٧ صلى الله عليه تشاغلنا به فدخل داجن الحى فأكله»، و روى الناس عنها أنها قالت: «كان فيما يقرأ من القرآن فسقط: يجرى من الرضاع عشر رضعات، ثم نسخت إلى خمس معلومات»، و فى بعض الروايات عنها أنها قالت: «و كان مما يقرأ إلى أن مات رسول الله صلى الله عليه». و نحوهما روى عن أبى بكر و عمر من أنه كان مما نزل: «لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم» «١»، و من نحو ما روى من قصيدة أهل بئر معونة و أن الله تعالى أنزل فيهم قرآنا فروى أنس بن مالك عن النبى صلى الله عليه «أنه دعا على الذين قتلوا أهل بئر معونة ثلاثين غداة يدعو على رعل و ذكوان و عصية، عصت الله و رسوله» «٢» قال أنس: «أنزل فى الذين قتلوا بئر معونة قرآن كثير حتى نسخ بعد؛ أن بلغوا قومنا أنا لقينا ربنا فرضى عنا و أرضانا». فجوابنا عن كل ما يرد من هذا الجنس أنه مما كان قرآنا رفع و نسخت تلاوته، و ذلك ما لا ينكره و لا يدفع فى الجملة أن يكون الله سبحانه قد أنزل قرآنا كثيرا ثم نسخ تلاوته و إن كنا لا نتيقن صحة كل خبر من هذه الأخبار، و قرآن من هذا الذى روى أنه نزل ثم نسخ إذا لم يتفق عليه المسلمون و لم يتواتر الخبر به تواترا يلزم معه العلم بصحته، و لم يدل على ثبوته دليل قاطع، و ليس يوقفنا فى غيره كل خبر من هذه الأخبار يوجب عدم علمنا بأنه \_\_\_\_\_ (١) رواه البخارى (٥: ٥١) كتاب

المغازى، باب غزوة الرجيع، برقم (٤٠٩٠)، و مسلم (١: ٤٦٨) كتاب المساجد و مواضع الصلاة باب استحباب القنوت فى جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة برقم (٦٧٥). (٢) رواه البخارى (٨: ٣٤١) كتاب المحاريب من أهل الكفرة و الردة، برقم (٦٨٣٠)، و الإمام أحمد فى «المسند» (١: ٤٧) برقم (٣٣١) و (١: ٥٥) برقم (٣٩١). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤٠٨ قد أنزل فى الجملة قرآن ثم نسخ و رفع بقول أبى و عبد الله، و ما يدريك لعله سقط أو ذهب قرآن كثير، فما وجد بعد إنما هو أنه لا ينبغي لأحد أن يدعى أنه قد جمع ما أنزل من ناسخ القرآن و منسوخه، و قولهم: «فيما وجد بعد» [٢٦٩] فما نجد اليوم من يحفظ / جميع ما نسخ و سقطت تلاوته، و هذا مما لا بد منه، و نحوه من التأويل لأجل ما ذكرناه من شهرة أمر القرآن و ظهور نقله. و قد يمكن أيضا أن يكون أبى و عبد الله بن عمر قد علما من حال من قال أو كان يقول: «إننى جمعت القرآن» أى: قد جمعته على جميع وجوه و حروفه التى أنزل عليها، فقالا له: و ما يدريك لعله قد ذهب أو سقط قرآن كثير لم يوجد بعد، أى: لم تجده أنت و لا وقع علمه إليك، أو لم تجد بعد من يحفظ جميع تلك الأحرف و القراءات التى أنزل القرآن عليها» و إن كانت ظاهرة فى الناس و متفرقة منهم، على ما سنبينه فيما بعد، لأن رسول الله صلى الله عليه كان يقرئهم بما سهل عليه و عليهم، و لا نعلمه أقرأ رجلا فيهم بجميع الأحرف السبعة و حفظه إياها و أفرد به، لأن ذلك مما لا يجب عليه و لم يره من مصالح الأمة، أو لم يتفق له أو لمن أخذ عنه نشاط لحفظ جميع تلك الأحرف، و إذا كان ذلك كذلك صح ما قلناه من التأويل الذى هو أليق و أشبه أن يكون الصحابة قصدته و أرادته مع ما ظهر من إقرارها جميعا بأن ما بين اللوحين هو جميع الثابت الرسم الذى أنزله تعالى. و أما ما روى عن عائشة رضى الله عنها فى الرضاع فإنه أيضا دليل على ما قلناه، لأنها قالت: «كان مما أنزل ثم نسخ بخمس». و قولها: «نسخ» ليس فيه دلالة أنه نسخ بقرآن؛ لأنه قد ينسخ بوحى ليس بقرآن لقيام الدلالة على جواز نسخ نفس التلاوة و نفس حكمها بالسنة، الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤٠٩ و قد بينا ذلك و أوضحناه فى كتاب



«أصول الفقه» بما يغني الناظر فيه، وبيئت ذلك أنها قرنت نسخ العشر رضعات المحرمات بنسخ آية الرجم، وهي قوله: (و الشيخ والشيخة)، وقد علم أنها إنما نسخت تلاوتها بسنة، فبيئت ذلك لا بقرآن. وقولها: «لقد كانت مكتوبة في ورقة تحت سريري» يدل أيضا على ذلك؛ لأنه دلالة على قلّة الحفظ له والاحتراز والاعتناء بحياطته، لأنّ عاداتهم في الثابت الباقي الرسم صيانتهم وجمعه وحراسته دون طرحه في الظهور تحت الأسرة والرجل وبحيث لا يؤمن عليه، فأما إذا نسخ وسقط [٢٧٠] فرضه جاز ترك حفظه والاعتناء به، وجعل ما يكتب فيه ظهورا ينتفع به ويشتون فيها ما يريدون. وقولها: «فدخل داجن الحي فأكله» لا يدلّ على أنه لم يكن عند أحد غيرها لم يأكله من عنده شيء. وقولها: «ولقد كان يقرأ إلى أن مات رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان مما يقرأ» تعني به أنه كان مما يحفظه كثير من الناس أقرب عهد بنسخه، ولم تقل بالخبر: «إنه كان مما يقرأ» على أنه ثابت باقي الرسم، ونحن اليوم نقرأ ذلك ونقرأ ما روى لنا من المنسوخ على سبيل الحفظ والمذاكرة به، وكما يقرأ كثير من التوراة والإنجيل والزبور لا على أنه واجب علينا حفظه وتلاوته، وإذا كان ذلك سقط أيضا التعلّق بهذه القصة. فأما ما ذكره من القرآن المنزل في بئر معونة فإننا لا ننكر أن يكون ذلك صحيحا قد كان، إلا أنه قد نسخ وزال لأنّ نسخه مروى، ولأنه لو كان ثابتا باقيا لوجب نقله وحفظ الأئمة له كأمثاله من القرآن الثابت، وقد قال أنس - الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤١٠ وهو راوى الخبر: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث حراما «١» زوج أم سليم «٢» في سبعين رجلا - وذكر قصّيتهم - وقال: فأنزل علينا وكان مما نقرأ فنسخ: (أن بلغوا قومنا أننا لقينا ربنا فرضى عنا وأرضانا)، وليس يجب على الأئمة حفظ ما نسخ من القرآن وضبطه وإلحاقه بما ثبت منه وخطه به، ولا سيما إذا لم يكن مما ورد في حكم ثابت أو زائل يهتم الناس بمعرفة تاريخه وسببه، وإذا كان ذلك كذلك بطل أيضا التعلّق بهذه القصة، وقد قال الله سبحانه: \* ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها [البقرة: ١٠٦]، فنصّ على أنه ينسخ الآية ويزيلها، وقد ينسخ التلاوة ويبقى الحكم، وينسخ الحكم ويبقى التلاوة، وربما نسخا جميعا. وقد ذكر قوم أن المراد بقوله: \* ما ننسخ من آية أي: نرفعها أو ننسها، أي: نأمر بترك العمل بها إلا أتينا بمثلها أو خير منها لكم أن تأتي [٢٧١] بعبادة مثل التي تركت، ويكون الثواب على الآتي أكثر، أو بأن يكون عمل الناس أخفّ والثواب متساوي، فيكون ذلك خيرا لكم. وقيل أيضا في معنى: ننسها أن الله جلّ ذكره كان إذا أراد نسخ الآية أذهب بحفظها عن قلوب جميع الحافظين للآية، فإذا أصبحوا عرضوا ذلك على الرسول وسألوا عنها فأخبرهم أنّ الله قد نسخها ورفع تلاوتها، وهذا

(١) هو حرام بن ملحان، خال أنس بن مالك، أنصاري، وقصته مع أصحابه في بئر معونة وردت في «صحيح البخاري»، وهو أخو أم سليم وليس زوجها، وقول المصنف (زوج أم سليم) وهم، والله أعلم. «الإصابة» (٢: ٤٧). (٢) اسمها سهلة، وقيل: رميلة، ومليكة بنت ملحان الأنصارية، روى عنها جماعة منهم ابنها أنس وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وهي التي أحزمت أنسا للنبي صلى الله عليه وسلم، ومناقبها كثيرة، «الكاشف» (٣: ٤٤١). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤١١ عندنا صحيح غير مستحيل، وإن كان مثله اليوم متعذرا على وضع العادة مع كمال العقل، لأنّ الله جلّ وعزّ إنما خرق العادة بحفظ ذلك على زمن الرسول، لكي يجعل ذلك آية له ودلالة قاهرة على صدقه في النسخ والمنسوخ، وليردّ بذلك قول من حكى عنه أنّ ذلك افتراء من الرسول في قوله: وإذا يدّلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مُفترٍ [النحل: ١٠١]، فهذا عندنا أحد آيات الرسول صلى الله عليه وسلم. وقال قوم: إنما كان يذهب بحفظها من قلوب جماعة منهم يجوز على مثلهم النسيان، فأما على سائرهم فلا، فإذا عرض ذلك البعض الآية خبروا بأنها قد نسخت عن الكلّ، فوقع عند ذلك الفتور من الجميع والإعراض عن التحفظ، فعَمّ النسيان جميعهم. وقال آخرون: إنما كان نفر منهم ينسون منها مواضع قد جرت بنسيان مثلها فيضطرب عليهم ضربا من الاضطراب، فإذا عرضوا ذلك على الرسول خبروا بأنها قد نسخت عن الجميع، فأما أن ينسى نفر منهم جميع الآية فإنه محال ممتنع في مستقرّ العادة مع بقاء الفهم وكمال العقل. وقال آخرون: بل كان الله تعالى يذهب عن قلب كل واحد منهم حفظ موضع منها غير الموضع الذي يذهب بحفظه عن قلب الآخر، فينسى كلّ واحد منهم غير ما ينساه الآخر، وذلك جائز في العادة، فإذا عرضوا ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم لاضطراب جميعهم فيها على هذه

السبيل خبروا بأنها قد نسخت عنهم، فأما أن يتفق لجماعتهم نسيان جميع الآية أو نسيان موضع واحد منها أو مواضع متساوية فذلك محال. وكل هذا ممكن عندنا وإن كان/ في بعضه خرق العادة، لأنه آية للرسول، [٢٧٢] وليس الكلام في هذا الباب مما قصدنا له فكنا نسهب فيه. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤١٢ وإذا كان الأمر على ما وصفناه ثبت بهذه الجملة حصول العلم لنا بأن الله تعالى قد كان نسخ أشياء كثيرة من كتابه بعد أن أنزلها على رسوله، فيجب حمل جميع ما روى عن الصحابة والتابعين من ذهاب قرآن كثير و سقوطه وقولهم لمن ادعى جمع القرآن كله: «فما يدريك لعله قد ذهب قرآن كثير لم يوجد بعد» على التأويل الذي وصفناه، وهذا بين في سقوط جميع ما يتعلقون به من هذه الألفاظ. وليس على جديد الأرض أجهل ممن يظن أن الرسول والصحابة كانوا جميعا يهملون أمر القرآن ويعدلون عن تحفظه وإحرازه ويعولون على إثباته في رقعة تجعل تحت سرير عائشة وحدها، وفي رقاع ملقاة ممتهنة حتى دخل داجن الحى فأكلها أو الشاة ضاع منهم وتفلت ودرس أثره وانقطع خبره! وما الذى كان ترى يبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا التفريط والعجز والتوانى وهو صاحب الشريعة والمأمور بحفظه وصيانته ونصب الكتبة له، ويحضره خلق كثير متبتلون لهذا الباب ومنصوبون لكتب القرآن الذى ينزل وكتب اليهود والصالح والأمانات وغير ذلك مما نزل ويحدث بالرسول خاصة وبه حاجة إلى إثباته. وكان صلى الله عليه وسلم يعرض القرآن فى كل عام، وعرضه فى العام الذى مات فيه عرضتين، ويقول لهم: «إذا أنزلت الآية ضعوها فى السورة التى يذكر فيها كذا» وينظم لهم الآيات فى السور، ويقول لعمر وقد قال له فى آية الرجم (الشيخ والشيخة): «ألا نثبتها يا رسول الله؟ قال: «لا أستطيع ذلك»، يعنى: أنها قد نسخت وأزيل رسمها وبقي حكمها، وسندكر فى باب جمع أبى بكر القرآن جملة من ألفاظ الرسول صلى الله عليه وسلم فى إثبات ما نزل عليه من القرآن مما قاله لأبى وزيد بن ثابت وغيرهما. الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤١٣ وقد كان له عليه السلام جماعة أمثال/ عقلاء أفاضل، كلهم كتبه له [٢٧٣] ومعروفون بالانتصاب لذلك من المهاجرين والأنصار، فمن كتب له من قريش من المهاجرين: أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان، وعلي، وزيد بن أرقم «١»، وخالد بن سعيد «٢»، وذكر أهل السيرة أنه كان ائتمنه حتى كان يأمره بطى ما كتب وختمه، و كان أيضا كاتباً لأبى بكر وعمر ليستعمله على بيت المال. ومنهم أيضا: الزبير بن العوام «٣»، وحظلة الأسدي «٤»، وخالد بن أسد «٥»، وجهيم بن الصَّـمـm

(١) زيد بن أرقم الخزرجى، غزا سبع عشرة مرة، روى عنه طائوس وأبو إسحاق، وكان من خواص على رضى الله عنه، توفى سنة ثمان وستين، أحاديثه فى البخارى ومسلم. «الكاشف» (١: ٢٦٣). (٢) خالد بن سعيد بن العاص بن أمية الأموى، أبو سعيد، من السابقين الأولين، روى ابن أبى داود فى «المصاحف» عن ابنة خالد أن أباه أول من كتب بسم الله الرحمن الرحيم، قيل: كان إسلامه مع إسلام أبى بكر، وقيل: استشهد يوم أجدادين، وقيل غير ذلك، والله أعلم. «الإصابة» (٢: ٢٣٨). (٣) هو الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد، حواري رسول الله و ابن عمته صفية، صحابى مشهور، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، أسلم وله اثنتا عشرة سنة. «الإصابة» (٥: ١٣٩). (٤) هو حظلة بن جذيم بن حنيفة التميمى، ويقال الأسدي، أسد خزيمه المالكي، وله ولأبيه ولجده صحبة. «الإصابة» (٢: ١٣٢). (٥) هو خالد بن أسد بن حبيب، روى عن سلمة بن نفيل، و روى عنه ضمرة بن حبيب، لم يذكر فى «الاستيعاب» أو «الإصابة». «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٧: ٤٢٧). (٦) هو جهيم بن الصلت بن المطلب بن عبد المناف، أسلم بعد الفتح، قال ابن حجر: لا أعلم له رواية، وهو ممن كتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم. «الاستيعاب» (٨: ٢٦١)، «الإصابة» (١: ٥٢٤)، «الجرح والتعديل» لابن أبى حاتم (٢: ٥٤٠). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤١٤ الحضرمي «١»، و شرحبيل بن حسنة «٢»، وحاطب بن عمرو بن عبد شمس «٣»، وأبو سلمة بن عبد الأسد «٤»، ومهاجر بن أبى أمية «٥»، وحويطب بن عبد العزى «٦»، وأبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة «٧»، وأبان بن سعيد بن (١) العلاء بن الحضرمي، وكان اسمه

عبد الله بن عماد بن أكبر، استعمله النبى صلى الله عليه وسلم على البحرين، وأقره أبو بكر ثم عمر، مات سنة أربع عشرة، وقيل سنة

إحدى وعشرين، و كان مجاب الدعوة، و خاض البحر بكلمات قالها، و ذلك مشهور فى كتب الفتوح. «الإصابة» (٤: ٥٤١). (٢) شرحيل بن حسنة و هى أمه على ما جزم به غير واحد، و قيل بل تبنته، و أبوه عبد الله بن المطاع الكندى، و يقال التميمى، من السابقين للإسلام، و ممن هاجر إلى الحبشة ثم المدينة، و لاه عمر على ربع من أرباع الشام، و يقال: إنه طعن - أى أصيب بالطاعون - هو و أبو عبيدة فى يوم واحد، و مات فى طاعون عمواس و هو ابن سبع و ستين سنة. «الإصابة» (٣: ٣٢٨). (٣) حاطب بن عمرو بن عبد شمس، كان حاطب من السابقين، و يقال إنه أول مهاجر إلى الحبشة، و به جزم الزهرى، و هو ممن شهد بدرًا. «الإصابة» (٢: ٦). (٤) هو أبو سلمة بن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومى، أحد السابقين إلى الإسلام، اسمه عبد الله، أسلم بعد عشرة أشخاص، و كان أخا النبى صلى الله عليه و سلم من الرضاعة كما ثبت فى «الصحيحين»، تزوج أم سلمة ثم أصبحت بعد وفاته زوج النبى صلى الله عليه و سلم، و هو ابن عمه النبى صلى الله عليه و سلم، توفى سنة أربع للهجرة بعد غزوة أحد بسبب جرح أصابه. «الإصابة» (٤: ١٥٤). (٥) المهاجر بن أبى أمية هو أخو السيدة أم سلمة زوج النبى صلى الله عليه و سلم شقيقها، وفاته بعد سنة ١٢ هـ. مترجم فى «الإصابة» و غيرها، و كان أميراً على اليمامة أو نواحيها زمن أبى بكر رضى الله عنه. (٦) لم أجد من ترجم له. (٧) أبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشى العبشمى، قيل اسمه مهشم، و قيل: هشيم و قيل: هاشم، و قيل: قيس، من السابقين إلى الإسلام، هاجر الهجرتين و صلى إلى القبلتين، شهد بدرًا، استشهد يوم اليمامة و هو ابن ست و خمسين سنة. «الإصابة» (٧: ٨٧). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤١٥ العاص «١»، و عبد الله بن سعد بن أبى سرح «٢»، و هو أخو عثمان بن عفان لأمه، و عمرو بن العاص، و عبد الله ابنه، و أبو سفيان بن حرب، و معاوية بن أبى سفيان. و كتب له من ثقيف: المغيرة بن شعبه «٣»، و حنظلة بن الربيع «٤»، و مات (نفر فنسينا) «٥»، يذكر أن امرأته رثته فقالت: إن سواد الشعر أودى به و جدى على حنظلة الكاتب و كتب له صلى الله عليه و سلم من الأنصار: زيد بن ثابت، و أمره أن يتعلم كتاب اليهود فتعلمه، فكان يكاتبهم عنه، و كتب له عبد الله بن مسلمة «٦»، و عبد الله بن رواحة «٧»، و أبى أمامة أسعد بن ... (١) أسان بن سعيد بن العاص بن أمية

بن عبد المناف القرشى الأموى، قال البخارى وغيره: له صحبة، شهد بدرا مشركا، و نجا ثم أسلم أيام خيبر، و شهدا مع النبى صلى الله عليه و سلم، قتل يوم أجنادين سنة ثلاث عشرة، و قيل غير ذلك. «الإصابة» (١: ٧). (٢) عبد الله بن سعيد بن أبى سرح بن الحارث بن حبيب القرشى العامرى، كان ممن كتب الوحي للنبي صلى الله عليه و سلم، افتتح إفريقية زمن عثمان و ولى مصر بعد ذلك، و كانت ولايته مصر سنة خمس و عشرين، أسلم ثم ارتد ثم أسلم يوم الفتح، و المحققون على أنه ممن حسن إسلامه و جاهد فى سبيل الله حتى لقي الله على الإسلام. «الإصابة» (٤: ١١٠). (٣) المغيرة بن شعبة بن مسعود الثقفى، صحابى مشهور، تقدمت ترجمته. «تقريب التهذيب» (١: ٥٣٤). (٤) حنظلة بن الربيع بن صيفى، بفتح الصاد، التميمى، يعرف بحنظلة الكاتب، صحابى نزل الكوفة، مات بعد على رضى الله عنهما. «تقريب التهذيب» (١: ١٨٣). (٥) ما بين القوسين غير مقروء. (٦) كذا فى الأصل، و لعله محمد بن مسلمة، أبو عبد الرحمن الأنصارى رضى الله عنه صاحب سرية اغتيال كعب بن الأشرف. (٧) عبد الله بن رواحة بن ثعلبة بن امرئ القيس الخزرجى الأنصارى الشاعر، أحد السابقين، شهد بدرا و استشهد بمؤتة فى سنة ثمان للهجرة. «تقريب التهذيب» (١: ٣٠٣). الإنصار للقرآن، ج ١، ص: ٤١٦ زارة «١»، و المنذر بن عمرو «٢»، و أبى بن كعب، و كان- فيما ذكر- أول من كتب للنبي صلى الله عليه و سلم حين قدم المدينة، و كان يكتب هو و أبو بكر و على فى آخر كتب رسول صلى الله عليه و سلم من العهود و النشر و كان: «كتب أبى»، و كان أول من كتب ذلك، و كانا يكتبان فى آخر كتب رسول صلى الله عليه و سلم: «شهد عبد الله ابن أبى قحافة و على بن أبى طالب». و كتب لرسول الله أيضا: مالك بن العجلان «٣»، و أسيد بن حضير، و معن بن عدى «٤»، و أبو عيسى بن جبير «٥»، و سعد بن الربيع «٦» و أوس بن خنيس «٧»، و بشير بن ..... (١) أسعد بن زرارَةَ بن عدس

الأنصاري الخزرجي، شهد العقبتين، و هو أحد النقباء، و أول من أتى بالإسلام إلى المدينة، مات في شوال على رأس تسعة أشهر من الهجرة قبل بدر. «الاستيعاب» (٨: ١٦٠٠). (٢) المنذر بن عمرو بن خنيس بن حارثة الخزرجي الأنصاري، بدرى استشهد يوم بئر معونة كما ثبت ذلك في «صحيح البخارى» «الإصابة» (٦: ٢١٧). (٣) فى الأصل: مالك بن العجلان، مختصرا، و هو مالك بن رافع بن مالك بن العجلان، شهد بدرًا مع أخويه خلاد و رفاعه. «الاستيعاب» (٨: ١٣٥١). (٤) معن بن عدى بن الجد بن العجلان، حليف الأنصار، شهد بدرًا و السقيفة بعد موت رسول الله صلى الله عليه و سلم، و استشهد يوم اليمامة. «الإصابة» (٦: ١٩١). (٥) هو عبد الرحمن بن جبير بن عمرو الأوسى الحارثى، مشهور بكنيته أبى عيسى، له صحبة كما قال البخارى، شهد بدرًا و مات فى خلافة عثمان. «الاستيعاب» (٨: ١٧٢٤)، «الإصابة» (٤: ٢٩٥). (٦) هو سعد بن الربيع بن عمرو الأنصاري، أبو الحارث، استشهد بأحد، و قيل: شهد الخندق. «الإصابة» (٣: ٦٠). (٧) هو أوس بن خولى بن عبد الله بن الحارث الخزرجي الأنصاري، كان ممن غسل النبی صلى الله عليه و سلم، بعد وفاته، مات قبل عصر عثمان. «الإصابة» (١: ١٥٣). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤١٧ سعد «١»، و أسد بن الصامت «٢»، و سعد بن عباد «٣»، و عبد الله «٤» بن أبى سلول، و السجل «٥»، و منه يقال: كَطَّى السَّجْلَ لِلْكَتْبِ [الأنبياء: ١٠٤]، روى ذلك عبد الله بن عباس، و كتب له عامر بن فهيرة «٦»، و غير هؤلاء- أيضا. و قد علم أن هؤلاء جميعا و إن لم يكونوا كتبة ملازمين لحضرة الرسول فقد كتب الكل أو كان ممن يحسن/ يكتب ما استكتبه رسول الله صلى الله عليه و سلم، فكيف [٢٧٤] يمكن أن يكون الرسول ممن يسـتثقل إثباتات مـصـالـ نـزل مـنـ القرآن حـتى لا يـحـصـل

(١) هو بشير بن سعد بن ثعلبة بن

جلاس الخزرجي الأنصاري البدرى، والد النعمان، استشهد مع خالد بن الوليد فى خلافة أبى بكر سنة اثنى عشرة «الإصابة» (١: ٣١١). (٢) لم أجده. (٣) سعد بن عباد بن دليم بن حارثة الخزرجي الأنصاري، يكنى أبا ثابت، خرج إلى الشام فمات بحوران سنة خمس عشرة. «الإصابة» (٣: ٦٦). (٤) عبد الله بن عبد الله بن أبى سلول الأنصاري، كان اسمه الحباب فسماه الرسول عبد الله، و كان أبوه عبد الله بن سلول رأس المنافقين فى المدينة، و عبد الله ابنه من فضلاء الصحابة، شهد بدرًا و أحدا و المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه و سلم. «الاستيعاب» (٨: ٩٤٠). (٥) السَّجْلُ كما جاء فى كتاب «الإصابة» هو كاتب النبی صلى الله عليه و سلم، و قد أخرج ذلك أبو داود و النسائي و ابن مردويه من طريق أبى الجوزاء عن ابن عباس، زاد ابن مردويه: «السجل هو الرجل بالحِشَّة»، و روى ابن مردويه عن نافع عن ابن عمر قال: كان للنبي صلى الله عليه و سلم كاتب يقال له السجل، فأنزل الله عز و جل: يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السَّجْلِ لِلْكَتْبِ، و هو حديث صححه العلماء كما نقل ذلك ابن حجر رحمه الله. «الإصابة» (٣: ٣٤). (٦) عامر بن فهيرة التميمي، مولى أبى بكر الصديق، أحد السابقين، و كان ممن يعذب فى الله، له ذكر فى «الصحيح»، و حديثه فى الهجرة مشهور، توفى قبل غزوة تبوك بست سنوات. «الإصابة» (٣: ٥٩٤). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤١٨ إلا عند عائشة فى رقعة تحت سريرها، و عند آخر أكلته الشاة من عنده! لو لا الجهل و الغباوة! و الرسول عليه السلام منصوب للبيان و حياطة القرآن و حفظ الشريعة فقط، لا حرفه له و لا شيء يقطعه من أمور الدنيا غير ذلك إلا- بنصب يعود بنصرة الدين و توكيده، و يثبت أمر القرآن و يشيده، و كيف يجوز فى العادة أن يذهب على هؤلاء و على سائر الصحابة آية الرضاع و الرجم فلا يحفظها و يذكرها إلا عائشة وحدها لو لا قلة التحصيل و الذهاب عن معرفة الضرورات و ما عليه تركيب الفطر و العادات. فقد بان بجملة ما وصفناه من حال الرسول و الصحابة أنه لا يجوز أن يذهب عليهم شيء من كتاب الله تعالى قل أو كثر، و أن العادة توجب أن يكونوا أقرب الناس إلى حفظه و حراسته و ما نزل منه و ما وقع و تاريخه و أسبابه و ناسخه و منسوخه، و أن من حمل قول قائلهم: «و ما يدريك لعله قد سقط به أو ذهب قرآن كثير» على أنه دثر وضاع و نقلت عن سائر الصحابة و جميع الأمة لإعراضها عن إعظامه و قلته رغبته فى حفظه و حراسته و اشتغالها عنه بغيره و ما هو عندهم أهم منه: فقد صار من الجهل بالعادات و ما عليه أحوال الناس إلى أمر عظيم. فوجب بذلك حمل جميع ما روى عن آحاد الصحابة من هذه الأقاويل التى ذكرناها و ما لم نذكره منها أيضا على التأويل و التفسير الذى أوضحناه، دون ما يظنه من لا علم له و لا

تحصيل عنده، و بالله التوفيق. \*\*\* الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤١٩

### باب تعلّقهم بما يروونه من مشاجرة الحسن بن علي عليه السلام «١» لسعيد بن العاص «٢» رحمه الله عليه

باب تعلّقهم بما يروونه من مشاجرة الحسن بن علي عليه السلام «١» لسعيد بن العاص «٢» رحمه الله عليه فأمّا تعلّقهم في ذلك بما روى من مشاجرة سعيد بن العاص للحسن بن علي، وإنّ سعيداً قال للحسن: «أما إنّني قد أدخلت في كتابكم/ ألف [٢٧٥] حرف، وأسقطت منه ألف حرف، فقال له الحسن: فأنا مؤمن بما أسقطت كافر بما أدخلت، فقال له: ليس حيث يذهب إنّما أردت إصلاح اللّحن منه، فقال له الحسن: فأى الثلاثة لحن: الله تعالى الذى تكلم به، أم جبريل الذى نزل به، أم رسول الله صلى الله عليه وآله الذى بلغه؟» فإنّه أيضاً مما لا تعلّق لهم فيه من وجوه. أحدها: إنّ هذه الرواية باطلة غير ثابتة ولا تعرف صحتها باضطرار ولا بنظر واستدلال. والثاني: أنّها معارضة بما نعرفه ضرورة من جمع عثمان لزيد بن ثابت وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وسعيد (١) هو الحسن بن علي بن أبى طالب، السيد أبو محمد الهاشمي، سبط رسول الله، و كان أشبه الناس وجهها برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، مات سنة خمسين للهجرة. «الكاشف» (١: ١٦٤). (٢) هو سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي، قتل أبوه بيد، و كان لسعيد عند موت النبي تسع سنين، و ذكر في الصحابة، مات سنة ثمان وخمسين، و قيل غير ذلك. «التقريب» (١: ٣٥٧). الإنتصار للقرآن، ج ١، ص: ٤٢٠ ابن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام وغيرهم على كتابة المصحف، وأمرهم لهم بإثبات ما اختلفوا فيه على ما يقوله النفر القرشيون، وقوله إنّهُ بلسانهم نزل وإنهم لم يختلفوا إلّا في التابوت فقال القرشيون: التابوت، وقال الباقيون: التابوة، وأنهم رفعوا ذلك إلى عثمان فأمرهم أن يكتبوه ببلغة قريش، وهذه رواية ظاهرة مستفيضة، ولو كانوا قد اختلفوا في ألفى حرف ساقط و زائد من جهة اللّحن لوجب في مستقر العادة ظهور ذلك وإشهاره واللهج بذكره، لأنّ اللّحن في هذا الباب أعظم وأفحش وأخطر من اختلاف لغتين سائغتين، فكيف ذهبوا عن حفظ ألفى حرف وحفظوا اختلافهم في التابوت والتابوة حتى شهروه وأظهروه. فإذا لم يجر مثل ذلك علم تكذّب هذه الرواية على سعيد بن العاص، وإنّ الثابت عنه وعن العبادلة القرشيين ما وصفناه، وسنزيد ذلك شرحاً و بياناً في الاحتجاج لصحة صنع عثمان في جمع القرآن. والوجه الثالث: أنّ سعيداً إن صحّت عنه هذه الرواية قد اعترف أنّه إنّما أراد بالزائد والناقص اللّحن، فإمّا أن يكون قصد إزالة إثبات حروف يصير الكلام لحناً بإسقاطها، ونقصان حروف يصير لحناً بزيادتها، وأراد بذكر الحروف الحركات والإعراب، وليس هذا من نقصان القرآن وذهاب كثير منه [٢٧٦] في شيء، وإذا كان ذلك كذلك بأن أيضاً أنّه لا شبهة لهم في هذه الرواية ولا تعلّق من كلّ وجه. \*\*\* الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٢١

### [المجلد الثاني]

### باب تعلّقهم بالشواذّ والزوائد المروية عن السلف رواية الآحاد، و بيان فساد تعلّقهم بذلك

باب تعلّقهم بالشواذّ والزوائد المروية عن السلف رواية الآحاد، و بيان فساد تعلّقهم بذلك فأمّا تعلّقهم بما رواه أبو عبيد وغيره من النقلة عن كثير من السلف من قراءة كلمات وحروف زائدة على ما بين الدفتين، ونقصان حروف وتقديم كلمة على كلمة، وقولهم: إنّ هذه الروايات إذا كانت من روايتكم وجب أن تكون حجة عليكم ولازمة لكم، فإنّه أيضاً باطل من وجوه: أولها: أنّه لا يجوز لأحد من الشيعة التعلّق بشيء منها ولا بشيء ممّا قدّمناه أيضاً من الروايات التي ذكروها عن أبيّ وعبد الله بن مسعود وعمر وأبي موسى وغيرهم، لأنّ هذه الأخبار إذا لم تبلغ في الشهرة والظهور مبلغاً تقوم به الحجة، وتلزم القلوب العلم بصحتها ضرورة، وكانت من روايات الآحاد، وكان هؤلاء الآحاد الذين رووها عن هذه الطبقة ليس هم علياً والحسن والحسين وفاطمة ولا عمّار وسلمان وأبا



الذّر وقبرا و هذه الطبقة من الشيعة، وإِنما هم عبد الله بن عمر و عبد الله بن عباس و عائشة و أبو هريرة و عبد الله بن مسعود (و أبو موسى الأشعريّ). و هؤلاء إذا قالوا قولا، و روى بعضهم عن بعض عن النبي صَلَّى الله عليه فهم فيه غير ثقات مأمونين، لأنهم نـ\_\_\_\_\_واصب كَفـ\_\_\_\_\_ار ضـ\_\_\_\_\_لّال غشـ\_\_\_\_\_مء يجـ\_\_\_\_\_ب عـ\_\_\_\_\_ندهم

(\_\_\_\_\_ في الأصل: و أبي، و الصواب: و)

(أبو) للعطف. الانتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٢٢ لعنتهم و البراءة منهم، فضلا عن العمل بأخبارهم و التوثيق لروايتهم، و لم يجز أن يعتقد الشيعة نقصان القرآن بقول هؤلاء الكفرة الضلال، و إن كانوا عند غيرهم عدولا أبرارا. و كذلك حال من يروى عنهم من شيعتهم و أتباعهم في أنهم غير مأمونين و لا مبرئين من الكذب و وضع الزور، فلا حجة في رواية أحد من هؤلاء و أتباعهم لنقصان القرآن و لا لغيره من الأمور فإنما يجب أن يعلم الشيعة/ و يقطع على نقصان القرآن بخبر يعلم صدقه ضروره، أو دليل قاطع إذا كان خبر بارّ عدل أو بخبر الإمام المعصوم من الكذب، فأما التعويل على خبر من ليس بمعصوم من الشيعة كان أو من الناصبة فإنه لا حجة فيه. فإن قالوا: فنحن لسنا نعمل في ذلك على رواية هذه الطبقة، و إنما نعلم نقصان القرآن بنقل الشيعة و تواتر خبرهم عن الأئمة الهادية من أهل البيت، أن القوم قد أسقطوا من القرآن شيئا كثيرا. قيل لهم: قد علمناكم على خبر الشيعة هذا الذي تدعون من قبل بما يغني عن إعادته، و سنذكر فيما بعد ما يروونه عن أهل البيت من الترهات في هذا الباب الذي لا أصل لها، و أما نحن فإننا و إن كنا نوثق جميع من ذكرناه من السلف و أتباعهم، فإننا لا نعتقد تصديق جميع ما يروى عنهم، بل نعتقد أن فيه كذبا كثيرا قد قامت الدلالة على أنه موضوع عليهم، و أن فيه ما يمكن أن يكون حقا عنهم، و يمكن أن يكون باطلا و لا يثبت عليهم من طريق العلم البتات بأخبار الآحاد، و إذا كان ذلك كذلك و كانت هذه القراءات و الكلمات المروية عن جماعة منهم المخالفة لما في مصحفنا مما لا يعلم صحتها و ثبوتها، و كنا مع ذلك نعلم اجتماعهم على تسليم مصحف عثمان و قراءتهم الانتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٢٣ و إقراءهم ما فيه و العمل به دون غيره، لم يجب أن نحفل بشيء من هذه الروايات عنهم لأجل ما ذكرناه. و قد روى من هذه القراءات شيء كثير رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه المترجم ب «فضائل القرآن» عن رجاله و غيره رواية غير ثابتة عن أبي عبيد على ما ذكر و لا عند غيره، فمن ذلك ما روى أن عمر بن الخطاب كان يقرأ: (غير المغضوب عليهم و غير الضالين)، و منه ما روى عن عبد الله بن الزبير أنه كان يقرأ: (صراط من أنعمت عليهم). و روى أن ابن عباس «١» كان يقرأ: \* إِنَّ الصِّفا وَ المروءة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه (أن يطوف بهما) [البقرة: ١٥٨]، و أنه كان يقرأ: (و على الذين يطوقونه فدية)، يعنى يكلفونه و لا يطيقونه، و أنه كان يقرأ: ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم (في مواسم الحج) [البقرة: ١٩٨]، و أنه كان يقرأ: (للذين يقسمون من نسائهم تربص أربعة أشهر). و أن أبا بن كعب كان يقرأ: فإن فاءوا (فيهن) فإن الله غفور رحيم [البقرة: ٢٢٦]، و إن حفصة زوج النبي صلى الله عليه كانت تقرأ و أثبتت في مصحفها الذي أمرت بكتابته: حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسيطة [البقرة: ٢٣٨] أن تكتب بعد ذلك (صلاة العصر)، و أن أبا بن كعب كان يقرأها: (و الصلاة الوسطى صلاة العصر).

(١) هذه الروايات عن ابن عباس و من

جاء بعده من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين مروية في «صحيح البخارى» (٥: ١٨٥، ١٨٩، كتاب التفسير فى أبواب متعددة) و يحمل جميعها على أنها قراءات تفسيرية ليس مرجعها إلى الوحى؛ و ذلك أنها لم تثبت فى قراءة صحيحة عن علماء القراءة و لا رويت برواية معتبرة عند العلماء، لا فى المتواتر و لا فى الشاذ من القراءات. الإنصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٢٤ و أن عبد الله بن عباس كان يقرأها كذلك، و أن عبد الله بن مسعود كان يقرأ: الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ (يوم القيامة) [البقرة: ٢٧٥]، و أن عمر كان يقرأ افتتاح آل عمران: اَللّٰهُ لَا اِلٰهَ اِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ، و أن سعد بن أبى وقاص قرأ: و إن كان رجل يورث كلاله أو امرأة أو أخ أو أخت (من أمه) [النساء: ١٢]. و إن ابن عباس كان يقرأ: فما استمتعتم به منهنّ (إلى أجل مسمى) فأتوهنّ أجورهنّ [النساء: ٢٤]، و أن أبى بن كعب و عبد الله بن مسعود كانا يقرءان: ما

أصابك من حسنه فمن الله و ما أصابك من سيئه فمن نفسك (و أنا كتبته عليك) [النساء: ٧٩]، و أنّ عبد الله بن مسعود كان يقرأ: (بل يدها بسلطان)، و أنّ سلمان كان يسأل عن هذه الآية: ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَسِيصِينَ وَ رُهْبَانًا [المائدة: ٨٢] فقال لسائله: دع القسيس في الصوامع و الحرب، أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه ذلك بأن منهم صديقين رهباناً. و إنّ ابن مسعود كان يقرأ: (فصيام ثلاثة أيام متتابعات)، و أنّ عثمان كتب في مصحفه: وَ كَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيحَةٍ (صحيحه و صالحه) غَضَبًا [الكهف: ٧٩]، و أنّ أنس بن مالك كان يقرأ: إني نذرت للرحمن صوما (و صمتا) [مريم: ٢٦]، و أنّ عمر بن الخطاب كان يقرأ: (و إن كان مكرهم لتزول منهم الجياد))، و إنّ علياً كان يقرأ: (و إذا أردنا أن نهلك قرية) (بعثنا أكابر مجرميها) فمكروا فيها فحقّ عليهم القول). و أنّ ابن عباس كان يقرأ: (حتى تسلّموا على أهلها (و تستأذنوا))، و أنّ ابن مسعود كان يقرأ: (فعلتها إذا و أنا من الجاهلين)، و أنّه كان يقرأ: أنا (أنظر في كتاب ربّي ثم آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك)، و أنّ ابن عباس الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٢٢٥ كان يقرأ: (بلى أدرك علمهم)، و أنّ أبي بن كعب قرأها: (أم أدرك علمهم في الآخرة)، على الاستفهام، و أنّ ابن جبير كان يقرأ: (و الصوف المنفوش)، و أنّ علياً كان يقرأ: (و العصر و نوائب الدهر لقد خلقنا الإنسان في خسر و أنّ فيه إلى آخر الدهر)، و إنّ أسماء بنت أبي بكر قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: (ويل أمكم قريش إيلافهم رحلة الشتاء و الصيف)، و إنّ ابن عباس قرأ: (إذا فتح الله النصر)، إلى أمثال هذا مما يكثر و يطول تعداده. و قد قلنا من قبل إنّ هذه أخبار آحاد غير مقطوع عليها و لا موثوق بصحتها، و إنّنا لا نجوز أن نثبت قرآنا بطريق لا- يوجب العلم و لا- يقطع العذر، و إنّ الشهادة على أدنى المؤمنين منزلة بمثل ذلك، و أنّه قد زاد في كتاب الله تعالى ما ليس منه أو نقص شيء منه غير مقبولة، فلا يجب الاعتداد بمثل هذه القراءات على وجهه. و قلنا أيضا: إنّنا نعلم إجماع الأمة و سائر من رويت عنهم هذه الروايات من طريق يوجب العلم تسليمهم بمصحف عثمان و الرضا به و الإقرار بصحة ما فيه، و أنّه هو الذي أنزله الله على ما أنزله و ربّه، فيجب إن صحت هذه القراءات عنهم أن يكونوا بأسرهم قد رجعوا عنها و أذعنوا بصحة مصحف عثمان، فلا- أقلّ من أن تكون الرواية لرجوعهم إلى مصحف عثمان أشهر من جميع هذه الروايات عنهم، فلا يجب الإحفال بها مع معارضة ما هو أقوى و أثبت منها. و قلنا أيضا: أنّه لا يجوز للشيعه التعلق بالنقصان من كتاب الله تعالى أو الزيادة فيه بهذه الأخبار، لأنّها عندهم أخبار قوم كذبة ضلال كفّار، لا يؤمن عليهم وضع الكذب و الزيادة و النقصان في كتاب الله، هذا لو تواتر الخبر/ عنهم بهذه القراءات، فكيف و هي في أدون طبقات أخبار الآحاد الواهية الضعيفة، الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٢٢٦ و ممّا يجب أن يعتمد أيضا عليه في إبطال كون هذه القراءات كلّها من كتاب الله الواجب قراءته و رسمه بين الدفتين، إجماع المسلمين اليوم و قبل اليوم و بعد موت من رويت هذه القراءات عنه على أنّها ليست من كلام الله الذي يجب رسمه بين اللوحين، و الإجماع قاض على الخلاف المتقدّم و قاطع لحكمه، و محرّم للقول به لما قد بيناه في كتاب الإجماع من كتاب «أصول الفقه»، بما يغني الناظر فيه، فوجب بذلك إبطال جميع هذه القراءات. و قد يحتمل أن يكون جميع هذه القراءات قد كانت منزلة على ما رويت عن هذه الجماعة ثم نسخت الزيادة على ما في مصحفنا و النقصان منه و إبدال الحرف بغيره، و الكلمة بغيرها، و نهى القوم عن إثباتها و تلاوتها، فظنّ كل من كان لقن شيئا منها أنّه باقى الرسم غير منسوخ و علم ذلك عثمان و الجماعة و نهوهم عنه، ثم علم أصحاب هذه القراءات صحة ما دعاهم إليه عثمان من إزالة هذه القراءات و نسخها، و أنّ الحجة لم تقم بها، و لم يتيقن من وجهه يوجب العلم أنّ رسول الله صلى الله عليه و سلم قرأ بها فرجعوا عند التأمل و التنبيه إلى قوله و أذعنوا بصحة مصحفه. و يحتمل أن يكون جميع ما سمع منهم أو أكثره أو وجد مثبتا في مصحف لهم إنما قرءوه و أثبتوه على وجه التفسير و التذكير لهم أو الإخبار لمن يسمع القراءة بأن هذا هو المراد بها، نحو قوله: وَ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى (و هي صلاة العصر)، و قوله: فَإِنْ فَاءُ (فيهن) و أمثال ذلك فقدّر من سمعهم يقولون ذلك أو رآه مثبتا في مصحفهم، أنهم إنما قالوه و أثبتوه على أنّه قرآن منزل، و لم يكن الأمر عندهم كذلك و لا قصدوا لكتبه بمصاحفهم و جعلها إماما و مدرسة للناس، و كانوا لا يثبتون فيها إلّا ما ثبت أنّه قرآن، دون/ غيره. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٢٢٧ و إذا احتمل أمر هذه القراءات جميع هذه الوجوه كان القطع على أنّها من كلام الله تعالى الذي يجب إثباته و قراءته جهلا و تفريطا ممن صار إليه و لا سيما مع العلم

بحصول إجماع الأمة على مصحف عثمان رضوان الله عليه، وإذا كان ذلك كذلك بأن بهذه الجملة سقوط كل ما يتعلق به من هذه الروايات وأن العمل في هذا الباب على ما نقله المسلمون، خلف عن سلف على وجه تقوم به الحجة، وينقطع العذر عن عثمان و الجماعة وأن عليا وغيره من الصحابة كانوا لا يقرءون إلا هذه القراءة ولا يرجعون إلا إليها، ولا يحكمون غير هذا المصحف فيما نزل بهم، وبالله التوفيق .. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٢٢٨

## باب ما روى من الآي المنسوخة و وجه القول فيها

### إشارة

باب ما روى من الآي المنسوخة و وجه القول فيها و أما تعلّقهم بما ذكروا من الآي المنسوخة من نحو قوله: «إنا أنزلنا الماء لإقامة الصلاة و إيتاء الزكاة، و لو أن لابن آدم واديا لأحب أن يكون إليه الثاني، و لو كان الثاني لأحب أن يكون إليهما الثالث، و لا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، و يتوب الله على من تاب» (١)، و \_\_\_\_\_ قيل (\_\_\_\_\_١) جزء من حديث رواه البخاري في

«صحيحه» (٥: ٢٣٦٤، برقم ٦٠٧٢)، و رواه مسلم في «صحيحه» (٢: ٧٢٥، برقم ١٠٤٨)، و عند أبي يعلى بسنده عن أنس بن مالك قال: «سمعت رسول الله فلا أدري أ شئ أنزل عليه أم كان يقوله لو كان لابن آدم واديان ... الحديث» و هو مروى بإسناد صحيح، صححه حسين أسد، انظر «مسند أبي يعلى» (٦: ٢٨) برقم (٣٢٦٦) .. و روى الإمام مسلم بسنده إلى الأسود عن أبيه قال: «بعث أبو موسى الأشعري إلى قراء أهل البصرة، فدخل عليه ثلاثمائة رجل قد قرءوا القرآن، فقال: أنتم خيار أهل البصرة و قراؤهم، فاتلوه و لا يطولن عليكم الأمد فتقسوا قلوبكم كما قست قلوب من كان قبلكم، و إنا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها في الطول و الشدة براءة فأنسيتها غير أني قد حفظت منها: «لو كان لابن آدم واديان من مال لا يبتغي واديا ثالثا و لا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب»، و كنا نقرأ سورة نشبهها بإحدى المسبحات فأنسيتها غير أني حفظت منها: «يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة»». «صحيح مسلم» (٢: ٧٢٦، برقم ١٠٥٠) و هو حديث صححه مسلم. و موضوع: كان فيما يقرأ ثم نسخ، ردّه الإمام الباقلاني رحمه الله كما نرى في هذه الرسالة لأنها أحاديث آحاد لا تصل إلى درجة ما يثبت به أنه قرآن، و قد نقل الأستاذ الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٢٢٩ في رواية أخرى: «لو أن لابن آدم واديان من ذهب و فضة لا يبتغي إليهما ثالثا، و لا يملأ بطن ابن آدم إلا التراب، و يتوب الله على من تاب»، و ما روى في رواية أخرى: «لو أن لابن آدم واديا مالا لأحب أن يكون إليه مثله، و لا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، و يتوب الله على من تاب». و ما روى أنه كان في مصحف عائشة رضوان الله عليها: «إن الله و ملائكته يصلون على النبي، يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه و سلّموا تسليما، و على الذين يصلون الصفوف الأولى». و ما روى عن عمر بن الخطاب و قوله: «كنا نقرأ لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر»، ثم قال لزيد بن ثابت أ كذلك يا زيد؟ قال: نعم، و إنه قال- أعني عمر- (لعبد الرحمن) «١» بن عوف: أ لم تجد فيما أنزل علينا أن جاهدوا كما جاهدتم أول مرة فأننا لا نجدها؟، فقال عبد الرحمن: أسقطت فيما أسقط من القرآن»، و ما روى من آية الرجم و الشيخ و الشيخة فقد مضى عنه أجوبة. و جملة القول في ذلك أن جميع هذه الروايات أخبار آحاد لا سبيل إلى صحتها و العلم بثبوتها، و لا يخيل لنا أن ننسب إلى أحد من الصحابة و من دونهم إثبات قرآن زائد على ما في أيدينا، أو نقصانا منه بمثلها، و لا- نضيف \_\_\_\_\_ الدكتور فضل

حسن عباس عن صاحب كتاب «التحرير و التنوير» (١: ٤٠ و ما بعدها)، أن حديث أنس عند مسلم غريب، ثم قال: و لا أدري كيف يجمع المرء بين هذه الروايات و بين ما جاء في القرآن الكريم إنه أحكمت آياته، و من كونه قرآنا مجيدا في لوح محفوظ، و من أنه هدى و رحمة و موعظة و شفاء إلى غير ذلك من الآيات الكريمة التي تبين حفظ القرآن و بقاءه و خلوده، ثم إن هذه النصوص التي

نسيها الناس كما يدعى أ هي قرآن أم شيء آخر فإن لم تكن قرآنا فقد كفيينا الموثنة وإن كانت قرآنا فإن ذلك يتعارض بل يتناقض مع ما جاء في القرآن الكريم. «اتقان البرهان» (٢: ٥٨). (١) وقع في الأصل: لعبد الله، و الصواب ما أثبتناه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٣٠ إليهم من ذلك أمرا غير معلوم ولا متيقن، مع أن نظم ما روى من قوله: لو أن لابن آدم، نظم خفيف يباين وزن القرآن و يفارقه، وإذا كان ذلك كذلك سقط التعلق بهذه الأخبار و اقتضى ما فيها أنها لو صحت لوجب القطع على أنه قرآن كان أنزل و نسخ رسمه و أسقط، و حظر علينا إثباته بين الدفتين و تلاوته على أنه قرآن ثابت. و كذلك سبيل ما روى عن عائشة من قولها: «كان مما أنزل الله تعالى عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخن بخمس رضعات»، و لعل قولها ثم نسخن من كلامها، و الصحيح في هذا أنه ليس شيء من هذه الروايات مستقرا متيقنا معلوما صحته، فلا يجب الإحفال بها. و كذلك ما روى عن ابن عمر في قوله: «لا يقول أحدكم أخذت القرآن كله و ما يدره ما كله، قد ذهب منه قرآن كثير، و لكن ليقل أخذت ما ظهر منه»، و ما ذكر في سورة الأحزاب و غيرها مما قدمنا ذكره، و قد كان القوم يعلمون و يعلم أكثرهم أن ما صحّ من هذه الكلمات و القراءات التي ليست في مصحف عثمان مرفوعة منسوخة فربما عبروا عنها بالنسخ، و ربما قالوا أسقطت، و قد روى: «أن عثمان بن عفان رضوان الله عليه مرّ برجل يقرأ في المصحف: النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم و أزواجه أمهاتهم (و هو أبوهم) [الأحزاب: ٦]، فقال عمر: لا تفارقني حتى يأتي أبي بن كعب، فأتى أبي بن كعب فقال عمر: يا أباي، ألا تسمع هذا كيف يقرأ هذه الآية، فقال أبي: كانت فيما أسقط. و قد علم أنه لا يجوز أن يذكر عمر و أبي و عائشة، و هذه الجماعة و أمثالهم في الفضل / و السابقة قرآنا كانوا يعلمون أنه كان أنزل النبي صلى الله عليه و أنه لم ينسخ و ترتفع تلاوته و لا- أزيل رسمه، فتركوا قراءته و إثباته في الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٣١ المصحف، و أخذ الناس بحفظه، و يعتدرون في ذلك بأنه مما أسقط، و يعنون بذلك أنه أسقطه الناس من المصحف، و تركوا حفظه و إثباته، لأنه لو كان مثل هذا عذرا في ترك حفظه و إثباته لكان لو أسقط الناس جميع القرآن على هذا المعنى أو ثلثيه و نصفه على اعتماد إسقاطه و الذهاب عن حفظه و ضبطه، أن يجب على من كان لقنه و عرفه و حفظه أن يترك قراءته و إثباته و رسمه لأجل أن غيره من الناس عصى الله و أسقطه، و هذا جهل لا يظنه بالصحابه إلا غبي مغرور، فإن حال أدون المؤمنين منزلة يرتفع عن هذه الرتبة، فكيف بالصحابه في فضلهم و جلاله قدرهم و شدة تدبيرهم، و ما وصفهم الله تعالى به من أنهم خير أمة أخرجت للناس، و أنهم يأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر، إلى غير ذلك مما وصفهم به، فبان بما وصفناه أنه لا تعلق لهم في شيء مما حكيناه من كل وجد و طريق. قال أبو عبيد «١» عقيب القراءات الشاذة التي قدّمنا ذكرها، و هذه الآيات التي ذكر أنها كانت مما أنزل ثم رفع و أسقط، و قد ذكر في بابين شيئا كثيرا قد ذكرنا بعضه، فقال أبو عبيد: «هذه الحروف التي ذكرناها في هذين البابين الزوائد لم يروها العلماء، و احتملوها على أنها مثل الذي بين اللوحين من القرآن، و لا أنهم كانوا يقرءون بها في صلاة، و لم يجعلوا من جحدّها كافرا بما يقرأ في الصلاة، و يحكم بالكفر على الجاحد لهذا الذي بين اللوحين، و هو مما يثبت في القرآن الذي نسخه عثمان بإجماع من المهاجرين و الأنصار و إسقاط ما سواه، ثم أطبقت عليه الأمة فلم يختلف في شيء منه، يعرفه جاهلهم كما يعرفه عالمهم، و توارثه القرون بعضها عن بعض، و يتعلمه الولدان في المكتتب، و كانت هـذ/ إحدى من أقاب عثمان

«فضائل القرآن»، باب المنسوخ تلاوة. الانتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٣٢ العظام، ثم مرّ في ذكر أخبار و روايات عن الأمثال في تفصيل عثمان في هذا الباب إلى أن قال: «الذي ألفه عثمان هو الذي بين ظهراني المسلمين اليوم، وهو الذي يحكم على من أنكر منه شيئاً بما يحكم على المرتدّ من الاستتابة فإن أبي فالقتل». فأما ما جاء من هذه الحروف التي لم يؤخذ علمها إلا بالإسناد و الروايات التي يعرفها الخاصة من العلماء دون عوام الناس، فإنّما أراد أهل العلم منها، أن يستشهدوا بها على تأويل ما بين اللوحين، و يكون دلائل على معرفة معانيه و علم وجوهه، قال: «و كذلك قراءة حفصة و عائشة: حفظوا على الصّيلوات و الصلاة الوسطى (صلاة العصر) [البقرة: ٢٣٨]، و كقراءة ابن مسعود: (و السارقون و السارقات فاقطعوا أبدانهم)، و مثل قراءة أبيّ بن كعب: (فإن فاءوا فيهنّ)، و كقراءة سعد:

(فإن كان له أخ أو اخت من أمه)، و كما قرأ ابن عباس: (لا جناح عليكم أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج)، و كذلك قراءة جابر: (فإن الله من بعد إكراههنّ لهنّ لغفور رحيم)، فهذه الحروف و أشباه لها كثير قد صارت مفسّرة للقرآن، و قد كانوا يروون مثل هذا عن بعض التابعين يعنى بذلك استجازة كتابة التفسير مع الآية، ثم هل فى كلام هذا معناه من تضعيف هذه الروايات تارة، و أنّها ليست توجب علما، بأنّ ما روى قرآن منزّل يجب إكفار من جحدّه و استتابته و إلا قتل كالمرتدّ، و يكون بمثابة ما يعلم أنّه قرآن، مما ثبت بين اللوحين، و من أنّ العلماء إنما احتملوه إن صحّ عندهم على وجه التفسير به لمعانى القرآن، و إذا كان ذلك كذلك ثبت أنّ أبا عبيد يعتقد فى هذه الأخبار ما يعتقد من أنّ الحجّة لم تقم بها، و أنّ معناها إن صحّت بعض ما ذكرناه، و هذا رأى جميع أصحاب الحديث و فرق المسلمين الرواة لهذه الأخبار من مخالفي من يدعى الزيادة فيه و النقصان منه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٣٣ و لو سئل كلّ واحد منهم عما يرويه من هذه الحروف، لقال فيها و فى معتقد إثباتها: / و القطع على أنّها قرآن أكثر و أغلظ مما قال أبو عبيد، هذا [٢٨٥] معلوم من حال جميعهم، و إذا كان ذلك كذلك لم يكن فى قول المخالف لنا أنّنا ندلّ بروايات هذه الآثار عن روايتكم لإقامة الحجّة بها عليكم، لأنّ هؤلاء الأئمّة عندهم فى هذه الروايات ما ذكرناه مما يبقى اعتقاد القطع على صحتها، و يوجب أنّ الصحيح غيرها، لأنّهم قد قالوا صريحا: إنّ الذى أجمع عليه المسلمون هو الذى بين اللوحين، و هو الذى يحكم على جاحد شيء بحكم المرتدين، و قالوا أيضا: إنّ ما أجمع عليه المسلمون هو الحقّ و الصواب، و أنّ ما عدها مطرح مردول لأنّنا نعلم ضرورة من مذاهبهم اعتقاد صحّة الإجماع، و اطراح ما عدها، فكيف تكون رواياتهم لأخبار يعتقدون هذا فيها حجة عليهم لو لا الغباوة و الجهل، و لو كانوا قاطعين على أنّ هذه الحروف و الكلمات قرآن لم يعبأ بهم عند المخالف، لأنّهم عند المخالف قوم حشو طغام، و على التّصّب و مخالفة الرسول و الإمام المعصوم، و لا معتبر بقول من هذا دينه و مذهبه، و إذا كان ذلك كذلك سقط ما يتعلقون به من الاحتجاج برواية مخالفيهم من أهل الحديث سقوطا بيّنا. ثم يقال لهم: إذا لم تكن هذه الأخبار مما قد بلغت حدّ التواتر، و لا مما يلزم قلوبنا العلم بصحتها، و كان راويها عندكم ممن يصحّ عليهم الغلط و الإغفال و وضع الكذب فما الذى يدلّ على صحّة هذه الأخبار و صدق روايتها؟ فلا يجدون فى ذلك متعلّقا. فإن قالوا: لو جاز أن يكونوا قد غلطوا و تكذّبوا فى هذه الأخبار لجاز أن يكون جميع ما روى من الأخبار التى أجمع عليها المسلمون من إعلام الرسول و غيرها تكذّبا. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٣٤ قيل لهم: و لم قلتّم إنّه إن جاز عليهم الغلط، و الاعتماد فى هذه الأخبار جاز ذلك فيما أطبق عليه المسلمون من الإعلام و غيرها من الأخبار، فلا يجدون فى ذلك متعلّقا. ثم يقال لهم: إذا كانت هذه الأخبار أخبار آحاد لم تبلغ حدّ التواتر، و لم يدلّ عقل و لا سمع و لا شهادة من سائر الأئمّة على صحتها، و لا ادّعى سماعها من الرسول صلّى الله عليه، و حضور إلقيائها على جماعة يستحيل فى العادة عليهم الإمساك عن إنكار كذب من يدّعى عليهم، و يضاف إلى مشاهدتهم و سماعهم، و لا غير ذلك من وجوه الأدلّة لم يجب القول بصحتها، و ليس هذه سبيل الأخبار التى يروونها الأئمّة قاطبة و يعرفها الخاصة و العامة، و سبيل ما دلّ على صحته بعض هذه الأدلّة، فجمعهم بين الأمرين دعوى لا برهان عليها و لا معها. ثمّ يقال لهم: فقد روى هؤلاء القوم من أهل الأحاديث كأبى عبيد و غيره ممن ذكر هذه القراءات من طريق هى أسلم من الطرق التى ذكروها، و عن قوم هم أثبت ممن روى عنه هذه القراءات، و بإسناد هو أظهر و أشهر من أخبار الرؤية و الشفاعة، و وقوع الطلاق فى الحيض، و تحریم المتعة بعد إطلاقها، و المسح على الخفين و إيجاب غسل الرجلين، و أنّ النّبىّ صلّى الله عليه لا يورث، و أن ما تركه صدقة، و أنّه شهد للعشرة بالجنّة، قال صلّى الله عليه: «اقتدوا بالذين من بعدى أى أبى بكر و عمر»

«١»، و أنّهما من الدين (١) رواه ابن

ماجّة (١: ٣٧ برقم ٩٧)، و الترمذى (٥: ٦٠٩ برقم ٣٦٦٢)، (٥: ٦٧٢ برقم ٣٨٠٥)، و الإمام أحمد (٩: ١٠٥ برقم ٢٣٤٤٦)، و الحميدى (١: ٢١٤ برقم ٤٤٩)، و الحاكم (٣: ٧٥) كتاب معرفة الصحابة، و الطبرانى فى «الكبير» (٩: ٦٧) برقم (٨٤٢٦)، و الطحاوى فى «شرح مشكل الآثار» (٣: ٢٥٦ برقم ١٢٢٤)، و ابن أبى عاصم فى «كتاب السنة» (٢: ٥٤٥ برقم ١١٤٨). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٣٥ بمنزلة السمع و البصر من الرأس» «١»، و «أنّهما سيدا كهول أهل الجنة» «٢»، و «أنّهما وزيراه من أهل الأرض» «٣»، و أنّه «لا ينبغي لقوم فيهم



أبو بكر أن يتقدمهم غيره» (٤)، وأن «لو كان بعده نبي لكان عمر» (٥)، ولأن «أبا بكر خير الأولين والآخرين إلا النبيين والمرسلين ممن مضى في سالف الدهر ومن في غابره» (٦)، ورووا في كل واحد ممن تكفرون أنتم وتشهدون عليه بالضلال والكفر من الفضائل والمناقب أمرا عظيما كثيرا، وقالوا كلهم: هذه الفضائل أظهر وأشهر عندهم من نقل هذه الأحرف الشواذ، فيجب لذلك أن يؤثفهم ويصدقهم فيما روه من هذا أجمع. ومتى قلتم إنهم قد كذبوا أو غلطوا وهموا في جميع ما روه من هذه الأخبار وجب على اعتلالكم أن لا تأمنوا أن تكون جميع الأخبار التي أطبق [٢٨٧] عليها المسلمون من إعلام الرسل وغيرها كذبا وزورا، وأن لا تثقوا بصحة خبر البتة، وهذا ما لا فصل لهم فيه، وقد بينا فيما سلف وسنين في باب الكلام في جمع عثمان المصحف وأخذهم بالقراءات الثابتة أنه لا يسوغ إطلاق ما روى من روايات الآحاد، ومن وجه لا- يوجب العلم بما يقطع على

(١) رواه الترمذى في «السنن» (٥: ٦١٣)

برقم (٣٦٧١). (٢) رواه الترمذى في «السنن» (٥: ٦١٠ برقم ٣٦٦٤، ٣٦٦٦). وابن ماجه في «السنن» (١: ٣٦ برقم ٩٥). (٣) رواه الترمذى (٥: ٥٧٦ برقم ٣٦٨٠). (٤) رواه الترمذى (٥: ٦١٤ برقم ٣٦٧٣)، كما ذكره ابن عدى في «الكامل في الضعفاء» (١: ١٦٦). (٥) رواه أحمد في «المسند» (٦: ١٤٠ برقم ١٧٤١٠)، والترمذى في «السنن» (٥: ٦١٩ برقم ٣٦٨٦). (٦) رواه الترمذى في «السنن» (٥: ٦١٠ برقم ٣٦٦٤، ٣٦٦٥). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٣٦ أنه قرآن، و خلط المعلوم المتيقن من ذلك بالمجهول، وأنه أوجب الأمور لإدخال اللبس والشكوك في المصحف، وأن يثبت كل أحد فيه ما يريد ويوقن مما ورد هذا المورد من القرآن والقراءات، وأن يدعى أنه أثبت من الحمد والبقرة وآل عمران وذلك من الفساد والتخليط ما لا خفاء به. و سنوضح أيضا فيما بعد أنه لا يجوز إثبات شيء من هذه القراءات في المصحف على حكم الظاهر، والعمل بخبر الواحد دون القطع على أنه قرآن، وأن ذلك من أدعى الأمور إلى خلط الصحيح بالفساد والسليم بالسيقم، وفتح دعاوى الملحدين بأن كل ما بين الدفتين ثابت على طريقة واحدة، وأنه معلوم، أو أن يدعوا أنه كله غير متيقن ولا معلوم، أو أن يقولوا: ما نعرف ما قامت الحجج به مما لم يقم ولا المعلوم منه ولا المجهول، وأن ما أدى إلى ذلك وسهل سبيله وجب منعه والحظر له ونكشف ذلك بما يوضح الحق إن شاء الله. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٣٧

## فصل

فصل و مما يدل على أنه جميع هذه القراءات، والقرآن الذي يدعى إنزاله والكلمات الزائدة ليست بمثابة القرآن المتيقن المعلوم، إجماع الأمة على أن من جحد الحمد والبقرة أو بعض القرآن، وقال: إنها ليست بقرآن، أو قال: لست أدري أنها قرآن أم لا، وجب إكفاره والحكم بردته وخروجه عن جملة المسلمين، ولا سيما إذا كان ممن ينسب إلى العلم وحفظ القرآن وسماع النقل والأخبار، وأن من جحد قوله: (و هي العصر)، (و السارق والسرقه فاقطعوا أبدانهم)، (و يأخذ كل سفينة صالحة غصبا)، (و أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج)، (و الشيخ والشيخة، و لو أن لابن آدم واد من ذهب)، (و لا ترغبوا عن آبائكم/ فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم)، وأنكر [٢٨٨] أن يكون ذلك قرآنا، وقال: إني لست أدري أقرآن هو أم لا؟، وقال: أقرأه كما روى على الظاهر دون القطع عليه، لم يكفر بذلك ولم يكن خارجا عن جملة المسلمين باتفاق، فوجب لذلك جهل من اعتقد أن هذه الشواذ جارية في ظهورها وثبوتها وحصول العلم بها، مجرى الحمد والنمل والكهف، وبعض سور القرآن، وثبت بذلك افتراق الأمر فيهما. فإن قالوا: و لو لم تكن هذه الكلمات والأحرف الزائدة قرآنا، ولا من سبيل يوجب أن يكون من أدخلهما في القرآن واعتقد أنها منه كافرا، وبمثابة من أدخل (قفا نبك)، (و ألا هبى)، (و ودع عميرة) في القرآن واعتقد أنها منها، فلما لم يكن ذلك كذلك، وجب أن تكون هذه الكلمات من القرآن. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٣٨ يقال لهم: لا يجب بما قلتم، لأن هذه الأمور وإن لم نقطع ونعلم أنها قرآن من عند الله، و كان الدليل قد قام على أنها ليست من القرآن، فإنه قد روى روايات الآحاد أنها قرآن منزل، وقال بعضهم: قد نسخ ذلك، وقال آخرون: بل هو ثابت فصارت هذه الروايات شبهة لمن ظن أنها قرآن إذا خفى عليه الدليل، على

أنه لا- يجوز إثباتها وإلحاقها بالثابت المعلوم، و صار ذلك على ضرب من التأويل الذى قد غلط فيه، وإن لم يقصد الجهل والغباء فلم يجب إكفاره، ومن قال ذلك فى شعر امرئ القيس، وبعض كلام الله فلا تأويل ولا شبهة، فوجب إكفاره و افترقت الحال فى ذلك. فإن قالوا: فكذلك لا يجب إكفار من جحد أن تكون الكلمات الزائدة من القرآن، وأنكر ذلك، وأن يكون بمثابة من جحد الحمد و ثبت المتفق بغير خلاف على أنها قرآن، لأن هذه الكلمات الزائدة لم تتفق الأمة على أنها قرآن منزل ولا تواتر الخبر بكونها قرآنا، ولا- قامت بذلك حجة، وإن رويت الأخبار الكثيرة فى أنها قرآن، وليس كذلك سبيل الحمد و ثبت بحصول الإجماع و التواتر على أنهما قرآن، و زوال الريب و الشكوك فى ذلك. [٢٨٩] يقال لهم: فقد صرتم لنا إلى ما أردناكم/ عليه، و أخبرنا بصحته من أقرب الطرق، لأنكم لمّا طالبتمونا بجعل هذه الكلمات من القرآن لموضع هذه الروايات، قلنا لكم: لا يجب ذلك لأنه لها اتفاق من الأمة حصل على أنها من القرآن ولا- تواتر الخبر بذلك ولا علم ضرورة من دين الرسول، وليس كذلك سبيل الحمد و آل عمران، وإنما هى روايات جاءت مجيء الآحاد التى لا توجب علما، ولا تقطع عذرا فى إثباتها، وأنه لا يجب إثبات ما هذه سبيله، فقلتم فى جواب ذلك: إن ساءت لكم هذه الدعوى فى هذا القرآن ساغ مثلها فى دعوى ظهور الرسل و الإعلام من جميع ما روى من الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٣٩ الأحكام، و أجابنا عن ذلك بما قطع شغبكم، و أنتم الآن قد التجأتم عند حيز النظر و تحقيق الأمر إلى الاعتراف و الإدعان بأن حال الروايات الواردة بهذه الأحرف الشواذ و الكلمات الزائدة فى أنها غير مقطوع على صحتها، ولا مما ظهر أمرها و اتفق عليها، فوجب الاعتراف بأنها قرآن منزل حال الرواية بسورة ألقاكم، و العصر، و هكذا يفعل الله سبحانه بمن حاول الطعن فى الدين و القدح فى أئمة المسلمين و إيقاع الشكوك و اللبس فى التنزيل. دليل لهم آخر: و قد استدلل قوم منهم على تغيير الأمة للقرآن، و فساد نظمه و تحريفه و النقصان منه و الزيادة فيه بما روى عن النبى صلى الله عليه أنه قال: «تسلكن سنن الذين من قبلكم حذو النعل بالنعل، و القدّة بالقدّة حتى إنّ أحدهم لو دخل جحر ضب لدخلتموه، قيل يا رسول الله: اليهود و النصارى؟ قال: فمن إذن؟» (١)، قالوا: و قد صحّ أنّ اليهود غيرت كتاب الله و حرّفته و نقصت منه أشياء كانت فيه، و زادت فيه أشياء ليست منه، و أنّ النصارى أيضا حرّفت الإنجيل و غيرته و أفسدته، بخلط ما ليس منه و إسقاط ما هو منه، و قد خبره الله تعالى بذلك من أمرهم، فقال تعالى: وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (١٤٦) الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُكْذِبِينَ (١٤٧) [البقرة: ١٤٦-١٤٧]، و قال تعالى: قَوْلٌ لِلَّذِينَ يُكْثِبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا قَوْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبْتُ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا [٢٩٠] يَكْسِبُونَ [البقرة: ٧٩]، و قال تعالى: وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُؤُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَ مَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَ يَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَ مَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَ يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَ هُمْ يَعْلَمُونَ [آل عمران: ٧٨]، فنص هذه

(١) رواه البخارى (٨ : ٥٠٢ برقم

٧٣٢٠)، و رواه مسلم (٤: ٢٠٥٤ برقم ٢٦٦٩)، و رواه الحاكم فى «المستدرک» (١: ١٢٩ كتاب العلم بلفظ تسلكن سبيل بدلا من كلمة سنن). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٤٠ الآى على تغيير أهل الكتاب لكتابهم و زيادتهم فيه و نقصانهم منه، و إذا ثبت ذلك و صحّ أنّ الرسول قد خبر عن سلوك هذه الأمة لسننهم فى جميع ما كانوا عليه، و جب القطع على أنّ فيهم من غير الكتاب، و أحال نظمه و قصد إيقاع التخليط و الإلباس فيه، و ساوى فى ذلك من سبقه من أهل الكتابين. يقال لهم: لا تعلق لكم فيما ذكرتم من وجوه: أولها: أنكم قد علمتم على القطع بأن الأمة قد غيرت القرآن و بدّلته و نقصت منه من جهة هذا الخبر، و هذا عجز منكم و تقصير بين، لأجل أنّ هذا الخبر من أخبار الآحاد التى لم نعلم صحتها ضرورة و لا استدلالا، و لا هو ممّا تلقّته الأمة بالقبول، و لا دلّ عليه بعض الأدلة الدالة على صحة الأخبار، و إذا كان ذلك كذلك، لم يجز أن نتيقن و نقطع على أن الأمة أو بعضها قد غيرت القرآن و حرّفته من جهة خبر لا سبيل إلى العلم بصحته، لأننا إذا لم نعلم صحته كنّا عن العلم بتضمّنه أبعد و هذا مما لا خلاف فيه، أعنى أنّه لا يجوز إثبات أصل يقطع به على الله تعالى بخبر لا يعلم بثبوته، و لا نقطع بصحته، و إذا كان ذلك كذلك سقط تعلّقكم بهذه الرواية سقوطا ظاهرا. فإن قالوا: هذا الخبر من أخبار التواتر، بهتوا و كابروا و سقطت مئونة كلامهم، و ادّعى فى كل خبر ينكرونه و يجحدونه أو يقفون فى

صحته أنه خبر تواتر، ولا سبيل إلى دفع ذلك. وإن قالوا: قد قام الدليل على صحته هذا الخبر وإن قصر عن حدّ التواتر، قيل لهم: وما ذلك الدليل؟ فلا يجدون إلى ذكر شيء سبيلاً، ثم يقال لهم: أنتم تجدون خبر الرؤية والشفاعة، أو كثير منكم، وتجدون فضائل أبي الانتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٤١ بكر وعمر و عثمان، وغيرهم ممن تتبرءون منه من الصحابة، / وتكذبون ما [٢٩١] روى من قول النبي صلى الله عليه لمعاذ: «بم تحكم؟» إلى قوله أجتهد رأيي وأحكم (١)، وقوله صلى الله عليه عقب ذلك: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله»، وقوله: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر» (٢)، وقوله لعمر بن العاص: «اجتهد، فقال: أجتهد وأنت حاضر؟ قال: نعم»، وما روى من غسل الرجلين، والمسح على الخفين وأمر الرسول بذلك، وأن يكون النبي صلى الله عليه قد سها وقال لدى اليمين عند قوله: «يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيته؟ قال: كل ذلك لم يكن» (٣)، وقوله: «إنما أنا بشر مثلكم أنسى لأسن» (٤)، وغير هذا من الأخبار الظاهرة المشهورة عند الثبت الثقات مع إطباق سلف الأمة وجميع الفقهاء، ومن خالفكم من المتكلمين في سائر الأعصار عليها، واعتقادهم لثبوتها، فكيف يسوغ لكم التعلق في هذا الأصل العظيم بمثل هذا الخبر الذي لا يجري مجرى ما أنكروا، ولا يقاربه ولا يدانيه في الصحة والثبوت، ولو لا القحة وقلّة الدين لم تقولوها في مثل هذه الأخبار الثابتة المعلومة هذه من أخبار المروانية وشيعة معاوية ووضع (٥) الحنابلة، وتدعون في مثل خبركم الذي تعلقت به أنه

من الأخبار الثابتة المعلومة هذه من أخبار المروانية وشيعة معاوية ووضع (٥) الحنابلة، وتدعون في مثل خبركم الذي تعلقت به أنه

(١) رواه أحمد في «المسند» (٨: ٢٣٣)

برقم (٢٢٠٦٨)، و الترمذى فى «السنن» (٣: ٦١٦) برقم (١٣٢٧)، و الدارمى فى «السنن» (١: ٤٤) برقم (١٦٨)، و أبو داود فى «السنن» (٣: ٣٠٣) برقم (٣٥٩٢). (٢) رواه البخارى (٨: ٥١١) برقم (٧٤٥٢)، و رواه مسلم (٣: ١٣٤٢) برقم (١٧١٦). (٣) رواه البخارى (٢: ٣٧٣) برقم (١٢٢٧، ١٢٢٨)، و رواه مسلم (١: ٤٠٣) برقم (٥٧٣). (٤) رواه مسلم (١: ٤٠٠) برقم (٥٧٢). (٥) ما بين القوسين غير مقروء فى الأصل و لعله البربرية. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٤٢ على تحريف كثير من الأئمة للقرآن و تغييره، نعوذ بالله من الجهل و العناد و قصد التمويه و الإلباس. ثم يقال لهم: لو سلمنا لكم صحة هذا الخبر و وجوب القطع على ثبوته لم يكن لكم فيه متعلق من وجوه: أحدها: أنه لو قال صلى الله عليه: «لتسلكن سنن الذين من قبلكم حذو النعل بالنعل، و القذة بالقذة إلا فى تغيير القرآن، و إفساد الدين، و عبادة العجل و المسيح، و كذا و كذا» لصح ذلك و جاز، و وجب أن يعتقد عموم سلوكهم لسننهم إلا فيما استثناءه، و إذا كان ذلك كذلك، و كان قد ورد عنه ما هو قائم مقام هذا الاستثناء و أبلغ منه وجب الحكم بما قاله من ذلك، و قد [٢٩٢] ورد عنه صلى الله عليه من الجهات المختلفة و الطرق الواضحة/ المشهورة عن الثبوت و رودا متواترا على المعنى، و إن اختلف اللفظ: «أن الأئمة لا- تجتمع على ضلال و لا خطأ»، فوجب أن تكون ما شهدت بأنه حق أو باطل، فإنه على ما شهدت به، فروى عنه صلى الله عليه أنه قال: «سألت الله تعالى أن لا يجمع أمتى على ضلال فأعطانيها» (١)، و أنه قال: «أمتى لا تجمع على خطأ، و لا تزال طائفة من أمتى على الحق حتى يقاتلوا الدجال»، و فى خبر آخر: «حتى يأتى أمر الله و هم على ذلك»، و فى خبر آخر: «على الحق لا يضرهم خلاف من خالفهم إلا- ما أصابهم من لأواء» (٢)، و أتت به قائل: «فمن

٣٣١) برقم (٣٤٤)، و أبو داود في «السنن» (٤: ٩٨) برقم (٤٢٥٣)، و ابن أبي عاصم «كتاب السنة» (١: ٤٠) برقم (٨٠، ٨٣، ٨٥، ٩٢)، و رواه الحاكم في «المستدرک» (١: ١١٥)، كتاب العلم. بألفاظ متقاربة. (٢) هذا الحديث ورد بألفاظ متعددة بينها تقارب و اشتراك، فاللفظ الأول الذى فيه مقاتلة الدجال رواه أحمد فى «المسند» (٧: ٢١٥) برقم (١٩٩٤١)، و كذلك روى حديث الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٤٣ سرّه بحوّه الجنّة فليلزم الجماعة، فإنّ الشيطان مع الواحد، و هو من الاثنين أبعد» (١)، و فى رواية أخرى: «فإن يد الله على الجماعة، لا يبالى الله شذوذ من شدّ»، إلى نظائر هذه الأخبار التى يطول تتبعها، و قد ذكرناها و بيّنا صحّتها و ثبوتها و تسليم الأمّة لها و تواترها على المعنى و إن اختلفت ألفاظها، و أوضحنا فساد جميع ما يعترضون به عليها فى كتاب الإجماع من كتاب «أصول الفقه

الصغير» (٢) بما يغني متأمله و الناظر فيه، و إذا كان ذلك كذلك و كنا قد بينا فيما سلف، و سنبين أيضا فيما يأتي إجماع الأمة في عصر أبي بكر عند جمعه للقرآن، و في زمن عثمان و جمعه الناس على القراءات و الأحرف الثابتة، أن ما بين اللوحين من القرآن الحاصل في أيدينا هو جميع كتاب الله الذي أنزله على رسوله، و مرسوم تأليفه الذي ألف عليه، و مقروء على وجه ما أنزل عليه، و جب لذلك أن تكون صادقة محقة فيما شهدت به من هذا الباب، لإخبار الرسول عنها بأنها لا تخطئ و تضلّ و لا تصدق كذبا، و لا تكذب حقا و صدقا، فوجب لأجل ما وصفناه حمل قوله: «تسلكنّ بكم سنن الذين من قبلكم على سلوك سننهم فيما عدا تغيير المصحف و تحريف الكتاب» لأجل هذا الإجماع و شهادة الرسول و الأمة على أنه محفوظ إلى يوم القيامة، و أن قوله: «وإنّا لله لحافظون» [الحجر: ٩]، على الحق لا

يضرهم من خالفهم في «المسند» (٨: ٣٠٩) برقم (٢٢٣٨٣)، كما روى بالفاظ متعددة عند البخاري (٨: ٥٠١) كتاب الاعتصام برقم (٧٣١١)، و رواه مسلم (٣: ١٥٢٣) كتاب الأمانة برقم (١٩٢٠، ١٩٢١). (١) رواه الحاكم في «المستدرک» (١: ١١٤، ١١٥)، كتاب العلم باب خطبة عمر بالجابية. (٢) من مؤلفات الشيخ أبي بكر بن الباقلاني، ذكره في مؤلفاته القاضي عياض رحمه الله و نقلها عنه صاحب كتاب «الباقلاني و آراؤه الكلامية» (ص ٢٠٢)، ورد الكلام عليه في باب الدراسة من هذه الرسالة. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٤٤ و إنّا علینا جمعه و قرأه [القيامة: ١٧] دالا- على ذلك و مقتض له، فيجب [٢٩٣] الأمان/ من تخوف تغيير و تحريف للكتاب، لا تقوم الحجة بفساده و يوجب إحباط صحيحه بفساده. فإن قالوا: ما حصل على هذا إجماع، لأنّ عليا و شيعة و أبيّا و عبد الله ابن مسعود (١) لم يتفقوا على ذلك، فقد أوضحنا فساد هذه الدعاوى و بينا دخول عليّ عليه السلام في الجماعة، و تحكيمه مصحف عثمان و قراءته له و إقرائه إياه، و تسليمهم كذلك، و أنّه لا معنى لدعواهم التقيّة في ذلك، و لا صحة عليه، و إذا كان ذلك كذلك و جب استثناء هذا القدر من سنن أهل الكتاب و منع وقوعه من الأمة. فإن قالوا: الإجماع أصل يقطعون بصحته على الله تعالى، و هذه الأخبار التي رويتموها عن الرسول في تصحيح الإجماع، و نفى الخطأ عن أهله أخبار آحاد غير ثابتة. قيل لهم: هذه الأخبار متواترة ثابتة، و متلقاة بالقبول و متواترة على المعنى، و من أكثر شيء روى عن الرسول، فلا معنى لجحدها و لا أقلّ من أن تكون على كلّ حال أثبت و أظهر من خبركم الذي تعلقتم به، فلا معنى للغرسة و المدافعة، ثم يقال لهم: إن صحّ ما قلتموه فصنيعنا في هذا الكتاب كصنيعكم، لأنكم أنتم استدلتتم على أصل تقطعون به على الله تعالى بخبر واحد، فإن كنّا قد أخطأنا فخطأنا في ذلك مثل خطئكم، و إن كنتم على صواب فيما تعلقتم به فلا- ينبغي أن ترفعوا عنه النظر و تعيروا به خصوصكم، و في بعض ما ذكرناه ما يسقط تعلقكم بالخبر. (و) و لا

يستقيم معها النص. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٤٥ و مما يدلّ على أنّ تأويل الخبر إن صحّ بما قلناه، و أنّه لم يقصد ذهاب القرآن و تغيير الأمة له و تحريفه و تضییع أحكامه و حدوده، علمنا بأنّ رسول الله صلّى الله عليه قد كان يخبرهم بآيات الساعة و أشرطها، و عن الحوادث التي تحدث بينهم، و الحروب، و يحذر من التسرع فيها و يكرر عليهم أمثال هذه الأقاويل، فلو علم صلّى الله عليه أنّ الاثمة ستضيّع القرآن و غيره و تبدله لوجب أن يخبرهم بذلك و يعرفهم أنه من إحداثهم، و مما يخافه عليهم، فلمّا عدل عن هذا إلى إخبارهم بما يدلّ على أن القرآن أبدا هاد، و أنّ التمسك به و الرجوع إليه و حمل السنن و الآثار عليه لأنه/ باق فيهم، و إن خاف عليهم عدم [٢٩٤] الانتفاع به كما عدت اليهود و النصارى الانتفاع بكتابهم؛ فما أغنى عنهم شيئا، دلّ ذلك على ظهور أمر القرآن أبدا، و قيام الحجة به و انقطاع العذر فيه. و قد روى الناس على طبقاتهم، أنّ رسول الله صلّى الله عليه قال في (خطبته) «١» على الناس في الحرم في حجة الوداع، و يوم الجمع الأعظم بعد أن عرفهم حرمة الشهر و البلد، و تحريم دمائهم و أموالهم، و أمرهم بأمر و نهاهم عن أمور: «قد خلّفت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب الله و سنّتي» (٢)، و لو علم أنّ كتاب الله سيذهب و يصير من التغيير و الفساد إلى حال لا- تقوم به الحجة لم يكن للأمر بالرجوع إليه و التمسك به وجه، و لكان يجب أن يخبرهم بأنّ الكتاب سيذهب، فلا- يبقى معهم ما يرجعون إليه و يهتدون به، و كيف يكون ذلك كذلك و هو يحذّرهم في هذه الخطبة من

(١) في الأصل (صحبتة) و الجادة في (خطبته). (٢) رواه الحاكم في «المستدرک» (١: ٩٣) كتاب العلم خطبته صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع، و ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧: ١٧٥) كتاب فضائل القرآن، و مالك في «الموطأ» (٢: ٨٩٩) كتاب القدر. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٤٦ الكذب عليه و يحثهم على الأداء عنه كما سمعوا، و يأمرهم بضبطه و أخذ العلم عنه قبل فوته، فيقول: «خذوا العلم قبل رفعه، و قبل ذهابه» في نظائر هذه الألفاظ سند كرها فيما بعد إن شاء الله، و لا يخبرهم في شيء من هذه الأخبار بذهاب القرآن، و لا ضياع شيء منه و لا بتحريف و تغيير يقع فيه، بل يأمرهم بالرد إليه و العمل عليه، و في هذه الخطبة قال صلى الله عليه «نضر الله أمرا سمع مقالتي فحفظها و أذاها فرب حامل فقه غير فقيه و رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه» (١)، و في بعض الروايات: «فأذاها كما سمعها فرب حامل فقه ليس بفقيه، و رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»، و يحذرهم من الكذب عليه، و لو علم أن القرآن سيغير و يبدل لأخبرهم بذلك و حذرهم أيضا منه، و قد روى أبو صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه قال: «سيأتيكم عنى أحاديث مختلفة لكتاب الله و لستى، فليس منى» (٢). و روى عن ميمون الحضرمي أن أبا موسى الغافقي سمع عقبه بن عامر [٢٩٥] الجهني يحدث على المنبر عن النبي صلى الله عليه / أحاديث، فقال أبو موسى: إن صاحبكم لحافظ أو هالك، إن رسول الله صلى الله عليه كان آخر ما عهد إلينا أن قال: «عليكم بكتاب الله و سنتي، و سترجعون إلى قوم يحدثون الحديث عنى فمن قال على ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار، و من حفظ شيئا فليحدث به» (٣) (١) رواه

الترمذى (٥: ٣٣) كتاب العلم برقم (٢٦٥٦)، و أحمد (٥: ٦١٥) برقم (١٦٧٣٨)، و ابن ماجه (١: ٨٤) برقم (٢٣٠)، و أبو داود (٣: ٣٢٢) برقم (٣٦٦٠). (٢) رواه الدارقطني في «السنن» (٤: ٢٠٨) كتاب الأفضية، كتاب عمر رضى الله عنه إلى أبي موسى الأشعري. (٣) رواه أحمد في «المسند» (٧: ٦) برقم (١٨٩٦٨)، و الحاكم في «المستدرک» (١: ١١٣) كتاب العلم. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٤٧ و روى الأعرج عن عبد الله بن بحنه قال خطب رسول الله صلى الله عليه فقال: «ما أتاكم عنى يوافق القرآن فهو عنى، و ما خالف القرآن فليس عنى» فإذا كان صلى الله عليه قد أمرهم بعرض حديثه على القرآن، فكيف يظن به أنه قد علم من حالهم تضييعه و تغييره و تحريفه و بلوغه إلى حد لا يجوز أن يدين به موافقة الحديث له أو مخالفته إياه، فكل هذا يدل على أنه لم يقصد بقوله: «لتسلكن سنن الذين من قبلكم» تغيير القرآن و تحريفه و تضييعه. و روى وكيع عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن زياد بن لبيد قال: ذكر رسول الله صلى الله عليه شيئا فقال: «و ذلك عند أوان ذهاب العلم، قال: قلت يا رسول الله كيف يذهب العلم و نحن نقرأ القرآن؟ و في رواية أخرى: و فينا كتاب الله نقرئه أبناءنا و يقرئه أبناءنا أبناءهم إلى يوم القيامة؟ قال: ثكلتك أمك يا زياد إن كنت لأراك من أفقه رجل بالمدينة» (١)، و في رواية أخرى: «إن كنت لأعدك من فقهاء المدينة، أو ليس هذه اليهود و النصارى يقرءون التوراة و الإنجيل لا يعملون بشيء مما فيهما؟» و لو علم ذهاب القرآن لرد عليهم قوله: و يعلمه أبناءنا أبناءهم إلى يوم القيامة، و يقال: إنكم ستضيعون القرآن أيضا و تغيرونه تغييرا لا يمكن معه معرفة العلم. و روى القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة الباهلي أن رسول الله صلى الله عليه قال: «خذوا العلم قبل أن ينفد ثلاثا، قالوا: يا رسول الله و كيف ينفد و فينا كتاب الله؟ قال: فغضب لا يغضبه (إلا)» (٢) الله، ثم قال: ثكلتك أمك (١) رواه أحمد في

«المسند» (٦: ١٥٣) برقم (١٧٤٨٠). (٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل و لا يستقيم المعنى إلا بها. اه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٤٨ [٢٩٦] أمهاتكم أو لم تكن التوراة و الإنجيل في بنى إسرائيل ثم لم تغن / عنهم شيئا، إن ذهاب العلم ذهاب حملته» (١)، و روى أيضا القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وقف في حجة الوداع و هو مردف الفضل بن عباس على جمل آدم، فقال: «يا أيها الناس خذوا العلم قبل رفعه و قبضه» (٢)، قال: «و كنا نهاب مسألته بعد نزول الآية: لا تسئلوا عن أشياء [المائدة: ١٠١]، فقد منا إليه أعرابيا فرشونا بردا على مسألته، فاعتم به حتى رأيت حاشية البرد على حاجبه الأيمن، و قلنا له: سل رسول الله صلى الله عليه كيف يرفع العلم و هذا القرآن بين أظهرنا، و قد تعلمناه و علمناه نساءنا و ذرارينا و خدمنا؟ قال: فرفع رسول الله



صلى الله عليه رأسه و قد علا وجهه حمرة من الغضب فقال: ثكلتك أمك، أو ليست هذه اليهود و النصارى بين أظهرها المصاحف و قد أصبحوا ما يتعلقون منها بحرف مما جاءت به أنبيأؤهم، إن ذهاب العلم أن يذهب حملته» (٣). و كل هذه الأخبار أيضا تنبئ عن بقاء الكتاب بين المسلمين و تعلمهم له و محافظتهم عليه، و لو علم أن القرآن سيضيع و يحرف و يغير و تزول الحجة به لقال لهم: و أول ذهاب علمكم ضياع القرآن منكم و تغييره و تبديله، و هذا هو الذى أريده بذهاب العلم، و لم يحلهم على أن ذهاب العلم و قبضه و رفعه هو ذهاب حملته، و لا ردهم إلى قوم قد كان الكتاب بينهم، و أنه لا

(١) أخرجه من حديث أبى أمامة

أحمد فى «مسند» (٥: ٢٦٦)، و فى إسناده على بن يزيد الألهانى و هو ضعيف - ذكر ذلك المحقق العلامة شبيب الأرنؤوط-، و رواه الدارمى فى «سننه» برقم (٢٤٠)، و الطبرانى فى «الكبير» برقم (٧٩٠٦)، و أورده المتقى فى «كنز العمال» و زاد نسبته إلى أبى الشيخ فى «تفسيره» و ابن مردويه. (٢) رواه الطبرانى فى «الكبير» (٨: ٢٥٦) برقم (٧٨٦٧). (٣) رواه أحمد فى «المسند» (٥: ٢٦٦) و قد سبق قبل قليل طرف من هذا الحديث. الانتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٤٩ يغنى عنهم شيئا، و ليس يجوز أن يعنى بهذه الأخبار إلا كتابا صحيحا لا يعينهم شيئا، لأن المسقط و المحرف و المغير ليس بكتاب الله، و لو تأملوا أيضا ما أغنى عنهم شيئا، و هذا بين يوضح أن الكتاب باد ظاهر مستفيض عار من كل شبهة و تحريف، على هذا دلّ قوله صلى الله عليه: «لا تزال طائفة من أمتى على الحق» فى سائر الأخبار التى قدّمنا فى صحة الإجماع، و لو علم أن القرآن سيضيع عقيب موته و يحرف و يغير و يبدل حتى لا تقوم به الحجة/ [٢٩٧] لكانت الأمة كلها قد عرفت و عطّلت من قام لله بحقه فى حفظ الكتاب و حراسته. و قد دلّ على هذا أيضا قوله: «إنا نحن نزلنا الذكر و إنا له لحافظون» [الحجر: ٩] و قوله تعالى: «إنا علّينا جمعه و قرآنه [القيامة: ١٧]»، و قد بينا ذلك فيما سلف بما يغنى عن رده، و أنه لو ضيع القرآن و حرف و صار إلى حد لا يعرف صحيحه من سقيمه لم يكن تعالى حافظا له و لا جامعا له على خلقه، و كذلك قوله: لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه [فصلت: ٤٢]، يوجب ذلك و يقتضيه. فكذاك قوله تعالى: «هو الذى أرسل رسله بالهدى و دين الحق ليظهره على الدين كله و لو كره المشركون» [التوبة: ٣٣]، و قوله: «وعد الله الذين آمنوا منكم و عملوا الصالحات ليس تخلفنهم فى الأرض كيما اstitخلف الذين من قبلهم و ليمكّننّ لهم دينهم الذى ارتضى لهم و ليتبدلنهم من بعد خوفهم أمنا» [النور: ٥٥]، و هذان خبران من الله تعالى بأنه سيظهر دين الرسول صلى الله عليه على الدين كله و أن يمكنه، و لو علم تعالى أن أصله و أسه و معدنه سيذهب و يغير و يبدل و يحرف و تسقط الحجة به عقيب موته صلى الله عليه لم يخبر بمثل هذا، و لكان إخباره عن وهائته و عدم تمكنه و شدة ضعفه و دروس أثره الانتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٥٠ أولى بالإخبار عن ظهوره و تمكينه، و كل مسلم تدبر هذه الآيات و الآثار التى ذكرناها عرف أنه لم يقصد الرسول صلى الله عليه بقوله «لتسلكن سنن الذين من قبلكم» تضييعكم القرآن و تحريفه و تبديله. فإن قالوا: أليس قد زعمتم أن النبى صلى الله عليه قد حذرهم فى هذه الأخبار من تضييع العلم، و أمرهم بتعلمه قبل ذهابه، فيزعمون أن العلم يذهب دون القرآن على ما أصيلتم. قيل له: لا، لأنه أراد عندنا بذهاب العلم ذهاب كثير من أهله و قلة فى الناس، كما يقول القائل: ذهب الإسلام، و ذهب الجود و ارتفع الخير، و نفذ العلم و الأدب، أى: قد قلّ ذلك و قلّ أهله و طلابه، و لا يعنى به أنه لم يبق قائم بذلك و لا معروف به، و يدلّ على أن هذا هو مراده بقوله: «و ليمكّننّ لهم دينهم، و ليظهره على الدين كله، و لو ذهب بأسره و انقرض جميع أهله لم يكن مظهرا له على الدين كله، و لا ممكنا له، و يدلّ عليه قول الرسول صلى الله عليه: «لا تزال طائفة من أمتى على الحق حتى يأتى أمر الله و هم على ذلك»، و لو علم أنه سيضيع جميع العلم، أو باب من أبوابه حتى لا يوجد فى الأمة قائم، لوجب أنها قد عطّلت، و خلت من قائم بالحق فى ذلك. فأما تحذيره و نهيه عن تضييع العلم، و حثه عليه و أمره به و نهيه عن تركه، فإنه لا يدلّ شىء منه على أنهم سيضيعونه و يفعلون ما نهوا عنه، هذه حالة أمره بطلب العلم و نهيه عن تركه، أو تجرد أو كيف بهما إذا قارنهما ما يدلّ على أنه لا يذهب من قول النبى صلى الله عليه: «لا تزال طائفة من أمتى على الحق»، و قوله تعالى: «ليظهره على الدين كله» [الفتح: ٢٨]، و قد قال الله تعالى: «لئن أشركت ليحبطن عملك» [الزمر: ٢٥]، و لم يجب ذلك علمه الانتصار للقرآن، ج ٢،

ص: ٤٥١ بمواقفته صَلَّى الله عليه للشرك، وقال تعالى: وَلَئِنْ أَتَيْتَ أَهْوَاءَهُمْ بِغَيْرِ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ [البقرة: ١٢٠]، ولم يقتض ذلك علمه بأنه يتبع أهواءهم، وقال تعالى: \* يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ [المائدة: ٦٧]، فحُثَّه وحَضَّه على أداء ما حُمِّلَ، وقال له: فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ [الحجر: ٩٤]، ولم يوجب أن يكون تعالى قد علم من حاله صَلَّى الله عليه أنه سترك البلاغ والصدع بما أنزل، بل المعلوم من حاله أنه سيفعل ذلك ويبالغ ويجهتد في حسن القيام به والحرص عليه، فهذا إذا تجرَّد لم يدل على أنه لا يبلغ ما أنزل إليه، فكيف به إذا انضم إليه قوله تعالى: لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ [التوبة: ١٢٨]، في أمثال هذه الآيات مما خُبر فيها عن مناصحته صَلَّى الله عليه واجتهاده وإيذائه في الله جلَّ وعزَّ، وكذلك تجرَّد أمره للأمة بطلب العلم ونهيه عن تضييعه لا يدلان على أنهم سيضيعونه، فكيف بهم إذا انضم إليهما ما وصفناه من إخبار الله تعالى / ورسوله أنهم لا [٢٩٩] يزالون على الحقَّ ظاهرين، وأن دينهم ظاهر على الأديان وأنه سيمكنهم لهم، في أمثال ذلك، فإذا كان ذلك كذلك سقط ما توهموه في هذا الفصل. ثم يقال لهم: أليس قد قال رسول الله صَلَّى الله عليه ما وصفتم، وإن علمنا أن الأمة لم تعبد ولا أحد منهم عند غيبته عنهم في غزواته عجلاً ولا وثناً، ولم يقولوا ولا أحد منهم: يا محمد اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة، ولا قالوا له: أرنا الله جهره ولا أخذتهم الصاعقة. فإذا قالوا: أجل، قيل لهم: فما أنكرتم أيضاً أن لا يكونوا حرّفوا القرآن ولا غيروه نظمه، وإن كان قد فعل ذلك أهل الكنائس وأنه يجب لأجل ما وصفناه أن نعلم أنه أراد سلوك سننهم في كثير من سيرتهم وأبواب دنياهم. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٥٢ فإن قالوا: أراد بقوله لتسلكن في المستقبل بعد وفاتي، (فإن) «١» قوم موسى لم يعبدوا العجل، ولا سألوا من شيء أن يريهم الله جهره، وأن يجعل لهم إلهاً يعبدونه بعد وفاته، وإنما سألوا ذلك وفعلوه في أيام حياته وحرّفوا الكتاب بعد وفاته، يقال له: وما الدليل على أنه أراد بعد وفاته، وقوله لتسلكن لا يقتضى ظاهره سوى وقوع ذلك في المستقبل منهم وهو متناول لأيام حياته المستقبلية، ولما بعد وفاته من الأزمان فما الموجب لتخصيص هذا الكلام، ولا سبيل لهم إلى ذلك، بل الواجب بطلان قوله لتسلكن أن يكون خطاب مواجهةً للصحابه دون المعدومين الذين يأتون بعده، وقد علم أن الصحابة لم تعبد العجل ولا تحدث إلهاً دون الله تعالى ولا عبدت وثناً في أيام حياته ولا بعده صَلَّى الله عليه فزال بما قالوه. فإن قالوا: أراد إلهاً عبادة العجل، وسؤال جعل إله مع الله، وأن يروه جهره، قيل لهم: وأراد إلهاً تحريف الكتاب وتغييره ولا فصل في ذلك، فإن قالوا: قد علمنا أن ما ذكرتموه لم يقع من الأمية، قيل لهم: فقد بطل التعلّق بعموم الخبر، والاستدلال به على أنه لا بد أن تفعل هذه الأمة مثل جميع ما [٣٠٠] فعلته اليهود والنصارى، وقيل لهم أيضاً: وقد علمنا أنهم لم يحرفوا القرآن ولا غيروه فأراد ما سوى ذلك. فإن قالوا: ظاهر الخبر يوجب وقوع تحريف الكتاب لأنه من سنن الذين من قبلهم، قيل لهم: وظاهره يقتضى وقوع عبادةٍ تحصل منها للعجل وطلب إله مع الله، وأن يروه جهره، لأن ذلك من سنن الذين من قبلهم، ولا جواب عن هذا وإنما أراد النبي صَلَّى الله عليه إن صحّ هذا الخبر عنه حدوث خلاف كثير وتنازع بينكم وفتن غير هذا الباب، على ما بيناه من قبل.

(١) في الأصل من، والصواب: فإن،

حتى يستقيم المعنى. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٥٣ ثم يقال لهم: إن رسول الله صَلَّى الله عليه لم يقل ليلحقن كتابكم من الفساد والتغيير باختلاط حقّه بباطله والتباسه بالحقّ كدأب من قبلكم من اليهود والنصارى، وإنما يقتضى هذا الظاهر على ما قلتم أن يقع من الأمية أو قوم منها تغيير الكتاب وتحريفه فقط، ولا يوجب ذلك أن يصير كتابنا بذلك التغيير مفسداً أو بالغاً إلى حدّ في الوهاء وضعف الثقل وقلّة الحفاظ والضبط، لا نعرف صحيحه من فاسده وسيقمه من سليمه ولا تقوم الحجّة به، وإذا كان ذلك كذلك لم ينكر أن يكون قوم من المنافقين والمدغلين للدين في صدر الإسلام قد قصدوا إلى تغيير القرآن وتقديم مؤخره، وإدخال ما ليس منه فيه، وإخراج بعض ما هو منه عنه، وأن يكون عثمان والجماعة قد ألغت ذلك وأبطلته، وأوضحت عن فسادها، وقامت بالحقّ والواجب في حفظ القرآن ورسمه ونقله وضبط قراءته الثابتة التي أنزل عليه بيانا قطع به العذر وأوجب الحجّة ونفى عنه تحريف الزائعين وكيد المبطلين، وأن يكون قد كان في كثرة تلك المصاحف التي حرقها شيء كثير من هذا الباب، وإذا كان ذلك كذلك

سقط ما تعلقتم به، فكذلك لا ننكر أن يحدث قوم في بعض الأعصار يقصدون إفساد نظم القرآن و تغييره و تحريفه/ و إكثار دعاوى الأباطيل [٣٠١] فيه، و إن لم يخلهم الله تعالى فمن يردّ قولهم و يكشف شبههم و يبين باطلهم لأجل ضمان الله سبحانه لحفظه و جمعه على ما بيّناه من قبل. فإن قالوا: ما أراد بهذا القول إلّا أنّ عثمان و شيعة يحزفون القرآن و يغيرونه، قيل لهم: لا، بل أراد إلا من ردّ عليه عثمان في أمر القرآن و برئ منه، و ما أراد بذلك غيركم و غير أتباعكم في باب القرآن، و ما تدّعون فيه من التغيير و النقصان و الحروف و الكلمات التي تروونها و تدّعون اعتماد السلف لإسقاطها، و أنتم أقرب إلى ذلك و أحقّ به، و أشبه أن يكون الذي عناكم الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٥٤ الرسول صلى الله عليه بالوصف لتحريف القرآن، و لا- جواب عن هذا أيضا، و يقال لهم: هل عنى الرسول بقوله لتسلكن سنن الذين من قبلكم، جميع الأمة أو بعضها. فإن قالوا: جميع الأمية، قيل لهم: فعلى و ولده عليهم السلام، و عمار و سلمان، و جميع الشيعة المعاصرين كانوا للرسول و من حدث بعده داخلون في هذا القول و هذا ما لا يصير أحد منهم (إليه) «١». و إن قالوا: أراد بعض الأمة دون بعض، قيل لهم: هذا مسلم لكم، فما الدليل على أنّ ذلك البعض هو عثمان و المتفقون معه على مصحفه دون أن يكون هو المختار، و ابن عبيد قتله مصعب بن الزبير صبرا مع سبعة من أصحابه، و كان يدّعي النبوة و يقول: جبريل عن يميني و ميكائيل عن شمالي و أمثاله من قاداتكم، و من قال منكم: (إنّ من القرآن، و إنّ علينا جمعه و قرآنه «٢»)، (و إنّ الله اصطفى آدم و نوحا و آل إبراهيم (و آل محمد) على العالمين)، و من روى عن علي عليه السلام: (و العصر و نواب الدهر إنّ الإنسان لفى خسر و إنّ فيه إلى آخر الدهر)، و من روى عن بعض أهل البيت أنّه قال: (أنزل ربع القرآن فينا و ربعه في عدونا)، و روى عنهم أنّهم قالوا: «لو قرئ القرآن كما أنزل لألفيتمونا مستمين فيه كما سمى من كان قبلنا»، [٣٠٢] إلى أمثال هذه الخرافات و الترهات، و رواة هذا و القائلون به أقرب إلى التهمة و الظنّة بنقصان القرآن و تحريفه من عثمان و من سائر السلف الصالح، بل هم عندنا مقطوع على موضوعهم و تكذّبهم و إكادتهم الدين، و نصبهم له الحبائل و الغوائل و طلبهم أهله و الناصرين له و القائمين بحثه بالطوائف

(١) ما بين القوسين محذوف من

الأصل، و لا تستقيم العبارة إلا به. (٢) يصحّفون و يحزفون قول الله تعالى: إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ الآية من سورة القيامة. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٥٥ و تكتسبهم بالمذهب معروف، و إحرافهم له معلوم، و ما هم عليه من مذموم الطرائق و شدّة الرغبة في العاجل، و قلة اكتراثهم بأمر الآخرة، و يقال لمن استدللّ بهذا الخبر منهم- ممن يزعم أن قد نقص منه و لم يزد فيه و لا- يمكن أن يزداد فيه، لإعجاز نظمه تعدّد الإتيان بمثله:- أنت في غفلة مما تخوض فيه لأنك قد اعترفت بأنّ أهل الكتابين زادوا في القرآن و نقصوا منه، و أنّ الله سبحانه خبر بذلك حيث يقول: وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ [آل عمران: ٧٨]، و قوله: يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ [البقرة: ٧٩]، فيجب إذا كان ذلك كلّه أن يدلّ هذا الخبر دلالة قاطعة على أنّ القرآن مزيد فيه و مدخل فيه كثير ليس منه، كما دلّ على أنّه نقص منه حتى يكون من ضيّع ذلك من الأمة سالكا لسنن من قبله حذو النعل بالنعل، فإن مرّ على ذلك ظهر عجزه و رغب عن مذهبه، و إن أباه أسقط استدلاله بالخبر سقوطا ظاهرا. و إن قالوا: أراد أنّهم يسلكون سنن أهل الكتاب إلا في الزيادة في الكتاب، قيل له: و أراد سلوك سننهم إلا في النقصان من الكتاب، و إلّا تحريفه و تغييره و قصد ما عدا ذلك، و هذا ما لا حيلة فيه و لا جواب عنه، و كذلك الكلام على من قال: إنّّه مزيد فيه و ليس بمنقوص أو مغير النظم و التأليف فقط من غير زيادة و لا نقصان منه، و في بعض ما أشرنا إليه أوضح دليل على سقوط تعلقهم بهذه الرويات. دليل لهم آخر على نقصان القرآن و تحريفه: بأنّ الشيعة تنقل خلفا عن سلف عن عليّ و الأئمة من عترته، عن سلف لهم تقوم بهم الحجة و ينقطع العذر: أنّ القرآن قد نقص منه و غير و بدل و أحيل عن نظمه، قالوا: و الكذب [٣٠٣] ممتنع على من ذكرنا، و العذر ببعضهم، فوجب لذلك صدقهم فيما نقلوه من هذا الباب، و القطع من جهة خبرهم على نقصان القرآن و تغييره. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٥٦ يقال لهم: ما الدليل على صحة نقلكم هذا مع مخالفتنا لكم فيه، و ما أنكرتم من أنّه لو كان نقل الشيعة لذلك صحيحا فيه شرط التواتر لوجب أن نعلم ضرورة أنّ في صدر الأمة من قال إنّ القرآن قد نقص منه و غير عما أنزل عليه على ما ذكرنا من قبل، فلمّا لم نعلم من ذلك شيئا علم فساد إدخالهم، و لأنّ الإسماعيلية و الغالية يزعمون أنّهم قد

نقلوا خلفا عن سلف لهم عن الأئمة أن الأمر في أصول الدين وفروعه على ما يعتقدونه و ينزلونه، ولأن الشيعة معترفه بحجج بعضها إذا نقل عن سماع ومشاهدة، وكل فريق منهم يذكر أنه أخذ دينه في الأصول والفروع جميعا عن سلف لهم، والسلف عن سلف إلى أن ينتهي ذلك إلى الأئمة وإلى قوم منهم في الأصل تقوم بهم الحجة، فيجب لذلك العمل على قول جميع الشيعة مع اختلافها، وإذا كانت هذه دعاوى متكافئة لا يعلم صحة شيء منها بطل جميعها، ولأنهم مثل هذا النقل يدعون في النص على علي عليه السلام ورواية الأخبار الكثيرة في وجوب شتم السلف ولعنهم والبراءة منهم ومن سائر أتباعهم، ونحن فلا شبهة علينا في كذب هذا الخلف الذي يدين بذلك في الأئمة وجلّة الصّحابة، فلا معتبر بهذه الدعاوى التي قد أخلقت وعرف جوابها وأغراض مدّعيتها، وقد بسطنا الأدلة عليهم في هذه الفصول وما جانسها والدعاوى وما أشبهها في كتاب «الإمامة» بما يغني الناظر فيه. فأما ادعاؤهم أن عبد الله بن مسعود كان يقرأ: وكفى الله المؤمنين القتال (بعلّي) وكان الله قويا عزيزا [الأحزاب: ٢٥]، وأنه كان يقرأ في آل عمران: \* إن الله اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم (وآل محمد) على العالمين، فإنه بهت وزور وليس هذا بمعروف، في أصحاب الحديث ولا مروى رواية ما قدمنا ذكره من السواد، ولو كان بمثابته السداد لكانت الحال فيه لهي كما قدمنا الانتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٥٧ ذكرنا له من القراءة التي لم تقم الحجة بها، وقد علم أنهم ليس يدافعون عن هذا لتضمّنه معنى فاسدا عند مخالفتهم، لأن الله قد كفى النبي والمؤمنين القتال بعلّي في مواطن كثيرة حسن فيها إبلاؤه وجهاده، وأن آل محمد مصطفىون كآل نوح وآل إبراهيم، فمذهب الشيعة والسنة في هذا سيان فلا معنى لقولهم: النصب حملهم على جحد هذه القراءات وما جرى مجراها. كذلك سبيل ما يدعونه من أمر روايات الذين لا يعرفون بالرفض والطعن على الصحابة وأم المؤمنين عائشة رضوان الله عليها، أن ابن عباس قال: «إن لله تعالى حرّات ثلاث ليس مثلهنّ، كتابه وهو حكمته نطق به وأنزله، بيته الذي جعله للناس مثابة وأمنا، وعتره نبيه فيكم صلى الله عليه، فأما الكتاب فحرّفتهم، وأما البيت فخرّبتهم، وأما العترة فشرّدتهم، وقتلتهم» (١)، أن حذيفة قال للصحابة: «أرايتم لو حدثتكم أنكم تأخذون مصاحفكم فتحرفونها، وتلقونها في الحشوش أكنتم مصدّقين؟ قالوا: سبحان الله ولم نفعل ذلك؟ قال: أرايتم إن قلت لكم إن أمكم تخرج من فئة فتقاتل أكنتم مصدّقين؟ قالوا: سبحان الله ولم نفعل ذلك؟! قال: أرايتم إن قلت لكم إن يكون فيكم قرده وخنازير، أكنتم مصدّقين؟ فقال رجل: يكون فينا قرده وخنازير؟! قال: وما يؤمنك من ذلك لا أم لك «٢»؟! فإنها أيضا كذب وزور وبهتان لأصحاب الحديث، لأنهم كلّهم يروون عن عبد الله بن عباس وحذيفة نقض هذه الأخبار، ووصف الأئمة بالفضل

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣: ١٣٥) برقم (٢٨٨١)، وفي «الأوسط» (برقم ٢٠٥)، من حديث أبي سعيد الخدري، بمعناه. (٢) أخرجه بهذا المعنى ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٨: ٦٣٥) كتاب الفتنة، باب من كره الخروج في الفتنة وتعوذ منها، برقم (٢٧٣)، وليس بتمامه ولفظه. الانتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٥٨ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتفضيل لعائشة، وجميع من يتبرأ منه الشيعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه، وهذا أظهر عندهم وأكثر من أن تحتاج إلى تكلف الروايات عنهما في تفضيل الصحابة ووصف الأئمة، وقد تواتر من الأخبار التي لا يمكن دفعها أن أول من خاطب عثمان في جمع القرآن وأشار به عليه وناشده الله في ذلك (حذيفة) «١» بن اليمان، وأنه لما قدم عثمان وكان يغزى أهل الشام في فتح إرمينية «٢» وأذربيجان «٣» مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القرآن، فقال حذيفة: يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى «٤»، فشرع عثمان رضوان الله عليه عند ذلك في جمع الناس على القرآن، وأرسل إلى حفصة زوج النبي صلى الله عليه في شأن الصحيفة التي كانت عندها، فكيف يأمر عثمان بذلك، ويقسم عليه فيه من بعده ويعيب فعله، هذا بهت ممن صار إليه وأضافه إلى أحد من ثقات أصحاب الحديث الذين لا مغمز عليهم في قلّة أمانه وابتداع في الدين، فأمر ما يروونه قوم منهم ممن أن

(١) ما بين القوسين مطموس من الأصل. (٢) إرمينية: بكسر أوله وبفتح أو سكون ثانيه، وكسر الميم وسكون الياء وكسر النون وياء خفيفة مفتوحة، اسم لصقع

عظيمة واسعة في جهة الشمال. «معجم البلدان» (١: ١٦٠). أقول: و هي الآن واحدة من الجمهوريات السوفياتية التي استقلت بعد زوال الاتحاد السوفياتي و معظم أهلها من النصارى. (٣) أذربيجان: قال ياقوت: هي في الإقليم الخامس طولها ثلاث و سبعون درجة و عرضها أربعون درجة وحدها: من برذعة مشرقا إلى أذربيجان مغربا و يتصل بها من الشمال بلاد الديلم و الجبل و الطرم و هو إقليم واسع اه. و هي أيضا من الأقاليم التي استقلت بعد تهتك الاتحاد السوفياتي و معظم أهلها من المسلمين. (٤) أخرجه البخاري (٦: ٤١٦) كتاب فضائل القرآن باب جمع القرآن برقم (٤٩٨٧). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٥٩ الأخبار قد وردت متواترة مستفيضة من جهة نقل هذه الفرقة من الشيعة بأن القرآن مغير و مبدل و أنه قد نقص منه و أسقط أسماء الأئمة الاثنى عشر المذكورين فيه، و أسماء سبعين رجلا- من قريش ملعونين فيه بأسمائهم و أنسابهم، و أن ربع القرآن منزل في فضائل الأئمة الاثنى عشر و أهل البيت، و أن عثمان و الجماعة وضعت مكان رجل مسمى ملعون من قريش: يا وَيْلَتِي لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا [الفرقان: ٢٨]، و محوا اسمه، إلى غير هذه الجبهالات و الأمانى الكاذبة و التلاحد الذي يستهوون به العامة الطغام، و يقصدون به إبطال الإسلام فإنه لا شبهة على من له أدنى مسكة في فساد و تكذب مفترية و واضعه، و ستتكم على تكذب جميع هذه الروايات و عند مفتعلها عند فراغنا من حكاية عمل ما يروونه في هذا الباب إن شاء الله. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٦٠

## فصل

فصل فيما ذكره في هذا الباب و ادعوا انتشاره و ظهوره، و معتقدى نقصان القرآن من الشيعة أن عليا عليه السلام جمع القرآن بعد النبي صلى الله عليه و جاء به يحمله قنبر لا يغلانه فوضع، ثم تلا عليهم / آيات يكتبهم بها في تقدمهم بن يديه، و هي قوله: فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَ تَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ (٢٢) أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَ أَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ (٢٣) [محمد: ٢٣-٢٢]، فقال له عمر عند ذلك: ارفع ارفع مصحفك لا حاجة لنا إليه. و من ذلك- زعموا- ما تواترته نقل الشيعة خلفا عن سلف عن علماء أهل بيت رسول الله صلى الله عليه، منهم علي بن موسى بن جعفر «١»، و موسى بن جعفر بن محمد «٢»، و جعفر بن محمد بن علي بن الحسين «٣»، و الحسن بن علي بن محمد، و علي بن محمد بن علي بن موسى، و أمثالهم من أهل البيت، أنهم جميعا قالوا: أنزل القرآن أربعة أرباع، ربعا فينا، و ربعا في عدونا، و ربع سير و أمثال، و ربع فرائض و أحكام، و لنا أهل البيت (١) الهاشمي، يلقب بالرضي، صدوق،

و الخلل ممن روى عنه، من كبار العاشرة مات سنة ثلاث و مائتين و لم يكمل الخمسين «التقريب» (١: ٧٤). (٢) موسى بن جعفر بن علي بن الحسين بن علي أبو الحسن الهاشمي المعروف بالكاظم، صدوق عابد، من السابعة مات سنة ثلاث و ثمانين و مائة «التقريب» (٢: ٢٢١). (٣) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المعروف بالصادق. صدوق فقيه إمام من السادسة مات سنة ثمان و أربعين و مائة «التقريب» (١: ١٦٣). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٦١ فضائل القرآن، و أنهم قالوا: لو قرئ القرآن كما أنزل لوجد فيه أسماء سبعين رجلا- من قريش ملعونين بأسمائهم و أسماء آبائهم و أمهاتهم. و أن رجلا- قرأ على جعفر بن محمد الصادق من سورة آل عمران: كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ تَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ [آل عمران: ١١٠]، فقال له الصادق: يا ويحك كيف تكون أمة قتلت عتره نبيا، و حرقت كتاب ربها و هدمت بيته، خير الأمم كلها؟ بل كيف تأمر بالمعروف و هي تخالفه، و كيف تنهى عن المنكر و هي تأتيه؟ فقال له الرجل: جعلت فداك، فكيف نزلت؟ فقال: كنتم خير أئمة أخرجت للناس، تأمرون بالمعروف و تنهون عن المنكر». و أن رجلا آخر قرأ عليه- أعني جعفر بن محمد- في سورة هود: أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيْتِهِ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَ مِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَ رَحْمَةً [هود: ١٧]، فقال الصادق: ما هكذا أنزل الله تعالى، إنما أنزل الله: «أفمن كان على بَيْتِهِ مِنْ رَبِّهِ وَ يَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ إِمَامًا وَ رَحْمَةً وَ مِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى». و أن رجلا قرأ عليه من سورة النحل: أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ [النحل: ٩٢]، فقال له: ويحك! ما أربي، إنما هو: «أن تكون أمة هو أركى من أمة»، و أن آخر قرأ عليه: وَ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا



هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا [الفرقان: ٧٤]، فقال الصادق: ولقد سأل هؤلاء القوم عظيمًا أن يجعلهم أئمةً للمتقين، فقال له الرجل: كيف أقرأها، فقال له: واجعل لنا من المتقين إمامًا. وأن رجلاً قرأ بحضرته: فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ [سبأ: ١٤]، فقال له: إنَّ الجنَّ كانوا يعلمون أنَّهم لا- الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٦٢ يعلمون الغيب «١». وأن رجلاً قرأ على الصادق: وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ [آل عمران: ١٢٣]، فقال له: يا هذا كيف يذل قوم في رسول الله صلى الله عليه، فقال له الرجل: كيف أقرأ؟ قال: (ولقد نصركم الله ببدر وأنتم ضعفاء). وأن الصادق كان يقرأ: وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي (ولا محدث) إلَّا إذا تمنى ألقى الشيطان في أُمِّيَّتِهِ [الحج: ٥٢]، وأنه كان يقرأ: وما جعلنا الرِّياء التي أرينك إلَّا فتنةً للنَّاسِ (لتعمهوا فيها) [الإسراء: ٦٠]، وأنه قرأ: «والعصر إنَّ الإنسان لَفِي خَسْرٍ» وأنه كان يقرأ في التَّور: «ليس (عليهنَّ)» «٢» جناح أن يضعن ثيابهنَّ غير متبرجات لزينه»، وأنه كان يقرأ في سورة النَّساء: ولو أنَّهم إذ ظَلَمُوا أنفسهم جاءوك (يا على) فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تَوَّابًا رَحِيمًا [النساء: ٦٤]. وأنَّ الباقر كان يقرأ: «لقد تاب الله بالنبي على المهاجرين والأنصار»، و يقرأ في سورة التَّوبه: «فأنزل الله سكينته على رسوله وأَيَّدَه بجنود لم تروها»، وأن الأئمة كانت تقرأ: «إنَّ علينا جمعه و قراء به»، وإنَّ من الشيعة ينقل نقلًا متواترًا عن العترة أنَّهم كانوا يقرءون في: أ لم نشرح لك صدرك و رفعنا لك ذكرك (و أئيدناك بصهرك)، إلى أمثال هذا ممَّا يروونه ممَّا لا- أصل له (\_\_\_\_\_ . ١) ورد في الأصل في هذا الموضوع عبارة: (ما لبثوا في العذاب المهين)، وهي عبارة زائدة ولا معنى لها. اهـ. (٢) في الأصل: (عليهم)، والصواب: ليس عليهنَّ. اهـ. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٦٣

## فصل

## إشارة

فصل مما يدل على كذب الرافضة في هذه الدعوى،/ صحه ما قلناه في ثبوت القرآن والإطباق عليه، و علمنا و علم الكافة من الشيعة و غيرهم بدخول على عليه السلام في الجماعة التي اتفقت على كتب المصحف و أخذ الناس به، و إلغاء ما عداه، و التصويب لعثمان فيما صنعه من ذلك، حتى لم يحفظ عليه كلمة و لا حرف واحد في الطعن على هذا المصحف و الحرف الذي اتفقوا عليه، بل روى الناس عنه رواية ظاهرة أنه كان يقرئ به و يعلمه كما يقرئ به غيره، و روى ذلك عنه أبو عبد الرحمن السلمي و غيره: أنه أقرأه فلم يختلف عنه في ذلك، و لا روى عنه خلاف للجماعة فيما اتفقت عليه، لا من جهة الآحاد و لا من طريق التواتر. و لو كان من خلاف في هذا الباب أو يسير قول لوجب في مستقر العادة أن يظهر و يستفيض حتى لا- يمكنه جحدته و إنكاره كما ظهر عن عبد الله بن مسعود اختيار القراءة بحرفه، و كراهية نصبه و بدل كتبه المصحف، و لو كان مثل هذا قد وقع من على و الأئمة العلماء من ولده لوجب أن يكون نقله أظهر و أشهر، و أن يكون العلم به أثبت في النفوس و ألزم للقلوب بجلالة قدر على و عترته، و عظيم شأنهم في النفوس، و قد ثبت أن نقل كلام ممن ارتفع قدره و عظم شأنه و كثرت شيعته و الاقتداء به يجب أن يكون أظهر و أكثر من نقل كلام قصر عن محله، و في رجوعنا إلى أنفسنا و علمنا بأنَّه لم يرو عنه حرف واحد في هذا الباب بل رويت موافقته و تصويبه و متابعتة أوضح دليل على أنه صلى الله عليه كان أخذ القراءة بحرف عثمان و الداخلين فيها عليه، و دانوا الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٦٤ بتصويبه، و لو كان الأمر عند على عليه السلام في أمر القرآن كما يدعيه الشيعة من تغييره و تبديله و مخالفته نظمه الذي أنزل عليه، و إسقاط كثير منه أو الزيادة، لم يسعه السكوت عن إنكاره لذلك و توقيف الناس على تغيير كتاب الله و تبديله و تحريفه/ و تصحيحه و دخوله الخلل فيه، و إشاعة ذلك في شيعته و المنحرفين عنه، لأنه أحق من أمر بمعروف و نهى عن منكر، و لا شيء في المنكر «١»

أعظم وأفحش من تغيير الكتاب و تحريفه و إفساد نظمه و ترتيبه، لأن ذلك إفساد للدين و إبطال للشرع، و على عليه السلام أجل قدرا و أرفع موضعا و أشد احتياطا لدينه و للأمة من أن يتساهل في إقرار مثل هذا و يسامح نفسه به، و لو كان منه قول في ذلك لوجب أن يعلمه على حد ما وصفناه من قبل. فإن قالوا: قد نقلت الشيعة، و ببعضهم تثبت الحجة عن مثلهم عن علي عليه السلام أنه أنكر على القوم و خالفهم و عرفهم أن القرآن ناقص مغير محرف. قيل لهم: هذا بهت منكم و شيء وضعه قوم من غلاتكم، و القادحين في الشريعة، و إلا فما نقل أحد من أسلاف الشيعة في ذلك حرفا واحدا، بل نقل أنه كان داخلا في الجماعة و مقرا بما اتفقوا عليه و مصوبا له، و أنه كان يقرئ به و يعلمه، و على ذلك الدهماء من الشيعة و السواد الأعظم إلى اليوم، و بعد فما الذي قاله لهم لما وقفهم على تبديل القوم و تغييرهم و ما الذي عرفهم به مما غيره؟ و ما الذي لقنهم مما أسقطوه و كيف يمكنه أن يقول لهم: إن القوم حرفوا كتاب الله و غيره، و لم يمكنه أن يوقفهم على موضع التغيير و يذكر لهم الذي ألغوه منه و كتموه، و هو لو قال لهم ذلك لكان أظهر لحجته (١) \_\_\_\_\_

الأصل: في هذا الموضع (و) و لا معنى لها و يستقيم الكلام بدونها. اه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٦٥ و أشد تأييدا لقوله، و لتذكر عند توقيفه على ما كتموه الساهي، و تبينه العاقل و لحفظ الناسي، و لم يجز أن يذهب ذكر ذلك و معرفته على سائرهم و قد سمعوا ذلك، و كان يكون هذا من أفصح الأمور لهم، و أدل الأشياء على ضلالهم و سوء اختيارهم، و خبت اعتقادهم في الدين و أهله، فإن كان قد ذكر من ذلك شيئا فذكروا ما هو، و لن يجدوا إلى ذلك سبيلا، إلا زيادة أحرف و كلمة و كلمتين لم تقم الحجة بشيء منه، و سندر فيما بعد ما يروونه من هذه الأحرف عن علي عليه السلام، و عن الصادق و غيره من أهل البيت، و نبين بطلان ما يروونه عن العترة، و أنهم برآء مما يضيفونه إليهم، و لم يجدوا إلى ذكر شيء عن هذه الأحرف سبيلا، اللهم إلا أن يفتعلوا كلاما سخيفا متفاوتا غير ملتئم و لا متناسب، أو خارج عن أوزان كلام العرب المعروفة من الشعراء أو الخطباء أو الرسائل، و يضيفونه إلى علي عليه السلام، فلا يبعد على كل أحد نظم ضده و خلافه و إضافته إلى علي عليه السلام، و لا يشكل على أحد أنه ليس من نظم القرآن في شيء و هم لعلهم بهذا لا نراهم يتعاطون حكاية ما يدعون نقصانه و روايته عن علي و لا عن غيره من ولده و لا اللفظة و الحرف و الحرفين، و يحيلون معرفة ما طال و كثر على القائم المنتظر، و كل هذا تخطيط و إدخال للدين و أهله، و كل هذه الأقاويل و الدعاوى باطلة مخالفة لظاهر ما عليه علي عليه السلام فيجب تركها و إطراحها، لأنه كان باتفاق جميعنا يحكم مصحف عثمان، و يدعو الناس في المحافل إلى العمل بما فيه دون قرآن يدعيه و مصحف يظهره غيره و يجتبه، و يحلف مع ذلك أنه لا شيء عنده، و لا عهد من رسول الله صلى الله عليه و آله عليه غير ما في صحيفة أخرجه و غيرها على قائم سيفه على ما ذكر. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٦٦ و روى عبد الله بن عباس قال: «لما توقعنا يوم الجمل (١)» و علي عليه السلام بين الصيغتين أعطاني مصحفا منشورا و قال: اذهب به و قل لطلحة و الزبير و عائشة يدعوكم إلى ما فيه، قال ابن عباس: فخرجت و الناس على صفوفهم و علي عليه السلام قائم ينتظري، فجئت القوم فقلت: إنما يدعوكم إلى ما في هذا المصحف، فاتقوا الله و لا تقتلوا أنفسكم، فصاحوا صيحة واحدة: و الله لا يكون ما يريد صاحبك و يراد، لا نعطيه إلا السيف، فقلت: و الله أذن نزل بك السيف حتى تخافوه، فرجعت إلى علي فقلت: لا يريد القوم إلا السيف». و في رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن جدّه عن ابن عباس قال: «أرسلني علي عليه السلام إلى طلحة و الزبير بمصحف فدعوتهما إلى ما فيه و جئتهما به منشورا تقلّب به الريح ورقه ورقه فعرضت عليهما ما قال، فقالا: يا \_\_\_\_\_ (١) \_\_\_\_\_ هي واقعة وقعت بين الصحابة

رضوان الله عليهم طرفاهم: عائشة و طلحة و الزبير، و الطرف الآخر علي بن أبي طالب و جماعة من الصحابة، و خلاصة ما وقع أن كلا من طلحة و الزبير و معهما ثلثة من الصحابة كان من رأيهم الإسراع في ملاحقة قتله عثمان و الاقتصاص منهم، و لكن عليا استمهلهم ريثما يرتب خطته لتنفيذ الأمر فسلوك كل من الطرفين اجتهاده في اتباع السبيل الأمثل إلى الأخذ بدم عثمان، و تلاقوا في البصرة، ثم توجه جيش من قبل علي لإصلاح الأمر و جمع الكلمة، فتواجه الكل على ذلك الصعيد و ليس في عزم أي منهم أن يبدأ قتالا، ثم ثم

تم الاتفاق على الصلح، لكن رءوس الفتنة لم يرق لهم ذلك فأثاروا الحرب و أغاروا على الناس فظن كل فريق بأنهم قد بغتوا، فتلاقوا بالسلاح، و لم يعلم أحد بحقيقة الأمر و اجتمع مع على عشرون ألفا و مع عائشة قرابة الثلاثين ألفا، و تراجع الطرفان و تحاجزوا و كف كل منهم عن الآخر مع شدة الهرج و القتل، لأن كلا الفريقين من الصحابة و ممن يجمعهم معا مظلة الإيمان الواحدة، و انحسرت الفتنة. و كان ذلك سنة ست و ثلاثين للهجرة. انظر «البداية و النهاية» (٧: ٢٢٠)، «فقه السيرة» ص ٣٧٣. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٦٧ ابن عباس، ارجع إلى صاحبك فإنه يريد ما نريد، يعينان الإمارة، فلما رجعت إليه و هو يرشق بالنبل: فقال: جعلتنا عرضا للقوم، خلّ عنا و عنهم، قال: لا و الله حتى تأتونى بقتيل فأتينا بقتيل من أصحابه و هو يشحط دما فلما رآه كبر و قال: احمّلوا فحملنا فلم يلبث القوم أن انهزموا». و روى مسلم الأعمش «١» عن حبة بن جوين «٢» العرنى قال: «قام على عليه السلام يوم الجمل و معه مصحف فقال: من يأخذ هذا فيأتى به إلى هؤلاء القوم فيدعوهم إلى ما فيه و هو مقتول، فلم يجبه أحد، فقام رجل يقال له مسلم، عليه قباء أبيض جديد، فقال: أنا، فنظر إليه ثم أعرض عنه ثم قال: من يأخذ المصحف فيدعوا القوم إلى ما فيه و هو مقتول، فلم يجبه أحد، و قام مسلم فقال: أنا، فأعطاه إياه ثم دعاهم فضربه رجل بالسيف فقطع يده و أخذه بيده الأخرى فقطعها، ثم احتضنه حتى قتل، و ذكر بعض الرواة لهذه القصة أن شاعر أهل العراق قال فى ذلك: لا همّ إن مسلما أتاهم يتلو كتاب الله لا يخشاهم فرملوه من دم إذ جاهم و أمهم قائمة تراهم يأترون الغي لا- تنهاهم (١) ...

هو مسلم بن كيسان الضبي الملائى البراد أو عبد الله الكوفى، ضعيف، متروك الحديث، «تهذيب» (١٠: ١٢٢). (٢) هو التابعى أبو مالك حبة بن جوين بن على بن فهم بن مالك الكوفى العرنى، حدث عن على و عبد الله بن مسعود و حذيفة، و حدث عنه سلمة بن كهيل و أبو المقدام و مسلم الملائى و غيرهم، مات فى أول مقدم الحجاج و هو تابعى ثقة، مات سنة ست و سبعين «تاريخ بغداد» (٨: ٢٧٥). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٦٨ يعنى عائشة رضى الله عنها و أنها أنكرت هذا الشعر و عابت عليه، و لما دعاه معاوية و أهل الشام إلى التحكيم أمر الحكيم بالرجوع إلى كتاب الله و تحكيمه من فاتحته إلى خاتمته، فكان يقول: و الله ما حكمت مخلوقا و إنما حكمت القرآن. و لو كان عنده قرآن غير هذا و مصحف يجتنبه غير مصحف عثمان لكانت هذه المواطن وقت إظهاره و إعلانه و الاحتجاج له و إدخال الناس بما فيه، و لكان ذلك من أكبر الحجج على القوم و أشدها كسفا لباطلهم و تنفير الناس عنهم، و كان ذلك لعلى من تحكيمه و إظهاره لصحابته و الرضا بما فيه، و قد زالت التقيّة و شہرت السيوف و وقعت المكاشفة و المكاسرة. و أصل جميع ما كانوا فيه و أسه قتل عثمان و ما خرج معه إليه، و لو قد كان مصحفه مغيرا و مبدلا و منقوصا منه و منظوما على القراءة بغير ما أنزل الله تعالى، و المنع من القراءة بصحيح ما أنزله علينا و تحريمه، للزم عليا فرض إظهار ذلك، و لكان التغافل عنه أضرب بالأمية و الدين من تولية معاوية الشام، و من ترك عائشة و طلحة و الزبير بالعراق، و لا شىء إذ ذاك يمنع من إظهار كلام الله تعالى و القدح فى المصحف له، و لم يكن حاله إذ ذاك دون حال عبد الله بن مسعود، لما نافر عثمان فى الامتناع من تسليم مصحفه و عزله عن كتبه المصحف بزيد بن ثابت، حتى قال ما قال إلى أن عرف الصواب و رجع، و كان لا أقل من أن نكذب من ادعى أن عنده قرآنا و أشياء أخذها عن رسول الله صلى الله عليه ليس عند الأمة و لا ممّا بينه للجماعة، فإن ذلك أيضا ممّا يزيد فى الشبهة و يقوى الباطل و يوهن الحقّ و أهله و يضعف شأنه، و قد روى عنه التّكذيب لمن ادعى له شيئا من ذلك و الحلف عليه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٦٩ و قد روى الأعمش «١» عن إبراهيم التيمى «٢» عن أبيه «٣» قال: خطبنا على بن أبى طالب عليه السلام، فقال: من زعم أن عندنا شيئا نقرأه إلّا كتاب الله تعالى و هذه الصحيفة، صحيفة قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: «المدينة حرم فمن أحدث فيها حدثا، أو آوى محدثا فعليه لعنة الله و الملائكة و الناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفا و لا عدلا» «٤». و فى رواية أخرى عن إبراهيم التيمى عن أبيه قال: «خطبنا على عليه السلام و فى قائم سيفه صحيفة، فقال: إيه و الله ما عندنا كتاب نقرؤه ليس كتاب الله، و لا فى هذه الصحيفة، فأخذها فنشرها فإذا فيها: المدينة حرم فمن أحدث فيها ... نحو الخبر الأوّل إلى قوله صرفا و لا عدلا». و روى أيضا الأعمش عن إبراهيم التيمى / عن أبيه قال: «ما عندنا شىء [٣١٣] إلّا كتاب الله و هذه الصحيفة عن النبى صلى الله عليه قال: «من تولى مولى قوم

بغير إذن فعلية لعنة الله و الملائكة و الناس أجمعين، لا قبل الله منه صرفا و لا عدلا. فلو كان كتاب الله الذي عنده غير الذي جمعهم عثمان عليه لوجب أن يظهره، و كان ذلك أولى من إظهار الصحيفة، و قد اتفق الكل على أنه ما (١) سلمان بن مهران سبق الترجمة له.

(٢) إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي الكوفي، ثقة يرسل و يدلّس من الخامسة، مات سنة اثنتان و تسعين و له أربعون سنة «التقريب» (١: ٦٩). (٣) هو يزيد بن شريك التيمي الكوفي، روى عن عمرو و أبي ذر و عنه ابنه إبراهيم و الحكم، ثقة «الكاشف» (٣: ٢٤٥). (٤) رواه مسلم في «صحيحه» (٢: ٩٩٧) برقم (١٣٧٠)، و اللفظ له، و رواه البخاري بشيء من الاختلاف عما في «صحيح مسلم» (٦: ٢٤٨٢) برقم (٦٣٧٤). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٧٠ أظهر مصحفا غير مصحفهم، و لا ادعى لله كلاما غير الذي معهم، و ليس ما يدلّ في بعض الروايات من أنه كان له مصحف، أوّله اقرأ باسم ربك، فخالفه عليهم، لأنه ليس في ترتيب السور نصّ و لا توقيف على ما بيناه من قبل «١»، و ليس بين هاتين الروايتين أيضا تعارض «٢»- أعنى قوله: المدينة حرم إلى آخر ما ذكرها، و قوله: من تولى مولى قوم بغير إذن مواليه- لأنه يجوز أن يكونا جميعا كانا في الصحيفة، و أن يكون قرأ ذلك في وقعتين، و حفظ عليه مرتين لما رآه من المصلحة في ذلك، لا- تعارض بين هذه الروايات و بين ما روى في بعض الآثار من أنه كان في الصحيفة أسنان الإبل يعنى إبل الصدقة، و أن المؤمنين تتكافأ دماؤهم و يسعى بذمتهم أدناهم، ألا لا يقتل مؤمن بكافر و لا حرّ بعبد، لأنه قد يكون ذلك أجمع فيها و يقرأها في مرات، و يذكره في مواقف شتى. و قد كان عليه السلام يلقن أولاده و أصحابه القرآن، فما روى عنه أنه أقرأ أحدا منهم شيئا يخالف مصحف الجماعة، و كان أبو عبد الرحمن يقرئ الناس في مسجد الكوفة أربعين سنة بحرف الجماعة و يقول: أقرأني بذلك عليّ و عثمان و زيد بن ثابت، فلم يعترض عليه أحد في هذه الدعوى و لا ردّها، كل هذا يدلّ على كذب من ادعى على عليّ عليه السلام مخالفة الجماعة على مصحفهم، و يقرأه بقرآن عنده.

(١) سبق الإفاضة في هذا البحث في باب ترتيب السور، يرجع إليه. (٢) في رواية البخاري رحمه الله جمع بين الروايتين و فيها: «فأخرجها- يعنى الصحيفة- فإذا فيها أشياء من الجراحات و أسنان الإبل قال و فيها: المدينة حرم ما بين غير إلى ثور فمن أحدث فيها حدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله و الملائكة و الناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة صرف و لا عدل، و من تولى قوما بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله و الملائكة و الناس أجمعين، و ذمة المسلمين واحدة....»، البخاري (٦: ٢٤٨٢). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٧١ ثم يقال لهم: لو كان نقل الشيعة الذي ذكرتموه واردا على شرط ما وصفتم، كثرة عن كثرة حتى ينتهى فى الأصل إلى قوم بهم تقوم الحجّة، سمعوا إنكاره على عليّ و خلافه على القوم بما قلّ أو كثر، لوجب/ لنا علم الضرورة بصدقكم، و للزم قلوبنا العلم بصحة نقلكم و ثبوت روايتكم، لأنّ هذه سبيل العلم بكل خبر تواتر نقله و استوى طرفاه و وسط، و فى رجوعنا إلى أنفسنا مع سماعنا لقول مدعى ذلك منكم، و وجودنا أنفسنا مع سماعنا غير عالمه بصحة دعواه و روايته أوضح دليل على كذبكم فى هذه الرواية، و بمثل هذه الطريقة بعينها يعلم بطلان نقلكم لنصّ النبى صلى الله عليه و آله و سلم و أمره للناس بالانقياد و الخنوع لطاعته، و قد أشبعنا القول فى ذلك فى كتابي «الإمامة» و غيرها بما يغنى متأمّله. فإن قالوا: لم يبلغ نقلنا لذلك عن عليّ عليه السلام مبلغا يوجب علم الضرورة، و إنّما يعلم صحة نقلنا بدليل، قيل لهم: فما ذلك الدليل، فإنّا غير عالمين بصحة ما ذكرتم، و لا عارفى الدليل على ثبوته. فإن قالوا: الدليل عليه كثرة نقله هذا الخبر من الشيعة، و نعرف همهم و دواعيهم و اعتراضهم و تباعد ديارهم و أوطانهم، و امتناع اتفاق الكذب من جميعهم فى الأمر الواحد لدواع واحد و دواع متفرقة، أو تراسلهم و تشاعرهم بذلك مع إكتامه عليهم و استمرار السلامة بهم فيه، قيل لهم: فبدون العدد الذى وصفتم تقع الضرورة إلى صدق الثقله و يزول الشكّ و الشبهة، و بنقل مثل هذا العدد و دونه حصلت لنا الضرورة إلى العلم بأنّ فى العالم صينا و خراسانا، و إذا كان ذلك كذلك بطل أن يكون نقل من ذكر حاله ممّا نحتاج فى العلم بصحته إلى نظر و تفكر و إقامة برهان و دليل. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٧٢ و إن هم قالوا: أنتم تعلمون ضرورة صحة نقل من نقل هذا من الشيعة عن عليّ، و لا تشكّون

عند سماع نقلهم أن عليًا قد خالف القوم وأنكر و رود ما صنعوه، قيل لهم: ما الحيلة عندنا في أمركم إلا السكوت عنكم و تنبيه الناس على بهتكم، و كثرة التعجب ممّا أحوجكم في نصرته إلى هذا البهت/ و العناد و المكابرة، فإنكم تعلمون ضرورة أن قلوب جميع مخالفيكم خالية فارغة من العلم بما وصفتم، و أنّهم جميعا معتقدون لتكفير من دان بذلك و البراءة منه، و إن كنتم تقنعون ممّا بالإيمان على وجودنا أنفسنا غير عالمة بما قلتم و ادّعيتم عليها؛ بذلنا لكم منها ما يقنعكم، و إن أبيتم إلا اللّاح و المكابرة، فما الفرق بينكم و بين من قال: إنكم تعلمون ضرورة أنّكم تكذبون في دعواكم هذه على علي، و تجدون أنفسكم عالمة بخلاف ذلك، و تعلمون ضرورة أننا نعلم أنّكم تكذبون، و لو لا أنّكم قد اضطررتم إلى العلم بأنكم تكذبون لم نجد أنفسنا مصرة إلى العلم بكذبكم، و هذا ممّا لا- سبيل لهم إلى الخروج عنه أبدا. فإن قالوا عند تحصيل هذا الكلام: ما أنكرتم أن يكون ما نقلتموه من متابعة علي الجماعة و إظهاره، و الاقتداء بمصحف عثمان و العمل به، فيه تفضيل لأبي بكر و عمر و عثمان، و حسن الثناء عليهم و جميل القول فيهم، صحيحا على ما وصفتم، و أن يكون إنّما فعل ذلك على وجه التقيّة و الخوف من إظهار حقّه و إنكار باطله و كشف تحريفهم و تحيّرهم و قد كانت التقيّة دينه، قيل لهم: و ما الذي خافه في ذلك، و أىّ شيء منعه منه، و من الذي قتل أو سجن أو عسف في أيام عثمان بحضور الجماعة على حقّ قاله و دعا إليه، و لو جرى ذلك على عليّ عليه السّلام لا من مثله عليه مع عظم قدره و شجاعته و عزّة نفسه و العلم بتقدّمه في الإسلام و سابقته و قرابته و فضله و منع الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٧٣ بنى هاشم و شيعة منهم و حمايتهم لجانبه، فقد كان يحبّ أن يظهر ما عنده في ذلك و ينظر ما الذي يحدث عنه، و إنّما كان يكون له عذر في ذلك لو تكرر من أبي بكر و عمر و عثمان و شيعة قوم و قتلهم لدعائهم إلى حقّ و أمر بمعروف و نهى عن منكر، و ترادف ذلك منهم ترادفا يخاف معه القتل، فأما و جميع هذه الأسباب معدومة الغمزة على عثمان إذ ذاك واقعة، و على غيره نجد كثيرا من/ الناس يثلبه و ينتقصه له كعمّار و ابن أبي بكر و ابن أبي حذيفة، و أهل مصر و الكوفة، و من سار من البصرة و الأشتر النخعي، و حجر بن عدى و التجبي و الغافقي و عمرو بن الحمق، و أبي بديل بن ورقاء، و الجمهور من الصحابة، فإنه قد كان يجب عليهم الإنكار على عثمان و من كان قبله، و كشف ما صنعوا من تغيير القرآن و نقصانه و إفساد نظمه، و كان ذلك وقت التغير و المقال، و قد كان الناس عتبوا على عثمان و تعقّبوه و ثلبوه و نقّصوه بما لا تعلّق فيه من حميته الحمى و إتمام الصّلاة بمنى، و أنّه رجع يوم أحد و لم يحضر بدرًا، و ولّى أقاربه، و أمثال ذلك مما لا عتب عليه فيه، و قد رويتم أنتم أن عليًا عليه السّلام أياّم أفضت الخلافة إليه، و طعن عليه و على الوالين قبله، و قال في خطبه الشّقشقيّة (١) بعد ذمه لأبي بكر و قوله في عمر: «و صاحبها كراكب الصّبعة إن أسلس لها عسفت، و إن غمزتها جريت، ثم قام ثالث القوم (٢)»، يخصمون مال الله تعالى خصم الإبل بيت الزّبيع حتى أموت به بطنته، و أهجم عليه عمله» و أنّه خطب الناس أياّم (١) هذه الخطبة ليس لها أصل

في كتب الحديث صحيحها و لا ضعيفها و هي خطبة مكذوبة على لسان علي بن أبي طالب رضى الله عنه، و كل ما جاء فيها من ذم للصحابة على لسان علي فهو مكذوب، و حال علي رضى الله عنه و مقالته ينفيان ذلك نفيا قاطعا. (٢) ما بين القوسين غير مقروء. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٧٤ نظره خطبة قال فيها: «أما إنّى لو أشاء أن أقول لقلت عفا الله عمّا سلف، مضى الرجال و قام الثالث كالغراب همته بطنه يا ويحه لو قصّير جناحه، و قطع ريشه كان خيرا له شغل من الجنة، و النار أمامه، ثم قال: ألا إنّ كلّ قطعة اقتطعها عثمان بن عفان أو مال أعطاه من مال الله فهو مردود على المسلمين في بيت مالهم»، و أنّه بعد ذلك قبض كلّ سلاح كان في دار عثمان و مال به على الناس، و أنّه قبض سيفه و درعه و كانت في داره متّخذة له، و أنّه قال في أبي بكر و عمر: «ألا إنّهما منعاني حقى و هما يعلمان أن محلّها منى محلّ القطب من الرّحى، و قالان: ألا- إنّ في الحقّ إن نأخذ و في الحقّ إن نمعنه، فأصرا و جثّ جوا متأسّفا، فصبرت من كظم الغيظ على أمرّ من العلقم و أمرّ للقلب من حزّ الشغار»، في كلام له/ يروونه طويل، و أنّه قال: «أما و الله لقد نقص بها أوجودهم و هو يعلم أنّ مكانها منى مكان القطب من الرّحى يتحادر إلى السّيل و لا يرقى إلى الطّير، لكنّى سدلت دونها ثوبا و طويت عنها كشحا»، في أمثال لهذا كثيرة يروونها عنه، و قد نرّاه الله عنها و رفع قدره عن التلفظ بها، بل قد حفظ عليه الثّبت الثّقات



ضدّها ونقيضها، غير أنّكم تعتقدون صحّة هذه الروايات عنه و ثبوتها، وكلّ هذا نقض التقيّة، و كلام من لا يخاف السيّطوة، و هو مبطل لقولكم عند ضيق المطالبة إنّّه لم ينقض أحكام أبي بكر و عمر و عثمان و يردّ فذك على مستحقّها، و أنفذ ما أمضاه القوم و أقرّه، لأنّ أنصاره كانوا شيعة أبي بكر و عمر و عثمان، فإذا لم يكن عليه إظهار ما رويتموه من ذمّه لهم و تبرّيه منهم و قبح الشاء عليهم و الوصف لظلمهم و تجرّهم تقيّة، لم يكن عليه أيضا تقيّة في إظهاره لتحريفهم القرآن و إلغاء كثير منه، و ذكر لما عنده من الصّحيح و دعائه إليه و إذكّارهم بالإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٧٥ إيّاه فكان ذلك لو فعله من أوضح حججه على ظلمهم و أقوى أسبابه، و ذريعة إلى ما يدعون الناس إلى البراءة منهم و الكشف عمّا يدّعون من ضلالهم. و بعد: فأى تقيّة عليه بعد حصول الأمر له و إشهار سيفه و قتل من قتل بصفّين و البصرة، و نصب الحرب بينه و بين مخالفه فيما هو دون تغيير القرآن و امتناعه من إقرار معاوية على الشام، و قوله: «و ما كنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَصَدًا [الكهف: ٥١]»، فقد كان يجب أيضا أن يكشف الحال في تغيير القوم للقرآن و ذكر ما فيه من نقصان، و يكون جهاده على ذلك أعظم و تعلقه به أشد، و كان لا-أقلّ من أن يترك إظهار متابعه القوم أن يقرأ و يقرئ بقرآتهم إذ لم ينفرد بقرآءة حرف غير ما كانوا يقرءون كافرًا ابن مسعود و ترك متابعته له، و كان ذلك كافيا في تشكك القوم و انقطاع التهمة و الريب و لكان أعذر له من اتباع القوم على ما كانوا عليه. و بعد: فكيف أمكن خلاف عبد الله/ بن مسعود و زالت عنه التقيّة في انفراده بحرفه و منافرتهم لهم في تركه و إخراج مصحفه إليهم و ترك متابعته لهم على قرآءة يعلم أنها منزلة له و مباحة مطلقه، و استبداده بحرفه إلى حين رجوعه إلى قولهم، و يتميز الحق له، و لم يمكن على أن ينفرد عنهم، و يظهر ما عنده و يصنع كصنيع ابن مسعود، و قد رآه فارق الجماعة فلم يقتل صبرا و لا خيف و لا سجن، و قد كان عليه السلام أقوى نفسا و أعزّ عشيرة و أكثر شيعة و أنصارا من عبد الله بن مسعود، فقد كان يجب أن يفعل كفعله حتى يكون ذلك عذرا له و حجة لشيعته و المتبعين له، و لو كان ذلك قد وقع لوجب علمنا به على حدّ ما وصفناه، و إذا كان ذلك كذلك بطل تعلقهم بالتقيّة بطلانا ظاهرا، و صحّ تسليم على عليه السلام على إقرآءة الجماعة و فرقهم و المتابعة لهم على ثبوت نقل القرآن و صحّته من حيث لا يمكن دفعه بالإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٧٦ و الارتباب به، و جميع هذا الذي وصفناه يدلّ على كذبهم على الأئمة من ولده بنقصان القرآن. ثم يقال لهم: إنّ جميع أخباركم هذه التي تدّعون تواتركم فيها إنّما هي مروية عن نفر من أهل البيت، و قد روينا عن سائرهم و من هو أكثر منهم عددا من أهل البيت نقيض ما رويتموه، و أنّهم جميعا كانوا يعظّمون عثمان و الصحابة، و يفصّلون أبا بكر و عمر و عثمان، و يشهدون لهم بالجنّة و يصونونهم عن جميع أفعالهم و سيرتهم، و قدر ما رويتموه عن على عليه السلام من أنّه حمل المصحف هو قبر لا يقبلانه لا يدلّ على أنّ القرآن الذي حمّله كان أكثر مما جمعه، و على خلاف ترتيبه، و لعله كان في جلود كثيفة ثقلية المحمل، و قدر ما قرأه عليهم لا يدلّ على أنّهم نقصوا و ضيعوا من القرآن، بل إنّما قرأ عليهم منه ما في مصحفه، و الروايات عنهم متظاهرة متواترة على ما سنضيفه بعد ما وصفتم، و تصويب أبي بكر و عمر و عثمان و الإخبار بأنّ ما فعلاه كان بملا من الأئمة، و أحوط الأمور لكتاب الله غير أنّنا نعدل في هذا الموضوع عن ذلك أجمع و نذكره على التفصيل وقت الحاجة إليه. و نسلم لكم نظرا صحّة جميع رواياتكم عن أهل البيت لتغييره و نقصانه و أنّها قد ثبتت و علم صحتها، و نقطع على صدقكم فيها، فخبرونا مع تسليم ذلك، ما الدليل على صحّة قرآءة هؤلاء النفر من أهل البيت لما قرءوه و قولهم أن ربع القرآن كان منزلا فيهم فأسقط، و أنّه قد خنس منه ما فيه لعن سبعين رجلا من قريش بأسمائهم و أسماء آبائهم و أمهاتهم، و أنتم جميعا تروون عنهم رواية لا تشكّون فيها، أنّهم كانوا يعتقدون أنّ أول هؤلاء السبعين أو من جملتهم أبو بكر و عمر و عثمان، و طلحة و الزبير و عبد الرحمن ابن عوف، و سعد بن مالك و سعيد بن زيد بن عمر بن نفيل، و أبو عبيدة بن الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٧٧ الجراح، و غير هؤلاء ممّن لا حاجة بنا إلى ذكره، و قد عرفتم أنّ جميع من خالفكم يعتقد أنّه ليس فيما أنزل الله سبحانه لعن أحد من هؤلاء، بل فيه تقرّبطهم و تعظيمهم و حسن الثناء عليهم و الأمر بالاستغفار لهم و الاقتفاء لآثارهم، و أنّ جميع من اعتقد نقص هذه الطّبقة من سلف الأئمة و خلفها و أنّ الله قد أنزل في لعنها قرآنا في نص كتابه و محكم تنزيله فقد ضلّ و أخطأ، و أنّهم جميعا- أعنى مخالفكم ينزهون (جميع) «١» أهل البيت الذين رويتم عنهم هذه الروايات، و غيرهم منهم عن هذا

الذى أضفتموه إليهم وعلقتموه عليهم، و ينسبونكم إلى الكذب و الافتعال عليهم و وضع هذه التلفيقات عليهم للتأكل و التكبسب، و تروون عن أهل البيت وصفكم بالكذب عليهم و التأكل بهم و اللعن لكم، و البراءة منكم، فإن أبيتكم إلّا دفع الأخبار التي يروونها مخالفيكم عن أهل البيت و تصحيح رواياتكم هذه عنهم، فما الدليل على صحّة قولكم هذا، أو صحّة رواياتكم عنهم و على صدقكم عليهم، و ما البرهان على أنّهم لم يغلطوا عليهم السلام، و لم يتأولوا في ذلك أقويلا ليس / على ما قدّروه، و لم يأخذوا كثيرا من هذه الأقوال و الروايات عن قوم وضعوها لهم و تخزّصوها و أسندوها إليهم إلى النبي صلى الله عليه، أو عن أبيهم عليّ بن أبي طالب عليه السلام، و أنتم لم ترووا أنّ قراءة جعفر بن محمد، و ما رويتموه أيضا عن غيره من أهل البيت مرفوعة عندهم عن النبي صلى الله عليه، و لا عن عليّ عليه السلام، و إنّما رويتم أنّهم قالوا: لو قرئ القرآن كما أنزل لوجدوا فيه كذا و كذا، و أنّ كلّ رجل منهم قرأ بكذا و كذا، و إذا لم يسندوا ذلك و لم يرفعوه إلى جدّهم و إلى أبيهم فما يدرينا لعلهم

(١) في الأصل: جميل، و الجادة

«جميع» و هو قد وقع خطأ من الكاتب. اه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٧٨ قالوه برواية راو لهم لا تقوم الحجّة بمثله، و يمكن الكذب و الافتعال في قوله و روايته، أو لعلهم بضرب من الرأى و التقدير، و لعلهم استجازوا القراءة بالمعنى و قالوا في ذلك ضربا من التأويل، فمن أين نعلم صواب هذه القراءات التي رويتموها عنهم مع تجويزها عنه مع تجويز ما وصفناه، و ليس هم أيضا أهل تواتر فيما يروونه، هذا مع أنّ قراءتهم هذه مخالفة لقراءة عثمان و عليّ و الجماعة، و قد اتفق عليه عندنا سائر سلف الأئمة، الذين كلّ من حدّث بعدهم من أولاد نبيّهم و غيرهم محجوجين بقولهم و إجماعهم. فإن قالوا: الذي يدلّ على صحّة ما قرءوه أنّه هو كتاب الله المنزل دون ما خالفه من قول من كان قبلكم و قد يحدث بعدهم، ما صحّ و ثبت من إمامتهم و نصّ الرسول عليهم، و ما هم عليه من العصمة التامة و الوقارة الكاملة، و امتناع الكذب و السّهو و الخطأ و الإغفال و التقصير عليهم، لما أفردهم الله تعالى من عصمتهم و ألزم العالم من فرض طاعتهم و الانقياد لهم، لأنّ الله تعالى لا ينصّ على إمامة قوم على لسان رسوله إلّا أن يكونوا أبرارا معصومين من كل زلّة و سهو و خطيئة، و يسير الذنوب و كثيرها. فيقال لهم: من سلّم لكم النصّ عليهم، و أنّهم أئمة الأئمة، و أنّهم من الوقارة و العصمة / بحيث وصفتم، و أنتم تعلمون أنّنا نمنع ذلك أجمع في عليّ و أبي بكر و عمر و عثمان و نبطل هذه الجملة، فما الحجّة أيضا على صواب هذه الدّعى، و أنّ الخلاف فيها كالخلاف في أمر القرآن بل لعله أعظم و أخطر، فإن كان صحّة هذه القراءات المروية عنهم منوطا معقودا بصحّة إمامتهم و ثبوت النصّ عليهم، فيجب أن تدعوا أولا عن ثبوت هذه الجملة، و أن فرض الإمامة واجب من جهة العقل و أنّها لا- تثبت إلا- بنصّ من الرسول، و أن ذلك النصّ إذا وجب لا يجوز أن يقع إلّا على وافر معصوم فإنّا الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٧٩ نخالفكم في هذا أجمع، و نردّه أشدّ من ردّنا لصحّة هذه القراءات التي رويتموها عن هذا السّلف الصالح، و قد يجب أن يقولوا على هذا الباب دون ذكر التواتر و الاستفاضّة و إيجاب خبر الشيعة للعلم و قطعه للعدر، و هذا محير منهم، فإن عدلوا إلى تثبيت هذه الأصول و تصحيح النصّ كلّما في ذلك بما ذكرناه و شرحناه في كتاب «الإمامة»، و في «شرح اللمع» و غيره من الكتب، و لو لا كراهتنا للتطويل و الإكثار لذكرنا منه طرفا. و إذا فسد بما ذكرنا هناك النصّ و صحّ الاختيار، و لم يكن هذا العدد من أهل البيت الذين رووا هذه القراءات عنهم عددا ثبت بهم التواتر لو رفعوا أقاويلهم هذه التي رويتموها و قرآنهم إلى النبي صلى الله عليه، و إلى أبيهم عليّ بن أبي طالب عليه السلام، و كان الخطأ و السّهو و الإغفال و الغلط في التأويل و قبول رواية من لم يقطع خبره العذر جائزا عليهم كما أنّه جائز عندنا على أبي بكر و عمر و عثمان، لم يكن معهم حجة على صواب قولهم و صحّة قراءاتهم، إذا كانت الحال على ما وصفناه و لا- محيص لهم من ذلك إلّا تنقل الكلام إلى الإمامة و تصحيح النصّ، و الأمر في ذلك أسهل و أقرب فما نحن معهم فيه. و يقال لهم أيضا: اعلّموا على أنّنا قد سلّمنا لكم عصمتهم و نصّ الرسول عليهم، فمن أين لنا أنّكم صادقون ممّا تروونه عنهم من هذه القراءات، و لستم بمعصومين من السّهو و الإغفال و الكذب و الافتعال، بل ما نشكّ في أنّكم تكذبون عليهم في هذا و غيره من الضّلالات التي تضيفونها إليهم فإن أنّه لا تعلّق لكم أيضا في عصمتهم و ثبوت النصّ عليهم. ثم يقال لهم: أ لستم جميعا ترعمون

أن علياً عليه السلام وجماعته ولده وعترته قد أظهروا في أوقات كثيرة متغايرة القول بصحة مصحف عثمان؟! الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٨٠ وأنه هو كتاب الله المنزل على ما أنزل؟! وقرأوا به وقرأوه على سبيل التقيّة والخوف من قتل الظالمين وسيوفهم و سطوتهم؟! لأن القوم كانوا شيعة أبي بكر وعمر وعثمان. فإن قالوا: نعم، ولا بدّ من ذلك لأنه دين جميعهم، قيل لهم: فهل دلّ إظهارهم لذلك على أنّهم كانوا يعتقدون ما يظهرونه. فإن قالوا: نعم، قيل لهم: فما أنكرتم إذا كان هذه جائزاً على الأئمة من أن يكون جميع ما أظهره عليّ عليه السلام ولده من بعده من هذه القراءات والأقوال في القرآن إنما أبدوه وقالوا على سبيل التقيّة من مالك الأشتر وعمر بن الحمق، وبديل بن ورقاء الخزاعي ومحمد بن أبي حذيفة، والتجيبى والغافقى وحكيم بن جبلة العبسى، وسائر أهل الفتنة الذين كانوا يدعون إلى إمامته ويظهرون موالاته، وأنهم كانوا مع ذلك لا يتعلّقون في الدين بشيء، وأنهم تهدّدوه وتوعّدوه بأنه لم يظهر مخالفة القوم في المصحف، والوصف لهم بالظلم اغتالوه وسفكوا دمه، فخاف عند ذلك سطوتهم وعلم مخالفتهم ومفارتهم للدين، وأنهم ليسوا بشيعة لأبي بكر وعمر وآله، فلما خافهم على نفسه أظهر ولده من ذلك ما روّيته، ولم يكن هؤلاء عترته على اعتقاد شيء من ذلك، وكذلك كانت حال محمد بن الحنفية، والصّادق والباقر في أنهم جميعاً كانوا يخافون سطوة من يتأكّل بهم وينسب إليهم وإلى موالاتهم، ويرهبونهم ويخافونهم على أنفسهم، فأظهروا هذه القراءات وهذه الأقوال في القرآن على وجه التقيّة والخوف من المختار بن عبيد، وأمرائه من جنده من كان في عصرهم ممّن ينسب إلى التشيع، وتعلم هذه الفرقة من أهل البيت أنهم ليسوا من المسلمين في شيء، وأن تكون بواطنهم منظومة على خلاف ما أبدوه وأظهروه، فإنّ ذلك ليس بأعظم من الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٨١ إظهار عليّ والحسن والحسين بصحة مصحف عثمان وقراءته به والإقرار به دهرًا طويلاً. على وجه التقيّة مع علمهم عندكم بأنّه مغرّ و مبدل و مرتّب على التخليط والفساد، وهذا ما لا جواب لهم عنه. ويقال لهم: فلعلّ القرآن المرتّب على حساب ما أنزل ليس هو عند عليّ والأئمة من ولده مما في مصحف عثمان، ولا هو هذه القراءة التي روّيتها عنه وعنهم، وأن يكون غير ذلك أجمع، إلا أن التقيّة منعت من إظهاره فلا يجدون إلى دفع ذلك سبيلاً. فإن قالوا: المتقى الخائف لا بدّ له مع إظهار ما يظهره ممّا هو متقى فيه عن أسباب ورموز وإشارات وأحوال لا يمكن نقلها وأسباب تظهر منه يعلم بها ما هو الحقّ عند شيعته وأتباعه ودعائه وإن خفى ذلك على عدوّه ومن خافه على نفسه، ومن لم يفعل ذلك كان غاشياً ملتبساً، وقد كانت هذه الأسباب كلها موجودة في عليّ والأئمة من ولده وقت إظهارهم القول بتسليم مصحفه - أعني عثمان وصحبه - وعلم من حالهم استبطنهم لخلاف ما أظهروه، ولم يكن منه ولا من ولده شيء من هذه الأمور عند إظهارهم للقراءة التي روّيتها عنهم وعنهم والأقوال التي قالوها في القرآن، فوجب لذلك أن يكون دينهم في القرآن ما روّياه عنهم دون ما رواه سائر فرق الأمة. وقيل لهم: ما الفصل بينكم وبين من قال لكم إنّ جميع هذه الأسباب كانت مفقودة من عليّ ولده عند إظهارهم القول بصحة مصحف عثمان والاعتراف به، وأنها بأسرها قد وجدت من عليّ ولده عند إظهارهم لهذه القراءات والأقوال التي روّيتها عنهم في القرآن، فعلم بذلك أنّ دينهم في القرآن وأنه بأسره/ الذي بين اللوحين على ترتيب ما أنزل مذهب عثمان والجماعة، فهل تجدون في ذلك فصلاً؟ الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٨٢ فإن قالوا: قد نقلت الشيعة خلفاً عن سلف، وهم قوم أثبتت الحجّة أنّهم علموا ضرورة من دين عليّ والأئمة من ولده أنّ دينهم في القرآن ما روّوه عنهم دون ما رواه أصحاب الحديث وسائر فرق الأمة، فوجب أن يكون القول في ذلك ما قالت الشيعة. قيل لهم: ما الفصل بينكم وبين من قال إنّ أصحاب الحديث وسائر فرق الأمة قد رووا جميعاً، وبعضهم تثبت حجّة التواتر خلفاً عن سلف أنّهم علموا ضرورة من دين عليّ ولده أنّهم يعتقدون في القرآن صحة مذهب عثمان والجماعة، فوجب أن يكون الحقّ ما قاله مخالفكم. فإن قالوا: لو علموا ذلك ضرورة لعلمناه كما علموه، ولاشتركنا في ذلك ونحن نجد أنفسنا غير عالمة بصحة دعواهم هذه. قيل لهم: لو علمتم أنّهم ضرورة عند تلقيكم لهذه الأخبار عن روايتها أنّ مذهب عليّ والجماعة من ولده ما وصفتهم، لعلمنا نحن وسائر مخالفكم ضرورة من ذلك ما علمتموه، فلما لم نجد أنفسنا عالمة بذلك بان كذبكم في هذه الدعاوى. فإن قالوا: أنتم تعلمون صحة قولنا ضرورة ولكنكم تجدون وتعاقدون. قيل لهم: وكذلك أنتم تعلمون صحة نقلنا عن عليّ وأهل

البيت و لكنكم تجحدون و تعاندون. فإن قالوا: لو لم تضطرونا إلى صحّة قولنا فيما ندّعيه على أهل البيت لم تضطرّ نحن إلى ذلك، فليكنّا إليه مضطرين علمنا أنّ حالكم في ذلك حالنا، قيل لهم: و لو لم تضطروا إلى صدق ما ندّعيه على عليّ و ولده و أنكم تكذبون في ادعائكم عليهم خلاف ذلك لم تضطرّ نحن إلى أنكم تكذبون، الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٨٣ و إلى أنّ دين عليّ و الجماعة ما وصفناه، فلمّا اضطررنا إلى ذلك علمنا أنّكم قد اضطررتم إلى ما نحن إلى العلم مضطرون، و لا جواب لهم عن هذا أبداً. فإن قالوا: إنّما يعلم دين أهل البيت من توالاهم و ثبت النصّ عليهم و تبرّأ من أعدائهم، و هذه هي صفة الشيعة. قيل لهم: نحن نتوالاهم و نتبرّأ من أعدائهم و لا- ثبت النصّ عليهم، و لو كنتم محقين في إثبات النصّ عليهم و كنّا نحن في إنكاره مبطلون، لم يدلّ ذلك على أنكم لا بد أن تضطروا إلى العلم بدينهم في القرآن إذا جازت عليه التقيّة مع ثبوت النصّ، و قد يعرف دين الرجل و ما يقصد أن يضر به مخالفه و عدوّه كما يعرفه موافقه و مواليه، فلا- متعلق و لا- طائل فيما ذكرتم فبطل بذلك توهمكم بذكر الولاء و البراء و عودكم إلى النصّ. ثمّ يقال لهم: إن وجب القطع على صدق هذه الطبقة من الشيعة في روايتهم عن عليّ و السلف الصالح من ولده في تغيير القرآن و نقصانه، فما أنكرتم من وجوب تصديق الفريق الآخر من الشيعة الذين يروون عن مثلهم مع كثرة عددهم و اختلاف همهم و تفرّق ديارهم عن عليّ و الأئمة من ولده أنّ هذا القرآن المرسوم بين اللّوحيين هو جميع كتاب الله المنزل على رسوله على ترتيبه و نظامه غير مغيّر و لا مبدّل و لا مزيد فيه، و أنّهم كانوا يقرءونه و يقرءونه و يوقفونهم على اعتقادهم لصحته و كماله و تمامه، و الكذب مستحيل على مثلهم، و خبرهم هذا معارض لخبركم في نقيض موجه، و قد علمتم علماً لا يتخالجكم فيه الشكّ و الريب أنّ في الشيعة خلقاً عظيماً يعتقدون في صحّة القرآن و نظمه و ترتيبه اعتقاد أصحاب الحديث و سائر فرق الأئمة، و أنّهم يروون ذلك عن عليّ عليه السلام و الأئمة من ولده، فما الذي جعل خبركم بالتوثيق و التصديق أولى من خبرهم و هم في الكثرة كأنتم بل الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٨٤ أكثر، لأنّ الدهماء من الشيعة و السواد الأعظم ينكر نقصان القرآن و تغييره و تبديله، و يعظم ذلك و يتبرّأ من قائله و يكفر الدائن به، و يفرق في ذم معتقده و الناصر له أكثر من افتراق جميع فرق الأئمة، و القليل منهم القائل بقولكم و الناصر له، و لا جواب لهم عن ذلك. فإن قالوا: القائل بهذا من الشيعة يناقض بهذا القول مذهبه، و دافع بمقالته هذه للولاء، و متولّ بقوله الأعداء من ظالمي أهل بيت رسول الله صلى الله عليه و مصوّر لهم على ما كانوا عليه، و هذا لا يشبه اعتقادهم/ فيهم و يبرئه منهم و نحن على سنن في فرق القوم بما قلناه و إضافة هذه الضلالة إليهم. يقال لهم: ما قلمتموه لا يخرج القوم عن أن يكونوا كثرة يخبرون أنّهم نقلوا عن كثرة إلى أن يتصل ذلك بعليّ و الأئمة من ولده أنّ القرآن بأسره هو الذي بين اللّوحيين غير مغيّر و لا مبدّل و لا منقوص منه، فنقلهم لهذا بمثابة نقلكم لضدّ روايتهم، فإن كانت هذه الزوايه توجب عليهم ترك الولاء و البراء فيجب أن يصيروا إلى ذلك، و يجب أن تصيروا أنّهم أيضاً إلى ذلك إذا كان هذا الخبر الذي روه حجة كاعتقادهم و آباءهم بشيء يوجب نقيض موجب الخبر، لا يخرج الخبر أن يكون صحيحاً، فالتعلل في هذا بما قلمتم لا معنى له. ثمّ يقال لهم: إنّ الولاء و البراء غير مفتقر على أصولكم إلى اعتقاد تغيير أبي بكر و عمر و عثمان و سائر الأئمة للقرآن، و إنّما يجب تولى عليّ و الأئمة، و اعتقاد كونهم أئمة منصوباً عليهم، و التبري ممّن ظلمهم و غصبهم و دفعهم عن حقوقهم و تأمر عليهم، و قد أمر بأن يكون رعية لهم و ما يتصل بهذه الجملة مما هو في معناها، و ليس يفتقر اعتقاد الولاء و البراء إلى الكذب على أبي بكر و عمر و عثمان بنقصان القرآن و تغييره، كما لا- يوجب ذلك أن الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٨٥ يعتقد فيه الزندقة، و أنّهم كانوا ثنويّة «١» أو براهمة أو عبدة الديك «٢» و التدرج، و مظهرين لذلك و مناظرين عليه حتى يجب أن يكون من لم يعتقد أن هذه الأمور كانت دين أبي بكر و عمر و عثمان فقد نقض قوله بالولاء و البراء، و إذا كان ذلك كذلك بطل تعلّل النفس بهذا الضرب من الجهل، و وجب أن يكون نقل هذه الطبقة من الشيعة عن عليّ و الأئمة من ولده تصحيح هذا القرآن و تسليمه، و أنّه على ما أنزل غير مغيّر و لا مبدّل مع كثرة عددهم و امتناع اتفاق الكذب منهم و وقوع تواطئ عليه، مع انكثامه عليهم يوجب توثيقه و القطع على صحّته، و لا- حيلة لهم في دفع ذلك. فإن قالوا: قول هذا الفريق/ من الشيعة و المفضلين لعليّ و عترته قول محدث، و إلا فقد صحّ أن يذهب عليّ و جميع السلف و الأئمة من ولده أنّ القرآن مغيّر مبدّل منقوص،

فلا معتبر بخلافهم. يقال لهم: افصلوا بينكم وبين من قال إن قولكم مذهب عليّ وولده القول بنقصان هذا القرآن و تغييره، مذهب محدث قريب الحدوث، وأن شيوخ الشيعة وغيرهم أكثر وأقدم منه، وأن القول بأن مذهب عليّ والأئمة من ولده أن جميع ما أنزل الله تعالى من القرآن على نبيه صلى الله عليه هو هذا المرسوم بين اللّوحين على وجهه و ترتيبه، هو المذهب القديم المعروف المروي عن الثّبت الثّقات و عن الكافة فلا معتبر بقولكم و خلافكم، فهل ترون لكم من هذا مخرجاً؟! (١)

هي التي قالت أن الخير من الله و الشر من إبليس. «معجم الفرق الإسلامية» ص ٧٥. (٢) و هي من طوائف الغلاة من المسلمين، غلوا في حق الأئمة حتى أخرجوهم عن حدود الخليفة و حكموا فيهم بأحكام إلهية و كانت له عقائد فاسدة. «معجم الفرق الإسلامية» ص ١٨٠. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٨٦ و يقال لهم أيضاً: إن وجب و لزم القول بصحة خبركم و القطع بصدقكم، و المصير إلى موجب روايتكم عن عليّ و ولده في نقصان القرآن و تغييره و تبديله، و إفساد نظمه و إيقاع التخليط فيه لأجل ما أنتم عليه من كثرة العدد و اختلاف الهمم و تعذر اتفاق الكذب من مثلكم، و استحالة التواطؤ و التشاعر عليكم، فما أنكرتم من وجوب القطع على صحة خبر سائر أصحاب الحديث، و جميع فرق الأمة: من المعتزلة و المرجئة و التجادية و المثبته، في روايتهم عن عليّ و ولده الاعتراف بصحة هذا القرآن المرسوم بين اللّوحين و أنه جميع كتاب الله تعالى، و مرتب منظوم على ما أمر القوم الرسول بنظمه و ترتيبه، و إخبارهم عن عليّ و ولده بما هو معنى هذا القول بتفضيل أبي بكر و عمر و عثمان، و حسن الثناء عليهم و المدح لهم و التمني المضى على سبيلهم، و اللعن للطاعن عليهم و التبري منهم، و ما يروونه عنهم من ذمّ الرافضة و لعن الرسول لهم و الإخبار عنهم بأنهم هم المعتقدون لدينكم و مذهبكم في الصحابة، لأجل أن رواء هذا أجمع عن عليّ و ولده من أصحاب الحديث و غيرهم من فرق الأمة أكثر منكم و من سائر الشيعة عدداً و أشدّ تفرّقاً في البلاد و تبايناً في الأحوال و الأنساب، و حالهم أثبت و سندهم أظهر و أشهر عن قوم معروفين، و هم مع هذا أجمع غير متهمين على عليّ و ولده، و لا طاعنين عليهم و لا متبرئين منهم، و أنتم متهمون في جميع ما تروونه من ذمّ أبي بكر و عمر و عثمان و شتمهم و التبري منه، فسوء اعتقادهم فيه و شدة طعنكم عليهم و اعتقادكم لبراءتهم من الإسلام جملة، و إخباركم بأن هذا دين عليّ و ولده فيهم، و الرواية للعن القوم و ذمهم، إذا جاءت ممن هذا دينه فيهم كان من التهمة و الظنة ما تعرفون، و إذا كان ذلك كذلك و كانت أخبار جميع هذه الفرق المخالفة لكم متواترة على عليّ و ولده بما الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٨٧ و صفناه وجب تصديقهم و القطع على صحة رواياتهم دون رواياتكم، فإن لم تجب هذه الجملة فلا أقل من أن يكون خبركم معارضا لخبرهم و مقاوما له، و هيهات أن يكون ذلك كذلك، و أخباركم عند أهل الثقل و أصحاب الحديث التي تدعونها على أهل البيت معروفة الثقل و الطرق و الرجال، و أخبار أصحاب الحديث المروية عن مثل: مالك و الثوري و طبقتهم في عصرهما، و عن معمر و الزهري و علقمة و إبراهيم و النخعي و سعيد بن المسيب و أحزابهم من أهل عصرهم، إلى أن ينتهي ذلك إلى النبي صلى الله عليه فستان بين هذه الطبقة و بين غيرهم من جملة أخبارهم ممن لا حاجة بنا إلى ذكره، فوجب بهذه الجملة سقوط خبركم، و العمل على ما ترويه هذه الفرق و الطبقات المعروفة عن عليّ و عترته في أمر القرآن، و غيره من تفضيل الصحابة و تقريظهم، و البراءة ممن دان فيهم بدينكم، و قال عليهم قولكم. فإن قالوا: فما هذه الروايات التي تروونها هذه الفرق الموجبة لضد رواياتنا عن عليّ و أهل البيت. قيل لهم: هي أكثر من أن تحصى و يحاط بها، فمنها ما رواه الناس عن سفيان عن السدي عن عبد خير «١» عن عليّ عليه السلام أنه قال: «رحمة الله على أبي بكر هو أول من جمع القرآن بين اللّوحين»، و لو كان جمعه له بين اللّوحين ضلالة و بدعة على ما يصفون، أو كان جامعاً له على خلاف ما أمر الله جلّ و عزّ في نظمه و ترتيبه، لكان عليه السلام خبرنا بزمه و إظهار ركوبه المحذور في هذا الباب، و ذكر تأليفه له على غير وجهه، و نقصان ما نقصه، (١) هو أبو عماره، عبد خير بن يزيد

الهمداني، الكوفي، مخضرم ثقة من الثانية لم يصح له صحبة. «التقريب» (١: ٥٥٨). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٨٨ و كان ذلك أولى



به من الترحم عليه، و جعل ذلك منقبه له، و التوهم لصواب فعله و صحه تأليفه. و روى أيضا عن عبد خير في خبر آخر عن علي عليه السلام أنه قال: «أعظم الناس أجرا في المصاحف أبو بكر، رحمه الله على أبي بكر، هو أول من جمع القرآن بين اللوحين» (١)، و روى جميعا عن شعبه بن علقمة بن مرثد (٢)، عن سويد بن غفلة (٣) عن علي عليه السلام قال: «لو كنت وليت الذي ولي عثمان لفعلت الذي فعل»، يعني في المصاحف، قال جميع من روى ذلك: إنهم علموا من قوله هذا أنه قد قصد إلى أنه كان يصنع كصنعه في المصاحف. و روى بعضهم أيضا عن علقمة بن مرثد عن سويد بن غفلة قال: سمعت علي بن أبي طالب عليه السلام يقول: «أيها الناس الله الله و إياكم و الغلو في عثمان و قولكم حراق المصاحف، فوالله ما حرّقها إلّا عن ملأ منّا أصحاب محمد» في كلام له في مدحه طويل سنذكره فيما بعد، إلى أن قال عليه السلام: «لو وليت مثل الذي ولي لصنعت مثل الذي صنع» (٤).

(١) رواه الطبري في «الرياض النضرة»

(٢: ٦٨)، و رواه خيثمة الأثرابلسي في «كتاب حديث خيثمة» ص ١٣٥. (٢) أبو الحارث، علقمة بن مرثد الحضرمي، الكوفي، ثقة من السادسة «التقريب» (١: ٦٨٧). (٣) أبو أمية، سويد بن غفلة، الجعفي، مخضرم من كبار التابعين قدم المدينة يوم النبي صلى الله عليه وسلم، و كان مسلما في حياته، ثم نزل الكوفة و مات سنة ثمانين و له مائة و ثلاثون سنة، و غفلة بفتح المعجمة و الفاء و اللام، «التقريب» (١: ٤٠٤) و «التهذيب» (٤: ٢٤٢). (٤) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢: ٤٢ برقم ٢٢٠٤). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٨٩ فهذه الروايات كلّها أظهر و أشهر من رواياتكم عنه بخلاف ذلك و أصحّ سندا و أثبت رجلا، و إنّما نغني بصحة السند و ثبت الرجال، الطريق في غير خبر من هذه الأخبار إذا أفرد و خصّ، فأما أن نحتاج إلى ذلك في علمنا في الجملة بأن عليا عليه السلام كان يقرأ هذا المصحف و يلقّنه و يحكمه و يعترف بصحته، و يقول بقول الجماعة فيه فإنّه باطل، و لا- ما نعلم ضرورة إظهار علي عليه السلام القول بهذا، و أنه كان على هذه الطريقة، و لا نعلم ضرورة و لا باستدلال أن عليا أظهر في وقت من الأوقات خلاف ذلك على ما يدعيه قوم من الشيعة، و لا خلاف بيننا و بينهم/ و بين مخالفينا من الشيعة في هذا الباب بأن عليا عليه السلام كان يظهر القول بهذه الجملة، و أنّ دينه في المصحف لعثمان ما وصفناه و لا يمكن أحد منهم دفع هذا أو جحده، و قولهم بعد هذا: أنه أظهر ذلك برهه من الزمان ثم أظهر خلافه، و أنه كان ابتداء بإظهار خلافه باطل لا أصل له. و يقال لهم: إن كان ابتداء بإظهار خلاف ثم أظهر بعد ذلك خلافه بما وصفناه فذلك رجوع منه عن قوله الأول، و يجب العمل في مذهبه إلى ما صار إليه، و إن كان أظهر خلاف ما قلناه، و علمنا إظهاره له ضرورة، و كان إنما أظهر ما قلناه أولا على سبيل التقيّة، و لم نأمن أن يكون أيضا إنّما أظهر الثاني لأجل تقيّة أخرى من قوم آخرين هم أشدّ من القوم الذين خافهم على نفسه أولا أو مثلهم في الشر، بل لعل القول الصحيح عنده هو الذي وقف عليه و هو معتقد له القول الأول الذي هو دين عثمان و الجماعة، و أن يكون القول الثاني إنّما ظهر منه على سبيل التقيّة من أشرار قوم كانوا مختلطين بأصحابه، قليلي البصائر و الرغبة في طاعة الله تعالى و كثيры الخلاف عليه و الشقّ لعصاه و التغلب على أمره، و هم الذين حملوه على التحكيم و كفّ الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٩٠ الحرب، و هم الذين عناهم بقوله: «بدّل الله لي بكم أصحاب معاوية صرف الدرهم بالدينار» (١)، و كثرة الذمّ لهم و الدّعاء عليهم، و تمنى الخلاص منهم، و ما حفظ عليه شيء من ذلك في فريق من الأمة قبل أيام نظره بأواخر أفعاله و أقواله الواقعة منه في هذه الأيام أشبه بأن تكون واقعة على سبيل التقيّة إذ كانت أسباب التقيّة ظاهرة، و قد بيّنا في غير موضع بطلان هذه التقيّة، و أنه لا- أصل لها و لا- دليل لهم عليها بما يغني عن رده. و كل هذه الروايات عن علي في القرآن و في القراءات المنسوبة إلى مصحف عثمان نقيض تواتركم عنه الذي تدّعون، و مع ذلك فقد وافقتمونا على/ أنه كان مظهرا للجملة التي ذكرناها عنه في باب القرآن، و نحن غير موافقين لكم في روايتكم عنه أنه قال في بعض الأوقات غير ذلك، و أنه إنّما أظهره على سبيل التقيّة، و إذا كان ذلك كذلك كانت أخبارنا أولى بالثبوت و الصحة من أخباركم من كل وجه و طريق. و كذلك أيضا فقد روى أصحاب الحديث كافّة عن كافّة خلفا عن سلف من تفضيل علي عليه السلام لأبي بكر و عمر و عثمان، و تعظيم شأنهم و جميل الثناء عليهم ما في بعضه دلالة على أنّهم لم يغيروا القرآن و لا بدّلوه و لا شيئا من أحكام الدين، فمن هذه الأخبار ما روته الجماعة عن

أبي الأحوص عن أبي جحيفة «٢» قال: «سمعت علي بن أبي طالب عليه السلام على منبر الكوفة يقول: إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم خيرهم بعد أبي بكر (\_\_\_\_\_ (١) لم أجده. (٢) هو وهب بن عبد الله السوائي مشهور بكنيته، و يقال له وهب الخير صحابي معروف، صحب عليا و مات سنة أربع و سبعين، «التقريب» (٢: ٢٩٢). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٩١ عمر، و الثالث لو شئت لسميته» (١)، و روى عن شريك «٢» عن الأسود بن قيس عن عمر عن سفيان قال: قال علي بن أبي طالب عليه السلام: «سبق رسول الله صلى الله عليه و ثنى أبو بكر و ثلث عمر» (٣). و روى عن علي بن هاشم «٤» عن أبيه «٥» عن أبي الجحاف «٦» قال: «قام أبو بكر بعد ما بويع له، و بايع علي و أصحابه، قام ثلاثا يقول: «أيها الناس قد أقلتكم بيعتكم هل من كاره؟ فيقوم علي عليه السلام أوائل الناس يقول: لا نقيلك و لا نستقيلك، قدّمك رسول الله فمن الذي يؤخرك» (٧)، و رووا عنه عليه السلام أنه قال: «قدّم رسول الله صلى الله عليه و بكر يصلي بالناس، و قد رأني و ما كنت غائبا و لا \_\_\_\_\_ مريضاً، و \_\_\_\_\_ أراد أن يقيم \_\_\_\_\_ لدمني \_\_\_\_\_ فرض \_\_\_\_\_» (١) رواه ابن أبي عاصم في كتاب «السنن» (٢: ٥٧٠)، و أحمد في «المسند» (١: ١٢٨ برقم ١٠٦٠)، و رواه عبد الله بن أحمد في «فضائل الصحابة» (١: ٣٠٤). (٢) شريك بن عبد الله النخعي القاضي، أحد الأعلام، و ثقة ابن معين توفي سنة سبع و سبعين و مائه، عن ثنتين و ثمانين سنة، «الكاشف» (٢: ٩). (٣) أخرجه الحاكم في «المستدرک» بلفظه و قال: هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه (٣: ٧١ برقم ٤٤٢٦)، و أخرجه القرطبي في «تفسيره» (١: ١٦٩)، و رواه المحاملي في «أمالیه» ص ٢١٥، و كلا الروايتين فيها: و صلى أبو بكر بدلا من و ثنى أبو بكر. (٤) علي بن هاشم بن البريد الكوفي البزاز، شيعي، عالم، مات سنة ١٨١ هـ «الكاشف» (٢: ٢٥٨). (٥) هو هاشم بن البريد روى عنه ابنه علي و كيع، ثقة، روى عن أبي إسحاق، «الكاشف» (٣: ١٩١). (٦) أبو الجحاف: التميمي البرجمي اسمه داود بن أبي عوف، بفتح الجيم و تشديد الحاء مفتوحة، مشهور بكنيته، و هو صدوق شيعي من السادسة، «تهذيب» (١٢: ٥٦)، «التقريب» (١: ١٨١). (٧) رواه عبد الله بن أحمد في «فضائل الصحابة» (١: ١٣٢)، و أخرج القرطبي في تفسيره (٧: ١٧٢)، و فيه: «رضيك رسول الله لدينا أ فلا نرضاك لدينا». الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٩٢ لدينا من رضيه رسول الله لدينا «١»، و روى عبد خير قال: «سمعت عليا يقول: قبض الله تعالى نبيه علي خير ما قبض عليه نبي من الأنبياء، و أثنى عليه، ثم استخلف أبو بكر فعلم بعمل رسول الله و سنته، ثم قبض أبو بكر علي خير ما قبض / الله عليه أحدا و كان خير هذه الأمة بعد نبيها، ثم استخلف عمر فعلم بعملها و سنتهما، ثم قبض علي خير ما قبض الله عليه أحدا، و كان خير هذه الأمة بعد نبيها أبي بكر» (٢). و روى عن كثير النواء «٣» عن أبي سريحة «٤» قال: «سمعت عليا يقول على المنبر: ألا إن أبا بكر كان أواها منيب القلب، و أن عمر ناصح الله فنصح» (٥)، و روى عن سالم بن أبي حفصة «٦» عن عبد الله بن مليل عن علي ابن أبي طالب أنه قال: «لكل نبي سبعة نجباء من أئمة، و إن لنا أربعة عشر نجيبا منهم: أبو بكر و عمر» (٧)، و رووا من غير طريق عن منذر الثوري «٨» (\_\_\_\_\_ (١) أخرجه الطبري في «الرياض النضرة بنصه» (٢: ١٧٧ برقم ٣٩١). (٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفة» (٨: ٧٥٣ كتاب المغازي باب استخلاف أبي بكر برقم ١٢). (٣) أبو إسماعيل، كثير بن إسماعيل النواء، التميمي الكوفي ضعيف من السادسة، «التقريب» (٢: ٣٧). (٤) أبو سريحة الغفاري، اسمه حذيفة بن أسيد بن خالد، كان ممن بايع تحت الشجرة، ذكره ابن حبان في «الثقات» مات سنة اثنتين و أربعين، «الاستيعاب» (٨: ١٦٦٨). (٥) رواه الدارقطني في «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (٤: ٩٧). (٦) أبو يونس، هو سالم بن أبي حفصة العجلي، الكوفي، صدوق في الحديث، شيعي غال من الرابعة، مات في حدود الأربعين و مائه، «التقريب» (١: ٣٣٤). (٧) رواه الترمذي في «السنن» (٥: ٦٦٢، كتاب المناقب، باب مناقب الحسن و الحسين برقم ٣٧٨٥). (٨) أبو يعلى، منذر الثوري بن يعلى، الكوفي ثقة من السادسة. «التقريب» (١: ٢١٣). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٩٣ و غيره عن محمد بن الحنفية قال: قلت لأبي علي بن طالب: من خير الناس بعد رسول الله؟ قال: أبو بكر، قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر، ثم بادرت فخفت أن أسأله فقلت: ثم أنت؟ قال: أبو بكر، قلت: من

الناس له حسنات و سيئات يفعل الله ما يشاء» (١). و روى «أن علياً عليه السلام قيل له: استخلف علينا، قال: ما أستخلف، و لكن إن يرد الله بهذه الأئمة خيراً يجمعهم على خيرهم كما جمعهم بعد نبيهم على خيرهم» (٢). و روى عن عبيدة السلماني و غيره من الرواة عن علي بن أبي طالب أنه أرسل إلى رجل بلغه أنه عيب أبا بكر و عمر و يطعن عليهما، فجاء بالرجل فعرض علي عليه السلام بعبيهما عنده، ففطن الرجل فقال: أما و الذي بعث محمداً بالحق لو أتني سمعت منك الذي بلغني عنك أو يثبت به عليك بنية لألقيت عنك أكثر شعراً، يعني رأسه» (٣)، و روى عن جعفر بن محمد أنه روى عن أبيه قال: قال رجل لعلي: يا أمير المؤمنين، سمعتك تقول في الخطبة أيضاً: اللهم أصلحنا كما أصلحت به الخلفاء الراشدين المهديين، فمن هم، فاغورقت عيناه ثم أهملهما، و قال: هما حبيباي و عماك أبو بكر و عمر رضي الله عنهما، إماما الهدى و شيخا الإسلام و رجلا قریش المقتدى بهما بعد رسول الله - صلى الله عليه، من اقتدى بهما عصم، و من تبع (\_\_\_\_\_١) رواه

ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦: ٣٥٠ برقم ٣١٩٤٥)، و رواه عبد الله بن أحمد في «فضائل الصحابة» (١: ١٥٣ برقم ١٣٦). (٢) رواه الحاكم في «المستدرک» (٣: ٨٤ برقم ٤٤٦٧)، و رواه عبد الله بن أحمد في «فضائل الصحابة» (١: ٤٠٤ برقم ٦٢٢). (٣) لم أجده. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٩٤ آثارهما هدى إلى صراط مستقيم، و من تمسك بهما فهو حزب الله و حزب الله هم المفلحون» (١). و روى عن علي بن أبي طالب عليه السلام و أبي أيوب الأنصاري (٢) أن النبي / صلى الله عليه قال: «إن الله أمرني أن أتخذ أبا بكر والداً» (٣)، و روى عن أبي رجاء العطاردي (٤) قال: «سمعت علياً و الزبير بن العوام يقولان: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: أفضل أمتي أبو بكر» (٥). و روى أيضاً عن أبي رجاء العطاردي عن علي بن أبي طالب و الزبير بن العوام قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: «الخليفة بعدى أبو بكر ثم عمر» (٦)، قال أبو رجاء فدخلنا على علي فقلنا يا أمير المؤمنين، سمعنا الزبير يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول: الخليفة بعدى أبو بكر ثم عمر، فقال: صدق، و سمعت ذلك من رسول الله صلى الله عليه، و روى أيضاً عن غير واحد ممن أصحاب علي عليه السلام \_\_\_\_\_ لام أنه كان إذا ذكر عنده أبو (\_\_\_\_\_١) روى هذا الأثر الإمام الطبري في

«الرياض النضرة في مناقب العشرة» بنصه الوارد عند المصنف رحمه الله، (١: ٣٧٩ برقم ٢٧٦). (٢) و اسمه خالد بن زيد كليب بن ثعلبة الانصاري البدرى، من كبار الصحابة نزل عنده النبي حين قدم المدينة مات غازيا في فتح القسطنطينية و دفن عند أسوارها سنة خمسين للهجرة، «الكنى و الأسماء» (١: ٦٥). (٣) ذكر ابن الجوزي في «الموضوعات» (١: ٤٠٢ في كتاب الفضائل باب في فضائل الأربعة). (٤) اسمه عمران بن تيم البصري، قرأ على ابن عباس و لقي أبا بكر توفي سنة خمس و مائة، عن مائة و سبع و عشرين سنة، «معرفة القراء الكبار» (١: ٥٨). (٥) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق» (٣٠: ٢٠٧-٢٠٨). (٦) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق» (٣٠: ٢٢١). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٩٥ بكر قال: السباق تذكرون يقولها ثلاثاً: و الذي نفسى بيده ما استبقنا إلى خير قط إلا سبقنا إليه» (١). و روى عن جابر بن عبد الله و أبي جحيفة و جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال: «كنت جالسا مع رسول الله صلى الله عليه فاقبل أبو بكر و عمر، فقال لي: يا علي هذان سيذا كهول الجنة من الأولين و الآخرين، ما خلا النبيين و المرسلين، لا تخبرهما يا علي» (٢)، و روى في أكثر الروايات عنه: «ما خلا النبيين و المرسلين ممن مضى في سالف الدهر، و من بقى في غابرة، يا علي: لا تخبرهما بمقالتى هذه ما عاشا» (٣). و قد روى عن النبي صلى الله عليه هذا الخبر خلق من الناس غير علي، منهم أبو سعيد الخدرى، و عبد الله بن عمر، و عبد الله بن عباس، و أبو هريرة، و جابر بن عبد الله، و الحسن بن علي، و أبو مريم السلولى (٤)، و أنس بن مالك، كل روى عن النبي صلى الله عليه و سلم مثل رواية علي عليه السلام يزيد لفظة، و اللفظتين أو ينقص، و روى هذا الخبر عن علي بن أبي طالب خلق من الرواة منهم: سويد بن غفلة، و زرار بن حبش، و عبد الله بن أبي ليلى (٥)، (\_\_\_\_\_١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٧):

١٦٥ برقم ٧٣١٧٨. (٢) رواه الترمذى (٥: ٦١٠ كتاب المناقب، باب مناقب أبي بكر و عمر برقم ٣٦٤٤ و ٣٦٤٥). (٣) هذه الزيادة

رواها ابن ماجه في «سننه» (١: ٣٦) ورواه الترمذى وقال: حديث غريب وصححه الألبانى، «سنن الترمذى» (٥: ٦١١). (٤) اسمه مالك بن ربيعة، ويقال ابن خرشة، أبو مريم السلولى نزل الكوفة روى عنه ابنه يزيد، صحابى بدرى وهو آخر البدرين موتا توفي ٧٥ هـ، «الكاشف» (٣: ١٠٠)، «التهذيب» (١٢: ٢٥٢). (٥) هو أخو عبد الرحمن بن أبى ليلى، وهو مجهول كما قال ابن عبد البر، «التمهيد» (١١: ٥١). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٩٦ وعمر بن شرحبيل أبو ميسرة «١»، وعاصم بن ضمره «٢»، والحارث الأعور، وعامر/ الشَّعبى، وأبو البخترى الطائى «٣»، وأبو عبد الرحمن السلمى، وغيرهم أيضا، وبدون هؤلاء ثبت التواتر عنه، وليس فى أخباركم خبر تروونه عنه فى نقصان القرآن وتغييره يجرى مجرى هذا الخبر ولا يقاربه، بل لا رواية تعلم عنه أصلا فى ذلك إلا ما تصنعونه وتلفقونه. ورووا أيضا عن مالك بن مغول «٤» عن السَّدى عن عبد خير قال: «كنت عند عليّ بن أبى طالب عليه السَّلام جالسا فقال له رجل: يا أمير المؤمنين، من أول من يدخل الجنّة من هذه الأمة؟ فقال أبو بكر وعمر: فقال له رجل آخر: يا أمير المؤمنين، و يدخلانها قبلك؟ قال: أى والله ويشبعان من ثمارها» «٥» وروى أيضا عبد خير عن عليّ عليه السَّلام قال: سبق رسول الله و صلى أبو بكر و ثلث عمر ثم خبطتنا فتنة يعفو الله عمّا شاء «٦»، وروى أبو الطَّيفيل عن عليّ قال: «سبق رسول الله و صلى أبو بكر و ثلث عمر، و خبطتنا فتنة، فهو ما شاء الله عز وجل»، وفى روايته أخرى عنه: «فما شاء الله»، وفى (١) أبو ميسرة الهمدانى الكوفى ثقة

عابد مخضرم مات سنة ثلاثة وستين، «التقريب» (١: ٧٣٧). (٢) عاصم بن ضمره السلولى، روى عن على وثقه ابن المدينى مات سنة أربع وسبعين. (٣) اسمه سعيد بن فيروز بن أبى عمران الطائى مولا هم الكوفى ثقة ثبت فيه تشيع من الثالثة مات سنة ثلاثة وثمانين للهجرة، «التقريب» (١: ٣٦٢). (٤) مالك بن مغول الكوفى أبو عبد الله ثقة ثبت من كبار السابعة مات سنة تسع وخمسين ومائة، «التقريب» (٢: ١٥٥). (٥) لم أجده بهذا اللفظ فى كتب الآثار. (٦) رواه الهيثمى فى «مجمع الزوائد» (٩: ٥٤)، والإمام أحمد فى «مسنده» (١: ١٢٤، ١٣٢، ١٤٧ بألفاظ متقاربة). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٩٧ رواية أخرى: «يصنع الله فيها ما شاء» وفى رواية أخرى عن عبد خير قال: «سمعت عليا يقول: سبق رسول الله، و صلى أبو بكر، و ثلث عمر، ثم خبطتنا فتنة فهو ما شاء الله، فمن فضّلنى على أبى بكر وعمر فعليه حدّ المفترى من الضرب، وطرح الشهادة» «١»، ولو لا خوف الإطالة والإكثار لذكرنا من كلامه فى تفضيلهما فى خطبه على المنابر ومقاماته ومشاجراته أضعاف ما ذكرنا. فأما ما يرويه جماعة أصحاب الحديث رواية ظاهرة مستفيضة عن عليّ فى عمر من التفضيل والتقريط فهو أيضا أكثر من أن يحاط به، فمنها ما ذكرناه من قوله: «إنّ أبا بكر كان أواها منيّا، وإنّ عمر ناصح الله فنصحه، وقد كنّا نرى شيطانه يهابه أن يأمره بمعصيته»، وهذا مروى من طريق الشعبى ومن رواية الشعبى أيضا عن عليّ أنّه قال: «كان عمر ليقول الحقّ فينزل القرآن بتصديقه» «٢». وروى مجالد «٣» عن عامر الشعبى عن عليّ كرم الله وجهه، أنّه قال: «إنّ فى القرآن من كلام عمر كلاما كثيرا»، يريـد من الأــــوامر والأحكام، (١) رواه الطبرانى فى «الرياض النضرة»

(١: ٣٧٨). (٢) روى ذلك ابن عبد البر فى «التمهيد» وقال: «وقد عرف المسلمون موضع فطنة عمر وفهمه وذكائه حتى لقد كان يسبق التنزيل بفطنته، فينزل القرآن على ظنّه ومراده، وهذا محفوظ معلوم عنه فى غير ما قصه، منها: نزول آية الحجاب، وآية فداء الأسرى، وآية واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى، وآية تحريم الخمر، وغير ذلك مما يطول ذكره، ولا يجهل فضائله وموضعه من العلم إلّا من سفه نفسه» ... إلى غير ذلك كثير يطول بنا شرحه فمن أحب الاستزادة فليرجع إليه. «التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد» لابن عبد البر (٥: ١٩٢). (٣) هو أبو عمرو، مجالد بن سعيد بن عمير الهمدانى، الكوفى، ليس بالقوى من صغار السادسة مات سنة أربع وأربعين ومائة، «التقريب» (٢: ١٥٩). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٩٨ وروى عن واحد عن عليّ عليه السَّلام أنّهم سمعوه يقول: «دخلت على عمر حين وجأه أبو لؤلؤة وهو يبكى، فقلت: ما أبكاك يا أمير المؤمنين، فقال: أبكاك خبر السَّماء، أذهب بى إلى الجنّة أو إلى النار، فقلت: أبشر بالجنّة، فإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول ما لا أحصى: سيدا كهول أهل الجنّة أبو بكر و

عمر، و أنعماء، فقال: أشاهد أنت يا عليّ بالجنة، فقلت نعم، و أنت يا حسن فاشهد على أبيك رسول الله، أنّ عمر من أهل الجنة «١». و روى جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال: «لما طعن عمر عليه السلام قال: أ عن ملاّ منكم هذا، فقال عليّ: ما كان عن ملاّ منا و لوددنا أنّه قد زيد في عمرك من أعمارنا» «٢»، و روى جميعا عن عقيل بن خالد «٣» عن محمد بن عليّ بن عبد الله بن عباس «٤» عن أبيه «٥» عن عبد الله بن عباس قال: «قال لي عليّ بن أبي طالب: ما علمت أحدا من المهاجرين هاجر إلّا متخفيا إلا عمر بن الخطّاب، فإنّه لمّا هـمّ بالهجرة تقلّد سـيـفـهـ» (١) قصه على مع عمر حالة النزاع لم

أجدها في كتب الآثار، و إنما القصة المشهورة في ذلك مع ابن عباس رضى الله عنهما، انظر «مسند أبي يعلى» (٥: ١١٦)، «صحيح ابن حبان» (١٥: ٣٣٢). (٢) روى ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧: ٤٤٠)، و عبد الرزاق في «المصنف» (٦: ٥١)، و أبو نعيم في «الحلية» (٣: ١١٩). (٣) هو عقيل - بضم العين - ابن خالد الأيلي، روى عن عكرمة و القاسم و الزهري، حافظ صاحب كتاب، مات سنة ١٤١ هـ «الكاشف» (٢: ٢٤٠). (٤) الهاشمي أبو الخلفاء، روى عن جده مرسلا و عن أبيه و عن سعيد بن جبير، مات في حبس بني أمية سنة ثمان و عشرين و مائة. «الكاشف» (٣: ٧١). (٥) أبو محمد و أبو عبد الله سمع أباه و أبا هريرة، ولد ليلة قتل عليّ و كان أجمل قرشي في الدنيا، مات سنة ثمان عشرة و مائة. «الكاشف» (٢: ٢٥٢). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٤٩٩ و تنكب قوسه و انتضى أسهما في يده و أحضر عترته، و مضى قبل الكعبة، و الملاء من قریش بفنائها، فطاف بالبيت سبعا متمكنا، ثم أتى المقام فصلى متمكنا، ثم وقف على الحلق واحدة واحدة، فقال لهم: شأهت الوجوه لا يرغم الله إلا هذه المعاطس، من أراد أن تثكله أمه أو يوتم ولده أو يرمل زوجته فليلقني وراء هذا الوادي، قال عليّ عليه السلام: فما تبعه أحد إلا قوم من المستضعفين عليهم دار شرهم و مضى لوجهه «١». و روى جميعا عن عبد الله بن عباس و غيره من الصحابة أنّ عمر لما مات دخل عليه عليّ بن أبي طالب عليهما السلام و هو مسجى بثوبه، فقال: ما أحد أحبّ إليّ أن ألقى الله بصحيفته من هذا المسجى بينكم، ثم قال: رحمك الله يا ابن الخطاب أن كنت بذات الله لعلما، و أن كان الله في صدرك لعظيما، و أن كنت لتخشى الله في الناس و لا تخشى الناس في الله، كنت جوادا بالحقّ بخيلا بالباطل، خميصا من الدنيا بطينا من الآخرة، لم تكن غيابا و لا مدّاحا «٢»، في أمثال لهذه الأقاويل كثير قالها و رواها في عمر، فيها من تفضيله و تعظيم شأنه و ذكر قدره و محلّه عند الله و رسوله، و مكانه من الدّين، يؤذن بفضل عظيم و تقديم شديد، كرهنا الإطالة بها، كل هذه الأقاويل و الروايات لا تجوز عندنا و عندهم أن نقولها و نرويها في قوم ابتدعوا في الدين ما ليس منه بجمع كتاب الله بين لوحين، و غيروا القرآن و بدّلوا كثيرا (١) قصه

عمر بن الخطاب رضى الله عنه في الجهر بالهجرة رواها ابن عساكر رحمه الله في «تاريخه»، و قد نقلها عنه الشيخ محمد أبو شهبه في كتابه «السيرة النبوية» (١: ٤٦٤)، و أوردها العلامة الصالحى في كتاب «سبيل الهدى و الرشاد» عن ابن السمان في «الموافقة»، انظر (٣: ٢٢٥)، و لم يذكرها ابن إسحاق في «سيرته». (٢) روى عبد الله بن أحمد في كتاب «فضائل الصحابة» من حديث أبي جحفة يرون عنه ابنه عون، بشيء من الاقتضاب. «فضائل الصحابة» (١: ٢٦٦). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٠٠ منه و نقصوا منه أمرا عظيما، و أسقطوا أسماء رجال ملعونين في نصّ تنزيله، و حذفوا أسماء آخرين ممدوحين مقرّظين مأمورين باتّباعهم في نصه، فإنّ فاعل هذا بالخروج عن الدّين و الإدغال له و الاستحقاق للّعن و الإهانة و قبيح الأسماء و عظيم اللّذم أولى بما وصفه و رواه عليّ فيه، و كلّ هذه الروايات أشهر و أظهر و أعلى و أكثر رجالا و أوضح طرقا من رواياتكم، و نحن و إن لم نعلم عين كلّ خبر من هذه الأخبار ضرورة، فقد عرفنا في الجملة ضرورة مدح عليّ لهما و حسن ثنائه عليهما، و قد قلّتم معنا بذلك و ادّعيتم عليه التّقية، و أنّه قال في مقامات آخر نقيض هذه الأقوال، و هذا منكم غير مسموع و لا مقبول و لا معلوم صحّته، فصحّ ما قلناه و بطل تسويفكم أنفسكم بالتعالييل و الأباطيل، و أما روايات أهل البيت عن عليّ و سائر أسلافهم بتفضيل الصّحابة و تقديمهم و حسن الثناء عليهم و التّبرى من أعدائهم و القادح في فضلهم، فأكثر من أن يحاط بها، فمن هذه الأخبار: ما روه عن محمد بن فضيل «١» عن سالم ابن أبي حفصة «٢» قال: «سألت أبا جعفر



محمد بن عليّ و جعفر بن محمد عن أبي بكر و عمر، فقالا: يا سالم تولّهما، و أبرأ من عدوّهما فإنهما كانا إمامي هدى» (٣)، و رووا أيضاً عن بشير بن ميمون أبي صيفي (٤) عن جعفر بن محمد عن أبيه، (١) محمد بن فضيل بن غزوان الضبي

الحافظ أبو عبد الرحمن، ثقة شيعي مات سنة أربع و تسعين و مائة. «الكاشف» (٣: ٧٩). (٢) العجلي، الكوفي، أبو يونس، صدوق في الحديث إلا أنه شيعي غال من الرابعة، مات في حدود الأربعين و مائة. «التقريب» (١٠: ٣٣٤). (٣) رواه البيهقي في «الاعتقاد و الهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف» (٢: ٣٥٨). (٤) بشير ميمون الواسطي، روى عن مجاهد و جماعة، متروك و قال البخاري متهم بالوضع، توفي بضع و ثمانين و مائة. «الكاشف» (١: ١٠٦). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٠١ قال: «توالوا أبا بكر و عمر، فما أصابكم من ذلك فهو في عنقي»، و رووا عن أبي عقيل عن كثير التواء قال: «قلت لأبي جعفر بن محمد بن علي: أخبرني عن أبي بكر و عمر أظلما من حقكم شيئاً أو ذهباً به فقال: لا و منزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً، ما ظلما من حقنا من وزن حبة خردلة، قال: قلت: أ توالاهما جعلني الله فداك قال: نعم يا كثير أتولاهما في الدنيا و الآخرة، قال: و جعل يصل عنق نفسه بعنقي، قال: ثم قال: برئ الله و رسوله من المغيرة بن سعيد (١) و بيان (٢)، فإنهما كذبا علينا أهل البيت». و رووا أيضاً عن خلف بن حوشب (٣) عن سالم بن أبي حفصة (٤)، قال: دخلت على جعفر بن محمد الصّادق و هو مريض، قال: فقال: اللهم إني أحبّ أبا بكر و عمر و أتولاهما، اللهم إن كان في نفسي غير هذا فلا تنالني شفاعته محمد صلى الله عليه». و رووا أيضاً عن سالم بن أبي حفصة قال (٥): قال لي جعفر بن محمد يا سالم، أ يسبّ الرجل جدّه، أبو بكر جدّي، لا نالنتي شفاعته محمد صلى الله عليه يوم القيامة إن لم أكن أتولاهما و أبرأ من عدوّهما». (١) المغيرة بن سعيد البجلي الكوفي

دجال مبتدع من أهل الكوفة، و يقول بتأليه علي، و كان من المجسّمه يرى الله على صورة رجل على رأسه تاج. «الأعلام» (٧: ٢٧٦). (٢) هو بيان بن بشر الأحمسي البجلي أبو بشر الكوفي، ثقة ثبت من الخامسة. «التقريب» (١: ١٤١). (٣) خلف بن حوشب الكوفي، ثقة من السادسة مات بعد الأربعين و مائة. «التقريب» (١: ٢٧٠). (٤) أبو يونس الكندي، روى عنه الشعبي و إبراهيم التيمي، و عنه السفينان و محمد بن فضيل، شيعي لا يحتج بحديثه. توفي سنة أربعين و مائة. «الكاشف» (١: ٢٧٠). (٥) أخرجه الذهبي في «السير» (٦: ٢٥٨)، و البيهقي في «الاعتقاد» (٢: ٣٥٨). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٠٢ و رووا عن عبد العزيز بن محمد الأزدي (١)، قال: حدّثنا حفص بن غياث (٢) قال: سمعت جعفر بن محمد يقول: «ما أرجو من شفاعته علي عليه السّلام شيئاً إلا و أنا أرجو من شفاعته أبي بكر مثله (٣)». و رووا عن عليّ بن الجعد (٤) عن زهير بن معاوية (٥) عن أبيه (٦)، قال: «كان لي جار يزعم أن جعفر بن محمد بن عليّ بن الحسين يتبرأ من أبي بكر الصّديق و عمر، قال: فغدوت على جعفر فقلت له: إن لي جاراً يزعم أنك تتبرأ من أبي بكر الصّديق و عمر، فما تقول له: قال برئ الله من جارك، إني لأرجو أن ينفعني الله بقرايتي من أبي بكر الصّديق، و لقد اشتكيت شكاء أوصيت فيها إلى خالي عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر» (٧). (١) هو أبو محمد، عبد العزيز بن

محمد الدراوردي، عدّه ابن حبان في الثقات توفي سنة سبع و ثمانين و مائة. «الكاشف» (٢: ١٧٨). (٢) هو أبو عمرو، حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي، الكوفي القاضي، ثقة فقيه، من الثامنة مات سنة أربع و تسعين و مائة و قد قارب الثمانين. «التقريب» (١: ٢٢٩). (٣) ما بين القوسين غير مقروء في الأصل. (٤) علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي ثقة ثبت رمى بالتشيع من صغار التاسعة مات سنة ثلاثين و مائتين. «التقريب» (١: ٦٨٩). (٥) زهير بن معاوية بن حديج بن الرحيل الحافظ الإمام المحور محدث الجزيرة ولد سنة خمس و تسعين و توفي سنة ثلاثة و سبعين و مائة. «السير» (٨: ١٨١). (٦) والده معاوية بن حديج بفتح الحاء المهملة بن الرحيل ... (٧) عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر التيمي أبو محمد المدني ثقة جليل قال ابن عينية: كان أفضل زمانه من السادسة توفي سنة ست و عشرين و مائة. «التقريب» (١: ٥٨٧). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٠٣ و رووا عن أبي حازم (١) عن أبيه،

قال: «سئل علي بن الحسين عن أبي بكر وعمر و منزلتهما عن النبي صلى الله عليه قال: لمنزلتهما اليوم منه هما ضجيعاه»، و روى عن إسحاق الأزرق «٢» عن بسام بن عبد الله الصيرفي «٣» قال: «سألت أبا جعفر محمد بن علي قلت: ما تقول في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فقال: والله إنني لأتوالأهما وأستغفر لهما، و ما أدركت أحدا من أهل بيتي إلّا و هو يتوالأهما». و رووا عنه أيضا أنه قال: «من جعل عمر بن الخطاب بينه وبين الله فقد استوثق». و رووا عن جعفر بن قيس قال: «سألت عبد الله بن حسن «٤» عن المسح على الخفين فقال: امسح فقد مسح عمر بن الخطاب، قلت: إنما أسألك، أنت، أمسح؟ قال: ذاك أعجز لك، أخبرك عن عمر و تسألني عن رأيي؟! فعمر كان خيرا مني و ملء الأرض مثلي ملزوما، يا محمد «٥» إن ناسا يقولون (\_\_\_\_\_١) اسمه صخر بن العيلة، يقال أبو

حازم بحاء مهملة، أو معجمة، روى عن أبيه، و روى عنه ابنه عثمان، و العيلة: بفتح أوله و سكون ثانيه. «الكشاف» (٣: ٢٨٥). (٢) إسحاق الأزرق بن يوسف بن مروان المخزومي الواسطي، ثقة من التاسعة مات سنة خمس و تسعين و مائة. «التقريب» (٧١: ٧٨). (٣) بسام بن عبد الله الصيرفي الكوفي، أبو الحسن، صدوق من الخامسة. «التقريب» (١: ١٢٤). (٤) ابن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني أبو محمد ثقة جليل القدر من الخامسة، و مات في أوائل سنة خمس و أربعين و مائة و له خمس و سبعين سنة. «التقريب» (١: ٤٨٦). (٥) ابن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو الحسن المدني ثقة من الرابعة، و هو الذي ينسب إليه الزيدية، قتل بالكوفة سنة اثنتين و عشرين و مائة و كان مولده سنة ثمانين. «التقريب» (١: ٣٣٠). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٠٤ هذا منكم تقيه فقال لي، و نحن بين القبر و المنبر: اللهم إن هذا قولي في السر و العلانية، فلا تسمعن قول أحد بعدي، ثم قال: من هذا الذي يزعم أن عليا كان مقهورا، و أن رسول الله صلى الله عليه أمره بأمر لم ينفذه، و كفى بهذا أظرا على علي و منقصه أن يزعم قوم أن رسول الله صلى الله عليه أمره بأمر فلم ينفذه». و رووا أيضا عن محمد بن شعبة الباهلي عن علي بن هاشم عن أبيه قال: «سمعت زيد بن علي بن الحسين «١»، يقول: «البراءة من أبي بكر و عمر البراءة من علي عليهم السلام»، و رووا عن ابن داود «٢» عن فضيل بن مرزوق «٣» قال: قال زيد بن علي بن الحسين: «أما أنا فلو كنت مكان أبي بكر لحكمت بمثل ما حكم به أبو بكر في فذك «٤»، و روى عن عمرو بن سمرة عن عروة بن عبد الله الجعفي قال: «قلت لأبي جعفر أ نسى أبا بكر الصديق قال: سمّاه رسول الله صلى الله عليه و سلّم الصّديق، فمن لم يسمّه الصّديق فلا صدّق الله لقوله في الدنيا و الآخرة».

(\_\_\_\_\_١) قوله يا محمد: فيها إشكال فإن

الذي سأله عن المسح جعفر، فلعله وهم من الناسخ أو الراوى. (٢) اسمه عبد الله بن داود الواسطي، أبو محمد التمار، ضعيف من التاسعة. «التقريب» (١: ٤٨٩). (٣) فضيل بن مرزوق الأغر الرقاشي الكوفي، أبو عبد الرحمن، صدوق يهمل بالتشيع، من السابعة مات في حدود سنة ستين و مائة. «التقريب» (٢: ١٥). (٤) فذك: قرية بالحجاز بينها و بين المدينة يوما و قيل ثلاثة، أفاءها الرسول صلى الله عليه و سلّم في سنة سبع صلحا، و لما توفي النبي صلى الله عليه و سلّم حكم أبو بكر أن ترد إلى بيت المال لأن الأنبياء لا يورثون. «معجم البلدان» (٤: ٢٣٨). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٠٥ و رووا عن زيد بن علي أنه قال: «أبو بكر الصّديق إمام الشاكرين،/ و قرأ و سيّجزي الله الشّاكرين [آل عمران: ١٤٤]، و رووا عن السّيري بن يحيى «١» عن هلال بن حيان عن الحسن بن محمد بن الحنفية «٢» أنه قال: «يا أهل الكوفة اتقوا الله و لا تقولوا لأبي بكر و عمر ما ليس له بأهل، إن أبا بكر الصّديق كان مع رسول الله صلى الله عليه في الغار، ثاني اثنين، و إن عمر عزّ الله به الدّين»، و روى عن أبي خالد الأحمر «٣» قال: «سألت عبد الله بن حسن بن حسن عن أبي بكر و عمر، فقال صلى الله عليهما، و لا صلى الله على من لا يصلى عليهما»، و روى عن نصاح بن حسان عن فضيل بن مرزوق قال سمعت عبد الله بن حسن بن حسن يقول لرجل من الرافضة: «إنّ قتلك لقربة إلى الله تعالى». و رووا أيضا عن جعفر بن عون «٤» عن فضيل بن مرزوق قال: «سمعت الحسن بن الحسن و قال له رجل: أ لم يقل رسول الله صلى الله عليه من كنت مولاه فعلى مولاه، قال: بلى، أما و الله لو يعنى بذلك الإمارة و السلطان لأفصح لهم بذلك، فإنّ رسول الله صلى الله عليه كان انصح للناس

للمسلمين لقال لهم: «أيها الناس هذا ولي أمركم والقائم عليكم من بعدى، فاسمعوا» (١) سرى بن يحيى بن إياس بن

حرمله الشيباني البصري، ثقة من السابعة مات سنة سبع وستين ومائة. «التقريب» (١: ٣٤١). (٢) ابن على بن أبي طالب، وابن الحنفية ثقة فقيه من الثالثة مات سنة مائة أو قبلها بسنة. «التقريب» (١: ٢١٠). (٣) سليمان بن حيان الأزدي، الكوفي صدوق يخطئ، من الثامنة مات سنة تسعين أو قبلها وله بضع وسبعون سنة. «التقريب» (١: ٣٨٤). (٤) جعفر بن عون بن عمرو بن حريث المخزومي، صدوق من التاسعة مات سنة ست ومائتين. «التقريب» (١: ١٦٣). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٠٦ له وأطيعوا، ما كان هذا يشقّ فوالله لئن كان الله ورسوله اختار عليا لهذا الأمر، والقيام به للمسلمين من بعده ثم ترك علي عليه السلام أمر الله ورسوله أن يقوم به أو تعذر منه إلى المسلمين إن كان أعظم الناس في ذلك خطيئته لعلي إذ ترك ما أمر الله ورسوله واختاره الله ورسوله له وحاشاه من ذلك». ورووا أيضا عن مصعب بن سلام «١» عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عبد الله بن جعفر قال: «رحم الله أبا بكر كان لنا واليا فنعم الوالي كان لنا، ما رأينا قاضيا قط كان خيرا منه»، ورووا عن محمد بن الصباح «٢» عن يحيى ابن سليمان قال: «سمعت جعفر بن محمد يقول: سمعت أبي يقول: سمعت عبد الله بن جعفر يقول: ولينا أبو بكر رضوان الله عليه فخير خليفة، وأرحمه بنا، وأحناه علينا». ولو أردنا تتبع ما روى عن أهل البيت وولد علي خاصة في تفصيل أبي بكر وعمر، ونشر محاسنهما، وجميل الثناء عليهما والقول فيهما لخرجنا بذلك عن غرض الكتاب، وقد أسهنا فيما ذكرناه من هذه الأخبار صوبا من الإسهاب للحاجة إلى معارضة بنقيضها، وليعلم قارئ ما ذكرناه أن الروايات عن أهل البيت ظاهرة منتشرة بضد ما يروونه عنهم، وأما ما روى عن علي عليه السلام ولده في سب الرافضة ولعنهم والبراءة منهم فكثير أيضا، وظاهر مستفيض بين أهل النقل، فمن هذه الأخبار ما رواه الناس عن (١) مصعب بن سلام - بتشديد اللام -

التميمي الكوفي نزيل بغداد صدوق له أوهام، من الثامنة. «التقريب» (٢: ١٨٦). (٢) محمد بن الصباح أبو جعفر الدولابي البزاز مصنف السنن، ثقة حافظ توفي سنة ٢٢٧ هـ. «الكاشف» (٣: ٤٨). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٠٧ حصين بن عبد الرحمن «١» عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي عليه السلام قال: «قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله سيأتي من بعدى قوم لهم نبي يقال له الرافضة، فإن أدركتهم فاقتلهم فإنهم مشركون، قال: قلت: يا رسول الله والعلامة فيهم، فقال: يقرظونك فيما ليس فيك، ويطعنون على السلف» (٢). ورووا أيضا عن علي عليه السلام قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله عليه «أنت وشيعتك في الجنة، وإن قوما لهم نبي يقال لهم الرافضة، فإن لقيتهم فاقتلهم فإنهم مشركون»، وقال علي عليه السلام: «ينتحلون حبنا أهل البيت وليسوا كذلك، وآية ذلك أنهم يشتمون أبا بكر وعمر عليهما السلام» ورووا عن كثير التواء عن إبراهيم بن حسن بن حسن عن أبيه عن جده علي بن أبي طالب عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «يظهر في أمي في آخر الزمان قوم يسمون الرافضة، يرفضون الإسلام» (٣). وروى عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف عن محمد بن عمر الهاشمي عن زينب بنت علي عن فاطمة بنت محمد قالت: «نظر النبي صلى الله عليه وآله علي كرم الله وجهه، فقال: هذا في الجنة، وإن من شيعته قوما يغطون الإسلام ثم يلفظونه، لهم نبي يسمون الرافضة، من لقيهم فليقتلهم فإنهم مشركون» (١) حصين

بن عبد الرحمن السلمي، أبو الهذيل الكوفي، ثقة حجة مات سنة ست وثلاثين ومائة. «التقريب» (١: ١٧٥). (٢) أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية». (١: ١٦٤ باب ذم الرافضة برقم ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦). ورواه أبو يعلى (٤: ٤٥٩، برقم ٢٥٨٦). (٣) رواه أحمد في «المسند» (١: ١٠٣ برقم ٨٠٨)، وأخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١: ١٦٤). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٠٨ ورووا عن الفضل بن غانم عن سوار بن مصعب عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري عن أم سلمة قالت: «كانت ليلتي، وكان النبي صلى الله عليه وآله عندي فأثته فاطمة ومعها علي، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: يا علي أنت وأصحابك في الجنة، أنت وشيعتك في الجنة، ألا- إن ممن يزعم أنه يحبك لأقوام يظهرون الإسلام، ثم يلفظونه يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، لهم نبي يقال

لهم الزّافضة فجاهدكم فإنّهم مشركون، قال: يا رسول الله ما العلامة فيهم، قال: لا يشهدون جمعة ولا جماعة و يطعنون على السّلف الأول». فإن قالوا: جميع هذه الأخبار و ما رويتموه من تفضيل عليّ و ولده لأبي بكر و عمر، و جميل القول فيهما، و ما رويتموه من قول عليّ في أبي بكر: «رحمة الله على أبي بكر كان أول من جمع القرآن بين اللّوحين»، و قوله في جمع عثمان لمصحفه: «و لو وليت مثل الذي ولي، لصنعت مثل الذي صنع»، و قوله: «إياكم و الغلو في عثمان و قولكم حرق المصاحف» إلى آخر الخبر، و جميع ما يروونه عن الرّسول عليه السّلام من فضائل أبي بكر و عمر و عثمان و غيرهما من أعداء أهل البيت، أخبار مفتعلة متكذّبة لا أصل لها، و إنّما هي من وضع أبي هريرة و شيعة معاوية، و أكلة المضائر و أتباع المروانية، و تكذب الحنابلة و البرهاريّة (١)، و لا يجب القول بشيء منها و لا العمل به، و أخبارنا التي روينها في نقصان أئمتكم من القرآن و غير ذلك من الأخبار عن ظلمهم و تجبرهم و سوء الثّناء عليهم مروى عن العترة و الصّفة و القدوة من أهل البيت، يوجب العمل على روايتنا دون روايتكم لأنكم

(١) أسماء فرق ضالة من الروافض

اندثرت و اندرست و ما عاد لها ذكر حتى في تاريخ الأمم الدارسة. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٠٩ تردّد أخبار أهل البيت، و قبلون رواية معمر و الزهريّ و ابن المسيّب و مالك و سفيان و أمثال من ذكرنا. قيل له: هذا الكلام قد ألف منكم و عرف به قصدكم و الوقت الذي تحتاجون إليه، لأنكم إنّما تورّدون ذلك عند ضيق الأمر بكم، و بلوغكم المساقط و حين تعلمون أنّه لا حيلة و لا مهرب إلّا إلى التشنيع و الشغب و الإلباس بهذا الكلام على من ليس من العلم و أهله بسبيل، فأول ما نقول لكم فيما تعاطيتكم به إثبات أخباركم و دفع ما رويناه لكم: أنّ جميع ما رويناه في هذه الفصول، و في أقوال عليّ عليه السّلام، و جميع من تروون إمامته و عصمته من أهل البيت بصحّة القرآن و سلامة هذا المصحف من التحريف و الزيادة و النقصان ظاهر منتشر بين أصحاب الحديث و أهل الآثار لا يمكن أحد دفعه، و ظهوره بينهم و كثرة رواته، و صحّة سنده و ثبت رجاله، و أنّه من أكثر شيء تروونه، و أنّ علمهم بذلك و شهرته عن عليّ و عترته كشهرة جميع ما شهر من مذاهب عليّ و أقواله، فلا سبيل إلى جحد ذلك بالقدر في مذاهب رواة هذه الأخبار، و الطعن على دينهم و أمانتهم فقط بغير حجة. و أمّا قولكم إنّ هذه الأخبار من وضع أبي هريرة و شيعة معاوية و بني مروان، فإنّها دعوى فارغة لا حجة معها، و هي بمثابة قول من قال لكم: إنّ جميع أخباركم و الفضائل التي تروونها، و كلّما تذكرونها في نقصان القرآن إنّما هو في الأصل من وضع الأشتر النخعي، و حجر بن عدى، و عمرو بن الحمق، و كنانة بن بشر التجيبي، و الغافي، و حكم بن جبلة العبسي، و عبد الله بن سبأ، و سودان بن حمران المصري، و المختار بن أبي عبيد، و شيعة، و ابن كيسان و طبقته، و منه ما وضعه هشام بن الحكم و عليّ بن مقيم و أبو الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥١٠ جعفر الأحول، و أصحاب البراء، و القول بالرجعة و أهل الغلو، فلا يجب الإحفال بشيء منها، و لا العمل عليها. فإن قالوا: الأشتر و عمرو بن الحمق و الغافقيّ و جميع من ذكرتم من سلف الشّيعه، أجلّ قدرا من أن يحملوا أنفسهم على وضع الكذب. قيل لهم: و كذلك أبو هريرة و أنس بن مالك، و جرير بن عبد الله، و التّيمان بن بشير، إلى من هو فوق هؤلاء من عبد الله بن مسعود، و أبي، و معاذ بن جبل، و سعد و سعيد و أبو عبيدة، و أمثال هذه الطبقة مثل معاوية و عمرو بن العاص و من تبعهم، أجلّ قدرا من أن يحمل أذانهم منزلة نفسه على الكذب و الوضع على الرّسول، و جميع ما تروونه من الفضائل / إنّما هو غير هذه الطبقات، فإن لم تغيروا عندكم من الوضع على الرّسول لم يغيّر من ذلك مالك الأشتر و عبد الله بن سبأ، و عمرو بن الحمق، و حكيم بن جبلة، و سائر هذه الطبقة، لأنّها بأسرها دون أبي هريرة، فضلا ممّن هو أفضل منه عمّن يروى أخبارنا عنه. فإن قالوا: فكلّ هؤلاء نواصب و أعداء لأمير المؤمنين، و الكذب غير بعيد منهم. قيل لهم: و جميع من ذكرناه لكم روافض و خصماء لأبي بكر و عمر و عثمان و غيرهم، و هم غير مرضيين و لا متبرئين من وضع الكذب على الرّسول، ثمّ على عليّ في ذمّ السّلف و الطّعن على مصحف عثمان و غير ذلك و لا فصل به. فإن قالوا: بينكم و بين السّلف من أصحاب رسول الله صليّ الله عليه خلق من الحشود العامّة يمكن تكذيبهم و لا يمتنع الوضع عليهم. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥١١ قيل: و كذلك بينكم و بين أئمتكم و العترة التي ذكرتم خلق من العامّة لا يبعد تكذيبهم و وضعهم، و لا يمتنع ذلك عليهم، و لا جواب عن هذا أبدا. ثم

يقال لهم: أنتم لم تلقوا عليًا ولا أحدًا من العترة والأئمة من ولده، وإنما تروون أخباركم هذه عمن يرويها لكم عن الأئمة، والوسائط عندكم غير معصومين من الكذب والبهتان والافتعال والغلط والتسيان، فما أنكرتم أن تكون أخباركم هذه كذبا على علي والأئمة من ولده، وأن يكون من وضع الدعاة والأبواب والوسائط، فلا يجدون إلى دفع ذلك سبيلا. فأما قولكم: إننا لا نقبل خبر الصادق والباقر والرضا وأمثالهم، ونقبل خبر الزهري وسعيد بن المسيب ومالك وسفيان ومن جرى مجراهم، فإنه بهت منكم وكذب على خصومكم بل من ديننا تصديق جميع ما ذكرتم من أهل البيت ومن هو دونهم والعمل على خبره، إذا سمع منهم أو صحّ وثبت عنهم، وإنما نردّ أخباركم الباطلة عندنا عنهم لعلنا بتكذيب الوسائط عنكم بينهم ووضعهم عليهم الكذب والبهتان، وإنّ طريقكم إليهم قبيح وعر مظلم، فنحن إنّما نكذبكم أنتم تارة ونكذب أخرى القوم الذين بينكم وبين هؤلاء الأئمة، فأما هم عليهم السلام فأئمتنا وسادتنا، ومن أخذ علينا حجّتهم وموالاتهم والتّقرب إلى الله سبحانه في إعظامهم وإجلالهم وحسن الثناء عليهم، فكيف نكذب قوما هذا قدرهم عندنا وفي أنفسنا. فأما تفرّيعكم لنا بقولنا الأخبار عن الزهري ومعمّر وسعيد بن المسيب ومالك وسفيان ومن جرى مجراهم، فإنه أيضا جهل منكم، لأنّ هؤلاء أعلام وأئمة في حديث رسول الله صلى الله عليه واله والحفظ له والإحاطة به، ونفى الكذب عنه، ولكلّ رجل منهم من الفضائل والأفعال والأقوال الدالة على توخّي الصّدق وشدّة التّحرّي في الحديث والامتناع من الأخذ عن الضّعفاء الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥١٢ ومن ليس الحديث من شأنه ما يطول تتبعه، وأعجب من هذا كله دعيتكم عن روايات هذه الطبقة والرّجوع إلينا مع الظاهر من عدالتها وتشدها والمشهور من أمرها وتحويلكم في أخذ أديانكم على هشام بن الحكم، وعليّ بن الميثم، وشیطان الطاق، ويونس بن عبد الرحمن القمي، والسيد الحميري، ودعبل بن عليّ الخزاعي، وأبي عيسى الوراق، وابن الزّاوندي، وانحطاطكم إلى السوسى، والعونى، والناشى، وأمثال هذه الطبقة، وأخذهم الحديث عن أبي مخنف، وأمثاله من شيوخ أهل الكوفة لا حاجة بنا إلى ذكرهم مع العلم بسوء مذاهبهم وقبح طرائقهم، وما ظهر منهم مما لا حاجة بنا إلى ذكره، ولو لا أنكم فتحتم هذا الباب لم يكن لذكرنا له وجه، ولكنكم تتروحون إلى هذه التّرهات عند ضيق العطن وصعوبة المخرج، ولا بدّ من جوابكم عنه ورفع إلباسكم، فلا معنى إذا كان الأمر على ما وصفناه لقولكم لنا في جميع ما يروونه لكم أنه من وضع أبي هريرة وشيعة بنى مروان، وأنتم أعداء أهل البيت، فإن جوابه ما عرفتم، وأنفع من هذا السكوت عنكم عند لجائكم إلى مثل هذا والإعراض عن كلامكم في مجالس التحصيل، وحيث يؤمن اغترار العامة بهذه الشّنعاء التي لا محصول لها ولا يحسن لمن له أدنى مسكة في العلم الاعتصام بها والاستناد إليها، نعوذ بالله من التّماذى فى الأباطيل والتعلّق بالأضاليل. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥١٣

### دليل لهم آخر فى تغيير المصحف وإفساد نظم القرآن ووقوع الغلط والتّحريف فيه

دليل لهم آخر فى تغيير المصحف وإفساد نظم القرآن ووقوع الغلط والتّحريف فيه قالوا: ومّا يدلّ على تغيير القوم للقرآن وإفسادهم تأليفه ونظمه وجهلهم بترتيبه وتصدي بعضهم إلى الإفساد والعناد فى ذلك، اتفاقنا جميعا على أنّ القرآن نزل مرتّبا ومكّيا أولا ثمّ مدتبّا، وإنّ النّاسخ منه نزل بعد المنسوخ، والمنسوخ فى الرّتبة والتّنزيل قبله، وإنّ القرآن أولا نزل لم ينزل قبله شىء منه، وإذا ختم به لم ينزل بعده شىء منه، وإنّ أبا بكر وعمر وعثمان ومن اتّفق معهم على تأليف القرآن خلطوا فى هذا الباب فقدّموا المدنّى على المكّى فى التّأليف، والله تعالى قد ربّته بعده، وجعلوا النّاسخ باتفاق فى كثير من المواضع قبل المنسوخ به، والله سبحانه قد أخبره عنه وأنزله بعده، ولم يتبدّوا فى المصحف بما ابتدأ الله سبحانه بإنزاله ولا جعلوا آخره ما ختمه به، وقد كان من حقّهم والواجب عليهم أن يرّتبوه كما ربّته تعالى فى التّنزيل والتّقديم والتّأخير، ولما لم يفعلوا ذلك دلّ ما صنعوه على جهلهم بتأليفه أو قصدهم إلى التّخليط والعناد بإفساده وتأخير ما قدّمه الله وتقديم ما أخره. فيقال لهم: أمّا قولكم إنّ الله تعالى أنزل المكّى قبل المدنّى (و المنسوخ قبل النّاسخ) «١»، وأنزل من القرآن أولا لا شىء قبله وأخر منه لا شىء بعده فصحيح لا خلاف فيه بيننا وبينكم، وأمّا قولكم إنّ الله سبحانه ورسوله صلى الله عليه واله كذا ذلك ربّاه فى النّظم والتّأليف فدعوى مجردة تعلمون يقينا أنّنا وجميع



(١) في الأصل: (و الناسخ قبل المنسوخ)، و الصواب ما أثبتناه. اه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥١٤ فرق الأئمة و معظم الشيعة المخالفين لكم في هذا الباب و المقرين معنا بسلامة هذا المصحف من التحريف و التغيير و النقصان نخالفكم فيها، و ننسبكم نحن و جميع من وافقكم إلى الكذب في ادعائها، فما الدليل إذا كان ذلك كذلك على صحة قولكم إن الله تعالى / و رسوله رتبه و ألفاه على سبيل ما أنزل عليه في التقديم و التأخير، و خبرونا عنكم باضطراب «١» تعلمون صحة هذه الدعوى أم بحجة و دليل؟. فإن قالوا: باضطراب، عرفنا ذلك، عارضناكم بأننا مضطرون إلى العلم بأن الأمر على خلاف ما ادعيتموه، و أنهم يكذبون في هذه الدعوى، و أن الله تعالى أمر بتأليف القرآن و نظمه إذ ذاك على ما جمعه أبو بكر و عثمان و جماعة الأئمة، و هذه الدعوى أحق و أولى لأن نقل الكافة وارد بها و ناطق بصحتها و دعواهم فارغة لا حجة معها و لا فصل في ذلك. فإن قالوا: إنما علمنا أن الله سبحانه ألف القرآن على حسب ما نزل و قدمه في التنزيل و أخره بنقل من قال بهذا المذهب من الشيعة عن الأئمة عليهم السلام. قيل لهم: قد مضى جواب هذا فيما سلف بما يغني عن إعادته، و جملته أننا لا نعلم صحة هذا الثقل بل نعتقد بطلانه و نعرف بحرص ناقله، فإن كنتم تعلمون صدق من نقل ذلك إليكم من الشيعة ضرورة، فلسنا نضطر إلى ذلك، و إن كنتم تعلمون صدقهم بدليل فما الدليل عليه. فإن قالوا: الدليل على ذلك كثرة نقله هذا الخبر من الشيعة و امتناع الكذب عليهم (١) ورد في الأصل في هذا الموضع لفظة (أن). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥١٥ قيل: لو كان الأمر على ما ذكرتم، و كان أول خبرهم كآخره و وسطه كطرفيه لوجب الضرورة إلى صدقهم، و إذا لم يكن ذلك كذلك بطلت أيضا هذه الدعوى، ثم يقال لهم: فقد نقل سائر من خالفكم من جميع فرق الأئمة و الدهماء من الشيعة خاصة، أن الله تعالى و رسوله ألقى القرآن على ما هو عليه في مصحفنا و رتبناه كذلك، و فرق منهم أكثر منكم عددا و أصح سندا و أثبت رجالا و أوثق و أعدل من سائر من تروونه عنه، بل مخالفوكم الشيعة فقط في هذا المذهب أكثر عددا منكم و أوثق و أقرب إلى الحق منكم و أشد أنفة من احتمال عار الكذب و البهتان من سائرهم، فيجب إذا كان ذلك كذلك تصديق جميع مخالفكم في نقلهم لتأليف القرآن و نظمه على ما هو به عن الرسول، و لا جواب/ عن ذلك. و إن هم قالوا: لسنا نستدل على أن الله جل و عز رتب المكي قبل المدني، و المنسوخ قبل الناسخ، و الأول منه قبل آخره بالرواية و نقل الشيعة أو غيرهم إذا تعلقنا بهذه الطريقة، بل إنما نستدل على ذلك بأن الله سبحانه لما أنزل المكي قبل المدني، و المنسوخ قبل الناسخ، و الأول منه قبل آخره، و جب أن يرتبه الله تعالى في التأليف و الجمع على ما أنزله عليه، و أن يأمرهم بتقديم ما تقدم إنزاله في الرسم، و تأخير ما أخر إنزاله عن المقدم. قيل لهم: هذا أيضا هو نفس دعواكم، فما الحجة عليها و ما الدليل على صحتها، فإننا قد علمنا أن الله سبحانه أنزل المكي قبل المدني (و الناسخ قبل المنسوخ) «١» و لسنا نعلم مع ذلك أنه يجب أن يرتبه في الرسم و التلاوة على ما أنزله، فما وجه الدليل بما وصفتم، خبرونا أ باضطراب تعلمون و جوب (١) كذا في الأصل، و الصواب و

المنسوخ قبل الناسخ. اه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥١٦ تأليف الله سبحانه له و جمعه إياه في الرسم و التلاوة على حسب ما أنزله عليه أم بدليل. فإن قالوا: باضطراب تعلم و جوب جمعه و تأليفه على وجه نزوله، بهتوا، و قيل لهم: نحن نعلم باضطراب كذبكم في هذه الدعوى و أنه لا يجب ما وصفتم. و إن قالوا: بدليل علمنا ذلك، قيل لهم: و ما هو، و قد كان يجب أن تذكروه مع ذكر تنزيله إذ كان مجرد التنزيل لا يدل على وجوب الترتيب. فإن قالوا: الدليل على ذلك أن الله جل و عز لم يقدم ذكر بعضه على بعض في التنزيل إلا لاستصلاح عباده بذلك، و علمه بكونه لطفا لهم و أدعى الأمور إلى صلاح دينهم و دنياهم، و إذا كان ذلك كذلك و جب أيضا أن يكون أصلح الأمور لهم بتقديم ما أنزل أولا في الرسم و التأليف و التلاوة على ما أنزل أخيرا. يقال لهم: أنتم تعلمون أنكم تخالفون في وجوب فعل اللطف و الأصلح على الله سبحانه، و أننا و سائر أهل الحق ننكر أن يكون الله سبحانه أنزل كتابه أو فعل شيئا أو يفعل شيئا في المستقبل لعلمه من العلل و سبب من الأسباب هو الاستصلاح أو/ غيره، فلو ضايقناكم في هذا الباب لاشتد الأمر بكم و طال

تعبكم واحتجتم إلى الخروج عن الكلام في نظم القرآن إلى الكلام في الأصلاح والتعديل والتجوز، غير أننا نسلم ذلك لكم قودا و نظرا، و نبين لكم أنه لا يجب مع ذلك ما ادعيتهم. و يقال لهم: قد سلمنا لكم أن الله تعالى ما أنزله مقدما و مؤخرا إلا لعلمه بتعلق صلاح عباده بإنزاله كذلك، فلم زعمتم أيضا أنه لا بد أن يعلم أن الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥١٧ مصلحة عباده متعلقة بتأليفه و نظمه في الرّسم و التلاوة على حسب ما أنزله، و ما الحجّة في ذلك، و باضطرار تعلمون أن المصلحة إذا تعلقت بإبراء له كذلك وجب أن يتعلّق بنظمه و تأليفه كذلك أم بدليل. فإن قالوا: باضطرار، ظهر أمرهم و بان بهتهم و عجزهم. و إن قالوا: بدليل، سألناهم عنه، و لن يجدوا إلى ذكر شيء سبيلا، لأنّ ذلك ليس من موجبات العقول، و إنّما هو بحسب ما نعلم من تعلق مصالح المكلفين. ثم يقال لهم: ما المانع من أن يكون الله سبحانه قد علم أن مصلحة عباده متعلقة بتقديم بعض المدنيّ على المكيّ أو جمعه في الرّسم و التأليف و التلاوة، و تقديم التأليف للناسخ كلّ قبل المنسوخ أو بعضه، و أنّ نظمه و تأليفه على غير هذا الوجه، و أخذهم بتلاوته كذلك مفسدة لهم و لطف في عصيانهم و خلافهم و عدولهم عن الحقّ و العمل به و التصديق لمورده، فإن حاولوا ذكر حجة في هذا الباب، لم يجدوها، و إن مروا على إجازة ما سألناهم عنه أبطلوا دليلهم بطلانا ظاهرا. و إن قالوا: إذا علم أن تلاوتهم لما أنزله أولا حين أنزله كانت أصلح لهم في الوقت من تلاوة ما أخر إنزاله عنه، وجب أن يعلم أنّ هذا حالهم في تلاوته في سائر الأوقات. قيل لهم: هذه نفس دعواكم و فيها اختصاصنا، فما الدليل على صحتها، و ما المانع من أن يعلم الله سبحانه أن تلاوتهم للناسخ و المنسوخ و المكيّ حين أنزله أصلح من تلاوتهم للناسخ في ذلك الوقت، و أن يعلم أنّ تلاوتهم في غير ذلك الوقت، و في جميع ما بعده من الأوقات للناسخ قبل المنسوخ و المدنيّ قبل المكيّ من أصلح الأمور لهم، فهل تجدون إلى دفع هذا سبيلا. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥١٨ و إن هم قالوا: إنّما وجب أن يكون تأليف المنسوخ قبل الناسخ، و المكيّ قبل المدنيّ، لأنّه لو لم يفعل ذلك لظنّ سامع المدنيّ قبل المكيّ، و سامع الناسخ قبل المنسوخ و المشاهد لهما مكتوبين كذلك أنّهما كذلك ربّا في التنزيل، و أنّ اعتقاد هذا جهل، و الله تعالى لا يفعل ما يدعوا إلى فعل الجهل، و يكون شبهة في جواز اعتقاده. يقال لهم: و لم قلتم إنّ سامعه مفردا كذلك ورائه مكتوبا كذلك يجب أن يعتقد أنّه كذلك إنزاله قبل أن يسأل عن وقت التنزيل، و يعرف التاريخ، بل ما أنكرتم أن يكون الواجب عليه في الجملة إذا عرف أنّ إحدى الآيتين منسوخة و الأخرى ناسخة أن يعلم أنّ الناسخ نزل بعد المنسوخ و أن ترتيب تلاوته بعده، لأنّ ذلك مما لا شبهة فيه على عاقل، و لن يجوز في المكيّ و المدنيّ إذا سمع المدنيّ قبل المكيّ و لم يعرف أيّهما المكيّ من المدنيّ أنّ هذا أنزل أولا بدل الآخر، و أن يكون الآخر قدّم عليه، لأنّ ذلك غير مستحيل في العقل و إن رتب في التلاوة على ما هو به، فلم قلتم إنّ الواجب التسرّع إلى اعتقاد تنزيله على حسب تلاوته، و تأليفه. فإن قالوا: لسنا نقول إنّ ذلك واجب على العقلاء إذا سمعوه، و لكنه ممّا يجوز أن يظهر و يتوهم فيجب نفى هذا الظنّ. يقال لهم: و لم إذا علم تعالى جواز توهم هذا ممن قلّ ضبطه و تحصيله أن لا يؤلفه و يجمعه كذلك إذا علم أنّ مصلحة عباده متعلقة بنظمه كذلك، و ما أنكرتم من أنّه لا يجوز ما وصفتهم إنزال شيء من المحتمل المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله و الراسخون في العلم، لأنّه قد يظنّ ظانّ أنّ المراد به غير ما قصده الله و أراد، فيجهل بذلك و يعتقد فيه غير معناه، و قد قال الله تعالى: فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ [آل عمران: ٧]، الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥١٩ فيجب على اعتلالكم أن لا ينزل / متشابهها و مجملا- و محتلا، و قوله: يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ [فاطر: ٨]، و قوله: وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ [الأعراف: ١٧٩]، و قوله: وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ (٢٢) إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ [القيامة: ٢٢-٢٣]، و قوله: وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ [الصفات: ٩٦]، و قوله: وَفَاكِهَةٌ وَ آبًا [عبس: ٣١]، و أمثال هذا قد تعلّق به عندكم المبطلون، و احتجّ بكثير منه الملحدون، فإن مروا على ذلك جحدوا التنزيل، و دفعوا قوله: هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ [آل عمران: ٧]، و كفيينا بالتسرّع إلى ركوب هذا مئونة كلامهم، و إن أجازوه مع علم الله سبحانه بأنّه سيفسد و يضل عند ذلك الملحدون في آياته تركوا اعتلالهم، فليس مع العلم بذلك بطريق لأهل الزّيف و الجهل إلى التعلّق بالمتشابه و اعتقاد غير مراده به، و إذا كان ذلك كذلك تركوا أيضا اعتلالهم تركا ظاهرا. و إن قالوا: قد نصّب الله و أوضح الأدلّة على مراده بالمجمل و المتشابه المحتمل، فلم يضر إنزاله كذلك. قيل لهم: و كذلك

قد نصب الله وأوضح الأدلة، وبيّن البراهين على تقديم ما قدمه في التنزيل، وتأخير ما أخره، وحفظه على العباد ذلك بنقل من نقله، وحفظ من حفظه وضبطه وعمل المكّي والمدنّي والناسخ والمنسوخ، وذكر أوقاته وأسبابه وأيامه وساعاته وأجهد نفسه في ذلك، ولم يخل بشيء منه، فلم يضرّ مع ذلك تقديم المدنّي على المكّي، والناسخ على المنسوخ في الرسم والتأليف والتلاوة، وهذا ممّا لا- جواب لهم عنه. ويقال لهم أيضا: وما قدر المآثم والعصيان في اعتقاد إنزال الله المدنّي على المكّي إذا صدّق المرء بجميعة وآمن به، حتى لا- يجوز أن يفعل الله سبحانه ما يكون شبهة في هذا الباب، وهو قد أنزل المتشابه الذي يعلم أنّه الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٢٠ يضلّ عند إنزاله الزائغون، ويتعلق به الملحدون لو لا- النقص وإيثار العنت، ومن احتجّ بهذا الاحتجاج من اليهود والنصارى في تخطيط الرسول في كتابنا الذي ادّعى إنزاله عليه من قبل الله سبحانه، وأنّه لما لم يفتح رسمه وتلاوته بأول ما ادّعى أنّ الله/ سبحانه أنزله، علم أنّه ليس من عند الله، كان الجواب له ما أجبن الرافضة به، فإنّه بأسره كأسره لتوهمهم. ثم يقال لهم: لو كان ما قلموه واجبا، لوجب الحكم بتخطيط موسى وعيسى في دعواهما نزول التوراة والإنجيل عليهما، وتخطيط قومه أيضا، لأنّ النصارى متفقون على أنّه ليس أول المرسوم في الإنجيل هو أول ما أنزله الله تعالى منه، وأكثر الأناجيل التي معهم أولها ليس من كلام الله جملة، وإنما هي كلام عيسى، ووصف نفسه وسيرته، وذكر تلامذته ودعوته، وأول التوراة عند اليهود في التلاوة والرسم هو غير ما أنزل على موسى أولا وخطب به، لأنّ أول ما أنزل عليه وهو عندهم في التوراة: فَخَلَعَ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوًى [طه: ١٢]، وليس هذا أول التوراة فوجب بذلك القدح في كتابهم، وإن لم يجب هذا سقط ما تعلّقوا به، وهم أول من سبق إلى الاحتجاج في الطعن على القرآن بهذا الضرب، فظنّ بعض الرافضة أنّه حجة فيما قال أو شبهة ينال بها باطلا- وأنّى لهم بذلك. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٢١

### دليل لهم آخر على تغيير المصحف ونقصان القرآن، وتحريف السلف له

دليل لهم آخر على تغيير المصحف ونقصان القرآن، وتحريف السلف له واستدلوا على ذلك بأن قالوا: وجدنا فيه كتابه لا معنى لها، ولا- يجوز أن يستعملها إلّا من يخاف المداراة أو يحتاج إلى التورية والمداجاة، والله تعالى يجلّ عن ذلك، وقد وجدنا في المصحف: لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا [الفرقان: ٢٨]، قالوا: وهذا لا- معنى له، ولا- وجد من ربّ العالمين، وقد روينا عن الأئمة والسلف من شيعة أمير المؤمنين عليه السلام: أنّ فلانا هذا الذي كنّا القوم عن ذكره، كان رجلا معينا مسمّى في نفس التنزيل باسمه المشهور، فحذف القوم ذكره، واتّبعمه التواصب على ذلك وجعلوا مكانه فلانا، قالوا: وكان هذا الرجل عمر بن الخطاب، قالوا وقوله: وَيَوْمَ يَعْضُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ [الفرقان: ٢٧]، قالوا: يعنى أبا بكر يقول: يا ليتني لم أتخذ فلانا خليلا، يعنى عمر، وإنما قال: ليتني لم أتخذ عمر خليلا/ لقد أضلّني عن الذكر بعد إذ جاءني، يعنى أنّ عمر أضلّه عن اتّباع عليّ وتسليم الأمر إليه، والانقياد له فندم- زعموا- على أن لم يؤمن بالرسول ولم يتخذ معه سبيل هدى وحقّ، وتندّم على اتّخاذ عمر خليلا، وطاعته في غضب عليّ الأمر، قالوا: وإلا فلا معنى للكتابة ممن لا يخاف الاستضرار ولا يتقى شرّ العباد. فيقال لهم: ليس العجب ممّن يضع منكم هذه الترهات والخرافات إذا كان إنّما يضعها على علم منه بتكذيبه وتجاهله، إمّا لكونه ملحدا خليعا متلاعبا بالدين وقاصدا بما يصنعه من ذلك الغرض من سلف المسلمين، الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٢٢ والقدح في الدين وفي رسول ربّ العالمين المختصّ بأبي بكر وعمر والمداح لهما والمحسن للثناء عليهما، أو متكسب متأكّد بما يظهره من ذلك مع خلق قلبه من اعتقاده وخوف سخط الله تعالى وتعجيل العقاب والنكال له بما يصنعه ويفتره، وإنّما العجب من العامة والزّاع منكم الذين يتسرّعون إلى تصديق هذا التأويل ويقدمون على البراءة من أبي بكر وعمر لأجله، وفيهم من يفسّر للعامة كلّ آية نزلت في الظالمين والمشرّكين والفاستق في أبي بكر وعمر وجماعة الصّحابة سوى نفر (تستثنونهم) «١» فيتسرّعون إلى قبول ذلك، وينصتون إليه إنصات واثق به وثلج الصدور بما قيل فيه. وهذا من جنس تفسير من قال: إنّ الخمر والميسر والجبت والطاغوت هما أبو بكر وعمر، وأنّ الصّلاة والصّيام والحجّ رجال،

و أن الخمر و الميسر و الأنصاب و الأزلام رجال أمرنا بموالاة بعضهم و البراءة من بعضهم، أو أنهما أسماء أفعال ممدوحة و مذمومة، و أن الطلاق و النكاح ليس هما الفرقة و العقد، و هل بين هذا التفسير الذى ارتضوه لأنفسهم و بين تفسير الإسماعيلية و الغلاة فرق، و هل هم فى ذلك إلّا بمثابة من قال: إن محمد بن إسماعيل القائم المنتظر العالم بما ظهر و بطن، قد فسّر الصلاة المذكورة فى الكتاب بأنها هى الإمام نفسه، و أن/ إقامتها هى لزوم طاعته و الانقياد له، و استدلل على ذلك بقوله: إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَ الْمُتَكَبَّرِ [العنكبوت: ٤٥]، و الصّلاة- زعموا- لا- تنهى عن الفحشاء، و إنّما الإمام هو الأمر بالمعروف و النّاهى عن المنكر، و أن الصّوم إنّما هو الإمساك عن ذكر علم الباطن و إظهاره فقط، فمن فعل ذلك فقد صام، و لا يجب عليه غير ذلك، و أن الفطر هو ما أطلع الأساس جميع الأئمة \_\_\_\_\_ة السّنة عليه \_\_\_\_\_ من أولاً \_\_\_\_\_ده \_\_\_\_\_ن \_\_\_\_\_ن \_\_\_\_\_وم \_\_\_\_\_) (١) فى الأصل: تستثنوهم، و الصواب:

سوى نفر تستثنوهم، كما أثبتناه. اه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٢٣ الباطن فقط، و أن الزّكاة إنّما هى كناية عن الإقرار بخمسة روحانية و هو: الأساس، و المقيم و هو التالى، و اللّاحق و اليد و الجناح، الذين عنهم يؤخذ علوم الباطن، و منهم إله، و منهم نبى، و منهم إمام، و منهم جناح، و منهم ناطق داع مأذون فى الدّعوة. و أن الحجّ إنّما هو علامة على محمد صلى الله عليه و بابه على، و المنازل دليل الدّعاء حالا بعد حال إلى حين الرّجوع إلى العلم، و أن الإحرام إنّما هو تحريم التّطيق بغير باطن الشّريعة فقط، و أن تحريم الطيب و النّساء إنّما هو تحريم التّطيق بما عرفه الميّن له الحق، و إن كان حقاً و طيباً حتى يأذن له من فوقه فيصير عند ذلك مأذوناً له، و أن معنى تحريم الصّيد، إنّما هو تحريم دعاء المخالف لحقّهم و قولهم إلّا- بعد إذن من الإمام، و أن معنى الطواف سبعا، إنّما هو محمد و السّبعة أئمّة من ولده، و أن الميقات اسم أساس الدّعوة، و التّلبية إنّما هى اسم إجابة المدعو إلى الحقّ بالقبول، و نزع الثّياب خلع ما خالف دينهم، و رفضه فقط، و أن الاغتسال المراد به غسل القلب من الدّنس، و أن حلق الرأس اسم لرمى ما علن من النّاس، و ظهر من الشّرائع و ترك العمل بها فقط، و معنى لبس الثّوبين الجديدين، إنّما هو الإقرار بمحمد و على و النّاطقين و الأسّين. و أن الوضوء إنّما هو اسم أخذ العهد على الدّاخل فى دعوتهم فقط، و كلّ من لم يدخل فى العهد لم يكن فى الدّعوة، كما أن من لم يتوضأ لم يدخل فى الصّلاة، و أن معنى النّكاح المذكور فى كتاب الله إنّما هو العهد الذى يأخذه المأذون له فى/ الدّعوة، و أن معنى الجماع إنّما هو تعليم الدّاعى للمدعو علم الباطن، و أن معنى الحمل المذكور فى الكتاب أنّه حفظ علم الباطن و الفهم عن المأذون له، و معنى أنّه لا يحلّ للمرأة أكثر من زوج الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٢٤ واحد، أنّه لا يحلّ لأحد من المستجيبة أن يأخذ هذا العلم و يتلقّنه إلّا ممّن أخذ عليه العهد فقط، و أن معنى الطّلاق أنّه مفارقة من أخذ عليه العهد بما حلف عليه، و إفشاء السرّ للنّاس و إظهاره، و معنى أنّه لا يحلّ نكاح المطلّقة ثلاثاً إلّا بعد زوج ثانى، أن مظهر السرّ لا يعلم، و يلقّن حتى يؤدى ما التمس منه الحجّة ثم يؤخذ عليه العهد ثانياً، و أن معنى تحريم الزّنا المحرّم فى التنزيل أنّه كلام مأذون له، أعنى لرجل أخذ عليه العهد، و كلّ ما مأذون آخر، فالمأذون الثّانى الدّاخل على الأوّل هو الزانى لكلامه لزوجة المأذون الأوّل، و الزوجة اسم المتعلّم، و معنى الزوج أنّه المعلّم و أن على بن أبى طالب كان عندهم زوجة للنّبى، ثم صار لاحقاً و إماماً، و أن معنى اللّواط أنّه كلام المأذون له فى الدّعوة لمن لا يؤنس منه، و إذا فعل ذلك فقد لاط و بطلت نطفته، و أن معنى السرقة المحرّمة هو أن يتسمّع متسمّع كلامهم ثم يفشيه و يظهره، و أن هذه الشّرائع و الأسماء إنّما جعلت دلائل على هذه الحقائق و وسيلة إليها، فإذا عرفها الإنسان سقطت عنه الفرائض و زال عنه التّكليف، و صار روحانيا ربّانياً إذا ترقّى فى علم الباطن رتبة بعد رتبة حتى يصير لاحقاً و جناحاً و يدا بعد أن كان داعياً و مأذوناً. و قالت الإسماعيلية: إنّ الكناية فى قوله تعالى: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١) الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، و قوله: اذْعُوا اللَّهَ أَوْ اذْعُوا الرَّحْمَنَ [الإسراء: ١١٠]، و اذْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَ خُفْيَةً [الأعراف: ٥٥]، و قوله: فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ [غافر: ١٤]، كلّ يدلّ على أن الله سبحانه ليس هو منزل القرآن، لأنّ الذى هو عندنا الله عزّ و جلّ الواحد القديم، لم ينزل القرآن عندكم، و لا خلق العالم، و أنّه لم يخلق إلّا الأوّل فقط و هو العقل/ عندهم، و يولد من العقل الرّوحانى، و هو الثّانى عندهم و هو الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٢٥ الخالق للعالم، و منزل

القرآن، و لو كان الواحد القديم هو منزل لم يكن للكناية معنى، و لوجب أن يقول بسمى بدل بسم الله، و أن يقول ادعوني بدلا من قوله ادعوا الله، أو ادعوا الرحمن، و من قوله ادعوا ربكم، و أن يقول ادعوني بدلا من قوله ادعوا الله مخلصين، لأنه - زعموا - لا وجه و لا معنى للكناية عن نفسه في هذه المواضع لو كان هو منزل القرآن، و المتعبد به إذ كان لا يخاف و لا يذهب و لا يبقى ضرر أحد، و هذا بعينه هو الذى قالته الرافضة، و عملت عليه فى تأويل قوله: لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فَلَانًا خَلِيلًا [الفرقان: ٢٨]، و أنه لا معنى للكناية هاهنا بذكر فلان، و كذلك قالت الإسماعيلية: إن جميع هذه الكنايات فى قوله: ادعوا الله، و ادعوا ربكم، و ادعوا الله مخلصين، و الحمد لله، و لم يقل لى و لا لنفسى، دليل على أن القرآن من عند الروحاني الذى أحدث العالم و خلقه، و أنه ليس من عند البارى القديم، و أن هذا الروحاني المتولد عن العقل هو الذى فهم الرسول هذا القرآن و صورته فى قلبه، فاتحد به، و هو معنى الوحى، و معنى جبريل و الروح الأمين أنه يصور المعانى فى قلب الرسول بتفهم الروحاني له و تصويرها فى قلبه عبر عنها الرسول باللفظ العربى و الكلام للرسول، و معانيه المتصورة فى قلبه للثانى الروحاني المتولد عن العقل الأول الذى خلقه القديم الأزلى الذى هو عند المسلمين باعث الرسل و منزل الفرائض و الكتب و خالق السموات و الأرض. و لو لا خوف الإطالة و خروج الكلام عن غرض الكتاب، لذكرنا من جنس التفاسير عن الرافضة و الإسماعيلية و أشياهم من الطاعنين على الشريعة ما فيه أعجوبة للمتأملين و أوضح دلالة على تمام نعمة الله علينا و على المؤمنين بتوفيقه للتمسك بالدين، و لزوم سنن المؤمنين، و العدول/ عن التورط فى الجهل و الأضاليل. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٢٦ فيقال للرافضة - لعنهم الله - : إن وجب علينا قبول تفسيركم هذه الكناية على ما ذهبتم إليه لاجتهاداتكم إلى ذلك، أو روايتكم له خلف عن سلف عن الأئمة و العترة من أهل البيت، وجب لمثل ذلك قبول هذه التفاسير بأسرها فى الكناية عن أسماء الله، و فى جميع أسماء الشرائع و العبادات، لأنهم جميعا يروون ذلك خلف عن سلف عن علي عليه السلام و الأئمة من ولده، و عن محمد بن إسماعيل قيم الزمان، و يبدلون عليه العهود و الأيمان و يكذبون كل من أنكر أن يكون ما قالوا مذهب علي عليه السلام و الأئمة من ولده، و هو عند كثير من الناس أحسن و ألطف من تأويلات الإمامية، فهل بينكم و بينهم فى ذلك من فضل و كلكم تروون ذلك عن الأئمة، و و الله المستعان، و إليه سبحانه الرغبة فى تعجيل النكال و الانتقام ممن حاول إبطال الدين، و القدح فى التنزيل، و تحريف التأويل، إنه سميع قريب مجيب. ثم يقال لهم: ليس الأمر على ما ادعيتموه من أن الله سبحانه لا يجوز أن يكتنى عن اسم أحد و يعرض بذكره من غير تصريح، و أن ذلك لا يفعله إلّا من يحتاج إلى المداراة و المداجاة، لأن استعمال الكناية و التعريض مذهب العرب فى كلامها معروف مشهور، و كذلك يقولون: رب إشارة هى أفصح من عبارة، و تعريض أبلغ من تصريح، و قد يقول الرجل لمن يكذبه و يخالفه و يباهله عند الرد عليه، و التكذيب له: إن أحدنا لكاذب، و إن أحدنا لخائن و جبان، و إن أحدنا لجاهل غبى، و يقيم هذه الكناية مقام قوله لخصمه و مخالفه: أنت كاذب و جبان و جاهل، و ربما كان هذا التعريض أبلغ من التصريح و أبدع و أنكى للقلب و أبلغ فى الرد، و هو مع ذلك أحسن فى اللفظ، و أجدر أن ينسب صاحبه إلى الوقارة و العقل و التوصل إلى غاية غرضه بغير المستهجن من اللفظ، و قد أطلقه الله سبحانه و أجازته فى خطبة الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٢٧ النساء فى عدتهن، فقال تعالى: وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنُتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ [البقرة: ٢٣٥]، و حظر سبحانه التصريح بذلك، و قال أهل العلم: أن الكناية عن ذكر التزويج و الخطبة، أن يقول الرجل للمرأة: إن النساء لمن حاجتى و إني فيك لراغب و عليك لحريص، و لعل الله أن يرزقك بعلا صالحا، و و الله إنك لجميلة، و نحو هذا من الكلام. و قد ورد القرآن بالكناية و التعريض فى مواضع على وجوه مختلفة منها قوله: وَ هَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَضَمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ [ص: ٢١] إلى آخر القصّة، فكنتى عن ذكر الملكين المتسوّرين، و قد كان يجوز أن يذكرهما و يسميهما، و لم يعدل عن ذلك لحاجة إلى مداجاة و خوف من سطوة و مبادأة. و كذلك قوله تعالى: إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَ تِسْعُونَ نَجْعَةً وَ لِي نَجْعَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَ عَزَّنِي فِي الْخِطَابِ [ص: ٢٣]، فكنتى عن ذكر النساء بذكر النعاج، و لم يأمر الله سبحانه الملكين بهذه الكناية لخوف سطوة و دفع بليّة، و لو تتبع هذا لكثير و طال. و إذا كان ذلك كذلك، و كان الله تعالى قد أراد بقوله: لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فَلَانًا خَلِيلًا، الإخبار عن كل من أطمع فى معصيته الله، و أراد بذكر الظالم كل ظالم و عادل عمّا



وجب عليه، كَتَّى عنهم بذكر فلان، و لو جعل مكان هذه الكناية تفصيل أسمائهم لطال ذلك و كثر و استهجن و مَجَّته القلوب و الأسماع، و لخرج بذلك عن مذهب العرب، و طريقة سائر الناس في الكلام، لأنَّه كان يجب أن يقول: وَ يَوْمَ يَعِضُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ فرعون و قارون و هامان، و أبو لهب و أبو جهل بن هشام، و عتبة و شيبة و الوليد، و هذا من الطول و الغثاء من مستعمله بحيث لا خفاء على أحد به، و هو مع ذلك قاصر للكلام عن تناوله لكل من قصد به من الظالمين و المطاعين في معصيته الله، لأنَّه لو سَمَّى الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٢٨ ألفا أو مائة ألف خرج الكلام بصريح التشبيه لمن سَمَّاه عن تناول من تقدَّم من الظالمين قبل نزول القرآن و من / يتأخَّر منهم عن وقت نزوله، و يوجد في المستقبل، و الله سبحانه باتِّفاق الأُمَّةِ إِنَّمَا قصد بهذا الكلام تحذير جميع المكلفين من الظلم، و من اتَّخذ خليل يطاع في معصية الله جلَّ و عزَّ، فكانت الكناية عنهم بذكر الظالم الذي هو للجنس إذا لم يكن للعهد، و التعريف عند كثير من النَّاس أولى و أجدر، و بذكر فلان عن كل من أطيع في معصية الله أولى من تعديد قوم منهم بأسمائهم و التصريح بذكرهم على وجه يوجب قصره عليهم فقط، فإذا كان ذلك كذلك بطل ما أصْلتموه. و يمكن أيضا أن يكون الله سبحانه إِنَّمَا قصر بذلك لفلان و بهذه الكناية قادة أهل الكفر و الشُّرك، و أكابر الظُّلمة و أئمة الضَّلال و الظلم و العدوان، فكَتَّى عنهم بذكر فلان، لأنَّ العرب تقول: ما جاءك اليوم إلَّا فلان بن فلان، يعنون بذلك الأكابر و الأمثال المعروفين و المشهورين من النَّاس، و الشاعر يقول: أمسك فلان عن قيل، يعنى عن فلان يريد في عظم الأمر و تزايد الشَّدة في الحرب أو في الخطابة و الكلام و المفارقة، و ليس يريد بقوله أمسك فلان عن فلان برجلين قط بأعيانهما. و من هذا الباب أيضا قوله: وَ يَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا [النَّبأ: ٤٠]، و إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ [العصر: ٢]، و إِنَّمَا أراد به سائر الكفرة و النَّاس إلَّا من استثناه منهم بصفته، و في بعض ما ذكرناه دليل على فساد ما ظنَّوه في هذا الباب، و ليس هذا القدح و الاحتجاج من استخراج من قال به الرَّافضة، بل هو ما سبق إلى الطَّعن و القدح في القرآن به الملحدون، و قالوا: إِنَّ الكناية و التعريض إِنَّمَا يستعمله الخائف المداجي، و ليس هذه صفة منزلة لله عند الموحِّدين، فَظَنَّت الرَّافضة أَنَّ لهم في هذا شبهة و متعلِّقا. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٢٩ ثم يقال لهم: لو سلَّم لكم أَنَّ الكناية لا يستعملها إلَّا من ذكرت حاله من الخائفين، و أَنَّه يجب في حكم اللَّغة أن يكون في موضع فلان هذا رجلا مذكورا باسمه و عينه، لم يدلَّ ذلك على أَنَّه يجب أن يكون هو عمر بن الخطاب،/ و أن يكون الظالم هو أبو بكر، و الذَّكر هو عليُّ بن أبي طالب، و لم تكونوا بتأويلكم هذا أولى ممَّن تأوَّله من الخوارج في ضدِّ تأويلكم، و زعم أنَّ فلانا هذا هو مالك الأشتر، و أن الذَّكر الذي ضلَّ عنه هو عبد الله ابن وهب الراسبي، أو يزيد بن حصين الفزارى، و أنَّ الظالم هو محارب هؤلاء القوم، و عمل لذلك إسنادا و طرقا من الحديث عن عمران بن حطان و قطريِّ بن الفجاءة و أبي مالك الخارجي و غيرهم من أئمة الضَّلال، و ادَّعى صحَّة نقله لما نقله و حصول العلم به، و لو خفتم مجاهرة مناظركم على ما تورّدونه من هذه الجهالات بمثل هذه المقابلة لقلَّ دعاويكم و قصرت ألسنتكم، و قلَّ تبسَّطكم في شتم الصَّحابة، و قد فهم بكلِّ كفر و ضلال، و لكنكم لمَّا عرفتم من حالنا إعظام أمير المؤمنين، و اعتقاد مولاته، و قولنا بفضلته، و تبرينا من كل من نقضه و غصَّ باليسير من قدره و تضليلنا له، و أننا لا نستحلَّ و نستجيز مقابلتكم بوصف أمير المؤمنين عليّ بغير صفته، و إضافة نقيصة أو تقصير أو تبسُّطكم و عظم إقدامكم، و صرنا و إياكم كمسلم يناظر يهوديا أو نصرانيا يتناول محمدا صلَّى الله عليه، و يغصُّ من قدره و يقدح في رسالته، و المسلم مبتلا به محوج إلى حلِّ شبهته و تعظيم موسى و عيسى عليهما السَّلام، و الإذعان له بفضلهما، و ليس ذلك بتقوية لحجَّة اليهوديِّ و النصراني، و لا- بموهن لحجاج المسلم و دليله، و لكنَّه من شبه جهال اليهود و النَّصارى و عامَّتهم إذا سمعوا اليهوديِّ يقول: للمسلم أنت قد أقررت بنبوَّة الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٣٠ موسى و عظم قدره و جلاله محلَّه، و أنا منكر لبنوَّة محمد صلَّى الله عليه و ما تدَّعيه من شرف موضعه، و كذلك سبيل عامَّتكم في الاغترار بكم إذا قلتم عند ضيق الخناق و خلق البطان: قد أقررتم لنا بفضل عليّ و إمامته، و أنكرنا نحن فضل أبي بكر و عمر و برئنا منهما و جحدنا إمامتهما و إسلامهما، و نحن نعوذ بالله من التعلُّق / بمثل هذه الأباطيل و التعاليل. و اعلموا رحمكم الله أنَّ أهل التفسير قد فسَّروا هذه الآية، و ذكروا فلانا هذا الذي جعلت الكناية عن ذكره عامَّة متناولة لجميع من أطيع في معصية الله بما يزيل الرَّيب و الشَّكَّ، فقال عبد الله بن

العباس: إن سبب هذه الآية أن عقبه بن أبي معيط صنع طعاما، و دعا إليه أشراف أهل مكة و كان النبي صلى الله عليه فيهم فامتنع من أن يطعم أو يشهد عقبه بشهادة الحق ففعل، فأثاه أبي بن خلف الجمحي، و كان خليله و صفته فقال له: أصبأت، فقال: لا، و لكن دخل علي رجل من قريش فاستحييت أن يخرج من بيتي و لم يطعم، فقال: ما كنت لأرضى حتى تبصق في وجهه و تفعل و تفعل، ففعل عقبه ذلك، فأنزل الله سبحانه هذه الآية عامة في الظالمين بمثل ذلك الظلم، و في جميع من أطع في معصية الله، و سبب نزولها هذان الرجلان، هذا مما عليه جماعة أهل التفسير (١)، و إن اختلفوا في لفظ قصصتهما و سياقهما، فالعدول بها إلى أبي بكر و عمر من القحة و الغثائه، و ادعاء إبطال الخطاب بالكناية و نقصان اسم الرجل من كتاب الله و تغييره جهل و فرط غباوة، و لو لا تعلقهم بمثل هذا و خوف ظن الجهل لصحته و خشية اغترارهم به لكان من الواجب تركه و تنزيه الكتاب عن ذكره و الحشوبه. اهـ.

(١) انظر «تفسير ابن كثير» (٣: ٣١٨)،

«تفسير الطبري» (٧: ١٩)، «تفسير القرطبي» (٩: ١٥٣). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٣١

## باب الكلام عليهم فيما طعنوا على القرآن و نحلوه من اللحن

### إشارة

باب الكلام عليهم فيما طعنوا على القرآن و نحلوه من اللحن قالوا: و يدل أيضا على تغيير أبي بكر و عمر و عثمان للمصحف و تحريفهم له، و غلطهم فيه و لحوق الخلل و الفساد به، ما نجده فيه من اللحن الفاحش الذي لا يسوغ مثله، و لا يجوز على الله سبحانه، و لا على رسوله التكلم به، و الأمر بحفظه و تبقية رسمه و دعوى الأحكام و الإعجاز فيه، نحو قوله: إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ [طه: ٦٣]، و هو موضع نصب، و قوله: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ [المائدة: ٦٩]، و هو موضع نصب لا إشكال فيه على أحد، و قوله: لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ [النساء: ١٦٢]، و موضع المقيمين رفع واجب في هذا الموضع وجوبا ظاهرا بينا، و قوله: وَالْمُؤَفَّقُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ [البقرة: ١٧٧]، و هو الصابرون بغير اختلاف بين أهل الأعراب، و قوله في المنافقين: فَأَصْدَقَ وَ أَكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ [المنافقون: ١٠]، و هو موضع نصب، و هو في المصحف مجزوم. قالوا: و قد ثبت و علم أن الله سبحانه لا يجوز أن يتكلم باللحن و لا ينزل القرآن ملحونا، و أن ذلك إنما هو تخليط ممن جمع القرآن و كتب المصحف، و تحريفهم إما للجهل بذلك و ذهابهم عن معرفة الوجه الذي أنزل عليه، أو لقصد العناد و الإلباس و إفساد كتاب الله و إيقاع التخليط فيه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٣٢ قالوا: و هم إلى هذا الوجه أقرب و هو بفعالهم، و ما أخبروا به عن أنفسهم أشبه، لأنه قد روى عنهم رواية ظاهرة أن في القرآن لحنا، و أن العرب ستقيمه بألسنتها، و أنه من غلط الكاتب، و اشتهر ذلك عنهم في باقي الصحابة، ثم لم يغير قائل ذلك و لا سامعه هذا اللحن و لا أسقطوه، مع القدرة عليه، و التمكن منه، فلا وجه لتركهم ذلك إلا قصد العناد و الإلباس و إيقاع التخليط و الفساد في كتاب الله تعالى، و قد رويتم أن عثمان لما نسخ مصحفه و رفع إليه نظر فيه و قال: «أرى فيه لحنا و ستقيمه العرب بألسنتها» (١)، و رويتم عن هشام بن عروة (٢): «عن عائشة أنها قالت: ثلاثة أحرف هي في كتاب الله تعالى خطأ من الكاتب: إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ، و: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ فِي الْمَائِدَةِ، و لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ» (٣)، فأى عذر للقوم في إقرارهم هذا اللحن و تركه على حاله، و أى مخرج لقائل هذا أو سامعيه إذا لم يتسرعوا إلى تغييره و إنكاره، و أخذ الناس برسمه على وجه ما أنزل عليه، فلو لم يدل على جهل القوم و تخليطهم و إدغالهم للدين و دخول الخلل و الفساد في الكتاب، و ذهابهم عن ضبطه و قصد قوم منهم إلى تحريفه سوى ما وصفناه، لكان كافيا لمن تدبره.

(١) هذا الأثر عن عثمان لم يثبت،

ذكره بصيغة التمريض القرطبي في «تفسيره» وجعله من كلام المتعسفين المغالين. «تفسير القرطبي» (٢: ٢٤٠). هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ثقة فقيه ربما دلّس من الخامسة، مات سنة خمس أو ست و أربعين و له سبع و ثمانون سنة. «التقريب» (٢: ٢٦٧). (٣) رواه أبو عبيد في «فضائل القرآن»، ص ٢٨٧، و أبو داود في «المصاحف»، ص ٣٤، و أبو عمرو في «المقنع»، ص ١١٧-١١٩. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٣٣ يقال لهم: قد جمعتم في كلامكم هذا بين ضروب من التخليط: أحدها: ظنكم لصحة هذه الرواية عن عثمان و عائشة و قيام الحجّة بها و وجوب القطع على أنّهما قد قالوا ذلك، و وجوب طلب المخرج لهما منه، و ليست هذه صفة هذا الخبر عندنا. و الوجه الآخر: توهمكم أنّ ذلك إن صح عنهما فإنّه لا عذر لهما و لا مخرج من إقرار الخطأ، و ليس الأمر في ذلك على ما توهمتم. و الوجه الثالث: قولكم: إنّ القوم جهلوا الصواب، و ذهبوا عنه مع اعترافكم بأنّهم قد عرفوا اللحن و ذكروه، و هذا جهل منكم و تخليط. و الوجه الرابع: دعواكم أنّ القوم إنّما قصدوا بذلك إيقاع التخليط و الإلباس في كتاب الله، مع اعترافكم بأنّهم قد نبهوا على اللحن، و ذكروه و ذكروا مواضعه، و هذا أيضا تخليط ظاهر. و الوجه الخامس: توهمكم أنّ هذه المواضع ملحونة لا محالة لا وجه لجوازها في اللغة، فليس الأمر في ذلك على ما تقدرون، و نحن نتكلّم على فصل ممّا أوردتموه بما يوضح الحقّ و يكشف تخليطكم و فساد تعلّقكم إنّ شاء الله تعالى. و أوّل ما نقول في ذلك: أنّكم قد زعمتم أنّ عثمان و عائشة قد اعترفا بأنّ في كتاب الله لحنا و خطأ، و أنّه من غلط الكاتب، و أنّهما قرّآ ذلك و عصيا الله بإقراره، و ترك تغييره، و إنكاره، و عصى الله أيضا جميع من سمع ذلك من الصّحابة و عرفه فلم ينكره مع ظهور هذا القول فيهم و انتشاره بينهم، و ليس يجوز أن يقطع على تخطئه الصّحابة و تفسيقهم و نسبتهم إلى العصيان بقول يحكى عن بعضهم و يدعى انتشاره في/ باقيهم، يوجب ذمّ قائله و سامعه الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٣٤ مع إقراره له بخبر و رواية لم تقم بها الحجّة و لا هي مما علم صحتها بضرورة أو دليل، بل يجب أن لا ينسب إلى أدنى المؤمنين منزلة شيء من ذلك، و لا يقطع به عليه، إلّا بخبر تقوم به الحجّة و يلزم القلوب العلم بثبوتها، و بمثل هذا بعينه أبطلنا مطاعن الخوارج على علّيّ بروايات تروونها لم تقم الحجّة بها، و لا علم بثبوتها لا حاجة بنا إلى ذكرها، و لو علمنا على إضافة مثل هذا إلى عثمان و عائشة و القطع عليهما به و ذمهما لأجله بخبر الواحد و من جرى مجراه، لوجب ذمّ سائر الصّحابة و قذفهم بالخطأ و العصيان و التّفريط، لأنّه ليس فيهم إلّا من قد روى عنه أمر لم يثبت عليه، و لم تقم حجة به، و لمّا لم يجب ذلك سقط ما تعلّقتم به، إذ كنّا لا نعلم بثبوت هذه الرواية بضرورة و لا بدليل. فأما عدم علمنا بصحتها بضرورة، فأمر لا شبهة علينا و لا عليهم فيه، لأنّ أحدا لا يسوغ له دعوى الضرورة إلى العلم بصحة هذه الرواية، و كيف يسوغ ذلك و هو لو كان ممّا قد ظهر و انتشر و استفاض و بلغ حدّ التواتر الموجب للعلم القاطع للعدر، لوجب أن نجد أنفسنا مضطّرة إلى العلم به، و غير واجدة للسبيل إلى دفعه، أو الشكّ فيه، و باضطرار يعلم من أنفسنا أنّه لا علم فينا بصحة هذه الرواية، و أنّ لطوارق الرّيب و الشكوك فيه تسلّطا و سبيلا على قلوبنا كتسلّطه على ذلك في جميع ما يروى لنا ممّا لم تقم به الحجّة من أخبار الآحاد، و من دفعنا عن ذلك لم يكن عندنا في حدّ من يجب كلامه و يحسن مناظرته و لا- ممن يرجى الانتفاع بمشاجرته، و لم تكن الحيلة في أمره، إلّا أن يقال له: إنّك تعلم ضرورة أنّ هذا الخبر لا يوجب العلم و لا يقطع العذر، و يعلم ضرورة أنّه متكذّب باطل، و يضطر إلى أنّه لم الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٣٥ يثبت عن عثمان و عائشة، و لم ينتشر في الصّحابة فإنّه لا فصل له في شيء من ذلك، و إذا كان هذا هكذا بطلت دعوى الضرورة إلى صحة هذه الرواية. و إن قالوا: بدليل نعلم صحتها و حجة دون الضرورة. قيل لهم: و ما ذلك الدليل و الحجّة؟ أ هو إجماع الأمة على تصحيح هذه الرواية عنهما، أو توقيف الله و رسوله على ذلك، أو إيجاب العقل لقولهما لذلك، أم أيّ شيء هو، فلا يجدون إلى ذكر شيء سبيلا. فلو كان هذا الخبر سليما ممّا يدلّ على اضطرابه و فساد، و يمكن أن يكون صحيحا عن عثمان و حاله ما وصفناه، لم يجب القطع به و العمل عليه، فكيف و في نقله من الاضطراب ما يوجب ترك الإصغاء إليه و العمل عليه، و ذلك أنّ هذا الخبر إنّما مداره على قتادة و عنه يروى، و قتادة إنّما أرسله عن عثمان و تارة يرويه عن يحيى بن يعمر (١) و هو لم يسمعه من يحيى بن يعمر، و إنّما سمعه على ما ذكره من قوم من أهل العلم عن نصر بن عاصم الجحدريّ (٢)، و يحيى بن يعمر يرويه عن رجل مجهول مشكوك فيه غير معروف و

هو ابن فطيمه أو ابن أبي فطيمه «٣»، و لو كان هذا الرجل مشهورا معروفا لما وقع مثل هذا الشك في أمره. (١) يحيى بن يعمر، قاضى مرو، عن عائشة و ابن عباس، و عنه سليمان التيمي و إسحاق ابن سويد، ثقة مقرر مفوه، أخذ النحو على أبي الأسود و هو أول من نقط المصحف. «الكاشف» (٣: ٢٣٩). (٢) نصر بن عاصم الليثى البصرى، ثقة، رمى برأى الخوارج و صح رجوعه عنه، من الثالثة، شارك يحيى بن يعمر فى نقط المصحف و كان مبرزا فى هذا الفن. «التقريب» (٢: ٣٤٣). (٣) لم أجده فى التراجم. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٣٦ فروى أبو بكر بن مجاهد «١» عن أبي أحمد بن محمد بن موسى قال: حدثنا ابن أبي سعيد قال: حدثنا سليمان بن خلاد: قال حدثنا شبابة «٢» قال: حدثنا أبو عمرو بن العلاء: قال حدثنا قتادة قال: «لما كتب المصحف عرض على عثمان، فقال: إن فيه لحنا و لتقيمته العرب بالسنتها»، و روى ابن مجاهد عن محمد بن يحيى عن أبي جعفر المكفوف عن شبابة بن سوار عن أبي عمرو بن العلاء عن قتادة قال: «لما كتب المصحف رفع إلى عثمان فنظر فيه، فقال: إن فيه لحنا و لتقيمته العرب بالسنتها». فهذان الخبران إرسال قتادة عن عثمان بهذه الزوايه، و المرسل فى مثل هذا غير مقبول لأننا لا نعرف من بين قتادة و عثمان، و لعلنا لو عرفنا لم يكن عندنا و عند الشيعة ممن يقبل خبره، و يسكن إلى قوله، بل لعله أن يكون من الناصبه و شيعة الجمل و المنحرفين عن القول بالنص على علي، و من هذه صفته فخره عند الشيعة مردود غير مقبول، و ليس لأحد أن يقول: إن قتادة لا يرسل إلّا عن ثقة عنده، لأنه لا دليل على ذلك، و قد يرسل الثقة فى حديثه عن إذا سئل عنه وثقة و أحسن الثناء عليه، و يرسل عن إذا سئل عنه وصف بالتهمة له أو الكذب و التدليس و وضع الحديث و أشياء إلينا عليه، فلا حجة معنا فى أن قتادة لا يرسل إلّا عن ثقة، و ليس لأحد أن يقول إنه إذا أرسل عن غير ثقة عنده فقد ألبس و دّس و غش من روى له، لأنه لا يعلم أن أهل العلم لا يقلّدون فى ذلك، و أنهم يعلمون أنهم مأمورون بالبحث (١) سليمان بن خلاد السامري

المشورد المقرئ المشهور من الطبقة السادسة توفى سنة احدى و ستين. «معرفه القراء الكبار» (١: ١٩٤). (٢) هو شبابة بن سوار المدائنى، ثقة حافظ، توفى سنة أربع و مائتين. «التقريب» (١: ٢٦٣). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٣٧ و السّؤال عن أرسل عنه و الاجتهاد فى الخبر المرسل، و أنه لا معتبر فى تعرف حال الوسائط بالإرسال عنهم، و السيكت عن ذكرهم، على أن أيضا حال قتادة أنه لا يرسل إلّا عن ثقة عنده، و قد يكون الثقة عنده غير ثقة عندنا و لا عند الشيعة، بل يكون معروفا عندنا جميعا بما يسقط عدالته و يبطل خبره و شهادته و يعرفه غير قتادة بما لا يعرفه به قتادة، و لم يوجب الله علينا تقليد قتادة فى تعديل من أرسل عنه، و من هو ثقة عنده، فإذا كان ذلك كذلك بان بهذه الجملة أنه لا حجة فى الأخبار التى أرسلها قتادة أو غيره عن عثمان فى هذا الباب، فهذا هذا. و أما الزوايه المسندة عن قتادة فى هذا فصفتها فى الاضطراب ما قدّمنا ذكره، فروى ابن مجاهد قال: حدثنا أحمد بن عبد الرحمن، قال: حدثنا يزيد بن سنان، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا عمران القطان عن قتادة عن نصر بن عاصم عن عبد الله بن فطيمه عن يحيى بن يعمر، قال: «قال لى عثمان: إن فى القرآن لحنا تقيمه العرب بالسنتها»، و روى ابن مجاهد قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا عمرو بن مرزوق «١»، قال: أخبرنا عمران القطان «٢» عن قتادة عن نصر بن عاصم عن عبد الله بن أبي فطيمه عن يحيى بن يعمر قال: «لما عرضت المصحف على عثمان، قال: «إن فى مصحفنا لحنا تقيمه العرب بالسنتها»، و روى ابن مجاهد، قال: حدثنى أبو عبد الله

الباهلى البصرى، ثقة فاضل له أوهام من صغار التاسعة مات سنة أربع و عشرين و مائتين. «التقريب» (١: ٧٤٥). (٢) هو عمران بن داود أبو العوام القطان البصرى، صدوق يهم رمى برأى الخوارج من السابعة مات بين الستين و السبعين و مائة. «التقريب» (١: ٧٥١). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٣٨ أحمد بن عبدوس، قال: حدثنا محمد بن عبد الله المخزومي «١»، قال: حدثنا أبو داود الطيالسى «٢»، قال: حدثنا عمران القطان عن قتادة عن يحيى بن يعمر عن ابن فطيمه، قال: «قال عثمان: إن فى القرآن لحنا و إن العرب ستقيمه بالسنتها». و فى هذه الروايات المسندة المرفوعة ضروب من التخليط، فمنها أن قتادة مره يروى الخبر عن يحيى بن يعمر و لا يذكر

نصرًا،/ و مرّة يروى عن نصر بن عاصم عن يحيى، و تارة ترد الزّوايئة عنه بأنّ يحيى بن يعمر هو الذى يروى عن ابن أبى فطيمه، و تارة يرد بأنّ ابن فطيمه هو الزّواى عند يحيى بن يعمر، و هذا اختلاف و تخليط ظاهر، و تارة يقول الزّواى ابن فطيمه و آخر يقول ابن أبى فطيمه، و هذا أوضح دليل على الجهالة بابن أبى فطيمه هذا و خفاء أمره و خمول ذكره و حصول الشّكوك فى أمره، و أنّه غير معروف عن أهل الضّبط و الثّقل، و لو كان معروفًا لزال عنهم الشّكوك فى أمره، فمن ظنّ أنّنا نقطع على عثمان بصحّة هذه الرواية، و أنّه قال هذا القول و أذاعه بمثل هذا الخبر فقط، فقد ظنّ بعيدا، و قد بيّنا فيما سلف أنّه لو سلّم جميع ما ذكرناه لم يجب من ناحيّة القطع على عثمان بموجبه و تصحيحه عليه، و إذا كان ذلك بان أنّه لا- تعلق لأحد على عثمان بمثل هذا الخبر من كلّ وجه.

(\_\_\_\_\_١) هو محمد بن عبد الله بن السائب

المخزومي، مجهول، من السادسة. «التقريب» (٢: ٩٦). (٢) اسمه سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري ثقة حافظ غلط في أحاديث، التاسعة مات سنة أربع و مائتين. «التقريب» (١: ٣٨٤). الانتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٣٩

## فصل

فصل و أمّا روى عن عائشة من قولها فى أحرف فى المصحف إنّها لحن، وإنّها من غلط الكاتب، فإنّه أيضا جارى مجرى الخبر المروى عن عثمان فى هذا الباب، لأنّه من أخبار الآحاد التى لم تقم الحجّة بها «١»، ولا سبيل إلى العلم بصحّتها لا من ناحية الضرورة، ولا من جهة الدليل، وكلّ شىء ثبت أنّه من الرواية عن عثمان من أخبار الآحاد، فإنّه بتعيّنه دالّ على أنّ هذه الرواية من أخبار الآحاد فلا حاجة بنا إلى إعادته، ولم يرو هذا الخبر عنها إلّا عروة بن الزبير وحده، وعروة عندنا غير متّهم ولا ظنّين بل ثقة أمين و عدل صدوق، غير أنّنا لا نعلم ضرورة ولا استدلالا صحّة هذه الرواية عن عروة، ولا يقطع على أنّه روى ذلك عن عائشة، ولا ندرى كيف حال الرواية كذلك عند عبد الله. ومتى كان ذلك كذلك لم نجز القطع على أنّ عائشة حكمت أنّ فى المصحف حروفا ملحونة أخطأ فيها الكاتب والمملى والمجتمعون على كتب المصحف وعرضه، وهم قوم من جلمة الصّحابة، وأهل ثقة وأمانة وبراعة، ولسن وعلم وفهم ثاقب بصحيح الكلام والسّائع الجائز منه فى اللّغة والملحون الفاسد الذى لا يحسن ولا يسوغ/ التكلّم به، لأنّ ذلك قذفا منها لهم بالتّجهيل والتّخبط، والنّسبة إلى ما يبعدون عنه، أو بالتّهمة وقبح الظّنة وقصد التّمويه والإلباس فى كتاب الله، وكلّ ذلك منفى عنهم، ويجب أن ينفى أيضا عن عائشة قذفهم بذلك، لأنّها أعلم بعد التّهم وأعرف بشاقب

(١) سبق الحكم على قول عثمان هذا

و أنه لم يثبت عنه ذلك فى نقل صحيح. الانتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٤٠ أفهامهم و صحّة نحائرهم و فصاحتهم و لسنهم، و أنّ اللّغة طابعهم، و الكلام بها شأنهم و نشوؤهم و ديدنهم، و أنّه لا يمكن أن يذهب عليهم معرفة اللّحن فى لغتهم و هم أفصح قومهم أو من أفصحهم و أعرفهم باللّسان و مواقع الخطاب و وجوه الإعراب، فمن توهم أنّنا لا بد أن نلصق بعائشة هذه الرّواية و نقطع بها عليها و نحققها من قبلها بمثل هذا الخبر الذى الله سبحانه أعلم بحال طريقه إلى عروة بن الزبير، فقد توهم علينا العجز و التّفريط، و إذا كان ذلك كذلك بطل أيضا التّعلّق بهذه الرّواية على أنّ الذى روى عنها فى ذلك هو ما رواه أبو بكر بن مجاهد و غيره من الرواة يرفعونه إلى عروة بن الزّبير. فروى ابن مجاهد عن يحيى بن زياد الفراء، قال: حدّثنى أبو معاوية الضّرير، و روى أيضا أنّه حدّثه فضل الرّواق عن خلاد بن خالد عن أبى معاوية الضّرير، و روى أنّه حدّثه موسى بن إسحاق «١» عن منجاب «٢» عن على بن مسهر «٣» عن هشام بن عروة عن أبيه: «أنّ عائشة قالت: فى (و المقيمين الصّلاة و المؤتون الرّكأة)، و (و أنّ الذين آمنوا و الذين هادوا و الصّابئون)، (إنّ هذان لساحران)، أنّ ذلك خطأ من الكاتب». و قد بيّنا فيما سلف أنّنا لا نعرف كيف الحال فيمن دون هشام بن عروة من الرّواة عند الله، و أنّه لا حجّ \_\_\_\_\_ فيه ما هـذـه سـبـيـله مـن الإخـبـار فى الأُمـر الـذى

(١) موسى بن إسحاق بن عبد الله بن



موسى بن الصحابي عبد الله بن يزيد الأنصاري المقرئ توفي سنة سبع و مائتين بالأهواز. «السير» (١٣: ٥٧٩). (٢) هو منجيب بن الحارث أبو محمد الكوفي، عن القاسم و شريك و ابن مبارك، ثقة توفي سنة إحدى و ثلاثين و مائتين. «الكاشف» (٣: ١٥٣). (٣) على بن مسهر القرشي الكوفي، قاضي الموصل ثقة له غرائب من الثامنة، مات سنة تسع و ثمانين و مائة. «التقريب» (١: ٧٠٣). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٤١ يجب القطع به على الله، و على المروى عنه و ما يقتضيه من ذمّة و البراءة منه أو تعظيمه و وجوب موالاته، فوجب بذلك أنّه لا حجة في هذه الرواية، على أنّ في الرواية ما يدلّ على ضعف الخبر عنها و بعدها عن أن تكون قائلته، و ذهب عليها وجه الخطأ عنه و ذلك أنّها ذكرت / ثلاثة أحرف: منها حرفان صحيحان جائزان عند سائر أهل العربية، فيها الرفع و النصب جميعا في لغة قريش و غيرها و هما: قوله: (و الصّابئون)، و قوله: (و المقيمين الصّلاة)، و سنذكر وجه جواز ذلك و حجّته إن شاء الله، فهذه جملة تسقط تعلّقهم بهذه الرواية عن عثمان و عائشة. ثم إنّنا نقول بعد ذلك: فإن صحّت هذه الرواية و كانت على ما يدعون ظاهرة معلومة في الصّحابة مشهورة فيهم، فقد بطل بذلك قولهم إنّ الصّحابة جهلت و حذفت و أثبتت في المصحف ما لا علم لها بصوابه من خطئه، لأجل أنّ عثمان و عائشة قد عرفا اللّحن و الخطأ و ذكرا ذلك عن أنفسهما، و لو لم يعرفاه لما ذكراه و تبها عليه، و كذلك سائر الصّحابة يجب أن تكون قد عرفت هذا اللّحن و الخطأ، إن كانت هذه الرواية عن عثمان و عائشة مشهورة فيهم عنهما، لأجل أنّهم أهل الفصاحة و اللّسن و المعرفة بوجوه العربية و ضروب الخطاب و التصويب في الكلام، و اللّغة لغتهم، و إنما أنزل القرآن بلسانهم و فيهم، و ليس يقصر الخلق الكثير و الدّهماء منهم في الفصاحة و المعرفة بلسان العرب و الجائر فيه و غير الجائر، عن منزلة عثمان و عائشة، بل فيهم من قد قيل إنّهم أفصح منهما و أكثر انبساطا و تصرفا في معرفة اللّسان و القدرة على التكلّم به، فإذا شهر فيهم قول عثمان و عائشة إنّ في القرآن لحنّا و إنّ من خطأ الكاتب فلم نحفظ أحدا أنكر ذلك على عثمان و عائشة أو عارض فيه أو احتجّ فيه أو ردّه أو قدح فيه بوجه من وجوه الطّعن، الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٤٢ علم بذلك أنّهم لم يمسكوا عن المعارضة في هذا الأمر العظيم إلّا لعلمهم بصواب ما قاله عثمان و عائشة و معرفتهم بذلك، و لو لا هذا لأنكروا هذا القول و ردّوه، و لم يكن في موضع العادة أن لا يقدح قادح منهم في هذا القول، مع اعتقادهم خطأ قائله و صحّته ما نسبته إلى الخطأ و اللّحن، و لو ردّ هذا منهم رادّ و قدح فيه قادح لوجب في مستقرّ العادة ظهور ردّه و قدحه، و أن يعلم في الجملة أنّ ذلك أمر قد روى كما روى ما هو قدح فيه من قبل عثمان و عائشة، و إذا لم يكن ذلك كذلك ثبت أنّ هذا القول كان مسلّما في الصّحابة، و غير مردود إن كان قد ثبت صحّة هذه الرواية و ظهورها في الصّحابة على ما يدعون، و إذا كان ذلك كذلك وجب علم سائر الصّحابة و الدّهماء منهم بوقوع هذا اللّحن و الخطأ في المصحف و بان بذلك جهل من نسبهم إلى الجهل به و الدّهاب عن الصّواب. و كذلك هذه الرواية إن كانت صحيحة على ما يدعون، فقد ناقضوا في قولهم إنّ عثمان و عائشة و كثيرا من الصّحابة قصدوا إلى تحريف بالمصحف و تبديله و الإلباس على الأمّة فيه و الغشّ لها و الإدغال في دينها بإثبات اللّحن و الخطأ فيه، لأنّهما لو قصدا ذلك لكتما ذكر اللّحن و أعرضا عنه و تغافلا (١) عنه و لم يناديا به و يتبها، و كذلك الباقيون منهم لو قصدوا أو بعضهم غشّ من بعدهم و الإلباس في كتاب الله لناقضوا عائشة و عثمان و ردّوا عليهما و احتجّوا للّحن و الخطأ و ألبسوا ترتيبيه و ردّ قول من نبه عليه، حتى يصوّروا الباطل بصورة الحق، هذه سبيل من قصد الإلباس و التّمويه و كتمان الصّواب و طيّه و نشر الباطل و إذاعته، و الدّعاء إليه، فلمّا أظهرت عائشة و عثمان هذا القول و رضى به الباقيون و أقروه و صوّبوه و عدّوا القصد في حقه و الالتماس عتراض عليه،

(١) في الأصل و تغافلوا و الجادة و

تغافلا. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٤٣ ثبت أنّهم جميعا أنصار الحقّ، و أهل الحيطة و الحراسة لكتاب الله و التنبيه على الواجب له و فيه، و ما يجب أن نعتقد في صحيح ما ثبت فيه، و غلط من أدخل فيه ما ليس منه، و كيف ينسب قوم هذه سبيلهم إلى التّمويه و قصد الإلباس و الإدغال للدّين و أهله، لو لا الغباوة و جهل من يعتقد ذلك فيهم، و يروى مثل هذه الرواية عنهم، و بمواضع التخليط و المناقضة في كلامه و احتجاجه، و نحن الآن نبين وجه التّأويل في هاتين الروايتين لو صحّتا عن عثمان و عائشة و ما الذي قصدها

بذلك، وأنهما لم يعتقدوا أن في القرآن لحنا لا يجوز في لغة منه و على كل وجه. فنقول و بالله التوفيق: إنه يمكن إن كانت هذه الرواية صحيحة أن يكون عثمان لما أراد بقوله: «أرى فيه لحنا و ستقيمه العرب بألسنتها»، إن فيه لحنا في لغة بعض العرب و على مذهب قبيلة منهم لا يتكلمون بتلك الكلمات على الوجه الذي أثبت في المصحف، و أن من لم يؤلف الكلام بتلك الحروف على ذلك الوجه اعتقد أنه لحن و أنه لا يقرأ به، و أن لسانه لا ينطق به، و لا يمكنه مفارقة نشوءه و طبعه و عادته في الكلام، فأراد بقوله إنه لحن عند من اعتقد ذلك و صعب عليه التكلم به، و استكبره و خفى عليه و ظن لأجل ذلك أن الله لم ينزله و لم يقل ذلك على سبيل القطع بأنه لحن و أنه غير جائز، و أراد بقوله: لتقيمه العرب بألسنتها أنه ستقرأ تلك الكلمات و ينطق بها كل ناطق منهم على الجائز في لغته و المألوف في طبعه و عادته، فيتكلم به قوم على وجه ما ثبت في المصحف إذا كان التكلم به على ذلك الوجه لسانهم، و يتكلم به آخرون على الوجه الشائع الجائز المألوف في لغته، لأن الله سبحانه أطلق القراءة بتلك الأحرف على هذه الوجوه المختلفة نظرا لعباده و تسهिला عليهم و تخفيفا لمحتنهم في التكليف، و لم يرد بقوله: و لتقيمه الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٤٤ العرب بألسنتها، أنه ليس فيها متكلم به على وجه ما ثبت في المصحف، و أن ذلك خطأ غير جائز. و يمكن أيضا أن يكون إنما قصد بقوله: إن فيه لحنا عند من توهم ذلك و خفى عليه وجه الصواب في إعرابه على ما ثبت رسمه، و لم يعرف الوجه في جوازه، و أن يكون أراد بقوله: و لتقيمه العرب بألسنتها، أى لتحجج العرب و ليتيحجج الوجه في صحة ذلك، و صواب ما ثبت في المصحف، و ليبيحجج الله تعالى منهم في كل عصر و أوان يظهر فيه دعوى وقوع اللحن فيما يتوهم و يظن أنه لحن من / يعرب عن صوابه، و يحتج بجوازه، و يكشف عن وجه صحته، و تخطئه دعوى الخطأ فيه، و ذلك إقامة له ممانع من العرب و إفصاح عن معناه و صوابه بلسانه. فأما أن يكون أراد القطع على أن فيه لحنا، لا يسوغ بوجه، و هو مع ذلك مقر له و غير مغیره، فذلك غير جائز و لا بد من حمل كلامه على مثل هذا التأويل و نحوه، لأجل قيام الدليل القاطع على أنه لا لحن و لا خطأ في المصحف، و أن هذه الأحرف جائزة حسنة و صواب على ما ثبت رسمها في المصحف بما سنو ضحه و كشفه فيما بعد، و أنه لا بد أن تكون عائشة و عثمان من أعرف الناس بجواز ذلك و صحته، و أنهما أفصح و أعرف بهذا الباب من سائر من بعدهما من أهل الأعصار و جميع من يظن أنه يستدرك عليهما. و مما يعتمد عليه في تأويل قول عثمان: أرى فيه لحنا، هو أن المقصد به ما وجد فيه من حذف الكاتب و اختصاره في مواضع و زيادة أحرف في مواضع أخرى، و أن الكاتب لو كان كتبه على مخرج اللفظ و صورته لكان أحق و أولى و أقطع للقاله و انقى للشبهة عمن ليس الكلام باللسان طبعاً له، و قوله: «لتقيمه العرب بألسنتها»، معناه أنها لا تلتفت إلى المرسوم المكتوب الذي الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٤٥ وضع للدلالة فقط، و أنها تتكلم به على مقتضى اللغة و الوجه الذي أنزل عليه من مخرج اللفظ و صورته. فمن هذه الحروف و الكلمات ما كتب في المصحف من الصلاة و الزكاة و الحياة بالواو دون الألف، و كان الأولى أن تكتب الصلاة و الزكاة و الحياة على مخرج اللفظ و مطابقتها، و كذلك إبراهيم و إسماعيل و إسحاق و صالح و الرحمن و أمثال هذه الأسماء التي تسقط الألف منها و هي ثابتة في اللفظ و المخرج، و نحو إلحاقهم في آخر الكلمة من قالوا و قاموا و كانوا و أمثال ذلك ألفا، و الألف غير ثابتة و لا بينة في اللفظ، فرأى عثمان كتابته هذه بالكلمات أو الأسماء و رسمها على مطابقة اللفظ و مخرجه أولى و أحق، و أن المتكلم إن تكلم بها و تلاها/ على حد ما رسمت في المصحف كان مخطئاً لاحنا خارجاً عن لغة العرب و عادتها، و متكلماً بغير لسانها، غير أنه عرف هو و كل أحد من كتب المصحف و غيرهم من أهل العلم باللغة أن العرب لا تلفظ بالصلاة و الزكاة و الحياة بالواو و تسقط الألف، و لا تحذف الألف في لفظها بالرحمن و سلمان و إسماعيل و إسحاق و صالح و نحو ذلك، و لا تأتي بألف في قاموا و قالوا و كانوا أمثال ذلك، و أنها لا تتكلم بذلك، إلا على مقتضى اللفظ و وضع اللغة لشهرة ذلك و حصول العلم به، و تعذر النطق به على ما رسم في المصحف، فلذلك قال: «و لتقيمه العرب بألسنتها»، أى أنها تنطق به على واجبه و لا تشك في ذلك، لأجل أن الرسم في الخط بخلافه. و مما يدل على صحة هذا التأويل، و أنه المقصود بما صدر عن عثمان، ما رواه أبو عبيد عن حجاج بن هارون بن موسى عن الزبير بن حريث عن عكرمة قال: «لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان فوجد حروفاً من الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٤٦ اللحن،

فقال: لا تغيروها فإنَّ العرب ستغيروها، أو قال: ستغير بها بألستها»، أو كان الكاتب من ثقيف والمملى من هذيل لم تؤخذ فيه هذه الحروف. وإنما قصد بذلك والله أعلم، أنَّ ثقيفا كانت أبصر بالهجاء وأشدَّ تمسكا في الكتابة بمخارج الألفاظ وأعلم بذلك، وأنَّ هذيلًا تظهر الهمز في ألفاظها وتكثر استعمالها في مواضع لا تستعمله قريش، والهمزة إذا بانت وظهرت في لفظ المملى سمعها الكاتب وصورها على مخرج اللفظ، وكان القارئ لذلك الرُّسم مخيرًا بين أن يسلك طريقة قريش فيلن ويسقط الهمز، وبين أن يهمز على لغة هذيل، ومتى لم يحمل قوله هذا على ما ذكرناه لم يكن لذكر ثقيف وهذيل معنى يعرف وتقف عليه، ولذلك قال عثمان: «لا يملين مصاحفنا ولا يكتبها إلَّا غلمان قريش و ثقيف، و لم يذكر هذيلًا، لأنَّه لم يكن يرى الهمزة في جميع المواضع التي تستعمل هذيل فيها الهمزة. وإذا كان ذلك كذلك ثبت أنَّ اللَّحن الذي أراد عثمان هو غلط الكاتب وتركه مراعاة مخرج اللفظ وحذفه في موضع ما هو ثابت في اللفظ، وزيادته في موضع ما ليس فيه، و لم يقصد بذلك أنَّ فيه لحنًا لا يجوز التكلم به، لأنَّه كان والصَّحابة والكتبة للمصحف وزيد بن ثابت أجلُّ قدرًا وأفصح لسانًا وأثبت معرفة وفهما باللغة من أن يكتبوا فيه لحنًا، ويذهب ذلك على الجماعة سوى عثمان وعائشة، ولو قصد عثمان بذكر اللَّحن هذه الحروف الأربعة التي يدعى أنَّها لحن، لم يجر أن يعدل عن تغييرها ومحوها وإثباتها على الواجب الصَّحيح مع قلتها ونزارتها، وأنَّه لا كلفة عليه ولا على الكتبة وكل من عنده نسخة في تغييرها ورسمها على الصَّواب، فلا عذر لهم في ذلك. الإِنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٤٧ فوجب أنَّه إنَّما أراد بذكر اللَّحن الهجاء الذي رسم على غير مطابقة اللفظ ومنهاجه، وأنَّه لما رأى ذلك قد اتَّسع وكثر في المصحف كثرة يطول تتبعها، ويحتاج معها إلى إبطال النسخة التي رفعت إليه، واستئناف غيرها، إلزام الكتبة في ذلك وسائر من عنده نسخة منه كلفة ومشقة شديدة، وعلم أنَّ ذلك يصعب على أهل الذِّكاء والفتنة الذين نصبهم لكتبة المصحف وعرضه، لأنَّهم لم يعتادوا الكتابة إلَّا على ذلك الوجه، وأنَّ أيديهم لا تجرى إلَّا به، أو خاف نفورهم من ذلك، وتنكرهم له ونسبتهم إلى ميل عليهم وقبح فيهم، وخشى حصول قاله وتفرق الكلمة فأبقاه على ما رفع إليه من لحن الهجاء، وقال: إنَّ العرب ستقيمه بألستها، لموضع شهرة تلك الألفاظ، وعلمه وعلم النَّاس بأنَّ العرب لا تتكلم بها أبدًا على ما قيلت ورسمت في الخط، وإذا كان ذلك بأن صحه ما قلناه وبطلان ما قدروه. فإن قالوا: على هذا الجواب فقد صرتم إلى أنَّه قد وقع في خط المصحف ورسمه خطأ، وما ليس بصواب، وما كان غيره أولى منه، وأنَّ القوم أجازوا ذلك وأمضوه وسوغوه، وذلك إجماع منهم على خطأ، وإقرار بما ليس بصواب. يقال لهم: لا يجب ما قلتم، لأجل أنَّ الله إنَّما أوجب على القراء والحفظة أن يقرءوا القرآن ويؤدوه على منهاج محدود، وسبيل ما أنزل عليه، وأن لا يجاوزوا ذلك ولا يؤخروا منه مقدما ولا يقدِّموا مؤخرًا، ولا يزيدوا فيه حرفًا ولا ينقصوا منه شيئًا، ولا يأتون به على المعنى والتعريب دون لفظ التنزيل على ما بيناه فيما سلف، ولم يأخذ على كتبه القرآن وحفاظ المصاحف رسماً بعينه دون غيره أوجه عليهم وحظر ما عداه، لأنَّ ذلك لا يجب لو كان واجبا إلَّا بالسَّمع والتوقيف، وليس في نص الكتاب ولا في الإِنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٤٨ مضمونه ولحنه أن رسم القرآن وخطه لا يجوز إلَّا على وجه مخصوص وحد محدود، ولا يجوز تجاوزه إلى غيره، ولا في نص السُّنة أيضًا ما يوجب ذلك ويدل عليه، ولا هو ممَّا أجمعت عليه الأمة، ولا دلت عليه المقاييس الشرعية، بل السُّنة قد دلت على جواز كتبه بأيِّ رسم سهل و سنج للكتاب، لأنَّ رسول الله صلى الله عليه كان يأمر برسمه وإثباته على ما بيناه سالفًا، ولا يأخذ أحدا بخط محدود ورسم محصور ولا يسألهم عن ذلك، ولا يحفظ عنه فيه حرف واحد، ولأجل ذلك اختلفت خطوط المصاحف، وكان منهم من يكتب الكلمة على مطابقة مخرج اللفظ، ومنهم من يحذف أو يزيد ممَّا يعلم أنَّه أولى في القياس بمطابقته وسياقه ومخرجه، غير أنَّه يستجيز ذلك لعلمه بأنَّه اصطلاح وأنَّ النَّاس لا يخفى عليهم، ولأجل هذا بعينه جاز أن يكتب بالحروف الكوفية والخط الأول، وأن يجعل اللام على صورة الكاف وأن يعوّج الألفات، وأن يكتب أيضًا على غير هذه الوجوه، وساغ أن يكتب الكاتب المصحف على الخط والهجاء القديمين، و جاز أن يكتب بالهجاء والخطوط المحدثه، و جاز أن يكتب بين ذلك. وإذا علم و ثبت أنَّ خطوط المصاحف وكثيرًا من حروفها مختلفة متغايرة الصُّورة، وأنَّ النَّاس قد أجازوا ذلك أجمع ولم ينكر أحد منهم على غيره مخالفة لرسمه وصورة خطه، بل أجازوا أن يكتب

كل واحد بما هو عادته واشتهر عنده، وما هو أسهل وأولى من غير تأثيم ولا تناكر لذلك، علم أنه لم يوجد على الناس في ذلك حد محدود محصور، كما أخذ عليهم في القراءة والأداء، والسبب في ذلك أن الخطوط إنما هي علامات ورسوم تجري مجرى الإشارات والعقود والرموز وكل شيء يدل على اللفظ وينبى عنه، وإذا دلّ الرسم على الكلمة وطريقها والوجه الذي يجب التكلم عليه الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٤٩ بها، وجب صحته و صواب الكاتب له على أى صورة كان وأى سبيل كتب، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما توهموه. وفي الجملة فإن كل من ادعى أنه قد ألزم الناس وأخذ عليهم في كتب المصحف رسماً محصوراً وصورة محدودة لا يجوز العدول عنها إلى غيرها، لزمه إقامة الحجة وإيراد السمع الدال على ذلك وأنى له به، وإن عارضوا بمثل هذا في قراءة القرآن على إيراد معناه أى لفظ كان وعلى أى سبيل تسنح وبوجه، وقد بينا من قبل الحجة على فساد ذلك بغير طريق فأغنى عن إعادته «١». فأما قول عائشة في تلك الحروف إنها من غلط الكاتب، فقد قلنا فيه أنه أيضاً من أخبار الآحاد التي لا حجة فيها، وأنه لا يسوغ لذي دين أن يقطع على أن عائشة لَحَت الصَّحَابَةَ و خَطَّاتِ الكُتُبِ، و محلهم من الفصاحة والعلم بالعربية محلهم بمثل هذه الزوايه، على أن فيها ما يدل على بطلان الخبر عنها، لأنها خطأت الكاتب في جميع هذه الحروف ومنها ثلاثة جائزة سائغة عند سائر أهل العربية و واحد ليس هو من لغة قريش، وهو قوله: «إن هذان لساحران»، يذكر أنه لغة بالحارث بن كعب، فلو كانت خطأت الكاتب في هذا الحرف فقط لخروجه عن لغة قريش، لكان الأمر أقرب، فأما أن تخطئه فيما لا خلاف في جوازه في كل لغة، وإن كان غير ذلك الوجه أشهر وأظهر فإنها بعيدة لبراعتها وفصاحتها و كونها من العلماء باللسان و وجوه الخطاب والإعراب.

(١) ورد في الأصل في هذا الموضع

كلمة (ورده) ولعلها زيادة والمعنى يكتمل بدونها عند كلمة إعادته اه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٥٠ والأشبه فيما يروى عنها و عن غيرها من الصَّحَابَةِ في هذا الباب إن صحَّ و سلم/ مسنده و طريقه، أن يكونوا قالوا: إن الوجه الأشهر الظاهر المعروف المؤلف في هذه الحروف غير ما جاء به المصحف و ورد به التنزيل، و إن استعماله على ذلك الوجه غامض قليل، أو غلط عند كثير من الناس، و لحن عند من لا يعرف الوجه فيه و نحو هذا الكلام فلم بضبط ذلك الرواة عنهم، و لم يسمعوا علته و لم يوردوه على وجهه، إمّا لسهو لحقهم أو لذهابهم عن سماع تمام الكلام، أو لاقصصارهم على شاهد الحال و إذكاهم بذلك من كان سمع هذا الكلام من عائشة و عثمان، فأما أن يقطع عثمان و عائشة على أن في القرآن لحنًا و غلطًا وقع من الكتبة فذلك باطل لما بيناه سالفًا. فأما قوله تعالى: إن هذان لساحران، فإنه يجوز قراءته على موافقة خط المصحف الذي نقلته الجماعة و قامت به الحجة، و يجوز أيضاً قراءته بمخالفة خط المصحف و أن يتلى: «إن هذين لساحران». فأما ما يدل على صحته قراءته على موافقة خط المصحف فنقل جماعة الأمة الذين ببعضهم تقوم الحجة على أن القرآن منزل على وجه موافقة المصحف، و أنه يجوز أن يقرأ: «إن هذان لساحران»، و أن ما تضمنه المصحف من هذا الحرف و غيره صحيح سليم من الخطأ، فلا وجه لإنكار ذلك و تخطئه القارئ به مع الثقل والإجماع الذي وصفناه، و قد قال قائلون من جلة أهل النحو: إن إثبات الألف في الرفع والنصب والخفض في هذان هو الأصح و هو القياس، قالوا: لأن الألف في ذلك تتبع فتحه ما قبلها كما أن الواو في مسلمون تابعة لضمه ما قبلها، والياء في مسلمين تابعة للكسرة ما قبلها، قالوا و غيرهم من سائر الناس و الرواة: و هذه اللغة هي لغة الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٥١ بالحارث بن كعب، و أنهم يقولون: مررت برجلان، و قبضت منه درهماً، و جلست بين يدها، و ركبت بغلاه، و أنشدوا في ذلك: / تزود منا بين أذناه ضربة دعت إلى هابي التراب عقيم معنى موضعاً كثير التراب. و أنشدوا فيه: فأطرق إطراق الشجاع و لو يرى مساعاً لناباه الشجاع لصمما و أنشدوا أيضاً قول الآخر: شالوا علاهنّ فشل علاها و أشد مستاحقت حقواها و قال الآخر: أى قلوّص راكب تراها طارقاً علاهنّ قطر علاها «١» و إذا كان الأمر في جواز هذا الحرف، و تكلم أهل اللغة من فصحاء العرب و احتجاج قوم له و قولهم إنه الأصل، و إنه أقيس على ما وصفناه، و وجدناه مكتوباً في المصحف على ذلك، وجدنا نقله متواتراً قد قامت به الحجة، و علمنا أن الصَّحَابَةَ و الفصحاء الذين كتبوا المصحف مع أمانتهم و فضل علمهم و شدة احتياطهم و صحة قرائتهم و أذهانهم، و قرب عهدهم بالوحي، و كون القرآن منزلاً عليهم، و ثاقب معرفتهم

بتصرف الكلام و وجوه الإعراب، لم يكتبوا ذلك في المصحف إلّا عن علم و إتباع سنّة و موافقة لتوقيف على جواز ذلك و صحته، وجب القطع على صحّة قراءة هذه الحروف على موافقة خطّ المصحف و توثيقه، لأنّ نقل خطّ المصحف و شهادة الجماعة (١) هذه الآيات من الشعر غير واضحة

في الأصل، و كما اجتهدت في قراءتها أرى أنّها غير مستقيمة على بحر من بحور الشعر و لم يدر من قائلها. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٥٢ بصحته و سلامته، و أنّه لا خطأ فيه، أحد الأدلّة على صحّة الخطّ و التلاوة، و على موافقته، فوجب بذلك جواز هذا الحرف و صحّته، و تجهيل من أنكره و استبعده و استوحش من قراءته على هذا الوجه. فإن كان مخالفاً للغة قريش، و كانت قريش لا تكاد تتكلّم به على هذا الوجه، فأما وجه جواز قراءته بخلاف خطّ المصحف، و أن يقرأ: «إنّ هذين لساحران»، فهو: إنّ الأئمّة قد اتفقت على جواز ذلك و ترك تخطئه من قرأه بخلاف خطّ المصحف، و العدول عن تضليله و تأثيمه، و أنّ ذلك هو لغة قريش مع اتفاقها على أنّ القرآن منزّل بلغة قريش. و إذا كان ذلك كذلك، و كان هذا الحرف في لغة قريش فيتكلّم به على خطّ المصحف، و جب أن يكون منزّلاً أيضاً على مخالفة خطّ المصحف، و أن يكون القارئ به على مخالفة خطّ المصحف مصحّحاً مصيباً إذا كان ذلك هو لغة قريش، كما أنّ القارئ له بخلاف لغتهم مصحّح لنقل الجماعة لذلك و شهادتهم بصحّة خطّ المصحف، و أنّه منزّل على ما ثبت فيه، و أنّ الأشهر الواضح هو المعروف في لغة قريش و أكثر العرب، و هو المعروف الذي لا يشكّ فيه، يوجب جواز القراءتين و تصحيحهما استدلالاً بما ثبت من خطّ المصحف، و ترك التأثيم و التضليل في ذلك، و لذلك استجاز كثير من السلف أن يقرءوا: «إنّ هذين لساحران»، و روى ذلك عن عائشة و عن عبد الله ابن الزبير، و الحسن البصري و سعيد بن جبيرة و إبراهيم النخعي، و قرأ به جماعة من قراء الأمصار، منهم: أبو عمرو بن العلاء، و عاصم الجحدري، و عيسى بن عمران، و أبان بن تغلب، و مسلمة بن محارب، و هذا أشهر و أظهر عند أهل الثقل من أن يحتاج فيه إلى إطالة و إكثار، حتى إنّ في الناس من يقول: لا يجوز قراءته، إلّا على مخالفة خطّ المصحف، و قد علم أنّ الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٥٣ هذه الطبقة لا تقرأ بما تعلم أنّه مخالف للتزييل، و أنّ الأئمّة لا ترك تأثيمهم و تضليلهم مع علمهم بأنهم قد قرءوا و أقرءوا الناس بخلاف المنزل، و بما لا يجوز و يسوغ، و إذا كان ذلك كذلك ثبت بهذه الجملة جواز قراءة هذا الحرف على الوجهين و اللّحين جميعاً. و قد كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يختار أن لا يقرأ الناس إلّا بلغة قريش، و روى الناس عنه أيضاً: أنّه سمع رجلاً يقرأ هذا الحرف من يوسف: ليسجنّه (عتي) «١» حين [يوسف: ٣٥]، فقال له عمر: من أقرأك هذا، قال: ابن مسعود، قال عمر: (لَيْسَ جُنْنُهُ حَتَّى حِينَ)، ثم كتب إلى ابن مسعود: سلام عليك، أمّا بعد فإنّ الله أنزل هذا القرآن فجعله قرآناً عربياً مبيناً، و أنزله بلغة هذا الحيّ من قريش، فإذا/ أتاك كتابي هذا فأقرئ الناس بلغة هذا الحيّ من قريش، و لا تقرئهم بلغة هذيل» «٢». فهذا عمر يختار أن لا يقرأ الناس إلّا بموافقة لغة قريش، و ليس هذا القول من عمر، و من كلّ من روى عنه إنكاراً لأن يقرأ الناس بغير لغة قريش إذا كان منزّلاً بلغة قريش، و بوجه يخالف لغتهم، و كانت الحجّة قد قامت بذلك، و لكنّه اختيار منهم لملازمة لغة قريش، لأنّها هي الأظهر المعروفة، و الناس لها آلف، و الألسن بها أجرى، و القلوب لها أوعى، و ليس يمنع ذلك من أن ينزله الله سبحانه بخلاف الوجه الأظهر، كما أنزله على الوجه الأظهر المعروف، و قد ينظم الشاعر قصيدة و ينشئ الخطيب خطبة، و يعمل المترسّل رسالة، فيعرب كلّ واحد منهم بكلمة في قصيدته و خطبته فيكون ذلك سائغاً (١) عتي: بدلا من كلمة حتى على لغة

هذيل، و هي قراءة غير متواترة و لم ترد عند القراء العشرة و لا عند روايتهم. (٢) رواه ابن عبد البر في «التمهيد» (٨: ٢٧٨)، و ذكره ابن حجر في «الفتح» (٩: ٢٧). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٥٤ جائزاً، غير أنّه ممّا يقل استعماله و معرفته الناس بجوازه، و يكون الأظهر الأشهر غيره، و كذلك يسوغ أن ينزل الله الكلمة بقراءتين إحداهما أظهر و أشهر، و لا ننكر مع ذلك أن يكون الرسول قد أقرأ في أكثر أيامه في آخر عمره، و آخر عرضه عرض القرآن فيها بالوجه الذي يخالف خطّ المصحف، ليبين لهم أنّه منزّل على ذلك الوجه، و ليستفيض و يظهر عنه، و أن يكون أكثر الناس قد قرءوا على عصره و بعده بموافقة خطّ المصحف للذي هو الأقلّ في الاستعمال، و



لم يلتفتوا إلى أن ذلك ليس بمعروف في لغة قريش، لأنَّ الغرض في ذلك القراءة بالجائز، وما كثر استعماله وأن يؤثروا القراءة على آخر ما وقع عليه العرض، وإن كان غيره شائعا جائزا، وإذا كان ذلك كذلك ثبت بما وصفناه جواز القراءتين جميعا وأن الكلمة منزلة على الوجهين جميعا. وأمّا قوله تعالى: وَالْمُؤْمِنُونَ بَعَثْنَاهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبُؤْسَاءِ وَالضَّرَاءِ [البقرة: ١٧٧]، فقد اختلفت في وجه القراءة بالصابرين، فقال بعضهم: هو نصب على المدح، والعرب تنصب على الذم والمدح، كأنهم/- زعموا- قروا قراءة المدح بمدح مجدّد غير متّبع لأوّل الكلام، وقال بعضهم: إنّما نصب الصابرين لأنّه أراد: وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بَعَثْنَاهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبُؤْسَاءِ وَالضَّرَاءِ [البقرة: ١٧٧]، لأنّ البؤساء الفقر، وكأنّه قال: وَآتَى الْفُقَرَاءَ، والضراء: البلاء في البدن من المرض والزمانة، وكأنّه قال: وَآتَى الْمَالَ الصَّابِرِينَ مِنَ الْفُقَرَاءِ وَأَصْحَابِ الْبَلَاءِ الصَّابِرِينَ عَلَى فَقْرِهِمْ وَبَلَائِهِمُ الَّذِينَ لَا يَسْأَلُونَ وَلَا يَلْحَنُونَ، وجعل الموفين وسطاء بين المعطين والصّابرين نسقا على من آمن بالله وهذا بين غير متعسف ولا مستبعد، والقراء جميعا على نصب الصّابرين إلّا عاصم الجحدري، الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٥٥ فإنّه كان يرفع الحرف الذي قرأ به، وينصبه إذا كتبه كراهية مخالفة خطّ المصحف الذي هو الإمام. فأما قوله تعالى: وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ [النساء: ١٦٢]، فقد ذكر فيه وجوه، فقال قوم: أراد به يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصّلاة، وقال آخرون: أراد يؤمنون بما أنزل إليك ويؤمنون بالمقيمين الصّلاة، واعتبروه بقوله في موضع آخر: وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ [التوبة: ٦١]. وقال خلق من أهل العربية هو نصب على المدح، لأنّ العرب تنصب على المدح، وتفرد الممدوح وتعطف عن رده إلى ما قبله، وقال أبو عبيدة وجلّه من أهل العلم بالعربية: هو نصب على تطاول الكلام بالسّيق وهم يستعملون ذلك في الكلام إذا طال أو تكرر الوصف الذي يمدحون به أو يذمون، يتحرّجون من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الرفع، وربما فعلوا ذلك وإن لم يتطاول الكلام أيضا ولم ينكروا الوصف والذم والمدح، ويعملون في ذلك على القصد والنتية في اتباع الكلام بعضه بعضا، وربما أضمرنا شيئا ينصبون به أو يرفعون، نحو ما قدّمنا عنهم من أنّه أراد يؤمنون بما أنزل إليك، وإلى المقيمين الصّلاة، أو أنّه أراد يؤمنون بما أنزل من قبلك ومن قبل المقيمين الصّلاة ونحو ذلك، وأنشدوا في جواز رفع ذلك ونصبه على تطاول الكلام وتكرر الوصف والمدح قول الشاعر «١»: لا يبعدن قومي الذين هم سمّ العداة وآفة الجزر النازلين بكل معترك والطيبون معاهد الأزر

(١) هذه الأبيات للشاعر العربي أبي عبيدة، ذكر ذلك القرطبي في «تفسيره» (٢: ٢٣٩). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٥٦ وأنشد في ذلك أيضا: وكل قوم أطاعوا أمر سيدهم إلّا نميرا أطاعت أمر غاويها الطاعنين ولما يطعنوا أحدا والقائلون لمن دار تخيلها «١» وقد اتفقوا على جواز إسناد ذلك على الوجهين جميعا: أحدها: أن يقولوا التّبايزين والطّاعنين منصوب، ثم يقولوا والطّيبون والقائلون فيرفعون، أو أن يقولوا التّبايزلون والطّاعنون فيرفعون، ثم يقولوا والطّيبين أو القائلين فينصبون، ويعملون الكلام في الإعراب على النّية وإتباع الكلام بعضه بعضا، وقد قالوا: إنّ رفع مثل هذا ونصبه عند تطاول الكلام شائع جائز، وإذا كان ذلك كذلك وجب القول بصحّة هذه القراءة وصوابها ولط من زعم أنّها ملحونة. فأما قوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ [المائدة: ٦٩]، فقد قيل فيه أيضا: إنّ رده على موضع إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا، قالوا: وموضعه رفع، لأنّ إنّ هاهنا مبتدأ لا تحذف في الكلام معنى أخواتها، لأنّك تقول: زيد قائم، ثم تقول: إنّ زيدا قائم فلا يكون بين إدخال إنّ وأطراحها فرق في المعنى، وكذلك نقول زيد قائم، ثم نقول: لعلّ زيدا قائم، فيحدث في الكلام معنى الشك، ونقول: زيد قائم، ثم نقول: ليت زيدا قائم، فتحدث ليت معنى التمني، ويدلّ على هذا أنّهم يقولون: إنّ عبد الله قائم وزيد، فيرفع زيدا، لأنّك قلت: عبد الله قائم وزيد، وتقول: لعلّ عبد الله قائم وزيدا، فتنصب مع لعلّ وترفع من أنّ لما أحدثته لعلّ من معنى الشك، ولأنّ (١) هذه الأبيات

أنشدها سيبويه، استدلالا على القراءة المذكورة، أورد ذلك القرطبي في «تفسيره» (٦: ١٤). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٥٧ إنّ لم تحدث فيه شيئا، وكان الكسائي يجيز: إنّ عبد الله وزيد قائمان، وإنّ عبد الله وزيدا قائم، وإنّ عبد الله وزيد قائم، والبصريون

يجيزون ذلك و يحتجّون بقوله: إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ «١» [الأحزاب: ٥٦]، و ينشدون في ذلك: فمن يك أمسى بالمدينة داره فإني و قتيار بها لغريب و هذه جمل تنبئ عن صحّة هذا الحرف، و بطلان دعوى كونه ملحونا. قالوا: و ممّا ورد أيضا ملحونا خطأ لا يجوز ما أثبتوه في مصحفهم من قوله في المنافقين: فَأَصْدَقَ وَ أَكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ [المنافقون: ١٠]، و موضعه نصب و إنّما هو فأكون بإثبات الواو لا غير ذلك. فإنه يقال لهم: ليس الأمر على ما قدّرتهم، بل الوجهان جميعا جائزان سائغان، و قد قرأ السلف الآية على الوجهين، فقرأ بعضهم: «و أكن» مجزوما، و قرأ منهم: «فأكون» منصوبا بإثبات الواو، و لكلّ من ذلك وجه، و قد اشتهر عنهم قراءة الوجهين جميعا، فقرأ أبيّ و عبد الله بن مسعود و سالم مولى أبي حذيفة: «و أكون» بإثبات الواو، و روى ابن مجاهد عن أحمد بن الحسن قال: حدّثنا الحسن بن عرفه قال: حدّثنا شجاع بن أبي نصر عن عيسى بن عمر الثقفي: «أنّ أبيّ بن كعب و عبد الله بن مسعود و سالما مولى أبي حذيفة كانوا يقرءون. «فأصدّق و أكون»، و روى أيضا ابن مجاهد عن شجاع بن أبي نصر عن حمزة الزيات عن الأعمش عن أصحّاب عبد الله بن مسعود الــــــذى

(١) برفع (ملائكتهم) قراءة عبد الوارث

عن أبي عمرو، و هي من القراءات الشاذة، مختصر في شواذ القرآن- من «كتاب البديع» لابن خالويه ص ١٢٠، طبعة دار الهجرة، بناية برجستراسر. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٥٨ قرأ عليهم الأعمش عن عبد الله بن مسعود أنّه كان يقرأ: «فأصدّق و أكون»، و هذه القراءة هي قراءة ابن محيص و أبي عمرو بن العلاء و عيسى بن عمر الثقفي، و كلّ / هذه الأخبار و الروايات، و عمل القراء بذلك و تجويزهم له، أوضح دليل على جواز القراءة بهذا الوجه، أعنى النصب لجوازها بالجزم، لأنّ مثل هذا الحذف المثبت في المصحف على خلاف الوجه الأشهر الظاهر يحرك دواعي القوم و همهم عن البحث عنه، و السؤال عمّا لأجله ثبت في الإمام بخلاف الوجه الأظهر، و كيف سبيله و المخرج عنه، و كيف هو في قراءة عبد الله و أبيّ و غيرهما من القراء المشهورين المنتصبين لإقراء القرآن، و لا يجوز في مستقرّ العادة و ما ركبت عليه الطباع إهمال الأثمة لذلك، و ذهاب أهل القرآن عن البحث عن ذلك، و السؤال عن قراءة في حرف كلّ مشهور بالقراءة، و معروف بالأخذ عنه، و لو كشف لهم البحث و السؤال عن أنّه مقروء في كلّ حرف و عند كلّ قارئ على وجه واحد لا- يسوغ غيره، لتوفّرت همهم و دواعيهم على نقل ذلك عن كافتهم، و اشتهاره و لارتفع الخلاف فيه، و لم يخف عليهم إجماع القراء عليه و المضى على ذلك الخلف بعدهم و المتبعون لهم. و لما لم يكن ذلك كذلك و كانت القراءة بالنصب، و إثبات القراء ظاهر منهم و مشهور عنهم، و كانت مقروءة و مأخوذا بها عند جماعة من الأثمة و الخلف الصالح، ثبت بذلك إشهار القراءتين جميعا، و أنّ الحرف مقروء على الوجهين، و أنّ القوم قد وقفوا على أنّ الحرف منزل على الوجهين جميعا، فإنّ السّنة قاضية بذلك فهذه جملة تكشف عن جواز القراءتين على الوجهين جميعا، و أنّ القوم قد وقفوا على أنّ الحرف منزل على الوجهين جميعا و صحّتها، و غلط من زعم أنّه لا- يجوز قراءة الحرف بالنصب، و إثبات الواو. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٥٩ فأثما وجه جواز القراءة بالجزم و حذف الواو و هي الأ- كثر و الموافقة لخطّ المصحف، فهو أنّه عطف بأكن على موضع الفاء من فأصدّق، فيجعل حكمهما مردودا إلى ما يجب لأصدّق من الإعراب لو لم تدخل الفاء في الكلام، فلما دخلت الفاء عملت في نصب أصدّق، و بقيت و أكن على حكمها قبل دخول الفاء، لأنّها عطف على الفعل المجزوم. و أمّا جواز القراءة بالنصب، و إثبات الواو فهو بين ظاهر، لأنّه عطف على الفعل المنسوب الذي هو التصدّق، و موضعه نصب، و قد قال أهل العلم بالعربية: إنّ القراءة بإثبات الواو لا تخالف خطّ المصحف، قالوا: لأنّ الواو إنّما حذفت من الكتاب اختصارا، و حكوا: أنّ في بعض المصاحف: (فقلا) له قولنا لئنا [طه: ٤٤]، قاف، لام، ألف، بغير واو، و قالوا: و هذا لا يكون و إنّ أثبت كذلك و حذفت الواو من فقولا إلّا على أن ينطق بالواو، و إنّ كانت محذوفة، و إنّ حذفت من الكتاب على وجه الاختصار، و هذا أيضا ليس ببعيد، و يجب أن يكونوا إنّما أثبتوا الواو في كلّ موضع ذكر فيه أكون، لأنّه لا يجوز أن يقرأ إلّا بالنصب و إثبات الواو، و أثبت في هذا الموضع أكن بحذف الواو، و خصّ بذلك لأجل جواز قراءته مجزوما و منصوبا، فأثبت على أحد الوجهين الجائزين و هو الأخضر لحذف الواو، و إنّ كانت الحجّة قائمة لجواز قراءته بالنصب و إثبات الواو لا

يخالف خطّ المصحف الذى حذف منه الواو، وعلى سبيل الاختصار، وإن لم تكن القصّة كذلك، وقد ذكرنا وجه جواز النّصب وقيام الحجّة به و شهرته و ثبوته عن السّلف، و أخذهم و كثير من الخلف به. و إذا كان ذلك كذلك صحّ ما قلناه، و بطل قول من منع جواز قراءة هذا الحرف بغير الجزم، و بطلان قول من ادّعى كون الجزم فى القراءة ملحونا. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٦٠ فإن قالوا: إذا أجزتم قراءة هذا الحرف بالجزم و النّصب، و أجزتم أيضا قراءة قوله: «إنّ هاذان لساحران»، تارة كذلك و تارة: «إنّ هذين لساحران»، فالأ- أجزتم أيضا قراءة قوله: «و المقيمىن الصّلاة»، بالرفع، و أن يقرأوا: «و المقيمون الصّلاة»، و كذلك فالأ أجزتم قراءة قوله: «و الصّابئون» بالنّصب، و أن يقرأوا: «و الصّابئين» منصوبا، و إن كان ذلك مخالفا لخطّ المصحف كما صنعتم ذلك فى «أصدّق و أكن»، و «إنّ هذين لساحران»، و إن خالفت القراءة خطّ المصحف حيث تكونوا قد أعطيتم القياس / حقّه و مضيتم مع موجهه. يقال لهم: لا- يجب ما قلتم لأجل أنّنا قد بيّنا جواز قراءة الحرفين الأولين على الوجهين جميعا، و بيّنا أنّ قوما من السّلف، و خلقا من الخلف قرءوا بذلك، فاشتهر عنهم و قامت الحجّة به من غير تناكر و لا- ترفع، و أوضحنا ذلك بما يغنى عن ردّه، فوجب تجويز الوجهين جميعا فى «أصدّق و أكن»، و فى «إنّ هذين لساحران»، و لم ينقل عن أحد من السّلف، و لا- قامت الحجّة بأنّ أحدا منهم قرأ: «و المقيمىن الصّلاة» بالرفع، «و الصّابئين بالنّصب»، و هو إذا قرئ كذلك مخالفا لخطّ المصحف، و إذ قرئ على موافقة خطّ المصحف فقد قرئ بوجه صحيح جائز، و قد بيّنا صحّته و سلامته لغير وجهه، فلا يسوّغ لأحد ترك قراءة هما على موافقة خطّ المصحف الذى قد نتفق أنّه قد أنزل كذلك، و قرئ به إلى مخالفة الخطّ فى المصحف الذى لا- يؤمن معه أن يكون الله سبحانه ما أنزله على ذلك الوجه، و إن كان جائزا سائغا، و قد أوضحنا فيما سلف أنّ القراءة تثبت تارة جواز ما بخطّ المصحف و نقله و الشّهادة بصحّته، و تثبت تارة بالنّقل عن السّلف و ظهور القراءة للحرف بينهم، و إن خالف خطّ المصحف، فوجب لأجل هذه الجملة جواز قراءة ما قلناه على الوجهين جميعا، و لم يجز قراءة: «و المقيمىن الصّلاة»: «الصّابئون» الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٦١ بخلاف خطّ المصحف، و على ما لا نعلم أنّ الله سبحانه أنزله عليه، و إن كان سائغا ظاهرا و كان هو الأشهر فى اللّغة العربيّة، لأنّه قد يجوز أن يترك الحرف و الحرفان على خلاف الوجه الأظهر الأشهر على ما بيّناه من قبل إذا كان لإنزاله على خلاف ذلك فى اللّغة توجّها صحيحا، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما سألوا عنه و طالبوا به. فأما ما يروى عن عاصم الجحدريّ من أنّه كان إذا قرأ: «و الصّابئون» قرأه بالرفع، و إذا كتبه منصوبا كراهية مخالفة خطّ المصحف، فإنّه إن ثبت عنه رواية لذلك عن السّلف و جب إجازة قراءته على الوجهين، و إن لم يكن عنده/ فى ذلك رواية و كان من رأيه و اجتهاده و ظنّه أنّ ذلك من اللّحن، فإنّه خطأ منه مردود، لأنّنا قد بيّنا جواز ذلك و وجه ما يجوز أن يضمر فيه فلا وجه لمخالفته إن لم تكن هناك رواية مشهورة عن الصّحابة الذين هم السّلف فى جواز قراءة هذا على خلاف خطّ المصحف و هذه جملة تكشف عن بطلان جميع ما يتوهمونه فى هذا الباب من دخول الخلل و الغلط فى نقل القرآن و جمعه و إثباته. و اعلموا رحمكم الله: أنّ ضبط السّلف و الخلف لهذه الأحرف اليسيرة المعدودة و خوضهم فيها، و اختلافهم فى وجوه قراءتها، و ما ذكر عن بعضهم: أنّها ملحونة على تأويل ما قلناه، أو: أنّها من غلط الكاتب، و قول بعضهم: إنّها لا يجوز قراءة شىء منها على مخالفة خطّ المصحف، و قول آخرين: يجوز ذلك، و قول بعضهم: يجوز قراءة بعضها على مخالفة خطّ المصحف و على موافقته، و لا يجوز قراءة بعضها على مخالفة خطّ المصحف، و حمل بعضهم نفسه على أن يقرأ بعضها على مخالفة خطّ المصحف، فإذا كتبه كتبه على موافقة خطّ المصحف كراهية مخالفة الإمام و كلام الناس فى هذا الباب. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٦٢ و تخريج الوجوه و تقدير الحرف و إظهار الأسباب الذى يخرج بها الكلام عن أن يكون لحنا إلى غير ذلك ممّا ذكر فى هذا الباب من أدلّ الأمور على صحّة نقل القرآن و ضبطه، و شهرة أمره فيهم و ظهور نقله بينهم و إحاطتهم بعلمه و معرفتهم بما ثبت منه و إدراكهم بعلم جميعه و بمعرفة نظمهم و ترتيبه، و كماله و سلامته، لأنّ العادة موضوعة على أنّ القوم الذين لم يهملوا الكلام فى هذه الأحرف اليسيرة، و البحث عنها و تطلّب الوجوه لها، و الكشف عن معانيها و الكلام فى قراءتها و إثباتها، لا يجوز أن يذهبوا عن معرفة قرآن قد حذف و نقص، و عن علم قرآن زيد و بدّل و غير و اختلّ عن نظمهم و سننهم، و أزيل عن نظامه و ترتيبه، بل موجب العادة فيهم أنّهم لو لحق كتابهم

اليسير من ذلك، لعظم /خوضهم واستدراكهم له وتماديههم وتجادلهم فيه، وإذكار بعضهم لبعض موضع الغلط والإهمال، و لتفاهم الأمر في ذلك وظهر وانتشر و كثر الحديث به و القول فيه، و ظهر ظهورا تعلمه العذراء في خدرها فضلا عن قراء القرآن، و أصحاب السنن و الآثار، و نقله الحديث و الأخبار، و لكانت عنايتهم بذلك و اشتغالهم بالخوض فيه من أكثر شأنهم و أفشى شيء فيهم، و لما لم يكن الأمر فيما يدعونه من تغيير القرآن و نقصانه و زيادته و مخالفة ترتيبه، و تقديم مؤخره و تأخير مقدمه، على ما ذكرنا و جب بهذه الجملة بطلان جميع ما يدعون من هذا الباب، و ثبت بما وصفناه أن الله سبحانه قد عصم الأمة من ذهابها عن حفظ كتاب ربها، و نفى ذلك عنها، و حفظ عليها و لها ما استحفظها من كلامه، و رعا لها ما استرعاه من القيام بحفظ كتابه، و جمع لها ما ضمن جمعه، و حرصه من أن يأتيه الباطل من بين يديه، أو من خلفه على ما أخبر سبحانه بذلك في نص كتابه، و على لسان نبيه و رسوله. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٦٣ فهذا من الحجج القاهرة و الأدلة الباهرة على بطلان قول من ادعى دخول الخلل و الفساد على القرآن، و كيف يجوز في وضع العادة أن يذهب من القرآن مثل سورة البقرة في المقدار و لا يبقى منها إلا آيات، و أضعاف ما في أيدينا من سورة الأحزاب، على قوم ضبطوا هذه الأحرف و تكلموا فيها بما وصفناه و خاضوا فيها الخوض الذي قدمناه، و أن توهم ذلك عليهم من التفريط الشديد و الجهل العظيم و العناد الدال على إلحاد صاحبه و تلاعبه، نعوذ بالله من الحيرة و الضلال و نرغب إليه في التوفيق و السداد. فإن قال قائل: قد زعمتم أن هذه الأحرف مثبتة في المصحف و مقروءة على خلاف الوجه الأظهر في اللغة، و على ما يظنه من قصر علمه أنها ملحونة فاسدة، و أن الأشهر في اللغة غير ما أثبت عليه، فخبرونا لم أثبتوا القوم كذلك، فإن كانوا إنما أثبتوها على خلاف الوجه المألوف الأشهر لأنهم بذلك أمروا و عليه وقفوا/ فلم أمرهم الله بذلك و أنزله على خلاف الوجه الأظهر و عدل سبحانه إلى الأمر فكتبه على الوجه الموهوم للخطأ و ما يدعو إلى الالتباس و الشبهة؟ و ما وجه الحكمة و الصواب في ذلك؟ يقال له: أما إطباق الجماعة على كتابة هذه الحروف على خلاف الوجه الأظهر الأشهر فهو أصح دليل على أنهم مأمورون بذلك و موقوفون عليه و مؤخذون به، و أنه لو لا- إلزامهم ذلك و جواز القراءة ببعضها مع إطلاق القراءة بغيره رحمة، و تضيقه القراءة ببعضها على وجه ما ثبت، و موافقة خط المصحف، لكتبوه على الوجه الأظهر الأشهر لا سيما و ليس في ذلك ما يتعلق باختلاف منفعة أو دفع مضرة، أو يعود بإثبات إمامة و تأثيل محل و رئاسة و تفضيل قوم، و بنقص آخرين و لا يضر بهم إثباته على الوجه الأشهر الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٦٤ في باب دنيا و لا دين، و إثباته له على ما أثبتوه، إذا كانت الحال على ما وصفناه من أدل الأمور على أنهم مأمورون بذلك و مخبرون بصحته و جوازه. فأما وجه الحكمة من أمرهم بذلك و توقيفهم عليه، فإننا قد بينا في غير موضع من الكلام في الأصول أن حكمه الباري سبحانه لا تثبت له إلا من جهة فعله و تعبه، و أنه لا يشرع و يأمر و ينهى و يخفف المحنة تارة، و يغلظها أخرى لعله و باعث و خاطر و محرّك، و أسباب تدعوه إلى ما شرع و يبعثه على ما تعبد، و كشفنا ذلك بغير وجه، و أقرب ما يقال في هذا أنه إنما أنزله سبحانه كذلك و أمرهم بإثباته على هذا الوجه، و إن كان السلف يعرفون وجه الصواب فيه، و المخرج تغليظا لمحنة الخلف و تشديدا لها و لتعمل آراءها و أفكارها، و تكثر نظرها و استخراجها فيما بين صواب هذه الأحرف و تخرجها عن اللحن و الخطأ، و ينقصون تصحيح ما يؤديهم النظر و الاستخراج و معرفة لطيف ما يحتج به لصحة هذه الأحرف على من خالفهم من الملحدين، و قدح في كتابهم و على سلف من الزائغين و المنحرفين، فيكون ذلك ذريعة إلى إجزال ثوابهم و سبيل- و وصله/ تفضلهم و إعظامهم و الاحتجاج على أهل الجهل و الإهمال و التقصير بهم، و الأمر بالرجوع إلى بيانهم و المصير إلى برهانهم، و لو أنزل تعالى جميع كتابه بالأحرف الظاهرة و بما يستوى في معرفته الخاصة و العامة لبطلت هذه الفضلية و زالت المثونة، كما أنه لو أنزل جميع كتابه محكما بينا غير مشكل و لا مجمل و لا محتمل للتأويل و لا مما يحتاج في معرفته معناه إلى برهان و دليل لخفت المحنة و زالت المثونة و بطلت فضيلة العالم على الجاهل، و المجتهد الناظر على المهمل المقصر، و بطل معنى ما قصده تعالى بقوله: وَ مَا يَغْلُمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ [آل عمران: ٧]، و لم يكن هذا التعظيم لشأن أهل العلم، و التفخيم و الإشادة الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٦٥ بذكرهم، و النص على تفضيلهم معنى، فهذا وجه من الصواب و الحكمة بين مع تسليم القول بالأصلح، و أن الله سبحانه لم يأمر

بذلك و يشرعه إلا لعلة و وجه من وجوه المصالح و الحكمة. و قد يمكن أيضا أن يكون تعالى إنما أنزل هذه على هذا الوجه، و أمر بإثباتها كذلك ليعتد سلف الأمة و خلفها على حفظ كتابه و تأمل ألفاظه و تبحر معانيه، و إنعام النظر في وجوهه و مبانيه و طرق إعرابه، و الفحص عن باقى ألفاظه، و هل فى الكتاب ما يجرى مجرى هذه الحروف و يشاكلها أم لا؟ فيصيروا بذلك إلى ملازمة دراسته و كثرة تصفحه، و تعرف حال ألفاظه و حروفه و شدة ضبطه و تكرار الفكر فيه، و الاعتبار لألفاظه و معانيه و الاحتجاج لما طعن فيه و التنبيه على وجه المخرج منه، و يكون هذا أدعى الأمور لهم إلى حفظه و حراسته و الإحاطة به، و إطالة الفكرة فيه، و التتبع له، و التوقيف عند كل شىء منه، و رد بعضه إلى بعض، و اعتبار اللفظ بمثله، و قياسه على نظيره، و معرفة السبب الذى خولف ببعضه حكم مثله، و جعل مبانيها لما من سبيله أن يكون كهو و جارى مجراه، حتى يكونون فى كل عصر و زمان و حين من الأحيان على مثل هذه الحال من دراسته و تحفظه و تأمل جميعه و تتبعه/ و الاحتجاج له، و الاجتهاد فى الدفاع عنه، و دفع كيد القادحين فى تنزيله و الملحدين فى تأويله، و لو أخلاهم سبحانه من أحرف منه غريبة و ألفاظ شاذة و وجوه غير مألوفة عند كثير منهم، يحتاج منهم فيها إلى طلب الوجه و المخرج، لعدل القوم عن الدرس و التحفظ و البحث و التأمل، و ثقلت عليهم مئونة الاحتجاج، و تكلف النظر و الاستدلال، و لعولوا على أنه كله ظاهر جلي و مألوف معروف، و أن الحليم العليم سبحانه منزله، و محمدا صلى الله عليه مؤديه و متحملة، و الأمة المتلقية حفاظه و كتبه، و أن ذلك أجمع يغنى الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٦٦ عن الفكرة و الحفظ و كثرة الدرس و التأمل، فيصير بهم الحال إلى قلة الدرس له، و القيام به، و الإنكار على من قبلهم، و العمل على حكم منزله و صدق رسوله و فصاحة أمته، و كل ذلك أسباب تدعو إلى التقصير و الإهمال، و ترك حياة القرآن و دراسته و وجود الطاعن و الملحد سبيلا إلى القدح فى القرآن، و التوهين لأمره و التمكين من الزيادة فيه، و النقصان منه. فلما أراد الله تعالى حياته و حراسته و تحصينه و جمعه، و الحفظ له على أمة نبيه، حرك خواطرهم، و جمع همهم و دواعيهم على حفظه و تأمله من ملازمة دراسته و التفكير و التأمل لوجوه إعرابه، بما أنزل فيه من هذه الوجوه العربية و الأحرف الشاذة القليلة فى الاستعمال، و هذا أيضا وجه من وجوه الحكمة و الصواب ينبى عن صحة ما قلناه، و فساد ما دانوا به و توهموه و بالله التأييد. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٦٧

### باب ذكر مطاعنهم فى صحة القرآن و نظمهم من جهة اللغة و وصف شبه لهم تجمع ضروبا من مطاعنهم على التنزيل و الكشف عن إبطالها

#### إشارة

باب ذكر مطاعنهم فى صحة القرآن و نظمهم من جهة اللغة و وصف شبه لهم تجمع ضروبا من مطاعنهم على التنزيل و الكشف عن إبطالها قالوا: و مما يدل على نقصان القرآن، و تغيير نظمه و زيادة الكلمة منه فى غير موضعها، و العدول بها عن مكانها الذى هو أولى بها، و دخول الخلل و الغلط على جامعيه- فإن الصحيح المرسوم على ما أنزل و رتب عند الإمام و شيعته القائمين لله بالحق فيه/ و الذابين عنه- وجودنا فيه الكلام الذى ليس له تمام و لا- متناسب فى اللفظ، و لا فى المعنى، و وجودنا فيه كثيرا من الكلام المنقطع المنبتر الذى لا- يقتضى صلته بتمامه، و إيراد جواب له حتى يكون تاما مفيدا، و وجودنا الاستثناءات منه واردة فى غير مواضعها، و مبطله مناقضة لما قبلها، و ما هى استثناء منه. و علمنا بأنه قد أحيل القول فى كثير منه، و وصف الشىء فيه بغير صفته و نسب إلى ما ليس منه فى شىء، نحو قوله تعالى: قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا [الإنسان: ١٦]، و القوارير لا تكون من فضة أبدا، و قوله: لِنُزِيلٍ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ طِينٍ «١» [الذاريات: ٣٣]، و الحجارة لا- تكون من طين، و وجدنا أيضا

(١) هكذا الآية، و قد وردت فى

الأصل: «و أمطرنا عليهم حجارة من طين»، و الصواب ما أثبتناه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٦٨ المصحف الذى فى أيديكم منظويا على وصف الهادى البارى تعالى بغير صفته نحو قوله: وَ أَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ [الصافات: ١٤٧] و أو موضوعه للشك و هو



مستحيل في صفته، وقوله: وَمَا تَلَكَ بِبَيْمِينِكَ يَا مُوسَى [طه: ١٧] وهذا لفظ استخبار واستفهام، وهو ممتنع على علماء الغيوب، وقوله: وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ [الروم: ٢٧] وذلك يقتضى أن خلق بعض الأشياء أصعب وأشق عليه من غيره الأهون منه، وهو موجب لأن يكون ممن يناله الوصب والتعب، يتعالى عن ذلك. وجدنا فيه أخبارا متنافية متناقضة نحو قوله: ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا [فصلت: ١١] بعد إخباره في أول القصة بأنه خلق الأرض قبل السماء، وقوله في آية أخرى: أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا (٢٧) رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّاهَا (٢٨) وَاعْطَشَ لَيْلَهَا وَاعْرَجَ ضُحَاهَا (٢٩) وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا [النازعات: ٢٧-٣٠] يريد بعد خلق السماء وبنائها، وذلك خلف وتناقض من القول. وجدنا أيضا منطويا على ما لا معنى له، وعلى كنايات عن قوم لا وجه لترك ذكرهم وإظهار أسمائهم، نحو قوله: لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا [الفرقان: ٢٨] وأمثلة هذا مما سنذكر في كل فصل منه جملة مقنعة إن شاء الله. قالوا: وقد علم أن هذا الاختلاف والتخليط واللحن والتناقض والتكرار للقصة بعينها/ على وجه يقتضى العى واللكنة والإطالة بما لا معنى له، لا يجوز أن يكون واردا من عند العليم الحكيم، فوجب أنه من تحريف جامعي المصحف وغلطهم، أو إلباسهم وعنادهم، وإدغالهم «١» للدين وأهله وإدخالهم فيه ما ليس منه. (أى: إفسادهم، انظر «مختار

الصحاح» مادة (د غ ل). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٦٩، واعلموا- رحمكم الله- قبل الكلام عليهم أن هذه المطاعن بأسرها مطاعن الملحدون في كتاب الله تعالى، وقد سبقوا إلى ذكرها والاحتجاج بها وزادوا على قدر ما تذكره الرفضة من هذه الأبواب، لأنها إنما تذكر قليلا من كثير من كلام الملحدون في هذا الباب، ومن هذه الفصول التي احتج بها الملحدون ما تودعه الرفضة كتبها، واحتج به على تخليط السلف في كتاب الله، وتغييرهم له، وفيما تورده في نفس المناظرة والدعوة إلى ضلالتهم على وجه التمويه على المستضعفين ممن يدعون أو يناظرونه، وربما أجهلوا أنفسهم عند قوله للعامة الغوغاء من أتباعهم: إن هذا المصحف مصحف عثمان، وأنه مغير مبذل ومزيد فيه ومنقوص منه ومتواضع على تحريفه، وقصد التخليط فيه في إيراد جميع شبه الملحدون ومطاعنهم على كتاب الله، وإن كانوا عالمين بفساده ووجه المخرج منه، وجواز استعماله في اللغة قصدا منهم إلى الإلباس وتشكيك من اشتركه «١» في صحة كتاب الله، والاستعانة بما يوردونه عليه، ضمن شبه الملحدون على ما يحاولونه من استجابة الناس إلى ذم السلف، ترك العمل على مصحف عثمان، وتعلق قلوب سامع شبههم بالقرآن الصحيح الذي عند الإمام علمه، وليس على أحد له أدنى فضل ومسكته ومطالبة شبهة فيما يتعلقون به. ونحن نذكر من كل ما تعلقوا به جملة بينة على ما وراءها، ونفتح طريق العلم بصحة ما طعنوا فيه وتوهمهم وعنادهم فيما صاروا إليه على سبيل الإشارة به والتلويح، وإثنا إن قصدنا لاستيفاء الكلام في جميع هذه الفصول والأبواب، احتجنا أن نبسطة وننقصه اه في دسوس أوراق/ وخرجنا بذلك (أى: كذا في الأصل، ولعل الصواب:

«من أشركوه». اه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٧٠ عن غرض الكتاب، ونحن نرجو إغناء من نصح نفسه وهدى لرشده بقدر ما نذكره واستقلاله به عن أمثاله، وما هو بمعناه وما توفيقنا إلا- بالله وهو المستعان. قالوا: ومما يدل على تغيير القوم لكتاب الله تعالى ونقصانهم منه ما في مصحف عثمان من قوله عز وجل: \*لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ [آل عمران: ١١٣] فذكر أمة واحدة ولم يذكر أخرى، وسواء تأتي للمعادلة بين شيئين، يستويان ويتفاضلان، ومتى ذكر أحدهما ولم يذكر الأخرى كان الكلام ناقصا، مبترا غير مفيد، قالوا: ومن هذه أيضا قوله: وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ [النور: ١٠] وينبغي أن يقال: ولو لا فضل الله عليكم ورحمته لنالكم كذى وكذى أو لأصابكم بكذى ونحوه، وإلا لم يكن الكلام تاما. قالوا: وفيه أيضا قوله: وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلَّمَ بِهَ الْمَوْتَى [الرعد: ٣١] ولم يقل لكان هذا القرآن أو مثل هذا القرآن ونحو ذلك مما تتم به الفائدة، ومن هذا أيضا قوله: أَمِنْ هُوَ قَانَتْ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا [الزمر: ٩] ولم يذكر ضد هذا، ولا بد من ذكره ضده وخلافه، لأنك تقول أم من هو مصدق لك ومنقاد لأمرك كمن هو مخالف

عليك و مكذب لك، و متى لم يذكر نقيض الموصوف الأول أخلت، و تبتر الكلام. قالوا: فوجب أن يكون هذا أجمع و أمثاله يقتضى من ناحية وضع اللغة، و مقتضى الخطاب أن يكون القرآن المرسوم فى مصحف عثمان مغيرا ناقصا، يقال لهم: لا يجب شىء مما ظننتم، لأن سائر ما تعلقتم به و ادعيتم الإحالة فيه معروف مستعمل فى اللغة، و قد تكلم فيه أربابها. و قالوا: إنه باب حذف الجواب المقدر فى الكلام على وجه الاختصار و الاقتصار على شاهد الحال، الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٧١ و مفهوم الخطاب، فأما قوله: لَيْسُوا سِوَاءٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، و المراد و أمه أخرى ليست كذلك فحذف الجواب على وجه الاختصار. و أما قوله: وَ لَوْ لَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَ رَحْمَتُهُ وَ أَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ فَإِنَّمَا الْمُرَادُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ لِعَذَابِكُمْ بِذُنُوبِكُمْ أَوْ أَخَذَكُمْ بِهَا، و نحو ذلك الحذف أيضا على الاختصار، و كذلك المقصد بقوله: وَ لَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلَّمَ بِهِ الْمَوْتَى لَكَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَوْ مِثْلُ هَذَا الْقُرْآنِ وَ نَحْوِهِ، فحذف اقتصارا على العلم بالمراد به. فأما قوله تعالى: أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا، فالمراد به و الله أعلم كمن هو بضد هذه الصفة و تارك لهذه القربة و هذا الاجتهاد، فحذف اقتصارا على ما ذكره بعد ذلك من قوله: هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ [الزمر: ٩]، و قد ورد مثل هذا فى اللغة و الشعر كثير من ذلك. قال الشاعر: عصيت إليها القلب إنى لأمرها سميع فما أدرى أرشد طلابها أراد: فما أدرى أرشد طلابها، أم غنى، فحذف ذكر الغنى. و قال آخر: فأقسم لو أنا يا رسول سواك و لكن لم نجد لك مدفعا أراد به: رددناه أو حجبناه، فحذف ذكر الرد و الحجاب. و قال آخر: أراك فلا أدرى أهم همته و ذو الهم يوما خاشع متضائل الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٧٢ أراد أنهم همته أو شىء غيره فحذف ذكر غير الهم، و هذا كثير من أن يتبع. و مثل هذا ما يتعلقون به قوله عز و جل: يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَ الرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَ أَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَ أَطِيعُوا اللَّهَ وَ رَسُولَهُ إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ [الأنفال: ١] ثم وصف المؤمنين ثم قال: كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَ إِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ [الأنفال: ٥] و لم يذكر الشىء الذى شبّهه بإخراج الله له من بيته بالحق، و كما أنه يدخل فى الكلام لتشبيه الشىء بغيره، و ذلك أن الله تعالى / شبّه إخراجهم من بيته مع كراهة قوم من المؤمنين لذلك بتفيله عليه السلام يوم بدر لسلب القتال، و جعله لمن أتى بأسير كذى و كذى، و إنما فعل ذلك لقلّة المسلمين يومئذ و كراهة كثير منهم القتال، و كره قوم منهم أن يكون لكل من قتل قتيلا سلبه، فقال الله لهم: قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَ الرَّسُولِ، أى يضعها حيث شاء، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَ أَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ، أى فرّقوها بينكم على ما أمر الله ثم قال: كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ، أى أنهم كرهوا ذلك كما كرهوا إخراجك يوم أخرجت من بيتك، فحذف و جعل ما تقدّم فى أول السورة جوابا لهذا الكلام، و اقتصر على دلالة الكلام عليه، و مثل هذا قول الشاعر: فلا تدفنوني إن دفنى محرم عليكم و لكن خامرى أم عامر «١» يقول: لا تدفنوني، و لكن دعوني للتي يقال لها إذا صيدت: خامرى أم عامر يقصد الضبع لتأكلني، فحذف و لكن دعوني، للعلم باقتضاء الخطأ باب لـه.

(١) قال الطبرى: يقال للضبع خامرى

أم عامر: أى استترى. «تفسير الطبرى» (٢: ٣٥٧). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٧٣ قالوا: و من هذا الباب أيضا قوله تعالى: مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ [محمد: ١٥] و لم يأت بالشىء الذى جعل الجنة مثلا له، و هذا يقتضى فساد الكلام و خلوه من فائدة، و استعماله على غير ما يجب و ذلك ينفى أن يكون من عند الحليم العليم. يقال لهم: ليس الأمر فى ذلك على ما قدمتم لأن المثل قد يكون معناه النسبة الذى هو مماثلة الشىء لغيره، لأنك تقول: هذا الشىء مثل هذا و أمثاله، كما تقول هذا شبه الشىء، و شبهه و شبّه، و قد يكون بمعنى صفة الشىء و صورته، و كذلك المثل و المثال يكون بمعنى الصفة و الصورة و الخلقة، يدلّ على ذلك قولهم للمرأة الجميلة الرقيقة الرائعة كأنها تمثال و مثال أى كأنها صورة، و كما يقال كأنها دمية، يعنى الصورة، و هذه المرأة مثل أى صورة، و منه قولهم مثلت له كذى أى صورته، و أرنى مثال الدار و مثال زيد أى: صورة ذلك، و قولهم: مثل له الحظّ أى صورته له ما يقتضى فيه أثر الممثل، و هذا أظهر و أشهر من أن يحتاج إلى إكثار و إذا/ كان ذلك كذلك حمل قوله تعالى: مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فيها أنهارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ إلى آخر ما نعتها به على أنه أراد أن صورتها و صفتها أن فيها كذى و كذى. و من هذا أيضا قوله: مُحَمَّدٌ

رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ [الفتح: ٢٩] إلى آخر ما وصفهم وصورهم، لأنه لم يضرب لهم مثلاً في أول الكلام، فإردّ بمثلهم عليهم، وروى أن علياً عليه السلام كان يقرأ: «مثال الجنة التي وعد المتقون»، و«أمثال الجنة»، وهذا بمثابة مثل الجنة. فأما قوله تعالى: يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَرْبٌ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ [الحج: ٧٣] فإنه إنما لم يأت بالمثل، لأن في الكلام معناه، وما يدل عليه وهو قوله: إِنَّ الَّذِينَ الْإِنْتِصَارَ للقرآن، ج ٢، ص: ٥٧٤ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ، فكانه قال إنما مثلكم أيها الناس في عبادة الأصنام وغيرها مثل من عبد إلها لا يقدر على خلق ذبابة ولا يقدر على الاعتصام من سلب ما يسلبهم الذباب في أن عابد من هذه صفته جاهل مقصر وقاصد بالعبادة والتعظيم من لا يجوز له فحذف على وجه الاختصار والاحتذاء بما يدل على ما في سياق الكلام، ومن الحذف والاختصار أيضاً حذف جواب القسم، ومنه قوله: وَالنَّازِعَاتِ غَرْقاً (إلى قوله) فَأَلْمَدَّتْ رِبَاتٍ أَمْراً (٥) (ثم قال) يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ [النازعات: ١-٦] ولم يذكر ما أقسم لأجله وإنما معناه والنازعات وكذا وكذا لتبعثن، وكذلك قوله: ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ (١) (ثم قال) بَلْ عَجِبُوا [ق: ١-٣] ولم يأت بذكر ما أوقع القسم له، والتقدير والقرآن لتبعثن، فقال الكافرون هذا شيء عجيب، فحذف ذكر البعث لما في الكلام من الدلالة عليه من جحد الكفار للبعث والنشور، ومن هذا أيضاً قوله: إِلَّا كَبَاسِطٌ كَفَيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيُثْلَغَ فَأُ [الرعد: ١٤] فأراد إلا كباسط كفيه إلى الماء ليفيض عليه ليلغ فاه، فاستطال وحذف لدلالة الكلام عليه. قال الشاعر (١): «فَأَيْنِي وَإِيَّاكُمْ وَشَوْقاً إِلَيْكُمْ كَقَابُضٍ مَاءٍ لَمْ تَسْقِهِ أَنَامِلُهُ أَرَادَ كَقَابُضٍ مَاءٍ لَمْ تَسْقِهِ أَنَامِلُهُ أَرَادَ كَقَابُضٍ مَاءٍ لَمْ تَسْقِهِ أَنَامِلُهُ، وقد يقع الحذف والاقصار بالكناية عن غير مذكور تقدّم، كما نكنى عما تقدّم له ذكر الاقتصار على دلالة الحال والخطاب، وما خرج الكلام عليه، ومنه قوله تعالى: فَأَتَزَوَّجُ بِهِ نَفْعاً [العاديات: ٤] يعني الوادي، وقوله: إِذَا جَلَّاهَا [الشمس: ٣] يعني الدنيا، ولم يتقدم لها ذكر وقوله: خَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ [ص: ٣٢] يعني (١) هذا البيت للشاعر العربي ضابعي بن

الحارث البرجمي، أورد ذلك القرطبي في «تفسيره» (١٩: ٢٧٦). الانتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٧٥ الشمس، ولم يجز ذكرها وقوله: إِنَّ كَادَتْ لَتُبْدَى بِهِ [القصص: ١٠]؛ أي: بموسى، وإن لم يذكره وقوله: إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ [القدر: ١] يعني القرآن، ولم يتقدم ذكره وقال: وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهِمْ مِنْ ذَابَّةٍ [النحل: ٦١] يعني الأرض، وإن لم يتقدم لها ذكر، وهذا أجمع سائغ مستحسن في اللغة، ومعروف عند أهلها، وليس لأحد أن يقول: إن هذا كلام ناقص مبتر غير مفيد، إذا كانت المقاصد به معروفة والعادة باستعمال أمثاله جارية مألوفة. قال المثقّب العبدى (١): «فما أدري إذا يمت أرضاً أريد الخير أيهما يلينى الخير الذى أنا أبتغيه أم الشر الذى هو يبتغينى فكنا بقوله أيهما عن الخير والشر لما ذكرهما بعد الكناية. وقال آخر: إذا نهى السفه جرى إليه وخالف و السفه إلى خلاف معنى تاليه إلى السفه. ومنه قول حاتم: أما وى ما يغنى الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر (٢)» (١) وهو عنذ بن محصن بن ثعلبة، و

هذا البيتان من قصيدة له أولها: أفاطم قبل بينك متعيني. انظر ج: «طبقات فحول الشعراء» لابن سلام الجمحي (١: ٢٧١). (٢) يروى هذا البيت بلفظ: لعمر ك ما يغنى الثراء .. وحاتم هو الطائي، وهو بيت تمثلته السيدة عائشة رضی الله عنها لما حضرت الوفاة أبا بكر رضی الله عنه. «الطبقات الكبرى» (٣: ١٩٦). الانتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٧٦ يعني النفس، ولم يتقدم لها ذكر. وقال لبيد: حتى إذا ألفت يدا في كافر وأجن عورات الثغور ظلامها (١) يعني الشمس إذا ابتدأت في المغيب، والكافر المعط، والثغور الأودية والشعاب/ من كل موضع يخافه يسمى ثغراً. وقد يحذف ويختصر بأن يوقع على شيئين وهو لأحدهما ولا يذكر فعل الآخر، ويقام فعل أحدهما مقام ما ذكر معه على وجه الإيجاز والاختصار ويضم في الكلام ما كان يجب أن يذكر ويظهر، ومن هذا قوله تعالى: يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ (١٧) بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ (١٨) لَا يُصَيِّدُ دُعُونَ عَنْهَا وَلَا يَنْزِفُونَ (١٩) وَفَاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ (٢٠) وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ (٢١) وَحُورٌ عِينٌ (٢٢) [الواقعة: ١٧-٢٢] والفاكهة واللحم والحور لا يطاف بها، وإنما معنى ذلك أنهم يؤتون مع ما يطاف به عليهم بلحم طير وفاكهة وحور عین، ومنه أيضاً قوله تعالى: فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ [يونس: ٧١] أى فادعوا

شركاءكم. قال الشاعر: تراه كأن الله يجدد أنفه وعينه إن مولاه بان له وفر وإنما عنى تراه كأن الله يجدد أنفه ويفقأ عينيه، فأجرى على العيون فعمل الألف على سبيل الحذف والاختصار.

(أورده القرطبي شاهدا على ما لم

يرد ذكره قريبا وإنما هو معهود في الذهن. وليد هو ابن ربيعة من بنى عامر أدرك الإسلام لطول عمره وأسلم وحسن إسلامه.

«تفسير القرطبي» (١٥: ١٩٦)، «أبجد العلوم» لصديق بن حسن القنوجي (٣: ٨٩). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٧٧ وقال الشاعر: ورأيت زوجك في الوغى متقلدا سيفا ورمحا والرمح لا يتقلد به، وأجرى عليه فعل السيف. وقال آخر «١»: إذا ما الغايات برزن يوما وزججن الحواجب والعيون لا تزجج وإنما أراد زججن الحواجب وكحلن العيون. وقد يحذف أيضا المضاف ويقام المضاف إليه مقامه، ويجعل الفعل له، ومنه قوله: وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ [البقرة: ٩٣] أى حب العجل و: الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ [البقرة: ١٩٧] أى: وقت الحج، وقوله: لَهْدَمْتُ صَوَامِعَ [الحج: ٤٠] الصلوات وبيوت الصلوات، وقوله: لَأَذُقَنَّكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ [الإسراء: ٧٥] يريد ضعف عذاب الحياة و ضعف عذاب الممات، فى أمثال لهذا يطول ذكر جميعها، وليس لأحد أن يدعى الفساد والإحالة والنقصان فى شىء من هذا، وإن ظن ذلك الجاهل الذى لا علم له بعادة الاستعمال، وطريقة أهل اللسان، ومن الحذف والاختصار المعروف فى كلامهم حذف لا- فى القسم، ومنه قوله: يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا [النساء: ١٧٦] أى: ألا تضلوا فحذف لا، وقوله: كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ [الحجرات: ٢] أى لا تحبط. قال الشاعر: فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى (١) هو

الشاعر جميل بن معمر كما أورده الهيثمى فى «مجمع الزوائد» (٨: ٢٧٦) وكذلك الطبرانى فى «الكبير» (٢٢: ١٦٠). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٧٨ يريد: يمين الله لازمة لى لا- أبرح قاعدا، فحذف على وجه الاختصار، وهذا أكثر من أن يتبع فمن ادعى الفساد والتخليط بمثل هذا فقد جهل وأبعد. قالوا: وما يدل أيضا على نقصان القرآن وتغيير نظمه أننا وجدنا فى مصحف عثمان ما ليس بملائم ولا متناسب من الكلام، والله يجل عن إنزال كلامه على هذا الوجه من الفساد والنقصان. قالوا فمن هذا قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْغُرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلَائِدَ﴾ (إلى قوله) ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ [المائدة: ٩٧]. قالوا: فأى مناسبة بين جعله البيت الحرام قياما للناس وبين قوله: «ليعلموا أن الله يعلم ما فى السموات وما فى الأرض وأن الله بكل شىء عليم؟» وهل كان أن لو لم يجعل البيت قياما للناس أن لا يعلموا أن الله بكل شىء عليم، وإذا كان بكل شىء عليم جعل ذلك أو لم يجعله، فما معنى هذا الكلام، وما معنى جعله البيت الحرام والشهر الحرام قياما للناس. فيقال لهم: ليس الأمر فى هذا على ما ظننتم، وذلك أن العرب كانت فى جاهليتها تشن الغارات، وتسفك الدماء الحرام، وتأخذ الاموال بغير الحق وتخفيف السبيل وتطلب الثأر فيقتل بالمقتول قاتله وغير قاتله، وبالواحد الجماعة ويقتل القاتل وجاره ومن فى ذمامه فجعل الله الكعبة البيت الحرام وما حوله والشهر الحرام قوما/ للناس أى أمنا لهم، لأن الخائف منهم كان إذا لجأ إلى البيت حقن دمه، وسلمت نفسه وزال خوفه، قال الله تعالى: أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيَتَخَفَتِ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ [العنكبوت: ٦٧] الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٧٩ يعنى بالقتل والإخافة والغارات وكانوا إذا دخل الشهر الحرام يكفون عن الحرب والقتل وشن الغارات ويتبسطون فى الأرض آمنين على أموالهم وأنفسهم، فجعل الله البيت الحرام وما حوله والهدى والتقليد إليه من مصالح خلقه، وعائدا بحفظ نفوسهم وأموالهم وحقن دمائهم، ولو تركهم على ما كانوا عليه لتفانوا ولذهبت أموالهم وأنفسهم ولم يستقر بهم دار ولا قرار، وعرفهم تعالى أنه جعل ذلك من مصالحهم، فقال تعالى: ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ [المائدة: ٩٧] يقول كما أننى علمت أن جعل الكعبة الحرام والحرم قياما للناس و أمنا لهم، فإن ذلك من مصالحهم، واعلموا أيضا أننى أعلم ما فى السموات وما فى الأرض من مصالح أهلها ومرافقهم وجوه دفع المضار عنهم، وأننى مع ذلك بكل شىء عليم، فأى كلام أليق بكلام، وأشبه به من هذا لو لا الجهل والتخليط. قالوا: ومن هذا الباب أيضا قوله: وَإِنْ

خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ [النساء: ٣] و هل يصيرون مقسطين في اليتامى بنكاحهم النساء، و كيف يكون ذلك و هم عند نكاح النساء أعجز عن القسط و العدل في اليتامى، و أى تناسب بين هذا الكلام؟ فيقال لهم: ليس الأمر في هذا أيضا على ما قدرتم، و ذلك أن الله شبه خوفنا بالعجز عن العدل و القسط في اليتامى، بعجزنا عن العدل بين أكثر من أربع نسوة، لو أطلق لنا نكاح أكثر من أربعة، فقال كما تخافون أن لا تعدلوا بين اليتامى إذا كفلتموهم، فخافوا أيضا أن لا تعدلوا بين النساء إذا نكحتموهنّ و أكثرتم منهن، فانكحوا إذا كنتم تخافون/ ذلك اثنتين و ثلاثا و أربعة، و لا- تتجاوزوا ذلك، لا تقصّروا و تعجزوا عن العدل بينهن، ثم قال الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٨٠ و إن خفتم أيضا أن لا تعدلوا بن الاثنين و الثلاث و الأربع فانكحوا واحدة، و اقتصروا معها على ما ملكت أيما نكم من الإماء، ذلك أدنى أن لا تعولوا، أى لا تميلوا و تجاوزوا. و قد روى هذا الذي قلناه بعينه عن ابن عباس؛ فإنه قال: «قصر الرجال على أربع من أجل اليتامى فيقول لما كان النساء مكفولات بمنزلة اليتامى، و كان العدل على اليتامى صعب شديد على كافلهم قصر الرجال على ما بين الواحدة إلى الأربع من النساء، و لم يطلق لهم ما فوق ذلك لأن لا يميلوا»، و إذا كان ذلك كذلك بطل توهمهم و زال تعجبهم. و قد قيل: إن تأويل هذه الآية أنه قد كان مباحا لهم في صدر الإسلام أن ينكحوا ربائبهم اللاتي في حجورهم من نساءهم اللاتي دخلوا بهنّ، و أن منهم من كان يخاف أن لا يعدل بين الربيبة و بين غيرها ممن ليست بربيبة، لكونه واليا على الربيبة و مربيا لها و مستوليا على أمرها فقال لما علم ذلك من حالهم: و إن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى إذا أنتم نكحتموهنّ و تزوجتم بهنّ فيما يتعلق بحقوق الزوجية و العدل بينهما و بين غيرهن، فانكحوا غيرهنّ من النساء اللاتي ليس في حجوركم و لا لكم عليهنّ ولاية لتحسم أطماعكم في تحيفهن، و هذا تأويل صحيح. و قيل أيضا: إن تأويل الآية أنكم إن خفتم أن لا تعدلوا في اليتامى الأطفال إذا تزوجتم بهنّ و كنّ ذوات أموال تخافون أخذها و أكلها بالباطل و عجز الأطفال عن منعكم منها و صدكم عنها، و استيفاء ما تتلونه منها، فانكحوا ما طاب لكم النساء البذل القادرات على تدبير أموالهنّ، و منعكم من تخطفها؛ لأنكم تكونون عند ذلك أبعد في أكل أموالهنّ بالباطل، و الاعتداء عليهن، و هذا أيضا قريب/ ليس ببعيد. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٨١ و يمكن أيضا أن يكون التأويل في ذلك أنكم إذا خفتم الإثم و النار بأن لا تعدلوا بين اليتامى فخافوا مثل ذلك في ترك العدل بين النساء، و انكحوا ما طاب لكم من النساء، يعنى به من أحلّ لكم منهنّ و هم اثنتين أو ثلاث أو رباع، و لا- تنكحوا أكثر من ذلك فتركوا العدل بينهما إذا كثروا فتوزّطوا لذلك في الإثم و النار، فكأنه قال: إن خفتم النار بترك العدل بين اليتامى فخافوا ذلك في ترك العدل بين النساء و انكحوا قدر ما أحلته لكم ممّا أعلم أنكم تستطيعون العدل بينهما، و لا تتجاوزوا ذلك، و لو قال مكان هذا فإن خفتم أن لا- تعدلوا بين اليتامى فاعدلوا في الحكم و أوفوا الكيل و قوموا بالفرائض لتبرّوا من الإثم، لكان ذلك صحيحا جائزا كما يقول القائل: إن خفت السلطان في منع الحرام فلا تقذف المحصنات، و لا تشتم الناس، يريد بذلك فإن الضرر عليك في مثل هذا، ما خفت منه أو أكثر، و قد يمكن أيضا أن يكون أراد بالآية أنكم إن خفتم إذا تزوجتم بالأيتام أو الأطفال اللاتي لا وليّ لهنّ و طالبنكم بحقوق الزوجية و إقامة العدل بينهما، فانكحوا البالغات البذل اللاتي يقدرن على أخذكم بالعدل بينهما، و تكونون عند نكاحهن أبعد من الظلم لهنّ. قالوا: و من ذلك أيضا قوله: أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلَمَكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ يَنْعَمَتِ اللَّهُ لِيُرِيَكُمْ مِنْ آيَاتِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ [لقمان: ٣١]، قالوا: فما معنى تخصيصه للصّبار الشكور دون غيره، و فيما ذكره آيات لكل مكلف ممن صبر و شكر و ممن ليست هذه صفته. فيقال لهم: ليس فيما ذكرتموه من هذا متعلّق و ذلك أن الله كتّى و هو أعلم بذكر الصّبار الشكور عن المؤمن لأجل أن أفضل صفات المؤمن الصبر المقترن بالشكر، فكأنه قال: إن في ذلك لآيات لكل مؤمن، و قد قال في الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٨٢ موضع آخر: إن في ذلك لآية/ لِلْمُؤْمِنِينَ «١» [الحجر: ٧٧] فلا تعلق فيما وصفتم، و إنما يخصّ المؤمنين المتفكرين و المعتبرين بالذكر في ذلك، و تضاف الآيات إليهم دون الكافرين، و من أهمل نفسه و صدق و عاند و تنكّر الحقّ لأجل أنهم هم المنتفعون بالنظر في هذه الآيات، و المستدلون بها و المتبرون بعجيب صنعها و لطيف ما فيها، و كذلك قوله: إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَ هُوَ شَهِيدٌ [ق: ٣٧]، يعنى من كان له علم، و إن كان لو نظر في ذلك من لا علم



له لعلم بصحيح النظر ما علمه المؤمنون، و اتعظ و انزجر بذلك، فذلك ما ظنوه. قالوا: و من هذا الباب أيضا قوله تعالى: كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ [الحديد: ٢٠]، و كيف يعجب النبات الكفار دون المؤمنين الأبرار، و هذا إذا طلع و اخضر و أينع، أعجب المؤمنين و الكافرين. فيقال لهم: لم يرد الله تعالى بذكر الكفار هاهنا الكفار بالله تعالى و بالأديان، و إنما عنى و هو أعلم بالزراع الكفار، لأن مغطى الزرع إذا بذره فى الأرض و ستره كافر، و منه قيل للمتسلح المعتد: متكفر بسلاحه؛ أى: متغط به، من قول الشاعر: فى ليلة كفر النجوم غمامها. يريد غطى الغمام النجوم و سترها و إنما قال يعجب الزراع نباته، و خصيهم بذلك لأنهم هم المبلون به و المترقبون لما تخرجه الأرض و المنتفعون به قبل غيرهم، فأضاف ذلك إليهم. قالوا: و من ذلك أيضا قوله تعالى: قَوَارِيرًا مِنْ فُضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا [الإنسان: ١٦]، و قد علم أن القوارير لا تكون من فضة، و فى هذا الكلام إحالة و فساد (\_\_\_\_\_١) فى الأصل «لايات»، و الصواب

(لاية) على الأفراد. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٨٣ و نقصان ما لا يتم الفائدة، و ينتظم الكلام و معناه الآية، فوجب أن يكون ما هذه صفته فليس من عند الله. يقال لهم: ليس الأمر فى هذا على ما قدرتم، لأن الله تعالى أراد أن تلك الأكواب التى هى كيزان لا عرى لها فى بياض الفضة و صفاء القوارير على مذهب النسبة، فكأنه قال: هى أكواب قوارير كأنها الفضة من بياضها/ فحذف كأنها أو مثل الفضة، أو تشبه الفضة لحصول العلم بذلك و علم أهل اللسان به، و هذا شبيه بقوله: كَأَنَّهُنَّ يَنْصُصُ مَكْنُونٌ [الصفات: ٤٩]، و كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَ الْمَرْجَانُ [الرحمن: ٥٨]، و لو قال: إنهن ياقوت و مرجان و بيض مكنون و حذف كأنهن، و هو يعنى بذلك لكان صحيحا سائغا على طريقة أهل اللسان، و لهذا استجازوا أن يقولوا: فلان درة لا قيمة لها و جوهره نفيسة، و هذه الجارية لؤلؤة و ياقوتة، و هذا شراب من نار و من نور، يريدون بذلك أنه يشبه الجوهره و الياقوتة، و أن الشراب يشبه النور و النار، و إذا كان ذلك كذلك سقط ما تعلقوا به هم و إخوانهم من الملحدين. قالوا و من هذا أيضا قوله: لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ طِينٍ «١» [الذاريات: ٣٣]، و قد علم أن الحجارة خلاف الطين، فعلم بذلك فساد هذا الكلام، و أن الله لم ينزله كذلك. يقال لهم: هذا غلط لأن عبد الله بن عباس ذكر الذى أرسل عليهم آجر، و الآجر حجارة من طين لأن أصله الطين، و سماء حجارة لأنه كان فى صلابه الحجارة و شدتها، و ذلك صحيح غير بعيد، بأن يكون الله تعالى أمر الملائكة أن ترميهم بالآجر، و أن يكون هو تعالى رماهم بها، فخلق حركات الآجر (\_\_\_\_\_١) وردت فى الأصل: «و أمطرنا»، و

الصواب ما أثبتته فى الأصل. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٨٤ و اعتماداته على رءوسهم، و قد ذكر فى السيرة أن ولد نوح عليه السلام تفرقوا فى الأرض، و كانت الأرض لسانا واحدا، فلما ارتحلوا من المشرق وجدوا بقعة فى الأرض سبعة سبعة فزلوا ثم جعل الرجل يقول للرجل: هلم فلنلین لبنا فنحرقه فيكون اللبن حجارة و بنى مجدلا رأسه فى السماء، و ذكر بعض من رأى هذه الحجارة أنها حمن مختمة، و قال آخرون: بل هى مخططة و ذلك تسويمها، و هذا يزيل توهمهم و يبطل شبههم. قالوا: و مما يدل على تغيير القوم لنظم القرآن و ترتيبه على غير ما أنزل و وضعهم لأشياء منه فى غير حقها و مواضعها وجود الاستثناءات «١» منه واردة فى غير مواضعها/ و موجبة للنقص و فساد المعنى و المقصود قالوا: فمن ذلك قوله: لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى [الدخان: ٥٦]. قالوا: و قد ثبت أن أهل الجنة و غيرهم أيضا من الأحياء لا يصح أن يذوق الموتة الأولى التى ماتوا بها فى الدنيا؛ لأن الموت الذى كان فى الدنيا مضى و انقضى، و لا يجوز أن يعلا و يخلق مرة أخرى، فيذوقه أهل الجنة و لا غيرهم. قالوا: على أنه قد أخبر فى غير موضع، أن أهل الجنة لا يموتون أبدا، و لا يالمون و لا ينقطع و يزول ما هم فيه من العيش السليم و النعيم المقيم، و من هذه حاله لا يذوق الموت جملة، لا الموتة الأولى التى كانت فى الدنيا و لا فى غيرها، و وجب أن يكون قوله إلا الموتة الأولى استثناء يفسد من وجهين: (\_\_\_\_\_١) فى الأصل بالاستثناءات، و الجادة

بدون باء، أو لعلها «وجودنا الاستثناءات». الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٨٥ أحدهما: أن الموتة الأولى لا تصح أن تعاد فيذوقها أحد، و الآخر: أن أهل الجنة لا يذوقون الموت أبدا، لا الموتة الأولى و لا غيرها. قالوا فهذا يدل على أن هذا الاستثناء ليس من كلام الله، أو

هو من كلامه غير أنه وارد في غير هذا الموضع، أو على غير هذا الوجه، أو كان معه كلام من حكاية عن مبطل، أو قول لقائل، أو مقدم أو مؤخر يخرج به عن الفساد والاستحالة. فيقال لهم: لا يجب شيء مما قلتم، لأجل أن إلّا هاهنا بمعنى سوى، و سوى هو بمعنى غير، فكأنه قال تعالى «لا يذوقون الموت غير الموت الذي كانوا ذاقوه في الدنيا، وقوله فيها ليس معناه أنهم يذوقون في غيرها الموت، ولكن لما ذكر الجنة وصفها، بأنها دار مقامهم و قرارهم و أنه لا دار لهم سواها، قال: لا يذوقون فيها الموت، و مثل هذا قوله: و لا تَنكِحُوا ما نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا ما قَدْ سَلَفَ [النساء: ٢٢]، يعنى سوى ما قد سلف في الجاهلية، و قد يقول القائل: ما ينالك في هذا الأمر ضرر و لا حزن إلا ما نالك و سوى ما نالك، لا يريد بذلك أنك ينالك ما قد نالك و انقضى و مضى، و إنما يعنى بذلك أنه لا ينالك شيء غير الذى قد نالك من قبل و هذا أبين من أن يحتاج/ إلى إكثار. و أما قولهم: إن أهل الجنة لو جاز أن يموتوا لم يصح أن يذوقوا الموتة الأولى التى كانت فى الدنيا، لأنها لا تصح أن تخلق و تعاد مرة أخرى، فإنه باطل؛ لأن الموت المنقضى و جميع الأعراض الفانية يصح أن تخلق و تعاد بعد فنائها، و أن يقدم خلقها و يؤخر أيضا، و إن استحال بقاؤها و استمرار الوجود بها وقتين فصاعدا، و قد بينا ذلك و دللنا على صحته فى كتاب «شرح الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٨٦ اللمع لأبى الحسن الأشعري» (١) بما تغنى الناظر فيه، و إذا كان ذلك كذلك سقط ما قالوه. قالوا: و من هذه أيضا قوله تعالى: خَالِدِينَ فِيها ما دَامَتِ السَّمَاوَاتُ و الْأَرْضُ إِلَّا ما شاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُوذٍ [هود: ١٠٨]، قالوا: و قد علم أن قوله غير مجذوذ يقتضى أن يكون دائما غير مقطوع، وقوله: «إِلَّا ما شاءَ رَبُّكَ» يقتضى أنهم يمكنون فى الجنة دهرًا ثم لا- يكونون فيها لقوله: «إِلَّا ما شاءَ رَبُّكَ»، لأنه يقتضى إلا ما شاء الله من إخراجهم، و هذا تناقض و استثناء فى غير موضعه. يقال لهم: لا يجب ما قلتم لأن العرب تعبر عن معنى الأبد و التأييد بالألفاظ كثيرة، يقصدون بها الإخبار عن دوام الشيء و تأييده، فمن ذلك قولهم: لا أفعل ذلك ما تكرر العصران و ما اختلف الجديدان، و ما اختلف الليل و النهار، و ما طلعت الشمس، و ما غربت، و ما ظمأ البحر، و ما أقام أحد، و ما در لله شارق، و أمثال هذه الألفاظ قال امرؤ القيس: و إني مقيم ما أقام عسيب (٢) يعنى جبلا قائما، استجازوا جعل هذه الألفاظ مكان ذكر الأبد لاعتقادهم أن العصرين يتكرران أبدا سرمدًا، و أن الليل و النهار يختلفان و يتجددان أبدا (١) هذا الكتاب ورد ذكره فى كتب

العلامة الباقلاني فى قسم الدراسة و هو مما ثبت نسبه إليه، كما نصّ على ذلك القاضى عياض .. رحمه الله. (٢) هذا شطر بيت لامرئ القيس و البيت بتمامه هو: أ جارتنا إن الخطوب تنوب و إني مقيم ما أقام عسيب أ جارتنا إنا غريبان هاهنا و كلّ غريب للغريب نسيب و عسيب: بفتح أوله و كسر ثانيه، العسيب هو جريد النخل إذا نحى عنه خوصه، و عسيب: جبل بعلية نجد معروف كما قال ياقوت. «معجم البلدان» (٤: ١٢٤). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٨٧ دائما، و أن البحر لا يزال ظاميا مرتفعا، و أن الجبل و السموات و الأرض لا تزولان و لا يتغيران أبدا، فقالوا كذلك: لا أكلمك ما اختلف الجديدان و ما ظمأ البحر، و هم لا يعنون بذلك مدّة من الزمان/ منقطعة متناهية، و إنما يعنون الأبد الذى لا انقطاع له و لا تأخير، فخاطب الله العرب بما تعهده فى كلامها و تعرفه فى عرفها فقال تعالى: خَالِدِينَ فِيها ما دَامَتِ السَّمَاوَاتُ و الْأَرْضُ، يعنى أنهم خالدون فيها أبدا سرمدًا فعبّر عن هذا بدوام السموات و الأرض لاعتقادهم فى أصل اللغة أنهما غير منقطعين و لا مبتعدين. فهذا الكلام جواب من قال: كيف قال خالدون فيها ما دامت السموات و الأرض، و قدر دوام السموات و الأرض منقطع متناهى، و هو قد أخبر أن خلودهم و دوامهم غير مجذوذ و لا مقطوع، و إن وجب اعتقاد انقطاع دوام السموات و الأرض من جهة السمع، قال الله تعالى: يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ و السَّمَاوَاتُ [إبراهيم: ٤٨]، و قال: يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجْلِ لِلْكِتَابِ (١) [الأنبياء: ١٠٤]، فأخبر عن تغييرها و تبدلها. و أما قوله تعالى: إِلَّا ما شاءَ رَبُّكَ، فإنّ معناه سوى ما شاء ربك، و معنى ذلك أن الله تعالى لما علم أن مكث السموات و الأرض منقطع متناهى (٢)، قال: خَالِدِينَ فِيها ما دَامَتِ السَّمَاوَاتُ و الْأَرْضُ إِلَّا ما شاءَ رَبُّكَ، أى سوى ما شاء

(١) كتبت هذه الكلمة على رواية من

يقرأ بالإنفراد، و للعلماء فيها مذاهب في قراءتها، فقد قرأ حفص و حمزة و الكسائي «للكتب» على الجمع، و قرأ الباقر بالتوحيد «للكتاب»، و حجة من وحي أن السجل الرجل كما قال ابن عباس، و التقدير: كطى الرجل الصحيفة، و حجة من جمع، أن السماء موحد يراد به الجمع لأن السموات كلها تطوى. «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١١٤). (٢) فى الأصل بالياء و هى لغة، و الأقوى بدون ياء: متناه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٨٨ ربك من إدامه خلودهم بعد فناء السموات و الأرض و تبديلهما الذى علمه، و إن كنتم أنتم لا- تعرفون ذلك فى وضع لغتكم و تعارفكم، لأنه لو لم يقل: إلا ما شاء الله أن تكون مدة مقامهم فى الجنة مدة مقام السموات و الأرض إلى حين فنائها و تبديلها، هذا وجه صحيح، و قد يقول القائل: لأسكنن فى هذه الدار حولا أو شهرا إلا ما شئت، و قد يصح أن يريد بقوله: إلا ما شئت أن أزيد على ذلك، و قد يصح أن يعنى إلا ما شئت أن أنقص منه فإذا علمنا بوجه قاطع أنه لا ينقص من سكنى سنة حمل قوله: إلا ما شئت على الزيادة على ذلك دون النقصان، و كذلك إذا قال بعد قوله: إلا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ، يعنى غير مقطوع حمل على أنه أراد سوى ما شاء من / الزيادة على قدر دوام السموات و الأرض، إذ كان قدر دوامها منقطعا متناها (١). و يحتمل أيضا أن يكون تعالى أراد بقوله: «إلا ما شاء ربك»، مع دوام السموات و الأرض من كونهم فى الدنيا و من كونهم بأرض المحشر، لأنهم فى الدنيا و فى الموقف للحساب لا فى الجنة و لا فى النار، فكأنه قال: و هم أبدا فى الجنة و عبر عن ذلك بدوام السموات و الأرض إلا قدر ما نقص من ذلك من مدة مقامهم فى الدنيا، و فى المحشر و هذا أيضا وجه صحيح. و يحتمل أيضا أن يكون تأويل قوله: «إلا ما شاء ربك» من كون المؤمنين من أهل الإجماع فى النار، فقال خالدين فيها يعنى المؤمنين إلا ما شاء ربك من مدة كونهم معاتبين فى النار على إجرامهم إلى حين تدركهم رحمة الله لهم و شفاعته بنيه فيهم، و إذا كان ذلك كذلك زال تـــــــوهمهم للمحــــال بهــــذا الاســــتثناء و ســــقط تعجبهــــم.

(١) فى الأصل: منقطع متناهى، و الجادة: منقطع متناهى على أنه خبر كان منصوب. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٨٩ قالوا: و مما يدل أيضا على تغيير القرآن و تلاوة القوم له و رسمه على خلاف ما أنزل الله تعالى، وجودنا فيه خطابا للحاضر بما هو مبين للغائب، و ليس يحسن أن يقول القائل اختبرتكم فوجدته ثقة مناصحا، و رأيته أمس صحيحا مناظرا فاستعقلته و استرجحته، لأن ذلك أجمع خطاب للحاضر بما هو موضوع للغائب، و قد وجدنا مثل هذا فى مصحف عثمان فمن ذلك قوله: حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَ جَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ [يونس: ٢٢]، فبدأ بخطاب الحاضر فيه بقوله: «كنتم» ثم جاء بخطاب الغائب بقوله: «و جرين بهم»، و منه أيضا قوله: وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَ زَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَ كَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَ الْفُسُوقَ وَ الْعِصْيَانَ [الحجرات: ٧] و ذلك خطاب الحاضر، ثم قال: أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ، و هو خطاب للغائب، و منه أيضا قوله تعالى: وَ مَا آتَيْتُم مِّنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْغِفُونَ [الروم: ٣٩]، و هم للغائب و قوله: آتيتهم و تريدون للحاضر، و هذا تخطيط لا يجوز وروده من عند الحكيم العليم. فيقال / لهم: هذا توهم منكم، لأن أهل اللغة قد أطبقوا على أنه قد يحسن أن يصل الخطاب الحاضر ما يصلح للغائب فى مواضع قد عرفت و جرت بها عاداتهم، و لذلك قد يرد خطاب الغائب أيضا على وجه ما يستعمل خطاب الحاضر، و يجب أن يسوغ ذلك و يستحسنه حيث استحسناه. قال الشاعر (١): يا دار مئة بالعلياء فالسند أقوت و مر عليها سالف الأبد يريد: قويت يا دار، و مر عليك سالف الأبد.

(١) هذا البيت للنابعة الديباني رحمه الله، و السند بفتحين ماء معروف لبنى سعد، «معجم البلدان» (٣: ٢٦٧). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٩٠ و قال آخر: يا ويح نفسى كان جلده خلة و بياض وجهك للتراب الأعفر (١) فبدأ بخطاب الغائب ثم وصله بما يصلح للحاضر، و إن لم يجب أن يقاس على ذلك سائر ما ذكره، و كذلك يحسن من الله تعالى استعمال مثل هذا، و إن لم يستحسن ذلك فى كل موضع، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما تعلقوا به. فأما قوله تعالى: وَ مَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى [طه: ١٧]، و قوله: أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَ أُمِّي إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ [المائدة: ١١٦]، و قوله: مَا ذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ [القصص: ٦٥]، مَنْ يَكْلُؤُكُمْ بِاللَّيْلِ وَ النَّهَارِ [الأنبياء: ٤٢]، فإنه وارد على طريق التقرير و

التقريع للقوم، و الاحتجاج على من ادعى على عيسى و أمه ما ادعت النصارى، و ربما ورد من هذا الباب لفظ الاستفهام و المراد به التعجب نحو قوله: عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ (١) عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ، كأنه قال: عَمَّ يتساءلون يا محمد؟! قال: عن النبأ العظيم يتساءلون؟! و كذلك قوله: لَأَيُّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ [المرسلات: ١٢] جاء على وجه التعجب، ثم قال: لِيَوْمِ الْقَضَلِ (١٣) (أجلت)، و ما ورد منه على وجه التوبيخ نحو قوله تعالى: أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ [الشعراء: ١٦٥]، و مذهب العرب فى هذا معروف إذا قال قائلهم: تعرفنى؟ أ تدرى من أنا؟ على مذهب التهديد، فلا ————— تعلّق لأحد منهم فى هذا الباب.

(١) هذا البيت للشاعر أبى كبير

الهدلى، و قد حكاه الطبرى كما يلى: يا لهف نفسى كان جلده خالد .. و بياض وجهك للتراب الأعفر. «تفسير القرطبي» (١: ٦٧).  
 الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٩١ و مما خلطوا به ما ليس منه قوله تعالى: وَ أَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ [الصفافات: ١٤٧]، و أو موضوع للشك و هو مستحيل على الله، و هذا باطل و قد قيل فيه ثلاثة أشياء، فقل إن أو هاهنا بمعنى الواو فكأنه قال: إلى مائة ألف و يزيدون، و أشدوا فى ذلك قول الشاعر «١»: بدت مثل قرن الشمس فى رونق الضحى بزيتها أو أنت فى العين أملح يريد: و أنت فى العين أملح. و قول الآخر «٢»: نال الخلافة أو كانت له قدرا كما أتى ربّه موسى على قدر يريد و كانت له قدرا. و قال قائلون: إن أو هاهنا بمعنى بل يزيدون، و قالوا: أراد الشاعر بأو: بل كانت له قدرا، و بل أنت فى العين أملح، قالوا: و قد تجىء الواو بمعنى أو، قال الله تعالى: فَانْكُحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَ ثُلَاثَ وَ رُبَاعَ [النساء: ٣] يريد مثنى أو ثلاث أو رباع، و قال قائلون: أراد بقوله: أو يزيدون عندكم و فى تقدير كم، فكأنه قال: أرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون فى حزر كم و حدسكم، و هذا أيضا وجه حسن، فبطل ما توهموه (١). هذا البيت أنشده الفراء

باختلاف يسير فى الشطر الثانى فقال: ... و صورتها أم أنت فى العين أملح. و أم هنا بمعنى بل. «تفسير القرطبي» (١٦: ١٠٠). (٢) هو جرير بن عطية، شاعر زمانه أبو حزره، التميمي البصري، مدح يزيد بن معاوية و خلفاء بنى أمية، كان عفيفا منيبا، توفى سنة عشر و مائة بعد الفرزدق بشهر، و هو أشعر من الفرزدق عند أكثر أهل العلم. «أبجد العلوم» (١: ٢٩٠)، «سير أعلام النبلاء» (٤: ٥٩١). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٩٢ و من تخالطهم فى المصحف الذى لا يليق بالله سبحانه قوله: وَ هُوَ الَّذِي يَبْدُوهُ الْخَلْقُ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَ هُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ [الروم: ٢٧]، قالوا: و ذلك يؤذن بأن فعل بعض الأمور أشقّ عليه من بعض. قال الملحدون: و هذا ما يبابه القوم فى صفة صانعهم، قالوا و من هذا قوله تعالى: اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ [البقرة: ١٥]، و قوله: وَ يَمْكُرُونَ وَ يَمْكُرُ اللَّهُ وَ اللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ [الأنفال: ٣٠]، و اللعب و الاحتيال ممتنع عليه، و هذا باطل، و قد قال الناس فى هذا ثلاثة أقوال: أحدها: أنه أراد و هو أهون عليه عندكم و فى تقدير كم إذا كان ابتداء الشئ لا على مثال و نظير تقدّم أصعب عندكم من إعادته على مثال سلف، فضرب لهم المثل بما عندهم، ثم قال عقيب ذلك: وَ لَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى [الروم: ٢٧]، أى أئننى أجلّ عن أن تكون هذه صفتى، و هذا ضد قوله: أو [٤٠٩] يزيدون/ يزيد عندكم و فى تقدير كم. و قال آخرون: أراد بقوله: «و هو أهون عليه» على الخلق، و الهاء فى عليه مردودة عليهم، و إنما صار ذلك كذلك لأنه يقول لهم سبحانه: كونوا أحياء ناطقين مميزين و إذا هم بشر منتشرون، و ذلك أسهل عليهم من كونهم نطفة ثم علقه ثم مضغه ثم طفلا، و من التنقل من أصلاب الرجال إلى أرحام النساء و من الطفولية إلى الكبر و الهرم حالا بعد حال فكذلك صارت الإعادة أهون عليهم من الابتداء، فيمكن أن يكون أراد بقوله: «و هو أهون عليه» فى أنه هيّن عليه، فيكون أهون بمعنى هيّن، لأن ذلك مستعمل فى اللغة و هو المراد بقولهم الله أكبر إنما معناه الكبير و لم يرد إضافته إلى شئ هو أكبر منه و المبالغة فى تعظيمه عليه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٩٣ قال الفرزدق يهجو جريرا: إنّ الذى رفع السماء بنى لنا بيتا دعائمه أعزّ و أطول يريد أنه عزيز طويل و لم يرد وصف بيت جرير بأنه عزيز، و أنّ بيته أعزّ و أطول منه. و قال آخر: لعمر ك ما أدري و إنى لأوجل على أننا نغدوا المتيّة أول يريد أنى و جل فجعل أوجل بمعنى و جل، لأنّ أفعل تستعمل بمعنى فعل، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما تعلقوا به بطلانا بينا. و أما قوله تعالى: سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّةَ تَقْلِيلٍ [الرحمن: ٣١]، فلم يرد الفراغ من الشغل، يتعالى عن ذلك، و إنما أراد أننا نقصد لحسابكم و جزائكم، و

العرب تقول: سأفرغ لكلامك و سأفرغ لمسائلتك و موافقتك يعنى بذلك القصد إلى هذا دون الفراغ من شغل قاطع، فلا تعلق لهم في هذا الباب. و أما قوله تعالى: وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ، و قوله: اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ، و أن المراد به و الله أعلم يجازيهم على مكرهم و استهزائهم، و قد نسمى الجزاء على / الشيء باسمه لما بينهما من التعلق، و قد ذكر هذا في إثبات المجاز، و ذكروا منه قوله: فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ [البقرة: ١٧٥]، و قوله: فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ [البقرة: ١٩٤]، و قوله: وَ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا [الشورى: ٤٠]. و قال الشاعر «١»: أَلَا — لَا — يَجْهَلُنَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ

(١) هو عمرو بن كلثوم، واحد من

أصحاب المعلقات السبعة، شاعر جاهلي لم يدرك الإسلام. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٩٤ يريد فكافته على جهله، و قد قيل الجزاء على الشيء إنما يسمى باسمه لمقاربتة له و تعلقه به و طول الاصطحاب، كما قالوا: القمران و العمران و الأسودان، و هلاك أمتي في الأحمريين و أمثال ذلك. قال الشاعر «١»: أَخَذْنَا بِآفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ لَنَا قَمَرَاهَا وَ النجوم الطوالع يعنى الشمس و القمر. و قال آخر: فقولوا لأهل المَكْتَنين تحاشدوا و سيروا إلى آطام يثرب و النخل «٢» يعنى مكة و المدينة، و كذلك لما كان الجزاء مقرونا بالعمل، و كان على كل جرم عقوبة سموا الجزاء على الفعل باسمه للاصطحاب، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما توهموه من أن الله تعالى وصف نفسه باللعب، و الهزل و المكر الذى هو تطلب المكائد و الحيل. فأما تعلقهم بأن الله لا يصف رسله بما لا يجوز عليهم، و قد وجدنا فى المصحف أن إبراهيم قال لما جنَّ عليه الليل و رأى كوكبا قال: هذا رَبِّي إلى آخر القصة، فقد قيل فى هذا إنه كان أول حال بلوغه و طلب ما كلفه صلى الله عليه و سلم من معرفته ربّه تعالى، و لم يعرف كفرا و لا شركا قبل ذلك، و لا فى حال نظره. و قيل أيضا: إنه خرج على مذهب العلم لقومه و البيّنة لهم على وجه الاستدلال على حدث هذه الأفلاك.

(١) هو الفرزدق، كما ذكر ذلك

الطبرى رحمه الله. «تاريخ الطبرى» (٥: ٢٤). (٢) هذا البيت من جملة أبيات قيلت بعد غزوة بدر، أوردها ابن هشام فى سيرته. «سيرة ابن هشام» (٣: ٢٨١). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٩٥ و قيل أيضا: إنه خرج على مذهب التقرير و الاستفهام و أن ألف الاستفهام أسقط على مذهب الإيجاز/ و الاختصار، فكأنه قال على طريق التعجب و التوبيخ لقومه أ هذا ربى فحذف ألف الاستفهام و أنشدوا فى ذلك قول الشاعر «١»: كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا؟ يريد أ كذبتك عينك؟ فحذف الألف اقتصارا على ما فى الكلام من دلالة استفهام، و هو قوله أم رأيت بواسط لأن أم من حروف الاستفهام. و يقول الآخر «٢»: ثم قالوا تحبها قلت بهرا عدد القطر و الحصى و التراب يريد قالوا أ تحبها. و أنشدوا أيضا قول امرئ القيس: أ صاح ترى و مضأ أريك و مريضه «٣» أراد صاح أ ترى، فحذف الألف على وجه الاختصار، و إذا كان ذلك كذلك، سقط ما ظنوه.

(١) هذا البيت للأخطل، و واسط

المذكورة فى هذا البيت هو واسط الجزيرة و هناك كما قال أبو الندى: إن للعرب سبعة أواسط، واسط نجد، و واسط الحجاز، و واسط الجزيرة، و واسط اليمامة، و واسط العراق، و هناك واسطان آخران. «معجم البلدان» (٥: ٣٤٨). (٢) هو عمر بن أبى ربيعة، و بهرا يقال: ابتهر فلان بفلانة أى: اشتهر. «معجم البلدان» (١: ٨٢). (٣) هذا صدر بيت لامرئ القيس و عجزه: ... كلعم اليدين فى حبي مكلل.

الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٩٦ قالوا: و ممّا يدل أيضا على وقوع التخليط و التناقض و التناقض الذى لا يجوز على الله سبحانه فى القرآن، ما نجده فيه من الكلام المتناقض، نحو قوله تعالى: هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ (٣٥) وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ [المرسلات: ٣٥-٣٦]، و قوله: فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ [الرحمن: ٣٩]، مع قوله: فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ [الصافات: ٥٠]، و \* يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا [النحل: ١١١]، و قوله: ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ [الزمر: ٣١]، و قال: لَا تَخْتَصِمُوا لَدَىَّ وَ قَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ [ق: ٢٨]، و قوله: آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَ الْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ [البقرة: ٢٨٥]، و قوله: وَلَقَدْ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ [الدخان: ٣٢]، و قوله بعد ذلك: فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ [يونس: ٩٤]، و كيف يكون فى



شك وصفته ما قدم، و منه أيضا قوله: لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ [الغاشية: ٦]، وقوله في موضع آخر: فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ (٣٥) وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غَشِيلِينَ [الحاقة: ٣٥-٣٦] والغسلين غير الضريع، وهذا- زعموا- تناقض على أن الضريع نبت و النار لا نبات فيها، و كذلك قوله: إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ (٦٤) طَلُّهَا كَأَنَّه رُؤُسُ الشَّيَاطِينِ [الصفات: ٦٤]، قالوا و لا معنى لهذا التشبيه الذى لا- يعرفونه، و لأنه لا يجوز أن يكون فى النار شجرا و نبتا، لأن النار تحرق الشجر و النبات. قالوا: و منه أيضا قوله: وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبُهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ [الأنفال: ٣٣]، وقوله على إثر ذلك: وَمَا لَهُمْ أَلَّا يَعَذِّبَهُمُ اللَّهُ [الأنفال: ٣٤]، و هذا تناقض بين. قالوا: و منه قوله: وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا [النساء: ٨٢] على وجه نفى الاختلاف عنه و فيه، و قد وجد من الاختلاف فى الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٩٧ القرآن المكي و المدنى و الناسخ و المنسوخ، و الاختلاف فى أحكامه التى ضمته العقلية و السمعية شىء كثير لا خفاء به، و ذلك تناقض بين و خلل فى القول. و منه أيضا أنه أخبر أنه خلق الأرض قبل السماء، ثم أخبر أنه خلق الأرض بعد السماء، حيث قال: \* قُلْ أَأَنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِى خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ (إلى قوله) ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَ لِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ [فصلت: ٩-١١]، ثم قال فى موضع آخر: أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا (٢٧) رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّاهَا (٢٨) وَ أَغْطَشَ لَيْلَهَا وَ أَخْرَجَ ضُحَاهَا (٢٩) وَ الْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا [النازعات: ٢٧-٣٠]، و هذا أيضا- زعموا- تناقض ظاهر، و منه أنه أخبر فى غير موضع أنه خلق السموات و الأرض فى ستة أيام ثم فصلها لهم فى ثمانية فقال: أَأَنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِى خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَ تَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ (٩) وَ جَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَ بَارَكَ فِيهَا وَ قَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّاسِ لِيُنْجَلُونَ لَهُ أُنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ (٩) ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَ لِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ (١١) فَفَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَ أَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا [فصلت: ٩-١٢]، و اليومين مع الستة التى خلقت الأرض و أقواتها فيها ثمانية، فأجمل ذلك فى ستة و فضّلها فى ثمانية، و هذا- زعموا- تناقض بين. قالوا: و من ذلك أيضا قوله: تَبَيَّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ، و مَا قَرَرْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ [الأنعام: ٣٨]، مع قوله: وَ أَخْرَجْنَا مُتَشَابِهَاتٍ (إلى قوله) وَ مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ [آل عمران: ٧]، و الواو هاهنا واو استئناف لا- واو عطف، و قوله: كهيعص، و حم، عسق، و الم و غير ذلك من الحروف المذكورة فى أوائل السور التى لا يعرف معناها، و قوله: وَ فَاتِكِهِمَّ وَ أَبًا [عبس: ٣١] ما يعرف معناه و غير ذلك مما لا يعرف الخلق له معنى، و هذا- زعموا- نقض قوله: تَبَيَّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ [النحل: ٨٩]. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٩٨ يقال لهم: ليس فيما أوردتموه شبهة يسوغ التعلق بها. فأما قوله: هذا يوم لا يَنْطِقُونَ [المرسلات: ٣٥]، فإن ذلك اليوم أوقات و تارات و هو فى طوله بجنب ما وصف الله سبحانه فى قوله: فى يوم كان مقدارهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ [المعارج: ٤]، وَ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ [السجدة: ٥]، هذا يوم لا يَنْطِقُونَ (٣٥) وَ لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ [المرسلات: ٣٥-٣٦]، وَ لَا- يُسْئَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ [القصص: ٧٨]، عند قيامهم من قبورهم و حشرهم و تبديل الأرض غير الأرض و السماوات و برزوا لله الواحد القهار فلا يزالون كذلك إلى حين العرض و المسائلة، ثم يؤذن لهم فى النطق، فإذا استقر أهل الجنة فى الجنة، و أهل النار فى النار لم يؤذن لهم فى الاعتذار و لا فى الخصام، و قيل لهم: لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَ قَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ [ق: ٢٨]، و ذلك لا ينفى تخاصمهم فى النار و تلاومهم و ما ذكره الله من ندمهم فى قوله: نُرَدُّ فَنَعْمَلُ غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ [الأعراف: ٥٣]، إلى أمثال ذلك، و هذا ينفى التناقض الذى ظنوه. فأما قوله تعالى: لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ، مع قوله: فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ (٣٥) وَلَا- طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غَشِيلِينَ، فإنه غير متنافى و لا- متناقض، و ذلك أن عذاب أهل النار دركات و طبقات و أهلها فيها على قدر ذنوبهم فى الكثرة و القلة، و كذلك قصة أهل البوار، و فريق منهم طعامه الضريع، و فريق منهم طعامه الغسلين، و فريق آخر طعامه الزقوم، كما أخبر الله فى موضع آخر، و قوم منهم شرابهم الحميم، و قوم منهم شرابهم الصديد، فالذى ليس له طعام إلا من غسلين غير الذى لا يطعم إلا الضريع، و شارب الصديد فيها غير شارب الحميم، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما توهموه، و الضريع نبت يكون الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٥٩٩ بالحجاز يقال لوطبه الشبرق و هو ممّا لا يشبع و لا يسمن و لا يغنى شيئا، و العرب تعرفه و تصفه بذلك. قال الهذلى يصف سوء رعى الإبل: و حبسن فى هزم الضريع «١» فكلها حذباء دامية اليدىن حروود و الحروود التى لا تلد،

فضرب الله لهم بذكر الضريع مثلاً، فكأنه قال: إن أهل النار يقتاتون ما لا يغنيهم ولا يشبعهم، فهم في ذلك كآكل الضريع الذي لا يسمن ولا يغني من جوع، والغسلين هو من فعلين، من غسلت فهو غسالة أهل النار، وقال قوم هو ما يسيل من أجسام المعذبين. فأما قوله: إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ [الصفات: ٦٤]، لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ، وقولهم: كيف يكون في النار نبت و شجر؟ فإنه لا تعلق لهم فيه، إن كان كنى بذلك الضريع و شجرة الزقوم عن جوعهم، وأنهم لا يشبعون و عن شيء مشبه لشجرة تشبه رءوس الشياطين في قبح منظرها، فليس هناك نبت ولا شجر، وإنما ذلك أمثال و تشبيه، وإذا كان أراد تعالى تحقيق نبت و شجر يخرج من النار، فإن ذلك غير مستحيل. و أما قولهم أنه لا معنى لتمثيل طلع الشجرة برءوس الشياطين من وجهين: أحدهما: أن الشجرة لا طلع لها و إنما يكون الطلع دون الشجر. و الوجه الآخر: أننا لا نعرف رءوس الشياطين، و ليس هو ما تعرفه العرب، فيمثل لها به بعض الأشياء، فإنه باطل لأنه إنما أراد بقوله تعالى:

(١) الضريع: نبات أخضر منتن الريح يرمى به البحر، و قال الوبلي عن ابن عباس: هو شجر من نار و لو كانت في الدنيا لأحرقت الأرض و ما عليها و قال عكرمة: و الأظهر أنه شجر ذو شوك. «تفسير القرطبي» (٢٠: ٣٠). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٠٠ طلعتها ثمرها لطلوعه كل سنة و منه سمى طلع النخل طلعا «١» عند أول خروجه، مأخوذ ذلك من طلوعه، فإذا تغيرت حاله و انتقل إلى حكم آخر سمى باسم آخر من بلح و بسر و رطب، فطلعها المراد به ثمرها الطالع، و أما الشياطين التي مثلها برءوسها فإنها حيات خفيفات الأجسام قيحات المناظر و الرءوس. قال الشاعر: عجين تحلف حين أخلف كمثل شيطان الحمام أعرى يريد كأنه حية تأوى الحمام، و الحمام شجر، و الأعرى الحية من هذا الذي له عرف، و العرب تقول إذا رأت منظراً قبيحاً كأنه شيطان الحمام، و قال يشبه التواء زمام ناقته بتلوى الحية: تقلب منى حضرمي كأنه تعمج شياطين بذي خروع كفر يزيد تشبيه تلوى زمامها بتلوى هذه الحية التي تسمى شيطان، و لم يرد الشياطين الذين هم الجن، و إذا كان ذلك كذلك بطل تعجبهم و زال تمويههم. فأما قوله تعالى: و مَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ و أَنْتَ فِيهِمْ و مَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ [الأنفال: ٣٣]، مع قوله: و مَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ [الأنفال: ٣٤] فلا تناقض فيه، و ذلك أن النضر بن الحارث قال: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ اثْبِتْنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ [الأنفال: ٣٢]، يعني بذلك أهلكنا جميعاً و محمداً و من اتبعه عاماً، فأنزل الله تعالى: و مَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ أَى: و فيهم قوم يستغفرون و هم (١) في

الأصل: طلع، و الجادة: طلعا. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٠١ المسلمون، ثم بين ذلك قوله تعالى: و مَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ و أَنْتَ فِيهِمْ، ثم قال تعالى: و مَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ يعني: النضر و من كان بمثابة و هم يصدون عن المسجد الحرام و ما كانوا أولياءه إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ [الأنفال: ٣٤] يعني المسلمون، فلا تناقض في ذلك. و أما قوله: و الْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا مع قوله: ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَ هِيَ دُخَانٌ فلا تنافي فيه لأن قوله: دَحَاهَا معناه بسطها و ليس معناه أنه خلقها و أنشأها، و قد جاء في الحديث «أن الأرض خلقت ربوة غير مبسوطة ثم بسطت»، فقوله: دَحَاهَا يريد بسطها، و قد يخلقها ربوة و يخلق السماء بعدها ثم يبسطها بعد خلق السماء فلا تنافي في ذلك. فأما قولهم إنه أجمل خلق السماوات و الأرض في ستة أيام ثم فصلها لهم في ثمانية، فإنه أيضاً لا تعلق فيه من وجهين: أحدهما: أنه إذا أدخل القليل في الكثير المشتمل عليه كان ذلك صحيحاً، لأنه إذا خلقها في ثمانية / أيام فقد خلقها في ستة لا محالة، لأن الستة داخله في الثمانية، و لذلك لم يكن من أقز و أخبر بأن لزيد عليه ستة دراهم ثم أقر له بعد ذلك بثمانية فاعترف أن له ثمانية كاذبا في إقراره و خبره، لأذن أحد إقراريه و خبريه داخل في الآخر، فهذا جواب. و جواب آخر: و هو أن الله سبحانه لم يخبر أنه خلق الأرض في يومين هما غير الأربعة أيام التي قدّر فيها أقوات الأرض، لأنه يمكن أن يكون خلق الأرض في يومين، و خلق أقواتها في يومين آخرين، ثم قال: خلق الأرض في يومين و بارك فيها و قدّر فيها أقواتها في أربعة أيام، أى أن خلقها و خلق أقواتها كان في أربعة أيام، و هذا كما يقول القائل حوطت دارى و بنيت الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٠٢ سورها في يومين و فرغت منها و من بيوتها و مرافقها في عشرة أيام، لا يعني بذلك عشرة ليس فيها اليومين اللذين فرغ فيهما من تسويرها، و إذا كان ذلك كذلك سقط ما توهموه

و زال ما نحلوه كتاب الله من التناقض و الاختلاف. فأما قوله تعالى: لا إكراه في الدين [البقرة: ٢٥٦] مع قوله: فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ [التوبة: ٥]، و قوله: فَضْرَبَ الرَّقَابَ [محمد: ٤٧] و أخذه للعباد بالدخول في الدين فيه ثلاثة أجوبة: أحدها: أنه لا إكراه في الدين و لا قتل و لا حرب لمن له عهد و ذمة بقي عليها، و يمكن أن يكون التأويل في ذلك أنه لا إكراه و لا حمل و لا اضطهاد في الدين، أى ليس يفعل فاعل إلا- على سبيل الطوع و الاختيار، و على وجه يقتضى الثواب، و لا- بد أن يكون من كلفه إما قادرا عليه أو على تركه و الانصراف عنه و الإيثار لضده عليه. و يمكن أيضا أن يكون المعنى في ذلك أن ما وقع منهم من التصديق على سبيل الإلجاء و الجهل و الفزع من السيف و من ظاهر القول و الإقرار، فليس بدين يعتد به و يثاب صاحبه و إنما الدين منه ما وقع طوعا مع قصد دينه، و لذلك قال تعالى: \* قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَ لَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا [الحجرات: ١٤] أى: / استسلمنا خنوعا و رهبة من السيف و ما وقع كذلك فليس بدين و لا- إسلام. و يمكن أيضا أن يكون أراد بقوله: «لا- إكراه في الدين» أى: لا- إكراه يقع و يصح في نفس التصديق و الإقرار الذى يكون بالقلب، لأن الإكراه على تصديق القلب و المعرفة لا يصح، لأنه يقع مكتسبا مستدلا عليه بما يختار عند إيقاعه، و لا يصح الإكراه عليه كما يتأتى ذلك في الأفعال الظاهرة الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٠٣ الواقعة بالجوارح، و قد قال خلق من الناس إن الإكراه على العلوم و أفعال القلوب لا يصح، و إنما يتأتى ذلك في أفعال الجوارح، و الدين من أفعال القلوب، و إذا كان ذلك كذلك بطل ظنهم أن نفى الإكراه عن الدين ينصرف إلى نقض أمره بالقتال عليه و الدخول فيه. و أما قوله تعالى: وَ مَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا [آل عمران: ١٤٥] «١»، و قد نرى من يريد بها فلا يصل إليها ليس ينقض لأن من هاهنا ليست للعموم و الاستغراق، بل يراد بها تارة الكل و تارة البعض فكأنه أراد أن من أراد ثواب الدنيا آتاه منها إذا كان في المعلوم أنه يؤتاه منها و لم يرد بذلك الكل، و قد أوضحنا ذلك في كتابي «أصول الفقه» و غيرهما أنه لا- صيغة للعموم بهذا اللفظ و لا بغيره بما يغنى الناظر فيه، فبطل تعلّقهم به، و يحتمل أن يكون أراد بقوله نؤته منها إما قليلا أو كثيرا، أو لم يرد أننا نأتيه الكثير و كلما يريده، و ليس أحد أراد ثوابها إلا- و قد أتى منها إما قليل أو كثير فبطل ما ظنوه. فأما قوله في قصة إبراهيم: رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى (إلى قوله) وَ لَكِنْ لِيُطْمَئِنَّ قَلْبِي [البقرة: ٢٦٠]، فليس بنقض لقوله: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ [هود: ٧٥]، و قوله: وَ لَقَدْ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ [الدخان: ٣٢]، فيحتمل أن يكون أراد بقوله: لِيُطْمَئِنَّ قَلْبِي بإجابتك لى إلى ما سألته و إلى مشاهدة نمرود و من أنكر نبوءتى إجابتك لى، و لـم يرد لِيُطْمَئِنَّ قَلْبِي بإزالته شكك في كونك قادرا على ذلك.

(١) جاء نص الآية في الأصل: «من

كان يريد ثواب الدنيا نؤته منها»، و هو خلط من الناسخ بين آيتين (آل عمران: ١٤٥، النساء: ١٣٤). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٠٤ و يمكن أن يكون أراد بقوله لِيُطْمَئِنَّ قَلْبِي مشاهدتى ميتا «١» أحبيته، لأننى و إن/ كنت عالما معترفا بكونك قادرا على ذلك فإننى غير راء له و لم أره قط، فقال أرنى لأخبر به إذا أخبرت عن مشاهدة، فيطمئن قلبى إلى مشاهدة ذلك لا إلى العلم بأنه من مقدوراتك. و يمكن أن يكون تأويل قوله: «ليطمئن قلبى» أى: ليطمئن قلوب هؤلاء الشاكين في ذلك فذكر نفسه و أراد غيره، و مثل هذا قد يقوله و يستعمله المحتج على غيره يقول القائل أنا أريد أن أفعل كذا ليراه و يطمئن قلبى برؤيتك له، أى ليزول شكك فيطمئن قلبى بسكون قلبك و زوال شكك، و إذا كان هذا هكذا بطل التناقض الذى توهموه. فأما قوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ [آل عمران: ٩٠]، فلا- منافاة أيضا بينه و بين قوله: يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ [الشورى: ٢٥]، و قوله: تَوَابٌ حَكِيمٌ [النور: ١٠]، و قوله: فَإِنْ تَابُوا وَ أَقَامُوا الصَّلَاةَ [التوبة: ١١]، و نحو ذلك، لأنه يحتمل أن يكون أراد بقوله: لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ أى: التوبة الأولى من الكفر الأول، أى لا تنفعهم توبتهم من الكفر مع عودتهم إليه و مفارقتهم الإيمان، و ذلك صحيح، لأن التوبة الأولى غير نافعة مع العود، فإما أن تكون غير عاصمة من العقاب على الكفر الثانى، أو يكون العود إلى الكفر و الذنب ناقصا «٢» للتوبة الأولى، حتى يرجع عقاب الأول و الثانى على قول كثير من الناس، و لم يرد بقوله لن تقبل توبتهم إن تابوا من ارتدادهم، و وافق الله بالتوبة و الإقلاع عن الكفر، فبطل ما ظنوه (١) . فى الأصل: ميت، و

الجادة: ميتا. (٢) وردت في الأصل: ناقص، والجادة: ناقصا، كما أثبتناه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٠٥ ويمكن أيضا أن يكون التأويل في ذلك أنه لن يقبل توبتهم الظاهرة، وإذا وقعت على وجه النفاق، فيحتمل أن يكونوا قوما آمنوا نفاقا ثم عادوا إلى إظهار الكفر، فقال تعالى: إن تابوا منه نفاقا مثل توبتهم الأولى فلن يقبل منهم هذا الجنس من الإقلاع، لأنه ليس بتوبة في الباطن، وإن كان توبة في الظاهر عند من لا يعرف المواطن والأسرار، فلم تكن هذه توبة ندم على الكفر وعدم واقعة مثله، وهذا أيضا يبطل ما قدروه من التناقض. وقد قيل إن/ الآية نزلت في المتربصين من أهل مكة حين ترَبَّصوا بالنبى صَلَّى الله عليه ريب المنون، وقالوا له: فإن ذهبت الحرف ذهبنا إليه و تبنا فقبل توبتنا فقال الله تعالى قل لهم لن تقبل توبتهم هذه لأنها على الحقيقة ليست مخلصه لله، وإنما هي للترَبُّص و المدافعة. فأما قوله تعالى: وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا [الكهف: ١٠١]، ما كانوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ [هود: ٢٠]، وقوله: انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا [الفرقان: ٩]؛ فلا منافاة أيضا بينه وبين قوله: لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا [البقرة: ٢٨٦]، و لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا [الطلاق: ٧]؛ لأن قوله: «لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا» أراد به بعض الأنفس دون بعض، وكذلك قوله: إِلَّا مَا آتَاهَا، وقوله: لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا، خبر عن بعض المكلفين دون بعض فزال ما توهموه. ويحتمل أن يكون أراد بالوسع و ما آتاهَا أَنَّهُ لَا يَكْلِفُ الْإِنْفَاقَ وَلَا الزَّكَاةَ مَعَ عَدَمِ الْمَالِ، و ما كَلَّفَ ذَلِكَ تَعَالَى، لَأنَّه مِمَّا لَا يَسْتَطَاعُ فَعَلُهُ، وَلَا تَرَكُهُ وَلَا يَس كَذَلِكَ حَالِ عَدَمِ الْإِسْتَطَاعَةِ عَلَى الْإِيمَانِ وَالْقَبُولِ، لَأنَّه قَدْ يَسْتَطَاعُ تَرَكُهُ وَالدَّخُولُ فِي ضِدِّهِ، فَلَيْسَ كَتَكْلِيفِ الزَّكَاةَ وَالنَّفَقَةَ مَعَ عَدَمِ الطُّوْلِ وَالْمَالِ. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٠٦ ويحتمل أيضا أن يكون أراد بقوله: وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا، أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ ذَلِكَ لِتَرَكِهِ وَإِثَارِ ضِدِّهِ لَا لِلْعَجْزِ عَنْهُ، وَأَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا، أَيْ مَا لَا تَعْجِزُ عَنْهُ مِنْ تَكْلِيفِ الطَّيْرَانِ وَتَنْقِيطِ الْمَصَاحِفِ مَعَ الْعَمَى، وَالْإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ وَهَذَا مَا لَا تَنَافَى فِيهِ وَلَا تَنَاقُضَ، فَبَطُلَ مَا تَوَهُمُوهُ. وَقَدْ قَالَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ إِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا، أَيْ أَنَّ ذَلِكَ يَثْقُلُ عَلَيْهِمْ وَيَأْبُونَهُ، وَيَكْرَهُونَهُ كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ: أَنَا أَكَلَمُ زَيْدًا وَمَا أَسْتَطِيعُ كَلَامَهُ وَالنَّظَرَ إِلَيْهِ، أَيْ: إِنَّ ذَلِكَ يَثْقُلُ عَلَيَّ، لَا يَعْنِي بِهِ نَفْيُ قُدْرَتِهِ عَلَى خُطَابِهِ، وَكَيْفَ يَنْفِيهَا وَهُوَ قَدْ خَاطَبَهُ، وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنَّهُمْ كَانُوا يَمْنَعُونَ مِنْ سَمَاعِ بَعْضِ مَا يَضُرُّونَ بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَخْبَارِهِ وَأَحْوَالِهِ وَعَنْ أُمَّتِهِ، وَيَمْنَعُونَ مِنْ ذَلِكَ وَيَحَالُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ مَعَ حَرَصِهِمْ عَلَيْهِ وَطَلِبِهِمْ لَهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ تَكْلِيفِهِمْ فِي شَيْءٍ. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا [الإسراء: ٤٨]، أَيْ: لَا يَسْتَطِيعُونَ مَعَارَضَةَ الْقُرْآنِ وَالطَّعْنَ عَلَيْهِ بِوَجْهِ يُوْجِبُ فَسَادَهُ وَتَنَاقُضَهُ، وَكَوْنَهُ شَعْرًا وَمِنْ أَسَاطِيرِ الْأَوَّلِينَ، كَمَا زَعَمُوا ذَلِكَ وَادَّعَوْهُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ جَعْلَكَ مَجْنُونًا كَمَا ادَّعَوْا ذَلِكَ عَلَيْكَ أَوْ الْكُشْفَ عَنْ أَنْكَ سَاحِرٍ عَلَى مَا ادَّعَوْهُ وَرَاقِبُوهُ، وَلَيْسَ هَذِهِ السَّبِيلُ الَّتِي أَمَرُوا بِهَا فَيَكُونُ ذَلِكَ تَنَاقُضًا عَلَى مَا قَدَّرُوهُ. فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ [البقرة: ٢٥٤]، فلا تناقض بينه وبين قوله: الْأَخِلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ [الزخرف: ٦٧]، لَأنَّه عَنِ تَعَالَى - وَهُوَ أَعْلَمُ - لَا خُلَّةَ فِيهِ تَنَفُّعٌ وَإِنْ كَانَتْ هُنَاكَ خُلَّةٌ لَا تَنَفُّعَ، الْإِنْتِصَارُ لِلْقُرْآنِ، ج ٢، ص: ٦٠٧ فيمكن أن يكون أراد لا بيع فيه ولا خلة أى لا خلة مبتدأة، مستأنفة لما الناس عليه من شغل العرض والحساب والجزاء والثواب والعقاب. ويحتمل أن يكون أراد به لا خلة فى الآخرة بين أهل النار، فكانه قال الأخلاء فى الدنيا يومئذ أعداء لا تنفعهم خلتهم التى كانوا فى الدنيا عليها، ولم يرد إثبات الخلة فى الآخرة من حيث نفاها فتعالى عن ذلك، فبطل ما قالوه. وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ [البقرة: ١٤٣] وقوله: حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ [محمد: ٣١] فلا تناقض بينه وبين قوله: عَلَامُ الْغُيُوبِ [التوبة: ٧٨]، وَبِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ [النساء: ١٧٦] ونحوه، لَأنَّه عَنِى وَهُوَ أَعْلَمُ إِلَّا لَتَعْلَمَ أَنْتَ يَا مُحَمَّدَ وَيَعْلَمُ الَّذِينَ مَعَكَ فَذَكَرَ نَفْسَهُ وَأَرَادَ غَيْرَهُ، وَذَلِكَ شَائِعٌ فِي اللُّغَةِ، وَالْقَائِلُ بِقَوْلٍ يَرِيدُ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا لِيَعْلَمَ وَيَحْتَجِّجَ لَكَذَا، لِيَعْلَمَ مِنَ الْمُحَقِّقِ مِنَ الْمَبْطُلِ، وَالْقَوَى مِنَ الضَّعِيفِ، أَيْ: لِيَعْلَمَ ذَلِكَ مِنْ شَكِّ فِيهِ دُونَ الْمُحْتَجِّجِ الْمُتَقَدِّمِ الْعِلْمَ بِصَحَّةِ مَا يَحْتَجِّجُ لَهُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ إِلَّا لِيَعْلَمَ أَتْبَاعَ الرَّسُولِ مِمَّنْ يَتَّبِعُهُ مِمَّنْ هُوَ كَائِنٌ مُوجُودٌ، فَإِنَّهُ قَدْ عَلِمَهُ قَبْلَ كَوْنِهِ مُتَيَقَّنًا مَعْرُوفًا وَهُوَ يَعْلَمُهُ إِذَا كَانَ، وَوَجَدَ ثَابِتًا مُوجُودًا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ، أَيْ حَتَّى تَعْلَمَ أَنْتَ وَهُمْ أَوْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مُجَاهِدِينَ، وَنَعْلَمَ جِهَادَهُمْ كَائِنًا مُوجُودًا، لَأنَّه يَعْلَمُهُ قَبْلَ جُودِهِ مَعْدُومًا وَيَعْلَمُهُ إِذَا



وجد كائنا موجودا، و التغيير و الوقت جارى على معلومه لا- على نفسه تعالى و علمه، لأنه لم يزل بصفات ذاته غير متغير و لا حائل على صفته، و العلم من صفات نفسه. و قيل إن الله تعالى لما أمرهم باتباع الرسول و نهاهم عن المفارقة و الانقلاب على الأعقاب، قال: لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعَ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ، الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٠٨ أى: فليتبّعوا الرسول و لا ينقلبوا على أعقابهم، فعلمهم عند ذلك منقلبين، و مثله قول الشاعر «١»: لا أعرّفك بعد الموت تندبنى و فى حياتى ما زودتنى زادى أى لا تكن كذلك، و لا تفعل هذا فأعرفك به و فاعلا- له على مذهب النهى و التحذير له من ذلك، و من أن يعرف بهذه الصفة، و النهى على الحقيقة نهى عن المعروف الذى هو الفعل لا- عن المعرفة التى هى فعل المعلوم أو صفته، و كذلك إذا قال القائل: لا أرينك هاهنا و لا أسمع لك كلمة، فإنما هى نهى عن الكون المرئى و الكلام المسموع المتعلقين بقدرة المكلف الموجود، و ليسا بنهى عن رؤية الزاجر المتلوى و سمعه، لأن ذلك ليس من مقدورات المخاطب الموجود، فعلى هذه التأول يسوغ حمل الآية و فى إبطال ذلك إبطال ما قدره. فأما قوله تعالى: وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ [البقرة: ٢٥٥]، و قولهم يجب أن يكون كذبا لأننا نرى السموات و الأرض فى غير كرسى و لا شىء يحيط بهما، فإنه لا تعلق لهم فيه، و ذلك أنه أراد بهذا و هو أعلم أن له كرسيًا قدر عظمه و سعته، قدر عظم السموات و الأرضين و سعتهما، و لم يرد أنّهما فى الكرسي، كما/ يقول القائل قد وسع حلم زيد الإغضاء عن كل أحد و إن لم يوجد من كل أحد مكروه عليه حلم عنه. و قد يمكن أن يكون أراد بالكرسي القدرة و السلطان، و الكرسي عند العرب الأصل، فلمّا كانت الأشياء كلّها داخله ثم قدرته تعالى و سلطانه.

(١) هو طليحة بن عبد الله، و يقال له طلحة، قال هذا البيت حين سمع راجزا يذكر خالدا، فقال: رحم الله خالدا، فقال له طليحة هذا البيت. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٠٩ صار سلطانه أصلا لكل قدرة و سلطان لأحد، و لكل مقدور مخترع، فقال لأجل ذلك وسع كرسيه السموات و الأرض. و قد يمكن أن يكون أراد بقوله: وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ علمه المحيط بجميع الأشياء و بجميع السموات و الأرض و ما فيهما و بينهما، و العرب تسمى العلم كرسيًا قال الشاعر: ما لى بعلمك كرسي أكاتمه و هل بكرسي علم الغيب مخلوق و قال آخر: يحف بها بيض الوجوه و عصبه كراسى و بالأحداث حين تنوب يعنى بكراسى: علماء بما كان و ما يحدث و ينوب من الخطوب. فأما قوله: وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ [آل عمران: ١٤٣]، و طعنكم عليه بأنه كذب و أن أحدا من أولئك و من غيرهم لا- يتمنى الموت بل يأباه و يكرهه، فلا تعلق لهم فيه من وجهين: أحدهما: أنه لا يمتنع أن يكون فيهم من قد تمنى الشهادة و أحب لقاء الله تعالى بما يعلمه و يرجوه من تحصيل ثوابه. و الوجه الآخر: أنه أراد بذكر الموت أنهم كانوا يتمنون اللقاء و الحرب، ثم قال: فقد رأيتموه أى فاصبروا على ما كنتم تمنونه و لم يرد تمنى مفارقة الحياة، فبطل ما قالوه، و قد يسمى اللقاء الحرب موت على معنى أنه من أسباب الموت، و كذلك يقال لمن هو فى الصف و الشدة إنه فى الموت؛ أى: فى الشدة. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦١٠ قال الشاعر: يأيتها الراكب المرخى مطيته سائل بنى أسد ما هذه الصوت و قل لهم بادروا بالعذر و التمسوا قولاً يبرئكم إنى أنا الموت/ و لم يرد أنه ضد الحياة، ولكنه عنى أنه يكون فيه ما هو من أسباب الموت فبطل ما توهموه. فأما قوله تعالى: لَوْ تَسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا [النساء: ٤٢]، فإنه لا- تنافى أيضا بينه و بين قوله: عَلَّامُ الْغُيُوبِ، و يعلم ما فى أنفسكم فأحذروه [البقرة: ٢٣٥]، و ما يكون من نجوى ثلاثه إلا هو رابعهم و لا خمس إلا هو سادسهم [المجادلة: ٧]، و ما جرى مجرى ذلك، لأن الله تعالى لا يجوز أن يكتم شيئا، لكونه عالما بالغيوب، و ما أضمرته القلوب، و انطوت عليه النفوس، و إنما أراد تعالى لو تسوى بهم الأرض، أى: تمنوا أن تسوى بهم الأرض و تمنوا أن لا يكتموا الله حديثا، فحذف واو العطف اقتصارا على مفهوم الخطاب، و أراد بقوله: وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا، أى: لا- يتهيأ لهم كتمان شىء من أعمالهم و اعتقاداتهم و إخلاصهم و نفاقهم عنه، و لا يستطيعون ذلك لكونه عالما بما ينطوى عليه، فكأنه قال لست ممن أكتم شيئا أو ينكتم عنى شىء. و يمكن أيضا أن يكون فى جهال الناس من ظن أنه إذا استسر بشىء فى نفسه انكتم يوم القيامة عن ربه، و كان اعتقاده هذا كفر و ضلال فإذا ورد أرض القيامة و حاسبه على اعتقاده و سرائره و ذاته، لم يكن اعتقد فى الدنيا كتمان شىء عنه تعالى لما انكشف و علم ضرورة أن الأسرار غير خافية و لا منكتمة



عنه، فندم عند ذلك على جهله و اعتقاده فيه سبحانه ما يستحيل و يمتنع في صفته، و إذا كان ذلك كذلك زال ما قدّروه و بطل ما توهموه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦١١ و أما تعلّقهم بقوله: قَالُوا وَ اللَّهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ [الأنعام: ٢٣]، و قولهم كيف يخبر عنهم بذلك و هم مشركون، فإنّه لا تعلّق لهم أيضا فيه من وجوه: أحدها: أنّ هذا القول حكاية عنهم و خير عن قولهم و لم يقل الله إنّهُ هو يقول يوم القيامة إنّهم غير مشركين فيكون ذلك نقضا لإخباره عنهم أنّهم مشركون و إذا كان ذلك كذلك بطل ما قدّروه. و قد يحتمل أيضا أن يكونوا يخبرون بذلك عند أنفسهم عن ظنّهم و توهمهم أنّهم كانوا غير مشركين بالله، فيحلفون يوم القيامة أنّهم كانوا عن أنفسهم في الدنيا مشركين و إن تبين لهم يوم القيامة أنّهم كانوا مشركين. و يحتمل أيضا أن يكونوا يحلفون «١» يوم القيامة أنّهم ما عبدوا الأصنام في الدنيا على وجه الإشراف بالله و اعتقاد استحقاقها للعبادة على وجه ما يستحقّه الله، و إنّما عبدناها على وجه التقرب إلى الله، و إن كان نفس عبادتها على هذا الوجه شرك بالله. و يمكن أيضا أن يكونوا إنّما يقولون هذا القول و يحلفون بهذه الأيمان يوم القيامة إذا استدّيم العذاب و زفرت بهم جهنم، و أمّلوا بهذا القول و الحلف و الاستغاثة و الضجيج أن يخفف عنهم من عذابهم، فيقولون عند تأميل ذلك بالصياح: و الله ربّنا ما كُنَّا مشركين وَ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنَّ وَ الْإِنْسِ نَجْعَلُهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ [فصلت: ٢٩]، و يا حَسْرَتَنَا عَلَى مَا فَرَّطْنَا [الأنعام: ٣١]، و يا حَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ [الزمر: ٥٦]، وَ نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ [فاطر: ٣٧]، و نحو هذا من القول رجاء التخفيف، قال الله تعالى: أَنْظِرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ [الأنعام: ٢٤] (١) \_\_\_\_\_

الأصل: يحلفوا، و الجادة: يحلفون. اه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦١٢ أى: كيف أخلفت آمالهم و ظنونهم بهذا القول، و كيف يكذبون في قولهم: مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ [الأنعام: ٢٣] رجاء التخفيف، و هو لا ينفعهم. قال الشاعر: كذبتُم و بيت الله لا تأخذونها مراغمة ما دام للسيف قائم يعنى كذبت آمالكُم، و أخلف ظنكم و قد قيل: إنّ معنى كذبوا على أنفسهم، أنّهم أوجبوا بقولهم هذا و بكفرهم أيضا في الدنيا على العذاب، كما يقال كتب عليهم الحج أى: وجب. فأما قوله تعالى: وَ مَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَ هُمْ مُشْرِكُونَ [يوسف: ١٠٦] فإنّه لا- اختلاف و لا- تناقض فيه، لأنّه عنى سبحانه و هو أعلم ما يؤمن / أكثرهم بلسانه إلا نفاقا و هو مشرك بقلبه، و لذلك قال: قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا «١» [الحجرات: ١٤]، و يمكن أن يكون أراد و ما يؤمن أكثرهم بالله أى ما يصدّق أكثرهم باستحقاق الله للعبادة إلا و هم مشركون مع ذلك، بتصديقهم لاستحقاق الأصنام و الملائكة، و كلّما عبدوه العبادة، كما يستحقّها البارئ تعالى، و ذلك شرك بالله، فلا تناقض في هذا. و يحتمل أيضا أن يكون أراد بقوله: وَ مَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَ هُمْ مُشْرِكُونَ، بعد إيمانهم فيكون معنى مشركون إلّا و هم يشركون في الثانى، و يكون الخبر خاصا فيمن علم ارتداده بعد إسلامه، و هذا أيضا ينفي التناقض الذى توهموه إبطالا ظاهرا. فأما قوله تعالى: فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَ لَكِنَّ الظَّالِمِينَ بآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ [الأنعام: ٣٣] فإنه لا تناقض بينه و بين إخباره بأنهم يكذبونه، و قد كذبوه في كثير من المواضع كقولهم: مَا هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُفْتَرًى [القصص: ٣٦]، إِنْكَ (١) \_\_\_\_\_ أورد في الأصل «قل لن تؤمنوا» و

ليس ثمة آية بهذا اللفظ و الجادة ما أثبتناه في التحقيق. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦١٣ اقترأه [الفرقان: ٤]، و: إِنْكَ قَدِيمٌ [الأحقاف: ١١]، و: أَمْ يَقُولُونَ اقترأه [السجدة: ٣]، و: مَا هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُفْتَرًى [القصص: ٣٦]، و: أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا [الفرقان: ٥]، و أمثال ذلك ممّا يطول تتبعه، لأنّه تعالى إنّما عنى بقوله: فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ، إنّهم لا يستطيعون جحد حجّتك و معارضة آياتك، و إقامة برهان على تكذيبك و كذبك، فلمّا عجزوا عن ذلك قال فإنّهم لا يكذبونك عند الناس بحجّة تكشف عن تكذيبك، و لا يكذبونك أيضا بمعناه، و لم يرد بذلك أنّهم لا يكذبونه فى شىء يخبرهم به، و لا أنّهم لا يقولون إنّهُ كاذب و لكنه عليه السلام لا يصير بذلك كاذبا، و إنّما يكون مكذّبا، و مكذّبا إذا أقاموا على كذبه حجّة و برهانا. فأما قوله تعالى فى قصّة الملائكة و الرسل: قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا [المائدة: ١٠٩]، فإنّه لا- تناقض بينه و بين إخباره عن كونهم كراما كاتبين و عن قوله: فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَةٍ بِشَهِيدٍ [النساء: ٤١]، و كيف يجىء بأنبياء و ملائكة للشهادة على الأمم، و هم يقولون إنّنا لا علم لنا بما هم عليه، أو بما كانوا عليه، و ذلك أنّه إنّما يقول الملائكة

و الرسل: / إنّه لا علم لنا بسرّائهم و ما فى ضمائرهم من إخلاص لك و نفاق، أو لا علم لنا بما استسروا به من الأعمال دون أنبيائهم، و لا علم لنا بما حدث منهم بعدنا و بعد مفارقتنا لهم، فأما أن يقولوا لا علم لنا فيما قد علموه و رأوه و شاهدوه من أفعال الأمم الظاهرة، فذلك محال فى صفتهم فبطل بهذا ما قالوه. و أما قوله: أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ [المائدة: ١١٦]، فإنّه ليس بمخبر عن إثبات قولهم لذلك حتى يكون نقيضا لإخباره عنهما بأنّهما مؤمنان، و إنّما هو قول صورته الاستفهام، و إنّما يقال لهما ذلك فى القيامة على مذهب التقرير لهما، ليسمع مدعى ذلك عليهما و أنّهما الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦١٤ قاله إنكارا لقوله و تكذيبهما له، و ليس ذلك على وجه الاستفهام لهما و لا- على تحقيق الإخبار عنهما بقول ذلك و لا على التقرير لهما به، و إنّما هو على وجه ما قلناه. و أما قوله: وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ [الأعراف: ١١]، فإنّه لا تناقض بينه و بين إخباره بأنّه خلق آدم و أسجد له ملائكته قبل خلق ولده و تصويرهم، لأنّه تعالى لم يرد بقوله ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة قبل خلق ولده و تصويرهم، لأنّه تعالى لم يرد به الترتيب و التراخى، و إنّما جعل ثم هاهنا بمعنى واو الجمع، فكأنّه قال: خلقناكم و صورناكم و قلنا للملائكة اسجدوا لآدم، و واو الجمع لا توجب الترتيب و لا تراخى و لا تعقيب، و مثل هذا شائع فى اللغة، قال الشاعر: سألت ربيعه من خيرها أبا ثم أمّا فقلت يزيدا يريد أن يزيد خيرهم أبا و أمّا و لم يرد بشم هاهنا التراخى و الترتيب، و إنّما أراد سألت ربيعه من خيرها أبا و أمّا، و هذا يبطل ما قدّروه. و يمكن أيضا أن تكون ثم إنّما جاءت لنسق خبر على خبر كأنّه هو الذى أخبرك أنّه خلقكم و أخبركم أنّه صوركم، و أخبركم أنّه أسجد الملائكة لآدم و أمرها بذلك، و هذا الأمر بالإسجاد هو المتقدّم، و قد وقع فى الخبر متأخرا، و ذلك شائع فى اللغة و العرب تقول: فلان جواد كريم طريف ثم شريف الوالدين، و لا يعنى بذلك أنّ شرف والديه يكون بعد هذه الصفات، بل هو متقدم، و إن تأخّر فى الذكر و الخبر. و كذلك الجواب عن قوله تعالى: وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتُوفِّيَنَّكَ فَلَإِنَّا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ [يونس: ٤٦] و هو شهيد على ما يفعلون الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦١٥ قبل أن يرجعوا إليه، و إن تأخّر فى الذكر، و ثم هاهنا يعنى الواو على ما ذكرناه أو بمعنى مع، كأنّه قال و هو مع ذلك شهيد على ما يفعلون ثم صورناكم، و قلنا مع ذلك للملائكة اسجدوا لآدم، و إذا جعلت ثم بمعنى مع أو بمعنى الواو بطل توهمهم و ما حاولوا به الطعن فى القرآن. فأما قوله فى إخباره عن صالح: فَمَا تَزِيدُونَنِي غَيْرَ تَخْيِيرٍ [هود: ٦٣]، و ليس ينقض لإخباره عن ثواب الرسل و رفع درجاتهم و منازلهم بغيرهم على رداءتهم و تكذيبهم، لأنّه لم يرد بقوله: فما تزيدوننى غير تخسير لكم، و ضلال و شرّ لا- حقّ بكم دونى، و كذلك قوله: يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ [يس: ٣٠]، ليس بتحسر من الله، لأنّ التحسير لا يجوز عليه، و لكن يا حسرة لهم فى تخلفهم عن إجابة الرسل، و كذلك يقول القائل متّيا لمن يعظه و يرشده إذا طغى و لم يقبل: ما تريد بى إلا شرّا و وبالا، يعنى بذلك شرّا و وبالا- عليك دونى فكذلك تأويل الآية و هذا يبطل كيدهم و إلباسهم إبطالا ظاهرا بيّنا. و أمّا قوله تعالى: وَنَصَّحُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ [الأنبياء: ٤٧]، فإنّه لا منافاة أيضا بينه و بين قوله: فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا [الكهف: ١٠٥]، لأنّه تعالى لم يرد بالآية الثانية نفى الموازنة و نفى الموازين، و إنّما أراد أحد أمرين: إمّا أن يكون أراد أننا لا نقيم لهم مع أمرهم قدرا و لا جاها و لا نخلطهم بأهل الجاه و الأقدار عندنا كما يقال: فلان لا وزن له عند فلان يعنى بذلك أنّه لا قدر له، و ليس يعنى / أنّه لا يزن شيئا و أنّه لا- ثقل له، و لا- يمكن وزنه، أو أن يكون أراد أننا لا- نقيم لهم يوم القيامة وزنا مستقيما ينفعهم، إذا كانت الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦١٦ أعمالهم باطله و طاعاتهم معدومة، محبطة فموازينهم يومئذ خفيفة شائلة لا حسنة و لا طاعة تردّها و تقوّمها، فلا- نقيم وزنا إلا ناقصا متفاوتا. فأما تعلّقهم بقوله تعالى: وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا [آل عمران: ٩٧]، و قولهم مثل الخلق بالحرم و الثبت من الأمائل و الأفاضل كعبد الله بن الزبير، و من جرى مجراه، و هذا تكذيب للخبر، فإنّه لا تعلّق لهم فيه، لأنّ هذا القول خرج مخرج الخبر و المراد به الأمر بأمان من دخل البيت، و أن لا يقتل و لم يرد الإخبار عن أنّ كلّ داخل إليه آمن، و على مثل هذا خرج قول الرسول: «من ألقى سلاحه فهو آمن، و من دخل دار أبى سفيان فهو آمن، و من دخل الكعبة فهو آمن»، إنّما قصد به الأمر بأمان من ألقى سلاحه، و دخل هذه المواضع، و لم يرد بذلك الخبر، و مثل هذا قوله تعالى: وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ [البقرة: ٢٢٨]، و

هو يعنى بذلك الأمر لهم بالتربص دون الخبر عن تربص كل مطلقاً لأنها قد تعصى الله ولا ترتبص، وكذلك قال: ومن دخله كان آمناً أى: أمتوا من دخله وهو على صفته من يحب أن يؤمن، فمن لم يفعل ذلك عصي وخالف، ومتى جعل هذا القول أمراً بطل تمويههم. وقد يمكن أيضاً أن يكون أراد بقوله: ومن دخله كان آمناً عام الفتح، وقد قال الرسول صلى الله عليه: «من ألقى سلاحه كان آمناً ومن دخل دار أبى سفيان كان آمناً ومن اعتصم بالكعبة كان آمناً ومن أغلق بابه كان آمناً»، فلا يناقض عدم الأمن فى غير ذلك الوقت وجوده فيه. ويحتمل أن يكون أراد أن كل من دخل البلد الحرام الذى هو مكة كلها كان آمناً فى بعض الأوقات دون بعض جميعها، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما توهموا به. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦١٧ فأما قوله: فَإِنْ يَصْبِرُوا فَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ [فصلت: ٢٤]، فإنه لا تناقض بينه وبين إخباره عنهم بالضجيج، والاستغاثة وعض الأنامل والتأسف، والحسرة وشكوى العذاب والآلام، لأنه لم يقل إنهم يصبرون على نار جهنم، فيكون ذلك نقيضاً لإخباره عنهم بالضجيج والاستغاثة، وإنما قال: «فإن يصبروا فالنار مَثْوًى لهم»، يقول: فإن يصبروا أو يجزعوا لا- ينفعهم ذلك فإن النار مَثْوًى لهم. ويمكن أن يكون إنما أراد بقوله: فإن يصبروا على آلهتهم والعبادة لها ومداومة تعظيمها، فالنار مَثْوًى لهم، وإن ينتقلوا عن ذلك ويرجعوا عنها يسلموا، لأن الله سبحانه قد أخبر عنهم أنهم قالوا: إِنْ كَادَ لَيْضَتُنَا عَنْ آلِهَتِنَا لَوْ لَا أَنْ صَبَرْنَا عَلَيْهَا [الفرقان: ٢٢] فقال فى جواب ذلك: فإن يصبروا فالنار مَثْوًى بهم يعنى ما قالوا إنهم صبروا عليه. فأما قوله تعالى: وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ [الإسراء: ٥٩]، فإنه أيضاً غير مناف لإخباره عن إرساله بالآيات وقوله: سَتُنَرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ [فصلت: ٥٣]، وإخباره عن انفراق البحر وقلب العصا حية، وإبراء الأكمه والأبرص، وإحياء الموتى، وغير ذلك، من ناقه صالح وطوفان نوح، لأنه يحتمل أن يكون عنى تعالى وما منعنا أن نرسل بالآيات المهلكة المصطلمة إلا- أن كذب بها الأولون، فكأنه قال حكمنا بإرسالها على من كذب بها من الأولين، وليس من حكمنا أن نرسل بها على من كذب بها من أمة محمد صلى الله عليه. ويمكن أن يكون إنما أراد وما منعنا أن نرسل بالآيات التى طلبها اليهود وقوم محمد عليه السلام إلا أننا قد حكمنا أننا إذا أرسلنا بها وكذبت عجلنا الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦١٨ العقاب واصلطلما، فقال حكمنا بذلك منعنا من أن نرسل بها فى هذه الأمة وهذه الآيات نحو قوله: يَسْئَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ [النساء: ١٥٣]، وقوله: لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا ... أَوْ تَرْفَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُفَيْكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ [الإسراء: ٩٠-٩٣] ونحو ذلك. ويمكن أيضاً أن يكون تأويل قوله وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون، وتكون إلا ساقطة وعلى وجه الزيادة فى الكلام، فكأنه قال: ما منعنا أن نرسل بالآيات تكذيب من كذب بها من الأولين، بل نرسل بها وإن كذبت فيما سلف، ومثله قول الشاعر: وكل أخ مفارقة أخوه لعمرو أبيضك إلا الفرقان أى: والفرقدان، فدخل إلا زيادة فى الكلام، وهذا يبطل أيضاً ما ظنوا الانتفاع به. وأما قوله تعالى: وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ [البقرة: ٥٣]، فإنه لا منافاة بينه وبين إخباره بأنه آتى محمداً «١» الفرقان وأنزله عليه، ليكون للعالمين نذيراً، لأن أكثر ما فيه أن يكون آتاهما جميعاً الفرقان، وأنزل عليهما، وهذا غير متناقض ولا- متضاد لو كان المراد بالفرقان كتاب محمد صلى الله عليه، وكيف وليس ذلك هو المراد، فيحتمل أن يكون أراد بفرقان موسى آياته التى فرق بها البحر وفرق بها بينه وبين فرعون والسحرة، فتكون تلك الآيات فرقانا بين الحق والباطل، والنبي والمرتضى. ويحتمل أيضاً أن

(١) فى الأصل: محمد، والصواب: محمداً. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦١٩ يكون أراد بذكر الفرقان انفراق البحر دون كتاب أنزله سماه فرقانا، لأنه قال: وَإِذْ فَرَقْنَا بَيْنَ الْبَحْرِ [البقرة: ٥٠]. ويحتمل أيضاً أن يكون آتى موسى كتابه وكتاباً كان قبله اسمه فرقان كاسم كتابنا، ويحتمل أيضاً أن يكون أراد بالآية أننا آتينا موسى ذكر القرآن الذى أنزلناه عليك وأوحينا بذكره إليه ليصدق ويوصى بتصديق من ينزل عليه ويشتهونه، ليكون ذلك حجة على قومه، وعلى وجه الحجة للنبي صلى الله عليه فى دفع ذلك عن موسى. ويمكن أيضاً أن يكون عنى بالآية وإذ آتينا موسى الكتاب وآتيناكم الفرقان فحذف وآتيناكم على مذهب الاختصار والاكتفاء بشاهد الكلام، وإخراج القول على المعنى، كما

قال الشاعر: / تراه كأنَّ الله يجدد أنفه وعينه إنَّ مولاہ بان له وفر أى و يعمى عينه، فحذف واختصر، و إذا كان ذلك كذلك سقط ما تعلقوا به من التأويل. فأما قوله: أَذْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ [غافر: ٤٦]، فإنه لا منافاة بينه وبين إخباره عن قولهم فى الدنيا، لأنه يمكن أن يكونوا يحيون فى قبورهم و يعدَّبون بعذاب دون عذاب الآخرة، ثم يقال لهم فى الآخرة أدخلوا أشدَّ العذاب، و وقت عذابهم فى القبر غير وقت موتهم فى الدنيا. و يمكن أن يكون أراد نقلهم فى جهنم من طبقة إلى طبقة أسفل منها إلى ما هو أشدَّ منه، فقال لهم: أدخلوا آل فرعون عذاباً أشدَّ مما كنتم فيه، و يجوز أن يكون أشدَّ العذاب هو نفس العذاب بجهنم الذى وعدوا به، فقليل لهم أدخلوا أشدَّ العذاب، و هو الذى كنتم توعدون به، كما يقال القائل: الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٢٠ أدخلوا فلانا المسجى و المطبق ثم يقال أدخلوه إلى أضيق محبس، و يكون الأضيق هو السجن، و المطبق الذى ذكره من قبل فلا تنافى بين هذا الكلام و بين شىء من كلام الله سبحانه، و قيل معناه أنهم بعرضها أى: قاربوا دخولها كما يقال فلان بعرض هلكة أى: قد قاربها و قيل أعمالهم أعمال من يستحق أبداً المقام على الدل و نحو ذلك، فكأنهم يغدون و يرجعون إليها بأعمالهم كما يقول القائل: غدو فلان يغدوا و يروح إلى النار أى من غدو و رواح على أعمال أهل النار. فأما قوله تعالى: فَلَنَسْئَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْئَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ [الأعراف: ٦]، فإنه لا مناهة بينه و بين قوله: وَلَا يُسْئَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ [الفصل: ٧٨]، و قوله فى المرسلين: وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ [النور: ٥٤]، و نحوه من إظهار الرسل، لأنه أراد بقوله: وَلَا يُسْئَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ، سؤال استخبار و استفهام لإحصائها و تقدّم العلم بها و الكتابة لها، و أراد بقوله: وَلَنَسْئَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ، مسألة تقرير للحجة على الكافر ليستمعوا/ قول الرسل و شهادتهم عليهم بالأداء إليهم. و يمكن أن يكون سؤال الرسل سؤال تخصيص لهم و أمر بإقامة الشهادة على الأمم، كقول القائل: هذا يقوم، و هذا يضرب زيدا أى افعل ذلك كما أمرت، و قد يكون السؤال سؤال تفريع بالعجز كقولك: هل تعلم من الغيب شىء، و هل يستطيع أن يتكلّم، و قد يكون السؤال سؤال توبيخ و تفنيد مواقفه على ترك الواجب، كقول الشاعر: أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ فَتَرَكْتُمُونِي لِكَلْبِي فِي دِيَارِكُمْ عَوَاءَ يَرِيدُ التَّوْبِيخَ لَهُمْ بِتَضْيِيعِ جَارِهِمْ وَ قَلَّةِ حِفَازِهِمْ. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٢١ فأما قوله تعالى فى قصة النبىِّ صلى الله عليه و أمره له بأن يقول: وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ «١» [الأعراف: ١٨٨] فإنه غير مناقض لإخباره عنه بأنه يتلقى و خبر عَمَّا كَانَ وَ يَكُونُ وَ عَنْ أُمُورِ السَّمَوَاتِ، لأن ذلك إنما يعلمه و يدركه بتوقيف جبريل له، و ليس ذلك من الغيب فى شىء، و إنما العالم بالغيب من علمه بغير خبر و توقيف، و حجة و دليل و ضرورة و طباع، و هو الله تعالى. و يحتمل أيضاً أن يكون تأويل ذلك أننى لا أعلم وقت موتى فأستكثر من فعل الطاعات و البر، و هو و إن علم بعض الغيوب بالوحي إليه فغير عالم بجميعها، و يجوز أيضاً أن يكون معنى الآية إنَّ أهل مكة لما قالوا للرسول ألا يخبرك ربك بالبيع الرخيص فتشتريه فتربح فيه، و يخبرك بالأرض التى تريد أن تجذب فترحل عنها إلى الخصبة، فأنزل الله قل: وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ [الأعراف: ١٨٨] أى: لا أعلم هذا و لا يجب أن أعلمه، و لا يجب على الله إعلامى إياه، لأن له امتحان قلبى و نفسى بما شاء. فأما قوله فى قصة إبراهيم: يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ [هود: ٧٤] فإنه ليس بنقيض لإخباره بأنه لحليم أَوْاهٌ مُنِيبٌ [هود: ٧٥] منقاد، لأنه أراد و هو أعلم بقوله أى تكلمنا و تسألنا فى قوم لوط، و لم يرد أنه يناظرنا و يخاصمنا، و يروم إبطال قولنا و إخبارنا و أمرنا/ و هذا كما يقوله السيد منا عبده، و من يجب عليه طاعته إذا سأل فى الأصل: أمر: أنستجادلنى فى هـذا و تحـاجنى، أى: تلح

(١) فى الأصل: «قل لو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير»، و الصواب أن الآية: وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ بدون لفظة قل. [الأعراف: ١٨٨]. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٢٢ فى المسألة و الطلب، و يحتمل أن يكون أراد بقوله تجادلنا فى قوم لوط، أى: يجادل رسلنا من الملائكة الذين أخبروه بأنهم جاءوا بعذابهم و اصطلامهم، و يحتمل أن يكون ذلك الجدل ليس بمنازعة و مناظرة إنما هو سؤال لهم و بحث عن قصصهم كقوله: فَمَا حَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ [الذاريات: ٣١] و نحو ذلك مما باحثهم عنه و فيه. فأما قوله تعالى: كُلَّمَا حَبَّبْتُ ذَرْبَهُمْ سَبْعَ مَرَّاتٍ [الإسراء: ٩٧]، فإنه ليس بنقيض لقوله: فَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ [البقرة: ٨٦]، و: لَا يُفَقِّرُ عَنْهُمْ «١» [الزخرف: ٧٥]، لأنه لم يرد



بالخو السكون والهدوء، وإنما أراد كلما أرادت وقاربت أن تخبوا زناها سعيها، ويحتمل أن يكون أراد كلما قدروا أنها تخبوا وتهذا زناها سعيها، بخلاف ظنهم. ويمكن أن يكون أراد أن الخبو هو نفس الزيادة في السعي، فكأنه قال خبت ازداد حرها وتضرمتها وتلطيها، وازداد كذلك عذابهم والمهم، فيكون ذلك خبرا عن نفس خبوها هو نفس الزيادة في سعيها الذي به يزيد ألمهم ونحو هذا قول الشاعر: فقلت أطعمني عمير تمرا و كان تمرا كثره و زندا فجعل نفس الكثرة و الزند تمرا. فأما قوله تعالى: فَإِذَا هِيَ تُغَابُّ مُبِينٌ [الشعراء: ٣٢] و هو أكبر الحيات، فلا منافاة بينه وبين قوله: تَهْتَرُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ [القصص: ٣١]، لأن الجان هو الصغير من الحيات، زعموا- لأن التأويل أنه رآها في خفة حركتها وسرعتها وتلويها، وتلقفها كأنها الجان الصغير في خفته وسرعته، وهذا من (من عذابها) في

الأصل و هي ليست من جملة الآية. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٢٣ أحسن التشبيه، ويمكن أن يكون أراد بقوله كأنها جان، كأنها من الجن في هول منظرها، وقبحها وبشاعتها والهلع والترويع برؤيتها. فأما قوله: فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى [طه: ٦٧]، فإنه أيضا غير مناف لإخبار الله عنه بتصديقه وسكون قلبه، لأن تلك الخيفة طباعته بشريته غير كسبية اختيارية، وليست من الشك في قوله: خُذْهَا وَ لَا تَخَفْ [طه: ٢١] في شيء ولا من جنسه ولكنها خيفة بشرية، ويمكن أن يكون أوجس خيفة في غير الوقت الذي قال له فيها لا تخف، إما قبل أن يقول له ذلك إلى أن قال خذها ولا تخف، أو بعد ذلك الوقت، لأنه لم يقل لا تخاف أبدا فلا تعلق لهم في ذلك، ويمكن أن يكون تأويل الآية أنه خاف أن يفتتن قومه و يظنون أن ما أتى به سحر كقول السحرة فقال له: لا تخف إنك أنت الأعلى، أي إن آيتك تنكشف عن صدقك وتزيل كل ريب من قلوب أتباعك المؤمنين فيكون كذلك أعلى بالحجة والبراهين. فأما قوله تعالى: ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى [الأعلى: ١٣]، فإنه غير متناقض، لأنه لم يرد أنه يكون غير ميت ولا حي وإنما عني وهو أعلم أن حياته لا تعدم فيستريح من العذاب وإدراك الآلام، ولا يحيى حياة طيبة يسلم فيها من العذاب وإدراك الآلام. قال الشاعر: ألا من لنفس لا تموت فينقضى قضاها ولا تحيا حياة لها طعم ولم يرد أنها غير حية ولا ميتة، وإنما أراد المعنى الذي وصفناه. وأما قوله تعالى: سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَ زَفِيرًا [الفرقان: ١٢]، فإنه ليس بخبر باطل على ما توهموه، لأن الغيظ لا يسمع، لأنه قد يمكن أن يخلق لهم في الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٢٤ الآخرة إدراك النفس للغيظ و وجوده في أسماعهم، ويسمى سماعا للغيظ، وكذلك القول عندنا في جواز سماع كل موجود و رؤيته من أفعال الجوارح، وأفعال القلوب، وأما تعلقهم بأنها جماد لا تغتاظ فيسمع غيظها أو لا يسمع فباطل، لأنه إنما كنى بذكر الغيظ عن تسعرها و شدة لهيبها. وقد يمكن أن يحييها الله عز وجل على يسبها، و يخلق فيها غيظا على أهلها، لأن الحياة لا تحتاج إلى بينة ولا بلمة، ولا يضادها اليبوسة والحرارة، بل لا تحتاج إلا إلى محلها فقط، وقد بينا ذلك في الكلام في الأصول بما يغني عن تأمله، ويحتمل أن يكون أراد سمعوا لها زفيرا وتلها، و علموا عند ذلك تغيظها، واستدلوا على العلم بالتغيظ والزفير واللهيب المسموع، وسمى العلم بالتغيظ سماعا له. فأما قوله تعالى: فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ [الفرقان: ٧٠] فإنه غير متناقض من حيث كان السيئات لا تبدل حسنات أبدا، لأنه تعالى لم يعن هذا، وإنما أراد وهو أعلم أنني أبدل عذابهم جزاء سيئاتهم حسنات في نعيم و رحمة بما أحدثوه وجددوه من الإنابة والتوبة، فلا تعلق لهم في الآية. فأما قوله تعالى: إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ [النور: ٤٠]، فإنه لا اختلاف فيه ولا تناقض لأنه لم يكن يعن بذلك أنها بحيث يجوز أن يراها، ويمكن ذلك فيها مع قوله: ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ [النور: ٤٠] والعادة على ما هي عليه في رؤية الله و امتناع رؤية الكائن فيما هذه سبيله، وإنما أراد بقوله لم يكذب يراها، لم يرد أن يراها أي: لأنه لا يطمع في ذلك ولا يجرؤه، فكان معنى يريد. قال الأفوه الأودي: فإن تجتمع أوتاد و أعمدة و ساكن بلغوا الأمر الذي كادوا الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٢٥ أي: الأمر الذي أرادوا، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما ظنوه. فأما قوله تعالى: أَكَادُ أَخْفِيهَا [طه: ١٥] فتأويله أكاد أدنيها آتى بها على وجه التقريب كذلك، والتهديد، ثم قال: أخفيها ليجزى كل نفس بما تسعى، قال الشاعر: هممت ولم أفعل و كدت و ليتني تركت على عثمان تبكي حلائله فأما قوله تعالى: نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ [النمل: ٨] فليس فيه نقض لذم من في النار ولعنهم، وإنما أراد بورك موسى المقارب للنار التي رآها، كما يقال: فلان في



النار و في الماء إذا قارب ذلك، و إن لم يكن فيه، و كما يقول القائل: إذا بلغت المحول و قطر بل فأتت في بغداد، على وجه التقريب لذلك، فيقال إن الله سبحانه بارك بهذه الآية على من في النار. فأما قوله تعالى: وَ هَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ [سبأ: ١٧]، فإنه ليس بنقيض لقوله: لِنُجْزِيَ كُلَّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى [طه: ١٥]: و قوله في المؤمنين: جَزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ [السجدة: ١٧] و نحو ذلك، لأنه إنما/ عنى بقوله: و هل نجازي إلا الكفور، مثل ما يجازى به الكفور، أى لا يعاقب في النار بعقاب الكفر إلا كافر، و يحتمل أن يكون عنى و هل نجازى بما جوزوا به من تغيير النعم أو إنزال الخسف و التقمم إلا- الكفور. فأما قوله تعالى: بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ [الصافات: ١٢] فإنه غير مناف لإخباره عن عصمة الله و وقاء ربه و تصديقه، و إنما أراد بل جازيتهم على تعجبهم منك و مما جئت به و يسخرون أى و هم في تماديهم، و يمكن أن يكون ذلك على معنى الأمر كأنه قال: قل يا محمد بل عجبت و يسخرون على وجهه، على جهة الخطاب لمن تعجب مما ينزل بهم. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٢٦ فأما قوله: فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ [السجدة: ٥]، فإنه غير مناف لقوله: مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ [المعارج: ٤]، لأنه أحوال و تارات، فتارة منه تقدّر بألف سنة، و تارة بخمسين ألف سنة، و يمكن أن يكون أراد أن الملك يعرج من الأرض إلى حيث يخرج من السموات ما مقداره من سنّى غيره ألف سنة من أيام الدنيا، فلا تناقض إذا في هذا. و أمّا قوله: وَ جَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا [نوح: ١٦] لم يرد أنه جعلها في الكواكب، و إنما عنى و هو أعلم، و جعل القمر معهنّ نورا فجعل فيهنّ مكانا معهن. فأما قوله: إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ وَ الْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا [الأحزاب: ٧٢] فليس بخبر على أنها أحياء مكلفة، و إنما قصده تعالى تعظيم شأن حمل الأمانة، و أنّ كلّ أحد يضعف عنها، و إن عظم خلقه، و يضعف عن أن يطيقها، قالوا: و ذلك نحو قول العرب عرضت الحمل على البعير فأبى أن يحمله، أى أنه صغير لا يقوى على الحموله لصغره و ضعفه. و قيل إنه أراد بذلك أنه تعالى عرضها على أهل السموات و الأرض و الجبال فأبوا أن يحملوها لثقلها، و القصور عن القيام بحقّها، كما قال وَ سَيَلَّ الْقَرْيَةَ [يوسف: ٨٢] يريد: أهل القرية، و أصحاب العير، و قوله: وَ حَمَلَهَا الْإِنْسَانُ [الأحزاب: ٧٢] يعنى: الكفور بجعله بحق الله فيها، و استحقاره لها فبطل ما قالوه أن تجيء السموات و الأرض و يعرض عليهنّ القيام بحق الله فيما فرضه، و الخروج من جميعه فأبين ذلك و اعترفن بالعجز/ عنه فلا إحالة في هذا و لا تناقض من كلّ وجه. فأما قوله: وَ قَوْمٌ نُوحٍ لَمَّا كَذَبُوا الرُّسُلَ [الفرقان: ٣٧] و أنه ليس بنقيض لإخباره أنه هو وحده كان الرسول، لأنه يمكن أن يكذبوا لما كذبوه صاروا الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٢٧ بذلك إلى تكذيب من كان قبل نوح لما بشّروا بنوح و وصّوا بتصديقه و قبول قوله، فيصير المكذب له مكذبا لمن كان قبله، و كذلك هم مكذبون لمن بعد نوح من الرسل، الذين يخبرون بنبوته و مكذبون لمن كان قبله منهم ممن خبر بذلك، و يمكن أن يكون منهم من قد أدرك أنبياء قبل نوح، فكذبهم، أو من اتصلت بهم دعوة الرسل و حججهم فكذبهم، و أرسل نوحا فكذب به أيضا، و يمكن أن يكون معنى قوله: لما كذبوا الرسل أى كذبوه، فكذبوا الملائكة التي كانت تنزل بالوحي عليه، و إذا كان ذلك كذلك اضمحلّ لباسهم. فأما قوله: وَ النَّجْمِ إِذَا هَوَى [النجم: ١] فليس بخبر عن باطل لرؤيتنا النجم غير هاو و رؤيته ذلك وقت مبعث النبي صلى الله عليه، لأنه قد قيل إنّ النجوم قرب مبعث النبي صلى الله عليه كثر انقضاؤها و راع ذلك قريشا و العرب، و سألو بعض الكهّان عن ذلك فقال: إن كانت النجوم العوامل تنقض فهي القيامة، يعنى البروج الاثنا عشر و الطوالع السبعة، و إن لم تكن هي فيسظهر أمر عظيم، فظهر بعث النبي صلى الله عليه و آياته، فلما كذبت قريش قال الله سبحانه: وَ النَّجْمِ إِذَا هَوَى (١) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى أى: هو الذى دلّ انقضاها النجوم على أمره، فلا إحالة في هذا و لا اختلاف. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٢٨

### فصل من هذا الباب

فصل من هذا الباب فأما دعوى الملحدة تناقض ما ورد من آى القرآن فى الهدى و الضلال و خلق الأفعال و القضاء، و تقدير الأعمال و تكليف ما لا يطاق و ما يكثر ابن الراوندى و أضرابه من هذا الباب و تضلّ به القدرية و المعتزلة و من تابعهم من التعلّق بهذه الآيات فى حملهم لها على غير تأويله و ما قصده الله بها، إمّا للجهل بذلك أو لقصد العناد و إثارة التمويه و الإلباس، فإنه لا تعلّق للفريقين فى

شيء منه، ونحن نبين/ ذلك بيانا يوقف على الواضحة إن شاء الله. قال الملحدون: ومما ورد متنافيا متناقضا من آي القرآن تناقضا لا خفاء به على أحد قوله: وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ [إبراهيم: ٢٧] وقوله: أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً [الجاثية: ٢٣]، وقال: وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ [الرعد: ٣٣]، في أمثال هذه الآيات مما فيها ذكر إضلال الله لمن أضله ونحو قوله: وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ [الأنفال: ٢٤]، وقوله: إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا [الكهف: ٥٧]، وقوله: وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا [الأنعام: ١٢٥]، بعد قوله: وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ [المائدة: ٤١]، وقوله: ثُمَّ انْصِرِفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ [التوبة: ١٢٧]، وقال: وَنَذَرْنَاهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ [الأنعام: ١١٠]، وقال: خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً [البقرة: ٧]، وقوله: فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ [التوبة: ٧٧]، وقال: وَنَقَلْبُ أَفْتَدَتْهُمْ الْإِنْتِصَارَ لِلْقُرْآنِ، ج ٢، ص: ٦٢٩ وَأَبْصَارُهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرْنَاهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ [الأنعام: ١١٠]، وقال: أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ [محمد: ٢٣]، وقوله: وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا [النساء: ٨٨]، وقوله: مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلِّلْهُ [الأنعام: ٣٩]، وقوله: وَالْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ [المائدة: ٦٤]، وقال في هزيمة المؤمنين يوم أحد: وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تَحْبُونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفْنَا عَنْهُمْ غَيْبَتَهُمْ لِيُتْلَى لَكُمْ [آل عمران: ١٥٢]، في نظائر هذه الآيات مما أخبر فيها أنه تعالى تولى إضلالهم والختم على قلوبهم، وتغشية أبصارهم وجعل الأكِنَّة على قلوبهم. قالوا: ثم نقض ذلك أجمع بأن خبر في آيات كثيرة أنهم هم المضلون لأنفسهم والخاتمون عليها وتبريه من معاصيهم وإضلالهم، ونقض ذلك أيضا بأن أضاف إضلالهم مرة إلى آلهتهم ومرة إلى الشيطان، ومرة إلى فرعون والسامري ومرة إلى الشياطين، وكل هذا متهاافت متناقض لا شبهة في تناقضه بزعمهم. فأما نقضه لذلك بإضافته إليهم فكثير، منه قوله سبحانه: كَفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ [البقرة: ١٠٩]، وقوله: قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ [آل عمران: ١٦٥]، وقوله: إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا [الإسراء: ٧]، وقوله: وَلَكِنَّكُمْ فَتَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَارْتَبْتُمْ [الحديد: ١٤] فأضاف ذلك إليهم دونه، وقوله: كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ [المطففين: ١٤]، وقوله: يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤْنَ [يس: ٣٠] فأضاف ذلك إليهم وقال: جزاء بما كانوا يعلمون [الأحقاف: ١٤]، ذلك بما الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٣٠ قَدَمْتُ يَدَاكَ «١»، و: لَا يَسْتَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُمَيِّلُونَ [الأنبياء: ٢٣] يعني عما يفعلون، فأضاف أفعالهم إليهم، كما أضاف فعل نفسه إليه تعالى، وقوله: فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يُسْتَبْعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ [القصص: ٥٠] فأضاف الاتباع إليهم، وقوله: ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ [الروم: ٤١] فأضاف ما عوقبوا عليه إليهم دونه، وقوله: فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ [الصف: ٥] فأضاف الزيع الأول إليهم، وجعل الثاني عقوبته، وقوله: وَ يَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ [آل عمران: ٧٨]، وقوله: وَأَمَّا تُمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى [فصلت: ١٧]، وقال: فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ (٢٠) وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ [الانشقاق: ٢٠-٢١]، فاستبطأهم استبطاء من يعلم أن الفعل لهم ومنهم وبأيديهم. وكذلك قوله: وَمَا ذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ [النساء: ٣٩]، وقوله: وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى [الكهف: ٥٥] (١) في الأصل:

«ذلك بما كسبت يداك»، وليس كذلك نص الآية الكريمة وإِنَّمَا الْآيَةُ هِيَ: ذَلِكَ بِمَا قَدَمْتُ يَدَاكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ

[الحج: ١٠]. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٣١

## فصل

فصل و أما نقضه ما قدمناه- زعموا- بنفيه ذلك عن نفسه و بين كثيرا منه قوله: مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ [النساء: ٧٩]، وقوله: وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ [الذاريات: ٥٦]، وقوله في ذمه الكفار بقولهم: لَوْ شَاءَ

الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ، و قوله: سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ، فذمهم بهذا القول الذي أخبر به عن نفسه/ في قوله: وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ [الأنعام: ١٣٧]، و قوله: وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا [السجدة: ١٣]، في أمثال هذا ما خبر فيه بمثل قول المشركين الذي ذمهم و عيبرهم به، و قوله: وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ [التوبة: ١١٥] و قوله: وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ [إبراهيم: ٢٧]، و قوله: وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ [البقرة: ٢٦]، و قوله: وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ [فصلت: ٤٦]، و هو قد أخبر فيما سلف أنه يسألهم عن فعله و يعذبهم على قضائه و قدره، و ذلك هو الظلم بعينه. فأما نقض ما أخبر به من توليه لإضلالهم بإضافته ذلك إلى غيره من المجرمين و الشياطين و غيرهم فظاهر كثير، منه قوله: وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى [طه: ٧٩] و قوله: وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ [الشعراء: ٩٩]، و قوله: رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلُهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ [فصلت: ٢٩]، و قوله: وَأَضَلَّهُمُ الشَّامِرِيُّ [طه: ٨٥]، و قوله: رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِنَ النَّارِ [الأعراف: ٣٨]، و قوله: الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمُ الْإِنْتِصَارَ لِلْقُرْآنِ، ج ٢، ص: ٦٣٢ وَأَمْلَى لَهُمْ (٢٥) [محمد: ٢٥]، و قوله: فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ [القصص: ١٥] فأضاف ذلك إلى الشيطان، و قوله: وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالُهُمْ [النمل: ٢٤] ثم نقض قوله: وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا [المائدة: ٤١] بقوله: وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ [البقرة: ٢٠٥]، و قوله: وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ [الزمر: ٧]، و قوله: إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا [النور: ١٩] فذم من أحب ذلك بما خبرنا به يريد ذلك أجمع، و هذا زعموا تناقض ظاهر لا يأتي من قبل حكيم عليم سميع بصير. قالوا ثم أخرج نفسه و الشياطين عن أن يكون لهم في الإضلال صنع و سلطان بقوله: فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا [المزمل: ١٩]، الإنسان: ٢٩]، و فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ مَآبًا [النبا: ٣٩]، و قوله: وَمَا ذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ [النساء: ٣٩]، و قوله: فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ [الانشقاق: ٢٠] و بذمه لهم على هذه الأفعال، و لو كانت من عنده أو من عند قادتهم أو من/ عند الشياطين لما ذمهم على ذلك، و لكان ذم من بقى من قبله أولى. و كيف يقول: وَمَا مَعَ النَّاسِ أَنْ يُؤْمِنُوا [الكهف: ٥٥]، و مَا ذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا [النساء: ٣٩]، و هو يقول: خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَ عَلَى سَمْعِهِمْ وَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ [البقرة: ٧]، وَ جَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَ مِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَعْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ [يس: ٩]، و يقول: جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرًا [الكهف: ٥٧]، و كيف يسمع أو يخنع و يستجيب من ختم على قلبه و بصره و سمعه، و حيل بينه و بين قلبه و رشده. و اعلموا رحمكم الله أنه لا تنافي و لا تناقض في شيء مما تلاه الملحدون و تعلّقوا به، و لا حجة فيه و لا شبهة لقدريّ يحاول بما يتلوه من ذلك إبطال الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٣٣ إضلال الله الضالين بالختم و الطبع و التغطية، و تقليب القلوب و الأبصار و التفرقة بين المرء و قلبه. و نحن نكشف ذلك كشفا يزيل ما حاولوه من الإلباس و التمويه و يجلّي غماء الشبهة بإذن الله عن ذى الجهل و النقص منهم. فأول ما يجب أن نشته في هذا الفصل الفرق بين الإضلال و الضلال. فنقول: إن الضلال هو الذهاب عن الحق، و ضده الهدى و تصور الأمر على غير ما هي به، و هو من فعل النفس، و الخبر عن ذلك باللسان عبارة عن الضلال الذى فى القلب، و من فعل النفس و هو أيضا فى نفسه ضلال، لأنه خبر باطل و قول كذب و ضد الحق و الصدق، و الذى هو الخبر عن الشيء على ما هو به، و هو محرم على المخبر به إذا شرح بالكفر صدرا و لم يكن معتقدا به، كما أن اعتقاد الباطل معصية محرمة على معتقدها، فقد استوى العقد و القول الذين ليسا بحق و هما ضد الهدى، و الصواب فى أنهما ضلالات و ذهابات عن الحق أحدهما عقد و الآخر قول و خبر، و الضلال الذى هذه صفته لا يكون إلا لضال به، و من ضال يوصف به، و يتعلّق بقدرته إذا كان منتهاها عنه و مأمورا بتركه، هذا/ أصل الضلال، و منه سُمي الضلال عن الطريق المحجّة إذا عدل عنها للجهل بها ضالّا عن الطريق، و منه الضلال عن الرأى الذى هو الذهاب عن صوابه، و منه الضلال عن الحق الذى هو العدول، و منه سميت الضلالة ضالّة. و قد قيل: إن الضلال عن الحق الذى هو بمعنى العذاب، و استشهد قائل ذلك بقوله: إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسِعُرٍ [القمر: ٤٧]، يعنى: فى عذاب و سعر و ليس هذا باستشهاد صحيح، لأنه يحتمل أن يكون عن أن المجرمين فى الدنيا فى ضلال عن الحق و فى سعر فى الآخرة، أو فى ضلال فى الدنيا الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٣٤ عن الحق، و سعر هو نفس ضلالهم عن الحق، و إنما سُمي

أعمالهم سعرا على معنى أنه يستحق بها الكون في السعير، كما قال: **فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ** [البقرة: ١٧٥]، يعنى على عمل أهل النار فلا حجة في الآية، وعلى أنه لو كان الأمر على ما ذكره لصار تقدير الكلام إن المجرمين في عذاب لأن السعير نفسه عذاب، وهو يعنى عن ذكر العذاب، وهذا مستثقل مستغث من الكلام، فوجب أن يكون قوله: في ضلال يعنى ذهاب عن الحق، وفي سعر من أعمالهم هذه، أو سيكون في سعر يوم القيامة، وعلى أنه سمي العذاب ضلالا فعلى معنى أنه ذاهب بصاحبه عن الثواب واللذات، فهو راجع إلى الذهاب عن الجنة على وجه الشبه بالذهاب عن الحق، والأمر المقصود الذى فيه السلامة والنجاة. وقيل إن الضلال يكون بمعنى الهلاك بدلالة قوله: **أَ إِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ** [السجدة: ١٠] أى: هلكننا، وقد يمكن أيضا أن يكون ضلالهم في الأرض ذهاب عن مواضع مقصودة فيها المصالح والرشاد وإن سلم أن الضلال بمعنى الهلاك والبلى في القبور، فذلك غير ضار ولا نافع للملحد ولا لقدري على ما سنبينه إن شاء الله، وقيل إن الضلال يكون بمعنى الغفلة، ومنه قوله: **أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا** [البقرة: ٢٨٢]، وقوله: **وَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى** [الضحى: ٧] أى: تغفل إحداهما، وجدك غافلا على النبوة، فهذاك إليها وشرّف قدرك بها، وهذا أيضا عائد إلى معنى الذهاب عن الشيء وذلك أن غفلة إحداهما التى خيفت إنما هو ذهابها عن ذكر الحق وإقامة الشهادة عليه بحسب الصواب، وما يجب في التحمل والأداء، والذهاب عن ذلك بالغفلة ذهاب عن الحق، كما أن الذهاب عنه بالقصد والاعتماد ذهاب عن الحق، غير أن إحداهما معتمد، والآخر غير معتمد. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٣٥ وقوله: **وَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى** أى غير عارف بشريعة بعينها قامت بها الحجة لحصول الفترة والذهاب عن العلم، فذلك ذهاب عن أمر من الصواب؛ الواجب على من علمه وقامت الحجة عليه به وإن لم يكلفه عليه السلام مع الفترة، وليس كل ضلال مذموم بنفس الاسم وبكونه ضلالا، وإنما المذموم من ذلك ما حظره الله ونهى عنه؛ ولذلك نقول قد ضلّ زيد عن الرأى، وذهب عليه رشده وإن لم يقصد بذلك ذمه، بل الإخبار عن ذهابه عما قصده فقط، وربما كان قصده التذكير على المؤمنين. فأما قوله: **فَعَلَّاهَا إِذَا وَ أَنَا مِنَ الضَّالِّينَ** [الشعراء: ٢٠]، فليس فيه دلالة على أنه كان من الغافلين عما فعله، بل لا ينكر عندنا أن يقع منه الذنب على وجه العمد وإن كان مغفورا، ويمكن أن يكون وقع عن غفلة وسهو، أعنى القتل ولكن ليس حجة ذلك قوله: **وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ** بل شيء آخر إن دلّ على ذلك، وكل شيء يسمى ضلالا فإن هذا أصله وهو مأخوذ منه ومشبه به. فأما الإضلال فإنه غير الضلال وهو متعلق بالضلّ للضالّ دون الضال بقدرته، وإن قيل أحيانا زيد قد أضلّ نفسه بكفره وخلافه عن الحق، فعلى وجه التشبيه بإضلال غيره له، والإضلال الحقيقى الذى هذه الأسماء اسم له قولنا إغواء وتزيين للباطل وتقييح الحق، إنما هو الحيلولة بين المرء وقلبه وإزاعة القلوب عن الحق، وخلق الباطل فيها الذى هو اعتقاد غير الحق. وقولنا ختم وطبع وغشاوة وصم وعمى و سدا إنما هو عبارة عن هذا الاسم من المفعول فى القلوب والمضاد لاعتقاد الحق والصواب، والله هو المنفرد بخلق ذلك فى قسمه لنا به، وعدل عليه فى حكمه وقضائه، والمنفرد بالقدرة على قلب القلوب والحيلولة بين أصحابها وبينها، والقدرة على خلق ضدّ الحق فيها لا يشركه فى القدرة على إغواء القلوب الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٣٦ وتصوير الأمور بغير ما هى به، والخلوص إلى الطبع والختم، ملك مقرب ولا نبي مرسل، ولا شيطان متقول، ولا أحد من خلق الله، هذا هو حقيقة الإضلال. وقد يسمى الدعاء إلى الباطل والتزيين له، والتحمل فى اعتقاده والوسوسة المخيلة لكونه حقا إضلالا لمن قبل ذلك، وأجاب إليه، واستصير به وإغواء الشيطان وسوسته إضلالا لمن قبل دون من لم يقبله، وكذلك دعاؤه إلى الضلال ودعاء سائر أئمة الكفر إليه إضلالا لمن قبل ذلك، واستصير به، وكذلك سحر السحرة وفعل السامريّ الذى هو صياغة العجل إضلالا وإغواء لمن قبل ذلك واستصير به دون من خالفه، وبعد عنه، وقد يسمى تسميته الضال ومن ليس بضالّ والحكم عليه باسم الضلال إضلالا، وإن لم يكن إضلالا على الحقيقة؛ ولكن على وجه التشبيه له بفعل الضلال فى الغير وبما يستصير به المفعول فيه، قال النجاشي: ما زال يهدى قومه ويضلّنا حقا وينسبنا إلى الكفار وسوف يعلم حين يلقي ربّه من شرنّا وأحقّنا بالنار يعنى ما زال يسمّي ضالين ويحكم لنا بذلك ويسمّي قومه مهتدين، وقال آخر: وما زال شرف الراح حتى أشرنى صديقى وحتى ساءنى بعض ذلك يعنى: تسمية صديقه وجليسه له شريرا دون خلق الشرّ فيه، وهذا إن جاز استعماله فمجاز وعلى وجه الاستعارة و



التشبيه بالإضلال الذى هو نفس الذهاب عن الحق، و كأنَّ الخبر بذلك قد صار بمثابة من فعل ذلك فيه إذا كان عند المسمى قضيه ما سَيَّاه به، كما إنَّ من خلق به الضلال ضالَّ عند الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٣٧ من خلق الضلال فى قلبه، و تسمية المسمى المخبر بذلك على وجه التشبيه بفاعل الضلال فى القلوب. و يمكن أن يكون لما كان الحكم و التسمية للغير بالضلال يضرب بالمسمى و يغمره و يصوره عند الناس قبح حاله، كما أنَّ وجود الضلال فى قلبه يغمره و يضربه و يهلكه أجرى على التسمية لهذه الوصمة و المضرة اسم ضلال للقلب الذى هو الذهاب عن الحق. و الضلال فى الحقيقة، هو ضد الهدى الذى يوجد فى محلّه و يعاقبه، قال الله تعالى: وَ مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ [الرعد: ٣٣]، و قال: فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَ مِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ [النحل: ٣٦] و أمثال لهذه الآيات فيها تحقيق الضلالة التى هى ضد الهدى «١» و الذهاب عن الحقَّ و الصواب. قال لبيد بن الربيعة: من هداه سبل الخير اهتدى نعم البال و من شاء أضلَّ و لم يرد بالهدى الذى به ينعم بال المهتدى، الحكم و التسمية و لا بالضلال، التسمية به، بل أراد شرح الصدور و توضيق القلوب. فأما الهدى فهو ضدَّ الضلال و هو معرفة القلب بوجوب كلِّ واجب و تصديقه بذلك، و اعتقاد الأمور على ما هى به، و الإخبار عن ذلك باللسان هدى أيضا، لأنَّه خبر حقَّ و صدق، و نقيض ما صور به، و الهداية التى هى الإرشاد من الله خلق الهدى فى القلوب و شرح الصدور و توسعتها و إقرارها بالحقَّ و تسهيله و تيسيره عليها و فعل الألفاظ الجامعة لهم على فعل الطاعات، (١) كلمة (ضد) فى الأصل ساقطة، و

لا تستقيم العبارة إلا بإثباتها. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٣٨ و قد تكون الهداية بمعنى الدعاء إلى الشىء، و لا تسمى / الدعوة إلى الحق هداية إليه إلا لمن قبلها و انتفع بها. قال القطامى: ما ذا هداك لتسليم على دمن بالغمر غيرهنَّ الأعصر الأول يريد بقوله (ما ذا هداك): ما ذا دعاك إلى الهدى إذ اهتديت لتسليم على دمن بالغمر غيرهنَّ الأعصر الأول و بعثك على ذلك. و قد تكون الهداية بمعنى التوفيق و شرح الصدر و تسهيل القول الحقَّ على ما يتناه من قبل، و هى الهداية الحقيقية المقصودة بقوله: إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَ لَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ [القصص: ٥٦]، أى: إِنَّكَ لَا تَوْفِّقُ مَنْ أَحْبَبْتَ، و لم يرد أَنَّكَ لَا تَأْمُرُهُ بِالْهُدَى و تدعوه إليه، و هى المراد بقوله: وَ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ [الزمر: ٣٧] و المعتمد فى الرغبة إلى الله فى الهداية فى الرغبة، لأنَّ الدعوة قد حصلت لكل، و لأنَّه قد ضلَّ كثير ممَّن دعى إلى الحق، فدلَّ ذلك على أن الهدى المرغوب فيه و الذى لا يضلَّ صاحبه، و لا يهدى به النبى عليه السلام من أحبَّ هدايته هو التوفيق و شرح الصدور الذى قدمناه. قال الحطيئة: تحنَّ على هداك المليك فإنَّ لكل مقام مقالا ... يريد: وفَّقك المليك للحق، و شرح صدرك به و لم يرد دعوته إلى ذلك، لأنَّها قد سلفت و وجدت. و قد تكون الهداية إلى الشىء بمعنى التقديم إليه، و منه قولهم: قد أقبلت هادى الخيل أى: مقدَّمتها، و يقال هادى الخيل أعناقها لأنَّها تتقدمها. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٣٩ قال الشاعر «١»: إذا لم يخترن للبيت لحما غريضا من هادى الوحش جاعوا يعنى: تدخر لهم من أوائل ما يتقدَّم إلى الوحش. و قال الأعشى: إذا كان هادى الفتى فى البلاد صدر القنأه أطاع الأميرا يعنى أوائل القنأه و مواضع الأسنة منها، و العصا تسمى الهاديه إما لأنَّها تتقدَّم / المتوكَّى عليها، أو لأنَّها من شدة تهديه بحسه بها و توقيه الوهاد و التلاع، و ما فى سبله من الأذى، و ما يريد معرفته. و أما قول من زعم أنَّ الهداية تكون بمعنى الزيادة، و اعتلَّ لذلك بقوله تعالى: وَ الَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ [محمد: ١٧]، فإنَّه تعلق باطل، لأنَّ قوله زادهم هدى، إنَّما يريد بزيادتهم رشادا و تبصرا، و اتخاذا للهداية فى قلوبهم فى مستقبل أزمانهم و أعمارهم، و ليس يبيِّن معنى الهداية بجعله زيادة على هدى كان قبله، و كما أنَّه قال قائل لما علموا زدانهم علما إلى علمهم، و لم يكن فى ذلك إخبار عن خاصية العلم وحده، و حقيقته المحيطة به، فكذلك ذكر الهداية و الزيادة فيهما لا ينبئ عن معناها. و قد قيل إنَّ الهدى ثواب الجنة، و احتجَّ لذلك بقوله: وَ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالُهُمْ (٤) سَيَهْدِيهِمْ وَ يُضِلِّجُ بِالْهُمَّ [محمد: ٤-٥]، يعنى: أنه يهديهم إلى طريق الجنة، و هذا أيضا إن صحَّ فعلى وجه تشبيه الثواب فى نفعه بهدى القلب و استبصاره فى الانتفاع به، و استدفاع الضرر، هذه جملة فى معنى (١) هو

ربيعه بن مرقوم، ذكره بقصيدته هذه ياقوت الحموى فى «معجم البلدان» (٥: ٢١٩). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٤٠ الهداية و الهدى و



الإضلال و الضلال كافية، و إذا كانت هذه الجملة ثابتة و جب أن يكشف بعد ذلك بأنه لا تناقض في إضافته إضلال كل ضالّ من العصاة بالكفر و غيره إلى نفسه، و بين إضافته إلى الفراعنة و المردة مرة و إلى الشياطين و إلى فرعون و السامريّ و كلّ داع إلى ضلالة و إنّ القرآن يشهد بعضه لبعض، و يصدّق بعضه بعضا. فنقول: إنّ الهداية التي أضافها الله تعالى إلى نفسه و أخبر بها لا يشركه فيها ملك مقرب و لا نبيّ مرسل و لا أحد من خلقه، و هي شرح الصدور و تطهير القلوب، و خلق الإيمان و التصديق فيها و تسهيله عليها، و خلق الألفاظ الجامعة الدواعي و الهمم على فعله من القدرة على فعله، و الأسباب المسهلة له، و غير ذلك ممّا لا يقدر عليه أحد من / خلقه، فهذا الضرب من الهداية لم يصفه الله تعالى إلى الملائكة و لا إلى أنبيائه و لا إلى أحد من خلقه، إذ لم يكن ذلك من أفعالهم و لا- ممّا يدخل تحت قدرهم، و إنّما معنى الهداية التي يضيفها الله تعالى و رسوله و المسلمون مرة إلى الأنبياء و مرة إلى الأئمة و العلماء، إنّما هي الدعوة إلى الإيمان و شهادة الحقّ و الإرشاد إليها، بذكره الأدلّة و التنبيه على موضع الحجّة و التزيين لذلك و التقيح لتركه، و التحذير و الوعيد عن التخلف عنه و تجنبه، و كثرة الحثّ و الحضّ على فعله، و الإخبار بما عليه من جزيل الثواب و بما في تركه من أليم العقاب، إلى غير ذلك. و جملة هذه الهداية المضافة إلى غير الله من سائر أوليائه، إنّما هي معنى الدعوة إلى الإيمان و التزيين له و الإرشاد إليه و التنبيه على مواضع الهداية عليه، و الترغيب في فعله و التحذير من تركه، فأما أن يكون لأحد منهم سلطان على فعل في القلوب و شرح الصدور و خلق القدر و الألفاظ و تقليب القلوب و الأبصار و صرفها و الحيلولة بين المرء و قلبه، فإنّ ذلك غير الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٤١ جازر على قول أحد من الأئمة، و ممّا قد قامت الأدلّة على بطلانه و كذب كلّ من ادّعى ذلك لنفسه من الخلق أو لغيره من الخلق، و لو كان إلى الأنبياء و المؤمنين هداية الخلق بما يهديهم إليه سبحانه به ليهدوا الناس أجمعين و من آثروا إيمانه و كرهوا إضلاله. و كيف يكون ذلك كذلك و الله تعالى يقول لرسوله: إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ [القصص: ٥٦]، و قال له: أفتراه إنّك لا تأمر من أحببت و لا تدعوه إلى كلمة الحقّ و لا تزين له الصواب، و لا ترغب و ترهب مع إخباره عنه بأنه موضع لرسالته، و الأداء عنه؟ هذا ممّا لا يقوله مسلم و لا ملحد لأنّ الكلّ قد اتفقوا على أنّه عليه السلام بين و أندر و حذر، و إنّما قال له: «إنّك لا تهدي من أحببت»، أي ليس إليك هدايته بشرح الصدور و توسعته و تطهير القلب، و خلق الإيمان فيه و تسهيله عليه و لذلك روى عن النبي صلى الله عليه و سلّم أنّه قال: «بعثت داعيا و مبلغا، و ليس إليّ من الهدى شيء، و خلق إبليس مزينا و ليس له من الإضلال شيء» (١)، و قد ورد القرآن بتصديق هذا في قوله: إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ، و قوله: وَ مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ [النور: ٥٤]، و قوله: \* لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ [البقرة: ٢٧٢]، و قوله: مَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَ مُنْذِرِينَ [الكهف: ٥٦]، و قوله تعالى: إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَ مُبَشِّرًا وَ نَذِيرًا (٤٥) وَ دَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِآذَنِهِ وَ سِتْرَجًا مُبِينًا (٤٦) [الأحزاب: ٤٥-٤٦]، في أمثال هذا ممّا خبر فيه أنّ الهداية إليه وحده و ليس يجوز أن يكون إليه وحده ما هو مشترك بينه و بين خلقه (٢).

الجوزي في «الموضوعات» (١: ٢٧٢) كتاب السنة و ذم البدعة، باب في ذكر القدر، و أخرجه ابن عدى في «الكامل في الضعفاء» (٩: ٣٩). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٤٢ و اعلموا- رحمكم الله- أن دعوة الرسول لا تكون هداية لأحد و لا توصف بذلك حتى يقارنها قبول المدعو و انتفاعه بها، و متى عريت من ذلك لم تكن هداية له، فلذلك لا يجوز أن يقال إنّ الرسول قد هدى أبا جهل و أبا لهب و سائر من كفر به من قريش، و لم ينتفع بدعوته لأنّه إذا لم ينتفع المكلف بالدعوة لم تكن من أسباب هدايته، و صارت ضررا عليه و وبالا و طريقا إلى عقابه، لأنّه لو لم تكن الدعوة لم يستوجب العقاب، فهي إذن ضرر مع عدم القبول و الانتفاع، قال سبحانه و تعالى: الم (١) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (٢) [البقرة: ١-٢]، و قال: وَ مَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ [البقرة: ٢٦]، و قال: وَ هُوَ عَلَيْهِمُ عَمًى [فصلت: ٤٤]، فبين بذلك أجمع و أمثاله من الأخبار أنّ الدعوة هداية لمن قبلها و انتفع بها دون من ردّها و استصرّ بورودها، فبان بهذه الجملة أنّه لا منافاة بين إضافته الله سبحانه الهداية إليه، و بين إضافته الهداية إلى رسله و ملائكته و المؤمنين إذا كان من أضافه إلى نفسه من ذلك غير ما أضافه إلى خلقه. على أن الهداية التي أضافها إليهم إنّما هي الدعوة و التزيين و الإرشاد و التنبيه و

الترغيب والتحذير، وعلى ذلك يدل قوله: «وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَنُذِيرِينَ [الكهف: ٥٦]»، وقوله: «وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ [النور: ٥٤]»، وكل هذا مما قد هدى الله سبحانه المؤمنين به على وجهين: أحدهما: أن نفس دعوة الرسل و ترغيبهم و ترهيبهم و إرشادهم من فعل الله تعالى و خلقه و ترتيبه و تدبيره، فهو أيضا هاد بذلك للمنتفع بالدعوة حسب هداية المكتسب له من الرسل، و لا يجوز أن يكون البارى الهادى بهذه الهداية المكتسب لها دون خالقها الذى صارت نفسا حادثه موجودة به دون المكتسب لها، فوجب لذلك أن يكون لا تناقض بين إضافة الهداية الواحدة للإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٤٣ إليهم تارة و إليه أخرى، لأنها مضافة إليه تعالى من جهة الخلق و الاختراع، و مضافة إليهم من جهة التصرف و الاكتساب، و قد شرحنا هذه الفصول، و كيف يكون عدلا واحدا لعدلين و هداية لمهدين، و وجه الاشتقاق من خلق الهداية و العدل و اكتسابها و طريق تعلقهما و إضافتهما فى «شرح اللمع» و غيره مما يغنى الناظر فيه إن شاء الله. و الوجه الآخر: أن الله تعالى قد هدى كل قابل للإيمان بمثل هداية الرسل فى الدعوة و الإرشاد و التزین و الترغيب و الترهيب، فصارت هذه الهداية مشتركة و مضافة إلى الله تعالى و إلى أوليائه، و معنى الاشتراك فيها أن المضاف إلى الله سبحانه منها كالمضاف إلى رسوله و أوليائه، و الضرب الأول هو الذى انفرد الله تعالى به، و لم يصفه إلى أحد من خلقه، و هو الذى عناه بقوله: «فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ [الأنعام: ١٢٥]»، وقوله: «أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ [المجادلة: ٢٢]»، وقوله: «حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَزَّاهُ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ [الحجرات: ٧]»، فلم يصف من ذلك شيئا إلى رسله و لا إلى أحد من خلقه، فبان بهذا أنه لا تناقض فى إضافات الهداية مرة إلى الله سبحانه، و مرة إلى رسوله، و مرة إلى المؤمنين و الملائكة إذا نزلت بحسب ما بيناه و رتبناه. فأما إضافته الإضلال مرة أخرى إلى نفسه تعالى و مرة إلى الشياطين و مرة إلى المجرمين و مرة إلى السامري و إلى فرعون و غيره من الكفار، فإنه لا تناقض أيضا فى ذلك و لا تنافى، و ذلك أن الإضلال الذى أضافه الله إلى نفسه هو الذى لا يدخل تحت قدرة أحد من خلقه من جميع الفراعنة و الشياطين و المجرمين، و هو الطبع على القلوب، و جعل الأكنة عليها و الختم و الإعماء، الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٤٤ و ما ذكره من المد فى الطغيان و الوقر فى الآذان، و تقلب الأفئدة و الأبصار، و الحول بين المرء و قلبه و تضيق صدره و ما يعقبه من التفاف فى قلوب أعدائه الأشرار، و كل هذا مما ينفرد الله بالقدرة عليه، و كذلك خلق نفس الكفر و الإضلال و الإقدار عليه و التمكين منه، مما ليس لكافر و لا لشیطان مارد سلطان و لا قدرة على خلقه فى القلوب فما أضاف الله تعالى شيئا من ذلك إلى أحد من خلقه بل قال: «ختمنا» و «طبعنا» و «جعلنا على أبصارهم غشاوة»، «نقلب أفئدتهم و أبصارهم»، و «أعقبهم نفاقا فى قلوبهم إلى يوم يلقونه»، و «جعلنا من بين أيديهم سدا و من خلفهم سدا فأغشيناهم فهم لا يبصرون»، فلم يصف تعالى شيئا من ذلك إلى أحد من الشياطين أو المجرمين أو فرعون أو السامري، إذ ما كان ذلك من صفاتهم و لا مما يدخل تحت قدرهم. و أما الإضلال الذى أضافه الله تعالى إلى الكفار و المجرمين فهو الدعوة إلى الضلال، و تزيينه و إيراد الشبهة فيه، و ليس ذلك من خلق شىء فى القلوب بسبيل، و أما الإضلال المضاف إلى فرعون و السامري خاصة و من جرى مجراهم فهو إلباسهم فى الدين و مكرهم بأهله، و حيلهم التى نصبوها لإيقاع الشبه فى الحق، و ليس ذلك من خلق الضلال فى القلوب فى شىء. و أما الإضلال المضاف إلى إبليس و الشياطين فقد يكون أيضا بمعنى الدعوة إلى الضلال، و يكون الوسوسة فى الصدور، و حديث النفس بما جعل لهم من السلطان على هذه الوسوسة/ و على سلوك بنى آدم و ختمه على قلوبهم، فهذا مما يختص به الشياطين دون سائر الخلق، و كل هذه التفاسير فى الإضلال التى نزلناها قد ورد به الأخبار و القرآن على ما سندكر جملة منه، و إذا كان ذلك كذلك، لم يكن من إضافة الإضلال إلى نفسه تعالى الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٤٥ و إلى جميع من ذكر من خلقه منافاة و لا مناقضة على ما يظنه الملحدون و من تابعهم من القدرية و المتحيرين فى مذاهبهم من أهل الملثة، فبان بهذه الجملة أن الله تعالى لم يجعل إلى أحد من خلقه إضلال أحد، و إن جعل له القدرة على هذه الأسباب التى ذكرناها، و لو قدر إبليس و الشياطين و المجرمون على إضلال أحد من الناس، و كان ذلك إليهم و فى أيديهم لأضلوا الأنبياء و سائر المؤمنين، و كل من آثروا إضلاله و حاولوا

الإلباس عليه في دينه، ولما لم يكن ذلك كذلك؛ ثبت أن الإضلال الذي أضافه تعالى إلى نفسه لم يجعل لأحد من خلقه إليه سبيلاً، ولا عليه سلطاناً. وكذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «وخلق إبليس مزينا وليس له من الضلالة شيء»، وقد قال الله تصديقا لهذه الرواية ولما قلناه: إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ [الإسراء: ٦٥، الحجر: ٤٢]، وقال: \* وَفَيْضُنَا لَهُمْ قُرْآنًا فَرِيقًا لَهُمْ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ [فصلت: ٢٥]، وقال: إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا [النساء: ٧٦] فأخبر أن القرناء إنما إليهم التزيين فقط، وأنهم إنما ضلوا بما حق عليهم من القول والقسمه لجهنم. قال الله تعالى: كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ (٢٩) فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ [الأعراف: ٢٩-٣٠]، ثم قال: مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى وَمَنْ يُضِلِّ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ [الأعراف: ١٧٨]، وقال: وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا [الكهف: ١٧]، وقال: أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ (٣٦) وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ [الزمر: ٣٦-٣٧] فبين بذلك وأمثاله أن الضال من أضله الله، وأنه لا هادي له وأن المهتدي من هداه وأنه لا مضل له فهذا تنزيل يزيل الريب والشبهة ويبطل ما يلبس به القدرية والملحدة، وقد أخبر سبحانه أن الإضلال منه ما وصفناه من الطبع الانتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٤٦ الختم على القلوب وتغشية الأبصار وتقلب القلوب والحوال بين المرء وقلبه، وغير ذلك مما عدناه، وخبر تعالى أن إضلال الشياطين إنما هي الوسوسة والتزيين والتسويل للنفس، و وعد الشر، وأمثال ذلك. قال الله تعالى: إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْهُمْ [الأعراف: ٢٧]، وقال: قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ فأخبر أنه يوسوس في صدور الناس، وقال: يَعْبُدُكُمْ وَيَمْنِيهِمْ وَمَا يَعْبُدُكُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا [النساء: ١٢٠]، وقال: الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ [البقرة: ٢٦٨]، وقال: الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ [محمد: ٢٥]، والشيطان يضلل على وجهين: أحدهما: الدعوة إلى الضلال والوعد والتزيين للباطل. والآخر: الوسوسة، وقد ورد عن الرسول تصديق ذلك والإقرار به، فروى عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن للشيطان لمه بابن آدم، وللملك لمه، فأما لمه الشيطان إيعاد بالشر وتكذيب بالحق، وأما لمه الملك إيعاد بالخير وتصديق بالحق، فمن وجد من ذلك شيئا فليعلم أنه من الله وليحمد الله، ومن وجد الأخرى فليتعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ثم قرأ عليه السلام: الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا [البقرة: ٢٦٨]» (١). و روى أنس بن مالك عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال: «إن الشيطان واضع خطمه على قلب ابن آدم، فإن ذكر الله خنس، وإن نسى الله التقم قلبه»، و روى عن عبد الله بن عباس أنه قال: «إنما سمي الشيطان

(١) رواه الترمذي (٥: ٢١٩) كتاب تفسير القرآن برقم ٢٩٨٨، و رواه ابن حبان في «صحيحه» انظر «الإحسان» (٣: ٢٧٨) كتاب الرقاق برقم ٩٩٧. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٤٧ الوسواس الخناس لأنه خاتم على القلب، فإذا ذكر الله خنس، وإذا لم يذكر وسوس» (١)، في روايات كثيرة في هذا المعنى، من نحو قوله: «إن الشيطان ليجرى من ابن آدم مجرى الدم» (٢)، وقوله: «ما منكم من أحد إلا وله شيطان، قالوا ولا أنت يا رسول الله، قال ولا أنا، ولكن الله يعينني/عليه»، وفي رواية أخرى: «و لكن أعان الله عليه» (٣) وأمثال هذا، فهذا القدر من الإضلال هو الذي إلى الشيطان، وهذه الوسوسة هي تزيين وحديث وكلام خفى لا يسمعه الموسوس له، ثم يعتقده إن لم يعصم ويوفق ويعان، وليست شيئا يفعلها الشيطان في قلب ابن آدم لأنه لا قدره له، ولا لأحد من الخلق على أن يفعل شيئا في غير محل قدرته من قلب آدمي وغيره من الأماكن والمحال. و أما إضلال المجرمين، فقد أخبر الله تعالى، أنه هو دعاؤهم إلى الضلال وإلباسهم في الدين في غير موضع من كتابه، قال تعالى: وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ [الشعراء: ٩٩] يعنى: الذين نصبوا الأصنام وعبدوها وسوا ذلك ودعوا إليه، وقال تعالى: قَالُوا رَبَّنَا مَنْ قَدَّمَ لَنَا هَذَا فَرِذَّةً عَذَابًا ضِعْفًا فِي النَّارِ [ص: ٦١]، يريدون من قدم لنا الدعوة إلى ذلك وأمر به، وقالوا: رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ أَضَلَّامَنَا مِنَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلُهُم تَحْتَهُ أَفْئِدَامِنَا لِيَكُونُوا مِنَ الْأَشْقِيَيْنِ (١) رواه أبو يعلى من حديث أنس بن

مالك (٧: ٢٧٨). (٢) رواه الإمام مسلم (٤: ٢١٦٧)، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب تحريش الشيطان (برقم ٢٨١٤، ٢٨١٥)،

بألفاظ متقاربة، والإمام أحمد (٢: ٢٨) برقم ٣٦٤٨، (٢: ٥٤) برقم ٣٧٧٩، و (٢: ٦١) برقم ٣٨٠٢، بألفاظ متقاربة مع ما أورده المصنف رحمه الله. (٣) رواه البخارى (٢: ٦٢٨) كتاب الاعتكاف باب زيارة المرأة زوجها فى اعتكافه برقم ٢٠٣٨، و مسلم (٤: ١٧١٢) كتاب السلام، برقم ٢١٧٥. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٤٨ [فصلت: ٢٩]، وقد تظاهرت الروايات بأنّ المضلّ من الجن إبليس، و المضلّ من الإنس ابن آدم الذى قتل أخاه. و أما إضلال فرعون لقومه، فإنّما هو الدعوة إلى الضلال و إلباسه عليهم بالشبهات و إشغالهم عن تأمل آيات موسى بقوله: يا هامان ابن لي صرحاً [غافر: ٣٦]، و منه قوله: إنّ هذان لسكران يريدان أن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا [طه: ٦٣]، و بقوله: ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ [غافر: ٢٦]، يوهّم بذلك أنّه قادر على قتله و أن ربّ موسى لا ينفعه، و منه قوله: يا قوم أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَ هَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَلَا تُبْصِرُونَ [الزخرف: ٥١]، يوهّم بذلك أنّ هذه صفة من ينبغي أن يعبد، و قوله: أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى [طه: ٢٤]، و قوله: فَأَوْقَدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَلْ لِي صِرَاحًا لَعَلِّي أَطْلُعَ إِلَى إِلِهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ [القصص: ٣٨]، يوهّم قومه أنّه ينادى صاحب الخضر أو يشغلهم ببناء الصرح عن النظر فى آيات موسى و تصديقه، و يتحمل فى المدافعة بالأوقات،/ و منه قوله: أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ [الزخرف: ٥٢]، يعنى: موسى لأجل لثغته كانت فى لسانه، و عقده، فعابه لأجلها بأنّه لا يبين عن نفسه، ثم قال: فَلَوْ لَا أَلْقَى عَلَيْهِ أَسْوَرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَأِكَةُ مُقْتَرِنِينَ [الزخرف: ٥٣]، يوهّم أنّه لو كان عظيم الشأن لكان مسوّراً بسوار من ذهب، لأنّه كذى كان شأن العظيم إذا ارتفع منهم، أن يسوّر سواراً من ذهب، فهذا قدر طاقة فرعون و مبلغ ما عنده فى إضلاله قومه، فأما أن يكون له سلطان على القلوب و النفوس و الإضلال بما ينفرد الله سبحانه بالقدرة عليه من ذلك فمعاذ الله، و قد قال الله تعالى: وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ [غافر: ٣٧]، و لو أمكنه إضلال أحد لأضلّ موسى و قومه، مع إثاره لذلك و حرصه عليه، و لكن ذلك ليس إليه و لا داخل تحت قدرته. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٤٩ فأما إضلال السامريّ لعبدة العجل، فهذا أيضاً بالدعاء لهم إلى ذلك و تزيينه، و قوله هذا إلهكم و إله موسى، و بما صنعه من قبضة قبضها من أثر الرسول و ما سوّلت له نفسه، و قد قال الله تعالى فى قصّة موسى: فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ [طه: ٨٥]، فبدأ بذكر الفتنة التى بها بدأ، و ذلك أنّ الله بصّره أثر الرسول فقبض منه القبضة و جعل للعجل بعد أن صنع خواراً يخور به و يمشى، و ليس ذلك تحت قدرة أحد من الخلق و لو لا الخوار و مشيه لما عبده القوم، و لا كان عليهم فيه شبهة، و روى من غير طريق عن ابن عباس: «إن العجل كان يخور و يمشى و إن موسى قال: يا ربّ هذا السامريّ أمرهم أن يتخذوا العجل، أ رأيت الروح من نفخها فيه؟ قال الربّ: أنا، قال: فأنت إذا أضللتهم و فى رواية أخرى «يا ربّ علمت أنّ الحلى حلى آل فرعون، و أنّ السامريّ صاغ العجل، و الخوار ممن؟ فقال منى يا موسى، فقال: إِنَّ هِيَ إِلَّا فَتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ [الأعراف: ١٥٥]» فأخبر موسى أنّ الفتنة من عند الله، و أنّ الله يهذى من يشاء، و يضلّ بها من يشاء/ و لم يضيف إلى السامريّ ذلك و لا جعله إليه، و موسى عند القدرة مجبر مذموم بهذا القول، و إن كانوا يخافون فى إظهار ذلك من خوف السيف، فبان بهذه الجملة كيفية إضافة الله تعالى الإضلال تارة إلى نفسه و تارة إلى فرعون و السامريّ و تارة إلى المجرمين، و تارة إلى إبليس و الشياطين، و أنّه لا تناقض فى ذلك و لا تنافى إذا كان منزلاً مرتباً على ما بيناه، و بطل بذلك ما قاله الملحدون و توهّموه. و اعلموا- رحمكم الله- أنّ خلق الله الروح و الخوار و المشى فى العجل، و دعوة السامريّ و إلباس فرعون و المجرمين لا يكون ضلالاً إلا لمن استضرّ به و أجاب إليه، و ضلّ عند مشاهدته، و كان ممّن قسمه الله لناره، و لا يجوز الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٥٠ أن يكون شىء من ذلك إضلالاً لمن خالفه و اعتقد بطلانه، و دعا إلى خلافه و تمسك بالحقّ الذى أمر به، و لذلك لم يكن مضلاً بما خلقه من حياة العجل و خواره أحدا ممّن لم يعبده، و لا كان فرعون و السامريّ و المجرمون و الشياطين مضلّين لأحد من الأنبياء و المؤمنين و المتمسكين بإيمانهم، لما لم يستضروا بذلك و لا أجابوا إليه، فوجب بذلك أن تكون الدعوة إلى الضلال إضلالاً لمن أجاب إليها، دون من خالفها و ردّها، و لو لم يكن الأمر فى ذلك على ما قلناه، و كان على ما قاله الملحدون فى آيات الله و توهّمته القدريّة لما أخبر الله بعض قولنا هذا، و تأويلنا عن أصفياه و أنبيائه و المتحمّلين لرسائله و من جعلهم واسطة بينه و بين خلقه. قال الله تعالى فى قصّة شعيب بعد وصف سيرته مع قومه: \* قَالَ الْمَلَأُ



الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ (٨٨) قَدْ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ/ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ [الأعراف: ٨٨-٨٩] فأخبر عنه عليه السلام باعترافه بأن الله قد نجاه من ملتهم التي هي الكفر، وقد علم أن هذه النجاة ليست هي الدعوة والبيان، لأنه لو كان ذلك كذلك لكان نجا بدعوته جميع قوم شعيب وسائر الكافرين، ثم قال: وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله ربنا، فأخبر أن عوده وعود كل أحد إلى ملته الكفر ودخوله فيها لا يكون إلا - بمشيئة الله، وهذا نفس ما قلناه وأخبرنا به. فأخبر تعالى عن موسى بمثل ذلك فقال: وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَإِيَّايَ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْإِنْتِصَارُ للقرآن، ج ٢، ص: ٦٥١ السُّفَهَاءُ مِنَّا إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ أَنْتَ وَثِنَّا فَاعْفُوْ لَنَا وَارْحَمْنَا [الأعراف: ١٥٥]، فأخبر عنه أنه أضاف فتنتهم وضلالهم إليه، وأنه يضل بها من يشاء ويهدي بهداه من يشاء، هذا مع المروي عنه في التفاسير مما قد بيناه، ومن قوله: «فممن الخوار، قال: مني يا موسى، قال: إن هي إلا فتنتك تضل بها من تشاء»، وهذا تصريح منه بمذاهب أهل الحق التي أخبرنا عنها، ومثل هذا أيضا قول موسى: رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوهُ عَنِ سَبِيلِكَ [يونس: ٨٨]. وأخبر تعالى بمثل هذا بعينه عن نوح عند ذكر قصته مع قومه وكثرة دعائه لهم فقال تعالى: قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتُنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ (٣٢) قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ (٣٣) وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ [هود: ٣٢-٣٤]، فأخبر عنه أنه اعتقد وقال إن نصحه غير نافع لهم، إن كان الله يريد أن يغويهم، ولو لم يجز أن يعذبهم الله، وأن يزيد غيهم وضلالهم/ يصف إرادة ذلك إليه سبحانه، ويحيل عليه ضيق المقاليد بالأمر عليه، ولو تتبع قصص الرسل وأقوالهم لوجدت جميعها شاهدة بما قلناه، وليس يجوز أن يكون لرسول من الرسل قول ومذهب في القدر وخلق الأفعال والهدى والضلال يخالف مذهب نوح وشعيب وموسى عليهم السلام، لأن ذلك يوجب تكذيب بعض أنبياء الله لبعض، واعتقاد بعضهم فيه تعالى ما لا يليق به، ولا يجوز في صفته وقد نزههم الله عن ذلك، ورفع أقدارهم وعظم بالإيمان والتقدم في العلم به على سائر الخلق شأنهم ومكانهم. وكيف لا يكون هذا قول الرسل ودينهم في الله تعالى، وهم يسمعونهم يقول في كتبهم مثل الذي قاله لرسولنا في كتابه، وما هو بمعناه مما حكاه الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٥٢ عنهم وما لم يحكه، والله يقول في كتابنا المنزل على رسوله: وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَتَافَعْتُمُ الشَّيْطَانَ [النساء: ٨٣]، وقد علم كل ذي تحصيل أنه لا يجوز أن يكون أراد بهذا الفضل الذي لولاه لاتبعوا الشيطان، وما زكى منهم من أحد، وكانوا من الخاسرين، هو نفس البيان والأمر الذي هو على من ضل وخسر واتباع الشيطان، فدل بذلك على أن هذا الفضل هو الهداية لخلق الإيمان وتوسعة الصدور والتوفيق، وجمع الهمم والدواعي على إثارة وفعله وأنه ليس له مثل هذا الفضل على من كفر وضل، وعلى هذا دل قوله: يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هِدَاكُمُ لِلْإِيمَانِ [الحجرات: ١٧]، ولو كانت الهداية هي الدعوة والبيان فقط، لكانت هذه المنّة بعينها له على أبي جهل وأبي لهب وسائر الكافرين، ولو كانت الكتمان والتصديق والطاعة والانقياد من اختراع المؤمنين وخلقهم وتقديرهم دون رب العالمين ودون رسوله لم يكن لله عليهم/ منه بالإيمان والتصديق ولا لرسوله، إذ كان الإيمان فعلهم ومن تقديرهم واقع باختيارهم، وكان من المحال أن يمن الله عليهم بفعلهم وخلقهم، ولا قدره له عليه عندهم ولا ملك له يتعلق عليه، ولا هو رب له ولا إله له. وكذلك قوله سبحانه: حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ (٧) فَضَلًّا مِنَ اللَّهِ وَنَعَمَةً [الحجرات: ٧-٨] وقوله: إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَ الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ [الأنبياء: ١٠١]، وقد علم الله أنه لا يمكن أن يكون هذا التحبيب للإيمان والترزين له والتكريه للكفر، هو نفس الأمر والنهي، والوعد والوعيد، والترغيب والترهيب، إذ قد وجد ذلك لمن ليس بمحب الإيمان ولا - كاره للكفر، وكذلك فلا يجوز أن تكون الحسنى السابقة للمؤمنين هو سبق بيانه إليهم وترغيبه إياهم، لأن الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٥٣ ذلك



أجمع ممّا قد سبق للكافرين، و هم غير مبعدين من النار، و لا يجوز أيضا أن يكون سبق الحسنى لهم بمعنى أنّها الجنة بما كان لأمره و نهيه إياهم، و إنّما سبقت الجنة إن كانت هي الحسنى بما سبق لهم من الهداية و قسمهم لها دون البيان و الأمر و النهي. و على هذا دلّ قوله: **وَإِنْ يَرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيْدَكَ بِنُصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ (٦٢)** وَ أَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلْفَتْ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَ لَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ [الأنفال: ٦٢-٦٣]، و قوله في مثل هذا: **وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَ لَا تَفَرَّقُوا وَ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَ كُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ [آل عمران: ١٠٣]**، فأخبر سبحانه أن لو أنفق جميع ما في الأرض ما أَلَفَ بين قلوبهم و أنّهم أصبحوا بنعمته إخوانا/ و أنقذهم من النار، و امتنّ بهذا أجمع عليهم، و قد علم أنّه لا يجوز أن يكون هذا التآليف بين قلوبهم و الاستنقاذ لهم هو نفس الدعوة و البيان، لأنّ ذلك أجمع موجود في الكافرين لا يوجب أن لا يكون الله سبحانه في هذا التآليف و الاستنقاذ من النعمة إلا ما للرسول، و ما لبعضهم على بعض، لأنّ الدعوة و الإقذار قد وجد من الرسول صلى الله عليه و سلّم و من بعضهم لبعض، فدلّ ذلك على أنّه إنّما امتنّ عليهم بما هو وحده القادر عليه، و المختصّ بالتفضّل به. و كيف يكون التآليف بين قلوبهم هو نفس الدعوة و الإنذار و هو يقول للرسول صلى الله عليه و سلّم: **لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلْفَتْ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ [الأنفال: ٦٣]**، و هو عليه السلام على قولهم قد أَلَفَ بين قلوبهم، إن لم يكن التآليف بين قلوبهم شيئا سوى الدعوة و الإنذار، هذا خلف من القول و بما يتعالى الله عنه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٥٤ ثم أخبر تعالى فيما قدّمنا ذكره من الآي و غيرها أنّه فعل بالضالين و الكافرين من ضيق الصدور و الطبع على القلوب و الختم، و جعل الأكثنة عليها، و التغطية على الأبصار نقيض ما فعله بالمؤمنين و أخبر عن أوليائه و أصفيائه، و من هو أعلم بالله من جميع الملحده و القدرية أنّهم رغبوا في أن يفعل بهم ما فعله بالمؤمنين و أن يجمعهم عليه و يجنبهم ما فعله بالكافرين، فقال تعالى فيمن أحسن الثناء عليه و أقرّ بالافتداء به: **وَ الَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَ لِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَ لَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا [الحشر: ١٠]**، و هذا قول من قد علم أن جعل الغلّ في قلوبهم من فعل الله ربّ العالمين، و لو لم يجز ذلك عليه، و كان فعله ظلما و سفها على ما يقوله المبطلون، لكان ذلك رغبة إلى الله في أن لا يفعل ما يستحيل في صفته و ما إذا فعله كان بفعله ظلما جائرا سفيها، و كلّ سائل و راغب إلى الله فيه جاهل به و مستخفّ مفتر عليه، و الله تعالى يجلّ عن أن يثنى على قوم هذه سبيلهم و صفتهم. و ليس يجوز أن يكون مرادهم بقولهم و لا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا أي لا تسمينا غالين و مدغلين و منافقين و نحو ذلك، لأنّهم لا بدّ أن يكونوا إنّما رغبوا إليه في أن لا يسميهم بذلك، إذا فعلوا الغلّ و النفاق و الإدغال و إذا لم يفعلوه، فإن كانوا رغبوا إليه في أن لا يسميهم بقبح أفعالهم و موجب صفاتهم، و إن فعلوا ذلك و وقع منهم بذلك رغبة إليه في السيفه و الإغراء بمعاصيه و قلب اللغه، و إبطال الترغيب و الترهيب و الكذب في خبره، و التسوية بين أعدائه و أوليائه، و الظلم بأهل طاعته إذا لم يفرّق في الأسماء القبيحة بينهم و بين حالي الإجمام و الذنوب، و الله سبحانه لا يثنى على قوم هذه صفتهم، و إن كانوا رغبوا إليه في أن لا يسميهم بذلك إذا لم الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٥٥ يفعل الغلّ و النفاق فكأنّهم إنّما رغبوا إليه في أن لا يكون عليهم و لا- يضيف إليهم ما لم يكن منهم، و يصفهم بما ليس في صفتهم، و في أن لا يظلمهم و لا يجوز عليهم في ذمّهم بما لم يكن منهم، و الله يجلّ عن هذه الصفه و عن مدح قوم رغبوا إليه في أن لا يكون على هذه الأوصاف. و كلّ هذا يدلّ على ما قلناه، و على إبطال ما قاله القدرية و الملحدون في آيات الله، و كذلك القول في كلّ رغبة وقعت من مؤمن في أن يجعله مؤمنا مصدقا و أن لا يجعله كافرا و لا ضالا نحو قول إبراهيم: **رَبَّنَا وَ اجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَ مِنْ دُرَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ [البقرة: ١٢٨]**، و لا يجوز أن يكون معنى هذه الدعوى أن سميّا مسلمين إذا أسلمنا أو سميّا بذلك، و إن لم نسلم و لا أن تبين لنا و أمرنا لأحد سبق منه هذا الأمر و تقدّم إليه و إلى غيره من الكافرين، فالتعلّق بكلّ هذا تعليل و تمريض. و قولهم بعد ذلك: **إِنَّ هَذِهِ الدَّعَوَاتُ مِنَ الرُّسُلِ وَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّمَا وَقَعَتْ/ على وجه الرغبة فقط، لا معنى لها و لا يجوز على غير ما رغبوا إليه فيه، و أنّها بمثابة قوله لنبينه: قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ (١)**، و قد علم أنّه لا يجوز عليه الحكم بغير الحقّ و إنّما ذلك أمر بالرغبة فقط، إنّما هو لبس و قصد للتصويه لأنّ التأويل

فى قوله: قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ: أى عَيَّلَ الحكم به كله أو بعضه، لأنَّه تعالى له تعجيل الحكم بالحقّ وله تأخيرهُ، وليس له عند المعتزلة تقديم جعل الغلّ للمؤمنين فى القلوب ولا تأخير ذلك ولا يصحّ أن يقع منه بحال، وهذا يبطل تمويهاتهم بهذه الأباطيل.

(١) ورد فى الأصل: «وقل رب احكم

بالحق»، و الحقّ أن الآية بدون واو، و رواية حفص فيها: «قال رب احكم بالحق» بالفعل الماضى (قال)، و قرأ الباقون بضمّ القاف و إسكان اللام من غير ألف على أنّه فعل أمر «قل»، «غيث النفع فى القراءات السبع» (ص ٢٩٥). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٥٦ و كيف لا- يجوز على الله ما قلناه و هو تعالى يقول: وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ فَيَاذَنَ اللَّهُ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ [آل عمران: ١٦٦] و ليس يجوز أن تكون هزيمة من انهزم و انحرافه بأمر الله و إيجابه، و إنّما أراد بذكر إذنه قضاءه و قدره و ما قذفه فى قلوبهم، و قد قال تعالى: فَبِمَا نَفَقْتَهُمْ مِيشَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ (إلى قوله) فَأَعَزَّنَا فِيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَ الْبُغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ [المائدة: ١٣-١٤]، فأخبر أنّه جعل قلوبهم قاسية و أنّه أغرى بينهم العدواة و البغضاء إلى يوم القيامة، و ليس هذا من الحكم و التسمية بسبيل، و لأنّ ذلك لو كان كذلك لكان النبى صلى الله عليه و سلّم و المؤمن و كل منتم لهم، و حاكم عليهم يجعله إيمانهم قد أغرى العدواة بينهم و جعل قلوبهم قاسية، و هو ما لا يقوله أحد. و قال سبحانه: وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كَلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا [الأنعام: ٢٥]، فأخبر بتغطية قلوبهم و ليس ذلك من التسمية بسبيل، و قال: وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَ سُلَيْمَانَ وَ أَيُّوبَ وَ يُوسُفَ وَ مُوسَى وَ هَارُونَ وَ كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ (٨٤) وَ زَكَرِيَّا وَ يَحْيَى وَ عِيسَى وَ إِبْرَاهِيمَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ (٨٥) وَ إِسْمَاعِيلَ وَ الْيَسَعَ وَ يُونُسَ وَ لُوطًا وَ كُلًّا فَضَلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ (٨٦) وَ مِنْ آبَائِهِمْ وَ ذُرِّيَّاتِهِمْ وَ إِخْوَانِهِمْ / وَ اجْتَبَيْنَاهُمْ وَ هَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (٨٧) ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ [الأنعام: ٨٤-٨٨]، و لو كان الهدى منه لا- يكون إلا بمعنى الدعوة و البيان لم يكن لهذا الامتنان عليهم معنى، و لكان قد هدى بهذا الهدى جميع المكلفين، و لم يكن لقوله: يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ معنى، و كلّ هذا يبطل ما قالوه. و قال تعالى فى نقيض صفته هؤلاء الأنبياء: قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَ مَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ (١٠٩) وَ نُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَ أَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ الْإِنْتِصَارِ للقرآن، ج ٢، ص: ٦٥٧ مَرَّةً وَ نَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ [الأنعام: ١٠٩-١١٠]، افترى أنّه فعل بهؤلاء ما فعله بمن قال و ألف بين قلوبهم، و بمن قال و كنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها، لو لا الجهل و العناد و قصد التمويه و الإلباس؟ و كيف يكون ذلك كذلك و الله تعالى يقول: وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَ لَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَن رَّبَّكَ وَ لِيَذِلَّكَ خَلْقَهُمْ وَ تَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَ النَّاسِ أَجْمَعِينَ [هود: ١١٨-١١٩]، فأخبر أنّه للخلاف الذى لا يزالون عليه خلقهم، و أنّه قد حقّت كلمته بأن يملأ جهنّم من الجنّة و الناس أجمعين، و لا يجوز أن يكون قوله و لذلك خلقهم منصرفا إلى الرحمة و هو يقول: وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعْدُ فِي السَّمَاءِ [الأنعام: ١٢٥]، و يقول: وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ [الأنعام: ١١٢]، وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا [السجدة: ١٣]، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ [الأنعام: ١٣٧]، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا [الأنعام: ١٠٧]، فكلّ هذا يدلّ على بطلان تأويلهم. و أمّا تعلّق القدرية فى كثير من إخباره تعالى بإنعامه على المؤمنين و تأليفه بين قلوبهم و استنقاذهم من جهنّم و حرمان الكفار ذلك أجمع، بأنّه إنّما أريد بذلك إعطاؤه تعالى للمؤمنين اللطاف الداعية لهم إلى فعل الطاعة، و الجامعة لهممهم عليها، و أنّه ليس له مثل هذه التعمّة و الهداية على الكافرين، فإنّه أيضا باطل من قولهم، لأنّ اللطف عندهم واجب على الله سبحانه/فعله بعد تكليفهم و قبح منه تركه، كما أنّه يجب عليه فعل الإقذار و التمكين و فعل الثواب و الجزاء بعد الطاعة، فمحال منه إذا أن يمتنّ على المؤمنين بما هو واجب عليه و لازم له، و لأنّه تعالى أيضا عندهم غير قادر على إعطاء مثل ذلك اللطف للكافرين، و لا هو عنده و فى خزائنه و سلطانه، الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٥٨ لأنّه لو كان ملم بفعله بهم لوجب بخله عليهم و استفساده لهم، و ذلك إخراج له عن الحكمة، فإذا لم يكن عندهم قادرا على التسوية بين الكافرين و المؤمنين فما معنى امتنانه على المؤمنين، و إخباره بتخصيصه لهم بأجر لو حاول فعله بالكافرين لم يكن عنده و لا تحت قدرته، على أنّ القول بأنّ الهداية لطف من فعل الله فيهم نقض

لقول من قال منهم إنَّها لا تكون بمعنى الحكم و التسمية، و جميع ما قدَّمناه و نزلناه يدلُّ على إبطال ما ألبس به الملحدون، و تعلَّقت به القدريَّة، و تكشف عن ترتيب الإضلال من الله و من غيره، و ترتيب الهداية منه و تفضيلها، و يوجب تنزيل الظواهر التي يوردونها، و حملها على ما رتبناه دون ما قالوه. فأما إضافة المعاصي و ضروب الكفر و الضلال في آيات كثيرة من كتابه إلى أنفس العصاة و الكفَّار، فإنَّه أيضا غير مناف لإضافة إضلالهم تعالى إلى نفسه، لأنَّه سبحانه إنَّما أضاف ذلك إليهم من حيث كانوا مكتسبين له و قادرين عليه، و على تركه، و من حيث كانت هذه المعاصي صفات لهم و حالَّة فيهم و متعلِّقة بهم ضربا من التعلُّق، و أضاف إضلالهم إلى نفسه تعالى من حيث هو الخالق لها و القادر على اختراعها دون جميع الخلق، و من حيث كان سبب اكتسابهم لها و ما ورَّطهم فيها من قوله تعالى و إن كان عادلا- حكما بذلك أجمع، لأنَّ الخلق خلقه و هم تحت قبضته لا اعتراض لمخلوق في حكمه و قضائه و قدره، فهذا التنزيل أيضا لا ينافي إضافة/ المعاصي تارة إليهم و تارة إليه، من جهة الخلق قال الله سبحانه: وَ اللَّهُ خَلَقَكُمْ وَ مَا تَعْمَلُونَ [الصافات: ٩٦]، و قال: وَ قَدَرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سَيَّرُوا فِيهَا لِيَالِي وَ أَيَّامًا آمِنِينَ [سبأ: ١٨]، و قال: كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ [القمر: ٤٩]، و قال: وَ مِنْ آيَاتِهِ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ وَ اخْتِلَافَ اللَّسَانِ [الرَّحْمَنِ: ٢٢]، و قال: وَ اسْرُوا الْإِنْتِصَارَ لِلْقُرْآنِ، ج ٢، ص: ٦٥٩ قَوْلَكُمْ أَوْ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ (١٣) أَلَا- يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَ هُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ [الملِك: ١٣-١٤]، يقول: كيف لا أعلم القول و إن أخفيتموه، و أنا الخالق له، في نظائر لهذه الآيات خبر فيها عن خلق أفعال العباد. ثم قال في إضافة الأفعال إليهم: كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ [البقرة: ١٠٩]، و قال: ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ [الحج: ١٠]، و قال: جزاء بما كانوا يعملون [الواقعة: ٢٤]، و قال: إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ [المجادلة: ١٥]، و قال: فَإِلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ [هود: ١٤]، فَأَعْلَمَ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَعِيرٍ هُدًى مِنَ اللَّهِ [القصص: ٥٠]، فأضاف اتباع الهوى إليهم، و قال: وَ لَكِنَّكُمْ فَتَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَ تَرَبَّصْتُمْ وَ ارْتَبْتُمْ وَ عَزَّيْتُمْ الْأَمَانِيَّ حَتَّى جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ وَ غَرَّكُمْ بِاللَّهِ الْغُرُورُ [الحديد: ١٤]، و قال: فَكَيْفَ إِذَا أَصَابْتُمُ مُصِيبَةً بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ [النساء: ٦٢]، و قال: إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ [الفتح: ٢٦] فأضاف جعل ذلك إليهم في نظائر هذه الآيات يكثر تتبعها، أضاف في جميعها الاكتساب إليهم، و ذلك لا- ينافي ما أخبر به من خلقه لأفعالهم على ما بيناه و رتبناه. ثم بين تعالى أن سبب ضلالهم بما اكتسبوا ممَّا نهوا عنه، كان من عنده و من قبله في آيات كثيرة، كما بين أنَّه خالق لأفعالهم في آيات كثيرة فقال تعالى: ثُمَّ انْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهِ قُلُوبَهُمْ [التوبة: ١٢٧]، فأضاف صرف قلوبهم إلى نفسه، و هو سبب انصرافهم عن الحق، و قال: سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَ إِنَّ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوهَا [الأعراف: ١٤٦]، و قال: وَ لَا تَطْعَمُ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَ اتَّبَعَ هَوَاهُ وَ كَانَ أَمْرُهُ فُرْطًا [الكهف: ٢٨]، و قال: إِنَّمَا تُمَلَى لَهُمْ لِيُذْذَبُوا إِنَّمَا [آل عمران: ١٧٨]، الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٦٠ فأضاف الإماء و الصِّيرف عن آياته إلى نفسه و جعله من أسباب ضلالهم، و قال تعالى: وَ مَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ [الزخرف: ٣٦]، فأضاف تقييض الشيطان إلى نفسه، و جعل ذلك من أسباب ضلال المتبع لغيره، و قال: وَ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا [الإسراء: ١٦]، فأخبر أنَّ سبب هلاكهم، هو إرادته لذلك و تأميره لمن في أهل القرية. فبين تعالى بجميع هذه الآيات وجه إضافة الضلال و الإضلال إليهم، و وجه إضافة ذلك إليه و أكذب من افترى عليه، و قال إنَّه غير خالق لأفعال عباده و لا قادر عليها و لا مالك لها، و من قال من العباد لا يكتسبون شيئا و لا يقدرُونَ عليه و لا يتعلَّق بهم أمر من الأمور و أنَّهم كالباب و الحجر و الجماد، و متى تدبَّرت هذه الآيات و نزلت التنزيل الذي وصفناه و رتبت الترتيب الذي رتبَّه الله تعالى و أَرادَه انتفى عنها التناقض و الاختلاف، و صار بعضها حجَّة لبعض و شاهدا بصدقه، و متى جهل ذلك التبس عليه الأمر و ضرب بعض القرآن ببعض، و اعتقد تنافيه و تناقضه، و صار ذلك ذريعة إلى تعطيله و تلاخذه نعوذ بالله من الحيرة و الضلال. فأما تعلُّق الملحدة و القدريَّة في معارضة ما تلوناه من الآي في أنَّ الباري مفضل لمن شاء من العباد بضروب الضلال الذي ذكرناه بقوله تعالى: مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَ مَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ [النساء: ٧٩]، فإنَّه من عناد الزنادقة و جهل القدريَّة و غفلتها، و ذلك أنَّ الله سبحانه عاب هذا القول من قائله و ذمَّه و فندَّه عليه، فقال في أول القصَّة: وَ إِنَّ تَصِبُّهُمْ حَسَنَةً يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَ

إِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ [النساء: ٧٨] فعيرهم بهذا القول و أخرجه مخرج الذم لهم عليه، ثم قال: كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَرَدَّ هذا القول/ الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٦١ و أخرجه مخرج الذم الذى عيرهم عليه و أكذبهم فيه، بقوله لنبيه عليه السلام: قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ (ثم قال) فَمَا لَهُؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا (٧٨) مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَ مَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ [النساء: ٧٨-٧٩]، على وجه التعبير لهم بهذا القول اقتصارا على شاهد الحال و مفهوم ذمهم و تعيرهم بهذا القول فى أول الخطاب، فكأنه قال كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَا لَهُؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا، يقولون ما أصابك من حسنة فمن الله و ما أصابك من سيئة فمن نفسك، فحذف يقولون لأجل دلالة الخطاب و مخرج القصد و البينة و الكلام، و يدل على أن هذا هو التأويل أمران: أحدهما: إجماع الأمة على أن الله ذم قائل هذا فى النبى صلى الله عليه و سلم فلا يجوز أن يذمهم بقوله و يصدقهم فيه و يقول مثل قولهم و لا جواب عن هذا. و الوجه الآخر: أن الله تعالى قال: وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ فهذا يدل على أن الذى يصيبهم من قبل غيرهم، و أنه ليس من اكتسابهم، لأن أهل اللغة لا يستجيبون أن يقول القائل منهم: أصابتنى سيئة إذا اكتسبت معصية، و إنما يقولون أصبت سيئة أى فعلتها، و كذلك إذا فعل الحسنه لا يقول: أصابتنى حسنة، و إنما يقول أصبت حسنة، و المصاب عندهم بالحسنة و السيئة هو الموجود ذلك به، من فعل غيره من نعمه هى حسنة أو بليه و أذية و نقمة، هى من فعل غيره، فأما استعمال أصابنى ذلك فى فعل الإنسان نفسه، فذلك محال ممتنع، فبطل بذلك ما قالوه. فأما القدرى فإنه لا يقول إن الحسنه التى هى الطاعة و ضد السيئة من الله، لأنه لا يقول أن الله خلق الحسنه كما لا يقول أنه خلق السيئة. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٦٢ فإن قالوا: أراد بقوله: مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ، أى: فالله أمر بها و دعا إليها و لم يرد أنه خلقها. قيل لهم: فكذلك/ أراد بقوله: وَ مَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ، أى: من نفسك الأمر بها و دعاؤها إلى فعلها، و لم يرد أنك تخلقها كما لم يرد بإضافة الحسنه إلى نفسه تعالى بأنه خالق لها فإنما أضاف السيئة إلى رسوله على وجه ما أضاف الحسنه إلى نفسه، فإن لم يكن أراد بأحد الإضافتين الخلق منه، و لم يرد به أيضا بالأخرى، و لا جواب لهم عن هذا. و قد أجمع أهل التأويل و العلم بالقرآن على أن المراد بذكر الحسنه و السيئة فى هذه الآية النصر و الغنيمه و الانصراف و الهزيمة و ذهاب المال و الكراع و غير ذلك من الأموال، و أنها منزلة فى شأن الحرب. قال الله سبحانه: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ تَنْفِرُوا جَمِيعًا (٧١) وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ (أى هزيمة) قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْنَا إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا (٧٢) وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ (أى نصر من الله) لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَ بَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا (٧٣) (إلى قوله) أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ (النصر) يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ (قال الله تعالى) قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَا لَهُؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا [النساء: ٧١-٧٨]، يقولون ما أصابك من حسنة فمن الله على وجه الذم و التعبير لهم بهذا القول، فأما أن يكون عرض بذكر هذه الآية لأفعال العباد فليس بقول لأحد من أهل التأويل. و قد قيل فى تأويل قوله: وَ مَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ أى: ما أصابكم من مصيبة فمن أنفسكم أى: مما اكتسبتم من الخلاف على رسول الله صلى الله عليه و سلم فى الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٦٣ لزوم أما كنكم و انصراف الرماة منكم يوم أحد لطلب الغنيمه، و تركهم الصف حتى أعقبكم ذلك السيئة التى هى الهزيمة. قال الله تعالى فى قصة أحد: أَوْ لَمَّا أَصَابَكُمْ مِصْرَبَةٌ (يعنى ما أصابكم يوم أحد) قَدْ أَصَابَكُمْ مِثْلُهَا (يعنى يوم بدر) قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا (يعنى ما أصابكم يوم أحد) قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ [آل عمران: ١٦٥] أى: عقوبه بما كان من عصيانكم لأمر الرسول صلى الله عليه و سلم للرماة منكم بلزوم مركزهم فلما انكشف العدو قال الرماة أو بعضهم: نخاف أن يجعل رسول الله لكل قاتل و كل إنسان ما يصيبه من الغنيمه و سلب من قتله ففارقوا مكانهم و اختلطوا بالمشركين، و دخلوا رجالاتهم، و أصاب المشركون فرصة و خللا فى الصف، فانشوا عليهم و كان ما كان من هزيمتهم، فالملحد يقدر أن هذه الآية نقض لإخبار الله سبحانه عن نفسه بأنه يضل و يختم على القلوب، و القدرى يتوهم أنها معارضة لما يحتج به أهل الحق و نافية لكون السيئات التى هى المعاصى من عند الله، فإن الله سبحانه ما عرض لشيء من ذلك، و إنما تأويل السيئة الشدة و المصيبة. قال الله سبحانه: أَوْ لَمَّا



أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا وَلَمْ يَرِدْ أَصَابَتُكُمْ ذَنْبٌ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا، وَقَالَ: وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ يُرِيدُ مِنْ شِدَّةِ وَنَقْمَةٍ وَلَمْ يَرِدْ مَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُمْ مِنْ مُعْصِيَةٍ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ التَّأْوِيلُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا وَصَفْنَاهُ وَأَنْ لَا يَكُونَ لِلْمَلْحَدِ وَالْقَدْرِيِّ فِي الْآيَةِ تَعَلُّقٌ. وَقَدْ قِيلَ إِنَّ تَأْوِيلَ الْآيَةِ أَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا إِذَا أَصَابَهُمُ الْجَدْبُ وَالشَّدَّةُ قَالُوا هَذَا مِنْ عِنْدِ مُحَمَّدٍ وَبَشُومِ طَائِرِهِ، وَإِذَا أَصَابَهُمُ الْخَصْبُ وَالرِّخَاءُ قَالُوا هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَبَرَّءُوا الرَّسُولَ مِنْهُ غَضًا مِنْ قَدْرِهِ وَتَطْيِيرًا بِهِ، فَأَنْكَرَ اللَّهُ تَعَالَى الْإِنْتِصَارَ لِلْقُرْآنِ، ج ٢، ص: ٦٦٤ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ، وَقَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قُلْ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ، فَالْحَسَنَةُ وَالسَّيِّئَةُ هَاهُنَا إِنَّمَا هُمَا الشَّدَّةُ وَالرِّخَاءُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: إِنَّ تَصَبُّبَكَ حَسَنَةً تَسُوهُمْ وَإِنْ تَصَبُّبَكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرَنَا مِنْ قَبْلِ [التوبة: ٥٠]، وَقَالَ: وَإِنْ تَصَبُّبُكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا يَعْنِي الشَّدَّةُ وَالرِّخَاءُ وَالنَّصْرُ وَالْهَزِيمَةُ وَلَمْ يَرِدْ الطَّاعَةُ وَالْمُعْصِيَةُ. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَيَشْهَدُ لَهُ إِخْبَارُ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ سَلَفٍ مِنْ مُنَافِقِي الْأُمَمِ بِمِثْلِ هَذَا الْقَوْلِ الَّذِي أَخْبَرَ بِهِ عَنْ مُنَافِقِي أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ تَعَالَى: وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ (١٣٠) فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ (يعني الخصب) وَإِنْ تَصَبُّبُهُمْ سَيِّئَةٌ (يعني السنين نقص الثمرات) يَطْيَرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ [الأعراف: ١٣٠-١٣١]، يَقُولُونَ هَذَا بِشُومِ مُوسَى وَمَنْ تَبِعَهُ. وَكَذَلِكَ كَانَتْ قِصَّةُ الْمُنَافِقِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَصَابَهُمْ نَصْرٌ وَرِخَاءٌ أَوْ هَزِيمَةٌ وَشَدَّةٌ وَجَدْبٌ، فَعَابَهُمُ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ، كَمَا عَابَ قَوْمَ فِرْعَوْنَ، وَقَالَ لَصَالِحٍ: يَا قَوْمُ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ (يعني بالعذاب والنقم قبل العافية) لَوْ لَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ [النمل: ٤٦] فَكُلُّ هَذِهِ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّيِّئَةَ وَالْحَسَنَةَ لَيْسَتَا مَقْصُورَتَيْنِ عَلَى الطَّاعَةِ وَالْمُعْصِيَةِ وَتَدُلُّ عَلَى غِبَاوَةِ الْمَلْحَدَةِ وَالْقَدْرِيَّةِ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ. وَأَمَّا تَعَلُّقُ الْمَلْحَدِ وَالْقَدْرِيِّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ [الأنعام: ١٤٨]، وَقَوْلُهُ: وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ [الزخرف: ٢٠]، وَقَوْلُهُ: وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا- آبَاؤُنَا [النحل: ٣٥]، فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الْقَوْمَ إِنَّمَا الْإِنْتِصَارَ لِلْقُرْآنِ، ج ٢، ص: ٦٦٥ قَالُوا ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ النِّفَاقِ وَاعْتِقَادِ خِلَافِ مَا يَظْهَرُونَ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ، وَعَلَى وَجْهِ الْهَزْلِ بِالرَّسُولِ وَالْإِنْكَارِ لِقَوْلِهِ: وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ [الأنعام: ١٣٧]، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا [الأنعام: ١٠٧]، وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى [السجدة: ١٣]، وَنَحْوُ هَذَا الْقَوْلِ، فَقَالُوا هَذَا الْقَوْلُ عَلَى وَجْهِ الرَّدِّ وَالْإِنْكَارِ، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ فِي ذَمِّهِمْ بِقَوْلِهِمْ: أُنْطِعِم مَن لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ [يس: ٤٧]، وَهَذَا الْقَوْلُ حَقٌّ لِمَنْ قَالُوهُ مُعْتَقِدِينَ لَصَحَّتِهِ وَلَكِنَّهُمْ/ قَالُوا ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّكْذِيبِ لِلرَّسُولِ، وَكَمَا ذَمَّ الْمُنَافِقِينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ [المنافقون: ١]، فَأَكْذَبَهُمْ فِي قَوْلِهِمْ، لِأَنَّهُمْ قَالُوهُ نِفَاقًا عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْإِعْتِقَادِ لَصَحَّتِهِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا يَجْحَدُونَ الرَّحْمَنَ وَيَنْكُرُونَهُ وَلَا يَعْرِفُونَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ فَيَكْفُ يَصَدِّقُونَ بَأَنَّهُ لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدُوهُمْ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا [الفرقان: ٦٠]، وَقَالَ تَعَالَى: وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا [الأنعام: ١٠٧]، فَقَالُوا هُمْ لَمَّا سَمِعُوا ذَلِكَ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا [الأنعام: ١٤٨]، فَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ قَالُوا هَذَا الْقَوْلُ عَلَى وَجْهِ التَّكْذِيبِ، وَكُلُّ هَذَا رَدٌّ عَلَى الْمَلْحَدَةِ وَالْقَدْرِيَّةِ، وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَعْرِفَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَيَعْرِفَ أَنَّهُ لَوْ يَشَاءُ أَنْ يُؤْمِنَ لَأَمِنَ مِنْ هُوَ كَافِرٌ وَمَنْ هُوَ غَيْرُ عَارِفٍ بِهِ، هَذَا جَهْلٌ مِمَّنْ ظَنَّهُ وَتَوَهَّمَهُ لِأَنَّهُمْ لَوْ عَرَفُوا اللَّهَ وَعَرَفُوا أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُلْطِفَ بِهِمْ وَيَجْعَلَهُمْ مُؤْمِنِينَ لَكَانُوا مُصَدِّقِينَ أَبْرَارًا، وَلَمْ يَكُونُوا كَافِرِينَ مُكَذِّبِينَ وَلَمْ يَقُلْ اللَّهُ: كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ [يونس: ٣٩]، الْإِنْتِصَارَ لِلْقُرْآنِ، ج ٢، ص: ٦٦٦ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ أَيْ: تَكْذِبُونَ فَكَيْفَ يَرُدُّ هَذَا الْقَوْلُ عَلَى الْمَشْرِكِينَ لَوْ قَالُوهُ عَلَى وَجْهِ الْإِقْرَارِ وَالتَّصَدِيقِ وَهُوَ سُبْحَانَهُ يَخْبِرُ بِصَحَّتِهِ ذَلِكَ وَيَدْعُوا إِلَيْهِ، وَيَقُولُ: وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عِدَدًا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ [الأنعام: ١١٢]، وَيَقُولُ: اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ (١٠٦) وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ [الأنعام: ١٠٦-١٠٧]، وَيَقُولُ: وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ



مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْزُوهُمْ وَ لِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ [الأنعام: ١٣٧]، في أمثال / لهذه الآيات يخبر فيها أنه لم يكن ما كان من الكفار إلا بمشيئته، وأنه لو شاء أن لا يكون لما كان، فكيف يكذب قوما قالوا هذا القول واعتقدوا صحته، لو لا جهل من يتعلّق بهذا ووغادته من القدرية والملحدة. ومما يدلّ أيضا على أن التأويل في ذلك على ما قلناه وإن كان ظاهرا لا يحتاج إلى تأويل عند من تأمل صدور الكلام والقصاص، وإعجازها، ومخارج الكلام وأسبابه، أن الله تعالى قال: سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ [الأنعام: ١٤٨]، بالتشديد كما كذب قومك يا محمد ولو أراد الإخبار عن أن هذا القول كذب منهم لقال كذلك كذب الذين من قبلهم مخففا من الكذب ولم يقل كذب مشدد من التكذيب، فهذا أيضا دليل واضح من نفس التلاوة على أن القوم قالوا ذلك على وجه التكذيب للرسل، ولما ورد من إخبار الله تعالى بما قدّمنا ذكره ولم يقلوه على وجه الاعتقاد والتصديق. فإن قالوا: قد قال الله تعالى عقيب قوله: كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ الْإِنْتِصَارَ للقرآن، ج ٢، ص: ٦٦٧ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ [الأنعام: ١٤٨] أى: تكذبون فى قولكم لو شاء الله ما أشركنا فقد أكذبهم فى هذا القول. قيل لهم: معاذ الله أن يكون أكذبهم فى هذا القول مع اعتقاد صحته والإيمان به، وكيف يكذبهم فيه وهو قد أخبر به على ما قد بيناه من قبل، وإنا عنى تعالى بقوله: إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ أى: تكذبون بقولكم إن الله حرّم هذا وحرّم السائبة علينا والوصيلة والحام، والبحيرة وأنه شرع ذلك لهم، قال الله تعالى: مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ [المائدة: ١٠٣] أى: لم يفعل ذلك، وقال تعالى: وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَحَدَّثْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا [الأعراف: ٢٨]، قال الله تعالى: قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ [الأعراف: ٢٨]، فعلى مثل هذا قال: إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ فى ادّعاءكم تحريم الله سبحانه ما لم يحرمه فبطل بذلك ما تعلّقوا به. فأما ما تعلّقوا به من قوله: كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ [البقرة: ١٠٩] فإنه لا تعلّق فيه، لأن الله تعالى قال: وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مَوْضِعَ الْوَقْفِ وَانْقِطَاعَ الْكَلَامِ، ثم تبدأ بقوله: حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ [البقرة: ١٠٩] «١»، وذلك أن اليهود قالوا: كلّ الأنبياء من ولد إسحاق، فما بال هذا من ولد إسماعيل؟ فحسدوه إذ لم يكن من أنفسهم —هم — يي — ن — إس — رائيل وعان — دوه وأص — حابه، و — ح — تى بعث ( ) هكذا جاءت فى الأصل، وهذا

يفيد بظاهره أن تمام الكلام عند كلمة حسدا، وأظنّ هذا سهوا من الكاتب، والصواب أن يكون انتهاء الكلام وتمامه عند كلمة كُفَّارًا. ليكون البدء بكلمة: «حسدا من عند أنفسهم». وهذا ما أشار إليه الباقلانى فى تعليقه على الآية الكريمة. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٦٨ رؤساؤهم طائفة منهم يؤمنون بالنبي صلى الله عليه وسلم وقالوا لهم آمنوا أول النهار واكفروا آخره فإن سئلتهم عن ذلك فقولوا قد كنّا نظنّ أنه النبي (الذى) «١» بشّرنا به فأمنّا، فلمّا رجعنا إلى أحبارنا وعلماؤنا أخبرونا بأنه ليس هو الذى بشّرنا به، فلعلّهم إذا فعلتم ذلك أن ينفصّ جمعه ويكفر به أصحابه، ومتى كان آمن به فأخبر تعالى نبيّه صلى الله عليه وسلم بذلك والمؤمنين فقال: وَ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ [آل عمران: ٧٢]، يعنى عن الإيمان بما آمنوا به من تصديق محمّد صلى الله عليه وسلم ثم قال: كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ [البقرة: ١٠٩]، أى لأنّ النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن من بنى أمّتهم وأعمامهم قال الله تعالى: لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ [التوبة: ١٢٨] أى من بنى أمّتك ومن بنى عمّكم، وقال: لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ [البقرة: ٨٤] أى: لا يخرج بعضكم بعضا، وقوله: وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا [النساء: ٢٩] أى لا يقتل بعضكم بعضا، ولم يذكر النفس فى هذه المواضع الروح والحياء، والنفس التى فى الجسد، وإنا أراد بالنفس البعض. ويمكن أن يكون أراد بقوله: كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ، أى: أن قولهم أن الله أمرنا بتكذيبك وردك إلى دين موسى كذب يفترونه من عند أنفسهم ما أنزله الله ولا وقف عليه ولا أمرهم به ولم يرد إننى ما خلقت تكذيبهم ولا قدرته ولا قضيته وإذا كان ذلك كذلك سقط ما ظنّه القدرية والملحدون. وأما قوله تعالى: يَلُؤُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ

لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ [آل عمران: ٧٨] فَإِنَّهُ  
(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل،

و لا- يستقيم النص إلا به. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٦٩ ليس بنقض لإخباره عن إضلالهم و الطبع على قلوبهم و الخلق و التقدير لأعمالهم، لأنّ القوم لم يدعوا أنّ الله خلق أفعالهم و قضى و قدر أعمالهم، فينفى الله سبحانه ذلك عن نفسه بقوله: وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، و إنّما ادّعوا أن التوراة أنزلها الله محرّفة و مبدّلة على ما أوهموا سفلتهم و عامّتهم و أوغاد الناس، و إنّما ادّعوا ذلك بعد أن حرّفوا التوراة و غيروها، و غيروا وصف الرسول و ذكر البشارة به في التوراة فقال الله تعالى: يُلَوِّنُ اللَّسَانَهُمْ بِالْكِتَابِ يَعْنِي: التوراة و اللّٰي الكذب، و منه قوله تعالى: لَيَّا بِاللَّسَانَتِهِمْ وَ طَغَنَّا فِي الدِّينِ [النساء: ٤٦]، ثم قال: لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ (كما يدعون) وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ [آل عمران: ٧٨] أى: لم ينزل الله عليهم الكتاب بذلك، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما ظنّه الملحد و القدريّة من التعلّق بهذه الآية. فأما قوله تعالى: أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَ رَسُولُهُ [التوبة: ٣] و أنّه أيضا لا معارضة بينه و بين إخباره عن إضلالهم، و توليه لخلق أعمالهم، لأنّه تعالى إنّما قصد بذلك البراءة من العهود التي كانت بين رسول الله صلى الله عليه و سلّم و بين المشركين، و لم يعرض لذكر شركهم و معاصيهم، فقال الله تعالى: بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَ رَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (١) فَسَيُحْوَى فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَ اعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَ أَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ (٢) (إلى قوله) فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ [التوبة: ١-٥]، فكلّ هذا يدلّ على أنّ البراءة من الله و رسوله إنّما هي براءة من العهود و إنفاذ الرسول لسورة براءة، و القصّة في ذلك مشهورة، و أنّه قال: «لا يؤدّي عني إلا رجل منّي» يعنى عليّا عليه السلام، فحمل الآية على التبرّي/ من شركهم و معاصيهم جهل و غباوة أو عناد و لباس على الضعفاء، و لو كانت براءة الله فيهم براءة من خلق أفعالهم الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٧٠ لكانت براءة الرسول منهم براءة من خلق أعمالهم، و ذلك جهل ممّن صار إليه، و لو كانت براءة الله من المشركين براءة من خلق أعمالهم لكانت أيضا براءة من خلق ذواتهم، لأنّ البراءة براءة منهم دون شركهم، لأنّ الله سبحانه لم يعرض لذكره، و إنّما ذكرهم بأعيانهم، و لو كانت براءته من المشركين براءة من خلق أعمالهم لكانت ولايته للمؤمنين و قوله: اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا [البقرة: ٢٥٧] توليا لخلق أعمالهم و إيجاد طاعاتهم، و لما لم يجب ذلك بطل ما قالوه. فأما قوله تعالى: مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ [الملك: ٣]، فإنّه أيضا لا معارضة بينه و بين إخباره عن خلق كثير منهم و معاصيهم المتفاوتة القبيحة، و توليه لإضلالهم و الختم و الطبع على قلوبهم، لأنّه إنّما عني بخلق الرحمن في هذه الآية السماء، يدلّ على ذلك أنّه ابتداء و قال: خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ [الملك: ٣] يعنى في السماء، ثم قال: فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ [الملك: ٣] يعنى هل ترى في السماوات من صدوع و شوق و خلل و قد علم أنّ الكفر لا يرجع البصر فيه و إليه، و لا يجوز أن يكون فيه فطور و شقوق، فثبت أنّه إنّما نفى التفاوت عن السماوات من المخلوقات، و لم يعرض في هذه الآية لذكر المعاصي و غيرها من أفعال العباد فبان بذلك سقوط ما ظنّه الملحد و القدريّة. و يمكن أيضا أن يكون إنّما نفى التفاوت عن جميع ما خلق من حيث لم يقع شيء منه و غيره متفاوتا على إرادته، و بخلاف ما قصده، و لا قصد أن يكون شيئا منه قبيحا فوقع حسنا، و حسنا فوقع قبيحا بخلاف القصد بالكفر، و إن كان متفاوتا على مكتسبه من حيث قصد كونه حسنا دينا فوقع قبيحا فاسدا، فإنّه غير متفاوت على الله لأنّه/ منافي خلقه على ما قصده و أرادته الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٧١ من القبيح و خلاف للحسن، فوجب بذلك بطلان ما قالوه، و هذا كما يقول: إنّ رمى الكافر للمؤمن و إصابته له غير متفاوت عليه، من حيث كان إصابته لما قصده و لتأتيه على ما أرادته و إن كان متفاوتا عليه من حيث قصد حسنا دينا فكان قبيحا فاسدا، فإذا ليس في جميع خلق الله ما هو متفاوت على الله تعالى، و إن كان منه متفاوت على غيره لتأتيه بخلاف قصده و إرادته. و أما قوله تعالى: الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ [السجدة: ٧]، فإنّه لا معارضة بينه و بين إخباره عن إضلال الكفار و خلق أعمالهم و الختم على قلوبهم، لأنّه لم يقل الذي حسن فيكون معناه جعل الشيء حسنا، و إنّما قال الذي أحسن يعنى يحسن كيف يخلق و يعلم ذلك، و هذا كما يقول: إنّ الكافر قد أحسن الرمي إذا أصاب نبيا و مؤمنا فقتلتهما، و لا نقول إن رمية

حسن، ولا- أنه محسن في فعله، وإِنَّمَا نَعْنِي بِقَوْلِنَا أَحْسَنَ الرَّمْيِ أَى عِلْمَ ذَلِكَ وَ أَحْسَنَهُ، عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ مِنْ خِلَالِ الْمَعَاصِي الَّتِي نَهَى عَنْهَا، وَ الْعُمُومُ عِنْدَنَا لَا صِغَةً لَهُ، وَ هَذَا كَقَوْلِهِ: اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَ هُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ [الزمر: ٦٢]، وَ أُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ [النمل: ٢٣]، تَدْمُرُ كُلَّ شَيْءٍ [الأحقاف: ٢٥]، يُجْبَى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ [القصص: ٥٧] أَى: بَعْضُ الْأَشْيَاءِ فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ [السجدة: ٧]، مَعْنَاهُ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ إِنْ كَانَ مِنْ حَسَنٍ يَحْسَنُ، وَ إِنْ كَانَ مِنْ أَحْسَنٍ يَحْسَنُ فَهُوَ عَلَى الْعُمُومِ فِي جَمِيعِ مَا خَلَقَهُ، لِأَنَّهُ عَالِمٌ بِجَمِيعِ خَلْقِهِ. وَ أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: وَ مَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَ الْأَرْضَ وَ مَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا [ص: ٢٧]، وَ مَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضَ وَ مَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ [الحجر: ٨٥]، وَ إِنَّمَا الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ أَنَّهُ خَلَقَهُمَا بِقَوْلِهِ كَوْنًا، وَ قَوْلُهُ الْحَقُّ، وَ قَوْلُهُ: وَ مَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا، أَى مَا الْإِنْتِصَارُ لِلْقُرْآنِ، ج ٢، ص: ٦٧٢ خَلَقْنَاهُمَا وَ نَحْنُ لَا نَرِيدُ إِثَابَهُ الْمُنِيبِينَ الطَّائِعِينَ وَ عِقَابَهُ الْمَجْرِمِينَ الْعَاصِينَ قَالَ/ اللَّهُ تَعَالَى: ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ (٢٧) [ص: ٢٧]. وَ يَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنَّنِي مَا خَلَقْتُ ذَلِكَ وَ لَيْسَ لِي خَلْقُهُ وَ إِحْدَاثُهُ وَ مَا خَلَقْتُهُ إِلَّا وَلِي ذَلِكَ وَ أَنَا مَالِكٌ لَذَلِكَ وَ فَاعِلٌ لِمَا لِي فَعْلُهُ وَ عَادِلٌ بِهِ، وَ هُوَ سَبْحَانَهُ عَلَى مَا أَخْبَرَ بِهِ مِنْ صِفَةِ مُلْكِهِ وَ قُدْرَتِهِ وَ تَصَرُّفِهِ مِنْ حَيْثُ لَهُ ذَلِكَ، لَا مَعْقَبَ لِحُكْمِهِ وَ لَا اعْتِرَاضَ لِمَخْلُوقٍ عَلَيْهِ، وَ لَذَلِكَ قَالَ: لَا يُشِئُ مَثَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَ هُمْ يُسْئَلُونَ [الأنبياء: ٢٣]. فَأَمَّا تَعَلُّقُ الْمَلْحَدَةِ وَ الْقَدْرِيَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: وَ مَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ [الذاريات: ٥٦] فَإِنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ قَوْلِهِ: كَمَا يَدَّأُكُمْ تَعُودُونَ (٢٩) فَرِيقًا هَدَى وَ فَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ [الأعراف: ٢٩ - ٣٠]، وَ قَوْلُهُ: وَ لَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَ الْإِنْسِ [الأعراف: ١٧٩]، وَ ذَلِكَ أَنَّهُ أَرَادَ تَعَالَى بَعْضَ الْإِنْسِ وَ بَعْضَ الْجِنَّ، وَ هُمُ الَّذِي قَسَمَهُمُ لِلْجَنَّةِ، وَ عِلْمُ وَقُوعِ الْعِبَادَةِ مِنْهُمْ دُونَ الْكُفَّارِ الَّذِينَ قَسَمَهُمُ لِلنَّارِ، وَ قَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى خُصُوصِ الْآيَةِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِهَا الْأَطْفَالُ مِنَ الْجِنَّ وَ الْإِنْسِ وَ لَا الْمَجَانِينُ الْمُسْتَقْصِينَ وَ لَعَلَّهُمْ مِثْلُ عَدَدِ الْعُقَلَاءِ الْبَالِغِينَ، فَكَذَلِكَ لَمْ يَرِدْ الْكُفَّارُ الَّذِينَ أَخْبَرَ أَنَّ الضَّلَالَةَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ وَ أَنَّهُ خَلَقَهُمْ لِنَارِهِ. فَإِنْ قَالُوا: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ: وَ لَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَ الْإِنْسِ أَى: سَيَذَرُهَا لَهَا فِي الْمِيعَادِ خَلْقًا مِنَ الْجِنَّ وَ الْإِنْسِ. قِيلَ لَهُمْ: هَذَا صَرَفُ الْكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ بِغَيْرِ حِجَّةٍ، فَإِنْ سَاغَ لَكُمْ هَذِهِ الدَّعْوَى سَاغَ لَنَا أَنْ نَقُولَ إِنَّمَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ: وَ مَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ [الذاريات: ٥٦] أَى: مَا أَخْلَقَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ، وَ ذَلِكَ يَقَعُ الْإِنْتِصَارُ لِلْقُرْآنِ، ج ٢، ص: ٦٧٣ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ فِي الْآخِرَةِ اضْطِرَارًا فَيَكُونُ وَ مَا خَلَقْنَا بِمَعْنَى وَ مَا يَخْلُقُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَمَا قَالَ: فَالْتَقِطْهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَ خَرْنًا [القصص: ٨] يَعْنِي عَاقِبَةُ أَمْرِهِ وَ هُمُ إِنَّمَا التَّقِطُوهُ لِيَكُونَ لَهُمْ حَيِيًّا، وَ كَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ: أَمْوَالُنَا لِدَوَى الْمِيرَاثِ نَجْمَعُهَا وَ دَوْرُنَا لِحُرَابِ الدَّهْرِ نَبْنِيهَا/ يَرِيدُ أَنَّ ذَلِكَ عَاقِبَةُ أَمْرِهَا، وَ لَمْ يَرِدْ أَنَّ الْمَالَ يَجْمَعُ لِلْوَارِثِ، وَ أَنَّ الدَّوْرَ تَبْنِي لِحُرَابِهَا وَ كَذَلِكَ قَوْلُهُ: إِنِّي أَرَانِي أَغْصِرُ خَمْرًا [يوسف: ٣٦]، أَى مَا يَكُونُ خَمْرًا وَ يُؤُولُ حَالَهُ إِلَى ذَلِكَ، وَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ بَطُلَ مَا ظَنَّهُ الْمَلْحَدُونَ مِنْ تَعَارُضٍ، وَ مَا ظَنَّهُ الْقَدْرِيَّةُ مِنَ التَّأْوِيلِ. وَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ أَهْلَ التَّأْوِيلِ قَالُوا: إِنْ قَوْلُهُ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ أَى لِكِي يَعْبُدُونِ، وَ كُلُّ كِي مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ نَافِذٌ وَاجِبٌ، وَ إِنْ كَانَتْ غَيْرُ نَافِذَةٍ وَ لَا وَاجِبَةٍ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ قَالَ تَعَالَى: فَإِنَّمَا يَسْرُنَا بِلِسَانِكَ لِنُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَ نُنْذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا [مريم: ٩٧]. وَ قَدْ يَسِيرُ بِهِ وَ أَنْذَرَ وَ نَفَذَ الْأَمْرَ فِيهَا كَمَا أَخْبَرَ، وَ قَالَ تَعَالَى: فَيَنْسِخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَ اللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٥٢) لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَ الْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ [الحج: ٥٢ - ٥٣] وَ قَدْ قَدَّرَ ذَلِكَ، وَ كَذَلِكَ قَوْلُهُ: تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا [الفرقان: ١] وَ قَدْ كَانَ وَ تَمَّ وَ قَامَتْ حِجَّةُ النَّذَارَةِ بِهِ، فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الْآيَاتِ كَثِيرَةٌ قَدْ تَمَّ وَ انْبَرَمَ فِيهَا خَبَرُ كِي، لِأَنَّهُمَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَاجِبَةٌ نَافِذَةٌ، فَلَوْ كَانَ اللَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ خَلَقَ جَمِيعَ الْإِنْسِ وَ الْجِنِّ لِعِبَادَتِهِمْ لَهُ، وَ لَمْ يَمْتَنِعْ أَحَدٌ مِنْهُمْ مِنْ عِبَادَتِهِ، وَ لَكِنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ الْبَعْضَ مِنْهُمْ دُونَ الْكُلِّ. الْإِنْتِصَارُ لِلْقُرْآنِ، ج ٢، ص: ٦٧٤ وَ يُمْكِنُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: وَ مَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ أَى إِلَّا لِلْأَمْرِ بِعِبَادَتِي وَ التَّكْلِيفِ لَذَلِكَ، وَ قَدْ كَانُوا مَأْمُورِينَ عَلَى صِفَةٍ مَا أَرَادَ مِنْهُمْ مِنْ كَوْنِهِمْ مَكْلَفِينَ مَأْمُورِينَ بِالطَّاعَةِ وَ الْإِيمَانِ، وَ لَمْ يَرِدْ أَنَّهُ خَلَقَهُمْ لِكِي تَقَعَ الْعِبَادَةُ مِنْهُمْ أَبَدًا، وَ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَ إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ مَأْمُورِينَ بِذَلِكَ فِي سَائِرِ الْأَوْقَاتِ، أَعْنَى أَوْقَاتِ السَّلَامَةِ مِنَ الْجُنُونِ وَ الْآفَاتِ، وَ الْأَحْوَالِ الْمَانِعَةِ الصَّادَةِ عَنِ التَّكْلِيفِ، وَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ بَطُلَ مَا قَالَهُ الْمَلْحَدَةُ وَ الْقَدْرِيَّةُ. فَأَمَّا تَعَلُّقُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: وَ أَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى

عَلَى الْهُدَى [فصلت: ١٧]، فلا- معارضة بينه وبين إخباره بأنه أضل الكافرين من ثمود وغيرهم، لأنه يمكن أن يكون أراد بقوله: هديناهم أرشدناهم وبيّننا لهم، فاستحبوا العمى على الهدى، أى فلم ينقادوا لما بين لهم، وذلك لا ينفي أن يكون قد خلق استحبابهم العمى على الهدى وضلالهم عن الحق، لأنّ خلقه لضلالهم لا ينافي بيانه للحق لهم من طريق القول والخبر، وذكر الأدلة ومراقبها فكأنه إنّما أراد بالهداية هاهنا الإرشاد بالقول والدلالة، ويكون إنّما سمى البيان والإرشاد بالقول هداية على معنى أنّنا بيّننا لهم بالقول بياناً لو قبلوه وانتفعوا به، لكان هداية لهم، ولم يرد بذلك أنّ القول هداية لهم، وإن لم يقبلوه وانتفعوا به، وتقدير الكلام: وأما ثمود فهديناهم وآتيناهم من القول والبيّنات ما لو قبلوه وصاروا إليه لكان هداية لهم، فلا منافاة إذا بين هذه الهداية وبين إضلاله لهم بخلق الضلال وتضييق الصدور. ويحتمل أن يكون أراد بقوله: وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى الإخبار عن قوم خلق هدايتهم، وإيمانهم ثم استحبوا العمى بعد ذلك على الهدى، بالرّدة عن الإيمان، وذلك لا ينقض بعضه بعضاً، لأننا الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٧٥ نقول: إنّ الله خلق هداية كل مهتدى فى المعلوم أنّه يرتد ويرجع بعد هدايته وخلق رجوعه عن ذلك، وليس فى قوله فاستحبوا ما يدلّ على أنه غير خالق لاستحبابهم وضلالهم. ويحتمل أيضاً أن يكون إنّما أراد بقوله: وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ، فهدينا فريقاً منهم وهم المؤمنون ويكون قوله: فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى مقصوداً به الكافرين منهم دون الذين لم يستحبوا لأنهم كانوا فريقين مؤمنون وكافرون، قال الله تعالى: إِلَى «١» ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ [النمل: ٢٥]، فيمكن أن يكون الذين/ هداهم المؤمنون، والذين استحبوا العمى على الهدى هم الكافرون، فيكون قوله: هديناهم على الخصوص، وكذلك قوله: فاستحبوا، فبان بهذا أنّه لا اعتراض لمحدد ولا لقدرى بهذه الآية علينا ولا تعلق. وأما تعلقهم بقوله: وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ [البقرة: ٢٦]، وقوله: فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ [الصف: ٥]، وقوله: وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ [التوبة: ١١٥]، وأنه أيضاً لا تعلق لمحدد فيه ولا لقدرى، بل هذه الآيات كلّها شاهدة على فساد قول القدرية، وذلك أنّه لا تعارض بين قوله: فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وبين إخباره عن إضلاله لكلّ ضالّ على سبيل الابتداء والجزاء، لأنّه يحتمل أن يكون أراد أنّهم لما زاغوا زيغاً أولاً- أزاع الله قلوبهم زيغاً ثانياً هو أشدّ من الأول، وإعماهم لهم أكثر من الأول لأنه تعالى حكم أنّه لا يزيغها ذلك الزيغ الشديد إلا- بعد زيغ أول هو دونه، وأن يجعل ذلك جزاء لهم وعقوبة على الزيغ

(١) فى الأصل: (و إلى)، والآية الكريمة بدون واو فى هذا الموضع. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٧٦ الأول، وإن كان هو الخالق، لأنّ الجزاء عليه لم يقع من حيث الخلق، ولكن من حيث اكتسبه على ما بيّناه فى كتاب «خلق الأفعال»، وكذلك قوله: وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ، كأنه ضلال عظيم مخصوص حكم تعالى بأنّه لا يضلّ به إلا بعد خلقه بضرب من الضلال دونه فى الفاسقين، فإذا فسقوا بالضلالة الأولى، أضلّهم بالضلال الثانى الذى هو أعظم وأضرّ من الأول، وكذلك قوله: وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ [التوبة: ١١٥] إنّما هو متوجه إلى ضلال مخصوص، فكأنه قال: وما كان الله ليضلّ قوماً بذلك الضرب من الضلال حتى يبيّن لهم ما يتقون ثم يعصون فى البيان الأول، يضلّهم بالضلال العظيم الثانى على سبيل العقوبة والانتقام، وإن كان/ قد قيل فى تأويل الآية وجه آخر، وليس بين إخباره بأنّه لا يضلّ بضرب من الضلال إلا قوماً فسقوا وضلّوا وزاغوا عن الحق، وبين إخباره بأنّ كلّ ضلال ابتداء فهو المضلّ به تناقض ولا منافاة وإذا كان ذلك كذلك بطل ما توهموه. فأما القدرية فإنّ جميع هذه الآيات عليهم لأنهم فريقان، فريق زعم أن الله لا يضلّ أحداً بفعل شىء فيه، وإنّما يضلّ بمعنى الحكم والتسمية بالضلال، وهو عندهم يضلّ بالحكم والتسمية على طريق الابتداء، وعلى غير وجه الابتداء، لأنّه لا يجوز عندهم أن لا يسمى أحداً بضلالة ضالاً إلا حتى يكون منه ضلالاً قبل ذلك ولا زيغ قلب، لأنّه يسمى بالضلال والزيغ الأول، وإن لم يكن قبل ضلاله ضلال ولا زيغ، فلا حجة لهم فى هذه الآيات. ولو جاز أن لا يسمى الله بالضلال إلا من كان فيه فسق وضلال تقدم لجاز أيضاً أن لا يسمى الفسق والضلال الثانى إلا من كان منه ضلال أول، الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٧٧ وما الفرق بين أن لا يسمى بضرب من الضلال وبين أن لا يسمى بشىء منه، ولجاز أيضاً أن لا



يسمى بالهدى والطاعة من ابتداء بالهدى والطاعة، وأن لا يسمى بذلك إلا من كان منه هدى وطاعات قبل ذلك، وهذا عندهم ظلم وتخليط وخروج عن مقتضى اللغة والاشتقاق، وإيجاب الأحكام فبان أنه لا تعلق لهذا الفريق بهذا الباب. والفريق الثانى: منهم من خلط على أصله ولم يحقق، يتسرع إلى القول بأن الله يضل على وجه الجزاء على إضلال سلف وزيع مقدر، ولذلك قال: فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ. فيقال لهم: قد قدرتم بأن الله يضل ويخلق الضلال فى الصّالين على وجه الجزاء فكأنه عندكم يفعل القبيح والجهل والذهاب عن الحق على وجه الجزاء والانتقام، وهذا ترك لقولكم إنه لا يفعل الكفر إلا كافر، ولا يفعل القبيح إلا سفيه ولا يفعل العصيان والشر إلا عاص شرير، فإذا جاز/ أن يفعل الله ذلك أجمع على وجه الجزاء، وإن لم يكن سفيها ولا عابثا ولا موصوفا بهذه الأفعال الواقعة منه فما أنكرتم أن يفعل ذلك ابتداء وإن لم يكن سفيها شريرا، ولم يوصف بشيء من أسماء هذه الأفعال؟ وهذا ترك قولهم. ويقال لهم: وكيف جاز عندكم أن يضل من كان منه ضلال متقدما، ولم يجب عليه نقله عن ذلك الضلال ورده عنه وإرشاده إلى الحق، وهذا بداه بالضلال كابتدائه وفعل ما هو عندهم مذموم فاعله فى الشاهد، وممن وقع منه. فإن قالوا: إنما أراد بالضلال الواقع منه على سبيل الجزاء الحكم والتسمية بالضلال، تركوا قولهم ولحقوا بالفريق الأول وكلّموا بما كلّموا به الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٧٨ من قبل. قيل لهم: فكان الله عندكم لا يسمى الفاسق العاصى بمعصيته وفسقه حتى يتقدم منه فسق وعصيان قبل ذلك، فإن كان قالوا: أجل. قيل لهم: فإذا جاز أن لا يسميهم بالفسق والعصيان الأول وإن كان كالثانى ومن جنسه ويكون ذلك عدلا وصوابا منه، فلم لا يجوز أن لا يسميهم أيضا بالفسق والعصيان الثانى؟! ويكون ذلك عدلا وصوابا منه؟! ولم لا يجوز أن لا يسمى العبد بطاعته وإيمانه الأول المبتدأ ويسميه بمثل ذلك إذا وقع منه ثانيا، وهذا جهل منهم وتخليط، فبان بذلك أن هذه الآيات بأن تكون على القدرية أولى، وأنه لا مغمز ولا مطعن لملحد فيها. وقد فسر الناس قوله تعالى: وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ على أنه لم يكن الله ليضل المؤمنين بعد أن آمنوا واهدوا، ويترك أن يبين لهم ما يجب أن يتقونه ويحذرونه من استغفارهم للمشركين، وذلك أن المؤمنين كانوا يستغفرون للمشركين، وأن النبى صلى الله عليه وسلم أراد أن يستغفر للمشركين، لأبيه أو لبعض عمومته؛ فأنزل الله تعالى: مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ [التوبة: ١١٣]، فقال النبى صلى الله عليه وسلم: «إن إبراهيم استغفر لأبيه»، وقال المسلمون: «إن استغفر النبى لأمه أو لعمه استغفرنا لآبائنا وأمهاتنا»؛ فنهاهم الله عز وجل عن ذلك، ولو تركهم وذلك مع حكمه بأنه لا يغفر ولا يحل الاستغفار لهم لكان ذلك ضلالا منهم وذهابا عن الحق الذى هو حكم الله ودينه، فلم يدعهم الله وذلك وأن يضلوا بفعل ما يظنونه جائزا سائغا فأنزل جل ذكره: وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ [التوبة: ١١٤]، إلى قوله: وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ، فإنما أراد بهذا الإضلال ترك البيان للمؤمنين ما يجب أن بين الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٧٩ لهم، ولم يرد خلق الضلال فيهم على وجه الابتداء والجزاء، فبان أنه لا تعلق لملحد ولا لقدرى فى ذلك. وأما تعلقهم بقوله تعالى: \* وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ [الإسراء: ٢٣]، وإن هذا نقض لإخباره أنه خلق المعاصى وقدرها، وأضل أهل الضلال، وختم على قلوبهم، فإنه ليس الأمر فيه على ما توهمه الملحدون والقدرية فى هذا الباب، وذلك أنه إنما أراد بهذا القضاء الأمر بعبادته والوصية بذلك، وذكر أن عبد الله بن مسعود كان يقرأ «ووصى ربك ألا تعبدوا إلا إياه»، وأنه كذلك مثبت فى مصحفه، وهذه الوصية عامة للكافرين والمؤمنين، وذلك لا ينقض أن يكون قد قضى معاصيه والكفر به على معنى الخلق لذلك، والإعلام لكونه، والكتابة له، والقضاء يكون بمعنى الأمر وهو قوله: \* وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ، أى: أمر ربك، ويكون بمعنى الخلق والإيجاد، نحو قوله: فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سِمَاقَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ [فصلت: ١٢] أى: خلقهن، ونحو قوله: فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ [سبا: ١٤] يريد خلقنا موته، وقد قيل القضاء نفسه بمعنى الموت ومنه/ قولهم: نزل به قضاء الله، وقضى فلان نجه إذا مات، ويكون القضاء بمعنى الإعلام والإخبار قال الله تعالى: وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوقًا كَبِيرًا [الإسراء: ٤]، أى: أعلمناهم وأخبرناهم فى الكتاب كقوله: \* وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ إنما يعنى به أنه أمر بذلك، وهذا لا ينفى قضاءه



للكفر، والخلاف على معنى التقدير و الخلق و الإيجاد فبطل توهمهم و توهم القدرى لانتفاعه بهذه الآية. و أما تعلقهم بقوله: فَوَكَّرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ [القصص: ١٥] فإنه أيضا لا معارضة بينه و بين إضافة ذلك إلى الله تعالى و بين الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٨٠ إخباره بأنه خلق الوكره و ما كان عندها، و ذلك أنه إنما أراد بقوله: هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ أَنَّهُ يَأْمُرُ بِهِ الشَّيْطَانُ و يزيّنه و يدعو إليه و لم يرد أن الوكره من خلق الشيطان و فعله و تقديره، و كيف يقول ذلك و هذا جهل ممن صار إليه و قاله، و ليس مذهب لأحد، و ليس يجب إذا نسب ذلك إلى الشيطان، على أنه من دينه و ما يدعو إليه، أن يكون ذلك منافيا لإضافة خلقه و تقديره إلى الله، فثبت أنه لا حجة لملحد و لا لقدرى فى التعلق بهذه الآية. فأما تعلق الملحده و القدرية بقوله تعالى: وَ لَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَ إِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ [الزمر: ٧]، و قوله: وَ اللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ [البقرة: ٢٠٥]، و قوله: إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا [النور: ١٩] الآية، فإنه لا تعلق لهم أيضا فيه، لأنه أراد بالآيتين المتقدمتين أنه لا يحب الفساد لأهل الصلاح و لا يرضى لعباده المؤمنين الكفر، و لم يرد أنه لا يرضاه لأحد من خلقه و لا يحبه من أحد منهم، و كيف يكون ذلك كذلك و هو يقول: وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ [الأنعام: ١١٢]، و يقول: وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صِدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا [الأنعام: ١٢٥]، و يقول: وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا [الأنعام: ١٠٧]، فدلّت هذه الأخبار على أنه لم يرض / لعباده المؤمنين الكفر، و لا يحبّ منهم الفساد، و إن كان قد أحبّ ذلك و رضيه لأهل الكفر و الفساد، و من نحو هذا قوله: عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ [الإنسان: ٦]، و قوله: يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ [الزمر: ١٦]، و قوله: الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ [آل عمران: ١٧٣]، و كل هذا على الخصوص دون العموم، و كذلك حكم الآيتين. و يمكن أيضا أن يكون إنما أراد و الله لا يحب الفساد أن يكون صلاحا و دينا مشروعا، و لا يرضى لعباده الكفر أن يكون دينا لهم و شرعا مأذونا فيه، و أنه رضى أن يكون قبيحا مذموما فسقط بذلك ما قالوه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٨١ و يحتمل أيضا أن يكون أراد بالرضا و المحبة الاجتناء و التفضيل و الاصطفاء، فقال: لا يحبّ الفساد، و لا يرضى لعباده الكفر أى لا يصطفيهما و يفضلهما، لأنّ المحبة و الرضى عند كثير من الناس اصطفاء و تفضيل، و ذلك منفى عن الكفر و الفساد و لأنّ الله سبحانه قد حرّهما و ذمّهما، و قال أصحاب هذا الجواب: و إطلاق المحبة و الرضى يوهم الأمر بهما و يدين العباد بفعلهما، و ذلك باطل. فأما قوله: إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّمَا ذَمُّهُمْ بِمَحَبَّتِهِمْ أَنْ يَكُونَ مَا قِيلَ فِي أَمِّ الْمُؤْمِنِينَ حَقًّا وَ صَدَقًا، فالله سبحانه لم يحبّ أن يكون ما أشيع من الفاحشة حقا و صدقا على ما أشيع، و أن يكون إنما ذمهم على هذه الإرادة لكونها قبيحة منهيّا عنها، لأنهم قد نهوا عن إشاعة الفاحشة فى المؤمنين و التخرص عليهم و الأراجيف بهم، و نهوا عن محبة إشاعة الفاحشة فى المؤمنين، فنفس الإشاعة و نفس الإرادة لذلك معصيتان قبيحتان، و إرادة الله لذلك ليست بقبيحة و لا معصية، فلم يجب أن يكون مذموما بإرادته المعصية أن تكون قبيحة فاسدة ممن علم وقوعها منه، إذا لم يكن منهيّا عن إرادته لذلك / كما يجب أن يكون مطيعا لإرادته للطاعة من العباد إذا لم يكن مأمورا بإرادته للطاعة، و إن كانت إرادتنا نحن للطاعة طاعة من حيث أمرنا بها، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما توهمه القدرية و الملحده من حصول طائل و نفع لهم فى التعلق بهذه الآيات. فأما تعلق الفريقين بقوله تعالى: وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُم مَّنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ [الكهف: ٢٩]، و قوله: مَّنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَهًا مَّا بَا [النبا: ٣٩]، و مَّنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَهًا سَبِيلًا [المزمل: ١٩] فإنه لا تعلق لهم فى ذلك، لأجل أن الأُمّة متفقة و جميع أهل اللغة و التفسير على أن المراد بقوله: مَّنْ شَاءَ الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٨٢ مَّنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ إنما أخرج على وجه الزجر و التهديد، و على نحو قوله: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ [فصلت: ٤٠] و لم يرد به التخيير لهم بين الكفر و الإيمان، و لا الإخبار عن كونهم مخيرين فى ذلك، ورد المشيئة إليهم، و قد روى عن ابن عباس أنه قال: «فمن شاء الله له الإيمان فليؤمن بمشيئته، و من شاء الله له الكفر فليكفر بمشيئته». فأما قوله: مَّنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَهًا سَبِيلًا، فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَهًا مَّا بَا، فإنه غير معارض لإخباره بأن الأشياء كلّها كائنه بإرادته، و مشيئته، لأنه قد خبر فى آيات أخر أن هذه المشيئة التى ذكرها و أثبتها لهم لا تكون و توجد أو يشاء لهم كون ما أرادوه، و لا- أن يشاء لهم أن يسوء ذلك الشئ فقال سبحانه: وَمَا تَشَاوُنَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ [الإنسان: ٣٠] فأخبر أنهم لا يشاءون شيئا إلا أن يشاء لهم أن يشاءوه، و قد يشاء مشيئتهم للشئ و إن لم يشاءوا ما شاءوه بأن يكون

شائيا لتمنيهم لذلك الشيء، وإن لم يكن متمنيا لهم، وقال سبحانه: لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ (٢٨) وَمَا تَشَاوُنْ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ [التكوير: ٢٨-٢٩]، فنص لهم على أنهم لا يشاءون الاستقامة حتى يشاء لهم، وفي ضمن / هاتين الآيتين أننى إذا شئت لكم أن تشاءوا الإيمان شئتموه لا محالة، وإلا فلا وجه لتمدحه بقوله: وَمَا تَشَاوُنْ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، وقوله: لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ، وَمَا تَشَاوُنْ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ، ولأنهم إذا شاءوا الاستقامة على ما يقول المعتزلة فلم يشاءوا ما شاء لهم أن يشاءوا لم يكن لقوله: وَمَا تَشَاوُنْ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ معنى، لأنه قد شاء الله عندهم أن يشاءوا ذلك، فلا يشاء، والمعقول من قول القائل: ما يطلق فلان من محبسه إلا- أن أشاء، أى: إذا شئت أن يطلق أطلق لا- محالة، وأن كونه فى الحبس لا- يكون إلا بمشيئته، وإلا فإذا شاء أن الانتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٨٣ يخرج فلم يخرج وحس بغير مشيئته كان كاذبا فى تمدحه بقوله: ما يخرج فلان إلا أن أشاء وإذا شئت إطلاقه أطلق، فهذه الآيات دالة على صحة ما نقوله ونذهب إليه، وعلى إبطال ظن الملحده والقدرية. وأما تعلقهم بقوله: وَمَا ذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ [النساء: ٣٩]، وقوله: فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ [الانشقاق: ٢٠] ونحو ذلك، فإنه غير معارض لإخباره بإضلالهم والطبع على قلوبهم، لأنه إنما ورد ذلك على مذهب الترغيب والحث لهم على اكتساب الإيمان، وليس بين ترغيبهم وحثهم على اكتساب الإيمان بالقول وبين إضلاله لهم بالفعل تنافى ولا تضاد. ويمكن أيضا أن يكون إنما قال ذلك على وجه الرد لقول من يقول إنهم ممنوعون من فعل الإيمان لعجز وآفة، وغير قادرين عليه، ولا على تركه، وأنهم مجبرون على الكفر الذى وقع منهم، فأخبر أنهم غير ممنوعين ولا- مجبرين، وأنهم مختارون لترك / الإيمان ومؤثرون للكفر عليه، وأن ما كان منهم لم يكن على وجه الجبر والاضطهاد، وذلك غير مناف لإخباره بإضلالهم، وإن كانوا مختارين ومؤثرين له، فبطل ما توهموه. فأما تعلقهم فى ذلك بدم العصاة ونهيهم عن المعاصى، وأنه لا- ينهى عما قضى وقدر وخلق وينهى عنه، فإنه باطل لأنه لم ينه العصاة عن خلق معاصيهم وإيجادها وتقديرها، لأن ذلك مما لا يصح منهم فعله ولا تركه ولا يدخل تحت قدرهم، وإنما ينهاهم عن اكتساب ما خلقه وهم على ذلك قادرين ولما خلقه فيهم مكتسبون، وأثابهم وعاقبهم على اكتسابهم للأفعال التى هى متعلقة بهم، فالثواب على الخلق، والعقاب والدم عليه ليس يتوجه من حيث كان خلقا غير متعلق بالمكلف، ولكن من حيث كان كسبا مقدورا الانتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٨٤ له ومتعلقا به على ما قد بيناه وشرحناه فى الكلام فى المخلوقين، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما تعلقوا به. فأما تعلق الملحده والقدرية بقوله: وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ [آل عمران: ١١٠]، وقوله: فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ [الانشقاق: ٢٠]، وقوله: أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ [محمد: ٢٤]، وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ [الكهف: ٥٥]، فى أمثال هذه الآيات مما فيه توبيخ لهم على ترك الإيمان واستبطاءه، وقول الفريقين فما معنى توبيخه إياهم واستبطائه لهم مع قوله: وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا [يس: ٩]، وقوله: جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ [الكهف: ٥٧]، وقوله: وَطَعَّ عَلَى قُلُوبِهِمْ [التوبة: ٨٧] وختم عليها بنفس الكفر المضاد للإيمان الذى يطالبون به، وقوله: وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ [غافر: ٣٣]، ونحو ذلك. فالجواب عن سائره أنه أراد تعالى أن يبين لهم بذلك أن جميع ما ذكره من الختم والطبع وتغشية القلوب والأبصار والفرقة بين المرء وقلبه، وغير ذلك مما ذكره ليس بمنع لهم عن فعل الطاعة والقبول ولا عجز / عن ذلك، ولا جهل بما بينه لهم من الحق ودلهم عليه من الهدى والرشد، ولا مخرج لأدلة التوحيد عن كونه أدلة ولا مضادة لكمال عقل الكافر والضال ومخرجه صفة له عن صفة من لو استدلل على الحق لعرفه، ولو قصده وآثره لقدرة عليه وتأتى منه، ولو حاوله لم يعوزه ويتعذر عليه فعله، فكأنه أراد تعالى الإخبار عن أن جميع ما فعلته بالكافرين وخبرت به من الطبع على قلوبهم غير مخرج عن اختيار الكفر وإثاره وكرهية الإيمان واستثقاله، وأنهم مختارون للكفر على الإيمان، ومؤثرون لتركه عليه، وربما تجاوزوا إثار ذلك إلى حد من الانتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٨٥ التمسك به، يؤدون عليه الحرية و يقيمون على الذل ولا ينزلون عن اعتقاد ما هم عليه وإظهاره برغبة أو برهية، فلما كانوا مع الختم والطبع وتغشية القلوب والأبصار قادرين على الكفر الذى دخلوا فيه ومختارين لترك الإيمان و كارهين لفعله وعلى صفة من لو أراد الإيمان لوقع منه ولو كره الكفر لتأتى له تركه والخروج عنه، ولم يكن مع فعل الطبع والختم عاجزا عن فعل ما أمر به و

لا- ممنوع منه ولا- محال بينه وبينه ولا مخبول منتقص، ولا ممن يتعذر عليه الاستدلال على الصواب الذي رغب فيه وفساد الباطل الذي اختار الدخول فيه، بل آله تامة ومعارفه كاملة، والأدلة المنصوبة له واضحة، صَحَّ لأجل ذلك أجمع أن يقال لهم فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى وَمَا ذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ، وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا وَنَحْنُ هَذَا، لِأَنَّ لَا يَظُنُّ ظَانٌّ وَ يَتَوَهَّمُ مَتَوَهَّمُ أَنَّهُمْ مُجْبَرُونَ عَلَى الْكُفْرِ وَغَيْرِ قَادِرِينَ عَلَيْهِ، وَلَا- مختارين لترك ما أمروا به ولا- راغبين عنه، و أَنَّهُمْ مَمَّنْ لَوْ حَاولَ الْإِيمَانَ وَالنَّظَرَ فِي الْاِسْتِدْلَالِ لَتَعَذَّرَ مِنْهُ وَامْتَنَعَ عَلَيْهِ، وَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَأَنْ يَكُونُوا عَجْزَةً أَوْ مُجْبَرِينَ عَلَى مَا ظَنَّهُ الْمَلْحَدَةُ وَالْقَدْرِيَّةُ، أَوْ أَنْ/ يَكُونَ تَكْلِيفُهُمْ لِفَعْلِ الْإِيمَانِ وَصَحِيحِ النَّظَرِ وَالْاِسْتِدْلَالِ، بِمَثَابَةِ تَكْلِيفِ الْمَقْعَدِ الْقِيَامَ وَالْأَخْرَسَ الْكَلَامَ وَالضَّرِيرَ تَنْقِيطَ الْمَصَاحِفِ وَإِدْرَاكَ الْمَرِثِيَّاتِ، وَتَكْلِيفِ النَّاسِ عِلْمَ الْغُيُوبِ وَمَعْرِفَةَ مَا كَانَ وَيَكُونُ مَعَ قَصْدِ السَّبِيلِ وَعَدَمِ الدَّلِيلِ، وَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ وَالْأَدْلَةُ عَلَى التَّوْحِيدِ لَانْحَةُ بَاهِرَةٌ مَوْجُودَةٌ ثَابِتَةٌ، وَكَمَالِ عَقْلِ الْكَافِرِ مَوْجُودٌ كَائِنٌ، وَمَعَهُ مِنْ كَمَالِ الْعَقْلِ وَالْآلَةِ مَا يَصِلُ بِهِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْغَوَامِضِ وَاسْتِخْرَاجِ اللَّطِيفِ وَالدَّقَائِقِ، وَحِجَاجِ الْمُحْتَاجِينَ وَمُغَالَطَةِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَالْحَذَقِ فِي الْجِدَالِ وَالْبَيَانِ يَوْمَ الْخِصَامِ، وَالْإِعْرَابِ عَمَّا فِي النَّفْسِ وَالْغَلْبَةِ وَالْإِلْبَاسِ فِي الْإِنْتِصَارِ لِلْقُرْآنِ، ج ٢، ص: ٦٨٦ الانتصار لباطله و بمجيئه حقَّ خصمه، وَكَيْفَ يَكُونُ مِنْ هَذِهِ حَالُهُ مَمْنُوعًا مِنَ النَّظَرِ وَمَحَالًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَحِيحِ الْفِكْرِ وَالرُّؤْيَى. وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ كَانَ جَمِيعُ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّهُ فَعَلَهُ بِالْكَافِرِينَ مِنَ الْخَتْمِ وَالطَّعْنِ وَالْإِضْلَالِ لَمْ يَصْرِفَهُمْ إِلَى حَالِ الْعِجْزَةِ الْمَمْنُوعِينَ وَالْأَطْفَالَ الْمُنْتَقِصِينَ، وَلَا إِلَى صِفَةِ الْمَكْرَهِينَ الْمُجْبَرِينَ عَلَى فَعْلٍ مَا نَهَوْا عَنْهُ، وَكَوْنَهُمْ غَيْرِ قَادِرِينَ عَلَيْهِ، وَمُؤَثِّرِينَ لَهُ عَلَى ضَدِّهِ حَسَنًا، لِأَجْلِ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ: فَمَا لَهُمْ لَا- يُؤْمِنُونَ، وَمَا ذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ، وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ، وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا، أَيْ أَنْ مَا فَعَلْتَهُ مِنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِعَجْزٍ عَمَّا كَلَّفُوهُ وَلَا مَنَعَ لَهُمْ وَلَا مَبْطَلٌ لِكَمَالِ عَقُولِهِمْ وَآلَتِهِمْ وَلَا رَافِعٌ لِقَدَرِهِمْ عَلَى فَعْلٍ مَا دَخَلُوا فِيهِ، وَتَرَكَ مَا أَمَرُوا بِهِ، وَهَذَا بَيِّنٌ فِي إِبْطَالِ مَا تَوَهَّمَهُ الْفَرِيقَانِ، فَإِنْ قَالَتِ الْمَلْحَدَةُ وَالْقَدْرِيَّةُ: فَإِنَّ الْإِنْسَانَ الْمُخْتَوِمَ عَلَى قَلْبِهِ الَّذِي خَلَقَ فِي قَلْبِهِ الْكُفْرَ وَضَدَّ الْحَقِّ قَادِرٌ عِنْدَكُمْ عَلَى الْحَقِّ وَعَلَى فَعْلِ الْإِيمَانِ حَتَّى يَصِحَّ أَنْ يُؤْبَخَ عَلَى تَرْكِهِ وَيَسْتَبْطِئَ فِي تَأْخِرِهِ عَنْهُ. قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ نَفْسَ قَدَرْتَهُمْ عَلَى الْكُفْرِ هِيَ قَدْرُهُ عَلَى الْإِيمَانِ وَإِنَّهَا تَصْلُحُ لِلضَّدِّينَ وَتَكُونُ قَدْرَةً/ عَلَى الْفَعْلَيْنِ الْخِلَافَيْنِ، وَإِنَّمَا يَكْتَسِبُ بِهَا مَا تَوَثَّرَ الْقَادِرُ عَلَى الْفَعْلِ دُونَ الَّذِي يَأْبَاهُ وَيَكْرَهُهُ. فَإِنْ قَالُوا: فَكَيْفَ يَكُونُ أَنْ يَفْعَلَ بِقَدْرَةِ الْكُفْرِ الْإِيمَانَ، قِيلَ لَهُمْ: أَجَلٌ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ، غَيْرَ أَنَّهُ اخْتَارَ الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ، فَتَصَرَّفَ بِقَدْرَتِهِ فِي فَعْلٍ أَحَدٍ مَقْدُورِيهِ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ زَالَ جَمِيعُ مَا تَشَبَّعُونَ بِهِ وَتَشْنَعُونَ. فَإِنْ قَالُوا: أَوْ فِيمَكُنْهُ أَنْ يَجْمَعَ بِقَدْرَتِهِ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْكُفْرِ الَّذِي اكْتَسَبَهُ وَخَلَقَ فِيهِ، قِيلَ لَهُمْ: لَا، كَمَا لَا يَمَكُنْهُ عِنْدَكُمْ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْكُفْرِ الْإِنْتِصَارِ لِلْقُرْآنِ، ج ٢، ص: ٦٨٧ فِي حَالِ مَا وَجَدَ بِقَدْرَتِهِ أَحَدَهُمَا، وَإِنَّمَا يَمَكُنْهُ أَنْ يَفْعَلَ بِالْقَدْرَةِ عَلَى الضَّدِّينَ، وَكُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَلًا مِنْ صَاحِبِهِ، فَأَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، فَإِنَّهُ بَاطِلٌ وَمَحَالٌ مَمْتَنَعٌ فِي قَدْرَةِ كُلِّ قَادِرٍ، وَإِنْ كَانَتْ قَدْرُهُ عَلَى الضَّدِّينَ، وَالْجَوَابُ الْآخَرُ يَقُولُ: إِنَّ الْقَدْرَةَ عَلَى الْكُفْرِ غَيْرُ الْقَدْرَةِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَنَقُولُ مَعَ ذَلِكَ إِنَّ الْكَافِرَ فِي حَالِ كُفْرِهِ قَدْ كَانَ يَصِحُّ وَقُوعُ الْإِيمَانِ مِنْهُ، وَ يَتَوَهَّمُ بَأَنْ لَا يَكُونُ كَانَ الْكُفْرُ مِنْهُ، بَلْ كَانَ الْإِيمَانُ بَدَلًا مِنْهُ. فَإِنْ قَالُوا: أَوْ فَيَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ تَرْكُ الْكُفْرِ الَّذِي خَلَقَ فِيهِ؟ قِيلَ لَهُمْ: أَجَلٌ، بَأَنْ لَا يَكُونُ كَانَ خَلَقَ فِيهِ فَهُوَ عِنْدَنَا عَلَى هَذَا الْجَوَابِ، قَادِرٌ عَلَى الْإِيمَانِ لَوْ آثَرَهُ وَاخْتَارَهُ، وَكَرِهَ الْكُفْرَ وَأَبَاهُ. فَإِنْ قَالُوا فَهُوَ عِنْدَكُمْ قَادِرٌ عَلَى كَرِهِ الْكُفْرِ، قِيلَ لَهُمْ: بَأَنْ يَخْتَارَ الْإِيمَانَ، فَإِنْ قِيلَ: أَوْ فَيَقْدِرُ عَلَى اخْتِيَارِ الْإِيمَانِ وَفَعْلِهِ؟ قِيلَ لَهُمْ: أَجَلٌ، إِنْ كَرِهَ الْكُفْرَ وَآثَرَ الْخُرُوجَ عَنْهُ، فَلَيْسَ هُوَ عِنْدَنَا بِمَثَابَةِ الزَّمَنِ وَالْمَقْعَدِ وَالْعَاجِزِ، وَمَنْ لَوْ حَاولَ الْقِيَامَ بِعَمَلٍ لَامْتَنَعَ عَلَيْهِ، وَتَعَذَّرَ لِعِجْزِهِ وَمَنْعَ الْآفَاتِ لَهُ مِنْ إِثَارِهِ بَلْ الْكَافِرُ مَخْلًا عِنْدَنَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِثَارِهِ وَاخْتِيَارِهِ، وَمَمَكَّنَ مِنَ الْإِيمَانِ إِنْ شَاءَ وَأَحَبَّ وَكَرِهَ الْكُفْرَ وَتَجَنَّبَهُ، وَهَذَا الْجَوَابُ أَيْضًا يَبْطُلُ مَا تَوَهَّمُوهُ إِبْطَالًا بَيِّنًا وَيَنْبَغِي فِي الْجُمْلَةِ أَنْ تَكُونَ الْمُحَاوَرَةُ وَالْمُشَاجَرَةُ فِي الْاِسْتِطَاعَةِ وَالْبَدَلِ وَالْعِجْزِ وَالْمَنْعِ وَالْفَعْلِ وَالتَّرْكِ وَتَشْبِيهِ عَدَمِ الْقَدْرَةِ عَلَى الْفَعْلِ بِفَقْدِ كَمَالِ الْعَقْلِ وَعَدَمِ الدَّلِيلِ، وَبَطْلَانِ الْجَوَارِحِ/ وَالْآلَاتِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَدْرِيَّةِ الْمَعْتَرِثَةِ. وَالكلام في هذه الأبواب مذكور معروف، واستظهار أهل الإثبات عليهم في هذه المذاهب التي يعتقدون بطلانها على وجه قد صار معهم فيه الجَلَّةُ وَالْأَثْمَةُ، وَحَذَاقُ أَهْلِ النَّظَرِ وَسَائِرُ الْبَخَارِيَّةِ وَالْقَدْرِيَّةِ، وَأَنَّهُمْ قَدْ بَلَّغُوا بِالْحَذَقِ وَالتَّمْوِيهِ فِي بَاطِلِهِمْ إِلَى حَدٍّ مَا صَارُوا بِهِ فِي اسْتِهْوَاءِ

الناس أكثر من الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٨٨ أهل الحق، و صار الحق أكثر شبهة المثبتة و البخاريّة مهجورا، و صار صاحبه خائفا حذرا، و صار حقّه مغمورا لا يقدر عليه أن يظهره بين العامة، و عند كثير من الخاصة، و لا فى الجوامع و المساجد و الثغور و المواسم أمر بين لا خفاء به، و هو من أدلّ الدليل على كذب القدرية و المعتزلة فى تسميتهم خصومهم فى هذه المذاهب حشو و عامة و نائبه. و على أتباعهم عند تضايق الأمر بهم سبيل إخوانهم الملحده فى تسمية كافة المسلمين و الملتين طغام و حشو و عامة، غير موهن لحقّ المثبتة و لا حاطّ عند ذى تيقظ و تحصيل عن رتبة التدقيق و الحذق، و إيراد ما يذهل القدرية و يخرس المعتزلة، و يملأ قلوبهم و صدورهم غيظا و خنقا، و يحذرون معه على نفوسهم و مهجتهم من تخطف العامة و الدهماء لهم فى قولهم: إنهم يخلقون كخلق الله و يصنعون كصنعه و ينفردون بتقدير أعمالهم و إنشائها دون ربهم و يكون ما يؤثرون و يشاءون، و لا يكون ما شاء الله مع قول الأمة ما شاء الله كان و ما لم يشأ لم يكن. فأما الملحدون فلا- ينبغى أن يقبل من مطاعنهم و اعتراضاتهم ما يصيرون به إلى قول بعض المتكلمين من المسلمين، لأنّه إذا صاروا إلى ذلك تركوا الإلحاد و الطعن على النبوة و القرآن، و إنّما يجب أن تكون مسائلهم و اعتراضاتهم أمورا تبطل دين المسلمين جملة، و يقدح فى سائر مذاهبهم، لأنهم لا يقصدوا ذكر هذا التناقض و الاختلاف الذى يظنونّه فى القرآن لإبطال مذهب المثبتة دون مذهب القدرية، و إنّما قصدوا الإدخال على الجملة و ضمنوا بما أوردوه إبطال القرآن و التوحيد و النبوة، فإذا صاروا إلى نصره بعض مذاهب المصلين إلى القبلة فقد عجزوا عمّا ضمنوه و ظهر بغضهم تخلفهم، و كذلك فمتى سألوا عن آية و شىء من القرآن متوهمين فساده الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٨٩ و تناقضه فيخرج، و يصحّ جوابه على مذاهب بعض الأمة، فقد زالت العهدة و وضع الحق، و بطلت الشبهة، و هكذا يفعل الله سبحانه بمن ضلّ و عند عن الحق. و قد علموا أنّ من الأمة من يقول إنّ قوله: وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ [الأعراف: ١٧٩]، مراد به أنّنا سنذرا يوم القيامة، و أن قوله: وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ [الذاريات: ٥٦]، على عمومته، و كذلك قوله: وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى [فصلت: ١٧]، و أن قوله: وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ [هود: ١١٨-١١٩] أى: أنّه للرحمة خلقهم، و أن قوله: وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا [المائدة: ٤١] أى: من أراد عقابه بما كان من كفره، و أنّ الفتنة تكون بمعنى العذاب، قال الله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا [البروج: ١٠] يقول عدّبو المؤمنين و المؤمنات، و أنّ جميع ما ذكره الله من الختم و الطبع و النغشية و الإضلال إنّما المقصد به الحكم و التسمية دون فعل شىء فى القلوب، و أن قوله: وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى [الأنعام: ٣٥]، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ [الأنعام: ١٣٧]، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلَوْا [البقرة: ٢٥٣]، وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا [السجدة: ١٣]، إنّنا لو شئنا أن نجبرهم و نلجئهم إلى ذلك، لفعلناه دون مشيئة ذلك على وجه الطوع و الاختيار، و أنّه ليس من شىء يتعلق به المثبتة إلا و قد أعدوا له عند أنفسهم جوابا، و إذا كان ذلك كذلك، فجميع ما يتوهمونه متناقضا من هذا الباب، فإنّه على خلاف ما توهموه من قولنا و قول المخالفين من أهل القبلة، و ليس يجب على المسلم فى جواب ما يتعلقون به أكثر من تخريجه و تصحيحه على بعض المذاهب و الوجوه، و إذا كان ذلك بطل ما قالوه و كان/ الكلام معهم إذا صاروا إلى الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٩٠ اعتقاد ذلك المذهب كلاما فى القدر، و زال الطعن على القرآن و الإسلام، و هذا بين فى إبطال جميع ما يحاولونه. فتأملوا رحمكم الله فصول الأجوبة لهم على ما نزلناه و بيناه يتضح لكم جهلهم و تعرفون حيرتهم و تخليطهم و تعلّقهم بالأباطيل و التعاليل، و أنّهم كحاطب ليل و كالغريق بما يجد يتعلق و على ما وصفهم الله تعالى به من قوله: إِنَّهُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا [الفرقان: ٤٤]، لأنّ الأنعام ممنوعة من النظر و الاستدلال و الخلوّ من تصحيح النظر و لطيف الفكر إلى كشف الغامض و حلّ الملتبس. و الملحده فى تركها النظر و معرفة وجه الخطاب و تصارييف الكلام، و معرفة ما يراد به و عليه من مجمل و مفسّر، و خاص و عام، و مطلق و مقيد، و ناسخ و منسوخ، و محكم و متشابه، و مستثنى فى تصارييف الكلام، و منقطع و محذوف و مختصر، و كناية و تصريح و تأكيد و تنبيه، و حقيقة و مجاز، و استعارة و تشبيه، و قصد إلى ضرب مثل و تشبيه، و مستعمل على سبب حادث و أمر حاصل و جواب شامل، و شخص مخصوص و أمر محصور و عهد متقدّم، و عرف مستقرّ و عادة فى الخطاب، و تعويل على متقدّم أو مؤخّر من البيان، أو على



العرف و شاهد الحال، أو على إناطته و ربطه بدلائل العقول و قضايها و الردّ إلى المستقر فيها، و بما جاء في الخطاب بلفظ المواجه الحاضر، و المراد به الغائب و بما جاء باللفظ الموضوع للغائب، و المراد به الحاضر، على ما بيناه من قبل، و ربّما ذكر من له الاسم فيه و أريد غيره و ربّما ذكر الغير و أريد هو، و ربّما ورد اللفظ المشترك بين أمور مختلفة و المراد أحدها، و إن كان الظاهر لا ينبئ عنه فلذلك أمر الله سبحانه بالتدبر و الاعتبار و الاستبصار و جعل أهل العلم درجات، و فضّلهم على ذوى الجهل و النقص. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٩١ و ليس فى شيء ممّا حكيناه/ عنهم و نحكيه مستأنفا إلا و معناه ثابت صحيح إذا حمل على بعض هذه الوجوه، و القرآن لا يبطل و لا تستحيل معانيه، و يناقض لظنّ الملحد لذلك و حمله على ما يصنعه لنفسه و يقدره بجهله، أو تجاهله و إلباسه، و إنّما يصير وضعه و توهمه فاسدا متناقضا دون التنزيل و كلام ربّ العالمين. فكيف يكون ذلك كذلك و الله يقول: إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ [الحجر: ٩]، و يقول: لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ [فصلت: ٤٢]، و يقول: إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ [القيامة: ١٧]، و يقول: تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ [النحل: ٨٩]، و هذا بَيَانٌ لِلنَّاسِ [آل عمران: ١٣٨]، و مَا قَرَرْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ [الأنعام: ٣٨]، فى نظائر هذه الأخبار الواردة فى حفظ القرآن و حياطه و صونه عن مطاعن الملحدين و الزائغين و حراسته، و قد بان بما قدّمنا و ما سندكره من أجوبتهم صدق ما خبر الله به من حفظ كتابه و حصول الاهتداء و البيان به. فأما تعلّقهم بقوله تعالى: كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ [الأنعام: ١٠٨]، و قوله: زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ [النمل: ٤]، و قوله: زَيَّنَّا لِلنَّاسِ حُبَّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ [آل عمران: ١٤]، إلى نظائر هذه الآيات، فقد قلنا من قبل فى تأويل هذا التزيين، و أنّه ليس من تزيين الكافرين و الشياطين بسيل، و أنّه ليس هو الدعوة إلى ذلك و الترغيب فيه، و فى الناس من يحمل ذلك على أنّه إنّما أراد بالتزيين خلق الشهوة و ما جعل فى الطباع من الميل و التوق إلى ذلك، و ليس معناه الترغيب فيه و الدّعاء إليه، فبطل توهم من ظنّ أن معنى زينا أننا أمرنا بذلك و دعونا إليه و رغّبنا فيه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٩٢ فأما قوله: لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَا [المائدة: ٤٨]، فلو حمل على أنّه خلق لكلّ أهل دين دينهم و ما هم عليه و طريقتهم، لما أخلّ ذلك بصحّة القرآن و لزوم التكليف، و حصول البيان على ما قد بيناه من قبل، و لكن ليس هذا هو القصد، و إنّما أراد بالشرعة ما شرعه لهم و تعبدهم به، و هذا الجعل بمعنى التّعبد، و تقدير الأديان و توظيف الفرائض و العبادات، و ليس من خلق الفعل/ فى شيء فبطل ما قدّروه. و أما تعلّقهم بقوله: وَ أَلَقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعِدَاوَةَ وَ الْبُغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ [المائدة: ٦٤]، فإن حمل ذلك على أنّه خلق عداوة بعضهم لم يخرجهم ذلك عن التكليف إلى يوم القيامة، و إمكان النظر و الاستدلال و تأتية و قيام الحجّة عليهم، و لزومها لهم على ما بيناه من قبل، و إن حمل على أنّ معنى ذلك أننا ألقينا بين ضروب أهل الكفر التعادى على كفرهم، و تبرى بعضهم من بعض، لم يكن ذلك عند أحد قبيحا و لا ظلما، فكأنّه ألقى فى قلوب اليهود عداوة النصرارى على القول بالتثليث، و ذلك عداوة لباطل، و ألقى فى قلوب النصرارى عداوة اليهود و المجوس على شتم المسيح و تكذيبه و القول بالنور و الظلمة و ذلك عداوة لباطل، فكأنّه على هذا الفرق ألقى بين أهل الباطل الذين ذمّهم على التعادى على باطلهم و لم يلق فى قلوب المبطلين عداوة للحقّ و أهله، و إذا كان الكلام محتملا لذلك بطل ما توهموه و زال التناقض الذى قدّروه. فأما تعلّقهم بقوله تعالى: إِنَّمَا نُمِلُّ لَهُمْ لِيُزِدَادُوا إِثْمًا [آل عمران: ١٧٨]، فإن حملناه على أنّه خلقهم للنار و الضلال فذلك صحيح على ما قلناه. و يمكن أيضا أن تجاب الملحده أن يقال: إنّما عنى بقوله: لِيُزِدَادُوا إِثْمًا على عاقبة الفعل و أنّهم سيزدادون فى الآخرة، و كذلك قوله: فَرَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ [التوبة: ١٢٥] أى: سيزيدهم عذابا بما كان من الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٩٣ رجسهم و أمرهم بذلك، كما قال: فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَ حَزَنًا [القصص: ٨] على عاقبة أمره، و ما يؤول به الحال إليه، و لم يلتقطوه وقت أخذه إلا ليكون لهم حبيبا و أنيسا. و أما تعلّق الملحدين بقوله تعالى: وَ مَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ [البقرة: ١٠٢]، و قولهم فما ذنب الساحر إن كان بإذن الله فعل، ما أبيض له و أمر به، فإنّه ليس على/ ما قدّره، و لم يرد بقوله: بإذن الله، بأمر الله و إطلاقه و إباحته له فعل السحر الذى قد اتفق على أنّه قد نهاه عنه، و إنّما أراد بإذن الله أى أنّ الله خلق ذلك السحر و قدّره قبيحا باطلا كما يقال جاء المطر بإذن الله، و مات زيد و مرض و صحّ بإذن الله أى: بخلق الله ذلك و تقديره و إيجاده، و ليس ذلك بمعنى قوله: فى يُبَوِّتُ أُذُنَ اللَّهِ أَنْ



تَرْفَعُ وَيُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُهُ [النور: ٣٦] و ما جرى مجراه، و يمكن أيضا أن يكون أراد بالإذن هاهنا أن الضرر الذي يكون عند فعل الساحر، و الألم ليس من كسبه و فعله، و لكن الله هو الذي يخلقه، و يضر المسحور به بجرى العادة، و يمكن أيضا أن يكون بإذن الله أى بعلم الله و سابق ما كتبه عليه فى اللوح المحفوظ فيعتبر عن ذلك بالإذن. و يمكن أن يكون أراد بالإذن أن ترك الساحر و سحره، و ترك إمامته و إعدامه و إبطال لسانه و جوارحه، و غير ذلك ممّا يمنعه من السحر لم يكن إلا بإذن الله، فكأنه قال: لو شئت أن أمنعهم بهذه الأمور من السحر لمنعتهم و لكن تركتهم، و ذلك بإذنى، و يمكن أن يكون أراد بالإذن خلق الشخص المسحور ممن يقبل الألم و يستضر به كلّ بإذن الله و إيجاده له كذلك، و يحتمل أيضا غير هذا من الوجوه، فبطل قولهم أن الإذن لا يكون إلا بمعنى الإباحة و الإطلاق. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٩٤ و أما تعلقهم بقوله تعالى: وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ [سبأ: ٢٤] فإنه لم يخرج على الشك و الارتياب بما جاءهم به، و كيف يكون ذلك كذلك و هو يخبرهم بأنه الحق، و يحذرهم بالنار من مخالفتهم، و إنّما عني و هو أعلم و لكّنه على مذهب التوبيخ و التنبيه لهم و التعريض بأنهم هم المبطلون كما يقول القائل لمن يلاحه و يشاجره: إمّا أن نكون جميعا مبطلين أو محقّين، و إني و إياك لعلّى حقّ أو فى ضلال، يعنى بذلك أن أحدهما محقّ أو أنّنا على أحد الأمرين إذا قال الرجل / لمن يشير عليه بترك ما هما جميعا فيه إلى غيره إني و إياك لعلّى هدى أو ضلال، يريد أنّنا على هذا فلا يفارقه فى خطأ و مهلكة، فلا يخالف فى الخلاص من ذلك، و قد قيل إن معنى الآية الكريمة أنّنا لعلّى هدى و إنّكم لعلّى ضلال فحذف تكرار ذكرهم، و أو هاهنا بمعنى الواو كما قيل: قال الخلافة أو كانت له قدرا أى: و كانت له قدرا. فأما تعلقهم بقوله تعالى: قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ [سبأ: ٢٦]، و أنّ ذلك شكّ و إحالة على ما هو و هم فيه إلى الله، فإنه باطل، لأنّه إنّما ورد ذلك على وجه المتاركة و الزجر لهم عما هم عليه، كما يقول الرجل للرجل: مجلس الحكم بيننا ثم يحكم بيننا بالحق، ليس على وجه الشكّ فى حقّه و لكن على وجه المتاركة و قطع المزايدة و التحذير من الحكم عليه بباطله. فأما تعلقهم بقوله: وَ مَا أَدْرَى مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ [الأحقاف: ٩] و أنّ ذلك شكّ منه و نقض لما وعد و توعد به، فإنه بعد و تخليط منهم، لأنه لم يعن ذلك، و إنّما أراد ما أدرى ما أتعبد به و يفرض علىّ و عليكم من الوظائف و العبادات و اتباع شريعته من سلف أو استئناف سواء و تبعيه ما قد شرع لى أو نسخه و تغييره، و لم يرد أنّى لا- أدرى هل يشاب المؤمنون و يجازى الكافرون أم لا؟ الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٩٥ و قد قيل: إنّّه كانت له عليه السلام ذنوب خاف منها قبل أن يقال له و ينزل عليه: لِيُغْفَرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَ مَا تَأَخَّرَ [الفتح: ٢]، فقال لما خاف من ذلك: و ما أدرى ما يفعل بى و لا بكم معاشر المذنبين من غفران لى و لكم أو عقاب أو مجازاة، و ليس هذا من الشكّ فى دينه و نبوته بسبيل. و أمّا تعلقهم بقوله تعالى: وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَ الْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ [لقمان: ٢٧] و نحو ذلك و أنّه نقيض لقوله: وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَ مَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا [الإسراء: ٨٥]، و ذلك أنّه لا جواب لما سألو عنه من ماهية الروح و صفتها إلا ما قال لهم، فكأنهم ظنوا أن الروح جسم محسوس، و شخص مدرك و شىء متمثل متجسد، ذو طعم و هيئة و محسّة و رطوبة و يوسّة فقال «و يسألونك عن الروح يعنى أهى صورة أم صغيرة أم كبيرة أم حلوة أم حامضة، أم رطبة أو يابسة أو بيضاء أو سوداء، فقال: قل الروح من أمر ربى، أنّها جنس يخالف جميع هذه الأجناس المدركات و ذوات الصور و الهيئات و الصفات التى سألتهم عنها»، و كذلك سبيل الجواب عن نعت كلّ شىء لا يدرك بالحواس، و عن ماهيته فى أنّ هذا جوابه. و لو قال قائل: خبرونا عن الحياة ما هى و ما صفة الغمّ و الشرور و اللذة و الألم، أمتحرك هو أم ساكن، أم أسود أم أبيض، أم صغير أم كبير، مربع أم مسدس، لوجب أن يكون هذا هو جوابه، فيقول: هذه الأجناس التى سألت عنها من الحياة و الحزن و السرور شىء من خلق الله، و أمور من فعله لا يعلمها إلا هو، أى لا يتأتّى فعلها و جعلها على صفاتها إلا له، و ليس فيها ذو هيئة و شكل و طعم و رائحة يخبرك عنه، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما توهموه من قصور القرآن و الرسول عن الجواب عن الروح، و هم يعنون الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٩٦ بالسؤال هل الروح حى أم لا-؟ و هل تبقى أم لا؟ و هل الروح حانى، روحانى بمعنى أو بنفسه؟ و إنّما سألو عن ماهية الروح و نعتهم كأنهم يعنون صورتها و هيئتها، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما قدروه.

و أما تعلّقهم بقوله: \*يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَيِّجِ [البقرة: ١٨٩]، فإنه تعلّق باطل، لأنّهم لم يسألوه ما جنس الأهل، و لم تطلع و تغرب؟ و كيف سيرها؟ و ما جنس الزمان و معناه؟ و إنّما أرادوا لم وضعت / الأهل؟ و لما ذا خلقت؟ فقال: قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَيِّجِ أى: لهذا خلقت و وضعت، لأجل ديونهم و مدد أعمالهم و أجورهم، و معرفة أوقات حجّهم و صيامهم و وظائف دينهم، و قول من زعم أنّهم سألوا عن كيفية الأهل الغامضة جهل منه، و لو سألوا عن ذلك و هم يعنون بالكيفية جنس الهلال و طبيعته أو تقلّبه و حركته، و عن جنس الوقت نفسه و جنس التقدير، لأخبرهم بجميع ذلك. فأما تعلّقهم بقوله: أَوْ لَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ و لَمْ يَكُ شَيْئًا [مريم: ٦٧]، و قَدْ خَلَقْتِكُمْ مِنْ قَبْلُ و لَمْ تَكُ شَيْئًا [مريم: ٩]، و أنّه نقيض لقوله: شَيْحَانِ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ و مِنْ أَنْفُسِهِمْ و مِمَّا لَا يَعْلَمُونَ [يس: ٣٦]، و أنّ ذلك إخبار بأنّه قد خلق الأزواج كلّها من أنفسهم و من أشياء آخر لا يعلمون، فإنه أيضا مما لا تعلّق لهم فيه، لأنّه لا يمكن أن يكون إنّما أراد بقوله: و لَمْ تَكُ شَيْئًا أى: أنّه لم يكن شيئا مذكورا و مدركا و شيئا عاملا مكلفا و شيئا فطنا حاسا بل كان طينا جمادا إن كان عنى آدم عليه السلام، أو نطفة و ماء مهينا إن كان أراد المخلوق من ولده، و قول المسلمين أنّه خلق الإنسان لا من شيء صحيح، و ليس بنقيض لهذا الكلام، لأنّه أراد أصول الأزواج أوّل الحيوانات و عناصر الأشياء و ليس الماء الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٩٧ و الهواء و التراب و النار التى هى عند الفلاسفة أصول الأشياء التى هى قديمة لم تزل، و منها تنمو الأشياء و تزيد، و إليها تنحلّ و تفسد، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما قالوه، و قد يقول القائل لمن يسمع كلامه و يدركه و يشاهد فعله و يحسه: ما قلت شيئا و ما صنعت شيئا، أى: ما صنعت شيئا نافعا، و ما قلت شيئا مفيدا محصّلا، و ليس يعنى بذلك كونه و وجوده، و هذا يزيل توهمهم و يقطع مادة أشغالهم. فأما تعلّقهم بقوله تعالى: / إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ (١٩) ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ (٢٠) مُطَاعٌ ثَمَّ أَمِينٍ (٢١) [التكوير: ١٩-٢١]، و أنّه نقيض لقوله: اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ [التوبة: ٨٠]، و أنّ هذه صفة معصى غير مطاع، فإنه جهل منهم لأنّ الرسول المطاع هو جبريل فى قول كثير من المسلمين، هو مطاع فى السماء و عند الملائكة و لم يرد به إجابة محمد صلى الله عليه و سلّم إلى جميع ما يلتمسه. و يحتمل أن يكون الرسول هو محمد صلى الله عليه و سلّم و يكون معنى قوله: مُطَاعٌ ثَمَّ أَمِينٌ عند المؤمنين به و عند خزنة الجنة، و ليس يعقل من قول مطاع أن الله هو الذى يطيعه، و إنّما يعقل من ذلك أنه إنّما يطيعه من يأمره و ينهيه ممّن أجابه و عرف حقه و نبوته، فبطل ما قالوه. فأما تعلّلهم بقوله فى قصة نوح و محمد عليهما السلام و قوله: و لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ و لَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ و لَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ [هود: ٣١]، و قوله فى قصة محمد مثل ذلك، و أنّه نقيض قوله تعالى: عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا (٢٦) إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ و مِنْ خَلْفِهِ رَصِيدًا [الجن: ٢٦-٢٧]، فإنه ليس على ما ظنّوه، لأنّ نوحا و محمدا إنّما نفيا عن أنفسهما إدراك الغيوب من غير توقيف و إخبار على وجه ما يدركه الله سبحانه الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٩٨ (من) «١» العلم بمعلوماته الغائبة من غير اضطراب و لا استدلال و لا خبر، فإذا اطّلع على ذلك صار يعلمانه من جهة الوحي و التوقيف، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما قالوه. و يحتمل أن يكون قوله: إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ قطع الكلام و استئنافا لذكر الرسول و قصته و تأييده و حفظه و غير ذلك، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما قالوه. فأما تعلّق الملحده بقوله: وَ فِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَ تَلَذُّ الْأَعْيُنُ [الزخرف: ٧١]، و ذكر فيها من صحاف الذهب و الفضة و الولدان و غير ذلك من تعظيم شأن نعيمها و إيصال لذاتها و شرورها/ و أنّه منقوص بوصفه لها بأنّ فيها أنهارا من ماء غير آسن، و أنهارا من لبن لم يتغيّر طعمه، و أنهارا من خمر لذّة للشاربين، و قولهم أن اللبن و الخمر ليس ممّا يستلذ، و اللبن خاصة لا يطلبه و يشتهيه إلا جائع مضرور، و أنّ الموضع الموصوف بأنّ فيه ماء غير آسن لا يكون إلا جدبا قحطا غير مخصب فإنه باطل، لأنّ الخمر عند كل أحد مستلذ مشتهى، و لذلك حرّمت و منعت كسائر اللذات، و ما تدعوه إليه النفوس و الطباع، و ذكره الأنهار إنّما هو إخبار عن كثرته، و أنّه غير محصور و لا متغيّر مقتر محدود. فأما ذكره اللبن فإنه صحيح، لأنّ العرب تلذّ اللبن و تشتهيه و تؤثره على الماء و تختاره عليه، و تجعله بمثابة الطعام و الشراب، و ليس بعد الماء شراب مفضّل مخلوق من غير صنعه و لا مزاج، و شرب غيره من كلّ مائع سواه، فإنه لا يلدّ بشره إلا بصنعه و مزاج و تعديل،

و كـذلك ذكره العسـل، لأـنه مـمـا يـلـذ و يـحـب. (١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٦٩٩ فأما قولهم: إنه قل ما يؤكل و يشرب عسلا صرفا حتى يمزج و يعالج، فإنه كذب، لأن كثيرا من الناس يشتهي صرفا، و لعله يمزج لمزاجته ممزوجا، و الله سبحانه إنما ذكر لهم الأشرية في الجنة من هذه الأجناس، ليدلهم على أن هناك لبن و عسل و خمر و ماء و أنواع ما تدعو إليه الأنفس، لا لكي يدل بذلك على أنه مثل طعم الذي في الدنيا و صفته لا يفوقه و يزيد عليه، و كذلك إنما وصف الماء بأنه في أنهار و أنه غير آسن و لا متغير، لأن القوم الذين خوطبوا بذلك إنما كانوا يشربون من العيون الضيقة و الآبار النزرة و ربما كان الماء لقلته آسنا متغيرا، فعرفهم أنه هناك غير قليل و لا محصور مغير مقتر محدود، فبان بذلك بطلان ما قالوه، و كذلك قوله: فَكَيْهٌ وَ نَخْلٌ وَ رُمَّانٌ [الرحمن: ٦٨]، وَ لَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ [الواقعة: ٢١]، و غير ذلك إنما أورده لكي يعرفهم أنواع ما في جنانه، و لم يذكره لكي يعرفهم أنه على صفات ما في الجنة من الثمار و اللحوم، على صفات ما تقع عليه هذه الأسماء و النعوت في الدنيا من غير تحصيل مزية و لا زيادة حسن و طيب و لذة، و ما لا يقدر جميع من على وجه الأرض على تركيب طعام و شراب يبلغ لذته، و إن صنعوه و عالجوه بكل مزاج و تركيب، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما توهموه. فأما تعلقهم بقوله: رَجِئِ مَخْتُومٍ (٢٥) خِتَامُهُ مِسْكٌ [المطففين: ٢٥-٢٦]، و إن ذلك نقيض لوصفه أنهار الخمر، لأن الختم يقتضى العزة و القلة، و قولهم: و لم ختمه الخشية الغارة و للصوص؟ و نحو ذلك من الجهالات، فإنه حمق و بله و تلاعب من الملحدة، لأن معنى (ختامه مسك) أى منقطعه يوجد عنده طعم المسك من رائحته و هو من أجمل الشراب، و لو كان الختام هو الختم و الطابع لم يدل ذلك على القلة و لكان على التشريف لأولياء الله الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٠٠ و الكرامة، و لذلك يتخذ الملوك خزائن الشراب يضعون عليها الخواتيم و الأقفال و يغطون الآنية بفاخر الثياب، و يتهادون الأشرية مختومة مضمونة، و إن أرسلوها مع أمنائهم و أولادهم إلى أخص الناس بهم مع أمان السم و الإدغال و مزاج الشراب ما يؤذى شاربه، و كل هذا على وجه التكرمة و الإعظام فبطل بذلك ما قالوه. يتلوه إن شاء الله في الورقة التي تليها بعد البياض الذي يلي هذه الصفحة فإن قالوا: مزاجها كافورا و زنجيلا فإنه غير مفسد لطعم الشراب، و الحمد لله رب العالمين. فرغ منه كاتبه حامدا الله تعالى و مصليا على رسوله سيدنا محمد النبي و آله الطاهرين و سلامه و حسـبنا اللـه و نـعـمـمـ الوـكـيـل. / فصـل: (١)

(١) جاءت هذه الصفحة بياضا كلها.

## فصل

## رب أنعمت فزد

رب أنعمت فزد فإن قالوا: مزاجها كافورا و زنجيلا، فإنه غير مفسد لطعم الشراب لأن من الناس من يعجبه الشراب عند مقطعه شيء من لذع الزنجيل و الكافور و طعمهما و ريحهما، و يميل إلى شدة برد الشراب، و لعله تعالى أراد طعم الكافور و ريحه و برده، أو برده خاصة و كل ذلك محبوب مشتهى عند أكثر الناس. و يمكن أيضا أن يكون عنى تعالى أن برد ذلك الشراب و نفاذ عمله في اللذة و طعمه و ريحه اللذين هما له، كنفاد برد الكافور و الزنجيل و طعمه و ريحه، من غير أن يكون معنى ذلك الشراب في الطعم و الريح معناه، و قد يقول القائل: إن له لسانا أحدا من السيف، و شرابا مثل شعل النيران، و أن ريح هذا تيم كريح المسك و الكافور و لا يعنى بذلك تساوى معنى ما ذكره و ما شبهه، و إنما يعنى نفاذ عمله و رائحته، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما قالوه. فأما قوله: يُحَلَوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرٍ مِنْ ذَهَبٍ [الكهف: ٣١] و أن ذلك ليس تعظيما في الزينة، و لا من زينة الرجال، فإنه كذب لأن العسجد من أفضل الزينة، و إنما كره للرجال لموضع التشبيه بالنساء، و لعله أن يكون لأجل ما يلحق البلواء و الخيلاء، و صار ذلك مستهجنا في الدنيا

لموضع التعبد والعادة، وفي عامية الناس وأوساطهم، فأما ملوك العرب والعجم والروم الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٠٢ فهم إلى اليوم يتسورون ويلبسون الأطواق والأسورة والتيجان، ويبالغ في ذلك ويتنوق فيه ويرضيه، ولكن ذلك لعظمائها دون صغارها و سفاسفها، وأهل الجنة في أجل رتبة وأرفع منزلة وأيسرهم نعيما في الجنة، وإن لم يكن في نعيمها يسيرا أعظم من سائر نعيم ملوك الدنيا، فزال ما قالوه. فأما تعلقهم بقوله: عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سَيْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ [الإنسان: ٢١] «١» وإن ذلك نقص منه، لتعظيم شأن ما فيها لأجل أن السندس هو البزبون- زعموا، والاستبراق غليظ الديباج، فإنه لا تعلق فيه؛ لأنه إن كان السندس هو البزبون، فإن لهم من الفرش ما هو على نمط البزبون و صفته، ومخالف لجنسه في كونه و هيئته و لونه، ولعلمه أن يكون ألين من كل سندس من مرعزي الأوبار و ألين الأصواف، وما لا يقدر البشر أبدا على إيجاد مثله ولا ينتهون إليه، فأما الإستبرق فإنه إن كان غليظ الديباج فإنه من الحسن والهيئة، وجميل المنظر ولين الملمس، بحيث يقصر عنه وصف الواصفين، وليس كل الناس ترغب في ضعيف الديباج و رقيقه، بل الدهماء منهم ترغب في متينه و غليظه، لأنه أجل و لذلك عظم الرومي والملكى على التسترى و ما جرى مجراه، فكيف بغليظه إذا كان بصفه ما قلناه؟! وكل هذا تلاعب منهم و تخالغ واستهواء للعامة من أتباعهم، والأوغاد من معظيهم و شيعتهم، و من أدل الأمور على ضيق الأمر بهم، و عدم المطاعن على شيء من كتاب الله. فأما تعلقهم بقوله: إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا [يونس: ٤٤]، وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ [فصلت: ٤٦]، وَلَا ————— تَرَرُّ وَازِرَةٌ وَزَرَ أُخْرَى [فاطر: ١٨]، و نحو (١) هكذا الآية، وقد وردت بقلم

الناسخ في الأصل: «و يلبسون ثيابا سندس خضر و إستبرق». الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٠٣ هذا، و أن ذلك منقوض بقوله تعالى: كُلَّمَا نَفِثَتْ جَبَتْ جُلُودُهُمْ بِدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ [النساء: ٥٦]، ولا جرم- زعموا- للجلود التي لم تكن عليهم في الدنيا، و لم تصحبهم، و تكون من جملتهم وقت المعصية، فعقاب جلودهم و إيلاها على ذنب «١» لم يكن منها ولا «١» هي من جملته وقت اقترافهما: ظلم و عدوان، فإنه باطل لا تعلق فيه من وجوه: أحدها: أن الأمر في هذا ليس على ما يدعونه عند أهل الحق من أن إيلاهم الحى على غير جرم ولا لعرض ظلم، وإنما يكون ذلك ظلما ممن ليس له فعله، و من نهى عنه و تجاوز ما حد له و تصرف في ملك غيره، و الذى هو أملك بالمخلوقات منه، و الله تعالى ليس هذه سبيل إيلاهم لما آلمه من خلقه، و قد أئلف الأطفال في الدنيا و أباح إيلاهم الحيوان و ذبحه و سلخه و أكله، و كده و حمل الأثقال/ عليه لغير ذنب ولا لغرض، كان مصير البهائم إليه بجزاء و ثواب و عذاب، و ذلك حسن و عدل منه. و الجواب الآخر: إنما أراد بقوله: (غيرها) أنها كلما نصبت و احترقت فصارت حمما أعيدت حينئذ رطبة مؤتلفة محتملة للألم و العقوبة، فليل غيرا أى أعيدت كالذى كانت، و على صفتها التى صارت بالاحتراق إليها، كما يقول جاءنى زيد اليوم بغير الوجه الذى فارقتى به بالأمس، أى: بغير صفة الوجه التى كان عليها، و كذلك قولهم: زيد هذا الذى عرفناه و أنت غير الذى كنّا نعرفك، يعنون تغاير صفاته دون ذاته. و يمكن أيضا أن يقال: إن العذاب إنما هو على الأرواح دون الخلق، فإذا عظمست جلودهم و أنضجت آلمست أرواحهم، و هى المعاقبة دون الجلود، (١) أضيفت: «من» فى الموضعين، و

تبدو مقحمة. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٠٤ فإذا أمكن تخريج هذا على بعض مذاهب المسلمين، فقد خابت آمالهم و انقطع رجائهم و زال إشغابهم، و صح أن القرآن هدى و نور منزل من عند حكيم عليم. و أما تعلقهم بقوله تعالى: الَّذِينَ يَبْلُغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ [الأحزاب: ٣٩]، و أنه نقض ذلك قوله: وَ إِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَ اتَّقِ اللَّهَ وَ تُخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَ تَخْشَى النَّاسَ وَ اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ [الأحزاب: ٣٧]، لأن هذا تصريح بأنه خشى الناس و لم يخش الله أو كاد أن لا يخشاه، و هو نقيض الخبر الأول، فإنه مما لا تعلق لهم فيه من وجوه: أحدها: أن فى الناس من يحمل هذا على أن الله سبحانه حكى قول رسوله لزيد بن حارثة، و أنه كان يعظه بمثل هذا الكلام، و بقوله: وَ اتَّقِ اللَّهَ وَ تُخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ، كأن الرسول صلى الله عليه و سلم قال لزيد: و تخفى فى نفسك ما الله مبديه، و قال له: وَ تَخْشَى النَّاسَ وَ اللَّهُ

أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ، وليس هذا بعتاب للنبي صَلَّى الله عليه و مثل هذا التأويل سائغ غير بعيد. و الوجه الآخر: أنه قد كان أوحى إلى النبي صَلَّى الله عليه أن امرأه زيد تكون زوجة لك فكنتم هذا و لم يخبر به زيدا و لا غيره؛ مخافة أن يتسرع زيد إلى طلاقها إذا علم رغبة الرسول فيها، و أن يقول عند ذلك المنافقون أمره بطلاقها، و فرّق بينه و بينها، ثم تزوّجها، و يجعلون ذلك و صمّة و مطعنا و ذريعة إلى الغمزة عليه و القدح في فضله، فيجب لذلك الإخبار بما أنزل الله عليه فأخبر به خشية ما ذكرناه فقال: وَ تَخْشَى النَّاسَ وَ اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ أَى: لا- تخف في إظهار ذلك، فإنهم لن يضروك بشيء خفته. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٠٥ و قوله: وَ اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ أمر له بأن يخشى الله و بينه على أنه أحقّ و أولى أن يخشى، و ذلك لا يدل على مخالفة الأمور إلى ضده و ارتكابه لتركه أو العزم على ذلك، فبطل التعلّق بهذا الموضوع. و يحتمل أيضا: أن يكون كره إظهار ذلك لئلا يقول المنافقون: قد حرّم الله على أمته حلّائل آبائهم، و زيد ابنه، و قد تبناه، ثم تزوّج بحليلته، فقال: ما كان مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ [الأحزاب: ٤٠] أى ليس زيد ابنه بنوة تمنع من تزويج امرأته، فقال: قل لهم هذا و لا تخشاهم، فإنّ الله أحقّ أن تخشاه، و ليس ذلك بركوب لمأثم. ثم إنه لو سلّم أن الرسول صَلَّى الله عليه كان راغبا فيها و مؤثرا لطلاقها لكى يتزوّجها إذا فورقت و اعتدّت و حلّت للأزواج، و أنّه خاف أن يظهر ذلك الموضوع للقالّة التي قدمناها و القذف له، لم يكن ذلك ذنبا من ذنوبه، و خشية الناس و تركه لخشية الله، لأنّ ميل الطباع و شهوات النفوس و الرغبة في النساء و الوقوع في حبالهن، و تعلق القلوب بهنّ إذا خرج عن التكليف و الاكتساب لم يكن صاحبه ملوما مذموما إذا عزم العازم على التزويج بمن يؤثره إذا حلّت/ للأزواج، لتسكين طبعه و إحمام نفسه و دفع الوسوسة، و الحوم حول الحمى و مكابدة الألم و مدافعة النفس و طلب الاشتغال عن ذلك بطاعة الله، فإنّه بهذا العزم و القصد مطيع لله، فكأنّه قال له عليه السّلام لا- تخف الناس في كشف هذه الحال لهم بأنّها مطلقة مباحه، و اعلم أن الله أحقّ أن تخشاه، و يخبر بالمباح المطلق لك من دينه و في شريعته، و إذا كان ذلك كذلك؛ بأن أنّه لا عيب على الرسول و لا عار، و أنّه غير مواقع بذلك ذنبا و لا عصيانا و لا تارك لخشية الله تعالى، و بطل ما قدّروه و زال ما توهموه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٠٦ فأما قولهم: إنّه لا- معنى لقوله في أمّ الكتاب بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لأنّه قد أفاد بالرحمن ما أفاده بالرحيم، و لا لقوله: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لأنّه إن كان حمد نفسه فأى فائدة في حمده لنفسه، و إن كان أراد الأمر بحمده فألا قال: قولوا الحمد لله ربّ العالمين، فإنّه تعلق باطل و ليس الأمر فيه على ما توهموه، لأنّ في قوله: بِسْمِ اللَّهِ إضمار كلام مقدّر قد حذف لأنّه قد عرف أنّ القصد به بسم الله أفتتح أو أبتدئ أو أستعيد أو أستنصر و نحو ذلك، و لكن لما كثر استعمال ذلك و ما يقوم مقامه في فواتح الكتب و الخطب و الرسائل و عرف الغرض فيه و مقصد العرب بقولهم في مبادئ كتبهم: «باسمك اللهم» حذف ذكر الابتداء أو الافتتاح أو الاستعاذة و ما يقدر في هذا الكلام ممّا تتمّ به فائدة، لأنّه إن لم يقدر ذلك لم يكن للقول: «بِسْمِ اللَّهِ» معنى و لا خبر فتتعدّد به الفائدة، و هذا يسقط ما توهموه. فأما قوله: الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَإِنَّ ابن عباس قال في تأويله: «إنهما اسمان دقيقان أحدهما أدقّ من الآخر صاحبه، فالرحمن الدقيق و الرحيم العاطف على خلقه بالرزق و الإنعام، و هما اسمان مشتقان من الرحمة»/. و قد يجوز أن يكون إنّما كرّر الاسم باللفظين؛ لأنّ في أحدهما من المبالغة ما ليس في الآخر، لأنّ رحمان من أبنية المبالغة على وزن قولك شعبان و غضبان و ملآن إذا امتلأ غضبا و شعبا، فقال: «الرحيم» و هو اسم مشترك بينه و بين غيره لأنك تقول: الله رحيم، و زيد رحيم، و مولى رحيم، ثم قال: «الرحمن» على وجه المبالغة، لأنّ رحمته وسعت كلّ شيء و لأنّ عنده من الرحمة ما ليس عند خلقه ثم قال: «الرحيم» على وجه المبالغة أيضا، فإنّه بمعنى العاطف الرقيق على خلقه بالرزق و الإنعام، و إن كانت الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٠٧ الرقة منتفیه عنه تعالى فوجب أن يكون إنّما كرّر الاسم المشتق من الصفة الواحدة بلفظين لمعنيين مترايدين مختلفين على ما بيّناه من قبل. و قد قيل إنّه إنّما كرّر قوله: الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ على وجه التوكيد و تمكين المعنى المقصود و أنّه بمنزلة قوله تعالى: فَمَا وَحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى [النجم: ١٠]، و قوله: فَعَشَاهَا مَا عَشَى [النجم: ٥٤]، و فَعَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا عَشِيَهُمْ [طه: ٧٨] و كلّ هذا على وجه التوكيد، على أنّه قد قيل إنّ قوله: فَعَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا عَشِيَهُمْ أى: غشى قوم موسى منه مثل ما غشى قوم فرعون فسلم قوم موسى من مثل ما هلك به قوم فرعون، و قيل: فَعَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا عَشِيَهُمْ أى: غشاهم



قدر منه دون جميعه، وقيل إنه أراد أنه أظلم منه قدر ما جعل ما تحته يبسا فمشوا فيه. و أما قوله تعالى: الْحَمْدُ لِلَّهِ فَإِنَّ فِيهِ فائده، و هو قول يحتمل أن يراد به الخبر بأن الحمد لله، و إذا أريد به ذلك فمعناه أن المستحق للحمد و الشكر هو الله المنعم على جميع الخلق، و لكل نعمة أنعم بها أحد على أحد فأخبرهم بذلك أنه هو تعالى مستوجب الحمد، و يحتمل أن يكون أمرا، و معناه إذا كان أمرا مضمرا و إن كان محذوفا، أي: قولوا الحمد لله، و مثل ذلك قول الشاعر: وقفت يوما به أسائله و الدمع مني الحثيث يستبق / يا رب أعني بقولهم سلخوا بأى وجه تراهم افترقوا يريد: أقول يا رب، فحذف، و مثل هذا كثير فبطل ما توهموه. فأما تعلّقهم بقوله: هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ [الحشر: ٢٢-٢٣]، و بقوله: الْحَيُّ الْقَيُّومُ [البقرة: ٢٥٥]، و هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ [الحشر: ٢٤]، و قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ [الإخلاص: ١]، و قولهم: ما فائدة القول، إن كان الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٠٨ مدحا فهو قبيح، و إن لم يكن مدحا فما فائدته؟ فإنه لا تعلق فيه، لأننا نقول: هو مدح و إن لم يكن قبيحا لثلاث أوجه: أحدها: أنه امتدح لغير اجتلاب منفعة و لا دفع مضرة، و ليس كذلك سبيل مادم نفسه مئا، و لذلك قبح أن يمدح نفسه. و الوجه الآخر: أنه إنما يقبح المدح مئا بكل صفة لأنه لا بد أن يلحقنا نقص فيها، و البارى على غاية الكمال و التناهى فى أوصافه. و الثالثة: أنه إنما قبح أن نمدح أنفسنا؛ لأن غيرنا هو الجاعل لنا، و الله سبحانه لم يجعله جاعل على ما هو به من الصفات، فحسن منه لذلك مدح نفسه. و قد يجوز أن يكون قال ذلك ليعلمنا كيف نمدحه و نشئ عليه لا ليمدح هو نفسه، و يجوز أيضا أن يكون قال ذلك الكلام فى معنى التكرار و فوائده. فأما تعلّقهم بقوله تعالى: وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَ لَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ [الإسراء: ٤٤]، و قولهم: إن الموات و الجماد و الأعراض لا يجوز أن تسبح، فإنه لا تعلق فيه لأنه إنما أراد بذلك و إن من شىء ناطق حتى لا يسبح بحمده، و لم يرد كل ما يقع عليه اسم شىء، و قد يجوز أن يكون أراد و إن من شىء ناطق مؤمن مصدق إلا يسبح بحمده، لأن الكافر و المجنون و الطفل أحياء ناطقون «١» غير مسبحين له، و قد قيل إنه أراد بالتسبيح فى هذه الآية الإخبار عن فاقته و حاجته إلى مدبر يدبره و مقيم يقيمه، فكأنه قال: لو كان كل مخلوق يعرف نفسه و خالقه لسبح بحمد خالقه، و اعترف بربوبيته لموضوع حاجته و افتقاره إليه.

(ورد فى الأصل بقلم الناسخ: ١)

ناطقين، و الجادة: ناطقون، على أنها صفة. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٠٩ و أما تعلّقهم بقوله تعالى: وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَغْهَبُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ [البقرة: ٧٤]، و قوله: وَالطَّيْرِ صَافَاتٍ / كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَ تَسْبِيحَهُ [النور: ٤١]، و قوله: أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَ مَنْ فِي الْأَرْضِ وَ الشَّمْسُ وَ الْقَمَرُ وَ النُّجُومُ وَ الْجِبَالُ وَ الشَّجَرُ وَ الدَّوَابُّ وَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ [الحج: ١٨]، و قوله: وَ النُّجُومُ وَ الشَّجَرُ يَسْجُدَانِ [الرحمن: ٦]، و قوله: لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْنَاهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ [الحشر: ٢١]، فإنه لا تعلق لهم فى شىء منه، و لا إحالة فيه بوجه. و ذلك أن قوله: لَرَأَيْنَاهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا أى: لو أنزلناه على جبل يعقله و يسمعه لا نقض و تصدّع على ما هو عليه من عظمته و صلابته، و لو كان ممن يعقل على وجه التقدير، و يمكن أن يكون أراد أننا لو عقلنا الجبل و أسمعناه القرآن لا نقض و تصدّع من خشية الله. فأما ما أخبر به من سجود الشمس و القمر و الجبال و الشجر و غير ذلك، و تسبيح هذه الأشياء فإنما أراد به- و هو أعلم- الإخبار عن ذلّها و تواضعها، و الذلّ و التواضع الحاصل فيها إنما هو فقرها و حاجتها إلى صانع يصنعها، و مدبر يدبرها و يقيم ذواتها، و لولاه لم تكن، و كذلك قوله: يَغْهَبُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ أى: أن فيه آثار الصنعة و دلائل الفاقة و الحاجة، فسمى بذلك هبوطا و خضوعا و سجودا و تسبيحا على هذا التأويل، و لم يرد السجود بالجبهة و التسبيح الذى هو النطق، قال جرير: لَمَّا أتى خبر الزبير تضعضعت سور المدينة و الجبال الخشع و قال ابن أحرر الشاعر: و عرفت من شرفات مسجدها حجرين طال عليهما العصر بكيا الخلاء فقلت إذ بكيا ما بعد مثل بكاء صبر الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧١٠ و الحجارة لا- تبكى و لا تخشع إلا على التمثيل و التقدير و الإخبار عن عظم الأمر و أنه ممّا تهدّد الجبال و تبكى له على وجه التعظيم للشأن. و قال آخر «١»: / ساجد المنخر لا يرفعه خاشع الطرف أصمّ المستمع و لم يرد سجود الجبهة. و قال أمية: سبحان من سبّحت طير الفلاة له و الزّيح و الرّعد و الأنعام و الكفر يعنى بالكفر مواضع الرهبان، و هى الصوامع، و قال أيضا: هو الذى سخر الأرواح ينشرها و يسجد النجم للرحمن و القمر و إنما أراد بذلك ما

قدّمناه من الفاقة والحاجة إلى الصانع الحكيم. ويمكن أيضا أن يكون إنما أراد بقوله: يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وقوله: وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ، أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ، أى: لو رأى ذلك المسخر المتدبر بحاله وحاجته إلى صانع يقيمه لسجد لله ولستبحه ولهبط عند التأمل والفكر من خشية الله الخالق، كذلك لما فى ذلك من أوضح الأدلة والبراهين، قال الشاعر: أما النهار ففى قيد وسلسلة والليل فى جوف منحوت من الساج يعنى بذلك أن من فى النهار وفى الليل على هذه الصفة واللفظ ليل والنهار والمراد به غيره.

(١) هذا الشاعر هو سويد بن أبي كاهل، يصف عدوا له بأنه ذليل. «تفسير الطبرى» (١: ٣٦٥). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧١١ قال الطرمح «١»: وأخو الهموم إذا الهموم تحضرت جنح الظلام وساده لا ترقد فجعل الوسادة لا ترقد، يريد أن من عليها لا يرقد لطرق الهموم قلبه وفكره، فذلك إنما ذكر الله تعالى هذه الأشياء، ووصفها بهذه الصفة، وهو يريد بذلك الوصف لغيرها الذى يشاهدها ويعتبر بها، ويفكر فى خلقها، وهذا أيضا ليس ببعيد، وإذا كان ذلك كذلك سقط ما توهموه من سقوط معنى هذا الكلام وحصول الإحالة فيه. وقد ذكروا أن ممّا لا معنى له فى القرآن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]، قالوا: وقد علم كل سامع لهذا الكلام أنه لا معنى لقوله: «بَلِّغْ» وإن لم تبلغ فما بلغت، وأى فائده فى أن يقال لمن لم يبلغ الرسالة: أعلم أنك إن لم تبلغ فما بلغت. يقال لهم: فى هذا أجوبة: أحدها: أنه إنما أراد بقوله تعالى - وهو أعلم - «فإن لم تفعل ما بلغت رسالته» أى لم تبلغ كل ما أرسلت به على كماله وتامه وترك الكتمان والطى لشيء منه، ولم يرد بقوله: «فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ» فى الشيء الذى لم يبلغه بعينه، فإن ذلك أمر معلوم على ما وصفتم، وإذا كان ذكر الرسالة مجعلا معرّضا لأن يراد به كل الرسالة على الاستيفاء لها والاستيعاب، وأنه يعنى به البعض منها دون جميعها كان حمل الآية على هذا التأويل صحيحا ممكنا، وأن يكون إنما حث على تبليغ الرسالة فى شيء بعينه أوحى إليه، قيل له فيه

(١) هو الطرمح بن حكيم. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧١٢ إن لم تفعل ذلك فما تحملت عن الله سبحانه كل ما أمرك به ولا أذيت جميع رسالاته، وهذا واضح من التأويل والله التأييد. وجواب آخر وهو: أنه يمكن أن يكون المراد بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ أى: فما تستحق ثوابا ولا جزاء على أداء ما أذيتته منها إذا أخلت بأداء شيء من جميعها، كما يقول السيد لعبده والمستأجر لأجيريه: ابن دارى هذه وعلى شرفها وإن لم تعل الشرف منها فما عملت شيئا ولا ثواب لك على عملك، وهو ليس يعنى بقوله: فما عملت إلا إسقاط الاعتقاد بما عمله، وهذا أيضا بين فى جواب ما تعلّقوا به. وجواب آخر هو: أنه يحتمل أن يكون المراد بقوله: «بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ» هو المراد بقوله: «فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ» أى: تبليغه تبليغا شائعا ذائعا مكشوفاً تقوم به الحجة، وينقطع به العذر، ويؤثر فى النفس التأثير الذى يقع معه العلم بصحته ولذلك قال: «اصدع» لأنه عنى به شدة البلاغ وكشفه على وجه يؤثر تأثير الصدع فى الزجاج وغيره ممّا يتصدع/ وينكسر، فكأنه سبحانه قال له: بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ بلاغا ظاهرا، وأراد بقوله: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ أى: إن لم تظهر، وأذيتته خفيا مكتوما فما بلغت البلاغ الذى قيل لك بلّغه «١» وهذا أيضا واضح فى إسقاط ما تعلّقوا به. وقد طعنوا أيضا فى القرآن وفى تصديق الرسول صلى الله عليه بقوله: وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا [آل عمران: ٩٧]، قالوا: وقد قتل فيه الخلق من عبد الله ابن الزبير وغيره، ولعلّ الخوف والقتل فيه وفى المسجد فى كثير من الأوقات كان أكثر وأظهر منه فى غيره، فهذا كذب لا محالة - زعموا - وهذا

ورد لفظ عليه، ويبدو أنه لا داعى له .. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧١٣ باطل لا تعلّق لهم فيه، لأنه لم يرد بذلك الإخبار عن حصول الأمر، وإنما هو كلام صورته الخبر، والمراد به الأمر كأنه قال تعالى: ليكن من دخله آمنا غير مخوف، وهو جارى مجرى قوله: وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ [البقرة: ٢٢٨] وصيغته الخبر، والمراد به ليربصن المطلقات بأنفسهن ثلاثة قروء، وقد لا يفعلن

ذلك و يعصين بترك التربص، لأنّ هذا القول ليس بخبر عن حصول ذلك منهم، وإنّما هو أمر ورد بصيغة الخبر فزال ما توهموه. و قد يمكن أن يكون خبرا عن الأمان من عذاب الآخرة و سوء النكال إذا دخله خائفا لله و خاشعا له و نادما على تفريطه و متقربا بذلك إلى وجهه تعالى بعد المهاجرة من داره و بلده، و لم يرد أنّه آمن من ظلم الخلق، أو من إقامة ما يجب عليه من قصاص و قود و حدّ، و قد يمكن إن كان خبرا عن حصول الأمر أن يكون أراد به وقتا مخصوصا و عاما مخصوصا و ناسا مخصوصين، فيكون صيغته العموم و المراد به الخصوص إن ثبت للعموم صيغته. فأما طعنهم في القرآن بقوله: الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ [البقرة: ٤٦] و إنّ في هذا مدحا لهم على الظنّ للقاء ربّهم، و الظنّ - زعموا - شكّ و ضدّ اليقين، و هم بذمّهم لأجل ظنّهم لذلك / و شكّهم فيه و ترك العلم به أولى بالمدح. و الجواب عنه: أنّه أراد تعالى بذكر الظنّ هاهنا اليقين؛ لأنّ الظنّ يكون بمعنى اليقين، و منه قوله تعالى: وَ رَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا [الكهف: ٥٣] يريد تيقنوا ذلك و تحقّقوه، و منه أيضا قوله: وَ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بِاسِرٍّ [البقرة: ٢٤] ظُنُّوا أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ [القيامة: ٢٤-٢٥]، يريد تيقن المفاقره، و ترى و تشاهد العذاب غير أنّه لما ذكر رؤية المؤمنين لربّهم باسم النظر ثم ذكر الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧١٤ رؤية الكافرين للعذاب و ما يقع به النكال عبّر عن رؤيتهم بذلك بغير اسم النظر فقال: ظُنُّوا أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ [القيامة: ٢٥]، أى: ترى العذاب و ما يقع به و تيقنه، و قول من قال: إنّ الظنّ لا يكون بالوجه باطل، لأنّه إذا كان بمعنى اليقين و رؤية البصر كان واقعا بالعين التى فى الوجه. قال الشاعر «١»: فقلت لهم ظنّوا بألفى مدّجج سراتهم فى الفارسيّ المسرّد أراد أن أيقنوا بذلك و اعلموه. و قد طعنوا أيضا فى القرآن بقوله سبحانه: وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَ رَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا [النساء: ٨٣]، قالوا: و هذا نقض ظاهر و إبطال للمعنى المقصود بالكلام، لأنّه استثنى بقوله: إِلَّا قَلِيلًا بعض من أخبر بفضله عليه و عصمته له التى لأجلها نجى من سلم من اتباع الشيطان، و إذا جعل فضله عليهم هو المانع لهم من اتباع الشيطان، فكيف يتّبعه قليل ممن تفضّل عليه و رحمه، و إن جاز أن يتّبع بعض من عليه فضله و رحمته للشيطان، فلم لا يجوز اتباع جميع من تفضّل عليه و رحمه الشيطان؟ و هذا هو الإحالة و الإفساد لمعنى الكلام، و الإفساد لمعنى الكلام، و إثبات التفضّل و الامتنان. فيقال: الاستثناء فى هذا الموضع بقوله: إِلَّا قَلِيلًا لم يرجع إلى أقرب المذكور إليه فى الآية، إنّما رجع إلى المذكور المتقدّم قبل الذى يليه، لأنّ الله سبحانه قال: وَإِذَا جَاءَهُمْ / أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدْعَاؤُهُ بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ [النساء: ٨٣]، ثمّ عقبه بقوله: وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَ رَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا

(هو دريد بن الصمّة، الشاعر)

المعروف. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧١٥ [النساء: ٨٣]، فقله إِلَّا قَلِيلًا إما أن يكون استثنى من قوله لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ إِلَّا قليلا - لا يستنبطون و لا يعلمون لتركهم الاستنباط، أو لمقاربة معنى استنباطهم من إفساد له باستتال الحقّ، أو تخطيط فيه بتقديم أو تأخير و طلب الغلبة، و ما جرى مجرى ذلك، فكأنّه قال: لعلمه الذين يستنبطونه منهم إلا قليل لا يستنبطون فلا يعلمون، أو إلا قليلا يستنبطون استنباطا فاسدا فلا يعلمون. أو أن يكون استثنى من قوله: وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدْعَاؤُهُ بِهِ إِلَّا قَلِيلًا منهم إذا جاءهم ذلك لا يدفعونه، فيردّ الاستثناء فيه إلى المذكور المتقدّم، و الاستثناء فى الكلام ربّما رجع إلى أقرب المذكور و هو الذى يليه، و ربّما رجع إلى جميع الجملة المقدّم ذكرها، و ربّما رجع إلى أبعد المذكور منها إذا وسعه، و إنّما يجب إيقافه على حكم الدليل لموضع الاحتمال لردّه إلى كلّ شىء من ذلك، و قد بيّنا ذلك و أوضحناه فى كتاب «جامع الأبواب و الأدلّة»، و استقصينا القول فى الأصول الشرعية و فى غيره من أصول الفقه بما يغنى الناظر فيه إن شاء الله. فأما تعلّقهم بقوله: فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَسِئْلِ الَّذِينَ يَنُورُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ [يونس: ٩٤]، و أنّ هذا نقيض ما وصف به سائر رسله من أنّهم أعلم الخلق به، و أعرفهم بصدقه و صفاته، و أنّهم مختارون و مصطفون على علم على العالمين، فإنّه لا تعلق لهم فيه من وجوه. أولها: أنّ هذا القول ليس بخبر عن حصول شكّه عليه السلام فيما أنزل عليه و إنّما هو تقرير له و تنبيه أنّه منزل على غيره أيضا، و قد يقول القائل لمن يعلم أنّه لا شكّ عنده فى الأمر، و لا / ريب: فإن كنت فى شكّ ممّا أنزله و أخبر به فسل غيرى و سل الناس عنه، و سيما إذا كان يريد بذلك

إظهار الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧١٦ صدقه بحضرة من ينكر ذلك ويدفعه، و ربّما قال له ذلك في الأمر الشائع الذائع ليجعل له طريقا إلى سؤال الناس وإخبارهم بما عندهم من العلم في ذلك الأمر ليزول ذلك الشك ويقوى سلطان الحجّة، و تبطل الشبهة. و القوم أعنى قريشا، و من خالف الرسول كانوا يقولون له فيما نقلوه إفك افتراه، و إفك مفترى و محدّث و مجنون، و إن هذا إلا خلق الأولين، و شاعر مجنون، فقال له: فَإِنْ كُنْتُ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسِئْلِ الَّذِينَ يَنْقُرُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ، ليجعل له ذريعة إلى ذلك، و مطالبة علمائهم مثل عبد الله بن سلام وغيره بما في كتابهم من ذلك تصديقا لقوله أنّا قد أبنا بذلك من كان قبلك، و لم يقل إنك شاك فيما أنزل عليك. و يوضّح هذا أيضا أنّ القائل قد يقول لمن يعلم بتيقنه ظلم زيد و جهله و تخليطه و أنّه لا شك في ذلك: إن كنت في شك من ظلم زيد فعامله لتنظر، و إن كنت في شك من تخليط فلان و خبطه فقاوله و ناظره، و إن كنت في شك من هول البحر فاركبه، و إن كنت في شك من جود فلان أو بخله فمّن يعرف حاله فسله و التمس منه لتعلم رده أو إجابته، في أمثال هذا ممّا قد ظهر استعماله بينهم، فعلى هذا الوجه ورد قوله: فَإِنْ كُنْتُ فِي شَكٍّ. و قد يمكن أن يكون النبي صلى الله عليه و سلم ظنّ أنّ بعض ما أنزل إليه من العبادات أو بعض ما قصّ عليه قد أنزل على موسى، و أحبّ الله أن يقطع شكّه في ذلك فقال: فإن كنت في شكّ مما أنزل إليك في أنّه منزل على موسى و من كان قبلك فسلهم عن ذلك ليخبروك عنه، فيزول شكّك، و قد يكون من مصالحه و مصالح أمته أو بعضها الأمر بسؤال أهل الكتاب عمّا يشكّ عليه السلام في أنّه منزل عليهم، و ربّما كان ذلك تقوية ليقين غيره إذا عرفه، فلم يرد بذلك الشكّ في أنّه من عند الله، و إنّما أراد الشكّ في أنّه منزل على غيره أم لا. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧١٧ و قد يجوز أيضا أن يكون أنزل عليه جملة قصّة و عبادة مجملّة أخر عنه بيانها إلى وقت الحاجة، و قد بين تفصيلها و شرح تلك القصّة في كتاب موسى، فقال له: فَإِنْ كُنْتُ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ يَعْنِي فِي شَكٍّ مِنْ تَفْصِيلِهِ، فارجع في ذلك إلى أهل الكتاب فإنني قد أنزلت تفصيل ذلك عليهم، و ليس هذا من الشكّ في أنّ ما أنزل عليه منزل من عند الله بسبيل. و قد يجوز أن يكون أراد بقوله: فَإِنْ كُنْتُ فِي شَكٍّ أَيْ إِنْ كَانَ قَوْمُكَ أَوْ بَعْضُهُمْ فِي شَكٍّ فَسَلْ أَهْلَ الْكِتَابِ لِيخْبِرُوهُمْ بِمَثَلِ مَا تَخْبِرُهُمْ بِهِ فَيُؤْمِنُوا بِذَلِكَ مِنْ كَانَ إخبارهم إياه به لطفا له، فيكون ذاكرا للنبي صلى الله عليه و المراد به غيره، و على نحو هذا ورد قوله: لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَ تَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ [الزمر: ٦٥]، الخطاب له في الظاهر و المراد به غيره الشاكّ فزال بذلك ما قدحوا به. فأما تعلّقهم بقوله عز و جل: فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ [السجدة: ٥]، و أنّه مناقض لقوله: فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ [المعارج: ٤]، فإنّه باطل لأنّه أراد بقوله ألف سنة، أنّ جبريل ينزل من السماء و يصعد إليها في يوم، و مقدار سيره مسيرة ألف سنة من سني خمسمائة البشر في الدنيا، لأنّ ما بيننا و بينها مسيرة خمسمائة عام، فلذلك قال تعالى و هو أعلم: يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ [السجدة: ٥]، يعنى مقدار سيركم له لو سرتموه ألف سنة، و قوله: فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ فَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ - و هو أعلم - يوم القيامة، و أنّ الله سبحانه يحاسب جميع الخلق فيه، و مقدار حساب جميع الخلق لو تولاه غير الله خمسين ألف سنة من أيام الدنيا، و لذلك قال عز و جل في آخر الكلام: وَ هُوَ أَسْرِعُ الْحَاسِبِينَ [الأنعام: ٦٢]؛ لأنّه يحاسب في ذلك اليوم وحده قدر زمن تحاسب الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧١٨ الخلق في مدة خمسين ألف سنة، فصار لذلك أسرع الحاسبين، و قد روى عن عبد الله بن عباس أنّه قال: قوله: أَلْفَ سَنَةٍ يَعْنِي بِهِ نَزُولُ جِبْرِيلَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ، و قوله: مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ يَرِيدُ قَدْرَ نَزُولِهِ مِنَ الْعَرْشِ إِلَى الْأَرْضِ وَ صُعُودِهِ إِلَيْهِ، لأنّ ما بين العرش إلى الأرض أضعاف ما بين السماء إلى الأرض. و قد يجوز أن يكون عنى بقوله - و هو أعلم - خمسين ألف سنة، أنّ الناس يلحقهم من الشدّة و الهول أمر عظيم كما يقول القائل كأنّ يومنا هذا سنة، و كانت ليلتي شهرا يعنى بذلك ما ناله فيها من الشدّة، فيعبّر عن ذلك بالطول. فأما ادّعاؤهم التناقض في قوله تعالى: رَبُّ الْمَشْرِقِ وَ الْمَغْرِبِ [الشعراء: ٢٨]، وَ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَ رَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ [الرحمن: ١٧]، وَ رَبُّ الْمَشَارِقِ وَ الْمَغَارِبِ [المعارج: ٤٠]، فإنّه باطل من وجوه: أحدها: أنّه يمكن أن يكون أراد بالمشرق و المغرب اسم الجنس العام لكلّ مشرق و مغرب، فيكون المشرق و المغرب على هذا التأويل هما المشارق و المغرب و هذا نحو قوله: إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ [العصر: ٢]، وَ قَتَلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ [عبس: ١٧]، و الإنسان

و نحو ذلك مما يراد به الجنس دون الواحد. و قد يتأول الناس ذلك على تأويل صحيح لا- تناقض فيه، و هو أنه إنما أراد بربّ المشرق و المغرب اليوم الذى يستوى فيه الليل و النهار، فتشرق الشمس فيه فى مشرق واحد فى ذلك اليوم، و تغرب فى مغرب واحد أبدا فى ذلك اليوم إلى أن تعود إلى الشروق و الغروب فيهما لا يعود إلى مثلهما إلا بعد حول فى ذلك اليوم. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧١٩ فأما قوله: رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَ رَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ [الرحمن: ١٧] و أنه عنى أطول يوم فى السنة يشرق فيه/ فى مشرق و تغرب فى مغرب و لا تعود إلى مثلها إلا بعد سنة، و الآخر أقصر يوم فى السنة تشرق فيه فى مشرق و تغرب فى مغرب لا تعود إلى مثلها إلا بعد سنة، و أما قوله: رَبُّ الْمَشَارِقِ وَ الْمَغَارِبِ [المعارج: ٤٠]، فإنما أراد به مشارق أيام السنة كلّها و مغاربها، لأنها تطلع كلّ يوم فى مشرق غير المشرق الذى تطلع فيه فى اليوم الثانى و كذلك غروبها تغرب كلّ يوم فى مغرب غير المغرب الذى غربت فيه قبله، و علو الشمس و دنوها من العالم، و قربها و بعدها و حرّ الزمان و برده و اعتداله أحد الأدلة على اختلاف مغاربها و مشارقها، و هذا واضح فى إبطال ما ظنوه من التناقض و الاختلاف. فأما تعلّقهم بقوله تعالى: إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا [طه: ١٠٣]، و إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا [طه: ١٠٤]، و إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا [المؤمنون: ١١٤]، و ما لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ [الروم: ٥٥]، و ادّعاؤهم الاختلاف و التناقض فيه، فإنه باطل لأنهم لما خرجوا من قبورهم و رأوا ما (كانوا) «١» يكذبون من النشور قال بعضهم لبعض إن لبثتم إلا عشرا، ثم استكثر بعضهم العشر فقال: إن لبثتم إلا يوما، و قد دلّ على ذلك قوله: يَتَخَفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا [طه: ١٠٣]، ثم قال: نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا [طه: ١٠٤] ثم شكّوا فى اليوم، ف قيل لهم: كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ (١١٢) قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ [المؤمنون: ١١٢-١١٣] ثم استكثرنا ذلك فقالوا: إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا، ثم استكثرنا ذلك فحلفوا ما لبثوا غير ساعة، و الاختلاف فى القول و التلّون إنما يكون من الكفّار و مكذّبي البعث يوم الحساب، لاختلاف ظنونهم و شذوذه

(١) فى الأصل: ما كان، و الصواب: ما

كانوا. اه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٢٠ ما يمرّ بهم، و هذا يلحق الناس مع الأمن و السكون، أعنى السكون و اختلاف الظنون، فكيف به مع الحيرة و الهول. فأما تعلّقهم بالتناقض عندهم فى قوله: ما ذا أُجِبتُمْ قَالُوا لا- عَلِمَ لَنَا [المائدة: ١٠٩]، و أنه نقيض قوله: فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَ جِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا [النساء: ٤١]، و قوله: لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَ يَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا [البقرة: ١٤٣]، و نحوه فإنه باطل، لأنه روى أن الله عز و جل يسأل الرسل عند زفرة جهنم الرابعة و غلبة الجزع و الفرع على قلوبهم و زوال الذّكر عنهم و شغلهم بأنفسهم، فيقولون عند ذلك: لا علم لنا، ثم تسكن جهنم و يزول عنهم الرّوع و الفرع، و يعود الذّكر و العلم فيشهدون عند السكون و زوال الرّوع على أممهم، و قد يلحق الناس ذلك عند شدّة الموج و عصف الرياح و ظهور الزلازل، و السواد و الصواعق و الآيات و الأمور المخوفة، فينقطعون بذلك عن التمييز فكيف بهم عند هول يوم القيامة و زفير جهنم و رؤيتها؟ و أما تعلّقهم بتناقض قوله: هذا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ (٣٥) وَ لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ [المرسلات: ٣٥-٣٦]، و قوله: يَتَسَاءَلُونَ [الصافات: ٢٧]، وَ يَتَلَاوُمُونَ [القلم: ٣٠] و نحوه، فقد أجبتنا عنه بأنه تارات ينطقون فى بعضها و لا ينطقون فى البعض، و يمكن أيضا أن يكون عنى بذلك أنهم لا ينطقون فيه بعدر و لا حجّة، و العرب تقول واقفت فلانا على جرمه، و ما صنع، فما تكلم و لا تنفّس و لا اعتذر، يعنون بأنه ما تعلّق بحجّة و عذر، و كذلك يقولون: نوظر فلان فيما يقوله و يدين به فما أتى منه بكلمة و لا حرف، يراد بذلك كلمة احتجّ بها و حرف دلّ به على مذهبه، و إذا كان ذلك كذلك سقط ما ظنوه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٢١ و كذلك الجواب عن قوله: فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَ لَا يَتَسَاءَلُونَ [المؤمنون: ١٠١]، يعنى عند القيام من القبور لشدّة الرّوع، فإذا اختلطوا و امتزجوا و طال الوقوف تكلموا و تساءلوا و تلاوموا، و إذا دخلوا أيضا جهنم تلاعنوا كما أخبر فقال: كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا [الأعراف: ٣٨]. و كذلك الجواب عن قوله: اخْسَؤْا فِيهَا [المؤمنون: ١٠٨] يعنى فى وقت منها ثم ينطقون بعد ذلك من شدّة العذاب فيقولون ربنا أخرجنا منها، و ارجعنا نعمل صالحا، و غير ذلك مما حكاه عنهم تعالى، و قد يمكن أن يكون أراد لا يتكلمون بعدر و لا يحتجون بحجّة، و كذلك لا- يتساءلون و لا- ينطقون بحجّة، و لكن بالتلاوم و التوبيخ و الندم و التأسّف على ما كان منهم. فأما تعلّقهم بما ادّعوه من



التناقض في خلق آدم من قوله: خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ [آل عمران: ٥٩]، وقوله في موضع آخر: مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ [المؤمنون: ١٢]، وقوله في موضع آخر: مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ [الرحمن: ١٤]، وقوله في موضع آخر: مِنْ حَمَإٍ مَسِينٍ [الحجر: ٢٦]، وفي موضع آخر: وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ [السجدة: ٦]. وقولهم إِنَّ هَذَا غَايَةُ التَّنَاقُضِ وَالتَّضَادِّ، فليس الأمر على ما ادَّعوه، وذلك أَنَّ اللَّهَ سبحانه خلق آدم من تراب أحمر وأبيض وأسود وغير ذلك على ما وردت به التفاسير، فلذلك اختلفت ألوان ذريته، ثم بلَّ ذلك التراب بماء فصار طينا ثم صار سلالةً يعني لازقا إذا عصر ينسل من بين الأصابع، ثم خمره فأنثن فصار حمًا مسنونا فخلق من الحماء بعد تنقل أحوال الطين، فلما صوّر جسمه قبل أن ينفخ فيه الروح جفّ و يس فصار صلصالا كالْفَخَّارِ يابسًا إذا ضرب سمع له صلصه، ثم نفخ فيه الروح فصار إنسانا. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٢٢ فأما قوله: مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ [السجدة: ٨] فلم يعن به آدم، وإنما أراد به ذريته أول إنسان خلق منهم، خلق من نطفة آدم و حواء ثم كل أولادهم من نطفة إله - عيسى بن مريم. فأما تعلقهم بقوله: وَاللَّهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ [الأنعام: ٢٣]، و أنه نقيض قوله: وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا [النساء: ٤٢]، لأنهم إذا حلفوا له أنهم غير مشركين فقد كتموه حديثًا، و أي حديث، فإنه لا تعلق لهم فيه، لأجل أَنَّ اللَّهَ ضمن للموحدّين غفران ما دون الشرك إن شاء، والتجاوز عنهم، والجزاء على إيمانهم، فلما رأى المشركون الصّفح عنهم، و ذكروا ضمان الله الغفران لهم قال بعضهم لبعض إذا سألنا حلفنا أننا لم نكن مشركين حتى يتجاوز عنا و ذلك قوله: يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ [المجادلة: ١٨]، فلما اجتمعوا قال لهم تعالى: أَيْنَ شُرَكَائِيَ قَالُوا عِنْدَ ذَلِكَ: وَاللَّهِ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ [الأنعام: ٢٣]، فلما كتموا الشرك الذي كانوا عليه في الدنيا ختم الله عند ذلك على أفواههم و أنطق جوارحهم فتشهد بالشرك عليهم فيودون أن الأرض انشقت بهم، و لم يكتموا الله ما دانوا به من الشرك. و يمكن أيضا أن يعنى بقوله: يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ [النساء: ٤٢] «١» من شدة الهول و الجزع، ثم ابتداء فقال: وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا [النساء: ٤٢]، لأنه عالم به و لا- يقدرّون على كتمان ما هو أعلم به منهم، و يمكن أن يكون أراد أنهم يحلفون أنهم ما كانوا عند أنفسهم مشركين بالله أي أننا كنا نظن أننا على الحق، و كنا غير متعمدين للشرك، و ذلك أن ما حلفوا عليه غير نافع لهم و لا- مقبول منهم، لأنهم كانوا بصفه من يصحّ علمهم بباطلهم و يتأتى لهم متى أرادوه و قصدوه.

(١) هكذا الآية، و قد وردت في

الأصل: «يودون لو تسوى بهم الأرض»، و الصواب ما أثبتناه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٢٣ فأما تعلقهم في قوله تعالى في قصة موسى: وَ أَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ [الأعراف: ١٤٣]، فإنه أراد المصدّقين بأن أحدا لا يراك في الدنيا، لأنه قال: ثَبَّتْ إِلَيْكَ وَ أَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ يعنى من سؤاله الرؤيه، و القصة تشهد بذلك، و التوبة هاهنا الرجوع عن المسأله فقط، لا على أَنَّ ذلك ذنب قبيح تجب التوبه منه، و الندم عليه الذى هو الإقلاع عن الذنب، و قوله في قصة السحرة: أَن كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ [الشعراء: ٥١] يعنى المصدّقين بموسى و نبوته، و ما جاء به، و قوله في قصة محمد صلى الله عليه: وَ أَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ [الأنعام: ١٦٣] يعنى أنه أول المسلمين من أهل مكه، فلا تناقض في ذلك و لا تضاد. فأما تعلقهم بقوله تعالى: أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ [غافر: ٤٦]، و أنه نقيض قوله: فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ [المائدة: ١١٥]، فإنه غير متناقض لأنه عنى - و هو أعلم - أدخلوا آل فرعون أشد العذاب الذى هو عذاب الدخول من الباب الذى يدخلون منه / إلى جهنم، و قوله: فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ يعنى بالمسخ لهم خنازير و لم يعذب بذلك فى الدنيا أحدا غيرهم، و قوله فى المنافقين: إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ [النساء: ١٤٥] فيمكن أن يكون آل فرعون و المنافقين جميعا فى أشد العذاب بأن يدخلوا جميعا من باب واحد و يحصلوا فى درك جهنم، فما الذى يمنع من ذلك؟ و قد يمكن أن يكون الدرك الأسفل فيه مراتب و طبقات من العذاب آل فرعون فى أشده، و المنافقون فى قريب منه، و قوله: لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ [الغاشية: ٦]، و غَسِيلِينَ [الحاقة: ٣٦]، و شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ [الأنعام: ٧٠]، و إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُومِ (٤٣) طَعَامٌ الْأَثِيمِ [الدخان: ٤٣]- [٤٤]، فإنه غير الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٢٤ متضاد لأنه طعام أهل طبقات جهنم و أحوالهم مختلفه و كذلك الحميم و الغسلين لأهل طبقتين، و قد يجوز أن يكون الغسلين من الحميم و الضريع من شجرة الزقوم فلا يكون فى ذلك تناقضا و لا تنافيا. فأما تعلقهم

بقوله: «وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ» [محمد: ١١]، وأنه نقيض قوله: «ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ» [الأنعام: ٦٢]، فإنه غير متناقض لأنه أراد لا- ناصر لهم من دون الله، ومنه قوله: «فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ» [التحریم: ٤]، وقوله: «ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ» [الأنعام: ٦٢]، فلا تهم اتخذوا مواليا عبدوهم و عنوهم و قلدوهم، فلما حشروا وراءهم خذلوههم و تبرءوا منهم، و لم ينفعوهم، فقال الله: «ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ» فلا- تناقض في ذلك. فأما تعلّقهم بقوله: «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ» [التوبة: ٧١]، وأنه مخالف لقوله: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا» [الأنفال: ٧٢]، فإنه ليس على ما ظنوه لأنّ الولاية الأولى ولاية الدين و النصرة و المحبة في الله، و الولاية الثانية ولاية الموارث، لأنّ الله كان حكم في بدء الإسلام بقطع الموارث بين من لم يهاجروا جميعا، فإن مات مسلم غير مهاجر ردّ ماله على من هاجر من المسلمين دون أهله/ و أقاربه حثا و حصّا على الهجرة، فلما كثر الإسلام و استقلّ الناس و استغنى المهاجرون و أثروا ردّ الله الموارث بين الأهل هاجروا أو لم يهاجروا، فسقط بذلك ما قدروه من التناقض. فأما تعلّقهم بقوله: «لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ» [الأنعام: ١٠٣]، وأنه نقيض قوله: «إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ» [القيامة: ٢٣]، فإنه باطل لأنه أراد أنها لا تدركه في الدنيا، وقوله إلى ربها ناظرة يومئذ و هو يوم القيامة، فلا تناقض في ذلك و لا (١) في الأصل: وردوا، و الصواب: «ثم

ردوا إلى الله». اه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٢٥ اختلاف، و قد بينا الكلام في الآيتين و جميع ما يمكن أن يقال فيهما في الكلام في الأصول بما يغني الناظر فيه إن شاء الله. فأما تعلّقهم بقوله تعالى: «وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا» [النساء: ١٧]، «وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا» [الأحزاب: ٢٥]، و «سَمِيعًا بَصِيرًا» [النساء: ٥٨]، و أنه نقيض قوله: «وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ» [الأنعام: ١٠١]، و «عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» [البقرة: ١٠٦]، لأنّ قوله «كان» موضوع لما مضى و باد و انقضى، و قوله «وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ» و نحوه يقتضى وجوده في هذا الوقت، و كونه عالما و على هذه الأوصاف، و ذلك مختلف متضاد، فإنه لا تعلّق لهم فيه، لأنّ لفظه كان موضوعه لما مضى و سبق و تقدّم، و قد يكون ما هذه سبيله باقيا و قد يكون معدوما منقضيا، لأنّ الجالس في مكانه قد يقول: كنت جالسا من أول النهار، و كنت ذاكرا لما تجارينا عند لقاء زيد، و هو لا يعنى بذلك أنّه كان جالسا و قام ذاكرا ثم نسي و ذهب ذكره، و إنّما يعنى تقدّم جلوسه و ذكره، و كذلك لو قال كانت الشمس منذ أول الدهر، و كانت السماء يوم ابتدئ العالم، و نحو هذا لم يوجب بذلك اللفظ تقضييهما، و عدمهما بعد الكون السابق، و إنّما يوجب بذلك سبقهما و تقادم وجودهما و نفى حدوثهما في هذا الوقت، و كذلك قوله: «وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا، و قَوِيًّا عَزِيزًا، و سَمِيعًا بَصِيرًا»، أنّه لم يزل على هذه الأوصاف و أنّه لم يستحدثها و لم يتجدد له و ليس / يوجب ذلك عدمه بعد تقدّمه و خروجه عن هذه الصفات بعد ثبوتها، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما توهموه. و قد يقال كان زيد موجودا، و كان مرضه شديدا، و كان ماله كثيرا و يعنى بذلك أنّه كان و عدم و تقضى بلفظه «كان» التي تفيد التقدّم و سبق ما جرى في وصفه، ثم قد تقدّم الدليل على عدمه، و قد لا يكون معدوما. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٢٦ فأما تعلّقهم بقوله: «نَسِيعَ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ» [الزخرف: ٨٠]، لا يخفى عليه شيء [آل عمران: ٥] و نحوه، و أنّه نقيض قوله: «وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ» [آل عمران: ٧٧] فإنه باطل لأنه عنى بالأول أنّه عالم و أنّه سميع بصير لا تخفى عليه الأوصاف و المراتب و لا تستر عنه بعض المعلومات، و أراد بالثاني نظر التعطف و الرحمة، من قولهم فلان لا ينظر لنفسه و عيلته، يراد أنّه لا- يتعطف عليهم و لا- يرحمهم، و ليس هو من نظر الرؤية في شيء. و أمّا تعلّقهم بقوله تعالى: «وَلَا تُطْعَمُنَّ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا» [الإنسان: ٢٤]، و أنّه نقيض قوله: «وَلَا تُطْعَمَنَّ أَغْلُنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا» [الكهف: ٢٨]، لأنّ الآثم و الكفور ممن أغفل قلبهما عن ذكره و في الآية الأولى تخيير له في أن لا- يطع الآثم إن شاء أو الكفور فإنه باطل، لأنّ أو في هذا الموضع بمعنى الواو، لا بمعنى التخيير، و هو مثل قوله: «وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ» [الصافات: ١٤٧] يعنى و يزيدون، و منه قولهم: ما أكره أن يأكل طعامي أو يلبس ثيابي أو يتبسّط في ملكي، و يركب مركوبي و ليس هو هاهنا واو تخيير و إنّما يريد أنّه لا يكره أن يأكل أو يلبس و يركب و قد مضى في هذا من قبل و نحوه ما فيه مقنع. و أمّا قوله: «أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَ أُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ» [المائدة: ١١٦]، فإنّما يريد التقرير على ذلك ليكذبهم و تقوى الحجّة عليهم، و ليس يعنى به السؤال و الاستخبار، و كذلك قوله: «وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى

[طه: ١٧]، إنما هو تقوية لإظهار ما يريد فيها من الأعجوبة، وقد قيل إن عيسى عليه السلام لم يعلم ما أحدثوا بعده من الكفر بعبادته، فقال له ذلك ليقول لا، فيعلمه أنهم قد عبدوه بعده. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٢٧ فأما تعلقهم بقوله تعالى: مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَشْجِدَ إِذْ أَمَرْتُكَ [الأعراف: ١٢]، وأنه نقيض قوله وأمره بالسجود لأنه تفنيد له على أن لم يسجد، وهو قد أخبر في هذه الآية أنه قد أمره أن لا يسجد فكيف يلومه على أن لا يسجد، فإنه باطل لأنه إنما عني أن لا يسجد أن يسجد، لأنهم يقولون ما منعك ألا تجبني و تتبعني إذا خفت، يريدون ما منعك أن تجبني و تتبعني فيدخلون لا و إلا زائدا في الكلام، قال الشاعر: وما ألوم البيض ألا تسخرا إذا رأين الشَّمْطَ القفندرا يعنى: لا ألومهن إن يسخرن إذا رأين الشَّيب. و أما تعلق الملحده و القدرية بقوله تعالى: وَ تَخْلُقُونَ إِفْكَاً [العنكبوت: ١٧]، وَ إِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ [المائدة: ١١٠]، وَ إِنَّ هَذَا إِلَّا خَلْقُ الْأَوَّلِينَ [الشعراء: ١٣٧]، وَ قَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ [المؤمنون: ١٤]، وَ أَنَّ ذَلِكَ أَجْمَعُ عَلَى زَعْمِ الْمَلْحَدَةِ خَاصَةً نَقِيضُ قَوْلِهِ: هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ [فاطر: ٣]، وَ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَ هُمْ يُخْلَقُونَ [النحل: ٢٠]، وَ قَوْلِهِ: أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ [الرعد: ١٦]، فإنه باطل لا تعلق فيه لأن الآيات الأولية كلها وردت لنفى الخلق و الإبداع و إكذاب من قال إنه أو بعض من يعبدونه يخلق و يبتدع و يخترع و هو بمثابة قوله: مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بَلِيلٌ تَشْكُونُ فِيهِ [القصص: ٧٢]، وَ أَلِلَّهِ مَعَ اللَّهِ وَ نَحُومَا مِمَّا نَفَى بِهِ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ، وَ لَيْسَ يَجِبُ إِذَا وَصَلَ قَوْلُهُ: هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ [النمل: ٦١]، بقوله: يَرْزُقُكُمْ [فاطر: ٣]، أن يكون إنما نفى بذلك خالقا غير الله يرزق على ما تزعم القدرية كما لا يجب إذا وصل قوله: مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ بقوله: يَأْتِيكُمْ بَلِيلٌ تَشْكُونُ فِيهِ، أن يكون إنما نفى إلها غير الله يأتي بليل، و لم ينف إلها لا يأتي بليل، لأن هذا ليس بقول لمسلم أنه الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٢٨ امتدح بنفى إله معه كما امتدح بنفى خالق و غيره معه على كل وجه، فلذلك قال: هَذَا خَلَقَ اللَّهُ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ [لقمان: ١١]، و لو كانوا/ يخلقون أجناسا و أعيانا من الأعراض لقالوا هذه الأشياء كلها من خلق الله و هذه كلها كخلق الله و مثله، فوجب أن يكون كل ما قدموه من نفى خالق غير الله على النفى و المدح على الحقيقة. فأما قوله: وَ تَخْلُقُونَ إِفْكَاً [العنكبوت: ١٧]، فإنما يعنى به أنكم تخلقون كذبا، لأن الخلق يكون بمعنى الاختلاق الذى هو الكذب، و منه قولهم: حديث مخلوق يعنون مختلق متكذب و قوله: إِنَّ هَذَا إِلَّا خَلْقُ الْأَوَّلِينَ [الشعراء: ١٣٧] إنما هو حكاية عن قول الكفار فى القرآن، و إنما عنوا به أنه من كذب الأولين، و قوله: قَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ [المؤمنون: ١٤]، إنما يعنى به- و هو أعلم- أحسن المصورين تصويرا و أحسن المقدرين تقديرا، لأن الخلق يكون بمعنى التصوير و التقدير، و كذلك التأويل فى قوله: وَ إِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ [المائدة: ١١٠] يعنى تصوّر و تقدّر، و التصوير و التقدير قد يوصف به الخلق كما يوصف به الخالق، و ليس التقدير و التصوير من الإبداع و الإنشاء فى شيء، فإنما نفى خالقا غيره مبدعا منشئا، و لم ينف مصورا و مقدرا غيره، و ليس معنى المصور أنه خلق الصورة و التصوير، و لا- معنى المقدر أنه خلق الفكر و التقدير، و إنما معناه أن له تقديرا و تصويرا، و هل هو خالق لما هو له من ذلك أو غير خالق له؟ معتبر بالدليل. قال الحجاج: أنى لا أهم إلا أمضيت و لا أخلق إلا فريت يعنى: أقدر إلا أمضيت، و هذا التقدير فكر و روية و طلب للعلم بصواب العاقبة، و هذا غير جائز على الله سبحانه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٢٩ و قال الشاعر «١» و لأنت تفرى ما خلقت و بعض ال قوم يخلق ثم لا- يفرى يعنى بذلك تقدّر ما تمضيه و تنفذه، و منهم من يقدر و يفكر و لا يفضى لتردده و تشككه أو تهينه و رهته، و ذلك أيضا غير جائز على الله سبحانه، و قال آخر: و لا نيظ بأيدي الخالقين و لا أيدي الخوالق إلا جيّد الأدم/ يريد بأيدي المقرّبين و المصورين، و هذا التقدير الذى معناه التصوير للشئ يجوز على الخلق و على الخالق سبحانه، فقلوه: وَ إِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ يعنى تصوّر، و قوله: أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ، يريد أحسن المصورين تصويرا، فصار التقدير ضربين: أحدهما فكر و روية و استخراج صواب العاقبة و ذلك ممّتنع على الله سبحانه. و الآخر التصوير، و ذلك جائز على الله سبحانه، و تصوير الله تعالى لما يصوره خلق له سبحانه، و موجود بالأجسام المصورة و هو تأليفها و جعلها على مقدار ما، و صورة مخصوصة، و تصوير العباد إنما هى حركات أيديهم و آلتهم و قبضها و بسطها فى الجهات و فعل الاعتمادات التى يفعل الله عندها تقطيع الأجسام و توصيلها و تألفها على وجوه مخصوصة بجرى العادة و تلك الحركات و الاعتمادات موجودة بأنفسهم، و فى مجال قدرهم و ليس هى

من تقطيع الأجسام و توصيلها و اختراع تأليفها في شىء، و العباد مكتسبون لما يوجد بهم من هذه الحركات و الاعتمادات التي توصف و تسمى تقديرا (١) هو زهير

بن أبى سلمى، الشاعر المعروف. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٣٠ و تصويروا و غير خالقين لها و لا مبدعين لأعيانها، و قد بينا هذا و فضيلته في الكلام في المخلوق بما يغنى الناظر فيه إن شاء الله. فأما تعلقهم بقوله تعالى: قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ [الزخرف: ٨١]، و أنه نقيض قوله: وَاعْبُدُوا رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ [الحجر: ٩٩]، و قوله: \* وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَ لَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا [النساء: ٣٦]، و نحو ذلك فإنه باطل، لأنه لم يرد بقوله: فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ المقرين بالولد، و لا أراد بقوله: قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ، الشك في ذلك و الارتياح به و إنما هو على معنى قول العرب إن أنكرها يقول فإني أنكر ما يقول و تقولون، و الله إن كان لفلان عندي حقا، و الله إن كان لفلان ولد أى: و الله ما له عندي حقا و ما له ولدا، فإن هاهنا ليس للشك و لا للشرط على الحقيقة، و قوله تعالى: فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ فإنما يعنى به الآبقين الغضاب له من ذلك. قال الشاعر: متى يشادوا الوصل تصرم حبله و يعبد عليه لا محالة ظالم يعنى بذلك أنه يأنف و يتكذب عليه. و قد قيل إن العابد يكون بمعنى الجاحد، تقول العرب: عبدنى حتى أى جحدنى، و الأول أولى. فأما تعلق الملحده بقوله: أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ [الإسراء: ٧٨]، و قوله: وَ أَمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَ اضِطِرُّ عَلَيْهَا [طه: ١٣٢]، و قوله عن أهل النار: لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ [المدثر: ٤٣]، فإن ذلك أجمع نقيض قوله: فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ [الماعون: ٤]، لأنه أوجب بذلك الويل للمصلين و هو قد أمرهم بها و دعاهم إليها، فإنه من الباطل الضعيف، لأنه قد وصل الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٣١ قوله: فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ بما يدل على أنهم مذمومون بصلاة فعلوها على غير وجه ما أمروا بها، لأنه قال بعد ذلك: الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ (٥) الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ (٦) وَ يَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ [الماعون: ٥-٧]، فكأنه ذمهم على الصلاة المفعولة في غير وقتها، و ذمهم بالسهو عن أدائها في وقتها، إما بالتغافل عن ذلك أو بالاشتغال عنها بالتجارة و اللهو و غير ذلك، و مؤخر الصلاة عن أوقاتها عاص مذموم. و قوله: الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ يمكن أيضا أن يكون ذما للمصلين للرياء و النفاق لا لله تعالى، و المصلى على هذا الوجه منافق مذموم، و يمكن أن يكون أراد بقوله: فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ لغير الله تعالى من الجن و النيران أو الشمس أو الملائكة أو الكواكب الذين هم عن الصلاة لله سبحانه ساهون تاركون لها، و قوله: وَ يَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ أى: يمنعون أداء الزكوات و حقوق الأموال، فأى تناقض في ذلك، لو لا الجهل و العناد؟ و قوله: لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ إنما هو إخبار من الكفار عند سؤال الخزنة لهم: مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ [المدثر: ٤٢]، فقالوا: لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ (٤٣) وَ لَمْ نَكُ نَطْعُمُ الْمَشْكِينِ (٤٤) وَ كُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ (٤٥) وَ كُنَّا نَكْذِبُ بَيُّومَ الدِّينِ [المدثر: ٤٣-٤٦]، فقالوا: إنما عوقبنا على هذا أجمع، و ذلك أحد الأدلة على أن الكفار مخاطبون بالشرائع و الأحكام بشرية تقديم فعل التوحيد و الإيمان بالله ثم تعقيبه بالصلاة/ و ما يترتب بعدها من العبادات، و لو لم يكونوا بالصلاة مأمورين لم يكونوا على تركها معاقبين، و قد تكلمنا على ذلك و على ما يمكن أن يتعلق به في هذا التأويل في أصول الفقه بما يقنع من تأمله إن شاء الله، فمن ظن أن ذلك نقيض قوله: أَقِمِ الصَّلَاةَ، و كان يأمر أهله بالصلاة، و أمر أهلكت بالصلاة، فقد أبعد و ضلّ ضلالا بعيدا، و الناس أبدا يقولون ويل للمصلين لغير وجه الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٣٢ الله تعالى، و للمصلى رياء و نفاقا، و لقبول الوصايا و أخذ الودائع و الحيل على أموال الناس و لذلك تمثلوا: ذيبا تراه مصليا فإذا بصرت به ركع يدعو و جلّ دعائه ما للفريسة لا تقع و كذلك قال: وَ لَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَ هُمْ كُسَالَى وَ لَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَ هُمْ كَارِهُونَ [التوبة: ٥٤]، فترى أنه ذمهم على الصلاة أم على فعلها بالكسل و غير نية و لا على وجه العباد و القرية؟! و أما تعلقهم بقول الله تعالى: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ [المائدة: ٤٢]، و أنه نقيض قوله: وَ أَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا [الجن: ١٥]، فإنه باطل لا تعلق به لأن القاسط غير المقسط، لأنه بالميم العادل المنصف، فإذا قلنا فلان مقسط أردنا به أنه عادل منصف، و القاسط بلا ميم في الاسم إنما هو اسم الجائر الظالم و هو حطب جهنم، فهذا مما يشته لفظه و يتقارب و معناه مختلف، و إنما هو كقولهم هجد و تهجد، فهجد بلا تاء معناه نام و رقد، و تهجد بالتاء بمعنى قام لله و سهر. فأما قوله تعالى: وَ لَهُ الدِّينُ وَاصِبًا [النحل: ٥٢]، و قوله: وَ لَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ [الصافات: ٩]، فمعناه متفق لأن الواصب هو الدائم الثابت الباقي، فقوله: وَ لَهُ



الدِّينُ وَاصِبًا يَعْنِي بَاقِيَا دَائِمًا، وَالدِّينُ خَيْرٌ مَحْمُودٌ وَقَوْلُهُ: وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ يَعْنِي مُقِيمٌ دَائِمٌ غَيْرُ أَنَّهُ لَا خَيْرَ لَهُمْ فِيهِ وَلَا فَرْجَ. أَمَا تَعَلَّقَهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا [الزمر: ٥٣]، وَأَنَّهُ نَقِضَ قَوْلُهُ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ [النساء: ٤٨]، فَإِنَّهُ لَا تَنَاقُضَ فِيهِ مِنْ وَجْهِ: أَوَّلُهَا: أَنَّ الْعُمُومَ لَا صِغَةَ لَهُ بِمَقُولَةِ الذُّنُوبَ جَمِيعًا وَلَوْ وَصَلَهُ بِقَوْلِهِ كُلُّهَا وَسَاوَاهَا وَقَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا وَصَغِيرُهَا وَكَبِيرُهَا، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ أَجْمَعَ مَفِيدًا الْإِنْتِصَارَ لِلْقُرْآنِ، ج ٢، ص: ٧٣٣ لِلْعُمُومِ الَّذِي هُوَ اسْتِغْرَاقُ جِنْسٍ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ، لَمَّا قَدْ بَيَّنَّاهُ فِي الْفَقْهِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْكَلَامِ فِي الْوَعِيدِ. وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا أَنَّهُ يَغْفِرُهَا بِالتَّوْبَةِ مِنْهَا وَالتَّوْبَةُ عَلَيْهِمَا وَالْعَزْمُ عَلَى تَرْكِ مَعَاوِدَةِ أَمْثَالِهَا، وَقَدْ دَخَلَ فِي ذَلِكَ الْكُفْرُ وَالشِّرْكُ وَمَا دُونَهُمَا وَقَوْلُهُ تَعَالَى: إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ، يَعْنِي أَنَّهُ يَغْفِرُ مَا دُونَ الشِّرْكِ بِغَيْرِ تَوْبَةٍ تَفْضُلًا مِنْهُ، وَلَا يَغْفِرُ الشِّرْكَ بِغَيْرِ تَوْبَةٍ، وَلَا يَتَفَضَّلُ عَلَى الْمَشْرُوكِ بِذَلِكَ فَخَالَفَ بَيْنَ الْمَشْرُوكِ وَالْمُؤَخَّرِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَهَذَا أَيْضًا يَنْفِي مَا ظَنُّوهُ مِنَ التَّنَاقُضِ وَالِاخْتِلَافِ. وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّهُ أَرَادَ عَلَى قَوْلِ قَوْمٍ أَنَّهُ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا الَّتِي هِيَ صَغَائِرُ إِذَا وَقَعَتْ مَجَانِبَةً لِلْكِبَائِرِ، فَلِذَلِكَ قَالَ: إِنَّ تَجَنُّبَهُمَا كِبَائِرٌ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ تُكْفَرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ [النساء: ٣١]، فَهَذِهِ الْآيَةُ عَنْدهُمْ مَفْسَرَةٌ لِذَلِكَ وَثَبَتَتْ لِمَعْنَاهَا، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ سَقَطَ مَا تَوَهَّمُوهُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا [الإنسان: ١]، وَقَوْلُهُمْ إِنَّ هَذَا تَنَاقُضٌ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ عَلَى مَا هُوَ إِنْسَانٌ حِينَ لَا يَكُونُ فِيهِ شَيْئًا وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ إِنْسَانٌ، فَإِنَّهُ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ أَرَادَ - وَهُوَ أَعْلَمُ - أَحَدَ مَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَتَى عَلَيْهِ وَهُوَ مَعْدُومٌ حِينَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِنْسَانًا وَلَا شَيْئًا بَلْ كَانَ عَدَمًا مُتَلَاشِيًا، وَقَوْلُهُ: عَلَى الْإِنْسَانِ إِنَّمَا يَعْنِي: هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ أَى عَلَى مَنْ صَارَ إِنْسَانًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا وَلَا إِنْسَانًا. وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ أَتَى عَلَى آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ وَهُوَ مَصُورٌ مِنْ طِينٍ، لَمْ يَكُنْ شَيْئًا حَتَّى عَاقِلًا مَذْكُورًا بِالْحَيَاةِ وَالتَّمْيِيزِ وَالتَّحْصِيلِ الْإِنْتِصَارَ لِلْقُرْآنِ، ج ٢، ص: ٧٣٤ ثُمَّ نَفَخْتَ فِيهِ الرُّوحَ، فَصَارَ حَيًّا عَالِمًا مَذْكُورًا بِالْخَيْرَةِ مُخَاطَبًا، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: كَمْ أَتَى عَلَيْكَ مِنْ دَهْرٍ وَزَمَانٍ لَمْ تَكُنْ فِيهِ شَيْئًا تَعْنِي بِذَلِكَ أَنَّكَ لَمْ تَكُنْ مَقْدَرًا فِيهَا إِنْسَانًا يَذْكُرُ، وَمِمَّنْ يَفْكُرُ فِيكَ وَتَخْطُرُ عَلَى بَالٍ، وَإِنْ كَانَ قَدْ كَانَ شَخْصًا مَآثِلًا وَشَيْئًا ثَابِتًا. فَأَمَّا تَعَلَّقَهُمْ بِقَوْلِهِ: وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى [الحج: ٢]، وَوَرَأَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يَبْصُرُونَ [الأعراف: ١٩٨] وَأَمْثَالَهُ، فَإِنَّمَا عَنِ بَعْضِ سَبْحَانِهِ أَنَّهُمْ مِنْ شِدَّةِ الْخَوْفِ وَالْفَزَعِ بِمَثَابَةِ السُّكَرَانِ وَالتَّمَلُّ وَ مَا هُمْ مَعَ ذَلِكَ بِسُكَارَى، أَى هُمْ عَقْلَاءُ عَالِمُونَ بِمَا يَنَالُهُمْ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: فَلَانِ قَدْ أَسْكِرَهُ الْجُوعُ وَالْعَطَشُ، وَأَسْكِرَهُ الْمَالُ وَالْغَمْرُ، أَى: جَعَلَهُ بِمَثَابَةِ السُّكَرَانِ وَإِنْ كَانَ عَاقِلًا مُمِيزًا، وَقَوْلُهُ: وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ، أَى: كَأَنَّهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ، وَهُمْ لَا يَنْظُرُونَ، يَعْنِي بِهِ أَمْثَلَةُ الْعَيُونِ مِنَ الْأَصْنَامِ وَضَرْبُهُ مَثَلًا لِمَنْ يَسْمَعُ وَلَا يَعْقِلُ وَلَا يَنْتَفِعُ وَيَبْصُرُ وَلَا يَسْتَدَلُّ، وَلَا يَتَعَبَّرُ عَلَى مَا قَلَنَاهُ مِنْ قَبْلُ. وَأَمَّا تَعَلَّقَهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: فَإِذَا هِيَ تُعْبَانُ مُبِينٌ [الأعراف: ١٠٧]، وَقَوْلُهُ: تَهْتَرُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ [النمل: ١٠]، وَأَنَّ ذَلِكَ مُتَنَاقِضٌ لِأَنَّ الْجَانَّ صَغِيرَ الْحَيَاتِ وَالثُّعْبَانَ كَبِيرَهَا، فَإِنَّهُ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ قَالَ: فَإِذَا هِيَ تُعْبَانُ مُبِينٌ ثُمَّ قَالَ: تَهْتَرُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ، فَقَالَ: كَانَتْ مَعَ كِبَرِهَا وَعَظَمِهَا تَهْتَرُّ وَتَسْرِعُ فِي الْمَشْيِ وَالتَّلَوِي وَالتَّنْشِي اهْتِرَازَ الْجَانِّ الصَّغِيرِ، وَهَذَا غَايَةُ الْهَوْلِ مِنْ مَنْظَرِهَا وَإِظْهَارُ الْآيَةِ وَالْأَعْجُوبَةِ فِيهَا، وَلَمْ يَقُلْ فَإِذَا هِيَ جَانٌّ فَيَكُونُ ذَلِكَ نَقِضَ قَوْلِهِ، فَإِذَا هِيَ تُعْبَانُ مُبِينٌ، وَإِنَّمَا قَالَ تَهْتَرُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ فَبَطُلَ مَا ظَنُّوهُ. فَأَمَّا تَعَلَّقَهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُتْلِسِينَ [الروم: ٤٩]، وَقَوْلُهُمْ: كَيْفَ أَدْخَلَ «قَبْلَ» مَرَّتَيْنِ وَمَا مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ؟ فَإِنَّهُ أَيْضًا لَا تَعَلُّقَ فِيهِ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «قَبْلُ» الثَّانِي لَغَيْرِ مَا وَرَدَ الْإِنْتِصَارَ لِلْقُرْآنِ، ج ٢، ص: ٧٣٥ لَهُ «قَبْلُ» الْأَوَّلُ، لِأَنَّهُ قَالَ: وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِمْ، يَعْنِي قَبْلَ / أَنْزَالِ الْعَذَابِ عَلَيْهِمْ، وَمَا أَنْزَلَهُ فَيَكُونُ «قَبْلُ» هَاهُنَا قَبْلَ أَنْزَالِ الْعَذَابِ عَلَيْهِمْ وَمَا أَنْزَلَهُ، فَتَكُونُ قَبْلَ هَاهُنَا قَبْلَ أَنْزَالِ، ثُمَّ قَالَ: مِنْ قَبْلِهِ، أَى مِنْ قَبْلِ رُؤْيَيْهِ، وَالتَّنْظَرُ إِلَيْهِ، فَيَكُونُ «قَبْلُ» الثَّانِي وَارِدَ بِغَيْرِ مَا وَرَدَ لَهُ الْأَوَّلُ، فَالْأَوَّلُ قَبْلَ أَنْزَالِ مَا أَنْزَلَ وَالثَّانِي قَبْلَ النَّظَرِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ ذِكْرُ قَبْلَ مَرَّتَيْنِ عَلَى وَجْهِ التَّأْكِيدِ وَعَلَى مِثَالِ قَوْلِهِمْ: عَجَلَ عَجَلَ، وَاضْرِبْ اضْرِبْ، وَالْأَسَدُ الْأَسَدُ، وَنَحْوَهُ قَالَ الشَّاعِرُ: يَرْمِي بِهَا مِنْ فَوْقِ فَوْقٍ وَمَاؤُهُ مِنْ تَحْتِ تَحْتِ شَرْبِهِ يَتَغَلْغَلُ فَأَمَّا تَعَلَّقَهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ [الباقية: ٢٤]، وَقَوْلُهُمْ: هَذَا قَوْلُ دَهْرِيَّةٍ جَحْدَةٌ، فَكَيْفَ يَقْرَءُونَ بِالْحَيَاةِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَهُمْ يَسْتَجْهَلُونَ مَعْتَقِدَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا تَعَلُّقَ أَيْضًا فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ التَّقْدِيمِ بِمَا هُوَ



مؤخر عندهم فكأنهم قالوا: ما هي إلا حياتنا الدنيا نحيا و نموت، فقالوا مكان ذلك نموت و نحيا، كما تقول العرب شربت و أكلت، و الأكل قبل الشرب، يعنون أكلت و شربت، و كذلك قولهم: نروح و نغدوا، و الغدو قبل الرواح. و الوجه الآخر: أنهم لم يريدوا بذلك أنفسهم فقط، بل عنوا به جنس الناس، فقالوا: ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت، و يحيا قوم بعدنا من نسلنا، و يموت أولئك و يجيء بعدهم آخرون، و أن أهل الدنيا لا ينفكون من موت و حياة، و لا حياة و لا موت في دار غيرها فأكذبهم الله تعالى في ذلك، و قال: **إِنَّ ذَلِكَ ظَنُّكَ مِنْهُمْ وَ تَوَهُّمٌ وَ أَخْبَرَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ فَبَطَلَ مَا قَدَّرُوهُ. الْإِنْتِصَارُ لِلْقُرْآنِ، ج ٢، ص: ٧٣٦** فَأَمَّا تَعَلُّقُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: وَ نَزَّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ [الإسراء: ٨٢]، و قالوا: و أنتم تقولون إنه كله مبارك و شفاء، و الجواب أن من هاهنا صله، فكأنه قال و ينزل القرآن شفاء، فأدخل من زائدة و هو كقوله: **يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ / [نوح: ٤]**، و قولهم: فلان في صحته من عقله، يعنون في صحته عقله، و قولهم: عین من هذا الثوب قميصا، و من الفضة خاتما، يعنون جميعا دون البعض و كقولهم: خاتم من حديد، و ثوب من خز، و أدخلوا من زائدة في الكلام. فَأَمَّا تَعَلُّقُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: **لَا-عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ [هود: ٤٣]** و قولهم: كيف يكون من رحمه عاصما من أمر الله، فالجواب عنه: لا معصوم من أمر الله إلا من رحم فأقام عاصم مقام معصوم، و قد يمكن أيضا أن يكون أراد لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم بأن جعل له شفاعته و دعاء مقبولا في دفع العذاب فيكون بدعائه و رغبته عاصما من أمر الله و عذابه. فَأَمَّا تَعَلُّقُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: **فَبَصَّيْتُ الْيَوْمَ حَدِيدًا [ق: ٢٢]**، فإنه نقيض قوله: **خَاشِعِينَ مِنَ الذَّلِيلِ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ [الشورى: ٤٥]**، فكيف ينظر من طرف خفي من يكون بصره حديدا؟ فالجواب عنه: أنه أراد- و هو أعلم- فبصرك اليوم حديد علمك بعلمك و تيقنك و ذكرك له بعد أن كنت فيه شاكا أو جاحدا، و قوله: **خَاشِعِينَ مِنَ الذَّلِيلِ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ** يعني به الذلة و الخوف و الاستكانة و الاستسلام لعذاب الله، و لا تناقض في ذلك بحمد الله و منه. و اعترضوا أيضا قوله تعالى: **وَ جَاءَ رَبُّكَ وَ الْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا [الفجر: ٢٢]**، و قوله: **يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ [البقرة: ٢١٠]**، قالوا و المجيء و الإتيان حركة و زوال و ذلك عندهم محال في صفة، فالجواب عن هذا عند بعض الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٣٧ الأمانة أنه يجيء و يأتي بغير زوال و لا انتقال و لا تكيف بل يجب تسليم ذلك على ما روى و جاء به القرآن، و الجواب الآخر: أنه يفعل معنى يسميه مجيئا و إتيانا، فيقال: جاء الله بمعنى أنه فعل فعلا كأنه جاثيا، كما يقال أحسن الله، و أنعم و تفضل على معنى أنه فعل فعلا استوجب به هذه الأشياء. و يمكن أن يكون أراد بذلك إتيان أمره و حكمه و الأحوال الشديدة التي توعدهم بها و حذرهم من نزولها و يكون ذلك نظيرا لقوله عز و جل: **وَ ظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا [الحشر: ٢]**، و لا خلاف في أن معنى هذه الآية أن أمره و حكمه إياهم و عقوبته و نكاله، و كذلك قوله: **فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ [النحل: ٢٦]**. فَأَمَّا قولهم: و ما معنى ظلل الغمام، و أي مدخل للغمام في هذا الوعيد و التحذير، و أي ضرر عليهم بكونه آتيا في غمام، فإنه باطل لأن الظلل هاهنا الأحوال و شدة الحساب، و هو على نحو قوله عز و جل: **وَ إِذَا غَشِيَهم مَوِجٌ كَالظُّلَلِ [لقمان: ٣٢]** أي: في عظم السحاب و بما خلق من غمها و كربها، و يجوز أن يكون الظلل هو الغمام بعينه و يجعل الله عز و جل ما ينالهم من كونه إذا أظلمهم و غمهم به دليلا على حضور وقت المحاسبة و المسائلة و هول يقاسونه و يخافونه من ذلك. و اعترضوا أيضا في القدر في الرسل و أخبار القرآن بقوله عز و جل عن إبراهيم عليه السلام: **رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَ لَكِنْ لِيُطَمِّنَ قَلْبِي [البقرة: ٢٦٠]**، قالوا و هذا يوجب شكه و اضطراب قلبه و معرفته، و ذلك نقيض قوله و وصفه لهم بأنهم مصطفون و مهتدون و خلاف أمره بالافتداء بهم في قوله: **فِيَهْدَاهُمْ أَقْتَدَهُ [الأنعام: ٩٠]**. الْإِنْتِصَارُ لِلْقُرْآنِ، ج ٢، ص: ٧٣٨ و الجواب عن ذلك أمور منها: أنه قال ليطمئن قلبي على معنى أنني أزداد إيمانا بك، و يمكن أن يكون أراد ليطمئن قلبي بإجابتك لي إلى ذلك، و لتكون آية لي و حجة على قومي، لأن في ترك الإجابة توهم لانحطاط قدره، و يمكن أن يكون أراد بقوله: ليطمئن قلبي أي لأعلم ذلك ضرورة و مشاهدة، و إن كنت عالما به من جهة النظر و الاستدلال فإن الخواطر تزول مع المشاهدة و هي قائمة طارئة مع عدم الضرورة و إن كان إبراهيم و غيره من النبيين / و الصديقين يدفع العارض منها بحجج الله القاهرة و أدلته الباهرة. فإن قالوا: فقد سأل موسى عليه السلام مثل ذلك في قوله: **رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ [الأعراف: ١٤٣]** فلم يجبه و قال: لن تراني،

يقال لهم: قد يجوز أن تكون إجابة إبراهيم إلى ما سأل من مصالحه أو مصالح بعض أمته، و أن تكون إجابة موسى إلى ما سأل عنه ليس من مصالحه و مصالح أحد من قومه، و يجوز أن يمنع موسى لأنه أراد منعه، و أجاب إبراهيم لأنه أراد إجابته، و لو منعهما جميعا أو أجابهما لكان ذلك جائزا، على أن إبراهيم لم يسأل إزالة المحنة جملة، و إنما سأل إزالة المحنة بالنظر في إثبات القدرة على إحياء الموتى فقط، و موسى سأل رؤية الله ببصره، و في ذلك زوال المحنة و التكليف جملة، فبطل ما اعترضوا به. قالوا: و من الإحالة في القرآن قوله: وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا يَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ (١٦٩) فَرَحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ [آل عمران: ١٦٩ - ١٧٠]، قالوا: فكيف يكون المقتول حيا، فرحا مع موته و نقض بنيته و تقطع أوصاله و مشاهدته على حاله؟ و ما ظنوه من الإحالة في هذا باطل لأن أكثر الأئمة تقول: إن الله يحييهم في قبورهم و ينعم أرواحهم في أجسامهم أو بعضهم، فمنهم من يقول: إن ذلك حالهم دائما و منهم من يقول: يكون الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٣٩ ذلك عند المسائلة في القبر، و بعد فراق منكر و نكير له، و كذلك قولهم عذاب الكافرين، و قد بين هذا الكلام ما ورد فيه من الأخبار في باب عذاب القبر و نعيمه، و هذا ليس بمستحيل من جهة العقل و الحياء، و عند أهل الحق لا يحتاج إلى بنية و بلاء و رطوبة، فبطل ما توهموه، و من الناس من يقول: أراد بقوله: أحياء، الإخبار عن عاقبة أمرهم و ما يؤول إليه حالهم من النعيم بثواب الآخرة و فرحهم/ بذلك، كما يقال: ما مات من ذكره باقى، و ما مات من خلف مثل فلان من الولد بل هو حي، و كما يقال للمظلوم المقهور: أنت الغالب الرابع و ظالمك هو الخاسر، يراد بذلك أن عاقبتك الريح و النصر و عاقبته الخسران و النقص، و كما يقال: ما مات فلان ما بقى ذكره و أثر إحسانه و كتب ذكره و بيانه. قال الشاعر: فقلت و الدمع من حزن و من فرح في اليوم قد أخذ الخدين منسجمه أ لم تمت يا شقيق الجود من زمن فقال لى لم يمتم من لم يمتم كرمه قال و على هذا قال رجل للنعمان بن مقرن و قد كتب إلى عمر بن الخطاب كتابا يقول له فيه: «و قد يرى الشاهد ما لا يرى الغائب»، فقال له الرجل العمر تقول هذا؟ بل هو و الله الشاهد، و أنت الغائب، يريد بذلك أن فهمه أحضره، و معرفته أكبر فهو أمثل لذلك من حالك، و إن كنت حاضرا، فأما القطع على أنه لا- بد من بلاء الشهداء و تقطع أوصالهم، فإنه لا- طريق إليه، بل الروايات بخلاف ذلك على ما يرويه أهل البصرة في طلحة بن عبيد الله، و أن عائشة بنته لما أخرجته من موضع النز و قد رآته في اليوم يشتكى ذلك و يخبر بتأذيه فوقعت المسحاة على إصبع له فدمت. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٤٠ و روى جابر بن عبد الله قال: «لما أراد معاوية أن يجرى العين التي عند قبور الشهداء أمر مناديا فنادى في المدينة من كان له قتيل فيخرج إليه، قال جابر: فخرجنا إليهم فأخرجناهم رطابا يشنون و أصابت المسحاة إصبع رجل منهم فانقطرت دما» فقال الحسن البصري و قد سمع ذلك: أ لا ينكر بعد هذا منكر؟ قالوا: و من الإحالة أيضا قوله: كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ [آل عمران: ١٨٥] و فى الناس خلق يقتلون، و فى الأنفس بهائم تذبح و المقتول ليس بميت و لا- ذائق للموت، فيقال لهم: إن كان الأمر على ما ذكرتم/ من أن المقتول لا موت فيه، فإنما أراد بذلك كل نفس ماتت حتف أنفها و لم تقتل فيكون قولا مخصوصا و بمثابة قوله: كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ، و كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ [المدثر: ٣٨]، و لم يرد أنفس الأطفال و البهائم و المتنقصين فرال ما ظننتم. و الصحيح أن المقتول ميت و أن الله يميته، و يرفع بالموت ما فيه من الحياة، لأنه مع نقض النبوة محتمل الحياة و الموت و لا يجوز ارتفاع الموت إلا بضده من الحياة و إلا آل ذلك إلى جواز تعزى الجواهر من جميع المتضادات من الأكوان و غيرها من الأعراض، و ذلك باطل محال لما قدمناه فى غير هذا الكتاب، و قد يجوز أن يقول قائل أراد بذكر ذوق الموت مفارقة الحياة، فعبر عن ذلك بذكر الموت كما يجوز بقوله ذائقة الموت، و الموت لا يذاق و لا يجوز ذلك عليه، و لكنه هو من مجاز الكلام فسقط ما قالوه. قالوا: و مما ورد و لا معنى له قوله عز و جل: وَ نَدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا [النساء: ٥٧]، و الظل لا- يكون إلا- ظليلا، و هذا باطل لأن من الظل ما هو ظل، تتخرقه السماء ثم الرياح، و السافى المؤذى فيكون ظلًا و ليس بظليل، الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٤١ و أراد و هو أعلم بقوله ظليلا- أنه ظل لا- يتخرقه شىء من ذلك و أن أهله على سلامة من جميعه. و قالوا: و من الإحالة فى الكلام قوله: \* لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالشُّعْرِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ [النساء: ١٤٨] فكأنه يحب من المظلوم أن يجهر بالسوء، و هذا متناقض جدا- زعموا- فيقال لهم: ليس ذلك على ما توهمتم، و معنى هذه اللفظة الذى هو لفظ الاستثناء لكن

لا- يحب الله الجهر بالسوء من القول و لكن من ظلم فله أن يخبر بظلم من ظلمه و دخول الضرر عليه، و لا يجب الكشف عن عورات الناس و زلاتهم و كثرة التتبع لهم و التحسس عليهم. و قال بعضهم: قوله إلا من ظلم فإنه/ يحل له أن يدعو الله على ظالمه و يستكفّه شره، و يرغب إليه في منعه من ظلمه، و قد قال قوم قوله: لا يحب الله الجهر بالسوء من القول كلام تام، ثم ابتداء فقال: إلا من ظلم فإن له أن ينتصر و يمنع الظلم و يدفعه فبطل بذلك ما قالوه. قالوا: و من هذا قوله تعالى أيضا: وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ [النساء: ١٥٩]، قالوا: و نحن نجد خلقا يموتون و لا يؤمنون به، فيقال لهم: إنما عنى بقوله: قبل موته، قبل موت المسيح عليه السلام، و لم يرد أن كلّ من هو من أهل الكتاب يؤمن بالمسيح قبل موته أن يموت و تضرب عنقه، فإن من قتل و لم يؤمن به فقد مات و لم يؤمن، فليست الهاء راجعة على المكلف من أهل الكتاب، و إنما أراد أن أهل العصر الذى ينزل فيه عيسى من السماء من أهل الكتاب، يؤمنون به عند نزوله و يعرفون صدقه. قالوا: و من هذا حكايته عن اليهود لعنهم الله أنهم قالوا: نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ [المائدة: ١٨]، و اليهود لم تقل ذلك، و لا ذهب إليه أحد من أسلافهم و لا أخلافهم. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٤٢ و الجواب عن هذا أن المذكور فى تأويل هذه الآية أن أسلافهم قالوا لنا قرينة و محبة منه كقرب الولد من والده و محبة الوالد لولده، و لم يقولوا إنهم أبناء الله على مثل قول النصارى لعنهم الله فى المسيح إنه ابن الله و قنوم من أقانيمه، و قد يقول القائل: أنا ابنك و أخوك، أى: خبر لك و مكانى منك مكان أخيك و أبيك، و تقول: أنت ابني و ولدى أى: مكانك منى و لطيف منزلتك عندى و منى كمنزلته ولدى و أقرب الناس إلينى، و مثل هذا غير منكر فى مجاز الكلام، و إذا كان ذلك كذلك سقط ما تعلقوا به. قالوا: و من الإحالة الواردة فى القرآن قوله: فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ [المائدة: ٢٦]، قالوا و قد روى/ أنهم كانوا عسكريا كثيرا و محال فى مستقر العادات و الضرورات أن يتيه العالم الكثير فى قطعة من الأرض اتسعت أو ضاقت أربعين سنة لا يهتدون إلى الخروج منها. فيقال لهم: خرق هذه العادة من آيات موسى عليه السلام و كان زمن خرق العادات، فإذا أراد الله تيههم و الانتقام منهم بذلك محى الآثار و أبطل العلامات و خالف بين الآراء و طمس على القلوب و ألقى فى القلوب الشكوك فى غير المحجة، فتاه الخلق عند ذلك، و انخرقت بما يفعله العادة، و كان ذلك من حجب النبوة فزال ما قلتم. و قد تأول قوم الآية على أنه لم يرد بالتيه أربعين سنة ضلالهم و ذهابهم عن الطرق، إنما عنى بذلك، أنه فرض عليهم الجولان فى تلك الأرض أربعين سنة و حبسهم فيها و حرّم عليهم الخروج عنها عقوبة لهم على ما سلف من خلافهم و إجرامهم، فشبه مقامهم و دورانهم فى تلك الأرض أربعين سنة بحال الذين يتيهون فى الأرض، و هذا إن صحّ الخبر عنه فليس ببعيد فى التأويل، فبطل ما توهموه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٤٣ فأما قوله تعالى: لَعَلَّهُ يَنْدَكَّرُ أَوْ يَخْشَى [طه: ٤٤]، و أمثال ذلك فليس بوارد على الإيجاب، و هو نظير قول الرجل لمن يخاطبه: كل من هذا الطعام لعلك تشبع، نحو قول السيد لعبده: أطعنى لعلك تسلم من دمي، و تنال ما تحب من جهتي، و هذا ترغيب منه، لو أراد الشك لم يكن من عنى فى طاعته و لكن إدخال لعل فى الكلام أرق و اللطف و ادعى إلى المراد و أجمع للهية على الطاعة. و أما اعتراضهم على قوله: أُجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَا [البقرة: ١٨٦]، و قد يدعى فلان يجيب فإنه باطل من وجوه أقر بها: أنه أراد بقوله: أُجِيبْ إن شئت أن أجيب، ففيه إضمار، و يمكن أن يكون/ أراد أجيب إن كان فى معلومى أنى أجيب، و يحتمل أن يكون أراد بقوله: أُجِيبْ إن كانت إجابة المسألة مصلحة للسائل، فإذا لم يجبه علم أنه لم تكن مصلحة له، و يكون قد شرط فى إجابة الدعاء أن تكون مصلحة للمكلف، فمن أجيب بذلك كان من مصالحه، و من لم يجب فليس ذلك بصلاح فى دين و لا- دنيا، و ليس يعترض هذا الجواب سؤال من قال لنا فهو لا بد أن يفعل الأصلح، سأل ذلك أم لم يسأله، لأنّ هذا قول القدرية، و يجوز عندنا أن لا يفعل بالعبد ما هو الأصلح له و يكون قد حكم أنه لا يجب دعوة داع إلا بأن تكون إجابته من مصالحه. و يمكن أن يكون أراد: أُجِيبْ دعوة الداعى من قبيل دون قبيل و فريق دون فريق، و لم يرد جميع من يسمى داعيا، و من يكون منه دعاء و إن اعترض فى ذلك فلا نقض عليه بالعلم، لأنّ الله عز و جل لا بد أن يكون عالما بما يفعله، و لا بد أن يفعله، و ما لا يفعله و لا بد أن لا يفعله. و يقال لهم: فما معنى الدعاء إذا كان لا يفعل مع سبق العلم بأنّه لا يفعل و لا بد أن يفعل مع الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٤٤ سبقه بأن يفعل، سأل السائل أم لم يسأل، و لا جواب لهم عن ذلك، إلا

نحو ما قلناه، وإذا كان الطاعن بذلك منجماً مثبتاً لأحكام النجوم، قيل له، فما معنى السعى والكسب من المنجم، والاضطراب في طلب الكسب والمعاش، وإذا كانت النجوم والطوالع توجب حصول المطلوب، فلا بد من حصوله، وإن كانت لا توجهه فلا بد من عدمه، وعدم الانتفاع بتمنييه والسعى له، ولا جواب عن ذلك. واعترضوا أيضاً على قوله تعالى: شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ [آل عمران: ١٨]، وقالوا: وما معنى هذه الشهادة من الله عز وجل، وأي فائدة وحجة فيها على التوحيد وهي شهادة منه لنفسه، والجواب عن ذلك أن هذه الشهادة تنزيهه منه لنفسه وتعظيم له سبحانه وتعالى عما يقول المشركون المتخذون معه إلها غيره. وشيء آخر هو أنه يجوز أن يكون معنى شهادته لنفسه بذلك هو ما أظهره من إتقان صنعه وعجيب تدبيره في كل حادث وإلزامه إماره الصنع والالتجاء إلى صانع صنعه ومدبر دبره لتقوم دلالة أفعاله على وحدانيته مقام الشهادة بذلك، كما يقال: أفعال زيد تشهد بعدالته وتقاه، وأفعال فلان تشهد بفجوره فسوقه، يعنى بذلك أنها تدل دلالة الشهادة عليه وله بذلك. ومعنى شهادة الملائكة وأولى العلم له بذلك، هو إيضاحهم لهذه الأدلة والتنبيه عليها والدعاء إلى النظر فيها، فيكون تنبيههم قائماً مقام الشهادة به، فبطل ما ظنوه. قالوا: وما لا معنى له، ومن الإحالة في القول قوله تعالى في قصه عيسى: إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ [آل عمران: ٥٥]، قالوا: وما الفائدة في أن يرفع إليه أو إلى ملائكته ميتاً، وكيف يرفعه إليه حياً أو ميتاً وليس هو في الانتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٤٥ مكان ولا تحويه الأقطار، فيقال لهم: هذا من المقدم المؤخر فكأنه قال: إِنِّي رَافِعُكَ إِلَيَّ ومتوفيك، والواو لا توجب الترتيب، وإنما توجب الجمع بين المذكورين، وقد قال قوم إنه أراد برفعه رفع درجته وتعظيم شأنه وتبليغه المنزلة التي من بلغها عظمت منزلته. قالوا: وقوله إلى، أي: إلى موضع كرامتي ومواضع أوليائي وهو بمثابة قول إبراهيم: إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي [الصافات: ٩٩] أي: إلى حيث أولياؤه وحيث يعبد ويذكر. وقال أكثر الأمة: أراد بقوله: وَرَافِعُكَ إِلَيَّ أنه رفعه إلى السماء حياً، وأنه لا يموت حتى ينزل فيصلّي خلف المهدى، ويكون داعياً إلى شريعته نبينا عليه السلام ومؤكداً لها غير داعٍ إلى شريعته، فأما قوله: متوفيك فقال أكثرهم: مميتك بعد رفعك وإنزالك من السماء، وقال قوم: متوفيك بمعنى قبضتك إلى لا - بمعنى الموت، قالوا: والتوفى القبض ولذلك قبل توفى زيد إذا قبض، فبطل طعنهم بما ذكروه. وقالوا: ومن الإحالة في الكلام قوله عز وجل: وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ (١٧٢) أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ [الأعراف: ١٧٢-١٧٣]، قالوا: وليس في العالم مكلف ولا غير مكلف يذكر أخذ مثل هذا الإقرار عليه، وإشهاد الله نفسه على ذلك، ولو كان ذلك حقاً وأمرنا مأخوذاً عينا لوجب علمنا به وذكرنا له، وهذا باطل من تعلّقهم من وجوه: أحدها: أنه لا يجب ذكرنا لأخذ الإقرار علينا، وإن كنا إذ ذاك عالمين به، لأن الله سبحانه أنسانا ذلك فأذهب ذكره وحفظه عن قلوبنا وفعل من الانتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٤٦ ذلك ما شاء، وقد ينسى الإنسان أشياء كثيرة كان رآها وسمعها، وأموراً كانت منه ومن غيره إذا تناول بها الدهر، وإذا كان ذلك كذلك لم ينكر ما ذكره تعالى وأخبر به من أخذه الإقرار عليهم بالربوبية على أنه لو كانت العادة جارية بأن مثل هذا لا ينسى في وقتنا وعادتنا لم يجب أن يكون مثله لا تنساه الذرية، لأن العادة المتقررة في وقت من الأوقات لا يجب أن تكون مقررة مستمرة أبد الدهر وفي سالفه، ولا يجب أن تكون العادة لقوم عادة لغيرهم إلا فيما سوى الله فيه بين أحوال الناس على اختلافهم، وإذا كان ذلك كذلك لم يجب أن تكون عادة الذرية أن لا ينسى ما كان من إقرارها وأخذها عليها وشهادة أنفسهم عليهم. فإن قالوا: فأنتم خاصة تذهبون إلى أنهم استخرجوا من ظهر آدم عليه السلام كأمثال الذرّ صغراً مستضعفين، ومن هذه حاله لا يصحّ كمال عقله وتام فكرته وقوع النظر منه، لأن العقل والنظر يحتاج إلى بنية وبله وذاك متعذر في الذرة، فبطل ما قلتم. يقال لهم: العلم والأفكار والكلام والنظر، والاستدلال لا يحتاج شيء منه ولا من غيره من الصفات إلى بنية وبله على ما بيناه في غير هذا الكتاب، فبطل ما قالوه، على أنه إن احتاج إلى ذلك فلا يمنع أن تبني الذرة وما في قدرها بنية تحتل العلم كما بنيت بنية تحتل الحياة والإدراك والإحساس، ونحن نجد الذرة والنمل والبعض حياً مدركاً ملهماً لأُمُور ادّخار الأقوات وحفظها وإظهارها ونفى ما يزيل العفن والفساد عنها إلى غير ذلك من عجيب أفعالها، فيجوز أيضاً



إكمال عقل الذرة وما هو أصغر منها. فإن قالوا: فيجوز أن ينطق ويسأل ويجيب، قيل كل ذلك صحيح في المقدور، وإن لم تجز به عادة، فإن قالوا: فيجوز أن تقدر الذرة على حمل الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٤٧ الجبال والأرضين والسموات كما يجوز ما قلتم، يقال لهم: المحدثات بأسرها ما عظم جرمه وما صغر من ملك وإنسان وشیطان لا يصح أن يفعل في المحمول حملا وأكوانا تتحرك وترتفع بها، وإنما يفعل الحمل في نفسه وهو حركاته واعتماداته التي يفعل الله عندها ارتفاع الأجسام المرفوعة، ولو سكن الخردلة عند اجتهد جبريل في دفعها لم ترتفع، ولو رفع الجبال الثقالة عند محاولة الطفل والبعض لرفعها لارتفعت، وإذا كان ذلك كذلك بطل هذا التعجب ووجب إثبات الخبر باستخراج الذرة وأخذ الإقرار عليهم، وإكمال عقولهم ونظرهم. وقد قال قوم: إنهم إذ ذاك كانوا ملهمين ومضطرين إلى المعرفة والإقرار، والأولى أن يكونوا مكتسبين لذلك؛ لأن الكلام خارج مخرج الاحتجاج عليهم في الآخرة بما كان من إقرارهم وإشهادهم أنفسهم عليهم، وقد قال سبحانه: شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ [الأعراف: ١٧٢]، فأخبر أنهم يخبرون بغفلتهم عن ذلك ونسيانهم له وقال: وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى [الأعراف: ١٧٢]، فالآية كلها تدلّ وتشهد بما يذهب إليه أهل الحقّ ودهماء الأمة. فإن قالوا: فقد قال الله عز وجل: وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا [النحل: ٧٨]، فإذا لم يعلموا وهم أطفال كاملوا البنية والحواس كانوا عن العلم والأمور والتوحيد إذا كانوا كالذرّ مستخرجين من صلب آدم أولى. يقال لهم: لا حجة فيما تعلّقتم به، لأنه لا يمتنع أن يمنعهم من العلم إذا كانوا أطفالا ويعطيهم ذلك إذا كانوا كالذرّ، وقد أعطى الله عز وجل الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٤٨ عيسى بن مريم النطق وهو صبيّ ساعه ولد، وأعطى يحيى بن زكريا الحكم صبيا، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما اعترضوا به. وقد قال قوم من مدعى الأمة إنه ليس معنى الآية ما طعن به الملحّدون ولا صحّ الحديث باستخراج الذرية، بل ظاهر الآية يوجب أخذ الإقرار من بنى آدم في كلّ حين يبلغون فيه حدّ التكليف، لأنه قال: وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ [الأعراف: ١٧٢]، ولم يقل من آدم وقال من ظهورهم، ولم يقل من ظهره، وقال ذرياتهم ولم يقل ذريته، قالوا: فهذا يوجب أن يكون الإقرار مأخوذا على ذرية آدم في كلّ حين (حين) «١» بلوغهم حدّ التكليف. قالوا: وكذلك قال: أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ [الأعراف: ١٧٣] ولم يقل أبونا، وكنا ذرية من بعدهم، يقول: إنني لو أمّتهم أطفالا لقالوا: إنّما أشرك آبائنا وكنا نحن أطفالا لم نبلغ حدّ التكليف وتلقّى الدعوة، فأراد الله تعالى الإخبار بأنّه بلغهم حدّ من أشرك من آبائهم قبل شركهم، وإذا كان ذلك كذلك فقد زال طعن الملحدين عن أصحاب هذا الجواب. والجواب الأوّل هو الحقّ لأنّ الله تعالى قد أخبر عن الذرية/ أنّها أقرت بالربوبية، وقالت بلى، ونحن نعلم أنّ كثيرا من بنى آدم المكلفين لم يقولوا عند التكليف: بلى أنت ربنا، ولا أقروا بذلك، وأنهم ماتوا وهم كفّار جاحدون مكذبون فبطل الجواب الثانى. فإن قالوا: لم يرد بقوله: قَالُوا بَلَى الْقَوْلَ الْمَسْمُوعَ وكذلك قوله: أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ، ليس هو من القول المسموع وإنّما أراد أنّه ألزمهم آثار الصنعة والحدوث والالتجاء إلى صانع صانعهم فعبر عن ذلك بقوله: أَلَسْتُ \_\_\_\_\_ت

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل،

ولا يستقيم الكلام إلّا بإثباته. اه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٤٩ بِرَبِّكُمْ يريد إلزامى لكم صفات الربوبية، وقوله: بلى، أى لم يمتنعوا من أمارات الحدث، ولم يستطيعوا الانفكاك منها فأقام لزومها لهم مقام قولهم لم يطيقوا وصدقوا بلى، وقوله: وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ معناه ما أوجده في أنفسهم وأراهم إياه بعد النسيان والقوة من تغير الحالات والزيادة والنقصان والكبر والهرم بعد الشباب والقوة من الخبر إلى غير ذلك. يقال لهم: كلّ هذا الذى قلموه إن ساغ استعماله فى اللغة فإنّه مجاز و اتّساع وليس بحقيقة ولا وجه للعدول بالكلام عن ظاهره فى إخباره عن قوله لهم وجوابهم ببلى بغير حجة ولا دليل بل الواجب التمسك بظاهر الكلام، فإن قيل: الذى يدلّ على ذلك استحالة نطق الذرّ وعلمه فقد بيّنا فساد ذلك بما يغنى عن رده، فدعواهم لذلك باطل. فإن قالوا: فقد قال من بنى آدم وأنتم تقولون من آدم، يقال لهم: الخبر الثابت عن الرسول صلّى الله عليه أنّه استخرجها من آدم فيجب إثباته، وذلك لا ينافى قوله من بنى آدم، لأنّه استخرجها من آدم عليه السلام كما ورد به الخبر، ثم استخرج بعضهم من بعض، فاستخرج من المستخرج



ذرية، و من الذرية ذرية أخرى إلى آخرهم، و أحصاهم و عدّهم عدا، و إذا كان ذلك كذلك ثبت الاستخراج من صلب آدم بالخبر و الاستخراج/ من الذرية المستخرجة منه بالقرآن، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما قالته القدرية و ما تعلقت به الملحدة و بالله التوفيق. قالوا: و مما لا معنى له أيضا قوله تعالى: فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ [الأعراف: ١٧٦]، قالوا: فأى فائدة فى تمثيل الكافر بالكلب فى هذا المعنى؟ و ليس الأمر على ما توهموه لأجل أنّ الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٥٠ الله عزّ و جلّ ضرب هذا المثل للكافر الذى إن وعظ و زجر نفر و كفر، و إن ترك أو رفق به استكبر و كفر فهو مع العظة و التذكرة ضالّ معرض، و مع الترك ضالّ معرض، و كذلك الكلب حاله تخالف سائر الحيوان لأنّ كلّ ما يلهث من الحيوان فإنما يلهث لمرض و تعب و كلال و عارض يزول اللّه بزواله، و الكلب يلهث فى جميع حالاته فى صحته و مرضه و راحته و كلاله و ربه و عطشه، فلا مثال لمن ذكر الله حاله من الكفار من جميع الحيوان إلا الكلب، و إذا كان ذلك كذلك سقط ما قالوه. قالوا: و من هذا أيضا قوله تعالى: قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْتَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ [الأعراف: ١٨٨]، قالوا: فكيف أمره بأن يقول: قل لا أملك لنفسى نفعاً ولا ضراً إلا ما شاء الله، و هو يملك تصرفه و جميع أفعاله، و يتصرف فيها بإرادته و ما معنى قوله: وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْتَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ، و قد استكثر من الخير من لا يعلم الغيب. يقال لهم: ليس الأمر على ما توهمتم لأنّ النبى عليه السلام و غيره لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً، و إنّما مالك نفعه و ضرّه الله عزّ و جلّ الخالق لعين النفع و الضرّ القادر على إيجادهما، و الخلق لا يقدرّون على ذلك و لا يتصرفون فيما يريدون أو يكرهون إلا بأن يشاء الله تصرفهم. و فى هذه الآية دلالة بيّنة واضحة على أنّ الله خالق أفعال عباده و ما يضرهم/ منها و ما ينفعهم، فإنّه مالك لها و قادر عليها و موجد لها إذا وجدت، و هى مقدورة له، لأنّ مالك الشئ و القادر عليه فاعل له إذا وجد مقدوره و مملوكه، و ليس يكون فاعلاً لمقدوره إلا لوجوده فقط. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٥١ و أما التعلّق بقوله: وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْتَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ فمعناه- و الله أعلم- أنّى لو كنت أعلم الغيب لكنت إلها قديماً، و القديم لا يناله سوء و لا يلحقه نقص و لا تغيير. و يمكن أن يكون أراد أنّى لو كنت أعلم الغيب لنجوت من الحوادث و التوازل أو اعتددت لكلّ أمر عتاده و ما يدفعه و يزيله. و يحتمل أيضاً أن يكون أراد أنّى لو كنت أعلم أجلى و وقت موتى و قربى- لأكثر الطاعة لله و الجهاد فى سبيله، و إنّما أوخر بعض ذلك لإخفاء وقت أجلى، و ليس يمتنع أن يستكثر من الخير من لا يعلم الغيب على غلبة ظنه و قوّة حدسه أو الاحتياط و التحرز، و إن صحّ أن يستكثر من الخير من قد علم حاله و أطلع على ما يكون منه فلا- تناقض فى هذا. و قد قيل إنّ سوء المذكور هاهنا هو الخبال و الجنون، و منه قوله تعالى: إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ [هود: ٥٤] قيل: بخلال و جنون نسبوه إليه فكأنّه قال: لو كنت أعلم الغيب ما مسنى من المرض و النوم و الآفات المستغرقة القاطعة عن التمييز و ما يجرى مجرى سوء الذى هو الخبال. قالوا: و من هذا أيضا قوله: رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ [المؤمنون: ٩٤]، و كيف يجعله مع الظالمين و هو قد نهى عن الظلم و عن الكون مع الظالمين، يقال لهم: قد بينا الكلام فى هذا فى باب خلق الأفعال و التعديل و التجويز بما يغنى الناظر فيه، و قد يجوز أن يجعله الله مع الظالمين بأن يضلّه و لا يلفظ له و يحرمه التوفيق، و ذلك عدل منه و صواب فى حكمته، و إنّما أمره بأن يرغب إليه فى الثبوت على الإيمان و أن لا- يزيغ قلبه بجواز وقوع ذلك منه تعالى. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٥٢ و لا وجه لجواب القدرية عن هذا، فإنّه أقرّ له بالدعاء ليزيد فى ثوابه، لا أنّه يجوز أن يجعله مع الظالمين، لأنّ الله لا- يأمر برغبة لا- معنى عنها، و بأن يرغب إليه فى أن لا- يفعل ما إذا فعله به كان سفيها عند القدرية، فإن كان يرغب إليه فى أن لا يضلّه و لا يخلق ضلاله فتلك عندهم رغبة باطلة، و إن كان يرغب إليه فى أن لا يجازيه على ظلمه و أن يحكم بثوابه و لا- يحكم بعقابه، فذلك أيضا سؤال باطل لا- وجه له فبطل جواب القدرية عن الآية. قالوا: و من الأخبار الباطلة فى القرآن قوله: فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ [المؤمنون: ١٠١]، و كيف لا يكون بينهم أنساب مع ثبوت أنسابهم، و كون بعضهم ابن بعض و أباه و أخاه و أمّه، و كيف لا- يتساءلون مع قوله: فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ «١» [الصافات: ٥٠]. و قد قدّمنا الجواب عن هذا، و قلنا إنّهم لا يتساءلون تارة و يتساءلون أخرى، و يمكن أن يكون أراد لا يتساءلون ساعة

النفخ في الصور وانتشارهم من القبور، فإذا نفخ فيه أخرى قاموا ينظرون، وأقبل بعضهم على بعضهم يتساءلون وقالوا يا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا [يس: ٥٢]، ويسألون إذ ذاك عما هم فيه، وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة رضي الله عنها، وقد سألته عن هذه الآية «هي ثلاث مواطن يذهل الناس فيها: وقت إلقاء كتاب كل إنسان إليه، ووقت نصب الموازين وعند الجواز على جسر جهنم» (٢)، فهذه الثلاث مواطن لا معارف فيهن لأحد، ولا يتساءلون.

(١) في الأصل: وأقبل بعضهم، و

الصواب: ما أثبتناه في أصل التحقيق. (٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» بنحوه من حديث عائشة رضي الله عنها، (٩: ٤١٥، برقم ٢٤٨٤٧). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٥٣ فأما قوله: فلا أنساب بينهم يعني فلا يتعارفون في هذه المواطن أنسابهم، وعلى هذا دل قوله: يَوْمَ تَرَوْنها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ [الحج: ٢]، ويحتمل أن يكون أراد بقوله: فلا أنساب بينهم يومئذ، فلا أنساب بينهم نافعهم، ولا أنساب بينهم يتراحمون ويتعاطفون بها كتعاطف ذوى الأنساب/ بعضهم على بعض في الدنيا، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما توهموه. قالوا: ومن هذا أيضا قوله تعالى: يَوْمَئِذٍ يُؤْفِقُهُمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ [النور: ٢٥]، وقد علم أن أكثر الأديان التي يوفيقها أهلها ليست بحق، وهذا أيضا باطل من توهمهم، لأنه لم يرد تعالى بالدين هاهنا الدينونة بالمذاهب والتدين بالأقوال وإنما أراد الحساب والجزاء، من قولهم: كما تدين تدان، أى كما تفعل يفعل بك، ومنه: مالِكِ يَوْمَ الدِّينِ [الفاتحة: ٤]، يعنى يوم الجزاء والحساب، ومنه قوله: إِنَّ عَذَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ ... (إلى قوله) ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ [التوبة: ٣٦] أى: الحساب الصحيح، وفي قوله: يوفيقهم الله دليل على ذلك، لأنه إنما يوفى العالمين جزاء اكتسابهم من ثواب أو عقاب. قالوا: ومما لا معنى له قوله تعالى: وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى [الأنفال: ١٧]، وكيف يكون الله هو الرامى والرسول لم يرم، وهو الرامى على الحقيقة، فيثبت الرمى لمن لم يكن منه وينفيه عن وقع منه، يقال لهم: إنما أراد بذلك - والله أعلم - أنني أنا المقدر لك على الرمى والموفق لك فيه، والتبليغ برميك ما لم تظن أنك تبلغه بها، فأضاف الرمى إلى نفسه على هذا التأويل، ونفاه عن نبيه على معنى نفى إقراره لنفسه وتوفيقه لها وبلوغه بالرمية ما قضيه الله من هزيمة العسكر يوم بدر، وذلك أن النبي الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٥٤ صلى الله عليه وسلم حين حمى الوطيس فى ذلك اليوم قبض قبضة من تراب و حشاه فى وجوه المشركين وقال «شاهت الوجوه» فانهزم القوم بإذن الله، ولم يقدر النبي عليه السلام أن يبلغ رميته تلك ما بلغ، وإن القوم يهزمون ونظير هذا قول الرجل لغيره: ما أنت عملت ما عملت، ولا أنت كلمتني ولقيتني بهذا، وإنما فلان فعله بى، وأنا فعلته بنفسى إذا كان قد أرشد إلى ذلك ومكن منه وأعان عليه، ومهد أسبابه وإذا كان ذلك كذلك سقط ما توهموه سقوطا/ بينا ظاهرا. قالوا: ومما ورد فى القرآن من الإحالة قوله: وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ [النور: ٢٥] قال الملحدون: وفى هذه الآية إحالة من وجوه. أحدها: قوله أنه خلق كل دابة من ماء، وليس الأمر كذلك لأن منها ما خلق من البيض والتراب دون التلطف والماء الدافق، فبطل أن تكون كل دابة من ماء. ومنها حصره مشى جميعها على بطنها أو على رجلين أو على أربع، وليس الأمر كذلك، لأن فيها كثيرا يمشى على أكثر من أربع كالعنكبوت و كرخان الأذن و السرطان وغير ذلك فلا وجه لحصره المشى على قدر ما ذكره. ومنها أنه لا فائدة فى ذكر هذا وإعلامنا إياه لأننا قد علمنا أن الدواب تمشى كذلك، وأى فائدة فى ذكره إلا الحشوبه والتشاغل بما لا معنى له، قالوا على أنه قال فمنهم، وهذا كناية عن العقلاء، وقوله: كل دابة يدخل فيها ما يعقل وما لا يعقل. يقال لهم: جميع ما ذكرتم لا يوجب القدح فى القرآن. فأما قوله: كل دابة، فإن لفظة كل ليست موضوعة للاستغراق والعموم بل هى معرّضة للعموم والخصوص، وكذلك جميع وسائر وأى ومن، وكل لفظ يدعى الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٥٥ القائلون بالعموم أنه موضوع هو محتمل للعموم والخصوص، وقد بينا ذلك فى أصول الفقه وغيره بما يغنى الناظر فيه، فبطل تعلّقهم بالعموم ولو ثبت أيضا لجاز تخصيصه بدليل فإذا علمنا أن منه ما لم يخلق من ماء قلنا أراد بقوله كل دابة ذكرها، وكل ما يمشى على بطنه أو على رجلين أو على أربع دون ما عدا ذلك، على أنه لم يقل من ماء دافق، وإنما قال من ماء، وكل دابة مخلوقة مما فيه صور من البلة

و الرطوبة، فإنّ الأصول عند كثير منهم الماء و الأرض و الهواء و النار هذه هي أصول الأشياء التي منها تنمو، أو إليها تنحلّ و تفسد فكلّ دابّة مركّبة/ من أصل فيه بلّة و رطوبة و جزء من المائية فبطل ما قالوه. فأما قولهم فمنهم فإن ابتداء فقال كلّ دابّة و هو لفظ يصلح تناوله للناس و غيرهم، و يجب عند قوم تناوله لذلك، ثم فصل و ذكر الناس منهم فقال منهم: فكُنّي عنهم كناية العقلاء و قال على بطنه يريد الحيّة و ما يجري مجراها، و العرب تقول: لا يكون المشى (إلّا) «١» لما له قوائم يمشى بها المعتمد عليها، و لكنّها مع ذلك إذا خلطت ما لا- يمشى مع الماشى وصف الجميع بأنّه يمشى كما يقول: أكلت خبزا و لبنا، و الخبز هو الذي يقال أنّه يؤكل و اللبن يشرب فيقولون أكلت خبزا و لبنا لجمعهم لهما في الذكر، و لا- يقولون: أكلت لبنا فكذلك يقولون: الحيّة و الإنسان يمشيان و لا يقولون الحيّة تمشى و كذلك العرب تتبرّ عما لا يعقل إذا ذكر مع العاقل في اللفظ الموضوع لما يعقل فيقولون: الرجل و إبله مقبلون، و لا- يقولون ذلك في الإبل وحدها، و يقولون في الإنسان و غيره هذان مقبلان، و هذان الشخصان مقبلان، و لا يقولون ذلك في اثنين لا- عاقل فيهما، و إذا كان ذلك بطول ما قالوه.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل،

و لا- تستقيم العبارة إلا به. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٥٦ فأما قولهم إنّ حصر مشى جميع الدواب على أربع و فيها ما يمشى على أكثر من ذلك، فإنه باطل لأنّه لم يحصر ذلك و لا قال لا شيء من الدواب، و إنّ كلّ الدواب تمشى على أربع، و إنّما قال فمنها من يمشى كذا، و منها من يمشى كذا، و منهم من يمشى كذا، و لا شك أنّ منهم من يمشى على ما ذكر فهذا لا ينقض أن يكون منهم من يمشى على أكثر من ذلك و لا كون من يمشى على أكثر من أربع قوائم ناقضا بمشى ما يمشى على أربع و أقلّ منها، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما قالوه. على أنّه قد قال كثير من الملحدّين إنّ كلّ حيوان إذا سعى و مشى فإنّه لا يمشى إلا على أربع من قوائمه، و يكون معتمدا عليها في أربع جهات لا- على أكثر منها، فإن كان ذلك/ كما قالوه، فما يمشى حيوان و إن زادت قوائمه على أربع على أكثر من أربع منها، و بطل ما قالوه. و أمّا قولهم فلا- معنى لذكر ذلك إذا علم قبل خبره، فإنّه باطل لأنّ معنى ذلك إخبارهم بقدرته على إقذارهم على المشى مع اختلاف آله المشى، و أنّه لو شاء أن يجعلها كلّها تمشى على بطونها أو على قوائم تعتمد عليها لفعل ذلك، فكانه يقول: انظروا أليس في الحيوان ما يمشى كذلك لجنسه أو إيجاب خلقته أو لصورته، و إنّما ذلك بتقدير العزيز العليم الذي يعطى القدرة على المشى على وجه واحد تقطع به المسافة مع اختلاف الآله، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما توهموه. قالوا: و من هذا أيضا قوله عزّ و جلّ: ما «١» كانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَشْرَى حَتَّى يُنْخَنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (٦٧) (١) في

الأصل: «و ما»، و الصواب ما أثبتناه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٥٧ لَوْ لَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسْكُكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (٦٨) فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ [الأنفال: ٦٧-٦٩]، قالوا: و في هذه الآية ضرور من الإحالة. فمنها لومه للنبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، و عتابه له على أخذه الفداء، و قوله إنّ ذلك ليس له منع قولكم بأنّه معصوم في الأداء عن الله و وضع الشرع و إخباره تعالى بأنّه مصطفى معصوم. و منها تغليظ في العتاب له و لهم بقوله: تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ، و هذا نصّ منه على عصيان رسوله و عصيان متّبعيه على رأيه، و إنّهم خالفوا بما صنعوا من ذلك حكمه و مراده، و اتّبعوا عرض الدنيا مؤثرين له على ثواب الآخرة. و منها الزيادة في بيان اقترافه و إيّاهم الذنب في أخذ الفداء بقوله: لَوْ لَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسْكُكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ، و هذا تعظيم منه لشأن معصيتهم و قبح تجرّمهم. و منها أنّه قال عقيب ذلك: فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا، قال: و كيف يأكلونه حلالا/ طيبا و هم قد خالفوا فيما أخذوه و عدلوا عن نصره الدين إلى أخذ عرض من الدنيا يسير فشتان بين الإخبار عن أكلهم له حلالا- طيبا و بين الإخبار عن قصدهم به تحصيل عرض الدنيا و الإعراض عن ثواب الآخرة، ليوافقه أمره في الإثخان في القتل، قالوا: و هذا كلّه متناقض جدّا. فيقال لهم: لا تعلّق لكم في شيء مما ذكرتم. فأما قول الله تعالى: ما كانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَشْرَى حَتَّى يُنْخَنَ فِي الْأَرْضِ فليس بعتاب للنبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ اللَّهُ أَعْلَم، و لا لوم منه له على ذلك لخطأ الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٥٨

كان منه في أخذ الفداء، لأنَّ الناس في أخذه الفداء وقتل من قتل، ومنه على من أطلق على أقاويل. فمنهم من يقول كان قد نصَّ له عليه السلام على التخيير بين القتل أو المَنِّ أو أخذ الفداء، والقائلون بهذا لا يسوِّغ لهم القول بأنَّه لم يكن له أخذ الفداء مع نصِّه له عليه ومنهم من يقول لم يكن عنده نصٌّ في ذلك وإنَّما فعله باجتهاده وعُصِدَ مشورة أبي بكر ومن كان على مثل رأيه في المَنِّ وأخذ الفداء وهؤلاء على قسمين. فمنهم من يقول إنَّ الرسول لا يجوز عليه الخطأ في الاجتهاد، فكيف لا يكون له فعل ما أدَّاه إليه الاجتهاد، وهو فرضه وصواب مقطوع عليه إذا فعله، ومنهم من يقول يجوز على النبيِّ صلى الله عليه الخطأ في الاجتهاد غير أنَّ المأثم عنه في ذلك موضوع، وفرضه الحكم بما أدَّاه إليه الاجتهاد، ولا يجوز لقائل هذا أن يقول: إن لم يكن للنبي عليه السلام أخذ الفداء ممَّن رأى أخذه منه، مع قوله: إنَّ ذلك فرضه عليه السلام إذا رآه، وكان جهد ما عنده لأنَّ ذلك تناقض من القول لا شبهة فيه على أحد، فعلم أنَّه لا- عتب على النبيِّ عليه السلام في ذلك إن كان منصوباً له على جواز ما فعله والتخيير له بينه وبين غيره، أو كان ذلك بقياسه وجهد رأيه وإذا كان ذلك علم أنَّه ليس التأويل في الآية على ما توهموه. وقد زعم قوم من ضعفة المفسِّرين ومن الفقهاء والمتكلمين أنَّ النبيَّ صلى الله عليه إثمًا عوتب لأنَّه أخذ الفداء من غير تقدُّم من الله عزَّ وجلَّ إليه في ذلك ولا أذن له فيه، لا- من جهة نصِّ له على التخيير في ذلك، ولا- من جهة الاجتهاد المؤدِّي إلى أنَّ الواجب في الحكم أخذه، وإذا كان ذلك أنظر للأُمِّية وأبصر للدين، وهذا القول خطأ من قائله، لأنَّه غاية الطعن على الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٥٩ الرسول والقدر في عدالته، لأنَّه إذا فعل من ذلك ما لم يأذن الله له فيه من جهة نصِّ أو اجتهاد، فقد عصى الله بذلك، وتقدَّم بين يديه وافتات في دين الله وحكم فيه بهواه وذلك نقيض وصفه عزَّ وجلَّ له في قوله: وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى [النجم: ٣-٤]، وإن جاز ذلك عليه لم نأمنه منه في جميع ما أدَّاه ووضعه من الشرع. وليس يجوز لمسلم أن يقطع على تخطئه أدنى المؤمنين منزلة في قول أو فعل وهو يجد سبيلاً إلى حمل ذلك منه على تأويل يخرج به عن الخطأ والعصيان، فضلاً عن الرسول عليه السلام ونحن نجد للآية من التأويل ما يوجب نفى ما قالوه عن الرسول عليه السلام، وعلى كلِّ حال فلا بدَّ من أن يكون له في الأسرى حكم شرعي أو حكم عقلي، فإن كان له حكم شرعي في ملئه الرسول عليه السلام فلا يجوز أن يخفى ذلك عليه باتفاق. وإن لم يكن له في ذلك حكم شرعي وجب تبييتهم في أنفسهم وأموالهم على حكم العقل، فإمَّا أن تكون أنفسهم في العقل وأموالهم مباحة أو محظورة، وكلَّ ذلك لا يوصف بأنَّه مباح ولا محظور، ولا بدَّ أن يكون النبيُّ صلى الله عليه وسلم أعلم الناس به، وإن كان ذلك مباحاً في العقل أو غير محظور فيه، وإن لم يوصف بإباحة ولا- حظر لم يكن في أخذ الأموال منهم جرم، لأنَّ حكم العقل الواجب التمسك به إلى حين نقل السمع له إلى غيره، فلا- عيب على فاعله، وإن كان ذلك/ محظوراً في العقل ولم يرد السمع على الرسول بإطلاقه وتغيير حكمه فقد ركب عليه السلام محظوراً مخالفاً لحكم الله وذلك منتف عنه صلى الله عليه وسلم وإذا كان ذلك كذلك بطل قول من زعم أنَّه فعل من ذلك ما لم يكن له بنصِّ ولا اجتهاد. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٦٠ وقد اعتذر قوم منهم في هذا بأن قالوا: ما فعله الرسول من أخذ الفداء ممن أخذه، كان هو الصواب عند الله والأنظر للأُمِّية والأقوى والأصلح في باب الدين، ولكن إنَّما عاتبه لأنَّه فعل الذي هو الأصلح والأولى من غير أن يأمر الله به، فلامه وعفَّه على ذلك لفعله قبل أمره، وإن كان لو أمره لم يأمره إلا بذلك بعينه. قالوا: وعلى هذا نجد كثيراً من السيادة يلومون من تحت طاعتهم على فعل الأصلح والأصوب الذي لو أمرهم لم يأمرهم إلا به، لأجل فعلهم له بغير إذن منهم، وهذا الاعتذار غير مخلص لهم مما ألزمنهم وإن كان ما فعله النبيُّ هو الأنظر للدين والمسلمين، لأنَّه لا بدَّ إذا لم يكن أمره به من أن يكون قد نهاه عنه، وحظره عليه في عقل أو سمع، أو لا يكون ناهياً له عنه، وإن كان ناهياً له عنه، فقد أخطأ واعتمد ترك الصواب، ومخالفة النهي، وهذا تصريح بالقدح فيه والطعن في عدالته وأمانته حاشاه من ذلك، وإن كان غير ناهٍ له عنه ولا محرم لفعله في عقل ولا سمع فلا عيب عليه ولا وجه لقوله: مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى وهو قد جعل له ذلك، وهذا ما لا مخرج لهم منه. وقد احتجَّ قوم بهذه الآية في إبطال الاجتهاد جملة، واحتجَّ بها آخرون في إبطال اجتهاد النبيِّ صلى الله عليه وسلم وأنه لم يكن مأموراً بذلك، وهذا الاحتجاج باطل من قولهم، وذلك أنَّه لا يخلو النبيُّ صلى الله

عليه و سلم من أن يكون اجتهد، أو لم يجتهد وإن كان لم يجتهد فلم يبطل الله اجتهادا له ولا لآله عليه ولا خطاه فيه، وإن كان قد اجتهد وحكم برأيه، فقد أقروا أنه كان مجتهدا. فإن قالوا: كان مأمورا بالاجتهاد فقد أبطلوا قولهم، وإن كان منهيا عن ذلك، ومحظورا عليه الحكم به ففعل من هذا ما نهى عنه عاد بهم الأمر إلى الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٦١ الطعن على الرسول والقدر في أمانته والجرح لعدالته فبطل ما قالوه. ولو صح أن النبي عليه السلام منهى عن الحكم بالاجتهاد، لم يدل ذلك على نهى الأئمة عن ذلك ومنعهم منه، وأن أكثر القائسين يقولون إنه كان محظورا عليه الاجتهاد، وإن كان مفروضا على الأئمة لعل قد ذكرناها في أصول الفقه بما يغنى الناظر فيها وفي الاعتراض عليها. وإذا كان ذلك كذلك بطل التعلّق بالآية في إبطال أمر النبي عليه السلام بالاجتهاد وأمر الأئمة به ولو ثبت أن النبي عليه السلام أخطأ في اجتهاده في هذا الحكم - وحاشاه من ذلك - لم يوجب خطاه فيه أن يكون في الأصل منهيا عن الاجتهاد، فهذا بعيد من المعتل به في إبطال القياس، ثم رجع بنا الكلام إلى تأويل الآية على وجه ينفي الخطأ والعصيان والعيب عن الرسول عليه السلام. فإن قال الملحدون، أو بعض من ذكرناه من ضعفة المسلمين: فما معنى الآية عنكم؟ قيل لهم: يحتمل - والله أعلم - أن يكون أراد بقوله: ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يُنخن في الأرض، أى: لم يكن ذلك لنبي من قبلك، وإنما خصصناك أنت بذلك تخفيفا عن الأمة التي بعثت إليها وتكرمه لذلك بتمييز قومك وأهل عصرك بتحليل العفو عنهم، وأخذ الفداء منهم، فكأنه قال ما كان لنبي غيرك فحذف ذكر الغير وما يقوم مقامه لكونه مما يفهم ويعلم من حال الرسول. ويحتمل أيضا أن يكون أراد ما كان لنبي أن يفعل ذلك، إذا كان الإثخان في القتل هو الأحوط في باب نصره الدين، والأصلح الأنظر للمسلمين، ولم يقل إن ذلك ليس لنبي على الإطلاق، ولكن بهذه الشريطة، لأن كل نبي الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٦٢ مبعوث بما هو الأحوط للملّة في نظام أمر الشريعة، فكأنه قال: ما كان لنبي أن يكون له أسرى وأخذ فداء دون القتل، والقتل عنده أحظ، وما فعلت من ذلك إلا الأحظ الأصلح في باب الدين وهو أليق بالنبي صلى الله عليه وغيره من النبيين، ويدلك على صحّة هذا التأويل أنه قد يقوى المسلمون بأخذ الفداء، وأنه قد آمن عليه من أولئك الأسرى، وآمن خلق من نسلهم ولدوا أنصارا للدين والمسلمين، ولا يجوز عند كثير من الأئمة أن يأمر الله بقتل من في المعلوم أنه إن بقاه آمن وأسلم، ونسل أذكياه طاهرين، وأنصارا للدين والمؤمنين، حتى خلطوا وضاقوا ذرعا في جواب هذا السؤال لما طولوا به. فقالوا: كان الأصلح أن لا يقتل من أخذ منه الفداء، ولكن لم يجز للنبي عليه السلام أن يفعل هذا الأصلح الأصوب إلا بإذن الله، وحتى يكون هذا الذي يشرعه له وأمره به، فيكون الأصلح للنبي أن لا يأخذ الفداء، وأن ينتهي عن أخذه حتى يأتيه أمر من الله عز وجل بذلك. وهذا يؤول بهم إلى أن النبي عليه السلام قد كان فعل ما هو الأصلح الأصوب عند الله، ولكنه فعله بغير أمره وتقدّم بذلك بين يديه، وهو لا يعلم ما الأصلح من ذلك عند الله، فإن كان قد نهاه عن أخذ الفداء بعقل أو سمع إلا بأن يأمره بأخذه، فأخذ بغير أمره فقد عصا واعتمد الخطأ وحاشاه من ذلك، وإن كان لم ينهه عنه فلا معنى لقولهم ليس له فعل ذلك حتى يأذن له فيه، ولغيرهم أن يقول لهم وليس له الامتناع من أخذه، وإن كان ذلك الأضر في باب الدين، حتى يحظر الله عليه فعل ذلك، حتى يكون هو التّأهي له عنه والمنزل فيه و حيا، وهذا جواب من قال منهم قد فعل الأصلح عنده من غير أن يأذن له فيه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٦٣ وقد تحتمل الآية أن يقولوا في جوابها وجواب هذه المطالبة، إنما أراد في الجملة أنه ليس لنبي أن يكون له أسرى، وإن كان ذلك هو الأصلح عند الله، إلا- بإذن الله دون أمره، ولم يخبر الله أن رسوله فعل من ذلك شيئا بغير أمره، وإنما ذكر هذه الجملة فقط، فكل هذا يبين صحّة التأويلين اللذين ذهبنا إليهما دون الحكم بتخطئة الرسول في نص أو اجتهاد. فإن قالوا: فما معنى قوله: تُريدون عَرْضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ قيل لهم: أراد بذلك - وهو أعلم - إن منكم من أخذ ذلك تعجلا لعرض الدنيا، ولم يقصد به نصره الدين والأحظ للمؤمنين، وأنه أخذه مع الغناء عنه، فإما أن تكون هذه صفة للرسول عليه السلام وأبي بكر وعليه المؤمنين الذين قالوا إن أخذه منهم فداء قوة للدين، ولعلهم أن يؤمنوا فيكثروا المسلمين، فمعاذ الله أن يكون قصد من هذه سبيله ابتغاء عرض الدنيا، وأن يخلوا أمة وأهل عصر نبي وعسكر إمام وخليفة نبي وإمام من قوم تكون الدنيا عندهم وتعجيل أعراضها أثر من ثواب الآخرة، ويكونون إليها أميل، والله



سبحانه إنما عاتب هذه الطبقة دون من عداها و هذا يبين في سقوط ما قالوه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٦٤

## فصل

فصل فإن قالوا: فما وجه قوله: لَوْ لَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ [الأنفال: ٦٨] قيل له: معنى ذلك أنه لو لا سبق حكمي و أمري بإطلاق أخذ الفداء لكم و تحليل أكل غنائم المشركين من محاربتكم، و أننى فرقت في ذلك بينكم و بين من عداكم من الأمم السالفة، لنا لكم و مسيكم فيما أخذتم عذاب عظيم، لأنه قد روى في السيرة و ذكر المفسرون أنه لم تحل الغنائم لأمة نبي قبل نبينا عليه السلام و أمة قبل أمتنا، و أنهم كانوا إذا أخذوا الغنائم حازوها و لم يردوها على المشركين، و لم ينتفعوا بها و لكن يحرقونها بالنار، فأكرم الله هذه الأمة و زاد في تفضيله عليها، و التوسعة في أحوالها؛ لتحليله لها أخذ الغنائم/ و الانتفاع بها في وجوه التصرف من الأكل و غيره، فهذا تأويل قوله: لَوْ لَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ، يعنى سبق حكمه بإطلاق ذلك. فأما قوله تعالى: فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا [الأنفال: ٦٩] فهذا هو الدال على صحته ما قلناه، من أنني قد أحللت لكم ذلك بعد أن كنت حرمته على سائر الأمم قبلكم، فسلمتم بأخذه مع التحليل بسبق الكتاب به من العذاب، ثم أكد تحليله و إطلاقه و بيان الفرق في ذلك بيننا و بين من سلف من الأمم بقوله تعالى: فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا أى: لستم فى أكله و لحوق مآثم بكم فيه كمن قبلكم، ممن حرمت ذلك عليه، و إذا كان ذلك كذلك بان سقوط قدهم فى القرآن بهذا الضرب من الاعتراض. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٦٥ فإن قال قائل من الملحده و القادحين فى أخبار رسول الله صلى الله عليه و غيره من ضعفاء الأمة و مبتدعيها و الطاعنين على سلفها، فما معنى ما روى من قول النبي عليه السلام «لو نزل عذاب من السماء ما نجا منا إلا عمر ابن الخطاب». قيل له: أراد بذلك أنه لم يكن ينجو إلا- هو، و من كان على مثل رأيه و صدق نيته فى مناصحة الرسول و نصره الدين، و الاحتياط على المسلمين، و إنما خصه بالذكر لما كان أظهر نفسه و إشهاره بالسيف، و سؤاله للرسول بأن يسلم إلى كل رجل أقرب الناس إليه ليضرب عنقه، و قوله افعل يا رسول الله و اقطع شأفة الكفر، فهؤلاء الذين أخرجونا من مكة و فعلوا و فعلوا، فلما كان أكثرهم حرصا على ذلك، و إظهار القول فيه نسب أهل رأيه من الأمة إليه، فقال عند ذلك: لو نزل عذاب من السماء ما نجا منه أى من الأمة إلا من كان على مثل رأى عمر فى مناصحته الدين ممن أشار بالقتل و استئصال شأفة الكفر، و ممن أشار بالمن و أخذ الفداء إذا كان ذلك هو الأصلح الأنظر للأمة، و ليسوا مطالبين بها/ عند الله فى هذا الباب، و إنما يطالب كل واحد منهم بأن يشير و يقول بما هو عنده الأحظ للدين، سواء كان هو الأحظ عند الله أم لا، و حرام على من رأى عند الله الفداء و المن أن يشير بالقتل، و حرام على من رأى الأحوط للدين و المؤمنين بالقتل أن يشير بأخذ الفداء و المن، لأن فرض كل واحد من المشيرين و أهل رأى، خلاف فرض غيره إذا اختلفت عندهم الآراء و وجوه الصواب، و إن كانوا إذا اتفقوا على رأى صار فرضهم واحدا كمشاهدى القبلة و الذين يغلب على ظنهم كونها فى جهة واحدة فى تساوى فرضهم و وجوب اختلاف فرائض من اختلف فى اجتهداتهم و آرائهم فى جهة القبلة. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٦٦ فإذا كان ذلك كذلك بأن الرسول عليه السلام لم يرد بهذا القول إن ثبت جميع الأمة، و هو منهم كانوا مستوجبين للعذاب لو نزل إلا عمر بن الخطاب، فهذا بعيد من الصواب، و لكنه أراد عليه السلام أنه هو و من كان على مثل رأيه هم الناجون. فإن قيل: و ما معنى نزول العذاب على قوم قد أشار كل واحد منهم بما عنده و ما هو فرضه، و الأولى فى الدين أن يشير به، فكأنهم إذا كانوا كذلك بمثابة عمر بن الخطاب، فى رأيه و مشورته و أدائه بما أشار به لفرضه. يقال لهم: لم يعن الرسول عليه السلام أحدا بذلك ممن ذكرتم، و كانت حاله فى الاحتياط للدين و المسلمين كحال عمر بن الخطاب، لأنهم كلهم على ما ذكرتم بمنزلة واحدة فى درجة من الحق و الصواب متساوية، و لكنه علم عليه السلام أن فيهم قوما منافقين قصدهم بما يذكرونه من رأى إضعاف الدين و توهين المسلمين، و منهم أيضا طبقة من المسلمين هم إلى جمع الأموال و تعجل عرض الدنيا أميل منهم إلى ثواب الآخرة لعاجل النفع و مركب الميل و الطبع، فهم بذلك عصاة غير كفار، و إن كانوا ليسوا من أهل القوة و البصائر فى الدين، و

تحصيل وافر الحظ من ثواب الله عزّ وجلّ، فإذا كان ذلك عنده عليه السلام متقرّرا ساغ أن يقول مثل هذا القول في عمر و موافقته و طبقته تحذيرا من قلّة المناصحة في الدين و المثابرة عن نيل قطعة من الدنيا و فان حقير، و هذا بين واضح في إبطال ما تعلقوا به، و بالله التأييد. قالوا: و مما ورد من الإحالة في القرآن قوله عزّ وجلّ: قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ [التوبة: الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٦٧ ٢٩]، فمن الإحالة في الآية أمره لهم بإعطاء الجزية و أمرنا بأخذها منهم، و إن كانوا يمتنعون بإعطائها من الإيمان به و يقيمون بها على الكفر؛ فلا يخلوا إعطاؤهم الجزية من أن يكون طاعة لله أو معصية له، فإن كان معصية له لأنّه طريق الامتناع من الإيمان و الاعتصام به مع المقام على الكفر، فكيف يأمرهم بما هو معصية له؟ و المعصية هي ما نهى عنه فهذا يوجب أن يكون أداء الجزية طاعة منهم من حيث أمروا به، و معصية من حيث امتنعوا به من الإيمان، و الإقرار بالرسول عليه السلام و هذا هو الاحالة، و إن كان أداء الجزية طاعة منهم و ليس بمعصية فكيف يكون طاعة لهم و هو ممتنع به من الإيمان به، هذا أيضا إحالة من القول. قالوا: و كذلك إن كنّا نحن و الرسول مطيعين في أخذ الجزية منهم؛ وجب أن نكون مطيعين بأخذ ما يمتنعون به من الإيمان بالله، و ذلك محال لأن الواجب علينا ترك (كلّما) يؤدي فعله إلى الصدّ عن الإيمان به. قالوا: و من / الإحالة في الآية أيضا قوله تعالى في أهل الكتاب أنهم: لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ، و ليست هذه صفة أهل الكتاب، لأنّهم يؤمنون بالله و بالثواب و العقاب و اليوم الآخر، فهذا - زعموا - تقول عليهم و وصف لهم بغير صفتهم. فيقال لهم: لا تعلق لكم في شيء مما وصفتم و ذكرتم، فأما قولكم إنّهم مأمورون بدفع الجزية إلينا فإنه باطل، لأنّهم مأمورون بفعل الإيمان بالله و رسوله و بترك ما يمتنعون به من ذلك، فإن كانوا يمتنعون بأداء الجزية من الإيمان فهم مأمورون بترك الأداء، و لكن ليس أداء الجزية مما يمتنعون به الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٦٨ من الإيمان بالله و تصديق رسوله، و إنما يمتنعون به من قتلنا لهم و قتلنا إياهم، فإنما يأخذها منهم بدلا من قتلهم و قتالهم لا من الإيمان بالله و برسوله، و لو آمنوا بهما لزال فرض قتالهم، و إذا زال فرضه لم يجز إثبات بدل منه يقوم مقامه، فبان بذلك أنّ الجزية ليست ببدل من إيمانهم. و أما قولكم: إنّهم مأمورون بأدائها مع المقام على الكفر بالله و برسوله، فإنه أيضا كلام باطل محال، لأن الكافر لا علم له بالله، و لا إيمان فيه به و قد أقمنا أوضح الدليل على ذلك في باب الكلام في الوعيد و الأسماء و الأحكام، و إذا ثبت ذلك، ثبت أنّ الله سبحانه لا يجوز أن يأمر الكافر به بأن يفعل طاعة لوجهه، من أداء جزية أو صدقة أو بر أو شيء من القرب مع المقام على الكفر به و الجحد له و لرسله، لأنّه لا يجوز وقوع طاعة من الكافر يصحّ أن يراى الله بها، و أن لا يراى بفعلها من المقام على الجهل، و الكافر كذلك عندنا غير مأمور مع المقام على جهله بالله و كفره بشيء من القرب إلى الله عزّ وجلّ، و كيف يؤمر بالقرب إلى الله سبحانه و فعل طاعته لوجهه من / يجحد الله و لا يعرفه؟! و اليهود و كلّ كافر بالله و جاحد لنبوة بعض أنبيائه غير عارف بالله و لا إيمان فيه به على ما بيناه في غير هذا الكتاب، و إذا صحّ ذلك بطل أن يكون الكافر مأمورا مع المقام على كفره بشيء من القرب إلى الله عزّ وجلّ، و إنّما يؤمر الكافر بفعل الطاعة و العبادات بشرطة تقديمه فعل الإيمان بالله، ثم التقرب إليه بفعل الطاعة له، و قد علم أن أهل الكتاب لو آمنوا بالله و برسوله لم يجب قتالهم و قتلهم و لم يلزمهم أداء الجزية إلينا، يكون بدلا من قتلهم و قتالهم، لأنّ ذلك محظورا علينا إذا آمنوا بالله و برسوله؛ فسقط بذلك ما ظنّوه من أمر الكافر بأداء الجزية. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٦٩ و قد قال من خالف أهل الحق من القدرية: إنّ أهل الكتاب مأمورون بأداء الجزية إذا أقاموا على كفرهم و لم يؤمنوا بالله و برسوله، و أنّهم لم يؤمروا بأدائها ليمتنعوا بها من الإيمان، و لكن يمتنعون به من قتلهم و قتالهم. قالوا: و هم مطيعون لله بهذا الفعل و ببر الوالدين و كثير من القرب، غير أنّهم غير مثابين على فعل هذه الطاعات في الآخرة لامتناعهم من الإيمان الذي بفعله يصلون إلى ثواب أعمالهم، و ذلك معرض لهم لو أرادوا الوصول إليه بأن يؤمنوا ليصلوا بذلك إلى ثواب طاعاتهم، فقدّر أصحاب هذا الجواب على أنّهم مأمورون بأداء الجزية و غير ذلك مما إذا فعلوه كانوا مطيعين به، غير أنّهم ليسوا بمثابين على طاعاتهم، فلا سؤال لهم عليه من حيث طعنوا. و لكن يجب البيان للقدرية بأنّهم مخبطون في قولهم على أصولهم الفاسدة بأنهم مأمورون بما لا ثواب لهم عليه، لأنّ ذلك جور على

أصولهم، لأنَّ الأمر بالطاعة و العبادَة أمر يَدْخُلُ ضرر على النفس و ألم و كدّ مع المقام على / الجحد، فإن كان لا ثواب عليه و فى تركه عقاب، فكان الكافر و الفاسق المصّر عندهم مأمورين بفعل الطاعة لله مع المقام على الكفر و الفسق، و معروف أنّهم غير مثابين على الضرر الداخِل عليهم بفعل العبادَة إذا فعلوها، و إنّ عليهم فى ترك ذلك عقابا فهذا عندهم نفس الظلم و العدوان، و القول بجواز إدخال ألم و ضرر على المكلف، لا نفع له فيه فى عاجل و لا آجل، و لا هو مستحقّ و لا مقصود به النفع، و هذا عندهم حدّ الظلم و حقيقته، فكأنّ الكافر و الفاسق إنّما يجب أن يطيعا الله عز و جل خوفا من عقابه فقط، لا لرجاء ثوابه، و ليس بعادل و لا حكيم عندهم المطاع الذى هذه صفته، فهذا نقض لأصولهم يبين. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٧٠ فأَمّا نحن فإننا مأمورون لا محالة بأخذ الجزية من أهل الكتاب بما أقاموا، على كفرهم و مطيعون بذلك، لأنّه مأخوذ علينا ذلك فيهم، سواء امتنعوا من أدائها إلينا من الإيمان، أو من قتلنا لهم و القتال، و لو قال لنا سبحانه صريحا خذوا الجزية ممن يمتنع بأخذكم لها من الإيمان بى؛ لوجب أن نكون بأخذها طائعين، و إن كانوا هم بالمقام على أدائها و الامتناع من الإيمان عاصين، كما نكون نحن طائعين بطاعة الإمام إذا أمرنا بتنفيذ حكم يقول لنا قد علمت وجوبه، أو قامت البيّنة عندى به، و أنتم لا- تعرفونها، و إن كان هو عاصيا بالأمر بإنفاذ الحكم إذا علم من جرح الشهود ما لم يعلمه، و كان غير عالم بما ادعى العلم به، و كما يجب على المستفتى قبول قول المفتى، و إن كان المفتى له عاصيا بفتواه له بغير دين الله، و إن لم يفعل ذلك العامى، و إذا كان ذلك كذلك! لم يستحيل أن يكون فعل الشىء من غير المكلف معصية، و يكون اتّباعه عليه و الانقياد له منا طاعة و بطل بذلك كل ما قالوه فى هذا/ الفصل. فأما قوله عزّ و جلّ فى صفه أهل الكتاب بأنّهم لا- يؤمنون بالله و لا- باليوم الآخر، فإنّه صحيح على أصول أهل الحق خاصة، لأنّهم كفار بالله، و الكافر بالله غير مؤمن به من وجه، و قول الله بأنّهم غير مؤمنين أصدق من إخبارهم عن أنفسهم بأنهم مؤمنين بالله، و لو علم أنّهم مؤمنون به لما قال إنّهم كفارون به، لأنّ ذلك تحييف لهم، و وصف بغير صفتهم، و لم يقل إنّ الجاحد لتبوء الرسل يجب كونه كافرا بالله و غير مؤمن به، لأنّ-جل إيجاب العقل ليضمن الجهل بالنبوة لعدم العلم بالله، و الإقرار بوجوده و قدمه و ربوبيته، لكن لأجل ورود السمع بأنّ جاحدها كافر بالله، فصار جحد النبوة أحد الأعلام و الأدلة على كفر الجاحد لها بالله، و بمثابة كون دخول الدار الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٧١ علامة على الكفر و الإيمان إذا قال الرسول لا- يدخل هذه الدار إلا- مؤمن بالله و برسوله، أو كافر بالله و برسوله، لا لأجل تضمّن الأ-كون التى هى دخول الدار لوجود الإيمان بالله أو الكفر به على ما بيناه فى غير أهل الكتاب، و كل مخبر من أهل الكتاب المظهر لليهودية و غيرها من الملل، إما أن يكون جاحدا بقلبه و مظهرها بلسانه ما ليس فيه أو يكون مخبرا عن اعتقاد موطن لوجود البارى و قدمه و توحيده، و تقليد منه فى ذلك، و هو يظنّه علما، فيكون لذلك جاهلا بالله و غير مؤمن به، و إذا كان ذلك كذلك بطل قولهم إنّ اليهودى مؤمن بالله و اليوم الآخر، هذا جوابنا. و قد أجاب قوم عن ذلك بأن قالوا إنّما أراد بقوله فى صفه اليهود و أهل الكتاب بعد قوله: إنّما المُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا [التوبة: ٢٨]، بأنهم لا يؤمنون بالله أنّ أفعالهم، أفعال من لا يؤمن بالله و يضاهون أفعالهم و طرائقهم، فيكون/ ذلك على طريقة التشبيه لهم بمن لا- يؤمن بالله، لا على نفى الإيمان عنهم على التحقيق، كما يقول القائل: هذا الظالم الجبار لا- يؤمن بالله، أى: فعله و طريقته فعل من لا يؤمن بالله على مذهب التشبيه. و أجاب آخرون عن ذلك بأنهم قالوا: إنّما عنى بقوله: قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ الَّذِينَ ابْتَدَأُوا بِذِكْرِهِمْ فى قوله: إنّما المُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا، فقال: قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا- يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ و لا- بِالْيَوْمِ الْآخِرِ و لا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ و لا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ، فحذف تكرار لفظه الذين، و قد يكرّر هذا اللفظ تارة و يستثقل تكراره أخرى، و يقتصر على ذكره دفعة واحدة على وجه الحذف و الاختصار و إذا كان ذلك كذلك بطل ما تعلّقوا به فى هذه الآية من جميع الوجوه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٧٢ قالوا: و من الإحالة الواردة فى القرآن فى صفه اليهود قوله عزّ و جلّ: وَ قَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَ قَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ [التوبة: ٣٠]، قالوا: و اليهود جميعا تنكر ذلك، و قد علم أن هذا ليس من دينها. فيقال لهم: صيغة الظاهر لا- توجب استغراق جميع اليهود، و قولهم كلّهم بذلك و تناوله لمن مضى منهم و من فى الحال، و من هو آت بل هو قول

محتمل للخصوص والعموم، و ظاهره أيضا مفيد لفعل ماض من قوم قالوا ذلك و سلفوا من اليهود، و ليس يخبر عمن يأتي بعد النبي عليه السلام من أهل عصرنا و غيرهم من أهل الأعصار، و إذا كان ذلك كذلك و كان الله عز و جل أصدق منهم و كان المؤدى لهذا القول عنه من قامت الحجة القاهرة بثبوت نبوته، و جب حمل الآية على أن طائفة منهم ممن سلف قال ذلك و اعتقده، أو رئيس من رؤسائهم و داع من دعائهم، و قد ورد في الآثار عن بعض السلف أن الذي قال ذلك واحد منهم، هو المسمى فنحاص، و يجوز أن يكون/ هو الذي ابتداء القول بذلك و اتبعه عليه قوم منهم فقال: و قالت اليهود، و هو يريد البعض منهم، إما رئيس منهم أو طائفة منهم، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما تعلقوا به. و أما قوله تعالى: وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا [النساء: ٨٢]، فإنما أراد- و هو أعلم- أنهم كانوا يجدون فيه تنافيا و تناقضا كثيرا لا معنى له، و لا يسوغ و يجوز استعمال مثله في اللغة العربية و لو وجد نظمه مختلفا متنافيا من ضروب من أوزان كلام العرب، لا يخرج عما يعرفونه و لوجدوا فيه الثقل الجزل الرصين، و الخفيف المستغث السخيف، كما يوجد ذلك أجمع في كلام جميع العرب من أهل النظم و الشعر، و لم الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٧٣ يجدوه على حد واحد و نمط غير مختلف و لا متزايد في جزالة اللفظ، و حسن النظم و الفصاحة، و البراعة الخارقة للعادة. و لم يعن بقوله: لَوْجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا اختلاف قراءته و اختلاف في تأويله و أحكامه الغامضة، فكيف يريد ذلك و هو تعالى قد أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف، و قد تظاهرت الأخبار بذلك عن الرسول عليه السلام و أنه أقرأهم قراءات مختلفة و صوبهم، فلم يقل له قائل منهم هذا اختلاف في التنزيل. و لو كان الأمر على ما ادعوه لم يذهب ذلك على الصحابة، و لم يجز في مستقر العادة إضرابهم عن ذكر هذه الموافقة، و كذلك لا- يجوز أن يكون على اختلافه في الأحكام و التأويل، لأن ذلك لا يجعل القرآن نفسه مختلفا، و الله قال: لَوْجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، و الاختلاف في تأويله غير الاختلاف في تنزيله و لا خلاف بين أهل اللغة أن التناقض و الكذب يسمى مختلفا و خلفا من القول، و لذلك يقولون فيمن اعتقدوا فيه الكذب حديثه مختلف، و قد اختلفت روايته و قوله في هذا، و هذا خلف من الكلام، و الله تعالى إنما نفى عن كلامه هذا/ الاختلاف لأن ذلك يوجب أن يكون نفس كلامه مختلفا، و ليس الاختلاف في تأويل كلامه اختلافا فيه، لأن الله تعالى قد نصب الأدلة القاطعة على مراده بالمحتمل؛ إما بيانه في آية أخرى أو سنه ثابتة أو إجماع من الأمة، أو دليل عقل و خبر جل ثناؤه فيما احتتمل أمورا كثيرة من الأحكام الشرعية نحو قوله: وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ [البقرة: ٢٢٨]، و قوله: أَوْ يَغْفُوا الَّذِي بَيْنَهُ عَقْدُهُ النَّكَاحِ [البقرة: ٢٣٧]، و قوله: أَوْ لَا مَسِيئَتِمْ النِّسَاءِ [النساء: ٤٣]، و أمثال ذلك. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٧٤ و ليس يجب إذا اختلف العلماء في ذلك و خيروا فيه، إذا استوت عندهم التأويلات، و خيرت العامة في استفتاء من شاءوا منهم أن يكون ذلك مصيرا لكتابه مختلفا، كما أنه لا يجب إذا خير العلماء و العامة في الكفارات الثلاثة أن يصير حكمه مختلفا، فإذا كان ذلك كذلك ثبت أن التأويل في نفى الاختلاف ما قلناه دون ما ظنوه. و قد يمكن أيضا أن يكون تعالى عنى بقوله: لَوْجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا عاريا من دليل قائم على صحيح ما اختلف فيه من فاسده، حتى يصير لعروه من ذلك مشكلا ملبسا لا سبيل إلى معرفته المراد بتأويله و القصد به، و لم يرد نفى الاختلاف الذي قام الدليل على صحة صحيحه و بطلان فاسده، فإذا كان ذلك كذلك زال ما تعلقوا به. فأما قوله تعالى: تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِنْ سِجِّيلٍ [الفيل: ٤]، و لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ طِينٍ [الذاريات: ٣٣] «١»، و قوله: قَوَارِيرًا (١٥) قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا [الإنسان: ١٥-١٦] فإننا قد أبنا الجواب عنه و المراد به فيما سلف بما يغنى عن رده. فأما قوله تعالى: فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ [يونس: ٩٤]، مع قوله: آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ [البقرة: ٢٨٥]، و الخطاب له عند كافة أهل التأويل، و المراد به أمته، و هذا مما يسوغ و يجوز في اللغة، و مثله قوله: لَكِنَّ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ [الزمر: ٦٥]، الخطاب له و المقصد به غيره، على أنه قد يجوز أن يقول القائل لغيره في الأمر الذي يعلم أنه يحقه و يعرفه (١ / \_\_\_\_\_) هكذا الآية، و قد وردت

في الأصل: «و أرسل عليهم حجارة من طين» و ليس في القرآن آية على هذا النسق، و الصواب ما أثبتناه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٧٥ يقينا فإن كنت في شك مما قد أخبرتك به و ريب مما قلته فسل فلانا، و سل غيري، و إنما يورد ذلك على وجه التأكيد و

التثبت للعارف بما يقوله، لا على أنه في الحقيقة شاك مرتاب في خبره، وكذلك قد يهدد المرء من يعلم أنه لا يخالفه ولا يعصيه و يقول له: إن عصيتني عاقبتك، إذا علم أن ذلك لطف له في التمسك بطاعته والانزجار عن معصيته وإذا علم أن سامعي توعده يصلحون و يرهبون سماع ذلك الوعيد، وإذا كان ذلك كذلك زال تعلقهم بالآية. وأما قوله تعالى: تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ [النحل: ٨٩]، و ما فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ [الأنعام: ٣٨]، و قوله: هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ [آل عمران: ١٣٨]، فلا منافاة بينه وبين قوله: هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ [آل عمران: ٧] لأمر: أحدها: أنه يمكن أن يكون المراد بقوله تبينا لكل شيء، وهذا بيان للناس على قول من وقف على قوله: وَ مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ [آل عمران: ٧] و جعل قوله: وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ [آل عمران: ٧] واو استئناف، أنه سبحانه ما فرط فيه من شيء فرض على المكلفين علمه والعمل به و المصير إلى موجهه، و جعلهم في حرج و مأثم في الجهل به، أو رعاهم و نديهم على سبيل القصد إلى معرفته، و كذلك قوله: تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ وَ بَيَانٌ لِلنَّاسِ، إنما أراد به أنه لما ألزموه و كلفوه و أخذوا بمعرفته، و لم يرد تعالى أنه بيان لما لا نهاية له من معلوماته على وجه التفصيل، و لا- أنه بيان لجميع ما تعبد به من شرائع من سلف من النبيين و مشتمل على شرح جميع سنن المتقدمين و أفاصيل الأولين. و لذلك قال: وَ رُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَ رُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ [النساء: ١٦٤]، و لا أراد أنه بيان لتأويل ما لا يعلم تأويله إلا الله الانتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٧٦ وحده، و بمعنى قوله: كهيعص [مريم: ١] و غير ذلك من الحروف المقطعة في أوائل السور و غيرها من الكلمات التي لا- يعلم معناها/ إلا- الله تعالى على قول من وقف عند قوله: وَ مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ قالوا: لأن القرآن خاص و عام، و كذلك قوله: تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ، و ما فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ، مخصوص فيما ألزم الناس معرفته دون ما أسقط الله عنهم فرض العمل به من المتشابه و هو بمثابة قوله: خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ [الرعد: ١٦]، و يُجِبِي إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ [القصص: ٥٧]، وَ أُوتِيَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ [النمل: ٢٣]، وَ تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ [الأحقاف: ٢٥]، و كل ذلك على الخصوص، و إن كان واردا بلفظ العموم، و إذا ثبت هذا بطل ما تعلقوا به. فأما نحن و كثير من أمثال أهل العلم، فإننا لا نعتقد أن للعموم صيغة تثبت له، و نقول إنه يجب التوقيف و التثبت في قوله: تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ، و ما فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ، و هل أراد به الخصوص أو العموم، لأنه عندنا كلام محتمل للأمرين جميعا فلا مطالبة لهم علينا، و الذي نختاره و نذهب إليه في تأويل قوله: وَ أُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ أنه ما اشتبه ظاهره، و احتمال تأويلات كثيرة مختلفة، و احتيج في معرفة المراد به إلى فحص و تأمل، و رد له إلى ظاهر آخر و دليل عقل و ما يقوم مقام ذلك، مما يكشف المراد به، و إن ذلك مما يعلم الله تأويله، و يعلمه أيضا الراسخون في العلم، و أن الله سبحانه لم ينزل من كتابه شيئا لا- يعرف تأويله، و لا طريق للعرب الذين أنزل عليهم، و لا لهم سبيل إلى العلم به، و لا يجوز أن يكلمهم بما هو سبيله مع قوله: إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا [الزخرف: ٣]، و قوله: وَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ [إبراهيم: ٤]، و قوله: لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِي وَ هَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ [النحل: ١٠٣] في نظائر هذه الآيات الدالة على الانتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٧٧ أنه نزل بلسان العرب، و ما تعرفه و تعقله في عادة خطابها، و لا- نقول بالوقف على قوله: إِلَّا اللَّهُ بل الواو عندنا في قوله: وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ و او نسق و عطف، و أن جميع ما روى عن بعض المفسرين و أهل اللغة أنه لا يعرف له تأويلا، فإنه معروف المعنى و التأويل/ عند غيره، و مما قد كشف الله سبحانه عن المراد بواضح أدلته، و بين براهينه، و إذا كان ذلك كذلك بطل توهمهم أن الله سبحانه قد أنزل في كتابه ما لا يعرفه أهل اللغة و لا طريق للخلق جميعا إلى معرفة المراد به. فإن قالوا: فلا معنى على هذا التأويل لقوله: وَ أُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ، لأن ما قد أوضحه الدليل على المراد به و عرف به معناه فليس بمتشابه. قيل لهم: ليس الأمر على ما ظننتم لأن ما عرف بالدليل إذا كان ظاهره محتملا لتأويلات مختلفة، فهو مشتبه على من أهمل و صدف بنفسه عن صحيح النظر، و على من نظر و اجتهد إلى أن يعلم و يعرف المراد به، و تزول الشبهة و الريب عن قلبه، و هو أيضا مشتبه على من ارتد عن دينه، و اعتقد الجهل و صحته الشبهات بعد معرفته و صحيح نظره، لأنه إذا لم يكن طريق معرفة المراد بالمتشابه الضرورات و درك الحواس و تركيب الطباع و العادات، و لا صيغة للكلام بظاهره؛ جاز أن يلحق الناس فيه ما وصفناه، و كلما كان الشيء المقصود بالآية ألطف و أغمض؛ كانت معرفته أصعب و أبعد، و كان



الاشتباه فيه أكثر، وكلما قرب كان أجلى وأظهر، ولو كان كل قول إلى معرفة المراد به سبيلا وطريقا غير متشابه، لم يجوز على هذا أن يكون في كلام البلغاء والشعراء أو الخطباء والعرب العاربة شىء متشابه، ولوجب أن تكون الخاصة والعامة في منزلة متساوية، و طبقة واحدة من معرفة اللغة، وإثبات المعانى، وغامض الإعراب، ومعرفة غريب الشعر والحديث، وكلام الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٧٨ الفصحاء ونوادير اللغة، إذا لم يكن في ذلك شىء مشتبه، وهذا جهل ممن صار إليه وحمل نفسه عليه. وإذا كان الأمر على ما وصفناه وكان كل ما ذكرنا حاله من غريب الكلام ومشكل الألفاظ متشابها على من لم يعرفه، وعلى من عرفه قبل تحققه، وعلى من جهله وشك فيه بعد العلم به، وإن كان الدليل على المراد به قائما منصوبا معرضا لمن طلبه سقط ما قالوه، ووجب أن يكون ما هذه سبيله من كلام الله سبحانه متشابها وإن كان الدليل على المراد به منصوبا لاثنا. فإن قالوا: أفليس قد قال كثير من أهل التفسير إن الوقف واجب على قوله **إِلَّا اللَّهُ** وأنكروا ما قلموه. قيل لهم: أجل، فقد غلط وهم من قال ذلك لأنهم لم يرووه عن الله تعالى ولا عن رسوله، وإنما صاروا إلى ذلك بتأويلهم واجتهادهم وهم غير معصومين من الزلل. فإن قالوا: فقد يجوز عندكم أن تكون الواو في قوله: **وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ** واو استئناف لوصف المؤمنين بأنهم يؤمنون به، ويسلمونه من غير معرفة بالمراد به، ويجوز أن تكون واو نسق واشتراك في الصفة. قيل لهم: يجوز ذلك عندنا وعند سائر أهل اللغة وصحة الاستعمال، غير أن الله تعالى ورسوله عليه السلام قد دلّا بما قدمنا ذكره عن الآي على أن الله سبحانه أنزل القرآن بلسان العرب، وما تجد وتعتقد في خطابها، فلذلك جعلنا الواو هاهنا واو نسق واشتراك. فإن قالوا: كيف يسوغ لكم جعل الواو واو نسق، وأنتم إذا فعلتم ذلك (قطعتم الراسخون في العلم) عن أن يقولوا آمنا به، لأنه ليس في الكلام واو الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٧٩ نسق توجب للراسخين فعلين، ولو كان التأويل على ما ذكرتم لكان من حقه أن يقول: وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم، ويقولون آمنا به حتى يوجب لهم الواو الأول نسقهم على الله سبحانه والواو الثانى قولهم: آمنا به كل من عند ربنا، وإذا لم يفعل ذلك بطل ما قلموه. يقال لهم: لا يجب ما طالبتكم به لأن أهل اللغة قالوا: إن يقولون هاهنا في معنى الحال واسم الحال، وبمثابه قوله لو قال والراسخون في العلم قائلون آمنا به لأنهم يحلون الفعل المضارع محل الاسم من وجوه: أحدها: إنك تقول مررت برجل يأكل، ويقوم ويقول، فيحله محل قولك مررت برجل/قائم، وقائل هذا- زعموا- أحد وجوه المضارعة بين الاسم والفعل، ويوضح ذلك ويبيّنه أنهم يقولون: لا يأتيك إلا عبد الله زيد يقول: أنا مسرور بزيارتك، يعنون لا- يأتيك إلا- عبد الله زيد قائلا- أنا مسرور بزيارتك، فجعلوا يقول بمنزلة قولهم: قائل مسرور. قال الحميدى يرثى رجلا- فى قصيدة أولها: أصرمت حبلك من أمانة بعد أيام براهه الريح تبكى شجوه والبرق يلمع فى غمامه يعنى بذلك البرق لامعا فى غمامة تبكى شجوه أيضا، لأنه لو لم يرد أن البرق يبكى شجوه، كما أن الريح تبكى شجوه لكان هاذيا، وكان قوله: والبرق يلمع فى غمامة كلاما متقطعا أجنيا مما قاله، ولم يكن لذكر لمعان البرق معنى، لأنه لا تعلق بين لمعان البرق وبكاء الريح شجوا من بكائه وكأنه رجل، قال: والريح تبكى شجوه وزيد راكب أتانته، وأى تعلق بين بكاء الريح وركوب زيد، فدل ذلك على أنه أراد بقوله: والبرق يلمع فى الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٨٠ غمامة أنه لامع فى غمامة تبكى أيضا شجوه ولم يحتج أن يقول الريح تبكى شجوه والبرق يلمع فى غمامه، وإذا كان ذلك كذلك بطلت هذه الشبهة، وصح أن التأويل على ما وصفناه. وقد اختلف الناس فى معنى وصف الخطاب بأنه متشابه ومحكم، فأما معنى وصفه بأنه محكم فإنه منصرف إلى معنيين: أحدهما أن يكون ظاهرا مبينا عن المراد بنفسه وظاهره، نحو قوله: **مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ** [الفتح: ٢٩]، **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ** [التحریم: ١]، **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ** وَ **بَنَاتُكُمْ** [النساء: ٢٣]، **وَلَا تَقْرُبُوا الزَّوْنَى** إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً [الإسراء: ٣٢] ونحو ذلك. وقد يوصف أنه محكم على معنى إحكام النظم والتأليف، وتضمنه للمعنى الصحيح من غير اختلاف ولا تناقض ولا غيره من معنى يصح أن يقصد بالخطاب إليه، وكذلك صار غريب حديث رسول الله صلى الله عليه وصحابه، ومشكل كلامهم وكلام البلغاء من الشعراء والخطباء/ والمرسلين محكما، وإن كان غامضا يحتاج إلى تفسير وتأويل. فأما معنى وصف الخطاب بأنه متشابه، فقد اختلف فيه، فقال قائلون: المتشابه هو المنسوخ من الآيه، وأن المحكم هو الناسخ، وقال آخرون: المتشابه هو مثل قوله: **الم الر، كهيعص، طسم، حم، عسق** ونحو ذلك من الحروف

المقطعة في أوائل السور، و ما عدا ذلك فهو محكم بأسره. و قال قائلون: المحكم الذى يعرف المراد به من نفس ظاهره من غير تأويل و لا نظر و اجتهاد ورد له إلى غيره، و المتشابه: ما كان المراد به فى تأويله دون لفظه، و المحكم تأويله هو تنزيله من غير صرف له عن ظاهره و تطلب لمعناه، و قال آخرون: المتشابه ما اشتبه لفظه و اختلف معناه. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٨١ و الذى نختاره فى ذلك أن المتشابه هو كل ما أشكل و التبس المراد به و احتيج فى معرفته معناه إلى طلب التأويل، و سواء كان مشتبه اللفظ و إن اختلف معناه، أو كان لفظا غير مشبه للفظ آخر، غير أن المراد به لا يعرف و لا يوصل إليه من نفس ظاهره و فحواه و لحنه، و لكن بالتأمل و الاستخراج، و إنما سمي ما هذه سبيله متشابها لاشتباه معناه و اختلاطه و التباسه بغيره عند من لم يعرفه و لم يوف النظر حقه. و أصل المتشابه فى الكلام أن يشبه اللفظ اللفظ فى صيغته و صورته، و إن اختلف معناه، و منه قوله: تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ [البقرة: ١١٨] أى: أشبه بعضها بعضا فى الكفر و الإصرار و العتو، و منه قوله تعالى فى ثمر الجنة: وَ أَتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا [البقرة: ٢٥]، يعنى فى الصورة و اللون و الهيئة، و إن اختلفت الروائح و الطعوم، و منه قولهم: أشبه زيد عمرا فى خلقته و حسن هديه و طرائقه، و قولهم: اشتبه على الأمر إذا ألبس بغيره، و منه سميت الشبهة المصوّرة للباطل بصورة الحق شبهة، و منه سمى نصار الباطل، و أصحاب الحيل و النانجيات أصحاب الشبه،/ هذا أصل التشابه فى اللغة، و قد يكون المشتبه من كتاب الله مشتبهاً بأن يتفق لفظه و صورته و يختلف معناه، و قد يكون بأن يغمض و يدق و يخفى معناه، فلا بدّ من تبين الإمعان بالنظر، و البحث عنه، و ليس فيه إلا ما قد عرف أهل العلم تأويله، و المراد بحجته و دليله و ليس فى أهل التأويل من قال: إني لا أعرف معنى هذه الكلمة و الآية منه، بل قد فسّروا سائرته و بينوه و كشفوا عنه، و كل ما يروى عن أحد منهم من السلف، و من بعدهم أنه لا يعرف معنى شيء منه، فإنّه لا معتبر به، لأنّه خبر واحد و يجب صرفه إلى أنه قد عرفه و فسّره بعد أن كان لا يعرفه، أو إلى أنّه هو وحده لا يعرف ذلك دون رسول الله و صحابته، الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٨٢ و الراسخون فى العلم، و ليس يحفظ عن أحد منهم أنه قال: لست أعرف معنى هذه الكلمة و لا رسول الله، و لا أحد من علماء الأمة، و إذا كان ذلك كذلك بطل شغبهم و زال توهمهم. فأما قوله: الم، الر، حم، عسق، كهيعص، و نحوه من الحروف المقطعة فى أوائل السور، فقد اختلف الناس فى تأويلها، فقال بعضهم: إنها من المتشابه الذى لا يعلم تأويله إلا الله سبحانه، و هذا باطل بما قدمناه من قبل، و من قال إن معناه معروف عند أهل العلم فى ذلك أقاويل. فقال بعضهم: هى أسماء السور و بمثابة الأسماء الأعلام الموضوعه للأشخاص. و قال آخرون: إنها أقسام أقسم الله بها لأجل تضمّنها لأجل ما سنصفه بعد ذكر الخلاف، و قال آخرون: هى حروف مأخوذة من أسماء الله تعالى و صفاته، و كل حرف منها كناية عن اسم هو منه. و قال بعض من تكلم فى هذا الباب: هذه الحروف كناية عن حساب كحساب الجمل، و أنّ كل حرف منها لقدر من عدد سنّى بقاء أمّة محمد صلى الله عليه، و قال آخرون: معنى التكلم بها و جعلها فى أوائل السور/ أن قوم الرسول صلى الله عليه كانوا يلغون فى القرآن و لا يسمعون له و يصدّون عن سماعه و فهمه قصدا للطعن فيه و الصّيدف عنه، فأراد الله أن يبدأهم بهذه الحروف المقطعة، ليفرغوا لذلك و يصغوا إليه و يستكثروه و يطمعوا فى أن يقول بعضهم لبعض اسمعوا ما يقوله و يهذى به، و إذا نصتوا له أقبل عليهم بالقرآن و والى حكم الكلام و فصيح الخطاب بعد ما صرفهم بالحروف المقطعة عن اللغو و الإعراض. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٨٣ و قال آخرون: إنه لا معنى لهذه الحروف أكثر من ابتداء الكلام بها و تقديمها أمامه، لأنّ ذلك من شأن العرب و عادتهم عند التكلم، لأنّها تبدأ بالحرف و الحرفين، فيقول القائل منهم: ألا إني ذاهب، إلى قائل لفلان كذا و كذا. هذه جملة ما يعلم أنّه قيل فى تأويلها، و ليس يخرج عن أن يكون بعض ما قيل فى ذلك. فأما من قال: إنها أسماء أعلام السور التى هى فى أولها، فليس ببعيد لأن صاد و قاف و نون قد صارت أسماء أعلام لهذه السور كزيد و عمرو، لأنّه قد علم من قول القائل: إني قرأت صاد أنه قرأ السورة إلى آخرها، التى هذه الحروف فى أولها، و يجب على هذا أن يقال إن الله سبحانه قد أحدث فى الشريعة أسماء لهذه السور لم تكن من قبل أسماء لشيء فى اللغة، و ليس هذا من تغيير الأسماء اللغوية فى شيء، لأن تغيير الاسم عن وضع اللغة إنما هو نقله إلى غير ما وضع له، و هذه الحروف لم تكن فى اللغة أسماء لأشياء، ثم صارت أسماء فى الشريعة لغيرها، فلم يكن لذلك تغيير اللغة، و على أنّ فى الناس من أجاز تغيير الأسماء

اللغوية، و وضعها في الشريعة لإفادة ما لم تكن مفيدة في اللغة، ولا- سؤال عليهم في ذلك. فإن قيل: أو ليس قد وقع بعض هذه الحروف مشتركا نحو حم اللتين هما في أوائل الحواميم السبعة، فكيف يجوز أن تكون أعلاما؟ قيل لهم: إذا اتفق ذلك ضم إليها شيء تصوير مع ذكره/ مميزة لما بقي له، فيقال: قرأت حم السجدة، و حم المؤمن، و حم الأحقاف، و ذلك بمثابة الأسماء المشتركة التي تكون أعلاما مميزة مع ضمها إلى نعوت أصحابها و صفاتهم و غير ذلك. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٨٤ فأما من قال: معناها أنها أقسام أقسم الله سبحانه بها فإنه أيضا غير بعيد، و وجه القسم بها أمران: أحدهما: تعظيم هذه الحروف و تفخيم شأنها، و إنما عظمها بالقسم لأنها مبادئ كتبه المنزل بالأسنة المختلفة و مبادئ أسمائه الحسنی و صفاته العلی، و أصول كلام الأمم التي بها يتفاهمون و يتخاطبون و يوحّدون الله سبحانه، و يستبحونه، و موقع الانتفاع بها عظيم خطير، و الجهل بها ضرر عظيم، فكأنه أراد بهذا التأويل بحم عسق، أي و حروف المعجم لهو الكتاب لا ريب فيه، و حروف المعجم لهو كتاب أنزل إليك فلا يكن في صدرك حرج منه، و العرب قد تكنى عن جميع الشيء بكلمة منه و تذكر بعضه، فيقول القائل: قرأت البقرة و الحمد، و أنشدت قفا نبك، يريد بذلك جميع السور و القصيدة، كما يقول القائل: تعلمت أ ب ت ث يريد جميع المعجم لا هذه الأربعة أحرف فقط. قال الشاعر: لما رأيت أمرها في حطى و أزمعت في لددى و لطى أخذت منها بفروق شمت و لم يرد حطى فقط، و إنما كنّا بذكر حطى عن أبى جاد التي منها حطى، لأنه قصد بذلك التمثيل لعودها إلى أول ما تكرهه، كتبدى الصبى بتعلم أبى جاد. فأما قول من قال: إنها مأخوذة من أسماء الله و صفاته و كناية بكل حرف عن الاسم الذي هو فيه فليس بمستنكر أيضا، و قد روى عن عبد الله بن الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٨٥ عباس: «أنه قال في كهيعص: إن الكاف من كاف و الهاء من هاد و الياء من حكيم و العين من عليم و الصاد من صادق» (١). و العرب تستعمل الترخيم في كلامها، و يكتفى ببعض حروف الاسم و الفعل عن جميعها فيقولونك يا حار يريدون يا حارث، و يا صاح/ يريدون يا صاحب، و يقولون عم صباحا أي: أنعم صباحا، و قال بعض القراء: «و نادوا يا مال ليقتض علينا ربك»، يعنى: يا ملك، فرخم، قالوا: و العرب تقول أمسك فلان عن فل يعنون عن فلان، و أنشدوا قول الشاعر: فواطبا مكه من ورق الحمى يعنى الحمام. و قال آخر: فقلت لها قفى فقالت قاف أى وقفت و أومأت بالقاف عن اسم الوقوف، و هذا في كلامهم أكثر من أن يحصى، و إذا جاز ذلك و ساغ في اللسان جاز أن يكنى الله تعالى بكل حرف من هذه الحروف عن اسم من أسمائه هو من جملته على وجه الحذف و الاختصار، فكأنه قال: الكافى الهادى الحكيم العليم الصادق الذى أنزل عليك الكتاب، و قد يجوز أن يكون أقسم بالأسماء و الصفات التي هذه الحروف منها، فكأنه قال: و العليم الحكيم و صاحب هذه الأسماء، لقد أنزل عليك الكتاب.

(أخرجه البيهقي في «الأسماء و

الصفات» ص ١١٩، باب ما جاء في حروف المقطعات في فواتح السور أنها من أسماء الله عز و جل، و أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٢: ٣٧١) كتاب التفسير، تفسير سورة مريم، و رواه الطبرى في «تفسيره»، لكنه أفرد لكل حرف رواية عن ابن عباس (١٦: ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٨٦ فأما قول من قال: إنها حروف وضعت لحساب قدر بقاء الأمة فقد يجوز ذلك إذا أطلع الله نبيه عليه، أو بعض ملائكته بأن يعرفه أن كل حرف منها لقدر من السنين كما قيل: ألف واحد و ياء اثنين، و كذلك في سائر حروف الجمل. فأما قول من قال: إنها ابتدئت في أوائل السور ليروعهم سماعها و تنصرف همهم إلى الإصغاء إليها، فليس ببعيد أيضا، لأنه يمكن أن يقصد ذلك، و لكن لا بد لها من معنى هو القسم بها أو بأسماء الله التي هي من جملتها أو توقيف على وضعها بحساب السنين، و إلا عريت من فائدة، و ليس يجوز أن يلهيهم عن لغوهم و صدقهم عن سماع القرآن بأصوات و أمور لا معنى لها. و إذا كان الأمر في تأويل هذه الأحرف على ما وصفناه زال و بطل تعلّقهم بها و قولهم إنّه لا يعرف معناها و لا وجه للخطاب بها و ثبت بذلك أن جميع ما أنزله الله من محكم و متشابه معلوم معروف المعنى. و قوله تعالى: وَ فَكِّهْهُ/ وَ أَبَّا [عبس: ٣١] إنما أراد به الحشيش لأن أبا اسم الحشيش على ما ذكر، و ليس من شيء ذكره الله تعالى إلا و معناه معروف و إليه سبيل، و إن جهله أهل التفسير و من لا إغراق له في البحث و التأمل. فإن قالوا: فما الذى أراد بإنزال المتشابه؟ قيل لهم: أراد بذلك امتحان عباده و اختبارهم و تفضيل الذين

أوتوا العلم درجات، وأن ينفع بذلك من يعلم قوة يقينه واستبصاره بمعرفة المتشابه وأن يضلّ به ويضّر من علم أنّه يصدف عن تأويله ويلحد فيه ويستبصر ويعمى عند إنزاله بصيرته ويصير الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٨٧ طريقا وسيلا إلى تعلقه به، وإثارة الفتنة به وسوء التأويل فيه، كما وصفهم بذلك في ظاهر التنزيل، فلا سؤال علينا في ذلك ولا مطعن. قالوا: ومما يدلّ أيضا على وقوع الخلل والتخليط في القرآن ما نجده فيها من الحشو للكلام الذي لا معنى له نحو ما فيه من قوله: يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ [آل عمران: ١٦٧]، والقول لا يكون إلا بالفم، وقوله: فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ [البقرة: ٧٩]، والكتابة لا تكون إلا باليد، وقوله: وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ [الأنعام: ٣٨]، والطائر لا يطير إلا بجناحيه، وقوله: فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ [الحج: ٤٦]، وقوله: فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ [النحل: ٢٦] والسقف لا يخز إلا من فوقهم، وقوله: فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ [الصفافات: ٩٣] ولا معنى لذكر اليمين دون الشمال، وقوله: فَصَيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ [البقرة: ١٩٦]، وأغبي الناس وأقلهم ذهنا وبصيرة يعلم أن ثلاثة وسبعة عشرة، فلا معنى لهذا الكلام. فيقال لهم: لا تعلق لكم في شيء مما ذكرتم لأمرين: أحدهما: أنّ العرب قد تكرر وتريد اللفظة التي معناها معنى ما قبلها للتوكيد، وتستحسنه في عاداتها وصرف خطابها، ولذلك يقول القائل منهم: رأى عيني وسمع أذني، وكلمته من فمي، وسمعت من فيه، على وجه التأكيد للخبر، وكذلك قولهم: عَجِلَ عَجِلَ، وقم قم، فإذا ساغ ذلك وجاز تكرار الكلمة لتوكيد، كان تكراره بلفظين مختلفين أحسن وأولى، والله سبحانه إنما خاطب العرب على عاداتها، والمألوف من خطابها، فسقط بذلك ما قلتم. والوجه الآخر: أنّ لكل شيء مما أوردتموه معنى زائدا صحيحا. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٨٨ فأما قوله تعالى: يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ فَإِنَّمَا المراد به أنّهم قالوا ذلك بأنفسهم وأفواههم بغير إشارة ولا كتاب ولا مراسلة لأنّ القائل قد يقول: قلت لزيد كذا وهو يعني أمرت من يقول له، وراسلته به، وكتب بذلك إليه، وأشرت إشارة ورمزت رمزا، قال الله تعالى: آتَيْتَكَ أَلَّا تَكَلَّمَ النَّاسُ «ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» إِلَّا رَمَزًا [آل عمران: ٤١]، وقال الشاعر: وقالت له العينان سمعا وطاعة وحدثا كالدّر لما ينظم وقال آخر: وتخبرني العينان ما القلب كاتم فإذا قال له قلت له بغمي ولساني زالت التأويلات. وكذلك الجواب في قوله: يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ لأنّه أراد أنّهم تولّوا خطّه بأيديهم لا بواسطة وأمر منهم، وعلى وجه ما يقول القائل: كتب رسول الله إلى النجاشي، وكتب الخليفة إلى فلان، أي أمر بالكتاب إليه. فأما قوله تعالى: وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ، فإنّه أراد جنس الطيران دون السرعة في الأمر والقصد لأنّ القائل من العرب قد يقول لمن يأمره طر وأسرع في هذا الأمر، أي بادر، ويقول: طرت إلى فلان، أي أسرع، فإذا قيل طار الشيء بجناحيه انصرف إلى جنس الطيران بالجناح الذي هو الأصل الذي يشبه به السرعة في القصد والأمر. فأما قوله: وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ فَإِنَّمَا أورده تعالى على مذهبهم في قولهم نفسى التي بين جنبي، ونفسه لا تكون إلا بين جنبيه. فأما قوله تعالى: فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ، فهو لأنّ السقف قد يخز عليهم من / تحتهم إذا كانوا في الغرف، وقد يقول القائل: خرّ على في الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٨٩ بيتي سقف، وإن كان تحته، وقد يخز عليهم السقف أيضا وإن لم يكونوا تحته ولا فوقه، كما يقول القائل: خرّ علينا في الدار سقف، وإن لم يكونوا تحته ولا فوقه، وإنما يقصد الإخبار عن سقوط السقف فقط في ملكه وداره، أو قربه وجواره، فإذا قال: من فوقى أفاد أنّه كان تحته. وأما قوله تعالى: فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ، فإنّما ذكر اليمين لأنّه بها وقع دون الشمال، وقد يقع الضرب بالشمال كما يقع باليمين ولأنّ اليمين أكثر قوة وأشدّ تمكّنا وبطشا من الشمال. قال الشماخ «١»: إذا ما راية رفعت لمجد تلقاها عرابه باليمين أي أخذها بقوة وبطش و تبسط في الكرم. وأما قوله تعالى: تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ [البقرة: ١٩٦] ففيه وجوه: أحدها: أن ذلك عادة العرب في كلامها وإكمالها للعدد الذي تفصله قال الشاعر «٢»: تَجْمَعْنَ مِنْ شَتَى ثَلَاثَ وَأَرْبَعَ وَوَاحِدَةً حَتَّى كَمَلْنَ ثَمَانِيَا

(١) هو الشماخ بن ضرار بن حرمله بن سنان الغطفاني، يكنى أبا سعيد، كان شاعرا مشهورا، أدرك الجاهلية والإسلام، والشماخ لقب، واسمه معقل، وقيل الهيثم، وهو من طبقة لبید، أسلم و حسن إسلامه وشهد القادسية، و بيته هذا في عرابه الأوسى وقبلة بيت يقول فيه: رأيت عرابه الأوسى يسمو إلى

الخيرات منقطع القرين الإصابة (٣: ٣٥٥). (٢) اسمه الرّاعى. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٩٠ وقال آخر: ثلاث و اثنتان فهنّ خمس و سادسة تميل إلى ثمان و لم يستهجن هذا أحد فى تخاطب أهل اللسان و عاداتهم، و كذلك حكم قوله: تَلَكَّ عَشْرَةً كَامِلَةً، و قوله تعالى: \* وَاعِظْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَاتَّمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً [الأعراف: ١٤٢]. و الوجه الآخر: أنه قال تلك عشرة كاملة، أخرج الواو هاهنا عن أن تكون بمعنى التخيير و بمثابة قوله أو سبعة إذا رجعتم، كما قال: مُنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ [النساء: ٣] يعنى أو ثلاث أو رباع، فكان يجوز أن يظنّ ظانّ أو السبعة فى الحضر بدل من صيام الثلاثة فى السفر، و أنه للتخيير و بمعنى أو، فرفع سبحانه جواز ذلك و قطعه بقوله تلك عشرة كاملة. و يحتمل أيضا أن يكون إنما أراد تلك عشرة كاملة، ليدلّ بذلك أن السبعة فى الحضر/ هى أيام أيضا، لأنه لو قال فصيام ثلاثة أيام فى الحج و سبعة إذا رجعتم، و قال: أردت سبعة أشهر أو سبع سنين أو أسابيع لساغ ذلك، فلما قال: تلك عشرة كاملة دلّ بذكر العشرة و الكمال على أن السبعة أيام، لا يحسن أن يقال ثلاثة أيام و سبع سنين، أو سبعة أربطال عشرة كاملة، و إنما دخل ذكر التكميل فى جنس المعدود. و يحتمل أيضا قوله كاملة أنها كاملة الأجر و الثواب، و إذا كان ذلك كذلك سقط جميع ما يتعلقون به من هذا الجنس سقوطا بيّنا. قالوا: و مما يدلّ أيضا على وقوع الفساد و التخليط من القوم فى القرآن، و دخول الخلل فى الكتاب ما نجده فيه من الكلام المنقطع عن تمامه و نظامه و المتصل بما ليس من معناه فى شىء، نحو قوله فى العنكبوت فى قصة الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٩١ إبراهيم عليه السلام و وعظه لقومه فى قوله: اَعْبُدُوا اللَّهَ وَ اتَّقُوهُ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (١٦) إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَ تَخْلُقُونَ إِفْكًا إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ [العنكبوت: ١٦-١٧]، و يجب أن يتصل بذلك: فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنْجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ [العنكبوت: ٢٤] فقطعوا تمام القصة و بتروها و وصلوا بقوله إليه ترجعون قصة محمّد صلى الله عليه و ما يخرج عن قصة إبراهيم، و هو قوله: وَ إِنْ تُكَذِّبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ وَ مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ (١٨) أَوْ لَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ (١٩) قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٢٠) يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَ يَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ وَ إِلَيْهِ تُقْلَبُونَ (٢١) وَ مَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا- فِي السَّمَاءِ وَ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ (٢٢) / وَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَ لِقَائِهِ أُولَئِكَ يَكْفُرُونَ (٢٣) مِنْ رَحْمَتِي وَ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ [العنكبوت: ١٨-٢٣]، ثم أتبعوا ذلك بقوله: فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ [العنكبوت: ٢٤]، و هذا تمام قول إبراهيم لهم: فابتغوا عند الله الرزق، و اعبدوا و اشكروا له إليه ترجعون، و هذا زعموا تخليط ظاهر و بتر للكلام و قطع له عن صلته و خلطه بما ليس منه بسبيل. فيقال لهم: ليس الأمر فى هذا على ما توهمتم، و ذلك أن الله سبحانه هو الذى رتبته كذلك، و رسوله صلى الله عليه على ما بيناه من قبل و ما سنوّضحه فيما بعد، فأما ظنكم أن هذا بتر للكلام و إفساد له فإنه جهل و ذهاب عن معرفته فضل الفصاحة و القدرة على التصرف فى الكلام، لأنّ أهل اللغة يعدّون هذا الباب من ضروب الفصاحة و البلاغة و القدرة على الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٩٢ التبسط فى الكلام، و الخروج عنه إلى نعت ما يعرض فيه و وصفه، ثم العود إليه على وجه غير مستهجن و لا مستثقل، و يصفون من صنع ذلك فى خطبته و شعره بالاقتدار على الكلام. و يستمّون هذا النمط فى الشعر الاستطراد، و معنى ذلك أن يكون فى وصف شىء و نعته فيعرض عن ذكره إلى ذكر غيره الذى عرض ذكره فيما كان فيه، أو لم يعرض ثم يعود إلى صفة ما كان فيه و استيفاء ما قصده عن الإخبار عن معانيه بالكلام السهل و الرجوع المسلسل المتناسب، و يستمّونه الالتفات، و هو انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار و غير ذلك من الالتفات، و هو الخروج من معنى يكون فيه إلى معنى آخر، و ليس يقدر على مثل ذلك كلّ فصيح لسن حتى يكون ذلك مع فصاحته قادرا منبسطا فى الكلام، لأنّ إتمام القصة و حكايتها إذا طالت ربما تعذّر نظمه على وجه الفصاحة و البراعة على أهل البلاغة و اللسن، و ربما احتاجوا فى ذلك إلى تكلف شديد مختلف فيه كلامهم، حتى يكون منه الجزل الرصين، و منه اللين الخفيف، و كيف/ بالخروج عن قصة إلى غيرها ثم العود إليها، لأنّ ذلك أشدّ و أصعب عند كل متكلم بلغه، و متعاط لنظم حكايات السير و القصص و ضروب الأمثال، و محاوله البلاغة فى الكلام، و هذا النمط



من الخروج عن كلام إلى غيره و ما ليس من معناه و لا مما قصد بافتتاح الكلام ثم العود إلى ما ابتدأ بالكلام فيه و قصد إليه كثير معروف، و من الاسـتطراد قول حسان بن ثابت «١» رحمه الله: (١) هذان البيتان لحسان بن ثابت يعير

فيهما الحارث بن هشام و كان قد شهد بدرا مع المشركين فانهمز فيمن انهزم، فكتب الحارث بن هشام أبياتا يعتذر عن فراره يوم بدر و أنه لم يجبن، و قد أسلم الحارث بعد ذلك و حسن إسلامه، روى ذلك الحاكم في «المستدرک» (٣: ٣١٣). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٩٣ إن كنت كاذبة التي حدثتني فنجوت، منجى الحارث بن هشام ترك الأحنه أن يقاتل عنهم و نجا برأس طميرة و لجام و قد علم أن حسان لم يقصد بابتداء الكلام و التحذير من الكذب في الحديث إلى ذكر هرب الحارث بن هشام و فشله و تعييره به، و إنما قصد شيئا غير ذلك، و إن كان قد أدخله في كلامه، و خرج به عما ابتدأ الكلام لأجله، و قال أبو تمام الطائي «١»: صبّ الفراق علينا صبّ من كذب عليه إسحاق بعد الروع منتقما و قد عرف أيضا كلّ سامع لهذا الشعر أن الشاعر لم يقصد بابتداء الكلام الإخبار عن انتقام إسحاق ممن انتقم منه بعد ترويجه، و إنما قصد الإخبار عن صفة الفراق و شدته فقط، ثم خرج إلى الدعاء عليه بانتقام إسحاق، فخرج من معنى إلى غيره. و قال البخترى في صفة فرس كريم سهل الأخلاق: سهل موارد و لو أوردته يوما خلائق حمدويه الأحوال و قد علم أن البخترى لم يقصد في هذا الكلام وصفه خلائق حمدويه و سجيته، و إنما قصد غير ذلك، ثم عاد إلى ذكره. و قال سرى الرفساء: نزع الوشاة لها بسهم قطعته يرمى بسهم السمين من يرمى به (١) اسمه حبيب بن أوس الطائي، نشأ

في مصر، و قال الشعر فأجاد و بلغ المعتصم خبره، فطلبه إليه، فجاءه و هو بسرّ من رأى و قال فيه قصائد، كان موصوفا بالظرف و حسن الأخلاق و كرم النفس، أقام بها و بالموصل أقل من سنتين و مات سنة إحدى و ثلاثين و مائتين و كان مولده سنة تسعين و مائة. «تاريخ بغداد» (٨: ٢٥٢). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٩٤ ليت الزمان أصاب حبّ قلوبهم بفتى بن عبد الله أو بحرا به / بسلاح معتقل السلاح و إنما يعتلّ بين طعانه و ضرابه و قد علم أيضا أن الشاعر لم يقصد بما شرع فيه إلى وصف سلاح ابن عبد الله و اعتلاله، و ما لأجله يعتلّ من الضرب و الطعن، و إنما قصد إلى ذمّ الوشاة و ما حاولوه من الأمور الموجبة للضرر و القطعية، و إن كان قد خرج بين ذلك إلى الدعاء عليهم بقتال ابن عبد الله و حرا به و بعث السلاح، و ما لم يتدئ بالكلام لأجله، فأما الالتفات في الكلام الذى هو خروج من معنى كان فيه إلى معنى آخر ما على أن يعود إليه بعد ذكر ما يعرض و نعت، أو بأن يضرب عنه جملة، فإنه كثير فى كتاب الله و فى كلام العرب و شعر الفصحاء، و أظهر من أن يحتاج معه إلى إغراق، قال الله تعالى: حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَ جَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَبِيئَةٍ [يونس: ٢٢] فعدل عن خطاب الحاضر إلى ما هو كناية عن الغائب، و سواء كنى عن الحاضر الذى ابتدأ بخطابه أو غير الحاضر فقد خرج، و قال الله تعالى: إِنَّ يَسْأَلُ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ (١٩) وَ مَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ [إبراهيم: ١٩]، ثم قال: وَ بَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعاً [إبراهيم: ٢١] و ذلك كثير. و قال جرير فى هذا المعنى: متى كان الخيام بذى طلوع سقيت الغيث أيتها الخيام أنسى يوم تصقل عارضها بقرع بشامة سقى البشام و لو لم يخرج من معنى إلى غيره لكان من حقه أن يقول: متى كان الخيام بذى طلوع أيتها الخيام، لأنّ هذا هو تمام ما ابتدأ به من الكلام فقط، فأما الدعاء للخيام بسقى الغيث، و وصف عارضى صاحبته و فرعها، فليس الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٩٥ مما ابتدئ الكلام لأجله، و شرع فيه بسبيل، غير أنه اقتدار فى البلاغة و حسن الفصاحة. و قال أيضا الطائي: و أنجدم من بعد اتهام داركم فيا دمع أنجدى على ساكنى نجد/ فخرج عن الإخبار بانتقالهم من نجد إلى تهامة، إلى التحزن و استدعاء الدمع، و قال أهل اللغة و من جنس البلاغة و التمكن من الخروج عن الشيء إلى غيره ثم العود إليه اعتراض الكلام فى كلام لم يتم معناه ثم العود إليه. و أنشدوا قول النابغة الجعدي: أ لا زعمت بنو سعد بأننى أ لا كذبوا كبير السن أنى «١» فاعترض فى كلامه و خبر أخبارا عنهم بأنهم كذبوا فخرج عن الإخبار عن قولهم قبل تمامه إلى الإخبار بكذبهم عليه، ثم عاد إلى تمام الإخبار عنهم، و إلا فقد كان يكفيه أن يقول: زعمت بنو سعد بأنى كبير السن أنى. و قال كثير عزة: لو أنّ الباخلين و أنت منهم رأوك تعلموا

منك المطالـا- (١) هذا البيت للنابعة

مناسبتة أنه قال الشعر بحضرة النبي صَلَّى الله عليه و سلم فقال له الرسول: أجدت لا يفضض الله فاك. و عاش النابعة بدعوة النبي صَلَّى الله عليه و سلم حتى أتت عليه مائة و اثنتا عشرة سنة فقال في ذلك: أتيت مائة لعام ولدت فيه و عشر بعد ذلك و اثنتان و قد أبقت صروف الدهر مني كما أبقت من الذكر اليماني ألا زعمت بنو سعد بأني و ما كذبوا كبير السن فإني قال ابن عبد البر: قد روينا هذا الخبر من وجوه .. و هذه أتمها و أحسنها. «الاستيعاب» (٨: ١٥١٧). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٩٦ فأعرض في ذكر الإخبار بأنّ الباخرين لو رأوه لتعلموا منه المطال إخباره بأنّه من جملة الباخرين، و لو لم يعرض ذلك لكان من حقه أن يقول: لو أنّ الباخرين رأوك لتعلموا منك المطالـا- و قال آخر: ظلموا بيوم دع أخاك بمثله على مشرع يروى و لما يصرد و لو لم يعرض في الكلام طلب ترك أخيه لمثله لقال: ظلموا بيوم على مشرع تروى و لما يصرد، و هذا أكثر من أن يتبع. قال أبو حية البحتري: ألا- حتى من أجل الحبيب الغوانيا لبسن البلى مما لبسن اللياليا ثم رجع بعد قوله لبسن بما لبسن اللياليا، أى تتميم ما شرع فيه. و أكد من هذا أجمع و أبين قوله تعالى: ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ [ص: ١] ثم أضرب عن ذلك، و خرج منه إلى غيره، فقال: بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَ شِقَاقٍ [ص: ٢] فعدل عما بدأ بذكره إلى غيره اقتدارا على الكلام و البلاغة و إذا كان هذا أجمع و أمثاله ما قد عدّ في الفصاحة و البلاغة و القدرة على التبسيط في الكلام. و كان ما خاطب الله سبحانه/ به و رسوله عليه السلام مما تعلّقوا به أقرب من كثير مما ذكرنا و أشبه و أشدّ تلاوة، إلا- أنه خرج من قصة رسول الله و حكاية كلام قومه إلى قصة رسول الله هو مخاطب له، و إلى تنفيذ قومه من قريش على تكذيبهم و ردّهم، تثبيتا للنبي عليه السلام و حثا له على الصبر و قوة العزم، و كلّ هذا مناسب، لأنّه قصّ على رسول الله قصة رسول قبله و خطابه لأمتّه، ثم خرج من ذلك إلى أن ذكر قريشا في تكذيبهم لرسوله و تشبيه ذلك بتكذيب الأمم قبلهم و صبر أولى العزم من الرسل على ردّهم و مكارهم، ثم الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٩٧ خرج من ذلك إلى تنبيههم على آثار قدرته و شواهد ربوبيته، و حدّزهم عقابه، ثم عاد بأحسن الرجوع و النظم إلى إخبار رسوله بخوافي قوم إبراهيم، و كلّ هذا اقتدار على النظم لا خفاء به، و مما يتعذر على أكثر أهل العلم و الخطابة و النثر و لا- يسهل و لا يتأتى إلا للقليل منهم، فمن توهم إفساد الكلام به و إخراجهم عن طريقة البلاغة و عادة أهل اللغة، فقد ظنّ عجزا و تقصيرا. و كذلك الجواب عن كلّ ما خرج الله تعالى في قصة من حكايتها و ذكرها، إلى شيء غيرها، ثم عاد إلى تمامها و استيعابها، و لا تعلّق لهم بهذا و نحوه. قالوا: و ما يدلّ أيضا على فساد كثير من المودع بين الدفتين و تغييره و خروجه عن سنن الحكمة و جودنا فيه ما لا فائدة و لا غرض في ذكره و لا معنى له معقول يجرى إلى إفادته نحو قوله: فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ [الأعراف: ١٧٦] و ما لهذا الكلام و المثل معنى يعرف، و نحو قوله: وَ بَرٍّ مُّعْطَلٍ وَ قَصِيرٍ مُشِيدٍ [الحج: ٤٥]، و قوله: \* وَ تَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَتَرَاوَرُّ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقَرِّضُهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ [الكهف: ١٧] و لا فائدة تعرف في الإخبار عن تراور الشمس عن كهفهم ذات اليمين و انقراضها ذات الشمال، و أمثال هذا ما يطول تتبعه، و قسمه بالتين/ و الزيتون، و بمواقع النجوم و بالنفس و ما سواها و بالفجر، و غير ذلك مما لا معنى للقسم به. فيقال لهم: ليس شيء مما تتعلّقون به و تظنون أنه لا فائدة فيه إلّا و فيه من الفوائد و ضروب الحكمة ما يبطل توهمكم. فأما قوله: فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ، فإنّ الله سبحانه ضرب بذلك مثلا للكافر الذي لا يرجع و يروعى و ينزجر إن وعظ و دعى إلى طاعة الله، و ذكر بالائه و نعمه، و إن ترك و لم الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٧٩٨ يوعظ فهو في ذلك كالكلب الذي يلهث عند التعب، و الإعياء و العطش، و يلهث في حال الراحة و الصحة و الشّبع و الرّى، و كلّ ما سواه من الحيوان إنّما يلهث عند الإعياء و المرض و العطش، فمثل الكافر في عدم انتفاعه بالعظة و تركها كالكلب الذي يلهث كيف تصرّفت به الحال. و أما قوله: وَ تَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَتَرَاوَرُّ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقَرِّضُهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ، فإنّ المقصد به تعريف الله سبحانه إيانا حسن اختياره لهم أصلح المواضع، و أنّه تعالى بواهم كهفا في مغناه من الجبل مستقبلا بنات نعش، و أنّها إذا طلعت تراور عنهم يمينا و تستدبرهم في كهفهم طالعة و جارية و غاربة، و لا تصل إليهم و تدخل كهفهم فتؤذيهم بحرّها و سمومها، و تشحب ألوانهم و تبلى

ثيابهم، وأنهم مع ذلك كانوا في فجوة من الكهف وهو المتسع منه، ينالهم فيه نسيم الريح و بردها و ينفي عنهم غمة الغار و كربه، فهذا هو الفائدة في ذكر طلوع الشمس و تزاورها، و الفجرة من الغار و ما في ذلك من حسن الصنيع و اللطف و الاختيار. و أما قوله تعالى: وَ بَثْرٍ مُعْطَلَةٍ وَ قَصِيرٍ مَشِيدٍ، فإنه أراد به تخويف الكافرين و عظمتهم، و التنبيه لهم على انقراضهم و تعطيل مساكنهم و لحوقهم بالأمم قبلهم فيتعظون و يعتبرون بالنظر إلى آثار من كان قبلهم و خلّو مساكنهم/ و انهدام قصورهم فيتعظون عند رؤيتهم لبيوت من سلف قبلهم خاوية قد سقطت على عروشها، و بثر كانت يشرب أهلها قد غار معينها، و عطل غشاؤها، و العرب أبدا تبكى الآثار و تندب الديار و تصف الدمن و الأطلال و تقول: يا دار أين ساكنوك و بانوك و عامروك، قال الله سبحانه: قَتَلَكَ يَبُوتُتَهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا [النمل: ٥٢]، و قال: قَتَلَكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُشِيرْكَ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا [القصص: ٥٨]، و قال: هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ [الأنعام: ٩٨]، و كل هذا وعظ و تحذير من الله سبحانه عذابه و نزول نقمه و مذكّرة العمل للدار الباقية، و قال الأسود بن يعفر: جرت الرياح على محلّ ديارهم فكأنهم كانوا على ميعاد فأرى النعيم و كلّ ما يلها به يوما يصير إلى بلى و نفاذ «١» و ما ذكره الله تعالى أبلغ في الموعظة و أوجز و أبدع نظما و أجدر أن يلوذ به سامعه و يعمل لمعاده. فأما قوله تعالى: وَ الشَّمْسُ وَ ضُحَاهَا (١) ... (إلى قوله) وَ نَفْسٍ وَ مَا سَوَّاهَا [الشمس: ١-٧]، وَ الْفَجْرِ (١) وَ لَيَالٍ عَشْرٍ [الفجر: ١-٢]، وَ التِّينِ وَ الزَّيْتُونِ [التين: ١]، و كلّ شيء أقسم بذكره فإنما المراد به- و الله أعلم- القسم بخالقه تعالى و مقدره و النافع به و المحكم لعجيب صنعه و تدبيره، فحذف ذكر الخالق لذلك اقتصارا و اختصارا، و قد يمكن القسم بنفس الشيء العظيم النفع به و لذلك أقسم بالتين و الزيتون، لأنّ الانتفاع بهما و بما يعتصر من زيت الزيتون كثير، و قد قيل إن التين و الزيتون جبلان: أحدهما: الجودى الذى نزل عليه نوح، و الآخر جبل طور سيناء، و قيل غير ذلك من المواضع الشريفة، و قيل هما مسجد بيت المقدس و مسجد مكة، و قوله: وَ هَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ يعنى مكة، و قد يجوز القسم بالمواضع الشريفة على وجه التعظيم، كما يجوز القسم بالله تعالى، و ليس يقسم بالشيء إلا على وجه التعظيم/ إما لكونه خالقا إلهيا أو لكونه رسولا له أو لعظم الانتفاع به أو لغير ذلك مما يوجب تعظيمه، و إذا كان ذلك كذلك بطل ما قالوه و بالله التوفيق (١) .

الأبيات ياقوت في «معجم البلدان» ضمن قصيدة طويلة، و كذلك أوردها الخطيب في «تاريخه» بشيء من الخلاف، بدلا من فكأنهم قال: فكأنما، و بدلا من فأرى النعيم، قال: و إذا النعيم. «تاريخ بغداد» (١: ١٣٢). الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٨٠٠

### باب الكلام فى معنى التكرار و فوائده و نقض ما يتعلقون به فيه

باب الكلام فى معنى التكرار و فوائده و نقض ما يتعلقون به فيه قالوا: و مما يدلّ على فساد نظم القرآن و وقوع التخليط فيه كثرة ما فيه من تكرار القصّة بعينها مرّة بعد مرّة و تكرار مثلها، و ما هو بمعناها و تكرار اللفظ و الكلمة بعينها مرات كثيرة متتابعة، و الإطالة بذلك، و ذلك- زعموا- عي و حشو للكلام بما لا معنى له و استعمال له على وجه قبيح ضعيف مستغيث فى اللغة، قالوا: و إن لم يكن الأمر على ما وصفناه فخيرونا ما الفائدة بتكرار القصّة الواحدة و القصص المتماثلة. يقال لهم: ليس الأمر فى ذلك على ما قدّرتم، و للتكرار فوائد نحن ذاكروها- إن شاء الله- فمنها أنّ الله سبحانه لما خاطب العرب بلسانها على وجه ما تستعملها فى خطابها، و كانت تستجيز الإطالة و التكرار تارة إذا ظنوا أنّ ذلك أبلغ فى مرادها و أنجع، و تقتصر على الاختصار أخرى فى مواطن الاختصار، خاطبهم الله سبحانه على ما جرت عليه عادتهم، و العرب تقول: عَجَلْ عَجَلْ و قم قم، فتقول: و الله لا أفعله، ثم و الله لا أفعله، إذا أرادت التوكيد و حسم الطمع فى فعله، و تقول تارة: و الله أفعله بإسقاط لا- فتختصر مرّة و تطوّله أخرى، و يقول قائلهم: آمرك بالوفاء و أنهاك عن الغدر، و آمرك بطاعة الله و أنهاك عن معصيته، و الأمر بالوفاء نهى عن الغدر، و الأمر بطاعة الله نهى عن معصيته. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٨٠١ و قال الشاعر: كم نعمة كانت لنا كم كم و كم و قال آخر: هلا سألت جموع كنده حين قوم ولّوا أين أيننا و قال عوف بن الجزع: و كادت فزارة تصلّى بنا و أولى فزارة أولى فزارا/ و ذلك كثير لو تتبع، فعلى هذا الوجه من الكلام جاء قول الله تعالى:

أُولَى لَكَ فَأُولَى (٣٤) ثُمَّ أُولَى لَكَ فَأُولَى [القيامة: ٣٤-٣٥]، وَ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ (٣) ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ [التكاثر: ٣-٤]، وَقوله: وَ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ (١٧) ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ [الانفطار: ١٧-١٨]، وَقوله: فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا (٥) إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا [الشرح: ٥-٦]، على أنه يحتمل أن يكون معنى قوله: إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ عَسْرًا كَانَ مَعَهُ يَسْرًا، ثُمَّ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يَسْرًا عَسْرًا آخَرَ غَيْرَ الْأَوَّلِ. وَ يحتمل قوله تعالى: كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ إِذَا حَضَرْتُمْ وَ عَايَنْتُمُ الْمَلَائِكَةَ، كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ (٣) ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ إِذَا حَضَرْتُمْ وَ حُوسِبْتُمْ، وَ رَأَيْتُمْ أَهْلَ الْجَنَّةِ وَ أَهْلَ النَّارِ فَيَكُونُ ذَلِكَ فِي وَاقْتَيْنِ، وَ متعلقا بشيئين. وَ وجه آخر في حسن التكرار من الله عز و جل، وَ هو أَنَّ فِي ذَلِكَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ مِنَ التَّثْبِيتِ لِرَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ الْمُؤْمِنِينَ، وَ المَوَاعِظُ وَ التَّخْوِيفُ لَهُمْ وَ الرِّغْبَةُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَ الْإِنْجَارُ عَنْ مَعْصِيَتِهِ عِنْدَ تَكَرُّارِ الْكَلَامِ؛ وَ إِعَادَةُ الْقِصَصِ وَ ضَرْبُ الْأَمْثَالِ مَا لَيْسَ فِي الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ وَ لَا شَبْهَةٌ عَلَى أَحَدٍ فِي تَعَاظُمِ النِّفَعِ بِتَكَرُّرِ الزَّجْرِ وَ الْوَعْظِ وَ عَظِيمِ مَوْقِعِهِ مِنَ النَّفْسِ وَ تَوْفِيقِهِ لِلْقَلْبِ وَ التَّثْبِيتِ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ، وَ الْإِذْكَارُ لَجَنَّتِهِ وَ نَارِهِ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: وَ قَالَ الْإِنْتِصَارُ لِلْقُرْآنِ، ج ٢، ص: ٨٠٢ الدِّينَ كَفَرُوا لَوْلَا- نَزَّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَ رَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا [الفرقان: ٣٢]، فَأَخْبَرَ أَنَّ إِنْزَالَهُ أَجْزَاءً وَ نَجُومًا وَ تَكَرَّرَهُ عَلَيْهِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمُتَرَاخِيَةِ تَثْبِيتًا لَهُ وَ لِلْمُؤْمِنِينَ لِأَنَّهُمْ إِذَا سَمِعُوا مَا أَخْبَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ مِنْ إِهْلَاكِهِ الْعَاصِينَ وَ تَنْجِيَتِهِ الْمُؤْمِنِينَ كَانُوا أَقْرَبَ إِلَى طَاعَتِهِ وَ أَشَدَّ انْجَارًا عَنْ مَعْصِيَتِهِ. وَ وجه آخر في حسن ذلك، وَ هو أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَنْزَلَ الْمُتَكَرِّرَ فِي أَوْقَاتٍ مُتَغَايِرَةٍ، وَ أَسْبَابَ مُخْتَلِفَةٍ فَحَسَنَ مِنْهُ تَكَرُّارُ الْقِصَّةِ لِلزَّجْرِ وَ الْمَوَاعِظِ، كَمَا يَحْسُنُ ذَلِكَ مِنَ الْخَطِيبِ إِذَا خَطَبَ وَ تَكَلَّمَ فِي/ الْمُحَافِلِ وَ يَوْمِ الْمُجْتَمَعِ، وَ دَعَى إِلَى حَقِّ الدِّمَاءِ وَ نَصْرَةِ الْجَارِ، أَوْ التَّطَوُّلِ وَ الْإِفْضَالِ، فَقَدْ يَجُوزُ وَ يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ فِي هَذِهِ الْمَوَاقِفِ إِذَا تَغَايَرَتْ وَ اخْتَلَفَتْ أَسْبَابُهُ وَ خُطْبُهُ وَ قِيَامُهُ فِي النَّاسِ بَعْضُ مَا كَانَ ذِكْرُهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْمَوْقِفِ، وَ إِنَّمَا يَسْتَثْقِلُ وَ يَسْتَعْتِجُ التَّكَرُّارَ إِذَا كَانَ فِي مَوْقِفٍ وَاحِدٍ، وَ سَبَبٍ وَاحِدٍ، وَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا كَثَّرَ بَعْضَ الْقِصَصِ وَ الْوَعْدِ وَ الْوَعِيدِ فِي أَوْقَاتٍ مُتَغَايِرَةٍ وَ لِأَسْبَابٍ مُخْتَلِفَةٍ فَحَسَنَ ذَلِكَ مِنْهُ تَعَالَى وَ سَاغَ عَلَى عَادَةِ أَهْلِ اللِّسَانِ. وَ وَجْهٌ آخَرُ أَيْضًا يَوْجِبُ حَسْنَ ذَلِكَ مِنَ الْقَدِيمِ تَعَالَى، وَ هُوَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَحْتَاجُ إِلَى إِنْفَازِ الرِّسْلِ وَ الدِّعَاءِ إِلَى النَّوَاحِي وَ الْبُلْدَانِ لِيَدْعُوا إِلَى الْحَقِّ وَ إِلَى طَاعَةِ اللَّهِ وَ لِيَقْرَءُوا عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سِيرَةَ نَبِيٍّ بَعْدَ نَبِيٍّ وَ قِصَّةً بَعْدَ قِصَّةٍ، وَ الْقِصَّةُ وَاحِدَةٌ بِالْأَفَافِ مُخْتَلِفَةٌ لِقِرَاءَةِ كُلِّ قِصَّةٍ عَلَى أَهْلِ نَاحِيَةٍ، وَ لِقِرَاءَةِ الْقِصَّةِ الْوَاحِدَةِ بِالْأَلْفَافِ الْمُخْتَلِفَةِ عَلَى أَهْلِ الْأَطْرَافِ وَ النَّوَاحِي الْمُخْتَلِفَةِ، وَ رَبَّمَا عَلِمَ أَنَّ سَمَاعَ أَهْلِ النَّوَاحِي الْمُتَغَايِرَةِ الْقِصَّةَ الْوَاحِدَةَ يَكُونُ لَطْفًا لَهُمْ فِي الْإِنْجَارِ وَ الْإِقْنَادِ إِلَى الْإِيمَانِ فَكَّرَهَا وَ أَنْزَلَهَا بِالْأَفَافِ مُخْتَلِفَةً عَلَى قَدَرِ مَا أَرَادَهُ تَعَالَى وَ عِلْمُهُ مِنَ اللَّطْفِ، ثُمَّ عَلَى سَمَاعِهِ لِتِلْكَ الْقِصَّةِ بِالْأَلْفَافِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَ رَبَّمَا كَانَ لَطْفًا أَهْلَ النَّاحِيَتَيْنِ وَ الْمَصِيرَيْنِ الْإِنْتِصَارُ لِلْقُرْآنِ، ج ٢، ص: ٨٠٣ فِي اسْتِمَاعِ قِصَّتَيْنِ مِنْ قِصَصِ الرِّسْلِ وَ الْإِخْبَارِ بِنُوعَيْنِ مِنَ الْعِقَابِ، وَ إِنْ كَانَتْ سِيرَةُ النَّبِيِّينَ مَعَ قَوْمِهِمَا سَوَاءً، وَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ سَاغَ وَ حَسَنَ مِنْهُ تَعَالَى تَكَرُّارُ الْقِصَصِ وَ الْقِصَّةِ الْوَاحِدَةِ عَلَى سَبِيلِ مَا وَصَفْنَاهُ. وَ مِنْ الْفَوَائِدِ فِي تَكَرُّارِ الْقِصَّةِ وَ الْقِصَصِ الْمُتَمَاثِلَةِ بِالْأَفَافِ الْمُخْتَلِفَةِ عَلَى الْوِزْنِ الْوَاحِدِ، أَنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا كَثَّرَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَقُولُ قَرِيشٌ أَوْ بَعْضُهَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كَيْفَ تَتَحَدَّثَانَا أَنْ نَأْتِيَ بِمِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي حَكَيْتَ بِهِ قِصَّةَ نُوحٍ وَ مُوسَى وَ إِبْرَاهِيمَ، وَ لَيْسَ لَهُ لَفْظٌ يَحْكِي بِهِ وَ يُوْرِدُهُ مِنَ الْبَحْرِ/ وَ الْوِزْنُ الَّذِي أُوْرِدَتْهُ إِلَّا اللَّفْظُ الَّذِي بَدَأَتْ بِهِ وَ سَعِيَتْ إِلَيْهِ، فَإِنْ أُوْرِدْنَاهُ بَعِينَهُ، قُلْتُ: هَذَا نَفْسُ مَا تَلَوْتُمْ عَلَيْكُمْ وَ تَحَدَّثْتُمْ بِمِثْلِهِ، وَ إِنْ طَالَبْتَنَا بِمُحَاوَلَةِ لَفْظٍ غَيْرِهِ، فَلَيْسَ لِلْقِصَّةِ وَ الْمَعْنَى الَّذِي عَبَّرَتْ عَنْهُ بِهَذَا الْوِزْنِ مِنَ الْكَلَامِ لَفْظٌ غَيْرُ الَّذِي أُوْرِدَتْهُ وَ سَبَقَتْ إِلَيْهِ فَكَأَنَّكَ إِذَا تَطَالَبْنَا بِالْمَحَالِ وَ هَذِهِ شَبْهَةٌ كَمَا تَرَى، فَأَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى حَسْمَ أَطْمَاعِ الْعَرَبِ فِي التَّعَلُّقِ بِذَلِكَ فَكَّرَ الْقِصَّةَ الْوَاحِدَةَ، وَ الْقِصَصَ الْمُتَمَاثِلَةَ وَ الْمَعْنَى الْوَاحِدَ بِالْأَفَافِ مُخْتَلِفَةٍ مِنْ بَحْرِ وَاحِدٍ وَ عَلَى وَزْنٍ وَاحِدٍ هُوَ وَزْنُ الْقُرْآنِ الْخَارِجُ عَنْ جَمِيعِ النُّظُومِ وَ الْأَوْزَانِ لِيَعْلَمَهُمْ اقْتِدَارَهُ وَ عَظَمَ الْبَلَاغَةَ فِي كَلَامِهِ وَ يَعْرِفَهُمْ عَجْزَهُمْ عَنْ ذَلِكَ وَ يَقْطَعُ بِهِ شَعَثَهُمْ وَ شَبْهَهُمْ، وَ هَذَا مِنْ جَيِّدٍ مَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي فَوَائِدِ التَّكَرُّارِ. فَإِنْ قَالُوا: فَمَا الْفَائِدَةُ فِي تَكَرُّارِ: قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ [الكافرون: ١] قِيلَ لَهُمْ: قَدْ ذَكَرَ فِي ذَلِكَ وَجْهٌ. فَمِنْهَا أَنَّهُ أَرَادَ بِأَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ الْآنَ مَا تَعْبُدُونَ، وَ لَا أَنْتُمْ الْآنَ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ وَ لَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَ لَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَ إِنَّمَا أَنْزَلَتْ السُّورَةُ فِي قَوْمِ الْمَعْلُومِ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ حَالِهِمُ الْإِنْتِصَارُ لِلْقُرْآنِ، ج ٢، ص: ٨٠٤ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ وَ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ أَبَدًا وَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ خَرَجَ

الكلام على هذا التأويل عن أن يكون تكرارا. و يحتمل أيضا أن يكون أراد لا أعبد ما تعبدون مع عبادتي الله بل أفرد بالعبادة وحده، و لا أنتم عابدون ما أعبد مع عبادتكم الأصنام و لا أنا عابد ما عبدتم مفردا لعبادته و لا قارنا بينها و بين عبادة الله تعالى و هذا أيضا يخرج الكلام عن التكرار. و يحتمل أيضا أن يكونوا قالوا له: أعبد بعض آلهتنا حتى نعبد إلهك فقال: لا أعبد ما تعبدون و لا أسلمه، و لا أنتم عابدون ما أعبد، يريد إن لم تؤمنوا حتى أعبد أنا بعض آلهتكم، و هذا أيضا يخرج الكلام من التكرار. و يحتمل أيضا أن يكونوا قالوا له: أعبد آلهتنا يوما واحدا أو شهرا واحدا حتى نعبد إلهك يوما/ أو شهرا أو حولا، فأنزل الله تعالى: و لا أنا عابد ما عبدتُمْ (٤) و لا أنتم عابدون ما أعبد [الكافرون: ٤-٥]، على شريطة أن تؤمنوا به في وقت و تشركوا به في وقت آخر، و هذا أيضا يزيل معنى التكرار. و قد قيل أيضا إن قريشا أرادت النبي صلى الله عليه و سلم على عبادة آلهتها ليعبدوا ما يعبد و أنهم كزروا هذا القول و أبدوا و أعادوا به، فكرر الله سبحانه جوابه، و أبدى و أعاده لكي يقطع بذلك أطماعهم فيما أرادوه منه. قالوا و هو تأويل قوله: و دُؤا لَوْ تُدْهِنُ فَيَذْهَبُونَ [القلم: ٩] أي: تلين لهم فيلينون في أذاهم، و هذا أيضا فائدة أخرى في جنس التكرار في هذه السورة و ترداد الكلام فبطل تعلقهم بهذا و إعظامهم الأمر فيه. و إن قالوا فما معنى تكرار: وَيَلُّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ [المرسلات: ١٥]، و قوله: فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ [القمر: ٣٢]، و قوله في سورة الرحمن: فَبِأَيِّ آلَاءِ الْإِنْتِصَارِ للقرآن، ج ٢، ص: ٨٠٥ رَبُّكُمَا تُكَذِّبَانِ [الرحمن: ١٣]، قيل لهم: فليس في هذا شيء من التكرار المستكره بل هو الفصاحة و ما عليه عادة أهل الخطاب. فأما قوله تعالى في المرسلات: فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ فهو: أنه ذكر فيها تعالى أمرا بعد أمر من خلقهم و أهل الكفر و الطغيان من عباده خلفهم بسلفهم ثم قال عقيب كل شيء يذكره من ذلك فويل يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ بهذا الشيء الأول، الذي ذكرته، ثم ويل يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ بالشيء الثاني الذي ذكرته، فالويل الثاني غير الويل الأول و ربما كان لغير من له الويل الأول كأن المكذب بالويل الأول مما ذكره غير المكذب الثاني، لأنه تعالى قال: أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ (١٦) ثُمَّ نُنَبِّئُهُمُ الْآخِرِينَ (١٧) كَذَلِكَ نَفْعَلُ بِالْمُجْرِمِينَ (١٨) وَيَلُّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ [المرسلات: ١٦-١٩] بإهلاكنا الأولين و إلحاقنا بهم الآخرين، ثم قال: أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ (٢٠) فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ (٢١) إِلَى قَدَرٍ مَعْلُومٍ (٢٢) فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ (٢٣) وَيَلُّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ [المرسلات: ٢٠-٢٤]، ثم كذلك أخبر بالويل لمكذب كل شيء عده و وصفه من نعمه و نعمه و وجوب/ أفضاله و حكمه، فخرج ذلك عن أن يكون تكرارا لأن القائل قد يقول لغيره، أ لم ننعم عليك بإيوائك و أنت طريد، أ تكذب بهذا؟ أ لم أهلك عدوك و أنصر وليك و من نصرك، أ تكذب بهذا؟ و يقول: ويل لمن كفر نعمتي و ويل لمن جحد حقّي، و ويل لمن ظلمني و ويل لمن كذب عليّ، في أمثال ذلك مما لا يعدّه أحد من أهل اللسان عينا و لا لكتا و إطالة و تكرارا. و أما قوله تعالى في سورة القمر: فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ فهو جار أيضا على هذه السبيل، لأنه تعالى عدّد فيها نعمًا و أفضالا و عقابا و انتقاما و أمورا متغايرة، ثم قال عقيب كل شيء من ذلك: فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ يعني مّتعظ و منزجر بهذا لأنه قال تعالى: وَ حَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَ دُسِيرٍ (١٣) تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ (١٤) الْإِنْتِصَارِ للقرآن، ج ٢، ص: ٨٠٦ وَ لَقَدْ تَرَكْنَاهَا آيَةً فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ [القمر: ١٣-١٥] ثم قال: فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَ نُذُرٍ (١٦) وَ لَقَدْ يَسِّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ [القمر: ١٦-١٧]، و تيسير القرآن غير الآية و السفينة و الغرق، ثم قال في آخرها: وَ لَقَدْ أَهْلَكْنَا أَشْيَاعَكُمْ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ [القمر: ٥١] يعني أشياع أهل الكفر و الخلاف على النبي صلى الله عليه و ذلك غير القصص الأولى فكأنه قال: فهل من مذكر منكم بما كان من إهلاككم و أشياعكم. فأما قوله في مواضع من هذه السورة: وَ لَقَدْ يَسِّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ، فإنه تعالى إنما قال ذلك لأنه أودع في القرآن أقاصيص الأولين و سير المتقدمين، و ما كان من تفضله على المؤمنين و إهلاكه للكافرين بضروب الهلاك و الانتقام، و قال عقيب كلّ قصة من تلك القصص، و لقد يسرنا لكم قراءة القرآن و حفظ القصص المتغايرة التي أودعناها فهل من مذكر، و متعظ بتيسيرنا لذلك و سماعه و حفظه له. و قد يقول القائل: لقد يسّرت/ سبيل هذا الباب من العلم فاسلكه و اعرفه، ثم يقول في غيره أيضا: و لقد سهّلت لك هذا الباب الآخر من العلم فاضبطه و حصّله ثم كذلك شأن ما نبّه عليه و سهّل السبيل إليه، و كذلك لما أودع الله سبحانه كلّ شيء من القرآن و موعظه و قصه غير الأخرى جاز أن يقول: و لقد يسّرنا القرآن الذي فيه ذكر هذه القصة فهل من مذكر بها، ثم يقول: و لقد يسّرنا أيضا القرآن الذي فيه



ذكر القصة الثانية والثالثة وما بعدها فهل من مذكر بذلك، وإذا كان هذا كذا لم يكن ذلك من المعنى والتكرار بسبيل. وكذلك حكم قوله تعالى في النمل: أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حِوَارًا ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا الْإِنْتَصَارَ للقرآن، ج ٢، ص: ٨٠٧ شَجَرَهَا إِلَهُ مَعَ اللَّهِ ثُمَّ قَالَ: أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا إِلَهُ مَعَ اللَّهِ [النمل: ٦٠-٦١]، يقول الله تعالى مع ذكر كل نعمة من نعمه وأنه من آثار قدرته وشواهد ربوبيته: هل مع الله إله يفعل ذلك أو يقدر، على وجه التنبيه لهم والإذكار بنعمه والدعاء إلى الاستدلال على وحدانيته، وليس هذا ونحوه من العي والتكرار في شيء. فأما تكراره في سورة الرحمن: فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ فَإِنَّهُ أَيْضًا لَيْسَ بِتَكَرُّرٍ، لَأَنَّهُ عَدَّدَ لَهُمْ ضُرُوبًا مِنَ الْإِنْعَامِ مُخْتَلَفَةً، ثُمَّ قَالَ لِلْإِنْسِ وَالْجِنِّ عَقِيبَ ذِكْرِ نِعْمَةٍ، فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ، أَيْ بِأَيِّ هَذَا تَكْذِيبَانِ أَمْ بِهَذَا أَمْ بِهَذَا، فَيَدْلُهُمْ بِذَلِكَ عَلَى كَثْرَةِ نِعْمَةٍ عَلَيْهِمْ، وَأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكْفُرُوا وَيَجْحَدُوا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ. وَقَدْ تَقُولُ الْعَرَبُ لِمَنْ تَنْهَاهُ عَنِ الْبَغْيِ وَالْفُسَادِ فِي الْأَرْضِ، أَ تَقْتُلُ فَلَانًا وَأَنْتَ تَعْلَمُ بَرَاءَةَ سَاحَتِهِ، وَتَقْتُلُ فَلَانًا وَأَنْتَ تَعْرِفُ نَسَكَهُ وَدِينَهُ، وَتَقْتُلُ فَلَانًا وَأَنْتَ تَعْلَمُ إِجَابَةَ دَعْوَتِهِ، وَحَسَنَ قَبُولِهِ فِي النَّاسِ، وَلَا يَزَالُ يَعْدُدُ عَلَيْهِ أَوْصَافَ مَنْ يَنْهَاهُ عَنْ قَتْلِهِ، وَيَعْتَقِدُ انْزِجَارَهُ بِذِكْرِ صِفَاتِهِ، وَيَكْرُرُ ذِكْرَ الْقَتْلِ وَلَيْسَ ذَلِكَ بَعِي وَلَا تَكَرُّرَ مِنَ الْقَوْلِ بَلْ هُوَ نَفْسُ تَعْبِيرِ الْبَرَاءَةِ، وَحَسَنَ اللَّسَنِ، فَسَقَطَ مَا تَعَلَّقُوا بِهِ. فَإِنْ قَالُوا: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ كَرَّرَ فِي هَذِهِ السُّورَةِ قَوْلَهُ: فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ، عِنْدَ ذِكْرِ مَا لَيْسَ مِنَ النِّعَمِ وَالْإِفْضَالِ فِي شَيْءٍ، فَقَالَ: هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكْذَّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ (٤٣) يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمِ آتٍ (٤٤) فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ [الرحمن: ٤٣-٤٥]، وَقَالَ: يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنْتَصِرَانِ (٣٥) فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ [الرحمن: ٣٥-٣٦]. الْإِنْتَصَارَ للقرآن، ج ٢، ص: ٨٠٨ يُقَالُ لَهُمْ: إِنَّ ذِكْرَهُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَإِعْلَامَهُ أَيَّامَهُمْ مَا أَعَدَّهُ لِأَهْلِ الْكُفْرِ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ وَوَصْفَهُ لْجَهَنَّمَ وَشَوَاطِهَا وَشَرَّهَا نِعْمَةً لَهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ عَلِمَ أَنَّهُمْ يَنْتَفِعُونَ بِهَذَا الْوَعْدِ وَالتَّحْذِيرِ، وَأَنَّهُمْ يَنْهَوْنَ بِذَلِكَ عَنْهُ وَيَعْرِفُونَ مَرَادَهُ وَيَخَافُونَ سَطَوْتَهُ وَعِقَابَهُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَثَوَابَهُ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَطْفًا وَدَاعًا إِلَى الطَّاعَةِ وَحَسَنَ الْإِنْقِيَادِ لِلَّهِ الْمَفْضَى لَهُمْ إِلَى الْخُلُودِ فِي الْعَيْشِ السَّلِيمِ وَالنَّعِيمِ الدَّائِمِ الْمَقِيمِ فَذَكَرَ الْوَعْدَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَوَصَفَ جَهَنَّمَ وَحَرَّهَا وَشَدَّةَ نِكَالِهَا مِنْ أَعْظَمِ النِّعَمِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ صَحَّ مَا قُلْنَا وَاضْمَحَلَّ مَا تَعَلَّقُوا بِهِ. فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ [التوبة: ٧٨] فَلَيْسَ بِتَكَرُّرٍ، لِأَنَّهُ قِيلَ إِنَّ السِّرَّ مَا أَسْرَوْهُ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَالتَّجْوَى مَا أَبْدَوْهُ وَتَنَاجَوْا بِهِ بَيْنَهُمْ، وَلَوْ كَانَ السِّرُّ هُوَ التَّجْوَى لَجَازَ أَنْ يَذْكُرَهُ مَكْرَرًا بِلَفْظَيْنِ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ: آمَرَكَ بِبِرِّ وَالدَّيْكَ وَأَنْهَكَ عَنْ عَقُوقِهِمْ، وَآمَرَكَ بِالْوَفَاءِ وَأَنْهَكَ عَنْ الْغَدْرِ، وَمَعْنَى اللَّفْظَيْنِ وَاحِدٌ، وَلَا تَعْلَقُ لَهُمْ فِي هَذَا أَيْضًا، وَهَذِهِ جَمْلٌ تَكْشِفُ عَنْ نَقْضِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ مَطَاعْنِهِمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ جِهَةِ اللَّغَةِ، وَتَبَّهَ عَلَى طَرِيقِ الْجَوَابِ عَمَّا أَضْرَبْنَا عَنْ ذِكْرِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. انْتَهَى الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ، يَتْلُوهُ فِي الْمَجْلَدِ بَابُ الْكَلَامِ عَلَى مَنْ زَعَمَ مِنَ الرَّافِضَةِ أَنَّ الْقُرْآنَ قَدْ نَقَصَ مِنْهُ وَلَمْ يَزِدْ فِيهِ شَيْءٌ، وَلَا يَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِيهِ. وَبِاللَّهِ التَّأْيِيدَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ وَسَلَامُهُ. وَفَرَّغَ مِنْهُ كَاتِبُهُ حَامِدًا اللَّهُ تَعَالَى وَصَلَّى عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحَابَتِهِ وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنَعْمَ الْوَكِيلُ. الْإِنْتَصَارَ للقرآن، ج ٢، ص: ٨٠٩

### ثبت المصادر المراجع

ثبت المصادر المراجع ١- إتيقان البرهان في علوم القرآن: أ. د. فضل حسن عباس، عمان، دار الفرقان، ١٩٩٧. ٢- إتيقان في علوم القرآن: الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤. ٣- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: الأستاذ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م. ٤- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، بيروت، مكتبة خياط، ١٩٠٦. ٥- أسد الغابة في معرفة الصحابة: عز الدين ابن الأثير، أبو الحسن بن علي بن محمد الجزري، تحقيق و تعليق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤. ٦- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، دار الكتب

- العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٦٦ م. ٧- إعجاز القرآن: أبو بكر محمد بن الطيب الباقلائي، القاهرة، المكتبة السلفية، ١٩٣٠. ٨-  
الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط ١٠، ١٩٩٢ م. ٩- الباقلائي و آراؤه الكلامية: د. محمد رمضان عبد الله، مطبعة  
الأمة، بغداد، ١٩٨٦، توزيع وزارة الأوقاف، بغداد. ١٠- البداية و النهاية: ابن كثير، تحقيق: عبد الوهاب فتيح، دار الحديث، القاهرة، ط  
١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م. ١١- البرهان في علوم القرآن: الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، طبعه دار المعرفة، بيروت، لبنان،  
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ١٢- تاريخ بغداد (أو مدينة السلام): لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب، القاهرة، مكتبة الخانجي،  
١٩٣١ م. ١٣- تاريخ الحكماء: جمال الدين القفطي، مكتبة المثنى، بغداد، مؤسسة الخارجى، مصر. ١٤- تاريخ الطبرى: تاريخ الرسل و  
الملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٦ م. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٨١٠-١٥ التاريخ الكبير:  
محمد بن إسماعيل البخارى، دار المعارف العثمانية، ١٩٤٢ م. ١٦- تاريخ دمشق: ابن عساكر، تحقيق: محيى الدين العمورى، دار  
الفكر، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. ١٧- تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبى الحسن الأشعري: أبو القاسم علي بن الحسن هبة الله بن  
عساكر الدمشقي، تعليق العلامة محمد زاهد الكوثري، نشر حسام الدين القدسي، دمشق، ١٩٢٨ م. ١٨- تحفة الأحوذى بشرح جامع  
الترمذى: لأبي العلي محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط ٣، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ١٩٨٧ م.  
١٩- تذكرة الحفاظ: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت. ٢٠- تعجيل المنفعة  
بزوائد رجال الأئمة الأربعة: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٩٠٦ م. ٢١-  
التعريفات: علي بن محمد الجرجاني، القاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي. ٢٢- تفسير أبى السعود (المسمى: إرشاد العقل السليم إلى  
مزايا القرآن الكريم): لقاضى القضاة الإمام أبى السعود محمد بن محمد العمادى، دار إحياء التراث، بيروت. ٢٣- تفسير القرآن  
العظيم: شهاب الدين أبو الثناء الألوسى، بيروت. ٢٤- تقريب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، دراسة و تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا،  
دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣ هـ - ١٩٣٣ م. ٢٥- تكملة الإكمال فى الأنساب و الأسماء و الألقاب: جمال الدين أبو حامد محمد بن  
علي المحمودى المعروف بابن الصابونى، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٦ م. ٢٦- التمهيد: لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلائي، المكتبة  
الشرقية. ٢٧- تهذيب الكمال فى أسماء الرجال: للمزى جمال الدين أبى الحجاج يوسف بن عبد الرحمن، تحقيق و ضبط: بشار عواد  
معروف، مؤسسة الرسالة. ٢٨- الثقات من الصحابة و التابعين و أتباع التابعين: الحافظ ابن حبان، تحقيق: عبد الخالق الأفغانى،  
حيدرآباد، ١٩٨٦ م. ٢٩- جامع البيان عن تأويل آى القرآن: الإمام الطبرى، دار الفكر، بيروت. ٣٠- الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد  
الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي، تصوير مؤسسة مناهل العرفان و مكتبة الغزالي عن الطبعة المصرية. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص:  
٨١١-٣١ الجامع لأخلاق الراوى و آداب السامع: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، قدم له و حققه: محمد عجاج  
الخطيب، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧ م. ٣٢- الجرح و التعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الرازى، حيدرآباد، دائرة  
المعارف العثمانية، ١٩٥٢ م. ٣٣- حلية الأولياء و طبقات الأصفياء: لأبي نعيم الأصفهاني، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب  
العلمية، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٦ م. ٣٤- دراسات فى الفرق و العقائد الإسلامية: د. عرفان عبد الحميد، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٤ هـ -  
١٩٨٤ م. ٣٥- الرسالة: محمد بن إدريس الشافعى، تحقيق: محمد أحمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت. ٣٦- الزهد: ابن المبارك،  
تحقيق: حبيب عبد الرحمن الأعظمى، الهند، مجلس إحياء المعارف، ١٩٦٦ م. ٣٧- سنن ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد  
القزوينى، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربى، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م. ٣٨- سنن أبى داود: سليمان بن الأشعث  
السجستاني، تحقيق: محمد محمد الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت. ٣٩- سنن البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين، بيروت،  
دار الجيل، ١٩٩٥ م. ٤٠- سنن الترمذى: أبو عيسى محمد بن عيسى السلمى، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.  
٤١- سنن الدارمى: أبو محمد عبد الله السمرقندى، بيروت، دار إحياء السنة، ١٩٩٠ م. ٤٢- سنن سعيد بن منصور: أبو عثمان بن  
منصور بن شعبه الخراسانى، حققه و علق عليه: حبيب الرحمن الأعظمى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٥ م. ٤٣- السنن الكبرى:

الإمام النسائي، تحقيق: عبد الغفار سليمان البغدادي، سيد كردى حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١ هـ. ٤٤- سير أعلام النبلاء: الإمام الذهبي، تحقيق و تخريج الأستاذ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٧ هـ- ١٩٩٦ م. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٨١٢ ٤٥- سيرة ابن هشام: السيرة النبوية، أبو محمد عبد الملك بن هشام المعافري، تحقيق: مصطفى السقا و جماعة، ضمن سلسلة تراث الإسلام. ٤٦- السيرة النبوية: محمد أبو شهبة. ٤٧- شرح السنة: الإمام البغوي، تحقيق: علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢ م. ٤٨- شرح مشكل الآثار: الإمام الطحاوي، تحقيق: الأستاذ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٥ م. ٤٩- شرح معاني الآثار: الإمام الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٣٩٩ هـ- ١٩٧٩ م. ٥٠- شرح المعلقات السبع: الزوزني أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسن، القاهرة، المطبعة الأزهرية، ١٩٢١ م. ٥١- شعب الإيمان: القرويني أبو القاسم بن عبد الرحمن، القاهرة، إدارة الطباعة المنيرية. ٥٢- صحيح ابن حبان: تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢ م. ٥٣- صحيح ابن خزيمة: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي، تحقيق: مصطفى الأعظمي، بيروت، ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢ م. ٥٤- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢ م. ٥٥- الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤ م. ٥٦- الطبقات الكبرى: محمد بن سعد، دار الفكر العربي، القاهرة. ٥٧- ظلال الجنة في تخريج السنة: ناصر الدين الألباني، على هامش كتاب السنة، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠ م. ٥٨- اللعل المتناهية في الأحاديث الواهية: ابن الجوزي، تحقيق: الشيخ خليل الميس، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٣ هـ- ١٩٨٣ م. ٥٩- عون المعبود في شرح سنن أبي داود: أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، ضبط و تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، ١٩٦٨. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٨١٣ ٦٠- غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد الدمشقي، تحقيق: جوتهلر برجستراس، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٣٢ م. ٦١- غيث النفع في القراءات السبع: لولي الله على النوري الصفاقسي، مطبوع بهامش كتاب سراج القارئ المبتدئ لابن القاصح، طبعة البابي الحلبي، ١٩٥٤ م. ٦٢- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٥ م. ٦٣- الفصل في الملل و الأهواء و النحل: لابن حزم الظاهري الأندلسي، مكتبة و مطبعة محمد على صبيح، القاهرة. ٦٤- فضائل القرآن: أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: مروان العطية و آخرون، الطبعة الأولى، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٩٥ م. ٦٥- فقه السيرة النبوية: د. محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤١٢ هـ- ١٩٩١ م. ٦٦- الفهرست: ابن النديم، محمد بن إسحاق، القاهرة، المكتبة التجارية. ٦٧- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: للإمام الذهبي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٣ م. ٦٨- الكامل في التاريخ: عز الدين أبي الحسن بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٧ م. ٦٩- كشف الخفاء و مزيل الإلباس عما اشتهر من أحاديث على السنة الناس: إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي العجلوني، القاهرة، مكتبة القدسي، ١٩٣١ م. ٧٠- الكنى و الأسماء: للإمام مسلم بن الحجاج، دراسة و تحقيق: عبد الرحيم القشقرى، الطبعة الأولى، ١٩٨٤ م. ٧١- كنز العمال في سنن الأقوال و الأعمال: علاء الدين علي بن حسام الدين الهندي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩ هـ- ١٩٨٩ م. ٧٢- لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت. ٧٣- مجمع الزوائد و منبع الفوائد: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، القاهرة، مكتبة القدسي، ١٩٣٣ م. الإنتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٨١٤ ٧٤- مختار الصحاح، زين الدين محمد بن أبي بكر الرازي، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٥٠ م. ٧٥- مختصر في شواذ القرآن: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: جوتهلر برجستراس، القاهرة، المطبعة الرحمانية لجمعية المستشرقين الألمان، ١٩٣٤ م. ٧٦- مختصر شعب الإيمان: أبي جعفر القزويني، صححه و علق عليه: محمد خير الدمشقي، القاهرة، دار الطباعة المنيرية ١٩٣٦ م. ٧٧- المدخل إلى دراسة علم الكلام: د. حسن محمود الشافعي، مكتبة و هبة، القاهرة، ط ٢، ١٩٩١ م. ٧٨-

مرآة الجنان: عفيف الدين أبو السعادات عبد الله بن أسعد اليافعي، دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد، ١٩١٨ م. ٧٩- المستدرك على الصحيحين في الحديث: أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري، دار المعرفة، بيروت. ٨٠- مسند أبي عوانة: يعقوب بن إسحاق الأسفراييني، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٠ م. ٨١- مسند أبي يعلى الموصلي: تحقيق: حسين أسد، دار المأمون للتراث، بيروت و دمشق، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. ٨٢- مسند الإمام أحمد بن حنبل: تحقيق: عبد الله الدرويشي، دار الفكر، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ١٩٨٥ م. ٨٣- مسند الحميدى: تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة. ٨٤- مشكل الآثار: الطحاوي، حيدرآباد، دائرة المعارف النظامية، ١٩١٤ م. ٨٥- المصنف في الأحاديث والآثار: ابن أبي شيبة، تحقيق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر، بيروت. ٨٦- معجم البلدان: أبو عبد الله ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت. ٨٧- معجم الفرق الإسلامية: شريف يحيى الأمني، دار الأضواء، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. ٨٨- المعجم الكبير: الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، تحقيق: عمر ماجد الكيال، ١٩٩٦ م. ٨٩- المعجم الأوسط: الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، تحقيق: محمود محمد الطحان، الرياض، مكتبة المعارف، ١٩٨٦ م. الانتصار للقرآن، ج ٢، ص: ٨١٥ ٩٠- المعجم الصغير: أبو القاسم الطبراني، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٣ م. ٩١- معرفة القراء الكبار على الطبقات و الأمصار: الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان، تحقيق: محمد سجاد الحق، القاهرة، دار الكتب الحديثية، ١٩٦٩ م. ٩٢- المغنى: موفق الدين أبي محمد بن قدامة المقدسي، دار الكتاب العربي، بيروت. ٩٣- المفردات في غريب القرآن: الراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سعيد الكيلاني، القاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦١ م. ٩٤- المقتضب: لابن المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث، ١٣٩٩ م. ٩٥- موسوعة الإمام الشافعي، تحقيق: أحمد بدر الدين حسونة، دار قتيبة، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م. ٩٦- الموضوعات: ابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط ١، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م. ٩٧- موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. ٩٨- ميزان الاعتدال: الإمام الذهبي، دراسة و تحقيق: علي معوض و عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م. ٩٩- النجوم الزاهرة في أخبار مصر و القاهرة: جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٩ م. ١٠٠- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام: على سامي النشار. ١٠١- نصب الرأية لأحاديث الهداية: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي، المكتبة الإسلامية، بيروت، ١٩٧٣ م. ١٠٢- نكت الانتصار للقرآن: دراسة و تحقيق: د. محمد زغلول سلام، نشر منشأة المعارف بالإسكندرية. ١٠٣- نهج البلاغة: مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن الرضي من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، شرح محمد عبده، تحقيق: عبد العزيز سيد الأهل، دار الأندلس، بيروت، ط ١، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.

### تعريف المركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١). قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الرَّضَا - عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبَحَار - فِي تَلْخِصِ بَحَارِ الْأَنْوَارِ، لِلْعَلَامَةِ فَيضِ الْإِسْلَامِ، ص ١٥٩؛ عَيُونُ أَخْبَارِ الرَّضَا (ع)، الشَّيْخُ الصَّدُوقُ، الْبَابُ ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧). مَوْسَسٌ مُجْتَمَعٌ "الْقَائِمِيَّةُ" الثَّقَافِي بِأَصْبَهَانَ - إِيْرَان: الشَّهِيدُ آيَةُ اللَّهِ "الشَّمْسُ آبَادِي" - "رَحِمَهُ اللَّهُ" - كَانَ أَحَدًا مِنْ جِهَابِذَةِ هَذِهِ الْمَدِينَةِ، الَّذِي قَدْ اشتهَرَ بِشَعْفِهِ بِأَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ (صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ) وَ لَاسِيَّمَا بِحَضْرَةِ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرَّضَا (عَلَيْهِ السَّلَام) وَ بِسَاحَةِ صَاحِبِ الزَّمَانِ (عَجَّلَ اللَّهُ تَعَالَى فَرَجَهُ الشَّرِيفَ)؛ وَ لِهَذَا أُسِّسَ مَعَ نَظَرِهِ وَ دِرَايَتِهِ، فِي سَنَةِ ١٣٤٠ الْهَجْرِيَّةِ الشَّمْسِيَّةِ (= ١٣٨٠ الْهَجْرِيَّةِ الْقَمَرِيَّةِ)، مَوْسَسَةٌ وَ طَرِيقَةٌ لَمْ يَنْطَفِئْ مِصْبَاحُهَا، بَلْ تُتَبَّعُ بِأَقْوَى وَ أَحْسَنِ مَوْقِفٍ كُلِّ يَوْمٍ. مَرْكَزُ "الْقَائِمِيَّةِ" لِلتَّحْرِي الْحَاسُوبِيِّ - بِأَصْبَهَانَ، إِيْرَان - قَدْ ابْتَدَأَ أَنْشِطَتَهُ مِنْ سَنَةِ ١٣٨٥ الْهَجْرِيَّةِ الشَّمْسِيَّةِ (= ١٤٢٧ الْهَجْرِيَّةِ الْقَمَرِيَّةِ) تَحْتَ عَنَايَةِ سَمَاحَةِ آيَةِ اللَّهِ الْحَاجِّ السَّيِّدِ

حسن الإمامي - دام عزه - ومع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل والنهار، في مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه... الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافة الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرر الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعه - مكان البلاييه المبتدله أو الرديئه - في المحاميل (=الهواتف المنقله) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعه جامعته ثقافيه على أساس معارف القرآن و أهل البيت - عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءه و إغناء أوقات فراغه هواء برامج العلوم الإسلاميه، إناله منابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعه، و... - منها العداله الاجتماعيه: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافه الاسلاميه و الايرانيه - في أنحاء العالم - من جهه أخرى. - من الأنشطة الواسعه للمركز: الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءه ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (=بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و... د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدّه مواقع أخره) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية و) الإطلاق و الدّعم العلمي لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديّه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤) ز) ترسيم النظام التلقائي و اليدوي للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيره SMS ح) التعاون الفخري مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جمكران و... ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسه" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركون في الجلسه ي) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربيه المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه المكتب الرئيسي: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيّد" "ما بين شارع "پنج رمضان" ومفتّرق "وفائي"/ "بنايه" القائمية "تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجريه الشمسيه (=١٤٢٧ الهجريه القمرية) رقم التسجيل: ٢٣٧٣ الهويه الوطنيّه: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦ الموقع: www.ghaemiyeh.com البريد الالكتروني: Info@ghaemiyeh.com المتجر الانترنتي: www.eslamshop.com الهاتف: ٢٥-٢٣٥٧٠٢٣-٢٣٥٧٠٢٢ الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١) مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١) التجاريه و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١) ملاحظه هاميه: الميزانيه الحاليه لهذا المركز، شعبيه، تبرعيه، غير حكوميه، و غير ربحيه، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافي الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينيه و العلميه الحاليه و مشاريع التوسعه الثقافيه؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمية) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفّق الكلّ توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حدّ التمكن لكلّ احد منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله وليّ التوفيق.



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
أصبحنا



للحصول على المكتبات الخاصة الأخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

**www.Ghaemiyeh.com**

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للإيحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩